



٢٠٠٨ء

المستشار/محمد فرج الذهبي
جمهورية مصر العربية

الأحوال الشخصية في تشريعاتها المتعددة

الجزء الثالث النصوص الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين

يشتمل هذا الجزء على المجموعات الخاصة بالطوائف الآتية:
(١) الأرثوذكس : أقباط أرثوذكس * أرمن أرثوذكس
* روم أرثوذكس * سريان أرثوذكس (٢) الكاثوليك
(٣) البروتستانت، إنجيليين وطنيين (٤) اليهود، ريبانيون

يشتمل هذا الجزء على ملحق بمشروع قانون الأسرة
المقدم من الطوائف المسيحية بمصر وأقرته اللجنة
المشكلة بقرار وزير العدل

مكتبة الأشعاع للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة : المكتبة - أبراج مصر للتعمير - ١١٤٩١٠٤٩١
المطابع : المصورة البلد - ٥٦٠٠٤٣٩ - أسكندرية



رقم الإيداع
بدار الكتب

الترقيم الدولي

حقوق التأليف
محفوظة للمؤلف

حقوق الطبع
والنشر والتوزيع
محفوظة للناسر

مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة والتوزيع، المنشأة - أبراج مصر للتمهيد رقم ١٤ ٥٤٧٥٤٩١
الطابع، المعمورة البلد - بحري - شارع ٣١٨ ٥٦٠٠٤٧٩ إسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٥
 التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يُحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا
 وَالرَّبِّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَمَّا اسْتَفْطَوْا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ
 شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَخَشَوُا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِحَياتِي مَتَاعًا قَلِيلًا
 وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ٥

وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَنْ فِيهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى
 الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَنْ فِيهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى
 وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ٥ وَلِحُكْمٍ أَهْلِ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ
 لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ٥

صديق الله العظيم

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

مقدمة

الديانات المعترف بها في مصر - غير الإسلام - هي المسيحية واليهودية ، وإن كان دستور جمهورية مصر العربية ، قد كفل في المادة (٤٦) منه حرية العقيدة ، فإن المشرع لم يرتب أثراً من حيث الاختصاص التشريعي - على الديانة إلا حيث تكون إلى الإسلام أو المسيحية أو اليهودية .

وتنقسم الديانة المسيحية إلى ثلاثة مذاهب كبرى هي الأرثوذكسية والكنائس البروتستانتية ، وتعتنق هذه المذاهب في مصر طوائف متعددة ، فيندرج تحت المذهب الأرثوذكسي طوائف : (١) الأقباط (٢) الأرمن (٣) الروم (٤) الأرمن .

ويندرج تحت المذهب الكاثوليكي طوائف (١) الأقباط (٢) الأرمن (٣) الروم (٤) السريان (٥) الموارنة (٦) اللاتين (٧) الكلدان .

والمذاهب البروتستانتية شيع متعددة يجمعهم في مصر طائفة واحدة هي الإنجيليين الوطنيين .

والديانة اليهودية طائفتان الزبائنين والقرايين .

ولدى صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس العالية كان عدد الطوائف الدينية لغير المسلمين من المصريين أربع عشرة طائفة كل منها لها جهة قضائية خاصة لمسائل الأحوال الشخصية ، وجعل هذا القانون من اتحاد الطائفة والملة ضابطاً تشريعياً يحدد الشريعة الدينية الواجبة للتطبيق وشرطاً لازماً لتطبيقها ، فإذا ما اختلف طرفا المنازعة في أيهما تعين تطبيق الشريعة العامة وهي الشريعة الإسلامية .

وإذا كانت المادة السادسة من القانون سابق الإشارة إليه قد جعلت من الشريعة الدينية لغير المسلمين المتحددين طائفة وملة مصدرراً للقواعد الموضوعية التي تحكم مسائل أحوالهم الشخصية ، إلا أن الصعوبة تكمن في تحديد مصادر هذه الشريعة .

ولا خلاف أن المصدر الأول لكل شريعة دينية هو كتابها المنزل ، وإلى جانبه مصادر أخرى تأخذ منه وتستند إليه ، ولا يرجع إليها إلا عند عدم النص على الحكم فيه ، وهذه المصادر الأخرى تختلف مسمياتها ، وقد توضح الفقه على تحديد نطاقها في ثلاثة :

- (١) سنة الأنبياء والرسل الذين أوحى إليهم وتستفاد من أقوالهم وأفعالهم .
- (٢) التقاليد التي جرت عليها الجماعة الدينية فرفعها أجمعها إلى مرتبة الإلزام .
- (٣) اجتهاد القائمين على شئون الدين .

ومن مصادر الشريعة الدينية الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية مجموعات أخذت شكل التقديرات الحديثة صرف النظر عما قيل بإلزامها أو عدم إلزامها .
فعدد الأقباط الأرثوذكس : مجموعة عام ١٩٣٨ التي أقرها المجلس الملي العام .
وعند الروم الأرثوذكس : لائحة الزواج والطلاق والباننة الصادرة عام ١٩٣٧ ،
وعند الأرمن الأرثوذكس : مجموعة صدرت عام ١٩٤٠ .

وعند السريان الأرثوذكس : مجموعة خاصة طبعت بالقدس عام ١٩٢٩ .
أما لدى الطوائف الكاثوليكية^١ : فقد أصدر البابا ، يوحنا بولس الثاني ، في ١٨/١٠/١٩٩٠ تعميماً للقواعد الخاصة بالكاثوليك الشرقيين بصفة عامة ، وهوما ينبغى العمل به الآن بدلاً من الإرادة الرسولية التي صدرت عام ١٩٤٩ لكاثوليك الشرق .

ولدى المذهب البروتستانتي الذي يجمعهم في مصر طائفة واحدة هي طائفة الإنجليك الوطنيين ولم يعترف بهم كطائفة دينية إلا في عام ١٨٧٨ وصدر أمر بتشكيل مجلس ملي له سلطة القضاء في الأحوال الشخصية عم ١٩٠٢ ويتكون من ١٠٢ مادة .

وعند اليهود فقد كتب مسعود حاي بن شمعون في فقه الريانيين كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية ، أما لدى القرائين فكتاب ، شعار الخضر ، نقله للجمعية الأستاذ مراد فرج المحامي عن كتاب البيا هو بشباصي الموضوع في القرن الخامس عشر .

وقد رأينا في هذا الجزء من كتاب الأحوال الشخصية في تشريعاتها المتعددة تضمينه تلك المجموعات كاملة أو مستخرج منها بما يسد حاجة المتعامل مع هذا الفرع من فروع القانون ، مع الوضع في الاعتبار أن من المسائل التي شملتها هذه المجموعات ما أصبح مهجوراً بعد تدخل المشرع المصري ووضع قواعد موحدة تطبق على جميع المصريين صرف النظر عن دياناتهم كمسائل الأهلية والولاية والقوامة والإذن بالإدارة والهبّة والوصايا والمواريث والمفقود ، أو أن من هذه المسائل ما يتعارض مع النظام العام كمسألة التبني .

والله نسال التوفيق والسداد ،،،

مستشار / عبد الفتاح بهنسي

الاسكندرية في مايو ١٩٩٧

تقسيم خطة البحث

لسهولة العرض رأينا تقسيم هذا الجزء إلى أربعة أقسام :

القسم الأول :

ويتناول المجموعات الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية الموضوعية والتي صيغت على نمق التقنيات الحديثة لدى المذهب الأرثوذكسي لدى الطوائف الآتية:

(١) الأقباط الأرثوذكس : وتشمل لائحة الأحوال الشخصية الصادرة عام ١٩٣٨ ، مع تزييلها بحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ١/٣/١٩٩٧ والقاضي بعدم دستورية المادة (١٣٩) من هذه اللائحة .

(٢) الأرمن الأرثوذكس : وتشمل قانون الأحوال للشخصية الصادر لهذه الطائفة عام ١٩٤٠ .

(٣) الروم الأرثوذكس : وتشمل اللائحة الخاصة بالزواج والطلاق والبالغة والتي صدرت عام ١٩٣٧ وعُدلت في عام ١٩٥٠ .

(٤) السريان الأرثوذكس : وتشمل مستخرج من المجموعة التي جمعها الراهب يوحنا دولبانى .

القسم الثاني :

ويتناول القانون الخاص الصادر عن البابا يوحنا بولس الثاني في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ والذي يطبق على كاثوليك الشرق ومنهم طوائف الكاثوليك السبعة بمصر ، وحل هذا القانون محل الإرادة الرسولية التي أصدرها البابا بيوس الثامن عشر عام ١٩٤٩ .

القسم الثالث :

ويتناول عرض قانون المجلس العمومي الإنجيلي للطائفة الانجيلية في مصر بما يتضمنه من الأمر العالي الصادر في عام ١٨٧٨ وقانون الأحوال الشخصية الذي صدر مع الديكروتو الخاص بإنشاء مجلس ملئ لتلك الطائفة عام ١٩٠٢ . ومذيل

باللائحة الداخلية لهذا المجلس والمصدق عليه بقرار وزير الداخلية المنشور في
١٩٩١/١٢/٢٨.

القسم الرابع :

ويتناول سرد الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لدى اليهود الربانيين باعتبار أنهم الأصل والأكثر عدداً من طائفة القرائين ، وذلك نقلاً - دون تصرف - من كتاب حاي بن شمعون والمكون من جزئين اقتصرنا على عرض الجزء الأول منه باعتبار أن الجزء الثاني يحوى إما مسائل إجرائية أصبحت موحدة بالنسبة لجميع المصريين في اللائحة الشرعية أو قانون المرفعات أو قانون الإثبات ، وإما مسائل موضوعية صدر بشأنها تشريعات موحدة تسرى على جميع المصريين صرف النظر عن دياناتهم .

ثم اختتمنا هذا الجزء بملحق لمشروع قانون الأسرة للطوائف المسيحية والذي أعدته لجنة مشكلة بقرار وزير العدل اتمته في عام ١٩٨٠ في محاولة لتوحيد بعض القواعد الموضوعية لتلك الطوائف ، إلا أن هذا المشروع لم تتخذ بشأنه الإجراءات التشريعية نحو إصداره .

القسم الأول

لدى الأرثوذكس

- * الأقباط الأرثوذكس .
- * الأرمن الأرثوذكس .
- * الروم الأرثوذكس .
- * السريان الأرثوذكس .

(أولا)

الأقباط الأرثوذكس

قبل الفتح العربى لمصر كان أهلها الأقباط يدينون بالمسيحية ، وكانت الاسكندرية مقر كرسى الرئاسة الدينية للمصريين ، وإذ أراد كبيراً أساقفة القسطنطينية أن يفرض رئاسته على العالم المسيحى ، أثبت عليه الكنيسة المصرية ذلك وقاومته متخذة من الخلاف بسبب طبيعية المسيح ذريعة لقطع كل علاقة بكنيسة القسطنطينية .

ومنذ القرن الخامس الميلادى أعلنت الكنيسة المصرية استقلالها بقيادتها الدينية ، وشكلتها الإدارية ومناصب أساقفتها عن كنيسة القسطنطينية وروما ، وأصبح يطلق على المصريين التابعين لها من ذلك الحين بأنهم الأقباط الأرثوذكس واستبدلوا اللغة القبطية فى العبادة باللغة اليونانية .

والأقباط الأرثوذكس فى مصر أهم وأكبر طوائف غير المسلمين ، وتبلغ نسبتهم إلى مجموع الطوائف غير الإسلامية حوالى تسعين فى المائة .

لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس^(١)

الباب الأول فى الزواج وما يتعلق به

الفصل الأول

فى الخطبة

مادة ١ : الخطبة عقد يتفق به رجل وامرأة على الزواج ببعضهما فى أجل محدد .

مادة ٢ : لا تجوز الخطبة إلا بين من لا يوجد مانع شرعى من زواجهما طبقاً لما نص عليه فى الفصل الثالث من هذا الباب .

مادة ٣ : لا تجوز الخطبة إلا إذا بلغ سن الخاطب سبع عشرة سنة والمخطوبة خمس عشرة سنة ميلادية .

مادة ٤ : تقع الخطبة بين الخطيبين بإيجاب من أحدهما وقبول من الآخر فإذا كان أحدهما قاصراً وجب أيضاً موافقة وليه على ذلك .

مادة ٥ : تثبت الخطبة فى وثيقة يحررها كاهن من كهنة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية مرخص له بمباشرة عقد الزواج وتشتمل هذه الوثيقة على ما يأتى :

(١) أقر المجلس الملى العام هذه اللائحة بجلسته المنعقدة فى ١٩٣٨/٥/٩ ، وعمل بها إعتباراً من ١٩٣٨/٧/٨ .

وقد قيل بأن هذه اللائحة لم تعرض على المجمع المقدس العام والذى له سلطة التشريع عند الأقباط الأرثوذكس ، فى حين أن المجلس الملى العام ليس له سلطة للتشريع إلا فيما يتعلق باقتراح تعديل لائحته ونظم العمل به . إلا أن لائحة ١٩٣٨ اكتسبت صفة الإلزام باعتبارها عرفاً جرى المجلس الملى العام على تطبيقها ، ولعرف مصدر التشريع عند عدم وجود للنص التشريعى .

- (١) اسم كل من الخاطب والمخطوبة ولقبه وسنه وصناعته ومحل إقامته .
- (٢) اسم كل من والدى الخاطبين ولقبه وصناعته ومحل إقامته ، وكذلك اسم ولى القاصر من الخاطبين ولقبه وصناعته ومحل إقامته .
- (٣) إثبات حضور كل من الخاطبين بنفسه وحضور الولى إن كان بينهما قاصر ورضاء كل من الطرفين بالزواج .
- (٤) إثبات حضور شاهدين على الأقل مسيحيين راشدين وذكر اسم كل من الشهود وسنه صناعته ومحل إقامته .
- (٥) إثبات التحقق من خلو الخاطبين من موانع الزواج الشرعية المنصوص عليها فى الفصل الثالث .

(٦) الميعاد الذى يحدد لعقد الزواج .

(٧) قيمة المهر وشروط وفائه إذا حصل الاتفاق على مهر.

ويوقع على هذه الوثيقة من كل من الخاطب والمخطوبة وولى القاصر منهم والشهود ومن الكاهن الذى حصلت على يده الخطبة ثم يكلوها للكاهن على الحاضرين وتحتفظ بعد ذلك فى مجلد خاص بدار البطريركية أو المطرانية أو الاسقفية التى حصلت للخطبة فى دلفتها .

مادة ٦ : يجب على الكاهن قبل تحرير عقد الخطبة أن يتحقق :

- (أولاً) من شخصية للخطابين ورضائهم بالزواج .
- (ثانياً) من عدم وجود ما يمنع شرعاً من زواجهما سواء من جهة القرابة أو الدين أو المرض أو وجود رابطة زواج سابق .

(ثالثاً) من أنهم سيلتصان فى الميعاد المحدد لزواجهما السن التى يباح فيه لزواج شرعاً .

مادة ٧ : يجوز باتفاق الطرفين تعديل الميعاد المحدد للزواج فى عقد الخطبة مع مراعاة السن التى يباح فيها الزواج ويؤشر بهذا التعديل فى ذيل عقد الخطبة ويوقع عليه من الطرفين ومن الكاهن .

مادة ٨ : يحرق الكاهن الذى باشر عقد الخطبة ملخصاً منه فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ حصوله ويعلقه على باب الكنيسة ، وإذا كان الخاطبان أو أحدهما مقيمين خارج دائرة الكنيسة ترسل نسخة منه إلى كاهن الكنيسة التى يقيم كل من

للخاطبين في دائرتها ليطلقه على بابها ويبقى الملخص معلقاً قبل الزواج مدة عشرة أيام تشتمل على يومي أحد .

مادة ٩ : إذا لم يتم الزواج في خلال سنة من تاريخ انقضاء ميعاد العشرة الأيام المنصوص عليه في المادة السابقة فلا يجوز حصه له إلا بعد تطبيق جديد يعمل بالطريقة المتقدم ذكرها .

مادة ١٠ : يجوز لأسباب خطيرة للرئيس الديني (الأسقف أو المطران) في الجهة التي حصلت للخطبة في دائرتها أن يعفى من التطبيق المنصوص عليها في المادتين السابق ذكرهما .

مادة ١١ : تفسخ الخطبة إذا وجد سبب من الأسباب المانعة من الزواج أو إذا اعتق أحد الخاطبين الرهينة .

مادة ١٢ : يجوز الرجوع في الخطبة باتفاق الطرفين أو بإرادة أحدهما فقط . ويصير إثبات ذلك في محضر يحرره الكاهن ويضم إلى عقد الخطبة .

مادة ١٣ : إذا عدل الخاطب عن الخطبة بغير مقتض فلاحق له في استرداد ما يكون قد قدمه من مهر أو هدايا .

وإذا عدلت المخطوبة عن الخطبة بغير مقتض فللخاطب أن يسترد ما قدمه لها من المهر أو الهدايا غير المستهلكة .

هذا فضلاً عما لكل من الخاطبين من الحق من مطالبة الآخر أمام المجلس الملي بتعويض عن الضرر الذي لحقه من جراء عدوله عن الخطبة .

مادة ١٤ : إذا توفي الخاطب قبل الزواج فلورثته استرداد المهر أو ما اشترى به من جهاز .

وإذا توفيت المخطوبة فللخاطب أن يسترد المهر أو ما اشترى به من جهاز .

أما الهدايا فلا ترد في الحاليتين .

غير أنه إذا لم يحصل الاتفاق على مهر وإنما قدمت هدية لتقوم مقام المهر فيكون حكمها حكم المهر .

الفصل الثاني

فى أركان الزواج وشروطه

مادة ١٥ : الزواج سر مقدس يثبت بعقد يرتبط به رجل وأمرأة ارتباطاً دائماً طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بقصد تكوين أسرة جديدة والتعاون على شؤون الحياة .

مادة ١٦ : لا يجوز زواج الرجل قبل بلوغه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ولا زواج المرأة قبل بلوغها ست عشر سنة ميلادية كاملة .

مادة ١٧ : لا زواج إلا برضاء الزوجين .

مادة ١٨ : ينفذ زواج الأخرس بإشارته إذا كانت معلومة ومؤدية إلى فهم مقصوده .

مادة ١٩ : يجوز لمن بلغ سنه إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة رجلاً كان أو امرأة أن يزوج نفسه بنفسه .

مادة ٢٠ : إذا كان سن الزوج أو الزوجة دون الحادية والعشرين فيشترط لصحة الزواج رضاه وليه الموصون عليه فى المادة ١٦٠ .
فإذا امتنع ولى القاصر عن تزويجه فيرفع طالب الزواج الأمر إلى المجلس العلى للفصل فيه .

الفصل الثالث

فى موانع الزواج الشرعية

مادة ٢١ : تمنع القرابة من الزواج :

(أ) بالأسول وإن علوا والفروع وإن سفلوا .

(ب) بالأخوة والأخوات ونسلهم .

(ج) بالأعمام والعمات والأخوال والخالات دون نسلهم .

فيحرم على الرجل أن يتزوج من أمه وجدته وإن علت ، وبنته وبنته بنته وبنته ابنه وإن سفلت ، وأخته وبنته أخته ، وبنته أخيه وإن سفلت ، وعمه أصوله وخالته وخالة أصوله ، وتحل له بنات الأعمام والعمات وبنات الأخوال والخالات .

وكما يحرم على الرجل أن يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة التزوج بنظيره من الرجال ، ويحل للمرأة أبناء الأعمام والصعات وأبناء الأخوال والخالات .

مادة ٢٢ : تمنع المصاهرة من زواج الرجل :

(أ) بأصول زوجته وفروعها فلا يجوز له بعد وفاة زوجته أن يتزوج بأماها أو جدتها وإن علت ولا يبنيتها التي رزقت بها من زوج آخر أو بنت أبنها أو بنت بنتها وإن سفلت .

(ب) بزوجات أصوله وزوجات فروع وأصول أولئك الزوجات وفروعهن ، فلا يجوز له أن يتزوج بزوجة والده أو جده أو أمها أو جدتها أو بنتها أو بنت ابنها أو بنت بنتها ولا بزوجة ابنه أو حفيدة أو أمها أو جدتها أو بنتها أو بنت بنتها .

(ج) بأخت زوجته ونسلها وبنت أخيها ونسلها .

(د) بزوجة أخيه وأصولها وفروعها .

(هـ) بعمة زوجته وزوجة عمها وخالتها وزوجة خالها .

(و) بأخت زوجة والده وأخت زوج والدته وأخت زوجة ابنه وأخت زوج بنته .

وما يحرم على الرجل يحرم على المرأة .

مادة ٢٣ : لا يجوز الزواج :

(أ) بين المتبني والمتبني وفروع هذا الأخير .

(ب) بين المتبني وأولاد المتبني الذين رزق بهم بعد التبني .

(ج) بين الأولاد الذين تبناهم شخص واحد .

(د) بين المتبني وزوج المتبني وكذلك بين المتبني وزوج المتبني .

مادة ٣٤ : لا يجوز الزواج لدى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلا بين مسيحين أرثوذكسيين .

مادة ٢٥ : لا يجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجاً ثانياً مادام الزواج قائماً .

مادة ٢٦ : ليس للمرأة التي مات زوجها أو فسخ زواجها أن تعقد زواجاً ثانياً إلا بعد انقضاء عشرة أشهر ميلادية كاملة من تاريخ الوفاة أو الفسخ ، ولكن يبطل هذا

الميعاد إذا وضعت المرأة بعد وفاة زوجها أو بعد فسخ عقد الزواج ، ويجوز للمجلس الملى أن يأذن بتنقيص هذا الميعاد متى ثبت له بصفة قاطعة من ظروف الأحوال أن الزوج السابق لم يعاشر زوجته منذ عشرة شهور .

مادة ٢٧ : لا يجوز الزواج أيضاً في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان لدى أحد طالبي الزواج مانع طبيعى أو عرضى لا يرجى زواله يمنعه من الاتصال الجنى كالعنة والخنوثة والخصاء .

(ب) إذا كان أحدهما مجنوناً .

(ج) إذا كان مصاباً بمرض قاتل كالسل المتقدم والسرطان والجذام .

مادة ٢٨ : أما إذا كان طالب الزواج مصاباً بمرض قابل للشفاء ولكن يخشى منه على سلامة الزوج الآخر كالسل فى بدايته والأمراض السرية فلا يجوز الزواج حتى يشفى المريض .

الفصل الرابع

فى المعارضة فى الزواج

مادة ٢٩ : يكون للأشخاص الآتى ذكرهم حق المعارضة فى الزواج :

(١) من يكون زوجاً لأحد المتعاقدين .

(٢) الأب ، وعند عدمه أو عدم إمكانه إيداء رغبته يكون حق المعارضة للجد الصحيح ثم للأم ثم للجد لأم ثم لباقى الأقارب المنصوص عليهم فى المادة ١٦٠ بحسب الترتيب الوارد فيها وتقبل المعارضة ولو تجاوز المتعاقدان سن الرشد .

(٣) الولى الذى يعينه المجلس الملى طبقاً للمادة ١٦٠ .

مادة ٣٠ : تحصل المعارضة فى ظرف العشرة الأيام المنصوص عليه فى المادة الثامنة بتقرير يقدم إلى الرئيس الدينى المختص ويجب أن يشتمل على اسم المعارض وصفته والمحل الذى اختاره بالجهة المزمع عقد الزواج فيها والأسباب التى يبنى معارضته عليها والتى يجب أن لا تخرج عن الموانع المنصوص عليه فى الفصل الثالث من هذا الباب وإلا كانت المعارضة لاغية .

مادة ٣١ : ترفع المعارضة إلى المجلس الملي المختص في خلال ثلاثة أيام من تاريخ وصولها للفصل فيها بطريق الاستعجال .
ولا يجوز عقد الزواج إلا إذا قضى في المعارضة برقصها نهائياً .

الفصل الخامس

في إجراءات عقد الزواج

مادة ٣٢ : قبل مباشرة عقد الزواج يستصدر الكاهن ترخيصاً بانضمام العقد من الرئيس الديني المختص بعد تقديم محضر الخطبة إليه .

مادة ٣٣ : يثبت الزواج في عقد يحرره الكاهن بعد حصوله على الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة ، ويشتمل عقد الزواج على البيانات الآتية :

(١) اسم كل من الزوجين ولقبه وصناعته ومحل إقامته وتاريخ ميلاده من واقع شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

(٢) اسم كل من والدي الزوجين ولقبه وصناعته ومحل إقامته وكذلك اسم ولى القاصر من الزوجين ولقبه وصناعته ومحل إقامته .

(٣) إثبات حضور الزوجين وحضور ولى القاصر إن كان بينهما قاصر .

(٤) أسماء الشهود وألقابهم وأعمارهم وصناعاتهم ومحال إقامتهم .

(٥) حصول الإعلان العلني عنه في المادة الثامنة .

(٦) حصول المعارضة في الزواج إذا كانت حصلت معارضة وما تم فيها .

(٧) إثبات رضا الزوجين وولى القاصر منهما .

(٨) إثبات حصول صلاة الإكليل طبقاً للطقوس الدينية .

مادة ٣٤ : يكون لدى رئيس كل كنيسة دفتر لتقيد عقود الزواج أورافه منمرة ومختومة بختم البطريركية أو المطرانية أو الاسقفية وكل ورقة منه تشتمل على أصل ثابت وثلاث قسائم وبعد تحرير العقد وإثباته على الوجه المتقدم ذكره في المادة السابقة يتلى على جمهور الحاضرين بمعرفة الكاهن الذى حرره .

ويوقع على الأصل والقسائم جميعاً من الكاهن الذى باشر العقد ومن الكاهن الذى قام بالاكتليل إذا كان غيره وتسلم إحدى القسائم الثلاث إلى الزوج والثانية إلى الزوجة وترسل الثالثة إلى الجهة الدينية الرئيسية (البطيركية أو المطرانية أو الاسقفية) لحفظها بها بعد قيدها فى السجل للمعد لذلك ويبقى الأصل الثابت بالدفتر عند الكاهن لحفظه .

مادة ٣٥ : على كل مطرانية أو أسقفية أن ترسل إلى البطيركية فى آخر كل شهر كشفاً بعقود الزواج التى تمت فى دائرتها .

مادة ٣٦ : كل قبطى أرثوذكسى تزوج خارج القطر المصرى طبقاً لقوانين البلد الذى تم فيه الزواج يجب عليه فى خلال ستة شهور من تاريخ عودته إلى القطر المصرى أن يتقدم إلى الرئيس الدينى المختص لاتمام الإجراءات اللازمة طبقاً للقوانين وطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية .

الفصل السادس

فى بطلان عقد الزواج

مادة ٣٧ : إذا عقد الزواج بغير رضاء الزوجين أو أحدهما رضاً صادراً عن حرية واختيار فلا يجوز الطعن فيه إلا من الزوجين أو من الزوج الذى لم يكن حراً فى رضائه ، وإذا وقع غش فى شخص أحد الزوجين فلا يجوز الطعن فى الزواج إلا من الزوج الذى وقع عليه الغش ، وكذلك الحكم فيما إذا وقع غش فى شأن بكارة الزوجة بأن ادعت أنها بكر وثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها أو فى خلوها من الحمل وثبت أنها حامل .

مادة ٣٨ : لا تقبل دعوى للبطلان فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة إلا إذا قدم الطالب فى ظرف شهر من وقت أن أصبح الزوج متمتعاً بكامل حريته أو من وقت أن علم بالغش ويشترط أن لا يكون حصل اختلاط زوجي من ذلك الوقت .

مادة ٣٩ : إذا عقد زواج القاصر بغير إذن وليه فلا يجوز الطعن فيه إلا من الولي أو من القاصر .

مادة ٤٠ : ومع ذلك لا تقبل دعوى البطلان من الزوج ولا من الولي متى

كان الولي قد أقر الزواج صراحة أو ضمناً أو كان قد مضى شهر على علمه بالزواج ، ولا تقبل الدعوى أيضاً من الزوج بعد مضى شهر من بلوغه سن الرشد .

مادة ٤١ : كل عقد يقع مخالفاً لأحكام المواد ١٦ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ يعتبر باطلاً ولو رضى به الزوجان لأن به ولي القاصر ، وللزوجين وكل ذي شأن حق الطعن فيه .

مادة ٤٢ : ومع ذلك فالزواج الذي يعقد بين زوجين لم يبلغ أحدهما أو كلاهما السن المقررة في المادة ١٦ لا يجوز للطعن فيه إذا كان قد مضى شهر من وقت بلوغ الزوج أو الزوجين السن القانونية أو إذا حلت الزوجة ولو قيل انقضاء هذا الأجل .

مادة ٤٣ : لا يثبت الزواج وما يترتب عليه من الحقوق إلا بتقديم صورة رسمية من عقد الزواج وفي حالة ثبوت ضياع أصل العقد أو إتلافه يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة .

مادة ٤٤ : الزواج الذي حكم ببطلانه يترتب عليه مع ذلك آثاره القانونية بالنسبة للزوجين وذريتهما إذا ثبت أن كليهما حسن النية أي كان يجهل وقت الزواج سبب البطلان الذي يشوب العقد .

أما إذا لم يتوافر حسن النية إلا من جانب أحد الزوجين دون الآخر فالزواج لا يترتب عليه آثاره إلا بالنسبة لهذا الزوج ولأولاده المرزوقين له من ذلك الزواج .

الفصل السابع

في حقوق الزوجين وواجباتهما

مادة ٤٥ : يجب لكل من الزوجين على الآخر الأمانة والمعاونة على المعيشة والمراعاة عند المرض .

مادة ٤٦ : يجب على الزوج حماية زوجته ومعاملتها بالمعروف ومعاشرتها بالحسنى ، ويجب على المرأة إطاعة زوجها فيما يأمرها به من حقوق الزوجية .

مادة ٤٧ : يجب على المرأة أن تسكن مع زوجها وأن تكتبه أينما سار لتقيم معه في أي محل لائق يختاره لإقامته وعليها أن تحافظ على ماله وتقوم بخدمته والعناية بأولاده وملاحظة شئون بيته .

ويجب على الزوج أن يسكن زوجته في منزله وأن يقوم بما تحتاجه من طعام وكسوة على قدر طاقته .

مادة ٤٨ : الارتباط الزوجي لا يوجب اختلاط الحقوق المالية بل تظل أموال كل من الزوجين مملوكة له دون الآخر .

الفصل الثامن

في فسخ الزواج

مادة ٤٩ : يفسخ الزواج بأحد أمرين :

الأول : وفاة أحد الزوجين .

الثاني : الطلاق .

الباب الثاني

في الطلاق

الفصل الأول

في أسباب الطلاق

مادة ٥٠ : يجوز لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعدة الزنا .

مادة ٥١ : إذا خرج أحد الزوجين عن الدين المسيحي وانقطع الأمل من رجوعه إليه جاز الطلاق بناء على طلب الزوج الآخر .

مادة ٥٢ : إذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متوالية بحيث لا يعلم مقره ولا تعلم حياته من وفاته وصدر حكم بإثبات غيبته جاز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق .

مادة ٥٣ : الحكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر يسوغ للزوج الآخر طلب الطلاق .

مادة ٥٤ : إذا أصيب أحد الزوجين بجنون مطبق أو بمرض معد يخشى منه على سلامة الآخر يجوز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق إذا كان قد مضى ثلاث سنوات على الجنون أو المرض وثبت أنه غير قابل للشفاء .

ويجوز أيضاً للزوجة أن تطلب الطلاق لإصابة زوجها بمرض العلة إذا مضى على إصابته به ثلاث سنوات وثبت أنه غير قابل للشفاء وكانت الزوجة فى سن يخشى فيه عليها من الفتنة .

مادة ٥٥ : إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد إيذاءه جسيميا يعرض صحته للخطر جاز للزوج المجنى عليه أن يطلب الطلاق .

مادة ٥٦ : إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفستت أخلاقه وانغمس فى حماة الرذيلة ولم يجدى فى إصلاحه توبيخ الرئيس الدينى ونصائحه فللزوج الآخر أن يطلب الطلاق .

مادة ٥٧ : يجوز أيضا طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالا جسيماً مما أدى إلى استحكام التفور بينهما وانتهى الأمر بافتراقهما عن بعضهما واستمرت الفرقة ثلاث سدين متوالية .

مادة ٥٨ : كذلك يجوز الطلاق إذا ترهبين الزوجان أو ترهبين أحدهما برضاء الآخر .

الفصل الثانى

فى إجراءات دعوى الطلاق

مادة ٥٩ : تقدم عريضة الدعوى من طالب الطلاق شخصياً إلى رئيس المجلس الملى الفرعى ، وإذا تعذر حضور الطالب بنفسه ينتقل للرئيس أو من يتدبه من الأعضاء إلى محله .

ويعد أن يسمع الرئيس أو العضو المنتدب أقوال طالب الطلاق يعطيه ما يقتضيه الحال من النصائح ، فإن لم يقبلها يحدد للزوجين ميعداً لا يقل عن ثمانية أيام كاملة للحضور أمامه بنفسيهما فى مقر المجلس فإذا تعذر لأحدهما الحضور أمامه يعين لهما المكان الذى يستطيعان الحضور فيه وفى اليوم المحدد يسمع أقوال الزوجين ويسعى فى الصلح بينهما فإن لم ينجح فى مسعاه يأمر بإحالة الدعوى إلى المجلس ويحدد لها ميعداً لا يتجاوز شهراً .

مادة ٦٠ : يبدأ المجلس قبل النظر فى موضوع الدعوى بعرض الصلح على الزوجين فإن لم يقبله ينظر فى الترخيص لطالب الطلاق بأن يقيم بصفة

مؤقته أثناء نظر الدعوى بمعزل من الزوج الآخر مع تعيين المكان الذى تقام فيه الزوجة إذا كانت هى طالبة الطلاق كما ينظر فى تقرير نفقة لها على الزوج وفى حضانة الأولاد أثناء نظر الدعوى وفى تسليم الجهاز والامتنعة الخاصة ، وحكم المجلس فى هذه الأمور يكون مشمولاً بالتنفيذ المؤقت من غير كفالة وقابلاً للاستئناف فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره .

مادة ٦١ : يجوز لكل من الزوجين أن يوكل من يختاره من المحامين أو من أقاربه لغاية الدرجة الرابعة للمرافعة عنه وأنما يلزم أن يكون حاضراً مع وكيله فى الجلسة مالم يمنعه مانع من الحضور .

مادة ٦٢ : تنظر الدعوى وتحقق بالطرق المعتادة .

مادة ٦٣ : لا يؤخذ بإقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه مالم يكن مؤيداً بالقرائن أو شهادة الشهود ، ولا تعتبر القرابة أو أية صلة أخرى مانعة من الشهادة غير أنه لا يسوغ سماع شهادة أولاد الزوجين أو أولاد أولادهما .

مادة ٦٤ : لا تقبل دعوى الطلاق إذا حصل صلح بين الزوجين سواء بعد حدوث الوقائع المدعاة فى الطلب أو بعد تقديم هذا الطلب ومع ذلك يجوز للطالب أن يرفع دعوى أخرى لسبب طراً أو اكتشف بعد الصلح وله أن يستند إلى الأسباب القديمة فى تأييد دعواه الجديدة .

مادة ٦٥ : تنقضى دعوى الطلاق بوفاء أحد الزوجين قبل صدور الحكم النهائى بالطلاق .

مادة ٦٦ : يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى دعاوى الطلاق بالطرق والأوضاع المقررة لغيرها من الدعاوى ولكن تقبل المعارضة فى الحكم الغيابى فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه .

ويجب أن تعرض دعوى الطلاق على المجلس الملى العام ولو لم تستأنف أحكامها للنظر فى التصديق على هذه الأحكام من عدمه ، ولا ينفذ الحكم القاضى بالطلاق إلا بعد صدور الحكم النهائى به من المجلس الملى العام وبعد استنفاد جميع طرق الطعن بما فيها الالتماس .

مادة ٦٧ : يسجل الحكم النهائي القاضى بالطلاق فى السجل المعد لذلك بالدار البطريركية ويؤشر بمضمونه على أصل عقد الزواج بالسجل المحفوظ لدى الكاهن وعلى القسيمة المحفوظة لدى الرئاسة الدينيّة وعلى القسيمة الموجودة لدى الزوج الذى صدر حكم الطلاق بناء على طلبه .

الفصل الثالث

فى الآثار المترتبة على الطلاق

مادة ٦٨ : يترتب على الطلاق إنحلال رابطة الزوجية من تاريخ الحكم النهائي الصادر به ، فنزول حقوق كل من الزوجين وواجباته قبل الآخر ولا يرث أحدهما الآخر عند موته .

مادة ٦٩ : يجوز لكل من الزوجين بعد الحكم بالطلاق أن يتزوج من شخص آخر إلا إذا نص الحكم على حرمان أحدهما أو كليهما من الزواج ، وفى هذه الحالة لا يجوز لمن قضى بحرمانه أن يتزوج إلا بتصريح من المجلس .

مادة ٧٠ : يجوز لمن وقع بينهما طلاق الرجوع لبعضهما بقرار يصدر من المجلس الملى العام بعد استيفاء الإجراءات الدينية التى تقتضيها قوانين الكنيسة .

مادة ٧١ : يجوز الحكم بنفقة أو تعريض لمن حكم له بالطلاق على الزوج الآخر .

مادة ٧٢ : حضانة الأولاد تكون للزوج الذى صدر حكم الطلاق لمصلحته مالم يأمر المجلس بحضانة الأولاد أو بعضهم للزوج الآخر أو لمن له حق الحضانة بعده .

ومع ذلك يحتفظ كل من الأبوين بعد الطلاق بحقه فى ملاحظة أولاده وتربيتهم أيا كان الشخص الذى عهد إليه بحضانتهم .

مادة ٧٣ : لا يؤثر حكم الطلاق على ما للأولاد من الحقوق قبل والديهم .

الباب الثالث فى المهر والجهاز

الفصل الأول فى المهر

مادة ٧٤ : ليس المهر من أركان الزواج ، فكما يجوز أن يكون بمهر يجوز أن يكون بغير مهر .

مادة ٧٥ : يجب المهر المسمى فى عقد الخطبة للزوجة ، بمجرد الإكليل فى الزواج الصحيح .

ماد ٧٦ : للمرأة الرشيدة تقبض مهرها بنفسها ، فلا يجوز لغيرها قبض المهر إلا بتوكيل منها .

مادة ٧٧ : المهر ملك المرأة تنصرف فيه كيف شامت إن كانت رشيدة .
وإذا ماتت قبل أن تستوفى جميع مهرها فلورثتها مطالبة زوجها أوورثته بما يكون باقياً من المهر بعد إسقاط نصيب الزوج الأيل له من إرثها .

مادة ٧٨ : فى حالة الحكم ببطلان الزواج إذا كان السبب آتيا من قبل الرجل وكانت المرأة تعلم به فلا مهر لها ، وإن كانت لا تعلم به فلها مهرها .
وإذا كان السبب آتيا من قبل المرأة وللرجل يعلم به فلها أن تستولى على مهرها ، وإن لم يكن عالما به فلا حق لها فى المهر .

مادة ٧٩ : فى حالة الحكم بالطلاق إذا كان سبب الفسخ قهرياً أى لا دخل لإرادة أحد من الزوجين فيه فيكون للمرأة حق الاستيلاء على مهرها .
أما إذا كا سبب الفسخ غير قهرى فإن كان آتيا من قبل الرجل فللمرأة الحق فى أخذ مهرها ، وإن كان آتيا من قبل المرأة فلا حق لها من المهر .

الفصل الثانى فى الجهاز

مادة ٨٠ : لا تجبر المرأة على تجهيز منزل الزوجية من مهر ولا من غيره ، فلوزفت بجهاز قليل لا يلىق بالمهر الذى دفعه الزوج أو بلا جهاز أصلاً فليس له مطالبتها ولا مطالبة أبيها بشئ منه ولا تنقيص شئ من مقدار المهر الذى تراصياً عليه .

مادة ٨١ : إذا تبرع الأب وجها بنته الرشيدة من ماله فإن سلمها الجهاز فى حالة حياته ملكته بالقبض وليس لأبيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شئ منه ، وإن لم يسلمه إليها فلا حق لها ولا لزوجها فيه .

مادة ٨٢ : إذا اشترى الأب من ماله فى حال حياته جهاز ابنته القاصر ملكته بمجرد شراؤه وليس له ولا لورثته أخذ شئ منه .

مادة ٨٣ : إذا جهز الأب ابنته من مهرها وبقي عده شئ منه فلها مطالبة به .

مادة ٨٤ : الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج فى شئ منه وإنما له الانتفاع بما يوضع منه فى بيته ، وإذا اغتصب شيئاً منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بقيمته إن هلك أو استهلك عده .

مادة ٨٥ : إذا اختلف الزوجان حال قيام الزواج أو بعد الفسخ فى متاع مروضوع فى البيت الذى يسكنان فيه فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة إلى أن يقيم الزوج البينة على أنه له وما يصلح للرجال أو يكون صالحاً لهما فهو للزوج مالم تقيم المرأة البينة على أنه لها .

مادة ٨٦ : إذا مات أحد الزوجين ووقع نزاع فى متاع بالبيت بين الحى وورثة الميت فما يصلح للرجل والمرأة يكون للحى منهما عند عدم البينة .

الباب الرابع فى ثبوت النسب

الفصل الأول فى ثبوت نسب الأولاد المولودين

حال قيام الزواج

مادة ٨٧ : أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها عشرة أشهر بحساب الشهر ثلاثين يوماً .

مادة ٧٨ : إذا ولدت الزوجه ولداً لتمام ستة أشهر فصاعداً من حين عقد الزواج ثبت نسبه من الزوج .

مادة ٨٩ : ومع ذلك يكون للزوج أن ينفى الولد إذا أثبت أنه فى الفترة بين اليوم السابق على الولادة بعشرة أشهر واليوم السابق عليها بستة أشهر كان يستحيل عليه مادياً أن يتصل بزوجه سواه بسبب بعد المسافة بينهما أو بسبب وجوده فى السجن أو بسبب حادث من الحوادث .

مادة ٩٠ : للزوج أن ينفى الولد لطة الزنا إذا كانت الزوجة قد أخفت عنه الحمل والولادة ولكن ليس له أن ينفيه بادعائه عدم المقدرة على الاتصال الجنىسى .

مادة ٩١ : ليس للزوج أن ينفى الولد للمولود قبل مضى ستة أشهر من تاريخ الزواج فى الأحوال الآتية :

أولاً : إذا كان يعلم أن زوجته كانت حاملاً قبل الزواج .

ثانياً : إذا بلغ عن الولادة أو حضر التبليغ عنها .

ثالثاً : إذا ولد الولد ميتاً أو غير قابل للحياة .

مادة ٩٢ : فى حالة رفع دعوى طلاق يجوز للزوج أن ينفى الولد الذى يولد بعد مضى عشرة أشهر من تاريخ القرار الصادر بالترخيص للزوجة بالإقامة فى مسكن منزله أو قبل مضى ستة أشهر من تاريخ رفض الدعوى أو الصلح .

على أن دعوى النفي هذه لا تقبل إذا ثبت في الواقع حصول اجتماع بين الزوجين.

مادة ٩٣ : يجوز نفي الولد إذا ولد بعد مضي عشرة أشهر من تاريخ وفاة الزوج أو من تاريخ حكم الطلاق .

مادة ٩٤ : في الأحوال التي يجوز فيها للزوج نفي الولد يجب عليه أن يرفع دعواه في ظرف شهر من تاريخ الولادة إذا كان جاضراً وقتها أو من تاريخ عودته إذا كان غائباً أو من تاريخ علمه بها إذا كانت أخفيت عنه .

مادة ٩٥ : إذا توفى للزوج قبل انقضاء الموعود المبينة بالمادة السابقة دون أن يرفع دعواه فتورثه الحق في نفي الولد في ظرف شهر من تاريخ وضع يده هو أو وليه على أعيان التركة أو من تاريخ منازعته لهم في وضع يدهم عليها .

مادة ٩٦ : تثبت البينة الشرعية بشهادة مستخرجة من دفتر قيد المواليد ، وإذا لم توجد شهادة فيكفي لإثباتها حيازة الصفة وهي تنتج من اجتماع وقائع تكفي للدلالة على وجود رابطة البنية بين شخص وآخر ، ومن هذه الوقائع ، أن الشخص كان يحمل دائماً اسم الوالد الذي يدعى بنوته له ، وأن هذا الوالد كان يعامله كأبن له وكان يقوم على هذا الاعتبار بتربيته وحضانته ونفقه وأنه كان معروفاً كأب له في الهيئة الاجتماعية وكان معترفاً به من العائلة كأب ، فإذا لم توجد شهادة ولا حيازة فيمكن إثبات البنية بشهادة الشهود المؤيدة بقرائن الأحوال .

الفصل الثاني

في ثبوت نسب الأولاد غير الشرعيين

الفرع الأول

في تصحيح النسب

مادة ٩٧ : الأولاد المولودون قبل الزواج عدا أولاد الزنا وأولاد المحارم يعتبرون شرعيين بزواج أبويهم وإقرارهما أمام الكاهن المختص ببلوتهم إما قبل الزواج أو حين حصوله ، وفي هذه الحالة الأخيرة يثبت الكاهن الذي يباشر عقد الزواج إقرار الوالدين بالبنوة في وثيقة منفصلة .

مادة ٩٨ : يجوز تصحيح النسب على الوجه المبين في المادة السابقة لمصلحة أولاد توفوا عن ذرية وفي هذه الحالة يستفيد ذرية أولئك الأولاد من تصحيح نسبهم .

مادة ٩٩ : الأولاد اللذين اعتبروا شرعيين بالزواج اللاحق لولادتهم يكون لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات كما لو كانوا مولودين من هذا الزواج .

الفرع الثاني

في الإقرار بالنسب والإدعاء به

العاقل ببنوة ولد مجهول النسب وكان في السن بحيث يولد مثله لمثله يثبت نسبه منه وتلزمه نفقته وتربيته .

مادة ١٠١ : إذا أقر ولد مجهول النسب بالأبوة لرجل أو بالأمومة لامرأة وكان يولد مثله لمثل المقر له وصدقه فقد ثبتت أبوتهما له ويكون عليه ما للأبوين من الحقوق وله عليهما مالم يأنه من النفقة والحضانة والتربية .

مادة ١٠٢ : إقرار الأب بالبنوة دون إقرار الأم لا تأثير له إلا على الأب والعكس بالعكس .

مادة ١٠٣ : إقرار أحد الزوجين في أثناء الزواج ببنوة ولد غير شرعي رزق به قبل الزواج من شخص آخر غير زوجه لا يجوز أن يضر بهذا الزوج ولا بالأولاد المولودين من ذلك الزواج .

مادة ١٠٤ : يثبت الإقرار بالنسب بعقد رسمي يحرر أمام الكاهن مالم يكن ثابتاً من شهادة الميلاد .

مادة ١٠٥ : يجوز لكل ذي شأن أن ينازع في إقرار الأب أو الأم بالبنوة وفي إدعاء الولد لها .

مادة ١٠٦ : يجوز الحكم بثبوت نسب الأولاد غير الشرعيين من أبيهم :
أولاً : في حالة الخطف أو الاغتصاب إذا كان زمن حصولها يرجع إلى زمن الحمل .

ثانياً : فى حالة الأغواء بطريق الاحتيال أو باستعمال السلطة أو الوعد بالزواج .

ثالثاً : فى حالة وجود خطابات أو محررات أخرى صادرة من الأب المدعى به تتضمن اعترافه بالأبوة اعترافاً صريحاً .

رابعاً : إذا كان الأب المدعى به والأم قد عاشا معاً فى مدة الحمل وعاشراً بعضهما بصفة ظاهرة .

خامساً : إذا كان الأب المدعى به قد قام بتربية الولد والإنفاق عليه أو أشترك فى ذلك بصفته والداً له .

مادة ١٠٧ : لا تقبل دعوى ثبوت الأبوة :

أولاً : إذا كانت الأم فى أثناء مدة الحمل مشهورة بسوء السلوك أو كانت لها علاقة غرامية برجل آخر .

ثانياً : إذا كان الأب المدعى به فى أثناء تلك المدة يستحيل عليه مادياً سواء بسبب بعده أو بسبب حادث من الحوادث أن يكون والد الطفل .

مادة ١٠٨ : لا يملك رفع دعوى ثبوت الأبوة غير الولد أو الأم إذا كان الولد قاصراً ويجب أن ترفع الدعوى فى مدى سنتين من تاريخ الوضع وإلا سقط الحق فيها .

غير أنه فى الحاليتين الرابعة والخامسة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ يجوز رفع الدعوى إلى حين انقضاء السنتين التاليتين لانتهاء المعيشة المشتركة أو لانقطاع الأب المدعى به عن تربية الولد والإنفاق عليه ، وإذا لم ترفع الدعوى فى أثناء قصر الولد فيجوز له رفعها فى مدى السنة التالية لبلوغه سن الرشد .

مادة ١٠٩ : يجوز طلب الحكم بثبوت الأمومة ، وعلى الذى يطلب ثبوت نسبه من أمه أن يثبت أنه هو نفس الولد الذى وضعته وله أن يثبت ذلك بشهادة الشهود .

الفصل الثالث فى التبني

مادة ١١٠ : التبني جائز للرجل والمرأة متزوجين كانا أو غير متزوجين
بمراعاة الشروط المنصوص عليها فى المواد التالية :

مادة ١١١ : يشترط فى المتبنى :

- (١) أن يكون تجاوز سن الأربعين .
- (٢) أن لا يكون له أولاد ولا فروع شرعيون وقت التبني .
- (٣) أن يكون حسن السمعة .

مادة ١١٢ : يجوز أن يكون المتبنى ذكراً أو أنثى بالغاً أو قاصراً ولكن
يشترط أن يكون أصغر سناً من المتبنى بخمس عشرة سنة ميلادية على الأقل .

مادة ١١٣ : لا يجوز أن يتبنى الولد أكثر من شخص واحد مالم يكن التبني
حاصلاً من زوجين .

مادة ١١٤ : لا يجوز التبني إلا إذا وجدت أسباب تبرره وكانت تعود منه
فائدة على المتبنى .

مادة ١١٥ : إذا كان الولد المراد تبنيه قاصراً وكان والداه على قيد الحياة
فلا يجوز التبني إلا برضاء الوالدين ، فإذا كان أحدهما متوفياً أو غير قادراً على إيداء
رأيه فيكفى قبول الآخر وإذا كان قد صدر حكم بالطلاق فيكفى قبول من صدر الحكم
لمصلحته أو عهد إليه بحضانة الولد منهما .

أما إذا كان القاصر قد فقد والديه أو كان الوالدان غير قادرين على إيداء رأيهما
فيجب الحصول على قبول وليه ، وكذلك يكون الحكم إذا كان القاصر ولداً غير شرعى
لما يقر أحد ببنيته أو توفي والداه أو أصبحا غير قادرين على إيداء رأيهما بعد
الإقرار ببنيته .

مادة ١١٦ : لا يجوز لأحد الزوجين أن يتبنى أو يتبنى إلا برضاء الزوج
الآخر مالم يكن هذا الأخير غير قادر على إيداء رأيه .

مادة ١١٧ : يحصل التبني بعقد رسمي يحرره كاهن الجهة التي يقيم فيها راغب التبني ويثبت به حضور الطرفين وقبولهما التبني أمامه ، فإذا كان الولد المراد تبنيه قاصراً قام والده أو وليه مقامه .

مادة ١١٨ : يجب على الكاهن الذي حرر عقد التبني أن يرفعه إلى المجلس الملي الذي يباشر عمله في دائرته للنظر في التصديق عليه بعد التحقق من توافر الشروط التي يتطلبها القانون ، وفي حالة الرفض يجوز لكل من الطرفين استئناف الحكم أمام المجلس الملي العام طبقاً للأوضاع العادية .

ويسجل الحكم النهائي القاضي بالتصديق على التبني في دفتر بعد ذلك في الجهة الرئيسية الدينية .

مادة ١١٩ : يخول التبني الحق للمتبنى أن يلقب بلقب المتبنى وذلك بإضافة اللقب إلى اسمه الأصلي .

مادة ١٢٠ : التبني لا يخرج المتبنى من عائلته الأصلية ولا يحرمه من حقوقه فيها ، ومع ذلك يكون للمتبنى وحده حق تاديب المتبنى وتربيته . وحق الموافقة على زواجه إن كان قاصراً .

مادة ١٢١ : يجب على المتبنى نفقه المتبنى إن كان فقيراً كما أنه يجب على المتبنى نفقة المتبنى الفقير ، ويبقى المتبنى ملزماً بنفقة والديه الأصليين ولكن والديه لا يلزمان بنفقته إلا إذا لم يمكنه الحصول عليها من المتبنى .

مادة ١٢٢ : لا يرث المتبنى في تركة المتبنى بغير وصية منه .

مادة ١٢٣ : كذلك لا يرث المتبنى في تركة المتبنى إلا بوصية .

الباب الخامس
فيما يجب على الولد لوالديه
وما يجب له عليهما

الفصل الأول في السلطة الأبوية

مادة ١٢٤ : يجب على الولد في أي سن كان أن يحترم والديه ويحسب معاملتهما .

مادة ١٢٥ : يبقى الولد تحت سلطة والديه إلى أن يبلغ سن الرشد ولا يسمح له بمغادرة منزل والده بغير رضائهما إلا بسبب التجنيد .

مادة ١٢٦ : يطلب من الولد أن يعنى بتأديب ولده وتربيته وتعليمه ما هو ميسر له من علم أو حرفة وحفظ ماله والقيام بنفقته كما سيجب في الباب السادس .

ويطلب من الوالدة الاعتناء بشأن ولدها

الفصل الثاني في الحضانة

مادة ١٢٧ : الأم أحق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعدها ، وبعد الأم تكون الحضانة للجدّة لأم ثم للجدّة لأب ثم لأخوات الصغير وتقدم الأخت الشقيقة ثم الأخت لأم ثم الأخت لأب ثم لبنات الأخوات بتقديم بنت الأخ لأبوين ثم لأب ثم لبنات الأخ كذلك ثم لخالات الصغير وتقديم الخالة لأبوين ثم للخالة لأم ثم لعمات الصغير كذلك ثم لبنات الخالات والأخوال ثم لبنات العمات والأعمام ثم لخالة الأم ثم لخالة الأب ثم لعمة الأم ولعمة الأب بهذا الترتيب .

مادة ١٢٨ : إذا لم يوجد للصغير قريبة من النساء أهل الحضانة تنتقل إلى الأقارب الذكور ويقدم الأب ثم الجد لأب ثم الجد لأم ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم الأخ لأم ثم بنو الأخ الشقيق ثم بنو الأخ لأب ثم العم الشقيق ثم العم لأب ثم الخال لأبوين ثم الخال لأب ثم الخال لأم ثم أولاد من ذكروا بهذا الترتيب .

مادة ١٢٨ : إذا لم يوجد للصغير قريبة من النساء أهل للحضانة تنتقل إلى الأقارب الذكور ، ويقدم الأب ثم الجد لأب ثم الجد لأم ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم الأخ لأم ثم بنو الأخ لأب ثم بنو الأخ لأم ثم العم الشقيق ثم العم لأب ثم العم لأم ثم الخال لأبوين ثم الخال لأب ثم الخال لأم ثم أولاد من تكروا بهذا الترتيب .

مادة ١٢٩ : يشترط في الحاضنة أن تكون قد تجاوزت سن السادسة عشرة وفي العاضن أن يكون تجاوز سن الثامنة عشرة ويشترط في كليهما أن يكون مسيحياً عاقلاً أميناً قادراً على تربية الصغير وصيانته وأن لا يكون مطلقاً لسبب راجع إليه ولا متزوجاً بغير محرم للصغير .

مادة ١٣٠ : إذا قام لدى الحاضن أو للحاضنة سبب يمنع من الحضانة سقط حقه فيها وانتقل إلى من يليه في الاستحقاق .

ومتى زال المانع يعود حق الحاضنة إلى من سقط حقه فيها .

مادة ١٣١ : إذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم أصلهم للقيام بشئون الصغير .

مادة ١٣٢ : إذا حصل نزاع على أهلية الحاضنة أو العاضن قلمجلس أن يعين من يراه أصلح من غيره لحضانة الصغير بدون تقييد بالترتيب الملوه عنه في المادتين ١٢٧ و ١٢٨ ويكون له ذلك أيضاً كلما رأى أن مصلحة الصغير تقتضى تخلى الأقرب إلى من دونه في الاستحقاق .

مادة ١٣٣ : إذا لم يوجد مستحق أهل للحضانة أو وجد وامتنع عنها فيعرض الأمر على المجلس ليعين امرأة ثقة أمينة لهذا الغرض من أقارب الصغير أو من غيرهم .

مادة ١٣٤ : أجرة الحضانة غير النفقة وهي تلزم أبا للصغير إن لم يكن له مال .

مادة ١٣٥ : لا تستحق الأم أجرة على حضانة طفلها حال قيام للزوجة ، ولها الحق في الأجرة إن كانت مطلقة .

وإذا احتاج المحضون إلى خادم أو ممرض وكان أبوه موسراً يلزم بأجرته .

وغير الأم من الحاضنات لها الأجرة .

مادة ١٣٦ : يمنع الأب من إخراج الولد من بلد أمه بلا رضاها ما دامت حضانتها .

مادة ١٣٧ : ليس للأب المحكوم بطلاقها أن تسافر بالولد الحاضنة له من محل حضانتها من غير إذن أبيه إلا إذا كان انتقالها إلى محل إقامة أهلها ويشترط أن لا يكون خارج القطر المصري .

مادة ١٣٨ : غير الأم من الحاضنات لا يسوغ لها في أى حال أن تنقل الولد من محل حضانتها إلا بأذن أبيه أو وليه .

مادة ١٣٩ (١) : تنتهى مدة الحضانة ببلوغ الصبي سبع سنين وبلوغ الصبية تسع سنين ، وحينئذ يسلم الصغير إلى أبيه أو عند عدمه إلى من له الولاية على نفسه .

(١) طعن على نص المادة (١٣٩) من اللائحة أمام المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٧٤ لسنة ١٧ قسائية ، مستنيرة ، والتي قضت بجملة ١٩٩٧/٣/١ بعدم دستورية هذا النص (الجريدة الرسمية في ١٩٩٧/٣/١١ - العدد ١١) .

وجاءت مدونات الحكم - بعد الديباجة - كالآتي :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى عليه الخاص في الدعوى الراضية - كان قد أقام منذ المدعية الدعوى رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٩٥ أمام محكمة حلوان الجزئية للأحوال الشخصية (الدائرة الثانية) طالباً في صحيفة الحكم بالزامها بأن ترفع يداه عن حضانتها لابنها منه ، مما يؤثر تبيل رمزي ، على مدد من القول بأن الصغير بلغ السابعة من عمره ، وهي أقصى سن للحضانة عملاً بنص المادة ١٣٩ من لائحة الأقطاب الأرثوذكس لعام ١٩٣٨ ، ولوجب تطبيقها على طرفي التنازع - للمحدثين ملة ومذهباً - باعتبارها شريعتهم .

وبجسده ١٩٩٥/١٠/٢٤ دفع وكيل المدعية بعدم دستورية هذا النص ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع ، فقد أجلت نظر الدعوى لجلسة ١٩٩٥/١١/٢٨ لتتخذ المدعية إجراءات الطعن بعدم الدستورية ، فتأملت دعواها المائلة .

وحيث إن المادة (١٣٩) من لائحة الأحوال الشخصية للأقطاب الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي العام ، والمعمول بها اعتباراً من ٨ يوليو ١٩٣٨ تقتضي في فقرتها الأولى بأن تنتهى الحضانة ببلوغ الصبي سبع سنين ، وبلوغ الصبية تسع سنين ، وحينئذ يسلم الصغير إلى أبيه ، أو عند عدمه إلى من له الولاية على نفسه ، وفي فقرتها الثانية بأنه إذا لم يكن للصغير ولي ، يترك عند الحاضنة إلى أن يرى المجلس من هو أولى منها بأمره .

وحيث إن المدعية تلجى على هذا النص ، لإخلاله بأحكام المواد (٢ ، ١٠ ، ٤٠) من الدستور ، وذلك من عدة أوجه :-

- أولها : أن قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين ، تطبق على المصريين جميعهم أياً كانت ديانتهم ، ومن لم تنظمهم جميعاً قواعد موحدة في شأن الميراث ونظم النفقات والطلاق ، وتقرير من للحضانة بما يرضى مصالح الصغير من الأمور التنظيمية التي لا تناقض للشرعة المسيحية في جوهر أحكامها وأساس بيلانها ، بل إن الشريعتين تدوران معاً حول رعاية للنشء وإسعاده .

ثانيها : أن الدستور نص في مادته العاشرة ، على أن تكفل الدولة حماية الأرمعة والطفولة وترعى النشء وتوفر لهم ظروفًا مناسبة لتنمية ملكاتهم ، وقد جاء النص المطعون فيه مخالفاً للرعاية التي تلزمها الدستور للطفولة ، وحال كذلك بين الصغير وتنمية ملكاته النفسية والوجدانية بعد أن انتزعه في سن مبكرة من حضنة أمه ، مفلتاً بذلك شخصيته ، ومضيقاً لوجوده .

ثالثها : أن للنص المطعون فيه لتطوى كذلك على تفرقه بين أبناء الوطن ، فالسفر لزوجين مسيحيين متعدي لمة والطائفة ، ولتزوج من أهم في من السابعة ، ولو كانت مصالحهم تقتضى إقامة تمت بداء في الوقت الذي قد يظل فيه الصغير المسلم في حجر أمه وحضانتها حتى الخامسة عشرة من عمره ، كذلك لتلزع الصغيرة المسيحية من أمها في التاسعة ، رغم أن الصغيرة المسلمة قد تظل في حضنة أمها حتى تنزع والتمييز بين أبناء الوطن الواحد على غير أسس منطقية ، يعتبر تمييزاً تعكساً منهياً عنه بنص المادة (٤٠) من الدستور .

وحيث إنه بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٦ أودع غبطة البابا شلودة الثالث بطريرك الأقباط الأرثوذكس مذكرة أشار فيه إلى ما يأتي :

١ - أن نصوصاً قاطعة الدورية والدلالة تحكم الأقباط الأرثوذكس في مسائل أحوالهم الشخصية ، من بينها شرعية الزوجة الولادة ، ولا طلاق إلا لحة الزنا ، وتلك مسائل حسستها آيات ثابتة في الإنجيل المقدس .

٢ - أن الزواج وأخاره ولا ينظمها ، ولا ينبغي أن يحكمها إلا شرعية المقدس فهما لا يتعارض مع آيات الإنجيل المقدس نصاً ودلالة ، فمقد الزواج ما شرع إلا لإثبات ما تم من طقس - هو صلاة الإكليل (الشعائر الدينية) في أخصان الكنيسة وتحت إشرافها وسيطرتها والذي بدونه لا ينعقد الزواج أصلاً .

٣ - أن ما ورد بشأنه نص في آيات الإنجيل المقدس ، وما جاء بمقد الزواج ، سواء نص عليه أو لم ينظم في لحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس - النافذة اعتباراً من الثامن من يولية ١٩٢٨ - هي أمور لا محل للاجتهاد بشأنها حتى من القائلين على الكنيسة .

٤ - وبالنسبة إلى مسألة تحديد من الحضانة على ضوء مانصت عليه المادة (١٣٩) من اللائحة ، أوضع غبطة البابا ما يأتي :

أولاً : أنه لم يرد نص في الإنجيل المقدس ينظم هذه المسألة .

ثانياً : أن مسألة تحديد من لحضانة الأطفال مسألة تحكمها ظروف المجتمع من فراح عدة .

ثالثاً : أن تحديد من الحضانة يحكم كل أبناء الوطن الواحد ، أمر أقرب إلى الواقع ، ويتفق مع الاعتراف العلمية والمصلية ، فضلاً عن أنه لا يخالف نصاً حصصاً سبق بيانه .

ـ رابعاً : أنه لا مانع لدى لكتيمية التغطية الأرثوذكسية من تحديد من حضانة الأطفال بالنسبة إلى جميع المصريين ، تركيداً لقاعدة المسألة بينهم ، وبمراعاة أن بقاء الحاضنة على دينها الذي كانت تدين به وقت ولادة الأطفال ، يعتبر من الشروط الجوهرية لاستمرارية الحضانة .

وحيث إن المدعى عليه الخامس قدم مذكرة بدفاعة طالب فيها رفض الدعوى تأسيساً على أن النصوص الأمرة التي تضمنتها اللائحة المطعون عليها ، صدرت قبل تعديل نص المادة الثانية من الدستور ، ولا يتأني بالتالي إعمالها في شأن تشريع سابق على تعديلها . هذا فضلاً على أن حكمها ليس وجوبياً ، بل يجوز للمشرع وفقاً لها استبعاد القواعد الموضوعية التي يخظم بها حقوق المواطنين ، من غير الأصول الكلية للشريعة الإسلامية ، وعلى ضوء ما يراه أكثر ملامحة لمقتضى الحال ، ولا يتأني هذه الشريعة أو يقوض أسسها ما تقرر بالنص المطعون عليه في شأن للحد الأقصى لمن الحضانة ، بل أن الشريعة الإسلامية ذاتها تدخل أهل الذمة الاحتكام إلى شرائعهم الدينية ، ومن بينها لائحة الأقباط الأرثوذكس المطعون على أمد نصوصها والتي تعتبر أحكامها من القواعد الأمرة التي لا تجوز مخالفتها .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يتوافر ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة التي يقرم بها النزاع الموضوعي ، وذلك بأن يكون الفصل في المسائل الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها ، لازماً للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها . متى كان ذلك . وكانت المادة (١٣٩) للمطعون فيها هي التي تحول بذاتها دون المدعية وبقاء صفيرها في حضانتها ، فإن طلبها إبطالها والرجوع إلى القواعد التي يتضمنها قانون الأحوال الشخصية للمسلمين في هذا الشأن يكون كافلاً لمصلحتها الشخصية المباشرة .

وحيث إن تحديد ما يدخل في نطاق مسائل الأحوال الشخصية - وفي مجال للتمييز بينها وبين الأحوال العينية - وإن ظل أمراً مخفطاً عليه ، إلا أن عقد الزواج والطلاق وآثارهما ودرجان نمدها ، لتدخل حضانة صفير المطلق من زوجته في نطاق هذه المسائل فتحكمها قواعدها .

وحيث إن المجالس الصلوية هي التي كان لها اختصاص الفصل في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، وكان تطبيقها لشرائعهم الدينية مقارناً لأختصاصها بالفصل في نزاعاتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية ، فلا يكون قانونها إلا قانوناً دينياً وظل هذا الاختصاص ثابتاً لهذه المجالس إلى أن صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم الأهلية ، فقد قضى هذا القانون في مادته الأولى بأن تلتى المحاكم الشرعية والأهلية لبدءاً من ١/١/١٩٥٦ ، على أن تحال للدعوى التي كانت منظورة أمامها حتى ١٩٥٥/١٢/٣١ إلى المحاكم الوطنية لاستمرارية نظرها وفقاً لأحكام قانون المرافعات .

ولئن وحد هذا القانون بذلك جهة لقتصاص التي عهد إليها بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين جميعهم ، فحصرها - وأياً كان دينانهم - في جهة القضاء الوطني ، إلا أن القواعد الموضوعية التي يبدى تطبيقها على منازلهم في شؤون أحوالهم الشخصية ، لا تزال غير موحدة ، رغم تشنتها وبطرتها بين مظان وجودها وبغرض بعضها أحياناً ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة (٦) من هذا القانون تقضى بأن تصدر الأحكام في ملازعات الأحوال الشخصية التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر -

= بنص المادة (٢٨٠) من لائحة ترتيبها ، وتنص فقرتها الثانية على أنه فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ، الذين تحد طاعتهم وملتهم ، وتكون لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون ، فإن الفصل فيها يتم - في نطاق النظام العام - طبقاً لشرعهم .

وحيث إن ما تقدم مؤداه ، أنه فيما عدا الدائرة المحدودة التي وحد المشرع في نطاقها القواعد الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين جميعهم - كذلك التي تنطبق بمواريلهم ووصاياهم وأهليتهم - فلن المصريون غير المسلمين لا يتمكنون لغير شرائعهم الدولية بالشروط التي حددها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، بل أن المادة (٧) من هذا القانون تنص على أن تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى ، لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة (٦) من هذا القانون ، مالم يكن للتغيير إلى الإسلام .

وحيث إن المشرع وقد أمال في شأن الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وفي إطار القواعد الموضوعية التي تنظمها - إلى شرائعهم مستلزماً تطبيقها دون غيرها في كل ما يحصل بها ، فإن المشرع يكون قد أرتقى بالقواعد التي تضمنها هذه الشرائع ، إلى مرتبة القواعد القانونية التي يضبط بها المساحون بأحكامها ، فلا يحدون عليها في مختلف مظاهره سلوكهم ، ويصدر نعتها ، وفي نطاق الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس لاعتهم التي أقرها المجلس الأعلى العام بجلسته المنعقدة في ٩ مايو ١٩٣٨ والتي عمل بها اعتباراً من ٨ يوليو ١٩٣٨ ، إذ تعتبر القواعد التي احتوتها لأحكام هذه وعلى ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة (٦) من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه - شرعهم التي تنظم أصلاً مسائل أحوالهم الشخصية ، بما مؤداه خضوعها للرقابة الدستورية التي تتولاها هذه المحكمة .

وحيث إن ما تنعاه المدعية من مخالفة نص المادة (١٣٩) المضمن عليه للمادة الثانية من الدستور ، مردود بأن قضاء هذه المحكمة مطرد على أن حكم هذه المادة - بعد تعديلها في ٢٢ مايو ١٩٨٠ - يدل على أن الدستور - واعتباراً من تاريخ العمل بهذا التعديل قد أتي بتقييد على السلطة التشريعية مؤداه تقييدها - فيما تقره من النصوص القانونية بمراعاة الأصول الكلية للشريعة الإسلامية ، إذ هي جوهر بيانها وركيزتها ، وقد اعتبرها الدستور أصلاً ينبغي أن ترد إليه هذه النصوص ، فلا تتنافر مع مبادئها المقطوع بقبولها ودلائها ، وإن لم يكن لازماً اعتماد تلك النصوص مباشرة منها ، بل يكفيها ألا تعارضها ، ودون ما إخلال بالقيود الأخرى التي فرضها الدستور على السلطة التشريعية في ممارستها لاختصاصاتها الدستورية ، ومن ثم لا تعد الرقابة على الشريعة الدستورية التي تباشرها هذه المحكمة في مجال تطبيقها للمادة الثانية من الدستور لغير النصوص القانونية الساعرة بعد تعديلها ، ولا كذلك نص المادة (١٣٩) المضمن عليها ، إذ أقرها المجلس الأعلى العام للأقباط الأرثوذكس ، وعمل بها قبل تعديل المادة الثانية من الدستور ، فلا تتناولها الرقابة على الدستورية ، أياً كان وجه الرأي في تنافقها أو تعارضها مع الأصول الكلية للشريعة الإسلامية .

وحيث إن المعنفة - في أصل شرعيتها - هي ولاية للقرية غايتها الاهتمام بالفسير وضمان رعايته والقيام على شؤنه في الفترة الأولى من حياته ، والأصل فيها هو مصلحة الصغير ، وهي تتحقق بأن تضمنه المعنفة - التي لها الحق في تربيته - إلى جناحها باعتبارها أحفظ عليه ، وأحرص على توجيهه وصيانه ، ولأن انتزاعه منها - وهي أشق عليه وأوثق اتصالاً به ، وأكثر معرفة بما يلزمه وأوفر صبراً - مظنة للصغير إبان الفترة الحقة التي لا يستل فيها بأسره ، والتي لا يجوز خلالها أن يهد به إلى غير مؤمن ، ياكل من -

« نفقته ، ويطمع نزرأ ، أو ينظر إليه شزراً ، ولا تقويم للشرعية الإسلامية - في مبادئها المعطوع بثبوتها ودلائلها - ولا شرعية للمسلمين من الأقباط الأرثوذكس - التي حدد الإنجيل المقدس ملامحها الرئيسية - لمن الحضانة تخوماً لا يجوز تجاوزها انطلاقاً من أن تربية الصغير مسألة لها خطرها ، وأن تطرق الخال إليها - ولو في بعض جوانبها - مدعاة لضياع الولد ، ومن ثم تعين أن يتحدد مداها بما يكون كافلاً لمصلحته ، وأدعى لدفع المصتره عنه ، وعلى تقدير أن مدار الحضانة على نفع المصنون ، وأن رعايته مقدمة على أية مصلحة لغیره ، حتى عدد من يقولون بأن الحضانة لا تكمحض عن حق الصغير ، وإنما يتدخل فيها حق من نزعاء ويعهد إليه بأمره .

وحيث إن للدستور - وفي إطار السقومات الأساسية للمجتمع التي ينتظم المصريون جميعاً ، فلا يتوجهون لغیرها أو يلغزون عنها - قد أورد أحكامها رئيسية ترعى الأسرة المصرية - سواء في خصائصها ، أو على صعيد الأفراد الذين يكوّنونها - هي تلك التي فصلتها المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من الدستور ، وقد دل بها على أن الحق في تكوين الأسرة لا يفضل عن الحق في صونها على امتداد مراحل بقائها ، لتأسيسها مما يخل بوحدها ، أو يزلزله ما في ترابطها ، أو في القيم والتقاليد التي تلصق فيها ، بل يزيكها كافلاً لبنيها تراحمأ أرقى ، ولأخلافها إشرابهم مبادئها ، ومعاونتهم على صون أعراضهم وعقولهم وأروالهم وابدانهم وعقيدتهم مما يبال منها أربقوصها ، وكذلك لاختيار أنماط من الحياة يتماشون معها ، فلا تتفكر الأسرة التي تضمنهم - وهي بذلان مجتمعهم ولا تتكامل من واجباتهم معها ، بل تتحمل مسؤوليتها عنهم صحباً وتعليمياً وترتيباً .

بل أن الأسرة في توجهاتها لا تعمل بعيداً عن الدين ولا عن الأخلاق أو الوطنية ، ولكنها تنميتها - وعلى ضوء أعصق مسؤولياتها وأجلها شأناً - من خلال روافد لا لقطاع لجرياتها ، يصدرها إرساء أمومتها وطفولتها بما يحفظها ويرعاها ، والتوفيق بين عمل المرأة في مجتمعها وولجبتها في نطاق أسرتها ، ومراعاة طابعها الأسوياء بوصفها الوحدة الأولى التي تصون لمجتمعها تلك القيم والتقاليد التي يؤمن بها ، تثبينا لها وتكثينا منها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت الأسرة المصرية لا يصلحها اختيار من للحضانة لا يكون محدداً وفقاً لتغيير الزمان والمكان ، ولا يقيمه كذلك انتزاع الصغير أو الصغيرة من حاضنته إعانة أو نزيماً أو إغفال الفروق الجوهرية بين المحتضنين تبعاً وأثرقتهم وخصائص تكوينهم التي تتحدد على صونها درجة احتياجهم إلى تم بقومسون على تربيتههم وتقويمهم وروايتهم مما يؤذيهم ، وكذلك إعدائهم لحماية أفضل ينخرطون فيها يند تهيكلهم لمسؤوليتها ، وكان تهد المحتضنين - صغيراً كان أم صغيراً - بما يحول دون الإضرار بهما ، مؤداة أن يكون لحضانتهم من تكفل للخير لهما في إطار من الحق والعدل وشرط ذلك اعتدالها ، فلا يكون قصراً نافيها عن حضانتهم مطلبياتها من الصون والتقويم وعلى الأخص من اللاحقين النفسية والعقلية ، ولا امتدادها مجاوزاً تلك الحدود التي تتوازن بها حضانتهم مع مصلحة أبيهم في أن يباشر عليهم إشرافاً ، بل تكون مدة حضانتهم بين هذين الأمرين قواماً ، وهر ما نحاها المشرع بالفقرة الأولى من المادة (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - يعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ من أن حق حضانة النساء ينتهي ببلوغ الصغير من العاشرة وبلوغ الصغيرة اثنتي عشرة سنة ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى من الخامسة عشرة والصغيرة حتى تزوج في يد الحضانة - دون لجر حضانة - إثباتين أن مصلحتها تقتضي ذلك .

وحيث إن تصديق من الحضانة على الذهو المتقدم ، وإن نطق بالمسلمين من المصريين ، إلا أن هذا =

«التحديد أوثق اتصالاً بمصلحة الصغير والصغيرة للذين تمتعهما أسرة واحدة وإن تفرق أبولها ولا يجوز في مسألة لا يتعلق فيها تحديد هذه السن بأصول العقيدة وجوهر أحكامها ، أن يمايز المشرع في مجال ضبطها بين المصريين تبعاً لاديانتهم ، ذلك أن الأصل هو مساواتهم قانوناً ضماناتاً لتكافؤ الحماية التي يكفلها الدستور أو المشرع لجموعهم ، سواء في مجال الحقوق التي يتمتعون بها أو على صعيد واجباتهم ، والصغير والصغيرة ، في شأن حضانتهم - يحتاجان معاً لخدمة للنساء وفقاً لقواعد موحدة لا يميز فيها - والأسرة القبطية هي ذاتها الأسرة المسلمة - فيما خلا الأصول الكلية لمقيدة كل منهما ، وتظلهم بالتالي القيم والتقاليد عندها ، وإلى مجتمعاتهم يفترقون ، فلا يكون تفيدهم بالأسس التي يقوم عليها - في مقوماتها وخصائصها - إلا تعبيراً عن انتمائهم إلى هذا الوطن واتحادهم فيه ، تزيوياً وخلقياً ودينياً ، وما الدين الحق إلا رحمة للمؤمنين .

وكما كفل المشرع لبعض أبناء الوطن الواحد حقوقاً حجبها عن سواهم على غير أسس موضوعية ، كان ممعناً في وجدانهم وعقولهم اعتقاداً أو شعوراً بأنهم أقل شأناً من غيرهم من المواطنين .

ومع أن قضاء هذه المحكمة قد جرى كذلك ، على أن الناس لا يمايزون فيما بينهم في مجال حقهم في اللجوء إلى قاضيتهم الطبيعي ، ولا في نطاق القواعد الموضوعية والإجرائية التي تحكم الخصومة عندها ، ولا في فعالية ضمانات الدفاع التي يكفلها الدستور للمقوق التي يطالبونها ، ولا في اقتضائها وفق مقاييس واحدة عدد توفر شروط طلبها ، ولا في طرق الطعن التي تنظمها ، بل يجب أن يكون الحق ذاتها ، قواعد موحدة سواء في مجال الدعاى بشأنها ، أو النفاذ عنها ، أو استدلتها ، أو الطعن في الأحكام الصادرة فضلاً عنها ، ولا يجوز بالتالي أن يحصل للمشرع إعمال هذه القواعد في شأن فئة بذاتها من المواطنين ، ولا أن يقلص دور الخصومة القضائية التي يعتبر ضمان الحق فيها ، والنفاذ إليها ، طريقاً وحيداً لمباشرة حق التقاضي المنصوص عليه في المادة (٦٨) من الدستور ، ولا أن يجرّد هذه الخصومة من للتوضيحية القضائية التي يعتبر إهدارها أو تهويلها ، إخلالاً بالمعاملة التي يكفلها الدستور للمقوق جميعها .

وحيث إن النص المطعون فيه ، إذ قضى بأن بلوغ الصبى سبع سنين والصبية تسعاً ، مؤداه انتهاء حضانتها ، ويوجب تسليمها فور انتضاء مدتها إلى أبيها ، فإن لم يوجد ، فلولى على نفسها ، فإن لم يوجد ، ظللاً عند حاضنتها إلى أن يقرر المجلس الأعلى من يكون أولى منها باستلامها ، فإنه بذلك يكون قد حرم المحضون وحاضنته من حقين جوهريين كفلهما الدستور .

لأولهما : مسالة صغارها بالمحضونين من المسلمين الذين لا تنتهى حضانتهم وفقاً لقانون أحوالهم الشخصية إلا ببلوغ الصغير عشر سنين والصغيرة اثنتى عشرة سنة .

ثانيهما : حق المباشرة في أن تطالب من القاضى - وبعد انتضاء المدة الأممية للحضانة - أن يظل الصغير تحت يدها حتى الخامسة عشرة ، والصغيرة حتى تكزج ، إذا تبين أن مصلحةها تقتضى ذلك .

ولن كان الحق الأول يستمد وجوده مباشرة من نص القانون ، إلا أن النفاذ إلى ثانيهما لا يكون إلا من خلال حق التقاضى ، فإذا صادرة المشرع ، كان ذلك منه إنكاراً للحظة في لخص مقوماتها ، وتكولاً عن الخضوع للقانون .

وحيث إنه متى كان ذلك ، فإن النص المطعون فيه ، يكون مخالفاً لأحكام المواد ٩ و١٠ و١١ و١٢ و٤٠ و٦٥ و٦٨ و١٦٥ من الدستور .

الباب السادس

فى النفقات

مادة ١٤٠ : النفقة هى كل ما يلزم للقيام بأود شخص فى حالة الاحتياج من طعام وكسوة وسكنى .

مادة ١٤١ : النفقة واجبة :

(١) بين الزوجين

(٢) بين الأباء والأبناء .

(٣) بين الأقارب .

مادة ١٤٢ : تقدر النفقة بقدر حاجة من يطلبها ويسار من يجب عليه أدائها .

مادة ١٤٣ : النفقة المقدرة لا تبقى بحالة واحدة بعد تقديرها بل تتغير تبعاً لتغيير أحوال الطرفين ، فإذا أصبح الشخص المزم بالنفقة فى حالة لا يستطيع معها أداءها أو أصبح من يتقاضى النفقة فى غير حاجة لكل ما قدر له أو بعرضه جاز طلب إسقاط النفقة أو تخفيض قيمتها كما أنه إذا زاد يسار الشخص المزم بالنفقة أو زادت حاجة للمقضى له بها جاز الحكم بزيادة قيمتها .

مادة ١٤٤ : إذا أثبت للشخص المزم بالنفقة أنه لا يستطيع دفعها نقداً فـلمجلس أن يأمره بأن يسكن فى منزله من تجب نفقته عليه وأن يقدم له ما يحتاجه من طعام وكسوة .

مادة ١٤٥ : حق النفقة شخصى فلا يجوز لورثة من تقررت له النفقة المطالبة بالمتجمد منها .

الفصل الأول

فى النفقة بين الزوجين

مادة ١٤٦ : تجب النفقة على الزوج لزوجته من حين العقد الصحيح .

مادة ١٤٧ : يسقط حق الزوجة فى النفقة إذا تركت منزل زوجها بغير مسوغ شرعى أو أبت السفر معه إلى الجهة التى نقل إليها محل إقامته بدون سبب مقبول .

مادة ١٤٨ : للزوج أن يباشر الإنفاق بنفسه على زوجته حال قيام الزواج فإذا اشكت مطله فى الإنفاق عليها وثبت ذلك تقدر النفقة وتنطى لها لتتفق على نفسها .

مادة ١٤٩ : يجب على الزوج أن يسكن معه زوجته في مسكنه على حدته به المرافق الشرعية حيث يكون متناسياً مع حالة الزوجين .

ولا تجبر الزوجة على إسكان أحد معها من أهل زوجها سوى أولاده من غيرها مالم يأمر المجلس بغير ذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ .

وليس للزوجة أن تسكن معها في بيت الزوج أحداً من أهلها إلا برضاها .

مادة ١٥٠ : تفرض النفقة لزوجات القائب من ماله إن كان له مال .

مادة ١٥١ : تجب النفقة على الزوجات لزوجها المعسر إذا لم يكن يستطيع الكسب وكانت هي قادرة على الإنفاق عليه .

الفصل الثاني

في النفقة بين الآباء والأبناء والنفقة بين الأقارب

مادة ١٥٢ : تجب النفقة بأنواعها الثلاثة على الأب لولده الصغير الذي ليس له مال سواء أكان ذكراً أو أنثى إلى أن يبلغ الذكر حد الكسب ويقدر عليه وتزوج الأنثى .

مادة ١٥٣ : يجب على الأب نفقة ولده الكبير الفقير الذي لا يستطيع الكسب ونفقة الأنثى الكبيرة والفقيرة مالم تتزوج .

مادة ١٥٤ : إذا كان الأب معدوماً أو معسراً تجب النفقة على الأم إذا كانت موسرة وإذا كان الأبوين معدومين أو معسرين تجب النفقة على الجد والجدة لأب ثم الجد والجدة لأم ، وعند عدم وجود الأصول أو أعمارهم تجب النفقة على الأقارب كما سيجيء بعد .

مادة ١٥٥ : إذا اشتكت الأم من عدم إنفاق الأب أو تقديره على الولد يفرض المجلس له النفقة ويأمر بأعطائها لأمه لتتفق عليه .

مادة ١٥٦ : يجب على الولد الموسر كبيراً كان أو صغيراً ذكراً أو أنثى نفقة والديه واجدادهم وجداته الفقراء ولو كانوا قادرين على الكسب .

مادة ١٥٧ : إذا لم يكن لمستحق النفقة أصول ولا فروع قادرون على الإنفاق عليه فتجب نفقته على أقاربه على الترتيب الآتي :

الأخوة والأخوات لأبوين ، ثم الأخوة والأخوات لأب ثم الأعمام والعمات ثم الأخوال والخالات ثم أبناء الأعمام والعمات ثم أبناء الأخوال والخالات .

مادة ١٥٨ : لا عبء بالإرث في النفقة بين الأباء والأبناء ولا بين الأقارب بل تعليز درجة القرابة بتقديم الأقرب فالأقرب ويراعى الترتيب الوارد في الساتين ١٥٤ و ١٥٧ فإذا اتعد الأقارب في الدرجة تكون النفقة عليهم بنسبة يمار كل منهم ، وإذا كان من تجب عليه النفقة مصراً أو غير قادراً على إيفائها بتمامها فليزم بها أو بتكملتها من يليه في الترتيب .

الباب السابع

في الولاية الشرعية

مادة ١٥٩ : الولاية هي قيام شخص رشيد عاقل بشئون القاصر أو من في حكمه سواء ما كان منها متعلقاً بنفسه أو بماله .

مادة ١٦٠ : الولاية على نفس القاصر شرعاً هي للأب ثم لمن يوليه الأب بنفسه قبل موته ، فإذا لم يول الأب أحدًا فالولاية بعده للجد الصحيح ثم للأم ، ما دامت لم تنزوج ثم للجد لأم ثم للأرشد من الأخوة الأشقاء ، ثم من الأخوة لأب ثم من الأخوة لأم ثم من الأعمام ثم من الأخوال ثم من أبناء الأعمام ثم من أبناء الأخوال ثم من أبناء العمات ثم من أبناء الخالات ، فإذا لم يوجد ولي من الأشخاص المتقدم ذكرهم يعين المجلس ولياً من باقي الأقارب أو من غيرهم .

مادة ١٦١ : والولاية في المال هي أيضاً للأب ثم للوصي الذي اختاره فإن مات الأب ولم يوص فالولاية من بعده تكون للجد الصحيح ثم للأم ما دامت لم تنزوج ، فإن لم يوجد أحد من هؤلاء الأولياء فالولاية في المال تكون للوصي الذي تعينه الجهة المختصة .

مادة ١٦٢ : يشترط في الولي أن يكون مسيحياً أرثوذكسياً عاقلاً رشيداً نير محجور عليه ولا ومحكوم عليه في جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة .

مادة ١٦٣ : يجب على الولي أن يقوم للقاصر :

(أولاً) بما يعود بالفائدة على نفسه من تربية وتعليم .

(ثانياً) بالمحافظة على ماله من الضياع أو التلف .

مادة ١٦٤ : يجب على الولي أن يقدم للمجلس الملى الذى يقيم القاصر فى دائرته قائمة جرد من نسختين موقعاً عليها منه بما آل للقاصر من منقول وعقار وسندات ونقود وذلك فى ظرف شهر من التاريخ الذى آلت فيه هذه الأموال إليه ، وتحفظ هذه القائمة فى محفوظات المجلس بعد التأشير عليها من مكرتيره .

ويلحق بها بيان بما يزيد أو ينقص من أموال القاصر موقع عليه أيضاً من الولي ومؤشر عليه من المكرتير ويجب على الولي أن يودع نقود القاصر باسمه فى المصرف الذى يعينه المجلس ، ولا يجوز له أن يسحب شيئاً من أصلها إلا بأذن المجلس .

مادة ١٦٥ : ويجب عليه أيضاً أن يقدم للمجلس حساباً سنوياً مفصلاً ومؤيداً بالمستندات عن إيرادات ومصروفات القاصر ، وعلى المجلس مراجعته والتصديق عليه إذا ثبت له صحته .

والمجلس أن يعفى الولي من تقديم الحساب سنوياً إذا لم ير لزوماً لذلك .

مادة ١٦٦ : يجب على الولي المصصول على إذن من المجلس الملى لمباشرة أحد التصرفات الآتية فى أموال القاصر .

أولاً : شراء العقارات أو بيعها أو رهنها أو استبدالها أو قسمتها أو ترتيب حقوق عينية عليها .

ثانياً : بيع أو رهن السندات المالية .

ثالثاً : التنازل عن كل أو بعض التأمينات المقررة لمنفعة للقاصر فى أى حق من حقوقه .

رابعاً : اقراض أموال القاصر أو الاقتراض لحسابه .

مادة ١٦٧ : تسلب الولاية بناء على طلب كل ذى شأن فى الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا أساء الولي معاملة القاصر إساءة تعرض صحته للخطر أو أعمل تعليمه وتربيته .

(ثانياً) إذا كان مبدزاً مال القاصر غير أمين على حفظه

(ثالثاً) إذا حجر عى الولي أو حكم عليه فى جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة أو اعتنق

دينا غير الدين المسيحى أو مذهباً غير المذهب الأرثوذكسى .

(رابعاً) إذا أصبح طاعناً في السن أو أصيب بمرض أو عاهة تمنعه عن القيام بعمله .

مادة ١٦٨ : يجوز للمجلس أن يعيد الولاية إلى من سلبت منه لسبب من الأسباب المبينة في الوجهين الثالث والرابع من المادة السابقة إذا زال السبب الذي أوجب سلب الولاية .

مادة ١٦٩ : تنتهي الولاية متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية إلا إذا قرر المجلس استمرارها .

مادة ١٧٠ : إذا بلغ الولد معتوها أو مجنوناً تستمر الولاية عليه في النفس وفي المال ، وإذا بلغ عاقلاً ثم عته أو جن عادت عليه الولاية .

الباب الثامن

في الغيبة

مادة ١٧١ : الغائب هو من لا يدري مكانه ولا تعلم حياته من وفاته .

مادة ١٧٢ : إذا غاب شخص عن موطنه أو محل إقامته وانقطعت أخباره منذ أربع سنوات فتنزى الشأن أن يطلبوا من المجلس الملى الحكم بإثبات غيبته .

ويجب على المجلس قبل الحكم بإثبات الغيبة أن يأمر بعمل تحقيق في دائرة المركز الذي به موطن الغائب والمركز الذي به محل إقامته إن كانا مختلفين .

وعلى المجلس عند الحكم في الطلب أن يراعى أسباب الغياب والظروف التي منعت من الحصول على أخبار عن الشخص الغائب .

مادة ١٧٣ : يجب إعلان الحكم التحضيري القاضي بالتحقيق والحكم النهائي القاضي بإثبات الغيبة ونشرهما بالطرق الإدارية .

مادة ١٧٤ : يجب أن لا يصدر الحكم بإثبات الغيبة إلا بعد مضي سنة من تاريخ الحكم القاضي بالتحقيق .

مادة ١٧٥ : الغائب يعتبر حياً في حق الأحكام التي تنصره وهي التي تتوقف على ثبوت موته ، فلا يتزوج زوجه أحد حتى يصدر حكم نهائي بالطلاق ولا يقسم ماله على ورثته .

مادة ١٧٦ : الغائب يعتبر ميتاً في حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره وهي المتوقفة على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه للوصية إذا أوصى له بوصية بل يوقف نصيبه في الإرث وقسطه في الوصية إلى ظهور حياته أو الحكم بوفاته .

مادة ١٧٧ : يجوز للحكم بوفاة الغائب بعد مضي ثلاثين سنة من الحكم بإثبات غيبته أو مضي تسعين سنة من حين ولادته .

مادة ١٧٨ : متى حكم بموت الغائب يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته ويرد نصيبه في الميراث إلى من يرث مورثه عند موته ويرد الموصى له به إن كانت له وصية إلى ورثه الموصى ويجوز لزوجته أن تتزوج .

مادة ١٧٩ : إذا علمت حياة الغائب أو حضر حياً في وقت من الأوقات بعد الحكم بوفاته فإنه يرث من مات قبل ذلك من أقاربه وله أن يسترد الباقي من ماله في أيدي ورثته وليس له أن يطالبهم بما نهب .

الباب التاسع في الهبة

الفصل الأول

في أركان الهبة وشروطها

- مادة ١٨٠ :** الهبة تملك المال بلا عوض حال حياة الواهب .
- مادة ١٨١ :** تنعقد الهبة بإيجاب من الواهب وقبول من الموهوب له وتجوز بكتابة وبغير كتابة مع مراعاة الشروط المبينة في القانون .
- مادة ١٨٢ :** يجوز أن تكون الهبة مطلقة على شرط ويجوز أن تكون مضافة إلى زمن مستقبل ، فإذا كان التملك مضافاً إلى ما بعد الموت اعتبر وصية .
- مادة ١٨٣ :** يجوز أن تكون الهبة بعوض متى كان العوض أقل من قيمة الموهوب .
- مادة ١٨٤ :** لا تصح الهبة إلا من بالغ عاقل مختار غير مجبور عليه .

مادة ١٨٥ : لا يجوز للولى أو الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب أن يهب شيئاً من مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ١٨٦ : يجوز لكل مالك إذا كان أهلاً للتبرع أن يهب ماله كله أو بعضه لمن يشاء سواء أكان أصلاً له أو فرعاً أو قريباً أو أجنبياً منه .

مادة ١٨٧ : يشترط في الموهوب له أن يكون موجوداً حقيقة وقت الهبة فإذا وهب لابن فلان ولم يكن له ابن أو كان موجوداً حكماً كالحمل المستكن كانت الهبة باطلة ويشترط أن يكون الموهوب له معطوياً فإن كان مجهولاً تكون الهبة باطلة .

مادة ١٨٨ : تجوز الهبة ولو كان الموهوب له صغيراً أو مجنوناً ويصح قبولها عندئذ من للولى أو الوصى أو القيم .

مادة ١٨٩ : لا تتم الهبة إلا إذا قبلها الموهوب له أو ورثته إذا كان قد توفي قبل القبول ، وكما يجوز أن يكون القبول ، صريحاً يجوز أن يكون ضمناً .

مادة ١٩٠ : تبطل الهبة بموت الواهب أو يفقد أهليته للتصرف قبل قبول الموهوب له .

مادة ١٩١ : تصح هبة العقارات والمنقولات المادية كما تصح هبة الحقوق سواء أكانت عينية مثل حق الانتفاع أو حق الارتفاق أم شخصية كالدين .

مادة ١٩٢ : يشترط في الشيء الموهوب أن يكون موجوداً وقت الهبة وأن يكون معيناً فلا تصح هبة المعلوم ، فإذا ظهر أن الشيء هلك قبل العقد أو وقت التماقد فإن الهبة لا تنفذ .

ولا تصح هبة المجهول ، فلا يجوز أن يهب شخص بعض ماله من غير تعيين .

مادة ١٩٣ : يصح أن يكون الموهوب شيئاً مستقبلاً كمحصول السنة القادمة أو موجوداً حكماً كحمل دابة أو موجوداً ضمن غيره كحقيق في حطة أو زيد في لبن أو دهن في سمس .

مادة ١٩٤ : تصح هبة المشاع سواء كان يقبل القسمة أم لا يقبلها .

مادة ١٩٥ : تصح الهبة ولو كان الشيء الموهوب متصلاً بغيره .

مادة ١٩٦ : تصح هبة الدين سواء أكانت للمدين أم لغيره .

الفصل الثانى فى نقص الهبة

مادة ١٩٧ : يجوز للواهب الرجوع فى هبته كلها أو بعضها ولو أسقط
حقه فى الأحوال الآتية :

أولاً : إذا حصلت الهبة فى وقت لم يكن للواهب ولد ثم رزق بعد ذلك بولد .

ثانياً : إذا أدخل الموهوب له بالشروط التى حصلت بها الهبة .

ثالثاً : إذا اعتدى الموهوب له على حياة الواهب أو عامله بقسوة زائدة أو كبدته خساراً
عظيمة أو رفض الإنفاق عليه .

مادة ١٩٨ : فى الأحوال التى يجوز فيها الرجوع فى الهبة يكون للواهب
الحق فى استرجاع الشئ الموهوب بعينه إن كان لا يزال موجوداً على حالة ولم
يخرج من ملك الموهوب له وإلا فله حق المطالبة بقيمته .

مادة ١٩٩ : يمنع الرجوع فى الهبة فى الأحوال الآتية :

أولاً : إذا مات الواهب أو الموهوب له بعد قبض الهبة .

ثانياً : إذا هلكت العين الموهوبة فى يد الموهوب له أو استهلك ، فإن استهلك البعض
فللواهب أن يرجع بالباقى .

ثالثاً : إذا كانت الهبة بعوض قبضه الواهب ، فإن كان الواهب قد عوض عن بعض
الهبة فله الرجوع فيما لم يعوض عنه وليس له الرجوع فيما عوض .

مادة ٢٠٠ : إذا زادت العين الموهوبة زيادة متصلة بحيث يقترب على
استرجاعها ضرر للموهوب له فى ماله فليس للواهب استرجاع الموهوب بذاته بل له
المطالبة بقيمته .

الباب العاشر فى الوصية

الفصل الأول

فى تعريف الوصية وشروطها

مادة ٢٠١ : الوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع ويجوز الرجوع فيه .

مادة ٢٠٢ : يشترط فى الموصى أن يكون عاقلاً بالغاً مختاراً أهلاً للتبرع، فلا تصح وصية القاصر ولا المحجور عليه ولو مات رشيداً أو غير محجور عليه إلا أن يجدد لها .

مادة ٢٠٣ : تجوز وصية الأعمى كما تجوز وصية الأكم الأصم إذا أمكنه الكتابة .

مادة ٢٠٤ : يشترط فى الموصى له أن يكون حياً تحقيقاً أو تقديراً وقت وفاة الموصى .

مادة ٢٠٥ : يجوز أن يوصى للحامل دون حملها ولحملها دونها ويكفى لصحة الوصية وجود الحمل وقت وفاة الموصى ولكنها لا تنفذ إلا إذا ولد حياً .

مادة ٢٠٦ : إذا أوصى لحمل فولدت المرأة طفلين قسم الموصى به بينهما بالنسوى ، فإن ولد أحدهما حياً والآخر ميتاً فالكل للحى .

وإذا عين الموصى فى وصيته ذكراً فجاء انثى لا تنفذ الوصية والعكس .

مادة ٢٠٧ : تجوز الوصية للكنائس والملاجئ والمستشفيات والمدارس والجمعيات الخيرية والفقراء وغير ذلك من أعمال البر .

مادة ٢٠٨ : تجوز الوصية لوارث ولغير وارث فى الحدود المبينة فى الفصل الثانى من هذا الباب .

مادة ٢٠٩ : لا تجوز الوصية لمن ارتد عن الدين المسيحى ما لم يعد إليه قبل وفاة الموصى .

مادة ٢١٠ : لا تجوز الوصية لقاتل الموصى أو لمن شرع فى قتله عمداً أو اشترك فى إحدى هاتين الجنايتين سواء أكان ذلك قبل الإيضاء أو بعده ، ولا يحرم المتسبب فى القتل خطأ من الوصية .

مادة ٢١١ : تصح الوصية بالأعيان منقوله كانت أو ثابتة وبمنافعها مقيدة بمدة معلومة أو مؤبدة ، لكن يشترط لصحتها أن يكون الموصى به قابلاً للتملك بعد موت الموصى ، فلو أوصى شخص بقطعة أرضه أو بثمر نخيله في مدة معينة أو أبداً صححت الوصية ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان استحق الموصى له ، ثلث جميع مال الموصى عند وفاته سواء أكان مملوكاً له وقت الوصية أو ملكه بعدها .

الفصل الثاني

في الوصية بالمنافع

مادة ٢١٢ : إذا أوصى شخص لأحد بسكنى داره أو بأجرتها ونص على الأبد أو أطلق الوصية ولم يقيدها بوقت قللموصى له السكنى أو الأجرة مدة حياته ، وبعد موته ترد إلى ورثة الموصى وإن قيدت الوصية بمدة معينة فله الانتفاع بها إلى انقضاء هذه المدة ، وإن مات الموصى له بالمنفعة قبل انتهاء المدة فلا يرثها وارثه بل ترد إلى ورثة الموصى .

مادة ٢١٣ : الموصى له بالسكنى لا تجوز له الإجارة ، والموصى له بالأجرة لا تجوز له السكنى .

مادة ٢١٤ : إذا أوصى شخص بقطعة أرضه لأحد قللموصى له الغلة القائمة بها وقت موت الموصى والغلة التي تحدث بها في المستقبل سواء نص على الأبد في الوصية أو أطلقها .

مادة ٢١٥ : إذا أوصى شخص بثمره أرضه أو بسنانه فإن أطلق الوصية قللموصى له الثمرة القائمة وقت موت الموصى ثمن غيرها مما يحدث من الثمار بعدها ، وإن نص على الأبد فله الثمرة القائمة وقت موته والثمره بعدها . وإن نص على الأبد فله الثمرة القائمة وقت موته والثمره التي تتجدد بعده وكذلك الحكم إذا لم يكن في العين الموصى بها ثمار وقت وفاته .

مادة ٢١٦ : إذا أوصى شخص لأحد بالغلة ولآخر بالأرض جازت الوصيتان وتكون الضرائب وما يلزم من المصاريف لإصلاح الأرض على صاحب الغلة في صورة ما إذا كان بها شيء يستغل وإلا فهي على الموصى له بالعين .

الفصل الثالث فى حدود الوصية

مادة ٢١٧ : لا تنفذ وصية من له ورثة إلا من ثلاثة أرباع ماله مالم يكن بين الورثة فرع وارث ، فإن كان له ولد واحد أو ولد وولدان سفل فلا تنفذ وصيته إلا من النصف ، وإن كان له ولدان أوولدا ولد أو أكثر فلا تنفذ وصيته إلا من الربع ، وتبطل الوصية فيما زاد على ذلك إلا أن أجازها الورثة . فإذا لم يكن له ورثه مطلقاً كانت وصيته صحيحة ولو استغرقت كل تركته .

مادة ٢١٨ : إذا أوصى لأحد الورثة ببعض المال أخذه فوق نصيبه بشرط أن يكون داخلاً ضمن للنصاب الذى يجوز الإيضاء به .

الفصل الرابع فى إثبات الوصية وتسجيلها

مادة ٢١٩ : تثبت الوصية فى وثيقة تحرر لدى الرئيس الدينى أو نائبه بحضور شاهدين أو أكثر أهلاً للشهادة وتشتمل على بيان أسماء الموصى والموصى لهم والشئ الموصى به وتاريخ الوصية ويوقع عليها من الموصى ومن الرئيس الدينى والشهود ثم تقيّد بالسجل المعد للوصايا بالدار البطريركية ويختم عليها بختم المجلس الملى .

مادة ٢٢٠ : إذا أثار الموصى جمل وصيته سرية فعليه أن يحررها فى وثيقة يوقع عليها بامضائه أو ختمه ثم يطوئها ويختم عليها بالجمع الأحمر ويفيدها مطوية ومختومة إلى الرئيس الدينى ويشهده على نفسه بأنها تشتمل على كتاب وصيته ، وعلى الرئيس الدينى أن يحرر محضراً بذلك على الوثيقة نفسها وهى مطوية ومختومة أو على المظروف الذى يحتويها يوقع عليه منه ومن الموصى ثم يقيّد هذا المحضر بالسجل المعد للوصايا بالدار البطريركية ، ومتى بقيت الوثيقة على الحالة التى حررت بها بدون تغيير فيها إلى ما بعد وفاة الموصى نفذ مضمونها .

الفصل الخامس

فى قبول الوصية وردها والرجوع فيها وفى الأسباب الموجبة لبطلانها أو تعديها

مادة ٢٢١ : لا تتم الوصية ويملك الموصى به إلا بقبولها صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصى ، فإن مات الموصى له بعد الموصى وقبل قبول الوصية أو ردها يعتبر أنه قبلها .

مادة ٢٢٢ : للموصى له أن يرد الوصية بعد وفاة الموصى ولو كان قد قبلها فى حال حياته إذا لا عبرة بالقبول أو الرد فى حال حياة الموصى .

مادة ٢٢٣ : يجوز للموصى الرجوع فى الوصية إما بإقرار صريح بثبت فى ورقة تحرر لدى الرئيس الدينى أو نائبه على الوجه المقرر فى الفصل السابق أو بفعل يزيل اسم الموصى به ويغير معظم صفاته ومنافعه أو يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه إلا بها أو يتصرف من التصرفات التى تخرجه عن ملكه وكذا إذا خلطه الموصى بغيره بحيث لا يمكن تمييزه .

مادة ٢٢٤ : لا يعد رجوعاً مبطلاً للوصية ترميم الدار الموصى بها ولا هدمها .

مادة ٢٢٥ : يجوز للموصى بعد عمل الوصية أن يعدل فيها بمحضر يحرر لدى الرئيس الدينى أو نائبه على الوجه المبين فى الفصل السابق ويقيد فى السجل للمعدد الوصايا بالدار البطريكية .

كما أن للموصى أن يحرر وصية أخرى ينقض فيها وصيته الأولى ويضمنها رأيه الأخير ، ويجب إثبات هذه الوصية الجديدة فى وثيقة تحرر وتسجل على الوجه المقرر فى الفصل السابق .

مادة ٢٢٦ : إذا أوصى بشئ لشخص ثم أوصى به فى وصية أخرى لشخص آخر ولم ينص فى الثانية على إبطال الأولى فإن الموصى به يكون للشخصين معاً .

مادة ٢٢٧ : تبطل الوصية إذا وجد سبب من الأسباب الآتية :

أولاً : إذا أقدم الموصى له على قتل الموصى أو شرع في قتله عمداً أو اشترك في إحدى هاتين الجنائيتين بإحدى طرق الاشتراك القانونية .

ثانياً : إذا اعتنق الموصى له ديناً غير الدين المسيحي وظل كذلك إلى حين وفاة الموصى .

ثالثاً : إذا مات الموصى له قبل موت الموصى .

فإذا كان الموصى قد اشترط في وصيته أن تكون للموصى له ولورثته من بعده أو مات الموصى له قبله صح ذلك ونفذت الوصية .

مادة ٢٢٨ : إذا كان لشخص ولد غائب وبلغه أنه مات فأوصى بماله لغيره ثم ظهر أن الولد حي فلولد ميراثه دون الموصى له .

مادة ٢٢٩ : إذا لم يكن للموصى عند عمل الوصية فروع فأوصى بماله إلى غير فروعه ثم رزق بعد الوصية بولد أو ولد وإن سفل بطلت الوصية وانتقل الميراث إلى الفروع الذين رزق بهم .

مادة ٢٣٠ : وإن كانت الوصية لفروع موجود وقت عملها فمن يولد بعد تلك من الفروع يشارك أقرانه بالمساواة فيما بينهم فإن كان المستحدث ن أقارب غير فروع وكانت الوصية لغيراء قللمستجدين النصف والموصى لهم من قبل النصف الآخر . أما إذا كانت الوصية لأقارب متساوين في القرابة مع المستجدين فالقسمة تكون بينهم جميعاً بالتساوي .

الباب الحادى عشر

فى الميراث

الفصل الأول

أحكام عمومية

مادة ٢٣١ : الميراث هو انتقال تركة شخص بعد وفاته إلى من تؤول إليهم بحكم القانون .

مادة ٢٣٢ : شروط الميراث هى :

(أولاً) موت المورث حقيقة أو حكماً كمن حكم بموته لغيبته غيبة منقطعة .

(ثانياً) تحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو للاحقه بالأحياء تقديراً كالجنين بشرط أن يولد حياً .

مادة ٢٣٣ : إذا مات شخصان أو أكثر في حادث واحد كالغرقى والحرقى والهدمى والقتلى وكان بينهم من يرث بعضهم بعضاً وتعذر إقامة الدليل على من مات منهم أولاً فلا يرث أحد منهم الآخر بل تنتقل تركته كل منهم إلى ورثته .

مادة ٢٣٤ : أسباب الإرث هي للزوجية والقرباية الطبيعية الشرعية ، فالذين لا تربطهم بالموتوى رابطة زواج كزوج الأم وامرأة الأب ولا قرابة طبيعية كالمتبنى لا يرثون ولا يأخذون شيئاً من التركة بغير وصية كذلك الأولاد والأقارب المولودون من زيجات أو اجتماعات غير شرعية لا يرثون ولا يأخذون شيئاً من التركة بغير وصية تصدر من المورث .

مادة ٢٣٥ : لا يكون أهلاً للإرث :

(أولاً) من قتل مورثه أو شرع فى قتله عمداً أو اشترك فى إحدى هاتين الجنايتين بأية صورة من صور الاشتراك القانونى وثبت عليه ذلك بحكم قضائى .

(ثانياً) من اعتنق ديناً غير الدين المسيحى وظل كذلك حتى وفاة المورث .

مادة ٢٣٦ : تنتقل التركة إلى الورثة بمالها من الحقوق وما عليها من الديون فلا يحق لدائى الوارث أن يستوفى منها ديونهم عليه إلا بعد دائى التركة كما أن الوراث لا يلزم بشئ من الديون المتعلقة بالتركة إلا بمقدار ما وصل إليه منها .

مادة ٢٣٧ : يتعلق بمال الميت حقوق أربعة مقدم بعضها على بعض حسب الترتيب الآتى :

(أولاً) يبدأ من التركة بما يصرف فى تكفين الميت ودفنه وجنازته .

(ثانياً) قضاء ماوجب فى اللزمة من الديون من جميع مابقى من ماله .

(ثالثاً) تنفيذ ما أوصى به المورث من النصاب الذى يجوز الإيصاء به .

(رابعاً) قسمة الباقي بين الورثة عند تعددهم .

الفصل الثانى

فى تركات الأساقفة والرهبان

مادة ٢٣٨ : كل ما يقتنيه البطريرك من إيراد رتبته يؤول بعد وفاته إلى الدر البطريركية وما يقتنيه المطارنة والأساقفة من طريق رتبته يؤول إلى الكنيسة ولا يعتبر ملكاً لهم فلا يحق لهم أن يوصوا بشئ منه كما لا يجوز أن يرثهم فيه أحد من أقاربهم . أما ما كان لهم قبل أرتقائهم إلى رتبة الرئاسة أو حصلوا عليه لامن إيراد الرتبة بل من طريق آخر كميراث أو وصية فهو ملك لهم يتصرفون فيه كيفما يشاؤون بالوصية وغيرها وينتقل بعد الوفاة إلى الورثة الطبيعيين .

مادة ٢٣٩ : الأموال التى يقتنيها الراهب أو رئيس الدير من طريق الرهبة تؤول بعد وفاته إلى جماعة الرهبان الذين ينتمى إلى ديرهم ولا يرثه أحد من أقاربه فى هذه الأموال ولا يحق له أن يتصرف فيها بوصية ولا بغيرها .

أما الأموال التى يكون قد حصل عليها من غير طريق الرهبة فهى تركة تؤول بعد وفاته إلى ورثته فإن كان له وارث طبيعى ورثه راهباً كان أو غير راهب ، وإلا يرثه جماعة الرهبان الذين ينتمى إلى ديرهم .

الفصل الثالث

فى أنواع الورثة

واستحقاق كل منهم فى الميراث

مادة ٢٤٠ : الورثة قسمان : قسم يأخذ سهماً معيناً من التركة فى أحوال معينة ، ويشمل الزوج والزوجة ، وقسم يأخذ كل التركة أو يأخذ ما بقى منها بعد فرض الزوج أو الزوجة ، ويشمل للفروع والوالدين والأخوة والأجداد والحواشى .

الفرع الأول

فى استحقاق الزوج والزوجة

مادة ٢٤١ : للزوج فى ميراث زوجته أحوال ثلاث :

(الحالة الأولى) نصف التركة إذا لم يكن للزوجة فرع وارث مطلقاً .

(الحالة الثانية) الربع إذا كان للزوجة ثلاثة أولاد أو أقل ذكوراً كانوا

أو أنثاء. أما إذا كان لها أكثر من ثلاثة أولاد فله حصة مساوية لحصة واحد منهم ، وبعد من الأولاد من توفي منهم وله فرع وارث .

(الحالة الثالثة) كل للتركة إذا لم يكن للزوج واث من الفروع أو الأصول أو الحواشي .

مادة ٢٤٢ : وحكم الزوجة في ميراث زوجها كحكم الزوج سواء بسواء .

الفرع الثاني

في الورثة الذين يأخذون كل التركة
أو مابقى منها بعد فرض الزوج أو الزوجة

مادة ٢٤٣ : الورثة الذين يأخذون كل التركة أو ما بقى منها بعد استيفاء فرض الزوج أو الزوجة هم سبع طبقات مقدم بعضها على بعض كالترتيب الآتي :

(الأولى) طبقة الفروع

(الثانية) طبقة الولدين .

(الثالثة) طبقة الأخوة .

(الرابعة) طبقة الأجداد .

(الخامسة) طبقة الأعمام والأخوال .

(السادسة) طبقة أباء الأجداد .

(السابعة) طبقة أعمام الأبوين وأخوالهما .

فإن لم يوجد أحد من أفراد هذه للطبقات السبع تؤول التركة كلها للزوج أو الزوجة .

فإن لم يوجد أحد من هؤلاء ولا أولئك تؤول التركة إلى الدار البطريركية .

مادة ٢٤٤ : فالتركة تؤول شرعاً إلى أقرب أقارب المتوفى مع زوجه بحيث أن كل طبقة تحجب الطبقة التي بعدها فطبقة البنوة تحجب طبقة الأبوة وطبقة الأبوة تحجب طبقة الأخوة وهذه تحجب طبقة الأجداد وهكذا على أن كل طبقة من هذه الطبقات استحققت الإرث تأخذ ما بقى من التركة بعد استيفاء الفرض المقرر للزوج المورث إذا كان له زوج على قيد الحياة . أما إذا كان الزوج قد توفي من قبل فتأخذ التركة كلها .

الطبقة الأولى : الفروع

مسألة ٢٤٥ : فروع المورث مقسمون على غيرهم من الأقارب في الميراث فيأخذون كل التركة أو مابقى منها بعد استيفاء نصيب الزوج أو الزوجة ، فإذا تعددت الفروع وكانوا من درجة واحدة قسمت التركة فيما بينهم أنصبة متساوية لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى . فإذا ترك المورث ، ابناً وبنات أخذ كل منهما النصف وإذا ترك ثلاثة من أبناء الدرجة الثانية كابن ابن وبنات بنت وابن بنت أخذ كل منهم الثلث .

أما إذا كانوا من درجات مختلفة وكان بعضهم يدلى إلى المورث بشخص على قيد الحياة حجبهم ذلك للشخص ، فإذا مات شخص على ابن وعن ابن لذلك الابن ورث الابن وحده دون ابنه .

أما إذا كان بعضهم يدلى إلى المورث بشخص مات قبله فإنهم يحلون محل ذلك الشخص المتوفى يأخذون النصيب الذى كان يؤول إليه لو كان حياً . فإذا مات المورث عن ابن على قيد الحياة وأولاد ابن مات من قبله قسمت التركة إلى نصفين أحدهما للابن الحى يرثه بصفته هذه والثانى لأولاد الابن المتوفى يرثونه بطريق النيابة عن أبيهم المتوفى .

والإرث بالنيابة يتعدى من فرع إلى آخر فلا يقف عند حد وهو راجع إلى المبدأ المتقدم ذكره فى الفقرة السابقة وهوان الفرع لا يحجبه إلا أصله الموجود على قيد الحياة . فإذا خلف شخص ولدين مرقص ويطرس فبقى مرقص على قيد الحياة وتوفى بطرس تاركاً ولدين بولس وحنا ثم توفى حنا عن ولد أو عدة أولاد ومات المورث بعد ذلك فإن التركة تقسم أولاً إلى نصفين أحدهما يأخذه ، مرقص والثانى يؤول إلى فروع بطرس المتوفى ثم يقسم نصيب بطرس إلى قسمين أحدهما يأخذه بولس الباقي على قيد الحياة والثانى يأخذه ابن أو أبناء حنا المتوفى .

الطبقة الثانية : الوالدان

مسألة ٢٤٦ : إذا لم يكن للمورث فرع يرثه فإن باقى التركة بعد استيفاء نصيب للزوج أو الزوجة يؤول إلى أبيه وأمه الأب بحق اللطین والأم بحق الثلث فإن كان أحدهما ميتاً يقسم نصيبه على أولاده الذين هم أخوة المورث بالتساوى فيما بينهم ، وإن كان أحد هؤلاء الأخوة أو الأخوات متوفى تؤول حصته إلى أولاده .

الطبعة الثالثة ، الأخوة وفروعهم

مادة ٢٤٧ : إذا لم يكن للمورث فرع ولا أب ولا أم فإن صافى تركته بعد استيفاء نصيب الزوج أو الزوجة يزول إلى أخوته وأخواته ويقسم بينهم حصصاً متساوية متى كانوا متحدين في القوة بأن كانوا كلهم أخوة أشقاء أو أخوة لأب أو أم لا فرق في ذلك بين الأخ والأخت .

فإذا اختلف الأخوة في القوة بأن كان بعضهم أشقاء وبعضهم أخوة لأب وأخوة أم فإن صافى التركة يقسم بينهم بحيث يكون لكل من الأخوة الأشقاء ثلاثة أسهم ولكل من الأخوة لأب سهمان ولكل من الأخوة أم سهم واحد ، فإذا كان للمورث مثلاً أخ شقيق وأخ وأخت لأب وأخ أو أخت أم فيقسم صافى التركة على ستة أسهم فيكون للشقيق أو الشقيقة ثلاثة أسهم أى النصف ولأخيه أو أخته من أبيه سهمان أى الثلث ولأخيه أو أخته من أمه سهم واحد أى السدس .

وإن كان للمورث ثلاثة أخوة أشقاء واثنان لأب وأخ أم فكل من الأشقاء ثلاثة أسهم فيكون للثلاثة تسعة أسهم ولكل من الأخين لأب سهمان فيكون للأخين أربعة أسهم وللأخ أم سهم واحد ، أى أن صافى التركة يقسم في هذه الحالة على أربعة عشر سهماً .

وإذا لم يكن للمورث أخ شقيق بل كان له مثلاً أخ لأب وأخ أم فلأخ لأب الثلثان وللأخ أم الثلث وقس على ذلك ، وإذا كان بين الأخوة أو الأخوات المذكورين من توفي قبل المورث فإن حصته تزول إلى أولاده بالتساوي بدون تفرقة بين الذكر والأنثى ثم تزول حصته كل من الأولاد بعد وفاته إلى فروعه طبقه بعد طبقة مهما نزلوا وتسرى على فروع الأخوة الأحكام المبينة في المادة ٢٤٥ فيما يختص بالإرث بالنسبة وبأن الفرع لا يحجب إلا أصله الموجود على قيد الحياة .

الطبعة الرابعة ، الأجداد

مادة ٢٤٨ : وإذا لم يوجد أحد من أخوة المورث وأخواته ونسلهم فإن الميراث بعد فرض الزوج أو الزوجة ينتقل إلى أجداده الثلثان للمجد والجدة لأب بالتساوي فيما بينهما والثلث للجدة وأم بالتساوي أيضاً ، وأى الأجداد توفي تزول حصته إلى أولاده فإن لم يكن له نسل يرث الجد الآخر نصيبه .

الطبقة الخامسة : الأعمام والأخوال وفروعهم

مادة ٢٤٩ : إذا لم يكن للمورث أحد ممن ذكروا قبل نزول التركية بعد فرض الزوج أو الزوجة إلى الأعمام والعلمات والأخوال والخالات ، الثلاثان للأعمام والعلمات والثلاث للأخوال ، وللخالات ويراعى فى التقسيم بين الأشقاء والمنسبين إلى الأب فقط أو إلى الأم فقط ما نص عليه فى المادة ٢٤٧ بالنسبة للأخوة ، ومن كان منهم قد توفى نزول حصته إلى أولاده ، وكذلك حكم نسلهم من بعدهم طبقة بعد طبقة .

الطبقة السادسة : أباء الأجداد

مادة ٢٥٠ : إذا لم يوجد أحد ممن ذكروا نزول للتركة بعد فرض الزوج أو الزوجة إلى أباء للجدود والجدات الثلاثان لوالدى الجد ووالدى الجدة لأب بالتساوى فيما بينهم والثلاث لوالدى الجد ووالدى الجدة لأم بالتساوى أيضا . ومن كان منهم قد توفى ورث أولاده نصيبه .

الطبقة السابعة : أعمام الأبوين وأخوالهما

مادة ٢٥١ : إذا لم يوجد أحد ممن ذكروا فالثلاثان لأعمام وعمات الأبوين بالتساوى فيما بينهم والثلاث لأخوال ، وخالات الأبوين ، ومن كان منهم قد توفى ورث أولاده نصيبه وكذلك حكم نسلهم من بعدهم طبقه بعد طبقة .

(ثانياً)

الأرمن الأرثوذكس

طائفة الأرمن الأرثوذكس من أصل أرمنى ويدينون بالطبيعة الواحدة ورئيسهم الدينى يتبع بطرك الأستانة .

وفى مصر تتبع الكنيسة الأرمنية أحكام الشريعة الإسلامية فى كل المسائل الخارجة عن الزواج والطلاق ، أما بالنسبة للزواج والطلاق فتنتج القوانين الكنسية النابعة للكنائس الشرقية ، وقد وضع لهم تقنين خاص فى عام ١٩٤٠ ، قانون الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس بالقاهرة ، وكانت أحكامه معمولاً بها قبل إلغاء المجالس المليية ، وهو ينظم الزواج وما يتصل به وفسخه وإجراءاته والطلاق وآثاره وإثبات النسب والتبني والنفقات والسلطة الأبوية والحضانة .

قانون الأحوال الشخصية لجانفة الأرمن الأرثوذكس بالقاهرة « فى الزواج »

الصفات والشروط اللازمة لعقد الزواج :

مادة (١) : يشترط فى الزواج بلوغ الرجل ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة وبلوغ المرأة ست عشرة سنة ميلادية كاملة .

مادة (٢) : إنما يجوز لرئيس الطائفة الدينى بالقطر المصرى أن يعفى المتعاقدين عن شروط السن لأسباب خطيرة .

مادة (٣) : لأزواج بغير رضاء العاقدين .

مادة (٤) : لا يجوز لشخص لم يبلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة أن يعقد زواجا بغير رضاء والديه ، وعند اختلاف الوالدين فى رأى يكفى برضاء الأب . وإذا توفى أحد الوالدين أو استحال عليه إظهار إرادته اكتفى برضاء الآخر .

وإذا استحال عليهما معا إظهار إرادتهما أو كانا متوفقين يكون التصريح من صاحب السلطة الأبوية على القاصر .

مادة (٥) : لا يجوز أن يعقد زواج ثان قبل فسخ الزواج الأول .

مادة (٦) : لا يجوز الزواج بأصول الشخص ولا بفروعه - شرعيين كانوا أو طبيعيين - كذلك لا يجوز الزواج بأصول الزوج الآخر ولا بفروعه .

مادة (٧) : لا يجوز للشخص أن يتزوج بأقربائه لغاية الدرجة الخامسة ، كما لا يجوز له أن يتزوج بأصهاره لغاية الدرجة الرابعة مع احتساب الغاية .

مادة (٨) : يجوز للرئيس الدينى فى الحالات المنصوص عليها فى المادة السابقة أن يبيح الزواج بالأقارب لغاية الدرجة الرابعة وبالأصهار لغاية الدرجة الثالثة بصفة استثنائية .

مادة (٩) : لا يجوز الزواج بين المتبنى والمتبنى .

مادة (١٠) : يشترط لعقد الزواج أن يكون العاقدان مسيحيين .

كذلك يشترط أن يكونا تابعين لمذهب الأرمن الأرثوذكس . وعلى كل حال فمجرد الاحتفال بالزواج في الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية يعد قبولاً من المتعاقدين بمذهبهما .

مادة (١١) : لا يجوز الزواج إذا كان أحد العاقدين مصاباً بمانع طبيعي أو عرضي يجعله غير صالح بواجباته الزوجية كالعنة والخنوثة والخصاء .
أما عقم الرجل أو المرأة فلا يجعل العقد باطلاً .

مادة (١٢) : المرأة التي أنفست زواجها لا يجوز لها أن تعقد زواجاً ثانياً قبل مضي ثلاثمائة يوم من تاريخ الفسخ ، إنما يجب تقصير هذا الأجل إذا ولدت المرأة بعد وفاة زوجها أو بعد فسخ الزواج .

كذلك يصبح تقصير هذا الأجل إذا ثبت ثبوتاً قاطعاً استحالة حصول اتصال زوجي بسبب غياب الزوج .

إجراءات الاحتفال بالزواج :

مادة (١٣) : لا يصح الاحتفال بالزواج بغير تصريح يصدره الرئيس الديني بعد أن يقدم إليه الكاهن عريضة بناء على طلب راغبى الزواج مشفوعة بالمستندات المؤيدة للطلب .

ويجب أن تشمل العريضة على البيانات التي تسمح للرئيس الديني أن يتحقق من أن العاقدين حائزان لشروط الزواج التي يتطلبها القانون .

مادة (١٤) : يقام سر الزواج علناً في الكنيسة بواسطة كاهن من طائفة الأرمن الأرثوذكس مسموح له بذلك من وزارة العدل ومعين في التصريح الذي يصدره الرئيس الديني . كذلك يجب أن تكون إجراءات الزواج على طقوس الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية ويحضر الشابين وشاهدين ويجوز الاحتفال بالزواج في منزل أحد الزوجين بناء على تصريح خاص من الرئيس الديني .

مادة (١٥) : يحذر الكاهن محضر الاحتفال بالزواج من ثلاث نسخ ينص فيها على رضاء الزوجين وتسلم إحدى هذه النسخ إلى الزوج والثانية إلى الزوجة وتحفظ الثالثة في محفوظات دار البطريركية .

وتسجل صورة من هذا المحضر في سجل الزواج المحفوظ في البطيريركية .

مادة (١٦) : يجب تسجيل صورة عقد الزواج الذي تم خارج القطر في سجل الزواج بالبطيريركية الكائن بدائرتها محل الزوجية وذلك في خلال ستة أشهر من عودة الزوجين أو أحدهما إلى هذا المحل .

طلب بطلان عقد الزواج :

مادة (١٧) : إذا عقد الزواج بغير رضاء الزوجين أو بغير رضاء أحدهما فلا يجوز الطعن فيه إلا من الزوجين أو من الزوج الذي لم يكن حراً في رضائه .
وإذا شاب العقد عيب من عيوب الرضاء ولا سيما الغلط في شخص المتعاقد أو النقص في بكاره الزوجية أو خلوها من الحمل فلا يجوز الطعن فيه إلا من الطرف الذي وقع في الغلط .

مادة (١٨) : لا تقبل دعوى البطلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إذا استمرت المعاشرة مدة شهر من وقت أن أصبح الزوج متمتعاً بكامل حريته أو من وقت أن ثبت له الغلط وعلى كل حال لا تكون الدعوى مقبولة بعد مضي ستة أشهر ولو لم تحصل معاشرة .

ويجب فوق ذلك أن يبلغ النزاع في شأن البكاره إلى البطيريركية في خلال أربع وعشرين ساعة من الاتصال الجنسي .

مادة (١٩) : الزواج الذي يعقد بغير رضاء الوالدين في الأحوال التي يلزم فيها رضاؤهما لا يجوز الطعن فيه إلا ممن كان يجب أخذ رضائهم أو من الزوج الذي كان يلزمه الحصول على هذا الرضاء .

مادة (٢٠) : لا تقبل دعوى البطلان من الزوجين ولا من الوالدين اللذين كان يلزم رضاؤهم إذ أقرا هذا الزواج إقراراً صريحاً أو ضمناً أو إذا مضي شهر على علمهما بالزواج . وكذلك لا يجوز رفع هذه الدعوى من العاقد بعد مضي شهر على بلوغه السن الذي يحق له فيها عقد الزواج بنفسه .

مادة (٢١) : كل زواج يعقد على خلاف ما تقتضى به المواد ١ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ (فقرة أولى) و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ ويجوز الطعن فيه دائماً إما من

الزوجين وإما من ذى مصلحة فى هذا الطعن وإما من الرئيس الدينى ، والبطلان المنصوص عليه فى هذه المادة مطلق ولا يمكن أجازته بأى عمل كان .

مادة (٢٢) : إنما إذا حصل الزواج بين شخصين لم يبلغا السن المقررة للزواج أو لم يبلغ أحدهما هذه السن فلا يجوز الطعن فيه :

(١) إذا كان قد مضى ستة أشهر على بلوغهما أو على بلوغ القاصر منهما من الزواج .

(٢) إذا حملت الزوجة التى كانت دون السن قبل مضى ستة أشهر على بلوغ السن .

مادة (٢٣) : الزواج الذى حكم ببطلانه يترتب عليه مع ذلك آثاره المدنية بالنسبة للزوجين أو ذريتهما إذا ثبت أن كليهما حسن النية .

مادة (٢٤) : أما إذا كان حسن النية مقصوراً على أحد الزوجين فلا ينتج الزواج آثاره المدنية إلا بالنسبة لهذا الزوج ولالأولاد المرزوقين له من هذا التاريخ .

الالتزامات الناشئة من الزواج

فى حقوق الزوجين وواجباتهما

مادة (٢٥) : على كل من الزوجين أن يبادل الآخر الأمانة والنجدة والمعونة .

مادة (٢٦) : يجب على الزوج أن يحمى زوجته ويجب على الزوجة أن تطيع زوجها .

مادة (٢٧) : يجب على الزوجة أن تسكن مع زوجها ، وأن تكيهه إلى أى مكان يراه مناسباً لإقامته وعلى الزوج أن يسكنها معه وأن يقدم إليها كل ما يلزم للمعيشة على قدر طاقته وألا يحكم عليه بأن يدفع لها نفقة ابتداء من اليوم الذى توقف عن الإنفاق ، ويعفى الزوج من هذا الالتزام إذا غادرت الزوجة منزل الزوجية بغير إذنه .

مادة (٢٨) : إذا كان للزوج معوزاً وعاجزاً عن كسب عيشه لمرض أو شيخوخة وجب على الزوجة أن تنفق عليه إذا سمحت حالتها المالية بذلك .

مادة (٢٩) : لا يترتب على الزواج اتحاد أموال الزوجين ، ويظل كل منهما مالكاً لأمواله الخاصة .

الالتزامات على المتزوجين نحو أولادهما

مادة (٣٠) : بالزواج يلتزم الزوجان باطعام أولادهما والمحافظة عليهم وتربيتهم التربية المناسبة لمركزهما الاجتماعى وحالتهم المالية ، وعلى الزوجين أيضا نحو أولادهم واجب التهذيب للخلقى والتتقيف للفقلى .

وإذا أمتلعا عن القيام بهذه المصروفات جاز للحكم عليهما بنفقة لأولادهما .

مادة (٣١) : الالتزام المنصوص عليه فى المادة السابقة يظل باقيا إلى أن يستطيع القاصر القيام بأوده ، وتجب النفقة على الوالدين لولدهما البالغ إذا كان عاجزا عن كسب عيشه لمرض مزمن أو عاهة ، أو لسبب انشغاله بخلقى العلم .

وتجب النفقة للبت إلى أن تتزوج وعند انحلال زواجها .

مادة (٣٢) : ليس للولد أن يرفع دعوى على والديه بطلب رأس مال خاص للزواج أو لغير ذلك .

مادة (٣٣) : الالتزام المنصوص عليه فى المادة ٣٠ يقع بصفة أساسية على الأب ، فإذا استحال عليه القيام بذلك انتقل الالتزام إلى أصل من أصول الولد قادر على القيام بهذه النفقات إلى الأم والأجداد ، أو إلى عدة أصول بنسبة أنفسهم بالسيراث ، فإذا لم يوجد أصل قادر على هذه النفقة وقع الالتزام على الأخ والأخت ثم على الأعمام والأخوال والعصات والخالات .

مادة (٣٤) : نحل على الأولاد نفقة أبيهم وأمههم وغيرهما من الأصول للمصرين حتى ولو كانوا قادرين على الكسب .

فسخ الزواج

مادة (٣٥) : للزواج الصحيح ينحل بأحد أمرين :

(١) بوقاة أحد الزوجين

(٢) بصنور حكم صحيح بالطلاق .

الطلاق

مادة (٣٦) : لا يقضى بالطلاق إلا لأسباب خطيرة ولا سيما إذا وجد أولاد من الزواج المطلوب فسخه .

مادة (٣٧) : يحرم على الزوجين أن يتفقا مما على الطلاق ، وكل سبب يتخذه الزوجان للتحايل على هذه القاعدة يكون مرفوضاً .

مادة (٣٨) : زنا أحد الزوجين يبيح للآخر طلب الطلاق .

مادة (٣٩) : يجوز الحكم بالطلاق بعد مضي ثلاث سنوات من إصابة أحد الزوجين بجنون لا يشفى .

مادة (٤٠) : إذا صدر حكم نهائي على أحد الزوجين بعقوبة مفيدة للحرية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات جاز للزوج الآخر طلب الطلاق .

مادة (٤١) : شروع أحد الزوجين في قتل الآخر يبرر الطلاق .

مادة (٤٢) : يجوز لأحد الزوجين أن يطلب الطلاق إذا أرتد الزوج الآخر عن دينه .

مادة (٤٣) : إذا أبى أحد الزوجين الاختلاط الزوجي جاز للآخر طاب الطلاق .

مادة (٤٤) : كذلك يجوز طلب الطلاق إذا رفض أحد الزوجين الاتصال الجنسي أثناء الزواج لغير مانع شرعي مالم يكن هذا الرفض ناشئاً عن سلوك الزوج الآخر .

مادة (٤٥) : ويقضى أيضاً بالطلاق إذا قصر أحد الزوجين في واجبات المعونة والندجة والحماية التي يفرضها الزواج عليه نحو الزوج الآخر .

مادة (٤٦) : يجوز الطلاق إذا رفض أحد الزوجين معاشرة الآخر مالم يكن لهذا الرفض مبرر .

مادة (٤٧) : ويجوز الطلاق لغياب أحد الزوجين مدة لا تقل عن ثلاث سنوات بغير مبرر .

مادة (٤٨) : أصابة أحد الزوجين بمرض سرى أثناء الزواج يجيز للآخر طلب الطلاق .

مادة (٤٩) : يقضى بالطلاق إذا عمل أحد الزوجين على البقاء في حالة عقم وعلى الأخص عند اتخاذ وسائل للاجهاض .

كذلك يقضى بالطلاق إذا استبدل الزوج بالطريق الطبيعى للاتصال الجنسى طريقاً مخالفاً للطبيعة وللقانون .

مادة (٥٠) : يحكم بالطلاق بناء على طلب الزوجة إذا فسدت أخلاق الزوج وخصوصاً إذا دفع زوجته إلى الرذيلة بقصد المتاجرة بها .
ولا يقبل طلب الطلاق من الزوج فى هذه الحالة

مادة (٥١) : ويحكم أيضاً بالطلاق إذا تكرر اعتداء أحد الزوجين على شخص الآخر أو إذا سلك أحدهما سلوكاً معيباً لا يتفق مع الاحترام الواجب للزوج الآخر ، ولو لم تكن هناك أدلة على الزنا ، أو إذا أضّر أحد الزوجين بالمصالح المالية للزوج الآخر ضرراً بليغاً بسوء القصد .

مادة (٥٢) : كذلك يجوز الحكم بالطلاق إذا وجد تنافر شديد بين طباع الزوجين يجعل اشتراكهما فى المعيشة مستحيلاً .

إجراءات الطلاق

مادة (٥٣) : يجب على راغب الطلاق أن يقدم بنفسه طلباً مفصلاً إلى الرئيس الدينى ، وإذا ثبت وجود مانع لدى راغب الطلاق من الحضور بنفسه يرسل الرئيس الدينى نائباً عنه إلى منزله ، ويسلم الطلب إلى رئيس المحكمة الذى يأمر بحضور الطرفين بإعلان بسيط فى اليوم والساعة الذين يحددهما لذلك .

مادة (٥٤) : إذا لم يسلم الإعلان إلى الخصم شخصياً ولم يحضر فى الجلسة فللمحكمة أن تأمر قبل نظر الموضوع بنشر إعلان فى الجرائد التى تعينها لإشعار هذا الخصم بطلب الطلاق ، كذلك إذا لم يحصل إعلان الحكم الابتدائى للمحكوم ضده شخصياً بأمر الرئيس - بناء على طلب بسيط - يدرج ملخص هذا الحكم فى الجرائد التى تعينها .

مادة (٥٥) : لكل من الزوجين ولو كان قاصراً أن يطلب الطلاق دون أن يستعين فى ذلك بوصيه .

مادة (٥٦) : طبقاً لعادات الكنيسة يجب على المحكمة المرفوع إليها طلب الطلاق أن تسعى فى الإصلاح بين الزوجين ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، ويجب عليها قبل نظر الموضوع أن تؤجل للدعوى المصلح بشرط أن لا تزيد مدة التأجيلات

على مدة أشهر من وقت رفع الدعوى ، ويجوز أن يعين الرئيس أو أحد الأعضاء للمصالحة إذا رأت المحكمة ضرورة لذلك .

مادة (٥٧) : يجب على المحكمة أن تفصل في المسائل الوقتية التي يطلبها الزوجان أثناء نظر الدعوى مثل الانفصال مع تعيين المحل الذي يجب أن نقيم فيه الزوجة ، ومنح للزوجة نفقة مؤقتة وتسليم الأمثلة الخاصة الخ .

على المحكمة أيضاً بناء على طلب الزوجين أو أحد أعضاء العائلة أو من تلقاء نفسها أن تفصل في جميع الإجراءات الوقتية التي تظهر ضرورتها للأولاد كالحضانة والنفقة .

مادة (٥٨) : على المرأة أن تثبت إقامتها في الممكن المعين لها كلما طلب منها ذلك .

فإذا عجزت عن الإثبات كان للزوج أن يمتنع عن دفع النفقة وله أن يطلب عدم قبول دعوى الزوجة إذا كانت هي طالبة للطلاق .

مادة (٥٩) : يتبع في إجراء التحقيق - عند لزمه - نصوص قانون المرافعات ويجوز سماع شهادة أقارب الزوجين ماعدا الفروع وشهادة خدمهما .

مادة (٦٠) : إذا رفع طلب الطلاق لأى سبب كان هذا السبب المنصوص عليه في المادة (٣٩) فللمحكمة ألا تحكم مباشرة به ولو كان الطلب على حق ، وفي هذه الحالة تأمر بانفصال الزوجين إذ تبقى هذا الإجراء إذا كان قد سبق لها اتخاذه ، وذلك لمدة لا تزيد على سنة ، ويتعين على المحكمة أن تأمر أولاً بانفصال الزوجين لمدة سنة في الحالة المنصوص عليها في المادة (٥٢) فإذا انقضى الأجل الذي حددته المحكمة دون أن يتصالح الزوجان كان لكل منهما أن يعلن الآخر بالحضور إلى المحكمة لسماع الحكم بالطلاق .

مادة (٦١) : حكم الطلاق لا يكون نافذاً إلا إذا أصبح نهائياً وبعد تصديق الرئيس الدينى عليه ، ويعلن هذا التصديق أيضاً بواسطة محضر .

مادة (٦٢) : يسجل منطوق الحكم النهائى القاضى بالطلاق والمصدق عليه من الرئيس الدينى في سجل الزواج بالبطريركية الكائن في دائرتها المحل الذى احتفل فيه بالزواج ويحصل التسجيل بناء على طلب الزوج الذى قضى له بالطلاق

ويجب على البطريركية إجراء هذا التسجيل في خلال ثمانية أيام على الأكثر من وقت تقديم الطلب إليها ، وعلى طالب التسجيل أن يقدم كل المستندات التي تثبت توفر شروط المادة (٦١) في الحكم المطلوب تسجيله .

إذا لم يطلب الزوج الذي قضى له بالطلاق تسجيل الحكم في خلال شهر من وقت استيفاء ذلك الحكم لكل الشروط المنصوص عليها في المادة (٦١) يكون للزوج الآخر أن يطلب هذا التسجيل في خلال الشهر التالي ، فإذا مضى شهران دون أن يطلب الزوجان تسجيل الحكم المستوفى لشروط المادة (٦١) يكون الطلاق باطلاً وعديم الأثر ، والحكم الذي سجل تسجيلاً صحيحاً ينتج آثاره فيما بين الزوجين من تاريخ تقديم طلب الطلاق .

مادة (٦٣) : تنقضى دعوى الطلاق إذا تصالح الزوجان سواء حصل هذا الصلح بعد الوقائع المدعى بها أو بعد تقديم طلب الطلاق ، وفي كلتا الحالتين يقضى بعدم قبول دعوى طالب الطلاق إنما يجوز له أن يرفع دعوى جديده لسبب طرأ أو اكتشف بعد الصلح وله أن يستند إلى الأسباب القديمة في تأييد دعواه الجديدة .

كذلك تنقضى دعوى الطلاق بوفاة أحد الزوجين قبل أن يصبح الحكم بائناً في سجلات الزواج .

مادة (٦٤) : في الأحوال التي يصح بها طلب الطلاق يجوز للزوجين أن يطلبوا الانفصال .

مادة (٦٥) : تراعى في رفع هذه الدعوى وفي تحقيقها والحكم فيها إجراءات دعوى الطلاق بما في ذلك إجراءات الصلح طبقاً للمادة (٥٣) وما بعدها .

مادة (٦٦) : وللزوجين في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يعدلا طلب الطلاق إلى طلب الانفصال .

آثار الطلاق

مادة (٦٧) : حكم الطلاق المستوفى لشروط المادة (٦٢) يفسخ رابطة الزواج .

مادة (٦٨) : يعود إلى المرأة قانوناً وحتماً اسم أسرتها .

مادة (٦٩) : لا يجوز للزوجين المحكوم بطلاقهما أن يتزوجا معاً من جديد إذا كان أحدهما قد عقد بعد الطلاق زواجاً انتهى أيضاً بالطلاق ، وفي حالة المراجعة تتبع الإجراءات الدينية التي تقتضيها قوانين الكنيسة ، ولا يقبل منها . بعد المراجعة أى طلب جديد بالطلاق لأى سبب كان عدا صدور حكم بالحبس المنصوص عليه في المادة (٤٠) بعد المراجعة .

مادة (٧٠) : إذا قضى بالطلاق لعلة الزنا فلا يحل للزوج المذنب أن يتزوج بشريكه .

مادة (٧١) : فسخ الزواج بمقتضى حكم صادر بالطلاق لا يحرم الأولاد المزوجين من هذا الزواج من أية مزية من المزايا التي كانت تكفلها لهم القوانين أو التي منحها لهم الوالدان ولكن لا تظهر حقوق هؤلاء الأولاد إلا بنفس الطريقة وفي نفس الظروف التي كانت تظهر فيها لو لم يكن هناك طلاق .

مادة (٧٢) : الزوج الذى صدر عليه حكم الطلاق يفقد جميع المنافع التي قدمها له الزوج الآخر سواء فى أثناء الزواج أو قبله ويقصد الزواج كالهبات المنقولة أو العقارية .

مادة (٧٣) : الزوج الذى صدر لمصلحته حكم الطلاق يستبقى المنافع التي قدمها له الزوج الآخر حتى ولو كان متفقاً على أن تكون تبادلية .

مادة (٧٤) : إذا بنى الطلاق على خطأ من الزوجين يفقد كل منهما المنافع التي قدمها الآخر .

مادة (٧٥) : للمحكمة أن تقضى للزوج الذى صدر له حكم الطلاق بنفقة يدفعها له الزوج الآخر ويمكن القضاء بهذه النفقة فى الحكم الصادر بالطلاق أو فى حكم لاحق ، والحكم بالنفقة واجب حتماً فى الحالة المنصوص عليها فى المادة (٣٩) ونسقط النفقة إذا تزوج الشخص الممنوحة له مرة ثانية .

مادة (٧٦) : دين النفقة المؤسس على المادة (٧٥) يبقى مستحقاً للزوج حتى بعد وفاة الزوج الآخر المطلق ، ولكن يجب إنقاص النفقة إلى الحد الذى تتحمله التركة .

في الدوطة وفي الجهاز

مادة (٧٧) : يقصد بالدوطة الأموال التي يأخذها الزوج من زوجته لتمينه على أعباء الزواج ، وهذه الدوطة قد تقررها الزوجة نفسها أو أحد أصولها أو شخص أجنبي .

مادة (٧٨) : وفي الماليتين الأخيرتين تعتبر الدوطة هبة للزوجة من مقررها ولا رجوع في هذه الهبة .

مادة (٧٩) : وتقرير الدوطة يثبت بقيده في سجل الزواج بالبطارية قبل الاحتفال بالزواج أو بعده وعلاوة على ذلك يسجل العقد الرسمي المقرر للدوطة في قلم الرهن المختص إذا كان محلها عقاراً .

مادة (٨٠) : الدوطة ملك الزوج وللزوج حق الإدارة وليس للزوج أن يتصرف في العقار موضوع للدوطة أو يرهنه بغير رضاء الزوجة ، إنما للزوج أن يتصرف في المبالغ المسلمة إليه بصفة دوطة بشرط أن يقدم عليها حساباً للزوجة .

مادة (٨١) : عند فسخ الزواج يكون للزوجة دائماً الحق في استرداد الدوطة بجمعاتها ومع ذلك فللمحكمة أن تمنح للزوج أجلاً لردّها .

مادة (٨٢) : المنقولات والملبوسات التي تحضرها الزوجة تكون لها وتعود إليها عند فسخ الزواج .

مادة (٨٣) : عند الخلاف على الأمتعة الموجودة ببيت الزوجية فما كان منها خاصاً بالنساء يكون للمرأة إلا أن يثبت الزوج ملكيته له ، وما كان منها خاصاً بالرجال أو بالجلسين جميعاً يكون للرجل إلا إذا ثبتت الزوجة ملكيتها له .

مادة (٨٤) : إذا قام نزاع على متاع من الأمتعة الموجودة ببيت الزوجية بين أحد الزوجين وورثة الآخر فما كان صالحاً لاستعمال الزوجين من هذه الأمتعة يكون للحي منهما إلا إذا ثبت العكس .

إثبات النسب

مادة (٨٥) : الولد المولود أثناء الزواج ينسب إلى الزوج ويُعد مولوداً أثناء الزواج الولد المولود بعد مائة وثمانين يوماً من الاحتفال بالزواج .

مادة (٨٦) : إنما للزوج أن ينكر الولد إذا أثبت أنه بسبب البعد عن زوجته أو بسبب مرض أو حادث كان يستحيل عليه الإتصال بزوجه اتصالاً جنسياً في المدة مابين ثلاثماية يوم ومائة وثمانين يوماً قبل ولادة الولد .

مادة (٨٧) : لا يستطيع الزوج أن ينكر الولد بدعوى عجزه الطبيعى عن إتيان زوجته بل ولا يمكن أن ينكره بسبب الزنا إلا إذا أخفيت عنه ولادته إذ يجوز له عندئذ أن يعرض كل الوقائع التى تثبت أن ذلك الولد ليس له كأن يسود بين الزوجين بغض شديد يجعل اتصالهما مستحيلاً .

مادة (٨٨) : الولد المولود قبل اليوم المائة والثمانين من الزواج ، يعد شرعياً مالم ينكره الزوج ولا يجوز هذا الإنكار فى الحالتين الآتيتين :

(١) إذا علم الزوج بأن المرأة حامل من قبل الزواج .

(٢) إذا حضر كتابة شهادة الميلاد أو حضر عماد الطفل ووقع الشهادات بنفسه أو أشتملت هذه الشهادات على إقراره بأنه لا يستطيع التوقيع .

مادة (٨٩) : يعد شرعياً الولد المولود فى مدة الثلاثماية يوماً اللاحقة لفسخ الزواج أو لحكم الانفصال بين الزوجين ، ولكن يجوز للزوج إنكاره إذا كان هناك حائل طبيعى يمنع اتصاله بزوجه فى المدة السابقة على فسخ الزواج بحيث إذا أنضيت هذه المدة إلى المدة اللاحقة على الفسخ لغاية الولادة بلغت ثلاثمائة يوم .

مادة (٩٠) : يجب على الزوج فى كل الأحوال المتقدمة أن يرفع دعوى الإنكار فى خلال شهر إذا كان موجوداً فى محل ولادة الطفل ، فإذا كان غائباً ففى خلال شهرين إذا أخفيت عنه ولادة الطفل كان له أو يرفع الدعوى فى خلال شهرين من اكتشاف النش

مادة (٩١) : الأولاد المولودين قبل الزواج يعدون شرعيين إذا تزوج

والداهم واعترافاً بهم أمام الكاهن المختص قبل الزواج أو عند حصوله ، وفي الحالة الأخيرة يحرر الكاهن إقرار الوالدين في عقد مستقل .

مادة (٩٢) : لا تعترف الكنيسة بغير الأولاد الشرعيين ، ولا يجوز إثبات البنية الطبيعية .

التبني

مادة (٩٣) : الشخص الواحد لا يتبناه عديون اللهم إلا إذا كانوا زوجين ولا يجوز لزوج أن يتبنى بغير رضاء الزوج الآخر .

مادة (٩٤) : لا يجوز التبني إلا إذا كان عمر المتبني أربعين سنة على الأقل ولم يكن له أولاد ولا أحفاد عند التبني وكان يكبر المتبني بما لا يقل عن عشرين سنة .

مادة (٩٥) : إذا كان المتبني قاصراً فلا يجوز التبني بغير رضاء والديه أو أحدهما إذا كان الآخر متوفى ، فإذا كان الوالدان مجهولين أو متوفين يكتفى برضاء الرئيس الديني .

مادة (٩٦) : يثبت التبني بمحرر يسجل في البطارية ويكون موقعاً عليه من الكاهن المعين لذلك من وزارة العدل والقائم بعمل موثق العقود ومن المتبني ومن المتبني آتفاً إذا كان بالغاً وممن يلزم الحصول على رضائهم بذلك التبني حسب المادة السابقة ومن شاهدين .

مادة (٩٧) : يعطى المتبني لقب المتبني ويضاف هذا اللقب إلى اسم المتبني ويصبح له ما للولد الشرعي من حقوق .

مادة (٩٨) : يحتفظ المتبني بكل الحقوق التي يستمدّها من أسرته الطبيعية .

مادة (٩٩) : لا يكتسب حق إرث ما في أموال أقارب المتبني ، ولكن يكون له في تركة المتبني نفس الحقوق التي تكون للولد المولود من الزواج حتى ولو ولد للمتبني أولاد من بعد التبني .

فى النفقات

مادة (١٠٠) : تمنح النفقة على حسب حالة من يطلبها ويسار من يلتزم بها وذلك فى جميع الحالات التى ينص عليها القانون ، وتشمل النفقة كل ما هو ضرورى للحياة من طعام ومسكن وملبس ومصروفات المرض الخ .

مادة (١٠١) : تلغى النفقة عند عدم الحاجة إليها ، كذلك يمكن تعديلها على حسب حاجة من حكم له بها وثروة من التزم بأدائها .

مادة (١٠٢) : إذا امتنع المحكوم عليه بالنفقة عن أدائها يلجأ إلى المحكمة التى أصدرت الحكم أو للمحكمة الكائن بدائرتها محل التنفيذ ، فإذا ثبت أنه قادر على الأداء قضت المحكمة بحبسه لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ، ويجب على المحكمة إعفائه من العقاب إذا أدى ما عليه أو قدم كفيلاً موسراً ، وكان هذا لا يمس الحق فى تنفيذ حكم النفقة بالطرق العادية .

السلطة الأبوية والحضانة

مادة (١٠٣) : للأب مباشرة السلطة الأبوية على ولده إلى أن يبلغ من الرشد .
مادة (١٠٤) : إذا أشاء الولد استعمال سلطته فلأب أن تلجأ إلى المحكمة بما لها من حق الرقابة .

مادة (١٠٥) : إذا استحال على الأب من الناحية القانونية أو من الناحية الفعلية مباشرة السلطة الأبوية انتقلت هذه السلطة إلى الأم بقوة القانون ، وعند وفاة الأب تكون السلطة الأبوية للأم حتى ولو لم تكن وصية ، والأم التى تزوج مرة ثانية لا تسقط عنها السلطة الأبوية بهذا السبب وحده .

مادة (١٠٦) : إذا توفى الأب أو الأم تكون السلطة الأبوية لمن يعينه من مات منهما أخيراً ، أو لأدنى الأقرباء إلى الولد بالترتيب الآتى : للجد الصحيح - الجد - الأخ - العم - الخال - ولولاد من نكروا بنفس الترتيب ، وعند عدم وجود أحد من هؤلاء تكون للشخص الذى تعينه المحكمة .

مادة (١٠٧) : عند حصول طلاق وعند انقضاء السن المحددة فى المادة (١٠٩) يعهد بالسلطة الأبوية إلى الزوج الذى حصل على الطلاق إلا إذا رأت المحكمة من الأنفع للأولاد أن تأمر - من تلقاء نفسها أو بناء على طلب للعائلة أو الرئيس الدينى

• أن يعهد بهم جميعاً أو بعضهم إلى الزوج الآخر ، أو إلى أحد الأقرباء أو إلى شخص أجنبي .
مادة (١٠٨) : يجب أن يوكل في كل من السلطة الأبوية والحضانة إلى شخص بالغ مسيحي له من التمييز وحسن الخلق ما يجعله قادراً على تربية الولد وضمان حمايته .

مادة (١٠٩) : تحضن الأم ولدها أثناء الزواج وبعد فسخه إلى أن يبلغ السابعة إذا كان ذكراً وإلى التاسعة إذا كان أنثى ؛ والمحكمة أن ترفع من الحضانة إلى التاسعة بالنسبة للذكر وإلى الحادية عشرة بالنسبة للأنثى .
مادة (١١٠) : إذا لم تتوفر في الأم شروط الحضانة أو إذا توفيت كانت الحضانة للأقرب من النساء إلى الولد بالترتيب الآتي : الجدة لأم- الجدة لأب- الأخت الخالة - العم ، وبنات الخالة ، وبنات العم الخ .

مادة (١١١) : إذا لم يكن للولد أقرباء من جنس النساء كانت الحضانة لأقربائه من الرجال المنصوص عليهم في المادة (١٠٦) .
مادة (١١٢) : إذا لم يوجد أقارب حائزين للشروط المذكورة تختار المحكمة امرأة مأمونه لحضانة الولد .

مادة (١١٣) : لا يجوز للأم التي طلقت أن تتقل الولد من محل حضانته بغير رضا أبيه إلا إذا نقلت محل إقامتها لتعيش مع أهلها بشرط أن لا يكون هذا المحل خارج القطر المصري .

مادة (١١٤) : ولا يجوز لأي شخص آخر مكلف بالحضانة أن يغير محل حضانة الولد بغير رضا أبيه أو وإيه .

مادة (١١٥) : ولا يجوز للأب أو أي شخص آخر مكلف بحضانة الولد أن يغير محل حضانته بغير رضا أمه في حالة ما إذا كانت غير حاضنة .

مادة (١١٦) : وعند الخلاف على محل إقامة الولد تعين المحكمة ذلك المحل .

مادة (١١٧) : يحتفظ الأب والأم بحق مراقبة أولادهما وحفظهم وتربيتهم بل يلزمان بالمساهمة في هذا كل على قدر طاقته مهما كان للشخص المكلف بهؤلاء الأولاد .

مادة (١١٨) : كل الإجراءات الخاصة بحضانة الولد وقتية بطبيعتها وقابلة للتعديل الذي قد تتطلبه مصلحة الأولاد .

(ثالثاً)

الروم الأرثوذكس

يعتبر الروم الأرثوذكس من سكان الجزء الأوربي من الامبراطورية الرومانية ،
وتتبع هذه الطائفة الكنيسة اليونانية .

وفي مصر صدر لهذه الطائفة لائحة للزواج والطلاق والبلانة في ١٥ مارس
١٩٣٧ مكونة من ثلاثين مادة عالجت إنشاء الزواج ، وموانعه وأسباب الطلاق
ونتائجه ، وقد شملت هذه اللائحة تعديلات في ١١ فبراير ١٩٥٠ ، وكانت هذه
اللائحة معمولاً بها قبل إلغاء المجالس المليية .

لائحة الزواج والطلاق والبلانة

للروم الأرثوذكس^(١) إنشاء الزواج

مادة ١ : يقتضى لإنشاء الزواج الصحيح ، اجتماع الشروط الآتية :

- (أ) الأهلية باعتبار السن .
- فالسن لمعد للزواج هي ١٨ سنة كاملة للرجل ، و ١٥ سنة كاملة للنساء .
- (ب) قبول القادمين على الزواج قبولاً حراً فلا ينشأ إذا كان هناك إكراه أو خوف
أو خطأ أو غش .
- (ج) عدم وجود مانع من الزواج
- (د) الإنان الأسقى .
- (هـ) أن يقوم بالأكليل كاهن من الكنيسة الأرثوذكسية بالشرق تخول له قوانين الكنيسة
حق القيام به .

(١) صدرت في ١٩٣٧/٣/١٥ وعدلت في ١٩٥٠/٢/١١ وقد أسدوها بطريرك هذه الطائفة (نيقولاوس)
بابا بطريرك الاسكندرية وسائر أفرقياً بعد القرار الصادر بالإجماع مع المجمع المقدس ، وقد نشرت هذه
اللائحة بملحق مجلة (بانديوس) البطريركية بتاريخ ١٩٣٧/٨/١٩ للعدد ٣٣ .

* ويلاحظ أنه صدرت في ١٩٣٧/٣/١١ لائحة لإجراءات سميت بلائحة محاكم الكرسي البطريركي
الاسكندري مكونة من (٤٤٦) مادة فصلت عن ملحة أخيرة ألغت بموجبها كل لائحة سابقة ، وقد اشتمل
القسم الثالث منها على التصانيف بين الزوجين .

موانع الزواج

مادة ٢ : الموانع القطعية للزواج هي التي تمنع الزواج بوجه عام ، والنسبية هي التي تمنعه بالنسبة لأشخاص معينة .

مادة ٣ : الموانع القطعية للزواج هي :

- (أ) قيام زواج سابق .
- (ب) وجود زواج ثالث سابقاً .
- (ج) الشرطونية والانخراط في سلك الرهينة .
- (د) الزواج مع غير المسيحيين .
- (هـ) مرور عشرة شهور للزوجة ابتداء من فسخ زواجها السابق ، بسبب وفاة الزوج ، أو الطلاق .
- (و) الزنا بين مرتكبيه ، إذا كان هناك حكم صدر بشأنه وأثبتته .

مادة ٤ : الموانع النسبية هي :

- (أ) القرابة بالدم مهما بعدت إذا كانت بخط مستقيم وإلى الدرجة الخامسة وبما فيها هذه الدرجة إذا كانت بخط غير مستقيم .
- (ب) القرابة بالمصاهرة مهما بعدت إذا كانت بخط مستقيم وإلى الدرجة الرابعة وبما فيها هذه الدرجة إذا كانت بخط غير مستقيم .
- (ج) القرابة بالمصاهرة :
- (د) لا يجوز زواج زوج الأم مع كنته ، وزوجة الأب مع صهرها .
- (د) القرابة الروحية :

- لا يجوز زواج العراب مع من هو عرابها ، ولا مع والدتها ولا مع ابنتها .
- (هـ) التبني : لا يجوز الزواج في أثناء التبني بين المتبنى والمعتبى .
- وللبطريك في المجمع حق الإعفاء ، فيصرح بالزواج عندما يكون من الزيجات التي لا يحرمها صريحاً قانون مجمع مسكونى .

مادة ٥ : يصرح بزواج الأرثوذكسى بمسيحى من غير مذهبه عند ما يأخذ

- الطرف غير الأرثوذكسى عهداً على نفسه كتابياً .
- (أ) بأن يقوم بمراسيم زواجه كاهن أو أرثوذكسى .
- (ب) بأن يصير تعمييد وتعليم أولاده حسب المذهب الأرثوذكسى .
- (ج) وبأن الاختصاص القضائى يكون للكنيسة الأرثوذكسية في حالة وقوع نزاع بين الزوجين .

أسباب الطلاق

مادة ٦ : لا يحكم بالطلاق إلا للأسباب الواردة في هذه اللائحة ويصدر بحكم قضائي لا رجوع فيه .

مادة ٧ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لسبب زنا الآخر ، أو إقدامه على عقد زيجة أخرى ولا تقبل دعوى الزوج الذي وافق على الزنا أو على عقد قريبه زيجة ثانية .

مادة ٨ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لتعدى الآخر على حياته .

مادة ٩ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق عندما يتركه الآخر عن قصد سيء مدة ثلاث سنوات .

مادة ١٠ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق عند اختفاء الآخر لمدة ثلاث سنوات .

مادة ١١ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق في حالة ما يصاب الآخر في قواه العقلية لدرجة تجعل حياة قريبه معرضة للخطر ولا يكون لهذه العلة أى أمل بالشفاء ، وتكون قد دامت ثلاث سنوات أثناء الزواج . ولكل من الزوجين أن يطلب أيضاً للطلاق إذا أصيب الآخر بالجنون .

مادة ١٢ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعدم مقدرة الآخر على استيفاء فرض الزواج بالجماع ، وإذا كانت هذه العلة موجودة حين عقد الزواج ، وكان يجهلها الطالب ، ودامت ثلاث سنوات من حين الزواج ، واستمرت إلى وقت رفع الدعوى .

وللزوجة أن ترفع دعوى الطلاق ولو قبل فوات الثلاث سنوات ، في حالة ما تكون عنة الزوج مستمرة ، وغير قابلة للشفاء ، ومتبوتة بفحص طبي قانوني .

مادة ١٣ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق إذا حكم على الآخر بالأشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ١٤ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق في حالة أرتداد الآخر عن الديانة المسيحية .

مادة ١٤ مكرر (١) : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق إذا تزعزعت الحياة الزوجية بسبب الآخر تزعزعا شديداً يستحيل معه استمرار الحياة الزوجية على طالب الطلاق . لاحق في الطلاق لصالح الطالب إذ حتى لو كان الخطأ المنسوب للزوجين معاً ولكن تزعزع الروابط الزوجية راجع إلى المدعى في الغالب .

مادة ١٥ : للزوج أن يطلب الحكم بطلاقه من زوجته :

(أ) إذا لم يجدها بكرة يوم زواجه ، وفي هذه الحالة يلزمه أن يعلن الأمر حالاً للسلطة الكنيسة العليا بجهته وأن يقوم بإثباتها .

(ب) إذا كانت زوجته رغم إرادته تقضى ليلاتها خارج منزل الزوجية ، مالم تكن قد طردت منه من زوجها ، أو كانت تقيم طرف أبيها أو أمها ، أو حين عدم وجودها طرف أقاربها بتصريح من السلطة الكنسية .

(ج) إذا كانت الزوجة تطرح بارادتها حملها من زوجها .

مادة ١٦ : للزوجة أن تطلب الحكم بطلاقها من زوجها :

(أ) إذا كان الزوج يجتهد معتدياً في ذلك على عفافها ، فيدفعها لتزني مع آخرين .

(ب) إذا اتهم الزوج زوجته أمام سلطة رسمية أو محكمة بارتكاب الزنا ، ولم يتمكن من إثباته .

مادة ١٧ : في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٧ ، ٨ ، ١٥ ، ١٦ يسقط بالصفح الحق بالطلاق ، ويصح الصفح قبل أو بعد رفع الدعوى .

مادة ١٨ : في الحالات المنصوص عليها في المواد ٧ ، ٨ ، ١٥ ، ١٦ تسقط دعوى الطلاق بمرور عام واحد من حين علم الطرف المهان بسبب الطلاق وإلا فبمرور عشرة أعوام من يوم وجود سبب الطلاق .

وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تقرر سقوط الدعوى .

مادة ١٩ : بعض الأمور التي لن يصح أن تبني عليها دعوى الطلاق ، وبعض الأمور التي أحدثت في علاقات الزوجية تعكيراً عظيماً لدرجة قد أصبح من المؤكد أن استمرار الحياة الزوجية لا يمكن أن يحتمله الزوجان ، قد تساعد على تأييد دعوى تكون مبنية على أسباب أخرى .

(١) المادة (١٤ مكرر) مضافة بالتعديل الصادر في ١١/٢/١٩٥٠

مادة ٢٠ : إذا فسخ الزواج لأحد الأسباب الواردة في المواد ٧ إلى ١٦ ينكر في الحكم بأن الطلاق قضى به بسبب المدعى عليه .

ويجوز أن يحكم بالطلاق بسبب المدعى بناء على طلب المدعى عليه إذا استند هنا الأخير على أمور واردة في المواد ٧ إلى ١٦ وكان يحق له أن يطلب الطلاق .

وهكذا إذا كان مثل هذا للسبب من المدعى عليه لتأييد طلبة الطلاق ساقطاً بمعنى المدة أو بالصفح كما تقدم ، ولكنه لم يكن ساقطاً عند ما وجد السبب الذي يستند عليه المدعى .

مادة ٢١ : عندما يقضى بفسخ زواج مسيحيين أرثوذكس من جنسية أجنبية بحكم نهائي اكتسب قوة الشيء المحكوم به صدر من المحكمة المدنية للدولة التابعين لها تحكم محاكم الكرسي للبطريركي الكسبية تدبيرياً بالطلاق بناء على عريضة من أحد الطرفين وبعد تقديم المستندات الخاصة بذلك .

نتائج الطلاق

مادة ٢٢ : يعود للزوجة المطلقة اسم عائلة أبيها .

مادة ٢٣ : بعد فسخ الزواج بالطلاق ترجع للزوجة بالنتها وأما الهبة قبل الزواج ، السابقة على الزواج ، فتبقى للزوج ، مالم يكن هناك أولاد فتبقى البالنة للزوج لتستعمل في تربية الأولاد وتكثيفهم .

وكل اتفاق بين الزوجين يخالف ذلك باطل .

مادة ٢٤ : على من يحكم عليه من الزوجين بأنه المنسبب وحده بالطلاق أن يدفع حسب قدرته المالية نفقة للآخر إذا كان هذا محتاجاً .

وإذا كان الحكم بالطلاق مبنياً على إصابة أحد الزوجين بقواه العقلية يكون الآخر ملزماً بأن يقدم له نفقة كما لو كان قضى بالطلاق بسببه وحده وتزول ملزومية دفع النفقة عندما يعقد المتنفق بالنفقة زواجاً جديداً ولكنها لا تسقط بموت المتلزم بالنفقة ويجوز قضاء النفقة بدفعة واحدة بناء على طلب من له الحق فيها إذا وجدت لذلك أسباب قوية ، وخلاف ذلك تطبق قواعد النفقة الاعيانية التي ينص عليه القانون .

مادة ٢٥ : إذا كان الأمر الذي دفع للطلاق قد وقع في ظروف كان منها أن نتج للزوج غير الملول أمانة جسيمة فالمحكمة أن تقضى في حكمها الصادر

بالطلاق بملزومية الزوج المسلول وحده عن الطلاق بأن يدفع للأخر مبلغاً من المال بمثابة تعويض أدبي .

مادة ٢٦ : حضانة الأولاد للزوج غير المسلول عن الطلاق ، وإذا كان هذا الزوج تابعا لمذهب غير أرثوذكسي فالمحكمة أن تقضى في مصير الأولاد .

وإذا كان حكم بالطلاق بسبب الزوجين فالأم حضانة للبنات والابن الذي يبلغ من العمر أقل من ثمانى سنوات ولأب حضانة الابن الذي يبلغ من العمر زيادة عن ثمانى سنوات ، يتجوز أن تقضى المحكمة بما يخالف ذلك وأن تقضى بها فى الأحوال المستعجلة رئيس الكنيسة المختص إذا دعت إليه مصلحة الأولاد ، وبأن تقضى خصوصاً بتسليم الحضانة للغير .

ويتجوز للمحكمة وإرئيس المحكمة فى الأحوال المستعجلة القضاء بما ذكر فى الفقرة السابقة ولو بعد الحكم النهائي عند حدوث أمور جديدة .

يبقى للزوج الذى ليس له حضانة الولد حق الاتصال شخصياً به .

وللمحكمة أن ترسم الخطة لتنفيذ هذا الأمر إذا حصل خلاف بشأنه .

مادة ٢٧ : يتحمل الزوجان مصاريف تربية الأولاد كل واحد منهما حسب

مقدرته المالية .

وتقضى المحكمة بحكم الطلاق بجميع الوسائل التى ترى القضاء به لحماية الأولاد .

نصوص ختامية

مادة ٢٨ : تلغى هذه اللائحة الصادرة بالمجمع كل تشريع مغالف .

مادة ٢٩ : فى القضايا القائمة ، التى لم يصدر فيها حكم لا رجوع فيه لغاية العمل بهذه اللائحة ينظر فى أسباب الطلاق بالاستناد إلى القانون الذى كان معمولاً به عند رفع الدعوى ، وفى النتائج بالاستناد إلى هذه اللائحة ، وإنما لكل من الزوجين أن يتمتع أيضاً بأسباب الطلاق الواردة فى هذه اللائحة ، وإذا حدثت أمور قبل العمل بهذا القانون تعتبر أسباباً للطلاق بمقتضاه ، فيصح طلب الطلاق بالاستناد عليها .

مادة ٣٠ : يصل بهذه اللائحة من يوم نشرها بمجلة البطريركية بباندونس ،

الاسكندرية فى ١٥ مارس ١٩٣٧ .

(رابعاً) السريان الأرثوذكس

السريان في الأصل أهل سوريا ، وكانوا تابعين أولاً لبطرك الروم في انطاكية ، وبعد انفصال الكليستين الشرقية والغربية تبع بطاركة انطاكية الروم إلى مذهب الطبيعتين فقبعهم السريان إلى أن تمكنوا من الانفصال عن بطريرك الروم الانطاكي واتبعوا مذهب الطبيعية الواحدة ويقال لهم اليعاقبة ، وبعد فتح العرب الشام ساعدتهم السريان اليعقوبيون ليتموا انفصالهم عن الروم واستقلالهم الديني في البلاد .

وفي مصر كان للسريان في القرون الوسطى علاقات كبيرة علمية ودينية مع الأقباط وكان لرهبانهم أديرة منها دير مشهور في وادي النطرون ما زال موجوداً للآن .

ولا يوجد فرق في العقائد الدينية بين السريان الأرثوذكس والأقباط الأرثوذكس ، والمظاهر أنهم كانوا تابعين في القضاء لطائفة الأقباط إلى أن صدر لهم في عام ١٩١٣ موافقة بتعيين وكيل بطريرك لهذه الطائفة بمصر .

والسريان في مصر أقل الطوائف غير الإسلامية عدداً ، ولهم مجموعة للأحوال الشخصية أعدها للراهب يوحنا دولياني على نسق القوانين المصرية طبعت في القدس عام ١٩٢٩ وهو معتمد لدى الطائفة ، ولا تختلف كثيراً عن القواعد الخاصة بالأقباط الأرثوذكس .

مستخرج من مجموعة قانون الأحوال الشخصية للسريان الأرثوذكس

والتي طبعت بالقس سنة ١٩٢٩^(٥)

- مادة ١١ : متى تصبح الخطبة صحيحة يصح الزواج .
- مادة ١٢ : الموانع الشرعية في الخطبة والزواج الواجب الفحص عنها قبل مباشرة الخطبة وهي :
- أولاً : أن لا يكون أحد الخطيبين مخطوباً لآخر أو مرتبطاً بزيجة أخرى .
- ثانياً : أن لا يكون بينهم قرابة .
- ثالثاً : ألا تكون مطلقة .
- رابعاً : ألا يكونا دون السن المحدودة ، أي لا يكون الذكر في أثناء الخطبة دون السادسة عشر والأنثى دون الثانية عشر ، وفي أثناء الكليل الذكر دون الثامنة عشر والأنثى دون الرابعة عشر .
- خامساً : ألا يكون فيهما عيوب جسدية كالأمراض السرية والممانعة من الزيجة .
- سادساً : مخالفة الأيمان .
- سابعاً : إن كانا أرمل أو أرمل يقتضيان أن يكون قد أكملتا المدة التي فيها تسمح لهما الشريعة بالخطبة ، وهي للمرأة عشرة أشهر بعد وفاة زوجها وللرجل مدة حدها الأصغر أربعين يوماً بعد انتقال امرأته .
- مادة ١٣ : القرابة أربعة أقسام : طبيعية ونسبية ووضعية وروحية .
- مادة ١٤ : القرابة الطبيعية تمتد بأحد عشر بالأم والبنات والأخت . وابنة الأخ والأخ والأخالة وابنة العم وابنة الخال وابنة العممة وابنة الخالة .

.....

- مادة ١٦ : القرابة النسبية تقسم إلى قسمين الأول قرابة الخطبة التي توقيت أو فصلت لسبب شرعي ، والثاني قرابة الأنساب للجنسين .
- مادة ١٧ : من القرابة الوضعية للرضاعية ، وهي أن ترضع المرأة ولدين مدة سنتين كاملتين حليب كسبه من رجل واحد .

(٥) جمع هذه المجموعة الرابع يوحنا دوياني من كتاب الهدايا لنيقيرغوريوس أبي الفرج المعروف بابن البربري ومن غيره ، وجاء في مقدمتها أن الطرقة الثلاثة الحق في تعديل مواده حسب اقتضاء الحال والمكمل القطعي في المسائل المختلف فيها لأن كثيراً من أحكامها وردت على سبيل الترجيح لا القطع .

.....
.....
مادة ١٩ : القرابة الروحية نوعان : قرابة العماد وقرابة الأكليل .
.....
.....

مادة ٢١ : مانع المخالفة في الدين هو ألا يتزوج المؤمن بغير المؤمن ولا بالمخالف له في المذهب خشية من أن يجتذبه ذلك إلى رأيه ، ولكن إن آمن ذلك وأمل أن يتجنب للغير المؤمن إلى الايمان ، فعندئذ يجوز التفسيح ، وعلى كل فالتعهد باتباع الأولاد مذهب الوالد الارثوذكسي شرط جوهرى تجب مراعاته .
.....
.....

مادة ٢٣ : بعد حصول الإذن الرسمي بإجراء الخطبة من الرئيس الروحي ، مطران الأبرشية أو وكيله المفوض ، يحضر كاهن وشماس وشاهدان من المؤمنين على الأقل ووكيل العروس أب كان أو غيره ، والعريس أو وكيله ومعه خاتم وصليب ، وبعد أن يعلن الرضا أمام الطرفين ، يحضر الكاهن والشهود ، حينئذ الكاهن يصلي صلاة البركة على الخاتم ، ثم يذهب فيضعه في أصبع العروس ويعلق الصليب في عنقها ثم يباركها بالصلاة وينصرف .
.....
.....
.....

مادة ٣٣ : إذا كتب الرجل لامرأته مهراً ولم يدفعه لها لا تلزمه الشريعة بتأديته إلا عند الموت أو لدى الفصل الشرعى .

مادة ٣٤ : لا يحل للمرأة أن تنصرف في أموال الدولة (الجهاز) أو تعطيها لمن تريد دون إذن زوجها ، ولكن يمنح لها بذلك متى عملت وصيتها سواء رضى أم لم يرض .
.....
.....

مادة ٣٨ : مسموح للمرأة في بعض الأحوال أن تأخذ من زوجها أموال الدولة (الجهاز) وتسلمها لمن تريد ، وذلك :

- (١) إذا كانت تخاف من أن الرجل سيتلفها .
(٢) إذا أرادت أن تدفعها للتجارة بقصد الربح لأن زوجها لا يستطيع أن يتاجر بها .

.....
.....
مادة ٤٦ : الرجل هو رأس المرأة فيقتضى عليها أن تظهر له الخضوع التام .

.....
.....
مادة ٤٨ : إذا افتقر وكانت هي موسرة تلزم بمساعدته على قدر إمكانها.

.....
.....
مادة ٥٠ : إذا اعتدت الخطبة على أحد الوجوه المانعة فإن كانت الأسباب المانعة في المرأة وكان الرجل عالماً بها قبل تقديم الهدية والأريون ورضى بذلك ، ثم فيما بعد أراد الفسخ فيغرم كل ما دفعه ولا يستحق عند المرأة شيئاً ، وإن كانت الأسباب المانعة في الرجل وكانت المرأة عالمة بها وكذلك وإيها وأرادت هي أو وإيها الفسخ فتدفع للرجل كل ما وصل لجهتها من قبله من هدية وغيرها بخير ضعف ، أما الأريون فيرد إليها مضاعفاً .

مادة ٥١ : وإن كان الراغب في الفسخ لا يعلم بتلك الأسباب المانعة فلا يغرم شيئاً أى إن كان الراغب في الفسخ هو الرجل فيرد إليه كل ما دفعه ، وإن كانت المرأة فلا تدفع إلا قيمة ما أخذته فقط

.....
.....
مادة ٥٦ : لا يجوز فسخ عقد الزواج الشرعى كيفما أُنقِذ إن لم يكن لأسباب شرعية أو طبيعية تثبت لدى الحاكم الشرعى .

.....
.....
مادة ٥٩ : الأسباب الشرعية هي : (١) الزنا (٢) المروق عن الدين (٣) موانع القرابة (٤) العجز أو العيوب المانعة عن الزواج (٥) العيوب الكريمة (٦) الرهينة (٧) الغش .

.....
مادة ٦٣ : الحجب الذى تؤيد زنا المرأة أربع :

أولاً : إذا حبلت وزوجها غائب أو كان حاضراً ولم يدن منها .

ثانياً : إذا فضحت بزنا ظاهر مع واحد أو أكثر .

ثالثاً : إذا أقرت بلسانها أنها قد زنت .

رابعاً : إن شهد عليها أكثر من شاهدين ثقة من المؤمنين بأنهما قد شاهداها مع غريب

تحت الرداء بطريق الفجور .

وترجع شهادة النساء متى كانت النى وشى بها يتولا .

مادة ٦٤ : ليس كل زنا حجه طلاق للمرأة لأنها إن كان لم يتم لها أربع

عشر سنة وزنت لا تطلق ، وهكذا إن سيقنت غصباً وصرخت ، أو كانت خرساء ،

وقهرت ، أو إن غلطت أى أنها رأت فى فراشها رجل غريباً فظنت أنه زوجها ودخلت

عليه ، ولما غرقت فى النوم بوغقت وهى غر غافل

.....

.....

مادة ٦٧ : فسخ الزواج بسبب للمروق عن الدين مبنى على أن المنفصل

مات حكماً أو تقديراً .

.....

.....

مادة ٧٢ : العيوب التى توجب للفسخ سبعة : أربعة منها تمنع الجماع ،

واثنان منها فى الرجال وهما الخنثىة والقطع واثنان فى النساء هما الانطباق والسدة ،

وثلاثة منها تشمل الزوجين وهى الجرب والجذام والجنون .

.....

.....

مادة ٧٦ : الجرب الذى يوجب للفسخ هو الجرب الطيق الذى ينتشر فى أكثر الجسم .

مادة ٧٧ : الجذام الموجب للفسخ هو الذى يقبح الوجه ويجحظ العينين

وينلف رؤس الأعضاء .

مادة ٧٨ : الجنون الذى يوجب للفسخ يريد به المتشرعون داء الصرع الخير

قابل للشفاء ، وبعضهم ينتظرون سنة وآخرون أربع سنين وغيرهم سبع سنين .

مادة ٧٩ : إذا أراد الرجل أو المرأة أن يلبس اسكيم الرهينة ، فإن وافق الآخر يلبس ويترهب ورفيقه يتزوج إن إراد رجلان أو امرأة ، لأن الراهب يعد في حكم الميت .
مادة ٨٠ : الفسخ بسبب الفلش سواء كان من جهة للدين أو الخطبة أو البكارة أو الارتباط بالزيجة أو من جهة الرتبة أو السن ، فيترتب الفسخ بموجبيه على كونه مخالفا لشرف الزواج الشرعى .

مادة ٨١ : إن كان الاقتران وقع بفش وجب الفسخ ، فإذا كان الفش من جهة البكارة كمن يخطب واحدة على إنها بكر ثم يجدها على خلاف ذلك وينكر عليها ويشتكى منها ويبتعد عن مخالطتها من يادئ الأمر ولا يمتزج معها كزوج قطعياً ، فذلك موجب للفسخ .

فإذا ثبت أن عدم وجود غشاء البكارة كان بأسباب الفسق فسخ الزوج ، وإن كان بعارض من العوارض الطبيعية وأن المرأة طاهرة الزيل ، كان الزواج صحيحاً لا يمكن فسحه وهذا لا يمكن إثباته إلا بشهادة الأطباء .

مادة ٨٢ : إذا كان الفش من جهة الخطبة كمن يخطب فلانة ثم يظهر أن المعقود عليها الأكليل غيرها بفسخ الزواج ويتكلف الفلش بما يترتب على ذلك من الاضرار .

.....
.....

مادة ٨٧ : وما عدا ما ذكرنا إذا حدث ما يضر بنظام الزواج كوقوع الشر والخصام المتواصلين الموديين من أحد للزوجين للآخر في استيفاء حقوقه الشرعية التى له على قريته قمجزد حصول هذا لا يوجب الفسخ لأنه ربما يكون ناشئاً عن خبث نيه من الفاعل بقصد أكراه قريته على الصفاقة ، وإنما في هذه الحالة ينبغي للرئيس تدارك الأمر بتحقيق التمدى والتصدى الواقعين ، ونصح المفتري ، وتوبيخه وتأديبه على ما تقتضيه الحال إلى أن يصطلحا وينفقا فى العشرة الزوجية .

مادة ٨٨ : وإذا كان الخلاف واقعاً من الفريقين معاً ويرى الرئيس أنهما مشتركان فى التمدى فليؤديهما بالتأديب الروحى ، حتى يتوبا وينصالح أمرهما .

مادة ٨٩ : أما إذا كان الخلاف صادراً من أحدهما دون الآخر ، ولم يكف المخالف عن فعله لا بالنصح ولا بالتوبيخ ولا بالتأديب الروحى ، وثبت للرئيس امتناعه عن قريته واحترام هذا الفريق عن حقوقه الشرعية الزوجية مدة ثلاث سنين متواصله ، وتوسط الكهنة ورئيس الكهنة فى ذلك التوسط الكافى ، ولم يهتد المفتري

منهما ويرجع عن شره ورغب المظلوم حله من رباط الزيجة ، وترجع بالنظر الدقيق أنه لا وسيلة لامتزاجها ثانية ، فحينئذ للرئيس الروحي أن يمنع الظالم عن شركة الكنيسة حتى يتوب ، وإن لم يقب ، يحسب كالوثني والعشار ، ويحكم بفسخ الزيجة حيث يباح للمظلوم بالزواج ، أما للظالم فلا يباح له ، ويعتبر مطلقاً .

مادة ٩٠ : إذا تحيل الرجل على إفساد عفة زوجته لأى أمر كان وبأية وسيلة كانت ، أو تحيل على إفساد عقيدتها النصرانية ، أو عرضها لخطر ذلك ، فهذا موجب لفسخ الزواج بينهما وتخليص المرأة منه .

وكذلك إذا تمادت المرأة فيما يوجب إيقاعها فى الفساد خلافاً لشروط الزيجة المسيحية ، أى إن سكرت ولهت مع رجال أجانب أو ترددت إلى أماكن اللهو بدون إذن زوجها ، أو ما يجرى مجرى ذلك مما يشين عرضها ، ويعرضها لخطر الفساد ولم تنته ولم تكتب بل استمرت مواظبة على قيامها حتى بعد استماع النصيح والتوبيخ والردع من الرئيس الروحي أكثر من ثلاث مرات - يكون ذلك موجباً لفصلها من الرجل بفسخ الزيجة .

.....
.....

مادة ٩٢ : إذا تحيل أحد الزوجين على الإضرار بحياة الآخر بأية وسيلة كانت أو علم بأن الآخرين يسمعون فى ذلك فوكلتمة أو لم يظهره لقرينه ثم انكشف الأمر وثبت ذلك بفسخ الزواج ويقارن الغائب .

مادة ٩٣ : إذا غاب أحد الزوجين عن وطنه بالأسر أو بغيره بحيث لا يعلم مقره ولا حياته من عدمها واستمر أمره هكذا مجهولاً من خمس سنوات إلى سبع سنوات ولم يحتمل قرينه الانتظار أكثر من ذلك ، ويرغب بعد مضي هذه المدة فى التصريح له بالزواج ، يجاب إلى ذلك بشرط أن يتحقق لدى الرئيس الشرعى غياب الزوج الآخر سبع سنين أو أقله خمس سنين ولم يظهر له خبر كل هذه المدة ولم يبق لقرينه طاقة على الاحتمال أو رغبة فى الانتظار أكثر .

مادة ٩٤ : أما إذا كانت حياة الغائب أو الأسير محققة غير مشكوك فيها ومقره معلوماً ، فلا يفسخ الزواج اللهم إلا إن طالبت المدة التى تجاوزت سبع سنين أو ثبت أن الغائب قد تزوج ، أو إن كان الغائب هو الرجل ولم يبعث لامراته نفقة كل هذه المدة وتشكى للقرين الآخر من ذلك ، فالرئيس الروحي تدبير أمره فى جهة الزواج حسبما تستدعيه حالته مما لا يضاد الشرع .

مادة ٩٥ : إذا حكم على أحدهما بحكم جنائي أوجب إبعاده عن وطنه أو إقليمه فإن كانت مدة الحكم لا تزيد عن سبع سنوات فالزواج باق وانقضت عودته ، وإن كانت تزيد عن ذلك زيادة لا يحتملها قرينه أو كان الحكم بإبعاده مدة عمره إلى حيث لا ترجى عودته فالخيار لقرينه إن شاء الزواج بأخر يصرح له بذلك بعد ثبوت الموجب .

مادة ٩٦ : والنتيجة أنه يعتبر في حالة الغائب المجهول أمره أو المعلوم مدة خمس سنوات إلى سبع سنوات ، ومتى مضت مدته ولم يطق قرينه الاحتمال ورغب الانفصال فالرئيس الروحي النظر في إجابته ، بينما بعضهم يرى بخلاف ذلك ، أي أن المرتبطة بالرجل ما دام حياً حسب تصريح الكتاب ، فإن ثبت موته ، ولو حكماً رخص للباقي بالزيجة ، أما إذا ثبت بقاء الغائب على قيد الحياة انتظره الآخر حتى يعود اتباعاً لأمر الكتاب .

مادة ١٠٠ : المرأة المطلقة التي ليس لها أولاد من المطلق الحق في الحصول على ما يوازي ثلث المهر إذا كان سبب الطلاق راجعاً إلى خطأ الزوج ، وذلك بالإضافة إلى مهرها والهدية المقدمة للعرس .

.....

مادة ١٠٢ : إن نفاذ الحكم فيما ذكر مما يقاس عليه وما يترتب على ذلك من جهة الجهاز والمهر والنفقة ملوب بالروحي الأكبر الذي لم يثبت الفسخ بينهم .

مادة ١٠٣ : البرئ من الزوجين شرعاً أن يحتفظ بالأولاد ذكوراً أو أنثى حتى لا يقعوا في هوة بسبب تركهم في يد المجرم ، وهذا من المبادئ الأساسية التي يجب أن يحافظ عليها الرؤساء .

.....

.....

مادة ١٠٦ : إذا كان السبب حاصلًا من الفريقين ، كاثنتين لهما قرابة ممانعة وتزوجا ثم خلفا أولاداً ، أو كاثنتين ترهبنا بعد الزواج ، فالرضاع للأُم والنفقة والتربية على الوالد .

.....

.....

مادة ١١٥ : الرجل يلتزم لامراته بالقوت والكسوة والسكنى والخدمة في حالة المرض والضعف وذلك حسب الحال .

.....
.....
مادة ١١٧ : لا يلتزم الرجل بتأدية النفقة للمرأة التي تحرد بدافع خلقها
السيئ وإن لم تخرج من بيته وكذلك لمن تملع عن شركته بدون باعث مرضى شرعى.
.....
.....

مادة ١١٩ : للزوج الذى يتقاضى عن امرأته بغضاً أو تباخلاً ، يحكم عليه
رئيس الكهنة بنفقة لزوجه أو يسلمه إلى المحكمة النظامية فتطرحه فى السجن حتى يطيع .
مادة ١٢٠ : أبناء للجنس الذين تحق لهم النفقة هم الأولاد وأولادهم والآباء
والدوهم البائسون الذين لا يمكنهم العمل ، سواء كان بسبب الصبوة أو الشيخوخة أو
بداعى مرض قد اعتراهم .
.....
.....

مادة ١٣٣ : الابن المؤمن يلتزم بالنفقة على أبيه وأجداده الغير مؤمنين ،
أما الأب والأم والأجداد المؤمنون فلا يلتزمون بالنفقة على غير المؤمن .
مادة ١٣٤ : الابنة التى كبرت ولم تنزوج ، فإن ثلثى نفقتها يؤديها الأب
والثلث الآخر تزويجه الأم ، وإذا كان أحدهما معسراً فالنفقة على المورس .
.....
.....

مادة ١٣٩ : أقل مدة للعمل ستة أشهر .
مادة ١٤٠ : إذا أراد الزوج نسبة المولود إليه ولو كان أقل من ستة أشهر صح قوله .
.....
.....

مادة ١٤٣ : إذا أقر البالغ المائل بنسب لحقه ، مالم يكذب الحس أو البيئة ،
كمن يقول : إن هذا ولدى ، إلا أنهما يكونان متقاربين فى العمر ، أو يكون المقر له
نسب آخر معروف محقق ، أو يقيم ورثته المقر له بالبيئة على إبطال الإقرار .
.....
.....

مادة ١٤٥ : يشترط للتبلى أن لا يكون للمتبلى أولاد شرعيون عند التبلى ،
وأن يكون المتبلى مجهول النسب ، وأن يرضى كلاهما بالتبلى وأن يوثق التبلى بمحضر رسمى .
.....
.....

القسم الثانى لدى الكاثوليك

* مستخرج من القانون الصادر من البابا يوحنا
بولس الثانى (بابا روما) فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٠
والذى يطبق على الطوائف الكاثوليكية الشرقية

المذهب الكاثوليكي

نتيجة الانقسام بين الكنيسة الغربية والكنيسة الشرقية والذي نشأ عن الخلاف بين كنيسة القسطنطينية وكنيسة روما حول من تكون لها رئاسة العالم المسيحي ، فما لبث هذا الخلاف أن اتخذ صورة الخلاف المذهبي واتهام كل كنيسة الأخرى بأنها خرجت عن الدين القويم كان من تداعياته أن تم الانفصال بين الكنيستين عام ١٠٥٤ ميلادية .

وغلب على الكنيسة الغربية اسم الكنيسة الكاثوليكية (للجامعة) ، وغلب على الكنيسة الشرقية اسم الكنيسة الأرثوذكسية (صاحبة الرأي المستقيم) .

وكان قد سبق هذا الانفصال انفصال الكنيسة المصرية عن كنيسة القسطنطينية وكنيسة روما منتبهة في ذلك فرصة صدور قرار مجمع خلقيدونية بشأن طبيعة السيد المسيح بأنه ذو طبيعتين ، وأعلنت عدم موافقتها لهذا القرار لمخالفته العقيدة الدينية ، واستقلت بذلك مالياً وإدارياً .

ونشأت من الكاثوليك طوائف الكاثوليك الشرقية . وهم في الغالب من أصل غير مصري - الروم والاقباط والأرمن والسريان خرجوا عن المذهب الأرثوذكسي ، كما تبع المذهب الكاثوليكي الموارنة وهم من أصل لبناني ، واللاتين وهم من أصل أوروبي من سلالة للصليبيين ، والكلدان وهم من أصل عراقي .

وكانت تطبق في شأن طوائف الكاثوليك قواعد الإرادة الرسولية التي أصدرها البابا بيوس الثامن عشر عام ١٩٤٩ ، إلا أن البابا يوحنا بولس الثاني أصدر في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ قانوناً يطبق على كافة الطوائف الكاثوليكية الشرقية بما ذلك مصر ، وهو القانون الذي يضمن الصل به الآن لدى تلك الطوائف .

مجموعة قوانين الكنائس الشرقية

الكاثوليكية ،

الصادرة في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠^(٥)

الزواج

مادة ٧٧٦ : البند ١ : إن عهد الزواج الذى وضعه الخالق وحسنه بشريعته وبه يقيم الرجل والمرأة ، برضاها الشخصى لا رجعه فيه ، شركة بينهما تشمل الحياة بأسرها، مرتّب بطبيعة أمره لخير الزوجين وإنجاب البنين وتربيتهم .

البند ٢ : بتدريب من المسيح ، للزواج الصحيح بين المعمدين هو سر بذات الفعل ، به يجمع الله بين الزوجين على مثال الاتحاد السرمدى بين المسيح والكنيسة ، ونعمة السر تمنحها نوعا من التكريس والحصانة .

البند ٣ : للزواج خاصتان جوهريتان : الوحدة وعدم الانحلال ، وتكتسب كلتاها ، بفعل السر ، استقراراً خاصاً فى الزواج بين المعمدين .

مادة ٧٧٧ : بالزواج تنشأ بين الزوجين حقوق وواجبات متساوية ، فى ما يخص شركة الحياة الزوجية .

مادة ٧٧٨ : بوسع الجميع أن يتزوجوا ، مالم يمنهم الشرع .

مادة ٧٧٩ : ينص الزواج بحماية الشرع ، ولذلك فى حال الشك يجب الأخذ بصحة الزواج ، إلى أن يثبت العكس .

مادة ٧٨٠ : البند ١ يحكم زواج الكاثوليك حتى إذا كان طرف واحد كاثوليكياً ، لا للشرع الإلهى فحسب ، بل القانون للكنسى أيضاً ، مع عدم الإخلال باختصاص السلطة المدنية فى ما يتعلق بآثار الزواج المدنية المحض .

(٥) نصوص مواد هذه المجموعة والتي تبلغ (٩١) مادة مستخرجه من قوانين الكنائس الشرقية التي أصدرها البابا يوحنا بولس الثاني فى عام ١٩٩٠ ، وذلك نقلاً عن الأصل اللاتينى ، والمترجم بمعرفة اللجنة المصرية التي أنشأها بطريرك الاسكندرية للأقباط الكاثوليك ، والمجموعة من منشورات المركز الفرنسيسكانى للدراسات الشرقية للجمعية ، القاهرة ١٩٩٥ .

البند ٢ : الزواج بين طرف كاثوليكي وآخر معمد غير كاثوليكي ، مع عدم الإخلال بالشرع الإلهي ، يحكمه أيضاً :

(١) الشرع الخاص بالكنيسة أو الطائفة الكسبية التي ينتمى إليها الطرف غير الكاثوليكي إذا كان لهذه الطائفة قانون زواج خاص .

(٢) الشرع الذي يخضع له الطرف غير الكاثوليكي ، إذا لم يكن للطائفة الكسبية التي ينتمى إليها قانون زواج خاص .

مادة ٧٨١ : عندما يجب على الكنيسة أن تحكم في صحة زواج معمدين من غير الكاثوليك:

(١) في ما يخص الشرع الذي كان يخضع له الطرفان عند الاحتفال بالزواج يعمل بالقانون ٧٨٠ البند ٢ :

(٢) في ما يتعلق بصيغة الاحتفال بالزواج ، الكنيسة تعترف بأية صيغة يقررها أو يقبلها الشرع الذي كان يخضع له الطرفان عند الاحتفال بالزواج ، بشرط أن يكون قد عبر عن الرضى على وجه علني ، وإذا كان ولو أحد الطرفين مؤمناً من كنيسة شرقيه غير كاثوليكية ، أن يكون الاحتفال بالزواج ، قد تم بطقس مقدس .

مادة ٧٨٢ : البند ١ : إن الخطبة التي يجب أن تسبق الزواج ، بناء على تقليد الكنائس الشرقية العريق في القدم ، يحكمها الشرع الخاص بالكنيسة المتمتع بحكم ذاتي .

البند ٢ : لا مجال لدعوى المطالبة بالاحتفال بالزواج بناء على الوعد به لكن هناك مجال لـ (دعوى) التعويض من الاضرار إذا لزم الأمر .

العناية الرعوية وما يجب أن يسبق الاحتفال بالزواج

مادة ٧٨٣ : البند ١ : يجب على رعاة النفوس ، أن يعوا بإعداد المؤمنين للحالة الزوجية :

(١) بالوعظ والتعليم المسيحي الملائمين للشبان والبالغين ، ليتلَّن المؤمنون معنى الزواج المسيحي وواجبات الزوجين المتبادلة ، وحق الوالدين الأساسي وواجبهما في العناية بتربية الأبناء تربيةً ودينية وأدبية واجتماعية وثقافية قدر المستطاع .

(٢) بإرشاد المخطوبين شخصياً عن الزواج ، لإعدادهم لحالتهم الجديدة .

المبند ٢ : يرجى المخطوبين للكنائليك كل الرجاء أن يتناولوا القربان الأقدس عند الاحتفال بالزواج .

المبند ٣ : أما بعد الاحتفال بالزواج ، فعلى رعاة النفوس أن يساعدوا الأزواج لكي يحافظوا بأمانة على عهد الزواج ويحموه ، بلوغاً إلى حياة عائلية تزده قدسة وكمالاً يوماً بعد يوم .

مادة ٧٨٤ : نتحدد في الشرع للخاص بكل كنيسة متمتعة بحكم ذاتي . بعد استشارة الأساقفة الإيبارشيين للكنائس الأخرى المتمتعة بحكم ذاتي ممن يمارسون سلطانهم في نفس المنطقة . قواعد لاستجواب المخطوبين ووسائل التحري الأخرى ، الواجب إتباعها قبل الزواج ، لا سيما ما يتعلق بالعماد وإطلاق الحال ، وبعد العمل بذلك بدقة يمكن الشروع في الاحتفال بالزواج .

مادة ٧٨٥ : يجب على رعاة النفوس ، وفقاً لاحتياجات المكان والزمان ، اتخاذ الوسائل الملائمة لدرء جميع الأخطار المؤدية إلى الاحتفال بالزواج على وجه غير صحيح وغير جائز ، ولذلك يجب قبل الاحتفال بالزواج ، أن يتضح عدم وجود ما يحول دون صحة الاحتفال به وجوازه .

المبند ٢ : في حال خطر الموت ، إذا تعذر الحصول على بيانات أخرى ، يكفي ، ما لم تكن هناك دلائل مخالفة ، إقرار المخطوبين - وإذا دعت الحاجة انلوهما اليمين - أنهما معدان وخاليان من أي مانع .

مادة ٧٨٦ : يجب على جميع المؤمنين أن يكشفوا الراعي أو الرئيس الكنسي المحلي ، قبل الاحتفال بالزواج ، عن الموانع التي قد يكون لهم علم بها .

مادة ٧٨٧ : على الراعي الذي قام بالتحريات ، أن يبلغ نتيجتها فوراً بوثيقة رسمية ، إلى الراعي الذي تعود إليه مباركة الزواج .

مادة ٧٨٨ : إذا ما استمر بعد التحري الدقيق شك ما في وجود أحد الموانع ، فعلى الراعي أن يحيل الأمر إلى الرئيس الكنسي المحلي .

مادة ٧٨٩ : الاحتفال بالزواج على وجه صحيح ، وإن كان ممكناً في حد ذاته ، إلا إنه لا يجوز للكهنة أن يباركه بدون ترخيص من الرئيس الكنسي المحلي في الحالات التالية ، فضلاً عن الحالات الأخرى التي يحددها للشرع :

- (١) زواج الرجل .
- (٢) الزواج الذي لا يمكن وفقاً للقانون المدني الاعتراف به أو مباشرته .
- (٣) زواج من عليه واجبات طبيعية نحو طرف ثالث ، أو نحو الأبناء المولدين من اقتران سابق مع هذا الطرف .
- (٤) زواج الابن القاصر الذي في رعاية والديه ، بدون معرفتهما أو ضد إرادتهما .
- (٥) زواج من هو محظور عليه بحكم كنسي أن يتزوج مرة أخرى ، مالم يتم بعض الشروط .
- (٦) زواج من جحد الايمان الكاثوليكي علناً ، حتى وإن لم ينتقل إلي كنيسة أو طائفة كنسية غير كاثوليكية ، في هذه الحال على الرئيس الكنسي ألا يمنح الترخيص إلا بعد العمل بالقانون رقم ٨١٤ مع التسيويات اللازمة .

الموانع المبطلّة على وجه عام

- مادة ٧٩٠ البند ١: المانع المبطل يجعل الشخص غير أهل للاحتفال بالزواج على وجه صحيح .
- البند ٢ : المانع وإن تعلق بواحد فقط من الطرفين إلا أنه يجعل الزواج غير صحيح .
- مادة ٧٩١ : يعدّ المانع عليناً إذا أمكن إثباته في المحكمة الخارجية ، وإلا فهو خفي .

مادة ٧٩٢ : لا تُسنّ في الشرع الخاص بكنيسة متمتعة بحكم ذاتي موانع مبطلّة ، إلا لأسياب بالغة الأهمية وبعد تبادل الآراء مع الاساقفة الإيبارشيين المعنيين بالأمر ، من كدائس أخرى متمتعة بحكم ذاتي ، واستشارة الكرسي الرسولي ، على أن أي سلطة أدنى لا يسبها أن تسنّ موانع مبطلّة جديدة .

- مادة ٧٩٣ : تترد كل عادة تعتمد مانعاً جديداً ، أو تخالف الموانع القائمة .
- مادة ٧٩٤ : البند ١ : يوسع الرئيس الكنسي المحلي في حالة خاصة ، لكن لمدة محدودة فقط ولسبب هام وما دام (هذا السبب) قائماً ، أن ينهي عن الزواج المؤمنين الخاصين له أينما مكثوا ، وكذلك سائر مؤمني كنيسته المتمتعة بحكم ذاتي المقيمين حالياً ضمن حدود منطقة الإيبارشية .

البند ٢ : إذا تعلق الأمر برئيس كنسى محلى يمارس سلطانه ضمن حدود منطقة الكنيسة البطيركية ، يمكن أن يضرب إلى مثل هذا النهى بنداً مبطلاً البطيريك ، أما في سائر الحالات فالكرسى الرسولى وحده .

مادة ٧٩٥ : البند ١ : يوسع الرئيس الكنسى المحلى أن يفسح في موانع الشرع الكنسى للمؤمنين الخاضعين له أينما مكثوا ، وكذلك لسائر المؤمنين المنتمين لكنيسة المتمتع بحكم نتي ، المقيمين حالياً ضمن حدود منطقة الإيبارشية ماعدا (الموانع) التالية .

(١) الدرجة المقدسة .

(٢) نذر العفة العلنى الدائم المؤدى فى مؤسسة رهبانية ، مالم يتعلق الأمر بجمعيات رهبانية ذات حق إيبارشى .

(٣) قتل الزوج .

البند ٢ : التفسير فى هذه الموانع محفوظ للكرسى الرسولى ، لكن يوسع البطيريك أن يفسح فى موانع قتل الزوج ونذر العفة العلنى الدائم المؤدى فى جمعيات رهبانية أيا كان وضعها القانونى .

البند ٣ : لا يفسح قط فى مانع قرابة الدم فى الخط المستقيم ، أو فى الدرجة الثانية من الخط المنحرف .

مادة ٧٩٦ : البند ١ : عند خطر الموت الملح يوسع الرئيس الكنسى المحلى أن يفتح للمؤمنين للخاضعين له أينما مكثوا ، وكذلك لسائر المؤمنين المقيمين حالياً فى حدود منطقة الإيبارشية ، فى صيغة الاحتفال بالزواج التى قررها الشرع ، وفى موانع الشرع الكنسى كلها وبعضها علنية كانت أو خفية ، ما عدا مانع درجة الكهنوت المقدسة .

البند ٢ : وفى الظروف نفسها وفى تلك الحالات فقط التى يتعذر فيها الاتصال حتى بالرئيس الكنسى المحلى يملك سلطان التفسير ذاته الراعى ، وكاهن آخر حائز على صلاحية مباركة الزواج ، والكاهن الكاثوليكي المذكور فى القانون ٨٣٢ بد ٢ أما إذا تعلق الأمر بمانع خفى ظلمعرف نفس السلطان فى المحكمة الباطنية ، سواء كان فى أثناء سر الاعتراف أو خارجاً عنه .

البند ٣ : يُعتبر الاتصال بالرئيس الكنسى المحلى متعزراً ، إذ لم يمكن هذا الاتصال إلا بطريقة غير المراسلة أو المقابلة للشخصية .

مادة ٧٩٧ **البند ١ :** إذا اكتشف مانع ما وقد أعد كل شيء للاحتفال بالزواج ، ولا يمكن تأجيل الزواج بدون احتمال وقوع ضرر جسيم ، ريثما يتم الحصول على التفسير من السلطة المختصة فسلطان للتفسير فى كل الموانع - ما عدا الواردة فى القانون ٧٩٥ البند ١ المحددين ١ و٢ يعود للرئيس الكنسى المحلى ، وإذا كانت الحالة خفية فجميع المنصوص عنهم فى القانون ٧٩٦ البند ٢ ، مع العمل بالشروط المفروضة فيه .

البند ٢ : يسرى هذا السلطان لتصحیح الزواج أيضا ، إذا كان فى التأخير الخطر نفسه ، ولا يتوفر وقت للاتصال بالسلطة المختصة .

مادة ٧٩٨ : على الكهنة الوارد ذكرهم فى القانون ٧٩٦ للبند ٢ ، والقانون ٧٩٧ البند ١ ، أن يعلموا فوراً الرئيس الكنسى المحلى ، بما منحوه فى المحكمة الخارجية من تفسير أو تصحيح ، ويدونوه فى سجل الزواج .

مادة ٧٩٩ : للتفسير فى المانع الخفى المملوح فى المحكمة الباطنية بعيداً عن سر (التوبة) يجب أن يكون فى أرويف الدائرة الإبارشية السرى ، ولا حاجة لتفسير آخر فى المحكمة الخارجية ، وإن أصبح المانع الخفى فيما بعد علانياً ، ما لم يرد خلاف ذلك فى مرسوم الكرسي الرسولى ، أو (مرسوم) البطريرك أو الرئيس الكنسى المحلى ، كل منهما فى حدود اختصاصه .

الموانع على وجه خاص

مادة ٨٠٠ البند ١ : لا يسع الرجل قبل تمام السادسة عشرة من عمره ولا المرأة قبل تمام الرابعة عشرة من عمرها ، الاحتفال بالزواج على وجه صحيح .

البند ٢ : يعود للشرع الخاص بالكنيسة المتمتعة بحكم ذاتى تعديد سن أكبر للاحتفال بالزواج على وجه جائز .

مادة ٨٠١ البند ١ : العجز السابق والدائم عن الجماع ، سواء كان من طرف الرجل أو من طرف المرأة ، مطلقاً كان أو نسبياً يبطل بطبيعته الزواج .

البند ٢ : إذا كان مانع العجز مشكوكاً فيه ، سواء كان الشك من حيث الشرع أو من حيث الواقع ، فلا يمنع الزواج ، ولا يعلن بطلانه ما دام الشك قائماً .

البند ٣ : العقم لا يحرم الزواج ولا يبطله مع سريان القانون ٨٢١ .

مادة ٨٠٢ البند ١ : غير صحيح محاولة الزواج من قبل من هو مقيد بوثاق زواج سابق .

البند ٢ : وإن كان الزواج السابق غير صحيح أو منحللاً لأي سبب كان ، فلا يجوز الاحتفال بزواج آخر قبل أن يتضح شرعاً ويقيناً عدم صحة (الزواج) السابق أو انحلاله .

مادة ٨٠٣ البند ١ : لا يمكن الاحتفال بالزواج على وجه صحيح من غير معدين .

البند ٢ : إذا كان أحد الطرفين عند الاحتفال بالزواج يُعتبر في المرف العام معمداً ، أو إذا كان عماده مشكوكاً فيه ، تفترض صحة الزواج وفقاً للقانون ٧٧٩ إلى أن يثبت يقيناً أن طرفاً كان معمداً والآخر غير معمد .

البند ٣ : في ما يخص شروط التصحيح ، يطبق القانون ٨١٤ .

مادة ٨٠٤ : غير صحيح محاولة الزواج من قبل من هو مقام في درجة مقدسة .

مادة ٨٠٥ : غير صحيحة محاولة الزواج من قبل من أدى نذر العفة العلنى الدائم في مؤسسة رهبانية .

مادة ٨٠٧ : لا يمكن الاحتفال بالزواج على وجه صحيح مع شخص مخطوف أو على الأقل محجوز بقصد الاحتفال بالزواج معه ، إلا إذا اختار الزواج طوعاً ، بعد فصله عن خطفه أو حجزه ، ووضعه في مكان أمين وطلاق .

مادة ٨٠٧ البند ١ : من - بقصد الاحتفال بالزواج من شخص معين - يقتل زوج هذا الشخص أو زوجه هو ، محاولة زواجه هذه غير صحيحة .

البند ٢ : كذلك غير صحيحة محاولة الزواج من قبل من تعاونوا على قتل زوج أحدهما تعاوناً مادياً أو معنوياً .

مادة ٨٠٨ للبند ١ : غير صحيح الزواج في الخط المستقيم من قرابة الدم بين الجميع صعوداً ونزولاً .

البند ٢ : غير صحيح الزواج في الخط المنحرف حتى الدرجة الرابعة بالتضمن .
البند ٣ : لا يسمح بالزواج قط ما دام هناك شك في وجود قرابة الدم بين الطرفين ، في إحدى الدرجات من الخط المستقيم أو في الدرجة الثانية من الخط المنحرف .

البند ٤ : مانع قرابة الدم لا يعتمد .

مادة ٨٠٩ : البند ١ : تبطل قرابة المصاهرة الزواج في أي درجة من الخط المستقيم وفي الدرجة الثانية من الخط المنحرف .

البند ٢ : مانع قرابة المصاهرة لا يعتمد .

مادة ٨١٠ : البند ١ : ينشأ مانع العشرة العينية :

(١) عن زواج غير صحيح بعد مباشرة الحياة المشتركة .

(٢) عن التسرى المشتهر أو العلني .

(٣) عن مباشرة حياة مشتركة بين طرفين حاولوا الزواج أمام موظف مدني أو أمام خادم غير كاثوليكي ، مع كونهما ملزمين بصيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً.

البند ٢ : يبطل هذا المانع للزواج في الدرجة الأولى من الخط المستقيم بين الرجل وأقارب المرأة بالدم ، وكذلك بين المرأة وأقارب الرجل بالدم .

مادة ٨١١ : البند ١ : تنشأ عن المعمودية قرابة روحية بين الإشبين (من جهة) والمعد ووالديه (من جهة أخرى) وهي تبطل الزواج .

البند ٢ : إذا أعيد العماد تحت شرط ، لا تنشأ قرابة روحية إلا إذا كان الإشبين هو هوفى المرة الثانية .

مادة ٨١٢ : لا يمكن الاحتفال بالزواج على وجه صحيح ، لمن تربطهم قرابة شرعية ناشئة عن التبني ، وذلك في الخط المستقيم أو في الدرجة الثانية من الخط المنحرف .

الزيجات المختلطة

مادة ٨١٣ : يحرم الزواج بدون سابق ترخيص من السلطات المختصة، بين شخصين معصدين ، أحدهما كاثوليكي والآخر غير كاثوليكي .

مادة ٨١٤ : بوسع الرئيس الكنسى المحلى ، منح هذا الترخيص لمسبب صوابى، لكن لا يملحه مالم تكم الشروط التالية :

(١) أن يعطى الطرف الكاثوليكي عن استعداده لدفع خطر ترك الإيمان ، ويعد وعدا صادقا بأنه سيبدل كل ما فى وسعه لتعميد جميع ابنائه وتربيتهم فى الكنيسة الكاثوليكية .

(٢) أن يحاط الطرف الآخر فى حينه علماً بهذه الوعود ، الواجب أن يؤيدها الطرف الكاثوليكي ، ليستصح أن ذلك الطرف أدرك حقاً وعداً بالطرف الكاثوليكي وواجباته .

(٣) يجب تلقين الطرفين أهداف الزواج وخصائصه الجوهرية التى يجب ألا يستبعدها أى من المخطوبين .

مادة ٨١٥ : تُقر فى الشرع للخاص بكل كنيسة متمتعة بحكم ذاتى ، الطريقة التى بها تتم هذه التصريحات والوعود التى لا بد منها ، وتحدد طريقة إثباتها فى المحكمة الخارجية وتبلغها إلى الطرف غير الكاثوليكي .

مادة ٨١٦ : على الرؤساء الكنسيين المحليين وغيرهم من رعاة النفوس أن يعطوا أولاً يعوز الزوج الكاثوليكي والأبناء المولودين من زواج مختلط العن الروحى للإبقاء بواجبات ضميرهم ويساعدوا الزوجين على تعزيز الوحدة فى شركة الحياة الزوجية والعائلية .

الرضى فى الزواج

مادة ٨١٧ : البند ١ : الرضى فى الزواج هو فعل إرادى به الرجل والمرأة يهب كلاماً ذاته للآخر ويقبله بعهد لا رجعة فيه ، لإقامة الزواج .

البند ٢ : ليس فى إمكان أى سلطان بشرى أن يعوض من الرضى فى الزواج.

مادة ٨١٨ : غير مؤهل للاحتفال بالزواج :

- (١) من ينقصه الإدراك الكافى .
- (٢) من يعاني من نقص جسيم فى التمييز والحكم على الحقوق والواجبات الزوجية الجوهرية الواجب على كليهما تقديمها وقبولها .
- (٣) من لا يستطيع تولى واجبات الزواج الجوهرية لأسباب ذات طابع نفسى .
- مادة ٨١٩ :** لكي يكون ثمة رضى فى الزواج لا بد بأكمل تقدير ألا يجهل من يحتفل بالزواج أنه شركة دائمة بين الرجل والمرأة ، يترتب عليه إيجاب للبئين عن طريق مشاركة ما جنسية .
- مادة ٨٢٠ :** البند ١ : الخطأ فى الشخص يجعل الزواج غير صحيح .
- البند ٢ :** الخطأ فى صفة الشخص ، حتى وإن كان سبب الزواج ، لا يبطل الزواج ، ما لم تكن هذه الصفة مقصودة بطريقة مباشرة ورئيسية .
- مادة ٨٢١ :** يحتفل بالزواج على وجه غير صحيح من وقع فى خدعة دبرت له لئلا يرضى ، متعلقة بإحدى صفات الطرف الآخر التى قد تنقص بطبيعتها شركة الحياة الزوجية على نحو خطير .
- مادة ٨٢٢ :** الخطأ فى ما يخص وحدة الزواج أو عدم انحلاله أو كرامته كسر (مقدس) لا يفسد الرضى الزوجى ، ما لم يكن هو الدافع للإرادة .
- مادة ٨٢٣ :** العلم أو الاعتقاد أن الزواج باطل ، لا يستبعدان بالضرورة الرضى الزوجى .
- مادة ٨٢٤ البند ١ :** يفترض أن رضى النفس الباطنى مطابق للالفاظ أو الإشارات المستخدمة لدى الاحتفال بالزواج .
- البند ٢ :** لكن إذا استبعد أحد الطرفين أو كلاهما ، بفعل إرادى صريح ، الزواج نفسه أو أحد عناصر الزواج الجوهرية أو إحدى خصائصه الجوهرية ، يحتفل بالزواج على وجه غير صحيح .
- مادة ٨٢٥ :** غير صحيح الزواج المحتفل به بسبب إكراه أو خوف شديد (صادر) عن علة خارجية ولو بدون قصد ، أرغم أحد على اختيار الزواج للتخلص منهما .

مادة ٨٢٦ : الزواج بشرط لا يمكن الاحتفال به على وجه صحيح .
مادة ٨٢٧ : وإن كان قد تم الاحتفال بالزواج على وجه غير صحيح بسبب مناع أو عيب في صيغة الاحتفال بالزواج المقررة في الشرع ، يفترض استمرار الرضى الذى أبدى إلى أن يثبت العدول عنه .

صيغة الاحتفال بالزواج

مادة ٧٢٨ البند ١ : ليست زيجات صالحة إلا التى يحتفل بها بطقس مقدس ، أمام الرئيس الكنسى المحلى أو الراعى المحلى ، أو الكاهن الذى منحه أحدهما صلاحية مباركة الزواج ، وأمام شاهدين لا أقل ، لكن وفقاً لأحكام القوانين التالية ، ومع عدم الإخلال بالاستثناءات المذكورة فى القانون ٨٣٢ وللقانون ٨٣٤ البند ٢ .
البند ٢ : بالطقس المقدس يعنى هنا اشتراك الكاهن بحضوره وبركته .

مادة ٨٢٩ : البند ١ : إن الرئيس الكنسى المحلى والراعى المحلى ، منذ الحيازة القانونية لوظيفتهما ، وما داما يمارسانها على وجه شرعى ، يباركان الزواج على وجه صحيح فى كل مكان داخل حدود منطقتيهما ، سواء كان الطرفان من الخاصعين لهما ، أو من غير الخاصعين بشرط أن يكون ولو أحدهما منتبياً إلى كليهما المتمتعة بحكم ذاتى .

البند ٢ : الرئيس الكنسى والراعى الشخصى ، بحكم وظيفتهما وفى نطاق ولايتهما ، لا يباركان الزواج على وجه صحيح إلا إذا كان ولو أحد الطرفين خاضعاً لهما .

البند ٣ : بحكم الشرع نفسه ومع العمل بالأمر الأخرى التى يقتضيها الشرع ، للطبيبك صلاحية مباركة الزيجات بنفسه فى جميع أنحاء العالم ، بشرط أن يكون لو أحد الطرفين منتبياً إلى الكنيسة التى يرئسها .

مادة ٨٣٠ : البند ١ : يوسع الرئيس الكنسى المحلى والراعى المحلى ، ما داما يمارسان وظيفتهما على وجه شرعى ، أن يمنحا كهنة من أية كنيسة متمتعة بحكم ذاتى ، بما فى ذلك الكنيسة اللاتينية صلاحية مباركة زواج معين ، داخل حدود منطقتيهما .

البند ٢ : أما الصلاحية العامة لمباركة الزيجات ، فيوسع الرئيس الكنسى المحلى أن يمنحها دون سواء ، مع سريان القانون ٣٠٢ للبند ٢ .

البند ٣ : منح صلاحية مباركة الزيجات لى يكون صحيحاً ، يجب أن يعطى لكهنة معينين صراحة ، بل كتابة إذا تعلق الأمر بالصلاحية العامة .

مادة ٨٣١ : البند ١ : يبارك الرئيس الكنسى المحلى أو الراعى المحلى الزواج على وجه جائز :

(١) بعد التأكد من الموطن أو شبه الموطن أو المكوث لمدة شهر ، أو فى حلة الرحل - من مكوث أحد الطرفين حالياً فى مكان الزواج .

(٢) بعد الحصول - إذا لم تتوفر هذه الشروط - على ترخيص من الرئيس الكنسى أو راعى موطن أو شبه موطن أحد الطرفين ، مالم يعف عن ذلك سبب صوابى .

(٣) فى مكان ولو مقصور على كنيسة أخرى متمتعة بحكم ذاتى - مالم يرفض ذلك صراحة الرئيس الكنسى الذى يمارس سلطانه فى ذلك المكان .

البند ٢ : يحتفل بالزواج أمام راعى العريس ، مالم يقتض الشرع الخاص غير ذلك ، أو أعفى عن الأمر سبب صوابى .

مادة ٨٣٢ البند ١ : إذا لم يمكن بदन مشقة جسيمة ، حضور الكاهن المختص وفقاً للشرع أو الاتصال به ، بوسع الراغبين فى زواج حقيقى أن يحتفلوا به على وجه صحيح وجائز أمام الشهود فقط :

(١) فى خطر الموت .

(٢) بعيداً عن خطر الموت ، بشرط أن يرجح بحكمة استمرار الظروف نفسها لمدة شهر .

البند ٢ : إذا توفر فى كلتا الحالتين وجود كاهن آخر فليدع - إذا أمكن لمباركة الزواج مع بقاء الزواج صحيحاً أمام الشهود وحدهم ، وفى كلتا الحالتين يمكن دعوة حتى كاهن غير كاثوليكي .

البند ٣ : إذا تم الاحتفال بالزواج أمام الشهود فقط ، فلا يهمل الزوجان قبول بركة الزواج من الكاهن فى أقرب وقت .

مادة ٨٣٣ البند ١ : بوسع الرئيس الكنسى المحلى منح أى كاهن كاثوليكي صلاحية مباركة زواج مؤمنى أى كنيسة شرقية غير كاثوليكية ، لا يمكنهم بदन مشقة جسيمة الاتصال بكاهن من كنيستهم ، إذا طلبوا ذلك من تلقاء أنفسهم ، ويشترط عدم وجود ما يحول دون صحة أو جواز الاحتفال بالزواج .

البند ٢ : على الكاهن الكاثوليكي تبليغ الأمر ، إذا أمكن ، إلى المصلحة المختصة بهؤلاء المؤمنين قبل مباركة الزواج .

مادة ٨٣٤ : البند ١ : يجب الالتزام بصيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً ، إذا كان ولو أحد الطرفين المحتفلين بالزواج معمداً في الكنيسة الكاثوليكية أو منضمّاً إليها .

البند ٢ : أما إذا احتفل الطرف الكاثوليكي المنتمى لأية كنيسة شرقية متمتعة بحكم ذاتي بالزواج من طرف تابع للكنيسة شرقية غير كاثوليكي ، فصيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً يعمل بها من حيث الجواز فقط ، أما من حيث الصحة فتلزم مباركة الكاهن مع العمل بالأمر الأخرى التي يقتضيها الشرع .

مادة ٨٣٥ : التفسير في صيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً محفوظ للكرسي الرسولي أو للبطريرك ، على ألا يمنحه إلا لسبب بالغ الأهمية .

مادة ٨٣٦ : للاحتفال بالزواج يجب مراعاة مراسيم الكتب الطقسية والعمادات المشروعة ماعدا حالة الضرورة .

مادة ٨٣٧ : البند ١ : لصحة الاحتفال بالزواج ، لا بد أن يحضر الطرفان معاً ، وأن يعزّ الواحد للآخر عن رضاه بالزواج .

مادة ٨٣٨ : البند ١ : يحتفل بالزواج في كنيسة الرعية ، أو - بترخيص من الرئيس الكنسي المحلي أو الراعي المحلي - في مكان مقدس آخر لكن في أماكن أخرى لا يمكن الاحتفال به إلا بترخيص من الرئيس الكنسي المحلي .

البند ٢ : في ما يتعلق بوقت الاحتفال بالزواج ، يجب العمل بالقواعد المقررة في الشرع الخاص بالكنيسة المتمتعة بحكم ذاتي .

مادة ٨٣٩ : سواء قبل أو بعد الاحتفال على وجه قانوني ، يحظر القيام باحتفال ديني آخر بنفس الزواج لإبداء أو لتجديد الرضى في الزواج ، كما يحظر الاحتفال للدين الذي يطلب فيه كاهن كاثوليكي وخدام غير كاثوليكي معاً الرضى من الطرفين .

مادة ٨٤٠ : البند ١ : لسبب هام وملح ، يوسع للرئيس الكنسي المحلي أن يأذن بالاحتفال بالزواج سراً ، ويترتب على ذلك واجب جسيم بكتمان السر ، يلزم

الرئيس الكنسى المحلى والراعى والتكاهن الحائز على صلاحية مباركة الزواج والشهود وأحد الزوجين إذا كان الآخر غير راض بإقضاء السر .

البند ٢ : يزول واجب الرئيس الكنسى المحلى فى كتمان السر إذا نتج عن هذا الكتمان عثاراً خطيراً أو امتهان جسيم لتسمية الزواج .

البند ٣ : الزواج المحتفل به سراً إنما يدون فى سجل خاص يحفظ فى أرشيف الدائرة الإيبارشية السرى ، مالم يحل دون ذلك سبب بالغ الأهمية .

مادة ٨٤١ البند ١ : بعد الاحتفال بالزواج ، على راعى مكان الاحتفال أو من ينوب عنه حتى وإن لم يبارك أى منهما الزواج - أن يدون فى اقرب وقت فى سجل الزيجات ، أسماء الزوجين ، والكاهن الذى بارك ، والشهود ، ومكان ويوم الاحتفال بالزواج ، والتفسيح - إذا اقتضى الأمر - فى صيغة الاحتفال بالزواج أو فى الموانع - وموانع التفسيح ، مع ذكر المانع ودرجته والصلاحية الممنوحة لمباركة الزواج ، وكذلك الأمور الأخرى حسب الطريقة التى يقرها أسقفه الإيبارشى .

البند ٢ : علاوة على ذلك ، على الراعى المحلى أن يدون فى سجل العماد أن الزوج احتفل بالزواج فى يوم كذا فى رعيته ، أما إذا كان الزوج قد تعمد فى مكان آخر ، فيجب على الراعى المحلى أن يرسل بنفسه أو عن طريق الدائرة الإيبارشية شهادة الزواج إلى الراعى المدونة لديه معمودية ذلك الزوج ، ولا يطمئن إلى أن يبلغه نبأ تسجيل الزواج فى سجل العماد .

البند ٣ : إذا احتفل بالزواج وفقاً للقانون ٨٣٢ ، فعلى الكاهن - إذا كان هو الذى باركه وإلا فعلى الشهود والزوجين - أن يعنوا بتسجيل الاحتفال بالزواج فى السجلات المقررة فى أقرب وقت .

مادة ٨٤٢ : إذا صحح الزواج فى المحكمة الخارجية ، أو أعلن بطلانه أو انحل على وجه شرعى - ماعدا الوفاء - يجب إبلاغ راعى المكان الذى احتفل فيه بالزواج ، ليُسجل ذلك فى سجلي الزواج والعماد .

تصحيح الزواج

(١) التصحيح العادي

مادة ٨٤٣ البند ١ : لتصحيح زواج غير صحيح بسبب مانع مبطل ، يلزم أن يزول المانع أو يفسح فيه ، وأن يجدد الرضى ولو الطرف الذى له علم بالمانع .

البند ٢ : هذا التجديد مطلوب لصحة التصحيح ، حتى وإن كان الطرفان قد أبديا رضاهما فى البداية ولم يعدلا عنه فيما بعد .

مادة ٨٤٤ : تجديد الرضى يجب أن يكون فعلاً إرادياً جديداً فى الزواج الذى يعلم أو يعتقد الطرف المجدد أنه كان غير صحيح منذ البداية .

مادة ٨٤٥ : البند ١ : إذا كان المانع علانياً وجب على الطرفين تجديد رضاهما ، وفقاً لصيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً .

البند ٢ : إذا كان المانع خفياً ، يكفى أن يجدد الرضى على حدة وسراً وذلك من قبل الطرف الذى له علم بالمانع بشرط أن يستقر الطرف الآخر على الرضى الذى أبداه ، أو من قبل الطرفين إذا كان المانع معروفاً لدى كليهما .

مادة ٨٤٦ البند ١ : يصح الزواج غير الصحيح بسبب عيب فى الرضى ، إذا الطرف الذى لم يرض ، عاد ورضى بشرط أن يستقر الطرف الآخر على الرضى الذى أبداه .

البند ٢ : إذا لم يمكن إثبات العيب فى الرضى ، يكفى الطرف الذى لم يرض أن يبدى رضاه على حدة وسراً .

البند ٣ : إذا كان إثبات عيب الرضى ممكناً ، فلا بد من تجديد الرضى حسب صيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً .

مادة ٨٤٧ : لتصحيح الزواج غير الصحيح بسبب عيب فى صيغة الاحتفال بالزواج المقررة فى الشرع ، يجب الاحتفال من جديد حسب هذه الصيغة .

(٢) التصحيح من الأصل

مادة ٨٤٨ البند ١ : التصحيح من الأصل لزواج غير صحيح هو تصحيحه بدون تجديد الرضى ، تمنحه السلطة المختصة ويتضمن التفسير فى المانع إن وجد وفى صيغة الاحتفال بالزواج المقررة فى الشرع إن لم يعمل بها ، كما (يتضمن) مفعولاً رجعيّاً للأثار القانونية بالنسبة إلى الماضى .

البند ٢ : يتم التصحيح منذ منح الإنعام ، أما المفعول للرجعى فيعتبر عائداً إلى حين الاحتفال بالزواج ، مالم يستدرك غير ذلك صراحة عند منح (الأنعام) .

مادة ٨٤٩ البند ١ : يمكن منح تصحيح الزواج من الأصل على وجه صحيح ، حتى بدون علم أحد الطرفين أو كليهما .

البند ٢ : لا يمنح التصحيح من الأصل إلا لمسيب هام وعلى أن يكون هناك احتمال أن الطرفين يريدان الاستقرار فى شركة الحياة الزوجية .

مادة ٨٥٠ البند ١ : يمكن تصحيح الزواج غير الصحيح ، بشرط أن يستقر رضى الطرفين .

البند ٢ : الزواج غير الصحيح بسبب مانع من شرع إلهى لا يمكن تصحيحه على وجه صحيح إلا بعد زوال المانع .

مادة ٨٥١ البند ١ : إذا خلا من الرضى الطرفان أو أحدهما لا يمكن تصحيح الزواج من الأصل على وجه صحيح سواء خلا الرضى منذ البداية أو أبدى فى البداية ثم عدل عنه .

البند ٢ : أما إذا خلا الرضى فى البداية ثم أبدى فيما بعد ، فيمكن منح تصحيح الزواج منذ إيداء الرضى .

مادة ٨٥٢ : بوسع البطريرك والأسقف الإيبارشى منح التصحيح من الأصل فى حالات فردية ، إذا حال دون صحة الزواج عيب فى صيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً ، أو مانع بوسعهما التفسير فيه ، وفى الحالات المحددة فى الشرع يعد استيفاء الشروط المنصوص عنها فى القانون ٨١٤ وفى سائر الحالات ، وإن تعلق الأمر بمانع من شرع إلهى وقد زال فالتصحيح من الأصل يمكن أن يمنحه الكرسي الرسولى دون سواء .

انفصال الزوجين

(١) حل الوثاق

مادة ٨٥٣ : إن وثاق سر الزواج بعد اكتمال الزواج ، لا يمكن حله بأى سلطان بشرى ولأى سبب كان ، ماعدا الموت .

مادة ٨٥٤ البند ١ : للزواج المبرم بين طرفين غير معمدين ، ينحل بحكم الشرع بناء على الامتياز البيولسى ، فى صالح إيمان الطرف الذى يقبل العماد ، إذا احتفل هذا الطرف بزواج جديد وبشرط أن يهجره الطرف غير المعمد :

(١) إن كان يريد هو أيضا قبول العماد .

(٢) إن كان يريد ولو مساكنة الطرف المعمد بسلام وبدون إهانة الخالق .

البند ٢ : هذا الاستجواب يجب أن يتم بعد المعمودية ، ولكن بوسع الرئيس الكنسى المحلى أن يأذن لسبب هام بأن يتم الاستجواب قبل المعمودية ، بل بوسعه أيضاً أن يفسح فى الاستجواب ، سواء قبل أو بعد المعمودية ، إذا تبين له عن طريق إجراء ولو مختصر وغير قضائى أن ذلك غير ممكن أو غير مفيد .

مادة ٨٥٦ البند ١ : يتم الاستجواب عادة على يد سلطة الرئيس الكنسى المحلى التابع له الطرف المهتدى ، على أن تمنح للطرف الآخر مهلة للرد إذا طلبها ، مع تنبيهه أن سكوته يعتبر بعد انقضاء المهلة بدون جدوى رداً سلبياً .

البند ٢ : الاستجواب الذى يقوم به الطرف المهتدى ولو على أفراد صحيح بل جائز ، إذا لم يمكن العمل بالصيغة المقررة أعلاه .

البند ٣ : فى كلتا الحالتين يجب أن ينص على وجه شرعى فى المحكمة الخارجية إجراء الاستجواب ونتيجته .

مادة ٨٥٧ : يحق للطرف المعمد أن يحتفل بزواج جديد من طرف كاثوليكي :

(١) إذا أجاب الطرف الآخر بالنفى على الاستجواب .

(٢) إذا أعمل الاستجواب على وجه شرعى .

(٣) إذا كان الطرف غير المعمد - سواء تم استجوابه أو لا - واصل في البداية المساكنة بسلام ، لكنه هجر في وقت لاحق بدون سبب صوابي ، وفي هذه الحال يجب أن يسبق الاستجواب (الزواج) وفقاً للقانونين ٨٥٥ و ٨٥٦ .

مادة ٨٥٨ : ومع ذلك بوسع الرئيس الكنسي المحلي أن يسمح لسبب هام للطرف المعمد الذي أفاد من الامتياز البولسي ، أن يحتفل بالزواج مع طرف غير كاثوليكي ، معمداً كان أو غير معمد ، مع العمل أيضاً بأحكام القانون في الزيجات المختلطة .

مادة ٨٥٩ البند ١ : غير المعمد الذي له في آن واحد عدة زوجات غير معمدات بعد قبوله العماد في الكنيسة الكاثوليكية ، إذا شق عليه أن يبقى الأولى منهم ، له أن يحتفظ بإحدها ونسرح الأخريات ونفس الأمر يسرى على المرأة غير المعمدّة التي لها في آن واحد عدة أزواج غير معمدين .

البند ٢ : في هذه الحال يجب الاحتفال بالزواج ، حسب صيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً ، مع العمل أيضاً بالأمور الأخرى التي يقتضيها الشرع .

البند ٣ : على الرئيس الكنسي المحلي أن يعني بتلبية احتياجات ، الذين سرحوا بما يكفي وفقاً لقواعد العدل والمحبة والانصاف ، مع أخذ حالة الأماكن والأشخاص الأدبية والاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار .

مادة ٨٦٠ : غير المعمد الذي قبل العماد في الكنيسة الكاثوليكية ، ولا يمكنه استئناف مساكنة الزوج غير المعمد بسبب السجن أو الاضطهاد ، يجوز له أن يحتفل بزواج آخر ، حتى وإن قبل الطرف الآخر في أثناء ذلك المعمودية ، مع سريان القانون ٨٥٣ .

مادة ٨٦١ : عند الشك يتمتع امتياز الإيمان بحماية القانون .

مادة ٨٦٢ : بوسع الحبر الروماني لسبب صوابي أن يحل الزواج غير المكتمل بناء على طلب كلا الطرفين أو أحدهما ، وإن رفض الآخر .

(٢) الانفصال مع بقاء الوثائق

مسألة ٨٦٣ البند ١ : يرجى الزوج كل الرجاء ألا يأبى - بدافع المحبة والحرص على خير الأسرة - الصفح عن القرين الزانى ، وألا يقطع شركة الحياة الزوجية ، أما إذا لم يعف له عن الذنب صراحة أو ضمناً ، فيحق له حل شركة الحياة الزوجية ، مالم يكن قد رضى بالزنى أو أتاح له سبباً ، أو أقترف هو نفسه الزنى .

البند ٢ : العفو الضمنى يحصل إذا عاش الزوج البرئ الزوج الآخر بعطف زوجى من تلقاء نفسه بعد علمه بالزنى لكنه يفترض إذا حافظ لمدة ستة أشهر على شركة الحياة الزوجية بدون رفع الأمر إلى السلطة الكنسية أو المدنية .

البند ٣ : إذا حل الزوج البرئ شركة الحياة الزوجية من تلقاء نفسه يجب عليه فى غضون ستة أشهر ، أن يحيل قضية الانفصال إلى السلطة المختصة ، التى عليها بعد التحقيق فى جميع الظروف أن تقدر إن كان ممكناً حمل الزوج البرئ على العفو عن الذنب وعدم التماهى فى الانفصال .

مسألة ٨٦٤ البند ١ : إذا جعل أحد الزوجين حياة زوجته أو أبنائه المشتركة فى خطر أو بالغة المشقة ، فإنه يتبع للطرف الآخر سبباً مشروعاً للهجر بقرار من الرئيس الكسوى المعلى ، أو حتى بمبادرته الشخصية إذا كان فى التأخير خطر .

البند ٢ : فى الشرع الخاص للكنيسة المتمتعة بحكم ذاتى ، يمكن أن تقرر أسباب أخرى ملائمة للشعوب وأديانها والأماكن وظروفها .

البند ٣ : فى كل الحالات يجب استئناف شركة الحياة الزوجية لدى زوال سبب الانفصال ، مالم تقرر السلطة المختصة غير ذلك .

مسألة ٨٦٥ : عند انفصال الزوجين يجب دائماً اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمعيشة الأبناء وتربيتهم .

مسألة ٨٦٦ : بوسع الزوج البرئ وجدير به أن يقبل من جديد الزوج الآخر فى شركة الحياة الزوجية ، وفى هذه الحال يتنازل عن حق الانفصال .

القسم الثالث

لدى البروتستانت

- * الأمر العالي بشأن الإنجليين الوطنيين الصادر عام ١٨٧٨
- * قانون الأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية بمصر
الصادر عام ١٩٠٢

الإنجليبين الوطنيين

طائفة البروتستانت أحدث الطوائف المسيحية نشواً في التاريخ ، انتشرت في الدولة العلية وفي مصر في القرن للتاسع عشر بمساعى من المرسلين الأمريكان الذين أقاموا كنائس ومدارس كثيرة بها . واعترفت بها الدولة العلية في عام ١٨٥٠ وفي مصر في ٤ يوليو ١٨٧٨ ، فصدر في هذا التاريخ أمر عال بتعيين أول وكيل للطائفة الذى أجمعت عليه كلمة الكنائس الإنجيلية ومجرد الاعتراف بالطائفة يكسبها ولاية القضاء طبقاً للخط الهمايوى .

وعلى الرغم من تعدد شيع المذهب البروتستانتى إلا أنهم اعتبروا في مصر طائفة واحدة - سميت بطائفة الإنجليبين الوطنيين - وهى التى صدر بتنظيمها أمر عال سنة ١٩٠٢ .

ومما هو جدير بالذكر أن المذهب البروتستانتى يتميز عن المذاهب الأخرى بأنه لا يعترف بمصدر للشرعية الدينية غير الكتاب المقدس ولا يرى للكنيسة سلطاناً فى إصدار تعاليم أو قوانين يلتزم بها المسيحيون ويرى أن باب الاجتهاد فى الكتاب المقدس مفتوح أمام كل مسيحي وليس لرجل الدين مهما علت مرتبته سلطان يزيد عن سلطان الشخص العادى .

قانون المجلس العمومي الانجيلي للطائفة الانجيلية في مصر (*)

(صورة ترجمة فرمان العالى الشاهانى)
الصادر من شوكتلو السلطان عبد المجيد خان
فى حق من كان من رعاياه من طائفة البروتستانت

الستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب
متعم مهام الآنام بالرأى الصائب ممهد بنيان الدولة والاقبال مشيداً ركان السعادة
والإجلال المجفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى مشير ضبطية باب عمالى سعادتى
حالا ووزيرى محمد باشا أدام الله تعالى جلاله .

عند وصول أمرى العالى الشاهانى إليك ليكن معلوماً لديك أن طائفة النصارى
من رعايا دولتى الذين تبعوا مذهب البروتستانت وسلوكا فيه حيث أنهم لغاية الآن ليسوا
تحت نظارة مستقلة وأن بطارقة ورؤساء مذاهبهم القديمة التى تركوها بالطبع لم يعد
لهم أن يظنوا أشغالهم ولذلك حاصل لهم الآن بعض المضايقة والعسر وقد اقتضت
أفكارنا الخيرية ومرحمتنا السامية الملوكية المشهورة فى حق كافة رعايانا من سائر
الطوائف بأن لا ترضى عدالتنا الشاهانية بحصول التعب والاضطراب لأى طائفة
موحيت إن المذكورين هم عبارة عن جماعة متفرقة من سائر المذاهب وبقي لإصلاح
أمورهم والحصول على استتباب راحتهم وأمنيتهم تعيين وكيل لهم من طائفة
البروتستانت يكون شخصاً معتمداً وأميناً من أهل العرض والذمة ينتخب منهم بمعرفتهم
ويكون فى معية مشير الضبطية . ودقاتر تعداد نفوس الطائفة المذكورة تكون تحت
مأمورية الوكيل المذكور ومحفوظة تحت يده للضبطية وإحصائية المولودين والمتوفين
منهم بصير قيدها بها بمعرفته وكذلك تذاكر الطريق ورخص الزواج وسائر المعاملات

(*) حدث عدد تنظيم المجلس على لطائفة الإنجليين أن روى وضع قانون للأحوال الشخصية ، نشر مع
الديكتر الصادر بإنشاء مجلس على لطائفة الإنجليين . وجاء بمذكرة ، نظارة الحاقانية ، التى أوضحت فيها
أغراضها من إصدار ديكتر ١٩٠٢ بإنشاء مجلس على لطائفة الإنجليين فى شأن قانون الأحوال الشخصية
للإنجليين ما يأتى : « وقانون الأحوال الشخصية الذى صار الاتفاق عليه هو المتبع بالكنيسة المتحدة
المصرية ... وهو مأخوذ من قانون الأحوال الشخصية الخاص بالطائفة النبطية التى كان تابها لها فى
الأصل معتم متشبهى هذه الكنيسة ولكنه أقرب من بعض الوجوه إلى قانون الأحوال الشخصية الخاص
بالمسلمين . »

الخصوصية المتعلقة بالباب العالي وسائر المحال التابعة إليه تكون بمقتضى عرائض مخصوصة وعليها ختم الوكيل تعرض ويأشُر عليها بالأمر العالي فهذا ما اقتضته إرادتنا الشاهانية . وبناء عليه قد أصدرنا أمراً بذلك من ديواننا الهمايوني بهذا الفرمان المعنون بالحق والعدالة .

فالحالة هذه أنت بامشيدي المشار إليه عليك أن تجرى مقتضى هذا للترتيب حرفاً بحرف . وحيث أن مواد إعطاء تذاكر المرور وتوزيع الجزية هي تحت نظام مخصوص فيلزم أن لا يجرى شئ خارجاً عن ذلك وكذلك إعطاء أنونات عقود الزواج وقيد تعداد النفوس لا يؤخذ منهم عليها رسم ولا خراج وتباشرون جميع مصالحهم مثل سائر الطوائف من رعايانا ولذلك تسهلون لهم جميع ما يلزم لمحال عبادتهم وأشغالهم الأهلية والدينية ولا يعارضهم أحد في شئ من ذلك ، وبالجمله فالمقصود هو الدقة والاتفات لاعطائهم تمام الأمانة والراحة وأن وكيلهم المذكور مأذون بأن يعرض للباب العالي طرفنا ما يلزم له من ذلك على حسب مقتضى إرادتنا السنية وبناء على ذلك قد أصدرنا أمراً بهذا لتقيده بمحل الاقتضاء وتسليمه ليدهم للإجراء بمقتضاه .

تحريراً في أواسط شهر محرم الحرام سنة ١٢٦٧ سبعة وستون ومئتان وألف .

أمر عال

بشأن الإنجلييين الوطنيين

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على الفرمان الهمايوني الصادر في شهر ديسمبر سنة ١٨٥٠ القاضى بجعل الإنجلييين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها .

وبعد الاطلاع على الإرادة الخديوية السنية الصادرة في ٤ يونيو سنة ١٨٧٨ بتعيين وكيل لهذه الطائفة في القطر المصرى (توفى من عهد قريب) .

وحيث إنه من الضرورى تعيين الشروط اللازم توفرها في من يكون عضواً بالطائفة المذكورة تعييناً أدق وأوضح مما هو عليه الآن وإيجاد متدربين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة في إدارة شئون هاته الطائفة .

فبناء على ما عرضه علينا ناظرًا للداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا ونأمر بما هوأت :

الباب الأول **أحكام أولية**

المادة الأولى

تعتبر بصفة كنيسة إنجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام في القطر المصرى ما عدا الهيئات المكونة لطوائف مسيحية معروفة رسمياً لها سلطات ذات اختصاص بمواد الأحوال الشخصية وما عدا الهيئات التى تكون تابعة لهيئة دينية أكبر منها لها نظام فى هذا القطر .

المادة الثانية

لا تعتبر بصفة كنيسة إنجيلية معترف بها إلا التى يكون الاعتراف بوجودها حصل طبقاً لأمرنا هذا .

المادة الثالثة

يعتبر بصفة إنجيلى وطنى من كان من الرعايا العثمانيين متوطناً أو مقيماً عادة فى القطر المصرى وحائزاً لأحد الشروط الآتية وهى :
أولاً : أن يكون عضواً متشبعاً لكنيسة إنجيلية معترف بها .
ثانياً : أن يكون معروفاً شخصياً بصفة إنجيلى بالكيفية المقررة بأمرنا هذا .
ثالثاً : أن يكون إنجيلى الأصل من جهة الأب على الأقل وأن لا يكون فقد صفته هذه بدخوله عضواً فى هيئة دينية أو طائفة غير مسيحية أو غير إنجيلية .

الباب الثانى

ترتيب وتشكيل المجلس العمومى

المادة الرابعة

يشكل مجلس عمومى لطائفة الإنجليين الوطنيين يؤلف من مندوبين من الكنائس الإنجيلية المعترف بها التى يكون ناظر الداخلية خولها الحق فى انتخاب أو تعيين مندوبين فى المجلس المذكور .

المادة الخامسة

مندوبو كل كنيسة إنجيلية معترف بها ومخول لها الحق فى الاستبانة عنها بالمجلس العمومى ينتخبون أو يعيّنون ويفصلون طبقاً لقواعد يصدق عليها ناظر الداخلية لكل كنيسة .

ويلزم أن تكون هذه القواعد قاضية في كل حال من الأحوال بتغيير جميع المندوبين في مدة لا تتجاوز الثماني سنوات سواء كان هذا التغيير مرة واحدة أو بالتناوب مع مراعاة الأحكام التي تخول لهم الحق في إعادة إنتخابهم أو إعادة تعيينهم ففي حالة انتخاب المندوبين لا تخول هذه القواعد حق الانتخاب إلا لأعضاء الكنيسة الوطنيين دون سواهم إذا كان من بين أعضائها غير وطنيين أما في حالة التعيين فيجوز تخويل حق إجراء التعيين لأية سلطة من سلطات الكنيسة وطنية كانت أو غير وطنية متى قضت الضرورة بذلك .

المادة السادسة

يشترط في من ينتخب أو يعين بصفة عضو بالمجلس العمومي أن يكون حائزاً للشروط الآتية وهي :

أولاً : أن يكون إنجيلياً وطنياً ذكراً بالغاً من العمر ثلاثين سنة على الأقل .

ثانياً : أن لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح أو من الرديف وأن لا يكون تحت أحكام قانون القرعة العسكرية .

ثالثاً : أن لا يكون حكم عليه مطلقاً بمقوبة جنائية وأن لا يكون حكم عليه أيضاً بسبب سرقة أو اغتصاب أو نصب أو انتهاك حرمة الأديان .

رابعاً : أن لا يكون مفلساً .

المادة السابعة

انتخاب أو تعيين مندوبى المجلس العمومي يعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليه وكل مسألة متعلقة بعدم قابلية انتخاب شخص انتخب أو عين مندوباً وبما يحصل في الانتخاب أو التعيين من المخالفات أو الخطأ في الشكل ولم يكن نص على حلها في القواعد التي نبه على وضعها في المادة الخامسة يفصل فيها الناظر المشار إليه .

المادة الثامنة

يؤلف المجلس العمومي من وكيل المائفة ونائبه ومن ثلثي عشر مندوباً ينتخبون بمعرفة الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية ومن مندوب ينتخب بمعرفة الرسالة الهولندية بقلوب . وذلك بدون الإخلال بحق الانتخاب الذي يجوز تخويله فيما بعد لكتائس أخرى بمقتضى نصوص المادة الرابعة .

المادة التاسعة

على ناظر الداخلية عند التصريح لكنيسة إنجيلية بإيجاد مندوبين عنها بالمجلس العمومى أو عند التصريح لكنيسة بإزدياد مندوبيها أن يراعى عدد أعضائها أو متشييعيها الوطنيين وله أن يراعى عدد القسّس الوطنيين الموجودين بالككنيسة وأهميتهم أو مقدار عدد اللاتبيين عن الوطنيين فى إدارة شؤونها .

المادة العاشرة

لا يجوز تخويل إحدى الكنائس أكثر من مندوبين اثنين إذا وجد أن النسبة بين عدد مندوبيها وبين جملة عدد المندوبين بالمجلس العمومى تتجاوز النسبة بين عدد أعضاء ومتشييعي هذه الكنيسة الوطنيين وبين جملة عدد الأعضاء والمتشييعين الوطنيين لكافة الكنائس التى لها مندوبون بالمجلس .

ومع ذلك إذا كان فى العدد الناتج عن هذه النسبة كسور فالكسر يحسب بواحد وتوصل لتطبيق هذه المادة يعين ناظر الداخلية عدد الأعضاء والمتشييعين الوطنيين للكنائس مع مراعاة كافة ما يكون لديه من البيانات .

المادة الحادية عشرة

لا يخول ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق فى الاستنابة عنها بالمجلس العمومى ولا يصرح بزيادة عدد مندوبى أية كنيسة إلا من بعد أخذ رأى المجلس العمومى .

المادة الثانية عشرة

مصاريف المجلس العمومى تقوم بها الكنائس التى لها مندوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيها وفى حالة عدم قيام كنيسة بالتعهدات المذكورة يجب على ناظر الداخلية بناء على طلب المجلس العمومى أن يحرمها من حقها فى الانتخاب .

الباب الثالث

الوكيل أو النائب

المادة الثالثة عشرة

وكيل الطائفة يكون حتماً رئيساً للمجلس العمومى وعليه أن يتولى رئاسة جميع الجلسات ونائب الوكيل يكون كذلك عضواً بالمجلس العمومى .

المادة الرابعة عشرة

يقوم النائب مقام الوكيل فى أعماله فى حالة موته أو تغيبه أو انفصاله عن وظيفته أو عدم قدرته على تأديتها .

المادة الخامسة عشرة

ينتخب الوكيل والنائب بمعرفة المجلس العمومى لثمان سنوات ويجوز إعادة انتخابهما ويكون اختيارهما من بين أعضاء المجلس أو من الخارج ويستمران على تأدية وظائفهما لحين التصديق على انتخاب الخلف .
ولا يجوز انتخاب أحد وكيلاً أو نائباً إلا إذا كان حائزاً للشروط المقررة للتعيين بصفه عضو بالمجلس ويصدق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية .

المادة السادسة عشرة

إذا انتخب أحد أعضاء المجلس العمومى وكيلاً أو نائباً فيكون تعيين خلفه بالمجلس بنفس الطريقة المتبعة عند حصول خلل بسبب عرضى .

المادة السابعة عشرة

يعزل ناظر الداخلية الوكيل أو النائب إذا تراءى له ذلك بناء على طلب المجلس العمومى لأنه فقد الشروط التى تؤهله لمضوية المجلس أو لأنه أصبح غير كفؤ لتأدية وظيفته .

المادة الثامنة عشرة

إذا خلت وظيفة الوكيل أو النائب لأى سبب غير انقضاء المدة فينتخب المجلس العمومى خلفاً له حائزاً للشروط المقررة مع التصديق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية ويبقى هذا الخلف إلى أن تنتضى المدة التى كان معيّناً لها الوكيل أو النائب .

الباب الرابع

فيما للمجلس العمومى وما عليه من الواجبات

المادة التاسعة عشرة

يختص المجلس العمومى بمنح عنوان (كنيسة إنجيلية) لكل هيئة دينية مكونة لكنيسة إنجيلية الوارد فى المادة الأولى ومؤلفة من أعضاء ومتشيعين يكون البعض منهم على الأقل وطنيين . ويراعى المجلس عند تقرير منح ذلك العنوان عدد الأعضاء أو المتشيعين الوطنيين بالكنيسة كما أنه يراعى حالة نظامها والمدة التى يحتمل استدامته فيها .

المادة العشرون

يختص المجلس العمومى أيضاً بمنح لقب إنجيلى وطنى لكل واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب إنجيلى من الديانة المسيحية المتوطنين أو المقيمين عادة بالقطر المصرى ولم يكونوا من الأعضاء أو المتشيعين لكنيسة إنجيلية معروفة رسمياً ودخلت في التعريف الوارد في المادة الثانية من أمرنا هذا .

ويتخذ المجلس سجلاً لتقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسمياً بصفة إنجيليين طبقاً لأحكام هذه المادة .

المادة الحادية والعشرون

يختص المجلس العمومى بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التي تقع بين كنائس إنجيلية أو بين إنجيليين وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد .

على أن هذا الاختصاص لا يتناول أية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها إلا بإحضار أشخاص غير إنجيليين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل الموارث الخالية من الوصية إلا في حالة ما إذا قبل الخصوم التقاضى أمام المجلس المذكور .

المادة الثانية والعشرون

يتبع المجلس العمومى في مواد الأحوال الشخصية التي من اختصاصه النصوص القانونية المعمول بها في الكنائس المعروفة رسمياً بصفة كنائس إنجيلية بموجب أمرنا هذا ومع ذلك فإنه لا يترتب على أى نص من هذه النصوص ولا على أى حكم صادر بالطلاق من المجلس العمومى طبقاً لها إلزام أحد من القس بأن يعقد زواج شخصين يكون لأحدهما زوج مطلق على قيد الحياة أو إلزام كنيسة غير التي يكون عقد الزوج بمقتضى المذاهب المتبعة لديها بالاعتراف بمثل هذا الزواج لغرض دينى محض .

المادة الثالثة والعشرون

التصريح بعقد اكليل الزواج بين الإنجيليين الوطنيين يسوغ إعطاؤه بمعرفة المجلس العمومى لكل رئيس كنيسة إنجيلية ليس لها قس مأذون بناء على طلب هذه الكنيسة .

المادة الرابعة والعشرون

يتخذ المجلس سجلاً لعقود الزواج التي تحصل بين الإنجليبين الوطنيين ويضع القواعد اللازمة لإرسال شهادات الزواج المقتضى تسجيلها فى السجل المذكور .
وتعطى فى كل وقت ملخصات من هذا السجل لكل من يطلبها نظير دفع رسوم تقرر بعد .

المادة الخامسة والعشرون^(١)

يضع المجلس العمومى لائحة مختصة بسير الأعمال الداخلية وبالتعيينات والمزنيات وواجبات العمال اللازمين لاشغال المجلس ويسوغ له من وقت لآخر أن يعدل تلك القواعد أو يلغىها أو يضيف إليها ما يرى إضافته .

المادة السادسة والعشرون

يضع المجلس العمومى قواعد بشأن الإجراءات الواجب اتباعها والرسوم المقتضى تسجيلها بسبب قيامه بالأعمال المخولة له بأمرنا هذا ويسوغ له من وقت لآخر أن يعدل تلك القواعد أو يلغىها أو يضيف إليها ما يرى إضافته .
وكذلك يجوز له بالأخص بدون مساس بما له من السلطة العامة المخولة له بمقتضى هذه المادة أن يحيل اختصاصه على لجان مؤلفة من بعض أعضائه سواء كان فى جهات مخصوصة أو لنوع مخصوص من القضايا وتكون هذه الإحالة بمقتضى لائحة يجوز له أن ينص فيها أن القرارات التى تصدر منها تكون قابلة أو غير قابلة للاستئناف أمام المجلس العمومى بأجمعه .

المادة السابعة والعشرون

كل لائحة وضعتها المجلس العمومى أثناء تأدية وظائفه المخولة له بموجب أمرنا هذا تعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليها .

(١) كان قد صدر فى عام ١٩١٦ لائحة بالإجراءات الداخلية للمجلس العمومى للطائفة الإنجيلية ، إلا أن هذه اللائحة ألغيت فى عام ١٩٩١ واستبدلت بأخرى صدق عليها وزير الداخلية بالقرار رقم ٦٥٧٧ لسنة ١٩٩١ (الوقائع المصرية فى ١٨/١٢/١٩٩١ - العدد ٢٨٧) ، والآتى نص قرار التصديق ولائحة الإجراءات الداخلية للمجلس المذكور :

== وزير الداخلية :

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في أول مارس ١٩٠٢ بشأن الإنجليز الوطنيين ؛
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢٩ يونيو ١٩١٦ بالتصديق على لائحة الإجراءات الداخلية للمجلس
الصومالي للسلطة الإنجليزية الوطنية ؛
وعلى المشروع الذي وضعه المجلس الإنجليزي العام بجمهورية مصر العربية لللائحة الداخلية بجلسته
المعقودة بتاريخ ٢٩/٣/١٩٩١ ؛
وبناء على ما أرى مجلس الدولة ؛

فيسر

مادة ١ - تصدق على اللائحة الداخلية للمجلس الإنجليزي العام بجمهورية مصر العربية ، واشتملة على صيغة
عشر مادة والرفقة بهذا القرار .

مادة ٢ - يلغى القرار الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩١٦ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

وزير الداخلية .

اللائحة الداخلية للمجلس الإنجليزي العام
بجمهورية مصر العربية
الباب الأول
المهام والكائنات الإنجليزية
المادة الأولى

الكثيسة في المفهوم العقائدي والطقس

يخص المجلس الإنجليزي العام بالنظر فيما يخلق بالذئاب الإنجليزية على اختلافها وما يدعها من
كائنات محلية معتمدة طبقاً للأمران الهمايوني الصادر في ديسمبر ١٨٥٠ والقاضي بجعل الإنجليز الوطنيين
طائفة قائمة بذاتها ، والأمر العالي الصادر في مارس ١٩٠٢ ويصين في المفهوم العقائدي والطقس توفراً ما
يلي :

١ - يتكون المذهب بالمفهوم الإنجليزي من الكائنات المحلية للمنظمة المتمثلة في عقيدة واحدة تنفق واسم ولقب
هذا المذهب .

٢ - لا يجوز إعطاء اسم للكثيسة أو الإبقاء على اسمها مالم يتوفر لها مقومات البقاء الطائفي والمقيد بأن
يكون لها في حياتها ونظامها وعقيدتها ما يميزها عن أي كثيسة أخرى .

المادة الثانية

الكثيسة المحلية

يشترط في الكثيسة المحلية ما يلي :

- ١ - أن تتكون من عدد من الأعضاء المسجلين في دفتارها والتبر مرتبطين بأى كثيسة أخرى .
- ٢ - يجب على الكثيسة إسماء سجلات خاصة بالصورية ومحاضر جساتها وحساباتها على وجه منظم .
- ٣ - أن يكون للكثيسة مجلس من أعضائها مسجل عن أعمالها والتزاماتها في حدود التوافق الخاصة بها وفقاً
لقانونها المكتوب والمحدد لملاقاتها بالكثيسة العامة التي تنسب إليها .
- ٤ - أن يكون للكثيسة مكان للمعادة .
- ٥ - أن يكون للكثيسة إمكانية مالية تولجها لالتزاماتها على نحو معقول .
- ٦ - أن تتوفر في القومس الذي يعين الصلاحية للخدمة حسب القواعد التي يقرها المجلس على ==

الإنجيلي العام .

المادة الثالثة

عنوان كنيسة إنجيلية

- يمنح المجلس ، عنوان كنيسة إنجيلية ، وفقاً للمادة الأولى ، والثانية والتاسعة عشر ، من الأمر المالي ، وما لحقها من قرارات المجلس ويراعى الآتى :
- ١ - يعتمد المجلس الإنجيلي العام المذاهب الإنجيلية .
- ٢ - على مجامع المذاهب الإنجيلية التابعة للمجلس أن تودع لدى المجلس بياناً بالكنايس المحلية التابعة لها ، وأسماء القساوسة ورعاة الكنائس والخدام للتابعين لها .
- ٣ - يمنح المجلس بعد الفحص شهادات بأسماء الكنائس والمجامع والقساوسة والخدام المعتمدين منه وفقاً للقرارات المنظمة لذلك .

المادة الرابعة

لقب إنجيلي

يمنح المجلس لقب عضو إنجيلي وطني طبقاً للمادة العشرين من الأمر المالي وذلك لكل شخص تتوفر له الصفات التالية :

- ١ - أن يعتقد بالمذهب الإنجيلي ، يستقر فيه عقيدة ومذهباً وله علاقة دائمة بالكنيسة الإنجيلية .
- ٢ - يقبل بمصفة عضو في الكنيسة الإنجيلية كل من يثبت بعد الفحص والامتحان قبوله العقيدة الإنجيلية دون سواها ويلزم للكنيسة التي يقبله في عضويتها أن تتحقق من أنه مشهود له بالأخلاق القويمة والسلوك السليم ، وأن طلبة للمضوية الإنجيلية خالص لمعاد الروحي ودون أي قصد آخر .
- ٣ - أبناء الأعضاء الإنجيليين مالم يدخلوا في عضوية كنائس أخرى .
- ٤ - إذا أدخل العضو على الكنيس التي يتقبله لفت أو حدث خطأ جوهري جسيم مما ترتب عليه قبوله عضواً ، يجوز لمجلس الكنيسة المحلية التي قبلته الحكم ببطان عضويته بطلاناً مطلقاً ويرترب على البطان شطب اسمه في عضوية الكنيسة وسائر سجلاتها وعدم الاعتراف بعضويته من تاريخ قبوله عضواً ولإبطال جميع ما يرترب على عضويته من آثار .
- ٥ - يجوز لمجلس الكنيسة المحلية أن يشطب اسم أي عضو مجهول الإقامة من دفتر المضوية إذا انقطع سنة واحدة من الكنيسة دون أي اتصال بها وإذا خرج على نظمها ومبادئها ومناهج السلوك القويمة للواجب الالتزام بها . ويوم هذا وفقاً للنظام الكنيسي بعد الإعلان .
- ٦ - على جميع الكنائس إيداع المجلس الإنجيلي العام سجلاً بأسماء الأشخاص المعروفين رسمياً بصفة إنجيليين .
- ٧ - يصدق المجلس الإنجيلي العام على الشهادات الممنوحة لأعضاء الكنائس المحلية وفق هذا السجل وبعد التحقق من صحة المضوية .
- ٨ - يجوز للنظام للمجلس من القرارات الصادرة من مجالس الكنائس المحلية بمنح أو منع هذه الشهادات الخاصة بالمضوية لكل ذي مصلحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم بها ويكون قرار المجلس بعد ذلك نهائياً .

المادة الخامسة

اختصاصات المجلس

يختص المجلس وفقاً للفرمان الهمايوني الصادر من شهر ديسمبر عام ١٨٥٠ والقاضى بمجلس الإنجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها والأمر المالي الصادر في مارس ١٩٠٢ ما يلي :

- ١ - رسم النظام العام والداخلي للطائفة والإفتاء في القضايا العامة التي تتعلق بمصالح الإنجليييين ومعارمة النشاط القذمي الذي يراه المجلس مناسبا للطائفة الإنجيلية أو بالاشتراك مع الموارثف الأخرى .
- ٢ - شغل الطائفة أمام الهيئات الرسمية والقضائية والكسبية وغيرها .
- ٣ - إتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي تطلبها الجهات الإدارية الرسمية من الكنائس الإنجيلية والقسوسة والرعاة والأعضاء الإنجيليين وذلك فيما يختص بالشؤون الطائفية .
- ٤ - اعتماد الكنائس الإنجيلية بالمفهوم العقائدي المذهبى أو الكنائس المحلية وفقاً للأسر العالي والمالحة .
- ٥ - منع لقب إنجيلي وطني وفقاً للأسر العالي والمالحة والنظام الكنائس وقيد الأعضاء الإنجيليين في سجلات الطائفة والتصدق على الشهادات للخدمة بهم على النحو المقرر في المادة الخامسة من هذه اللائحة .
- ٦ - التصريح بالمرسوم الديني في الخطبة والزواج وقيداً في سجلات الطائفة وفق نظام المجلس وقراراته .
- ٧ - اعتماد القسوسة والرعاة والخدم وقيد أسمائهم في سجلات الطائفة ورعاية أمورهم وخدمتهم الدينية وفقاً لنظام العام والقوانين الكنسية المنظمة في هذا الشأن .
- ٨ - اعتماد كنائس بروتستانتية أو إنجيلية أجنبية لرعاية الأجانب البروتستانت بمصر واعتماد قسوسها متى كانوا خاضعين للنظام المذهبى في حدود هذه اللائحة ومتى كان من بين أعضائها إنجيليين وطنيين .
- ٩ - الفصل في المنازعات الكنسية التي تقوم بين الإنجيليين الوطنيين والكنائس التي تخضع لولاية المجلس سواء كانوا قسوسة أو علمانيين أو بين الكنائس بعضها والبعض .
- ١٠ - الحكم في كافة الطلبات المرفوعة ضد القرارات الصادرة من مجالس الكنائس بمنح أو منع الشهادات الخاصة بالمنوية .
- ١١ - الحكم بالمنح أو المنع بما للمجلس من ولاية على كافة الكنائس وحققا في البقاء أو الإلغاء .
- ١٢ - ينظم المجلس السجلات اللازمة لسير عمله .

المادة السادسة

ترتيب وتشكيل المجلس الإنجيلي العام

- ١ - يشكل المجلس الإنجيلي العام طبقاً للقانون برئاسة رئيس الطائفة ونائباً له ، ومن لثني عشر عضواً إنجيلياً مشيخياً نصفهم من القسوسة ونصفهم من العلمانيين من أبناء الطائفة ومن مندوب الرسالة الهولندية . ومندوب من كل من الكنائس المصلحة بخلاف المشيخية : الإصلاح ، والإخوة ، والرسولية وكنيسة الله ، والمجلس الحق في زيادة الممثلين للكنائس التابعة له طبقاً للقانون .
- ٢ - ينتخب المجلس من بين أعضائه أميناً عاماً للصندوق .

المادة السابعة

جلسات المجلس

يعقد المجلس جلسات دورية أو عند الحاجة ويكون مقره الرسمي مدينة القاهرة . على أن له عقد جلسات خارج القاهرة بقرار المجلس ، ويجوز عند الضرورة دعوته على وجه الاستعجال وتكم الدعوة بناء على طلب من رئيس الطائفة أو نائبه أو طلب خمسة من أعضائه على الأقل .

المادة الثامنة

رئيسة المجلس

يتولى رئيس الطائفة رئاسة جميع لجلسات ويقوم النائب بمقله في حالة تنحيه عن الرئاسة أو موته أو غيابه أو فسه أو لأي سبب لا يمكنه من رئاستها .

المادة التاسعة

قانونية الجلسة

١ - تعتبر الجلسة قانونية إذا حضرها أكثر من نصف أعضاء المجلس . وتعتمد قراراته صحيحة إذا صدرت بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات يرجح القرار الذي صوتت عليه جانبه رئيس الطائفة .

٢ - وفي حالة انتخاب رئيس الطائفة أو النائب يتطلب الأمر حضور ثلثي الأعضاء الباقين على قيد الحياة .

المادة العاشرة

لجان المجلس

١ - اللجنة التنفيذية

تتكون من سبعة أعضاء من المجلس برئاسة رئيس الطائفة وعموية نائبه وأمين السر والصندوق وثلاثة من الأعضاء لتنفيذ الأعمال التي يفرضها المجلس لتتولى بها والأعمال الطارئة أو المعالجة التي لا تحتاج للتأجيل على أن تقدم عنها تقريراً للمجلس في أول انعقاد له بعد التتبع بها .

٢ - لجان أخرى

عند تكوين أى لجنة من المجلس ، فالمجلس له أن يحدد اختصاصاتها ويعين رئيسها وأمين سرها ، ويحدد مدتها ، ويحيل إليها كل الأوراق أو الأمور التي تتعلق باختصاصاتها وعلى كل لجنة أن تقدم تقريرها للمجلس .

المادة الحادية عشر

رئيس الطائفة

وكيل الطائفة هو رئيسها ورئيس المجلس الإنجيلي العام ، والممثل الرسمي والقانوني للطائفة أمام الدولة وكافة الهيئات والمنفذ لقرارات المجلس ، وترفع باسمه أو منده بصفتها للدعوى الخاصة بالمجلس أو الطائفة .

المادة الثانية عشر

نائب رئيس الطائفة

يقوم النائب مقام رئيس الطائفة في كافة أعماله ، وفي حالة موته ، أو تنحيه أو انفصاله من وظيفته ، أو عدم قدرته على تأديتها ، وفي حالة وجود نواب بالأقاليم يتولى للعل النائب الأول .

المادة الثالثة عشر

شروط عامة لانتخاب أعضاء المجلس

يشترط فيمن ينتخب رئيس الطائفة أو نائباً له أو عضواً من أعضاء المجلس :

١ - أن يكون إنجيلياً وطنياً عاملاً مشهوداً له بالاستقامة وحسن السير والتقيان بجميع الفرائض الدينية .

٢ - أن لا يكون مخالفاً للشروط المنصوص عليها في المادة السادسة من الأمر العالي الصادر في أول مارس ١٩٠٢ .

المادة الرابعة عشر

انتخاب رئيس الطائفة ونائبيه

١ - ينتخب رئيس الطائفة أو نائبه لمدة ثماني سنوات كاملة ويجوز لانتخابه من بين أعضاء المجلس أو من غيرهم ممن تنطبق عليهم شروط الانتخاب ويصدق وزير الداخلية على الانتخاب وينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١١ - للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل والربع مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

وللزوجة ولو كانت مطلقة رجعياً إذا مات الزوج وهي في العدة أو الزوجات فرض الربع عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل . وللأمن مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

وتعتبر المطلقة بائناً في مرض الموت في حكم للزوجة إذا لم نرض بالطلاق ومات المطلق في ذلك المرض وهي في عنته .

مادة ١٢ - مع مراعاة حكم المادة ١٩

(أ) للولادة من البنات فرض النصف وللأنتين فأكثر الثلثان .

(ب) ولبنات الابن الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود بنت أو بنت ابن أعلى منهن درجة ، ولهن واحدة أو أكثر السدس مع البنت أو بنت الأعلى درجة .

مادة ١٣ - مع مراعاة حكم المادتين ١٩ و ٢٠ :

(أ) للواحدة من الأخوات الشقيقات فرض النصف وللإنتين فأكثر الثلثان .

(ب) وللأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود أخت شقيقة ولهن واحدة أو أكثر السدس مع الأخت الشقيقة .

مادة ١٤ - للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن نزل أو مع اثنتين أو أكثر من الأخوة والأخوات . ولها الثلث في غير هذه الأحوال غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط كان لها ثلث ما بقي بعد فرض الزوج .

والجدة الصحيحة هي أم أحد الأبوين أو الجد الصحيح وإن علت . وللجدة أو الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء لا فرق بين ذات قرابة وذات قرابتين .

مادة ١٥ - إذا زادت أنصباؤه أصحاب الفروض على التركة قسمت بينهم بنسبة أنصباؤهم في الإرث .

الباب الخامس أحكام ختامية المادة الثامنة والعشرون

الكنيستان الآتى بيانهما تعتران بموجب أمرنا هذا كنيسيتين إنجيليتين وهما :
الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية .
الرسالة الهولندية في قايوب .

المادة التاسعة والعشرون

يبدأ المجلس العمومى فى أعماله من التاريخ الذى يحدده ناظر الداخلية بحيث
يكون هذا التاريخ قريباً بقدر الإمكان من تاريخ انتخاب المندوبين الأولين فى المجلس
العمومى للكنائس المعبينة فى المادة الثامنة من أمرنا هذا .
المادة الثلاثون

ينتخب المجلس العمومى فى اجتماعه الأول وكيلاً ونائباً يبقيان فى العمل لغاية
٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ويقوم النائب للحالى بوظيفة وكيل ووظيفة نائب إلى أن
يصدق على الانتخاب المذكور .

المادة الحادية والثلاثون

القرارات التى تصدر من المجلس العمومى فى مادة من المواد الداخلة فى
اختصاصاته المخولة له بموجب أمرنا هذا تنفذ بناء على طلبه بمعرفة جهة الإدارة .

المادة الثانية والثلاثون

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .
صدر بمرأى عابدين فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٣١٩ (أول مارس سنة ١٩٠٢) .

٤ - الاستقالة وقبولها .

٥ - الفصل إذا غير عقيدته الإنجيلية أو صدر حكم كنسى بالتقطع من الكنيسة التابع لها أو أصبح غير كفء
لأدبية وظيفته أو فقد شروط الصلاحية المعبينة فى المادة السابقة من اللائحة .

٦ - يتم انتخاب الخلف وفقاً للقواعد المقررة فى الأمر المالى واللائحة .

المادة السابعة عشر

حكم ختامى

تلغى جميع اللوائح السابقة على هذه اللائحة واللائحة الداخلية السابقة للمجلس .
تحريراً فى ٢٩/٣/١٩٩١ .

قانون الأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية بمصر أحكام ابتدائية انطباق القانون

« مادة ١ » يسرى هذا القانون على الإنجلييين الوطنيين فى الديار المصرية ويعمل به مجلس الطائفة العمومى فى كافة المسائل التى يكون فيها جميع ذوى الشأن إنجلييين وطنيين .

يقصد بلفظ « السلطة المختصة » عند استعماله فى هذا القانون المجلس العمومى أو أى لجنة مشكلة منه خول لها من قبله (بموجب المادة ٢٦ من الأمر العالى الصادر بتشكيله) حق النظر فى الموضوع .

الجزء الأول فى الخطبة والزواج والفارقة والطلاق

الباب الأول فى الخطبة

« مادة ٢ » الخطبة هى طلب التزويج وتتم بحصول اتفاق بين ذكر وأنثى راشدين على عقد الزواج بينهما بالكيفية والشروط المعروفة فى باب عقد الزواج كما سيأتى وتثبت الخطبة بكتابة محضر معضى بشهادة شاهدين على الأقل .

« مادة ٣ » إذا عدل أحد الخطيبين عن عقد الزواج بعد الخطبة بدون سبب كاف حكمت عليه السلطة المختصة للآخر بالتعويضات ويخصم من التعويضات المذكورة ما يكون قد دفع نقداً من أحد الخطيبين . وأما الهدايا العينية فتضيق على الناكث وتبقى للآخر .

« مادة ٤ » السبب الكافى لفسخ الخطبة هو : أحد الأسباب الآتية :
أولاً : إذا ظهر ضد فى أخلاق أحدهما فى ما يختص بال贞操 ولم يكن مطوماً للآخر قبل الخطبة .
ثانياً : إذا ظهرت بأحدهما سابقة على الخطبة ولم تكن مطومة للآخر .
ثالثاً : إذا وجد بأحدهما مرض قاتل معد .
رابعاً : إذا اعتنق أحدهما ديناً آخر بعد الخطبة .

خامساً : إذا ارتكب أحدهما جريمة مهينة للشرف مهما كان الحكم المدني الذى حكم به عليه بسببها .
سادساً : إذا ارتكب أحدهما جريمة غير مهينة للشرف حكم عليه بسببها بالحبس سنة فأكثر .
سابعاً : إذا غاب أحد الخطيبين إلى جهة غير مطومة للأخر أو بدون رضاه وطالت مدة الغياب حتى بلغت سنة علاوة على الأجل المحدد للزواج .

« مادة ٥ » إذا مات أحد الخطيبين وكانت الخطبة تمت بصفة رسمية فللخطيب الآخر أن يسترجع ما أعطاه للمتوفى من مهر أو هدايا ما عدا ما استهلك بشرط رد ما يكون أخذه من المتوفى .

الياب الثاني

فى الزواج

« مادة ٦ » الزواج هو اقتران رجل واحد بامرأة واحدة اقتراناً شرعياً مدة حياة الزوجين .
« مادة ٧ » فى حالة خلو الشرائع الرومانية للكنيسة التابع لها الطرفان من نص صريح يحدد درجات القرابة المحرمة للزواج .

لا يحل للمرأة أن تتزوج

- (١) بأبى أبيها .
- (٢) بأبى أمها .
- (٣) بأبى زوجها . (حميها) .
- (٤) بأبيها .
- (٥) بأخى أبيها . (عمها) .
- (٦) بأخى أمها . (خالها) .
- (٧) بأخى زوجها .
- (٨) بأخيها (شقيقها) .
- (٩) بزوج جدتها .
- (١٠) بزوج أمها .
- (١١) بزوج عمها .
- (١٢) بزوج خالتها .
- (١٣) بزوج بنت أخيها .
- (١٤) بزوج بنت أخيها .
- (١٥) بزوج بنت أختها .

لا يحل للرجل أن يتزوج

- (١) بأبى أبيه .
- (٢) بأبى أمه .
- (٣) بأبى زوجته . (حماته) .
- (٤) أمه .
- (٥) أخت أبيه . (عمته) .
- (٦) أخت أمه . (خالته) .
- (٧) أخت زوجته . (١)
- (٨) أخته . (شقيقته) .
- (٩) زوجة جده .
- (١٠) زوجة أبيه .
- (١١) زوجة عمه .
- (١٢) زوجة خاله .
- (١٣) زوجة أخيه .
- (١٤) زوجة ابن أخيه .
- (١٥) زوجة ابن أخته .

(١) مصدر قرار المجلس الملى الانجلى للعام ١٩٣٤/٧/٥ بالنصريح بزواج أخت الزوجة المتوفاة .

(١٦) زوجة ابنة (كلفة) .	(١٦) يزوج بنتها .
(١٧) بنت أمه .	(١٧) بابن أمها .
(١٨) بنت أبيه .	(١٨) بابن أبيها .
(١٩) بنت أخيه .	(١٩) بابن أخوها .
(٢٠) بنت أخته .	(٢٠) بابن أختها .
(٢١) بنت أخي زوجته .	(٢١) بابن أخي زوجها .
(٢٢) بنت أخت زوجته .	(٢٢) بابن أخت زوجها .
(٢٣) بنته .	(٢٣) بابنها .
(٢٤) ببنت بنته .	(٢٤) بابن ابنتها .
(٢٥) ببنت ابنه .	(٢٥) بابن بنتها .
(٢٦) بنت زوجته .	(٢٦) بابن زوجها .
(٢٧) بنت بنت زوجته .	(٢٧) بابن بنت زوجها .
(٢٨) بنت ابن زوجته .	(٢٨) بابن ابن زوجها .
(٢٩) بنت زوجة أبيه .	(٢٩) بابن زوج أمها .

مادة ٨ : لا يكون الزواج صحيحاً إلا إذا عقد بين ذكر وأنثى كاملي الأعضاء والقوة التي تؤهلها للزواج الفطري .

مادة ٩ : لا يجوز أن يعقد الزواج إلا بعد الرضا بالإيجاب والقبول بين الزوجين .

مادة ١٠ : (١) لا يجوز أن يعقد زواج الشاب إلا إذا بلغ من العمر ست عشرة سنة على الأقل . والصبي أربع عشرة سنة على الأقل . (٢)

مادة ١١ : لأجل أن يكون الزواج صحيحاً يجب أن يكون مستوفياً للشرائط المقررة لدى الكنيسة التابع لها الطرفان أما إذا كان للطرفان تابعان لكنيستين مختلفتين فيجب أن يكون مستوفياً لكامل شروط الصحة المتبعة لكل من الكنيستين .

مادة ١٢ : لا يعقد اكليل الزواج إلا لقس المرسمون قانوناً أو مرشدو الكنائس الإنجيلية الذين يمنح لهم المجلس العمومي الرخصة بذلك .

(١) صدر قرار المجلس الأعلى الإنجيلي العام في ١٠/١٢/١٩٣٠ بأن تكون السن المحددة للزواج للشباب بالأقل من ١٨ سنة كاملة ميلادية والصبيّة بالأقل من ١٦ سنة كاملة ميلادية .

(٢) ولاحظ حكم المادة ٩٩ من اللائحة التشريعية الصادرة بالمرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣٦ .

« مادة ١٣ ، يكون لاغياً كل زواج بين انجلييين وطنيين لم يكن مستوفياً للشروط المقررة فى هذا الباب ولا يحكم بلفه إلا المجلس العمومى .

الباب الثالث فى المفارقة

« مادة ١٤ ، المفارقة هى تباعد الزوجين عن بعضهما بسبب تنافر بينهما وتزول المفارقة بالمصالحة بينهما .

« مادة ١٥ ، إذا أصبحت عيشة أحد الزوجين منقصة ومرة فوق الاحتمال بسبب سوء معاملة الآخر المتواصلة ولم تفلح المصالحة بينهما وطلب المفارقة جاز للسلطة المختصة أن تحكم له بها إلى أن يتصالحا فإن كان الزوج سببها وجبت عليه النفقة لامرأته وأولاده الذين فى رضاعتها أو حضانتها باتفاق الزوجين على تقديرها أو بتقديرها من السلطة المختصة . وإن كانت للزوجة سبب المفارقة فلا تلزمه النفقة عليها إلا إذا كان له أولاد فى رضاعتها .

« مادة ١٦ ، إذا كانت علة المفارقة فى الزوجة قلها متاعها ، فقط ، المزودة به من بيت أبيها خاصة . وإلا قلها متاعها ومهرها أيضاً .

الباب الرابع فى الطلاق

« مادة ١٧ ، الطلاق هو فسخ عقد الزواج بين زوجين .

« مادة ١٨ ، لا يجوز الطلاق إلا بحكم من المجلس العمومى وفى الحالتين الآتيتين :

أولاً : إذا رضى أحد الزوجين وطلب الطلاق الزوج الآخر .

ثانياً : إذا اعتنق أحد الزوجين ديانة أخرى غير الديانة المسيحية وطلب الزوج الآخر الطلاق .

« مادة ١٩ ، فى الحالة الثانية المذكورة فى المادة السابقة لا يحكم بالطلاق إلا لصالح الزوج الذى بقى على دينه المسيحى .

الجزء الثانى فى ما للأولاد على والديهم وما للوالدين على أولادهم

الباب الأول فى الرضاعة والحضانة ومتولييهما

- « مادة ٢٠ » زمن الرضاعة سنتان من يوم الولادة .
- « مادة ٢١ » تتولى الأم رضاعة بنيتها ذكوراً كانوا أو أنثاء مطلقة كانت أو غير مطلقة مفارقة كانت أو غير مفارقة .
- « مادة ٢٢ » زمن الحضانة من نهاية زمن الرضاعة إلى بلوغ الطفل سبع سنين .
- « مادة ٢٣ » الأم أحق بحضانة الولد وتربيته إذا كانت غير مرتبطة برجل آخر حسنة السيرة والأخلاق قادرة على تربية ولدها وصيانيته .
- « مادة ٢٤ » إذا لم تتوفر فى الأم شروط أحقية الحضانة المذكورة صارت حضانة الولد للأم المسيحية ثم للأب المسيحية ثم للأقرب فالأقرب من أقرباء الأب المسيحيين ثم أقرباء الأم المسيحيين وإن لم يوجد أحد من هؤلاء أو أولئك فلمن تعينه السلطة المختصة .
- « مادة ٢٥ » متى انتهت مدة الحضانة يسلم الصبى أو الصبية لأبيه المسيحية وإلا فلجدته المسيحية وإلا فلأقرب من أقرباء أبيه المسيحيين وإلا فلأقرباء الأم المسيحيين .

الباب الثانى

فى النفقة

« مادة ٢٦ » نفقة الرضاة أو الحضانة تلزم أبأ الصغير إن لم يكن لهذا الصغير ، مال فإن كان له مال فلا يلزم أباه منها شئ إلا بالتبرع .
« مادة ٢٧ » يجب على الفروع وأزواجهم أن ينفقوا على الأصول وأزواجهم .
« مادة ٢٨ » كذلك يجب على الأصول وأزواجهم أن ينفقوا على فروعهم وأزواجهم .

« مادة ٢٩ » للأب والأم النفقة من أموال أولادهما إذا كانا فى عوز بحسبما تقرره السلطة المختصة مع مراعاة ظروف الأولاد والديهم ودرجة الميسرة .
« مادة ٣٠ » تقدر النفقات المفكورة فى المواد السابقة بمراعاة من تفرض لهم وميسرة من تفرض عليهم ويلزم دفعها شهراً شهراً مقدماً على الأهل وثلاثة أشهر على الأكثر حسب ميسرة المفروض عليه ودواعى المفروض له .

الباب الثالث

فى ولاية الأبوين

« مادة ٣١ » يكون الولد ذكراً أو أنثى تحت ولاية أبيه إن وجد حتى يبلغ سن التكليف .

« مادة ٣٢ » من التكليف للذكر والأنثى ثمانى عشر سنة ومضى بلغه أيهما زالت عنه كل ولاية ووصاية غير أنه يجوز لأى منهما التصرف بإذن الولى متى بلغ ست عشرة سنة .

« مادة ٣٣ » يجوز للسلطة المختصة أن تحرم من حقوق الولاية المذكورة الأب إذا كان فاسد الأداب أو إذا اعتنق ديانة أخرى .

« مادة ٣٤ » إذا مات الأب أو حكم بزوال حقوق ولايته تعين السلطة المختصة المذكورة من يقوم بالولاية وتقدم الأم للغير المتزوجة بزواج آخر إن كانت مقتدرة وحسنة التصرف . وإلا فالجد وإلا فالأقرب من الأقارب والأصهار .

الجزء الثالث

الباب الأول

فى تنصيب الأوصياء

« مادة ٣٥ : (١) القاصر من لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة .

« مادة ٣٦ : لصاحب الولاية أن يقيم قبل وفاته وصياً مختاراً على القاصر الذى تحت ولايته وإن لم يقم فعين السلطة المختصة وصياً للقاصر ويقوم بالوصاية مجاناً إذا كانت للتركة لغاية مئتى جنيه وأما إذا زالت التركة عن ذلك فبالعلة واحد فى السنة .

« مادة ٣٧ : لا يجوز عزل الوصى المختار إلا إذا ثبت تفريطه فى أموال القاصر .

« مادة ٣٨ : تثبت الوصاية المختارة بإقرار الموصى بخطه أو بإقراره بذلك أمام السلطة المختصة أو من ينوب عنها بشرط أن يكون الموصى من المشهود لهم بسلامة العقل وحسن الأدب .

« مادة ٣٩ : لا يضع الوصى المختار يده على أموال القاصر إلا بعد إثبات صفته المذكورة أمام السلطة المختصة وصدر قرار منها بثبوت الصفة .

« مادة ٤٠ : تجرد فى كل حال أموال القاصر بقائمة على ثلاث صور يوقع عليها من الوصى المختار ومن تنتدبه السلطة المختصة وتحفظ إحدى الصور بيد الوصى المختار والثانية تسلم للسلطة المختصة والثالثة تحفظ بدفتر خاتمة المجلس العمومى .

« مادة ٤١ : إذا لم يعين صاحب الولاية قبل وفاته وصياً مختاراً تعين السلطة المختصة وصياً على مال القاصر وتقدم الأم إذا كانت حسنة التصرف وغير متزوجة بزواج آخر وإلا فالجد إذا كان حسن التصرف ثم الأقرب فالأقرب من الأقارب ممن يكونون كذلك وإلا فمن غيرهم .

« مادة ٤٢ : إن أرأت السلطة المختصة خلافاً فى أعمال الأوصياء والأولياء مختارين كانوا أو غير مختارين وجب عليها عزلهم وتعيين خلفهم ويجوز لها أن تنتدب مؤقتاً من يقوم بأعمال الوصاية .

الباب الثانى

فى واجبات الوصى

« مادة ٤٤ : يجب على الوصى أن يدير أشغال القاصر بالذمة والنشاط

والحكمة .

« مادة ٤٥ : لا يجوز للوصى تشغيل أموال القاصر بأحد المتاجر حتى

لا تكون ذات كسب إلا بإذن من السلطة المختصة .

« مادة ٤٦ : لا يجوز للوصى أن يتاجر بأموال القاصر فى المتاجر ذات

الأخطار وإلا كان مسؤولاً عن الحساب . وإذا لم يتجر بالمال وجب عليه أن يضعه بالفائدة فى أحد البنوك التى تعينها السلطة المختصة .

« مادة ٤٧ : يقدم الوصى ضماناً كافية لمحل المجلس العمومى تساوى

أموال القاصر مرة ونصفاً . وعلى المجلس المذكور تسجيل هذه الضمانة بإحدى المحاكم .

« مادة ٤٨ : يجب على الرصى أن يقدم للسلطة المختصة كشفاً متضمناً

حساب أعمال وصايته بالبيان سنوياً والسلطة المذكورة الحق فى مناقشته فى الحساب المذكور .

« مادة ٤٩ : إذا وجدت السلطة المختصة فى الحساب المذكور ما يخالف

الذمة وجب عليها عزل الوصى وتصيب غيره ممن تتوفر فيهم اللياقة .

« مادة ٥٠ : لا يجوز للوصى أن يبيع شيئاً من عقار القاصر أو يقايض عنه

أو يرهنه إلا بإذن من السلطة المختصة .

« مادة ٥١ : أما إذا أراد الرصى أن يبيع منقولات القاصر فيجب عليه أن

يحرر بها كشفاً ويقدمه للسلطة المختصة التى تصرح ببيع ما رضى لزوم بيعه ما عدا التحف بشرط أن يكون البيع بالمزاد العمومى وينشر عنه فى الجرائد مرتين على الأقل إحداهما قبل البيع بخمسة عشر يوماً والأخرى قبله ثمانية أيام وإذا كان المباع لا تزيد قيمته عن ألف قرش يعطى بالمزاد عنه بموجب قائمة مزاد فقط .

« مادة ٥٢ : لا يجوز للوصى أن يشتري عقاراً للقاصر إلا بعد عرض

صورة العقد وشروطه على السلطة المختصة والإذن منها فى ذلك .

٥٣ : مسادة لا يجوز بيع النقص التي للقاصر إلا بقدر وفاء دين المتوفى وذلك بقرار يصدر من السلطة المختصة وبطريق العزاد الملقى .

٥٤ : مسادة يجوز للوصي هذه وصيائه أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يجريه بنفسه في مال القاصر ولكن يكون الوصي وهذه مسؤولاً عن أعمال الوكالة ويشترط أن لا يكلف القاصر بشئ .

٥٥ : مسادة لا يجوز للوصي رفع دعاوى أو قبول مصالعات بشأن أموال القاصر إلا بإذن من السلطة المختصة .

٥٦ : مسادة إذا رفعت دعوى على الوصي في شأن قاصر وجب عليه أن يبلغ السلطة المختصة فوراً بالكتابة ويجب عليه أن يبلغها بجميع الأحكام التي تصدر في بحر ثمانية أيام بالأكثر من تاريخ صدورها وعن الإجراءات المنوى اتخاذها . وإلا كان مسؤولاً عن الأضرار الناتجة عن ذلك التفريط .

٥٧ : مسادة على الوصي أن يجمع الأوامر والقرارات التي تصدر من السلطة المختصة بشأن ذلك .

٥٨ : مسادة لا يجوز للوصي أن يدفع ديفاً مدعى به في ذمة المتوفى إلا بعد ثبوت سقوط المين بقرار يصدر من السلطة المختصة أو من المحاكم المختصة بعد اتباع الوصي الأحكام المنونة بمادة ٥٦ .

٥٩ : مسادة في حالة إلحاسة وصى ما يلزم تسليمه نسخة حاوية مواد الوصاية .

الجزء الرابع المباحث الأولى قواعد عمومية

٦٠ : مسادة الشركة التي تمنع وارثيها قاصرون أو غائبون أو من يستحقون العجز يجب منبطلها حال وفاة صاحبها على يد السلطة المختصة أو من ينوب عنها .

٦١ : مسادة إذا لم يمكن حصر الشركة وقت منبطلها بصير إجراء ذلك في أقرب وقت يتفق عليه الورثة والسلطة المختصة .

« مادة ٦٢ » إذا مات أشخاص في حادثة واحدة بغير أن يعلم سابقهم من لاحقهم وكان لهم حق التعاقب في الميراث يكون الحكم في ذلك بالقرائن المرجحة .

« مادة ٦٣ » إذا لم تعرف ورثة متوفى إما تسلم تركته للسلطة المختصة لاستعمالها والاستفادة بأرباحها مع حفظ نوات العين أو ما يستبدل منها قانوناً وإذا ظهر وارث فيستلم نوات العين والأصل فقط .

الباب الثاني

في حق الإرث وموجبات الحرمان منه

« مادة ٦٤ » حق الإرث لا يكون إلا لمن وجد في طبقات الوارثين حياً حساً أو حكماً بعد وفاة المورث .

« مادة ٦٥ » يعتبر مؤقتاً في حكم الحى الحمل المحقق وجوده قبل وفاة المورث ويفقد له نصيب ذكر حتى يولد فإن ولد حياً وعاش حياة ولو يوماً واحداً ورث وإلا فلا .

« مادة ٦٦ » يحرم من حق الإرث المسيحي :

أولاً : من حكم عليه قضائياً بأنه قتل أو شرع في قتل مورثه عمداً أو اشتراك فيه بأى طريقة من طرق الاشتراك المبينة في قانون المحاكم .

ثانياً : من أمكنه إنقاذ مورثه من الهلاك وتقايس عنه عمداً .

ثالثاً : من علم بقتل مورثه ولم يبلغ عنه المحاكم .

رابعاً : من تدين بغير الديانة المسيحية (والمراد بالديانة غير المذهب) .

« مادة ٦٧ » لا يسرى حكم المادة السابقة على أبناء المحروم من الميراث ولا على أبناء أبنائه وإن سفلوا ولا أبويه وأجداده وإن علوا ولا على زوجته ولا على أخوته وإخوانه وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته وأولاد أخوته وأولاد أخواته ولا على أصهاره .

الباب الثالث

فى كيفية إثبات الوراثة

« مادة ٦٨ » على من أراد إثبات وراثته أن يكلف بقية شركائه فى الوراثة بالحضور أمام السلطة المختصة .

« مادة ٦٩ » إذا كان بين الورثة مفقود لا تطم حياته من مماته يجب اختصاص من تؤول إليهم تركته ليحلوا محله فى الخصومة . وكذا إذا كان بعضهم غائباً عن القطر المصرى مدة أكثر من سنة أشهر ولا يعلم له مركز بجهات تغيبه .

الباب الرابع

فى أنصبه الورثة ودرجاتهم

مبادئ عمومية

« مادة ٧٠ » مستحق الإرث هم الزوجة مع أقرب الأقرباء شرعاً متى كانوا أحياء . وللأولاد حق الإرث مع أعمامهم وعماتهم .

« مادة ٧١ » لا تقسم للتركة بين مستحقها إلا بعد أمرين :

أولاهما : خصم ما يصرف من كفن وجنازة وغيره على الميت بحسب حالة تركته .

ثانيهما : دفع ما هو مطلوب على التركة من ديون ثابتة للميرى أو لغيره .

« مادة ٧٢ » إذا قبل الورثة التركة كما هى بدون حصر يلتزمون بوفاء جميع ما عليها من الدين كذا إذا قبلوها بعد الحصر والتأمين وكتابة محضر بشهادة عدول وإعلان يعطى لكل مدائن عما يستحقه منها . وفى حالة عدم قبول الورثة للتركة فلا يلزمهم قضاء الدين وعلى المجلس العمومى بعد أخذ الاستوثاقات اللازمة منهم كتابة بتخليهم عن التركة أن يقسمها بين المداينين بحسبما يستحق كل منهم بالنسبة لضافها بعد أخذ الرسوم المقررة .

« مادة ٧٣ » للذكر مضاعف نصيب الأنثى فى جميع متروكات مورثه ثابتة كانت أم منقولة .

« مادة ٧٤ » الأولاد (الذكور والأنثى) المتزوجون وغير المتزوجين

يرثون أباءهم وأمهاتهم بموجب المادة السابقة أى مادة (٧٣) .

مادة ٧٥ : لأولاد الأولاد حق الإرث فى جدهم وجدتهم مع أعمامهم وعماتهم بمقتار نصيب والدهم لو كان حيا .

مادة ٧٦ : من ولد من الأولاد ذكورا كانوا أو أنثاء بعد وفاة أحد والديهم لو بعد إعمال أحدهما الوصية يرث مع أخوته بموجب مادة (٧٣) وبعد طبقة الأولاد طبقة أولاد الأولاد مهما نزلوا طبقة بعد طبقة .

مادة ٧٧ : إذا مات أحد بدون عقب من نسله فما يبقى بعد حصة الزوجة فلا يبيىه وأمه كمادة (٧٣) .

مادة ٧٨ : إذا مات أحد الزوجين وترك أولاداً فالزوج الآخر الثمن أما إذا لم يترك فالثلث .

مادة ٧٩ : من مات عن أخوة وأخوات أشقاء فقط نقسم تركته بينهم دون غيرهم (كمادة ٧٣) .

مادة ٨٠ : من مات عن أخوة وأخوات بعضهم أشقاء والآخرين ليسوا أشقاء فيكون للأشقاء نصيب للوالد وهو سهمان ونصيب للوالدة وهو سهم . ويكون لأخوة الأب نصيب الأب فقط وهو سهمان وأخوة الأم نصيب الأم فقط وهو سهم تقسم بين الذكور والإناث (كمادة ٧٣) .

مادة ٨١ : إذا مات أحد الأخوة وخلف ذكراً أو أنثى فيرث سهم أبيه مع أعمامه وعماته وسهم أمه مع أخواله وخالاته والحكم فى أولادهم بعدهم كالحكم فيهم طبقة بعد طبقة مهما نزلوا وتقسم (كمادة ٧٣) .

مادة ٨٢ : من مات عن زوجة وأجداد للأجداد من الأب ثلثا ما يبقى بعد حق الزوجة وللأجداد من الأم الثلث وإذا مات أحد الجددين من الأب والأم فينحصر نصيبه فى أولاده مع باقى الأجداد والقسمة بين الورثة فى كل هذه الأحوال تكون بموجب (مادة ٧٣) .

(١) لاحظ حكم البند (١) من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الولاية على المال بأن القاصر من لم يبلغ إحدى وعشرين سنة إلا إذا تقرر استمرار الوصاية عليه ، وكذلك حكم البند (٢) من المادة ٤٤ من القانون المعدنى من أن سن الرشد هى إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة .

« مادة ٨٣ » من مات عن أعمامه وعماته وأخواله وخالاته فلا أعمامه وعماته الثلثان ولأخواله وخالاته الثلث (كمادة ٧٣) والحكم في أولادهم بعدهم كالحكم فيهم طبقة بعد طبقة مهما نزلوا .

« مادة ٨٤ » من مات عن آباء وأمهات أجداده فلمن من الأب منهم الثلثان ومن من الأم الثلث ومن يكون قد توفي منهم يرث ولده سهمه مع الباقيين بمراعاة (مادة ٧٣) .

« مادة ٨٥ » من مات عن أعمام وعمات وأخوال وخالات أبويه فالثلثان للأعمام والعمات والثلث للأخوال والخالات (كمادة ٧٣) ومن يكون قد توفي منهم يرث نسله سهمه مع الباقيين وكذلك حكم نسلهم من بعدهم طبقة بعد طبقة مهما نزلوا .

« مادة ٨٦ » من مات بدون وارث فتضم تركته إلى صندوق الطائفة العام .

« مادة ٨٧ » الأولاد والأهل الغير الشرعيين لا يرثون بدون وصية من المورث .

« مادة ٨٨ » إذا تبرع الموصى له بما آل إليه من الوصية يقبل منه ذلك بشرط أن يكتب ويشهد على نفسه بهذا التبرع .

الباب الخامس

في الوصية

« مادة ٨٩ » الوصية هي عقد يعقده المالك لبيان إرادته عن كيفية تقسيم تركته بعد وفاته .

« مادة ٩٠ » يشترط أن يكون الموصى في حالة عقلية تخوله حق التصرفات الشرعية .

« مادة ٩١ » لا تعتبر الوصية إلا إذا كانت بعقد مكتوب ممضى من الموصى باسمه وفرمته أو مختومة بختمه وممضية من ثلاثة شهود لا يكونون جميعهم أقرباء له .

« مادة ٩٢ » يسجل عقد الوصية قبل وفاة الموصى في سجل المجلس العمومي أو في سجل كنيسة إنجيلية معد لذلك بتصديق من المجلس العمومي .

« مادة ٩٣ » للموصى الحق التام أن يوصي بما يشاء لمن يشاء بشرط أن يذكر أسماء ورثته الشرعيين في الوصية سواء أعطاهم أو جردهم كلهم أو بعضهم .

الباب الخامس فى الحجر على البالغ

الباب الأول فى أسباب الحجر

« مادة ٩٤ » : يحجر على البالغ فى تصرفاته إذا كان المراد الحجر عليه معترهاً أو ذا غفلة أو سقيهاً أو مجنوناً ويسمى هذا حجراً قضائياً .
(تنبيهات) المعتوه هو الذى لا يميز تمييزاً كاملاً صريحاً بين النافع والضار من الأفعال . والعته نوعان طبيعى أى من الخلقة الأصلية وعارض أى حادث بسبب من العوارض .

ذو الغفلة هو الضعيف الإرادة ضعفاً زائداً بحيث يصير عرضة لأقل تأثير على إرادته .
السفيه هو المبذر تبذيراً فاحشاً يزيد عن دخله .
المجنون هو المصاب بخلل فى قواه العقلية إما كاملاً مستمراً أو جزئياً متقطعاً .

الباب الثانى فى أنواع الحجر

« مادة ٩٥ » : الحجر نوعان حجر عام وحجر خاص .
« مادة ٩٦ » : الحجر العام يشمل جميع التصرفات الشخصية وغير الشخصية ، والحجر الخاص يشمل جميع الأمور المعينة فى حكم الحجر فقط .
« مادة ٩٧ » : الحجر بالنسبة للمعتوه عتياً طبيعياً يعتبر موجوداً من يوم وجد المعتوه نفسه على شرط إثبات وجود العته الطبيعى فى حال حياة المعتوه .
« مادة ٩٨ » : الحجر بسبب العته الحادث أو الغفلة أو السفه أو الجنون لا يعتبر موجوداً إلا من يوم نشر طلب الحجر مالم تأمر السلطة المختصة بأنه يعتبر مبتنئاً من تاريخ تال لذلك .

« مادة ٩٩ » : أما الحجر بسبب السفه أو الغفلة فلا يقع إلا خاصاً وأما حكم المجنون والمعتوه فكحكم القاصر فيحجر عليهما حجراً عاماً ويقام لهما قيم يدبر أموالهما بالكيفية والأحكام المدونة فى باب الوصاية .

« مسادة ١٠٠ » يبين فى الحكم الصادر بالحجر الخاص الأمور الممنوع تصرف المحجور عليه فيها مع مراعاة درجة السفه والقفلة ودرجة يسر المحجور عليه وغير ذلك من الظروف .

« مسادة ١٠١ » يجوز طلب الحجر من أى من أقرباء المطلوب الحجر عليه أو من زوجته أو من أى من أصهاره .

« مسادة ١٠٢ » إذا لم يكن للمطلوب الحجر عليه أقرباء أو زوجة أو أصهار فيجوز تقديم الطلب من أى شخص كان من الإنجلييين الوطنيين .

« مسادة ١٠٣ » جائز للسلطة المختصة حال تقديم الطلب إليها أن تعين مديراً مؤقتاً لأموال المطلوب الحجر عليه إذا قضت الظروف بذلك .

« مسادة ١٠٤ » لا يجوز الطعن فى تصرفات المتوفى بسبب من أسباب الحجر عليه إلا إذا كان طلب الحجر قدم ونشر قبل الوفاة هذا مع عدم الإخلال بحقوق ذوى الشأن فى طلب فسخ العقود بسبب من الأسباب المبينة فى القانون المدنى المصرى أمام الجهة المختصة .

الباب الثالث

فى تعيين القيم وواجباته

« مسادة ١٠٥ » يقام القيم ويعزل بالكيفية والأحكام المقررة لتنصيب الأولياء وعزلهم .

« مسادة ١٠٦ » واجبات القيم كواجبات الوصى ويتبع فى حقه الأحكام المقررة فى حق الوصى وواجباته .

الباب الرابع

فى فك الحجر

« مسادة ١٠٧ » إذا زال سبب الحجر جاز للمحجور عليه أن يطلب من السلطة المختصة بالحجر إصدار حكم بفك الحجر منه .

القسم الرابع
لدى اليهود

الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية
للإسرائيليين (ديانيين)

شريعة اليهود

ظلت الديانة اليهودية ملة واحدة حتى القرن الثامن الميلادي حيث انقسم اليهود إلى طائفتين - الريانيين ، القرانيين .
والطائفة الأولى : هي الأصل والأكثر عدداً وتعتمد بالتوراة والتلمود . والتوراة عند اليهود هي أسفار موسى الخمسة : للتكوين والخروج والأخبار واللاويين وتلثية الاشتراع . أما التلمود فهو عبارة عن فقه الشريعة وتفسير للتوراة من تأليف فقهاء اليهود قبل الميلاد بنحو خمسة قرون ، والتلمود عند اليهود الريانيين منزلة كبرى إذ يروونه المرجع الوحيد في أحكام الدين من عبادات ومعاملات .
وانقسمت تلك الطائفة إلى طائفة الأشكينازم وهم من يهود الغرب . وطائفة السفاراديم وهم من يهود الشرق . وينتمي اليهود في مصر إلى طائفة السفاراديم .
والطائفة الثانية : وهم القرانيين فترى أن المصدر الأول والوحيد للشريعة هو التوراة ولا يتفحيدون بما ورد في التلمود من فقه وشرح ووصايا ويرون فتح باب الاجتهاد لكل إنسان .
وتختلف الطائفتان تبعاً لذلك في كثير من الأحكام القانونية .

الأحكام الشرعية

في الأحوال الشخصية للإسرائيليين^(١)

الباب الأول

في الخطبة

- « مادة ١ : الخطبة عقد يتفق به الخاطبان على أن يزوجا ببعضهما شرعاً في أجل مسمى بمهر مقدر بشروط يتفقان عليها .
« مادة ٢ : للقاصرة يجوز لوالدها أن يخطب لها وإذا كانت يتيمة جاز لوالدها أو أحد أخوتها أن يخطبوا لها .

(١) المراد المذكورة هنا بنصها للمدعي بدون أي تصرف من كتاب الأحوال الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين لمؤلفه م . جاي بن شمعون ، على وفق النسخة المطبوعة بمطبعة كوهين ورزنتال بمصر سنة ١٩١٢ .

والكتاب المذكور لشتمل على جزأين ومكون من ٨٧١ مادة ، وقد اقتصرنا على إيراد الجزء الأول منه ، ذلك أن الجزء الثاني يطرق على مسائل موضوعية في الميراث والوصية والولاية والوصاية على القصر -

« مادة ٣ » : الراشدة أمرها فى يدها ولكن جرت العادة أن والدها ينوب عنها متى كانت الخطبة بقبولها كما جرت العادة أيضاً أن اليتيمة ينوب عنها والدتها أو أحد اخوتها أو أحد أقاربها .

« مادة ٤ » : للخاطب أمره فى يده ولا يجوز أن ينوب عنه أحد إلا بتوكيل .

« مادة ٥ » : يصح فسخ الخطبة بإرادة الاثنين أو إبطالها بإرادة أحدهما .

« مادة ٦ » : لا تعد الخطبة شرعية إلا بالعهد المشرعى المعروف بالقنيان .

« مادة ٧ » : يجوز توثيق الخطبة بعقد كتابى يشتمل على القنيان وعلى غرامة يلتزم بها من يعطل عن الخطبة من المتعاقدين .

« مادة ٨ » : ناقض الخطبة لا يلزمه دفع شئ آخر غير الغرامة المضروبة .

« مادة ٩ » : ومع ذلك فالغرامة تسقط إذا وجد سبب من الأسباب الآتى ببيانها :

أولاً : إذا ظهر بأحد الخطيبين عيب لم يكن يعلم به الخاطب الآخر .

ثانياً : إذا طرأ العيب أو حدث جنون أو مرض بعد الخطبة .

ثالثاً : إذا ثبت على إحدى العائلتين ارتكاب الفحشاء .

رابعاً : إذا اعتلق قريب إحدى العائلتين ديانة أخرى أو منهجاً آخر .

خامساً : إذا ساء سلوك الخاطب أو أسرف .

سادساً : إذا اتضح أن الخاطب عنيد للتكسب .

سابعاً : إذا علم الخاطب أن المخطوبة مات لها زوجان .

« مادة ١٠ » : إذا توفى أحد الخاطبين بطلت الخطبة ولا غرامة وردت الهديا كنص المادة ١٤ .

« مادة ١١ » : إذا قضت السلطة الشرعية باستحقاق الغرامة ولم يحصل دفعها ومات المأزم بها لزم تركته .

- والقائمة والهيئة روى من المسائل التى صدرت بشأنها تشريعات موحدة تطبق على جميع المصريين صرف النظر عن دياناتهم . كما اشتمل على مسائل أخرى إجرائية فى الإثبات والتسجيل لا تطبق لتوحيد المسائل الإجرائية بالنسبة للمصريين جميعاً .

• **مادة ١٢** : وفاة أبى المخطوبة أو المتعهد بالغرامة لا تبطل العقد بل ينفذ وتسمى الغرامة على الورثة .

• **مادة ١٣** : إذا غير أحد الخاطبين إقامته من بلد إلى بلد فلا يجبر الآخر على الانتقال معه وتحق له الغرامة إلا إذا كان السفر إجبارياً فإن الغرامة فى هذه الحالة تسقط .

• **مادة ١٤** : إذا أهدى أحد الخاطبين شيئاً إلى الآخر وجب على المهدى إليه رده أو دفع قيمته إذا فقدته غير أن الهدية إذا كانت من المستهلكات أو مما يتلف بالاستعمال فريدها أو تعريض قيمتها غير واجب .

• **مادة ١٥** : الخطبة مع ذلك أحكام وقواعد متبعة فى مصنفين باللغة العربية أحدهما اسمه نفيه شالوم بالأسكندرية والآخر اسمه نهر مصر ايم بمصر يجب اتباعهما وإلا فلا يصح للتمسك بخطبة تكون مخالفة لأحكامها ولا المقاضاة بشأنها أمام السلطة الدينية .

الباب الثانى فى الزواج

• **مادة ١٦** : الزواج فرض على كل إسرائيلى .

• **مادة ١٧** : الدين والمذهب شرط لصحة العقد فإذا كان أحد الاكثين من غير الدين أو من مذهب آخر فلا يجوز العقد بينهما وإلا كان باطلا .

• **مادة ١٨** : يصح أن يعقد بين اثنين كان أحدهما أجنبياً ثم اعتنق الدين أو المذهب اعتناقاً شرعياً .

• **مادة ١٩** : إذا ارتد الاسرائيلى ثم تزوج شرعياً بإسرائيلية صح العقد كذلك إذا ارتدت الإسرائيلية ثم تزوجت بإسرائيلى .

• **مادة ٢٠** : عقد الرجل على الزوجة من غير أن يرلها مكروه .

• **مادة ٢١** : كذلك زواج الشيخ بصبيبة وزواج المجوز بصبي زواج مكروه .

• **مادة ٢٢** : السن للائق لزواج الرجل هو ثمانية عشر عاماً .

• **مادة ٢٣** : يجوز الزواج بعد بلوغ الثلاث عشر سنة بالنسبة للرجل
وانثى عشرة سنة ونصف بالنسبة للزوجة وبحيث أن تثبت عانتها ولو شرعيتين .

• **مادة ٢٤** : يجوز زواج الصغيرة بولاية أبيها متى أراد أو متى أرادت
أمها أو أحد أخوتها إذا كانت يتيمة ورضيت .

• **مادة ٢٥** : الصغيرة المتزوجة بولاية أبيها لا ينقض عقدما إلا بالطلاق
ولو ادعت أن زواجها بغير قبولها .

• **مادة ٢٦** : تنقضى ولاية الأب في تزويج الصغيرة بطلاقها أو ب وفاة
زوجها .

• **مادة ٢٧** : للصغيرة اليتيمة التي زوجها أمها أو أحد اخوتها فسخ العقد .

• **مادة ٢٨** : يقع الفسخ شرعاً بقولها أمام شاهدين أنا لا أقبل فلانا زوجاً
لى ولا أريد أن أبقي زوجة له أو قولها أننى أفسخ عقد زواجى أو إذا زوجت نفسها من
آخر .

• **مادة ٢٩** : يصح الفسخ بلا إشهاد من اليتيمة إذا وقع زواجها قبل بلوغها
بست سنين .

• **مادة ٣٠** : لحق الفسخ حد هو الحمل أو تجاوز الاثنتى عشرة سنة ولو
بיום مع نبت شعر العانة .

• **مادة ٣١** : الفسخ من الصغيرة يسقط حقها فى المهر دون مزجل
الصداق .

• **مادة ٣٢** : يجعل بالسلطة الشرعية أن تمنع زواج الصغيرة تحاشياً من
الفسخ فيما بعد .

• **مادة ٣٣** : الناقصر لا يطلق بل يفسخ وإنما هو يطلق إذا أرشد واختلى
بزوجته .

• **مادة ٣٤** : لا ولاية ولا سلطة لأحد على العاقدین فى حال بلوغهما
من الرشد المنوه عنها فى المادة ٢٣ .

• **مادة ٣٥** : لا يجوز العقد على امرأة غير خالية أو غير ثابتة طلاقها
شرعاً أو وفاة زوجها .

« مادة ٤٧ » الجنون المطبق في أحد الانثنين مانع من الزواج وإلا كان باطلاً .

« مادة ٤٨ » إنما يتعقد زواج الأخرس أو الخرساء بواسطة السلطة الشرعية .

« مادة ٤٩ » المطلقة أو الأرملة لا يجوز العقد عليها قبل انقضاء عدتها اثنتين وتسعين يوماً يحسب منها يوم الطلاق أو الوفاة ، صبية كانت أو مسنة ومقيمة مع زوجها أو بمنزل عنه حتى ولو لم يدخل عليها .

« مادة ٥٠ » الحامل وأم الرضيع لا يجوز العقد عليها قبل الوضع أو قبل بلوغ الرضيع أربعة وعشرين شهراً قطعاً أو لم يقطع .

« مادة ٥١ » ممنوع الزواج أيام السبت وأيام الأعياد المنهى عن العمل فيها سواء أوائلها أو أواخرها أو أواسطها .

« مادة ٥٢ » كذلك التسعة أيام الأول من شهر رجب والأربعة وعشرون التالية لعيد الفصح ، وإنما يجوز فيها التقديس عند الضرورة .

« مادة ٥٣ » على الزوج اعتزال العمل سبعة أيام من يوم زواجه ولو لم يكن أول زواج له متى كانت الزوجة بكرأ فإذا كانت ثيباً فثلاثة أيام وإذا كانت أول زوجة فصبية .

« مادة ٥٤ » لا ينبغي للرجل أن يكون له أكثر من زوجة وعليه أن يحلف يمينا على هذا حين العقد ، وإن كان لا حجر ولا حصر في متن التوراة .

« مادة ٥٥ » إذا كان الرجل في سعة من العيش ويقدر أن يعدل أو كان له معوز شرعى جاز أن يتزوج بأخرى .

« مادة ٥٦ » أركان العقد ثلاث : (الأول) تسمية المرأة على الرجل وتقديسها عليه بقبولها ولو بخاتم يعطيه إليها بدأ بيد بحضرة شاهدين شرعيين قائلين لها بالعبرية تقديست لى زوجة بهذا الخاتم أو بغيره . (الثانى) العقد الشرعى المكتوب (الثالث) الصلاة الدينية صلاة للبركة بحضرة عشرة رجال على الأقل .

« مادة ٥٧ » الزوجة بلا تقديس لا تعد زوجة شرعاً .

« مادة ٥٨ » ، يجب أن يكون الشئ ملك الرجل والخاتم يلزم أن لا يكون بحجر ولو ثميناً .

« مادة ٥٩ » ، التقديس من الصغير غير معتبر شرعاً .

« مادة ٦٠ » ، يجوز تقديم التقديس وإرجاء الركنين الآخرين ، ولكن الزوجة ترتبط شرعاً فلا تحل لآخر إلا بالطلاق أو الوفاة .

« مادة ٦١ » ، إذا لم يتوفر الركن الثاني والثالث المنصوص عليهما بالمادة ٥٦ فالتقديس وحده لا يكفي فلا يحل للرجل الدخول على الزوجة قبل استكمال باقي أركان الزواج .

« مادة ٦٢ » ، يجوز للرجل أن يوكل غيره في التقديس إذا منعه مانع عن الحضور بشخصه .

« مادة ٦٣ » ، لا يصح أن يكون الوكيل أجنبياً أو أخرس أو غير بالغ عاقل رشيد .

« مادة ٦٤ » ، إذا ادعى أن التقديس لم يقع صحيحاً لعدة من العال الشرعية كان الفصل في ذلك للسلطة الشرعية .

« مادة ٦٥ » ، اتفقت الرئاسات الدينية بالقطر المصري على أن التقديس فيه إذا كان في غير وقت عقد الزواج ولم يكن بواسطة مأثون شرعى عد لاغياً .

« مادة ٦٦ » ، إقامة الرجل مع المرأة بغير كتابة عقد الزواج الشرعى معلوع ولو كان هناك تقديس .

« مادة ٦٧ » ، يجب أن يشتمل عقد الزواج على ذكر المهر وحقوق وواجبات الزواج الشرعية وما يشترطه الزوجان على بعضهما مما لا يخالف الأصول أو الشرع . وما يكون أخذه الزوج من الزوجة وما يجب عليه لها من مؤجل المصدق .

« مادة ٦٨ » ، العقد يتبع نظام وأحكام البلد الذى حصل فيه إلا إذا نص على ما يخالف ذلك .

« مادة ٦٩ » ، تحفظ الزوجة عقد زواجها عند نفسها أو عند من شامت من أهلها ، وإذا فقد وجب تحرير عقداً آخر فوراً وإلا كانت إقامة الرجل معها غير حلال شرعاً .

- « مادة ٧٠ » ممنوع الزواج في أثناء أيام الحداد وهي ثلاثون يوماً .
- « مادة ٧١ » إذا توفيت الزوجة ممنوع على الزوج أن يتزوج بعدها قبل فوات ثلاثة أعياد لا يحسب منها عيد الاستغفار ولا عيد رأس السنة .
- « مادة ٧٢ » ومع ذلك فظلمة الشرعية أن ترى غير ذلك إذا وجدت ضرورة للتعجيل وعدم الانتظار .

الباب الثالث

في حقوق الزوج

- « مادة ٧٣ » متى زفت للزوجة إلى زوجها حقت عليها طاعته والامتثال لأوامره ونواهيته الشرعية .
- « مادة ٧٤ » وعليها خدمة الزوج بشخصها خدمة لا يهيئها بها .
- « مادة ٧٥ » للرجل الحق فيما تكتسبه زوجته من كدها وفيما تجده لقيه وفي ثمرة مالها وإذا توفيت ورثها .
- « مادة ٧٦ » كد المرأة كناية اشتغالها بما يشتغلن به نساء البلد عادة ، فما تربحه من كدها هو من حق الرجل مادام قائماً بما عليه من الواجبات .
- « مادة ٧٧ » إذا كان الرجل موسراً أو كانت الزوجة دخلت له بمال غير يسير فلا يلزمها القيام بخدمة البيت إلا بقدر ما ينبغي .
- « مادة ٧٨ » على للزوجة إذا كانت هي وزوجها فقيرين أن تقوم بنفسها بخدمة البيت وللرضاعة .
- « مادة ٧٩ » إذا ادعت المرأة ميسرة للرجل وهو ادعى الفقر فطعها البيعة .
- « مادة ٨٠ » إذا نذرت المرأة أن لا ترضع فذرها لغو لا قيمة له .
- « مادة ٨١ » للرجل منع زوجته من ارضاع غير ولده بأجر .
- « مادة ٨٢ » وإذا تكلت طلقها فليس له إلزامها بإرضاع أولاد غيره .
- « مادة ٨٣ » ليس للرجل أن يكره زوجته على أن يرضع ولدها غيرها .
- « مادة ٨٤ » إذا عثرت الزوجة على لقيه فهي من حق زوجها مادام قائماً بما عليه من الواجبات .

« مادة ٨٤ » : إذا صادف العلور على اللقية طلاقاً فاسداً فلا يستحق الرجل اللقية .

« مادة ٨٥ » : ممنوعة المرأة من التصرف فى أموالها بلا إذن زوجها .

« مادة ٨٦ » : أموال للمرأة نوعان : ما قبضه الرجل وهو المعروف بالدوطة ، ومالم يقبضه وإنما هو ينتفع به .

« مادة ٨٧ » : للزوجة أموالها بنوعها عند طلاق زوجها أو وفاته .

« مادة ٨٨ » : إذا هلك مال الدوطة كان هلاكه على الرجل .

« مادة ٨٩ » : الأموال الانتفاعية تستلمها الزوجة بحالتها التى تكون عليها نقصت قيمتها أم زانت .

« مادة ٩٠ » : مال الدوطة يرد إلى الزوجة عند طلاق زوجها أو وفاته ، فإذا نقصت القيمة عن أصلها ، وكان الشئ غير لائق للاستعمال فللزوجة الحق فى قيمته الأصلية .

« مادة ٩١ » : إنما يجب رد الشئ عيناً لا ثمناً إلا إذا حصل التراضى على غير ذلك أو صار الشئ غير لائق للانتفاع به .

« مادة ٩٢ » : إذا كان مال الدوطة عبارة عن شيئين وقت الطلاق أو الوفاة صار أحد الشئيين بقيمة الاثنين فللزوجة أخذ أحدهما وإذا شامت أخذ الثانى دفعت قيمته .

« مادة ٩٣ » : إذا دخلت الزوجة بأطيان ينتفع بها الرجل وكان بها وقت وفاته أو عند الطلاق ثمر فهو للمرأة ولو كان الوقت وقت للجنى ، أما إذا كان الثمن مجنباً فهو للرجل .

« مادة ٩٤ » : إذا صرف الرجل على الأموال الانتفاعية وطلب الطلاق فإما أن يكون انتفع أو لا فإن كان انتفع فلا حق له فيما صرفه ولو زاد عن المنفعة ، وإذا لم يكن انتفع وعاد ما صرفه على العين بالتحسين فله قيمة ما صرفه بعد اليمين ، وإذا كان المنصرف يربو عن قيمة التحسين فليس له إلا قيمة التحسين لا كل ما صرف بعد حلقه اليمين هنا أيضاً .

• **مادة ٩٥** : إذا كانت المرأة هي سبب الطلاق فبما يكون صرفه الرجل على أموالها يأخذه سواء عاد ماصرفه على أموالها بالمنفعة أم لم يعد وسواء كانت المنفعة تؤولى المصروف أم نقل عنه .

• **مادة ٩٦** : إذا كانت للزوجة قاصرة وضخت العقد حاسبها الرجل على ما صرفه وحق له أجر نظير عمله كأنه أجنبي وحاسبته هي على ما انتفع به أو إذا شاء أخذ مصاريفه ولو انتفع بأكثر منها .

• **مادة ٩٧** : ليس للمرأة منع الرجل عن نفسها بغير عذر شرعي وإلا عرضت حقوقها للضياع .

الباب الرابع

في حقوق الزوجة

• **مادة ٩٨** : على الزوج أن يلتزم في عقد الزواج بالمهر لزوجته ولو لم يأخذ منها شيئاً .

• **مادة ٩٩** : المهر للشرعي للبكر مائتا محبوب أو سبعة وثلاثون درهما فضة نقية ، ولغير البكر النصف غنية كانت للزوجة أم فقيرة .

• **مادة ١٠٠** : ما يأخذه الزوج من الزوجة يشترط لها عليه أو نصف مضاعف حسب عرف البلد .

• **مادة ١٠١** : ما للزوجة على الرجل عند الطلاق أو الوفاة بموجب العقد لا يضم إليه المهر .

• **مادة ١٠٢** : يترتب على عقد الزواج ما يترتب عليه شرعاً من الحقوق من حين العقد ولو لم يطأ للرجل المرأة وكان لا مانع من الوطء .

• **مادة ١٠٣** : عقد الرجل على المرأة ووطؤه إياها وهي في مرض الموت طمأ في أن يرثها لا يعتبران شرعاً إذا توفيت .

• **مادة ١٠٤** : إذا كان الرجل أمياً أو ادعى عدم العلم بشروط العقد فهو بشهوده حجة عليه .

• **مادة ١٠٥** : من المتبع بالقطر المصري أن الرجل قبل الزواج بأسبوع يحضر إلى السلطة الشرعية ويتفق على الشروط وينحرر بها العقد وتأخذ عليه السلطة القنيان الشرعي وفي وقت الزواج تحلفه على الوفاء بشروط العقد .

« مادة ١٠٦ » ، على الزوج لزوجته مهرها ، ومؤنتها ، وكسوتها ، ومواقعتها ، وتمريضها إذا مرضت ، وإطلاق سراحها إذا أسرت ، ودفعها عند الوفاة ، وإذا ماتت بقيت في بيته تأكل من ماله مادامت أرملة إذا شاعت هي وبناتها إلى أن يتزوجهن .

« مادة ١٠٧ » مؤونة المرأة أكلها وشربها مما يأكل الرجل ويشرب ، ووجب عليه أن يوسع لها بقدر معيشة أهلها متى كان مقتدراً .

« مادة ١٠٨ » يراعى في تقدير النفقة حالة الزوجين والزمان والمكان ، فإذا كان الرجل فقيراً فطيه الضروري وأيام السبت والأعياد تمتاز .

« مادة ١٠٩ » لا نفقة للزوجة على زوجها قبل ثلاثة شهور من يوم الزواج إذا سافر ضرورة أنه لم يتركها خالية أو لم يترك بيته خالياً ، فإذا أمضت الثلاثة شهور ولم تطلب الزوجة نفقة فلا تقرر لها إلا من يوم الطلب ، وإذا كان السفر هجراً وإيذاءً حق لها تقدير النفقة من وقت سفره .

« مادة ١١٠ » للزوجة أن تنفق على نفسها من مال الرجل في غيابه وليس له عليها إلا اليمين إذا نازعها ، وللسلطة الشرعية حجز أمواله وبيعها لتنفيذاً لقضائها عليه بالنفقة .

« مادة ١١١ » من كان مدينأ للزوج أو مؤتمناً على وديعة له لزمه أن يخرج مما عنده لنفقة الزوجة وإذا أفرغ ذمته للرجل بعد إنذار الزوجة إياه شرعاً ضمن .

« مادة ١١٢ » الإخراج مما في يد المدين أو المؤتمن يكون بقدر نفقة ستة أشهر فستة أشهر وهكذا تقبض منه الزوجة ما يكفيها شهراً فشهراً ويجوز إيداع القيمة عند أمين .

« مادة ١١٣ » إذا استدانَت الزوجة من أجل النفقة خال غياب زوجها لزمه الدين .

« مادة ١١٤ » إذا تطرّع أحد وأنفق على الزوجة فلا رجوع له على الزوج بغير إرادته ، وإنما إذا كان المنفق دائناً له وجبت المقاصة .

« مادة ١١٥ » إذا أنفقت الزوجة على نفسها في غياب الرجل يبيعها

شيئاً من متاعه بحكم شرعى أو بلا حكم ثم هو ادعى عند حضوره أنه ترك لها ما يكفى للإنفاق وهي أنكرت صدقت بيمينها . وإذا صبرت الزوجة حتى يعود زوجها وطالبته بما أنفقت وادعى أنه ترك لها نفقة صدق هو بيمينه .

« مادة ١١٦ » : إذا أنفقت للزوجة من كدها قليس لها مطالبة على الرجل ، وإنما ما يفيض عما أنفقت يكون لها دونه .

« مادة ١١٧ » : إذا عارضت الزوجة أن تنفق من كدها وأنفقت أكثر مما ربحت وجب على زوجها أن يكمل لها ما نقص .

« مادة ١١٨ » : إذا اضطرت المرأة أن تبعد من منزل زوجها لسوء ما ينقله عنها الجيران ولم تطلب نفقة عد سكونها تركاً وتنازلاً بقدر ما يغتفر من الزمن .

« مادة ١١٩ » : إذا قام شقاق بين الزوجين وكان الرجل السبب فيه واضطرت المرأة أن تترك بيته واستدانت لتنفق لزمه الدين .

« مادة ١٢٠ » : للزوجة أن تأخذ لنفسها حكماً شرعياً بالنفقة إذا أصيب زوجها بجلون أو عته .

« مادة ١٢١ » : الكسوة الشرعية هي كسوة الشتاء والصيف بحسب عادة أهل البلد مع مراعاة حالة الزوج من يسر أو عسر .

« مادة ١٢٣ » : الخلاف بين الزوجين في أمر الكسوة والإناث هو كالخلاف بينهما في أمر النفقة فتصدق هي بيمينها أو يصدق هو بيمينه كلص المادة ٩٠ .

« مادة ١٢٤ » : للمرأة حق في المراقبة مع مراعاة صحة الرجل وقوته وعمله .

« مادة ١٢٥ » : ليس للزوج منع هذا الواجب عن زوجته إذا قصد بالمنع تعذيبها عد في الشرع ظالماً مخالفاً .

« مادة ١٢٦ » : للزوجة أن تغواكتفاء بمولودين ذكر وانثى .

« مادة ١٢٧ » : إذا منع الرجل مرض صبرت امرأته ستة أشهر فإذا لم يشف جاز لها طلب طلاقها ولها مؤجل للصدوق .

« مادة ١٢٨ » ، والسلطة الشرعية مد المهلة إذا كان المرض مما يرجى شفاؤه .

« مادة ١٢٩ » ، إذا شاء الرجل أن يسافر استأذن زوجته ولها منعه إذا كان السفر إلى جهة بعيدة .

« مادة ١٣٠ » ، إذا امتنع الرجل عن المرأة لكرهه واكتفى بما لها عليه من باقى الواجب تطالب بحقوقها كالأرملة .

« مادة ١٣١ » ، على الزوج أن ينفق على علاج زوجته إذا مرضت فإذا أزم من مرضها خيرها بين أخذها حقوقها لتنفق على نفسها وبين الطلاق ولكنه تخير معقوت .

« مادة ١٣٢ » ، إذا جنت المرأة فلا يمنع هذا من الاتفاق عليها ، وعلى الرجل أن يعالجها وإذا شاء التزوج بأخرى جاز للسلطة الشرعية إجابة طلبه .

« مادة ١٣٣ » ، على الرجل أن يعمل وينفق لإطلاق زوجته من الأسر إذا أسرت وليس له أن يطلقها من أجل أسرها ولا أن ينفق من مالها إذا كان موسراً .

« مادة ١٣٤ » ، للسلطة للشرعية أن تستعين بمال الرجل فكاكاً لأسر زوجته فى حال غيابه .

« مادة ١٣٥ » ، إذا ظهر أن الزوجة غير حل لزوجها فلا يلزمه اطلاق أسرها وإنما يلزمه طلاقها بغير انتظار رجوعها وعليه مالها فى العقد من الحقوق .

« مادة ١٣٦ » ، غير مكلفين شرعاً ورثة الرجل بإطلاق أسر المرأة .

« مادة ١٣٧ » ، على الرجل إذا ماتت زوجته أن يحتفل الاحتفال اللائق بدفنها ويبنى لها القبر المناسب ويقوم بما يلزم حسب عرف البلد بمراعاة درجة أهلها ودرجته .

« مادة ١٣٨ » ، إذا امتنع الرجل عن الصرف على ذلك وانبرى شخص آخر وصرف جاز له الرجوع عليه بما صرفه والسلطة الشرعية تعينه على ذلك .

« مادة ١٣٩ » ، يجوز للسلطة الشرعية إذا لم يكن الرجل حاضراً أن تبيع من أمتعه بقدر ما يكفى لمصاريف الدفن والمأتم بنسبة مكانته ومكانة أهلها .

« مادة ١٤٠ » مصاريف دفن الأرملة ليست على ورثة زوجها وإنما هي على ورثتها هي بموجب عقد زواجها .

« مادة ١٤١ » ليس للرجل أن يطلق زوجته لعله العقم إذا لم يمض لها عشر سنين لم ترزق فيها ، وإذا كانت غير بكر فخمسة .

« مادة ١٤٢ » ليس للرجل أن يسافر براً أو بحراً بلا إذن زوجته .

« مادة ١٤٣ » ليس للرجل أن يتصرف في شيء من مال زوجته بغير إذنها .

« مادة ١٤٤ » يصح أن يزيد الرجل بعد الزواج ما شاء على ما لزوجته في العقد من الحقوق .

« مادة ١٤٥ » ما يملكه الرجل يكون ضمناً شرعاً أما للزوجة من الحقوق .

« مادة ١٤٦ » ممنوع ضرب الرجل لمرأته ولا من أجل تأديبها بل عليه أن يحبها ويحترمها .

« مادة ١٤٧ » للزوجة أن تهب أو تبيع كل أو بعض مالها من الحقوق في العقد ، فعند الطلاق أو وفاة الزوج يؤول الحق الموهوب أو المبيع إلى الموهب له أو المشتري .

« مادة ١٤٨ » يصح أن تكون الهبة أو البيع للزوج ، غير أنه يجب فوراً تجديد عقد الزواج بقيمة المهر متى كانت الهبة أو البيع لامن بعض الحقوق بل فيها جميعاً .

« مادة ١٤٩ » يبطل تنازل المرأة عن حقوقها التي لها في العقد إذا كان نتيجة تدليس أو إكراه .

الباب الخامس

في المنازعات الزوجية

« مادة ١٥٠ » إذا ادعى الرجل أن زوجته ليست بكرأ وهي أنكرت عليه ذلك وتعتبر الإثبات فالرجل يصدق بعد قبوله للحرمان الشرعي .

« مادة ١٥١ » دعوى إنكار البكارة لا تقبل إذا لم تكن على أثر أول اختلاء بالزوجة .

« مادة ١٥٢ » ظهور عدم البكارة يبيح للرجل الطلاق وعليه رد ما في العقد من الحقوق مخصوصاً منها قيمة المهر الشرعي بعد حلف الزوجة اليمين بأنها لم تعرف رجلاً قبل زواجها .

• **مادة ١٥٣** ، إذا اثبت الزوج أنها تصرفت في بكارتها أو هي أفقرت بذلك أو أبت أن تحلف اليمين فلا حق لها إلا في ما دخلت به .

• **مادة ١٥٤** ، إذا ادعت أن سبب زوال البكارة عارضى صدقت بعد قبولها الحرمان الشرعى .

• **مادة ١٥٥** ، إذا تكرر ثلاث مرات متواليات عقب الزواج ظهور دم الحيض في الزوجة حين اختلاء الرجل بها حرمت عليه ووجب عليه تطليقها وليس عليه إلا ما دخلت به ولا يجوز عقده عليها ثانية .

• **مادة ١٥٦** ، إذا مر أول اختلاء بلا ظهور دم ثم تكرر الظهور كما تقدم في المادة السابقة فالطلاق واجب للمرأة كل ما لها من الحقوق في العقد .

• **مادة ١٥٧** ، السلطة للشرعية النظر والفصل فيما إذا كان الدم دم بكارة أو دم حيض .

• **مادة ١٥٨** ، إذا ظهر أن المرأة معيبة بحيث لا تلحق بالرجل فليس لها عند الطلاق إلا ما دخلت به ، فإذا ادعت اللياقة فحصت شرعاً وبقيت بلا نفقة حتى يتم الفحص .

• **مادة ١٥٩** ، إذا ظهر بالزوجة عيب شرعى لم يكن يعلم به الرجل فليس لها عند الطلاق إلا ما دخلت به بكرة كانت أم ثيباً .

• **مادة ١٦٠** ، كل زيادة أو نقص أو تلف أو فساد أو أى راحة كرهية في المرأة هو عيب شرعى .

• **مادة ١٦١** ، إذا كان للمعيب غير خفى أو علم به الرجل وسكت عدو راضياً به ، فإذا رغب في الطلاق مع ذلك أزمته حقوق زوجته جميعها .

• **مادة ١٦٢** ، إثبات العلم على الزوجة وعلى الرجل للنفى .

• **مادة ١٦٣** ، لا تقبل جهالة الرجل بالمعيب مهما كان خفياً إذا دخل على المرأة ولم يتكلم .

• **مادة ١٦٤** ، عقم الزوجة عشر سنين أو خمساً إذا كانت ثيباً يوجب على الرجل شرعاً أن يطلقها ولها مالها من الحقوق في العقد ، وللرجل أن يلزجها عليها إذا قبلت وكان ذا ميسرة .

« مسألة ١٦٥ » يشترط لمدة العقم أن والزوجان مقيمان معاً لم يمنع الرجل عن زوجته بإرادته أو بغير إرادته وإلا سقط من المدة ما يسقط .

« مسألة ١٦٦ » إذا أجهضت المرأة ابتداءً حساب المدة من يوم الإجهاض .

« مسألة ١٦٧ » إذا تكرّر الإجهاض بعد الزواج ثلاث مرات تلو بعضها جاز للرجل الطلاق وللزوجة مالها في العقد من الحقوق .

« مسألة ١٦٨ » إذا عجز الرجل عن إيفاء ما ازوجهته من الحقوق في عقدها وكان الطلاق واجباً أو جائزاً شرعاً فللسلطة الشرعية أن تقضى بالطلاق وانظار الرجل إلى ميسرة .

« مسألة ١٦٩ » من منعت نفسها عن زوجها لكرهاتها إياه فليس لها غير ما هو موجود مما دخلت به ولاحق لها فيما اشتراه لها من ماله أو أمدها إليها .

« مسألة ١٧٠ » إذا كان امتناعها لمخاصمتها ومنازعته إياها أنذرهما الشرع بضياح حقوقها أربع مرات متواليات في كل أسبوع مرة فإذا بقيت على امتناعها وأبى الطلاق انتظر عليها سنة لا تجب فيها النفقة ، فإذا مضت بلا ثمرة يؤمر بالطلاق وليس لها إلا ما هو في حيازتها مما دخلت به .

« مسألة ١٧١ » ما كان في حيازة أبي الزوجة مما دخلت به يعتبر كما لو أنه في حيازتها هي .

« مسألة ١٧٢ » إذا كرهت المرأة الرجل وأبى منه الطلاق أمهلت سنة فإذا رغبت في الصلح قبل معنى السنة والرجل يأبى إلا طلاقها فطليه حقوقها ، وإذا كانت رغبتها في الصلح بعد انقضاء السنة فالرجل مخير فله أن يطلق ولا حقوق لها .

« مسألة ١٧٣ » إذا رفضت الزوجة الطلاق في الحاليتين المنصوص عليهما بالمادة السابقة جاز قبول الطلاق بلا توقف على حضورها أو إرادتها .

« مسألة ١٧٤ » إذا مضت السنة ولم يحصل صلح وتوفيت الزوجة فلا يؤثر هذا على الميراث ، أما إذا توفى الرجل وكان قد مضى شهر بعد السنة فحقوق المرأة ساقطة شرعاً .

« مسألة ١٧٥ » إذا كان للكرهية عند الزوجة عذر مقبول كأن كان الرجل مقامراً أو مسرفاً أو سكيراً أو ساقط الأخلاق أو مهدداً لها في نفسها أو في مالها فلا تعد كارهة شرعاً وإنما للسلطة الشرعية النظر والحكم في شأنها .

- **مادة ١٧٦** : لا يجوز للرجل التزوج على زوجته الكارمة قبل طلاقها شرعاً .
- **مادة ١٧٧** : تسقط حقوق الزوجة إذا خالفت للشرع أو الأدب أو زنت .
- **مادة ١٧٨** : تعد الزوجة مخالفة للشرع إذا ارتدت أو أطمعت زوجها بغير علمه شيئاً محرماً أو تكلمت الطمط حيث يجب عليها الإخبار به أو هدنت زوجها بالأذى .
- **مادة ١٧٩** : تعد للزوجة مخالفة للأدب إذا خرجت عن اللياقة والاحتشام أو تعدت على زوجها أو أبويه بالسب أو الشتم .
- **مادة ١٨٠** : على الرجل أن يشهد على زوجته عند مخالفتها الأدب شاهدين عدلين وينذرهما أمامهما بسقوط حقوقها إذا عادت إلى المخالفة وبهذا تسقط حقوقها عند الطلاق وإلا فلا .
- **مادة ١٨١** : إذا ثبت شرعاً زنا المرأة حرمت على زوجها وكلف بطلاقها بلا حقوق .
- **مادة ١٨٢** : قد ترمى المرأة نفسها بالزنا ابتغاءاً للتخلص من الرجل والتزوج بغيره فلا يعول على كلامها والحال هذه إلا إذا أقرها الزوج .
- **مادة ١٨٣** : ليس لمن يبيع عليها الزنا عند الطلاق غير ما هو موجود مما دخلت به فما قد أُوْسرَق أو تلف أو بيع لاحق لها فيه .
- **مادة ١٨٤** : إذا كان الزنا اغتصاباً شرعاً فلا تحرم الزوجة ولا تسقط حقوقها .
- **مادة ١٨٥** : الزنا اغتصاباً يحرم الزوجة شرعاً على الكاهن ويجب طلاقها مع بقاء حقوقها .
- **مادة ١٨٦** : إذا نظر الرجل امرأته تزنى أو علم من ثقة أو اعتقد زناها حرمت عليه ووجب الطلاق ولا حقوق لها إذا حلفت .
- **مادة ١٨٧** : يجوز أن يكون الزاني أحد الشاهدين ويجوز أن يكون الشاهد الآخر شاهد سماع من لسان الزوجة .
- **مادة ١٨٨** : إذا نهى الرجل امرأته عند أحد وأنذرها بحضور شاهدين ثم ثبت اختلاؤها به ومكثها معه وفقاً حرمت على زوجها ولا حق لها .
- **مادة ١٨٩** : لا يسقط حقها وإنما تطف أولاً إذا كان انذارها لافى حضرة شاهدين ، أما إذا اعترفت بالاغتلاء فلا حق لها .

• مادة ١٩٠ : تحرم المغتالبة على من اخلفت به وإن عقد عليها كلف شرعاً بطلاقها .

• مادة ١٩١ : إذا حلف الزوج زوجته أن لا تكلم إنساناً معيناً وانذرهما بسقوط حقوقها ولم تمتثل كانت مخالفة شرعاً وضاعت عليها حقوقها .

• مادة ١٩٢ : إذا اغتلبت جهة إقامة الزوجين ولم يأنس في العقد على جهة منها انتبعت جهة الزوج وليس للزوجة أن تتوقف إلا أنصاعت مهرها وموكل صداقها .

• مادة ١٩٣ : إذا اتحدت جهة الإقامة فليس للرجل إكراه زوجته على السفر معه وإنما يجوز الانتقال في ذات الجهة من مدينة إلى مدينة أو من قرية إلى قرية بحيث يكون الموطن المراد الانتقال إليه لا أقل جودة من الأول ولا أقل يهوداً .

• مادة ١٩٤ : للسلطة الشرعية منع الرجل عن السفر حتى يطلق زوجته إذا كانت الجهة المراد الانتقال إليها غير موافقة مهما كان اضطراره .

• مادة ١٩٥ : للسلطة الشرعية النظر والفصل إذا كانت الانتقال لسبب تعذر المعيشة في الجهة الأولى .

• مادة ١٩٦ : إذا اضطهد أهل الرجل زوجته فكرهت أن تقيم معهم وطلبت لها مسكناً خاصاً أجيب إلى طلبها .

• مادة ١٩٧ : إذا تعذر ثبوت الاضطهاد لعدة أن لا جيران وجب إتخاذ مسكن آخر غير منفرد .

• مادة ١٩٨ : إذا لم يكن هناك اضطهاد وأصرت الزوجة على الاستقلال عدت كارمة شرعاً كحكم المادة ١٦٩ .

• مادة ١٩٩ : إذا سبب مجيء أهل الزوج إلى مسكنه تكدير صفو زوجته فلها منحهم شرعاً .

• مادة ٢٠٠ : ليس للرجل منع أبوي زوجته عنها وقت مرضها أو وضعها .

• مادة ٢٠١ : ليس للرجل منع زوجته عن أبيها مرة في الشهر وفي كل عيد .

« مادة ٢٠٢ : للرجل نقل مسكنه ولو كان ملك الزوجة إذا تأذى من الجيران وكذلك للزوجة هذا الحق .

« مادة ٢٠٣ : إذا طرأ على الرجل بعد الزواج عيب أو عاهة فلا يسوغ هذا للمرأة طلب طلاقه وإذا نشزت سرى عليها حكم المادة ١٦٩ .

« مادة ٢٠٤ : إذا كان للطارئ برصاً أو مرضاً معدياً كلف الرجل بالطلاق ، وللشرع أن يأمر بالحيولة ولو أبنت الزوجة مالم تتعهد شرعاً أنها لا تختلى به .

« مادة ٢٠٥ : إذا كان الممرض صرعاً في أحد الاثنتين وجب الطلاق ولا تسقط حقوق الزوجة وإذا أعسر الرجل فظرة إلى ميسرة .

« مادة ٢٠٦ : إذا كان بالرجل رائحة كريهة في أنفه أو فمه أو لأنه اشتغل دباغاً وما أشبهه جاز لإجابة طلب زوجته الطلاق .

« مادة ٢٠٧ : إذا علمت الزوجة بالرائحة أو الحرفة ورضيت فليس لها طلب الطلاق .

« مادة ٢٠٨ : ومع ذلك للسلطة الشرعية للنظر والفصل في عدم استطاعة الزوجة تحمل زوجها .

« مادة ٢٠٩ : إذا مات الرجل عن غير عقب وكان أخوه معيماً مظه في رايحه أو حرفته قلها شرعاً أن ترفض الزواج به وعليه ابرأوها ولا تسقط حقوقها .

« مادة ٢١٠ : إذا كان الرجل عتيلاً أو عقيماً للماء وكانت الزوجة في عوز إلى غلام جاز لها طلب الطلاق .

« مادة ٢١١ : يجب أن يكون قد مضى عشر سنين أو خمسة حسب نص المادة ١٦٤ وما يليها وأن لا يكون غرض الزوجة حصولها على حقوقها وحيث لا يجوز الطلاق وللزوجة مهرها وما دخلت به .

« مادة ٢١٢ : يجب أولاً أن تقبل الزوجة للحرمان الشرعى على نفسها بأنها صادقة وحسنة القصد .

« مادة ٢١٣ : إذا كان عقم الرجل محققاً وجب عليه الطلاق وللزوجة مهرها وما دخلت به بلا حرمان .

- « مادة ٢١٤ » ، إذا منع الرجل نفسه عن زوجته بلا موجب عد كارهاً
ولزمه طلاقها مع أداء حقوقها .
- « مادة ٢١٥ » ، إذا أعوز الرجل حتى لم يعد فى وسعه القوت الضرورى
لزمه الطلاق وبقيت حقوق الزوجة ديناً فى ذمته .
- « مادة ٢١٦ » ، إذا اعتاد الرجل الزنا أو اعتاد ضرب زوجته أو اطعامها
غير الحلال جاز لإجابة طلبها الطلاق .
- « مادة ٢١٧ » ، ضرب للزوجة محرم شرعاً وإذا اعتاده الرجل وبخه
الشرع وحلقه أن لا يعود فإن حنث وعاد أمر بالطلاق ودفع الحقوق .
- « مادة ٢١٨ » ، إذا كان للضرب باعث شرعى من جهة الزوجة فلا يصح
لها طلب الطلاق .
- « مادة ٢١٩ » ، إذا تعذر معرفة أى الاثنين المسبب للكدر لعة أن لا جيران
يشهدون وجب اتخاذ مسكن آخر . .
- « مادة ٢٢٠ » ، إذا تكرر من الزوجة شتم زوجها وبخت وانذرت فإذا عادت
سقطت حقوقها .
- « مادة ٢٢١ » ، إذا تكررت المعيشة لسوء أخلاق الزوج : أو اتشدده فى
الإتفاق جاز لزوجته طلب الطلاق .
- « مادة ٢٢٢ » ، إذا تركت الزوجة المنزل هرباً من الضرب واضطرت أن
تستدين لتتفق لزم زوجها الدين .

الباب السادس

فى حقوق الرجل بعد وفاة زوجته

- « مادة ٢٢٣ » ، كل ما تملكه الزوجة يؤول بوفاتها ميراثاً شرعياً إلى زوجها
وحده لا يشاركه فيه أقاربها ولا أولادها سواء كانوا منه أم من رجل آخر .
- « مادة ٢٢٤ » ، إذا ماتت الزوجة ثم استحق وريثها إرثاً لوفاء مورثها بعدها
فلا يؤول شئ من الموروث هنا إلى الزوج .
- « مادة ٢٢٥ » ، المتبع الآن فى مصر وسوريا وأورشليم أن الزوجة إذا لم
يكن لها ذرية من زوجها وكان لها وريثة فلهم نصف ما دخلت به بعد خصم نفقات
الجنائز والمدفن والقرآت والإحسانات وختم السنة حسب عرف البلد .

« مادة ٢٢٦ » : يكفى مولود واحد ولو يموت أثر موت أمه بشرط أن يكون عمره لا أقل من ثلاثين يوماً ، وبهذا يمنع ورثتها عن مشاركة زوجها فى الإرث .

« مادة ٢٢٧ » : لا يخصم شئ مما قد يكون أنفقه الزوج على الزوجة قبل وفاتها ولو كان ديناً عليه أو مهما بلغت قيمته .

« مادة ٢٢٨ » : يراعى فى تلك النفقات حسب ونسب الزوجة إذا كان أكبر .

« مادة ٢٢٩ » : إذا لم يظهر للزوجة وارث غير زوجها فله التركة ثم إذا ظهر وارث غيره انقسم معه .

« مادة ٢٣٠ » : يجوز اتفاق الزوجين فى العقد على منع ورثة الزوجة من مشاركة الزوج فى ميراثها بعد وفاتها .

« مادة ٢٣١ » : ليس لورثة الزوجة مشاركة زوجها فيما تركه من كسب كدها أو فيما هو مملوك لها ملكاً خاصاً ولا فيما دخلت به من أمتعة وثياب ولا فيما اشتراه لها الزوج من ماله من العلى قبل أو بعد الزواج ولا فى هدايا الخطوبة أو الزواج أياً كان مهديها .

« مادة ٢٣٢ » : ما عدم أو تلف أو سرق أو فقد أو بيع مما دخلت به الزوجة لاحق للورثة أن يطالبوا الزوج بشأنه .

« مادة ٢٣٣ » : إذا لم يصدق الورثة الزوج حلف لهم اليمين شرعاً .

« مادة ٢٣٤ » : إذا باع الرجل شيئاً من مال الزوجة واشتغل بتمنعه أو أخذ به شيئاً آخر وكان الثمن أو البديل موجوداً لم يزل فهو رثة للزوجة مشاركة الرجل فيه .

« مادة ٢٣٥ » : إذا أبدل الزوج شيئاً لزوجته بأخر أنمن منه فمشاركة الورثة له لا تكون فى الزيادة عن القيمة الأصلية .

« مادة ٢٣٦ » : إذا احتمل الشئ أن ينسب للزوج كان هو أولى به شرعاً ضرورة أن الشئ فى حوزته وأنه للوارث الوحيد لولا عدم وجود ذرية له من ورثته .

الباب السابع فى حقوق الأرملة

- **مادة ٢٣٧** : ما يكون للزوجة على زوجها من الحقوق بمقتضى العقد يعتبر ديناً لها فى ذمته يستحق عند الطلاق أو الوفاة .
- **مادة ٢٣٨** : للأرملة أن تعيش من مال الرجل ولو أوصى بغير ذلك وليس للورثة منعها بإعطائها مالها من الحقوق فى العقد إلا إذا كان العقد أو العرف يخالف ذلك .
- **مادة ٢٣٩** : إذا كان من عرف البلد أو من مقتضى العقد أن لا نفقة للأرملة بعد وفاة زوجها بغير رضى الورثة فلها شرعاً نفقة ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة .
- **مادة ٢٤٠** : تسقط نفقة الأرملة إذا طالبت شرعاً بما لها من حقوق بمقتضى العقد ولو لم يبادر الورثة إلى الوفاء إلا إذا كانت المطالبة ناشئة عن مضايقتهم إيها أو عن غشهم كذلك إذا هى خطبت أو تقدمت تسقط نفقتها .
- **مادة ٢٤١** : إذا كانت المطالبة قاصرة على مجرد ما دفعته دوطه إلى الرجل فلا تسقط نفقتها ولو حصلت على مطلوبها .
- **مادة ٢٤٢** : لا تسقط نفقة الأرملة إذا سى طلبت من الورثة مباشرة ما لها من الحقوق فى العقد وأبو أن يدفعوا إليها أو زعموا أن ليس عندهم ما يكفى .
- **مادة ٢٤٣** : إذا تصرف الزوج فى حقوقها فى حال حياة زوجها أو بعد وفاته منقطت نفقتها قبل الورثة .
- **مادة ٢٤٤** : ليس للأرملة نفقة إذا كانت تنازلت عما لها من الحقوق فى عقد زواجها إلى الرجل ولكن إذا كان تصرفها قاصراً على البعض دون الكل حق للورثة أن يردوا إليها باقى ما لها ليستقوا نفقتها .
- **مادة ٢٤٥** : إذا سكنت الأرملة سنتين على طلب النفقة أو ثلاثة سنين إذا كانت موسرة عد هذا تنازلاً عنها فى العدة الماضية إلا إذا كان فى حوزتها مال الرجل تنفق منه أو استدانته لتتفق .
- **مادة ٢٤٦** : إذا طالبت الأرملة الورثة بالنفقة وادعوا أنهم قاموا بها فإن كانت تزوجت فطيها البينة أو صدقوا بيمينهم وإلا فالبينة عليهم هم أو هى تصدق بيمينها .

« مادة ٢٤٧ » : إذا خصص الرجل للمرأة عقاراً تتفق من ريعه بعد وفاته وأرسي الريع عن النفقة فالفائض لها وإذا نقص الريع كملت لنفسها من مال التركة إلا إذا كان الغرض من تخصيص العقار أن يكون ريعه في مقابل النفقة وقبيلت المرأة ذلك .

« مادة ٢٤٨ » : يشترط في العقار أن لا يكون متعلقاً به حق للغير يمنع من استغلال النفقة منه .

« مادة ٢٤٩ » : إذا تصرف الرجل أو ورثته في العقار بعد التخصيص نفذ التصرف على المرأة وبقي لها حقها الشرعي في النفقة وإنما يجوز لها أن تحتج وتعارض في التصرف قبل حصوله .

« مادة ٢٥٠ » : إذا كان تصرف الرجل هبة فلا يصح إلا إذا كان حصلها في حال صحة وسلامة عقله .

« مادة ٢٥١ » : إذا كان التصرف وصية فلا يسرى على المرأة .

« مادة ٢٥٢ » : إذا تغيب الزوجان ثم هي رجعت وحدها لوفاء زوجها حق لها طلب النفقة أو مالها في العقد من الحقوق والخيار لها وإذا أدعت أنه طلقها عاشت من مال التركة بقدر مالها في العقد من الحقوق إلى أن تستوفاهلها مقاصة .

« مادة ٢٥٣ » : إذا ترك الرجل مالاً منقولاً وكان في غير حوزة المرأة فليس لها منعه عن الورثة بحجة أن لها نفقة تخشى عليها ولو كان الرجل موصياً لها بالمال لنفقتها وإذا حازت المرأة المال وكان غير زائد عن الحد المعقول للنفقة فليها أن تسلم بقدر الزيادة ولا تعد المرأة حائزة إذا لم تكن حازت ذات الشيء ويشخصها .

« مادة ٢٥٤ » : إذا مات الرجل عن أكثر من زوجة فلا عبرة للأقضية في قيمة النفقة بل كلهن سواء .

« مادة ٢٥٥ » : إذا طليت الأرملة بعد الذي استحوذت عليه من مال التركة بحجة أنه لم يكن لها فعلياً اليمين شرعاً بأن ما استحوذت عليه لم يكن لها شيئاً ما فات من الزمن .

« مادة ٢٥٦ » : للسلطة الشرعية أن تبيع من مال التركة لأجل النفقة ولا يجوز للأرملة أن تبيع بنفسها إلا بحضرة ثلاثة شهود عدول وإنما يجوز لها أن ترهن مباشرة .

- « مادة ٢٥٧ » لا يجوز البيع إلا بقدر ما يكفى نفقة مدة ستة أشهر فمئة وهكذا عند اللزوم ولا يعطى من الثمن إلى الأرملة معجلاً إلا قد ما يكفيتها شهراً فشهراً وهكذا ، وإذا لم يبق من التركة إلا قدر ما يكفى الحقوق التى فى العقد فلها أخذها .
- « مادة ٢٥٨ » إذا كان الشئ اللازم بيعه من التركة يزيد ثمنه عن مقدار النفقة اللازمة لمدة الستة أشهر جاز للسلطة الشرعية بيعه مع ذلك .
- « مادة ٢٥٩ » تدفع النفقة معجلاً وشهراً فشهراً لا أقل .
- « مادة ٢٦٠ » للأرملة الكسوة شرعاً وإذا لم يرق لها أن تقيم فى منزل الورثة حق لها مسكن شرعى وعاشت كما كانت تعيش مع زوجها .
- « مادة ٢٦١ » إذا أرادت الأرملة أن تقيم لا فى مسكن شرعى بل عند أبويها أو أقربائها وطلبت نفقة حق للورثة معارضتها بحجة أن إقامتها معهم خير لها ولهم إلا إذا كان هناك أسباب شرعية تسوغ لها ذلك الانتقال .
- « مادة ٢٦٢ » الورثة غير المكلفين شرعاً بنفقة أسر الأرملة إذا أسرت ولا نفقة دفنها وأماتها ولا بمعالجتها إذا مرضت مرضاً غير عادى فإن لها حقوق بمقتضى العقد ينفق عنها على ذلك .
- « مادة ٢٦٣ » . مانكسبه الأرملة من كدها هو للورثة ماداموا قائلين بنفقتها ولها أن لا تقبل كسب كدها نظير النفقة .
- « مادة ٢٦٤ » للأرملة أجر على الرضاعة ما لم يكن لها نفقة قائمة شرعاً .
- « مادة ٢٦٥ » لا تنقص خدمة الأرملة البيت إلا بمقدار خدمتها زوجها .
- « مادة ٢٦٦ » إذا عثرت الأرملة ببقية ففى لنفسها وإذا اقتصدت من النفقة فالقائض للورثة وليس لهم أن ينتفخوا كموثهم بأموالها الخاصة بها .
- « مادة ٢٦٧ » على الأرملة اليمين شرعاً أنها لم تختلس ولا أخفت شيئاً من مال الرجل وبعد هذا لها استلام حقوقها .
- « مادة ٢٦٨ » لا تجب اليمين شرعاً إذا كانت المطالبة بما دفعته الزوجة لا بكل حقوقها فى العقد أو بأموالها الخاصة أو بالشئ المخصص لنفقتها .
- « مادة ٢٦٩ » إذا كان ما تطالب به الزوجة غير موجود بعينه فليمين ولجبة .

- **مادة ٢٧٠** : النفقة لا تتوقف على حلف اليمين المتوهم عنها .
- **مادة ٢٧١** : إذا لم تحلف الأرملة اليمين وماتت مات حقها إذ لا إرث في مال يجب له اليمين شرعاً إلا بالحلف .
- **مادة ٢٧٢** : لا تحلف الأرملة اليمين إذا كان الرجل خصم لها عقاراً تنتفع منه بقدر مالها من الحقوق .
- **مادة ٢٧٣** : لا يقدح في هذا للتخصيص إذا جاء بيان حدود العقار قاصراً على بعضها دون البعض .
- **مادة ٢٧٤** : ليس للأرملة إمها لها في تأدية اليمين ريثما يرشد أولادها رجاء أن يفوها .
- **مادة ٢٧٥** : يصح إعفاء الرجل امرأته من اليمين وهو مريض سواء كان الإعفاء شفهيّاً أو كتابة ، وإنما للسلطة الشرعية النظر في عبارة الإعفاء .
- **مادة ٢٧٦** : للورثة الحق أن يخصموا من حقوق الزوجة قيمة ما اشتراه لها الرجل من ماله من الثياب .
- **مادة ٢٧٧** : المطلقة بلا سبب شرعي لا يخصم من حقها من ثمن الثياب سوى ما كان لأجل أيام السهرت والأعياد .
- **مادة ٢٧٨** : للأرملة الحق في ما رهبه لها زوجها لا تخصم قيمته مما لها في الحقوق .
- **مادة ٢٧٩** : عند النزاع تفصل السلطة الشرعية في الهدايا المهداة بسبب الزواج لمن هي كلها أو بعضها .
- **مادة ٢٨٠** : للأرملة مالها من الحقوق في عقد زواجها سواء كانت في نفقة الورثة أم لم تكن وأرملة لم تنزل أم تأملت .
- **مادة ٢٨١** : إذا لم يكن العقد بيدها وتوزعت فلا بد لها من حكم شرعي بما تدعى به من الحقوق .
- **مادة ٢٨٢** : مصاريق جنازة الرجل ودفنه مفضلة عن حقوق المرأة ولو لم يفيض منها شيء .

« مادة ٢٨٣ : إذا كان الوريثة في يسر إزمهم الصرف وللزوجة كل ما لها من الحقوق في العقد .

« مادة ٢٨٤ : للأرملة أن تحصل على كل أو بعض مالها من الحقوق في العقد ببيعها في مقولات للتركة بعد حلفها اليمين المنوه عنها بالمادة (٢٦٧) ولا يجوز لها البيع في العقار إلا بحضرة ثلاثة من أولى الخيرة والمعرفة .

« مادة ٢٨٥ : لا يجوز لها أن تأخذ العقار في نظير حقوقها مالم تأذن لها السلطة الشرعية .

« مادة ٢٨٦ : إذا كان البيع بواسطة السلطة الشرعية وجب أن يكون علناً بعد الإعلان عنه ثلاثين يوماً متوالياً أو مرتين في الأسبوع مدة ستين يوماً ويجب بيان العقار وحدوده والغرض من بيعه .

« مادة ٢٨٧ : للبنات شرعاً إذا مات أبوهن أن يتعيثن من تركته إلى أن يتأمنن أو يرشدن .

الباب الثامن

في ثبوت النسب

« مادة ٢٨٨ : ينسب الولد لأبيه فإذا كان من غير الملة فلأمه .

« مادة ٢٨٩ : أقل مدة الحمل سبعة أشهر وغالبيتها تسعة وأقصاها سنة .

« مادة ٢٩٠ : تعتبر السبعة أشهر كاملة شرعاً ولو لم يكن إلا يوم من الشهر الأول ويوم من السابع .

« مادة ٢٩١ : إذا كان الوضع بعد سنة من غياب الرجل فالملود ابن زنا شكا .

« مادة ٢٩٢ : لا ينتفى النسب بإشاعة الزنا وللرجل غير بعيد عن زوجته ما لم يكن مشهوراً عنها قلة العفاف .

« مادة ٢٩٣ : للرجل نفى النسب قبل الوضع وبعده إذا لم يكن أقره .

« مادة ٢٩٤ : إذا كان للولد ذرية فلا يقبل من أبيه نفى نسبه .

« مادة ٢٩٥ : إذا أقر الأب بالنسب فلا يقبل منه أن ينفيه إلا بنفى الإقرار شرعاً .

« مادة ٢٩٦ : يجوز إخراج الابن من الميراث في أى حالة وفي أى وقت .

- **مادة ٢٩٦** : يجوز إخراج الابن من الميراث في أي حالة وفي أي وقت .
- **مادة ٢٩٧** : يجوز للأب أن يرجع إلى النسب بعد نفقه .
- **مادة ٢٩٨** : لا نفقة لمن اتفقى نسبه .
- **مادة ٢٩٩** : لا يقبل من الزوجة نفى نسب حملها .
- **مادة ٣٠٠** : إذا حملت الفتاة المقدسة ونسبت الحمل إلى خاطبها وأقر به أو نفى ولم يرد أن يحضر لينفي أو حضر وعجز عن النفي صححت النسبة إليه وإلا فالمولود من الزنا .
- **مادة ٣٠١** : إذا تعذر نسبة الحمل لفهات المخطوبة أو لأمم درابتها ممن هو فهر ابن زنا شكاً .
- **مادة ٣٠٢** : إذا أشيع أنه تمكن منها هو وغيره فلا ينسب الحمل أو المولود إلى خاطبها إذا لم تنسبه هي له .
- **مادة ٣٠٣** : إذا أقر إنسان ببنة أو أخوة أو عمومة أو ما أشبهه ووافقه المقر له نفذ الإقرار شرعاً .
- **مادة ٣٠٤** : لا فرق في الحقوق والواجبات بين المولود عن عقد شرعى لأبوين من الملة والمولود عن عقد شرعى .
- **مادة ٣٠٥** : مولود المحرمة شرعاً أو مولود الزنا هو كغيره في الحقوق والواجبات .
- **مادة ٣٠٦** : إذا غاب الرجل واعتقدت الزوجة وفاته وتزوجت وحملت كان الحمل حمل زنا ونسب إلى الرجل الثاني .
- **مادة ٣٠٧** : إذا حضر الزوج الشرعى واخطى بالزوجة قبل التفريق بينها وبين الرجل الآخر وحملت ينسب للحمل له عد ابن زنا .
- **مادة ٣٠٨** : مولود الزنا على نوعين الأول مولود المحرمات بنص التوراة وجزاء أبريه الإعدام والانتطاع السماوى والثانى مولود محرمات التفسير .
- **مادة ٣٠٩** : يعد ابن زنا شكاً مولود المقدسة على غير زوجها تقديماً مشكوكاً في صحته أو المطلقة من زوج سابق طلاقاً مشكوكاً في صحته .

فابن المحرمة بنص للتوراة لا يليق لبنت محرمة التفسير .

« مادة ٣١١ » : إذا كان المتعاقدان من الزنا وجب النص على حالتها في العقد ليكون الناس على بينة من أمرهما .
« مادة ٣١٢ » : إذا كان أحد المتعاقدين من الزنا فزريتهما إلى الأبد ذرية زنا لا يجوز العقد عليها .

« مادة ٣١٣ » : المولود من أجنبية عن الملة لأب من الزنا ينسب إليها ويجوز له أن يعقد على واحدة من الملة إذا تجنس بها شرعاً .
« مادة ٣١٤ » : بنت الزنا إذا حملت من أجنبي فالمولود لا ينسب وذرية مظه ذرية زنا .

« مادة ٣١٥ » : مولود الحاملة من أجنبي ربه بعل كانت أم لم تكن يجوز له أن يعقد على واحدة من الملة .
« مادة ٣١٦ » : المطلقة لمة الزنا إذا تزوجت بالزاني وولدت فمولودها لا يعد ابن زنا ولو أن عقد زواجها فاسد شرعاً .

« مادة ٣١٧ » : اللقيط لا ينسب ويعد من أبناء الزنا المشكوك في أمرهم ولا يجوز له العقد على واحدة من الملة ولو كانت بنت زنا يتيماً .
« مادة ٣١٨ » : لا يعد لقيطاً بالمعنى الشرعي إذا دلت القرائن على أن التقاءه لم يكن الغرض منه إهلاكه .

« مادة ٣١٩ » : إذا ادعى أحد أنه أبوه أو واحدة أنها أمه وكان لم يزل بمكانه ولاح على الدعوى صدقها نسب إلى مدعيه أو مدعيته .
« مادة ٣٢٠ » : إذا نقل اللقيط من موضعه ثم ادعاه إنسان فلا ينسب له ما لم يزيد دعواه .

الباب التاسع فى الطلاق

- مادة ٣٢١ : لا يرفع قيد الزواج إلا بالطلاق .
- مادة ٣٢٢ : زوج اليتيمة القاصرة يرفع بالفسخ متى أرادت بحسب أحكام المادة ٢٧ وما بعدها .
- مادة ٣٢٣ : إذا اعتنق أحد المتعاقدين ملة أخرى فلا يزال عقدها قائماً حتى يحصل الطلاق .
- مادة ٣٢٤ : الطلاق فى يد الرجل .
- مادة ٣٢٥ : قبول المرأة الطلاق ليس شرطاً .
- مادة ٣٢٦ : لا يعلق الطلاق على نفع للرجل حقوق المرأة إذا كان معسراً .
- مادة ٣٢٧ : يجوز تسويق أمر الطلاق سنة أو أقل يفرق فيها بين الزوجين فى حالة كراهة الزوجة لياه أو فى حال المرض .
- مادة ٣٢٨ : لا يليق بالرجل أن يطلق أول زوجة له بغير مقتض .
- مادة ٣٢٩ : يجمل بالرجل أن يطلق أمراته إذا كان لا يصلح للنساء وقد عالج نفسه ثلاثة سنين ولم ينجح فيها علاج .
- مادة ٣٣٠ : إذا ساءت أخلاق المرأة أو خرجت عن الحشمة فخير زوجها أن يخلى سبيلها مع تأدية حقوقها ولو كانت أول زوجة له .
- مادة ٣٣١ : يجوز طلاق الصغيرة المميزة .
- مادة ٣٣٢ : يجوز طلاق الخرساء إذا كان الخرس طارئاً .
- مادة ٣٣٣ : لا يجوز طلاق المجنونة قبل شفائها وإنما للرجل أن يتزوج عليها بحيث لا يضر هذا بملوثتها وعلاجها .
- مادة ٣٣٤ : أيام السبت والأعياد الدينية لا يجوز الطلاق فيها .
- مادة ٣٣٥ : لا يجوز الطلاق يوم الجمعة ضرورة دخول يوم السبت ولا أن يحصل ليلاً إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك .
- مادة ٣٣٦ : لا يصح الطلاق شرعاً إلا أمام السلطة الشرعية بوثيقة

- « مادة ٣٣٦ ، لا يصح الطلاق شرعاً إلا أمام السلطة الشرعية بوثيقة بحضرة شاهدين .
- « مادة ٣٣٧ ، كل طلاق من سلطة أجنبية لا يعتبر شرعاً .
- « مادة ٣٣٨ ، مصاريف ورسوم الطلاق على الرجل ويجب أداؤها معجلاً أو على المرأة إذا شامت .
- « مادة ٣٣٩ ، يجب التحقيق شرعاً قبل الطلاق من أن الاثنين هما نفس الزوجين .
- « مادة ٣٤٠ ، يشترط عند الطلاق أن يكون للرجل عقله وصحوه .
- « مادة ٣٤١ ، المرض لا يمنع من الطلاق ما لم يكن مؤثراً على القوى العقلية ولو كان مرض موت .
- « مادة ٣٤٢ ، إذا كان المرض أضمر بالنطق ولمكن فهم إرادة الطلاق بالإشارة فلا مانع من الطلاق .
- « مادة ٣٤٣ ، لا يقبل الطلاق من الأخرس بإشارته إذا كان الأخرس طارناً .
- « مادة ٣٤٤ ، لا يملك المطلق تحريم المرأة على أحد فكل شرط في الطلاق من هذا القبيل باطل وإنما للرجل عند الطلاق أن يخبر عن تسبب فيه والسلطة الشرعية منع زواجه بالمطلقة تحريماً لها عليه .
- « مادة ٣٤٥ ، يقضى بالطلاق مع حقوق المرأة في الأحوال المنصوص عليها بالمواد ١٥٢، ١٥٦، ١٦١، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٢، ١٨٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٧ .
- « مادة ٣٤٦ ، يقضى بالطلاق بلا حقوق للمرأة في الأحوال المنصوص عليها بالمواد ١٥٢، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٢٠ .
- « مادة ٣٤٧ ، يكلف الرجل شرعاً بطلاق امرأته ولو رزقت منه إذا كان هو السبب في طلاقها من غيره بزنا معها ولا يلزم بما لها من الحقوق .
- « مادة ٣٤٨ ، يكلف الرجل للمتزوج بمحرمة أن يطلقها فإذا توقف جاز للشرع عزله وحرمانه من الشمار والحقوق المالية حتى يطلق .
- « مادة ٣٤٩ ، من خالل محرمة كلف بتركها فإذا أبى عزل وحرر كالمادة السابقة .
- « مادة ٣٥٠ ، لا يصرغ بعد الطلاق بإقامة للمرأة مع الرجل .

« مسادة ٣٥١ : إذا كان المسكن للثنتين جميعاً كلفت المرأة بالانتقال إلى مسكن آخر فإذا كان للملك لها أو لأبويها فالمكلف بالانتقال الرجل .

« مسادة ٣٥٢ : للمطلقة أن توكل عنها لمطالبة الرجل بما لها من الحقوق .

« مسادة ٣٥٣ : يجوز للمطلق إعالة مطلقته بشرط أن لا يوجب هذا اختلاطه بها وإلا وجب أن ينيب عنه .

الباب العاشر

فى الطلاق الغيابى

« مسادة ٣٥٤ : يسلم الرجل بيده وثيقة الطلاق إلى يد مطلقته فالأصل لها استلمى وثيقة طلاقك فأنت طالق وصرت حلاً لغيره) .

« مسادة ٣٥٥ : يجوز للرجل ولو كان غير غائب عن البلد أن يوكل عنه فى التسليم إليها .

« مسادة ٣٥٦ : يخاطب الذائب المطلقة بما نصه (هذه وثيقة طلاقك من مطلقك فلان أسلمها إليك عنه فهو طلاق وصرت حلاً لغيره) .

« مسادة ٣٥٧ : يحصل للتوكيل أمام السلطة الشرعية وقت الطلاق .

« مسادة ٣٥٨ : على الرجل مؤونة المرأة كالمعتاد حتى يبنى الوكيل رسالته .

« مسادة ٣٥٩ : إذا مات الرجل قبل تأديه الرسالة فالطلاق لم يكمل .

« مسادة ٣٦٠ : للمرأة أن توكل عنها لقبول الطلاق وبه يتم .

« مسادة ٣٦١ : يخاطب الرجل وكيل المطلقة بما نصه (هذه وثيقة طلاقى فلانة بنت فلان استلمها عنها فقد طلقها وصارت حلاً لغيرى) .

« مسادة ٣٦٢ : يجب أن يكون للتوكيل شرعياً بحضور شاهدين .

« مسادة ٣٦٣ : عند حصول الطلاق فى وجه وكيل للزوجة تحدر السلطة الشرعية محضراً به .

« مسادة ٣٦٤ : يجب التحقق أولاً من أن الموكلة عنها فى قبول الطلاق ليست قاصرة أو غيره مميزة .

« مادة ٣٦٥ : التوكيل من الصغيرة غير جائز وإنما لأبيها أن يقيم لها وكيلًا لقبول الطلاق إذا لم يكن إلا مجرد تقديس .

« مادة ٣٦٦ : للسلطة الشرعية أن تقيم لمن اعتنق ملة أخرى وكيلًا قبل عنها الطلاق إذا امتنعت .

« مادة ٣٦٧ : إذا خرج الزوج عن الملة وأراد أن يطلق في غياب الزوجة أقام لها وكيلًا يدفع إليه وثيقة الطلاق قائلاً له أيضاً (ترك قبول الطلاق عنها) .

« مادة ٣٦٨ : إذا فوجرت المرأة وتوقفت عن الحضور أقامت لها السلطة وكيلًا يقبل الطلاق عنها قائلاً له الرجل أيضاً تلك الجملة المذكورة بالمادة السابقة .

الباب الحادى عشر

فى العدة

« مادة ٣٦٩ : بعد أن تتسلم وثيقة الطلاق إلى يد المطلقة أو وكيلها ترد منها فى الحال لتحفظ بدار السلطة الشرعية إلى وقت اللزوم .

« مادة ٣٧٠ : من المتبع أن الوثيقة عند استعادتها تشرط السلطة منها جانباً علامة تسليمها إلى المطلقة أو وكيلها .

« مادة ٣٧١ : يجوز إعطاء شهادة رسمية بالطلاق بدل الوثيقة إذا شاءت المطلقة أن تسافر أو تستدل .

« مادة ٣٧٢ : إذا عاد المطلق إلى مطلقته واختلى بها واحتمل وقاعه لها وجب شرعاً تجديد الطلاق .

« مادة ٣٧٣ : تجديد الطلاق يلزم إذا كان عن مجرد تقديس مالم يكن لمثل ذلك الاحتمال محل .

« مادة ٣٧٤ : إذا تأكد الوقاع بعد الطلاق فلا فرق بين الزواج ومجرد التقديس فى وجوب تجديد الطلاق .

« مادة ٣٧٥ : إذا كان هناك محل للتجديد وقبل حصوله تقدست المرأة على شخص آخر فهم محرمة على الاثنين وجب التجديد من الأول والطلاق من الثانى .

« مادة ٣٧٦ : لا يجوز العقد على المطلقة أو الأرملة قبل انقضاء عدتها الشرعية تسعين يوماً لا يحسب منها يوم الطلاق أو الوفاة ولا يوم العقد .

« مادة ٣٧٧ : لا بد من العدة في جميع الأحوال حتى لو لم يكن غير التقديس أو كان الرجل عتيقاً أو مجبواً أو غائباً أو مريضاً أو مسجوناً أو كانت الزوجة صغيرة أو عاقراً أو عجوزاً .

« مادة ٣٧٨ : إذا كانت المطلقة أو الأرملة حاملاً فلا يجوز العقد عليها قبل الوضع وإذا كان معها صغير تريصت حتى يكمل للسنتين .

« مادة ٣٧٩ : إذا مات الصغير زالت العدة .

« مادة ٣٨٠ : تنقضى العدة أيضاً في حياة الأب بالقطام أو برضاع الصغير من غير أمه ثلاثة أشهر ولم ترضعه فيها أمه أو كانت لا لبن لها .

« مادة ٣٨١ : للرجل أن يعود إلى مطلقته يعقد عليها ولا تعدد .

« مادة ٣٨٢ : تحرم المطلقة على مطلقها إذا تزوجت غيره أو تفسدت .

« مادة ٣٨٣ : إذا اختلت المطلقة بغير مطلقها من غير عقد شرعى جاز لمطلقها الرجوع إليها .

« مادة ٣٨٤ : إذا خاللت المرأة رجلاً ثم تزوجت بآخر وطلقها جاز لخفيها أن يعقد عليها .

« مادة ٣٨٥ : المطلقة من زوجها لتهمة الزنا لا تجوز له بعد .

« مادة ٣٨٦ : المطلقة لعدم ظهور دم الحيض كنص المادة ١٥٥ لا تجوز لمطلقها ولو زالت اللعة .

« مادة ٣٨٧ : على السلطة الشرعية عند الطلاق لعلة دم الحيض أو لسبب تهمة الزنا أن تخير الرجل بحريم المطلقة عليه أياً .

« مادة ٣٨٨ : للمطلقة ولها رضيع أن ترفض الرضاعة أو تطلب عليه أجراً .

« مادة ٣٨٩ : ليس للأم أن ترفض الرضاعة الوليد إذا هو لم يقبل ثدى غيرها .

« مادة ٣٩٠ : الأجر عن الرضاعة لا يغنى عن نفقة الرضيع .

في الحضانة

« مادة ٣٩١ : الأم أولى بحضانة الولد حتى يكمل ست سنين وبالبنت حتى تتزوج .

« مادة ٣٩٢ : تنتقل الأولوية إلى الرجل إذا كان من حالة الأم ما يدعو إلى ذلك .

« مادة ٣٩٣ : مجرد زواج الأم لا يجعل للأب حق الأولوية .

« مادة ٣٩٤ : ليس للأم أن تنتقل بالمحضون من بلد أبيه وإلا كان أولى به .

« مادة ٣٩٥ : إذا كانت المحضونة بنتاً فالسلطة الشرعية أن تأذن بالانتقال إذا تراءى لها .

« مادة ٣٩٦ : إذا تركت الأم حقها في الحضانة جاز لها الرجوع إليه .

« مادة ٣٩٧ : إذا لم يرغب الولد إلا أن يقيم مع أمه بعد مدة حضانته فليس لأبيه أخذه بالقوة ولا يمنع هذا من قيامه بشئونه .

« مادة ٣٩٨ : إذا شاءت البنت أن تقيم مع أبيها أو مع أختها إذا مات الأب فلا مانع .

« مادة ٣٩٩ : لا يجوز للأرملة أن تنتقل بالرضيع من موطن أهله بغير رضاهم ما لم تأذن لها السلطة الشرعية .

« مادة ٤٠٠ : للمطلقة رفض الحضانة متى شاءت .

« مادة ٤٠١ : نفقة الحضانة على الأب بقدر ميسرته ومنزلته بين الناس .

« مادة ٤٠٢ : إذا توفيت الأم فلا تنتقل للحضانة بعدها إلى أمها وإنما إلى أم الأب .

« مادة ٤٠٣ : للسلطة الشرعية أن تأذن بالحضانة إلى أم الأم إذا كانت حضانة الأب غير موافقة .

« مادة ٤٠٤ : إذا تيمم الأولاد من أهم وأبيهم فالأولى بحضانتهم أم الأب .

« مادة ٤٠٥ : إذا انقضت حضانة الولد ببلوغه الست سنين حق لأبيه

أخذه فإذا أبى الولد مفارقة أمه فلا يلزم أبوه بنفخته .

« مادة ٤٠٦ » : ينتقل حق أخذ الولد بعد وفاة الأب إلى أب الأب فإذا لم يكن بقى الولد فى حضانة أمه ولو أوصى الأب بغير ذلك فإذا ماتت انتقل حق الأخذ إلى أمها .

« مادة ٤٠٧ » : إذا تعلق الولد بأمه بعد انقضاء مدة حضانته فليس لوصيه أخذه منها .

« مادة ٤٠٨ » : يحق للأم بعد الفطام أن تتخلى عن الحضانة فإذا كان الأب غائباً أو ميتاً فللسلطة الشرعية النظر فيما يتولى أمر الأولاد .

« مادة ٤٠٩ » : الحاضنة لا أجر لها وإنما للرضيع والمحمول النفقة شرعاً .

« مادة ٤١٠ » : للسلطة الشرعية فى جميع الأحوال أن ترى رأيها المناسب لمقتضى الأحوال فيما يكون أصلح للحضانة من غيره .

الباب الثانى عشر

انتهاك البكارة غصباً أو احتيالاً

« مادة ٤١١ » : إذا احتيل على بكر ومست بكارتها غرم المحتال خمسين ريالاً ولزمه تعويض شرف البنت بقدر درجته ودرجتها ثم تعويض ما نالها من الضرر بسبب الفعل بقدر قيمتها .

« مادة ٤١٢ » : إذا عقد عليها أعفى من القرم الشرعى دون التعويضين الآخرين .

« مادة ٤١٣ » : إذا وقع الفعل بالقوة زيدت الجزاءات تعويضاً رابعاً هو تعويض ضرر القوة .

« مادة ٤١٤ » : إذا طلب من الفاعل هنا عقده على البنت لزمته شرعاً إذا كانت حلاله ولو كانت معيبة ولها منع الطلاق إلا إذا زنت .

« مادة ٤١٥ » : إذا لم يمتثل الفاعل فى الحالتين لتلك الأحكام جوزى بالحرمان الشرعى حتى يمتثل أو يرضى البنت وأهلها .

« مادة ٤١٦ » : الغرامة الشرعية لا تلزم إذا كانت البنت بالغة إلا إذا كان الفعل اغتصاباً .

« مادة ٤١٧ » : إذا كان الفعل احتيالاً والبنت بالغة فلا غرامة ولا تعويض .

« مادة ٤١٨ » : التعويضات من حق أب البنت في حال القصر فإذا لم يكن على قيد الحياة فهي للبنت .

« مادة ٤١٩ » : لا يعد الفعل غصباً إذا وقع غير بعيد عن العمار مالم تقم البينة على صدق دعوى الغصب ، كما أنه قد يقع في العمار ويكون غصباً بالدليل .

« مادة ٤٢٠ » : يشترط للغرامة الشرعية غير الإقرار بالاحتيال أو الغصب شاهدان على الفعل ولا يلزم هذا الشرط في باقي التعويضات .

« مادة ٤٢١ » : إذا اختلف الاثنان فادعت البنت الغصب وهو لم يقر بغير الاحتيال صدق بيمينه .

« مادة ٤٢٢ » : يعتبر الغصب غصباً ولو انتهى بالاحتيال .

« مادة ٤٢٣ » : إذا كان للغاصب زوجة وكانت من عرف البلد منع التزوج عليها لزمه ارضاء المفصوية بما يكفيها مهراً للزواج بغيره .

« مادة ٤٢٤ » : لا ينبغي أن يكون الأب هو الباعث على ما يوجب تلك الجزاءات وإلا كان لا محل لها .

« مادة ٤٢٥ » : إذا كانت المفصوية مجنونة أو خرساء كان الجزاء تعويض مندرج القوة دون غيره .

« مادة ٤٢٦ » : إذا ادعى الغصب أو الاحتيال بلا بينة صدق المتهم بيمينه .

« مادة ٤٢٧ » : إذا ادعت البنت أن الرجل وعدا بشئ نظير الفل فلان وهو ينكر صدق بيمينه .

« مادة ٤٢٨ » : إذا حملت البنت وأقر الفاعل بالفعل لزمه المولود فإذا أنكر جاز للسلطة الشرعية تحليفه .

« مادة ٤٢٩ » : إذا كان الاحتيال وعداً بالزواج فلا يلزم الفاعل وإنما السلطة الشرعية تخريمه مساعدة لزواج البنت بغيره .

وزارة العدل
لجنة مراجعة مشروع قانون
الأحوال الشخصية للطوائف
المسيحية في مصر

مشروع قانون الأسرة للطوائف المسيحية المصرية

مقدم من الطوائف المسيحية بمصر
وأقرته اللجنة المشكلة بقرار
السيد المستشار / وزير العدل

٢٩ يونية ١٩٨٠

مشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون الأسرة للطوائف المسيحية المصرية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المضمن على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ،

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ٤٣ بشأن المواريث ،

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ ببيان القانون الواجب التطبيق في مسائل المواريث والوصايا ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن للوثيق المعدل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون المدني ،

وعلى المرسوم بقانون ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال ،

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء للمحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ،

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ،

وعلى لائحة الموثقين المنتدبين .

قـرـر **مشروع القانون** **الآتى نصه يقدم إلى مجلس الشعب**

مادة أولى : تسرى أحكام هذا القانون على مسائل الأسرة للمصريين المسيحيين الذين كانت لهم جيات قضائية ملية منظمة وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والناشئة عن زيجات عقدت وفقاً للمراسم الدينية الكنسية . وتلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ثانية : تظل الزوجة خاضعة للأحكام المبينة بهذا القانون والخاصة بالشرعية التى تمت مراسم الزواج الدينية وفقاً لطقوسها . وتطبق الأحكام العامة بهذه الشريعة فيما لم يرد به نص فى هذا القانون .

مادة ثالثة : لا يكون لتغيير أحد الزوجين مذهبه أو طائفته أو ملته أثناء قيام الزوجية أثر على الزواج ولا على الحقوق والالتزامات المترتبة عليه وتطبق أحكام الشريعة التى تمت مراسم الزواج الدينية وفقاً لطقوسها .

مادة رابعة : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

قانون الأسرة للطوائف المسيحية المصرية

السباب الأول

فى الزواج وما يتعلق به

الفصل الأول

فى الخطبة

- مادة (١) :** الخطبة وعد متبادل بالزواج فى أجل محدد بين رجل وامرأة .
- مادة (٢) :** تتعقد الخطبة بالرضاء المتبادل بين الخاطبين البالغين سن الرشد المدنى وإلا وجبت موافقة ولى القاصر منهما .
- مادة (٣) :** لا تجوز الخطبة إلا إذا بلغت سن الخاطب سبع عشرة سنة ميلادية كاملة وسن الخطيبة خمس عشرة سنة .

مادة (٤) : لا تجوز الخطبة إذا قام مانع أو قيد من الموانع والقيود الواردة في الفصل الثالث من هذا الباب .

مادة (٥) : تثبت الخطبة بوثيقة معدة لذلك بحررها رجل الدين المرخص له من رياسته الدينية بعقد الزواج ، ويقع كل من الخاطبين وولى القاصر منهما إن وجد أو نائبه وشاهدان على الأقل ورجل الدين .

مادة (٦) : يجوز لأى من الخاطبين العدول عن الخطبة . ويكون العدول أما بمحضر يحرره رجل الدين وأما بأن يعن العادل الطرف الآخر بكتاب موسى عليه بطم الوصول ، وأما باتخاذ موقف لا تسمح ظروف الحال بالشك فى دلالاته على العدول .

مادة (٧) : إذا كان عدول أحد الخاطبين بغير مقتضى فإنه يفقد حقه فى استرداد ما قدمه للآخر من مهر أو هدية .

وإذا لازمت العدول عن الخطبة أفعال مستقلة أضرت بالطرف الآخر يلتزم العادل تعريض هذا الضرر وفى جميع الأحوال تسقط دعوى التعويض بمعنى سنة من تاريخ العدول عن الخطبة .

الفصل الثانى

فى أركان الزواج وشروطه واجراءاته

مادة (٨) : الزواج المسيحى رباط مقدس دائم يقوم على رضا رجل وامرأة مسيحيين بقصد الإنجاب وتكوين أسرة .

مادة (٩) : لا ينعقد الزواج إلا بأتمام المراسم الدينية على يد رجل الدين المصرح له بعقد من رياسته الدينية المختصة . ويكون لرجال الدين المشار إليهم صفة الموثق ويصدر وزير العدل قراراً بتعيينهم .

وتتم المراسم الدينية وتوثيق للعقد فى مجلس واحد مالم يحتم القانون توثيقه أمام الشهر العقارى . ويبين فى هذه الحالة المذهب الذى تمت المراسم الدينية وفقاً لطقوسه .

مادة (١٠) : لا يثبت الزواج إلا بوثيقة يحررها الموثق المأذون له بعقد ويجب أن تتضمن البيانات الآتية :

١ - اسم الزوجين ولقبهما ومهنتهما ومحل إقامتهما وسنهما من واقع شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

٢ - اسم والدى الزوجين ولقبهما ومهنتهما ومحل إقامتهما وكذلك اسم ولى نفس القاصر ولقبه ومهنته ومحل إقامته .

٣ - إثبات رضا الزوجين بالزواج وموافقة ولى النفس أو إذن المحكمة إذا تم الزواج بموجب ذلك الإذن .

٤ - أسماء شاهدين من شهود الزواج وألقابهما وسنهما ومهنتهما ومحل إقامتهما .

٥ - إثبات إتمام المراسم الدينية للزواج .

ويوقع هذه الوثيقة الموثق والزوجان وولى للقاصر منهما والشاهدان وتسلم صورة منها لكل من الزوجين ويحفظ أصلها فى سجل خاص يصدر بإنشائه وتنظيمه قرار من وزير العدل .

مادة (١١) : لا يجوز زواج الرجل قبل بلوغه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، ولا المرأة قبل بلوغها ست عشرة سنة .

ومع ذلك يلزم لزواج من لم يبلغ سنه إحدى وعشرين سنة موافقة ولى النفس وعند عدم موافقته أو عدم وجوده يكون الزواج بإذن المحكمة .

الفصل الثالث

فى موانع الزواج

مادة (١٢) : لا ينعقد زواج :

(أ) الأصول بفروعهم وإن نزلوا ولا الفروع بأصولهم وإن علوا .

(ب) الأخوة بالأخوات ونسبهم وإن نزل ، ولا ينعقد زواج الأقارب بالآخرين حتى الدرجة الثالثة .

(ح) يحرم بالمصاهرة ما يحرم بالقرابة من زواج .

ومع ذلك يجوز التصريح من الرئاسة الدينية المختصة بزواج الرجل من أخت زوجته المتوفاة أو زوجة أخيه المتوفى لمبررات قوية تقتضى ذلك .

(د) المتبنى والمتبني وفروعه .

مادة (١٣) : لا يجوز لأحد الزوجين الباقيين على قيد الحياة أن يعقد

زواجا آخر مادام زواجه قائما ، ويعتبر الزواج الأول قائما حتى يصدر حكم بات بطلانه أو انقضائه .

مادة (١٤) : لا ينعقد الزواج :

إذا كان أحدا الزوجين مصاباً بعجز جنسي دائم أو بطة بدنية غير قابلة للشفاء تمتنع معها المخالطة الجسدية سواء أكان للزوج الآخر عالماً بتلك الحالة أو غير عالم بها . ولا يعتبر العقم من قبيل العجز الجنسي ولو كان غير قابل للشفاء .

مادة (١٥) : لا ينعقد زواج المجنون أو المعنوه .

مادة (١٦) : ليس للمرأة التي لنقضى زواجها أو أبطل أن تعقد زواجاً ثانياً إلا بعد مضي عشرة أشهر كاملة من تاريخ انقضاء الزواج أو إبطاله ما لم تضع المرأة حملها .

الفصل الرابع

فى بطلان عقد الزواج

مادة (١٧) : يقع باطلاً الزواج المعقود بالمخالفة لأحكام المواد ٨ ، ٩ ،

١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

مادة (١٨) : إذا وقع أحد الزوجين فى غلط فى شخص الطرف الآخر أو فى صفة جوهرية متعلقة بشرفه وكان من شأنها أن تجعل الحياة المشتركة بين الزوجين غير محتملة جاز له وحده رفع الدعوى بطلب إبطال العقد .

مادة (١٩) : يكون الزواج باطلاً إذا أكره أحد الزوجين على عقده ولا تقبل الدعوى إلا من الطرف الذى وقع عليه الإكراه . ويزول البطلان إذا رضى الطرف المكره بالزواج صراحة أو ضمناً .

مادة (٢٠) : يكون الزواج باطلاً إذا كان أحد الطرفين مصاباً بمرض خطير ومعد ومستحکم لا يمكن البيره منه بجعله غير صالح للحياة للزوجية ولم يكن الطرف الآخر يعلم به وقت الزواج .

مادة (٢١) : إذا عقد زواج القاصر البالغ سن الزواج بغير موافقة وليه، جاز للولى أن يطلب إبطال الزواج ، ولا تقبل دعوى الإبطال إذا حملت الزوجة أو أنمر الزواج أولاداً .

ويسقط حق الولى فى رفع دعوى الإبطال إذا أقر الزواج صراحة أو ضمناً أو مضى شهر على علمه به .

مادة (٢٢) : يترتب على الزواج الباطل جميع آثار الزواج الصحيح حتى يقضى بطلانه . فإذا حكم بالبطلان زال كل أثر للعقد الباطل .
ومع ذلك يترتب على الزواج المحكوم ببطلانه آثاره المدنية من نفقة وثبوت نسب بالنسبة إلى الزوجين والأبناء إذا كان الزوجان لا يعلمان وقت عقد سبب البطلان .
فإن لم يتوافر حسن النية إلا في جانب أحد الزوجين فالزواج لا يتبع آثاره المدنية إلا في مصلحة هذا الزواج والأولاد .
وفي جميع الأحوال لا يخل للحكم ببطلان الزواج بحقوق الأولاد .

الفصل الخامس

فى حقوق الزوجين وواجباتهما

مادة (٢٣) : يلتزم كل من الزوجين قبل الآخر بالأمانة والمعاونة والمساعدة وحسن المعاشرة .

مادة (٢٤) : على الزوجين أن يعيشا معاً فى محل إقامة الأسرة الذى يختاره الزوج .

ويجوز للمحكمة أن ترخص لأحدهما بالسكن بصفة مؤقتة فى محل آخر إذا اقتضت مصلحة الأسرة والأولاد كذلك .

ولا تجوز إقامة أى من والدى الزوجين معهما فى منزل الزوجية بدون رضاه الزوجين إلا إذا كان أحدهما أو كلاهما غير قادر على المعيشة بمفرده بسبب الشيخوخة أو المرض . ويجوز لأى من الزوجين أن يسكن فى منزل الزوجية أولاده من زواج سابق .

مادة (٢٥) : على الزوجة اطاعة زوجها فيما يحقق مصلحة الأسرة ومع ذلك لا يجوز إكراهها على البقاء فى منزل الزوجية .

مادة (٢٦) : الدراسة والاستمرار فيها بعد الزواج ، والعمل حق للزوجة . وللزوج الاعتراض على دراسة الزوجة أو عملها إذا أضرت ذلك بكيان الأسرة أو مصلحة الأولاد وكان الزوج قادراً على الإنفاق على أسرته بما يتفق ومركزها الاجتماعى .

مادة (٢٧) : الارتباط الزوجي لا يوجب اختلاط الحقوق المالية وتظل ذمة كل من الزوجين المالية منفصلة .

الباب الثاني في النفقات

الفصل الأول أحكام عامة

مادة (٢٨) : النفقة ما يحتاج إليه الإنسان ، مثل الغذاء والكسوة والسكن ومصاريف العلاج ونفقات التطعيم وغير ذلك مما يقضى به العرف .

مادة (٢٩) : النفقة واجبة بين الزوجين ، وبين الآباء والأبناء وبين الأقارب .

مادة (٣٠) : تقدر النفقة بقدر حاجة من يطلبها ومكانته والمقدرة المالية للملتزم بها .

ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات ، تنظر الدعاوى المتعلقة بالنفقات على وجه الاستعجال . وعلى القاضي في حالة توافر شروط استحقاق النفقة أن يصدر أمراً في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى بنفقة وقتية تفي بالحاجات الضرورية إلى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ . وللمحكوم عليه أن يجري المقاصة بين ما أداه من النفقة الوقتية والنفقة المحكوم بها عليه نهائياً بحيث لا يقل ما يقبضه المحكوم له عن القدر الذي يفي بحاجاته الضرورية .

مادة (٣١) : النفقة المقدرة مؤقتة بطبيعتها ، وتتغير تبعاً لتغير أحوال أى من الطرفين من حيث اليسر والحاجة والظروف الاقتصادية العامة .

مادة (٣٢) : لا يثبت الحق في متجمد النفقة لورثته من تقرر له أثناء حياته . ولئن تقرر له النفقة قضاء أو رضاء حق الاقتراض ممن يشاء عند الحاجة ، ويكون للمقترض حق الرجوع على الملتزم بالنفقة .

مادة (٣٣) : تعتبر نفقة الزوجة والأولاد ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن أدائها ، ونفقة الأقارب من تاريخ إقامة دعوى النفقة .

ولا تقبل دعوى نفقة الأولاد عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

مادة (٣٤) : للمحكوم له بالنفقة في حالة امتناع الملتزم بها عن أدائها ، أن يلجأ إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي يقع بدائرتها محل التنفيذ . ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به حددت له مهلة لا تتجاوز شهراً لأداء النفقة المطلوبة في الدعوى فإن لم يمثل حكمة بحسبه مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً بحكم غير قابل للطعن . ويخلى سبيله إذا أدى ما حكم به أو أحضر كفيلاً أو طلب المحكوم له الإفراج عنه . ولا يمنع ذلك من تنفيذ حكم النفقة بالطرق الاعتيادية .

الفصل الثاني

في النفقة بين الزوجين

مادة (٣٥) : تجب النفقة على الزوج لزوجته من حين عقد الزواج الصحيح .

مادة (٣٦) : يسقط حق الزوجة في النفقة إذا تركت منزل الزوجية بغير مسوغ .

مادة (٣٧) : يلزم الزوج بنفقات المعيشة المشتركة وعليه أن يوفر لأسرته حياة تتفق ومقدرته ومركز الأسرة الاجتماعي .

ويجوز للقاضي في حالة عدم كفاية دخل الزوج أن يلزم الزوجة القادرة بالإسهام في هذه النفقات بمراعاة مصلحة الأسرة والحدود المالية لكل من الزوجين .

مادة (٣٨) : يجوز إلزام الزوجة بالنفقة لزوجها المعسر المعاجز عن الكسب وذلك متى كانت قادرة على الإنفاق عليه .

مادة (٣٩) : تسقط نفقة الزوجة بالأداء أو الإبراء . ومع ذلك فإن تصالح الزوج مع زوجته وعودتهما للمعيشة المشتركة يسقط حكم النفقة إذا دام الصلح سنة كاملة متصلة .

مادة (٤٠) : يكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج ويتقدم في مرتبته على ديون النفقة الأخرى .

ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها إلا فيما يزيد على ما يفى حاجتها الضرورية .

مادة (٤١) : يظل الالتزام بالنفقة بين الزوجين قائماً حتى تاريخ صدور حكم نهائي ببطالان الزواج أو انقضائه .

الفصل الثالث

فى نفقة الأقارب

مادة (٤٢) : تجب نفقة كل قريب من ماله .

مادة (٤٣) : إذا لم يكن الولد الصغير مالاً فنفقته على أبيه المورس .

وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تتزوج البنت أو تكسب فعلاً ما يكفى نفقتها ، وإلى أن يتم الولد من الرشد للمدنى قادراً على الكسب ، فإن أمه عاجزاً عنه لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملأى لأمثاله إذا كان رشيماً فيه أو بسبب عدم تيسر الكسب استمرت نفقته على أبيه .

ويراعى فى تقدير نفقة الصغير المحكوم بها ما يلزمه من خدمة ورعاية وحضانة ومال شلونه .

مادة (٤٤) : إذا كان الأب معديماً أو معسراً تجب نفقة الأولاد على الأم إذا كانت موسرة . وإذا كان الأبوين معديمين أو معسرين فتجب النفقة على الأقارب طبقاً للمادة ٤٦ .

مادة (٤٥) : يجب على الولد نكراً كان أو أنثى كبيراً كان أو صغيراً نفقة والديه وجديه الفقراء ولو كانوا قادرين على الكسب مالم يظهر منهما التعت فى تركه

وإذا تعدد الأولاد اشتركوا فى نفقة والديهم وجديهم بنسبة حصصهم الإرثية . وإذا اجتمع المستحق للنفقة ولد أو أولاد موسرون مع والديه المرسين أو أحدهما اشتركوا جميعاً فى النفقة بنسبة حصصهم الإرثية ومع ذلك يراعى مقدار يسار من يلزم بالنفقة .

مادة (٤٦) : فيما عدا الأولاد الصليبين والأب والأم تجب نفقة كل فقير عاجز عن الكسب على ورثته من أقاربه المحارم الموسرين .

وإذا تعدد المحارم الموسرون كلف بالنفقة أولاهم بالإرث وعند الاشتراك فيه يشتركون فيها بالنفقة بنسبة حصصهم ويقدر يسارهم والمراد بالوراث من يرث طالب النفقة لو فرض موته عند طلبها .

الباب الثالث فى الولاية على النفس

مادة (٤٧) : يخضع للولاية على النفس الصغير إلى أن يتم الحادية والعشرين من عمره عاقلاً ، وللمجنون والمعتوه .

مادة (٤٨) : الولاية على النفس تكون للأب ثم لمن يوليه الأب بنفسه قبل موته ثم للجد الصحيح ثم للأم ثم للأرشد من الأخوة الأشقاء ثم من الأخوة لأب ثم من الأخوة لأم ثم من الأعمام ثم من الأخوال وفروعهم فإن لم يوجد ولى من الأشخاص المتقدم ذكرهم تعين المحكمة ولياً من باقى الأقارب الصالحين للولاية وإلا فمن غيرهم .

مادة (٤٩) : يشترط فى ولى النفس أن يكون أميناً على نفس القاصر قادراً على تدبير شؤونه .

الباب الرابع

فى الحضانة

مادة (٥٠) : يقوم الحاضن بتربية المحضون وحفظه وتوجيهه ومراقبة سيره بما مناهه مصلحة الصغير .

مادة (٥١) : ينتهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة اثنتى عشرة سنة . ويجوز للقاضى بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة إذا تبين أن مصلحة المحضون تقتضى ذلك ولا تستحق الحاضنة أجره حضانة فى هذه المدة الإضافية .

مسألة (٥٢) : يثبت الحق في الحضانة للأم ثم للمحارم من النساء مقدماً فيه من يدلي الأم على من يدلي بالأب ومعتبراً فيه الأقرب من الجهتين على الترتيب التالي :

الأُم ، فأم الأم إن علت ، فأم الأب وإن علت ، فالأخوات الشقيقات ، فالأخوات لأُم ، فالأخوات لأب ، فبنت الأخت الشقيقة فبنت الأخ لأُم فالخالات بالترتيب المتقدم في الأخوات فبنت الأخت لأب فبنات الأخ بالترتيب المذكور فالعمات بالترتيب المذكور فخاللات الأم بالترتيب المذكور فخاللات الأب بالترتيب المذكور فعمات الأم بالترتيب المذكور فخاللات الأب بالترتيب المذكور .

فإذا لم يوجد حاضنة من هؤلاء النساء أو لم يكن منهن أهل للحضانة أو انقضت مدة حضانة النساء انتقل الحق في الحضانة إلى النسب من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق في الإرث مع مراعاة تقديم الجد الصحيح على الأخوة .

فإن لم يوجد أحد من هؤلاء انتقل الحق في الحضانة إلى محارم الصغير من الرجال غير النسب على الترتيب الآتي : الجد لأُم ، ثم الأخ لأُم ، ثم ابن الأخ لأُم ، ثم العم لأُم ، ثم الخال للشقيق ، فالخال لأب ، فالخال لأُم ، وإذا قام لدى الحاضن أو الحاضنة سبب مانع من الحضانة سقط حقه فيها وانتقل إلى من يليه .

مسألة (٥٣) : إذا حصل نزاع على مصلحة الحاضنة أو الحاضن فالمحكمة أن تعين من تراه أصح من غيره لحضانة الصغيرة بدون قيد بالترتيب المتوهم عنه في المادة ٥٢ ، ويكون لها ذلك أيضاً كلما رأيت أن مصلحة الصغير تقتضي فخطى الأقرب إلى من دونه في الترتيب .

مسألة (٥٤) : إذا لم يوجد مستحق مصلحة الحضانة أو وجد وامتنع عنها فيعرض الأمر على المحكمة لكي تقرر أسراً ثقة لمصلحة لهذا الغرض من أقارب الصغير أو من غيرهم .

مسألة (٥٥) : من جاوز حضانة النساء مريضاً أو معتوهاً أو مجنوناً جتروا لها ذكراً كان أو أنثى كانت أمه أولى بصره وأبها وأبها جاوزت حد البلوغ وإذا لم توجد الأم وضمه القاضي عند من يراه أصح لذلك وأقر عليه .

مادة (٥٦) : يشترط في الحاضن عدا الأبوين أن يكون بالغا من الرشد المدنى وعاقلاً أميناً على الصغير قادراً على تربيته وصيانيته .

مادة (٥٧) : لا يجوز للحاضن أباً كان أو أمأ أن ينقل الصغير من محل حضانيته سواء داخل الجمهورية أو خارجها إلا برضاء الطرف الآخر وبسبب مسوغ .
أما غيرهما من الحاضنات أو الحاضنين فليس لهما فى أية حال الانتقال بالصغير إلا بإذن ولى النفس وأمه إذا كانت على قيد الحياة .

وليس للولى أباً كان أو غيره أن يسافر بالصغير فى مدة حضانيته إلا بإذن من تحضنه . وعند المنازعة يعرض الأمر على المحكمة المختصة بالحضانة .

مادة (٥٨) : يعد انتهاء أجل الحضانة يقيم الفتى حيث أحب إلا أن يكون غير مأمون على نفسه فيكون للولى المحرم ضممه إليه وتبقى الفتاة فى يد الولى المحرم إلا أن يثبت أنها تضار بالبقاء أو أنها غير مأمونة معه على نفسها فيجوز لها الانفراد أو الإقامة مع غيره من أصلها ولا تحرم من نفقتها .

مادة (٥٩) : لكل من الأبوين الحق فى رؤية الصغير أو الصغيرة ولالأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين .

وإذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً نظمها القاضى على أن تتم فى مكان لا يضر بالصغيرة أو الصغيرة نفسياً .

ولا ينفذ حكم الرؤية قهراً ولكن إذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر أنذره القاضى ، فإن تكرر منه ذلك جاز للقاضى بحكم واجب التنفيذ نقل الحضانة مؤقتاً إلى من يليه من أصحاب الحق فيها لمدة يحددها .

مادة (٦٠) : حق الحضانة لا يسقط بالاسقاط وإنما يمتنع بموانعه ويعود بزوالها .

الباب الخامس فى ثبوت النسب

مادة (٦١) : أقل مدة الحمل مائة وثمانون يوماً وأكثرها خمسة وستون وثلاثمائة يوماً .

مادة (٦٢) : يثبت نسب الولد فى الزواج الصحيح من الزوج بالشرطين الآتيين :

(أ) أن يمضى على عقد الزواج أقل مدة الحمل .

(ب) ألا يثبت انتفاء إمكان التلاقى بين الزوجين بمائع حسى استمر من وقت العقد إلى الولادة أو حدث بعده واستمر خمسة وستين وثلاثمائة يوم فأكثر .
وفى حالة زوال المائع نحتسب أقل مدة الحمل من تاريخ الزوال .

ولا يثبت النسب إذا انتفى أحد الشرطين السابقين إلا إذا أقر الزوج به صراحة أو ضمناً .

مادة (٦٣) : ليس للزوج أن يحدد نسب الولد المولود قبل مضى سنة أشهر من تاريخ الزواج إذا كان يعلم بالمحمل قبل الزواج أو كان قد بلغ عن الولادة أو حضر التبليغ عنها أو كان الولد قد ولد ميتاً أو غير قابل للحياة .

مادة (٦٤) : يجوز جحد نسب الولد إذا واد بعد مضى خمس وستين وثلاثمائة يوماً من تاريخ وفاة الزوج أو الحكم بانقضاء الزواج .

مادة (٦٥) : يسقط حق الزوج فى نفى نسب الولد إذا لم يرفع دعواه خلال ستة أشهر التالية لتاريخ علمه اليقينى بولادته .

ولورثة الزوج حال وفاته قبل انقضاء الميعاد المشار إليه رفع الدعوى فى خلال ستة أشهر من تاريخ وضع يد الولد أو وليه على أعيان التركة أو من تاريخ منازعته لهم فى وضع يدهم عليها .

مادة (٦٦) : يثبت نسب كل مولود إلى أمه بمجرد ثبوت الولادة بغير إقرارها دون قيد أو شرط وتكرتب على هذا النسب بينهما جميع نتائج المتفرعة عن الأمومة والبنوة مالية أو غير مالية .

مادة (٦٧) : يثبت للنسب بالزواج والإقرار والبيينة .
ويجوز للحكم بثبوت النسب بالبيينة بوجه خاص في الحالات الآتية :
أولاً : في حالة الخطف أو الاعتصاب إذا كان زمن حصولها يرجع إلى زمن الحمل .
ثانياً : في حالة الاغواء بطريق الاحتيال أو باستعمال السلطة أو الوعد بالزواج .
ثالثاً : في حالة وجود محررات صادرة من الأب المدعى عليه تفيد اعترافاً بالأبوة .
رابعاً : إذا كان الأب المدعى عليه والأم قد عاشا معاً في مدة الحمل وعاشرا بعضهما كزوجين .
خامساً : إذا كان الأب المدعى عليه قد قام بتربية الولد والإنفاق عليه أو اشتراك في ذلك بصفته والداً له .

مادة (٦٨) : يسقط حق الولد في رفع الدعوى بثبوت النسب بمعنى سنتين من تاريخ بلوغه سن الرشد المدني . ويسقط حق الأم في رفع الدعوى المشار إليها بمعنى سنتين من تاريخ الولادة

الباب السادس

في التبني

مادة (٦٩) : التبني جائز للرجل والمرأة متزوجين أو غير متزوجين ، ولا يجوز للتبني إلا إذا وجدت أسباب تبرره وكانت تعود منه فائدة على المتبني .

مادة (٧٠) : يشترط في المتبني :

(أ) أن يكون قد تجاوز سن الأربعين .
(ب) ألا يكون له نسل على قيد الحياة وقت التبني .
(جـ) أن يكون أكبر سناً من المتبني بخمس عشرة سنة ميلادية على الأقل .
(د) أن يكون حسن السمعة .

مادة (٧١) : يجوز أن يكون المتبني ذكراً أو أنثى بالغاً أو قاصراً .
ويشترط لصحة تبني القاصر موافقة والديه أو الحى منهما أو أحدهما إذا كان الآخر غير قادر على إبداء رأيه وإلا فيجب الحصول على موافقة ولي النفس .
وإذا كان المتبني قاصراً ومجهول النسب فلا يلزم للتبني إلا بإذن من المحكمة المختصة .
وللقاصر المتبني أن يطلب من المحكمة خلال سنة من بلوغه سن الرشد إلغاء تبنيه وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه .

مادة (٧٢) : لا يجوز أن يتبنى الولد أكثر من شخص واحد مالم يكن التبنى حاصلًا من زوجين .

ولا يجوز لأحد الزوجين أن يتبنى إلا برضاء الزوج الآخر مالم يكن هذا الأخير غير قادر على إيداء رأيه .

مادة (٧٣) : التبنى لا يخرج المتبنى من عائلته الأصلية ولا يحرمه من حقوقه فيها

ومع ذلك فالمتبنى الحق في أن يلقب بلقب متبنيه .

مادة (٧٤) : يجب على المتبنى نفقة المتبنى إن كان فقيرًا ، كما أنه

يجب على المتبنى نفقة المتبنى الفقير .

ويبقى المتبنى ملزمًا بنفقة والديه الأصليين ، ويلزم والداه بنفقته عند تعذر

حصوله عليها من المتبنى .

مادة (٧٥) : يتبع في إجراءات التبنى القواعد المنصوص عليها في

الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الباب السابع

في انقضاء الزواج

الفصل الأول

في أسباب انحلال الزواج

مادة (٧٦) : ينحل الزواج الصحيح بأحد الأمرين :

الأول : موت أحد الزوجين حقيقة أو حكمًا .

الثاني : الطلاق .

ومع ذلك فلا ينحل إلا بالموت الزواج الصحيح المكتمل بالمخالطة الجسدية

المعقود أمام الكنيسة الكاثوليكية ، أما الزواج الصحيح غير المكتمل فيجوز إنحلاله بناء

على طلب الطرفين أو أحدهما إذا وجد سبب قوى يوجب إنحلاله وبعد موافقة الرئاسة

الدينية الكاثوليكية .

مادة (٧٧) : يجب على المحكمة في دعاوى الطلاق والتفريق عرض

الصلح على الطرفين لمحاولة التوفيق بينهما قبل الحكم في النزاع .

مادة (٧٨) : لا يجوز الطلاق بين المسيحيين بإرادة أحد الزوجين

المنفردة ولا باتفاقهما .

ومع عدم الإخلال بالمادة السابقة يجوز طلب الحكم بالتطليق وفق المواد التالية .

الفصل الثانى

أسباب التطليق

مادة (٧٩) : إذا اعتنق أحد الزوجين ديانة أخرى جاز للطرف الآخر أن يطلب التطليق .

مادة (٨٠) : يجوز لكل من الزوجين أن يطلب التطليق لسبب زنا الزوج الآخر . ويعتبر فى حكم الزنا كل عمل إرادى يدل على للخيانة الزوجية من أيهما .

مادة (٨١) : تنقضى دعوى التطليق بسبب الزنا الفعلى أو الحكمى إذا حصل صلح بين الزوجين سواء قبل رفع الدعوى أو أثناء نظرها .

مادة (٨٢) : يترتب على التطليق إنحلال رابطة الزوجية من تاريخ الحكم النهائى الصادر به فنزول حقوق كل من الزوجين وواجباته قبل الآخر ولا يرث أحدهما الآخر .

ولا يجوز لأحدهما الزواج بآخر إلا بعد صيرورة الحكم باتاً .

مادة (٨٣) : تشهر أحكام التطليق وفق الإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل . ويجوز للزوجين بعد الحكم النهائى للتطليق التصالح واستئناف الحياة الزوجية من جديد ، على أن يثبت ذلك بعقد يتضمن التنازل عن حكم التطليق ويوثق ويؤشر به على هامش شهر حكم التطليق .

مادة (٨٤) : تعين المحكمة عند الحكم بالتطليق الزوج الذى تسبب بخطئه فى وقوعه . ويجوز لها أن تقضى للزوج الآخر بتعويض عما أصابه من ضرر بسبب فعل الزوج المخطئ .

ويجوز للمحكمة أن تقضى بنفقة للزوج الذى أدى التطليق إلى وقوعه فى حاجة . وللزوجة أن تطالب جعل التعويض المستحق لها على مطلقها مقسماً كنفقة شهرية حتى وفاتها أو زواجها وفى حالة وفاة مطلقها يستمر حقها على تركته .

مادة (٨٥) : تكون حضانة الأولاد للزوج الذى صدر الحكم لمصلحته فى دعوى التطليق مالم ترى المحكمة غير ذلك .

مادة (٨٦) : لا يؤثر حكم التطلاق على حقوق الأولاد قبل والديهم . ويظل كل من الوالدين ملزماً قبلهم بالنفقة بالقدر الذى كان ملزماً به قبل انحلال الزواج .

مادة (٨٧) : للمطلقة الحاضنة بعد تطليقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ما لم يهئ المطلق مسكناً آخر مناسباً ، فإذا انتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة للمطلق أن يستقل دون مطلقه بذات المسكن إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً .

وتختص المحكمة الابتدائية بالفصل فى الطلبين المشار إليهما فى الفقرة السابقة . ويجوز للنائب العام أو المحامى العام إصدار قرار مؤقت فيما يؤثر من منازعات بشأن حيازة المسكن المشار إليه حتى تفصل المحكمة نهائياً فى النزاع .

الباب الثامن

فى التفريق بين الزوجين

مادة (٨٨) : يجوز للحكم بالتفريق بين الزوجين إذا تحقق سبب من أسباب التطلاق أو استحکم الخلاف بين الزوجين وأصبحت معيشتها المشتركة مستحيلة أو متعذرة لمثلها . ويصدر الحكم بناء على طلب الزوجين أو أحدهما .

ويجوز أن يكون التفريق مؤبداً أو لعين زوال السبب المبرر له .

مادة (٨٩) : يدرتب على الحكم للنهائى بالتفريق وقف آثار الزواج دون إخلال بالتزام كل من الزوجين بالأمانة والمعاونة قبل الآخر .

ويجوز الحكم بالنفقة بناء على طلب أحد الزوجين إذا كان فى حاجة إليها .

ومع ذلك يجوز للزوج الذى صدر حكم التفريق لمصلحته أن يطلب من الزوج الآخر العودة إلى الحياة المشتركة فإذا رفض سقطت نفقته .

مادة (٩٠) : إذا حكم بالتفريق بين الزوجين يكون حضانة الأولاد للزوج البرى إلا إذا تعارض ذلك مع مصلحتهم .

مادة (٩١) : إذا اتفق الزوجان على إعادة الحياة الزوجية المشتركة زالت آثار الحكم بالتفريق .

مادة (٩٢) : تسرى الإجراءات المشار إليها فى المادة ٨٣ على الأحكام الصادرة فى التفريق بين الزوجين وعلى الاتفاقات الخاصة باستئناف الحياة الزوجية .

استدراك لمشروع قانون الأسرة

للطوائف المسيحية في مصر

- قررت لجنة مراجعة المشروع بجلستها المنعقدة يوم الأحد الموافق ٢٩/٦/١٩٨٠

تعديل بعض مواد المشروع على الوجه التالي :

- تعديل صياغة المواد ثالثة إصدار ، ٤٨ ، ٤٩ من المشروع على الوجه التالي :

مادة ثالثة إصدار :

حذف كلمة « مله » من صدر المادة .

مادة ٤٨ « الولاية على النفس تكون للأب ثم لمن يوليه الأب بنفسه قبل موته ثم للجد الصحيح ثم للأم ثم للأرشد من الأخوة الأشقاء ثم من الأخوة لأب ثم من الأخوة لأم ثم للأعمام ثم للأخوال ثم لأبناء الأعمام ثم لأبناء الأخوال ثم للعمات ثم للخالات ، فإن لم يوجد ولى من الأشخاص المتقدم ذكرهم تعين المحكمة ولياً من باقى الأقارب الصالحين للولاية وإلا فمن غيرهم » .

مادة ٤٩ « يشترط فى ولى النفس أن يكون أميناً على نفس المولى عليه قادراً على تدبير شؤونه .

- إضافة مادتين برقى ٦٧ مكرر و٦٧ مكرر أولاً ، نصها كالآتي :

مادة ٦٧ مكرراً : « يثبت النسب بإقرار الرجل ببنة مجهول النسب ولو فى مرض الموت إن لم يكنه العقل أو العادة وصدقه المقر له فى ذلك متى كان وقت الإقرار من أهل التصديق .

ويصح الإقرار بنسب الحمل المحقق متى توافرت هذه الشروط . وإذا أقر مجهول النسب بأبوة رجل له وتوافرت فى هذا الإقرار الشروط الواردة فى الفقرة السابقة يثبت نسبه فيه » .

مادة ٦٧ مكرراً أولاً :

« للنسب الثابت بالإقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة لا يقبل النفي وتكرتب عليه جميع أحكام النسب .

والإقرار حجة قاصرة على المقر » .

فهرس الجزء الثالث

الموضوع	ص
مقدمة	٥
تقسيم خطة البحث	٩

القسم الأول

(لدى الأرثوذكس)

- الأقباط الأرثوذكس : لائحة ١٩٣٨ ومذيلة بحكم المحكمة الدستورية	
النظيا في شأن المادة ١٣٩ منها	١٣
- الأرمن الأرثوذكس : قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٤٠	٦٠
- السوم الأرثوذكس : لائحة ١٩٣٧ في الزواج والطلاق والبالنة	٧٦
- السريان الأرثوذكس : مستخرج من مجموعة الأحوال الشخصية مطبعة ١٩٢٩	٨٢

القسم الثاني

(لدى الكاثوليك)

- مستخرج : من القانون الصادر من البابا يوحنا بولس الثاني الصادر في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ والذي يطبق على الطوائف الكاثوليكية الشرقية	٩٦
--	----

القسم الثالث

(لدى البروتستانت)

١١٣

- ١١٧ - الأمر العالى بشأن الإنجليين الوطنيين الصادر عام ١٨٧٨
- قانون الأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية بمصر الصادر عام ١٩٠٢
ومذيل باللائحة الداخلية المصدق عليها بقرار وزير الداخلية فى
ديسمبر ١٩٩١ ١٣٠

القسم الرابع

(لدى اليهود)

١٤٥

- الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية لدى الإسرائيليين : لمؤلفه م .
حاي بن شمعون طبعة ١٩١٢ ١٤٧

ملحق

مشروع قانون الأسرة للطوائف المسيحية المصرية

المقدم من الطوائف المسيحية وأقرته اللجنة المشكلة بقرار وزير العدل

١٨٣

٢٠٢

- عام ١٩٨٠
الفهرس

﴿ تم بحمد الله وتوفيقه ﴾

المستشار
عبد الفتاح إبراهيم بهنسى
رئيس محكمة الاستئناف

الأحوال الشخصية فى تشريعاتها المتعددة

الجزء الثانى النصوص الموضوعية فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين وما يطبق منها على غير المسلمين

- فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمعدلان بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .
- فى قانون الوارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٢ • وفى قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ • وفى القانون المدنى .
- فى قانون حالات سلب الولاية عى النفس رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ • وقانون أحكام الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ • وفى القانون المدنى .
- مع المذكرات الإيضاحية وتساير اللجان ، ومزیلة بأحكام المحكمة الدستورية العليا والقرارات الوزارية المنفذة .

مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية
للتنشئة - أنجاء مصر للتصمير رقم ١٤ ٥٤٧٥٤٩١
للطبع ، المعمورة البلد - بحرى ٥٦٠٠٤٢٩



رقم الإيداع
بدار الكتب

الترقيم الدولي

حقوق التأليف
محفوظة للمؤلف

حقوق الطبع
والنشر والتوزيع
محفوظة للناسر

مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة والتوزيع، المكتبة - أبراج مصر للتمهيد رقم ١ - ٥٤٧٥٤٩١
الطابع، المصورة البلد - بحري - شارع ٣٦٨ - ٥٦٠٠٤٧٩ إسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ﴾

سُورَةُ الرَّحْمٰنِ آية ٢٨ (٣٨)

﴿ مَنْ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾

سُورَةُ الْبَقَرَةِ آية ١٨٧ (١٨٧)

﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ أَحَدٌ لَكُمْ فَطَارَ أَفْلا
تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنْتُمْ وَنُفُسُكُمْ وَأَنْتُمْ لَهَا كَامِفٌ ۝ وَكَيْفَ تَأْخُذُوهُمْ
وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ وَاتَّخَذُوا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾

(صدق الله العظيم)

سُورَةُ النَّسَاءِ آية ٢٠ (٢١)

مقدمة

من المعلوم أن القانون المدني يحكم معاملات الأفراد في المجتمع وبالتالي ينظم المراكز القانونية التي تنشأ عن هذه المعاملات ، يستوى في ذلك اتصال هذه المراكز بمصالح الأفراد المالية أو تلك التي لا تقوم بمال ، والأولى هو ما يطلق عليها الأحوال المعينية ، والثانية ما يطلق عليه الأحوال للشخصية التي تنتج من وضع الشخص في الأسرة ، إلا أن هذا التحديد يتطلب مصطلح الأحوال للشخصية توصلاً لبيان نطاق دراسة الأحوال للشخصية .

ومصطلح الأحوال الشخصية ابتدعه أصلاً الفقه الإيطالي خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر لدى مواجهته لمشكلة تنازع القوانين لما هو مطوم من أنه كان يوجد في إيطاليا وقتئذ نظامان قانونيان :

الأول : نظام القانون الروماني باعتباره القانون العام الساري على كل إقليم إيطاليا .

والثاني : نظام محلي لا يتعدى سلطانه حدود إقطاعية أو مدينة فلجاً لفقه الإيطالي إلى إطلاق تسمية « قانون » على النظام الأول وأطلق تسمية « حال » وجمعها أحوال على النظام الثاني ، ثم قسم هذه الأحوال إلى :

أحوال تتعلق بالأشخاص ويعنى بها القواعد القانونية التي تنبع غالباً للشخص أيلما يكون .

وأحوال تتعلق بالأموال ويعنى بها القواعد القانونية التي يقتصر سلطانها على مكان معين وتحكم ما يوجد فيه من أموال .

ثم ذاعت التسمية والتقسيم وأصبح القانون المدني المقارن يقسم إلى طائفتين من القواعد ، تخص الأولى الروابط الشخصية وتخص الثانية الروابط المالية ، وفي مرحلة لاحقة اختصر كل من الاصطلاحين ، فأصبح يطلق على الأولى الأحوال الشخصية وأصبح يطلق على الثانية الأحوال للعينية .

والشريعة الإسلامية لم يكن معروفاً لدى فقهاءها مصطلح الأحوال الشخصية ، ذلك أن الأحكام التي جاءت بها تلك الشريعة تنقسم إلى قسمين :

قسم يتعلق بالعقائد كالإيمان بالله وملائكته ورسله ، وهو ما يدخل في دراسة علم التوحيد .

وقسم يتعلق بأعمال الإنسان وينقسم بالتالي إلى عبادات ومعاملات .

والعبادات : هي الأعمال التي يقترب بها الإنسان إلى الله كالصلاة والصوم .

والمعاملات : وهي تنظم علاقة الإنسان بغيره فرداً كان أو جماعة أو دولة كالمقود والتصرفات سواء تعلقت بتنظيم الأسرة وتكوينها كالخطبة والزواج وما يتفرع عنهما ، أم تعلقت بالأموال من بيع وإجارة :

وقد ذكر ابن عابدين (في حاشيته جـ ١) أن المعاملات خمس :

المعاوضات المالية ، والأمانات ، والزواج وما يتصل به ، والمخصصات ، والفركات .

وإذا كان الزواج ، وما يتصل به يدرج في قسم المعاملات ، إلا أنه الحق حكماً بالعبادات ، وبذلك يدخل في المعاملات المالية والعلاقات المالية مع مراعاة ما يدخل منها حكماً في العبادات ، ومعنى إلحاق الزواج حكماً بالعبادات أن لغير المسلمين أن يتزافروا إلى رؤسائهم الدينيين بالنسبة له ، إذ القاعدة أن غير المسلمين مخاطبون بأحكام المعاملات .

وفي مصر فإن المشرع هو الذي يقرر أي من القوانين شخصياً وأياً لا يعتبر كذلك ، فالقانون الشخصي للأجانب هو قانون الجنسية ، وإن كان الشخص مجهول الجنسية فالقاضي هو الذي يعين القانون الواجب التطبيق ، أما القانون الشخصي للمصريين فهو قانون الديانة على النحو المبين بالمادة (٦) من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ والذي وحد جهات القضاء ، ومن ثم كانت الشريعة الإسلامية هي القانون الشخصي للمسلمين ، وقانون الملة هو القانون الشخصي لغير المسلمين ، وذلك كله مع مراعاة الأنزعة ذات العلاقة الأجنبية أو ذات البعصر الأجنبي (أي أحد طرفيها مصري الجنسية) .

ولإزاء تعدد مسائل الأحوال الشخصية فإنه لا يمكن تلمس تعديداً دقيقاً لها ، وقد أسهم الفقه القانوني في بعض محاولات تحديثها ، كما حاولت محكمة النقض المصرية عام ١٩٣٤ في بيان المقصود منها ، إلا أن تعريفها جاء متأثراً ببعض الأنظمة القانونية المقارنة قاصراً عن بعض حالاتها وخط في بعضها الآخر .

أما المشرع المصرى ومن خلال القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأن نظام القضاء فقد تدخل لتحديد معنى الأحوال الشخصية بالمادتين ١٣ ، ١٤ منه بتعداد لمسائله رأى غالبية الفقه أنه تعداد يصلح لبيان الأحوال الشخصية لكل من المصريين والأجانب ، إلا أن هذا القانون الذى بصدر قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص فى المادة ١٣ منه على اختصاص المحاكم بصفة عامة بالدعاوى المدنية والجنائية دون ذكر لمساائل الأحوال الشخصية ، بما أحدث فجوة تشريعية لم يتداركها أيضاً بصدر القانون الحالى للسلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فلم يورد نصاً مماثلاً للذى تضمنته من قبل القانون الملقى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بما يستلزم بالضرورة إضافة هذا الحكم وغذا ضرورة لا محيص عنها تملئها اعتبارات المصلحة العامة وتدعو إليه الحاجة .

وإذا كان المشرع المصرى قد ترك حكم مسائل الأحوال الشخصية للمصريين لقانون الديانة إلا أن من هذه المسائل ما يخص لتشريعات موحدة تطبق على جميع المصريين على اختلاف ديانتهم وهى :

١ - مسائل الأهلية والولاية على المال والوصاية والقوامة والحجر والغلبة والإذن بالإدارة ، وهى مسائل تنظمها نصوص القانون المدنى (٤٤ - ٤٨) والمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الولاية على المال .

٢ - مسائل المفقود وتحكمه نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمعدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ .

٣ - مسائل الموارث وتحكمها نصوص القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

٤ - مسائل الوصايا وتنظمها نصوص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

٥ - الوصية وتكفلت المواد من ٤٨٦ لسنة ٥٠٤ من للتقنين المدنى ببيان أحكامها الشكلية والموضوعية .

٦ - الوقف ويحكمه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مع مراعاة ما ورد بشأنه من تعديلات بعد إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمعدل .

٧ - مسائل للنسب فقد ألحقت بمسائل الإرث واللى تخضع لتشريع موحد .

وإذا كان الفرد يتعامل دائماً بل يومياً مع قوانين الأحوال الشخصية في كافة مجالاتها ، كما وأن المتخصص في هذا النوع من فروع القانون لا يقتصر تعامله على تشريع واحد لتتبع حكم القانون في المسألة بل يمتد ذلك إلى تشريعات أخرى مرتبطة أو مكملتها مما يحتم عليه اللجوء على هذه التشريعات من مصادرها المتعددة .

ومن ثم كانت هذه المحاولة بتجميع كافة التشريعات المرتبطة بموضوع الأحوال الشخصية سواء من الناحية الإجرائية أو الناحية الموضوعية ، آملياً أن تسد هذه المحاولة حاجة من يتعامل مع هذا الفرع بسهولة ويسر . وحتى تكتمل الفائدة فقد رأينا إضافة للمذكرات الإيضاحية للهام من هذا التشريعات وتقرير لجان مجلس الشعب إن وجدت ، كما زيلناها بما صدر عن المحكمة الدستورية العليا من أحكام قضت بدستورية أو عدم دستورية بعض النصوص ، وكذا القرارات الوزارية المنفذة لبعض أحكام هذه التشريعات .

وإذا يصدر هذا الكتاب في أربعة أجزاء على النحو الآتي :

- ١ - النصوص الإجرائية في مسائل الأحوال الشخصية (مصريون ، أجانب) .
 - ٢ - النصوص الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين من المصريين وما يطبق منها على غير المسلمين .
 - ٣ - النصوص الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين .
 - ٤ - النصوص القانونية لنظام الوقت .
- وبذلك تكتمل سلسلة تشريعات الأحوال الشخصية والوقف والتي تطبق على جميع المصريين صرف النظر عن الديانة ، وكذا الأجانب إذا ما توافروا أمام المحاكم المصرية في تلك المسائل .

والله نسال التوفيق والسداد ...

الامكندرية في مايو ١٩٩٧

للمستشار

عبد الفتاح إبراهيم بهنسى

تقسيم خطة البحث

يتناول الجزء الثاني من الكتاب النصوص الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين المصريين وما يطبق منها على غير المسلمين من المصريين .
فيشتمل على ثلاثة أقسام :

الأول : ويتضمن عرض للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وكذا المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمعدلان بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .
وملحقها معهما المذكرات الإيضاحية وتقارير لجان مجلس الشعب .

الثاني : ويتضمن عرض لنصوص الميراث والوصية ، فيشمل :
- القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث .
- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية .
وملحقاً بهما المذكرات الإيضاحية والتفسيرية .
- ومستخرج من القانون المدني للنصوص الميراث وتصفية التركة وبمهما والوصية .

الثالث : ويتضمن عرض لنصوص الولاية على النفس والمال فيشمل :
- المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن تقرير بعض حالات سلب الولاية على النفس .
- المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال ، ومذكرته الإيضاحية .
- مستخرج من القانون المدني لأهم نصوص الحالة والأهلية والولاية على المال .

الجزء الثانى
النصوص الموضوعية
فى
مسائل الأحوال الشخصية
(للمسلمين المصريين)
وما يطبق منها على غير المسلمين

القسم الأول

- * القانونان رقما ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، المعدلان
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .**
- * المذكرات الإيضاحية وتقارير اللجان .**

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠^(١)

الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية
والمعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥^(٢)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها
الصادر بها الأمران العاليان الرقمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر ١٩٠٩)
و ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يوليو سنة ١٩١٠) ؛

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٤ الصادر فى هذا اليوم ؛

وبعد الاطلاع على ما أتفقت عليه اللجنة المولفة من حضرات أصحاب الفسيلة
شيخ الجامع الأزهر وشيخ المالكية ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتى الديار
المصرية ونائب السادة المالكية وغيرهم من الطماء ؛

وبناء على ما عرضنه علينا وزير الحقتانية

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(١) الرقاع المصرية فى ١٥ / ٧ / ١٩٢٠ وجه ولعد - العدد ٦١ .

(٢) المريدة الرسمية فى ٤ / ٧ / ١٩٨٥ - العدد ٢٧ طبع .

الباب الأول فى النفقة القسم الأول فى النفقة والعدة

مادة ١ (١) - تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو حكما حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه فى الدين .

ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة .

وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك بما يقضى به الشرع ..

ولا تجب النفقة للزوجة إذا ارتدت أو امتلعت مختارة عن تسليم نفسها دون حق أو اضطرت إلى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج ، أو خرجت دون إذن زوجها .

ولا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية - دون إذن زوجها فى الأحوال التى يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة ، ولا خروجها للعمل المشروع ما لم تظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروط مشوب (٥) بإساءة استعمال الحق ، أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه .

وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الإنفاق مع وجوبه ، ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهائيتها تاريخ رفع الدعوى .

(١) المادة الأولى مسجلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وكان نصها قبل التعديل كالاتى : "تعتبر نفقة الزوجة التى سلمت نفسها لزوجها ولو حكما ديناً فى ذمته من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق مع وجوبه بلا توقف على قسائه أو تراض منهما ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء ،
(٥) مسجلة بالإملاك المنشور بالجريدة الرسمية فى ١٥ / ٨ / ١٩٨٥ - العدد ٣٢ .

ولا يقبل من الزوج التحمك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها إلا فيما يزيد على ما يفي بحاجتها الضرورية .

ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج ، ويتقدم في مرتبته على ديون النفقة الأخرى .

مادة ٢ : المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً كما في المادة السابقة من تاريخ الطلاق .

مادة ٣ : (١)

القسم الثاني

في العجز عن النفقة

مادة ٤ - (٢) إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل إنه مصر أو موسر ولكن أصر على عدم الإنفاق طلق عليه القاضي في الحال وإن ادعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالا ، وإن أثبت أنه أمهله مدة لا تزيد على شهر ، فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

(١) المادة (٢) ألغيت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ، وكان نصها قبل الإلغاء كالآتي : من تأخر حوضها بغير رضاع تعتبر عدتها بالنسبة للنفقة بسنة بوضام لا ترى فيها الميؤ ، فإن أدعت أنها رأت الدم في أثفلها أخرت إلى أن ترى الدم مرة أخرى ، أو إلى أن تضي سنة بوضام ، وفي الثالثة إن رأت الدم انقضت عدتها ، وإن لم تره تنقض السنة وينتهي السنة .

فإن كانت مرضعاً ، وحملت في أثناء الرضاع ، امتدت بالاقراء . وإن تأخر حوضها بعد انقضاء مدة الرضاع كان الحكم في تأخر حوضها هو ما تقدم .

وفي المثلثين لا نسمع دعوى أن لها عادة في الميؤ لأكثر من سنة .

(٢) تنظم المادة الرابسة الحالات التي يطلق فيها القاضي على الزوج الماحض متى انتهى وجود المال الظاهر الذي يمكن للتنفيذ عليه وهي :

١ - إذا تصادق الطرفان على الإصرار أو أفكرته الزوجة وأثبتته الزوج ، فيها يمهل القاضي الزوج مدة لا تزيد عن شهر فإن اتفق فلا تنطبق وإلا طلق عليه .

٢ - إذا ادعى الإصرار ولم يثبت لا بمصادفة الزوجة أو بالبيئة .

٣ - إذا سكوت ولم يقل أنه مصر أو موسر وأصر على عدم الإنفاق ، وأصدرت الزوجة على التطلق طلقها القاضي في الحال بدون إمهال .

مسادة ٥ - (١) إذا كان الزوج غائبا غيبة قريية فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا ، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للإتفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل .

فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل للوصول إليه أو كان مجهول المحل أو كان مفقودا وثبت أن لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي .

وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذى يسر بالنفقة .

مسادة ٦ - تطبيق القاضي لعدم الإتفاق رجعيا ، (٢) ، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره واستعد للإتفاق فى أثناء العدة ، فإن لم يثبت إيساره ولم يستعد للإتفاق لم تصح للرجعة .

(١) تنظم المادة الفلمسة الأحكام الآتية :

١ - إذا غاب الزوج غيبة قريية ولم يترك لزوجته نفقة ، ورفضت أمرها للقضاء ، فإن كان للزوج مال ظاهر يمكن التنفيذ فيه بالطرق المعتادة نفذ حكم النفقة فيه وإنفى مبرر التطبيق .

٢ - إذا غاب الزوج غيبة قريية ولم يترك لزوجته نفقة ولم يكن له مال ظاهر ، ورفضت أمرها للقضاء طالبة التطبيق لعدم الإتفاق ، وفى هذه الحالة إذا ثبت لدى المحكمة الزوجية والغبية والزوج بلا نفقة وعدم وجود المال الظاهر له تضرب له أجلا بحسب ما تراه مع النص بأنه إذا لم يرسل لزوجته فى خلال هذا الأجل للنفقة المحضرة الواجبة عليه أو يحضر للإتفاق عليها تطلق عليه ، وتقرر تكليف قلم الكتاب بإعلان الغالب بصورة من هذا القرار ، فإن مضى الأجل ولم يرسل لزوجته ما تنفق منه ولم يحضر للإتفاق عليها ونسقت من وصول له الإعلان طلقها عليه .

٣ - إذا غاب الزوج غيبة بعيدة ولم يترك لزوجته نفقة ولم يكن له مال ظاهر يمكن أخذ النفقة منه ، فإذا ثبت للمحكمة الزوجية وغبية الزوج وعدم وجود المال ، تطلق عليه دون حاجة إلى ضرب أجل أو إعتار لمبنيين فى الحالة الثانية .

٤ - إذا غاب الزوج ولم يدر مكانه ولم يترك لزوجته ولم يكن له مال ظاهر ، ورفضت الزوجة أمرها إلى القضاء طالبة التطبيق لعدم الإتفاق ، قضى أثبتت الزوجية والغبية وعدم وجود المال للظاهر وعدم العلم بالمكان طلقت المحكمة عليه فى الحال بدون ضرب الأجل والإعتار لمبنيين فى الحالة الثانية .

٥ - إذا كان الزوج مفقودا ولم يترك نفقته ولم يكن له مال ظاهر ورفضت الزوجة الأمر للقضاء طالبة التطبيق لعدم الإتفاق ، قضى أثبتت الزوجية والنقد وعدم وجود المال طلقت عليه المحكمة كما فى الحالة الثالثة .

٦ - إذا كان الزوج مسجوناً ولم يكن له مال ظاهر يمكن أخذ النفقة منه رفضت زوجته الأمر للقضاء بطلب التطبيق لإيساره ، وأثبتت ذلك طلقت المحكمة عليه بعد ضرب الأجل والإعتار لمبنيين فى الحالة الثانية .

ويعتبر الزوج غائبا غيبة قريية - على ما قرره الفقهاء - إذا كان بمكان يسهل وصول قرار المحكمة بضرب الأجل إليه فى مدة لا تتجاوز تسعة أيام . ويصدر غائبا غيبة بعيدة من ليس كذلك .

(٢) لاحظ أن التطبيق لعدم الإتفاق قد يكون بلقا إذا كان قبل الدخول الحقيقى أو كان مكسلا ثلاث .

الباب الثاني في المفقود

مادة ٧ : (١)

مادة ٨ : إذا جاء المفقود أو لم يجرى وتبين أنه حي فزوجته له ، ما لم يتمتع للثاني بها غير عالم بحياة الأول ، فإن تمتع بها الثاني غير عالم بحياته كانت للثاني ما لم يكن عقد في عدة وفاة الأول .

الباب الثالث في التفريق بالعيب

مادة ٩ : للزوجة أن تطلب للتفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرب كالجنون والجذام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به ، فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث للعيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها ، فلا يجوز التفريق .

مادة ١٠ - الفرقة بالعيب مطلق بائن .

مادة ١١ - يستأن بأهل الخيرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها .

الباب الرابع في أحكام منفردة

مادة ١٢ : (١)

مادة ١٣ : على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ، ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بمرأى رأس الدين في ٢٥ شوال سنة ١٣٣٨ (١٢ يوليو سنة ١٩٢٠)

(١) المادة (٧) أُنشئت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وكان نصها قبل الإلغاء كالآتي : « إذا كان للمفقود وهو من فتلخ خبره مال تنفق منه زوجته ، جاز لها أن ترفع أمرها إلى القلضى ، وتبين الجهة التي بطن أنه صار إليها ، ويمكن أن يكون مرجعها بها . وعلى القلضى أن يبلغ الأمر إلى وزارة الحفانية لتجرى البحث عنه بجميع الطرق الممكنة . فإذا لاحت مدة أربع سنين من حين رفع الأمر إلى القلضى ، ولم يجد الزوج ، ولم يظهر له خبر - بطن القلضى للزوجة فتتخذ عدة وفاة أربعة أشهر وعشرة أيام . وبعد انقضاء لمدة بطن لها أن تتزوج بغيره . »

(١) المادة (١٢) أُنشئت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وكان نصها قبل الإلغاء كالآتي : « نرسى أحكام المادة الثالثة من هذا القانون على السمندات الآتى حكم لهن بلفقات عدة بمقتضى أحكام نهائية صادرة قبل تنفيذ هذا القانون . »

المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ (١)
الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية
المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ؛

وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها
الأمران العاليان الرقمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦
جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يوليو سنة ١٩١٠) ؛

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ ، والقانون نمرة ٢٤ الصادر
فى هذا اليوم المعدل للمادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - الطلاق

مادة ١ : لا يقع طلاق السكران والمكره .

مادة ٢ : لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه
لا غير .

مادة ٣ : الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة .

مادة ٤ : كذايات الطلاق وهى ما تحتل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا
بالتية .

مادة ٥ : كل طلاق يقع رجعيًا إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على

(١) للوقائع المصرية فى ٢٥ / ٣ / ١٩٢٩ - العدد ٣٧ .

مال وما نص على كونه باندا في هذا القانون والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ (١) .
مادة ٥ مكررا - (٢) على المطلق أن يوثق إشهاد طلاقه لدى الموثق المختص خلال
ثلاثين يوما من إيقاع الطلاق .

وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه ، فإذا لم تحضره كان على
الموثق إعلان إيقاع الطلاق لشخصها على يد محضر ، وعلى الموثق تسليم نسخة إشهاد
الطلاق إلى المطلقة أو من ينوب عنها ، وفق الإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير
العدل (٣) .

وتترتب آثار الطلاق من تاريخ إيقاعه إلا إذا أخفاه الزوج عن (٤) الزوجة ،
فلا تترتب آثاره من حيث الميراث والحقوق المالية الأخرى إلا من تاريخ علمها به .

٢. الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر :

مادة ٦ - إذا أدعت الزوجة إصرار الزوج بها لا يستطاع معه دوام العشرة
بين أمثالهما يجز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقه بائنة
إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم
يذهب الضرر بعث القاضي حكيمين وقضى على الوجه المبين بالمواد (٧ و ٨ و ٩ و
١٠ و ١١) .

(١) ما نص على كون الطلاق باندا في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ هو الطلاق للمصوب (مادة ٩ من هذا
القانون) . وما نص على كونه باندا في المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هو الطلاق للضرر
(مادة ٦) ، الطلاق للزواج من أخرى (مادة ١١ مكررا) ، الطلاق للتبعية (مادة ١٢) ، الطلاق
للمص (مادة ١٤) .

(٢) لمادة ٥ مكررا مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . وتوثيق إشهاد الطلاق ليس شرطا لصحته ، وإنما
هو من إجراءات علم المطلقة بحصول الطلاق . وليس الموثق أن يمتنع عن توثيق الطلاق إذا طلبه المطلق
بعد فوات مهلة الثلاثين يوما .

(٣) راجع قرار وزير العدل رقم ٣٢٦٩ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ١٧ / ٧ / ١٩٨٥ في شأن أوضاع وإجراءات
إعلان وتسليم إشهاد الطلاق إلى المطلقة ، وإشار إليه بهامش من .

(٤) مصححة بالاسكركه المنشور بالجريدة الرسمية في ١٥ / ٨ / ١٩٨٥ . للحد ٣٣ .

مادة ٧ - (١) يشترط في الحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن وإلا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .

مادة ٨ - (٢)

(أ) يشتمل قرار بعث الحكمين على تاريخ بدء وإنهاء مأموريتهما على ألا تجاوز مدة ستة أشهر وتخطر المحكمة للحكمين والخصم بذلك . وعليها تخليف كل من الحكمين لليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وبأمانة .

(ب) يجوز للمحكمة أن تعطي للحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، فإن لم يقدموا تقريرهما اعتبرتهما غير متفقين .

مادة ٩ - (٣) لا يؤثر في سير عمل الحكمين امتناع أحد الزوجين عن حضور مجلس التحكيم متى تم إخطاره .

وعلى الحكمين أن يتعرفا أسباب للشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة .

مادة ١٠ - (٤) إذا عجز للحكام عن الإصلاح .

١ - فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التلويق بطلقة بالئدة دون مساس بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق .

٢ - إذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة اقترحا التلويق نظير بدل مناسب

(١) المادة (٧) مستبدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وكان نصها قبل التعديل كالآتي : « يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن وإلا فمن غيرهم ممن له خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما » .

(٢) المادة (٨) مستبدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي : « على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة قررها » .

(٣) المادة (٩) مستبدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وكان نصها قبل التعديل كالآتي : « إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو منهما أو جهل الحال قررا للتفريق بطلقة بالئدة » .

(٤) المادة (١٠) مستبدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وكان نصها قبل التعديل كالآتي : « إذا اختلف الحكمان لأمرهما القاضى بمعادة للبحث فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما » .

يقدرانه تلغزم به (٥) للزوجة .

٣ - إذا كانت الإساءة مشتركة اقترحا التطلاق دون بدل أو ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة .

٤ - وإن جهل الحال قلم يعرف المسمى منها اقترح للحكمان تطليقا دون بدل .

مادة ١١ - (١) على الحكمين أن يرفعا تقريرهما إلى المحكمة مشتملا على الأسباب التي بنى عليها فإن ، لم يتفقا بعثتهما مع ثالث له خبرة بالحال وقدرة على الإصلاح وحلقته اليمين المبينة في المادة (٨) وإذا اختلفوا أو لم يقدموا تقريرهم في الميعاد المحدد سارت المحكمة في الإثبات ، وإن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها استحالة العشرة بينهما وأصررت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتطليق بينهما بطلقة بالئة مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها وإلزامها بالتعويض المناسب إن كان لذلك كله مقتضى .

مادة ١١ مكررا - (٢) على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجا فطيه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات

(٥) مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٥ / ٨ / ١٩٨٥ ، العدد ٣٣ .

(١) المادة ١١ مستبدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وكان نصها قبل التعديل كالآتي : « على الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقرانه وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه » .

(٢) المادة ١١ مكررا مخالفة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

وقد طعن على هذا النص أمام المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٣٥ لسنة ٩ قسائية دستورية ، والتي قضت بفسخ المادة ١٤ / ٨ / ١٩٩٤ برفض الدعوى (الجريدة الرسمية في ١ / ٩ / ١٩٩٤ ، العدد ٣٥) .

وجاء نص الحكم - بعد الدعاية كالآتي :

بعد الإطلاع على الأوراق والعدول .

حيث إن الرقعة - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق تكتمل في أن المدعى عليها الثالثة كانت قد أقامت الدعوى رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨٤ على نفس المنصورة ضد المدعى طالبة للتطليق إعمالا لنص المادة ١١ مكررا الصنف بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وذلك لتضررها من زواجه عليها بأخرى . وإذا دفع المدعى - في الدعوى الثالثة - أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية النص سالف الذكر ، وكانت محكمة الموضوع قد صرحت له برفع الدعوى الدستورية - بعد أن قدرت جدية دفعه - فقد أقام المدعى الثالثة .

وحيث إن المدعى يبنى على نص المادة ١١ مكررا المشار إليها مخالفته حكم المادة الثانية من الدستور التي تقتضي بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وذلك قولاً منه بأن القوانين واللوائح التي تخالف هذه المبادئ تقع باطله غديمة الأثر قانونا ، ولأن النص المطعون عليه يتعارض مع -

اللاتى فى عصمته ومحال إقامتهن ، وعلى الموثق إظهارهن بالزواج الجديد بكتاب
مسجل مقرون بعلم الوصول .

ويجوز للزوجة التى تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا أحققها ضرر
مادى أو معنوى يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى
العقد ألا يتزوج عليها .

فإذا عجز القاضى عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلاقاً بائناً . ويسقط حق
الزوجة فى طلب التلطيق لهذا السبب بمعنى سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى .
إلا إذا كانت قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً ، ويتجدد حقها فى طلب التلطيق كلما
تزوج بأخرى .

وإذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن
تطلب التلطيق كذلك .

= النصوص القرآنية التى تأذن بالتعدد وترخص فيه ، ولم تهز تقبيده إلا بشروط الحل بين الزوجات وانحلال
عن أن النكاح المصطنع فيه لم يبين ماهية الأضرار المصطنعة التى تخول الزوجة الممانعة فى الزواج الجديد
حق طلب التفريق بينها وبين زوجها . كما علق حقها فى هذا الطلب على عدم قبولها للتزوج عليها صراحة أو
ضمناً ، وألزمها رفع دعورها بالتطيق خلال سنة من تاريخ علمها بالزواج الجديد وإلا سقط الحق فيها حال أن
الضرر قد يلحقها بعد فوات هذا الميعاد . كذلك أجاز للنكاح المصطنع فيه - بمفهوم الصالحات - للزوجة أن تشترط
فى عقد زواجها عدم الزواج عليها ، وهو قيد على تعدد الزوجات يناقض شرط الحل بينهما ولا يتصل به .

وحيث إن المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية
المستغلة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وللصالحين عليها بعدم الدستورية تنص على أنه ،
على الزوج أن يقر فى وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجاً قطعيه أن يبين فى الرقعة اسم
الزوجة أو الزوجات اللاتى فى عصمته ومحال إقامتهن ، وعلى الموثق إظهارهن بالزواج الجديد بكتاب
مسجل مقرون بعلم الوصول . ويجوز للزوجة التى تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه ، إذا أحققها ضرر
مادى أو معنوى يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ، ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى العقد ألا يتزوج عليها .
فإذا عجز القاضى عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلاقاً بائناً ، ويسقط حق الزوجة فى طلب التلطيق
لهذا السبب بمعنى سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى ، إلا إذا كانت قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً ،
ويتجدد حقها فى طلب التلطيق كلما تزوج بأخرى .
وإذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج ، فلها أن تطلب التلطيق كذلك .

وحيث إن من المقرر أن المحكمة الدستورية العليا لا يجوز أن تتصل من اختصاص نيط بها وفقاً للدستور

.....

أو القانونين أو كلامهما . وعليها كذلك . ونفس القدر . ألا تخوض في إختصاص ليس لها ، ذلك أن إنكارها لولايتها أو مجازتها لتخومها ممتنعان من الناحية الدستورية ، ولا يجوز من ثم أن تتركخص فيما عهد إليها به من المسائل الدستورية كلما كان تسديدها لها لازماً ولو لاستها صغريات لها وزنها أو قارنتها محاذير لها خطرهما ، بيد أن ذلك لا يحى الانتفاخ بالرقابة على الدستورية إلى اتفاق تجاوز مكنسياتها أو مباشرتها دون قيود توازن بها ، بل يتعين أن تكون هذه الرقابة . وإيماناً فاعليتها . محددة طرائقها ومحلها ، جلية أسسها ومناهجها ، وأن تمارس في إطار مجموعة من الضوابط التي تصورها الهيئة القضائية التي تتولاها ، ولا تفرضها عليه سلطة أعلى لحدبها من حركتها ، لضمان أن تكون الرقابة على الدستورية مخصصة في حدودها المنطقية ، فلا يكون التدخل بها مؤذناً بانقلابها من كوابحها ، بل مقيداً بما يصرن مرجعياتها ولا يخرجها عن حقيقة مراميتها كأداة تكفل في آن ولحد سيادة الدستور ومباشرة السلطتين التشريعية والتنفيذية لإختصاصاتها التقديرية دون عائق ، ومن ثم كان اللجوء إليها مقيداً بضرورة أن يكون التدخل بها لازماً ضرورياً برأسها ملأناً نهائياً ، وليس بإعتبارها إجراءً إحتياطياً ، وتتدخل هذه الضوابط في وقفها إلى قيود ذاتية تفرضها على نفسها الهيئة القضائية التي عهد إليها الدستور أو المشرع برقابة الدستورية ، وذلك تقديرها منها لخطورة هذه الرقابة وحققتها ، ولأن المصالح التي تولجها فريدة في بابها بالنظر إلى تشابكها وإتساعها وتمتدحها ، وإتصالها المباشر بمرکز هؤلاء الذين يسهم النص التشريعي المعلوم فيه ، ولو كادوا من غير أطراف النزاعة الدستورية .

وعلى منوه التنظيم المقرر للرقابة على الدستورية ، لا يجوز أن تفصل الهيئة التي تتولاها في دستورية نص تشريعي في غير خصوصية تمكس بمضمونها حقيقة التناقض بين مصالح أطرافها ، ولا أن تقر قاعدة دستورية لم يمن يد أو أن ارسائها أو قاعدة دستورية تجاوز إتساعها أو مذهبها المحدود التي يستلزمها الفصل في النزاع المعروض عليها ، وليس لها كذلك الفصل في المسائل الدستورية التي يثيرها النص التشريعي المعلوم عليه ، إذ كان الطاعن قد أقام من مزياه أو كانت الأضرار التي رتبها لا تتصل بالمصالح التي يدعيها إتسالا شخصياً ومباشراً ، أو كان مكانا حمل حكمها في النزاع المطروح عليها على أساس آخر ، وعليها دوماً . وكشرط أولى لممارستها ورقابتها على الدستورية . أن تستوثق إذا كان ممكناً تأويل النص التشريعي المعلوم عليه على نحو يجنبها الحكم بعدم دستوريته .

وحيث إن البين من النص المعلوم فيه - المادة ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية - أنه خول الزوجة التي تزوج عليها وزوجها - ولولم تكن قد اشترطت عليه في عقد الزواج ألا يتزوج عليها - أن تطلب الطلاق منه على منوه شرطين موضوعيين : أولهما : أن يكون قد لحقها ضرر من قبل زوجها - مذهباً - كان أو أدبياً - على أن يكون هذا الضرر موصفاً من حيث آثاره بأن يبلغ مثله درجة من الاسامة تكون معها البثرة بين أمثالهما أمراً محتزراً تاتيهما : أن يكون تقدير هذا الضرر علاناً إلى القضاء ، وعليه ألا يملكها من زوجها ملقة بانكته إلا إذا عجز عن إصلاح بينهما .

وسواء توافر هذان الشرطان أو تخلفا ، فإن الحق في رفع دعوى الطلاق - وفقاً لأحكام النص المعلوم فيه - مقيد بزمان معين لا يمتدله ، إذ يتعين على الزوجة الساعية إلى التفريق بينها وبين زوجها ، أن تقيم :

.....

= دعواها خلال سنة من تاريخ علمها بأن زوجها تزوج بغيرها - ويسقط حقها في إقامة دعواها هذه ، بغرات ذلك الميعاد ، وكذلك برضاها بالزواج الجديد صراحة أو ضمنا .

وحيث أن القيد الإجرائي المشار إليه - وأيا كان وجه للرأي في دستوريته - لا يتعلق إلا بالزوجة التي تزوج عليها زوجها ، إذ هي التي تقدمها للنس السابق بميعاد لرفع دعواها بالتفريق بينها وبين زوجها ، واعتبر فوات هذا الميعاد مسقطا للحق فيها ، ومن ثم لا تقوم المصلحة الشخصية المباشرة في اللطمن عليه إلا باللمبة إليها ، كذلك فإن ما قرره ذلك للنس من تزولها عن دعواها تلك بقبول للزوج عليها صراحة أو ضمنا ، إنما يخصها دون غيرها ، باعتبار أن هذا النزول الذي قرره النس الملصون فيه قد تم بافتراض أن إرادتها قد اتجهت إليه ، من ثم تتعلق آثاره بها وحدها ، وعلى خلاف ما تقدم تلك الصانع التي ترضى بها المدعى إبطال ذلك للنس بمقولة إهداره الحق في التمتع أو تعييده ، إذ يطبر هذا الإعلان مرتبطا بالشرطين الموضوعيين الذين يفرضان الزوجة التي تزوج زوجها عليها طلب التلطيق منه ، ولا يجوز بالتالي لنور زوجها المواجهة في دستوريتهما ، وليهما تمتد مصلحة الشخصية المباشرة التي يجرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أنها شرط لقبول الدعوى الدستورية ، وأن مناطها يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازما للفصل في النزاع المرتبط بها والمطروح على محكمة الموضوع .

وحيث إن من المقرر أن الرقابة على الدستورية لا تستقيم موطئا لإبطال نصوص تشريعية يمكن تأويلها - تقتض طرق الدلالة المتغيرة - على وجه يخصصها من المخالفة الدستورية المدعى بها ، بل يجب - وبوصفها رقابة متوازنة لا يجوز للتدخل بها إلا لضرورة ملحة تقتضيها - أن تكون مبررة بدراسيتها كي لا يكون للجهة إليها الاندفاع ، أو الإعراض عنها ترخيا .

وحيث إن الأصل في تشريع التمتع هو للنصوص القرآنية ، إذ يقول تعالى فيما أوحى به إلى محمد عليه السلام ، وإن خلدنكم ألا تخطوا في البيئات ، فاتكروا ما طاب لكم من النساء ملن وثلاث ورياح ، فإن خلدنكم ألا تخطوا فويلدة أو ما ملكت أبياتكم ، ذلك أدنى ألا تملوا ، وكانت صيغة الأمر تنفيد طلب وقوع المأمور به والامتناع عما يضاده ، مالم يتم دليل على وجود قرينة تصرفها من أصل وضمها إلى الأبلهة ، وهو ما قرره بعض الفقهاء بقولهم أن صيغة الأمر حقيقة في طلب الفعل ، مجاز فيما سواه ، وأن إفادتها الإباحة بطريق المجاز يحتاج إلى قرينة ، وكانت الآية السابقة لا تنفيدها من الجمع بين أكثر من زوجة ، ولا طلبا لازما لإتيان هذا الفعل ، ولكنها إذن بالتعدد ، وكان من المقرر أن الله تعالى ما شرع حكما إلا لتحقيق مصالح العباد ، وما لأهل مصلحة اقتضتها أحوالهم دون أن يورد في شأنها حكما ، وكان مسلما كذلك أن ما كان تابيا بالنس هو المصلحة الحقيقية التي لا تبدل لها ، وأن العمل على خلاتها ليس إلا تمديدا على حدود الله ، وكانت المسئلة التي تمارض النصوص القرآنية لا تعتبر مصلحة حقيقة ، ولكنها أدخل إلى أن تكون شبهيا وانحرافا فلا يجوز تمكيميا وكان الله تعالى حين أن بالتعدد ، شرع ذلك لمصلحة قدرها مستجيبا بها لأحوال الناس البشرية ، فأقره في إطار من الوسطية التي تلتزم حد الاعتدال ، جاعلا من التعدد - وهو ليس إلا جمعا بين أكثر من زوجة بما لا يجاوز الأربع حقاً لكل رجل ، ومحافظه كل امرأة من الحرائر يستطيعها وتعمل له شرعا - ولو لم تكن بقيمة يخرج من أكل أموالها =

- وظلمها ، بل ولو لم يكن وليا عليها - غير مقيد في ذلك بما وراء الأمن من الجور بين من يضمهن إليه باعتبار أن الأصل في المومن الحل بين من ينكحهن ليكون أعون على بقاء أصل الاستقرار والأطمئنان ، فإن لم يأمن العدل ، فمفعوله بولحده لا يزيد عليها حتى لا يميل لغيرها كل الميل ، ومن ثم كان التعمد مقورا بنصوص قرآنية صريحة لا يرتبط تطبيقها بمناسية نزولها ، ولكنها تعد نذرا لما يليها لكل زمان ومكان ، جوهره العدل ، وهو ليس إلا قولاً معروفاً واستحلالاً لأوامر الله تعالى مع مخالفة نواهيها . وكلما استقام التعدد على قاعدة العدل - وهي قيد على الحق فيه ولا تعد سبباً للنشوة - كان نافيًا للجور والميل ، واستحال أن يتمخض ظلماً أو ينحل إلى إضرار بالزوجة التي تعارض إقراران زوجها بغيرها ، ذلك أن ما يجوز شرعاً لا يؤزل إعتاداً ، ولا وجه للقول بأن الشريعة للفراء - وغايتها إصلاح شئون العباد وتوفيئها ، تتناقض في تطبيقاتها العملية لمسالكهم وتعارضها ، لأن ما ينهانا الله عنه يكون منزه راجحاً ، ما يأمرنا به وجوباً أو على سبيل الإباحة إنما يكون نفعه غالباً ، ولا يعتبر بالتألي قرينة لإيذاء أو مضارة أو سبباً لأيهما ، وإلا لابتدع عن مصالح العباد ، وكان سعيها ما يناقضها ، ومدخل إلى مقاصد مقطوع بها أو مرلجها وقوعها بقدر الإنم الملبس لها أو المحيط بها ، وهو ما يخرجه الله تعالى عنه حين أذن بالتعدد وجعل الحق فيه - مع الأمن من الجور - مكتسباً ولو عارضته الزوجة التي على الحسنة .

وحيث إن النص السطوون فيه قد دل ببارئته على أمرين يلتقيان مما قاله مصادرته للتعدد أو تفديد الحق فيه ، أولهما : أن حق الزوجة التي تعارض الزواج الجديد في التفريق بينها وبين زوجها لا يقوم على مجرد كرايتها لها أو نفيها منه لتزوجه عليها ، وليس لها كذلك أن تطلب قسم علاقتها بزوجها بإدعاء أن إقراره بغيرها يعبر في ذاته إضراراً بها ، وإنما يجب عليها أن تقوم الدليل على أن ضرراً مدنياً عنه شرعاً قد أصابها بفعل أو امتناع من قبل زوجها ، على أن يكون هذا الضرر حقيقياً لا متوهماً ، واقعاً لا متصوراً ، ثابتاً وليس مفترضاً ، مستقلاً بمناصره عن واقعة الزواج اللاحق في نكته وليس مترتباً عليها ، مما لا يفتقر لتجارته العدد التي يمكن التسامح فيها شرعاً ، ومخالفاً لحسن العشرة بين أمثالهما بما يخل بمفوماتها ليحل إساءة لها - دون حق - اتصلت أسبابها بالزوجة التالية وكانت هي باعثها ، فإن لم تكن هذه الزيجة هي المناسبة التي وقع الضرر مرتبطاً بها فإن حقها في التفريق بينها وبين زوجها يرتد إلى القاعدة العامة في التطبيق للضرر المنصوص عليها في المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية .

مضى كان ذلك ، فإن النص التشريعي السطوون عليه لا يكون ناهياً عن التعدد أو معدلاً لأحكامه - من خلال تحريمها - بما يخرجه من أصل وضعها ، إذ لو كان الأمر كذلك لنأمرنا محظوراً مجرد ورجع الطريق إليه ، ولكان مجرد الجمع بين أمرين منشأ لأولاهن قرينة قانونية يفترض الضرر من خلالها ، ولا يجوز التدليل على عكسها ، ويكون التفريق بين الزوجية - بموجبها ، واقعاً بقرّة لقانون ، وهو ما يؤزل إلى إعدام السلطة التقديرية التي يملكها القاضي في تقديم الأضرار التي تدعى الزوجة إلحاقها بها ، تصديداً من جهته لأسبابها ، ونظراً منه في براعتها وملايساتها توطنه لتفريق حكمها على منزه المقاييس الشرعية التي لا تتغير أو تتبدل ، كذلك ليس في النص السطوون فيه ما يتضمن تطبيقاً لأثار الزوجة التالية على إرادة الزوجة التي تعارض بقاءها ، إذ لو كان لها ذلك ، لجاز أن تنصس ببدا الأثار التي رتبها المشرع على عقد الزواج التالي ، وأن تحصل بإرادتها سريلتها في حقها حال أن المقود - وإن كان تكوينها عائداً إلى إرادة أطرافها - إلا أن آثارها من عمل المشرع وحده - تنفيها : أن القاضي لا يهيئ إلى طلبها التفريق -

.....

= بينها وبين زوجها بتطليقتها ، منه طلاق بالائنة ، إلا أننا عجز عن الإصلاح بينهما ، وعليه بالتالى قبل قض علاقة الزوجية أن يسمى بينهما معروفا ، نأثروا فى أحوالهما ، مستوحشا خفاياهما ، وأن يخلص لذلك كل الرسائل التى تصاق إليها توجيهها وتصويرا ورفيقا . فطلقة أرفع المنزلة عنها قدر الإمكان ، وبفرض هذا الجهد من القاضي ، أن يكون الخلاف بين الزوجين مما يرجى إصلاحه بتهنئة الخواطر بينهما ، وإعانتها على تجاوز مظاهر تفرقهما ، بعد تقصى أسبابها ، والتوصل إلى حلول يقبلانها مما ، ولا كذلك الأمر إذا كان خلافها مع زوجها راجعا إلى مجرد الجمع عليها ، إذ يكون للشقاق بينهما عندئذ مغتربا على الزواج فاللاحق من ذاته وناشئا عنه وحده ، وليس أمام القاضي فى مواجهته إلا أحد حلين يخرجان مما عن معنى الإصلاح وينبغيان مقاصده أولهما : أن يلزمها اللزول عن طلبها للتفريق بينها وبين زوجها مع بقاء الزوجة المجنونة فى عصمته ، وهر أن ترصده . ثانيهما ، أر تدعو زوجها إلى مفارقة زوجته المجنونة بالتخلّى عنها ولو كان راغبا فى بقاء ، علاقة الزوجية معها لمصلحة بقدرها ، وليس ذلك يحال طريق الوسطية بين مطلبين ، ولا رأيا للصدع بين موقفين .

وحيث إن للنص المضمن فيه . بالأحكام السابق بولائها . يكون قد أقام الحياة الزوجية على أسس لا تصالح إلا بها ، جاعلا معيار المنزلة الذى يولد الحق فى التفريق موضوعا لا ذاتيا ، حائلا دون وقوع علاقة . تتحدد الزوجات فيها مع الأمن من اللجوء . فى الحقيق والدرج للذين تدرس الشريعة الفراء على دفعها ما وسعها الجهد إلى ذلك إعمالا لقوله تعالى « ما جعلنا عليكم فى الدين من حرج » مستبعدا من مجال تطبيقه تلك الأضرار التى تعود إلى المشاعر النفسية التى تحمل فى صدر المرأة تجاه منرتها بإعتبار أن ما قد يقع بينهما من تباغض ، وما تعملانه لبعضهما من مشاغل تمتد إلى أولادهما ، مرجعا تلك الخبرة الطبيعية بين أمرأتين تتزاحمان على رجل واحد ، ولا يخلص هو لإحداهن ، وهى بعد غيرة لا يمكن تقفية للفروس البشرية منها ، ولم يقصد النص المضمن فيه أن إزالتها ، ولا يجوز تخلى بمقاصد التحد التى تدبر عليها لئلا يقتضيها صون عرض المرأة ونسلها حتى لا تتعرض لهوان منياع باع أو إيهال بما يناقض أحمديتها أو يمس عفتها ويؤزل بحرمانها من زوج يرعاها . إلى عزلتها وتكفلها على نفسها بإيجاد طريقها إلى بناء أسرة تتواصل حياتها معها ، وتكون أكفل لإصلاح أمرها بما تقي به عليها .

وحيث إن ما قيل من أن النص المضمن فيه أجاز بمفهوم المساقاة للزوجة أن تضمن عقد زواجها شرطا يلا يتزوج زوجها عليها ، مشفا بذلك قيما جديدا على تعدد الزوجات يجاوز حدود الحد بينهما ، مردود أولا : بأن إعمال النص المضمن فيه لا يستقيم إلا بفترض أن الزوجة التى تقيم دعواها للتفريق بينها وبين زوجها لا زال عقد زوجها منه قائما ، وأن حقها فى التفريق بينها وبين زوجها ليس مطلقا على إزالتها ، بل مرتبطا بوجود مندر محدد وفق مقاييس شرعية ، ناشئا عما أتاه زوجها معها إخلالا منه بحسن المشورة بما ينلقى حرد إمسكها معروفا . وهو يعد مندر لا يليق بأمثالهما وليس مترتبا على الزوجة اللاحقة فى ذاتها ، بل وقع بمناسبتها . متى كان ذلك ، فإن افتراض قيام المرأة التى تزوج زوجها عليها بحل عقدة الانكاح بينها وبين زوجها عن طريق فسخها بإزالتها المنفردة إعمالا من جانبها لشرطها بعدم التزوج عليها بغير وجوده فى عقدها . يكون غير محصور فى تطبيق أحكام النص المضمن فيه . ومردود ثانيا : بأن قاعدة اللقح المتبلى فيما تضمنته العقد بوجه عام من الشروط ، وما يرد منها بوجه خاص فى عقد الزواج ، هو إطلاق لا تقيدها ، وإلحاقها لا ملعها ، ما لم يقد دليل شرعى على غير ذلك . وهم يفرعون هذه القاعدة على مبدأ حرية التعاقد ، وأن للناس على شروطهم لا يتحولون عنها إلا شرطا حرم حلالا أو أملا حراما . وقد أجازوا . وعلى منوه نظرهم إلى الشروط فى الإنكحة . شرط المرأة على زوجها ألا يتلقا . من دارها أو يلغاها أو أن يكن قاسا . =

« وقطعوا بأن شرطها ألا يتزوج عليها لا يحرم حلالا ، ذلك أن قلادة هذا الشرط تعود إليها ومنفعتها فيه ، وما كان من مصلحة الملقد كان مصلحة عقد ، وهو بعد شرط لا يخل بمقاصد النكاح التي قام الدليل الشرعي على طلبها ، وإذا كان إنفاذ المهد مسدولا ، وكان من المقرر أن مقابلت الحقيق عند الشروط ، فإن تكول زوجها عن تمهده بعدم الزواج عليها يكون مخالفا لقاعدتهم في إطلاق الشروط وعدم تقييدها باستصحابها لأصل إباحتها ، وهي قاعدة عزوها بما نقل عن الرسول عليه السلام من أن : « لحق ما ألقيتم به » به من الشروط ما استحلتكم به الفروج ، . ومن ثم كان لها - وقد أحل زوجها بشرطها - وقام للدليل بالتالي على أن رضاها ، وقد كان قرأما لعقد زوجها - قد أحل ، الخيار بين إبقاء علاقتها الزوجية أو حلها بفسخها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان النص المعلوم فيه لا يمارض التعدد ، ولا ينظر إليه باعتباره خزيمة إلى حرام ، ولا يتخفى كذلك بلوغ غاية ذاتها بكتفها الإثم أو يتصل بها ، وجب القول بأن الدائرة التي يعمل في نطاقها ، هي دائرة المضار القطعية إذا كان مرجعها قبل أو امتناع ثناء زوجها قبلها مرتبطا بالزوجة التالية ، ومسحلا بما يكون عليه حال العشرة بينهما بعد تزوجها عليها مما لا يأذن به الشرع أو يرخس فيه . ومن ثم يكون هذا النص مطلوبا على تطبيق خاص للتطبيق للضرر لإفراجه صورا بمعنىما يكون ذلك النص متحقا بها منسرفا إليها ودللا حولها . وهو باعتبارها كذلك بعد فرعا لأصل برد إليه ، وليس للفرع لمعيار على الأصل الذي ، يلحق به . ويقتضى ذلك أن يفسر التي المعلوم فيه على نحو يوفق بين أحكامه وقوله تعالى ﴿ هو عاشرهن بالمعروف ﴾ وكذلك على ضرة القاعدة الكلية للنص صاغها الرسول عليه السلام بقوله ، لا ضرر ولا ضرار ، وهي قاعدة رئيسية من أركان الشريعة الإسلامية . تحدثت تطبيقاتها وإن كانت مسكة في إيجابها ، وتكشف عنها نصوص قرآنية مختلفة مولى منها قوله سبحانه ﴿ ولا يمسكوهن ضرارا لمتعدوا ﴾ وقوله جل علاه ، ولا تضاروهن للضيقا عليهن ، وقوله تعالى ﴿ فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ﴾ وحكمه يفيد دفع الضرر قبل وقوعه بطريق الوقاية المسكة ، ودفعه بعد حدوثه بما يستطاع من التدابير التي تزوله . وعلى ضررها لا يجوز الإضرار - ولو على سبيل المقابلة - إذا كان ثارا مضارا يزيد من الضرر ولا يفيد إلا في توسيع دائرته . كما لا يجوز أن تقدم المذافع التي يمكن جلبها على مواجهة مخاطر المفلس ودره عواقبها . وعطا فرع الفقهاء عددا من القواعد التي تدرج تحتها ، وتعتبر تخريجا عليها ، منها أن الضرر يدفع قدر الإمكان ، وأن الضرر يزال ، وأن الضرر لا يزال بمثل كي لا يفتاقم منه ، وأن نزاح ضررين يقتضى اختيار أضرهما دفعا لأضمرهما ، وأن تعمل الضرر الخاص يكون مطلوبا كلما كان ذلك لازما لرد ضرر عام .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان المالكية قد أثبتوا حدود قاعدة ، لا ضرر ولا ضرار ، ببيان بعض تطبيقاتها في نطاق العلاقة الزوجية ، ويؤكددهم أن الأضرار التي تخول للزوجة حق حل عقدة النكاح بينها وبين زوجها هي التي تكون كذلك بالمقاييس الشرعية ، ولا اعتداد في توافرها وتقييم سببها بما تراه هي صوابا أو انحراقا عن الحق ، أو بما يكون كامدا في نفسها قبل زوجها بضرا أو إضراره أو نفعها ، وإنما مرد الأمر دوما إلى ما تقرر للشريعة الفراء اعتباره ضررا ، وكانت هذه القاعدة التي فصلها المالكية هي الأصل العام في التطبيق للضرر بخان النص المعلوم فيه يمتد من تطبيقاتها ، وإن كان من قبيل التظلم الخاص لبعض صورها ، وهو تنظيم لا ينحى القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ أو يمارضها ، وإنما يقتدى بإطارها العام الذي يخول كل زوجة حق التفريق بينها وبين زوجها إذا لم يدم

سادة ١١ مكرراً ثانياً - (١) إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق
توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع .

وتعتبر مطلقة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إليها لعودة
بإعلان على يد محضر اشخصها أو من ينوب عنها ، وعليه أن يبين في هذا الإعلان
المسكن .

وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من

مستحلاً - على منزه الأضرار التي ألحقها بها - دوام العشرة بين أمثالها ، ولا مخالفة في ذلك كله لمبادئ
التشريع الإسلامية القطعية في وجودها ودلائلها ، بل هو إلزام أمين بها ، ذلك أن ما يصدر عن الزوج - إتيانه
وإعتناقه وقهره - يعتبر تدبيراً يحملها مالا تعلق ، ويخرج بالتالي عن نطاق الحماية الشرعية . وما للنس
المطعون فيه - في نطاق الشرطين الموضوعيين الذين أسلفنا بينهما - إلا تقريبا على هذا الأصل العام ، ولا بد
أن يحمل على معناه .

وحيث إن القول بأن التشريعة العلمية للتطويق المصغر ، تدل بشمول محلها وتكامل تطبيقها على اتساعها
لكل صورة بما في ذلك تلك التي عليها النص المطعون فيه ، لا يعنى - يفرض صحته - أن التنظيم الخاص
الذي أفرد ذلك النص المصغر بذاتها من الأضرار تكون الزوجة التالية هي مناسبة لإحداثها ويجوز التفريق بين
الزوجين بموجبها - قد صار مخالفاً للدستور ، ذلك أن إدراج نص تشريعي معين في المفهوم العام للنص آخر ،
ومكان الاستغناء بالتالي عن الفرع لسوء الأصل ، لرقق اتصالاً بالوسائل الفنية لصياغة النصوص التشريعية ،
ولا يدخل من هذه الناحية وحدها - بالتالي - إلى مخالفة دستورية .

وحيث إن من المقرر أنه إذا حددت المحكمة الدستورية العليا - بطرق الدلالة السطحية - معنى
لمضمن نص تشريعي ، ملتهبة من ذلك إلى الحكم برفض المطاعن الدستورية لموجهة إليه ، فإن هذا المعنى
يكون هو الدعامة التي قام عليها هذا الحكم ، لتد إليه مع المنطق للعجبة المطلقة والكاملة التي أسفها قانون
المحكمة الدستورية العليا على أحكامها في المسائل الدستورية بإعتبارها متضامتين وكلا غير منقسم . ولا
يجوز بعدد لأية جهة - ولو كانت قضائية أن تعطى هذا النص معنى مغاير يجاوز نفوذ الدائرة التي يعمل
فيها محدداً لإظهارها على منزه قضاء المحكمة الدستورية العليا .

وحيث إن النص المطعون عليه - في الحدود السالف بينهما - لا يتعارض مع أحكام الدستور من لوجه
أخرى .

• وراجع أيضاً حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ١١ لسنة ١١ قضائية ، دستورية ، جلسة
١٩٩٤/٥/٧ وقضى فيها بعدم قبول الدعوى .

• وكذا حكمها الصادر بذات الجلسة في الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١١ قضائية ، دستورية ، وقضى فيها بإنهاء
المقصومة في الدعوى والمكمان نشر بالجريدة الرسمية في ٢ / ٦ / ١٩٩٤ - العدد ٢ .
(١) المادة ١١ مكرراً ثانياً مخالفة للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

تاريخ هذا الإعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها .

ويعد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به في الميعاد .

وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض ، أو بناء على طلب أحد الزوجين ، التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحکم وطلبت للزوجة التطلاق اتخذت المحكمة إجراءات التحكيم المرصحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون .

٣- التطلاق لغية الزوج أو لحبسه

مادة ١٢ - إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي نطقها بالثأ إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه .

مادة ١٣ - إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلاً وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها .

فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضي بينهما بتطبيقه بآئنة . وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا إنذار وضرب أجل .

مادة ١٤ - لزوج المحكوم عليها نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب إلى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطلاق عليه بالثأ للضرر ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه .

٤- دعوى النسب

مادة ١٥ : لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد الزوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أنتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أنتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة ^(١) .

(١) يلاحظ أن أدنى مدة للعمل ستة أشهر على الدر الثابت بالشرع ، أما تحديد أقصاها بسنة عدد أيامها ٣٦٥ يوماً فقد قرره المشرع الوضعي بناء على رأى الطبيب الشرعي .

٥ - النفقة والعدة

مادة ١٦ (١) - تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسراً أو عسراً على ألا تقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذي يفي بحاجتها الضرورية .

وعلى القاضي في حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوفر شروطه أن يفرض للزوجة ولصغارها منه في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة (بحاجتها الضرورية) بحكم غير مسبب واجب النفاذ فوراً إلى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ .

وللزوج (٢) أن يجري المقاضاة بين ما أداه من النفقة المؤقتة وبين النفقة المحكوم بها عليه نهائياً ، بحيث لا يقل ما تقبضه الزوجة وصغارها عن القدر الذي يفي بحاجتهم الضرورية .

مادة ١٧ - لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق .
كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفي زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق .

مادة ١٨ - لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره إلا بقدر ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق .

مادة ١٨ مكرراً (٣) - الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل وبمراعاة حال المطلق يسراً وعسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخص للمطلق في مداد هذه المتعة على أقساط .

(١) المادة (١٦) مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وكان نصها قبل التعديل كالآتي : تقدر نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسراً وعسراً مهما كانت حالة الزوجة . .

(٢) مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٥ / ٨ / ١٩٨٥ . العدد ٣٣ .

(٣) المادة (١٨ مكرراً) مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

.....

- وطلعن على هذا النص أمام المحكمة العليا الدستورية في القضية رقم ٩ لسنة ١١ قضائية ، لدورية ، ،
وقعت تلك المحكمة بجلسته ١٩ / ٦ / ١٩٩٣ برفض الدعوى (الجريدة الرسمية في ٨ / ٧ / ١٩٩٣ . العدد
٢٧ ، تابع) .

وجامعت مدونات هذا الحكم - بعد ديباجته - كالآتي :

بعد الإطلاع على الأوراق والملفولة .

حيث إن الرقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى عليها
الزابعة كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٨٨ - لحلول نص كلى الأسكندي - مند المدعى طالبة الحكم
لها بتمتع بتقدير نفقة خمس سنوات و جلسته ٢٥ / ١ / ١٩٨٩ دفع المدعى بعدم دستورية المادة ١٨ مكرراً من
المرسوم بقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ ، المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، فقررت المحكمة لتجليل نظر
الدعوى لجلسة ١ / ٣ / ١٩٨٩ وصرحت له بإتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن مبنى الطعن ما يدعى على النص المطعون عليه مخالفتها نص المادة الثانية من الدستور ،
ولأحكام الشريعة الإسلامية على سند من أن النكاح لا تسحق المصلحة إلا بشروط ثلاثة هي ألا يسبق الاتفاق
على مهرها وألا يدخل زوجها بها ، وألا يخلى بها خلفة مسمحة قبل طلاقها ، هذا إلى أن نفقة المدة هي
المقصود بالنفقة . وهي كذلك ، أجر لزواج محرم هو الزواج المرفوف ، فضلاً عن أنها تنقيد الحق في الطلاق
المعتبر خالصاً للزوج ، ولا يحذر تقريرها أن يكون شرطاً جزئياً مترتباً على إيقاع الطلاق في ذاته وعقاباً على
استعماله ، كما أن الشريعة الإسلامية لا تعرف حداً أدنى لها .

وحيث إن المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال
الشخصية المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ تنص على أن ، الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا
طلقها زوجها بدون رضاها ، ولا بسبب من قبلها ، تسحق فرق نفقة عدتها مئة تقدير بنفقة سكتين على الأقل ،
ويعرأة حال المطلق يسراً وعسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخس المطلق في سداد هذه
المدة على أقساط .

وحيث أن النص بمخالفة النص سالف للبيان للدستور غير سديد ، ذلك أن ما نص عليه الدستور في مادته
الثانية بعد تعديلها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من سريان حكمها على التشريعات الصادرة بعد
الحمل بها ، ومن بينها أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - مؤداه أنه لا يجوز لنص تشريعي أن يناقض
الأحكام الشرعية النظمية في ثبوتها ودلائلها ، فهذه الأحكام وحدها هي التي لا يجوز الإجتihad فيها ،
وهي شال من الشريعة الإسلامية مبانيها الكلية وأصولها الثابتة التي لا تخضع لتأويل أو تبديل ، ومن غير
المستصور بالتالي أن يتغير مفهومها تبعاً لتغير الزمان والمكان ، إذ هي عصية على التحويل ولا يجوز الخروج
عليها ، وتقتصر ولاية المحكمة الدستورية العليا في شأنها على مراقبة التقيد بها وتطبيقها على كل قاعدة قانونية
تعارضها ، وذلك أن السادة الثانية من الدستور تقدم على هذه القواعد ، لحكم للشريعة الإسلامية في أصولها
ومبانيها الكلية ، إذ هي إطارها العام وركائزها الثابتة التي تفرض مطلباتها دوماً بما يحول دون إقرار أية
قاعدة قانونية على خلافها ، ولا أعبر ذلك تشبيهاً واهتدلاً لما علم من الدين بالضرورة . وعلى خلاف هذا ،
الأحكام التقليدية سواء في ثبوتها أو دلالاتها أو فيها مما ، وذلك أن دائرة الإجتihad تنحصر فيها ولا تمتد إلى سواها
، وهي تتغير بتغير الزمان والمكان لضمان مرونتها وجديتها وأصولها للنوازل على اختلافها وتنظيمها لشئون =

.....

- الجهاد بما يكفل مصالحهم المعتبرة شرعا ، ولا بد أن يكون هذا الاجتهاد واقعا في إطار الأصول الكلية الشريعة الإسلامية بما لا يجاوزها ، مقيما الأحكام لمصلحة بالإعتماد في استنباطها على الأدلة الشرعية ، متوخيا من خلالها تحقيق المنفعة العامة للتشريعة بما تقوم عليه من صون للدين والنفس والعقل والعرض والمال .

وحيث إن ما نراه المدعى من مخالفة النص المطعون عليه لأحكام الشريعة الإسلامية موجود بأن أصل تشريع المصلحة هو النصوص القرآنية التي تحدثت موضحها ، منها قوله تعالى ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين ﴾ التي نجا الشافعي في أحد أقواله وكذلك الظاهرية إلى وجوبها ، وأيدهم في ذلك آخرون باعتبار أن ، حقا ، صفة لقوله تعالى ﴿ متاعا ﴾ وذلك لدخول لتوكيد الأمر بها ، هذا بالإضافة إلى أن عموم خطابها مولداه عدم جواز تخصيص حكمها بغير دليل ، وسريانه على كل مطلقة سواء كان طلاقها قبل الدخول بها أم بعده ، فرض لها مطلقا مهرا لم كان غير مفروض لها . وجامعير الفقهاء على استحبابها بمقولة إفتقارها إلى أمر صريح بها . كذلك فإن تقرير المصلحة وجوبا أظهر في آية أخرى إذ يقول تعالى في المطلقة غير المفروض لها مهر ولا مدخول بها « ومتعوهن على المعروف قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين ، بمعنى أعلموهن شيئا يكون متاعا لهن . والأمر بالإمتاع فيها ظاهر ، وإضافة الإمتاع إليهن ضلوكا . عدد من يقولون بوجوبها . لا شبهة فيه ، وانصرافها إلى المتقين والمحسنين لا يدل على تعطها بهم دون سواهم ، بل هو توكيد لإيجابها باعتبار أن الناس جميعها ملزمون بالامتثال إلى أمر الله تعالى وعدم الإنزلاق في معاصيه .

وحيث إن البين من استقراء أقوال الفقهاء في شأن دلالة النصوص القرآنية الواردة في شأن ، المصلحة ، أنهم مختلفون في نطاق تطبيقها من ناحية ، وفي وجوبها أو استحبابها من ناحية أخرى ، وما ذلك إلا لأن هذه النصوص ظلية في دلائلها ، غير مقطوع بمراد الله تعالى منها ، وجاز لولي الأمر بالتألي الاجتهاد فيها تنظيميا لأحكامها بنص تشريعي بقرار أصل الحق فيها ، وبغسل شروطها استحفاظها بما يوحد تطبيقها ، ويقوم ببيانها على كلمة سواء ترفع نواحي الخلاف فيها ولا تعارض الشريعة في أصولها الثابتة أو مبادئها الكلية .

وحيث إن النص التشريعي المطعون فيه شرط لاستحقاق المصلحة شرطين :

(أولهما) أن تكون المرأة التي طلقها زوجها مدخولا بها في زواج صحيح ، (وثانيهما) ألا يكون الطلاق برضاها أو من وجهتها ، وهما شرطان لا ينافيان للشريعة الإسلامية سواء في ركنها أو مقاصدها ، وذلك أن تشريع المصلحة يتوخى جبر خاطر المطلقة تطبيقيا للنص وإلزامها إياها بالطلاق ، ولأن مواساتها من المروءة التي تتطلبها الشريعة الإسلامية ، والتي دل العمل على تراخيها لاسيما بين زوجين انتقل حب العروبة بينهما ، ولا كذلك المرأة التي تخار الطلاق أو تسمى إليه ، كالمختلفة والمباراة ، أو التي يكون الطلاق من قبلها بما يدل على أنه ناجم عن إساعتها ، أو عائد إلى ظلمها وسوء تصرفها ، إذ لا يتصور . وقد تقررت المصلحة إزاء غم الطلاق - أن يكون أماعها . في طلاق تم برضاها أو وقع بسبب من قبلها . تطبيقيا لمفاطرها ، ولا أن يصلها مطلقا بصعنة مالية تزيد على نفقة العدة تخفيفا للألماء للناجمة عن الفرق ، وما قرره المدعى من أن المصلحة لا تستحق إلا للمرأة غير المدخول بها قبل طلاقها ، مردود بأن الله تعالى نال بعباده المتقين الذين يلزمون بالتعاليم التي فرضها حونا لأنفسهم عن مخالفتها ، بأن يقدموا لكل مطلقة متاعا يتمحض معروفا بما مؤده استحفاظها بالإمتاع ، ولو كان ذلك بعد الدخول بها ، كذلك فإن أمهات المؤمنين المدخول بهن هن اللاتي عتتهن الآية -

مسادة ١٨ مكرراً ثانياً^(١) - إذا لم يكن للصغير مال فنفتحه على أبيه .

وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تتزوج البنت أو تكسب ما يكفي نفقتها وإلى أن يم الأبن الخامسة عشرة من عمره قادراً على الكسب المناسب ، فإن أنشأ

ـ التكمية التي قول فيها سبحانه وتعالى ﴿ يا أيها النبي قل لأنزاجك إن كنن ترهن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتنعن واسرحكن سراحاً جميلاً ٤ .

وحيث إنه بالنسبة لما قرره النص التشريعي المطعون عليه من أن السعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل ومراعاة حال المطلق يسراً وعسراً وعلى ضوء ظروف الطلاق ومدة الزوجية ، فقد جاء النص مساهلاً في ذلك قوله تعالى ﴿ ومتحرون على الوسر قدره وعلى المقتر قدره ﴾ ومستبعداً بذلك الآراء التي تقيسها على الشهر وتزاعي فيها حال الزوجية بالتالي ، ومقرراً حد أدنى لها في إطار التكافل الاجتماعي لضمان ألا يقل ما يعود على المرأة منها عما قدره ولي الأمر لازماً لتكفيها بعد طلاقها دين رضاها ، ومن غير جهتها ، ذلك أن غرضها بالطلاق نيلها وتزويج سكينتها ، وقد تعرضها لمخاطر تفوق طاقة إحتمالها ، وغالباً ما يقتزن طلاقها بالتناحر واللباغض ولتقطاع المودة ، فحق ألا يكون أنشأها مذبذباً في مسائله صرنا للحكمة من تشريعها لا سيما أن من الفقهاء من حدد أدنى ما يجزى فيها ، ومنهم من حدد رأسها وأوسلها ، وليس في النصوص القرآنية ما يفيد أن الله تعالى قد قدرها أو حددتها ، بما مؤده جواز تكفيها بما يحق للناس مصالحهم المعتبرة شرعاً ، ولئن كان النص التشريعي المطعون عليه لا يورد حداً أقصى لتلك المصونة المالية التي قسمها للرجل لمن طلقها ، إلا أن ذلك أدخل إلى الصلاة التي لا تمتد إليها الرقابة الدستورية ، ولا يجوز أن تفرض فيها ، لا سيما أن من الفقهاء من يقول بأنه ليس للعمة عليهم حد معروف لاني قولها أو كذا ، كذلك فإن أمر تقديرها فيما يجاوز حد الأبنى موكول إلى المحكمة المختصة بتجول فيه بصرفها معتمدة في تحديد مبلغها على أسس موضوعية لا تفرضها تحكماً أو إعفاً ، من بينها أن يكون هذا التحديد دائراً مع حال مطلقها يسراً وعسراً ، إذ هي محتاج تقدر معروفها ومصلحة لها اعتبارها ، والمعتقون المسفلون لله تعالى الطامعون في مرضاته مدهورين إليها ، بل ومطالبون بها ، باعتبارها أكثر المودة ، وأدعى لذئ الشقاق وإقامة العلاقات البشرية على أساس من الحق والعدل ، كذلك فإن اعتماد النص التشريعي بمدة الزوجية وظروف الطلاق في مجال تقدير العمة الواجبة ، لا يترضى فرض قيود غير مبررة على الحق في الطلاق ، وإنما قصد المشرع - بإضافته هذين العنصرين إلى حال المطلق يسراً وعسراً - أن تكون المصونة المالية التي تتجول المنة في مبلغها ، ولوعية قدر الإمكان بما لا إفراط فيه أو تفريط ، وهو ما يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق بما لا يناقض أحكام الدستور أو يخل بضوابطه .

٥ - وانظر كذلك حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٧ لسنة ٨ قضائية ، دستورية ، الصادرة في ١٥ / ٥ / ١٩٩٣ كما سيرد .

(١) المادة (١٨ مكرراً ثانياً) مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

وقد طعن على هذا النص - في فقرته الرابعة - أمام المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٩ لسنة ١١ قضائية ، دستورية ، وقضت تلك المحكمة بحلها ٢٦ / ٣ / ١٩٩٤ برفض الدعوى (الجريدة الرسمية في ١٤ / ٤ / ١٩٩٤ - العدد ١٥) .

عاجزاً عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملازم لأمثاله ولاستعداده ،
أو بسبب عدم تيسر هذا للكسب استمرت نفقته على أبيه .

ويلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن لهم بقدر يساره وبما يكفل للأولاد
العيش في المستوى اللائق بأمثالهم .

وتمتتح نفقة الأولاد على أبيهم من تاريخ امتناعه عن الإنفاق عليهم .

== وجاء نص الحكم - بعد الدعاية كالآتي :

بعد الإخلاع على الأوراق ، والمذولة .

حيث إن الوقائع - حسبما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى عليها الأولى
قد أقامت ضد المدعى الدعوى رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ أمام محكمة المنشية للأحوال الشخصية مطالبة للحكم بنفقة
لإنبتها منه أمل المولودة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، إلا أن المدعى أنكر نسب هذه البنت إليه ، فقررت
المحكمة وقف نظر الدعوى حتى يفصل في النزاع حول النسب ، فأقامت المدعى عليها الأولى الدعوى رقم
٢٢٥ لسنة ١٩٧٤ كلى أموال شخصية الأسكندرية بطلب للحكم ببعوث نسب الصغيرة أمل إلى المدعى في
الدعوى المثالة ، وإذ قضى لها بذلك ، فقد طعن المدعى في هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٦
شرعى على الاسكندرية الذى خلص إلى قبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وبأيدي الحكم المستأنف ،
فطعن المدعى في هذا الحكم بالطن رقم ٨٥ لسنة ٥٧ قضائية أحوال شخصية أمام محكمة النقض التى قضت
بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٩ بعدم قبول الطعن . وقامت المدعى عليها الأولى بإتخاذ إجراءات تجديد نظر
دعواها رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ أشار إليها حيث قضت فيها محكمة المنشية بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٩ بالإلزام
المدعى ، أن يؤدي لها اعتباراً من ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ثلاثين جنيهاً أجر حضانتها للصغيرة أمل حتى تنتهى
حضانتها لها شرعاً أو قانوناً - فطعن المدعى والمدعى عليها الأولى في هذا الحكم بالاستئناف رقمى
٢٣٥ ، ٢٤٧ لسنة ١٩٨٩ أحوال شخصية الأسكندرية . وبعد ضم الاستئنافين لنظرهما معاً ، دفع المدعى بعدم
مستورية نص المادة ١٨ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ تخلفاً ببعض أحكام الأحوال
الشخصية ، والمضادة للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، تنص على ما يلى :

فقرة أولى : إذا لم يكن للسفير مال ، فنقته على أبيه .

فقرة ثانية : وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تزوج البنت أو تنكب ما يكفى نفقتها ، وإلى أن يتم
الابن الخامسة عشرة من عمره فلذا على الكسب المناسب ، فإن أمها عاجزاً عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية ،
أو بسبب طلب العلم الملازم لأمثاله ولاستعداده ، أو بسبب عدم تيسر هذا للكسب ، استمرت نفقته على أبيه .

فقرة ثالثة : ويلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن لهم بقدر يساره ، وبما يكفل للأولاد العيش في
المستوى اللائق بأمثالهم .

== فقرة رابعة : وتستحق نفقة الأولاد على أبيهم من تاريخ الامتناع عن الإنفاق عليهم .

وحيث إن الذين من الأوراق أن المدعى قد أقام دعواه الدستورية ناهيا على الفقرة الرابعة من المادة ١٨ مكررا ثانيا - سائلة الذكر - مخالفتها نص المادة الثانية من الدستور التي توجب الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية فيما تفره السلطة التشريعية من قواعد قانونية ، تأسيسا على أن هذه المبادئ قيد عليها لا يجوز لها التنصل منه ، وأن قمة المذهب الحنفي قد أجمعوا على أن نفقة الأولاد لا تستحق عن مدة ماضية وإعتبار أن مطالها الحاجة فلا يلزم الأب بها عن المدة السابقة على فرضها قضاء ، ولإزال هذا المبدأ قائما عملا بلاثمة ترتيب المحاكم الشرعية - حتى بعد إلغاء عدد من نصوصها - إذ تميل المادة ٢٨٠ منها فيما يجب العمل في نطاق المسائل التي تنظمها إلى أرجح الآراء في مذهب أبي حنيفة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيها .

وحيث إن الأصل في المسئلة للشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - هو أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المسئلة للقائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الحكم الصادر فيها مؤثرا في الطب الموضوعي للحصول بها والمطروح على محكمة الموضوع - متى كان ذلك ، وكان الطعن للمال منحصر في الفقرة للرابعة من المادة ١٨ مكررا ثانيا المشار إليها ، فإن المسألة الدستورية التي تدهي هذه المحكمة الفصل فيها إنما تتحدد بها حين غيرها ولا تمتد لملها .

وحيث إن تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف في شأن مشروع القانون المقدم إلى مجلس الشعب بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، يدل على أن هذا المشروع أدرج ضمن أحكامه المادة ١٨ مكررا ثانيا بفقراتها الثلاث ، أما الفقرة الرابعة - المطعون عليها - فقد أضيفت إليه بناء على اقتراح من أحد أعضاء مجلس الشعب إبان الفصل للتشريعي الرابع من دور الإنعقاد المادى الأول لهذا المجلس ، وقد أشار هذا العضو إلى أن سبب إضافتها هو أن للمحاكم جرت على أن فرض نفقة الأولاد يبدأ من تاريخ الحكم بها ، وليس من تاريخ امتناع الأب عن الإنفاق ، وهذا يؤدي إلى بقاء الأم المأمنة جريا بين المحاكم لمدة سنة أو سنتين قد لا تستطيع خلالها الإنفاق على أولادها مما يضطرهم إلى الاستدانة لإرفقة ماء وجهها ، . ولا تدل الأعمال التعميمية لنص التشريعي المطعون عليه - على اعتراض أحد من أعضاء المجلس للنابى عليها . كذلك خلت المذكرة الرضائية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية مما يعين على تحديد مرامها . بيد أن هذا النص - الذي لم تكن تتضمنه قوانين الأحوال الشخصية السابقة عليه - قاطع في الدلالة على أمرين : أولهما : أن نفقة الولد تكون دينا في ثمة أبيه مذ امتناعه عن أنفها مع جريها ، وأن لولده بالحالي - وبالشروط المنصوص عليها في الفقرات الثلاث من المادة ١٨ مكررا ثانيا سائلة البيان - أن يتم دعواه لطلبها وله أن يقتضيها عن أية مدة سابقة على الحكم بها ، ولو استطال زمنها ، لانهما : أن الفقرة الرابعة من المادة ١٨ مكررا ثانيا - وهي النص المطعون عليه - وقد جاء حكمها مطلقا من قيد الزمان - لا يجوز تقييدها بالقيد الذي أورده المشرع في شأن المدة التي لا يجوز بعدها للزوجة أن تقتضى النفقة من زوجها ، ذلك أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وإن استعاض عن نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخامس ببعض أحكام للنفقة ومسائل الأحوال الشخصية بنص جديد يعتبر نفقة الزوجة دينا على زوجها من تاريخ امتناعه عن إيفائها مع وجوبها ، وقرن ذلك بحكم جواز ساع دعواها عن -

.....

= مدة ماضية تزيد على سنة نهايتها تاريخ رفعها ، إلا أن حكم هذا النص خاص بتقنتها هي التي تستحق لها مقابل حمايتها لحق زوجها عليها وإمكان استماتته بها ، ولا يطرر بالتالي مقتصرا إلى سواها .

وحيث إن من المقرر أنه إذا كان الصغير ذا مال حاضر بغير نفقة تقع في ماله ولا يجب على أبيه ، فإذا لم يكن له مال يكفي ، فإن وجوبها على أبيه وانفراداه بحملها بغير احتياج الولد لها ، قاعدة ثابتة لا تأويل فيها ، ولا يجادل المدعى في أصل الحق في النفقة ، ولا في أن نفقة الولد على أبيه غير مقدرة بنفسها ، بل بكفايتها . وليس ثمة مطعن من جهته في مشروعية شروط استحقاقها التي تطالبها المادة ١٨ مكررا ثانيا بقصراتها للثلاث ، وإنما تدور دعواه الدستورية حول جواز ثبوتها دينا في ذمة الولد عن فترة ماضية غير قصيرة إذا لم يكن ثمة تراخى بها أو قضاء وبفضها ، ذلك أن الأصل عنده أن نفقة الصغير لا تكون دينا في ذمة أبيه إلا من تاريخ الحكم بها أخذا بما قرره الحنفية ومن قال برأيهم من الفقهاء ، وإذا عدل النص التشريعي للمطعن عليه عن هذه القاعدة التي تستمد أصلها من مبادئ الشريعة الإسلامية يعتقد خطأ مخالفا لنص المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .

وربما ما نص عليه الدستور في مادته الثانية - بعد تعديلها في سنة ١٩٨٠ - من أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، إنما يمتنع عن قيد يجب على السلطة التشريعية إلزامه في التشريعات الصادرة بعد العمل بالتعديل الدستوري المشار إليه - ومن بينها أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - فلا يجوز لنص تشريعي أن يناقض الأحكام الشرعية القطعية في ثبوتها ودلائلها ، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هي التي يكون الاجتهاد فيها ممتنعا ، لأنها تنال من الشريعة الإسلامية مبادئها الكلية وأصولها الثابتة التي لا تعمل تأويلا أو تبديلا . ومن غير المنصور بالتالي أن يتغير مفهومها تبعاً لتغير الزمان والمكان ، إذ هي عصية على التعديل ولا يجوز الخروج عليها أو الإلتواء بها عن معناها . وتقتصر ولاية المحكمة الدستورية العليا في شأنها على مراقبة التقيد بها وتطبيقها على كل قاعدة قانونية تعارضها . ذلك أن المادة الثانية من الدستور تقدم على هذه القواعد أحكام الشريعة الإسلامية في أصولها ومبادئها الكلية إذ هي إطارها العام وركائزها الأصلية التي تفرض متطلباتها دوماً ، بما يحول دون إقرار أية قاعدة قانونية على خلافها ، وإلا اعتبر ذلك تشوهاً وإكراها لما علم من اللذين بالضرورة ، ولا كذلك الأحكام الظنية غير القطعية بطبيعتها أو بدلائلها أو هما معا ، ذلك أن دائرة الاجتهاد لتحصر فيها ولا شتد لسواها ، وهي بطبيعتها متطورة تتغير بتغير الزمان والمكان لضمان مرونتها وحيويتها ، ولواجهة التوازن على إختلافها تنظيميا لشئون العبادة بما يكفل مصالحهم المحذرة شرعا ولا يمتثل بالتالي حركتهم في الحياة ، على أن يكون الاجتهاد دوماً وإقما في إطار الأصول الكلية للشريعة بما لا يجاوزها ، ملتزما بتأويلها الثابتة ، متحررا بمناهج الاستدلال على الأحكام العملية والقواعد الضابطة لفرعها ، كافلا من المقاصد العامة للشريعة بما تفرم عليه من حفاظ على الدين والنفس والمال والعرض والشال .

وحيث إن أية قاعدة قانونية ولو كان العمل قد استقر عليها أمداً ، لا تحمل في ذاتها ما يمسسها من العمل عنها وإبدالها بقاعدة جديدة لا تصادم حكما شرعيا قلميا وريداً ودلالة ، وتكون في مضمونها أرفع بالعباد وأفضل بشؤونهم وأكفل لمصالحهم الحقيقية التي يجوز أن تشرع الأحكام لتحقيقها ، وبما يلائمها . فذلك وحده طريق الحق والعدل وهو خير من فساد عريض - ومن ثم ساءح الإجتهد في المسائل الإختلافية التي لا-

.....

وحيث إن هذا الافتراض الذى تبنى عليه الرأى السابق ، لا يستقيم فى كل الأحوال ، ولا يعكس الصور الأكثر وقوعا فى الحياة العملية ، ولا دليل على أن القول به أوفق لمصالح الأسرة وأكثر لدعم التزام بين أفرادها ، وهو كذلك يناقض جوهر العلاقة بينهم ، وقد يقوض بذاتها . وتغير الزمان يدعو إلى المدول عن هذا الاجتهاد إعمالا للمرونة التى تسمحها للشرعية الإسلامية فى أحكامها الفرعية المستجيبة للتطور تروخيا لربطها بمصالح الناس واحتياجاتهم المتجددة وأعرافهم المتغيرة التى لا تصادم حكما قطعيًا ، وهى مرونة يتلقونها أن يتخذوا على الأمر بأراء يتلقونها لا يريم عنها ، أو أن يقعد باجتهاده عند لحظة زمنية تكون للمصالح المعتدرة شرعا قد جاوزتها . وتلك هى الشرعية الإسلامية فى أصولها ومبادئها ، متطورة بالضرورة ، نابتة الجمود ، لا يتقيد الاجتهاد . وفيما لا نص عليه فيها . بتغير ضوابطها الكلية ، وبما لا يصلح مقاصدها . وفى هذا الاطار يكون المدول عن الافتراض الذى قال به المنفية ومن اتبعهم لازما عقلا ، ومطلوبا دينًا ، ومحققا لمصالح لها اعتبارها . ذلك أنه لا نزاع فى أن نفقة الولد على أبيه لا يتحملها سواء ولا يشاركه فيها غيره . ولئن صح القول بأن علاقة الشخص بذوي قرياء - من غير أبائته - تقوم فى جوهرها على مجرد الصلة - ولو لم تكن صلة محرمة - إلا أن الولد بعض من أبيه أو هو جزؤه الذى لا يفصل عنه ، وإليه يكون مقتضا فلا يلحق بغيره . وهذه الجزئية أو البهمنية مرجعها إلى الولادة ، وليس ثمة نفع يقابلها لكون فيها معنى للمرض ، ومن ثم كان اختصاص الولد دون غيره بالإتفاق على عياله ثابتا لا جدال فيه ، بإعذار أن الإتفاق عليهم كإتفاق الولد على احتياجاته هو صوتا لحياته . ولأن عجزهم عن النظر لأنفسهم والقيام على حوائجهم يفرض بذاته نفقتهم التى لا يجوز لأبيهم أن يحجبها عنهم إعمالا لقوله عليه السلام ، كفى بالمرء إثمًا أن يضرب من يقرئ ، . وإذا كان متعينا على الولد ليأمن نفسه حقها توقيا لإهلاكها ، فإن سعيه لضمان مثوبة أولاده . وهو بعض منه . يكون واجبًا باعتبار أن الحاجة داعية إليه ، والمصلحة تقتضيه . والأصل فى الولد - إذا كان بالغًا عاجزًا عن الكسب - حقيقته أو حكما . ألا يكون مفاضلًا لأبيه أو عصيًا حتى يخلو والده عنه ، فإن كان صغيرًا فإن الإتفاق عليه أولى موالاة لشؤنه وإصلاحًا لأمره . وسواء كان الولد بالغًا أو صغيرًا ، فإن حبس النفقة عنه . أسجد قوات مدة غير قصيرة على طلبها . لا يمتد أن يكون إعانتا منطوية على التصديق عليه وإنكار نفقة لازمة لاحتياجاته الضرورية المسموح عن تمصيلها . ولأمراء فى أن دين هذه النفقة يكون مستحقًا فى ذمة أبيه مدق قيام سببها ، ذلك أن الحقوق لا تنشأ إلا مترتبة على موجباتها التى يعكسها أن الولد ليس له مال يكفيه لمد الخلّة . بمعنى دفع الحاجة . ومعتاد ما يكون من النفقة معروفا ، ولا يجوز بالتالى إسطاها بعد قيام الحق فيها إلا بإبصالها إلى تروخيا أو بالإبراء منها . ومجرد تركها من مدة ماضية ليس كافيًا بذاته لتراجع قائم المدول عنها ، إذ هى نفقة شرعية تقتضيها الضرورة ، وبمراعاة أن مبلغها ليس سرفًا وإنما عما اعتاده الناس ، وإن وجب أن تقل عن حد التكفاية محددا لأولاده على مشرو ما يلقى بأمالهم . ومن هذه التزاوية قيل بأن الولد وإن علا لا يحبس فى دين لولده وإن سئل إلا فى النفقة ، لأن فى الإمتناع عنها مع وجوبها مناجع لنفس مستحقها وإتلاف لها .

وحيث إن قول المنفية بأن الترخي عن إقتضاء نفقة الولد عن مدة ماضية هو نزول منعلى عنها يحول =

— يعتقدون فرصتها قضاء عما يكون قد نهد منها خلال تلك اللمدة ، لا يمدون أن يكون إحداهما من جانبهم لقريفة قانونية قاطعة لا يجوز دحضها وإرقام الدليل على نقيضها . وهي بعد قريفة لا يظاهرها واقع الحال . وللقول بها حمل الولد على أن يلاحق أباه دوماً وأن يقاضيه عن كل مدة يسيرة . وهي تلك التي لا يطول زمنها بما يجاوز الشهر عند أكثر الفقهاء . لاقتضاء النفقة التي يستحقها منه خلالها ، وليس ذلك إلا تمزيقاً أو على الأقل إضعافاً لصلة كان يجب أن تتواصل بين الولد وأبيه لأن قسمها أو المنس على قطعها يعد حراماً لا شبهة فيه . فقد دعا الله الولد أن يكون مصاحباً لوالديه في الدنيا معروفاً ، رزوقاً بهما . لا مخلصاً أو مناجزاً . ولو منعهما ما يستحق . وإدراؤ النفقة عليه ويقدّر كفايته . وعن أية مدة . لم يتم الوفاء بها خلالها . كمثل لحياته وأحفظ لمرضه وعقله . وهو كذلك أدخل إلى تربيته وتكوينه أمرجاءه بما يرد دوماً إلى قيم الدين وتعاليمه . وقد يتحمل الولد مشاق الحياة صابراً عليها ولا يقضى أباه عن لمدة القصيرة براً بولديه ، وإحسانهما إليه مفترض ، وقد يكون موثقاً زوال جفرة طارئة بين أمه وأبيه ليعود الثواب بينهما . وربما امتنع الأولاد عن سؤال الناس إلهافاً رحمة بأبويهم ولو تعرجوا زمناً من الحصول منه على ما يظيهم . وذلك كله من مقاصد الشريعة الغراء وأنبئ غاياتها . وإذا كان لئلا تأخذ من مال زوجها ما يميلها هي وأولادها منها معروفاً إعمالاً لقوله تعالى ﴿ لا تنسوا ولادة بولدها ولا مولود له بولده ﴾ كان أولى الأمر أن يعمل على إيفائها النفقة التي يستحقها الأولاد ، طال زمنها أو قصر . ولو استدانت بغير إذن القاضى لإشباع حاجاتهم الضرورية . وذلك تركيذا لوجوبها بعد نشوء الحق فيها . وقوله عز وجل ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ هو إخبار منه تعالى عن وجوب نفقة الأولاد مطلقاً من قيد الزمان ، ولا يجوز تقييد المطلق بغير دليل وإلا كان ذلك تأويلًا غير مقبول ، ولأن المأمور به وجوباً يكون نفعه غالباً . وليس معروفاً بحال أن يكون مطل الولد محتسباً للنفقة عن لمدة الحاضنة ذلك أن فرائدها قد يكون عائلته إليه بالعودة التي يبذلها لبيده . ولا يحذر هذا السبل أن يكون ظمناً يلحق للضرر بحياة . والقاعدة الدافئة أنه لا ضرر ولا ضرر ، وهي قاعدة لازمة ألا يفيد الولد من خطئه وإن يرد عليه قصده ، ونصها يفيد دفع الضرر قبل وقوعه ، ورده بعد حدوثه ، واختيار أفعول الشريين دفعاً لأخطهما . وحمل الولد على إيفاء النفقة التي حجبها . عنداً أو إعمالاً . عن أولاده ، هو إلزام بما هو لازم بعد أن منحهم منها دين حق ، وأهدر أصل وجوبها لأولاده المحتاجين إليها . وإذا كان الأصل في الضرر أن يزال وكان من المقرر كذلك أن الضرر لا يكون قديماً فلا يقامد ، فإن تولي الأمر أن يلزم على الولد نفقة أولاده . عن المدة السابقة التي ماثل خلالها في الوفاء بها . استحبها لأصل استحقاق الدين بمجرد نشوئها ديناً في الفضة ، ودفعاً لضرر يذال من أولاده وقد يكون جسيماً في مده . ولا يجوز بالتالي أن يكون فوات الزمن حلالاً دون استحقاق النفقة الواجبة ، ولا أن يفتد الولد من قديمها ذريعة لإسقاطها بعد ثبوته . ومقابلة ظم الولد بالعدل ليس إلا حقاً تقتضيه المصلحة وواجباً تفرضه الضرورة . وإذا كان الحقيقية ومن تبعهم يقولون إن النفقة تكون ولجية شيئاً شديداً وفق مرور الزمان تأصيلاً من جانبهم لسقوطها بمعنى المدة غير القصيرة بمقولة إن فرائدها دليل لانتطاع لحياج الولد إلى نفقته ، إلا أن قيد الزمان في ذاته . ومجرداً من أي اعتبار آخر . لا يجوز أن يكون مفقوداً للفق إلى النفقة نافيلاً استحقاقاً ما يكون قد نهد منها ، ولأن الحق لا تسقط عن أصعابها إلا بإرادة النزول عنها ، وهي إرادة لا تقترض ، بل يجب أن يقيم الدليل عليها قاطعاً ، وبرهه خاص في الأحوال التي تكون فيها قالة النزول . والحق ترشيع امتناع نص أو تمريضها لمخاطر داهية .

مادة ١٨ مكرراً ثالثاً (١) - على الزوج المطلق أن يهيئ لصغيره من مطلقته ولحاضنتهم المسكن المستقل المناسب فإذا لم يفعل خلال مدة العدة ، استمروا في شغل مسكن الزوجية الموجر دون المطلق مدة الحضانة .

وإذا كان مسكن للزوجية غير موجر كان من حق الزوج المطلق يستقل به إذا هيا لهم المسكن المستقل المناسب بعد انقضاء مدة العدة .

= - وحيث إن ما قرره المحمي . مؤيداً في ذلك بأقوال نفر من الفقهاء من أن نفقة الولد على أبيه لا تجب إلا من تاريخ الحكم بها ، وما كان ملاكاً بمقاييس زمانهم حيث كان البرزخ الديني قريبا وكان أمراً مسوراً كذلك اللجوء إلى قاض يفرح حلاً ناجزاً بعد فترة وجيزة من عرض النزاع عليه . وقد دل تغير الزمان على تراخي الهمم وخور المزائم وفساد العناتير ، ولم يعد بعض الأباء رفقاء بأبنائهم أحفادهم بهم ، وتبين بالذات أن يكون الحكم للشرعى دللاً مع تغير الزمان والمكان والأحوال والأشخاص ، ولأن الأصل فيما يعد معروفاً في مجال النفقة ، إنما يكون عائداً إلى كل جهة بالنظر إلى ما يكون غالباً بين أهلها . وما نراه اليوم هو أن الفسومة التقضائية التي يقيمها الولد على أبيه للحصول منه على نفقته التي تكفيه ، قد تكون من قبل أبيه لئلا ، وقد تعتمد إجراءاتها ويترأخى الفصل فيها فلا يصدر الحكم بها إلا بعد زمن يطول أو يقصر ، وهو ما يعني سقوطها . وفي أقوال هؤلاء الفقهاء - عن المدة السابقة على تقريرها . وليس ذلك تصميلاً للنفقة التي يستحقها الولد وطلبها وأقام الدليل عليها ، بل هو إهدار لأصل وجوبها لسبب لا يرجع إليه . هذا إلى أن الأصل في نفقة الولد للمحتاج إليها ، أن قراسها للجزئية التي لا تنقسم عراها بين الولد وأبيه بمعنى الزمان . كذلك فإن الحكم بالنفقة - وقد قام سببها من قبله - لا يبدو وأن يكون مطروحاً للعق فيها كاشفاً عنه ، وليس منشأ لوجوبه من الدم أو خالفاً ، ذلك أن ثبوت نفقة الولد دينا في ذمة أبيه يعتبر أثراً مترتباً على اكتمال وجوبها ولو كان تدخل للقاضي لازماً لتحديد مقدارها عند الزاغ فيه . ولقد قال المالكية بما يفيد جواز تصصيل النفقة عن مدة ماضية ، إذ يبين من بعض أقوالهم أنه إذا رفع الولد مستحق للنفقة دعواه عما يكون متجهداً منها في الماضي إلى حاكم لا يرى السقوط بمعنى الزمن ، فإن قضاءه يلزمها لا يسل أن فرضها عما يأتي مستقبلاً من الزمان ، إذ لا يجوز الحاكم أن يفرض شيئاً على الدوام قبل وقته .

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان دستور جمهورية مصر العربية قد نص في مادته الخامسة . وأحكامه متكاملة لا تتأخر فيها . على أن الأسرة قراسها الدين والأخلاق والوطنية ، وأن صون طبيعتها الأصلية - بما يقوم عليه من القيم والتقاليد - يعد إلزاماً على الدولة عليها أن تعمل على تنميته وتوكيده لدخل المجتمع ، وكان ما قرره المحمي على هذا النحو ليس إلا تطبيقاً لضرورة العمل على وحدة الأسرة وفرض تماسكها بما يصون قيمها ويرسيها على الدين والأخلاق القويم مناماً للوصل والتلاحم وللتصليب بين أفرادها - وهو ما سعى إليها المنس المنس فيه . فإنه لا يكون مخالفاً للمطور .

(١) المادة (١٨ مكرراً ثالثاً) مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

وقد طعن على هذا النص أمام المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٥ لسنة ٨ قضائية ، دستورية ، وقضت بجملة ١ / ١ / ١٩٦٦ . بعدم دستورية المادة ١٨ مكرراً ثالثاً - المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية - إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض -

ويخير القاضى الحاضنة بين الاستقلال بمسكن الزوجية وبين أن يقدر لها أجر مسكن مناسب للمحضونين ولها .

فإذا انتهت مدة الحضانة فالللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانونا .

= أحكام الأحوال الشخصية ، وذلك فيما نصت عليه وتضمنته من :

أولا : إلزامها المطلق بتهيئة مسكن مناسب لصفاءه من مطلقته وحاضنتهم ولو كان لهم مال حاضري يكفي لسكنائهم ، أو كان لحاضنتهم مسكن تقيم فيه ، مؤجرا كان أم غير مؤجر .

ثانيا : تقييدها حق المطلق - إذا كان مسكن الزوجية مؤجرا - بأن يكون إعناده مسكنا مناسب لصفاءه من مطلقته وحاضنتهم ، وأما خلال فترة زمنية لا يتعداها ، نهايتها عدة مطلقته . (المبرودة الرسمية فى ١٨ / ١ / ١٩٩٦ - العدد ٣)

وجاءت مدوناته - بعد الدعاية - كالآتى :

بعد الإطلاع على الأوراق والمذكرة .

حيث إن الرقائم - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى عليها الثالثة ، كانت قد أقامت الدعوى رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ مدنى كلى مساكن الإسكندرية ضد المدعى ، بطلب تفكيكها وإبلاغه منها - للمحضونة لها - دجلاء ، من مسكن الزوجية المبين بالأوراق ، وبجلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٨٥ - المحددة لنظر تلك الدعوى - دفع المدعى بعدم دستورية المادة ١٨ مكررا ثالثا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية المتعلقة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، وبجلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٨٥ صرحت محكمة الموضوع للمدعى - بعد تقديرها لجدية دفعه - بإقامة الدعوى الدستورية ، فرضاها .

وحيث إن المدعى يبنى على المادة (١٨) مكررا ثالثا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - المشار إليهما - مخالفتهما للمادتين (٢ ، ٣٤) من الدستور ، تأسيسا على أن الإسلام - وفقا لنص المادة الثانية من الدستور - هو دين الدولة ، وأن للشريعة الإسلامية - فى مبادئها - هى المصدر الرئيسى للتشريع ، وأن للطلاق - وهو مقرر للزوج بلص شرعى - لا يجوز تقييده بما ليس أصل الحق فيه ، ذلك أن الحق فى الطلاق مكشور لكل زوج حمل على أموال المسلمين بالتراض صلاحيهم وتقوهم ، وهم لا يمارسون هذا الحق تعارفا ، أو إلتواء ، أو إضرار ، بيد أن لنص المصطنع فيه ، صاغ القواعد التى قررها ، مما لا يخلو من لطف إلا تحيها إلا مصالحها الضيقة التى لا يعيها الشرع ، محملا من يشارون ذلك الحق - ويقصد تقييده - بأعباء مالية ونفسية تنفهم إلى الدول عنه ، ولو قلم موجب ، حال أن الطلاق أمر عارض على الحياة الزوجية ، ولا يلجأ للزوج إليه إلا إذا صار استمرارها والتفريق بين الزوجين - رأيا لصدعها - مستحيلا أو متعذرا ، بما مؤداه أن لنص المصطنع فيه لا يطور إلا تيارا دخيلا يتوخى هدم الحقوق لا إعمالها ، تورما لخصومة بين طرفين ، وإهدار القوامه الرجل على المرأة ، وإنفاذا لمساراة مخطوبة بينهما ، وانحيزا لقيم مستوردة بتخليها على حقائق الدين ، وتهويها لاستمرار الأسر لدخل مجتمعا بقصد إسقاطها ، وتقيدا لأزمة طاحنة فى الإسكان ، بدلا من العد منها =

..

— تخفيفاً لمرأتها ، بعد أن استمر لهيبها ، ونشز عنها نوع من الجرائم لم يكن مأثوماً من قبل ، وليس إلزام المطلق بأن يوفر لمصطاره من مطلقته سكناً مناسباً ، إلا تكليفاً بمستحيل في ظل أزمة الإسكان هذه ، التي تحول بضغوطها - التي صعدتها النص المصطنع فيه - دون مباشرة الرجل للحق في الطلاق ليخسر وهما ، ويؤيد ذلك أن حمل المطلق على التخلي عن مسكن الزوجية ، بعد أن أعده مستنفذاً كل ما أخضره ، ناهيك عن الدين التي لا زال يربح تمنعها ، يعني أن يصبح هائماً شريداً .

وكان من المفترض - وقد ألزم شرعاً بالإفراق على صغاره - أن تكون نفقتهم مبلغاً من المال ، غير أن النص المصطنع فيه ، استخلص عن تملكها بالتمكين منها ، مخالفاً بذلك ما كان عليه العمل من قبل ، متجاهلاً حدة أزمة الإسكان ، وهو ما قام الدليل عليه من قصره مجال تطبيق الأحكام التي أقرها ، على حل رابطة الزوجية بالطلاق دون غيره من فرق النكاح ، فكان عقاباً باهظاً وأفعاً على المطلق ، محملاً إياه بأعباء يلوه بها ، متمحصناً إصراراً منهاهية عنه شرعاً ، لقوله تعالى ﴿ لا تضار والدة براءدها ، ولا مولود له بولده ﴾ . وهو ما يعني أن الراد لا يجوز أن يكون سبباً لإلحاق الضرر بأبيه ، وقد كان هو سبباً لوجوده ، لوكون استقلال المصنار من دون أبيهم بمسكن الزوجية ، إنما وديها .

وفضلاً عما تقدم ، فقد أخذ النص المصطنع فيه بحرمة الملكية ، ذلك أن صغار المطلق يستقلون من دون أبيهم بسكناء ، ولو كانت عينا يملكها ، ليحرم من الانتفاع بها ، وإلى أن يوفر لمصغاره وحاضنتهم مسكناً بدلاً عنها ، في الأجل التي ضربها المشرع .

رحبت إن المادة ٩٨ مكرراً ١١١١ - المصطنع عليها - نص على ما يأتي :

(على الزوج المطلق أن يهيئ لمصغاره من مطلقته ولحاضنتهم المسكن المستقل المناسب ، فإذا لم يفعل خلال فترة العدة ، استمرروا في شغل مسكن الزوجية دون المطلق مدة المضانة) .

وإذا كان مسكن الزوجية غير موزج ، كان من حق الزوج المطلق ، أن يستقل به إذا هيا لهم المسكن المستقل المناسب بعد إنتقضاء مدة العدة ، ويجبر للقاضي المضانة بين الاستقلال بمسكن الزوجية ، وبين أن يقرر لها أجر مسكن مناسب للمحضرين ، ولها .

فلذا انتهت مدة المضانة ، فالمطلق أن يعود المسكن مع أولاده ، إذا كان من حقه الاحتفاظ به قانوناً .

وللإجابة أن تصدق قراراً فيما يقرر من منازعات بشأن حيازة مسكن الزوجية للشار إليه ، حتى تنص المحكمة فيها .

وحيث إن الصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين الصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم الصادر في المسائل الدستورية لازماً للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها ، والمطروحة على محكمة الموضوع ، متى كان ذلك ، وكانت الفقرتان الأولى والثانية من هذا النص ، تكفلان لصغار المطلق وحاضنتهم ، الإستقلال بمسكن الزوجية في الأجل والأحوال المبينة بهما ، وكانت فقرتها الثالثة تقرر إلزاماً تخييرياً يكون به السهل متعدياً ، ومن ثم تتصلان هذه السهل فيما بينها ، لتبرأ ذمة السدين بالرقاء بأيهما . بافتراض استيفاء كل منها للشروط التي طلبها القانون فيه - سواء أكان الخيار للمدين - وهذا هو الأصل عملاً بنص المادة ٢٧٥ من القانون المدني - لم كان الخيار للدائن بناء على اتفاق فيما بين المعادين ، أو إنفاذاً لنص -

..
= في القانون ، مثلاً هو مقرر بالفقرة الثالثة من النص المطعون فيه ، التي تخول المأذنة ، وبافتراض نياتهما عن المحضونين - الخيار بين الاستقلال بمسكن الزوجية - وبين أن يقدر القاضي أجر مسكن مناسب للمحضونين ولها ، وهو ما يفيد إمكان رفضها الحصول على هذا الأجر ، وطلبها مسكن الزوجية ، لتقوم المصلحة الشخصية المباشرة للمدعى في السكن على المادة ١٨ مكرراً ثالثاً - المشار إليها - بقرائنها الثلاث دون غيرها .

ذلك أن فقرتها الرابعة ، تخول المطلق أن يعود بعد إنتهاء حضانة صغاره إلى مسكن الزوجية إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً ، وهو ما يتمحض لمصلحته كذلك فإن فقرتها الأخيرة لا تفصل في موضوع الحقوق المدعى بها ، ولكن في منازلات الحيازة التي يكون مسكن الزوجية منازلاً ، ليكون قرار البداية في شأنها وقتياً ، فاصلاً فيما يستبين لها من أنواع الحيازة على منواله ظاهر الأمر فيها ، وهو ما تراجعتها فيه المحكمة ذات الاختصاص للفصل في ثبوت الحيازة لأحد الطرفين المتنازعين ، دون إخلال بأصل الحق المردد بينهما .

وحيث إن البين من مضبطة الجلسة الخامسة وللتسعين لمجلس الشعب ، المسقودة في أول يوليو سنة ١٩٨٥ ، أن آراء عديدة أبداهما رئيس المجلس وأعضاؤه في شأن نص المادة ١٨ مكرراً ثالثاً ، سواء بدأبيد مفرغها ، أو الإعراض على بعض جوانبه لتقييده .

وقد رفض المجلس بوجه خاص اقتراحين قداما إليه ، أولهما - ألا يستقل صغار المطلق وحاضنتهم بمسكن الزوجية ممن دورته إذا كان لها مسكن تقوم فيه ، أو كان للسفار مال يكفيهم للإلتحاق منه لتدبير مسكن يضمهم مع حاضنتهم ، وثانيهما - أن يختص كل من المطلق وصغاره بجزء مستقل من مسكن الزوجية ، توفيقاً بين مصالحهم ، وفقاً لاحتياجاتهم .

وجاء بالمذكرة الإيضاحية للنص المطعون فيه ، أن وقوع الطلاق يثير فيما بين الزوجين نزاعاً حول مسكن الزوجية ، وهل يخلص لصغار المطلق وحاضنتهم ، أم لأبيهم من دونهم باعتباره للمتعاقد عليه ، وأن ما قرره بعض الفقهاء من أن على أبيهم سكانهم جميعاً إذا لم يكن لمن لها مسكنهم ، مسكن ، يحى أن لحاضنتهم أن تستقل معهم - بعد الطلاق - بمسكن الزوجية للرجوع لأبيهم المطلق ، إلا إذا هيا لهم مسكناً مناسباً وقيمون فيه ، ليعود إلى المطلق بعد إنتهاء حضانتها ، أو بعد زواجها ، إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً .

وحيث إن الرقابة على التشريعية الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - تتناول بين ما تشتمل عليه - المشرق التي كلفها الدستور ، وأهدرها النص المطعون فيه صمداً ، سواء كان الإخلال بها مقصوداً ابتداء ، أم كان قد وقع عرضاً .

وحيث إن قضاء المحكمة الدستورية العليا مطرد كذلك ، على أن ما نص عليه الدستور في مادته الثانية - بعدم تعديلها في سنة ١٩٨٠ - من أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، إنما يتمحض عن قيد يجب على السلطة التشريعية أن تحترمه وتنزل عليه في تشريعاتها الصادرة بعد هذا التعديل - ومن بينها أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - فلا يميز لنص =

— تشيرى أن ينقضى الأحكام الشرعية القطعية فى ثبوتها ودلائلها ، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هى التى يكون الإجهاد فيها ممتنعا ، لأنها نكاح من للشرعية الإسلامية مبادئها الكلية ، وأصولها الدائمة التى لا تتحمل تأريلا أو تبديلا .

ومن غير المنصوص بالتالى أن يتغير مفهومها تبعاً لتغير الزمان والمكان ، إذ هى عصبية على التعديل ، ولا يجوز الخروج عليها ، أو الإكراه بها عن معناها ، وتنصب ولاية المحكمة الدستورية العليا فى شأنها ، على مراقبة التقيد بها ، وتطبيقها على كل قاعدة قانونية تمارسها ، ذلك أن المادة الثانية من الدستور ، تقدم على هذه القواعد ، أحكام للشرعية الإسلامية فى أصولها ومبادئها الكلية ، إذ هى إطارها العام ، وكانها الأصلية التى تفرض متطلباتها دوماً بما يحول دون إقرار أية قاعدة قانونية على خلافها ، ولا اعتبر ذلك تشديداً وإكثاراً لما علم من الدين بالضرورة ، ولا كذلك الأحكام الظنية غير المقطوع بثبوتها أو بدلائلها أن بهما مما ، ذلك أن دائرة الإجهاد تنحصر فيها ، ولا تعدد لسواها ، وهى ينطبقها منطوية تعتبر بتغير الزمان والمكان ، لضمان مرونتها وحيويتها وفراجهة للزواجل على اختلافها تنظيمها لشئون العباد بما يكفل مصالحهم المعهنة شرعا ، ولا يسل بالثالى حركتهم فى الحياة ، على أن يكون الإجهاد دوماً واقفاً فى إطار الأصول الكلية للشرعية بما لا يجاوزها ، ملتزما متولبطها الثانية ، متحررا ملامح الاستقلال على الأحكام العملية ، والقواعد المناطقة لفروعها ، كحفاظ صون المقاصد العامة للشرعية بما تقوم عليه من حفاظ على الدين والائس والعدل والعرض والمال .

وحيث إن البين من استقراء الأحكام التى بسطها الفقهاء فى شأن النفقة - سواء كان سببها عائدا إلى علاق الزوجية ، أم إلى القرابة فى ذاتها - وأيا كان نوعها - بما فى ذلك ما يقوم من صورها بين لأصول والفروع ، أنهم اختلفوا فيما بينهم فى عديد من مواضعها ، إما لفقاء النصوص المتعلقة بها من جهة اتساعها وتعدد تأويلاتها ، وإما لتباين طرائقهم فى استنباط الأحكام العملية - فى المسائل الفرعية والعزلية التى يدر الإجهاد حولها - من النصوص وأدلتها ، والتراجع بينهم عند تعارضها ، واختيارا لأصحبها وأقربها وأولها ، وهى ما يفيد أن النفقة بمختلف صورها ، وفى مجمل أحكامها - وفيما خلا مبادئها الكلية - لا ينظمها نص قطعى يكون فاصلا فى مسائلها .

وحيث إن النفقة شرعا هى الإدرار على الشىء مما فيه بقاؤه ، وهى فى أصل اشتقاقها تعد هلاكا لمال من جهة الهدف ، ورواجها لمال من جهة المنفق عليه ، ويشمل مصطلحها كل صورها من إنفاق على إنسان أو حيوان أو طير أو زرع ، لأن فيها معنى إخراج مال لإيظافهم حاجتهم ، وصورتها .

ولا يزال من ذلك قول أهل السنة أيضا ، بأنها ما ينفع الإنسان على عياله ونحوهم ، فإنه بيان لا يقللهم الحقيقة مدلولها وعلى تقدير أن ممكن الصغير من مشمولاتها .

وإذا كان الأصل أن يقوم الزوج بالإتفاق على زوجته ليوقر لها إحتياجاتها ، ويميلها على التفرغ لواجباتها جزاء لإعتباسها مصلحة تعود عليه ، وكان من المقرر كذلك أن للزوجة أن تأخذ من مال زوجها - إذا منحها مؤنتها - ما يكفيها هى ولولادها منه معروفا ، وغير إفته ، وكانت علاقة البره بغير قرياه - من غير أدلتها - تقوم على مجرد الصلة - أو لم تكن صلة محرمة - إلا أن الولد ليس إلا زرع أبه ، بل هو من كبه وجزؤه ، وبس من منه ، وإليه يكون منتسبا ، فلا يلحق بغيره .

وهذه الجزئية أو الوصية ، مرجعها إلى الولادة وليس ثمة نفع يقابلها ليكون فيها معنى العرض ، ومن ثم كن -

= اختصاص الولاد بالإتفاق على صفه أصلاً ثابتاً لا جدال فيه ، بحسبان أن قرابتهم منه مفترض وصلها ، محرم قطعها بالإجماع ، ولأن نفقته من قبيل الصلة ، بل هي من أبوابها ، باعتبار أن الامتناع عنها مع القدرة على إيفائها - حال ضعفهم وعجزهم عن تحصيل حوالجهم - مضى إلى توريثها ، فكان الإنفاق عليهم واجباً ، فلا تسقط نفقتهم بغير أبيانهم ولا يتحالفون معها ، بل عليهم مولاة شلون أبنائهم المعاجزين عن القيام بما يكفل إعياهم وصون أنفسهم ، مما يهلكها أو يضيئها .

وهم كذلك مسؤولون عن تكميل نفقتهم ، إذا كانوا يتكسبون ، وما يرحوا عاجزين عن إتمامها ، فلا يمدحهم الآباء ما يستحقون ، إصلاً لقوله تعالى ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ ولقوله عليه السلام ، كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يعول ، ذلك أن نفقتهم تقتضيها الضرورة ، ويقدر ما يكون لازماً منها لضمان كفايتهم على مشوء ما يليق بأئمتهم ، فلا تكون اقتداراً ، ولا سرفاً زلفاً عما اعتاده الناس ، ولا تستطيل بالتألي إلى ما يجاوز لاحتياجاتهم عرفاً .

بل إن من التفاهة من استدل على وجوبها على الآباء ، من أنهم كانوا في الجاهلية يتكفلون أولادهم خوفاً من الإملاق ، وما كانوا يخافوه لولا أن نفقتهم عليهم ، ففهم الله تعالى عن قلمهم .

ومن ثم يقابلهمين : أولهما - أن الإخلاق بنفقتهم يكون مسترجعا حين من قصر في أدائها ممن ألزم بها ، باعتبار أن نفقتها ضياع للنفس بشرية سواء في بدنها ، أو عقلها ، أو عرضها ، ثانيهما - أنه إذا كان للصغار مال حاضر ، فإن نفقتهم تكون في أموالهم ولا شأن لأبيهم بها ، فإذا كان ما لديهم من مال لا يكفيها ، ولم يكن لديهم مال أصلاً ، انقص أبوهم من دروهم تكفلتها ، أو يوفئها بتملها ، فلا يحمل غيره بعلمها .

وحيث إن المدعى يذرع في أصل الحق في نفقة صفه ، ولا في شروط استحقاقها ، ولا في إن نفقتهم غير مقدرة بنفسها ، بل بكفايتها ، وإنما تقرر دعواه الدستورية حول مشروعية التقيود التي فرضها للنص المطعون فيه على كل مطلق ، قولاً بأن هدفها الحد من الحق في الطلاق ، وأن إطاقها يمدل في إلزامهم إسكان صفارهم من مطلقاتهم ، بدلا عن أجرة المسكن التي كن العمل بها جارياً قبل نفاذ النص المطعون فيه ، بما مؤده أن ، عينية ، نفقتهم ، لا مبلغها ، هي مدخل دعواه هذه ، وأن الفصل في دستورية النص المطعون فيه يتحدد على منوالها ، ، ونطاق تطبيقها .

وحيث إن إنكار حق صفار المطلق في القضاء نفقتهم شككاً ، مردود أولاً : بأن للقاضي وإن كان يقرها في ظل الصل بأحكام لاحقة ترتب الحكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها للسلار بها الرسوم بتقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ (المادتان ٥ ، ٦ منها ومذكرتها الإيضاحية) ميلفاً تقدياً يشمل عتسرها جميعاً ، بما فيها السكنى ، إلا أن من المقرر في قضاء المحكمة الدستورية العليا ، أن أية قاعدة قانونية - ولو كان العمل قد استقر عليها أمداً - لا تعمل في ذاتها ما يعمسها عن الحدول عها ، وإيدائها بقاعدة جديدة لا تصادم حكماً شرعياً قاضياً - في روده ودلالته - وتكون في منسرتها أرقق بالبداد ، وأحقل بشروطهم ، ولكل لمصلاتهم الحقيقية التي تشرع الأحكام لتحقيقها وما يلائمها ، فذلك وحده طريق الحق والعدل ، وهو خير من فساد عريض .

« ومن ثم ساع الاجتهاد في المسائل الاختلافية التي لا يجوز أن تكون أحكامها جامدة بما ينفذ كمال الشريعة ومرونتها .

وليس الاجتهاد إلا جهدا عقليا يدرخى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية ، وهو بذلك لا يجوز أن يكون تقليدا محضاً للأولين ، أو افتراء على الله كذباً بالتحليل أو التحريم في غير موضعهما ، أو عزفاً عن النزول على أحوال الناس والمصالح من أعرافهم .

وإعمال حكم العقل فيما لا نص فيه ، توسلاً لتقرير قواعد عملية يقتضيها عدل الله ورحمته بين عباده ، مرده أن هذه القواعد تسعها الشريعة الإسلامية ، إذ هي غير منطقة على نفسها ، ولا تنفى قسمة على أقوال أحد من الفقهاء في شأن من شئونها ، ولا تحول دين مراجعتها ، وتقييمها ، وإبدالها بغيرها .

فالآراء الاجتهادية ليس لها - في ذاتها - قوة ملزمة متعديّة لغير القائلين بها ، ولا يجوز بالتالي اعتبارها شرعاً ثابتاً متقدراً لا يجوز أن ينفذ ، وإلا كان ذلك نهياً عن التأمل والتبصر في دين الله تعالى ، وإنكاراً لحقيقة أن الخطأ محتمل في كل اجتهاد ، بل أن من الصحابة من تردد في الفتيا تهيأ ، ومن ثم صح القول بأن اجتهاد أحد من الفقهاء ليس حقيقياً لاتباع من اجتهاد غيره ، وربما كان أنصت الآراء سداً ، أكثرها ملازمة للأوضاع المتغيرة ، ولو كان مخافاً لأقوال استقر عليها العمل زمناً ، ولأن جاز القول بأن الاجتهاد في الأحكام الظنية ، وربطها بمصالح الناس عن طريق الأدلة الشرعية - النقية منها والعقيدة - حق لأهل الاجتهاد ، فأولى أن يكون هذا الحق ثابتاً لولي الأمر يستعين به - في كل مسألة بخصوصها وبما يناسبها - بأهل النظر في الشؤون العامة ، إخماداً للثائرة وبما يرفع التنازع والتناحر ويبطل الخصومة ، على أن يكون مفهوماً أن اجتهادات السابقين ، لا يجوز أن تكون مصدراً نهائياً أو مرجعاً وحيداً لاستعداد الأحكام العملية منها ، بل يجوز لولي الأمر أن يشرع على خلافها ، وأن ينظم شؤون العباد في بيئة بذاتها تستلزم بأوضاعها وظروفها الخاصة ، بما يرد الأمر المتنازع عليه إلى الله ورسوله ، مثلها في ذلك حقيقة أن المصالح المعبرة ، هي التي تكون مناسبة لمقاصد الشريعة متلائمة معها ، وهي بعد مصالح لا تنكاه جزئياتها ، أو تنحصر تطبيقاتها ، ولكنها تتحدد - مضرباً ونطاقاً - على ضوء أوضاعها المتغيرة .

وليس ذلك إلا إعمالاً للمرونة التي تسعها الشريعة الإسلامية في أحكامها الشرعية والعملية المستجيبة بتطبيقاتها للظهور ، والتي ينفى أن يقتيد ولي الأمر في شأنها بآراء بذاتها لا يريم عنها ، أو أن يقدم باجتهادها بسددها ، عند لحظة زمنية معينة ، تكون المصالح المعبرة شرعاً قد جاوزتها .

ونك هي للشريعة الإسلامية في أصولها ومبادئها ، مطبوعة بالضرورة ، نابعة للجمود لا يقتيد الاجتهاد فيها - وفيما لا نص عليه - بخير ضوابطها الكلية ، وبما لا تمطل مقاصدها .

ومررد ثانية : بأن كلمة التفقة عند إطلاقها ، تفيد انصرافها إلى مشتملاتها مما تقوم بها من طعام وكسوة وسكنى ، أو هي - حد قول الحنابلة - مؤنة للشخص خبزاً ولأهلاً وكسوة وسكناً وتوايها ، باعتبارها من الحوائج الأصلية للمنفق عليه .

والأصل فيها أن تكون عينا ، فلا يصار حق للصغار بشأنها إلى ما يقابلها نقداً - باعتبار عومنها أو بلها - إلا إذا كان استيفاء أصلها متقدراً .

.....

= وليس محروفاً أن يكون إنفاق الوالد على صفائه تفويكاً معطوفاً للتقدير والصفة ، بل يحسن أن يكون شكيداً يعينهم على أمر حوائجهم ، ليقويها دون زيادة أو نقصان .

وهذا الأصل قائم على الأخص في مجال الملاقاة الزوجية لقوله عليه الصلاة والسلام : **أطعموهن مما تأكلن وأكرهن مما تكسبن** ، وهو مقرر كذلك في الزكاة لوقوعها في عين أموالها لقوله عز وجل ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ .

واستصحاباً لهذا الأصل لا تخرج السلطة من مسكنها طوال عنتها ، سواء كان طلاقها من زوجها رجعيًا أم بانناً ، ذلك أن طلاقها رجعيًا ، يعني أن علاقة الزوجية لا تزال قائمة ، وأن بقاها في بيته قد يفريه بإرجاعها إليه ، استئنافاً لعياتهما ، فإن كان طلاقاً منه بانناً ، فإن مسكنها في منزل الزوجية يكون استبراء لرحمها لا استثناء من ذلك في الحالتين ، إلا أن تأتي عملاً فاحشاً .

وقد أحال الله تعالى للمؤمنين في كفاراتهم قاللاً (فإطعموا عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم) .

مضى كان ذلك ، وكان الحق هو المسمى شرعاً ، والباطل هو القبح شرعاً ، فإن تقرير حق الصغار في نفقتهم من خلال إيداع مبلغا يعيدونها ، لا يكون إلتواء عن الشرع ، ولا ضللاً يقابل الحق ويضاده .

ومردود ثالثاً : بأن المسحابة والفاحين والأمة المجتهدين ، كثيراً ما قرروا أحكاماً متوخين بها مطلق مصالح العباد جابياً لفهمهم ، أو دفعاً لضرهم ، أو رفعاً للمرج طمهم ، باعتبار أن مصالحهم هذه لا تنحصر جزئياتها ، وأنها تتطور على ضوء مجتمعاتهم وليس ثمة دليل شرعي على اعتبارها أو إنفائها .

وإذا لم يعد للنفس - من ذاتها - زجر يردعها عن إنكار حق الصغار في نفقتهم أو السط في أدائها - فوما إذا كان قدرها محدداً مبلغاً من النقود - ملاق قد يحمل حاضنتهم على التردد بهم على ذويها بغيرهم على مسنن ، أو بسدودهم ، يمشيقون بهم ذرعاً ، أو يمرضون عنهم ، بما يهدد حياتهم وعقروهم وأعراضهم ، فقد بات حقاً وواجباً ، أن يتدخل الشرع لرد ما قدره ظلماً بيناً ، وأن يعيد تنظيم العقوق بين أطرافها مبدئاً إقتضائهما ، مستهلماً أن الأصل في الضرر أن يزال فلا يخلط ، وأن الضرر لا يكون قديماً ، فلا يفتاد ، وأن القرابة القريبة يبنى وصلها ، والقبول بألمن للشرين في مجالها توفيقاً لأعضائها .

ومن ثم قدر الشرع - بالنص لمطعون فيه - أن يظل حق هؤلاء الصغار من نفقة يفرضها للقاضي مبلغاً من النقود ، إلى عين محقق وجوبها ، هي تلك التي كانوا يشغلونها مع أبويهم قبل طلاق أمهم ، لينقل حقهم متصل بها لا ينفارقونها ، إلا إذا برأهم مسكناً مناسباً بديل عنها .

ولا منافاة في ذلك للشرعية الإسلامية سواء في مبادلها التكمية أو مقاصدها النهائية ، بل هو أكمل لدعم الترحام والتواصل بين أفراد الأسرة الواحدة ، بما يرضى جودهم علاقتهم بينهم بيبض ، لا يفرض بديها .

ومردود رابعاً : بأن ما قرره المدعى من أن المطلق يتخذ عليه أن يوفر مسكناً لسطره وحياتهم إزاء حدة أزمة الأسكان ، وعق تداخلاتها يعني أن تقدير نفقتهم مبلغاً من النقود مشتملاً على سكاكهم ، إن يكن كافياً لتجديدها ، إذ لو كان يرسمهم لستفاء حقهم من السكنى من خلال أجر مسكن يحصلون عليه من أبويهم ، لكان الاعتراض على عينية نفقتهم لغواً .

وحيث إن عينية النفقة على ما تقدم ، لا تنفيذ لزوماً لتكفاء النفقة اللازمة لتجديدها ، ولا تحول بالثاني دون مباشرة المحكمة الديمقراطية العليا لوقعتها القضائية في شأن مضمون الحقوق التي حولها النص =

.....

= الملحق فيه لصغار المطلق وحاصلتهم ، للفصل في اتفاقها مع الدستور ، أو خروجها عليه .
وحيث إن الفئتين الأولى والثانية من النص الملحق فيه ، صريحتان في استقلال الصغار مع حاصلتهم
بمسكن الزوجية ، فيما إذا تقاضى المطلق عن أن يعد لهم مسكناً ملائماً يضمهم جميعاً .

بيد أن ربط هاتين الفئتين ببعضهما - يدل على تمييزاً تكميلاً بين فئتين من المطلقين : ذلك
أنه بينما تلزم إحضارهما - إذا مسكن الزوجية مؤجراً - أن توفر لصغارها من مطلقاتهم - مع حاصلتهم -
مسكناً مناسباً خلال فترة زمنية لا تتجاوز على الإطلاق عدة مطلقاتهم ، ولا ظل الصغار من دون أبيهم
شاغلين مسكن للزوجية ، لا يخرجون منه إلا بعد انتهاء مدة حاصلتهم بأكملها ، فإن أخراهما - التي يكون
مسكنهما هذا غير مؤجر - يكفيها أن توفر لصغارها مع حاصلتهم مسكناً مناسباً يفيون إليه ، ولو كان ذلك
بعد انتهاء عدة مطلقاتهم ، لا يتقيدون في ذلك بزمان معين .

وحيث إن الأصل في كل تنظيم تشريعي أن يكون منطوياً على تقسيم ، أو تصديق ، أو تمييز من
خلال الأبعاد التي يقيها على البصر ، أو عن طريق المزاج ، أو للعقود التي يكتفلها لغة دون غيرها ، إلا
أن اتفاق هذا التنظيم مع أحكام الدستور ، يقتضي ألا تنفصل للتصومس القانونية التي نظم بها المشرع
موضوعاً محدداً ، عن أهدافها ، ليكون اتصال الأغراض التي توخاها ، بالوسائل التي إليها ، منطقياً ، وليس
والياً أو واهناً ، بما يدل بالأسس الموضوعية التي يقوم عليها التمييز المبرر دستورياً .

ومرد ذلك ، أن المشرع لا ينظم موضوعاً معيناً تنظيمياً ، مجرداً أو نظرياً ، بل يتفحص بأرغ أغراض
يعملها ، تمكن مشروعيتها إطاراً لمصلحة عامة لها اعتبارها ، يقوم عليها هذا التنظيم ، متخذاً من القواعد
القانونية التي أنقراها ، مدخلاً لها ، فإذا انقطع اتصال هذه القواعد بأهدافها ، كان التمييز بين المواطنين
في مجال تطبيقها ، تمييزاً ، منهياً عنه بنص المادة ٤٠ من الدستور .

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان ما قرره النص الملحق فيه من تمييز بين فئتين من المطلقين ،
لا يعدو أن يكون تقسماً تشريعياً لا يقيم علاقة منطقية بين الأسس التي يقوم عليها ، والنتائج التي رتبها
المشرع بها ، بل توخى هذا التمييز - وعلى ما يبين من مضبطة الجلسة الثامنة والستين لمجلس الشعب
المعقودة في أول يوليو ١٩٨٥ - فرض قيود واقعية على الطلاق ، كي لا يكون إسرافاً ، فجاء بذلك ناهياً
لكل علاقة مفهومة بين طبيعة الرابطة القانونية التي ترتبط بها المطلق في شأن مسكن الزوجية - إجارة
كانت ، أم إعارة ، أم ملكاً ، أم انتفاعاً ، أم حق استعمال ، أم غير ذلك من الملائق القانونية - وبين أن
هذا المطلق بأن يوفر لصغارهم وحاصلتهم مسكناً مناسباً وأبويهم كبديل عن مسكن الزوجية ، ذلك أن حق
الصغار وحاصلتهم ليس متعلقاً بحسن السان الذي كان يظلمهم مع أبيهم قبل الطلاق ، بل يقوم حقهم
محصراً في مكان يجهزون إليه ، ويكون مناسباً شرعاً لأطفالهم ، فلا يكون إعداده مقيداً بزمان معين .

وإذا كان تنظيم الحقوق لا يجوز لغير مصلحة واضحة يقوم للدليل على اعتبارها ، وكان غير المستور
أن يكون أمر المطلق رهناً سواء من خلال تنظيم تشريعي جائز ، أو عن طريق إسائة الصغار - أو حاصلتهم
- استعمال حقهم في النفقة لإسرااراً بأبيهم ، وكان من المقرر أن مسكناً مناسباً يتبها لهم من أبيهم سواء قبل
انتهاء عدة مطلقته أو بعدها ، هو ما تقوم به مصلحةهم في النفقة التي لا يجوز ربطها على الإطلاق بما إذا
كان مسكن الزوجية مؤجراً أو غير مؤجر ، إذ لا شأن لذلك بحق الصغار في نفقتهم ، ولا هو من
مقاصدها .

- متى كان ما تقدم ، وكان الآباء المطلوقين - في علاقاتهم بأبنائهم - تتماثل مراكزهم القانونية فيما بين بعضهم البعض . وكان النص المطعون فيه ، قد سايز بينهم - في نطاق هذه الملائق - بأن حد من حقوقهم في إعداد مكان ملائم لسكنى صغارهم إذا كان مسكن الزوجية مؤجرا ، مع بسطها إن كان غير مؤجر ، فإن هذا التمييز لا يكون منطقيا ، فكما بالتالي على غير أسس موضوعية ، ومنها أنه دستوريا ، ذلك أن أشكال التمييز التي يناهضها مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون ، وإن تعدت حصرها ، إلا أن قرأها كل تفرقة أو تقييد ، أو تفضيل ، أو استبعاد ينال بصورة تمكينية من الحقوق التي كفلها الدستور ، أو القانون ، أو كلاهما ، بما في ذلك تلك التي ترعى ببناء الأسرة ، ولا تفرقها ، وتضمن قيمها وترسيبها على دعائم من الخلق والدين ، ضمنا للرحمة وتكافؤها .

وحيث إن النص المطعون فيه - فوق هذا - يعمض إعلنا بالمطلق ، وتكافؤ بما لا يطلق من جهتين . أولاها : أن عموم عبارته وإطلاقها من كل قيد ، وكذلك الأعمال التحضيرية التي تكشف عنها مضطربة الجلسة الثالثة والستين لمجلس الشعب - المعقودة في أول يوليو ١٩٨٥ - تدل جميعها على أن ما ترخاه المشرع بالنص المطعون فيه ، هو أن يوفر الأب لصغار من ممتلكته ، ولحاملتهم ، مسكنا ملائما ، ولا استمرا من دونه شاغلين مسكن الزوجية ، ولو كان لهؤلاء الصغار مال يكفيهم للإلتحاق عليهم . فقد رفض مجلس الشعب اقتراحا مقدما من أحد أعضائه مؤبدا أن تهوية مسكن للصغار من أبيهم بعد طلاق أمهم ، ينبغي أن يكون مقيدا بالأب يكون لحاملتهم مسكن يخصها ، ولا استمار ما يقتض منه على كلامهم . وقبل تقرير لهذا الرض ، أن أباهم يقرم الآن بالإلتحاق عليهم ، ولو وروا عن بعض أئانهم ، أو نلتوا عن أمهم ، مالا .

وإذا كان الأصل المقرر شرعا أن مؤنة المعنات تكون في مال المعنون ، فإن لم يكن للمعنون مال ، فعلى من تلزمه نفقته ، وكان هذا الأصل مرددا بنص الفقرة الأولى من المادة ١٨ مكررا ثانيا بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ - المشار إليه - التي تقضى بأنه إذا لم يكن للصغير مال فنفقته ، على أبيه ، وكان حق للصغار في الإلتحاق عليهم ، يتوخى إحياءهم ، وليس حقا لحاملتهم عروضا من احتباسها لشؤونهم ، وكان الأصل في نفقتهم أنهم عاجزون بدونها عن تمصيل حوائجهم ، وأن استفادهم لها بقدر كفايتهم بعد معرفا ، وأن تأسيسها على حاجتهم ، ويثبتها على أبيهم ، حتى مع لخللتهم ديناً ، وكان استواء آباء الصغار مع أمهاتهم في الولاد ، لا يسقط نفقتهم عن أبائهم ، بل يفردون بها ، إلا أن الحق في طلبها مقيد دوما بأن يكون تمصيلها حائلا دون هلاكهم ، أو ضياعهم ، ولا كذلك أن يكون الصغير فضل من مال ، ذلك أن الإلتحاق عليه من مال غيره لا يكون إلا تفضلا ، فلا تكون نفقته واجبا على أحد ، ولا يجوز طلبها بالتالي شرعا من أبيه طالما لا يجد أملاها ، فتتلقى موجهها ، ولم يعد لتصلها من ضرورة بطلانها نظام الدولة .

والن جاز القول بأن الأبوين قد يفوضان بأمرالهما على أبنائهم ، صونا لأموالهم التي بين أيديهم مما قد يبددها أو يتقص منها ، إلا أن حديقها على أبنائهم بما فطرا عليه ، لا ينقض قاعدة شرعية أو ينحرفها ويبدلها بغيرها ، بل تقل نفقتهم في أموالهم بقدر كفايتهم .

ثانيهما : أنه وإن كان الأصل أن سكنى الصغار - عينا - حق ، وأنها جزء من نفقتهم بدلولها لفة وعرفا ، وكان النص المطعون فيه يكفلها لصغار من مال أبيهم ، ولو كان لحاملتهم مسكن تقيم فيه - وينظرون إليه بما لها ، فإنه يكون بذلك مرهقا ، ودون مقص - من يظنون زواجهم - ولو كان الطلاق اضريرة -

— لها موردتها شرعا. مفضيا إلى وقوعهم كارهين في الحرج ، ليكون إعانتهم مناقيا للحق والعدل ، ومشتقهم بدلا عن التفسير عليهم ، ليقتنر للطلاق بالأساء والمضراء التي لا مخرج منها .

وما لذلك تشرع الأحكام للمعية التي ينبغي أن تستقيم بها شئون العباد ومصالحهم ، إذ لا يجوز أن يكون عيضا فادحا من خلال تكليفاتها ، ولا مضمونها عتوا مجافيا لرحمة فتح الله تعالى أبوابها للمؤمنين ، بل هونا وقربا ، وهو ما عبر عنه ابن عابدين في حاشيته (رد المختار على الدر المختار) التي أورد فيها أن لها حلص حين ملل عن لها إسمائه الولد وليس لها ممكن ، أفاد بأن على أبيهم مكناهما جميعا ، وهو ما يضي عدد ابن عابدين. أن للصغار لا يحتاجون إلى ممكن من أبيهم ، إذا كان لحاضنتهم ممكن تقويم فيه بأبيهم مع المحضونين ، ليكون لتقتلهم معا الرق بالحبطين ، وأرق لمصالحهم ، ومن ثم ينبغي أن يكون عليه لصل .

وحيث إنه متى كل ما تقدم ، وكان ما قرره أبو حفص مما تقدم . وكذلك من خرج عليه . لا يحو أن يكون اجتهادا ، وكان الاجتهاد في السائل الخلافية مسكنا عقلا ، ولا زمانية ، ومفترحا بالذلي ، لا يصد اجتهاد اجتهادا ، ولا يقابل اجتهاد على صعيد المسائل التي تنظم الأسرة بخيره ، إلا على منزه لوضعها وأعرافها ، وبما لا يناقض كمال الشريعة ، أو يخل بروح منهاجها ، وكان ما ذهب إليه البعض من أنه إذا اختار ولي الأمر رأيا في المسائل الخلافية ، فإن يرجح ، مردود بأن الترجيح عدد الخيار بين أمرين ، لا يكون إلا بإتباع أبوسهما مالم يكن دلفا ، فلا يشرع ولي الأمر حكما يضي على الناس ، أو يرهقهم من أمرهم عسرا ، لكن معيشتهم متناك وعرجا ، بل يتعين أن يكون بصيرا بشؤونهم بما يصلحها ، فلا يظلمون شيئا ، وكان من المقرر أن سكنى صفار المطلق منروية ينبغي أن تقدر بقدرها ، وكان ثابتا كذلك ، أو من مقاصد الخلق جاب منافهم ودفع المضار عنه ، وأن صلاحهم في تمصيل نفاصدهم ، فلا يكون بعضهم على بعض عيا ، ولا تكون أفعالهم منراوة فيما بينهم ، وكان حقا قوله عليه السلام (ما نهيتكم عنه فاجتنبوا ، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم) وكانت الحنفية المسحة هي مدار الدعوة التي قام بتبليغها إلى الناس جميعهم ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ ، وكان لقتضاء الصغار مسكنا من أبيهم . مع إمكان ليولاهم في مسكن لحاضنتهم تسكنه فعلا . مؤجرا كان أم غير مؤجر . ليكون لهم مهانا ، ليس تعلقا بما يكون واجبا على أبيهم ، ولا لاجتنابا من جهتهم لشر بظواهره عنه ، بل لإرضاء عما ينبغي أن يكون عليه المؤمنون من السامحة واللين ، فقد تعين ألا يكون دينهم إرفاقا لملقاتهم ببعض ، ولا مقبما عروائق تتخذ درويها وتغلق مساكنهم إليها ، ليكون لهم مخرجا من حرجهم ، فلا يقتنر . ظلما أو مضما . بما يأتون أو يدعون مصداقا لقوله تعالى ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج ﴾ ﴿ وما جعل الله عليكم في الدين من حرج ﴾ ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان متعيفا ﴾ .

متى كان ذلك ، وكان القرآن فضلا لا هزلا ، وكان لخصاص صفار المطلق من ملقته . مع حاضنتهم . بمسكن الزوجية مع وجود ممكن لها تقويم فيه ، وهو ما يقع بوجه خاص إذا لم تكن حاضنتهم هي المطلقة نفسها ، بل أمها أو أختها أو خالتها . يعنى أن حاضنتهم هذه . وقد تهايا مسكن لها مع زوجها أو لأولادها . إما أن تنقل هؤلاء معها إلى مسكن المحضونين نابتة مسكنها لأمر انتد عليه عزمها ، وإما أن ترد بين مسكنها ومسكنهم ، فلا تمنحهم كل لعنصامها ، ولا توتر لحاضنتهم مطالباتها من التمدد والصراف والتقديم ، وإما أن تقيم مع محضونيتها . من دون أسرته . ليصدد بلياتها . ولا يحد ذلك كله أن يكون عبئا تروخ . دون مقتض . وعلى ما جاء بمصطلحه مجلس الشعب فرض قيود والقيود على الطلاق لا يجوز شرعا . —

• • • • •

- وحيث إنه متى كان ما تقدم ، فقد تمين أن يكون النص المطعون فيه مقبدا . فلا يكون مسكن الزوجية مستر للمحتضنين ، إذا كان لحاضنتهم مسكن بأريهم ، تقيم هي فيه ، وليس لازما أن يكون مملوكا لها ، ذلك أن حق الصغار في السكنى ينتقل من مسكن أبيهم إلى مسكن حاضنتهم ، أيا كان شكل العلاقة القانونية التي تربط بها في شأن هذه العين ، ودون إخلال بمقتضاها في أن تكمنى لها وللصغار أجر مسكن مناسب ، باعتبارها من مؤنثهم .

وحيث إن النص المطعون فيه - محمدا تطلقا في المحدود التي خلس إليها قضاء المحكمة الدستورية العليا على النحو المتقدم - لا يمسح الحق في الطلاق ، ذلك أنه كفل لصغار المطلق - وحاضنتهم - حقوقا تكفيها الضرورة ، ويقدرها ، لتكون تقديهم كافة لمقوماتها ، لا تنحصر من مشكلاتها ، ولا يكون جريان آثارها وإنفاذ الحقوق المتعلقة بها متراجعا .

ووقعها في المحدود التي يقتضيها الشرع ، ينفي تعريفها الطلاق ، أو إهدارها الحق فيه ، لأمرين : أولهما : أن الأصل في الحقوق التي يأذن للشرع بممارستها ، أو يبين أسسها ، أنها تتكامل فيما بينها ولا تتكامل ، بل تعمل جميعها في إطار وحدة عضوية تتلاقى توجهاتها ، وتتوافق مصالحها . ثانيهما : أن الطلاق كان دائما ملاذا نهائيا للرجل ، ولا يلجأ إليه إلا باعتباره بابا للرحمة في مجال علاقة زوجية غدا صحتها غائرا عيقا .

ولم يكن مطلوبا منها من الرجل على المرأة لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَعْنَكُمْ فَعَارَ عَلَيْكُمْ سَبِيلًا ﴾ فلا يكون للفراق بين الزوجين ظلما أو حمقا ، بل معروفا وانصافا ، لا ينال من الحقوق التي جر إليها ، ولا يسفد عن المطلق تبعاتها . وثقه هي للشرعية الإسلامية ، قوامها العدل والرحمة وجورها دعة إلى البر والإحسان ولا تنكاهي . ومما يناقض وسطدتها أن يكون الصغار متحايلا للزق أبائهم ، يمحرونهم ما يسحقون .

وحيث إن ما قرره المدعي من أن المطلق - إذا ما كان مالكا قانونا لمسكن الزوجية - فإن اختصاص صغاره من ممتلكته بهذا المسكن من دونه ، إنما يجرى ملكيته من بعض عناصرها ، إخلالا بالحماية التي كفلها الدستور لها بالمادة ٣٤ ، مردود : بأن الملكية في إطار النظم الوضعية التي تزاوج بين الفردية وتدخل الدولة ، لم تعد حقا مطلقا ، ولا هي عصبية على للتنظيم التشريعي . وليس لها من الصماية ما يجاوز الانتفاع المشروع بعناصرها . ومن ثم ما غ تحميلها بالتقيد التي تتطلبها وظروفها الاجتماعية ، وهي وظيفة لا يحدد نطاقها من قراغ ، ولا تفرض نفسها تحكما ، بل تملئها طبيعة الأموال محل الملكية ، والأغراض التي يبغي رصدها عليها ، محددة على ضوء واقع اجتماعي مخين ، في بيلة بذلتها لها توجهاتها ومقوماتها .

وفي إطار هذه الدفاعة ، وتقيدا بخزومها ، يفاضل الشرع بين البطلان ، ويرجع على ضوء الموازنة التي يجريها ، ما يراه من الأصح أجدر بالحماية ، وأولى بالرعاية وفقا لأحكام الدستور ، مستهديا في ذلك بوجه خاص بالتقم التي تنحاز إليها الجماعة في مرحلة بذلتها من مراحل تطورها ، وبمراعاة أن التقيد التي يفرضها الدستور على حق الملكية للحد من إطلاقها ، لا تعبر مقصورة بذلتها ، بل غايتها خير الفرد والجماعة .

ولا تناقض الشريعة الإسلامية في ميدانها الكلية ما تقدم . ذلك أن الأصل فيها أن الأموال جميعها مردها -

إلى الله تعالى ، فاشلما ووسطها ، وإليه معادها ومرجعها ، مستخفا فيها عبادہ الذين عهد إليهم بصارة الأرض ، وجعلهم مسئولين عما في أيديهم من الأموال لا يبدونها لويستخفونها إنشرا . يقول تعالى ﴿ وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ٤ . وليس ذلك إلا نهيا ع التورع بها في الباطل . وتكفيأ لولي الأمر بأن يعمل على تنظيمها بما يحقق المقاصد الشرعية المتوخاة منها ، وهي مقاصد ينافيها أن يكون إنفاق الأموال وإدارتها عبئا أو إسرافا أو عذونا ، أو متخذا طرائق تنال من مصالح الجماعة أو تدخل بحقوق للغير أولى بالاعتبار . وكان لولي الأمر بالتالي أن يعمل على دفع الضرر قدر الإمكان ، وأن يحول دون الإضرار إذا كان ثارا محتما يزيد من الضرر ولا يفيد إلا في توسيع النقرة التي يمتد إليها ، وأن يرد كذلك الضرر للبين للفلاح .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان لخصاص سفار المطلق بمسكن الزوجية ، مقيدا بداريها في أن يوفر لهم مسكنا مناسبيا يكون بدلا عنه ، فإن استقلالهم به يفقد متصلا بفقتهم ومرتبا على الإخلال بإيفائها ، بعد أن غرض أبوهم بصره عن إحياء سفاره ، ليكون استمرارهم في شغل مسكن للزوجية ، عائدا في مصدره المباشر إلى نص للقانون ، وعلى منود الموزنة التي أجراها المشرع بين مصلحة المطلق في أن يظل مقبلا بهذا المسكن من دون سفاره ، ومصلحتهم في البقاء فيه من دونه ، مرجحا . في نطلق سلطته التقديرية في مجال تنظيم الحقوق . فالتينهما ، باعتبار أن تكوينها يلحق بسفاره متنازلا حد لها ، ولأن الأضرار حين تتزاحم ، فإن إختيار لفوتها دفعا لأعظمها خطرا وأفدحها أثرا ، يكون لازما ، وواقعا فيه نطاق الوظيفة الاجتماعية للملكية ، التي يحدد ولى الأمر إطارها وتوجهاتها .

وحيث إن إعمال الفقرة الثالثة من النص المطعون فيه . محدد إطاره على منوه قضاء المحكمة الدستورية العليا . يفرض أن المطلق قد تراخى عن أن يحد مسكنا مناسبيا لسفاره من مطلقته ، رغم قيام الدليل على أنهم لا يمكن مالا حاضرا بدبرون منه سكاام ، وأيس لاحضنتهم مسكن تقيم فيه ويأويهم تبعاً لها . فإن اختصاصهم . من دون أبيهم . بمسكن للزوجية ، يكون لازما .

وحيث إن البين من الأعمال الدستورية لهذه الفقرة . حسبما تضمنتها مضبوطة الجلسة الدائمة والتسعين لمجلس الشعب المعقودة في أول يوليو سنة ١٩٨٥ . أن حكمها لم يكن واردا في مشروع القانون المروض بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، وإنما اقترحها أحد أعضاء هذا المجلس تفسيراً للحاشنة بين الاستقلال مع السفار بمسكن للزوجية ، وبين أن يقدر للقاضي لها وللمحضرين أجر مسكن مناسب وكان ذلك من المشرع وحسبان أنها قد تؤثر الانفعال مع السفار إلى ذويها طلبا لسلامتهم وعونهم ، وقد يكون لها مسكنها ويريجها أن تنقل فيه ، بإقتراض أن انتقلها منه إلى مسكن للزوجية قد يؤذيها أو يرهقها ، وقد يروعه . بما يفرض سكينتها وصفاة نفسها . فيما إذا كان أهل المطلق أولو بأس شديد ، فلا تخلص . إزاء اضطرارها . لمحضرينها ، ولا تخلصهم من اهتمامها ما يستحقون ، ولا تخلصهم على قنماء حوالجهم بما يتخففها ، فإن إختيارها أحد هذين البدلين . مسكن للزوجية أو أجر مسكن مناسب للمحضرين ولها . لا يكون مناقضا أحكام الدستور . ومن بينها مادته الثانية . باعتباره مقرر المصلحة لها اعتبارها مراعاتها يلحق للضرر بها ومحضرينها .

وللنيابة العامة أن تصدر قراراً فيما يطور من منازعات بشأن . حيازة مسكن الزوجية للمشار إليه حتى تفصل المحكمة فيها (١) .

٦- المهر

مادة ١٩ - إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فالبينة على الزوجة فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه إلا إذا ادعى ما لا يصح أن يكون مهراً لمثلها عرفاً فيحكم مهر المثل .

وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما .

(١) صدر عن مكتب النائب العام للكتاب الدوري رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٧٩ . تضمنه فيما بعد الكتاب الأول من التعليمات العامة للنيابة العامة برقم مادة ٨٣٤ . بخصوص القواعد التي تنبج بشأن ما يطور من منازعات الحيازة على مسكن الزوجية ، وجاء به :

أولاً : في حالة ما إذا نشجر نزاع بين الزوجين مع قيام رابطة الزوجية يؤمر بممكن كل من الطرفين من استمرار حيازته للمسكن .

ثانياً : إذا وقع طلاق رجعي يمكن كل من الزوجين - طوال فترة العدة - من استمرار حيازته للمسكن على نحو ما كان عليه الحال أبان قيام علاقة الزوجية .

ثالثاً : في حالة الطلاق البائن ، إذا لم يكن للزوجين أولاد يقيمون بمسكن للزوجية ، يؤمر بممكن المالك أو المستأجر منهما للمسكن ، ويمنع تعرض الآخر له فيه .

رابعاً : إذا كان الطلاق بالنا والملتقة صغيراً في حضانتها ، وكان المسكن مؤجراً للزوج ، يؤمر بممكن الملتقة الحاصنة من استمرار إقامتها بالمسكن دون الزوج المطلق ، حتى يفصل القضاء نهائياً في أمر النزاع .

ثم صدر الكتاب الدوري رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٢ ففعلاً أي ليس أول اختلاف بصدد منازعات الحيازة المدنية في المقاربات على ضوء ما استحدثت بقانون المقربات بالمادة ٣٧٣ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ مع المازعة الخاصة بمسكن المصانة .

وإذا صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعدل لبعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية صدر الكتاب الدوري رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ بمناسبة إضافة المادة ٤٤ مكرراً لهذا القانون وخس بها منازعات الحيازة المدنية والجنائية ، ثم صدر للكتاب الدوري رقم ١٥ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٤ / ٧ / ١٩٩٤ وتضمن وجوب إعمال التعليمات القضائية وما تضمنته للكتاب الدوري رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن منازعات الحيازة على مسكن الزوجية دون ما تضمنه الكتاب الدوري رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ١ / ١٠ / ١٩٩٢ والذي يقتصر إعماله على منازعات الحيازة المدنية والتجارية والتي تخضع لأحكام المادة ٤٤ مكرراً المضافة لقانون المرافعات .

٧- سن الحضانة

مادة ٢٠ (١) - ينتهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير من العاشرة ويلوغ الصغيرة من اثنتى عشرة سنة ، ويجوز للقاضى بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة دون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحتها (٥) تقتضى ذلك (٢) .

(١) المادة (٢٠) مستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وكان نصها قبل التعديل كالاتى : : للقاضى أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع ، والصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشر سنة ، إذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك .

(٥) مصححة بالإسناد المذكور بالجريدة الرسمية فى ١٥ / ٨ / ١٩٨٥ - العدد ٣٣ .

(٢) ملن على الفقرة الأولى من المادة ٢٠ أمام المحكمة الدستورية العليا ضمن الطعن على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ برمته وكذا نصوص أخرى تضمنها هذا القانون ، وذلك من خلال القضية رقم ٧ لسنة ٨ قضائية ، دستورية ، وقضت تلك المحكمة بجلسته ١٥ / ٥ / ١٩٩٣ بالآتى :

(أولاً) : بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطعن بعدم دستورية نصوص المواد ٥ مكرراً فقراتها الأولى والثانية و ١١ مكرراً و ١٨ مكرراً ثالثاً و ٢٣ مكرراً بفقرتيها الثانية والثالثة من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ الخاص بمسألك الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قرانين الأحوال الشخصية .

(ثانياً) : برفض الدعوى بالنسبة إلى الطعن على المادتين ١٨ مكرراً و ٢٠ فقرة أولى من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . المشار إليهما ، وبمصادرة للكفالة وألغيت المدعى المصروفات ومبلغ مكافئ عليه مقابل أتعاب المحاماة . (الجريدة الرسمية فى ٦ / ٥ / ١٩٩٣ - العدد ٢٢ ، تابع)

وجاءت مدونات هذا الحكم - بعد الدباجة - كالاتى :

بعد الإطلاع على الأوراق والمذكرة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ومساند الأوراق - تحتمل فى أن المدعى عليها الزبينة كانت قد أقامت الدعوى رقم ١١٤١ لسنة ١٩٨٥ - شرعى كلى الجبزة ضد المدعى بطلب تكميلها من الاستقلال بمسكن الزوجية للبين بالأوراق لمضائنها إبتها منه ، هيم ، ومنع تعرضه لها فى ذلك ، كما كانت المدعى عليها نفسها قد أقامت الدعوى رقم ١١٤٠ لسنة ١٩٨٥ شرعى كلى الجبزة بطلب الحكم لها قبل المدعى بمدة تعادل نفقة عشر سنين . وإذا دفع المدعى على الدعوى المائلة - أمام محكمة الموضوع فى هاتين الدعويتين كليهما بعدم دستورية القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، وكانت محكمة الموضوع قد صرحت له برفع الدعوى الدستورية - بعد أن قدرت جدية دحضه - فقد أقام المدعى المائلة .

وحيث إنه بجلسته ٤ من يونيو سنة ١٩٩٢ حضر الأستاذ / أمين صفوت السامى وطلب قبول تدخله ملتمساً إلى المدعى فى طلبه فى شأن المادة ١٨ مكرراً (١٨٤) المنقطة باستقلال الصغار واحتلتهم بمسكن الزوجية . =

• • • • •

• وحيث إن المدعى يلمى على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - المشار إليه - صدوره بالمخالفة للأوضاع
التكليفية التي تتطلبها المادة (١٩٤) من الدستور ، على أساس أن مجلس الشورى وفقاً لحكمها يختص
بدراسة وإقرار ما يراه كفيلاً بالمحافظة على المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا وتكدرج تحتها الأسرة
التي نص الدستور في مادته التاسعة على أنها أساس المجتمع ، وأن قوامها الدين والأخلاق والوطنية بما
مؤداه أن إغفال عرض القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه على مجلس الشورى قبل تقديمه إلى
السلطة التشريعية لإقراره ، إنما يدخل إلى إهدار لشكلية جوهري لا يقوم هذا القانون سوى على قدميه
بتخلها .

وحيث إن الباب السابع من الدستور - المصنف بعد تعديله في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - تضمن أحكاماً جديدة
خاصة بالدستور بها مجلساً وليناً أنشأه لأول مرة هو مجلس الشورى ، وأقرده بها ، ووجه خاص فيما يتعلق
اختصاصاته ، وكيفية تشكيله ، ومدة عضويته ، ومدى مسئولية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء
أمامه ، وشروط حله . وقد حدد الدستور اختصاص هذا المجلس في مادتين هما المادتان ١٩٤ و ١٩٥
منه ، وبهما أخرج الدستور من ولايته ممارسة الوظيفة التشريعية التي ينحدر الاختصاص بها لمجلس
الشعب دون غيره . فمصر مهمته على مسائل يذللها يربذ رأيها فيها ، وأخرى يتولى دراستها مبدئياً وجهه
نظره في شأنها ، وفي هاتين الحاليتين كليهما ، عين الدستور هذه المسائل تمهيداً دقيقاً ، وحددها حصراً
مما مؤداه لمتناع الإضافة إليها أو التبدل فيها أو التماس عليها .

وحيث إن البين من هاتين المادتين أن أولاهما تتناول ولاية مجلس الشورى في شأن المسائل الكفيلة
بالمحافظة على ثورتي ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وكذلك تلك المتعلقة بدعم الوحدة
الوطنية وصون السلام الاجتماعي وحماية قوى الشعب العاملة في تملأها ومكاسبها الاشتراكية ، وإرساء
المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا ، وضمان حقوق المواطن وحرياته وأدله لواجباته العامة ،
وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطي وترسيخ مجالاته . وتقتصر مهمة المجلس في شأن هذه المسائل
جميعها على دراستها ووقفاً على جوتها ، واستظهارها لوجهات النظر المتباينة في مجالها ، وعرضها
معززة بأدلتها معقونة بما يراه صالحاً منها محققاً للمصالح التي تصد الدستور إلى حمايتها ، ولا تعدو
مهمته بالتالي - في نطاق دراسته للمسائل التي عينتها المادة ١٩٤ من الدستور - مجرد معارفة الدولة -
من خلال سلطاتها المختصة وتنظيماتها المختصة - على أن تتخذ قراراتها في شأن هذه المسائل محيطة
بشئ زواياها ، وأعية بآثارها الإيجابية وتمكساتها السلبية ، وذلك كله في إطار من الموضوعية المنزهة
عن الميل ، أو الانحياز لوجهة نظر بذاتها لا تعزها للحقائق العلمية ، ومن ثم تتحل الدراسة التي يجريها
مجلس الشورى للمسائل التي حددتها المادة ١٩٤ من الدستور إلى غرض في أعماقها نهلية لاجريها
المختلفة بلوغاً لغاية الأمر فيها ، وهي بعد دراسة يقوم بها المجلس غالباً بمبادرة من جانبه ، وليس ثمة
التزام على أية جهة بتلها منه ، وهو يقرر كذلك أولوياته ف يجلها ويستقل بتقدير ما يراه ملها منها ،
وقيمةا السلبية لا خفاء فيها ، لأنها تتناول مسائل لها خطرها بقصد إقحام مشكلاتها ، والوقوف على حلول
واقعية لها توطلة للعمل بها كلما كان ذلك ممكناً ومفيداً ، وبالتالي لا يعتبر عرض أي موضوع مما يندرج
تحتها على هذا المجلس التزاماً مترتباً بحكم الدستور ، وأية ذلك أن الدستور حرص على أن يفصل بصورة
قاطعة بين مهمة المجلس وفقاً لنص المادة (١٩٤) من ناحية ، وبين الولاية التي يباشرها في إطار
المادة (١٩٥) منه من ناحية أخرى ، مما مؤداه أن هاتين المادتين لا تختلطان ببعضهما ، ولا يجوز -

- القول بامتناع لهما ، إذ لو صح ذلك لأصبها الدستور في مادة واحدة يكون اختصاص مجلس الشورى في شأن المسائل التي تندرج تحتها محيطا بها جميعا ، أيا كان نطاق هذا الإختصاص أو الأغراض التي يتوخاها ، وهو ما قام الدليل على نقيضه ، ذلك أن المادة (١٩٥) من الدستور قوامها أن يؤخذ رأى مجلس الشورى وجوبا في مسائل يفرقها غير التي حددتها المادة (١٩٤) منه ، ولها من الأهمية والخطر ما يقتضي أن يكون عرضها عليه كي يقر كل كلمته فيها ، أمرا محتوما ، وتختصر هذه المسائل في كل اقتراح يكون مطلقا بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، وكذلك كل مشروع لقانون يكون مكملا للدستور ، وكل معاهدة يكون موضوعها صلحا أو تحالفا أو مطلقا بحقوق السيادة أو من شأنها التعديل في النطاق الإقليمي للدولة ، وكل مشروع قانون يحيله إليه رئيس الجمهورية ، بالإضافة إلى أية موضوعات يحيلها والأتصالية ، وكل مشروع قانون يحيله إليه رئيس الجمهورية ، بالإضافة إلى أية موضوعات يحيلها رئيس الجمهورية إليه وتتصل بالسياسة العامة للدولة أو سياساتها في الشؤون العربية أو الخارجية . وهذه المسائل التي حددتها المادة (١٩٥) من الدستور ، بجمعها أن الدستور قدر حيوية المصالح المرتبطة بها ، وإن اتخذ قرار فيها قبل أن يدلي مجلس الشورى برأيه في نطاقها بعد عرضها عليه كتكفة محاذير واضحة مرجعها رجحان أن يصدر هذا القرار مفسرا أو مفسرا أو قاصرا ، ومن ثم كان عرضها على مجلس الشورى لأخذ رأيه فيها وجوبا باعتبار أن ذلك شكلية جوهرية لا يجوز إهمالها أو التجاوز عنها ، بالنظر إلى دقة المسائل التي عينتها المادة (١٩٥) وما يقتضيه بحثها من تعمق ، ووجه خاص في جوانبها المتعلقة بالتمعية في مجالاتها المختلفة ، والحدود الإقليمية للدولة التي شدد إليها سيادتها ، والاشروعية الدستورية التي ترسي الدولة عليها دعائمها ، متى كان ما تقدم ، وكانت مشروعات القوانين المشكلة للدستور من بين المسائل التي يمتنع عرضها على مجلس الشورى لأخذ رأيه فيها قبل تقديمها إلى السلطة التشريعية الأصلية ممثلة في مجلس الشعب ، فإن إقرار السلطة التشريعية لقانون مكملا للدستور دون اتباع هذا الإجراء لن يقيه من عثرة مخالفته للأوضاع الشكلية التي تطلبها المادة (١٩٥) من الدستور ، وإن يرد به بالتالي إلى دلالة المشروعية الدستورية في جوانبها الإجرائية ، إذ يعتبر القانون الصادر على خلافها مغفرا إلى مقرراته كإطار لقواعد قانونية لتكمل تكويدها ، ويقع من ثم مشوبا بالبطلان .

وحيث إن ، القوانين المشكلة للدستور ، وإن نص الدستور على حصية عرض مشروعاتها على مجلس الشورى لأخذ رأيه فيها ، إلا أن إيراد الدستور لهذه العبارة لم يقترن بما يعين على إيضاح معناها بما لا يخفى فيه ، فتحق على هذه المحكمة أن تبين المقصود بها قطعا لكل جدل حولها ، وإضمان إرساء العلاقة بين مجلس الشعب ومجلس الشورى على أسس ثابتة تكفل مباشرة كل منهما لولايتيه في الحدود التي رسمها الدستور لهما ، فلا يجوز أحدهما على الآخر مقفلا على اختصاصاتهما الدستورية ، مقتحما تخفيهما ، وكان لا محال لمعارضة القوانين المشكلة للدستور ، في الدساتير المصرية السابقة على الدستور القائم ، وليس ثمة أعمال تشريعية يمكن الارتكان إليها في تلبية معناها ، ولا شبهة كذلك في أن انتهاها آلى إلى غموض المعايير التي قول بها منبسط لفعولها وتحريا لدلائلها ، وكان المشرع لا زال عازفا عن التدخل في هذا المجال سواء باعتدائى محار منها أو بإبدالها بمعيار من عنده يمزج بينهما أو يقوم على أنقاصها ، إلا أن ذلك كله لا يجوز أن يحول بين هذه المحكمة وبين مباشرة ولايتها في مجال أعمال النصوص الدستورية ، إذ هي التي تقوم من خلال تفسيرها على ربطها ببعض على منزه للمقاصد الحقيقية التي ليتخاها الدستور منها ، وبما يرد عنها النصوص ، بما مؤدها أن النصوص الدستورية جميعها غير مستعمية على التحديد من ناحية وأتة -

- الدستور على أن يكون تنظيمه بقانون ، فإنه أياً كان وجه الرأي في شأن اتصال النصوص التشريعية التي تضمنها قانون الأحوال الشخصية بقاعدة دستورية بطبيعتها أو انفكاكها عنها ، فإن مراعاة الفلكلية للنصوص عليها في المادة (١٩٥) من الدستور لا يكون واجباً من زاوية دستورية ، إذ يدعي دوماً لإعتبار نص تشريعي مكملاً للدستور - وعلى ما سلف بيانه - أن يكون قد تناول مسألة تعيين موضوعها منطقاً بقاعدة دستورية بطبيعتها متى نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ، وهو ما تخلف في واقعة النزاع المائل ، الأمر الذي يكون معه اللجوء على القانون محل الطعن - من هذا الوجه - مفتقراً إلى الدعامة التي يستند عليها حرجاً بالرفض .

وحيث إن المدعى يقرر كذلك أن الأحكام التي انتظمها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ في مادته الثالثة المعدلة للفقرة الأولى من المادة (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ - المشار إليه - وكذلك ما أضافته مادته الأولى إلى ذلك المرسوم بقانون من نصوص هي المولد (٥ مكرراً في فقرتها الأولى والثانية) و (١١ مكرراً) و (١٨ مكرراً) و (١٨ مكرراً ثالثاً) و (٢٣ مكرراً في فقرتها الثانية والثالثة) - جميعها معيبة بما يبطئها لمخالفتهما للمادتين الثانية وللأسعة من الدستور ، بالإضافة إلى خروجها على قاعدة عرفية استقر عليها العمل حاصلها أن للمسلمين لا يخضعون في أحوالهم الشخصية لتغير شريعته .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية ، وإن مناطها أن يكون ثمة ارتباطاً بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم الصادر في الدعوى الدستورية لازماً للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة - بأكملها وفي شق منها - في الدعوى الموضوعية ، فإذا لم يكن له بها من صلة كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة ، بما مؤيده أنه لا يكفى لقيام المصلحة الشخصية المباشرة التي تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية ، أن يكون النص التشريعي المطعون عليه مخالفاً في ذاته للدستور ، بل يتعين أن يكون هذا النص - بطبيعته على المدعى - قد أخل بأحد الحقوق التي كفلها على نحو ألحق به ضرراً مباشراً - إذ كان ذلك ، فإن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتعدو اتصالاً بالحق في الدعوى ، ويرتبطاً بالنفس الذي أثار المسألة الدستورية ، وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة ، وهو بذلك يعتبر محدداً لفكرة الخصومة في الدعوى الدستورية مبلوراً انطلاقاً من المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها ، ومؤكداً ضرورة أن تكون المنفعة التي يقرها القانون هي محصلتها النهائية ، ومنفصلاً دوماً عن مطابقة النص التشريعي المطعون عليه للدستور أو مخالفته لقيوده ونواحيه ، ويستلزم أبداً أن يكون الفصل في المسألة الدستورية موثقاً بالفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والطارئة أمام محكمة الموضوع .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان المدعى يسعى على المولد (٥ مكرراً بفقرتها الأولى والثالثة) و (١١ مكرراً) و (٢٣ مكرراً بفقرتها الثانية والثالثة) التي أنشأتها المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ - المشار إليهما - مخالفتها المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ من المدعى عليها الرابعة ضد المدعى - وللتأكد أثر فيها الدفع بعدم الدستورية - قد توخينا الحكم باستقلالها وصغيرها منه بسكن الزوجية حتى تنقضي حضانته له بالإضافة إلى القضاء لها قبله بمنحة ضائل نفقة مدة حداثتها - فإن الفصل في دستورية المولد (٥ مكرراً بفقرتها الأولى والثالثة) و (١١ مكرراً) و (٢٣ مكرراً بفقرتها الثانية والثالثة) أن يكون لازماً للفصل في الطلبات الموضوعية -

الصلوحة أمام محكمة الموضوع ، إذ ليس لهذه المولد من صلة بتلك الطلبات ، بما مزله انتفاء ارتباطها بالصلوحة الشخصية المباشرة .وهي شرط قبول الدعوى الدستورية ومناطها ، ولآية ذلك أن أولى هذه المولد تقرر إلزام المطلق بأن يوثق إشهار طلاقه ، وتحدد الآثار القانونية على الطلاق وتاريخ سريانها ، أما ثانيها فغايته ضمان إعلام كل زوجة على المصمة بالزواج الجديد وتقرير حقها في طلب التطلق من زوجها ، وكذلك منوط حق الزوجة الجديدة في طلبه ، وتبين ثالثها العقوبة الجنائية التي يحدن توقيما على المطلق عند مخالفته الأحكام المنصوص عليها في المادة (٥ مكررا) - المشار إليها . متى كان ذلك ، فإن الصلحة في القطن على المولد السالف بيلتها ، تكون مدخلة .

وحيث إن المدعى ينص على الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - المشار إليهما - مخالفتها للدستور ، وذلك فيما تنص عليه من أن ، ينتهي حق حضنة النساء بلوغ الصغير من العاشرة وبلوغ الصغيرة من اثنتي عشرة سنة ، ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج في يد العاصنة دون أجر حضنة إذا تبين أن مصلحةها تقتضي ذلك ، .

وحيث إن البين من المذكرة الإيضاحية لهذا النص أن تتبع الملاحظات الدائرة في شأن الصغار يدل على أن المصلحة هي في استقرارهم حتى يتوافر لهم الأمان والأطمئنان ونهجا نفوسهم فلا يزعروا من يد حاضنتهم ، وأنه لا يجوز للقاضي مد فترة الحضنة إلا أن تكون مصلحة الصغير أو للصغيرة في بقاء الحضنة بيد النساء وذلك مع إلزام الأب بنفقة المحضون المالية من طعام وكساء ومسكن وغير ذلك إلى جانب ما يقضي به العرف أو ما يقره مقلده ، مع حرمان المصلحة من أجر الحضنة في السدة التي ضد إليها بإذن القاضي ، وبمراجعة أن لفافة التي توخاها المشرع بالفقرة الأولى من المادة (٢٠) - المشار إليها - هي منع الخلاف بين الأب والحاصنة على نزع الحضنة في سن غير مناسبة بقصد الكفاية دون رعاية مصالح الصغار ، وما يقتضيه الاستقرار النفسي اللازم لسلامة نموهم وحسن تربيتهم ، وأن السند الشرعي لهذه الأحكام هو مذهب الإمام مالك .

وحيث إن الخمس بمخالفة الفقرة الأولى من المادة ٢٠ - المشار إليها - للدستور غير سديد ، ذلك أن ما نص عليه الدستور في مادته الثانية بعد تعديلها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من سريان حكمها على التشريعات الصادرة بعد العمل بها ، ومن بينها أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - مواده أنه لا يجوز لنص تشريعي أن يناقض الأحكام الشرعية القطعية في ثبوتها ودلائلها ، فهذه الأحكام وحدها هي التي لا يجوز الاجتهاد فيها ، وهي نقل من للشرعية الإسلامية مبادئها الكلية وأصولها الدائمة التي لا تحمل تأويلا أو تبديلا ، ومن غير المتصور بالتالي أن يغير مفهومها تبعا لتغير الزمان والمكان ، إذ هي عصبية على التحصيل ولا يجوز الخروج عليها ، وتقتصر ولاية المحكمة الدستورية العليا في شأنها على مراقبة التقيد بها وتطبيقها على كل قاعدة قانونية تعارضها ، ذلك أن المادة الثانية من الدستور تقدم على هذه القواعد ، أحكام للشرعية الإسلامية في أصولها ومبادئها الكلية ، إذ هي إطارها العام وركائزها الدائمة التي تفرض مطالباتها دوما بما يحول دون إقرار أية قاعدة قانونية على خلافها ، وإلا أصعب ذلك تشجيا وإهدارا لما علم من الدين بالضرورة وعلى خلاف هذا ، الأحكام الظنية سواء في ثبوتها أو دلائلها أو فيهما معا ، ذلك أن دائرة الاجتهاد تنحصر فيها ولا تمتد إلى سواها ، وهي تتغير بتغير الزمان والمكان لمعيان مبررتهما وجوبيتها ومواجهة التوازن على اختلافها تنظيما لشئون المعاد بما يكفل مصالحهم المستبعدة -

- شرعا ، ولابد أن يكون هذا الاجتهاد واقعا في إطار الأصول الكلية للشريعة الإسلامية بما لا يجاوزها ، متقيا الأحكام العملية بالاعتماد في استنباطها على الأدلة الشرعية ، متوخيا من خلالها تحقيق المقاصد العامة للشريعة بما تقوم عليه من صون الدين والنفس والعقل والعرض والمال .

حيث إن الحضانة - في أصل شرعتها - هي ولاية للتربية ، غايقتها الاهتمام بالصغير وضمان رعايته والقيام على شؤنه في الفترة الأولى من حياته . والأصل فيها هو مصلحة الصغير ، وهي تتحقق بأن تضمنه الحاضنة - التي لها الحق في تربيته شرعاً - إلى جلتها باعتبارها أحفظ عليه وأحرص على توجيهه وصيافته ، ولأن انتزاعه منها - وهي أشفق عليه وأوثق اتصالاً به وأكثر معرفة بما يلزمه وأوفر صبراً - مضرة به إبان الفترة الدقيقة التي لا يستقل فيها بأموره والتي لا يجوز خلالها أن يعهد به إلى غير مؤمن يأكل من نفعه ، ويطمعه نزراً ، أو ينظر إليه شرزاً . وحين يقرر ولي الأمر حدود هذه المصلحة محرفاً بأبعادها ، فذلك لأن الشريعة الإسلامية في مبادئها الكلية - التطبيقية في ثبوتها ودلائلها - لا تقبل لمن للحضانة تحريماً لا يجوز تجاوزها ، انطلاقاً من أن تربية الصغير مسألة لها خطرها ، وإن تطرق الخلل إليها . ولو في بعض جوانبها - مدعاة لصنيع الوالد ، ومن ثم تعين أن يتحدد مداها بما يكون لازماً للقيام على مصالحته ، وبلغ الضرر عنه ، باعتبار أن مدار الحضانة على نفع المحضون ، وأن رعايته مقدمة على أية مصلحة لغیره ، حتى عدد من يقولون بأن الحضانة لا تمتنع عن حق الصغير ، وإنما يتدخل فيها حق من ترعاه ، ويعهد إليها بأمره . ولولي الأمر وبالتالي أن يقدم ما يراه خيراً للصغير ولمصلح له ، بمرعاة أن حقه في الحضانة لا يحدر متوقفاً على طلبها ممن له الحق فيها ، وأن ما يصون استقراره النفسي ويحول دون إيذائه ، ويكفل تربيته ، من المقاصد الشرعية التي لا تهوز هجاءها فيها ، وأن الزلزل عن الحضانة بعد ثبوتها لا يحول دون العودة إليها ، بل أن من المجتهدين من يقول بجواز حمل المامضة عليها . بافتراض اجتماع شروطها فيها . كلما كان ذلك ضرورياً لصيانة الصغير وحفظه . وقد دل الفقهاء - بإختلافهم في زمن الحضانة - وهي الفترة الواقعة بين بدئها وانتهاء الحق فيها - على أن مصلحة الصغير هي مدار أحكامها ، وأنها من المسائل الاجتهادية التي تكباين الآراء حولها ، كل من جهة يعدد فيها بما يراه أكمل لتحصين الصغير في إطار من الحق والعدل . ولئن كان المنقذون لا يتدبرون للحضانة مدة معينة تنتهي بانتهائها ، وإنما يركزون إلى معايير مرنة بطبيعتها ضابطها هو انتهائها عدد السن التي يبلغها الصغير أو الصغيرة مميزين قادرين على الرفاه بحاجتهما الأولية مستثنين تبعاً لخدمة النساء ، وكان آخرون من يهدم قد حددوا للحضانة سناً معينة تنتهي ببلوغها قطعاً لكل جدل حولها ، إلا أن استقراء أقوال هؤلاء وهؤلاء يدل على أن إجهاداتهم في شأن واقعة انتهاء الحضانة ، مدارها نفع المحضون - صغيراً كان أم صغيراً - ويتعين بالتالي أن يصار إلى كل ما يسلحه ويكفل وقايته مما يؤذيه ، وتربيته إن شاء لمذاكره وإعداده للحياة ، وبرجه خاص من النولم النفسية والعقلية ، وكان الأصل في حضانة الصغير والصغيرة - على ما تقدم - هو تهيئتها بالرعاية بما يحول دون الإضرار بها ، تحين ألا تكون من الحضانة محددة بقاعدة جامدة صارمة لا تأخذ في اعتبارها تغير الزمان والمكان ، أو تغفل في مجال تطبيقها ما يقتضيه للتمييز في نطاق الحضانة بين الصغير والصغيرة بالنظر إلى طبيعة كل منهما ، وخصائص تكوينه ودرجة احتياجه إلى من يقوم على تربيته وتكوينه ، وما تتطلبه الذكورة والأنوثة من تنمية ملكاتهما ، وفي ذلك قدر من المرونة التي تسمحها الشريعة الإسلامية في أحكامها للفرعية المستجيبة دوماً للتطور ، توخياً لربطها بمصالح الناس ولحاجاتهم المتجددة ، وأعرفهم المنيرة ، =

.....

- التي لا تصادم حكماً قطعياً ، وهي مرونة ينافيها أي تفقيد المشرع بأراء بذاتها لا يريم عنها ، لو أن يقصد باجتهاده عند لحظة زمنية معينة تكون المصالح المتغيرة شرعاً قد جاوزتها ، وذلك هي الشرعية في أصولها ومبادئها ، شريعة مرنة غير جامدة يتفقد الاجتهاد فيها . بما يقرم عليه من استقراغ الجهد للوصول إلى حكم فيما لا نص عليه . بضوابطها الكلية وبما لا يسلط مقاصدها ولأن صبح القول بأن أهمية الاجتهاد ولزومه لا يوازينا إلا خطره ودفقه ، فإن من الصحيح كذلك أن لولى الأمر الاجتهاد في الأحكام الظنية بمراعاة المصلحة الحقيقية التي يقوم برهانها من الأدلة الشرعية ، وهو ما نجاه النص التشريعي للمطعون فيه ، ذلك أن السن الإلزامية للحضانة التي حددها - وهي عشر سنين للصغير واثنا عشرة سنة للصغيرة - لا تعد أن تكون تقريراً لأحكام عملية في دائرة الاجتهاد بما لا يصادم للشرعية الإسلامية في أصولها الثابتة ومبادئها الكلية ، إذ ليس ثمة نص قطعي فيها . في ثبوته ودلالته . بقر الحضانة سدا لا يجوز لولى الأمر أن يتدخلها ، وإنما مرد الأمر في تعيينها إلى ما يترخص ولى الأمر في تقديره مقبداً في ذلك بمصلحة المصطنع بما يراه أكمل لها وإدعى لتحقيقها وبما يحول دون إصنائه ، وهو في ذلك لا يصدر عن نظرة تحكمية ، بل غايته رفع الحرج وفق أسس موضوعية قدر معها أن مصلحة المصطنع لازماً عدم تزويجه بإقتزاعه من حاضنته ، بما يخل بأمنه وإطمئنانه ويهدد استقراره ، وأن وجود الولد - ذكرًا كان أو أنثى - في يدها سواء قبل بلوغ السن الإلزامية للحضانة ، أو بعد بلوغها . حين يقرر القاضي أن المصلحة تقتضي إلقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج - لا يخل يد والدتها عنهما ولا يحد من ولايته للشرعية عليهما ، وكان النص المطعون عليه قد تناول أموراً تنظيمية ، ونظر مصلحة مشروعة يستلجها ، وقد قال المالكية بما لا يناقض مضمره بذهابهم إلى أن حضانة الصغير تنكس إذا بلغ عاقلاً غير زمن ، وإن أمد الحضانة للصغيرة حتى يدخل بها زوجها ، ركان للنص التشريعي المطعون عليه قد صدر مستلهما مقاصد للشرعية الكلية ، غير مناقض لمقوماتها الأساسية ، وأقفاً في نطاق توجهاتها العامة التي تمض على الاجتهاد في غير أحكامها التنظيمية في ثبوتها ودلائلها . إذ كان ذلك ، فإن قاله مخالفة هذا النص للمادة الثانية من الدستور لا يكون لها محل .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان ما قرره المادة (١٨ مكرراً ثالثاً) - التي أضافها للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية - من إلزامها الزوج المطلق بأن يهيئ لمصغره من مطلقه ولحاضنتهم مسكناً مستقلاً مناسباً ، إنما يندرج وجوداً وهدماً مع هذه الإلزامية للحضانة التي قررتها الفقرة الأولى من المادة (٢٠) للمطعون عليها ، فإن حق الحاضنة في شغل مسكن الزوجية إعمالاً للمادة (١٨ مكرراً ثالثاً) المشار إليها يختير منقضيها ببلوغ الصغير سن العاشرة والصغيرة لثني عشرة سنة . متى كان ذلك ، وكان البين من الصورة الرسمية لشهادة ميلاد ، هيتم ، ابن المدعى من مطلقته - وهي الشهادة المرفقة بملف الدعوى الموضوعية - أنه ولد في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، فإنه يكون قد جاوز أمد الحضانة الإلزامية ، ولم يعد لحاضنته بالتالي أن تستقل مع صغيرها هذا بسكن الزوجية بعد طلاقها ، بما مؤده انتفاء مصلحة المدعى في الطعن على الأحكام التي تضمنتها المادة (١٨ مكرراً ثالثاً) آنفة البيان ، ولا ينال مما تقدم قالة أن للقاضي أن يأذن للحاضنة بعد انتهاء مدة الإلزامية للحضانة بإبقاء الصغير في رعايتها حتى الخامسة عشرة ، والصغيرة حتى تتزوج إذا تبين أن مصلحةهما تقتضي ذلك ، ذلك أن ما يأذن به للقاضي على هذا النحو ، لا يعبر امتداد لمدة الحضانة الإلزامية ، بل منصرفاً إلى مدة استبقاء تقدم الحاضنة خلالها خدماتها متبرعة بها ، وليس للحاضنة بالتالي أن تستقل بسكن الزوجية خلال مدة التي شملها هذا الإن ، ذلك أن مدة الحضانة التي عدلها -

.....

- **المشرع** يصر للتفريقين الأولى والثانية من المادة (١٨ مكرراً ثالثاً) - والتي جعل من نهايتها نهاية لحق العاصنة وصغيرها من مطلقها في شغل ممكن الزوجية - هي السنة الإزامية للحمضنة على ما تقدم ، وغايتها بلوغ الصغير سن العاشرة والصغيرة اثنى عشرة سنة ، وببلاغها يسقط حقها في الاستقلال بمسكن الزوجية ليعود إليه الزوج المطلق مفترقاً في الانتفاع به إذا كان له ابتداء أن يحتفظ به قفوتها . ولا معالجة في القول بأن مجرد توافر المصلحة عند رفع الدعوى الدستورية يعتبر كافياً لقبولها ولو قام الدليل على تخلفها قبل الفصل فيها ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن توافر شرط المصلحة في الدعوى عند رفعها ، ثم تخلفه قبل أن تصدر حكمها فيها ، مؤذله زوال هذه المصلحة ، وذلك لما كانت طبيعة المسألة الدستورية التي تدعى للمحكمة الدستورية العليا لتقول كلمتها في شأنها .

وحيث إنه عن طلب التدخل الانضمامي ، فإنه لما كانت الخصومة في هذا الطلب تعتبر تابعة للخصومة الأصلية ، وكان قضاء هذه المحكمة في الدعوى العائلة قد خلص إلى إفتاء مصلحة المدعى فيها في الوطن بعدم دستورية حكم المادة (١٨ مكرراً ثالثاً) سابقة البيان - فإن عدم قبول الدعوى الدستورية في هذا الشق منها يستلزم بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الإنضمامي ، وهو ما تنص به المحكمة .

وحيث إن المادة (١٨ مكرراً) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المصاحبة إليه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - المشار إليهما - تنص على أن : الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها بدون رضاها لا يسبب من قبلها ، تسحق فوق نفقة عدتها مئة قدر بنفقة سنتين على الأقل ، وبمراعاة حال المطلق يسراً وبسرراً وتزويج الطلاق ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخس للمطلق في سداد هذه المدة على أقساط .

وحيث إن المدعى يدعي على هذا النص مخالفته أحكام الشريعة الإسلامية على سبيل من أن المدة لا تسحق للمطلقة إلا بشروط ثلاثة هي ألا يسبق الاتفاق على مهرها والإيدخل زوجها بها وألا يخلو بها خلوة صحيحة قبل طلاقها - هذا إلى أن نفقة المدة هي المفسودة بالمدة ، وهي كذلك أجرة لزواج محرم هو الزواج الموقوت ، فضلاً عن إنها تنفذ المقي في الطلاق المعتبر خالصة للزوج ، ولا يحذر تقريرها أن يكون شرطاً جزائياً مغترباً على إيقاع الطلاق في ذاته ، ولا تعرف للشريعة الإسلامية هذا أدنى لها .

وحيث إن هذا النص مردود ، وذلك أن أصل تشريع المدة هو النصوص القرآنية التي تعددت مواضعها ، منها قوله تعالى ﴿ والمطلقات منافع الصنفين ٤ ﴾ التي نحا لها في أحد تفرعاتها وكذلك الظاهرية إلى وجوبها ، وأيدهم في ذلك آخرون باعتبار أن ، حقاً ، صفة لقوله تعالى ومتاعاً ، وذلك أدخل لتوكيد الأمر بها ، هذا بالإضافة إلى أن عموم خطايا مؤذله عدم جواز تخصيص حكمها بين دليل ، وسريانه على كل مطلقة سواء كان طلاقاً قبل الدخول بها أم بعده ، فرض لها مطلقها مهراً أم كان غير مفروض لها ، وجمهور الفقهاء على استجباها بمقولة فقهاها إلى أمر صريح بها ، كذلك فإن تقرير المدة وجوباً أظهر في آية أخرى إذ يقول تعالى في المطلقة غير المفروض لها ولا مدخول بها ، ومتعوهن على الوسع قدره وعلى المقرر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين بمعنى أعطوهن شيئاً يكن متاعاً لهن ، والأمر بالامتناع فيها ظاهر ، وإضافة الامتناع لإدبهن تمليكا . عدد من يقولون بوجوبها - لا شبهة فيه ، ولتصرنا إلى المتعينين والمحسنين لا يدل على تعاقبهم دين سوام ، بل هو تأكيد لإيجابها باعتبار أن الناس جميعاً مآر من بالامتثال إلى أمر الله تعالى وعدم الاتحاق في ملبسها .

وحيث إن الذين من استقراء أقوال الفقهاء في شأن دلالة النصوص القرآنية الواردة في شأن ، المدة ، أنهم =

- مختلطين في إطلاق تطبيقها من ناحية ، وفي وجوبها أو استحبابها من ناحية أخرى ، ما ذلك إلا لأن هذه النصوص ظنية في دلالتها ، غير مقطوع بمراد الله تعالى منها ، وجاز الأمر بالتألي الاجتهاد فيها تطبيقيا لأحكامها بوضئ تشريي وقر أصل الحق فيها ، ويفصل شروط استحقاتها بما يورث تطبيقها ، ويقيم بنيانها على كلمة سواء ترفع تولعي الخلاف فيها ولا تعارض للشرية في أصولها الثابتة أو مبادئها الكلية .

وحيث إن النص للتشريعي المطمون فيه شرط لاستحقاق المنة شرطين : (أولهما) أن تكون المرأة التي طلقها زوجها محضولا بها في زواج صحيح . (وثانيهما) ألا يكون الطلاق برضاها أو من جهتها ، وهما شرطان لا يتنافيان للشرية الإسلامية سواء في ركانتها أو مقاصدها ، ذلك أن تشريع المنة بتروخي جبر خاطر المطلقة تطبيقيا لنفسها وولوجية لإحاشائها بالطلاق ، ولأن مواساة من المرأة التي تطليها للشرية الإسلامية ، والتي دل العمل على ترليها لا سيما بين زوجين لقطع حبل المودة بينهما ، ولا كذلك المرأة التي تختار الطلاق أو تسعى إليه ، كالسخطعة والمبارنة ، أو التي يكون الطلاق من قبلها بما يدل على أنه ناجم عن إسامتها أو عائد إلى ظلمها وسوء تصرفها ، إذ لا يتصور . وقد تقررت المنة إزاء غم الطلاق . أن يكون امتناعا . في طلاق ثم برضاها أو وقع بسبب من قبلها . تطبيقيا لغاظرها ولا أن يسبها زوجها بمعونة مالية تزيد على نفقة العدة تخفيها لألها للندمة عن الفرار ، وما قرره المدعي من أن الصفحة لا تستحق إلا للمرأة غير المدخول بها قبل طلاقها ، مردود بأن الله تعالى ناط بعباده المتقين الذين يلفزون مؤداهم بالتحاليم التي فرضها سونا لأنفسهم عن مخالفته ، بأن يقدموا لكل مطلقة متاعا يتحصن معرفها بما مؤداهم استحقاقها الإمتاع ، ولو كان ذلك بعد الدخول بها ، كذلك فإن أمهات المؤمنين المدخول بهن هن اللاتي عدهن الآية الكريمة التي يقول فيها سبحانه « يا أيها النبي كل لأزواجك إن كنن تردن الحياة الدنيا وزينتها فخطين أممكن وأسرحكن سرحا مجيلا » . وما قرره النص للتشريعي المطمون عليه من أن المنة تقدر بنفقة سنتين على الأقل ويمرأة حال المطلق يسرا عسرا وعلى منوه ظروف الطلاق ومدة الزوجية مسطهما بذلك في أس تقديرها قوله تعالى « ومتعوهن على الموسر قدره وعلى المسكندر قدره » ، ومستبعدا بذلك الآراء التي تقبها على السهر وتراعي فيها حال الزوجة بالتالي ، ومقروا حدا أدنى لها في إطار التكافل الإجماعي لضمان ألا يقل ما يورث على المرأة منها عما قدره ولي الأمر لأزما لصعوبها بعد طلاقها دون رضاها ، ومن غير جهتها ، ذلك أن غريقتها بالطلاق تولمها وشرق سكوها ، وقد تمرضها لمخاطر تفريق طاعة إحتمالها ، وغالبا ما يقتدرن طلاقها بالتناهد والتباغض وانتطاع المودة ، فحق ألا يكون أنذاها متناها في منالته سونا للحكمة من تشريعها لا سيما أن من الفقهاء من حدد أدنى ما يجزي فيها ، ومنهم من حدد أرفعها وأوسطها ، وأيس في النصوص القرآنية ما يفيد أن الله تعالى قد قدرها أو حددها ، بما مؤداه جواز تطبيقها بما يحق للناس مصالحهم المعتبرة شرعا . ولأن كان النص التشريعي المطمون عليه لا يورد حدا أقصى لتلك المنة المالية التي قدمها الرجل لمن طلقها ، إلا أن ذلك أدخل إلى الملازمة التي لا تمتد إليها الرقابة النسورية ، ولا يجوز أن تخفص فيها ، لا سيما أن من الفقهاء من يقول بأنه ليس المنة عديم حد معروف لا في قبلها أو كثيرها ، كذلك فإن أمر تقديرها فيما يجاوز حدا الأدنى موكول إلى المحكمة المختصة بتجليل فيه بصرها معتمدة في تحديد مبلغها على أس موضوعية لا تفرضها تحكما أو إعنا ، من بينها أن يكون هذا التحديد تقرا مع حال مطلقة يسرا وعسرا ، إذ هي متاع تقرر معرفها وفصلها لها اعتبارها ، والمتقون الممتثلون إلى الله تعالى الطامعون في مرضاته مدعوهن إليها ، بل ومطالبون بها ، باعتبارها أكل المودة ، وأدعى لبذل الشقاق وإقامة الملاق -

ولكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة والأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين .

وإذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً . نظمها القاضي على أن تتم في مكان لا يضر بالصغير أو للصغيرة نفسياً .

ولا ينفذ حكم الرؤية قهراً ، ولكن إذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر أنذره القاضي فإن تكرره منه ذلك جاز للقاضي بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتاً إلى من يليه من أصحاب الحق فيها لمدة يقررها :

ويثبت الحق في الحضانة للأم ثم للمحارم من النساء ، مقدماً فيه من يدلي بالأم على من يدلي بالأب ، ومعتبراً فيه الأقرب من الجهتين على الترتيب التالي .

الأم ، فأم الأم وإن علت ، فأم الأب وإن (٥) علت ، فالأخوات الشقيقات ، فالأخوات لأم ، فالأخوات لأب ، فبنت الأخت الشقيقة ، فبنت الأخت لأم ، فالخالات بالترتيب المتقدم في الأخوات ، فبنت الأخت لأب ، فبنات الأخ بالترتيب المذكور ، فالعمات بالترتيب المذكور ، فخالات الأم بالترتيب المذكور ، فخالات الأب بالترتيب المذكور ، فعمات الأم بالترتيب المذكور ، فعمات الأب بالترتيب المذكور .

فإن لم توجد حاضنة من هؤلاء النساء ، أو لم يكن منهن أهل للحضانة ، أو انقضت مدة حضانة النساء ، انتقل الحق في الحضانة إلى العصابات من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق في الإرث ، مع مراعاة تقديم الجد الصحيح على الأخوة .

فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء انتقل الحق في الحضانة إلى محارم الصغير من الرجال غير العصابات على الترتيب الآتي :

الجد لأم ثم الأخ لأم ، ثم ابن الأخ لأم ، ثم العم ثم الخال الشقيق ، فالخال لأب ، فالخال لأم .

- البشرية على أساس من الحق والعدل ، كذلك فإن اعتداد النص التشريعي بمدة الزوجية وظروف الطلاق في مجال تقدير المنة الواجبة ، لا يخوحي فرض قيود غير مبررة على الحق في الطلاق ، وإنما قصد الشرع - بإضافته هذين العنصرين إلى حال المطلق يسراً وعسراً - أن تكون المعونة المالية التي تنبئور المتعة في مبالغها ، وإعمية قدر الإمكان بما لا اقراط فيه أو تفريط ، وهو ما يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي يملكها الشرع في مجال تنظيم الحقوق بما لا يناقض أحكام الدستور أو يخل بمصنوابه .

(٥) مصححة بالإسنتراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٥ / ٨ / ١٩٨٥ - العدد ٣٣ .

٨- المفقود

مادة ٢١ - (١) يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنوات من تاريخ فقدته .

ويعتبر المفقود ميتاً بعد مضي سنة من تاريخ فقدته ، فى حالة ما إذا ثبت أنه كان على ظهر سفينة غرقت ، أو كان فى طائرة سقطت ، أو كان من أفراد القوات المسلحة وفقد أثناء العمليات الحربية .

ويصدر رئيس مجلس الوزراء أو وزير الدفاع ، بحسب الأحوال وبعد التحرى واستظهار القرائن التى يغلب معها الهلاك ، قراراً بأسماء المفقودين الذين اعتبروا أمواتاً فى حكم الفترة السابقة . ويقوم هذا القرار مقام الحكم بموت المفقود .

وفى الأحوال الأخرى يفوض تحديد المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى على ألا تقل عن أربع سنوات ، وذلك بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حياً أو ميتاً .

مادة ٢٢ - (٢) عند الحكم بموت المفقود أو نشر قرار رئيس مجلس الوزراء أو قرار وزير الدفاع باعتباره ميتاً على الوجه المبين فى المادة السابقة تعدد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو نشر القرار فى الجريدة الرسمية كما تكتسب كافة الآثار الأخرى .

(١) المادة (٢١) مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ (الجريدة الرسمية فى ١ / ٦ / ١٩٩٢ - العدد ٢٢ مكررب) . وكان نصها قبل التعديل كالاتى : " يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقدته .

وأما فى جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حياً أو ميتاً ، وهذا النص كان مدعلاً بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ (الجريدة الرسمية فى ٣١ / ٧ / ١٩٥٨ - العدد ٢١) .

(٢) المادة (٢٢) مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ ، وكان نصها قبل التعديل كالاتى :
" بعدالحكم بموت المفقود بالصفة المبينة فى المادة السابقة تمتد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم ،
وهذا النص كان مدعلاً بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ .

٩ - أحكام عامة

مادة ٢٣ - المراد بالسنة في المواد من (١٢ إلى ١٨) هي السنة التي عدد أيامها ٣٦٥ يوماً^(١) .

مادة ٢٣ مكرراً -^(٢) يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تتجاوز (٥) ستة أشهر ويفرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا خالف أياً من الأحكام المنصوص عليها في المادة (٥ مكرراً) من هذا القانون .

ويعاقب الزوج بالعقوبة ذاتها إذ أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجته أو مطلقته على خلاف ما هو مقرر في المادة ١١ مكرراً .

ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر ويفرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا إذا أخل بأى من الالتزامات التي فرضها عليه القانون . ويجوز أيضاً للحكم بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٢٤ - تلغى المواد (٣ ، ٧ ، ١٢) من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ التي تتضمن أحكاماً بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالأحوال الشخصية .

مادة ٢٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى عابدين في ٢٨ رمضان سنة ١٣٤٧ (١٠ مارس سنة ١٩٢٩) .

(١) ورد في المذكرة الإيضاحية في شأن المادة ٢٣ أنه روى تحديد السنة التي تذكر في معرض أحكام السب والعدة والتطليق لنجية الزوج أو حبسه بما يتفق ورأى الطبيب الشرعى في مدة الحمل باعتبار المدة أقصاها ٣٦٥ يوماً ، أما فيما عدا ذلك فالمراد بالسنة هي السنة الهجرية .

ومؤدى ذلك أنه يخرج من حساب المدة بالتقويم الميلادى (الأفرنكى) وتحتسب بالتقويم الهجرى (القمري) المدة الواردة بالمواد ١٨ مكرراً ، ١٨ مكرراً ثانياً ، ٢٠ ، ٢١ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المحل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

(٢) المادة (٢٣ مكرراً) مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

(٥) مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٥ / ٨ / ١٩٨٥ - العدد ٣٣ .

المذكرة الإيضاحية

للمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

١ . الطلاق

شرع الطلاق في الإسلام ليستطيع الزوجان التخلص من رابطة الزوجية إذا تحقق أن المعاشرة بالمعروف والقيام بحقوق الزوجية أصبح غير ميسور فالرجل أن يوقع الطلاق مستقلاً بإيقاعه إذا علم ذلك . وللمرأة أن تطلب إلى القاضي التطلق إذا علمت ذلك بعد أن يلحقها الضرر لأى سبب من الأسباب الموجبة .

وأجمع الأئمة وجمهور الفقهاء على أن إيقاع الطلاق لغیر سبب شرعى حرام أو مكروه يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن النبي ﷺ (ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق) وفي رواية عنه (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) .

وقد شرع الطلاق على أن يوقع دفعات متعددة (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان . ولا يحل لكم أن تآخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله . فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به . تلك حدود الله فلا تعتوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون . فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ^(١)) .

فالآية الكريمة تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون إلا مرة بعد مرة وجعلت دفعات الطلاق ثلاثاً ليجرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويرونها على الصبر والاحتمال ولتجرب المرأة نفسها أيضاً حتى إذا لم تجد التجارب ووقعت الطلقة الثالثة علم أنه ليس في البقاء خير وأن الانفصال البات بينهما أحق وأولى .

فالواقع أن الدين الإسلامى مع إباحته الطلاق قد ضيق دائرته وجعل هذه الإباحة مقصورة على الحالات التى لا يمكن فيها للزوجين أو أحدهما إقامة حدود الله

(١) سورة البقرة : من آية ٢٢٩ .

وهو أن الناس لزموا حدود الله واتبعوا شريعته لما وقعت شكوى من قواعد الطلاق ولبقيت العائلة الإسلامية متينة المعرى يرفرف عليها الهناء ولكن ضعف الأخلاق وقرأخى عرى المروءات أوجد فى العائلة الإسلامية وهناً وجعل هناءها يزول بنزقة من طيش ويمين يحلقها الأحقق فى ساعة غضبه أو للتخلص من موقفه أمام دائن أو ظالم .

والمرأة المسلمة مهتدة على الدوام بالطلاق لا تدرى متى يحصل وقد لا يدري الرجل نفسه متى يحصل فإن الحالف بالطلاق والمطلق له على شيء من الأشياء التي يقطعها أجنبى لا يدري متى تطلق أمراته .

فمعادة الزوجين والأولاد والأسرة قد ترتبط بعمل من الأعمال الخارجة عن إرادة رب الأسرة وعن إرادة سيدة الأسرة .

وكثير من هذا سببه آراء جمهور الفقهاء الذين يوقعون الطلاق المعطن واليمين بالطلاق الثلاث بكلمة واحدة ويوقعون المعلق قبل الزواج إذا علق على الزواج نفسه كما هو رأى الحنفية .

وهذه الآراء كانت منبع شقاء العائلة وكانت سبباً فى تلمس الحيل واقتنان الفقهاء فى ابتداع أنواعها .

ومن الواجب حماية الشريعة المطهرة وحماية الناس من الخروج عليها وقد تكفلت بمساعدة الناس دنيا وأخرى وأنها بأصولها تسع الأمم فى جميع الأزمنة والأمكنة متى فهمت على حقيقتها وطبقت على بصيرة وهدى .

ومن السياسة الشرعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها وأن يرجع إلى آراء العلماء لتعالج الأمراض الاجتماعية كلما استعصى مرض منها حتى يشعر الناس بأن فى الشريعة مخرجاً من الضيق وفرجاً من الشدة .

لهذا فكرت الوزارة فى تصنيف دائرة الطلاق بما يتفق مع أصول الدين وقواعده ويوافق أفعال الائمة وأهل الفقه فيه ولو من غير أهل المذاهب الأربعة فوضعت مشروع القانون بما يتفق مع ذلك .

وليس هناك مائع شرعى من أخذ بأقوال الفقهاء من غير المذاهب الأربعة خصوصاً إذا كان الأخذ بأقوالهم يؤدى إلى جلب صالح عام أو رفع ضرر عام بناء على ما هو الحق من آراء علماء أصول الفقه .

وقد بنى مشروع القانون فى هذا الموضوع على المبادئ الآتية :

١ - طلاق السكران والسكره :

طلاق السكران لا يقع بناء على قول راجح لأحمد وقول فى المذاهب الثلاثة ورأى كثير من التابعين وأنه لا يعرف عن الصحابة قول فيه بالوقوع .

وطلاق السكره لا يقع بناء على مذهب الشافعية والمالكية وأحمد ودواد وكثير من الصحابة .

٢ - ينقسم الطلاق إلى منجز وهو ما قصد به إيقاع الطلاق فوراً وإلى مضاف كأنت طالق غدا وإلى يمين نحو : على الطلاق لا أفعل كذا وإلى ملق كأن فطت كذا فأنت طالق .

والملق إن كان غرض المتكلم به التخويف أو العمل على فعل الشيء أو تركه وهو يكره حصول الطلاق ولا وطر له فيه كان فى معنى اليمين بالطلاق وإن كان يقصد به حصول الطلاق عند حصول الشرط لأنه لا يريد المقام مع زوجته عند حصوله لم يكن فى معنى اليمين . واليمين فى الطلاق وما فى معناه لاغ أما باقى الأنسام فيقع فيها الطلاق .

وقد أخذ فى إلغاء اليمين بالطلاق برأى متقدمى الحنفية وبعض متأخريهم وهذا موافق لرأى الإمام على وشريح ودواد وأصحابه وطائفة من الشافعية والمالكية وأخذ فى إلغاء الملوق الذى فى معنى اليمين برأى الإمام على وشريح وعطاء والحكم بن عتيبة ودواد وأصحابه ابن حزم . وقد وضعت المادة (٢) من مشروع القانون متضمنة أحكام هذه الأنسام .

٣ - الطلاق المتعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة وهو رأى محمد بن اسحق ونقل عن على وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر ونقل عن مشايخ قرطبة

ومنهم محمد بن تقي بن مخذوم ومحمد بن عبد السلام ونقله بن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاويس وعمر بن دينار وقد أفتى به عكرمة ودواد وقال ابن القيم أنه رأى أكثر الصحابة ورأى بعض أصحاب مالك، رأى بعض الحنفية ورأى بعض أصحاب أحمد (مادة ٣ من المشروع) .

٤ - كذايات الطلاق وهي ما تحمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية دون دلالة الحال كما هو مذهب الشافعي ومالك .

والمراد بالكناية هنا ما كان كناية في مذهب أبي حنيفة (مادة ٤ من المشروع) .

٥ - أخذ بمذهب الإمام مالك والشافعي في أن كل طلاق يقع رجعيًا إلا ما استثنى في المادة (٥) من المشروع .

ومما تحسن الإشارة إليه هنا أن التفريق بالطلاق بسبب اللعان أو اللعنة أو إباء الزوج عن الإسلام عند إسلام زوجته يبقى الحكم فيه على مذهب أبي حنيفة .

٢- الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر

الشقاق بين الزوجين مجلبة لأضرار كبيرة لا يقتصر أثرها على الزوجين بل يتعداها إلى ما خلق الله بينهما من ذرية وإلى كل من له بهما علاقة قرابة أو مصاهرة وليس في أحكام مذهب أبي حنيفة ما يمكن الزوجة من التخلص ولا ما يرجع الزوج عن غيه فيحتال كل إلى إيذاء الآخر قصد الانتقام .

تطالب الزوجة بالنفقة ولا غرض لها إلا إحراج الزوج بتقريم المال وبطالاب الزوج بالطاعة ولا غرض له إلا أن يتمكن من إسقاط نفقتها وأن تنالها يده فيوقع بها ما شاء من ضرورب العسف والجور . هذا فضلا عما يتولد عن ذلك من إشكال تنفيذ حكم الطاعة وتنفيذ بالحبس لحكم النفقة وما قد يؤدي إليه استمرار الشقاق من الجرائم والآثام . تبينت الوزارة هذه الآثار واضحة جليلة مما تقدم إليها من الشكايات فرأت أن المصلحة داعية إلى الأخذ بمذهب الإمام مالك في أحكام الشقاق بين الزوجين عدا

الحالة التي ينبغي للحكمين أن الإساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون ذلك داعياً لإغراء الزوجة المشاكسة على قسم عرى الزوجية بلا مبرر، المواد من ٦ إلى ١١ .

٣ . التطلق لغيبه الزوج أو لحبسه

كذلك قد يغيب الزوج عن زوجته مدة طويلة بلا عذر مقبول كطلب العلم أو التجارة أو لانقطاع المواصلات ثم لا هو يحمل زوجته إليه ولا هو يطلقها لتتخذ لها زوجاً غيره ومقام الزوجة على هذا الحال زمناً طويلاً مع محافظتها على العفة والشرف أمراً لا تحتمله الطبيعة في الأمم الأغلب وإن ترك لها الزوج مالا تستطيع الانفاق منه .

وقد يقرن الزوج من الجرائم ما يستحق عقوبة السجن الطويل فتقع زوجته في مثل ما وقعت فيه زوجة الغائب وليس في أحكام مذهب أبي حنيفة ما تعالج به هذه الحالة ومعالجتها واجب اجتماعي محتوم ويمذهب الإمام مالك يجيز التطلق على الغائب الذي يترك لزوجته ما تنفق منه على نفسها إذا طالت غيبته سنة فأكثر وتضررت الزوجة من بعده عنها بعد أن يضرب له أجل ويعذر إليه بأنه إما أن يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها وإلا طلقها عليه القاضي هذا إذا أمكن وصول الرسائل إليه وإلا فيطلق القاضي عليه بلا ضرب أجل ولا إعتار .

رواضح أن المراد بغيبه للزوج هنا غيبته عنها بالإقامة في بلد غير بلد الزوجة أما الغيبة عن بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد فهي من الأحوال التي يتناولها التطلاق للضرر .

والزوج الذي حكم عليه نهائياً بالسجن ثلاث سنين فأكثر يساوى الغائب الذي طالت غيبته سنة فأكثر في تضرر زوجته من بعده عنها كما يساوى الأسير في ذلك فيجوز لزوجته طلب التطلاق عليه بعد سنة من سجنه إذا تضررت من بعده عنها كزوجة الغائب والأسير لأن المناط في ذلك تضرر الزوجة من بعد الزوج عنها ولا دخل لكون البعد باختياره أو قهراً عنه بدليل النص على أن لزوجته الأسير حق طلب التطلاق إذا تضررت من بعد زوجها عنها (المواد من ١٢ إلى ١٤) .

٤- دعوى النسب

بناء على الأحكام الواجب تطبيقها الآن يثبت نسب ولد للزوجة فى أى وقت أتت به مهما تباعد الزوجان فيثبت نسب ولد زوجة مشرقية من زوج مغربى عقد الزواج بينهما مع إقامة كل فى جهته دون أن يجتمعا من وقت العقد إلى وقت الولادة اجتماعاً تصح معه الخلوة وذلك بناء على مجرد جواز الاجتماع بينهما عقلاً .

كذلك يثبت نسب ولد المطلقة باننا إذا أتت به لأقل من سنتين من وقت الطلاق ونسب ولد المتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأقل من سنتين من وقت الوفاة .

ويثبت نسب ولد المطلقة رجعيأ فى أى وقت أتت به من وقت الطلاق ما لم تقر بانقضاء العدة والعمل بهذه الأحكام مع شيوع فساد النظم وسوء الأخلاق أدى إلى الجراة على إدعاء نسب أولاد غير شرعيين وتقدمت بذلك شكاوى عديدة .

ولما كان رأى الفقهاء فى ثبوت النسب مبنيأ على رأيهم فى أقصى مدة الحمل ولم يبين أغلبهم رأيه فى ذلك إلا على أخبار بعض النساء بأن الحمل مكث كذا سنين والبعض الآخر كأبى حنيفة بنى رأيه فى ذلك على أنرورد عن السيدة عائشة يتضمن أن أقصى مدة الحمل سنتان وليس فى أقصى مدة الحمل كتاب ولا سنة فلم تر الوزارة مانعأ من أخذ رأى الأطباء فى المدة التى يملكها الحمل فأفاد الطبيب الشرعى بأنه يرى أنه عند التشريع يعتبر أقصى مدة للحمل ٣٦٥ يوماً حتى يشمل جميع الأحوال النادرة .

وبما أنه يجوز شرعأ لولى الأمر أن يمنع قضائه من سماع بعض الدعاوى التى يشاع فيها التزوير والاحتيال ودعوى نسب ولد بعد مضى سنة من تاريخ الطلاق بين الزوجين أو وفاة الزوج وكذا دعوى نسب ولد من زوج لم يتلاق مع زوجته فى وقت ما ظاهر فيها الاحتيال والتزوير . اذلك وضعت المادة (١٥) من مشروع القانون .

٥ - النفقة والعدة

كان المتبع إلى الآن في تقدير نفقة الزوجة على زوجها أن يراعى في ذلك حال الزوجين معاً يساراً أو إعساراً أو توسطاً فإن اختلف حال الزوجين بأن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً قدر للزوجة نفقة للمتوسطين فإذا كان الزوج هو الموسر أمر بإدائه ما فرض وإذا كان هو المعسر أمر بإدائه نفقة المعسرين والباقي يكون ديناً عليه يؤديه إذا أيسر .

وبما أن هذا الحكم ليس منقفاً عليه بين مذاهب الائمة الأربعة فمذهب الشافعى ورأى صحيح فى مذهب أبى حنيفة لا تقدر نفقة الزوجة إلا باعتبار حال الزوج مهما كانت حالة الزوجة استناداً إلى صريح الكتاب الكريم ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نغساً إلا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسراً - اسكنوهم من حيث سكنتم من وجدكم (١) ﴾ .

وبما أنه لا يجب أن تأخذ الزوجة من زوجها أكثر مما يقدر عليه لأنها تعافتت معه على أن ينفق عليها مما يستطيع حسب اختلاف الأزمان والأحوال فكان من المصلحة الأخذ بمذهب الشافعى والرأى الآخر من مذهب أبى حنيفة فى تقدير نفقة الزوجة على زوجها ولهذا وضعت المادة (١٦) من المشروع .

كذلك بناء على الأحكام الواجب تطبيقها الآن بمقتضى القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ تستطيع المطلقة أن تأخذ نفقة عدة طويلاً بدون حق فإنها إذا كانت مرضعة قد تدعى أن الحيض لم يأتها طول مدة الرضاعة وهى سنتان ثم تدعى بعد ذلك أنه لا يأتيتها إلا مرة واحدة كل سنة وقولها مقبول فى ذلك وتتوصل إلى أن تأخذ نفقة عدة مدة خمس سنين وإذا كانت غير مرضع قد تدعى أن الحيض يأتيتها مرة واحدة فى كل سنة فتتوصل إلى أن تأخذ نفقة عدة مدة ثلاث سنين .

لما كان هذا الادعاء خلاف العادة الشائعة فى النساء كثرت شكاوى الأزواج من تلاعب المطلقات واحتيالهن لأخذ نفقة عدة بدون حق .

(١) سورة الطلاق : الآيةان ٦ ، ٧ .

فرأت الوزارة أن المصلحة داعية إلى تعديل هذا الحكم بناء على ما ثبت من تقرير الطبيب الشرعى وهو أن أقصى مدة للحمل سنة وعلى أن لولى الأمر حق منع القضاة من سماع بعض الدعاوى التى شاع فيها التزوير والاحتيال فوضعت الفقرة الأولى من المادة (١٧) من القانون .

لاحظت للوزارة أن وضع المادة (٥) من المشروع قد يغرى بعض النساء المطلقات على الدعاوى الباطلة بعد وفاة أزواجهن فيدعين كذبا أن عدتهن لم تنقض من حين الطلاق إلى وقت الوفاة وأنهن وراثات . وليس هناك من الأحكام الجارى عليها العمل الآن ما يمنع من هذه الدعاوى ما دام كل طلاق يقع رجعا لأن الطلاق الرجعى لا يمنع الزوجة من الميراث إذا مات زوجها فى العدة ومن السهل على فاسدات الذمم أن يدعين كذبا أنهم من ذوات الحيض وأنهن لم يحضن ثلاث مرات ولو كانت المدة بين الطلاق والوفاة عدة سنين وعسير على الورثة أن يثبتوا انقضاء عدتها لأن الحيض لا يعلم إلا من جهتها . ودعوى إقرارها بانقضاء العدة لا تسمع إلا طبق القيود المدونة بالمادة (١٢٩) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠) وهيات أن تحقق هذه القيود . لهذا رأى منع سماع دعوى الوراثة بسبب عدم انقضاء العدة إذا كانت المدة بين الطلاق والوفاة أكثر من سنة سواء كانت الدعوى من الزوجة أم من ورثتها من بعدها وذلك بناء على ما لولى الأمر من منع قضائه من سماع بعض الدعاوى الظاهر فيها التزوير وبناء على ما سبق بيانه من رأى الطبيب الشرعى قد وضعت الفقرة الثانية من المادة (١٧) من المشروع وإنما قيد عدم سماع الدعوى هنا بحالة الإنكار لأنه لا مانع شرعا من إقرار الورثة بمن يشاركونهم فى الميراث .

ولما كانت أحكام النفقة تقدر من غير تحديد مدة رأى من اللازم وضع الفقرة الأولى من المادة (١٨) مكملة لحكم المادة (١٧) لمنع تنفيذ أحكام النفقات بعد مضى سنة من تاريخ الطلاق .

غير أن هنالك من هذه الأحكام ما صدر طبقا للتشريع الحالى فهل تنفذ هذه الأحكام لمدة ثلاث سنين أو خمس سنين طبقا للتشريع الذى صدرت الأحكام بمقتضاه

مع سقوط ذلك التشريع من يوم العمل بالقانون الجديد أو يسرى حكم القانون الجديد على تلك الأحكام بناء على أنه هو القانون الوحيد الذي يجب العمل به لأنه حل محل القانون القديم رأيت الوزارة في هذا الموضوع أن تجعل مدة السنة تبتدىء من تاريخ الطلاق فوضعت الفقرة الثانية من المادة (١٨) من المشروع لكن إذا كان وقت العمل بهذا القانون قد مضى على تاريخ الطلاق أكثر من سنة فلا تنفذ المعلقة إلا بما يكون مستحقاً لها من النفقة إلى حين العمل بهذا القانون لأنه أصبح حقا مكتسباً لها والحقوق المكتسبة لا تمس .

٦ - المهر

كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠) نصها هكذا ، يجب أن تكون الأحكام بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ومما دون بهذه اللائحة ويمذهب أبى يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر . .

ولما صدر القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ وكان مشتملاً على أحكام غير ما استثنى في المادة المذكورة زيد عليها الفقرة الآتية ، ومع ذلك فإن المسائل المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ يكون الحكم فيها طبقاً لأحكام ذلك القانون . .

والآن وقد وضع مشروع هذا القانون وهو يشتمل على أحكام غير ما استثنى بالمادة المشار إليها لم يكن بد من وضع استثناء آخر وهذا ما دعا الوزارة إلى أن تفكر في وضع نص أعلم لهذه المادة يغييها عن التعديل كلما عن لها أن تضع لها أحكاماً لم ينص على استثنائها .

وفي الوقت نفسه لوحظ أن استثناء مذهب أبى يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر بالصيغة التي هو بها لا محل له مع إدخال أحكام عديدة ليست من أرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة بل ليست من مذهب أبى حنيفة نفسه . فهذه رؤى أن يوضع مذهب أبى يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر بنصه الفقهي إكتفاءً بذلك عن استثناءه بالصورة التي هو عليها في المادة ٢٨٠ أما وجه اختيار مذهب أبى يوسف في هذا الباب فوارد بالمذكورة التفسيرية التي وضعت لمشروع القانون نمرة ٣١ لسنة ١٩١٠ (المادة ١٩ من مشروع القانون) .

٧ - سن الحضانة

جرى العمل إلى الآن على أن حق الحضانة ينتهى عند بلوغ الصغير سبع سنين وبلوغ الصغيرة تسعا وهى سن دلت التجارب عن أنها قد لا يستغنى فيها الصغير وللصغيرة عن الحضانة فيكونان فى خطر ضمهما إلى غير النساء خصوصا إذا كان والدهما متزوجا بغير أمهما ولذلك كثرت شكاوى النساء من انتزاع أولادهن منهن فى ذلك الوقت .

ولما كان المعول عليه فى مذهب الحنفية أن للصغير يسلم إلى أبيه عند الاستغناء عن خدمة النساء والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة وقد اختلف الفقهاء فى تقدير السن التى يكون عندها الاستغناء بالنسبة للصغير فقدرها بعضهم بسبع سنين وبعضهم قدرها بتسع سنين وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنين وبعضهم قدره بإحدى عشرة .

رأت الوزارة أن المصلحة داعية إلى أن يكون للقاضى حرية النظر فى تقدير مصلحة الصغير بعد سبع والصغيرة بعد تسع فإن رأى مصلحتها فى بقائها تحت حضانة النساء قضى بذلك إلى تسع فى الصغير وإحدى عشر فى الصغيرة وإن رأى مصلحتها فى غير ذلك قضى بضمهما إلى غير النساء (المادة ٢٠) .

٨ - المفقود

الحكم بموت المفقود إذا مات أقرانه أو بلغ من العمر تسعين سنة حسب أحكام مذهب أبى حنيفة الجارى عليها العمل بالمحاكم الشرعية أصبح لا يتفق الآن مع حالة الرقى التى وصلت إليها طرق المواصلات فى العصر الحاضر .

فإن للخاطب بالبريد والتلغراف والتليفون وانتشار مفوضيات وقنصليات المملكة المصرية فى أنحاء العالم جعل من السهل البحث عن الغائبين غيبة منقطعة (المفقودين) ومعرفة إن كانوا لا يزالون على قيد الحياة أولا فى وقت قصير .

وقد عنيت الوزارة قبل الآن بأمر زوجة المفقود فوضعت لها أحكام فى القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ من مذهب الإمام مالك . مادنى (٨٠٧) .

أما أمر ما له فقد ترك على الحالة الجارى عليها العمل من قبل بالمحاكم ولكن تبين من البحث وجود قضايا كثيرة بالمجالس الحسبية تختص بأموال المفقودين تستدعى الاهتمام والعناية بتصريف أمور هذه الأموال على وجه أصح فقد بلغت هذه القضايا لغاية فبراير سنة ١٩٢٧ : ١١٦٦ قضية منها ٧٦٧ قضية تقل قيمتها عن مائة جنيه أو مجهولة القيمة ومنها ٣٦ قضية تزيد قيمتها عن ألف جنيه والباقى قيمته بين هذين المقدارين لهذا رأت الوزارة أن تضع أحكام الأموال المفقودة من الحالة الموجودة الآن وتتناسب مع حالة العصر الحاضر بقدر المستطاع ولما كان بعض المفقودين يفقد فى حالة يظن معها موته كمن يخرج لقضاء حاجة قريبة ثم لا يعود أو يفقد فى ميدان القتال ولل بعض الآخر يفقد فى حالة يظن معها بقاؤه سالما كمن يغيب للتجارة أو طلب العلم أو سياحة ثم لا يعود رأت الوزارة الأخذ بمذهب الإمام أحمد بن حنبل فى الحالة الأولى ويقول صحيح فى مذهبه ومذهب الإمام أبى حنيفة فى الحالة الثانية . ففى الحالة الأولى ينتظر إلى تمام أربع سنين من حين فقده فإذا لم يعد ويبحث عنه فلم يوجد اعتدت زوجته عدة الوفاة وحلت للأزواج بعدها وقسم ماله بين ورثته وفى الحالة الثانية يفوض أمر تقدير المدة التى يعيش بعدها المفقود إلى القاضى فإذا بحث فى مظان وجوده بكل الطرق الممكنة وتحصى عنه بما يوصل إلى معرفة حاله فلم يجده وتبين له أن مثله لا يعيش هذا الوقت حكم بموته .

ولما كان الراجح من مذهب الإمام أبى حنيفة أنه لا بد من حكم القاضى بموت المفقود وأنه من تاريخ الحكم بموته تعدت زوجته عدة الوفاة ويستحق تركته ورثته الموجودون وقد رأى الأخذ بمذهبه فى الحالتين لأنه أضبط وأصلح لنظام العمل فى القضاء لهذا وضعت المادتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون من هذا النوع .

٩ . أحكام عامة

سبق أن أوردنا فى الباب الخاص بدعوى النسب رأى الطبيب الشرعى فى مدة العمل وأنه يرى عند التشريع اعتبار أقصاها ٣٦٥ يوما حتى يشمل جميع الأحوال النادرة فلهذا رأى تحديد السنة التى تذكر فى معرض أحكام النسب والعدة والتطليق لمصلحة الزوج أو حبسه بما يتفق مع هذا رأى أما فيما عدا ذلك فالمراد هو السنة الهجرية ولهذا وضعت المادة الثالثة والعشرون .

وإذا قد أصبحت المواد ٣ و ٧ و ١٢ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ لا ضرورة إليها بعد الأخذ بأحكام المشروع للحالى فقد تعين إلغاؤها ولزم النص على ذلك فى المادة الرابعة والعشرين .

وقد رأى من اللازم بمناسبة وضع هذا المشروع تعديل نص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب وإجراءات المحاكم الشرعية بما يلزم القضاة بالعمل بكل ما صدر أو يصدر من القوانين فى مسائل الأحوال للشخصية تفاديا من الاضطراب إلى تعديلها كلما أريد إصدار قانون فى بعض تلك المسائل ولذلك وضعت المادة ٢٨٠ بصيغتها الجديدة .

وبناء على ما تقدم نتشرف بأن نرفع إلى مجلس الوزراء مشروع القانونين المرافقين لهذه المذكرة ونرجو إذا وافق المجلس أن يتكرم برفعهما لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لإصدار المرسوم اللازم .

القاهرة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩ .

وزير الحفائية

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب للقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية مواد جديدة بأرقام : (٥ مكررا) ، (١١ مكررا) ، (١١ مكررا ثانيا) ، (١٨ مكررا) ، (١٨ مكررا ثانيا) ، (١٨ مكررا ثالثا) ، (٢٣ مكررا) تكون نصوها كالآتي (٢) :

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية للنص الآتي (٣) :

(١) الجريدة الرسمية في ٤ / ٧ / ١٩٨٥ - العدد ٢٧ تابع .

وكان قد دفع بعدم دستورية القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ من خلال القضية رقم ٧ لسنة ٨ قضائية دستورية ، بقالة مخالفة هذا القانون للأوضاع الشككية التي تطبقها المادة ١٩٤ من الدستور ، على أساس أن مجلس الشورى يختص بدراسة وإقرار ما يراه كفيلا بالحفاظ على السموات الأساسية للمجتمع وقيمته العليا وتكدرج ضمنها الأسرة التي نص الدستور على أنها أساس المجتمع ، وأن قولها للدين والأخلاق والوطنية بما مزده أن اغفال عرض هذا القانون على مجلس الشورى قبل تقديمه إلى السلطة التشريعية لإقراره ، إنما يحد إلى إهدار لشككية جوهري لا يقوم هذا القانون سويًا على قدميه بتخلها . وقد خلست المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٩٣ (الجريدة الرسمية في ١٥ / ٦ / ١٩٩٣ - العدد ٢٢ ، تابع) ، إلى رفض هذا التمس على سند من أن قانون الأحوال الشخصية لا يتناول موضوعا نص الدستور على أن يكون تنظيمه بقانون وأنه أيا كان وجه الرأي في شأن اتصال النصوص التشريعية التي تضمنها قانون الأحوال الشخصية بقاعدة دستورية أو لنفاكها عنها ، فإنه مراعاة الشككية المنصوص عليها في المادة ١٩٥ من الدستور لا يكون ولجبا من زلوية دستورية (انظر مدونات هذا الحكم في هامش التطبيق على المادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل) .

(٢) أنظر المواد المضافة في المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(٣) أنظر المادة المسبذلة في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنصوص المواد ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٦، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية النصوص الآتية (١) :

(المادة الرابعة)

على المحاكم الجزئية أن تحيل دون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها .

وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب أمر الإعالة إليه مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية أمام المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها ، وتبقى خاضعة لأحكام النصوص السارية قبل العمل بهذا القانون .

(المادة الخامسة)

يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة السادسة)

على وزير العدل أن يصدر للقرار اللازم لتنفيذ هذا القانون خلال شهرين من تاريخ صدوره (٢) .

(١) أنظر المواد المستبدلة في المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(٢) صدر في ١٧/١٧/ ١٩٨٥ قرار وزير العدل رقم ٣٧٦٩ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٧/٢٩ - العدد ١٩٧٣) بشأن أوضاع وإجراءات إعلان وتسليم إشهاد الطلاق إلى المطلقة وإخطار الزوجة بالزواج الجديد تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية ، وذلك على النحو الآتي :

وزير العدل :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية ؛

.....

- وعلى المادة ٢٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ بشأن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية .

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ ؛

وعلى لائحة المأذنين الصادرة بقرار وزير العدل المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٥٥ ؛

وعلى لائحة الموثقين الملتكبين الصادرة بقرار وزير العدل المؤرخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ؛

تفسير

مسادة ١ - على الموثق المختص بتوثيق إشهاد الطلاق أن وليت فيه بياناً واضحاً عن محل إقامة المطلقة . ويكون إثبات هذا البيان بإرشادها في حالة حضورها توثيق الإشهاد وإرشاد المطلق في حالة عدم حضورها .

ويجب على الموثق المختص في جميع الأحوال إثبات محل إقامة المطلق في إشهاد الطلاق .

مسادة ٢ - يجب على الموثق خلال مهلة أيام من تاريخ توثيق إشهاد الطلاق إعلان المطلقة لشخصها على يد محضر برفق المطلق وذلك في حالة عدم حضورها توثيق إشهادها .

مسادة ٣ - يجب أن يتضمن الإعلان المشار إليه في المادة السابقة البيانات الآتية :

١ - تاريخ وقوع الطلاق .

٢ - اسم الموثق الذي وثق إشهاد الطلاق وعمره .

٣ - رقم إشهاد الطلاق .

٤ - بيان الطلاق الذي تضمنه الإشهاد .

٥ - إبطار المطلقة باستلام نسخة من إشهاد الطلاق الخاص بها من الموثق المختص خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان .

مسادة ٤ - فيما عدا ما تقدم تطبيق القواعد والإجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية على الإعلان بوقوع الطلاق .

مسادة ٥ - على الموثق تسليم المطلقة أو من تنبيه عنها نسخة إشهاد الطلاق الخاصة بها بعد أخذ إيصال بذلك يرفق بأصل الإشهاد ، فإذا لم تحضر المطلقة أو تأتياها لدى الموثق لاستلام نسخة الإشهاد الخاصة بها يجب على الموثق تسليم هذه النسخة إلى المحكمة التابع لها بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ التوثيق بمقتضى إيصال يفود ذلك وعلى المحكمة في هذه الحالة إرسالها إلى المطلقة بكتاب مسجل بحكم الوصول إن كانت تعيش في مصر أو بواسطة وزارة الخارجية إن كانت تقيم في الخارج .

مسادة ٦ - على الموثق المختص بالمحكمة قيد نسخ إشهادات الطلاق التي تسلم إليه فور استلامها في سجل خاص يبين فيه رقم الأشهاد وتاريخ ولسم الموثق واسم المطلقة ومحل إقامة كل منهما وبيان الطلاق الولد بالأشهاد وتاريخ استلامه نسخة الإشهاد بالمصلحة وعليه إرسالها في اليوم التالي لاستلامها إلى المصلحة وفقاً -

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وذلك عدا حكم المادة (٢٣ مكرراً) فيسرى حكمها من اليوم التالى لتاريخ نشره (١) .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ شوال سنة ١٤٠٥ (٣ يولية سنة ١٩٨٥)

- لأحكام المادة السابقة مع إثبات تاريخ ورقم الإرسال فى السجل المشار إليه ، والتأشير فيه بعد ذلك بما تم نحو تسليم النسخة إلى المطلقة .

مادة ٧ - إذا أعيدت نسخة الإشهاد الخاصة بالمطلقة إلى المحكمة بعد إرسالها لتعذر تسليمها ، ففى الموظف المختص بالمحكمة حفظها فى ملف خاص والتأشير بذلك فى السجل المشار إليه فى المادة السابقة .

مادة ٨ - على الموظف المختص بتوثيق الزواج أن يثبت فى الوثيقة بياناً واضحاً عن حالة الزوج الاجتماعية فإذا كان متزوجاً فيجب أن يتضمن هذا البيان اسم الزوجة أو الزوجات اللأتى فى عصمة الزوج ومحل إقامتهن ويثبت هذا البيان من وقع إقرار الزوج .

مادة ٩ - على الموظف لإخطار للزوجة أو الزوجات اللأتى فى عصمة الزوج بالزواج الجديد خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق الزواج وذلك بكتيب مسجل مفروق يعلم الوصول إن كانت الزوجة تقيم فى مصر أو بالطريق الذى رسمه قانون المرافعات المدنية والتجارية إن كانت تقيم فى الخارج .

مادة ١٠ - يلقى قرار وزير العدل رقم ٢٤٤٥ لسنة ١٩٧٩ كما يلقى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ؛

وزير العدل

(١) كان القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قرأتين الأحوال الشخصية (وافق عليه مجلس الشعب بجلسته التسعة بـ تاريخ ٣ / ٧ / ١٩٧٩) والذى قضى فيها بعدم دستوريته قد تضمنت نصومه - بعد الدعاية - الآتى :

المادة الأولى

تضاف إلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مواد جديدة بأرقام (٥ مكرراً) ، (٦ مكرراً) (٦ مكرراً ثانياً) ، (١٨ مكرراً) ، (١٨ مكرراً ثانياً) ، (٢٣ مكرراً) تكون تصورها كالآتى :-

مادة (٥ مكرراً)

يجب على المطلق أن يبادر إلى توثيق إشهاد طلاقه لدى الموظف المختص .

•••••
= وتكتسب آثار الطلاق بالسلية للزوجة من تاريخ علمها به .

وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه ، فإذا لم تحضره كان على المطلق إعلانه برفع الطلاق على يد محضر مع شخصها أو في محل إقامتها الذي يرشد عنه المطلق ، وعلى الموق تلميم نسخة لإشهاد المطلق إلى المطلقة أو من يتوب عنها وذلك كله وفق الأوضاع والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل .

مادة (٦ مكررا)

على الزوج أن يقدم للموق إقراراً كتابياً يتضمن حالته الاجتماعية فإذا كان متزوجاً فعلياً أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات الآتى في عصمته وقت العقد الجديد ومحال إقامتهن وعلى الموق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موسى عليه .

ويعتبر اضطراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها وكذلك إخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها .

ويستقل حق الزوجة في طلب التفريق بمعنى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً .

مادة (٦ مكررا ثانيا)

إذا امتلكت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقفت نفقة الزوجية من تاريخ الامتناع .
وتعتبر مسكنه دون حق إذا لم تعد لمفزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة على يد محضر وعليه أن يبين في هذا الإعلان السكن .

والزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية في خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الإعلان وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بحكم قبول اعتراضها .

ويعد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء مياد الاعتراض إذا لم تتقدم في المياد .

وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بقاء على طلب أحد الزوجين للتدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحا واستمرار الزوجية وحسن المعاشرة فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة للتطليق اتخذت المحكمة إجراءات التمكين الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون .

مادة (١٨ مكررا)

الزوجة المخدول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عنتها مئة بقر بنفقة سنتين على الأقل وبمراعاة حال المطلق يسرا وعسرا وظروبه الطلاق ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخس للمطلق في سداد هذه النفقة على أقساط .

مادة (١٨ مكررا ثانيا)

إذا لم يكن للصغير مال نفقته على أبيه .

وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تزوج البنات أو تكسب مايكفي نفقتها وإلى أن يتم الابن الخامسة =

.....

عشر من عمره فأثرا على الكسب المناسب ، فإن أفتها عاجزا عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طالب العلم الملائم لأمثاله ولا استعلاذه أو بسبب عدم تيسر هذا الكسب استمرت نفقته على أبيه .
ويلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن لهم بقدر وساره وبما يكتفل للأولاد العيش فى المستوى اللائق بأعظالمهم .

مادة (٢٣ مكررا)

يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا خالف أيا من الأحكام المنصوص عليها فى المادة الخامسة مكررا من هذا القانون أو أذى للموئق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجته أو مطلقته .

ويعاقب الموئق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها إذا أخل بأى من الالتزامات التى فرضها عليه هذا القانون . ويجوز أيضا الحكم بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تتجاوز سنة .

المادة الثامنة :

يستبدل بنص المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية للنص الآتى :

« تجب النفقة للزوجة على زوجها من حين العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو حكما موسرة كانت أو مختلفة معه فى الدين » .

ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة .

وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك ما يقضى به العرف .

ولا تجب النفقة للزوجة إذا ارتدت أو امتلعت مختاره عن تسليم نفسها بدون حق أو اضطرت إلى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج .

ولا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية - بدون إذن زوجها - فى الأحوال التى يباح فيها ذلك بحكم الشرع أو بجرى بها العرف أو عدد الضرورة ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استمالتها لهذا الحق المشروط مشوب بساوءة للحق أو ملاف لمصلحة الأسرة وطلب مليا الزوج الامتناع عنه

وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الإنفاق مع وجوبه ولا تسقط إلا بالأداء ، أو الإبراء ولا تسع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نفاذها تاريخ دفع الدعوى .

ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاساة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها إلا فيما يزيد على ما ينى بحاجتها الضرورية .

ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج ويقدم فى مرتبة على ديون النفقة الأخرى .

المادة التاسعة :

يستبدل بنصوص المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية النصوص الآتية :

.....

- مادة (٧) :

يشترط في الحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن وإلا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بهاتهما وقدرة على الإصلاح بينهما .

- مادة (٨) :

أ- يشمل قرار بحث الحكمين على تاريخ بدء وانتهاء مأموريتهما على أن لا تتجاوز مدة ستة شهور وتضطر المحكمة الحكمين والخصوم بذلك . وعليها تصليف كل من الحكمين اليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وبأمانة .

ب- يجوز للمحكمة أن تعطي الحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة شهور فإن لم يقدموا تقريرهما اعتبرتهما غير متقنين .

- مادة (٩) :

لا يؤثر في سير عمل الحكمين امتناع أحد الزوجين عن حضور مجلس الحكم متى تم إخطاره . وعلى الحكمين أن يتمرقا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة .

- مادة (١٠) :

إذا عجز الحكمان عن الإصلاح :

١- فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التفريق بملقة بالثقة دون مسلسل بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق .

٢- وإذا كانت الإساءة من جانب الزوجة اقترحا التفريق نظير بدل مناسب يتقدر له نازم به الزوجة .

٣- وإذا كانت الإساءة مشتركة اقترحا التفريق دون بدل أو ببذل يتناسب مع نسبة الإساءة .

٤- وإن جهل الحال فلم يعرف المسمى، منهما اقترح الحكمان تفريقا دون بدل .

- مادة (١١) :

على الحكمين أن يرغما تقريرهما إلى المحكمة مشتملا على الأسباب التي بني عليها . فإن لم يتفقا بهاتهما مع ثالث له خبرة بالحال وقدرة على الإصلاح وحلفته اليمين السببية في المادة (٨) .

وإذا اختلفوا أو لم يقدموا للتقرير في الميعاد المحدد سارت المحكمة في الإثبات وإن عجزت المحكمة عن التفريق بين الزوجين وتبين لها استحالة العشرة بينهما وأصررت الزوجة على الطلاق قدمت المحكمة بالتفريق بينهما بملقة بالثقة مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها وإلزامها بالتعويض المناسب إن كان لذلك كله مقتضى .

- مادة (١٦) :

تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاتها يسرا أو عصرا على ألا تقل النفقة في حالة السر عن القدر الذي يفي بحاجتها العنصرية .

• • • • •
= وعلى القاضى فى حالة قيام سبب استحقال النفقة وتوافر شروطه أن يفرض للزوجة فى مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة (بحاجتها الضرورية) بحكم غير مسبب ولجب النفاذ فوراً إلى حين الحكم بالنفقة بحكم ولجب النفاذ .

والزوج أن يجرى المقاصة بين ما أقام من النفقة المؤقتة وبين النفقة المحكوم بها عليه نهائياً بحيث لا يقل ما نفقته الزوجة عن القدر الذى يفى بحاجتها الضرورية .

مسألة (٧٠) :

يتكفى حق حضنة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن اثنتى عشرة سنة ويجوز للقاضى بعد هذه السن لبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة بدون أجر إذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك .

ولكل من الأبوين الحق فى رؤية الصغير أو الصورة والأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين .

وإذا تخذ تنظيم الرؤية اتفاقاً ، نظمها للقاضى على أن يتم فى مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسياً .

ولا ينفذ حكم الرؤية قهراً ، ولكن إذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر أنفذه القاضى فإن تكرره منه ذلك جاز للقاضى بحكم ولجب للنفاذ نقل الحضنة مؤقتاً إلى من يلبه من أصحاب الحق فيها لمدة يحددها .

وبثبت الحق فى الحضنة للأم ثم للصحار من النساء ، مقدماً فيه من يدلى بالأم على من يدلى بالأب ، ومعتبراً فيه الأقرب من الجهتين على الترتيب التالى :

الأم ، فأم الأم وإن حلت ، فأم الأب وإن علقت ، فالأخوات الشقيقات ، فالأخوات لأم ، فالأخوات لأب ، فبنات الأخت الشقيقة ، فبنات الأخت لأم ، فالخاللات بالترتيب المتقدم فى الأخوات فبنات الأخت لأب ، فبنات الأخ بالترتيب المذكور ، فالعمات بالترتيب المذكور ، فخاللات الأم بالترتيب المذكور ، فخاللات الأب بالترتيب المذكور ، فعمات الأم بالترتيب المذكور ، فعمات الأب بالترتيب المذكور .

فإذا لم توجد حاضنة من هؤلاء للنساء ، أو لم يكن ملهون أهل للحضنة أو انقضت مدة حضنة النساء ، انتقل الحق فى الحضنة إلى العصباء من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق فى الإرث ، مع مراعاة تقديم الجد الصحيح على الأخوة .

فإن لم يوجد أحد من هؤلاء ، انتقل الحق فى الحضنة إلى مسانم الصغير من الرجال غير العصباء على الترتيب الآتى :-

الجد لأم ، ثم الأخ لأم ، ثم ابن الأخ لأم ، ثم الم لأم ، ثم الم لخال الشقيق ، فالخال لأب ، فالخال لأم .

المسألة الرابعة .

للمعلقة الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية الموزع ، ما لم يهيه المطلق مسكناً آخر مناسباً ، فإذا انتهت الحضنة أو تزوجت المطلقة فالمطلق أن يستقل دون مطلقته بذات المسكن إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً .

وتختص المحكمة الابتدائية بالفصل فى الطلبين المشار إليهما فى الفقرة السابقة .

• • • • •
- ويجوز للمتاب العام أو للمحامى العام إصدار قرار مؤقت فيما يثور من منازعات بشأن حيازة المكن
المشار إليه حتى تفصل المحكمة نهائيا في النزاع .

المادة الخامسة :

على المحاكم الجزئية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديه من دعاوى أصبحت من
اختصاص المحاكم الابتدائية بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وفي حالة غياب
أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب أمر الإحالة إليه مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية أمام المحكمة التي
أحيلت إليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها وتبقى خاضعة لأحكام المصوص المارية قبل
العمل بهذا القانون .

المادة السادسة :

يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

المادة السابعة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٣٩٩ (٢٠ يونيو سنة ١٩٧٩)

وقد قضت المحكمة الدستورية العليا في ٤ / ٥ / ١٩٨٥ بعدم دستورية للقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩
وذلك في القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية ، دستورية ، (الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥ العدد ٢٠) .
وجاء نصه بعد الديلجة كالتالى :

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمداولة .

حيث إن الرقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وماتر الأوراق - تحصل في أن المدعى كانت قد أقامت
الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدلى منذ زوجها المدعى عليه طالبة للحكم لها عليه
بنفقة شرعية اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٧٩ . وجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ قضت محكمة البدلى
الجزئية للأحوال الشخصية بوقف الدعوى وإحالة الأوراق وإلى المحكمة الدستورية العليا للنفس في مدى
دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية .

وحيث إن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن قرار الإحالة جاء خلوا من بيان النص
الدستورى المدعى بمخالفته خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث إنه يبين من قرار الإحالة أن المحكمة استظهرت النصين الراجب تطبيقهما على واقعة الدعوى
وهما المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للمعدلات
بمقتضى المادتين الثانية والثالثة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين
الأحوال الشخصية ، وقد تراعى للمحكمة عدم دستورية هذا التشريع في جملة امخالفته المادتين ١٠٨
و١٤٧ من الدستور ، إذا لم يستد رئيس الجمهورية في إصداره إلى تفويض من مجلس الشعب يخوله هذه
السلطة ، كما أنه لم تتوفر عدد إصداره في غيبة مجلس الشعب ظروف توجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا

.....

تتمثل للأخير . لما كان ذلك ، وكان ما أورده قرار الإحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المعلوم بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة . على النحو الذي يتحقق به ما تنهيه المشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله معينا رفضه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن يبين من الاطلاع على القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المعلوم عليه ، أنه استهدف معالجة الأوضاع المتعلقة بالأسرة وتنظيم استعمال الحقوق المقررة شرعا لأفرادها ، فكان قوامه والباعث عليه ما يصل بمسائل الأحوال الشخصية التي تدور مجموعها في تلك واحد هو تنظيم شئون الأسرة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة والحضانة . فقد نصت مادته الأولى على أن ، تصانف الى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ مواد جديدة بأرقام (٥ مكررا) ، (٦ مكررا) ، (٦ مكررا ثانيا) ، (١٨ مكررا) ، (٢٣ مكررا) ، وتضمن هذه المواد الأحكام الخاصة بكيفية توثيق الطلاق والإعلام بوقوعه وما يترتب على ذلك من آثار (٥ مكررا) وأنه يعتبر اضرا بالزوجة لقتل زوجه بأخرى بخير رضاها وإخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها (٦ مكررا) وبيان الآثار المترتبة على نشوز الزوجة (٦ مكررا ثانيا) وتقرير تمتع الزوجة عند طلاقها بدون رضاها (١٨ مكررا) واستحقاق نفقة الصغير على أبيه (١٨ مكررا ثانيا) وفرض عقوبات جنائية لمخالفة بعض أحكام هذا القانون (٢٣ مكررا) ونصت المادة الثانية من القرار بقانون المعلوم عليه على أن يستبدل بنص المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ نص جديد يتضمن الأحكام الخاصة بشروط استحقاق نفقة الزوجية وأحوال سقوطها . وتقتضى المادة للذاتة منه بأن يستبدل بنصوص المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ النصوص المحددة في هذه المادة والتي تشمل على الأحكام المتعلقة بإجراءات التحكيم عند وقوع الشقاق بين الزوجين (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) وبما يفرض على الزوج من نفقة مؤقتة لزوجته (١٦) وأحوال حضانة الصغير وأصحاب الحق فيها وشروطها (٢٠) . ثم نص القرار بقانون المشار إليه في مادته الرابعة على حق السلطة الحاكمة في الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية الموزع وشروط استعمال هذا الحق وتحديد الجهة المختصة بالفصل في الطلبات المتعلقة به والمنازعات التي تدور في شأنه . وأوجب في المادة الخامسة على المحاكم الجزائية أن تحيل إلى المحاكم الابتدائية الدعاوى التي أصبحت من اختصاصها بمقتضى أحكامه . وقضى في المادة السادسة بإلغاء كل من يخالف هذه الأحكام . وانتهى في المادة السابعة والأخيرة إلى النص على نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وأن تكون له قوة القانون وأن يعمل به من تاريخ نشره .

وحيث إن نصوص الدستور تمثل القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصادرة بين قواعد النظام العام التي يخضع للتزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة وإمدار ما يخالفها من تشريعات . وهذه القواعد والأصول هي التي يرد إليها الأمر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أساسية وما تبشره كل من أصناف أخرى مستثاة من الأصل العام الذي يقتضي بالانحصار نشاطها في المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها . ولذا كانت هذه الأعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجوز لأي من تلك السلطات أن تتعدا إلى غيرها أو تهمل على التخليط =

والقيد المحددة لها ، فيشكل عملها حينئذ مخالفة دستورية تخضع - متى انصبت على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التي عهد بها للدستور إلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بخية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

وحيث إن من القوانين عمل تشريعي تخلص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقاً للمادة ٨٦ من الدستور . والأصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، إلا أنه نظراً لما قد بطراً في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تعمل التأخير ، فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون . وقد حرص المشرع الدستوري على أن يضع لهذه السلطة لاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيد ما يكفل عدم تحويلها - إلى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقاً بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنطوية بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة للضريع على سبيل الاستثناء - المرجحة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المنفرد أصلاً بذلك . من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ على أنه : « إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تعمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون وفي الفقرة الثانية على أنه : « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان المجلس ، قلنا وتعرض في أول اجتماع له في حالة العمل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض زل بلثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك ، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما كرتب على آثارها بوجه آخر » .

وحيث إن الاستفادة من هذا النص الدستوري وإن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصاً في إصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، إلا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدوداً ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يخلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استناداً إليه . فأوجب أعمال رخصة للتشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ولن تنهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسرع لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تعمل التأخير إلى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة ولة تقيدها . وإذا كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فإن رقابة المحكمة الدستورية العليا تندل إليهما للتحقق من قيامهما . باعتبارهما من الضوابط المتأثرة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الأخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ومن يبيها ضرورة عرض القرارات الصادرة استناداً إليها على مجلس الشعب للظفر في إقرارها أو علاج آثارها .

وحيث إنه يبين من الأعمال الدستورية للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الملحق عليه أن الأسباب التي استدلت عليها المحكمة في التعجيل بإصداره في غيبة مجلس الشعب ، تتمثل فيما أورده أنه منكرته الإيضاحية من ، أن للقانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ الخاصين ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد مضى على صدورها قرابة خمسين عاماً طراً فيها على المجتمع كثير من التغيير المادي والأدبي التي انعكست آثارها على العلاقات الاجتماعية الأمر الذي حمل للقضاء عبئاً كبيراً في تخريج أحكام للحراثة التي تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام القوانين القائمة مما دعا =

- إلى البحث عن أحكام الأحوال التي استجذت في حياة المجتمع المصري وذلك في نطاق نصوص الشريعة دون مصادر أي حق مقرر بدليل قطعي لأي فرد من أفراد الأسرة بل الهدف من المشروع هو تنظيم استعمال بعض هذه الحقوق ، كما أنه عند عرض القرار بقانون (محل الطعن) على مجلس الشعب للنظر في إقراره ، أوصح وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عن ماهية الضرورة التي دعت إلى إصداره بقوله ، ولا شك أن الضرورة تعتم استصدار قانون لتحديد الأحوال الشخصية وقد طال الأمد على استصدار هذه القوانين ، وطول الأمد واستطالة المدة هي حالة الضرورة ، بل هي حالة الخطورة فالأسرة المصرية هي تنتظر هذا الإصلاح منذ عام ١٩٠٥ ، واللجان تتعقد وتعمل أعمالها ولكن دون جدوى ولائحة ترتيب المحاكم للشرعية ، والقانونان اللذان يحكمان مجال الأسرة رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ورقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ كلاهما يحتاج إلى تعديل منذ صدورهما ، أي منذ عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٩ . أتيسر في هذا كله مدعاة لضرورة يقدرها ولي الأمر ليصدر قراراً ثورياً بإصلاح الأسرة ؟ لو ترك الأمر لافتراح بقانون أو مشروع بقانون وثارت حوله المناقشات وظل شهوراً وسنين فإين هي الحاجة التي تدعو إلى تحقيق إصلاح الأسرة بقرار ثوري مثل القرار بقانون المحروض ، .

لما كان ذلك ، وكانت الأسباب سالفة البيان - وحاصلها مجرد الرغبة في تعديل قوانين الأحوال الشخصية بعد أن طال الأمد على العمل بها رغم ما استجد من تغييرات في نواحي المجتمع وإن جاز أن تندرج في مجال البواعث والأهداف التي تدعو سلطة التشريع الأصلية إلى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقاً لإصلاح مرتبى إلا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة في الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الأسباب تفيد أنه لم يطرأ خلال غيبة مجلس الشعب ظروف معين يمكن أن تكوّن معه تلك الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي حولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار إليها ومن ثم فإن القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ إذ صدر استناداً إلى هذه المادة ، وعلى خلاف الأوضاع المقررة فيها ، يكون مشوباً بمخالفة الدستور .

وحيث إنه لا ينال مما تقدم ما أثارته الحكومة من أن تقدير الضرورة الداعية لإصدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السيادة التشريعية التي لا تمتد إليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وإن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقاً للمادة المشار إليها وفق ما تملّيه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، إلا أن ذلك لا يعنى إطلاقاً هذه السلطة في إصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينهما اشتراط أن يطرأ - في غيبة مجلس الشعب - ظروف من شأنه توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطمون عليه الأمر الذي يحتم إخضاعه لما تنولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث إنه - من ناحية أخرى - فإن إقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطمون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استعمار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم صدوره . كما أنه ليس من شأن هذا الإقرار في ذاته أن يتغلب به القرار بقانون المذكور على عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يحسن أن يدعى في كيفية اقتراحها والموافقة عليها -

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بمشروع قانون بتعديل

بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية^(١)

(قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥)

الأسرة أساس المجتمع لأنه يتكون من مجموعة من الأسر يرتبط بعضها ببعض ويقوى المجتمع ويضعف بقدر تماسك الأسر التي يتكون منها أو انفصامها ، وكلما قويت الأسرة أشد ساعد المجتمع وإذا تفرقت وانحلت روابطها تدهورت الأمة ، ولقد عنى القرآن الكريم بترابط الأسرة وتأكيد المودة والرحمة بين أفرادها ، فأرشد إلى أن الناس جميعا أصلهم واحد خلقهم الله من ذكر وأنثى ، ووجه إلى أهمية رباط الأسرة في قوله تعالى ﴿ يابياها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إنا أكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ من الآية رقم ١٣ من سورة الحجرات ، وهذه الآية للكرامة ترشدا إلى أن الزواج هو أصل الأسرة به تتكون وفي ظله تنمو . ومن هنا أخذت العلاقة الزوجية حطا وإفرا في الشريعة الإسلامية فقد عنى بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فجاءت آيات القرآن مبينة أحكامها داعية للحفاظ عليها ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات ﴾ الآية ٧٢ من سورة النحل ، ﴿ من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾ الآية ٣١ من سورة الروم .

- وإصدارها القواعد والإجراءات التي حددتها الدستور في هذا المسد ولا تقرب على مخالفتها عدم دستورية القانون .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، وكان القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية المطعون عليه قد استهدف بتكليمه التشريعي المترابط موضوعا واحدا قصد به معالجة بعض مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالأسرة على ما سلف بيانه ، وكان العيب الدستوري الذي شابه قد عمه بتمامه لتخلف سند إصداره ، فإنه يتعين الحكم بعدم دستوريته بزمته .

(١) معضلة مجلس الشعب الجلسة السادسة والخمسين بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٥ دور الانعقاد العاشر الأول من الفصل التشريعي الرابع .

والزواج عهد وميثاق ميزه الإسلام عن سائر العقود فلا يجرى على نفسها ولا يقاس عليها فقد جمعه القرآن ميثاقاً غليظاً : ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تآخذونه بهتاتاً وأثمنا مبيناً وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً﴾ من الآية ٢٠ من سورة النساء .

وبهذا الميثاق ألحق الله عقد الزواج بالعبادات ، فإن المتدبر لكلمة (ميثاق) وموضعها في القرآن الكريم لا يكاد يجدها إلا حيث يأمر الله بعبادته وتوحيده والأخذ بشرائعه وأحكامه وبعد أن وصف الله الزواج بأنه ميثاق غليظ بين الزوجين ، صور الخلطة بين طرفيه فقال : ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾ من الآية رقم ١٧ من سورة البقرة وكانت أهم عناصر الامتزاج بينهما السكن والمودة والرحمة . ثم امتن الله على الناس بأن ثمرة هذا الرباط المحاط بكل هذه الموائيق البنية والأحفاد ليعمروا الأرض وليعبدوا الله .

وإذا قد تراخت المروءة في هذا الزمن وانعدمت ، لا سيما بين قواعدها وأصولها قد قطعت في أمور رأت أنها ثابتة لا تتغير فإنها في أمور أخرى وضعت ضوابط عامة تدور في نطاقها الأحكام وفقاً لتطور الأزمان وتغاير الأحداث وأناطلت بولي أمر المسلمين أن يشرع لهم في نطاق أصول الشريعة ما يصلح به حياتهم وتستقيم معه فئاتهم .

وإذا كانت مذاهب فقه الشريعة الإسلامية قد أثرت الفقه التشريعي استنباطاً من القرآن الكريم الكريم والسنة الشريفة فإن اختلاف الفقهاء لم يكن على حكم قطعي وإنما كان مرده إلى أصول الاستنباط وقواعده وفي المسائل التي للاجتهاد فيها النصيب الأوفى .

ولما كانت مسائل الأسرة محكومة منذ تنظيم المحاكم الشرعية في مصر بالقواعد التي بينتها المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بثلاثة ترتيب هذه المحاكم والتي جرى نصها بأن :

تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه الثلاثة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد .

وأخذنا بسنة التطور التشريعي سبق أن صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض الأحكام الخاصة بالنفقة والعدة والطلاق والمفكود أخذنا من مذاهب أخرى غير المذهب الحنفى .

ولقد مضى على صدور هذين القانونين قرابة الخمسين عاما طرأ آثارها على العلاقات الاجتماعية الأمر الذى حمل للقضاة عبئا كبيرا فى تخريج أحكام الحوادث التى تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور فى بعض أحكام القوانين القائمة مما دعا إلى البحث عن أحكام الأحوال التى استجدت فى حياة المجتمع المصرى وذلك فى نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أى حق مقرر بدليل قطعى لأى فرد من أفراد الأسرة بل الهدف من المشروع هو تنظيم استعمال بعض هذه الحقوق على ما يبين فيما بعد .

حق الطاعة

لما كانت الشريعة الإسلامية قد جعلت حقوق الزوجية وواجباتها متقابلة فحين ألزمت الزوج بالأنفاق على زوجته فى حدود استطاعته أوجبت على الزوجة طاعته وكان مظهر هذه الطاعة أن تستقر الزوجة فى مسكن الزوجية الذى هبأه لها الزوج امتثالا لقول الله تعالى ﴿ اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ، ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن ﴾ من الآية ٦ من سورة الطلاق .

ومن هنا قرر الفقهاء أن الأصل فى الزوجة الطاعة وأنه إذا امتنعت عن طاعة الزوج فإنها تكون ناشزا وتسقط نفقتها من تاريخ هذا الامتناع .

وتنظيما لهذا جاءت المادة (٦ مكررا ثانيا)^(١) حيث قصت بأن امتناع الزوجة عن طاعة الزوج دون حق يترتب عليه وقف نفقتها من تاريخ الامتناع وتعتبر متمنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج لإياها للعودة على يد محضر وعلى الزوج أن يبين فى هذا الإعلان المسكن .

(١) المادة رقم ٦ مكررا ثانيا فى المشروع أصبحت فى القانون برقم ١١ مكررا ثانيا .

ثم أتاح للزوجة الاعتراض وأوجب عليها أن تبين في صحيفة اعتراضها الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعة زوجها وإذا خلا الاعتراض من هذه الأوجه كان على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله .

الطلاق للضرر

سبق أن قررت المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مبدأ الطلاق للضرر فنصت على أنه :

« إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما ... » .

وهذا الحكم مأخوذ من مذهب الإمام مالك ومثله في مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنهما وخالف في هذا المبدأ الإمامان أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهما .

والأصل في جواز التطلق للضرر قوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغِثُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ من الآية رقم ٣٥ من سورة النساء .

فقد فهم بعض الصحابة أن حق الحكمين مطلق في الإصلاح أو التفريق وأن على القاضي أن يقضى بما يريانه ، ومن هؤلاء على بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ، ولم يعرف لهما مخالف وهو يتفق مع المأثور من أحاديث الرسول ﷺ إذ قال « لا ضرر ولا ضرار » كما يتفق كذلك مع وصايا القرآن الكريم في مثل قوله تعالى : ﴿ فَاصْصَاكْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ من الآية رقم ٢٢٩ من سورة البقرة ، وإذا فات الإصساك بالمعروف تعين التسريع بالإحسان .

ولما كانت مشكلة الجمع بين أكثر من زوجة ، مشكلة اجتماعية يتعين علاجها فإن المشروع رأى أن يكون تضرر الزوجة من الزواج عليها بأخرى نوع خاصا من الضرر ينص عليه وهو في نطاق القاعدة العامة - للتطلاق للضرر - فإذا لحق الزوجة

الأولى ضرر من الزواج عليها بأخرى . كان لها حق طلب التلطيح للضرر سواء كان الضرر ماديا أو إديبيا أو نفسيا ، ومستند هذا الحكم مذهب الإمام مالك وما توجه القاعدة الشرعية في الحديث الشريف ، لا ضرر ولا ضرار ، والتخريج على مذهب الإمام أحمد وقواعد فقه أهل المدينة .

الطلاق

إن القرآن قد اختص الزوج بالطلاق وحل عقد الزواج فقد أسندت الآيات العديدة الطلاق إلى الرجال ووجهت للخطاب اليهم ومنها الآيات أرقام ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٦ و ٢٣٧ من سورة البقرة و ٤٩ من سورة الأحزاب والآية الأولى من سورة الطلاق والخامسة من سورة التحريم ومع هذا الاختصاص قال رسول الله في شأنه : إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق ، مرشداً بهذا إلى أن على الزوج ألا يلجأ إلى حل الوثاق بالطلاق إلا عند استحكام الشقاق فهو إلى باب الكرامة أقرب .

ولما كان قد ظهر من استقصاء حالات الطلاق أن بعض الأزواج قد لجأوا إلى إيقاع الطلاق في غيبة زوجاتهم وأخفوا عنهن خبره وفي هذا اضرار بالطلقات وتعليق لهن بدون مبرر ، بل أن بعض الأزواج كان يوثق الطلاق رسمياً لدى الموثق ثم يحتفظ بورقتي الطلاق لديه متظاهراً للزوجة باستدماة عشرتها حتى إذا ما وقع خلاف بينهما أبرز سند الطلاق شاهراً إياه في وجهها محاولاً به إسقاط حقوقها ، وقد سبق لبعض فقهاء المذهب الحنفي أن واجهوا حال إخفاء الطلاق بتأخير بدء العدة إلى وقت الإقرار من الزوج بحدوث الطلاق فقالوا : لو كنتم طلاقها لم تنقض العدة زجراً له . بمعنى أن الزوج إذا طلق زوجته وأخفى عنها الطلاق ثم أقر بعد ذلك به لم تبدأ العدة إلا من وقت هذا الإقرار ولا يعتمد بإسناد الطلاق إلى تاريخ سابق ، الدر المختار للحصكفي وحاشية رد المختار لأبن عابدين للجزء الثاني في باب العدة .

وبناء على هذا ولما كانت الدولة قد نظمت أمر توثيق الطلاق فاخصت المأذون بتوثيق إشهاد الطلاق بين الأزواج المصريين المسلمين ومكتب التوثيق بالشهر العقارى بالأزواج إذا اختلفت جنسياتهم أو دياناتهم رأى المشرع أن ينظم طريق علم الزوجة بطلاقها حتى لا تحدث المشاكل بين الزوجين إذا أخفى الطلاق ، فأوجبت السادة

(٥ مكررا) على المطلق متى أوقع الطلاق أو رغب فى إيقاعه أو يبادر إلى توثيقه بإثباته بإشهاد لدى الموثق المختص ، ورتبت هذه المادة آثار الطلاق طبقا لما قرره جمهور الفقهاء بأنه من وقت وقوعه ، وهذه هى القاعدة العامة فى آثار الطلاق وأخذ الاقتراح بمشروع قانون رأى بعض فقهاء الأحناف وابن حزم الظاهري بأن تكون آثار الطلاق من وقت العلم به بالنسبة للزوجة فى حالة إذا ما كتم الزوج طلاق الزوجة أو أخفاه عنها . ثم فصل نص هذه المادة طرق علم الزوجة بالطلاق وفوض وزير العدل فى وضع الإجراءات المنفذة لما جاء بها من أحكام . هذا وليس فى إيجاب توثيق الطلاق ولا فى تعظيم طريق العلم به أى قيد على حق الطلاق الذى أسلده الله للزوج . كما لا تشكل تلك الإجراءات أى قيد على جواز إثبات الطلاق قصاء بكافة الطرق غير أن آثاره بالنسبة للزوجة فى حالة إخفائه لا تبدأ إلا من تاريخ علمها به .

وقرر النص أن التفقة توقف منذ تاريخ إعلان الزوج إلى الزوجة بالعودة إلى المسكن وإذا لم تعترض فى الميعاد المقرر بذات النص صار وقف التفقة حتما من تاريخ انتهاء الميعاد .

ثم إذا ما استوفى الاعتراض شكله القانونى وجب على المحكمة عند نظر موضوعه التدخل لانهاء النزاع صلحا بين الطرفين من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحدهما ، والمقصود بالصلح هو استمرار المعاشرة بالمعروف وموذى هذا أن لها أن تبحث شرعية المسكن إذا كان اعتراض الزوجة منصبا على انتفاء شرعيته . ولها أن تأمر الزوج بإعداد المسكن المناسب إذ بان لها أن المسكن الذى حدده الزوج فى الإعلان غير مستوفى لما يجب توافره شرعا أو عرفا ، فإذا اتضح من المرافعة أن الخلاف مستحكم بين الزوجين وطلبت الزوجة الطلاق اتخذت إجراءات التحكيم الموضحة فى المواد من ٧ - ١١ من هذا القانون .

وقد أبانت هذه المواد الشروط الواجب توافرها فى الحكيمين وأن يشمل قرار بعثهما على تاريخ بدء وانتهاء مأموريتهما على ألا تجاوز المدة ستة أشهر ، وعلى المحكمة إخطار الحكيمين والخصوم بمنطوق قرارها وتحليف كل من الحكيمين اليمين بأن يقوم بمهمته بعنل وأمانة ، ويجوز للمحكمة أن تعطى للحكيم مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

والأصل في بحث الحكمين قول الله سبحانه > وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها < فإن هذه الآية قد رسعت طريق تسوية الشقاق بين الزوجين .

ولا يغيب عن البال أن الأحكام المبينة في المواد من ٧ - ١١ من هذا الاقتراح بمشروع قانون تطبق في الحالة المبينة في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وفي المادة السادسة مكرراً بهذا الاقتراح ، ذلك أنه لتضخ من تطبيق أحكام القانون القائم في التحكيم قصورها على الوفاء بخصائص الفصل في الأنزعة الخاصة بالطلاق للضرر ، بل أن تلك الأحكام كانت لا تنتهي بالنزاع إلى نتيجة حاسمة وقد تفادى ذلك فنظم عمل الحكمين بما يكفل حسن سير العدالة ويقطع طرائق الإرجاء ويمتص عرقلة الحكمين ثم يبين في المادة العاشرة ما يتبعه الحكمان عند المعز عن الإصلاح من حيث التفريق والنتائج المالية .

وتفادياً لإطالة أمد التقاضي عند اختلاف الحكمين اقترح المشرع تعيين حكم ثالث تبعه المحكمة مع الحكمين وتقضى بما يتفقون عليه أو يراى الأكثرية وعند اختلافها في الرأي أو عدم تقديم التقرير في الميعاد تسير المحكمة في الإثبات وتقضى وفق التفصيل الموضح في المادة ١١ .

وبعث الحكم الثالث لا يخالف أصول الشريعة ، فإن القرآن الكريم لم يبه عنه وقد صار في هذا الزمان ضروريا كوسيلة لإظهار الحق ورفع الضرر على أن من الفقهاء من أجاز بحث حكم واحد (تفسير المجمع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥ ص ١٦٨ وما بعدها) .

وإذا عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها استحالة العشرة بينهما وأصرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتفريق بينهما بطلقة بانئة مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها وإلزامها التعميمض المناسب إن كان لذلك كله مقتض .

وهذه الأحكام جميعها مأخوذة من مذهب الإمام مالك إما نصا . وإما مخرجه على نصرة .

المتعة للمطلقة بعد الدخول

لما كان المستقر عليه شرعا أن الطلاق حق للزوج وكان القانون القائم لا يوجب المتعة المالية للمطلقة بعد الدخول وحسبها أنها استحققت المهر كله بالدخول ولها نفقة العدة أما المتعة فهي مستحبة ولا يقضى بها .

وإذا تراخت المرأة في هذا الزمن ولا سيما بين الأزواج إذ انقطع حب المودة بينهما وأصبحت المطلقة في حاجة إلى معونة أكثر من نفقة العدة تعينها من الناحية المادية على نتائج الطلاق وفي المتعة مما يحق للمعونة وفي الوقت نفسه تمنع الكثيرين من التصرع في الطلاق .

ولما كان الأصل في تشريع المتعة هو جبر خاطر المطلقة وكانت مواساتها من المرأة التي تطلبها الشريعة وكان من أسس تقديرها قول الله تعالى ﴿ وَتَتَعَوَّضْنَ ﴾ علي الموسع قدره وعلي المقتدر ٤ من الآية ٢٣٦ من سورة البقرة ، وكان إيجاب المتعة هو مذهب الشافعي الجديد حيث أوجبها للمطلقة بعد الدخول إن لم تكن الفرقة منها أو بسببها وهو قول لأحمد إخوانه ابن تيمية كما أن إيجابها ، مذهب أهل الظاهر وهو قول لمالك أيضا (المذهب للشيروازي فقه شافعي ج ٢ ص ٦٧ - ٦٨ والمحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٢٤٥ - ٢٤٩) .

وعلى هذا وضع نص المادة ١٨ مكررا بمراعاة ضوابط أقوال هؤلاء الأئمة وللقاضي أن ينظر في تقديرها عندما سبق إلى ظروف الطلاق وإلى إساءة استعمال هذا الحق ووضع في موضعه ، ولا نقل في تقديرها عن نفقة سنتين وتخفيفا على المطلق في الأداء أجاز النص الترخيص له في سداد جملة المقرر للمتعة على أقساط .

نفقة الصغير

فى فقه المذهب الحنفى المعمول به الآن فى نفقة الولد على أبيه أقوال وتفاصيل فى إستحقاق النفقة بسبب الاشتغال بالتعليم تعرضت لنوع العلم وحال طالبه ، وتبعاً لذلك اختلفت اتجاهات المحاكم .

ولما كان الاشتغال بطلب العلم يشمل ما هو ضرورى لتكوين الشخص وإعداده للمياة سواء أكان دينياً أو دنيوياً ، وهذا القدر من العلم بمنزلة الطعام والكساء ، كما يتناول ما ليس بضرورى للطالب فى الدين أو فى حياته وقد يكون المزم بالنفقة أحد الأبوين أو غيرهما من الأقارب ، وتعليم الولد أيا كان ذكر أو أنثى يراعى فيه وسع أبيه وما يليق بمثله ولا يلزم الإنسان بتعليم ابن أخيه مثلاً إلى المستوى الواجب لابنه .

من أجل هذا كان من المصلحة أو العدل تقرير أن الاشتغال بالتعليم يعتبر عجزاً حكماً موجباً للنفقة إذا كان تطيماً لعم ترعاه الدولة ولا ينال فى الدين وبشرط أن يكون الطالب رشيداً فى التطييم وفى قدرة من وجبت عليه النفقة الاتفاق عليه فى التطييم . ونفقة الأنثى على أبيها حتى تزوج أو تنكسب ما يفى بنفقتها لأن الأنوثة فى ذاتها عجز حكى .

ولا مراء فى أن نفقة الأولاد على أبيهم تكون بقدر يساره وما يكفل لهم العيش اللائق بأمثاله وتشمل النفقة توفير السكن لهم .

تعريض المطلق إذا أحل بواجبته

المبينة فى هذا الاقتراح بمشروع قانون

التميز عقوبة مفوضة إلى رأى الحاكم كما يقول فقهاء المذهب الحنفى ويختلف باختلاف الجرمية وأجاز الفقهاء التميز بالحبس ويجوز أن تكون العقوبة الوحيدة وأن يضم إليه عقوبة أخرى كالانفريم وهذه العقوبة الأخيرة أجازها الإمام أبو يوسف وأجازها بعض فقهاء الشافعية ولجيزت فى مواضع من مذهب الإمام أحمد .

وإذا كان الفقهاء قد قرروا أن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة وكان تنظيم أمر توثيق الطلاق وإعلام المطلقة بوقوعه ووصول سنده إليها من المصالح

العامة ، فإن تجريم المطلق إذا أخل بالواجبات المنوطة به في المادة الخامسة مكررا من هذا الاقتراح يكون أمراً ذا سند صحيح شرعاً وكذلك الحال بالنسبة للواجبات المبينة في المادة السادسة مكررا .

كما يعاقب الموثق أيضاً إذا أخل بالتزاماته التي فرضها عليه هذا القانون بالعقوبات المبينة بالمادة ٢٣ / ٢ مكررا .

إذا يكنى في الأمور التنظيمية تقريرها بل لا بد من حماية هذا التنظيم حتى يؤتى ثماره .

نفقة الزوجة

قضت الفقرة الأولى من المادة الثانية بأن تجب نفقة الزوجة على زوجها من بدء العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو حكماً موسرة كانت أو مختلفة معه في الدين وهذا هو ما قضى به القانون القائم في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ثم جاءت الفقرة الثانية من النص بأنه لا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والسكن وتصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضى به العرف .

ولذا جاء هذا النص في فقرته الأخيرة بما ذهب إليه مذهب الزيدية وتقتضيه نصوص فقه الإمام مالك من أن ثمن الأدوية وأجرة الطبيب من نفقة الزوجة وعُدل المشروع بهذا عن مذهب الخنفية في هذا الموضوع .

ومن المقرر لدى جميع الفقهاء أن الزوجة المريضة إذا لم تزف إلى زوجها لا تستحق نفقة قبله في حالة عجزها عن الانتقال إلى منزل الزوجية .

ثم أبان الاقتراح في الفقرة الرابعة من هذه المادة أحوال سقوط نفقة الزوجة في حالة ارتدادها عن الإسلام أو امتناعها مختارة عن تسليم نفسها لزوجها بدون حق أو اضطرارها إلى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج كما إذا حبست ولو بغير حكم أو اعتقلت أو ملعها أو أياها من القرار في بيت زوجها .

كما أفصح الاقتراح عن الأحوال التي يعتبر فيها خروج الزوجة بدون إذن

زوجها سببا مسقطا لنفقتها عليه فقال أنها الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع كخروجها لمرريض أحد أبويها أو تمهده أو زيارته وإلى القاضي لطلب حقها كذلك خروجها لقضاء حوائجها التي يقضى بها العرف كما إذا خرجت لزيارة محرم مريض أو تقضى به الضرورة كإشراف المنزل على الانهدام أو الحريق أو إذا أعسر بنفقتها ومن ذلك الخروج للعمل المشروع إذا أذنها الزوج بالعمل أو عملت دون اعتراض منه أو تزوجها علما بعملها .

وذلك ما لم يظهر أن عملها منافي لمصلحة الأسرة أو مشوب بإساءة استعمال الحق وطلب منها الزوج الامتناع عنه .

وغنى عن البيان أن الفصل عدد الخلاف في كل ذلك للقاضي .

ثم في الفقرة السادسة نص الاقتراح على أن نفقة الزوجة تعتبر ديناً على الزوج من تاريخ الامتناع عن الإنفاق مع وجوبه ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء وهذا هو الحكم القائم وهو مأخوذ من فقه المذهب الشافعي .

النفقة المتجمدة

أخذ الاقتراح بقاعدة جواز تخصيص القضاء فنص على ألا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة غايتها تاريخ رفع الدعوى .

ذلك لأن في إطلاق إجازة المطالبة بالنفقة عن مدة ماضية سابقة على تاريخ رفع الدعوى احتمال جواز المطالبة بسنين عديدة كما أن المدة التي كانت مقررة في المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلاتحة المحاكم الشرعية وهي ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى غدت كثيرة مما رأى معه هذا الاقتراح الاكتفاء بسنة واحدة عن طريق منع سماع الدعوى ولا يضار صاحب الحق بهذا الحكم إذ يمكنه المبادرة إلى طلب حقه حتى لا تمضي عليه سنة فأكثر .

وظاهر أن هذا الحكم خاص بنفقة الزوجة لا يتعداه إلى غير هذا من الحقوق .

ولما كانت المقاصة جائزة بين أرباب الدين وقد تكون الزوجة مدنية لزوجها فإنه حماية لحقها في الحصول على ما يفي بحاجتها وقوائم حياتها نص الاقتراح على

ألا يقبل من الزوج للنسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين للزوج عليها إلا فيما يزيد على ما يكفيها ويقيم أود حياتها كما أن امتياز دين نفقة الزوجة عند تزامن الديون على الزوج وضيق ماله عن الوفاء بالجميع أمر نقره قواعد فقه المذهب الحنفي وهذا ما قرره الفقرة الأخيرة في هذه المادة .

قواعد تقدير نفقة الزوجة

جاءت المادة ١٦ من الاقتراح بهذه القواعد فصّت على أن تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسراً أو عسراً على ألا تنقل في حالة العسر عن القدر الذي يفي بحاجتها الضرورية .

ومن هذا يظهر أن المناط أصلاً في تقدير النفقة هو حال الزوج المالية في اليسر والعسر وهذا أمر نسبي غاية الأمر أن النفقة إذا كانت عن مدة ماضية على تاريخ للحكم وتغيرت حال الزوج كان التقدير على قدر حاله وقت الاستحقاق لا وقت القضاء .

وهذا إذا كان قد حدث تغير في الحالة المالية ، والقدر الذي يفي بحاجتها الضرورية هو ما يعبر عنه في العرف القضائي بنفقة الفقراء لا أن يكون فوق طاقته لأن المعيار هو قول الله تعالى ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ﴾ من الآية السابعة من سورة الطلاق .

ثم قرر الاقتراح ضرورة القضاء بنفقة مؤقتة للزوجة وأوجب على القاضى في حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوفير شروطه أن يفرض للزوجة في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة بحكم غير مسبب واجب النفاذ فوراً إلى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ .

والملحوظ في هذا هو ألا تترك الزوجة مدة قد يطول فيها التقاضى دون أن يكون لها مورد تعيش منه فكان من واجبات القاضى أن يبادر إلى تقرير النفقة المؤقتة بالمقدار الذى يفي بحاجتها الضرورية في منو ما استشفه من الأوراق والمرافعة ما دامت قد توافرت أمامه أسباب استحقاق الزوجة للنفقة وتحقق الشروط .

هذا الحكم المؤقت نافذاً فوراً إلى حين صدور الحكم من محكمة أول درجة في الدعوى وعندئذ يكون النفاذ لهذا الحكم الأخير دون المؤقت على نحو ما هو وارد في نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في هذا الموضع . ثم رخص الاقتراح للزوج في حال سداد نفقة لزوجته بمقتضى الحكم المؤقت أن يجرى المقاصة بين ما أداه فعلاً وبين المحكوم به عليه نهائياً على ألا يقل ما يبقى للزوجة وتقضه فعلاً عن القدر الذى يفي بحاجتها للضرورة .

الحضانة

كان العمل جارياً على انتهاء حق النساء في الحضانة للصغير إذا بلغ سن السابعة ويجوز للقاضى أن يأذن ببقائه في يد الحاضنة إذا رأى مصلحته في ذلك إلى التاسعة وأن تنتهى حضانة الصغيرة ببلوغها التاسعة إلا إذا رأى القاضى مصلحتها في البقاء في يد الحاضنة فله إبقاؤها حتى الحادية عشرة .

وأن يتتبع المنازعات الدائرة في شأن الصغير تبين أن المصلحة تقضى العمل على استقرارهم حتى يتوفر لهم الأمان والاطمئنان ونهداً نفوسهم فلا ينزعجون بنزعهم من الحاضنات ومن أجل هذا ارتأى الاقتراح إنهاء حضانة النساء للصغير ببلوغه العاشرة وحضانتهم للصغيرة ببلوغها من الثانية عشرة ثم أجاز القاضى بعد هذا السن إبقاء الصغير في يد الحاضنة حتى من الخامسة عشرة والصغيرة حتى تزوج أخذاً بمذهب الإمام مالك في هذا الموضوع على أنه في حال لبقائهما في يد الحاضنة بهذا الاعتبار لا يكون للحاضنة حق في اقتضاء أجره حضانة وإنما لها الحق في نفقة المعصون الذاتية من طعام وكساء وممكن وغير هذا من مصاريف تعليم وعلاج وما يقضى به العرف في حدود يسار الأب أو من يقوم مقامه .

كما أن وجود الولد ذكراً كان أو أنثى في يد الحاضنة سواء قبل بلوغها من العاشرة أو الثانية عشرة أو بعدها لا يقلل من والدهما عنهما ولا يحد من ولايته الشرعية عليهما كاملة وإنما يد الحاضنة للجفط والتربية ولها القيام بالضرورات التى لا تحتل التأخير كالملاجج والالحاق بالمدراس بمراعاة امكانيات الأب .

ثم نص الاقتراح على حق كل من الأبوين في رؤية الصغير أو الصغيرة وأنتهت هذا الحق للأجداد عند عدم وجود الأبوين باعتبارهم من الآباء .

وإذا نذر تنظيم مواعيد الرؤية إتفاقاً لنظمها للقاضي بشرط ألا تكتم في مكان يضر بالصغير أو للصغيرة كأنقسام الشرطة وحق رؤية الأبوين أو الصغيرة مقرر شرعا لأنه من باب صلة الأرحام التي أمر الله بها ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ۚ مِنَ الْآيَةِ ۚ﴾ من الآية رقم ٧ من سورة الأنفال ثم منع الاقتراح تنفيذ حكم الرؤية حتماً وبالقوة حتى لا يضر هذا بالأولاد ، فإذا امتنع من بيده الولد عن تنفيذ حكم الرؤية بغير عذر أنذر القاضي فإن تكرر منه ذلك جاز للقاضي بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتاً إلى من يلي هذا الصمت عن تنفيذ حكم الرؤية من أصحاب الحق فيها لمدة يقررها .

ولا مراء في أن تنفيذ الحكم بنقل الحضانة يتم بمجرد صدوره لشموله بالفإذ قانوناً وبالقوة الجبرية إعمالاً للمادة ٣٤٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم بين الاقتراح بمشروع القانون ترتيب الحاضنات والحاضنين من المصيبة وذوى الأرحام على نحو ما هو مقرر في النص وما هو جار به السبل وفقاً لثقته المذهب الحنفى .

مسكن الحضانة

إذا وقع الطلاق بين الزوجين وبينهم صغار فإن المنازعة تنشور بينهما فيمن يختص بمسكن الزوجية الموزج للزوج ، هل تنفرد به المطلقة وللصغار بوصفها حاضنة لهم أو ينفرد به المطلق باعتبار أنه المتماقد وحين نعود لأقوال الفقهاء نجد أنهم قالوا : إن من لها إمامك الولد وليس لها مسكن فإن الأب سكتاهما جميعاً (الدر المختار للحصنفى رحمه الله حنفى فى كتاب الحضانة) .

وإذا كان ذلك فإن للمطلقة الحاضنة بعد الطلاق الاستقلال مع محضونها بمسكن الزوجية الموزج لطلقها والد المحضون ما لم يعد له المطلق مسكناً آخر مناسباً حتى إذا ما انتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة ، فالمطلق أن يعود ليستقل دونها بذات المسكن إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً .

ونص الاقتراح على اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل فى الطلبين المشار إليهما فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الاقتراح .

وأجازت الفقرة الأخيرة من هذه المادة للفائب العام أو المحامى العام إصدار قرار مؤقت فيما يثور من منازعات بشأن حيازة المسكن المشار إليه حتى تفصل المحكمة نهائيا فى النزاع .

حكم وقتى

ولما كانت دعاوى الطاعة المنظورة أمام المحاكم الجزئية وقت العمل بهذا القانون سراء أكانت دعاوى أصلية أم معارضات فى أحكام سبق صدورها غيابيا أصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية ، فإنه يتعين على المحاكم الجزئية إحالتها بالحالة التى تكون عليها وإعلان الفائب من الخصوم بأمر الإحالة مع تكليفه الحضور فى المواعيد العادية أمام المحكمة التى أحيلت إليها الدعوى ولا يسرى هذا الحكم على الدعاوى المحكوم فيها نهائيا وتبقى خاضعة للأحكام التى كانت جارية قبل العمل بهذا القانون .

ويدهى أن يلقى كل ما يخالف الأحكام المقررة ضمن هذا القانون ومن ثم جاءت المادة السادسة مقررة لهذا الحكم .

ومما يجب التنويه به أنه إذا دعت الحاجة لاستجلاء وجه بعض تلك النصوص وجب الرجوع لمصادرها التشريعية سائلة الذكر وأن الأصل دائما هو الفقه الحنفى .

أنشرف بمعرض الاقتراح بمشروع قانون المرفق بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية على هذا الوجه .

**تقرير اللجنة المشتركة
من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية
ومكتب لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف
عن الاقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام
قوانين الأحوال الشخصية**

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ١١ من يونيو ١٩٨٥ إلى اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، ومكتب لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف الاقتراح بمشروع قانون المذكور وذلك لدراسة وتقديم تقرير عنه .
فعمدت اللجنة لهذا الغرض خمسة اجتماعات بتاريخ ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦/٦/١٩٨٥، حضرتها السيدة الدكتورة أمال عثمان وزيرة للتأمينات والشؤون الاجتماعية .

كما حضرها نخبة من كبار علماء الدين من مجمع للبحوث الإسلامية وهم :

فضيلة الشيخ الدكتور عبد المنعم النمر .

فضيلة الشيخ الدكتور محمد مصطفى شابي .

فضيلة الشيخ الدكتور محمد الطيب الدجار .

فضيلة الشيخ عبد الله المشد

السيد المستشار عبد العزيز هندی المستشار القانوني لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر .

السيد الدكتور جمال الدين محمود : نائب رئيس محكمة النقض وأمين عام المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

كما حضرها السيد الدكتور وحيد رأفت : نائب رئيس حزب الوفد الجديد وأستاذ القانون الدستوري .

- استعادت اللجنة في سبيل دراستها لاقتراح بمشروع قانون المذكور أحكام الدستور ، والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية ، والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، والمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بإصدار لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

وبعد أن استمعت اللجنة إلى مناقشات السادة الأعضاء وإيضاحات السادة كبار العلماء وأطلقت على إقتراح مقدم من مجمع البحوث الإسلامية بصياغة بعض مواد المشروع وتبنى هذه الصياغة أعضاء اللجنة عند مناقشة الاقتراح بمشروع بقانون المعروض ، تورد تقريرها فيما يلي :

- إن الأسرة هي الدعامة الأولى في بناء المجتمع الإسلامي ، إذا صلحت صلح المجتمع ، وإذا فسدت فسد المجتمع . ومن هذا فقد عنى القرآن الكريم ببيان النصوص التي تحكم الروابط وتنظم العلاقة بين الرجل والمرأة منه قوله تعالى :

﴿ وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ (١) ﴾ .

لما كان الزواج في الإسلام هو الركن الركين للأسرة فإن عقد الزواج وما يترتب من آثار يمثل أخطر وأهم ما يبني عليه المجتمع الإسلامي من قواعد أمر الله بها عباده المسلمين ، لذا وصفه القرآن الكريم بأنه (ميثاق غليظ) لما له من قداسة توجب الالتزام بما شرع الله للزوجين من حقوق والتزامات في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الفراء وعلى أساس من العدل والمودة والرحمة على نحو يكفى صالح الفرد المسلم رجلاً كان أو امرأة .

ولما كانت الأسرة هي الثمرة الطبيعية للزواج وهي اللبنة الأساسية في صرح البناء الاجتماعي كان لا بد أن تحاط هذه الأسرة بالعناية والرعاية التي تحفظ كيانها وتحمي بنياتها من كل ما يهددها أو يعصف بها وأحكام الأحوال الشخصية هي أهم ما في تشريع بلد من البلاد فكما أن ذات الإنسان هي أعز ما لديه فكذلك القوانين التي

(١) سورة النحل : آية ٧٢ .

تنظم أحوالها أهم ما يعطيه من قانونه وهى فوق ذلك القدر المشترك بين جميع الناس لأنها تحكم أحوال الأفراد بصفتهم إنسانا وهو ما يشترك فيه للجميع لا يفرق بينهم فيه اختلاف الحالة الاجتماعية أو البيئة أو المكان .

ومن الآيات القرآنية التى تقرر المبادئ والأحكام الشرعية فى هذا الخصوص قوله تعالى :

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۗ ﴾ (١) .

كما أن المادة الثانية من الدستور تقضى بأن الإسلام هو دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، ولذلك جاءت نصوص الدستور المنظمة لشئون الأسرة المصرية مستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء .

وتورد اللجنة أن تؤكد ما يلى :

أولا : أن الشريعة الإسلامية تطوعلى كل تشريع بحكم أنها شريعة منزلتة من لدن عزيز خبير بشئون خلقه ، وهى المصدر الرئيسى لتشريعنا بصريح نص الدستور ، وتتميز بصلاحياتها لكل زمان ومكان وقد أناطت شريعة الإسلام بولى الأمر وأوجبت عليه أن يشرع ما يحقق مصالح المسلمين فى كل زمان ومكان فى نطاق الأصول والقواعد الشرعية العامة .

ثانيا : أن المذاهب الفقهية قد أثرت التشريع الإسلامى بالاجتهاد والاستنباط فى فهم آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة بما يحقق مواجهة مشاكل المجتمع فى إطار القواعد العامة للتشريع الإسلامى .

ثالثا : أن المشرع المصرى وقد ألحزم بأصول ومبادئ الشريعة الإسلامية

(١) سورة الروم : آية ٢١ .

وأحكامها القطعية الثبوت والدلالة قد تدخل منذ زمن بعيد لتنظيم العديد من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية استلهاها من المذاهب الفقية والاجتهادات المختلفة دون التقييد بمذهب معين .

وإبصاراً : أنه بعد مرور أكثر من خمسين عاماً على صدور المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فقد تغيرت ظروف المجتمع بما يتطلب إعادة النظر في بعض أحكام الأسرة بما يكفل لها الاستقرار .

- وبدراسة اللجنة للاقتراح بمشروع قانون المعروض في ضوء المبادئ والأصول التشريعية والدستورية ، استبان لها أنه يعالج بعض مسائل الأحوال الشخصية التي دعت الضرورة إلى تنظيمها حرصاً على حماية الأسرة المصرية واستقرارها نزولاً على أحكام الدستور وفي نطاق الشريعة الإسلامية وذلك على النحو الآتي ببيانته :

- أضاف الاقتراح بمشروع قانون إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر بمادته الأولى ست مواد جديدة هي المواد (٥ مكرراً) ، (٦ مكرراً) ، (٦ مكرراً ثانياً) ، (١٨ مكرراً) ، (١٨ مكرراً ثانياً) ، (٢٣ مكرراً) .

- استبدل بمادته الثانية نصاً جديداً بدلاً من المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بأحكام النفقة .

- استبدل بمادته الثالثة نصوصاً جديدة بنصوص المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه .

- نظم بمادته الرابعة أحكام شغل مسكن الحضانة في حالة الطلاق .

- نظم في مادته الخامسة ما يتعلق بالدعوى القائمة أمام القضاء .

- وفي المادة السادسة ألغى كل نص يخالف أحكامه .

وقد رأت اللجنة استعراض الأحكام التي تضمنها الاقتراح بمشروع قانون وإيضاح مضمونها وأساسها الشرعي وذلك على النحو التالي :

توثيق الطلاق وإعلان المصلحة بوقوعه

أوجبت المادة (٥ مكررا) المضافة بالاقترح بمشروع قانون مبادرة المطلق إلى توثيق إشهاد المطلق لدى الموثق المختص كما قضت بترتيب آثار الطلاق من تاريخ إيقاعه ، إلا إذا أخفاه الزوج عن الزوجة فلا تترتب آثاره من حيث الميراث والحقوق المالية الأخرى إلا من تاريخ علمها به ، وتعتبر الزوجة عالمة بإيقاع الطلاق بحضورها توثيقه أو بإعلانها بإيقاعه عن طريق الموثق على يد محضر لشخصها وفقا للأوضاع والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل .

وقد استند الاقتراح بمشروع قانون في هذه الأحكام إلى ما قرره جمهور الفقهاء في شأن القاعدة العامة في ترتيب آثار الطلاق فور إيقاعه وإلى رأى بعض فقهاء الأحناف في حالة إخفاء المطلق عن الزوجة فلا تبدأ الآثار إلا من وقت علم الزوجة به ، وذلك زجرا للزوج ومعاملة له بنقيض قصده .

وقد قصد بهذه الأحكام علاج حالات إخفاء الأزواج لحالات الطلاق الذي يوقعونه في غيبة زوجاتهم بقصد النكاح والإضرار بهن ، وذلك منعاً لهذا الضرر دون أن يعد قيذاً على حق المطلق المقرر للرجل بنصوص القرآن الكريم ، كما أن هذه الأحكام لا تمنع إثبات إيقاع الطلاق بكل طرق الإثبات المقررة .

التطليق للضرر الذي يلحق الزوجة التي يتزوج عليها زوجها

قضت المادة (٦ مكررا^(١)) من الاقتراح بمشروع قانون بأنه على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية وأن يبين اسم الزوجات اللاتي في عصمته وقت العقد الجديد ومحال إقامتهن ، كما أوجبت على الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مفروق بعلم الوصول ، وللزوجة التي تزوج عليها زوجها بأخرى أن تطلب للتطليق إذا لحقها ضرر مادي أو أدبي يستحيل معه دوام العشرة بين أمثالها ولو لم تكن قد اشترطت على زوجها في العقد ألا يتزوج عليها ، وعلى القاضي أن يعمل

(١) المادة ٦ مكررا أصبحت في القانون برقم ١١ مكررا .

على الإصلاح بينهما فإن تعذر طلقها للضرر طلقة بائنة ، ويسقط حق الزوجة في طلب الطلاق لهذا الضرر بمعنى سنة من تاريخ علمها ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمنا .

ويتجدد حقها في هذا الطلب كلما تزوج بأخرى ، أما بالنسبة للزوجة الجديدة فإذا لم تكن تعلم أن زوجها متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب للطلاق .

والأساس في الأحكام السالف بيانها ما هو مقرر في مذهب الإمامين مالك وأحمد ابن حنبل من أنه إذا ادعت الزوجة إضرار الزواج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي للتفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلقة بائنة إذا عجز عن الإصلاح بينهما .

ومستند ذلك الحديث الشريف « لا ضرر ولا ضرار » .

ومن المسلمات أن من حق الزوجة على زوجها أن يمارسها بالمعروف إعمالا لقوله تعالى :

﴿ ومارسوهن بالمعروف ﴾

ولا يتفق مع المعروف أو مع المرومة أن يتزوج زوج على زوجته دون علمها إضراراً بها ولا أن تجبر زوجة على الاستمرار في عصمة رجل رغباً عنها .

حق الطاعة

قضت المادة (٦ مكررا ثانيا)^(١) المضافة بالاقتراح بمشروع قانون بأن امتناع الزوجة عن طاعة زوجها دون حق يترتب عليه وقف نفقتها من تاريخ الامتناع ، وتعتبر الزوجة ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إليها للعودة على يد محضر وعلى الزوج أن يبين في هذا الإعلان المسكن ، وقد أجاز النص للزوجة الاعتراض ، وأوجب عليها أن تبين في صحيفة اعتذارها الأوجه الشرعية التي تستند إليها في الامتناع عن طاعة الزوجة وذلك خلال عشرة أيام من

(١) المادة ٦ مكررا ثانيا أُلحقت في القانون برقم ١١ مكررا ثانيا .

تاريخ الإعلان وإلا حكم بعدم قبول إعتراضها ويعتد بوقف النفقة من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم في الميعاد وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحا ، فإذا بان للمحكمة استحكام الخلاف بين الطرفين اتخذت إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من (٧) إلى (١١) من هذا الاقتراح ، والأساس الشرعى لأحكام المادة المذكورة هو ما قرره الشريعة الإسلامية من ارتباط حق النفقة للزوجة بعدم نشوزها .

متعة المطلقة ،

قضت المادة (١٨) مكررا المضافة بالاقتراح بمشروع قانون على حق الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها في الحصول فوق نفقة عدتها على متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل مع مراعاة حال المطلق يسرا أو عسرا وظروف الطلاق ومدة الزوجية ، وأجاز النص للمطلق سداد هذه المتعة على أقساط .

وسند هذه الأحكام ما يلي :

أن الأصل في تشريع المتعة هو جبر خاطئ المطلقة لأن مواساتها من المرمومة التي تتطلبها الشريعة الإسلامية وأساس ذلك قوله تعالى :

﴿ وَمَسْتَوْهِنٌ عَلَى الْفَوَسِّ قَدْرُهُ (١) ﴾

وقد أقر مذهب الشافعية الجديد للمتعة للمطلقة إذا لم تكن الفرقة منها أو بسببها وهو قول أحمد بن حنبل وبن تيمية وأهل الظاهر وأحد أقوال الإمام مالك ، كما أن رأى المذاهب الأخرى المختلفة في المتعة أنها مستحبة للمطلقة بعد الدخول وإن كان لا يقضى بها والأخذ بتقرير المتعة يتفق فضلا عن سنده الشرعى والفقهى مع الأصل الإسلامى فى التكافل الاجتماعى .

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٦ .

نفقة الصغير

قضت المادة (١٨ مكررا ثانيا) المضافة بالاقترح بمشروع قانون على أنه إذا لم يكن للصغير مال فنفقته على أبيه وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تتزوج البنت أو تكسب ما يكفي نفقتها وإلى أن يتم الإبن الخامسة عشرة من عمره قادرا على الكسب المناسب فإن أنماها عاجزا عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملائم لأمثاله واستعداده أو بسبب عدم تيسر هذا الكسب استمرت نفقته على أبيه . كما قضت هذه المادة بإلزام الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن لهم بقدر يساره وبما يكفل لهؤلاء الأولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم .

وأساس هذه الأحكام ما هو مسلم به شرعا من أن نفقة الولد على أبيه .

نفقة الزوجة

قضت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الاقتراح بمشروع قانون بوجود نفقة الزوجة على زوجها من حين العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو حكما موسرة كانت أو مختلفة معه في الدين . كما جاءت الفقرة الثانية من النص بأنه لا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة ، وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك بما يقضى به العرف .

وحددت الفقرة الخامسة من ذات النص الأحوال التي لا تعتبر مرجعا لإسقاط نفقة الزوجة بسبب خروج الزوجة من مسكن الزوجية دون إذن زوجها وهي الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع كخروجها لمرريض أحد أبويها أو تعهده أو زيارته ، أو ما يجرى به العرف كما إذا خرجت لقضاء حوائجها أو لزيارة محرم مريض أو عند الضرورة ، وكذلك بسبب خروجها للعمل المشروع ما دام قد أذن لها الزوج بذلك أو عملت دون اعتراضه أو تزوجا عالما بعملها ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروع مشوب بإساءة استعمال الحق من جانبها أو منافع لمصلحة الأسرة وطلب منها الامتناع عنه .

كما قضت الفقرة السادسة من هذا النص بأن نفقة الزوجة تعتبر ديناً على الزوج من تاريخ الامتناع عن الإنفاق مع وجوبه ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

وقضت الفقرة السابعة بعدم سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى وذلك حتى لا تتراكم ديون النفقة ويبادر صاحب الحق في المطالبة بها ويسهل على القضاء حسم النزاع .

كما حظرت الفقرة الثامنة التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين الزوج على زوجته إلا فيما يجاوز قيمة ما يفي بحاجة الزوجة الضرورية وذلك حتى يبقى لها ما يقيم حياتها ويكفل لها العيش الكريم دفعا للضرر الذي قد يحيق بها وبالمجتمع .

وقضت الفقرة الأخيرة من هذه المادة بأن لدين النفقة امتيازاً على جميع أموال الزوج ويتقدم في مرتبته على ديون النفقة الأخرى .

الحضانة

فصنت المادة (٢٠) من الاقتراح بمشروع قانون بأن تنتهي حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن الأثنتي عشرة ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشر والصغيرة حتى تتزوج في يد الحاضنة بدون أجر حضانة .

وأنة يتبع المنازلات الدائرة في شأن الصغير تبين أن المصلحة تقتضى العمل على استقرارهم حتى يتوافر لهم الأمان والاطمئنان وتهدأ نفوسهم فلا يتزعون من يد الحاضنات .

ولقد اشترطت هذه المادة لكي يقرر القاضي مد فترة الحضانة أن تكون مصلحة الصغير أو الصغيرة في بقاء الحضانة بيد النساء وذلك مع التزام الأب بنفقة المحضون الذاتية من طعام وكساء وغير ذلك إلى جانب ما يقضى به العرف في حدود يسار الأب أو من يقوم مقامه .

كما قررت هذه المادة حرمان الحاضنة من أجر الحضانة في المدة التي تمتد إليها بإذن القاضي والسند الشرعى لهذه الأحكام هو مذهب الإمام مالك .

وترى اللجنة أن ما جاء من أحكام في الاقتراح بمشروع قانون بهذا الشأن يكفل الرعاية الواجبة للصغار ويتيح لهم الاستقرار النفسى اللازم لسلامة نموهم وتربيتهم

ويمنع الخلاف بين الأب والحاضنة على نزع الحضانة في من غير مناسبة للتكاية
دون رعاية لصالح الصغار ، وغنى عن البيان أن حضانة الأم لا تخل بحق الأب في
ولايته الشرعية على أبنائه

كما حددت هذه المادة من له حق الحضانة على أساس تقريرها للأُم ، ثم
للمحارم من النساء مقمما فيه من يدلى بالأُم ثم من يدلى بالأب ومعتبراً منه الأقرب
من الجهتين على الترتيب الذي ورد في هذه الفقرات من المادة .

رؤية الصغار

حق رؤية الأبوين للصغير أو الصغيرة حق مقرر شرعاً ، وقد قرر
الاقتراح بمشروع قانون حق الرؤية للأجداد عند عدم وجود الأبوين باعتبارهم من
الآباء .

كما قرر أنه إذا تعذر تنظيم مواعيد الرؤية اتفاقاً نظمها القاضي بشرط ألا تتم في
مكان يضر بالصغير أو الصغيرة كأقسام الشرطة ، فإذا امتنع من بيده الصغير عن
تنفيذ حكم الرؤية بغير عذر أنذره القاضي ، فإن تكرر منه ذلك جاز للقاضي بحكم
واجب التنفيذ نقل الحضانة مؤقتاً إلى من يلي هذا الممنوع عن تنفيذ حكم الرؤية من
أصحاب الحق فيها لمدة يقرها .

كما أن تنفيذ الحكم بنقل الحضانة يتم بمجرد صدوره وبالقوة الجبرية وقد منع
نص المادة تنفيذ حكم الرؤية قهراً لما في ذلك إيذاء خطير لنفسية الصغار الذين يجب
حمايتهم من التعرض لمثل هذا الإيذاء بسبب نزاع لا دخل لهم فيه .

وقد رأت اللجنة إجراء بعض التعديلات على الاقتراح بمشروع قانون على
النحو التالي :

أولاً : عدلت المادة (٥ مكرراً) من المشروع المقترح بحذف لفظ ، وذلك
كله ، لطب ط الصياغة .

ثانياً : أرأت اللجنة أن يوضع الحكم الوارد في المادتين (٦ مكرراً) ، (٦
مكرر ثانياً) من الاقتراح بمشروع قانون تحت رقمي (١١ مكرراً) ، (١١ مكرراً
ثانياً) إبرازاً لذاتية الحكم الوارد في كل منهما ، ذلك أن المادة السادسة من المرسوم
بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ تقرر مبدئاً عاماً في التطبيق للضرر بسبب الشقاق بين
الزوجين ، ثم وردت المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ من ذات المرسوم بقانون منظمة
لإجراءات التحكيم في هذه المنازعة في حين تعالج المادتين المقترحتان نوعاً خاصاً
من الضرر الذي يلحق الزوجة من الزواج بأخرى .

ولقد عدلت اللجنة المادة (٦ مكررا) على النحو الوارد بالجدول المرفق ، وكان سندها فى حكم هذه المادة ما هو مقرر فى فقه الإمامين مالك وابن حنبل ، من أنه إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من الفاضى التفريق بينهما وحينئذ يطلقها الفاضى طلاقه بانه إذا عجز عن الإصلاح بينهما ، ومستندهم فى ذلك الحديث الشريف ، لا ضرر ولا ضرار ، وما قرره فقهاء الحنابلة من أنه يجوز للزوجة أن تشتترط على زوجها ألا ينزوح عليها بأخرى ، فإذا خالف الزوج هذا الشرط كان لها فسخ العقد .

ومن المسلم به أن من حق الزوجة على زوجها أن يعاشرها بالمعروف إعمالا لقوله تعالى :

«وعاشروهن بالمعروف»

وأن مفهوم الضرر عند إطلاقه شرعا وطبقا لما استقر عليه القضاء يشمل الضرر بكافة أنواعه ماديا كان أو أدبيا أو نفسيا .

ومن ثم فلم تر اللجنة ضرورة لتفصيله فى النص ، ومسلك الاقتراح بمشروع قانون فى ذلك يتفق مع حكم الشريعة الإسلامية دون المساس بمبدأ تعدد الزوجات حيث يبقى هذا المبدأ على أصله دون مساس به أو تقييد له .

ثالثا : أرأت اللجنة تعديل المادة (١٦) بسحب الحكم الولد بشأن النفقة المؤقتة للزوجة إلى صغارها من الزوج لتحقيق الحكمة التى ورد من أجلها النص باعتبارهم أحوج ما يكون إلى الرعاية العاجلة .

رابعا : وبالنسبة للعمل بهذا القانون فقد أرأت اللجنة أن هناك الكثير من المنازعات المنظورة أمام المحاكم وللتى أقيمت فى ظل القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ولم يصدر فيها حكم بات ، ذلك أنه من العدل والتسوية بين أصحاب هذه الدعاوى وما سيقام من دعاوى طبقا لأحكام هذا الاقتراح بمشروع قانون المعروض عند صدره ، أن يكون لهذا القانون أثر رجعى ويلاحظ أن الاقتراح بمشروع قانون لم يجعل للعقوبة أثرا رجعيا اتفاقا مع أحكام المادة (٦٦) من الدستور وخاصة أن المحكمة الدستورية العليا أقامت قضاءها على عيب فى الإجراءات فقط .

مما تقدم فإن اللجنة إذ توافق على هذا الاقتراح بمشروع قانون لترجو المجلس الموقر الموافقة عليه بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة المشتركة

القسم الثانى الميراث والوصية

- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٢ بشأن الموارث .
- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية .
- مع المذكرة الإيضاحية والمذكرة التفسيرية لكل منهما .
- مستخرج من القانون المدنى لنصوص الميراث وتصفية التركة وبيعها ، ونصوص الوصية .

نولا

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

بشأن المواريث^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه .

مادة ١ - يعمل في المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواريث بالأحكام المرافقة
لهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في شعبان ١٣٦٢ (٦ أغسطس ١٩٤٣)

(١) الوقائع المصرية في ١٢ / ٨ / ١٩٤٣ - للعدد ٩٢ ، وبدأ العمل به اعتباراً من ١٢ / ٩ / ١٩٤٣ .

وقانون المواريث من القوانين التي تطبق على المصريين جميعاً مسلمين وغير مسلمين ، وقد صدر في هذا
الشأن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ في بيان القانون الواجب التطبيق في مسائل المواريث والوصايا
(الوقائع المصرية في ٢٧ / ٣ / ١٩٤٤ - العدد ٣٨) .

وهو بعد الديباجة :

مادة ١ - قوانين الميراث والوصية وأحكام الشريعة الإسلامية فيها هي قانون النياب فيما يتعلق بالمواريث
والوصايا ، على أنه إذا كان المورث غير مسلم جاز لورثته في حكم الشريعة الإسلامية ، وقوانين الميراث
والوصية أن ينفقوا على أن يكون التوريث طبقاً لشريعة المتوفى .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أحكام المواريث

الباب الأول

فى أحكام عامة

مادة ١ - يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضى .
مادة ٢ - يجب لاستحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتاً .

ويكون للحمل مستحقاً للإرث إذا توافر فيه ما نص عليه فى المادة ٤٣ .
مادة ٣ - إذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولاً فلا استحقاق لأحدهما فى تركة الآخر سواء أكان موتهما فى حادث واحد أم لا .

مادة ٤ - يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتى :
(أولاً) ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن .
(ثانياً) ديون الميت .
(ثالثاً) ما أوصى به فى الحد الذى تنفذ فيه الوصية .
ويوزع مابقى بعد ذلك على الورثة ، فإذا لم توجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتى :

(أولاً) استحقاق من أقر له الميت بنسب على غيره ؛
(ثانياً) ما أوصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية .
فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو مابقى منها إلى الخزائنة العامة ^(١) .
مادة ٥ - من موانع الإرث قتل المورث عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة . ويعد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعى .

(١) صدر بتاريخ ٢٠ / ٣ / ١٩٦٢ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التى تختلف عن المرفوعة من غير وارث (الجريدة الرسمية فى ٢٧ / ٣ / ١٩٦٢ - العدد ٧٣) ، وعدلت الفقرة الأولى من المادة الثانية منه وكذا المادة الرابعة بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ (الجريدة الرسمية فى ٢٠ / ٦ / ١٩٧١ - العدد ٢٠) . وجاء نصه مدحاً - بعد الديباجة كالاتى :

مادة ١ - تؤزل إلى للدولة ملكية التركات الشاغرة الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة والتى يخلفها الموقوفون من غير وارث ليا كانت جسيهم وتلك من تاريخ وفاتهم .

وتعد الإنارة العامة لبنت المال بوزارة الخزائنة قوائم عن العقارات التى تضمنها هذه التركات وتشهر بدين رسم . -

مادة ٦ - لا توارث بين مسلم وغير مسلم .

مادة ٢ - يقتضى كل حق يتحقق بالتركة ولو كان سببه الميراث بمعنى ١٥ سنة تبدأ من تاريخ النشر المنصوص عليه فى المادة الرابعة من هذا القانون ما لم يتخلل هذه المدة سبب من أسباب وقف التقادم أو انقطاعه . وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القوانين التى تقتضى بمدد تقادم أقل .

وإذا كان التصرف قد تم فى أصول للتركة كلها أو بعضها قبل أن يقرر حق ذوى الشأن فيها انتقل حقهم فى هذه الأصول إلى صافى ثمنها .

وعلى كل من يثبت له هذه التركة أن يؤدى كافة المصروفات والضرائب والرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون بنسبة للتصويب الذى آلى إليه .

ولا تبدأ مدة التقادم فى شأن من تكتب لهم حقوق فى هذه التركات بالنسبة للمصروفات والضرائب والرسوم التى يلتزمون بأدائها إلا من تاريخ ثبوت حقهم فيها .

مادة ٣ - على مالكى ومزجى المساكن والأماكن التى يتوفى بها من لا وارث له والمقيمين مع المتوفى وخدمه وعلى رجال الإدارة المختصين ومديرى المستشفيات والمصحات والملاجئ أن يبلغوا الجهات التى يولها وزير الخزانة بقرار يصدر ملة عن الوفاة خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمهم بها .

مادة ٤ - على الإدارة العامة لبيت المال أن تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على الأموال الظاهرة المتوفى وأن تقوم على وجه الاستعجال بإجراء التمريرات الإدارية للتثبيت من صحة هذا البلاغ فإذا ظهر من هذه التمريرات أن البلاغ غير صحيح الفيت إجراءات التحفظ على التركة وإلا قامت بإجراء المصير والجرد والتقييم فإذا تبين لها أن قيمة عناصر التركة تزيد على ملكتى جلده أصدرت بياناً باسم المتوفى من غير وارث ظاهر ويجب نشر هذا البيان مرة فى صحيفة ولسمه الانتشار وإذا زلت قيمة عناصر التركة عن خمسمائة جنيه يجب نشر البيان مرتين فى صحيفتين يوميتين واسعى الانتشار على أن تضمنى بين النشرة الأولى والنشرة الثانية مدة لا تزيد عن خمسة أيام .

مادة ٥ - على المديرين والمشرقيين والمأذنين بأية صفة كانت لأى مال من أصول التركات المشار إليها فى المادة الأولى ، وعلى المدينين بها أن يقدموا بياناً عليها على النموذج المعد لذلك إلى مخدوب الإدارة العامة لبيت المال خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشرة الثانية .

مادة ٦ - تشكل بقرار من وزير الخزانة لجان تكون مهمتها حصر هذه التركات وجردها ويكون لها الحق فى دخول مسكن المتوفى وأماكنه الأخرى والأماكن التى تكون بها أموال منقولة مملوكة له وذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للمحافظة على هذه الأموال .

وإذا كان المتوفى أجنبياً تبين على اللجنة المختصة أن تخطر بوقت كلف فصل الدولة التى ينتمى إليها لمصنوع علميتى المصير والجرد ، فإن لم يحضر كان لها أن تبشر عملها فى غيابه .

مادة ٧ - تقوم اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة بتقويم عناصر التركة وعليها أن تردع النقود خزنة المحافظة لحساب للتركة .

وإذا كان بين موجودات التركة أوراق مالية أو مصوغات أو مجوهرات أو نفى أو أشياء ذات أهمية خاصة أو يعتمد تقدير قيمتها محلياً كان عليها أن ترسلها لوزارة الخزانة للحفاظ عليها بمد تقدير قيمتها بمعرفتها أو برسلة من ترى الاستعانة بهم من الخبراء الفنيين .

ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض .

مادة ٨- تسلم الأراضي الزراعية للإدارة العامة للأموال وطرح النهر ، أما العقارات المدنية والأراضي للضوء المخصصة للبناء فتسلم لوزارة الإسكان والمرافق العامة لإدارتها لحساب الدولة حتى يتم تصفيها أو يقرر تسليمها لصاحب الحق فيها .

وتصنف من تاريخ الوفاة جميع أنواع النشاط التجاري أو المهني التي كان يمارسها المتوفي .

مادة ٩- تصنف كافة عناصر الشركة على وجه السرعة ويودع صافي قيمتها بالخزانة العامة لحساب الشركة حتى يقرر حق ذوي الشأن فيها أو تنتهي المدة المنصوص عليها بالمادة الثانية ، ويجوز بالنسبة إلى العناصر التي يقرر بشأنها نزاع جدي أرجاء تصفيها إلى أن يتم الفصل نهائياً ، في هذا النزاع .

مادة ١٠- تصنف أموال الشركات المنصوص عليها في المادة الأولى من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق الحكومة ومجالس المحافظات والمدن والقرى .

ولا يسرى هذا الإعفاء في شأن من تثبت لهم حقوق في هذه الشركات .

مادة ١١- في حالة ظهور مستحق للشركة يخضع من نصيبه رسم قدره ١٠٪ من إجمالي الإيراد نظير أعمال الإدارة و ٥٪ من إجمالي الثمن نظير إجراءات الصفية كما سائر المصروفات للخدمة الأخرى .

مادة ١٢- يكون الرسوم المستحقة للخزانة العامة ونفقات الحصر والجرد والتقدير والإدارة والتصفية وأجور أهل الخبرة وغيرها من المصروفات التي تكسبها الخزانة حق الامتياز في مرتبة المصروفات القضائية ويحتج بها على كل من استفاد من هذه الإجراءات .

مادة ١٣- يماثل كل من يخالف أحكام المادة ٣ بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كما يماثل كل من أخفى بسوء نية مالا منقولاً أو مستندلات تتعلق بأموال الشركة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤- يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥- ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الخزانة القرارات اللازمة لتنفيذه . صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شوال سنة ١٣٨١ (٢٠ مارس ١٩٦٢) .

* وتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ (الجريدة الرسمية في ١٢ / ١٢ / ١٩٧١ - العدد ٤٨) ونصت مادته الأولى على الآتي : " تضم الإدارة العامة لبيت المال للهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي ، وتؤول إلى الهيئة كافة ماله من حقوق وأموال وموجبات وما عليها من التزامات ، وتؤول مباشرة اختصاصاتها على النحو المبين بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، وكانت الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي - والتي ضم لها الإدارة العامة لبيت المال - قد صدر باتسائها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ (الجريدة الرسمية في ٣٠ / ٩ / ١٩٧١ - العدد ٣٩) .

وتنفيذاً لقرار بقانون ٧١ لسنة ١٩٦٢ أصدر وزير التأمينات قرار في ٨ / ٨ / ١٩٧٣ بالالتحاق للتنفيذية برقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ - حلت محل اللائحة الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ - لحق المادة الخامسة منها تعديلاً بموجب قرار وزير الشؤون والتأمينات رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩٧٧ ، والآتي نص اللائحة - بعد التعديل - محذرة :

اختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المسلمين .

= مادة ١ - على الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (٣) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وهم مالكي ومزجري المساكن والأماكن التي يتولى بها من لا وارث له والمقيمون مع المتوفى وخدومه ورجال الإدارة المختصين ومندوبى المستشفيات والصحات والسلاجىء أن ينفقوا تلك ناصر الاجتماعى أو أحد فروع أو مندوبياته أو مكاتبه بالمحافظة التي حدث بدلتها وفاة من لا وارث له وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمهم بها .

وفى حالة حدوث الوفاة خارج جمهورية مصر العربية - فعلى للتصنيف المصرية التي تحدث بدلالة اختصاصها وفاة من لا وارث له إبلاغ المركز الرئيسى لهذا ناصر الاجتماعى بذلك . ويضمن للإبلاغ المشار إليه اسم المتوفى وجسديه ومهنته ومحل إقامة ومكان وفاته ومحل عمله وكلفة المعلومات المتحققة بعناصر الدركة .

مادة ٢ - تقوم الإدارة العامة لبيت المال بهذا ناصر الاجتماعى أو أحد فروع أو مندوبياته أو مكاتبه فور وصول الإبلاغ المشار إليه وإثبات البيانات الواردة فيه فى السجل الخاص بذلك واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتحفظ على أموال المتوفى بمقتضى مأمور المترتب المختص وأحد ضباط أو أمناء الشرطة وتحرر محاضر بهذه الإجراءات ترفق نسخة منها بمكتب الدركة ويقت إجراء التحفظ بالسجل المشار إليه .

فإذا ظهر من التحريات عدم صحة الإبلاغ المشار إليه تلتى إجراءات التحفظ على أموال الدركة وذلك بقرار من مدير علم الإدارة العامة لبيت المال بالبنك إذا كانت عناصر الدركة غير مطومة أو كانت قيمتها لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) فإذا زادت عناصر الدركة على هذا القدر يكون الإعفاء بقرار من مدير علم هيئة بنك ناصر الاجتماعى .

مادة ٣ - تقوم الإدارة العامة لبيت المال بالبنك بعد التحقق من صحة الإبلاغ المشار إليه بإجراء الحصر والجرد والتقديم لعناصر الدركة مع نشر بيان باسم المتوفى من غير وارث تظهر والمعلومات التي ترشد عن شخصيته فى صحيفة برمجة واسعة الانتشار مرة واحدة إذا كانت عناصر الدركة تزيد على مائتى جنيه وإذا زادت على خمسمائة جنيه ينشر البيان فى صحيفتين يوميتين واسعى الانتشار على أن يضمنى بين كل فترة مدة لا تزيد على خمسة أيام .

وتقوم هذه الإدارة العامة أو أحد فروع البنك الذى يقع مكان الوفاة فى دائرة اختصاصه بنشر صورة هذا البيان بمقره ، وفى حالة حدوث الوفاة خارج جمهورية مصر العربية فإن النشر يتم بمقر المركز الرئيسى للإدارة العامة لبيت المال بالبنك .

مادة ٤ - على الأشخاص المنصوص عليهم بالمادة الخامسة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه والحائزين بصفة مؤقتة لأى مال من أموال الدركات الشاغرة للكتلة بجمهورية مصر العربية والتي يخليها المتوفى من غير وارث أيا كانت جنسياتهم أن يقدموا بياناً عنها إلى الإدارة العامة لبيت المال بالبنك أو أحد فروع أو مندوبياته أو مكاتبه خلال ثلاثين يوماً من النشر للمرة الثانية .

مادة ٥ - تشكل لجان بالتحفظ والحصر والجرد والتقديم للتصنيف المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ على الوجه الآتى :

- (١) عضو قانونى
(٢) عضو مالى
من العاملين بالبنك وتكون الرئاسة لأحدهما

ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها .

= (٣) مأمور من رتب

(٤) أحد متبادل أو إمتاء الشرطة .

ويمنح إلى هذه اللجان عضو في مخصص يختاره رئيس بنك ناصر الاجتماعي وذلك إذا كان ضمن عناصر الشركة أراضي زراعية أو عقارات مبنية أو أراضي فضاء مخصصة للبناء . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور عضوين من تشكيلها بينهما رئيس اللجنة .

مادة ٦ - يكون للجان المذكورة بالسادة السابقة الحق في دخول سكن المتوفى وأسلاكه الأخرى والأماكن التي يكون بها أموال مفقولة مملوكة له واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحصر والجرد والتقييم والبيع والحفاظة على أموال الشركة .

وتعين على اللجنة إذا كان للمتوفى أجنبيا أن تخطر قبل إجراء الحصر والجرد برقت كاف فصل الدولة التي ينتمي إليها فإن لم يحضر كان لها أن تباشر عملها في غيابه .

مادة ٧ - تقوم الإدارة العامة لبيت المال بالبنك أو أحد فروع أو مندوبياته بدعوة اللجنة المذكورة - لمباشرة مهمتها فور الانتهاء من إجراءات التحفظ أو النشر .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور رئيس اللجنة ومندوب الإدارة العامة لبيت المال بالبنك .

وعلى اللجنة أن تثبت أعمالها في محاضر مستوفاة وتشتمل على بيان عناصر الشركة تفصيلا مع وصلها وصفا دقيقا ،

وإذا ثبت أن المتوفى كان يباشر نشاطا تجاريا أو مهليا - فعلى اللجنة أن تكتب في محاضرها حالة الدفاتر والسجلات المتعلقة بهذا النشاط وتقوم بتدقيق صفحاتها ووضع خطوط مميزة على الأجزاء للبيضاء من الصفحات المكتوبة والتأشير على جميع الصفحات بتوقيعات أعضاء اللجنة .

ويجوز للجنة في هذه الحالة أن تستعين بعضو في تختاره من بين المشتغلين بتقدير المال أو مندوب من الفرقة التجارية بالمحافظة .

وتجرى تصفية كافة عناصر الشركات للشاغرة عن طريق الإدارة العامة لبيت المال بالتبعية بالمزاد العلني أو المناقصات المعلقة أو الممارسة أو بالطريق أو بأي شكل يقتضيه مصالح الشركة وذلك بقرار من مدير عام الإدارة العامة لبيت المال .

ويصدر رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي للتعليمات التي يجب اتباعها في هذا الشأن كما يجز له أن ينيب إحدى الجهات المختصة في مزاولة الأعمال والتصرفات المالية نظير عمولة يتفق عليها .

مادة ٨ - على لجان الحصر والجرد والتقييم موافاة الإدارة العامة لبيت المال بالبنك فور الانتهاء من مهمتها بصورة من محاضرها وإذا كان من بين موجودات الشركة أوراق مالية أو مصوغات أو مجوهرات أو نصف أو أشياء ذات أهمية خاصة أو أشياء يعتد بتقييمها محليا فعين عليها إثبات هذه الأشياء تفصيلا في محضر مختل وعمل الأحراز اللازمة لها وإرسالها إلى الإدارة العامة لبيت المال ببنك ناصر الاجتماعي لتقييمها وللحفظ عليها بمقرتها .

.....

٨ - كما تقوم هذه اللجنة بموافقة الإدارة العامة لبيت المال ببيع ناصر الاجتماعي بأخون إيداع النفوذ بأحد فروع بنك ناصر أو البنوك التجارية باسم الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي (الإدارة العامة لبيت المال) .

مادة ٩ - تعد الإدارة العامة لبيت المال بالبنك السجلات اللازمة لتفيد الإخطارات التي ترد إليها عن التركات للشاغرة وتفيد ملخص عناصر التركات المشار إليها والإجراءات التي اتخذت بشأنها وكذلك المطالبات المتعلقة بها التي تصلح للتقدم .

مادة ١٠ - تعد الإدارة العامة لبيت المال بالبنك سجلاً خاصاً بالتركات للشاغرة الكائنة بجمهورية مصر العربية والتي يخلفها المتوفى من غير وراثتاً كانت جنسيتها مبيت فيه جميع عناصر هذه التركات من ثابت ومنقول وقيمتها وكافة الإجراءات التي تتخذ وذلك من تاريخ الإخطار عن الوفاة حتى تاريخ التصفية النهائية .

كما تعد سجلات خاصة بالمقاربات المتعلقة بالتركات للشاغرة تثبت فيه كافة البيانات اللازمة كأوصافها ومواقعها وأسمائها والقيمة الإجمارية لكل وحدة سكنية والمحمولات وإجراءات الشهر والتصفية والتسليم .

مادة ١١ - تقوم الإدارة العامة لبيت المال بالبنك بإمسالك حساب خاص لكل تركة وتقوم بسداد ما قد يكون مستحقاً على المتوفى من ضرائب أو رسوم أو ديون ما تتحمل به التركة في قيمة مضافي ما آل إلى الإدارة العامة لبيت المال ببيع ناصر الاجتماعي من أموال المتوفى بعد خصم المصروفات المستحقة لها على أن يراعى في هذا الشأن ما ينص عليه القانون رقم ٧١ لسنة ٦٢ من انقضاء كل حق يتحقق بالتركة ولو كان بسبب الميراث بمعنى ١٥ سنة من تاريخ الوفاة مع عدم الإخلال بأحكام القوانين التي تقضى بمدد تقادم أقل .

مادة ١٢ - تسلم إلى ما يثبت حقه في الإرث خلال مدة للتقدم المخصوص عنها في المادة السابقة أصول التركة أو ثمنها وذلك بصور قولي الاقتراع على النحو الموضح بالمادة الثانية من هذه اللائحة وذلك بعد خصم ما يأتي :-

- ١ - كافة الضرائب والرسوم المستحقة على المتوفى وعلى التركة حتى تاريخ التسليم .
 - ٢ - بخمس من نصيب المستحق في التركة ١٠٪ من إجمالي الإيراد نظير أعمال الإدارة . و ٥٪ من إجمالي الثمن نظير إجراءات التصفية . كما بخمس منه كافة المصروفات الفعلية .
- ويراعى في هذا الشأن ما نصت عليه المادة (١٢) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ من امتياز الضرائب والرسوم المستحقة للغةة والبنك ونفقات المحصر والتقييم والإدارة والتصفية وغيرها من أجور أهل الخدمة والمصروفات الأخرى .

مادة ١٣ - يجوز لمدير علم بيت المال إرجاء تصفية عناصر التركات التي يقوم بشأنها نزاع جدى إلى أن يتم الفصل النهائي في هذا النزاع .

- مادة ١٤ - يلقى القرار الوزري رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ .
- مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصل به من تاريخ نشره !!!

الباب الثانى

فى أسباب الإرث وأنواعه

مادة ٧ - أسباب الإرث : الزوجية والقربة والعصوبة السببية .

يكون الإرث بالزوجية بطريق الفرض .

ويكون الإرث بالقربة بطريق الفرض أو التعصيب أو بهما معا ، وبالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والرد .

فإذا كان لوراث جهن إرث ورث بهما معا مع مراعاة أحكام المادتين ١٤ ، ٣٧ .

القسم الأول

فى الإرث بالفرض

مادة ٨ - الفرض سهم مقدر للوارث فى التركة ، ويبدأ فى التوريث بأصحاب الفروض وهم .

الأب ، والجد الصحيح وإن علا ، الاخ لأم ، الأخت لأم ، الزوج ، الزوجة ، البنات ، بنات الابن وإن نزل ، الأخوات لأب وأم ، الأخوات لأب ، الأم ، الجدة الصحيحة وإن علت .

مادة ٩ - مع مراعاة حكم المادة ٢١ للأب فرض السدس إذا وجد للميت ولد أو ولد ابن وإن نزل .

والجد الصحيح هو الذى لا يدخل فى نسبته إلى الميت أنثى . وله فرض السدس على الوجه المبين فى الفقرة السابقة .

مادة ١٠ - لأولاد الأم فرض السدس الواحد . وللثلاث للآنتين فأكثر نكورهم وإناتهم فى القسمة سواء . وفى الحالة الثانية إذا استغرقت الفروض التركة يشارك أولاد الام والأخ الشقيق أو الأخوة الأشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة أو أكثر ، ويقسم الثلاث بينهم جميعا على الوجه المتقدم .

مادة ١١ - للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل والريع مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

وللزوجة ولو كانت مطلقة رجعياً إذا مات الزوج وهى فى العدة أو للزوجات فرض الريع عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل . وللشمن مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

وتعتبر المطلقة بائناً فى مرض الموت فى حكم للزوجة إذا لم يفرض بالطلاق ومات المطلق فى ذلك المرض وهى فى عدته .

مادة ١٢ - مع مراعاة حكم المادة ١٩

(أ) للواحدة من البنات فرض النصف وللثنتين فأكثر الثلثان .

(ب) للبنات الابن الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود بنت أو بنت ابن أعلى ملهن درجة ، ولهن واحدة أو أكثر للسدس مع البنت أو بنت الأعلى درجة .

مادة ١٣ - مع مراعاة حكم المادتين ١٩ و ٢٠ :

(أ) للواحدة من الأخوات الشقيقات فرض النصف وللثنتين فأكثر الثلثان .

(ب) وللأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود أخت شقيقة ولهن واحدة أو أكثر للسدس مع الأخت الشقيقة .

مادة ١٤ - للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن نزل أو مع ثنتين أو أكثر من الأخوة والأخوات . ولها الثلث فى غير هذه الأحوال غير أنها إذا اجتمعت مع أحد للزوجين والأب فقط كان لها ثلث ما بقى بعد فرض الزوج .

والجدة الصحيحة هى أم أحد الأبوين أو الجد الصحيح وإن علت . والجددة أو الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء لا فرق بين ذات قرابة وذات قرابدين .

مادة ١٥ - إذا زادت أنصباء أصحاب الفروض على التركة قسمت بينهم بنسبة أنصبتهم فى الإرث .

القسم الثانى

فى الإرث بالتعصيب

مادة ١٦ - إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض أو وجد ولم تستغرق الفروض التركة كانت التركة أو ما بقى منها بعد الفروض للعصبة من النسب .
والعصبة من النسب ثلاثة أنواع .
(١) عصبة بالنفس (٢) عصبة بالغير (٣) عصبة مع الغير .
مادة ١٧ - للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض فى الإرث على الترتيب الآتى :

(١) البينة : تشمل الأبناء وأبناء الابن وإن نزل .
(٢) الأبوة : وتشمل الأب والجدة الصحيح وإن علا .
(٣) الأخوة : وتشمل الأخوة لأبوين والإخوة لأب وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأب وإن نزل كل منهما .

(٤) العمومة : وتشمل أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده الصحيح وإن علا سواء أكانوا لأبوين أم لأب وأبناء من نكروا وأبناء أبنائهم وإن نزلوا .

مادة ١٨ - إذا اتحدت العصبة بالنفس فى الجهة كان المستحق للإرث أقربهم درجة إلى الميت . فإذا اتحدوا فى الدرجة كان التقديم بالقوة . فمن كان ذا قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة . فإذا اتحدوا فى الجهة والدرجة والقوة كان الإرث بينهم على السواء .

مادة ١٩ - العصبة بالغير هن :

(١) البنات مع الإبناء .

(٢) بنات الابن وإن نزل مع أبناء الابن وإن نزل إذا كانوا فى درجتهم مطلقا أو كانوا أنزل منهم إذا لم ترثن بغير ذلك .

(٣) الأخوات لأبوين مع أخوة لأبوين والأخوات لأب مع الإخوة لأب

ويكون الإرث بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

مادة ٢٠ - العصبية مع الغير هن :

الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن وإن نزل . ويكون لهن الباقي من التركة بعد القروض .

وفي هذه الحالة يعتبرون بالنسبة لباقي العصبيات كالأخوة لأبوين أو لأب ويأخذن أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة والقوة .

مادة ٢١ - إذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وإن نزل استحق السدس فرضاً والباقي بطريق التعصيب .

مادة ٢٢ - إذا اجتمع الجد مع الأخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له حالتان :

الأولى : أن يقاسم كأخ إذا كانوا ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً أو إناثاً عصيين مع الفرع للوارث من الإناث .

الثانية : أن يأخذ الباقي بعد أصحاب القروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكر أو مع الفرع للوارث من الإناث .

على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجد من الارث أو تقتضيه عن السدس اعتبر صاحب فرض بالسدس .

ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوباً من الأخوة أو الأخوات لأب .

الباب الثالث

فى الحجب

مادة ٢٣ - الحجب هو أن يكون لشخص أهلية الإرث ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر . والمحجوب يحجب غيره .

مادة ٢٤ - المحروم من الإرث لمانع من موانعه لا يحجب أحداً من الورثة .

مادة ٢٥ - تحجب الأم الجدة للصحيحة مطلقاً وتحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة . ويحجب الأب الجدة لأب . كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا كانت أصلاً له .

مادة ٢٦ - يحجب أولاد الأم كل من الأب والجد للصحيح وإن علا والولد وولد الابن وإن نزل .

مادة ٢٧ - يحجب كل من الابن وابن الابن وإن نزل بنت الابن التى تكون أنزل منه درجة ، ويحجبها أيضاً بنتان أو بنتا ابن أعلى منهما درجة ما لم يكن معها من يعصبها طبقاً لحكم المادة ١٩ .

مادة ٢٨ - تحجب الأخت لأبوين كل من الابن وابن الابن وإن نزل والأب .

مادة ٢٩ - تحجب الأخت لأب كل من الأب والابن وابن الابن وإن نزل ، كما يحجبها الأخ لأبوين والأخت لأبوين إذا كانت عصبية مع غيرها . طبقاً لحكم المادة ٢٠ والأختان لأبوين إذا لم يوجد أخ لأب .

الباب الرابع

فى الرد

مادة ٣٠ : إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم توجد عصبية من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم ، ويرد باقى التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبية من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام .

الباب الخامس

فى إرث ذوى الأرحام

مادة ٣١ - إن لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية كانت التركة أو الباقى منها لذوى الأرحام .

وذو الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض فى الإرث على الترتيب الآتى :

الصف الأول : أولاد البنات وإن نزلوا ، وأولاد بنات الابن وإن نزل .

الصف الثانى : الجد غير الصحيح وإن علا ، والجدة غير الصحيحة وإن علت .

الصف الثالث : أبناء الأخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا وأولاد الأخوات لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا : وبنات الأخوة لأبوين أو لأحدهما وأولادهم وإن نزلوا : وبنات أبناء الأخوة لأبوين أو لأب وإن نزلوا : وأولادهم وإن نزلوا .

الصف الرابع : يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض فى الإرث على الترتيب الآتى :

الأولى - أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما .

الثانية - أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا : وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .

الثالثة - أعمام أبى الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما وأعمام أم الميت - وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

الرابعة - أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام أب الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائه وإن نزلوا وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .

الخامسة - أعمام أب أب الميت لأم ، وأعمام أب أم الميت وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما . وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما .

السادسة - أولاد من نكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وينات أعمام أب أب الميت لأبوين أو لأب ، وينات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من نكروا وإن نزلوا وهكذا .

مادة ٣٢ - للصنف الأول من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا فى الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذى الرحم .

وإن استووا فى الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض اشتركوا فى الإرث .

مادة ٣٣ - الصنف الثانى من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا فى الدرجة قدم من كان يدلى بصاحب فرض وإن استووا فى الدرجة وليس فيهم من يدلى بصاحب فرض فإن اتحدوا فى حيز القرابة اشتركوا فى الإرث ، وإن اختلفوا فى الحيز ، فالثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم .

مادة ٣٤ - الصنف الثالث من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا فى الدرجة وكان فيهم ولد عاصب فهو أولى من ولد ذى الرحم ، وإلا قدم أقواهم قرابة للميت ، فمن كان أصله لأبوين فهو أولى ممن كان أصله لأب ، ومن كان أصله لأب فهو أولى ممن كان أصله لأم فإن اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة اشتركوا فى الإرث .

مادة ٣٥ - فى الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمادة ٣١ إذا انفرد فريق الأب وهم أعمام الميت لأم وعماته أو فريق الأم وهم أخواله وخالاته قدم أقواهم قرابة فمن كان لأبوين فهو أولى ممن كان لأب . ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم . وإن تساوا فى القرابة اشتركوا فى الإرث .

وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة .

مادة ٣٦ : في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير حيزه وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأقوى في القرابة إن كانوا أولاد عاصب أو أولاد نوى رحم .

فإن كانوا مختلفين قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم
وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمه .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة .

مادة ٣٧ : لا اعتبار لتعدد جهات للقرابة في وارث من نوى الأرحام إلا عند اختلاف الحيز .

مادة ٣٨ : في إرث ذوى الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين

الباب السادس

في الإرث بالعصوية السببية

مادة ٣٩ : العاصب السببي يشمل :

- (١) مولى العتاقة ومن أعتقه أو أعق من أعتقه .
- (٢) عصبة المعتق أو عصبة من أعتقه أو أعق من أعتقه .
- (٣) من له الولاء على مورث - أمه غير حرة الأصل - بواسطة أبيه سواء أكان بطريق الجر أم بغيره أو بواسطة جده بدون جد .

مادة ٤٠ : يرث المولى نكراً كان أو أنثى معتقه على أى وجه كان العتق وعند عدمه يقوم مقامه عصبته بالنفس على ترتيبهم المبين بالمادة ١٧ على ألا ينقص نصيب الجد عن السدس : وعند عدمه ينتقل الإرث إلى معتق المولى نكراً كان أو أنثى: ثم إلى عصبته بالنفس ، وهكذا .

وكذلك يرث على الترتيب السابق من له الولاء على أب الميت ، ثم من له الولاء على جده وهكذا .

الباب السابع

فى استحقاق التركة بغير إرث

فى المقر به بالنسب

مادة ٤١ - إذا أقر الميت بالنسب على غيره استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب ولم يثبت نسبه من الغير ولم يرجع المقر عن إقراره .
ويشترط فى هذه الحالة أن يكون المقر له حيا وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتا ، وألا يقوم به مانع من موانع الإرث .

الباب الثامن

فى أحكام متنوعة

القسم الأول

فى الحمل

مادة ٤٢ - يوقف للحمل من تركة المتوفى أوفر النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى .

مادة ٤٣ - إذا توفى الرجل عن زوجته أو معتنته فلا يرثه حملها إلا إذا ولد حيا لخمسمة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفقرة ولا يرث الحمل غير أبيه إلا فى الحالتين الآتيتين :

الأولى - أن يولد حيا لخمسمة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الموت أو الفقرة إن كانت أمه معتنة موت أو فقرة ، ومات المورث أثناء العدة .

الثانية - أن يولد حيا لمسبعين ومائتى يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة .

مادة ٤٤ - إذا نقص الموقوف للحمل عما يستحقه يرجع بالباقى على من دخلت الزيادة فى نصيبه من الورثة . وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه رد الزائد على من يستحقه من الورثة .

القسم الثانى

فى المفقود

مادة ٤٥ - يوقف المفقود من تركة مورثه نصيبه فيها ، فإن ظهر حيا أخذه وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه الورثة وقت موت مورثه فإن ظهر حيا بعد الحكم بموته أخذ ما يبقى من نصيبه بأيدى الورثة .

القسم الثالث

فى الخنثى

مادة ٤٦ - للخنثى المشكل : وهو الذى لا يعرف أذكر هو أم أنثى أقل النصيبين : وما بقى من التركة يعطى لباقى الورثة .

القسم الرابع

فى ولد الزنا وولد اللعان

مادة ٤٧ - مع مراعاة المدة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرايبها : وترثهما الأم وقرايبها .

القسم الخامس

فى التخرج

مادة ٤٨ - للتخرج هو أن يتصلح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم :

فإذا تخرج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله فى التركة : وإذا تخرج أحد الورثة مع باقيهم فإن كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصبتهم فيها ، وإن كان المدفوع من مالهم ولم ينص فى عقد التخرج على طريقة قسمة نصيب الخارج قسم عليهم بالسوية بينهم .

(ثانياً)

القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦

بإصدار قانون الوصية^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه .

مادة ١ : يعمل فى المسائل والمنازعات المتعلقة بالوصية بالأحكام
المرافقة لهذا القانون .

مادة ٢ : على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد شهر من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ،
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنلة فى ٢٤ رجب سنة ١٣٦٥ (٢٤ يونية ١٩٤٦) .

(١) الرئاسات المصرية فى ١٩٤٦/٧/١ - العدد ٦٥ ، وبدأ العمل به اعتباراً من ١٩٤٦/٨/٢ وقانون الوصية
يطبق على جميع المصريين مسلمين وغير مسلمين ، ويراجع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ المنشور بهامش
ص ١٢٠ .

أحكام الوصية

الباب الأول أحكام عامة

الفصل الأول

تعريف الوصية ، وركنها ، وشراطينها

مادة ١ : الوصية تصرف في الذركة مضاف إلى ما بعد الموت .
مادة ٢ : تتعقد الوصية بالعبارة أو بالكتابة ، فإذا كان الموصى عاجزاً
عنهما انعقدت الوصية بإشارته المفهمة .

لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولى عنهما بعد وفاة الموصى
في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر الأفرنجية إلا إذا وجدت
أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر الأفرنجية فلا
تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية ، أو مكتوبة
جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاه كذلك تدل على ما ذكر ، أو كانت ورقة الوصية
أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع للموصى عليها .

مادة ٣ - يشترط في صحة الوصية ألا تكون بمعصية ، وألا يكون الباعث
عليها منافياً لمقاصد الشارع .

وإذا كان الموصى غير مسلم صحت للوصية إلا إذا كانت محرمة في شريعته
وفي الشريعة الإسلامية .

مادة ٤ : مع مراعاة أحكام المادة الثالثة تصح الوصية أو المعلقة بالشرط أو
المقترنه به ، وإن كان الشرط صحيحاً وجبت مراعاته ما دامت المصلحة فيه قائمة ولا
يراعى الشرط إن كان غير صحيح أو زالت المصلحة المقصودة منه .

والشرط الصحيح هو ما كان فيه مصلحة للموصى أو الموصى له أو لغيرهما
ولم يكن منهياً عنه أو منافياً لمقاصد الشريعة .

مادة ٥ : يشترط في الموصى أن يكون أهلاً للتبرع قانوناً على أنه إذا كان محجوراً عليه لسفه أو غفلة أو بلغ من العمر ثمانى عشرة سنة شمسية جازت وصيته بإذن المجلس الحصى .

مادة ٦ : يشترط في الموصى له :

(١) أن يكون معلوماً .

(٢) أن يكون موجوداً عند الوصية إن كان معيناً ، فإن لم يكن معيناً لا يشترط أن يكون موجوداً عند الوصية ولا وقت موت الموصى ، وذلك مع مراعاة مناص عليه في المادة ٢٠ .

مادة ٧ : تصح الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر والمؤسسات العلمية والمصالح العامة وتصرف على عمارتها ومصالحها وفقرائها وغير ذلك من شلونها ، مالم يتعين المصرف بعرف أو دلالة ، وتصح الوصية لله تعالى ولأعمال البر بدون تعيين جهة وتصرف في وجوه الخير .

مادة ٨ : تصح الوصية لجهة معينة من جهات البر مستقبلاً ، فإن تعذر وجودها بطلت الوصية .

مادة ٩ : تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة ، وتصح مع اختلاف الدارين مالم يكن الموصى تابعاً لبلد إسلامي والمؤلف له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصى .

مادة ١٠ : يشترط في الموصى به :

(١) أن يكون مما يجرى فيه الإرث ، أو يصح أن يكون محلاً للتعاقد حال حياة الموصى .

(٢) أن يكون متقوماً عند الموصى إن كان مالاً .

(٣) أن يكون موجوداً عند الوصية في ملك الموصى إن كان معيناً بالذات .

مادة ١١ : تصح الوصية بالخلو وبحقوق التي تنتقل بالإرث ، ومنها حق المنفعة بالعين المستأجرة بعد وفاة المستأجر .

مادة ١٢ : تصح الوصية بإقراض الموصى له قدر ما معلوماً من المال ، ولا تنفذ فيما زاد عن هذا المقدار على ثلث التركة إلا بإجازة الورثة .

مادة ١٣ : تصح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصي بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه وتكون لازمة بوقاة الموصي ، فإن زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه في التركة كانت للزيادة وصية .

مادة ١٤ : تبطل الوصية بجنون الموصي جنونا مطبقاً إذا اتصل بالموت ، وكذلك تبطل بالنسبة للموصي له إذا مات قبل موت الموصي .

مادة ١٥ : تبطل الوصية إذا كان الموصي به معيناً وهلك قبل قبول الموصي له .

مادة ١٦ : لا تبطل الوصية بالحجر على الموصي لنفسه أو الغفلة .

مادة ١٧ : يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الوصية الواجبة قتل الموصي أو المورث عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالاعدام على الموصي وتنفيذه وذلك إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمسة عشرة سنة - ويعد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعى .

الفصل الثانى

الرجوع فى الوصية

مادة ١٨ : يجوز للموصي الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة . ويعتبر رجوعاً عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقريضة أو عرف على الرجوع منها .

ومن الرجوع دلالة كل تصرف ينزل ملك الموصي عن الموصي به .

مادة ١٩ : لا يعتبر رجوعاً عن الوصية جحدها ولا إزالة بناء العين الموصى بها ولا الفعل الذى يزيل اسم الموصي به أو يغير معظم صفاته ولا الفعل الذى يوجب فيه زيادة لا يمكن تسلميه إلا بها ، إلا إذا دلت قريضة أو عرف على أن الموصي يقصد بذلك الرجوع عن الوصية .

الفصل الثالث

قبول الوصية وردها

مادة ٢٠ : تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصى ، فإذا كان الموصى له جنيناً أو قاصراً أو محجوراً عليه يكون قبول الوصية أو ردها ممن له الولاية على ماله بعد إذن المجلس الحسبي .
ويكون القبول عن الجهات والمؤسسات والمنشآت ممن يمثلها قانوناً ، فإن لم يكن لها من يمثلها لزمّت الوصية بدون توقف على القبول .
مادة ٢١ : إذا مات الموصى له قبل قبول الوصية وردها قام ورثته مقامه في ذلك .

مادة ٢٢ : لا يشترط في القبول ولا في الرد أن يكون فور الموت ، ومع ذلك تبطل الوصية إذا أبلغ الوارث أو من له تنفيذ الوصية الموصى له بإعلان رسمي مشتمل على بيان كاف عن الوصية وطلب منه قبولها أو ردها ، ومضى على علمه بذلك ثلاثون يوماً كاملاً خلاف مواعيد المسافة القانونية ، ولم يجب بالقبول أو الرد كتابة دون أن يكون له عذر مقبول .

مادة ٢٣ : إذا قبل الموصى له بعض الوصية ورد البعض الآخر ، لزمّت الوصية فيما قبل وبطلت فيما رد ، وإذا قبلها بعض الموصى لهم وردها الباقي لزمّت بالنسبة لمن قبلوا وبطلت بالنسبة لمن ردوا .

مادة ٢٤ : لا تبطل الوصية بردها قبل موت الموصى ، فإذا رد الموصى له الوصية كلها أو بعضها بعد الموت وقيل القبول بطلت فيما رد ، وإذا ردها كلها أو بعضها بعد الموت والقبول ، وقبل منه ذلك أحد من الورثة انفسخت الوصية ، وإن لم يقبل منه ذلك أحد منهم بطل رده .

مادة ٢٥ : إذا كان الموصى له موجوداً عند موت الموصى استحق الموصى به من حين الموت ، مالم يقد نص الوصية بثبوت الاستحقاق في وقت معين بعد الموت .
وتكون زوائد الموصى به من حين الملك إلى القبول للموصى له ، ولا تعتبر وصية ، وعلى الموصى له نفقة الموصى به في تلك المدة .

الباب الثاني أحكام الوصية

الفصل الأول فى الموصى له

مادة ٢٦ : تصح الوصية بالأعيان للمعدوم ولما يشمل الموجود والمعدوم ممن يحصون ، فإن لم يوجد أحد من الموصى لهم وقت موت الموصى كانت الغلة لورثته ، وعند اليأس من وجود أحد من الموصى لهم تكون العين الموصى بها ملكاً لورثة الموصى .

وإن وجد أحد من الموصى لهم عند موت الموصى أو بعده كانت الغلة إلى أن يوجد غيره فيشارك معه فيه ، وكل من يوجد منهم يشترك فيها مع من يكون موجوداً وقت ظهور الغلة إلى حين اليأس من وجود مستحق آخر ، فتكون العين والغلة للموصى لهم جميعاً ، ويكون نصيب من مات منهم تركه عنه .

مادة ٢٧ : إذا كانت الوصية لمن ذكرنا فى المادة السابقة بالمنافع وحدها ولم يوجد منهم أحد عند وفاة الموصى كانت لورثة الموصى .

وإن وجد مستحق حين وفاة الموصى أو بعدها كانت المنفعة له ولكل من يوجد بعده من المستحقين إلى حين انقراضهم فتكون المنفعة لورثة الموصى وعند اليأس من وجود غيرهم من الموصى لهم ردت العين لورثة الموصى .

مادة ٢٨ : إذا لم يوجد من الموصى لهم غير واحد انفرد بالغلة أو العين الموصى بها ، إلا إذا دلت عبارة الموصى أو قامت قرينة على أنه قصد التعدد ، ففي هذه الحالة يصرف للموصى له نصيبه من الغلة ويعطى للباقي لورثة الموصى ، وتقسم العين بين الموصى له وبين ورثة الموصى عند اليأس من وجود مستحق آخر .

مادة ٢٩ : إذا كانت الوصية بالمنافع لأكثر من طبقين فلا تصح إلا للطبقين الأولين ، فإذا كانت للوصية مرتبة الطبقات يكون استحقاق الطبقة الثانية عند اليأس من وجود أحد من أهل الطبقة الأولى أو انقراضهم واليأس من وجود غيرهم مع مراعاة الأحكام الواردة فى المادتين السابقتين .
وإذا انقرضت الطبقتان كانت العين تركة إلا إذا كان قد أوصى ببعضها لغيرهم .

مادة ٣٠ : تصح الوصية لمن يحصون ، ويختص بها المحتاجون منهم ويترك أمر توزيعها بينهم لاجتهاد من له تنفيذ الوصية ، دون التقيد بالتعميم أو المساواة .
مادة ٣١ : إذا كانت الوصية لقوم محصورين بلفظ يقتلهم ولم يعينوا بأسمائهم وكان بعضهم غير أهل للوصية وقت وفاة الموصى ، كان جميع ما أوصى به مستحقاً للآخرين مع مراعاة أحكام المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .

مادة ٣٢ : إذا كانت الوصية مشتركة بين معينين وجماعة أو جهة أو بين جماعة وجهة أو بينهم كان لكل معين ولكل فرد من أفراد الجماعة المحصورة ولكل جماعة غير محصورة ولكل جهة سهم من الموصى به .

مادة ٣٣ : إذا كانت الوصية للمعينين عاد إلى تركة الموصى ما أوصى به لمن كان غير أهل للوصية حين الوفاة .

مادة ٣٤ : إذا بطلت الوصية لمعين أو لجماعة عاد إلى تركة الميت ما أوصى به إليهم ويحاص الورثة به أرباب الوصايا الباقية إذا ضاق عنها محل الوصية .
مادة ٣٥ : تصح الوصية للحمل في الأحوال الآتية :

(١) إذا أقر الموصى بوجود الحمل وقت الوصية وولد حياً لخمسة وستين وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الوصية .

(٢) إذا لم يقر الموصى بوجود الحمل وولد حياً لمعين ومائتي يوم على الأكثر من وقت الوصية مالم تكن الحامل وقت الوصية معددة لوفاة أو فرقة بائمة فتصح الوصية إذا ولد حياً لخمسة وستين وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الموت أو الفرقة البائمة .
فإذا كانت الوصية لحمل معين اشترط لصحة الوصية مع ما تقدم ثبوت نسبة من ذلك المعين .

وتوقف غلة الموصى به إلى أن ينفصل الحمل حياً فتكون له .

مادة ٣٦ : إذا جاءت الحامل في وقت واحد أو في وقتين بينهما أقل من ستة أشهر بولدين حيين أو أكثر ، كانت الوصية بينهم بالتساوي إلا إذا نصت الوصية على خلاف ذلك .

وإن انفصل أحدهم غير حي استحق الحي منهم كل الوصية .

وإن مات أحد الأولاد بعد الولادة كانت حصته بين ورثته في الوصية بالأعيان وتكون لورثة الموصى في الوصية بالمنافع .

الفصل الثاني

الموصى به

مادة ٣٧^(١) : تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره ، وتنفذ من غير إجازة الورثة وتصح بما زاد عن الثلث ، ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصي وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه .

وتنفذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له بكل ماله أو بعضه من غير توقف على إجازة الخزانة العامة .

(١) طعن على نص المادة ٣٧ في فقرتها الأولى أمام المحكمة الدستورية العليا بالقضية رقم ١٢٥ لسنة ٦ قضائية ، دستورية ، وقضت تلك المحكمة بجلسة ١٩٧٦/٦/٦ برفض الدعوى (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٦/٢٥) .

وجاءت مخونات هذا الحكم - بعد الديباجة - كالآتي :

بعد الأطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى عليها الأولى كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٧٧ مدني كلى للجزء منذ شقيقتها المدعى طالبة للحكم بصحة ونفاذ الوصية المورخة ١٥ يناير سنة ١٩٧٥ الصادرة لها من ولدها بثلاث ما تملكه من عقارات وأطيان زراعية ، و جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٠ قضت محكمة الجزاء الابتدائية بعدم سماح الدعوى ، فطلعت المدعى عليها الأولى على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٨٤ لسنة ٩٧ قضائية القاهرة ، حيث دفع المدعى بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٣٧) من قانون الوصية الصادر بالتقنين رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، ويتأريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٤ رفضت محكمة استئناف القاهرة المدعى برفع دعواه الدستورية فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن المدعى عليها الأولى دفعت بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن قرار محكمة الموضوع بالسماح للمدعى برفع دعواه الدستورية لا يفيد أنها قدرت جدية الدفع ، خاصة وأن أوراق الدعوى لم تكن تحت مبررها لسبق إرسالها إلى مكتب الخبراء ، كما أنها لم تمكن بوقف الدعوى الموضوعية التي مازالت مداولية بالجلسات لعين ورود تقرير الخبراء .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وقد خص المشرع به محكمة الموضوع التي أثير أمامها الدفع طبقاً لما جرى به نص للفترة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالتقنين رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من أنه ، إذا دفع أحد الخصوم قضاء نظردعى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي لجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميماًداً ... ، فإن مجرد سماح محكمة الموضوع لمن أثار الدفع برفع دعواه الدستورية يفيد بكتته تقديرها لجديته دون ما حاجة إلى دليل آخر لأثبت ذلك ، كما أن -

٣- وقف الدعوى الموضوعية ليس شرطاً لقبول الدعوى الدستورية وإنما هو نتيجته لتقدير جدية الدفع وضرورة الفصل فيه قبل الحكم في الدعوى الأصلية .

وحيث إن الدعوى استوفت أوضاعها للقانونية .

وحيث إن المدعى يلتمس على الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون الوصية المشار إليه أنها إذا قصت بصحة الوصية بالثلث للورث وغيره ونفاذها من غير إجازة الورثة تكون قد انتهت على مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية وهي المصدر الرئيسي للتشريع عملاً بالمادة الثانية من الدستور .

وحيث إن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية والمعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ يلص في الفقرة الأولى من المادة (٣٧) منه - محل الطعن - على أنه : تصح الوصية بالثلث للورث وغيره ، وتنفذ من غير إجازة الورثة ، وتصح بما زاد على الثلث ، ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصي ، وكانوا من أهل الفروع عالمين بما يجيزونه .

وحيث إنه بين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن : الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، والعبارة الأخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدساتير المصرية المتعاقبة فبذلك من دستور سنة ١٩٢٣ حتى دستور سنة ١٩٦٤ .

وحيث إنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن إلزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع - بعد تعديل المادة الثانية من الدستور على نحو ما سلف - لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الإلزام بحيث إذا انطوى أي منها على ما يعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حرمه المخالفة للدستورية أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يبتأى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة لها إصدارها فعلاً من قبل ، أي في وقت لم يكن التقيد المتضمن هذا الإلزام قائماً ، واجب الإعمال ، ومن ثم فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن هذا التقيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية .

وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم ، ولما كان مبني الطعن مخالفة الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون الوصية الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المادة الثانية من الدستور تأسيساً على أن المادة المطعون عليها تخالف قواعد الميراث طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع ، ولذا كان التقيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ، والمتضمن إلزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يقتضي إعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون الوصية المشار إليه لم يلحقها أي تعديل بعد التاريخ المشار إليه ، ومن ثم ، فإن التمس عليها ، وحالتها هذه - بمخالفة المادة الثانية من الدستور - ولما كان وجه الرأي في تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون في غير محله ، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى .

مادة ٣٨ : نصح وصية المدين المستغرق ماله بالدين ، ولا تنفذ إلا ببراءة ذمته منه فإن برئت نتمته من بعضه أو كان الدين غير مستغرق نفذت الوصية في الباقي بعد وفاة الدين .

مادة ٣٩ : إذا كان للدين غير مستغرق واستوفى كله أو بعضه من الموصى به كان للموصى له أن يرجع بقدر الدين الذي استوفى في ثلث الباقي من التركة بعد وفاة الدين .

مادة ٤٠ : إذا كانت الوصية بمثل نصيب وارث معين من ورثة الموصى استحق الموصى له قدر نصيب هذا الوارث زائداً على الفريضة .

مادة ٤١ : إذا كانت الوصية بنصيب وارث غير معين من ورثة الموصى أو بمثل نصيبه استحق الموصى له نصيب أحدهم زائداً على الفريضة إن كان الورثة متساوين في الميراث ، وقدر نصيب أقلهم ميراثاً على الفريضة إن كانوا متفاضلين .

مادة ٤٢ : إذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة وينصيب أحد ورثة الموصى أو بمثل نصيبه سواء أعين الموصى الوارث أم لم يعينه قدرت حصه الموصى له بنصيب الوارث على اعتباره أنه لا وصية غيرها ، ويقسم الثلث بينهما بالمحاصة إذا ضاق عن الوصيتين ، وإذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين من أعيان التركة بدل السهم الشائع قدر الموصى به بما يساويه من سهام التركة .

مادة ٤٣ : إذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين وكان في التركة دين أو مال غائب ، فإن خرج الموصى به من ثلث الحاضر من التركة استحقه الموصى له ، وإلا استحق منه بقدر هذا الثلث وكان الباقي للورثة ، وكلما حضر شيء استحق الموصى له ثلثه حتى يستوفى حقه .

مادة ٤٤ : إذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة وكان فيها دين أو مال غائب استحق الموصى له سهمه في الحاضر منها ، وكلما حضر شيء استحق فيه .

مادة ٤٥ : إذا كانت الوصية بسهم شائع في نوع من التركة وكان فيها دين أو مال غائب استحق الموصى له سهمه في الحاضر من هذا النوع إن كان هذا

السهم يخرج من ثلث الحاضر من التركة وإلا استحق الموصى له من سهمه بقدر هذا الثلث ويكون الباقي للورثة وكلما حضر شيء استحق الموصى له بقدر ثلثه من النوع الموصى بسهم فيه على ألا يضر ذلك بالورثة فإن كان يضر بهم أخذ الموصى له قيمة ما بقي من سهمه في هذا النوع الموصى به من ثلث ما يحضر حتى يستوفى حقه .

مادة ٤٦ : في جميع الأحوال المبينة في المواد السابقة إذا اشتملت التركة على دين مستحق الأداء على أحد الورثة وكان هذا الدين من جنس الحاضر من التركة كلها أو بعضها وقعت المقاصة بقدر نصيب الورث فيما هو من جنسه واعتبر بذلك مالا حاضراً .

وإذا كان الدين المستحق الأداء على الوارث من غير جنس الحاضر فلا تقع المقاصة ويعتبر هذا الدين مالا حاضراً إن كان مساوياً لنصيب الوارث في الحاضر من التركة أو أقل ، فإن كان أكثر منه اعتبر مايساوى هذا النصيب مالا حاضراً .

وفي هذه الحالة لا يستولي الوارث على نصيبه في المال الحاضر إلا إذا أدى ما عليه من الدين ، فإن لم يؤده باعه القاضى ووفى الدين من ثمنه .

وتعتبر أنواع النقد وأوراقه مجلساً واحداً .

مادة ٤٧ : إذا كانت الوصية بعين من التركة أو بنوع من أنواعها فهلك الموصى به أو استحق فلا شيء للموصى له وإذا هلك بعضه أو استحق أخذ الموصى له مابقى منه إن كان يخرج من ثلث التركة وإلا كان له فيه بقدر الثلث .

مادة ٤٨ : إذا كانت الوصية بحصة شائعة في معين فهلك أو استحق فلا شيء للموصى له ، وإذا هلك البعض أو استحق أخذ الموصى له جميع وصيته من الباقي إن وسعها وكانت تخرج من ثلث المال وإلا أخذ الباقي جميعه إن كان يخرج من الثلث أو أخذ منه بقدر ما يخرج من الثلث .

مادة ٤٩ : إذا كانت الوصية بحصة شائعة في نوع من أموال الموصى فهلك أو استحق فلا شيء للموصى له وإن هلك بعضه أو استحق فليس له إلا حصته في الباقي إن خرجت من ثلث المال وإلا أخذ منه بقدر الثلث .

وتكون الوصية بعدد شائع في نوع من الأموال كالوصية بحصة شائعة فيه .

الفصل الثالث

فى الوصية بالمنافع

مادة ٥٠ : إذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مدة معلومة المبدأ والنهاية استحق الموصى له المنفعة فى هذه المدة فإذا انقضت المدة قبل وفاة الموصى اعتبرت الوصية كأن لم تكن وإذا انقضى بعضهم استحق الموصى له المنفعة فى باقيها .
وإذا كانت المدة معينة القدر غير معلومة المبدأ بدأت من وقت وفاة الموصى .

مادة ٥١ : إذا منع أحد الورثة الموصى له من الانتفاع بالعين كل المدة أو بعضها ضمن له بدل المنفعة مالم يرض الورثة كلهم أن يعوضوه بالانتفاع مدة أخرى .

وإذا كان المنع من جميع الورثة كان الموصى له بالخيار بين الانتفاع بالعين مدة أخرى أو تضمينهم المنفعة .

وإذا كان المنع من الانتفاع من جهة الموصى أو لعذر حال بين الموصى له والانتفاع وجبت له مدة أخرى من وقت زوال المنع .

مادة ٥٢ : إذا كانت الوصية بالمنفعة لقوم محصورين لا يظن انقطاعهم أو لجهة من جهات البر وكانت مؤبدة أو مطلقة استحق الموصى لهم المنفعة على وجه التأييد .

فإذا كانت الوصية مؤبدة أو مطلقة لقوم غير محصورين يظن انقطاعهم استحق الموصى لهم المنفعة إلى انقراضهم .

ويجب مراعاة أحكام المادتين السابقتين إذا كانت الوصية بمدة معلومة المبدأ والنهاية أو بمدة معينة القدر غير معلومة المبدأ والنهاية .

مادة ٥٣ : إذا كانت الوصية بالمنفعة لمدة معينة ولقوم محصورين ثم من بعدهم لمن لا يظن انقطاعهم أو لجهة من جهات البر ولم يوجد أحد من المحصورين فى خلال ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصى أو فى خلال المدة معينة للمنفعة

أو وجد في خلال هذه المدة وانقرض قبل نهايتها كانت المنفعة في المدة كلها أو بعضها على حسب الأحوال لما هو أعم نفعاً من جهات البر .

مادة ٥٤ : إذا كانت العين الموصى بمنفعتها تحتل الانتفاع أو الاستغلال على وجه غير الذي أوصى به جاز للموصى له أن يتنفع بها أو يستظلمها على الوجه الذي يراه بشرط عدم الإضرار بالعين الموصى بمنفعتها .

مادة ٥٥ : إذا كانت الوصية بالغلة أو الثمرة فلموصى له الغلة أو الثمرة القائمة وقت موت الموصى وما يستجد منها مستقبلاً مالم تدل قرينة على خلاف ذلك .

مادة ٥٦ : إذا كانت الوصية ببيع العين الموصى له بثمن معين أو تأجيرها له لمدة معينة وبأجرة مسماة وكان الثمن أو الأجرة أقل من المثل بغبن فاحش يخرج من الثلث أو بغبن يسير نقذت الوصية .

ولإن كان الغبن الفاحش لا يخرج من الثلث ولم يجز الورثة الزيادة فلا تنفذ الوصية إلا إذا قبل الموصى له دفع هذه الزيادة .

مادة ٥٧ : تستوفي المنفعة بقسمة الغلة أو الثمرة بين الموصى له وورثة الموصى بنسبة ما يخص كل فريق أو بالتهايز زماناً أو مكاناً أو بقسمة العين إذا كانت تحتل القسمة من غير ضرر .

مادة ٥٨ : إذا كانت الوصية لمعين بالمنفعة ولآخر بالرقبة فإن ما يفرض على العين من الضرائب وما يلزم لاستيفاء منفعتها يكون على الموصى له بالمنفعة .

مادة ٥٩ : تسقط الوصية بالمنفعة بوفاة الموصى له قبل استيفاء المنفعة الموصى بها كلها أو بعضها وبشراء الموصى له العين التي أوصى له بمنفعتها وبإسقاط حقه فيها لورثة الموصى بعوض أو بغير عوض وبإستحقاق العين .

مادة ٦٠ : يجوز لورثة الموصى بيع نصيبهم في العين الموصى بمنفعتها بغير حاجة إلى إجازة الموصى له .

مادة ٦١ : إذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مؤبدة أو لمدة حياته أو مطلقة

استحق الموصى له بالمنفعة مدة حياته بشرط أن ينشأ استحقاقه للمنفعة في مدى ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصى .

مادة ٦٢ : إذا كانت الوصية بكل منافع العين أو ببعضها وكانت مؤبدة أو مطلقة أو لمدة حياة الموصى له أو لمدة تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة العين الموصى بكل منافعها أو ببعضها .

فإذا كانت الوصية لمدة لا تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة المنفعة الموصى بها في هذه المدة .

مادة ٦٣ : إذا كانت الوصية بحق من الحقوق قدرت بالفارق بين قيمة العين محملة بالحق الموصى به وقيمتها بدونه .

مادة ٦٤ : تصح الوصية بالمرتببات من رأس المال لمدة معينة ويوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على وجه لا يضر بالورثة .

فإذا زاد ما أوقف لضمان تنفيذ الوصية على ثلث التركة ولم يجز الورثة الزيادة بوقف منه يقدر الثلث وتنفذ الوصية فيه وفي غلته إلى أن يستوفي الموصى له قيمة ثلث التركة حين الوفاة أو إلى أن تنتهي المدة أو يموت الموصى له .

مادة ٦٥ : إذا كانت الوصية بمرتب من غلة التركة أو من غلة عين منها لمدة معينة تقوم التركة أو العين محملة بالمرتب الموصى به وغير محملة به ، ويكون الفرق بين القيمتين هو القدر الموصى به ، فإن خرج من ثلث المال نفذت الوصية ، وإن زاد عليه ولم يجز للورثة الزيادة نفذ منها بقدر الثلث وكان الزائد من المرتب وما يقابله من التركة أو العين لورثة الموصى .

مادة ٦٦ : إذا كانت الوصية لمعين بمرتب من رأس المال أو الغلة مطلقة أو مؤبدة أو مدة حياة الموصى له يقدر الأطباء حياته ويوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على الوجه المبين في المادة ٦٤ إن كانت الوصية بمرتب من رأس المال ويوقف ما يثل المرتب الموصى به على الوجه المبين في المادة ٦٥ إن كانت الوصية بمرتب من الغلة .

فإذا مات الموصى له قبل المدة التي قدرها الأطباء كان الباقي من الوصية لمن يستحقه من الورثة أو من أوصى له بعده وإذا نفذ المال الموقوف لتنفيذ الوصية أو عاش الموصى له أكثر من المدة التي قدرها الأطباء فليس له الرجوع على الورثة .

مادة ٦٧ : إذا لم تف غلة الموقوف من التركة لتنفيذ الوصية بمرتب من رأس المال بيع منه ما يفي بالمرتب وإذا زادت الغلة عن المرتب ردت الزيادة إلى ورثة الموصى .

ويوقف ما يزيد من الغلة عن المرتب الموصى به في الغلة حتى تنتهي مدة الانتفاع فإذا لم يخل الموقوف من التركة ما يكفي لتنفيذ الوصية في إحدى السنوات استوفى الموصى له ما نقصه من الغلة للزائدة .

فإذا كانت الوصية تنص على أن المرتب يستوفى سنة فسنة أو قامت قرينة على ذلك ردت الزيادة السنوية لورثة الموصى .

مادة ٦٨ : إذا كانت الوصية بالمرتب لجهة لها صفة الدوام مطلقة أو مؤبدة يوقف من مال الموصى ما تضمن غلته تنفيذ الوصية ولا يوقف ما يزيد على الثلث إلا بإجازة الورثة .

وإذا أغل الموقوف أكثر من المرتب الموصى به استحقته الجهة الموصى لها وإذا نقصت الغلة عن المرتب فليس لها الرجوع على ورثة الموصى .

مادة ٦٩ : في الأحوال المبينة في المواد ٦٤ إلى ٦٧ يجوز لورثة الموصى الاستيلاء على الموقوف لتنفيذ الوصية بالمرتب أو التصرف فيه بشرط أن يودعوا في جهة يرضاها الموصى له أو يعينها القاضى جميع المرتبات نقداً ويخصص المبلغ المودع لتنفيذ الوصية فإذا مات الموصى له قبل نفاذ المبلغ المودع رد الباقي لورثة الموصى وبزول كل حق للموصى له في التركة بالإيداع والتخصيص .

مادة ٧٠ : لا تصح الوصية بالمرتبات من رأس المال أو من الغلة لغير الموجودين من الطبقتين الأوليين من الموصى لهم وقت موت الموصى ويقدر الأطباء حياة الموجودين وتنفذ الوصايا بمراعاة الأحكام المبينة في الوصايا للمعنيين .

الفصل الخامس

أحكام الزيادة فى الموصى به

مادة ٧١ : إذا غير الموصى معالم الموصى بها أوزاد فى عمارتها شيئا مما لا يستقل بنفسه كالمزعة والتخصيص كانت العين كلها وصية .

وإن كانت الزيادة مما يستقل بنفسه كالغراس والبناء شارك الورثة الموصى له فى كل العين بقيمة الزيادة قالمة .

مادة ٧٢ : إذا هدم الموصى العين الموصى بها وأعاد بناءها على حالتها الأولى ولو مع تغيير معالمها كانت العين بحالتها الجديدة وصية .

وإن أعاد البناء على وجه آخر اشترك الورثة بقيمته مع الموصى له فى جميع العين .

مادة ٧٣ : إذا هدم الموصى العين للموصى بها وضم الأرض إلى أرض مملوكة له وينى فيها اشترك الموصى له مع الورثة فى جميع الأرض والبناء بقيمة أرضه .

مادة ٧٤ : استثناء من أحكام المواد ٧١ فقرة ثانية و٧٢ فقرة ثانية و٧٣ إذا كان ما دفعه الموصى أوزاده فى العين يتسامح فى مثله عادة ألحققت الزيادة بالوصية وكذلك تلحق الزيادة التى لا يتسامح فيها إذا وجد ما يدل على أن الموصى قصد إلحاقها بها .

مادة ٧٥ : إذا جعل الموصى من بناء العين الموصى بها ومن بناء عين مملوكة له وحده لا يمكن منها تسليم الموصى له منفرداً اشترك الموصى له مع الورثة بقدر قيمة وصيته .

الفصل السادس

الوصية الواجبة

مادة ٧٦^(١) : إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكماً يمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصيته بقدر ما يكمله .

(١) طعن على المادة ٧٦ أمام المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٤٦ لسنة ٧ قضائية ، دستورية ، رفعت تلك المحكمة بجلسة ١٩٨٧/٤/٤ برفض الدعوى (الجريدة الرسمية في ١٦/٤/١٩٨٧ - العدد) وجاءت مدونات هذا الحكم - بعد الديباجة - كالآتي :

بعد الأطلاع على الأوراق والدفاتر .

حيث إن الدعوى أسفوت أرضاعها القانونية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق نتجست في أن المدعية بصفتها وصية على أولادها القصر كانت قد تقدمت بالطلب رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٥ وراثت مركز ملو لاثبات وفاة مورثها وتعدد أصبية ورثته ومن بينهم ابنه لثقة التي توفيت والدتها حال حياته ، وإذ تراءى لمحكمة مركز ملو للأحوال الشخصية ، نفس ، ، عدم دستورية المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الرصية ، فقد قضت بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٨٥ بوقف الدعوى وأحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورتها استناداً إلى ما استظهرته من مخالفتها لأحكام القرارات طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي أصبحت عملاً بالمادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع .

وحيث إن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الرصية ، والمعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ ينص في المادة ٧٦ منه - مسجل الطعن - على أنه ، إذا لم يوص الميت لفرع وألده الذي مات في حياته ، أو مات معه ولو حكماً يمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته ، أو كان حياً عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

وتكون هذه الرصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات وأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا على ما يجنب كل أصل فرعه دون فرع غيره وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يدلى بهم إلى الميت ماتوا بعده وكان موقعهم كترتيب الطبقاته .

رحمت إته يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص

على أن ، الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، والمادة الأخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أى من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٣٣ حتى دستور سنة ١٩٦٤ .

وحيث إن الرقابة على دستورية القوانين واللوائح - المنوط بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلاً صون الدستور القائم وتكفد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيد ، ومن ثم ، فإنه يتعين - عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيد وتعميدها وذلك للتحرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها .

وحيث إنه يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف بوباله - أن المشرع الدستوري أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه إلزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء إلى مبادئ الشريعة الإسلامية لاستمداد الأحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أشارت إليه اللجنة الخاصة بالإعداد لتعديل الدستور في تقريرها إلى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسته ١٩ يوليو سنة ١٩٧٩ ، وأكدته اللجنة التي أعدت مشروع التحديل وقدمته إلى المجلس فاقبضه ووافق عليه بجلسته ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٠ ، إذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الأخيرة من المادة الثانية بأنها ، تنظم المشرع بالالتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية لتجذب عن بغيته فيها مع إلزامه بعدم الالتجاء إلى غيرها ، فإنما لم يجد في الشريعة الإسلامية حكماً صريحاً ، فإن وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الإسلامية تمكن المشرع من الوصول إلى الأحكام اللازمة والتي لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتباراً من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسله من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وحيث لا تخرج - في الوقت ذاته - على للضوابط والقيد التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية ، فهي التي يتحدد بها - مع ذلك التقيد المصحح - النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات ، أما كان ذلك ، وكان إلزام المشرع بابتداء مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ماسلف بوباله لا يصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الإلزام بحيث إذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فلا يتأتى نفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة لها لصدرها قسلاً من قبله ، أى في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائماً واجب الأعمال ، ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن إعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ، ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسته ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه ، كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات وأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا على أن يحجب كل أصل فرعة دون فرع غيره ، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله للذين يدلي بهم إلى الميت ماتوا بعده وكان موته مرتباً كترتيب الطبقات .

مادة ٧٧ : إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله .

= بلص صراحة على أن ، الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع ، ثم عدل الدستور سنة ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز إصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، كما يعنى ضرورة إعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بصورتها سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، واستطرد تقرير اللجنة إلى أن ، الانتقال من النظام القانونى القائم حالياً فى مصر والذي يرجع إلى أكثر من مائة سنة إلى النظام القانونى الإسلامى المتكامل يقتضى الأمانة والتدقيق العلمى ، ومن هنا ، فإن تقييد المنعزلات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مأروفة أو معروفة ، وكذلك ما جدد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من حالات وعلاقات ومعاملات ، كل تلك يحتاج إلى حرية ويتطلب جهوداً ، ومن ثم ، فإن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح للواضحة والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تدمج هذه القوانين متكاملة فى إطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الأئمة والعلما

وحيث إنه إعمال المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على ما تقدم بيانه ، وإن كان مؤبداً للزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الإلزام بما يعرّتب عليه من اعتباره مخالفاً للدستور إذا لم يلتزم بذلك التقيد إلا أن قصر هذا الإلزام على تلك التشريعات لا يعنى إغناء المشرع من قبحه الإبقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية - وإنما يلقى على عاتقه من اللامية السياسية مسئولية المبادرة إلى تنقيح نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر ، تحقيقاً للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة فى وجود اتفاقها جميعاً مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

وحيث إنه كان ترتيباً على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية للمادة الثانية من الدستور تأسيساً على أن المادة الملغى عنه تخالف قواعد الميراث طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية التى جعلها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع ، وإذا كان التقيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - والمتضمن إلزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يأتى إعمالاً بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حينما سلف بيانه ، وكانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار إليه ، ومن ثم ، فإن التمسك عليها وحالتها هذه - بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور - ولما كان روجه للرأى فى تمارعها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون فى غير محله ، الأمر للذى يعين مع الحكم برفض الدعوى

وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه .

ويؤخذ نصيب من لم يوص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب له من باقى الثلث فإن ضاق عن ذلك فمعه ومما هو مشغول بالوصية الاختيارية .

مادة ٧٨ : للوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا .

فإذا لم يوص الميت لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم استحق كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقى ثلث التركة إن وفى وإلا فمعه ومما أوصى به لغيرهم .

مادة ٧٩ : فى جميع الأحوال المبينة فى المادتين السابقتين يقسم مايبقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها بالمحاصة مع مراعاة أحكام الوصية الاختيارية .

الفصل السابع

فى تزاحم الوصايا

مادة ٨٠ : إذا زالت الوصايا على ثلث التركة وأجازها الورثة وكانت التركة لا تنفى بالوصايا أو لم يجيزوها وكان الثلث لا يفى بها قسمت التركة أو الثلث على حسب الأحوال بين الوصايا ، وذلك مع مراعاة ألا يستوفى الموصى له بعين نصيبه إلا من هذه العين .

مادة ٨١ : إذا كانت الوصية بالقربات ولم يَف ما تنفذ فيه الوصية فإن كانت متحدة الدرجات كانت متساوية فى الاستحقاق وإن اختلفت درجاتها قدمت الفرائض على الواجبات والواجبات على النوافل .

مادة ٨٢ : إذا تزاحمت الوصايا بالمرتبات ومات بعض الموصى لهم أو انقطعت جهة من الجهات الموصى لها بالمرتب كان نصيبهما لورثة الموصى .

مذكرة إيضاحية لمشروع القانونين الخاصين بأحكام الموارث وأحكام الوصية

فى أوائل حكم المغفور له محمد على باشا والى مصر ، صدر له من الدولة العثمانية فرمان شاهانى تضمن تخصيص القضاء والافتاء بمذهب الإمام أبى حنيفة كما صدرت له فى آخر حكمه ارادة سنية تؤكد العمل بذلك الفرمان .

وجرى العمل من ذلك الحين طبقاً لما تضمنه هذا الفرمان وتلك الارادة ، وتقرر بشكل واضح فيما صدر من القوانين للمحاكم الشرعية .

وفى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحاضر اتجه أولو الأمر إلى اصلاح المحاكم الشرعية اصلاً شاملاً ، كما طالبت بذلك الأمة والهيئات الديابية فى أوقات مختلفة .

ومن مجموع البحوث التى أجريت بهذا الصدد تبين أن فى الاقتصار على القضاء بأرجح الأقوال من مذهب الإمام أبى حنيفة مشقة للأسباب الآتية :

(أولاً) كثير من المسائل الخلافية فى هذا المذهب وقع فيه اختلاف فى ترجيح الأقوال أو لم ينص فيه على ترجيحه ، ولذلك كان الاختلاف بين آراء القضاء وأحكامهم كبيراً .

(ثانياً) كثير من الحوادث . تظل لما لا يسها من تغيير الظروف واختلاف الأحوال الاجتماعية تدعو المصلحة إلى أن يكون الحكم فيها بالمرجوح من مذهب الحنفية أو بأحكام المذاهب الأخرى دفماً للمشقة ورفعاً للحرص عن المتقاضين .

(ثالثاً) أحكام هذا المذهب متفرقة فى كتبه المختلفة بحيث لا يسهل على الجمهور الرجوع إليها ، ومن الحق والعدل أن تكون الأمة على بينة من الأحكام التى تنقضى على أساسها .

وبالرغم من أن الإصلاح بالمحاكم الشرعية قد تناول أكثر النواحي ، فإنه لم يتناول قانون الموضوع إلا ابتداء من سنة ١٩٢٠ ولم يتناول إلا بعض مسائل خاصة صدر بها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

وقد رأيت وزارة العدل - تحقيقاً لرغبات الأمة المتكررة - ولما وعدت به الوزارة في خطاب العرش - تأليف لجنة تقوم بوضع قانون شامل للأحوال الشخصية وما يتفرغ عنها وللأوقاف والموارث والوصية ، وغيرها مما يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس الحمسية ، تختار أحكامها من المذاهب الإسلامية وتراعى فيه عادات الأمة وتقاليدها وما يلائم حالها ويساير رقيها الاجتماعي ويحقق ما تنطوي عليه الشريعة المسمحة من يسر وخير ، فرفعت إلى مجلس الوزراء مذكرة بذلك مقترحة تشكيل هذه اللجنة برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر وعضوية سعادة وكيل الوزارة وحضرتي صاحبتي الفضيلة رئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتي الديار المصرية وبعض الكبار من رجال القانون والقضاة وأساتذة الجامعة وفقهاء المذاهب الأخرى والمحاميين ، ووافق المجلس على هذه المذكرة في ديسمبر سنة ١٩٣٦ ، وبشرت اللجنة أعمالها وأتمت مشروع قانون للموارث وآخر الوصية .

ولما عرض هذان المشروعان على اللجنة الاستشارية التشريعية فرغت كلا منهما في الصيغة القانونية وأنهت الديبا بكتابها رقم ٨٤٨ المؤرخ ١٢ مارس سنة ١٩٤١ أنها راعت ألا تتجاوز مهمتها إعطاء الشكل القانوني وتوضيح المرامي ونوغير التنسيق اللازم بين الأحكام والتوفيق بينها وبين التشريعات الأخرى المنظمة للمسائل التي من نوعها فلم تناقش مبادئ الأحكام التي تضمنها وهي مستقاة من الشريعة الإسلامية لكتقاء بالبحث الدقيق الذي قامت به لجنة الأحوال الشخصية ، كذلك راعت فيما يختص بالاصطلاحات الفقهيّة للشرعية الواردة في هذين المشروعين بصفة مغايرة للتسميات المألوفة في القولين المدنية أن يقيها على حالها تسهلاً لمهمة الباحث في كتب الفقه ، فإذا أراد الرجوع إليها صادفته العبارة ذاتها المستعملة في مواد القانون .

وقد أرفق بكل من أحكام الموارث وأحكام الوصية مذكرة إيضاحية تبين مرامي اللصوص وماأخذها من الفقه الإسلامي .

ومن الواضح أن العمل في المنازعات المتطقة بالموارث والوصية سيكون طبقاً لهذه الأحكام وفي الأحوال التي لا يوجد لها حكم فيها تطبق المحاكم القول الأرجح من مذهب أبى حنيفة طبقاً للمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

مذكرة تفسيرية

مشروع قانون المواريث

لم يسلم الأصل^(١) من التكرار في بعض المواضع ومن ذكر نصوص كثيرة لا تخرج عن كونها توجيهات فقهية أو قواعد عامة مستنبطة من الأحكام الجزئية لتيسير الاحاطة بها مما لا ينبغي ذكره في التقنين وهو مع ذلك قد أغفل الحكم في بعض المسائل ولم يستوف في البعض الآخر أحكام صورها المختلفة ، فروعى في تبويب المشروع وفي تحرير نصوصه تخليته من هذه العيوب جميعها وجعله ثمانية أبواب .

الباب الأول

أحكام عامة

مادتا ١ و ٢ - (١) ألحق بموت المورث حالة اعتباره ميتاً بحكم القاضى وقد فصلت هذه الحالة في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(٢) لا نزاع بين للفقهاء فى أن الجنين إذا نزل ميت بدون جنابة لا يرث ولا يورث واختلفوا فى الجنين الذى أسقط بجنابة على أمه فذهب للحنيفة إلى أنه يرث ويورث على تقدير الحياة فيه وقت الجنابة وتقدير موته بسببها .

وذهب الأئمة أحمد بن حنبل والشافعى ومالك فى قوله الأخير إلى أنه لا يرث للشك فى حياته ولا يورث عه سوى الغرة وهى مبلغ مقدر على فاعل الجنابة التى أسقط الجنين بسببها ، وذهب ربيعة بن عبد الرحمن والليث بن سعد إلى أن الغرة لا تورث عن الجنين بل تكون لأمه لأنها عوض عنه وهو كجزء منها .

(١) المراد بالأصل هو كتاب الأحكام الشرعية للذى جمعه ورثه محمد قدى بلنا ، وقد جعل أصلاً للمشروع على نحو ما اشارت إليه المادة الثمانية من مذكرة وزارة الحفانية ، والخاصة بتأليف لجنة الأحوال الشخصية والتي وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٩ .

فخولف مذهب الحنفية وأخذ بما فى المذاهب الأخرى من أن الجنين الذى أسقط بجنابة لا يرث ولا يورث لأن ذلك يقتضى أهليته للملك وهى غير محققة . فضلاً عن أن وراثته من الغير لا تتفق مع حكمه توريث الشخص من غيره ولهذا نص المشروع على اشتراط تحقق موت المورث أو الحكم بموته وتحقق حياة المستحق للتركة وقت موت المورث أو وقت الحكم بموته .

واشتراط أن يكون المستحق للإرث حياً وقت موت المورث أو الحكم بموته لا يخرج به الحمل إذا ولد حياً بعد موت المورث لأنه فى هذه الحال يعتبر من الأحياء عند موت مورثه ولهذا أشير فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢ إلى توريثه وفقاً للأحكام الموضوعه لذلك .

وحذف ما جاء بالأصل من أنه يشترط للميراث العلم بجهة الإرث ودرجته لأن هذا شرط القضاء وليس شرطاً من شروط الميراث .

مادة ٣ : عبارة الأصل تمثيلية فجعل الحكم عاماً وغير قاصر على ما إذا كان الموت فى حادث واحد أخذاً بمذهب الحنفية .

مادة ٤ : (١) خولف مذهب الحنفية فقدمت للنفقة المحتاج إليها فى تجهيز الميت على الدين الذى تعلق بعين كالراهن أخذاً بمذهب الإمام أحمد بن حنبل لأن تقديم التجهيز على الدين يرجع إلى أن الميت أحوج إليه من قضاء ديونه الذى هو من حاجاته ويسوى فى ذلك الديون المتعلقة بالعين والديون الأخرى .

(٢) زيد على الأصل نفقة تجهيز من تلزم الميت نفقته كولد مات قبله ولو بلحظة وزوجته كذلك ولو غنية فإنه يبدأ باخراجهما من ماله كنفقة تجهيزه وهذا الحكم مأخوذ من مذهب الحنفية . فنفقة تجهيز من تلزم المرء نفقته واجبة عليه حال حياته فى ماله بعد وفاته .

(٣) المراد بالديون فى المادة للديون التى لها مطالب من العباد أما ديون الله فلا تطالب بها للتركة أخذاً بمذهب الحنفية .

(٤) أبى العمل بمذهب الحنفية فى المقر له بالنسب وفى الموصى له بما زاد

على ما تنفذ فيه الوصية احتراماً لإرادة الميت وتحقيقاً لرغبته في ماله الذي تركه بدون وارث .

(٥) والمقرر له بالنسب غير وارث لأن الإرث يعتمد ثبوت النسب وهو غير ثابت بالإقرار- غير أن الفقهاء أجروا عليه حكم الوارث في بعض الأحوال كتقدمة على الموصى له بما زاد على الثلث بالنسبة للزائد وكاعتباره خلفاً عن المورث في الملك فله أن يرد بالعيب وكمنعة من الإرث بأى مانع من موانعه .

فرؤى من المصلحة اعتباره مستحقاً للتركة بغير الإرث ايثاراً للحقيقة والواقع مادة ٥ (أ) قدمت لجنة الأحوال الشخصية مشروع هذا القانون متضمناً النص على أن الرق مانع من موانع الإرث وقد رؤى حذفه نظراً لأن الرق غير موجود ومحظور بل معاقب عليه منذ أكثر من ستين عاماً فلم تعد ثمت فائدة عملية من إيجاد مثل هذا النص بين موانع الإرث ولقد صيغت عبارة هذه المادة بحيث لا تكون مقيدة لحصر موانع الإرث حتى لا يظن أنه قصد بالحذف تغيير حكم شرعى أجمع عليه المسلمون .

(ب) خولف مذهب الحنفية فيما يأتي :

١ - فى القتل بالتسبب فصار القتل العمد مانعاً سواء أباحر القاتل القتل أم كان شريكاً فيه أم تسبب فيه أخذاً بمذهب مالك .

٢ - فى القتل الخطأ ، فلم يعتبر مانعاً أخذاً بمذهب مالك .

(ج) يدخل فى القتل العمد المباشر من أجهز على شخص بعد أن أنفذ فيه آخر مقتلًا من مقاتله فإنهما يمتنعان من إرثه بمذهب أبى حنيفة فى منع أحدهما من الإرث وبأحد قولين فى مذهب مالك فى منع الآخر ويدخل فى القتل بالتسبب الأمر والدال والمحرض والمشارك والرييلة (وهو من يراقب المكان أثناء مباشرة القتل) وراضع السم وشاهد الزور الذى بنى على شهادته للحكم بالإعدام .

(د) على أن القتل العمد لا يمنع فى كل الأحوال ، والأحوال التى لا يكون فيها مانعاً من الإرث هى الأحوال الآتية :

١ - القتل قصاصاً أو حداً .

٢ - القتل فى حالة من حالات الدفاع الشرعى عن النفس أو المال مما هو منصوص عليه فى المواد ٢٤٥ و ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون العقوبات .

٣ - قتل الزوج وزوجه والزانى بها عند مفاجأتها حال الزنا مادة (٢٢٧) عقوبات.

٤ - تجاوز حد الدفاع للشرعى مادة (٢٥١) عقوبات .

(د) قصد باشتراك كون القاتل عاقلاً لإخراج ماأتى :

١ - الجنون والعمالة العقلية (مادة ٦٢) عقوبات .

٢ - ارتكاب القاتل للقتل وهو فى غيبوبة ناشئة عن عقاقير أيا كان نوعها إنا أخذها قهراً عنه أو عن غير علم بها (مادة ٦٣) عقوبات .

مادة ٦ : فيما يتعلق باختلاف الدين .

١ - زيد على الأصل النص على أن غير المسلمين يعتبرون فى حق الإرث نوى دين واحد ، فالاختلاف بينهم فى الدين لا يمنع من أن يرث أحدهم الآخر وأن المرتد لا يرث من غيره حتى لا يتوهم أنه يرث غير المسلم ، وقد أخذ هذان الحكمان من مذهب الحنفية .

٢ - خولف الأصل فى كسب المرتد بعد الردة أخذاً بمذهب الشافعى فصار ما تملكه كل من المرتد والمرتدة قبل الردة لورثته المسلمين ويعدّها للخزانة العامة .

واختلاف الدارين غير مانع من الأثر فيما بين المسلمين بالاتفاق واختلف الائمة فى أنه مانع من موانع الإرث بالنسبة لغير المسلمين فذهب الحنفية إلى أنه مانع من الإرث وذهب الإمامان وأحمد بن حنبل إلى أنه غير مانع منه فروى الأخذ بهذا رأى تحقيقاً للتسوية بين المسلمين وغيرهم فى هذه الحالة واشترط لذلك أن تجيز شريعة البلد الذى يتبعه الأجنبى غير المسلم توريث الأجنبى عنها .

الباب الثانى

فى أسباب الإرث وأنواعه

مسألة ٧ : لم يذكر فى هذه المادة الإرث بولاء للمواله مخالفة للأصل لأن هذا النوع من الولاء لا وجود له من زمن بعيد فلا حاجة إليه .

واستبقى مذهب الحنفية فى الإرث بجهتى القرابة فإذا كان لوارث جهتا قرابة بالفرض وبالتعصيب أو بالفرض والرحم ورث بهما معاً كزوج هو ابن عم شقيق وكأخ لأم هو ابن عم شقيق فإن كلا منهما يرث بالفرض وبالتعصيب ، وكزوج هو ابن عم لأم يرث بالفرض والرحم وهو قول أبى حنيفة ومحمد .

القسم الأول

فى الإرث بالفرض

مسألة ١٠ : أخذ بمذهب الإمام الشافعى فى المسألة المشتركة وهى خاصة بما إذا وجد مع الأخوة لأم أخ شقيق أو أخوة أشقاء منفردون أو مع أخت شقيقة أو أخوات شقيقات واستغرقت أنصباء ذوى الفروض التركية ولم يبق شئ للأخوة الأشقاء يرثونه تعصيباً فلا تتحقق المسألة المشتركة إذا وجد أخ واحد لأم أو وجد مع الأخوة لأم أخت شقيقة أو أخوات شقيقات فقط لأنهن يرثن فى هذه الصورة بالفرض ولا تتحقق أيضاً إذا بقى للأخوة الأشقاء شئ بعد أنصباء أصحاب الفروض وصورتها زوج وأم وأخوة لأم وأخوة أشقاء مذهب الشافعى قسمة الثلث (فرض أولاد الأم) عليهم وعلى الأخوة الأشقاء ذكراً وإناثاً بالسوية بين الجميع لا فرق بين الذكر والأنثى منهم فالزوج النصف فرضاً وللأم السدس فرضاً وللأخوة لأم والأخوة الأشقاء الثلث بالسوية بينهم وقد دعأ للاخذ بهذا المذهب والمعدل عن مذهب الحنفية القاضى بعدم استحقاق الأخوة الأشقاء شيئاً وبانفراد الأخوة لأم بالثلث أن المصلحة تقضى بعدم سقوطهم وبإهدار قرابة الأب وتوريثهم بقرابة الأم مادام لم يبق لهم شئ ورثونه بالتعصيب وإلا كانت قوة قرابتهم مدعاة لحرمانهم من الميراث مع إعطائه للأصنف قرابة وهم الأخوة لأم .

مادة ١١ : الحكم الذى أخذ به المشروع قولاً لأحمد بن حنبل وتفصيله أن المطلقة قبل الدخول والخلوة ترث مطلقها فى مرض الموت إذا مات فى مرضه ما لم يتزوج ولا عدة عليها والمطلقة بعد الخلوة ترثه أيضاً ما لم يتزوج وعليها عدة الوفاة والمطلقة بعد الدخول ترث مطلقها أيضاً سواء أبقيت فى عدته أم خرجت منها ما لم يتزوج ، وهذا القول يخالف مذهب الحنفية وقد أخذ به المشروع لأنه يتفق وحكمه توريث المطلقة باننا فى مرض الموت وهو معاملة المطلق يقيض ما قصد إليه بطلاقها وهو حرمانها من الارث .

مادة ١٤ : يحجب الأم من الثلث إلى السدس اثنان من الأخوة ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً أو إناثاً فقط من أية جهة لأبوين أو لأب أو لأم أو جهتين مختلفتين .

مادة ١٥ : لما كانت أحكام العول خاصة بأصحاب الفروض رأى أن ينص عليها مع الأحكام الخاصة بهم والعول عند الفقهاء زيادة فى سهام ذوى الفروض ونقصان من مقادير انصبابتهم من التركة فإذا زادت للفروض على أصل المسألة زيد أصل المسألة فيدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص أرياب الديون بالمحاصة وهى الديون التى ضاقت عنها التركة وليس بعضها أولى من بعض ، ففى زوج وشقيقتين للزوج النصف فرضاً والشقيقتين الثلثان فرضاً فقد زاد مجموع الانصاء على الواحد الصحيح فأصل المسألة من ستة نصفها وهو ثلاثة للزوج وثلاثاها وهو أربعة للشقيقتين فتفرض المسألة من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقتين أربعة وهذه العملية عبارة عن قسمة الواحد الصحيح بين الورثة بنسبة فروضهم فخص الزوج $\frac{7}{3}$ التركة وخص الشقيقتين $\frac{7}{4}$ التركة .

القسم الثاني

في الإرث بالتعصيب

مادة ١٨ : المراد من التقديم الوارد في هذه المادة التقديم في الإرث بالعصوية فلا ينفي هذا أن الأب والجد يرثان بالفروض من الفرع الوارث من الذكور الذي يرث في هذه الحالة بالتعصيب وحده .

ولا فرق في الحكم الخاص بالتقديم بالجهة ثم الدرجة ثم بالقوة بين الواحد والأكثر فمتى وجد واحد من جهة أعلى حجب العصبة من الجهات الأخرى .

مادتنا ١٩ و ٢٠ : الحكم الوارد في هاتين المادتين لا يختلف فيه الواحد والأكثر فالبنات عصبة بالابن وبنت الابن عصبة بالابن والابن والأخت لأبوين عصبة بالأخ لأبوين والأخت لأب عصبة بالأخ لأبوين أو لأب عصبة مع البنات الصلبية أو بنت الابن .

مادة ٢٢ : المذهب المعمول به وهو مذهب الإمام أبي حنيفة وبعض فقهاء الصحابة أن الجد كالأب في حجب الأخوة الأشقاء أو لأب . فرؤى الأخذ برأى من قال من فقهاء الصحابة والمصاحبين والإئمة الثلاثة بتوريث هؤلاء الأخوة مع الجد لظهور المصلحة في الأخذ بهذا الرأي فكثيراً ما يموت الشخص حال حياة أبيه فيورثه والده وأولاده ثم يموت أحد هؤلاء الأولاد عن جده وأخته فيحجب الجد الأخوة ، ولا يأخذ أحد منهم شيئاً مع أن الجد يكون غنياً فإذا مات ترك لأولاده جميع ماله بما في ذلك ما أخذه عن أولاد ابنه وبذلك ينفرد أولاد الجد بجميع ماله ولا يأخذ أولاد ابنه شيئاً منه .

فكان في الأخذ بغير المذهب المعمول به رعاية لهؤلاء الذين لا ينالون شيئاً من تركه جدهم .

ولما كان القائلون بتوريث الأخوة الأشقاء أو لأب مع الجد من الصحابة اختلفوا في كيفية التوريث على مذاهب ثلاثة رؤى اختيار ما في المشروع من بين هذه المذاهب الثلاثة لما فيه من المصلحة وتفصيل الأحكام الواردة في المشروع على الوجه الآتي :

(١) فى حالة ما إذا كان ميراث الأخوات الشقيقات أو لأب بالتعصيب لوجود العاصب من الذكور أو الفرع الوارث من الاناث وكذلك فى حالة وجود أخ أو أخوة أشقاء أو لأب فإن الجد يقاسم كواحد منهم إلا إذا حرمه ذلك أو نقصه عن السدس فيكون له السدس فرضاً ، ففي جد وأخت شقيقه وأخ لأب - للشقيقة النصف والنصف الآخر بين الجد والأخ لأب مناصفة بينهما لكل الربع تعصباً وفى جد وأختين شقيقتين وأخوين شقيقتين يعتبر الجد كأخ شقيق ويكون الميراث بينهم للذكر منهم مثل حظ الانثيين تعصباً وفى جد و بنت أخ شقيق وأخت شقيقة للبنت النصف فرضاً والباقي بين الجد والأخ الشقيق والأخت الشقيقة للذكر منهم مثل حظ الانثيين وفى جد و بنت وأخت شقيقه وأخ لأب ، للبنت النصف فرضاً والباقي للجد والأخت الشقيقة للذكر منها مثل حظ الانثيين تعصباً ولا شئ للأخ لأب ولا يدخل فى المقاسمة لأنه محجوب بالأخت الشقيقة مع الفرع الوارث من الاناث وفى زوج و بنتين وجد وأختين شقيقتين للبنتين الثلثان فرضاً وللزوج الربع وللجد السدس فرضاً وتول ولا شئ للأختين الشقيقتين .

(٢) فى حالة ما إذا كان ميراث الأخت الشقيقة أو لأب أو الأخوات الشقيقات أو لأب بالفرض لعدم وجود عاصب من الذكور (أخ شقيق أو لأب) ولعدم وجود فرع وارث من الاناث (بنت أو بنت ابن وإن نزل يرث الجد بالتعصيب فيما أخذ الباقي بعد أصحاب الفروض مالم ينقصه ذلك عن السدس أو يحرمه فيكون له السدس فرضاً مع العول ففي جد وأخت شقيقة وأخت لأب - للشقيقة النصف فرضاً وللأخت لأب السدس تكمله الثلثين فرضاً وللجد الباقي وهو الثلث بالتعصيب وفى زوج وأخت شقيقة وأخت لأب وجد للزوج النصف فرضاً وللشقيقة النصف فرضاً وللأخت لأب السدس تكمله الثلثين فرضاً وللجد السدس فرضاً وتول إلى ثمانية للزوج ثلاثة وللأخت الشقيقة ثلاثة وللأخت لأب واحد وللجد واحد وميراث الاخوة مع الجد على الوجه المتقدم مأخوذ من مذهب الإمام على كرم الله وجهه فيما عدا الحالة الآتية وهى حالة ما اذا وجد فرع وارث من الاناث فقد جرى المشروع فيها على مذهب زيد بن ثابت وهو مقاسمة الجد للأخوة مالم ينقص نصيبه عن السدس فيكون له السدس فرضاً وإن كان المشروع لم يأخذ فى جميع الأحوال بمذهب زيد من دخول من كان محجوباً من الأخوة أو الأخوات لأب فى المقاسمة وأخذ بمذهب الإمام على من عدم دخول من كان محجوباً من الأخوة والأخوات لأب فى المقاسمة ولا مانع من ذلك شرعاً .

القسم الثالث

فى الحجب

المواد من ٢٣- ٢٩ : جمعت فى هذا الباب أحكام الحجب وذكر فى المادتين ٢٣ و ٢٤ أن المحجوب لا يحجب غيره عدا المحروم من الإرث لما منع من الموانع المذكورة فى المادتين ٥ و ٦ فإنه لا يحجب أحداً من الورثة .

الباب الرابع

فى الرد

مادة ٣٠ : لفتهاء الصحابة فى الرد على أحد الزوجين رأيان ، رأى بأنه لا يرد عليهما وهو رأى جمهورهم وعليه مذهب الحنفية - ورأى بأنه يرد عليهما كما يرد على أصحاب الفروض النسبية وهو رأى عثمان ابن عفان وعليه جابر بن زيد من التابعين .

فرؤى من المصلحة تقرير الرد على أحد الزوجين مع تأخيريه عن ذوى الأرحام ، فإذا لم يوجد أحد من أصحاب الفروض النسبية ولا من العصبة النسبية ولا من ذوى الأرحام مع أحد الزوجين أخذ كل التركة فرضاً ورداً لأن صلة الزوجين فى الحياة تقضى بأن يكون لاحدهما فى هذه الحالة الحق فى مال الآخر بدلا من المستحقين الآخرين .

واقصر فى الأخذ بمذهب عثمان بن عفان على ما إذا لم يوجد مع الزوجين ذو فرض أو ذورحم محافظة على صلة القرى التى تربط الميت بقرابته بقسمة ماله بينهم وبين أحد الزوجين ؟ قال الله تعالى ، « واولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله » .

وكذلك رؤى من المصلحة تقديم الرد على ذوى الفروض وتوريث ذوى الأرحام والرد على أحد الزوجين على غير العصبة من النسب أخذاً برأى كثير من الصحابة منهم عبدالله بن مسعود .

الباب الخامس

فى الإرث بالرحم

المواد ٣٥ — ٣٨ لم يسلم الأصل من عيبين واضحين أولهما اغفاله بعض أفراد ذوى الأرحام وثانيهما اغفاله حكم توريث بعض طبقات ذوى الأرحام فخلّى الأصل من هذين العيبين وقد أخذ الأصل فى التوريث بمذهب محمد مع ما فى هذا المذهب من الصعوبة فى فهمه وتطبيقه كقسمة التركة على أول طبقه حصل فيها الاختلاف فى الذكورة والأنوثة واعتبار الأصل موصوفاً بصفته فى الذكورة أو الأنوثة متعمداً بتعدد فروعه وكالتسوية فى الميراث بين المدلى بوارث والمدلى بغير وارث فى بعض الأصناف مع أنه أخذ فى الصنف الأول بتقديم المدلى بوارث على من لا يدلى به - لذلك روى الأخذ فى الأحكام بصفة عامة بمذهب أبى يوسف وقد أفتى به بعض فقهاء الحنفية لسهولة .

وأهم ما تقضى الحاجة بالإشارة إليه من الأحكام التى أخذ بها فى هذا القسم ما يأتى :

(١) زيد فى الصنف الثالث من ذوى الأرحام بنات أبناء الأخ لأبوين أو لأب وإن نزلوا وأولادهم لأن هؤلاء من ذوى الأرحام وعبارة الأصل لا تشملهم .

(٢) روى فى ذكر الصنف الرابع من ذوى الأرحام بيان كل طائفة منهم على حده لظاهر ترتيب الإرث بينهم - فلا يرث أحد من أولاد عمومة الميت وخزولته مع عمومة الميت وخزولته وإن نزلوا وهكذا ، وذلك لأن الاجمال الذى جرى على الأصل لا يستفاد منه هذا الترتيب وإن اقتصر الأصل على حكم ميراث عمومه الميت وخزولته وأولادهما مع أن الواجب أن يشمل للحكم عمومة الآباء والأمهات والأجداد والجدات وهو ما بينه المشروع .

(٣) أخذ فى توريث ذوى الأرحام من أى صنف كانوا بمذهب أبى يوسف فى قسمة المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين سواء اتفقت أو اختلفت صفة أصولهم فى الذكورة والأنوثة .

(٤) إننا اختلفت حيز القرابة وتعددت جهة القرابة فى وارث واحد من ذوى

الأرحام ورث بهما معاً لعدم إمكان ترجيح حيز على آخر فيعتبر الوارث من الحيزين ويشترك مع كل منهما في الميراث فيأخذ نصيباً في حيز قرابة الأب وآخر من حيز قرابة الأم ويتحقق هذا في الصنفين الثاني والرابع وقد أخذ في ذلك بما رواه أهل وراء النهر عن أبي يوسف من أنه يعتبر الجهات ويمذهب محمد وأبي حنيفة وباقي المذاهب الأخرى وإذا اتحد الحيز وتعددت جهة القرابة في وارث لم تعد جهة إرثة أخذاً بما رواه أهل العراق وخراسان من أن أبا يوسف لا يعتبر الجهات بل يرث عدده ذو جهتين بجهة واحدة كمذهبه في الجدات الذي أخذ به المشروع والأصل .

(٥) أخذ في الصنف الثاني من ذوى الأرحام بقول أبي سهل الفرصى وأبي فصل الخفاف وعلى بن عيسى البصرى في تقديم من يدلى بوارث (صاحب فرض) على من لا يدلى به .

(٦) أخذ في الطائفة الثانية من طوائف الصنف الرابع بغير ظاهر الرواية واختاره عماد الدين تبعاً لشمس الأئمة ورجحه بعضهم على ظاهر الرواية وهو تقديم ولد العصبية على ولد ذى الرحم مطلقاً أى ولو كان ولد ذى الرحم أقوى قرابة فالتقديم بالدرجه ثم بولد العصبية ثم بقوة القرابة وإنما أخذ بهذا القول ليكون ميراث الطائفة الثانية من الصنف الرابع متفقاً مع ميراث الصنف الثالث .

(٧) عند اختلاف الحيز في الصنف الرابع لا يقدم الأقوى قرابة في أحد الحيزين على الأضعف في الحيز الآخر ولا العصبية في أحدهما على ولد ذى الرحم في الآخر وهذا الحكم مستفاد من المادتين ٣٥ و ٣٦ من المشروع وهو الراجح من مذهب أبي حنيفة .

الباب السادس

في الإرث بالعصوبة السببية

مادتنا ٣٩ و ٤٠ (١) سوى بين العصبية النسبية والعصبية السببية في مشاركة الأخوة الأعشقاء أو لأب للجد في الميراث إذ لا وجه لاختلاف الحكم وأخذ في توريثهم بمذهب الصحابين ، ويلاحظ أن حكم التسوية وإن لم يذكر صراحة في المادة ٤٠ من المشروع فإن هذا الحكم مستفاد من النص فيه على أنه عند عدم المعق ينتقل الإرث إلى عصبته بأنفسهم على الترتيب الوارد في المادة ١٧ ومن للنص على أن

نصيب الجد في العصبية السببية لا ينقص دائماً على السدس ، ففي جد المعتق وسبعة أخوة أشقاء للمعتق مثلاً يكون للجد السدس والباقي بين الأخوة الأشقاء بالسوية .

(٢) إذا أعقق الرجل أمته فتزوجت عبداً أولدها فولدها حر عليه الولاء لمولى الأم ، فإن أعقق العبد سيده ثبت له عليه الولاء وجر اليه ولأه ابنه عن مولى الأم وشرط جر الولاء :

(١) أن يكون الأب عبداً حين الولادة .

(٢) ألا تكون حرة الأصل بأن تكون معتقه أو يكون في أصلها رقيق ، فإن كانت حرة ولم يكن في أصلها رقيق فلا ولأه على ولدها بحال .

(٣) أن يعتق العبد سيده ، فإن مات على الرق لم يجر الولاء .

وواضح أن الولاء لا ينجو إلى معتق الجد وهو مذهب أبي حنيفة الذي أخذ به المشروع ، ومثال الولاء بغير الجر معتق تزوج معتقه وأولدها ولداً فولأه لعنق الأب ابتداء بدون جر ثم لمصيبته بالنفس ثم لعنق الجد ثم لمصيبته بالنفس

الباب السابع

في استحقاق التركة بغير إرث

مسألة ٤١ (١) لم يذكر في المقر له بالنسب أنه يستحق الباقي بعد فرض أحد الزوجين كما ذكر بالأصل لأن هذا الحكم يخالف ما تقرر من أن الرد على أحد الزوجين بعد ذوى الأرحام وقبل العصبية السببية والمقر له بالنسب وقد زيد على الأصل النص على اشتراط أن يكون المقر له مجهول النسب لأنه لو كان معروف النسب لم يصح اقرار المقر بخير هذا النسب المعروف .

وإنما اشترط عدم ثبوت نسب المقر به من غير المقر لأنه لو ثبت نسب المقر له بتصديق المقر عليه أو بأي دليل مثبت للنسب يكون المقر له وارثاً للمقر كباقي الورثة ، واشترط ألا يمتنع المقر له بالنسب مانع من موانع الإرث لأن حكمه في ذلك حكم مستحق التركة بالإرث وقد سبق بيان أن الحنفية يعتبرونه وارثاً فيمنعه من الإرث أي مانع من موانعه .

(٢) أغفلت الإشارة في هذا الباب إلى الموصى له بما زاد على ما تنفذ فيه الوصية لأن الأحكام المتعلقة به ستذكر في مشروع الوصية .

ولم يذكر شيء عن بيت المال لأنه لا توجد في الواقع أحكام خاصة في استحقاقه للتركة سوى ما تعلق بترتيبه وهو مانصت المادة الرابعة من المشروع عليه .

الباب الثامن في أحكام متنوعة

القسم الأول في الحمل

المواد ٤٢ و ٤٤ (١) مذهب الحنفية الذي جرى عليه الأصل كان يشترط في توريث الحمل أن يولد أكثره حياً والمذاهب الثلاثة الأخرى تشترط في توريثه أن يولد كله حياً فرؤى من المصلحة الأخذ برأيهم .

وحياة المولود تثبت للقاضي بثبوت أعراض ظاهرة للحياة اليقينية كالبكاء والصراخ والتشهيق فإذا لم يثبت شيء من ذلك كان للقاضي الرجوع إلى رأى الأطباء الشرعيين للتحقق من أن المولود ولد حياً حياة يقينية .

(٢) لم ينص في الأصل على المدة التي يشترط ولادة الحمل فيها للتحقق من وجوده وقت موت المورث فنص في المشروع على الحكم في ذلك .
وقد أخذ بمذهب الإمام الشافعي في اشتراط ولادة الحمل لأقل من ستة أشهر من تاريخ وفاة المورث إذا كان الحمل من زوجة قائمة من غيره وعدل عن مذهب الحنفية الذي يكفي بالولادة في هذه الحالة لسنة أشهر والمراد بالأشهر هنا الأشهر الهلالية .

(٣) أخذ المشروع برأى محمد بن الحكم من علماء المالكية الذي نقله عنه ابن رشد في كتابه بداية المجتهد وهو أن أكثر مدة الحمل سنة للأسباب التي بينت بالملزمة التفسيرية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمراد بالسنة عنده السنة الهلالية فرؤى أن تكون سنة شمسية عدد أيامها ٣٦٥ للاحتياط الذي أخذ به المشروع في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

فاشترط لميراث الحمل أن يولد في هذه المدة التي تبدأ من تاريخ وفاة المورث

إذا كان الحمل من زوجته ومن تاريخ الفرقة بموت أو طلاق إذا كان الحمل من معتدة وفاة أو طلاق سواء أكانت معتدة الطلاق مطلقة المتوفى أو مطلقة غيره .

القسم الثاني

فى المفقود

مادة ٤٥ (١) حذف من الأصل تعريف المفقود لعدم الحاجة إليه فقد تعرض القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ لتعريف المفقود .

(٢) حذف من الأصل أن المفقود يحكم بموته إن لم يبق من أقرانه أحد لأن هذا الحكم يخالف ما أخذ به للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(٣) لم يذكر حكم تقسيم تركة المفقود المحكوم بموته بين ورثته الموجودين وقت الحكم لأن المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ تكفلت ببيان هذا الحكم واقتصر المشروع على حكم المفقود من حيث أنه يرث من غيره فقط . وستذكر سائر الأحكام المتعلقة بها فى المشروع الذى يشتمل على أحكام المفقود .

القسم الثالث

فى الخنثى

مادة ٤٦ : اكتفى فى النص على حكم الخنثى المشكل لأنه إذا لم يكن مشكلاً ألحق بجنسه فى الذكورة أو الأنوثة وهذا الحكم مأخوذ من مذهب الحنفية وهو اعطاؤه أقل النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى أو حرمانه إذا كان لا يستحق شيئاً على أحد التقديرين ثم اعطاء كل التركة أو باقيةا للورثة .

القسم الرابع

فى ولد الزنا وولد اللعان

مادة ٤٧ : ألزم الأصل فى إرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرابتها وارثها منه دون الأب وقرابته .

القسم الخامس فى التخارج

صادة ٤٨ : زيد على الأصل حكم تقسيم نصيب الخارج بين باقى الورثة إذا كان المدفوع له من مالهم وهذا الحكم مأخوذ من مذهب الحنفية .

تقرير لجنة الشؤون التشريعية

بمجلس النواب

عن مشروع قانون الموارث

أحال المجلس فى دور الانعقاد الماضى بجلسة ٨ يونية سنة ١٩٤٢ على لجنة الشؤون التشريعية مشروع قانون الموارث ، فأناطت بحثه بلجنة فرعية ، وبعد أن أنمت مهمتها رفعت رأيها إلى اللجنة العامة . فرالت بحثه فى جلسات متعددة حتى أنمت البحث .

وفى مستهل دور الانعقاد الحالى أعادت لجنة الشؤون التشريعية نظر مشروع القانون .

ويلخص بحثها فيما يلى :

أن من يتبع تاريخ التشريع الإسلامى وتطوراته يرى أن أهم ما كان يعتمد عليه القضاء فى استنباط الأحكام هو كتاب الله ، وتأتى بعده السنة والاجماع والقياس ، وما أن اتسعت الفترحات الإسلامية فى الأنظار المختلفة حتى جددت حوادث لم يألها الناس من قبل ، وقام كثير من علماء المسلمين بوضع قواعد للتشريع الإسلامى ، فظهرت مذاهب أبى حنيفة ومالك والشافعى وابن حنبل ، لكل واحد منها انصاره ، وكان طبيعياً أن يظهر أثره هذه المذاهب المختلفة فى القضاء ، ونتج عن ذلك على مرور الأيام أن تضاربت الأحكام فى الحوادث المشابهة ، وصعب تيمناً لذلك تنفيذها .

وظلت تلك الحالة القضائية تسود مصر حتى صارت الولاية إلى المغفور له محمد على باشا . إذ اتجهت فكرة الإصلاح وقتئذ نحو توحيد القضاء وتقييده بمذهب واحد ، وذلك دفعاً للتناقض بين الأحكام ، وما يؤدى إليه من الحرج والمشقة ، فأصدر الخليفة فرماناً بتخصيص القضاء ، والافتاء بمذهب أبى حنيفة ، وقد تأكد العمل بذلك

الفرمان بصدر ارادة سنية في آخر حكم محمد علي باشا بنفس المعنى ، وظهر أثر ذلك واضحا فيما صدر بعد ذلك للتاريخ من القوانين للمحاكم الشرعية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن اختيار مذهب أبى حنيفة لم يكن نتيجة مفاضلة بينه وبين المذاهب الإسلامية الأخرى ، وإنما كان نتيجة تمذهب للخلفاء العثمانيين بهذا المذهب واتباع علمائهم لأحكامه ، وكان طبيعياً أن يسود هذا المذهب مصر أيضا بحكم خضوعها للدولة العثمانية ، ولكن لما استقر لها استقلالها الذى أعترفت به الدولة العلية نفسها فى معاهدة فرساي ، وثبت لها الحق كاملاً فى التشريع ، تحركت فكرة إصلاح المحاكم الشرعية ، فشمّل هذا الإصلاح كثيراً من نواحيها ، وظل يمشى بطيئاً فى التحلل من أحكام مذهب أبى حنيفة ، مع قيام أسباب الشكوى دائماً من التقيد بأحكامه ، فلم يدخل التعديل على الأحكام الموضوعية إلا فى فترتين ، أحدهما بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٥ والأخرى بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

ولما كان التعديل على هذا الوجه المتصور لا يقطع كل أسباب الشكوى كان واجبا على الحكومة أن تعنى بالأمر ، وأن تقصد إلى تعديل كلى شامل لا تقتيد فيه بمذهب خاص ، وأن تجعل سبيلها أسس الأحكام تحقيقاً للصالح العام وقطعاً لأسباب الشكوى ، مراعية فى ذلك عادات الأمة وتقاليدها وتربيتها الإسلامية وما يلائم حالها ويساير رقيها الاجتماعى فشكّلت - تحقيقاً لهذا الغرض - لجنة الأحوال الشخصية ، وكانت باكورة أعمالها أن وضعت مشروع قانون المواريث موضوع بحثنا الآن .

ومما هو جديد بالذكر أن معظم أحكام هذا المشروع مأخوذة من مذهب الإمام الأعظم ، ومعصوم بها فعلاً أمام المحاكم الشرعية منذ مدة طويلة ، أما ما استحدثت من تعديل فلم يتقيد فيه برأى مذهب معين كما سبق البيان .

وترى اللجنة أن تبدأ بالإشارة إلى أهم التعديلات التى وردت بمشروع القانون .
(١) أصبح القتل عمداً سواء أكان ذلك مباشرة أم بطريق السببية مانعاً من موانع الإرث طبقاً للمادة ٥ بينما تقضى أحكام الحنفية بتوريث من قتل مورثه عمداً بدس السم له ، أو حبسه حتى مات جوعاً أو عطشاً أو أعان على قتله ، بأن حرض عليه أو أمسكه للقتال أو دله عليه ليقتله ، أو راقب له الطريق حتى قتله ، كما تقضى أيضا بأن من قتل مورثه خطأ لا يرث منه . ووجه مخالفة للمذهب لما أخذ به المشروع ظاهر .

(٢) جعل اختلاف الدارين غير مانع من الإرث طبقاً للمادة ٦ خلاف لمذهب أبي حنيفة الذي لم يؤخذ به إلا في حالة واحدة على سبيل الاستثناء ، وهي حالة ما إذا كانت شريعة البلد الذي يتبعه الوارث الأجنبي غير للمسلم مانعة من إرث الأجنبي اتباعاً لقاعدة المعاملة بالمثل .

(٣) أخرج الوارث بسبب ولاء العتاقة عن جميع الورثة حتى على الرد على الزوجين ، أما ولاء الموالاة فقد استبعد من أسباب الإرث إذ لا وجود له الآن .

(٤) جعل الجدة مشاركاً للأخوة في الميراث طبقاً للمادة ٢٢ ، فقد يقاسمهم كأخ أن كانوا ذكوراً فقط ، أو ذكوراً وإناثاً ، أو إناثاً عصيين مع الفرع الوارث من الإناث ، وقد يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات لم يعصين بالذكور أو مع الفرع الوارث من الإناث ، على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم نزع الجدة من الإرث أو تنقصه عن السنس اعتبر صاحب فرض بالنسب .

(٥) اشترك الأخوة الأشقاء مع الأخوة لأُم في الميراث إذا استفرقت الفروض التركة طبقاً للمادة ١٠ .

(٦) الرد على أحد الزوجين مع تأخيرته عن نوى الأرحام طبقاً للمادة ٣٠ خلافاً لمذهب أبي حنيفة .

(٧) الأخذ بقول أبي يوسف في توريث الأرحام وترك العمل بقول محمد ، لتعقيده إلى درجه تؤدي إلى الارتباك .

(٨) قضى بأن أقصى مدة الحمل سنة خلافاً لمذهب الحنفية الذي حددها بستين .

(٩) توريث النسوة اللاتي طلقن من أزواجهن فراراً من إرثهن حتى ولو انتهت عدتهن ، مادمن لم يتزوجن .

وقد تكلفت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ببيان الاعتبارات التي دعت إلى التعديل في كل من الحالات السابقة ووجه المصلحة الذي يحققه ذلك التعديل ، واللجنة تقرها على رأيها في جميع الحالات ما عدا الأخيرة منها ، وسيأتي بيان سبب ذلك في موضعه .

وترى اللجنة أن تعرض للمواد التي كانت محل مناقشة فيما يلي :

مادة ١

تنص المادة الأولى من مشروع القانون على ما يأتي : • يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضى ، .

وقد اختلفت الرأى فى جواز إسناد الوفاة إلى تاريخ سابق .

فأتجه رأى فريق من أعضاء اللجنة إلى عدم جواز الاسناد وأعتمد فى تبرير رأيه إلى أن الموت أما أن يكون حقيقة أو حكماً ، ففيما يتعلق بالموت الحقيقى ، للقاضى أن يحكم . كلما توافرت لديه الأدلة المقنعة . بأن الوفاة وقعت فى تاريخ معين ، وله فى ذلك مطلق الحرية فى التقدير أسوة بكل نزاع آخر يعرض عليه للفصل فيه ، أما الموت الحكمى فيحتاج بالضرورة إلى حكم يصدر من القاضى ، ويغير هذا الحكم لا يمكن القول بأن الشخص مات حكماً ، فحكم القاضى يقرر الوفاة ، ويظهرها فى الحالة الأولى ، ولكنه ينشئها فى الحالة الثانية .

ويعززون رأيهم بأن هذا ما أجمع عليه فقهاء الشريعة الغراء وبالتالي فكل رأى يخالفه يعوزه السد التشريعى ، وأنهم بهذا الرأى يتمشون مع أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمفقود .

ويضيفون إلى ما تقدم أنه يصعب جداً وضع ضابط محكم يسترشد به القاضى عند إسناد الوفاة إلى تاريخ دون آخر ، إذ قد يترتب على هذا الإسناد حرمان شخص من الإرث أو ثبوت حقه فيه ، فتترك المسألة إلى القاضى يحكم فيها بما يمليه عليه تقديره قد يوقعه فى الحرج .

على أن الفريق الآخر الذى يتمسك بوجوب إجازة الإسناد ، اعترض بأنه لا فرق بثنائاً فى هذا الصدد بين الموت الحقيقى والموت الحكمى .

فقد تعرض على القاضى حالة مفقود لو أنه كان حياً لبلغ مائتى سنة مثلاً ، وهم يتساءلون : كيف لا يباح للقاضى أن يحكم بأعتبار هذا المفقود ميتاً من تاريخ سابق ؟ ويرون أن التفرقة التى يتمسك بها أصحاب الرأى الأول ، لا سند لها ولا حكمة تبررها .

ويضيفون إلى هذا أن من الأمور الشرعية المتروكة إلى تقدير القاضى ما هو

أكبر خطراً وأجل شأناً من الحكم بالإسناد ، ومع ذلك لم يقل أحد أن هذا موقع له في الحرج ، وأن الذي يوقعه في الحرج هو تجريده من الحق في الحكم بالإسناد ، لأنه في الوقت الذي يقتنع فيه بوجوب الحكم باعتبار المفقود ميتاً في تاريخ معين يتمتع عليه الحكم بما اقتنع به .

وقد ناقشت اللجنة هذين الرأيين طويلاً ، وانتهت إلى ترجيح الرأي الأول أخذاً بالأصنط والأحوط .

مادة ٥

رأت اللجنة تعديل الفقرة الأولى من نص هذه المادة على الوجه الآتي :

« من موانع الإرث قتل المورث ... وهذا أوضح في الدلالة على أن النص وارد على سبيل التمثيل لا الحصر .

ورأت أقلية في اللجنة ضرورة تعميم الحكم الخاص بعدم منع الزوج من الإرث ، إذا قتل زوجته عند مفاجأتها متلبسه بالزنا ، على بعض محارمها ، كالأب والأبن والإخ ، لأنهم أقوى عذراً من الزوج ، وصالهم بها وثيقة لا تنقسم ، ويلصق عارها بهم مدى الحياة ، بينما تنتهي صلة الزوجية بالطلاق ، وينقطع تعبير الزوج بانقطاع تلك الصلة ، وأضافوا إلى ذلك أن إيراد الحكم على هذا الوجه الذي يقتدرحونه ، تقضيه الأخلاق السائدة في الشرق عموماً وفي بلدنا الإسلامي على وجه الخصوص .

ولكن اللجنة رأت بأغلبية الآراء الموافقة على بقاء المادة كما هي ، استناداً إلى أن زنا الزوج أشد وقعاً على الزوج منه على أي شخص آخر ، إذ يولد له الشك على الدوام في صحة نسب أولاده إليه ، وهذا اعتبار هام لا يصدق على أحد غيره ، فضلاً عما تقدم فإن التعديل المقترح يؤدي إلى التشجيع على القتل ، وبالتالي إلى اختلال الأمن العام .

مادة ٦

اعترض بعض أعضاء اللجنة على الفقرة الثانية من تلك المادة الخاصة بإرث المرد ، وتمسكوا بمخالفتها للمادة ١٢ من الدستور التي تكفل حرية الاعتقاد للجميع ، وقالوا أنه إذا كانت الضرورة اقتضت مخالفة النص الصريح الوارد بالقرآن ، والذي يقضى بقتل المرد المخالفه .

نص الدستور الصريح (١) ، فإن الضرورة أيضا تقتضى مخالفة الأحكام الشرعية الخاصة بإرث المرتد ، لأنها وردت مشبعة بتلك الروح الدينية التي ظهر أنها تخالف الدستور ، ومما هو جدير بالملاحظة أن تلك الأحكام كلها وضعت باجتهاد الفقهاء ، وبالتالي ليس لها من القوة ما للنص القرآن الكريم .

وأضافوا إلى ما تقدم أنه ليس من العدل أن يصيب الجزاء - مع مخالفة ذلك للدستور - أشخاصاً أبرياء لا ذنب لهم في ارتداد أبيهم ، مع أن والدهم يظل متمتعاً مدى حياته بحقوقه كاملة .

وقد عنيت وزارة العدل بهذا الاعتراض ، وأوضحت على لسان أحد حضرات مندوبيها أن عدم إرث المرتد من غيره متفق عليه شرعاً ، ولا يصح أن يكون محل مناقشة ، أما إرث غيره منه فسيوضح عند نظر قانون الأحوال الشخصية .

ورأت اللجنة بأغلبية الآراء حذف الفقرة الخاصة بإرث المرتد في المادة السادسة ، على أن تتولى القوانين التي تحدد المعنى المقصود بهذه الكلمة بيان أحكام المرتد كاملة .

مادة ١١

أخذ في هذه المادة بمذهب ابن حنبل في توريث المطلقة في فرض الموت ولكن اللجنة رجحت بإجماع الآراء مذهب أبي حنيفة ، وقررت أن تستبدل عبارة « ولم تنزوج قبل موته » الواردة في آخر المادة عبارة « وهى في عدته » حتى يصبح النص متمشياً مع روح المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وغير متعارض من نص المادة ٤٣ من مشروع القانون الحالي التي تقتضى بإرث الحمل إذا ولد حياً لسنة شمسية على الأكثر من تاريخ للفرقة .

ولبقى نص المادة ١١ على أصله دون تعديل لأدى ذلك إلى توريث المطلقة بائناً حتى ولو وضعت بعد معنى أكثر من سنة من طلاقها ، أى أنه في الوقت الذي لا ينسب إيلها إلى مطلقها ترث هى في تركة هذا الأخير ، رغم ما فى هذا من شذوذ يجب أن يلززه عنه للشارع .

مادة ٣١

بينت هذه المادة الصنف الأول من نوى الأرحام على الوجه الآتى :

، أولاد البنات وإن نزلوا وأولاد بنات الابن كذلك وإن نزل ، وقد رأت اللجنة حذف كلمة ، كذلك ، لعدم الحاجة إليها واستقامة المعنى بدونها .
واللجنة ترجو للمجلس الموقر الموافقة على مشروع القانون كما أقرته .

تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ عن مشروع قانون المواريث

قرر المجلس بجلسته المنعقدة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٣ إحالة مشروع قانون المواريث للوارد في مجلس النواب إلى لجنة العدل ، فخطرت اللجنة بجلستي ١٩ يناير و ١٧ مارس سنة ١٩٤٣ بحضور مندوبي وزارة العدل ، و بجلستي ٢٤ و ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ بحضور حضرة صاحب المعالي وزير العدل وحضرة صاحب الفضيحة الشيخ عبد الرحمن حسن نائب المحكمة العليا الشرعية ، وفيما يلي نتيجة بحثها .

إن كثيراً من المسائل الشرعية وقع فيه اختلاف بين الأئمة المجتهدين والفقهاء ، ونتج عن ذلك الاختلاف الكثير بين آراء القضاة وأحكامهم ، كما أن كثير من الحوادث - نظراً لما اقترن بها من تغيير الظروف ، وتطور الحالات الاجتماعية - تدعو المصلحة إلى أن يكون الحكم فيها على غير ما جرى عليه التشريع من الانقصار على القضاء بأرجح الأقوال من منذهب أبي حنيفة دفعا للمشقة ورفعاً للحرج على المتقاعين . فذلك الاعتبارات ورغبة في تيسير السبيل لوقوف الجمهور على الأحكام التي تمسهم من قرب ، روى أن من الحق والعدل أن يسهل للناس معرفة ما يتصل بهم من الأحكام التي ترتبط بأحوالهم الشخصية .

ولذلك بذلت الحكومة غايةا لتحقيق رغبات الأمة ، فشكلت لجنة من كبار رجال الشرع والقضاء والافتاء ورجال القانون وأساتذة الجامعة وفقهاء المذاهب وكبار المعاميين لوضع تشريع للأحوال الشخصية تختار أحكامه من بين المذاهب الإسلامية ، وتراعى فيه عادات الأمة وتقاليدها وما يلائم حالها ويساير رقيها الاجتماعي وتعقيق ما انطوت عليه الشريعة السمحة من سر وخير .

وقد قامت اللجنة بمهمتها ووضعت تلك الأحكام الواردة بمشروع هذا القانون

وهي جميعها مستقاة من الشريعة الإسلامية ، على أن مالم يرد له نص في هذا المشروع يجب الرجوع فيه إلى القول الراجع من مذهب أبي حنيفة ، وتلك عناية كبرى حققت بها الحكومة رغبات كثيرة طالماً نالت الأمة بسرعة تحقيقها .

وقد رأَت اللجنة إقرار التعديلات التي أقرها مجلس النواب الواردة بمشروع هذا القانون ، وأخذت بوجهة نظره فيها فيما عدا المادة الخامسة ، فقد رأَت اللجنة تعديل الصيغة الواردة في صدر هذه المادة إلى ما يأتي :

مادة ٥ : من موانع الإرث قتل المورث عمداً ، سواء أكان للقاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهداً زوراً أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه ، .

وقد لوحظ في ذلك الرغبة في مسايرة أحكام قانون العقوبات ، والبعد عن موطن الاشتباه لما هو معروف من أن بين أنواع القتل شرعاً القتل بالسبب وهذا النوع غير مانع من الميراث شرعاً ، وهو وإن كان لا يشمل صدر المادة إذ المفروض فيها أن القتل كان عمداً ، إلا أنه نفعاً ليس وبعداً عن موطن الاشتباه رؤى أن تكون الصيغة كفيلاً لدفع كل لبس .

كما رأت زيادة في الإيضاح النص في صدر المادة على حكم شهادة الزور المؤدية إلى القتل إذا تم تنفيذه وعدم الاكتفاء بالنص على ذلك في المذكرة التفسيرية . وقد صرح حضرة صاحب المعالي وزير العدل تعليقاً على هذا التعديل بما يأتي :

« الإشارة في عبارة شاهد الزور من أن العبرة بصدور حكم بالإعدام وتنفيذه فقصدها احترام قوة الحكم النهائي للصادر من محكمة الجنايات المختصة ، وهذه الإضافة تدل على قصد الشارع من أن يجعل للأحكام النهائية التي تصدر من المحاكم العصرية المختصة قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ، .

وقد وافقت اللجنة على هذا التفسير .

وهناك تعديل جوهري أضيف إلى الفقرة الرابعة من هذه المادة فقد رأَت اللجنة تعميم الحكم الخاص بعدم حرمان الزوج من الإرث إذا قتل زوجته عند مفاجأتها متلبسة بالزنا على قتل الأب والابن والأخ لمحارمهم عند مفاجأتها في حالة التلبس بالزنا مسايرة لقواعد الشريعة الإسلامية ولأنهم يتعيرون كما يتعير الزوج

ويلتصق العار بهم مدى الحياة ، وهم أقوى شأنًا من الزوج الذى يستطيع أن يستقل بقطع صلة الزوجية ، ولأن هذا يتفق مع تقاليد الشرقيين وطبائعهم ، ولم يخالف فى ذلك إلا أحد حضرات أعضائها فقد طلب بقاء النص كما هو مسارية لقانون العقوبات الذى لم تنسخ أحكامه إلى الآن ، فأصبح نص الفقرة الرابعة كما يأتى :

« الفقرة ٤ مفاجأة الزوجة أو الأم أو البنت أو الأخت فى حالة زنا سواء أكان المقتول الزانى أو الزانية .

ويهم اللجنة أن تشير بنوع خاص إلى أن أحكام هذا المشروع مأخوذة من مذهب الإمام أبى حنيفة المعمول به فعلاً أمام المحاكم الشرعية فيما عدا بعض أحكام خاصة أشير إليها فى هذا المشروع من أهمها أن القتل المانع من الإرث هو خصوص القتل عمداً دون القتل خطأ ، وأن القتل للعمد قد شمل أنواعاً شتى بيّنت بمصدر هذا المشروع فى المادة الخامسة ، كذلك نص على جعل اختلاف الدارين غير مانع من الإرث إلا فى حالة ما إذا كانت شريعة البلد الذى يتبعه الوارث الأجنبى غير المسلم مانعة من إرث الأجنبى .

ولاستبعاد ولاء الصوالة من أسباب الإرث وأضر الوارث بسبب ولاء العتاقة عن جميع الورثة وعن الرد على الزوجين وجعل الجدة مشاركاً للأخوة فى الميراث على الصفة المشروحة بالمادة ٢٢ وإشراك الأخوة وأجيز الرد على أحد الزوجين مع تأخيرها عن نوى الأرحام ، وأخذ بقول أبى يوسف فى طريقة توريث نوى الأرحام ، وجعل أقصى مدة الحمل سنة بدلاً من سنتين ، وشرط فى ميراث العمل أن يولد كله حياً لا أغفه .

وقد تكثفت المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون ببيان الأسباب التى أوجعت بالتعديل ، وهى أسباب تأخذ بها اللجنة .

وتشير اللجنة إلى أن التعبير بلفظ المثلث الوارد فى المادة للثلاثة المراد به ما هو أعم من ذلك .

وإذ تكشرف اللجنة برفع تقريرها إلى المجلس ، نرجو الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التى وافقت عليها اللجنة المعبئة فيما بعد .

المذكرة التفسيرية

مشروع قانون الوصية

جعلت لجنة الأحوال الشخصية أساس مشروع هذا القانون كتاب الأحكام الشرعية لقدرى باشا ، كما تقضى بذلك المادة الثانية من مذكرة وزارة العدل التى صدق عليها مجلس الوزراء فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وقد تداركت اللجنة النقص الموجود فى كتاب قدرى باشا وعالجت كثيراً من المسائل التى تدعو إليها الحاجة ، ووضعت لها الأحكام المناسبة .

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

تعريف الوصية ، ورصنتها ، وشرايطها

مادة ١ : تعريف الوصية فى الأصل ^(١) قاصر ، فعدل عنه إلى التعريف الوارد فى المادة ليشمل جميع مسائل الوصية .

فهو يشمل ما إذا كان الموصى به مالا أو منفعة والموصى له من أهل التملك كالوصية لمعين بالاسم أو بالوصف وهو ممن يحصون أو معيناً بالوصف ممن لا يحصون كالوصية للفقراء ، وما إذا كان الموصى له جهة من جهات البر كالملاجئ والمدارس .

ويشمل ما إذا كان الموصى به اسقاطاً فيه معنى التملك كالوصية بالابراء من الدين وما إذا كان الموصى به اسقاطاً محضاً كالوصية ببراء الكفيل من الكفالة ، وما إذا كانت الوصية به حقاً من الحقوق التى ليست مالا ولا منفعة ولا اسقاطاً ، ولكنه

(١) المقصود بالأصل كتاب الأحكام الشرعية .

مالى لتعلقه بالمال كالوصية بتأجيل الدين الحال ، والوصية بأن يباع ماله من فلان .
والمراد بالتركة كل ما يخلف فيه الوارث للمورث مالا كان أو منفعة أو حقاً من
الحقوق الأخرى المتعلقة بالمال التى تنقل بالموت من المورث إلى الوارث .

مسألة ٢ : هذه المادة جديدة وصنعت لبيان الأحكام المتعلقة بركن الوصية
والشرط الأساسى فى صحتها ، وهى تنفيذ الأحكام الآتية :

١ - لا تنعقد وصية الناطق إلا بالمعبرة أو الكتابة ولا تنعقد بأشارته ، وهو
مذهب الحنفية .

٢ - الأخرس ومعتقل اللسان والمريض الذى لا يستطيع النطق إذا كان يعرف
الكتابة فلا تنعقد وصيته إلا بها ، أما إذا كان لا يعرف الكتابة فإن وصيته تنعقد بأشارته
المفهومة ، ولكن لا يشترط فىمن يعرف الكتابة أن يكتب وصيته بخطه بل يكفى أن
يكتبها له غيره فيقرأها أو يقرأها له غيره فيوقع عليها أخذاً من مذهب الإمام أحمد بن
حنبل ، فعنده الإيجاب يكون بالقول أو بالفعل الذى يدل على الرضا والتوقيع فعل يدل
على الرضا بالملفوظ ، وباقى الأحكام فى هذه الفقرة تؤخذ من أقوال فى مذهب أبى
حنيفة ومن إطلاق النص الذى نقله الحنفية عن الشافعية بالتسوية بين الأخرس
ومعتقل اللسان ، والمريض الذى لا يقدر على النطق .

٣ - يشترط فى الوصية أن يصدر بها إشهاد رسمى أو يحضر بها عقد عرفى
يصدق فيه على امضاء الموصى أو ختمة أو يكتبها الموصى بخطه ويوقع عليها
بامضاءه ، فإذا لم تتم الوصية على هذا الوجه كانت باطلة .

والحكم هنا يؤخذ مما ذكره على بن عبد السلام للتسوية المالكى من أن الإشهاد
على عقود التبرعات شرط فى صحتها ، ومن القاعدة الشرعية وهى أن لولى الأمر
أن يأمر بالمباح لما يراه من المصلحة العامة ، ومتى أمر به وجبت طاعته ، وفى رأى
بعض الفقهاء أمره ينشئ حكماً شرعياً فعقد الوصية وهو من عقود التبرعات يجوز أن
يكون بإشهاد كتابى ، ويجوز أن يكون بإشهاد شفوى ، وإذا رأى ولى الأمر أن يكون
بإشهاد كتابى على الوجه المبين فى المادة وأمره نشأ بأمره حكم شرعى يجب على

الكافة أن يعملوا به وإلا كانت وصاياهم مردودة .

مسألة ٣ : مادة جديدة لبيان شرط صحة الوصية :

(أ) فإن كان الموصى مسلماً اشترط لصحة وصيته .

١ - ألا تكون بمحرم كالوصية للتياحة التي اعتاد بعض الناس عملها بعد الموت ويؤخذ في هذا بمذهب الحنفية .

٢ - ألا يكون الباعث عليها منافياً لمقاصد الشرع كالوصية للخليلة وعدم صحتها ينفق مع القاعدة الشرعية ، الأمور بمقاصدها ، فالعمل الذي يقصد به أن يكون وسيلة إلى الشر أو مكافأة عليه يكون حراماً وباطلاً .

ولما كان الباعث الذي ينال مقاصد الشارع يختلف باختلاف المذاهب قصد به هنا أن يكون حراماً أو مكروهاً كراهة تحريم عند الحنفية .

(ب) وإن كان الموصى غير مسلم اشترط لصحة وصيته أن تكون غير محرمة في شريعته ، وعند المسلمين ، فإن كانت محرمة في شريعته جائزة عند المسلمين أو بالعكس أو جائزة في الشريعتين كانت صحيحة .

وغير المسلم في المادة شامل للوطني والأجنبي في دار الإسلام وللحربي في دار الحرب والأحكام موافقة لمذهب الإمام أبي حنيفة إلا في الوصية بما هو قرية عند المسلمين دون شريعة الموصى قد تصح على مذهب الإمام الشافعي .

مسألة ٤ : مادة جديدة وضعت أيضاً لبيان الأحكام الأخرى المتعلقة بركن الوصية .

فالوصية عقد مضاعف إلى وقت الموت ، وهي مع هذا تصح للتصانف إلى وقت قبل الموت وإلى وقت بعده كما تصح معلقة على شرط أو مقترنة بشرط صحيح ، وأحكامها في كل ذلك وفق مذهب الحنفية .

أما إذا اقترنت بشرط باطل فإنها تصح ويبطل الشرط على مذهب الحنفية وقولي الإمامين شيخ الإسلام أحمد بن تيمية وابن القيم .

والشرط الباطل عند الحنفية ما كان مخالفاً لمقتضى العقد ، كما إذا أوصى لشخص بأرض على أن يجعلها بستاناً أو أوصى له بثلاث ماله على أنه إذا مات الموصى له وبقي من الوصية شيء كان لفلان لأن الوصية عقد تملك والموصى له إذا ملك الوصية كان ملكه الوصية كان ملكه تاماً وهو حر في طريق استغلالها فشرط استغلالها على وجه معين أو على أن يكون الباقي منها بعد الموت لشخص آخر لا لورثة الموصى له يناقى مقتضى العقد .

والشرط الباطل عند أبي تيمية وابن القيم ما كان مخالفاً لمقتضى العقد أو مقاصد الشارع ، كما إذا أوصى لأمراة بشرط ألا تنزوج أو أوصى لرجل بشرط أن يقتل خصمة أو يهجر أباه أو يأتي أمراً يناقى الآداب العامة أو غير ذلك مما هو ممنوع شرطاً .

مسادة ٥ : المواد ٥ ، ٦ ، ١٠ وضعت بدلا من المواد ٥٣١ من الأصل لاستيفاء الأحكام الناقصة .

ويشترط في الموصى أن يكون أهلاً للتبرع بأن يكون عاقلاً بالغاً راضياً ، فلا تصح وصية الصبي والمجنون والمعتوه ومن ذهب عقله بسكر أو غيره ، ولا وصية المكره والمخطئ والهازل لغوات شرط الرضا ، وهذا مذهب الحنفية .

ولما كان يكفي عند الحنفية في أهلية التبرع أن يكون الموصى بالغاً بالعلامات الطبيعية أو بالغاً بالسن خمس عشرة سنة ، مع أن الوصية تصرف مالي والمصلحة تقتضي بأن يكون المتصرف رشيداً طبقاً لقانون المجالس الحسبية ، عدل عن مذهب الحنفية في البلوغ ونص المادة على أن يكون المتصرف بالغاً من العمر إحدى وعشرين سنة شمسية أخذاً من مذهبي المالكية والشافعية .

فالبالغ بالعلامات الطبيعية أو بالسن يحترس سقيها محجوراً عن التصرف حتى يرشد ولو كان له ولي ، وحتى يطلقه القاضي من الحجر إن كان له وصى في أقوال في مذهب المالكية ، وهو لا يدر رشيداً ولا يطلقه القاضي من الحجر إلا إذا بلغ إحدى وعشرين سنة شمسية (مادة ٢٩ من قانون المجالس الحسبية الصادرة في ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥) .

فهو قبل هذه السن سفينة عند المالكية ، والسفينة لا تصح وصيته في قول في مذهب الشافعي وإن كانت صحيحة عند المالكية .

المرتد - وصحة وصية المرتد ونفاذها ولو مات على ردة مذهب صاحبين وهي كوصايا غير المرتدين ، فتصح للمسلم وغير المسلم من الوطنيين والأجانب في دار الاسلام أو دار الحرب ، كما تصح للمرتدين وفقاً لما يقتضيه مذهب الحنفية وأحمد . والمراد بالمرتد في المادة ما يشمل المرتدة .

مادة ٦ : يشترط في الموصى له أن يكون معلوماً وأن يكون موجوداً حين الوصية لمن كان معيناً من أهل الاستحقاق ، وهذا مذهب الحنفية .

والمراد بكونه معلوماً ألا يكون مجهولاً لا يمكن رفعها كالوصية لرجل أو لمن لا يحصون كالمسلمين ، إلا إذا ذكر لفظاً يبيّن عن الحاجة كالوصية للفقراء ، فإنها تصح لأنها وصية بالصدقة والصدقة لله تعالى وهو معلوم .

وتعيين الموصى له كما يكون بالاسم يكون بالإشارة وبالوصف المميز له عن غيره ، فلو أوصى لزيد ابن فلان أو لهذا الحمل أو للبكر من أولاد فلان الميت لزم أن يكون الموصى له موجوداً حين الوصية وإلا بطلت وسيأتى في المادة ٣٦ بيان مدة الحمل التي يعرف منها إن كان الحمل موجوداً حين الوصية أو غير موجود .

ووقف أهلية الاستحقاق شرط في الموصى له ، بحيث إذا لم يكن من أهل التملك فإن الوصية له لا تصح .

أما إذا كان الموصى له غير معين كالوصية لأولاد فلان ، فلا يشترط وجوده حين الوصية ولا عند موت الموصى وهذا مذهب الإمام مالك ، ولكن يستثنى من هذا الوصية بالمرتبات لغير معين ، فأنها لا تصلح إلا بالنسبة للموجودين حين موت الموصى كما يأتي في المادة ٧١ .

مادة ٧ ، ٨ : المادة السابعة مأخوذة من مذهب الحنفية وهي المادة ٥٤١ من الأصل بعد تهذيب عبارتها .

والمادة الثامنة اشتملت على حكم جديد متمم لأحكام المادة السابعة وهو مأخوذ من مذهبى المالكية والحنابلة .

فالوصية لجهة معينة من جهات البر سوجد كالوصية للملجأ الذى سببى فى الحى الفلانى صحيحة فى مذهب المالكية ، وصرف الموصى به لجهة أخرى من جهات البر عند تعذر الصرف على الجهة المسماة مذهب الحنابلة .

مادة ٩ : هذه المادة أصلها المادة ٥٤٢ من الأصل مع تعديل بعض الأحكام .

والقول بجواز الوصية مع اختلاف الدين والملة مذهب الحنفية ، وهو يحقق المساواة بين المسلمين وغيرهم فى صحة الوصية من بعضهم لبعض .

وتحقيق المساواة اقتضى عدم صحة الوصية مع اختلاف الدار إذا كان الموصى تابعاً لبلد إسلامى والموصى له أجنبياً يمنع قانونه من الوصية لمثل الموصى أخذاً مما روى عن أبى حنيفة وأبى يوسف .

والمراد بالبلاد الإسلامى ما كان تحت حكم المسلمين أو كان تحت حكم غيرهم وكانت شعائر الاسلام كلها أو غالبها مقامه فيه ، لأن دور الاسلام كلها دار واحدة ليس بين تابعيها اختلاف دار .

مادة ١٠ : هذه المادة مأخوذة من مذهب الحنفية وأصلها المادة ٥٣١ وإذا نص فى هذا القانون على وصايا لا يتحقق فيها الضوابط المذكور فى هذه المادة كان الحكم استثناء مما هنا .

هذه المادة مأخوذة من مذهب الحنفية ، وضابط شروط الموصى به أن يكون مما يورث أو يقبل التمليك بعقد من العقود فى حياة الموصى ، فلو أوصى بما تلد أفراسه اقتصررت الوصية على الموجود من الأولاد حين موت الموصى لأن ما تلد أفراسه بعد الموت لا يدخل تحت الإرث ولا يقبل التمليك بعقد فى حياة الموصى ، ولو أوصى بقلعة أرضه دخل فى الوصية القلة التى تكون موجودة حين موت الموصى ويعد موته لأنها تدخل تحت عقد الإيجار وأن كان الحادث بعد الموت لا يورث ، ولكن

إن كان الموصى به مالا اشترط فيه أن يكون مقبوماً عند الموصى كالوصية بالخمر
تصح عند المسيحي دون المسلم وإن كان معيناً بالذات اشترط فيه أن يكون مملوكاً
للموصى حين الوصية .

والعادة تشتمل الوصية بمنفعة العين المستأجرة والوصية بالأجرة بناء على
مذهب الإمام للشافعي ، فإن مذهبه يقضى بأن المنفعة والأجرة مما يورث لعدم
انقضاء عقد الإيجار بموت أحد المتعاقدين .

مادة ١١ : المراد بالحقوق التي تنتقل بالإرث حقوق الارتفاق من الشرب
والمجرى والسيل والتعطي ونحوها ، وجواز الوصية بحق الشرب والمجرى والسيل
يأخذ من مذهب الحنفية ولكن لا تجوز الوصية بهذه الحقوق إلا تبعاً للأرض الموصى
بها أو لمالك أرض تنتفع بها ، وجوازها بحق التعطي مذهب الإمام مالك ، وجوازها
بالخو رأى بعض المتأخرين من فقهاء المالكية .

والخو عديم يشمل الحكر وهو منقعة مملوكة لصاحبة يجوز له التصرف فيها
بالبيع والهبة والوصية وتورث عنه .
مادة ١٢ : مادة جديدة .

الحكم بصحة الوصية بدفع مبلغ معين من ماله قرضاً لأفان مذهب الحنفية ،
فإن كان ما سماه يزيد على ثلث التركة توقف قرض الزائد على إجازة الورثة فإن
أنجازوه نقد وإن لم يجيزوا كان قرضه بقدر الثلث ، وهذا ما تقتضيه قواعد الحنفية في
تنفيذ الوصية .

مادة ١٣ : مادة جديدة وضعت لتمكين المورث من تنظيم تركته وقسمتها
بين الورثة على وجه المصلحة التي يراها .

فيجوز للمورث أن يعين لكل وارث قدر نصيبه في التركة وأن يوصى بأن
يكون لكل وارث ما عينه له ، ووصيته بذلك صحيحة نافذة ، (قال بذلك بعض فقهاء
الشافعية والحنابلة) .

وبناء على ما جاء بالمادة ٢٨ من جواز الوصية للمورث بالثلث بدون توقف

على اجازة الورثة يجوز للمورث أن يزيد في بعض الأنصباء ما يراه بحيث لا يتجاوز مجموع الزيادة ثلث التركة ، فإن كان أكثر من الثلث ولم يجز للورثة قسم الثلث بين أصحاب الأنصباء المزیدة بنسبة ما زاده لكل منهم ورد الباقي إلى التركة .

المواد ١٤ - ١٧ ^(١) الأصل في الوصية أن تبقى صحيحة حتى يظهر الموصى رغبته في الرجوع فتبطل برجوعه لأنها شرعت لتكون وسيلة إلى القرية بعد الموت وليصل الانسان بها من يحب ، ولكن قد يطرأ عليها أو يقارنها ما يبطلها كزوال أهلية الموصى بما يمنع من استعمال حقه في الرجوع عنها أو لفوات المحل أو عدم امكان تنفيذهما أو غير ذلك .

وفيما يلي للمساائل التي تبطل بها المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

١ - الموصى

(أ) تبطل الوصية إذا زالت أهلية الموصى بالجنون المطبق واتصل بالموت .
فقد كان يمكنه الرجوع عن الوصية لولا الجنون المطبق المتصل فمراعاة لحقه أبطلت الوصية .

وللمراد بالجنون ما يشمل العته وبالمطبق ما يمكث شهراً أو كل هذا مذهب الحنفية .

أما إذا لم يطبق الجنون أو لم يحصل بالموت فإن الوصية لا تبطل أخذاً من مذهب المالكية ، لأنه يمكنه أن يستعمل حقه وقت الإفاقة .

ولكن إذا زالت الأهلية بالحجر عليه للسفة أو الغفلة أو ارتد فإن الوصية لا تبطل أخذاً بقول المالكية في الحجر ويقول صاحبين في الردة (مادة ١٧) .

(ب) الموصى له :

تبطل الوصية إذا مات الموصى له قبل موت الموصى علم الموصى بموته أو لم يعلم وهو مذهب الحنفية .

(١) المواد ١٤ - ١٧ علة مناقشة مجلس الشيوخ حذفت المادة ١٦ وأصبحت المادة ١٧ مادة رقم ١٦ .

(ج) الوصى به :

تبطل الوصية إذا كانت الوصى به معيناً بالذات وهلاك قبل قبول الوصى له بدون تعمد لفوات محل الوصية ، وكذلك تبطل الوصية إذا كان معيناً بالنوع بأن كان جزءاً من نوع معين بالذات فهلك النوع كذلك ، كما إذا أوصى له بفرس من أفراسه العشرة المعطومة أو أوصى له بنصفها فهلكت أما إذا استهلك الوصى به فإن الوصية لا تبطل لتضمين المستهلك ما يحل محل الأصل وهذا مذهب الحنفية ، وفي حكم الهلاك استحقاق بملاحة فزال الملح وطمت الأرض وصلحت للزراعة أو أوصى له بما فى كرمه من العنب فيبيع العنب وصار زيبياً ، فإن الوصية لا تبطل أخذاً من مذهب المالكية وما ارتضاه صاحب جواهر الكلام وكذلك لا تبطل إذا خرج الوصى به عند ملك الوصى لمنفعة عامة لحلول البديل محل الأصل أخذاً مما نقله صاحب جواهر الكلام عن العامة .

٢- إذا كان الوصى به مجهولاً كالوصية بالجزء والسهم ولم يعرف قصد الوصى بقريضة أو عرف ، أما إذا عرف قصده فإن الوصى له يستحق القدر الذى أراده الوصى أخذاً من مذهب الإمام ابن حزم .

مسألة ١٨ (١) : هذه المادة وضعت بدلاً من المادة ٥٢٩ فى الأصل وخالفها فى كثير من الأحكام لأن المصلحة اقتضت ذلك .

وهى تشمل على ما يأتى من الأحكام .

أولاً : ١ - تبطل الوصية للقاتل المباشر عمداً سواء أكان القاتل قبل الوصية أم بعدها ولو أجاز للورثة الوصية أو أجازها الوصى بعد القتل وقبل الموت عملاً بقول أبى يوسف .

٢ - وتبطل للوصية للمتسبب عمداً فى قتل الوصى عملاً بقول فى مذهب الشافعى .

وتبطل وصية القاتل إذا كانت سنة اثنتى عشرة سنة عملاً بمذهب الحنفية وقول

(١) المادة ١٨ أصبحت المادة ١٧ .

فى مذهب الشافعية ، فإن كان بالغا فى هذه السن بطلت فى المذهبين ، وإن كان غير بالغ بطلت فى مذهب الشافعى .

٤ - وتصح الوصية للقاتل خطأ عملاً بمذهب الإمام مالك .

ثانياً : ١ - يدخل فى القتل العمد المباشر من أجهز على شخص بعد أن أنفذ آخر مقتلاً من مقاتله فإنهما يمنعان من الوصية أخذاً بقولين فى مذهب الحنفية والمالكية ، قول بأن القاتل هو الأول وقول بأن القاتل هو الثانى .

٢ - ويدخل فى القتل للتسبب الأمر والدال والمحرض والمشارك والرئيسية (وهو من يراقب المكان أثناء مباشرة القتل) وواضع السم وشاهد الزور والذى بنى على شهادته الحكم بالإعدام عملاً بمذهب الإمام أحمد .

ويشترط فى القتل العمد مباشرة أو بالتسبب ألا تكون سن القاتل أقل من اثنتى عشرة سنة وألا يوجد سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب المبينة فى الباب التاسع من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، وأن يكون القتل فى حال الدفاع الشرعى ولو تجاوز القاتل حد الدفاع وفى حال مفاجأة الزوجه الزانية ، وهذه المسائل هى التى ذكرتها المادة الخامسة من قانون المواريث وأحالت عليها الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون الوصية .

ويجمع هذه المسائل عدا مسألة المن ألا يكون القتل بحق أو بعذروهم مذهب أبى يوسف وأن يكون القاتل عاقلاً وهو محل اتفاق ، ويترتب على ذلك ماياتى :

أولاً : اشتراط كون القاتل عاقلاً يخرج الأحوال الآتية :

١ - الجنون والمادة العقلية (مادة ٦٢) من قانون العقوبات .

٢ - ارتكاب القاتل القتل وهو فى غيبوبة ناشئة عن عقاقير أيا كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه وهو غير عالم بها - المادة المذكورة .

ثانياً : اشتراط كون القتل بحق يخرج الأحوال الآتية :

- ١ - للقتل قصاصاً أو حداً .
- ٢ - القتل في حالة للدفاع الشرعى عن النفس أو المال بما هو منصوص عليه في (المواد ٢٤٥ و ٢٤٩ و ٢٥٠) عقوبات .

ثالثاً : العذر يشمل الأمور الآتية :

- ١ - قتل الزوج وزوجه والزاني بها عند مقاجأتها حال الزنا (مادة ٢٣٧ ، عقوبات) .
 - ٢ - تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى (مادة ٢٥١ ، عقوبات) .
 - ٣ - إذا كان القاتل مكرها بملجئ عملاً بقول الإمام أبى حنيفة (مادة ٦١ ، عقوبات) .
- (تنبيه) المراد بالوصية في الأحكام للمتقدمة ما يشمل الوصية الاختيارية والواجبة .

الفصل الثانى

الرجوع عن الوصية

مادة ١٩ و ٢٠^(١) : أنتفى الفقهاء على أن الوصية عقد غير لازم ، وأنه يجوز للموصى الرجوع عنها كلها أو بعضها مادام حياً .

واتفقوا على أن الرجوع عن الوصية يكون بالقول الصريح وبالفعل ويكفى تصرف يدل على الرجوع أو ينفي عنه .

ومع الاتفاق على هذا الأساس اختلفوا في كثير من الأفعال والتصرفات لاختلاف أنظارهم في دلالتها عليه اعتماداً على العرف أو للقرائن الأخرى .

لهذا يشترط في الرجوع أن يكون بالكتابة حتى لا يحصل خلاف في تصرفات الموصى وأفعاله ، هل قصد بها الرجوع عن وصيته أو لا وليكون التشريع متجانساً في عقد الوصية والرجوع عنها فنص في المادة ١٩ على أن الرجوع يجب أن يكون بالكتابة ، ولما كان للتصرف الذى يزيل ملك الموصى عن الوصية بغير عوض لا يحتمل خلافاً في أنه رجوع عن الوصية ، ولكن الخلاف إنما يكون في أصل التصرف اشترط أن يكون التصرف بالكتابة على الوجه المبين في المادة الثانية .

(١) مادنا ١٩ ، ٢٠ أصبحتا مادنا ١٨ ، ١٩ .

والمادة ١٩ : تشمل التصرف الذى يزىل الموصى به عن ملك الموصى بفبر عوض كالهبة والوقف أو بعوض غير مالى كان يجعله بدلاً فى الخلع .

أما المادة ٢٠ فقد وضعت بدلاً من المواد ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ من الأصل والمسائل الواردة فيها عنا جحد الوصية تعد رجوعاً فى مذهب الحنفية ، مع أن قصد الرجوع فيها غير بين لهذا عدل عن مذهبهم إلى غيرهم .

فأخرج الموصى به عن الملك بعوض لا يعد رجوعاً عن الوصية عند بعض العامة كما فى جواهر الكلام .

وباقى المسائل لا تعد رجوعاً أخذاً من قول أذهب وابن القاسم وأصبح من فقهاء المالكية .
والفرض مما جاء فى المادة أن هذه الأنصاف لا تعد فى ذاتها رجوعاً عن الوصية وأنها لا تكون رجوعاً إلا بالطريقة المبينة فى الفقرة الثانية من المادة السابقة .

الفصل الثالث

قبول الوصايا وردها

المواد من ٢١ إلى ٢٦^(١) : هذه المواد وضعت بدلاً من المادة ٥٤٣ من الأصل ، قد استوفيت فيها الأحكام من مذهب الحنفية وغيرهم .

وقبول الوصية صراحة أو دلالة بعد موت الموصى شرط فى لزومها وثبوت ملك الموصى به عند الحنفية ، والمراد بالقبول دلالة الاتيان بما يدل على الرضا وهو مذهب الحنابلة ومقتضى كلام الحنفية فى الهبة .

(أ) ويقبل عن الجنين والصغير والمحجور عليه من له الولاية على مالهم أخذاً من مذهب الشافعية فى الجنين ، ومذهبهم ومذهب المالكية فى المحجور عليه ، ومثل القبول فى ذلك الرد .

ويقبل عن جهات البركا المؤسسات العلمية والدينية والملاجئ والمستشفيات ونحوها من يمثلها شرعاً أو قانوناً ، فإن قبل الوصية لزمته وثبت الملك ، وإن ردها بطلت ، ولا يصدر القبول من الموصى لهم كطلبة المدرسة والموجودين بالمعجأ أو المستشفى أخذاً من مذهب الشافعية والامامية وقواعد الشريعة العامة .

(١) المواد من ٢١ إلى ٢٦ أصبحت المواد من ٢٠ إلى ٢٥ .

٣ - إذا لم يكن لجهات البر من يمثلها كالفقراء والحج ونحوهما فإن الوصية تنازم بلا قبول ولا خلاف في ذلك بين المذاهب (مادة ٢١) .

٤ - يقوم الوارث مقام الموصى له إذا مات قبل القبول أو الرد وهو مذهب الشافعية (مادة ٢٢) .

(ب) ١ - يصح القبول قبل الموت ويصح مترخياً ، وهو مذهب الحنفية .

٢ - إذا طلب الوارث أو من له تنفيذ الوصية من الموصى له القبول أو الرد بإعلان كتابي ومعنى على علمه بهذا الطلب ثلاثون يوماً كاملاً ولم يقبل أو يرد ولم يكن له عذر مقبول اعتبر راداً وبطلت وصيته أخذاً من مذهب الشافعية والحنابلة .

والمراد بمن له تنفيذ الوصية وصى الذركة وولى الورثة أو بعضهم والوصى عليهم أو على بعضهم سواء أكان وصى الميت أم وصى القاضى (مادة ٢٣) .

٣ - مطابقة القبول للإيجاب ليست شرطاً فى لزوم الوصية ، فقبول الموصى له بعض الوصية ورد البعض وقبول بعض الموصى لهم فى عقد واحد ورد الباقيين معتبر وتزرم الوصية فيما قبل وتبطل فيما رد وهو مذهب الحنفية (مادة ٢٤) .

(ج) رد الموصى له للوصية كلها أو بعضها قبل الموت باطل .

وإذا كان الموصى له معيناً بالذات أو بالوصف ورد الوصية كلها أو بعضها بعد موت الموصى وقبل القبول فيما رد ولا يملك أن يعود إلى قبول ما رده بل يكون تركته للموصى ، وإذا كان رد بعد الموت والقبول وقبل منه الورثة كلهم أو بعضهم فسخت الوصية فيما رد وكان تركته ، وإذا لم يقبل منه أحد بطل رده وهذا مذهب الحنفية .

وإذا كانت الوصية لقوم محصورين بلفظ يتناولهم ولم يعينوا بأسمائهم فرد بعضهم الوصية له بعد موت الموصى فطبقاً لأحكام المادة ٣٢ تبطل الوصية فى حقه وتكون كلها للباقيين من الموصى لهم (مادة ٢٥) .

(د) ١ - بالقبول يملك الموصى له الوصية من حين الموت إذا كان الموصى له موجوداً وقتها وكانت الوصية مضافة إلى الموت نفسه غير متأخرة عنه ، وهو مذهب الحنفية وإن كان غير موجود حين الموت وإن كانت الوصية مضافة إلى وقت بعده فإن المالك يثبت بالقبول من حين وجود الموصى له فى الحالة الأولى ومن حين الوقت المضاف إليه فى الحالة الثانية أخذاً من مذهب المالكية .

٢ - زوائد الموصى به الحادثة بعد الموت أو بعد وجود الموصى له أو بعد الوقت الذى أصيبت له الوصية وقبل القبول والحادثة بعد القبول وقبل القسمة تكون ملكاً للموصى له متى قبل ، فلا تدخل فى حساب خروج الوصية من الثلث لأنها نماء ملكه أخذ من مذهب الشافعية (مادة ٢٦) .

٣ - ونفقة الوصية وزوائدها فى هذه المدة تكون على الموصى له لأنها نفقة ملكه .

المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩^(١) اشتملت هذه المواد على أحكام جديدة مأخوذة من مذهب الإمام مالك بقصد التوسعة على الناس ، لأنه لا يشترط فى مذهب وجود الموصى له وقت الوصية ولا وقت موت الموصى خلافاً لمذهب الحنفية فإنه يشترط فيه ذلك .

١ - والمراد بالمعدوم من لم يوجد لا من كان موجوداً ثم انعدم وبالموجود ما يعم الموجود بالذات وبالوصف .

٢ - فإن كانت الوصية لمن يمكن حصرهم سواء ذكرهم الموصى بلفظ يدل على أنهم لم يوجدوا كالوصية لمن سيوجد لفلان أو لمن يكون فقيراً منهم ولم يكن منهم فقير حين الوصية لم ذكرهم بلفظ يشمل الموجود منهم ومن لم يوجد كالوصية لأولاد زيد أو لطلبة العلم منهم فالغلة قبل وجود أحد تكون ملكاً لورثة الموصى ، وعند اليأس من وجود أحد يكون الأصل للغلة لهم إلا إذا كان الموصى فى الوصية بالغلة قد جعلها لموصى له آخر فتكون له .

٣ - وإن كان أحد منهم موجوداً حين موت الموصى أو وجد بعد ذلك استحق الغلة إلى أن يوجد غيره فيشاركه فيها ، وهكذا كلما وجد أحد اشترك مع من يكون موجوداً وقت الغلة .

٤ - وعند اليأس من تزايد أحد ففى الوصية بالأعيان تقسم العين الموصى بها بين الموصى لهم الأحياء منهم والأموات ويقسم نصيب من مات بين ورثته قسمة الميراث ، وفى الوصية بالمنافع يستبد الموجودون بالغلة إلى أن ينقرضوا ، فتكون العين والغلة لورثة الموصى إن لم يكن موصى بها لآخر فتكون له .

٥ - إذا انقرض الموصى لهم قبل اليأس من وجود غيرهم تكون الغلة لورثة الموصى حتى يوجد أحد فيستحق الغلة .

٦ - إذا لم يوجد إلا واحد عدد وجود الفلة أو عند اليأس من تزايد أحد استحق كل الفلة في الوصية بالمنفعة واستحق العين الموصى بها في الوصية بالأعيان - وهذا إذا لم يوجد نص أو قرينة تدل على أن الموصى قصد بوصيته متعدياً ففي هذه الحالة يأخذ الموصى له حصته من الوصية .

مسألة ٣٠^(١) : الوصية للطبقات :

١ - في الوصية بالمنفعة للطبقات لا يشترط الترتيب بينها ، فلا فرق بين الوصية لأولاد فلان وأولاد أولاده وبين الوصية لأولاده ، ثم من بعدهم لأولاد أولاده في أن كلا منهما وصية لطبقتين .

٢ - والاختلاف إنما هو في طريقة الاستحقاق ، ففي المثال الأول كل من وجد من الأولاد وأولاد الأولاد اشترك في الوصية ، وفي المثال الثاني لا يستحق أولاد الأولاد مادام أحد من الأولاد موجوداً .

وفي كلتا الحالتين تنكح الأحكام الواردة في المادتين السابقتين .

٣ - بعد انقراض الموصى لهم في الطبقتين واليأس من وجود أحد تكون العين الموصى بمنفعتها لورثة الموصى أو لمن أوصى له بها .

٤ - إذا كانت الوصية بالمنفعة لأكثر من طبقتين بطلت فيما زاد عليهما أخذاً من مذهب ابن أبي ليلى الذي لا يجيز الوصية بالمنافع .

أما صحة الوصية للطبقتين فمبني على مذهب الإمام مالك .

مسألة ٣١^(١) : هذه المادة جديدة مأخوذة من مذهب الإمام مالك ومن القاعدة الشرعية وهي أن لولى الأمر أن يأمر بمباح فمذهب الإمام مالك يجيز الرصية لمن لا يحصون (كالوصية لأهل القاهرة) وينص على أنه ينبغي إثارة المحتاجين منهم ، وأنه لا يلزم التعميم ولا المساواة بل يترك الأمر في ذلك لاجتهاد الوصية أو المحاكم . والقاعدة الشرعية تقتضي بأن لولى الأمر أن يعين الجهة التي يجب الصرف إليها وهم المحتاجون فتختص بهم دون غيرهم .

(١) المادة ٣٠ أصبحت المادة ٢٩ .

(٢) المادة ٣١ أصبحت المادة ٣٠ .

مادة ٣٢ و ٣٤^(١) : هاتان المادتان تكمل إحداهما الأخرى ، وأولاهما جديدة والثانية أصلها المادة ٥٥٠ وعدل فيهما عن مذهب الحنفية إلى غيره لأنه أصلح للعمل .

١ - فإذا كانت الوصية لمحصورين معينين بالاسم أو بما يدل على التعيين الشخصي ولم يصح الإيجاب بالنسبة لبعضهم بأن كل غير أهل للملك كما إذا أوصى لمحمد وعلى فكان أحدهما ميتاً أو صح الإيجاب لهم جميعاً ثم مات بعضهم قبل موت الموصي أو رد الوصية بعد موته فإن الباقي منهم لا يأخذ إلا حصته في الوصية وحصة من خرج من الوصية تكون لورثة الموصي أخذاً من مذهب الشافعي .

٢ - وإن كانت لمحصورين غير معينين بأن كان اللفظ يصدق عليهم جميعاً - قتلوا أو كلوا - فكان بعضهم غير أهل للوصية من حين صدورهما كانت الوصية للباقيين لأن اللفظ يشملهم وإن صح الإيجاب لهم ثم خرج بعضهم من الوصية كموته قبل موت الموصي أو رده الوصية بعد موته فإن الوصية تكون للباقيين منهم أخذاً من مذهب الإمام مالك ، فلو أوصى لولد عبد الله الفقراء فكان منهم وقت الوصية أغنياء كانت الوصية للفقراء لعدم صحة الإيجاب في الأغنياء ولو مات بعض من صح الإيجاب فيهم قبل موت الموصي أو رد الوصية بعد موته خرج من الوصية أيضاً وكانت لمن بقي بعد ذلك ولو واحداً لأنه ولد عبد الله .

وفي الوصية للمحصورين غير المعينين يجب مراعاة ما نص عليه في المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ .

مادة ٣٣^(٢) : هذه المادة جديدة وضعت لبيان نصيب الموصي به لكل معين أو جماعة محصورة أو غير محصورة أو جهة ، والحكم في هذا وفق مذهب الحنفية .

(١) المادتان ٣٦ و ٢٤ أصبحت المادتان ٣١ و ٣٣ .

(٢) المادة ٣٣ أصبحت المادة ٣٢ .

١ - فلو أوصى لمعين مع قوم محصورين كالوصية لعبد الله ولولاد بكر كانت الوصية على عدد الترعوس .

٢ - ولو أوصى لمعين وقوم غير محصورين أو جهة من جهات البر كانت للمعين سهم ولغير المحصورين سهم ولجهة البر سهم وإن كان المعين متعدداً كان لكل واحد سهم ، فلو أوصى لزيد وعمروا وعبدالله وفقراء مدينة الاسكندرية وملجأ العجزة كانت الوصية أخماساً لكل واحد من المعطين سهم والفقراء سهم والملجأ سهم .

٣ - ولو أوصى لجهة من جهات البر وقوم غير محصورين كان للجهة نصف الوصية والنصف الثاني لغير المحصورين .

٤ - ولو كان الموجود حين موت الموصى بعض من يحسون ويحتمل وجود غيره أتبع في ذلك مانص عليه في المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ كما إذا أوصى لزيد وولد عبدالله ومستشفى فكان الموجود عند وفاة الموصى زينا وثلاثة من أولاد عبدالله فإن الغلة تقسم على خمسة لزيد سهم ولكل واحد من أولاد عبدالله سهم وللمستشفى سهم ، وكل من يوجد بعد ذلك من ولد عبدالله يشترك مع من يكون موجوداً وسبق أن هذا الحكم مأخوذ من مذهب الملكية .

مادة ٣٥^(١) : هذه المادة جديدة والقول بعود نصيب من بطلت وصيته إلى ورثة الموصى يؤخذ من مذهب الشافعي والقول بالمحاصة مأخوذ من مذهب الإمام مالك .

فإذا أوصى لأخيه بربع تركته ولأولاد ابنة بالثمن وهم ثلاثة والفقراء بثمان آخر ولم يجز الورثة الوصية بما زاد على الثلث ورد الأخ الوصية أو مات قبل موت الموصى كان الثلث بين الوصايا بالمحاصة وحل ورثة الموصى محل الأخ في وصيته وحاصوا بها أرباب الوصايا الأخرى وردوا من الثلث نصفه وهو قدر حصتهم فيه .

ولكن لو جمع كل هؤلاء وأوصى لهم بالنصف ولم تجز الورثة الزائد رد الورثة من الثلث خمسة وهو حصصة الأخ .

(١) المادة ٣٥ أصبحت المادة ٣٤ .

مسألة ٣٦ (١) : مذهب الحنفية الذي جرى عليه العمل أنه يكفي في حياة الحمل الموصى له أن يولد أكثره حياً ، وقد روى من المصلحة العدول عن مذهب الحنفية إلى مذهب الشافعي الذي يشترط في الحياة أن يولد الحمل وبه حياة مستقرة .
والحياة المستقرة تثبت بوجود الأعراض الظاهرة للحياة كالبكاء والصراخ والشهيق فإن لم توجد هذه الأعراض رجع إلى رأى الأطباء الشرعيين للتحقق من أن الجنين ولد حياً حياة يقينية .

(أ) ويشترط لصحة الوصية للحمل أن يكون موجوداً حين الوصية وهو يعتبر موجوداً حين الوصية إذا تحقق فيه ما يأتي :

١ - إن أقر الموصى بالحمل وقت الوصية سواء أكانت الحامل زوجاً أم خالصة من الأزواج وعدتهم أم معنده اشترط أن يولد الحمل لسنة شمسية فأقل من وقت الوصية .

فإن لم يوجد إقرار من الوصى :

٢ - اشترط أن يولد حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من وقت الوصية إن كانت الحامل زوجاً أو خالصة من الأزواج وعدتهم .

٣ - واشترط أن يولد لسنة شمسية فأقل من وقت الوصية إن كانت الحامل معدنة لوفاة أو فرقة بئنة .

(ب) واشترط أن يولد لسنة شمسية فأقل من وقت الوصية أن كانت الحامل معدنة لوفاة أو فرقة بئنة .

(جـ) وإذا مات الموصى قبل انفصال الحمل أوقفت غلة الموصى به إن كانت له غلة حتى ينفصل العمل حياً فنكون له وإلا كانت لورثة الموصى وهذه الأحكام تؤخذ من فقه الحنفية والشافعية والحنابلة ورأى محمد بن الحكم :

(١) المادة ٣٦ أصبحت المادة ٢٥ .

١ - مذهب الحنفية - إذا أقر الموصى بالحمل حين الوصية وكانت الحامل زوجته أو معتدة فلا تصح الوصية إلا إذا وضعت حملها حياً لأقل من سنتين من وقت الوصية، وإن كانت معتدة ولم يحصل إقرار بالحمل أشرط لحصة الوصية أن تأتي به لأقل من سنتين من وقت الموت أو الفرقة البائنة ، وعند الحنابلة تصح الوصية إذا أتت به لأقل من أربع سنين من وقت الوصية إن كانت غير زوجته ولا معتدة أقر الموصى بالحمل وقت الوصية أم لم يقر .

والمصلحة ظاهرة في العمل بغير هذين المذهبين في أقصى مدة الحمل لهذا أخذ برأى محمد بن الحكم من فقهاء المالكية الذي نقله عن ابن رشد في كتابة بداية المجتهد وهو أن أقصى مدة الحمل سنة وقد أخذ بهذا المبدأ في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للأسباب التي بيئت بمذكرته الإيضاحية ، واختيرت السنة وهي ٣٦٥ يوماً بدلاً من السنة الهلالية التي قال بها محمد بن عبد الحكم للاحتياط في الحمل ، وهذا الاحتياط يتفق مع مذهب الحنفية في الزوجه والمعتدة ومع مذهب الحنابلة في غيرهما ، فإن كانت الولادة لسنة شمسية صحت لأنها أقل من أقصى مدة الحمل في المذهبين حسب الأحوال ، ولا تصح إن ولدته لأكثر من سنة شمسية أخذاً من قول محمد ابن عبد الحكم .

٢ - عدل عن مذهب الحنفية الذي يشترط لصحة الوصية للحمل الذي لم يقر به أن يولد لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية إذا كانت الحامل زوجاً إلى مذهب الحنابلة وهو أن تلده لسبعين ومائتي يوم فأقل ولو لم تكن متزوجة مراعاة لمصلحة الطفل .

٣ - وإذا كانت الوصية لحمل من معين فلا تصح الوصية له إلا إذا ثبت نسبه شرعاً من ذلك المعين وهو مذهب الشافعي .

٤ - واستحقاق الحمل الغلة من وقت وفاة الموصى مذهب الحنفية .

مادة ٣٧^(١) : هذه المادة وفق مذهب الحنفية وقد وضعت هي والمادة ٣٦ بدلا من المادة ٥٤٠ من الأصل لأنهما أظهر وأشمّل للأحكام .

١ - فإذا أتت الحامل بولدين حيين أو أكثر في وقت واحد أو في وقتين بينهما أقل من ستة أشهر كانت الوصية بينهم بالتساوي إلا إذا نص الموصي على أن تكون القسمة بينهم على وجه آخر كأن يشترط في الاستحقاق كون الحمل ذكراً أو أنثى أو يفاضل بين الذكر والأنثى فيعمل بشرطه .

٢ - إذا مات أحد الأولاد بعد انفصاله حياً فإن كانت الوصية بالأعيان كانت حصته لورثته لأنه ملكها ملكاً تاماً وإن كانت الوصية بالمنافع كانت حصته لورثة الموصي .

٣ - وإن انفصل أحد الأولاد ميتاً كانت الوصية كلها للباقي منها .

الفصل الثاني

الموصى به

مادة ٣٨^(٢) : هذه المادة وضعت بدلا من المواد ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٤ .

(أ) الوصية للوارث :

صحة الوصية للوارث بما لا يزيد على الثلث مذهب جمهور الفقهاء ونفاذاً يؤخذ من الآية الكريمة « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين » .

وهو رأي فريق من المفسرين ومنهم أبو معلم الاصفهاني كما قال به فريق من الفقهاء من غير المذاهب الأربعة ، واختير القول بجواز الوصية للوارث لحاجة الناس إليها .

(١) المادة ٣٧ أصبحت المادة ٣٦ .

(٢) المادة ٣٨ أصبحت المادة ٣٧ .

(ب) الوصية بما زاد على الثلث :

الوصية بما زاد على الثلث صحيحة ولكن نفاذها يتوقف على إجازة الورثة بعد وفاة الموصى وهو مذهب جمهور الفقهاء .
ويشترط في المميز أن يكون من أهل التبرع عالمياً بما يجيزه وهو مذهب الحنفية .

سادتا ٣٩ و ٤٠ (١) : هاتان المادتان والفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ وضعت بدلا من المادتين ٥٣٤ و ٥٣٥ لاستيفاء أحكام وصية المدين وكلها من مذهب الحنفية .

١ - فالموصى إن لم يكن مدينا ولم يكن له وارث كان حراً في الوصية لما يشاء من ماله كله أو بعضه .

٢ - وإن كان مديناً بدين غير مستغرق صححت وصيته ولكنها لا تنفذ إلا في ثلث الباقي بعد وفاة الدين .

وإن كان الموصى به معيناً أو شائعاً في معين مرهوناً أو غير مرهون واستوفى الدين كله أو بعضه منه ، كان للموصى له الرجوع بقدر الدين الذي استوفى في ثلث ما بقي من التركة بعد وفاة الدين .

٣ - وإن كان مديناً بدين مستغرق للتركة صححت الوصية ولا تنفذ إلا إذا برئت ذمة الموصى من الدين كله .

وبراء الذمة يكون بإبراء الدائن مدينه من الدين أو بأن يؤديه شخص للدائن متبرعاً به وقت الأداء أو بغير ذلك من الأسباب .

وإن برئت ذمة الميت من بعض الدين صار مديناً بدين غير مستغرق وحكمه هو ماسبق ذكره .

(١) مادتا ٣٩ ، ٤٠ أصبحتا ٣٨ و ٣٩ .

المواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣^(١) الوصية بمثل نصيب الوارث .

١ - إذا كانت الوصية بمثل نصيب أحد الورثة وبين الموصى الوارث بأن يوصى (حسب تعبير الفقهاء وما درج عليه الناس في وصاياهم) بنصيب ابنه أو بمثل نصيب ابنه أو بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابن له لو كان أو بمثل سهمه على سهام فريضة التركة ويكون نصيبه للموصى له والباقي للورثة يقسم بينهم حسب فرائضهم .

وإذا كان من أوصى بنصيبه أو بمثل نصيبه لو فرض موجوداً يحجب غيره من الورثة حجب حرمان أو حجب نقصان فإن الفريضة تصح بالنسبة لغير المحجوب ثم يزداد عليه سهم الموصى له كما لو ترك الميت أخاً وبنثاً وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان ، اعتبرت التركة سهماً واحداً ألينت يزداد عليها سهمان لابن الموصى بنصيبه فيكون له ثلثا التركة إن أجز الأخ والبنث وإلا كان له الثلث والباقي بعد الوصية يقسم بين الاخ والبنث قسمة ميراث - مادة ٤١ .

٢ - وإذا كانت الوصية بنصيب أحد ورثته أو بمثل نصيبه ولم يبين أى وارث هو بأن قال أوصيت لفلان بنصيب أحد ورثته أو بمثل نصيبه فإن كان ورثته متساوين فى الميراث كالأولاد كان للموصى له مثل نصيب أحدهم زائداً على الفريضة وجعل كواحد منهم زاد فيهم ، وإن كان ورثته متفاوتين فى الميراث كان له مثل أقلهم نصيباً زائداً على الفريضة .

فإذا كان ورثته زوجة وابنتين وبنثاً وأوصى بنصيب أحد ورثته أو بمثل نصيبه كان للموصى له تسع التركة لأن فريضة التركة بما فيه وأقل سهام الورثة نصيب الزوجة وهو الثمن سهم واحد يزداد على الفريضة فيكون له سهم من تسعة سهام (مادة ٤٢) .

٣ - وإذا كان مع الوصية بما ذكر فى المادتين ٤١ و ٤٢ وصية سهم شائع فى التركة ، كما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه لشخص ورث التركة لشخص آخر قدرت الوصية بالنصيب بما تساوية من سهام للتركة كأنه لا وصية غيرها ويقسم الثلث بين الوصيتين بالمحاصة إن لم يسعهما ولم يجز الورثة ، ففي المثال السابق إذا ترك الموصى ولدين كانت الفريضة من اثنتي يزداد عليها سهم الموصى له فيكون له الثلث

(١) المواد ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ أصبحت المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ .

والوصيتان ثلث ورابع أكثر من ثلث التركة ، فإذا لم يجز الولدان الزائد على الثلث كان الثلث بين الموصى لهما أربعة سهام لصاحب الثلث وثلاثة لصاحب الربع .

وإذا كان بذل الوصية بالسهم الشائع وصية بعين من أعيان التركة أو بدراهم مرسلة قدرت العين أو الدراهم بما تساويه من سهام للتركة وقدرت الوصية بالنصيب كذلك وقسم الثلث بين الوصيتين على الوجه السابق (مادة ٤٣) .

والأحكام في المادة ٤١ مأخوذة من مذهب الحنفية إلا في الوصية بمثل نصيب ابن لو كان ولم يكن له ولدًا فالحكم من مذهب مالك ، وفي المادة ٤٢ مأخوذة من مذهب الإمام أحمد وابن حنبل ، ومنقولة عن الإمام أبي حنيفة ، وفي المادة ٤٣ مأخوذة من مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، والقول بتقدير الوصية بعين من التركة أو بالدراهم المرسلة تساوية من سهام للتركة محل اتفاق بين المذاهب .

والمواد الثلاث جديدة وضعت لبيان هذه الأحكام التي لم يتعرض لها الأصل .

المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ ^(١) : لم تستوف المادة ٥٥٢ من الأصل أحكام الوصية إذا كان في التركة دين أو مال غائب ، ولما كانت الحاجة ماسة إلى استيفاء الأحكام على وجه شامل وضعت المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ لبيان هذه الأحكام ، والمراد :

١ - بالنقد المرسله النقود التي لم تعين بالذات ولم تكن من فرع معين من ماله كالوصية بألف جنيه من ماله .

٢ - وبالدين هو ماله يستوفى إلى وقت القسمة أما ما استوفى به الموت وقبل القسمة فهو مال حاضر .

٣ - وبالعين ما يشمل النقود المعينة كالوصية بوديعة بعينها وعروض التجارة كالوصية بما في حانوته الفلاني وكل معين آخر عفاً كان مملوكاً أو منقولاً أو حيواناً .

٤ - وبالمال للفائض ما كان خارجاً عن تصرف الموصى والورثة أو كان مخوفاً عليه كالمال المنسوب أو المودع في مصرف في بلد معاد لبلد الموصى .

(١) المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ أصبحت المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ .

(أ) فإذا كان فى التركة دين على أجنبي أو مال غائب :

١ - فإن كانت الوصية بنقود مرسلة وكانت تخرج من ثلث الحاضر من التركة استحق الموصى له كل وصيته نقداً إن كان فى الحاضر نقود تفى بها وإلا بيع منه بقدر ما يفى بها ، وإن كانت لا تخرج من ثلث الحاضر استحق منها نقداً بقدر ثلث الحاضر وكلما حضر شئ من الدين أو المال الغائب أخذ منذ ثلثة نقداً حتى يستوفى منه وصيته وفى جميع الأحوال يجوز للموصى له أن يأخذ من أعيان التركة ما تساوى قيمته الوصية بالاتفاق مع الورثة .

٢ - وإن كانت الوصية بمعين وكان يخرج من ثلث الحاضر من التركة الموصى له كله وإن كان لا يخرج من ثلث الحاضر استحق منه بقدر ثلث الحاضر والباقى للورثة وكلما حضر شئ من الدين أو المال الغائب استحق منه ثلثه حتى يستوفى وصيته (مادة ٤٤) .

والأحكام فى هذه المادة من مذهب الحنفية إلا فى حالة الموصى به العين فإن الحكم فيه يؤخذ مما ذكره الباجى فى مذهب المالكية .

٣ - وإن كانت الوصية بسهم شائع فى التركة كالوصية بربع ماله استحق الموصى له سهمه فيها سواء أكانت كلها حاضرة أم غائبة أم بعضها حاضراً أم بعضها غائب فهو شريك الورثة بسهمه فى الحاضر والغائب أخذاً من مذهب الحنفية (مادة ٤٥) .

٤ - وإن كانت الوصية بسهم شائع فى نوع من المال كالوصية بربع أطيانه أو منازل التى بالجهة للفلانية أو بربع أمواله فى التجارة أو ديونه التى على التجار أو غير ذلك ، فإذا كان هذا النوع كله حاضراً أخذ الموصى له سهمه فيه وإن كان غائباً أو ديناً أخذ سهمه مما يحضر منه وأن كان بعضه حاضراً وبعضه غائباً أو ديناً أخذ سهمه فى الحاضر وكلما حضر شئ من الغائب أو الدين أخذ سهمه فيه ، ولكنه فى جميع هذه الصور لا يستحق شيئاً مما ذكر إلا إذا كان يخرج من ثلث الحاضر من التركة وإلا أخذ بقدر الثلث فقط وكلما حضر شئ منها أخذ بقدر ثلثه من النوع الموصى له فيه بقدر ثلث ما يحضر من التركة حتى يستوفى سهمه منه (أخذاً من مذهب الحنابلة) .

وإذا كان الباقي من اللزوع قد قسم على الورثة وكان فى رد بعضه للموصى له ضرر لهم بأن كانوا قد تصرفوا فيه أو أخذوا فيه تحميماً أو زيادة فإنه لا يرد منه شئ ويستوفى الموصى له باقى وصيته مما يحضر من دين التركة أو الغائب منها أخذاً من مذهب الحنفية والقاعدة التى ذكروها الضرر يزال (مادة ٤٦) .

(ب) وإذا كان فى التركة دين على وارث :

١ - فإن كان مؤجلاً كان حكمه حكم الدين الذى على الأجنبى فى جميع الأحوال المارة .

٢ - وإن كان حالاً وكان من جنس الحاضر من التركة أو بعضها فى جميع الأحوال المارة أيضاً تقع المقاصة فى الدين بقدر سهام المدين ويعتبر ما يقابل سهامه من الدين مالا حاضراً .

وطريقة الحساب فى هذا أننا نصصح الفريضة على وجه تخرج منه الوصية وسهام التركة ثم نسقط سهام الوارث المدين ونقسم ما كان من جنس الدين فى التركة على سهام الموصى له والوارث غير المدين والمدين يستوفى سهامه مما عليه من الدين ان كان دينه مثل سهامه أو أكثر ويعتبر ما استوفاه مالا حاضراً وإن كان دينه أقل اعتبر أيضاً مالا حاضراً يضم على جنسه فى التركة وتستخرج الوصية على حسابه .

١ - مثال الوصية بالدرهم المرسله :

إذا أوصى بمائة وخلف ابنين أحدهما مدين بمائة وترك مائتين نقداً كانت الفريضة من ثلاثة - لأن الوصية بالدرهم المرسله تنفذ من الثلث مقدماً على حق الوارث وفريضة الثلث ثلاثة فيكون للموصى له سهم ولكل ابن سهم والإبن المدين مستوف حقه مما عليه فلا يزاحم الموصى له والإبن الآخر فيسقط سهمه ويقسم النقد بين الموصى له والإبن الآخر على سهمين ، فيكون للموصى له مائه هى تمام وصيته وللإبن غير المدين مائة وإذا أخذ مائة تبين أن الإبن المدين مستوف - مثل ذلك لأن

حق الاثنين في التركة سواء ، فتكون التركة حينئذ ثلثمائة كلها مال حاضر ولو كان الدين أكثر من مائة ، فالحكم لا يتغير في اعتبار الثلثمائة تركة حاضرة ، ولكن كلما استخلص شيء من الابن المدين أخذاه الابن الثاني مما له حتى يستوفي حقه .

ولو كان الدين أقل من مائة اعتبر مالا حاضراً وأخذ الموصي له وصيته على وفقه والباقي يكون بين الابنتين مع المقاصة فيها عند المدين وإن كانت الوصية بأقل من مائة أخذها الموصي له من سهم الثلث والباقي من النقد مع الدين تركة بين الابنتين مع المقاصة في الدين .

٢ - ومثال الوصية بسهم شائع في التركة :

إذا أوصى بربع تركته وخلف ابنتين أحدهما مدين بمائة وخلف مائة نقداً ، فالفريضة من ثمانية للموصي له سهمان ولكل ابن ثلاثة أسهم تسقط سهام الابن المدين ويقسم النقد على خمسة أسهم للموصي له أربعون وللابن غير المدين ستون ، وإذا أخذ ستين تبين أن المدين صار مستوفياً مثلها فتكون التركة الحاضرة مائة وستين نفذت الوصية في ربعها إلى أن يتيسر باقي الدين فيمسك المدين تمام حقه وهو خمسة وسبعون ويؤدى خمسة وعشرين للموصي له والابن غير المدين تقسم بينهما بنسبة سهامهما ، وبذلك يكمل للموصي له خمسون تمام وصيته ، وللابن خمسة وسبعون تمام حقه وباقي الأمثلة يمكن تخريجها قياساً على ما سبق .

٣ - مثال الوصية بسهم شائع في نوع من التركة :

ترك مائة نقداً وعقاراً قيمته مائة ومائة ديناً على أحد الابنتين وأوصى لآخر بثلاثة أرباع العين النقد فالوصية هنا لا تخرج من ثلث الخاصة من التركة ، وتصحيح المسألة من ثلاثة للموصي له سهم ولكل ابن سهم والمائة النقد بين الموصي له والابن غير المدين للموصي لها منها ستة وستون وثلثان وهو ثلث التركة الحاضرة من العقار والنقد وللابن غير المدين ثلاثة وثلثون وثلث ، وبهذا يتبين أن المدين استوفى مثل ذلك لعدم التفاضل بين الابنتين وما جعل مستوفياً له يعتبر تركه حاضرة فتصير به التركة الحاضرة مائتين وثلاثة وثلثين وثلثاً للموصي له خمسة وسبعون كمال وصية

لأنها تخرج من ثلث الحاضر وللاين غير المدين خمسة وعشرون ونصف العقار ويمسك النصف الآخر حصّة المدين حتى يؤدي ما عليه له في الدين وهو سبعة وثلاثون ونصف .

٤ - وإن كان الدين للحال على الوارث من غير جنس الحاضر من التركة يقسم الحاضر على سهام الموصى له وجميع الورثة بعد تصحيح المسألة ، ويعتبر الدين مالا حاضرا إن كان قدر حصّة المدين أو أقل وإن كان أكثر كان للزائد كالدين على الأجنبي وتكون الوصية على حساب الحاضر من التركة والدين ولا تسلم حصّة المدين في الحاضر من التركة حتى يؤدي قدرها من الدين ، فإن لم يؤد باعها القاضى ووفى الدين منها ، فإذا خلف ابنين وله على أحدهما ألف وترك عقارا قيمته ألفان وأوصى لشخص بثلث ماله كان العقار بين الموصى له والابنين أثلاثا ، ولكن نصيب الابن المدين يوقف في يد الموصى له والابن غير المدين ينزله المرهون في يد المرتهن لما له عليه من الدين فإذا أدى اليهما ثلثي ما عنده من الدين لقسماه وسلم له ثلث العقار الموقوف والأمر رفع الأمر الى القاضى لبيع حصته في العقار لإيفاء ما عليه من الدين (مادة ٤٧) وجميع الأحكام في هذه المادة مأخوذة من مذهب الحنفية .

المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠^(١) : وضعت هذه المواد بدلا من المادة ٥٥١ في الأصل لاستيفاء ما قصرت عنه من المسائل ولأن ما اشتملت عليه هذه المواد من الأحكام أبسر وأسهل وأعدل مما ذهب إليه الإمام وصاحبه من التفرقة في الحكم بين ما يقسم جبرا وما لا يقسم جبرا مما هو وارد في المادة ٥٥١ ، فالمادة ٤٨ مأخوذة من مذهب الحنفية ويوافقهم فيها غيرهم لأن الوصية تبطل بهلاك الموصى به عينا أو نوعا ، ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك ، وإذا هلك أو استحق بعض الموصى به عينا أو نوعا بطلت الوصية فيه واستحق الموصى له الباقي إن خرج من ثلث التركة لأنه موصى به وإن لم يخرج من الثلث استحق بقدره .

(١) المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ أصبحت المواد ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

والحكم الوارد في المادة ٤٩، فيما إذا هلك البعض أو استحق مأخوذ من مذهب الحنفية ويوافقهم فيه للشافعية .

والحكم الوارد في المادة ٥٠ مأخوذ من مذهب زفر ، وهو المفتى به عند الحنفية .

وحكم التسوية بين الوصية بعدد شائع في نوع وبين الوصية بسهم شائع مأخوذ مما ذهب إليه ابن الماجشون من فقهاء المالكية ، فحدهم إذا أوصى بعشرة من أفراسه، فكانت أفراسه مائة كان للموصى له عشر الأفراس .

الفصل الثالث

الوصية بالمنافع

تضمن هذا الفصل أحكام الوصية بالمنافع على وجه أشمل وأوسع نطاقاً مما جاء بالأصل فقد اشتمل المشروع على جواز الوصية لطبقتين وحددت فيه المدة التي يستحق فيها الموصى له الوصية بثلاثين سنة بحيث لو لم يستحق فيها بطلت وصيته أخذاً مما ذكره الفقهاء من أنها مدة طويلة تمنع من سماع الدعوى ومن مذهب عبد الرحمن بن أبي ليلى الذي لا يجيز الوصية بالمنافع .

والمراد بالمنافع ما يشمل المنافع المحضة للمعين كمسكنى الدار وزرع الأرض أو بدلها كإقرار الدار والأرض أو ما يخرج منها كثمرة البستان والشجر وهو رأى فقهاء الحنابلة في المنفعة .

وتشمل الوصية بالمنافع أيضاً الوصية بحقوق الارتفاق ، وحق التظلى والوصية بقدر من المال يدفع شهرياً مثلاً من غله أرضه، والوصية بأن تباع أرضه لشخص مسمى بشئ معين ، أو بالتأجير له كذلك ، أو بالأقراض ، أو بصفة للتركة على وجه معين .

وتصح الوصية بمنافع العين كلها أو بعضها أو ببعض المنافع ، كما يصح أن يكون الموصى مالكا للمعين والمنفعة أو مالكا للمنفعة فقط ، كالمستأجر الذي يوصى بمنافع العين للمستأجرة .

مادة ٥١ ، ٥٢^(١) : إذا كانت الوصية بالمنفعة للمعين مدة معلومة المبدأ والنهاية كالوصية له سنة تبدأ من وقت كذا فلا يستحق الوصية إلا إذا وقعت المدة بعد موت الموصى وإن أنقضى بعضها قبل موته استحق باقي المدة ، أخذاً من مذهب الحنفية ولكن يشترط أن تبدأ المدة قبل مضي ثلاث وثلاثين سنة من وقت وفاة الموصى وإلا بطلت .

وإن كانت المدة معينة غير محدودة المبدأ والنهاية كمسنة أو غير معينة كالوصية له سنين وتحمل على ثلاث سنين عدد الحنفية ، فالمدة تبدأ من وقت موت الموصى أخذاً من مذهب الشافعية (مادة ٥١) .

وإذا منع الموصى له مانع سواء أكانت المدة معلومة المبدأ والنهاية أم لم تكن ، فالحكم ما ذكر في المادة أخذاً من مذهب الشافعي ، وحكم العذر بغيبه الموصى له يؤخذ من إطلاق ابن حجر في تحفه المحتاج .

والمراد بالعذر ما كان كالسجن والغيبة اللتين لا يتمكن معهما من استيفاء المنفعة الموصى بها (مادة ٥٢) .

مادة ٥٣^(٢) : إذا جعل الموصى وصيته بالمنفعة أبداً أو أطلق فإن كانت لغير المحصورين ممن لا يظن انقطاعهم كالفقراء أو لجهة من جهات البر كالمدارس والمسجد استحق الموصى لهم بالمنفعة مؤبداً لأنها بالتأييد صارت وفقاً ، وإن كانت لغير المحصورين ممن يظن انقطاعهم ، كأولاد زيد ونزيرته استحقوا الوصية إلى انقراض الذرية ثم تعود العين الموصى بمنفعتها إلى ورثة الموصى .

وإذا جعل وصيته بالمنفعة لمن ذكر أو مدة معلومة المبدأ والنهاية أو مدة معينة القدر غير معلومة المبدأ والنهاية استحق الموصى لهم الوصية على الوجه المبين في الوصية للمعينين في المادتين ٥١ و ٥٢ والأحكام في هذه المادة ٥٣ مأخوذة من مذهب الحنفية عدا جواز الوصية لغير المحصورين الذين يظن انقطاعهم فمبنى على مذهب الإمام مالك .

(١) لمادتان ٥١ و ٥٢ أصبحتا المادتان ٥١ ، ٥٢ .

(٢) المادة ٥٣ أصبحت المادة ٥٢ .

والمراد بالمنفعة فى المادة ما يشمل السكنى وما فى حكمها مما تجوز به الوصية للمعين أخذاً بقول الإمام محمد .

مادة ٥٤^(١) : وإن كانت الوصية لمحصولين كأولاد زيد مدة معينة من بعدهم لمن لا يظن انقاطعهم كالفقراء أو لجهة من جهات البر كانت العين الموصى بمنفعتها وفقاً فتخرج العين عن ملك الواقف وعلى هذا الأساس إذا لم يوجد أحد من المحصولين أو وجدوا بعد ثلاثة وثلاثين سنة شمسية من وقت موت الموصى أو استحقوا الوصية وانقضوا قبل انتهاء مدة الوصية المعينة لهم ، كان الوقف منقطعاً فى كل المدة أو باقياها ، وتكون المنفعة حينئذ لما هو أهم نفعاً للعباد سواء أكان جهة البر الموصى نها أم جهة بر أخرى أنفع لأن المقصود التقرب إلى الله والمصلحة فى أن تصرف الوصية لما هو أهم نفعاً .

وبعد انتهاء المدة المعينة تكون الوصية للجهة الموصى لها مع مراعاة ما نص عليه فى المواد ٦ ، ٨ ، ٣١ ، ٨٣ .

مادة ٥٥^(٢) : وضعت هذه المادة بدلا من المادة ٥٥ من الأصل وعدل عن مذهب الحنفية الوارد بالمادة لما ظهر من أن المصلحة فى إعطاء مالك المنفعة حق ترجيحها الى ما يراه من فائدته ، فقد يضطر الموصى له بالسكنى إلى الإقامة فى جهة أخرى أو يكون الموصى له بسكناء أكثر من حاجته ، وقد يكون الموصى له بالغة فى حاجة إلى سكنى الدار ، لهذا وضعت الأحكام المبينة بالمادة وروعى فيها ألا يترتب على تصرف الموصى له منزر بالعين الموصى بها ، كما إذا كانت داراً صالحة للسكنى فأجرها لمن يستعملها مصنفاً وفى وضع آلات المصنع فيها منزر لأن جذرائها لا تحتل حركة آلات المصنع .

وجواز استيفاء بدل المنفعة إذا كانت الوصية بالسكنى مذهب الشافعى ، وجواز استيفاء بدل المنفعة إذا كانت الوصية بالغة قول أبى بكر الاسكاف من فقهاء الحينة .

(١) المادة ٥٤ أصبحت المادة ٥٣ .

(٢) المادة ٥٥ أصبحت المادة ٥٤ .

وعدم جواز استيفاء بدل المنفعة إذا كان ذلك يضر بالعين الموصى بها يؤخذ مما ذكره الحنفية في قاعدة « الضرر يزال » .

مادة ٥٦ (١) : فرق الحنفية بين الوصية بالغة والوصية بالثمرة (المادتين ٥٥٧، ٥٥٦) من الأصل وهذه التفرقة ترجع عندهم إلى العرف وعند الشافعية لا فرق بين للوصية بالغة والوصية بالثمرة في أن كلا منهما يشمل الموجود حين وفاة الموصى وما يوجد بعد ذلك ، لهذا ولعدم ظهور الفرق بين الأمرين وضعت هذه المادة بدلا من مادتي الأصل المتكورتين ، وهذا إذا لم توجد قرينة على أن الموصى قصد بالوصية الموجودين حين الموت فقط .

مادة ٥٧ (٢) : تصح الوصية بتأجير عين من التركة مدة معينة كل سنة بكذا من الأجرة ، كما تصح بيعها بثمن معلوم ، فإن كانت الأجرة أو الثمن المسمى في الوصية أجر المثل أو ثمن المثل نفذت الوصية ، وإن كان أقل من المثل بقدر تخرج من ثلث التركة أو يزيد على الثلث زيادة يسيرة يتغابن فيها الناس عادة نفذت الوصية أيضاً .

أما إذا كانت الزيادة على الثلث فاحشة وهي ما لا يتغابن فيها الناس عادة ولم يجز الورثة هذا الزائد فإن دفعه الموصى له للورثة نفذت الوصية له وإن أبى الدفع لا يوجز له إن كانت الوصية بالتأجير ولا يباع له إن كانت الوصية بالبيع .

وهذه الأحكام كلها من مذهب الحنفية .

مادة ٥٨ (٣) : تستوفى المنفعة الموصى بها بعد تقديرها حسب المدون بالمادتين ٦٢ و ٦٤ بقسمة المنفعة أو العين بين الموصى له والورثة بنسبة ما لكل منهم أو بالتهايز زماناً أو مكاناً أخذاً بمذهب الحنفية .

وفي الحقوق التي لا تقبل القسمة ولا المهايأة يجتهد القاضى في تقدير مدى استعمال الحق أخذاً من القواعد العامة في التشريعة .

(١) المادة ٥٦ أصبحت المادة ٥٥ .

(٢) المادة ٥٧ أصبحت المادة ٥٦ .

(٣) المادة ٥٨ أصبحت المادة ٥٧ .

ولا تستوفى المنفعة بقسمة العين بين الورثة والموصى له إلا إذا كانت تحتل القسمة ، ولا يترتب على قسمتها ضرر للورثة ولو مع بقاء المنفعة الأصلية أخذاً بمذهب المالكية وبالقاعدة المقررة في مذهب الحنفية ، الضرر يزال ، .

وذلك كما إذا كانت العين عمارة تمكن قسمتها مع بقاء الانقفاع بكل قسم كالانقفاع به قبل القسمة ولكن يترتب على القسمة ضرر للورثة بما يفرمونه من تكاليف البناء للفصل بين القسمين وتكاليف الهدم بعد انتهاء مدة الانقفاع أو كانت لهم مصلحة في بقاء العين بحالتها .

مادة ٥٩^(١) : إذا أوصى لشخص برقبة عين وآخر بمنفعتها جازت الوصيتان وتكون الضريبة وكل ما يلزم لاستيفاء المنفعة على الموصى له بالمنفعة .

وإذا أعمل صاحب المنفعة القيام بما يلزم لبقاء العين صالحة للانقفاع بها أو لم يدفع ما عليها من الضرائب فأنفق صاحب الرقبة فيما تحتاجه العين من الإصلاح لبقائها عامرة أو دفع ما عليها من الضرائب كان ما دفعه حقاً في غلة العين يستوفيه منها قبل الموصى له بالمنفعة .

وإذا لم تكمر العين الموصى بمنفعتها أو لم تزل في سنة من السنين لسبب خارج عن إرادة الموصى له بالمنفعة أو كان يزرع الأرض سنة ويتركها أخرى لمصلحته في الاستغلال فإنه يلزم بما يكون عليها من الضرائب في السنة التي لم تزل.

أما إذا كانت العين غير صالحة للانقفاع بها كأن كانت أرضاً بوراً فإن نفقة إصلاحها وما يفرض عليها من الضرائب يكون على الموصى له بالرقبة ، وكل هذه الأحكام مأخوذة من مذهب الحنفية .

والغرض من هذه الأحكام تنظيم العلاقة بين الموصى له بالمنفعة والموصى له بالرقبة فلا يجوز للموصى له بالرقبة التمسك بها ضد قانون الضرائب في حالة ما إذا وجد ما يدعو لاستيفاء الضريبة من ثمن للعين كلها أو بعضها .

(١) المادة ٥٨ أصبحت المادة ٥٧ .

(٢) المادة ٥٩ أصبحت المادة ٥٨ .

مادة ٦٠ (١) : الوصية بالمنفعة تبطل بما يأتي :

(أولاً) إذا مضت المدة المعينة للانتفاع قبل موت الموصى أو مات الموصى له المعين واحداً كان أو أكثر قبل بدء المدة ، وإن مات في أثناءها بطلت في باقيها .
(ثانياً) إذا أسقط الموصى حقه بالمنفعة بأبراء الورثة منها بعوض أو بغير عوض أو صالحهم على تركها نظير مال دفعوه إليه .

(ثالثاً) إذا استحققت العين الموصى بمنفعتها أو اشتراها الموصى له علم بالوصية أو لم يعلم وإذا استحققت أو اشتريت أثناء مدة الانتفاع بطلت في الباقي ، هذه الأحكام من مذهب الحنفية .

مادة ٦١ (٢) : حق الورثة في بيع العين الموصى بمنفعتها كلها أو بعضها للموصى له أو لغيره مذهب أبي يوسف وموافق للمذاهب الأخرى ، وإذا بيعت لغير الموصى له انتقلت العين إلى ملك المشتري بجميع حقوقها عدا حق الموصى له فإنه يبقى ويستوفيه على ملك المشتري .

مادة ٦٢ (٣) : إذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين واحداً كان أو أكثر على وجه التأييد أو مدة حياته أو أطلق الموصى الوصية ولم يقيد بها بوقت كانت الوصية لمدة حياته فقط ، وبعد موته تكون لورثة الموصى وإن لم يوص بها لأحد بعده أخذاً من مذهب الحنفية .

ولكن إذا لم يبدأ استحقاق الموصى له الوصية في مدى ثلاث وثلاثين سنة من وقت وفاة الموصى بطلت الوصية له ، ومن استحق أثناء المدة لا ينتهي استحقاقه بمضيها ، بل يبقى مستحقاً إلى حين الموت سواء أكان وجوداً حين موت الموصى أم وجد بعده .

والأحكام بالنسبة لمن استحق أثناء المدة مأخوذة من مذهب الحنفية إذا كان المستحق موجوداً حين موت الموصى ومن مذهب المالكية إذا وجد بعد الموت .
وبالنسبة لمن لم يستحق أثناءها مأخوذة من مذهب الحنفية إذا لم يكن موجوداً

(١) المادة ٦٠ أصبحت المادة ٥٩

(٢) المادة ٦١ أصبحت المادة ٦٠

(٣) المادة ٦٢ أصبحت المادة ٦١

حين الموت ومن مذهب عبد الرحمن بن أبي ليلى الذى لا يجيز الوصية بالمنافع إذا كان موجوداً وقتها .

مادة ٦٣ و ٦٤ (١) الفقرة الأولى من المادة ٦٣ مأخوذة من مذهب الحنفية وباقى المادة يؤخذ من مذهب الشافعى .

والوصية بالحقوق وصية ببعض المنافع .

وطريقة تقدير قيمة الحقوق أن تقوم العين بحقوقها الموصى بها ثم تقوم مسلوية الحقوق والفرق بين القيمتين هو الوصية .

وإن كانت الوصية مؤقتة بمدة معينة قومت الحقوق كذلك فى هذه المدة ، والفرق بين القيمتين هو الوصية أخذاً من مذهب الشافعى فى الحالتين .

وإذا كانت قيمة العين أو قيمة المنفعة فى المادة ٦٣ وقيمة الحقوق فى المادة ٦٤ لا تخرج من ثلث التركة لستحق الموصى له من الوصية بقدر الثلث إذا لم يجز الورثة الزائد على الثلث .

الفصل الرابع

الوصية بالمرتبات

مادة ٦٥ (٢) : اتفق الجمهور من فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية على وجوب تنفيذ الوصية بمرتب فى التركة أو غلتها ووقف جزء منها يمكن تنفيذ الوصية فيه .

ولكن لما كان العمل بطريقتهم فى التنفيذ يضر بالورثة أحياناً ، رأى فى مشروع القانون العمل بالعرض الذى قصد إليه الفقهاء وهو ضمان تنفيذ الوصية من غير ضرر بالورثة .

(أ) الوصية بمرتب معين فى مدة معينة :

١ - إذا كانت الوصية بمرتب من رأس مال التركة مدة معينة توقف من التركة عين ذات إيراد تنفذ منه الوصية ، ولكن إن كانت المدة قصيرة وهى عشر سنين فأقل (مادة ٦٣) ينبغى أن تكون قيمة العين مساوية للمرتب فى المدة الموصى فيها لتكون ضماناً لاستيفاء المرتب منها إذا كان الإيراد لا يكفى .

(١) المادة ٦٣ ، ٦٤ أصبحت المادتان ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) المادة ٦٥ أصبحت المادة ٦٤ .

أما في المدة الطويلة وهي ما كانت أكثر من ذلك ، فيكفي أن يكون إيراد العين كافياً لتنفيذ الوصية منه حسب تقدير الخبراء ولو كانت قيمتها أقل من المرتب في المدة ، لأن وقف عين من التركة قيمتها متساوية للمرتب زمناً طويلاً في بعض الأحوال كما إذا كانت غلة العين الموقوفة أضعاف المرتب الموصى به أو كان للورثة مصلحة خاصة في هذه العين مع وجود عين أخرى أقل قيمة ذات إيراد يسع المرتب وهكذا .

ومع هذا فإن مضت مدة تبين بعدها أن بعض العين الموقوفة يكفي لتنفيذ الوصية منه إيراداً ورقبه في المدة الباقية كان للورثة أن يطلبوا من القاضى استرداد الزائد ، وفي هذه الحالة إذا ظهر من رأى أهل الخبرة ما يقضى باسترداد البعض رده القاضى عليهم .

وإذا كانت قيمة العين في المدة القصيرة أو الطويلة أكثر من ثلث التركة ولم يجز الورثة ما زاد على الثلث أوقف الثلث فقط ، ولا ينقص شيء من المرتب في مقابلة نفس العين ما زاد على الثلث أخذاً من مذهب الحنفية .

وفي جميع الأحوال يأخذ الموصى له مرتبه على الوجه المبين بالمادة ٦٨ حتى يستوفى قيمة ثلث التركة وقت موت الموصى ، أو تنفذ العين الموقوفة وتنتهي المدة أو يموت .

مادة ٦٦ (١) : وإذا كانت الوصية في المدة المعينة بمرتب في غلة التركة أو غلة عين منها طالت للمدة أو قصرت فإن الوصية تقدر بالفرق بين قيمة التركة أو العين بمنفعتها وقيمتها خالية من المنفعة بمثل المرتب وإن زاد الفرق بين الثلث ولم يجز الورثة الزائد ردت الوصية إلى الثلث ونقص المرتب بنسبة الزائد أخذاً من مذهب الشافعية .

فإذا كانت الوصية بمرتب خمسة جنيهات كل شهر من غلة التركة مدة عشرة سنوات ، وقدر الخبراء الفرق بين القيمتين بستمائة جنيه وكانت قيمة التركة ألفاً وخمسمائة فإن الوصية ترد إلى خمسمائة جنيه ويكون المرتب أربعة جنيهات وسدساً .

(١) المادة ٦٦ أصبحت المادة ٦٥ .

وفي الوصية بمرتب من غلة التركة توقف عين تقى غلتها بالمرتب ولو كانت قيمتها أكثر من الثلاث ، لأن حق الموصى له فى الغلة فقط وقصر العين الموقوفة على قيمة الثلاث يضر الموصى له فيما إذا كانت لا تغل المرتب ، لأنه فى هذه الحال لا يمكن انتام المرتب له من العين الموقوفة كالحال فى الوصية بمرتب من رأس المال .

وفي الوصية بمرتب من غلة عين منها إذا كانت أكثر من المرتب أوقف منها بقدر ما تقى غلته بالمرتب وإذا كانت غلتها قدر المرتب أو أقل أوقفت العين .

وفي جميع الأحوال يكون الورثة وقف عين أخرى تغل المرتب إذا تصرروا من وقف العين التى ذكرها الموصى .

وعدم تعييد العين بقيمة الثلاث يؤخذ من مذهب الشافعية .

وتنتهى الوصية بمرتب فى الغلة بانتهاء المدة أو موت الموصى له .

مسألة ٦٧ (ب) ^(١) الوصية بمرتب مدى الحياة .

إذا كانت الوصية لمعين بمرتب من رأس المال أو الغلة مطلقة أو مؤبدة أو مدة حياة الموصى له كانت كالوصية بذلك مدة معينة ويطلق عليه مانص فى المادتين ٦٥ و ٦٦ ، فإن مدة حياة الموصى له يمكن تقديرها بمعرفة للخبراء من الأطباء أخذاً مما ورد بمذهب الامام مالك وما روى عن الإمام أبى يوسف .

وإذا مات الموصى له قبل انتهاء المدة التى قدرها الأطباء لحياته انتهت الوصية ، وكانت منفعة العين أو العين مع منفعتها لمن يستحقها بعده من الورثة أو غيرهم .

وإذا عاش بعد انتهاء المدة المحددة فإنه لا يحق له أنه يرجع بشئ على الورثة فى المدة الزائدة أخذاً مما ذهب إليه ابن القاسم من أصحاب الإمام مالك .

مسألة ٦٨ ^(٢) : فى جميع الأحوال المبينة بالمواد ٦٥ و ٦٦ ، ٦٧ إذا كانت الوصية بمرتب من رأس المال يستوفى الموصى له مرتبه من غلة العين الموقوفة فإذا لم تغل الغلة بالمرتب طوبل الورثة باكمالها لأن مصلحتهم فى بقاء العين سليمة ، فإذا

(١) المادة ٦٧ أصبحت المادة ٦٦ .

(٢) المادة ٦٨ أصبحت المادة ٦٧ .

لم يوفوا باح القاضى من العين ما يكمل ثمنه المرتب وإذا زادت الغلة عن المرتب فى سنة ردت للزيادة إلى ورثة الموصى ، وإذا كانت الوصية بمرتب من الغلة كما إذا أوصى بعشرة جنيهات كل سنة من غلة أرضه ، فالموصى له يستوفى مرتبه من غلة العين الموقوفة ، وإذا لم تغل العين فى سنة ما يكفى المرتب فإنه يستوفى ما نقصه من زيادة الغلة فى سنة أخرى لأن الموصى لم يجعل له حقاً إلا فى الغلة ، ولهذا يحبس الزائد فى جميع السنين على حقه ولا يسلم للورثة ، وهذا إذا لم ينص الموصى على أن الاستحقاق قاصراً على الغلة سنة فسنة أو وجدت قريبه على أنه أراد ذلك كما إذا أوصى بعشرة جنيهات كل سنة من غلتها فإن فى هذه الحالة لا يستوفى ما نقصه من المرتب فى سنة أخرى بل يعطى للزائد للورثة أخذاً من مذهب الحنفية فى الحاليتين .

مسألة ٦٩ (ج) ^(١) الوصية لجهة بر دائمة :

إذا كانت الوصية بالمرتب من رأس المال أو الغلة لجهة بر دائمة مدة معينة قدرت ونفذت على الوجه المبين فى المواد ٦٥ و ٦٦ و ٦٨ لأنها تشمل المعين من الأشخاص وغيرهم وإذا كانت الوصية مطلقة أو موزونة أوقفت عين من التركة تغل المرتب وفى هذه الحالة تعتبر العين وفقاً على الجهة الموصى لها وإن كانت قيمة العين أكثر من الثلث ولم يجز الورثة الزائد ووقف الثلث وما تنتج عنه العين من الغلة قليلاً كان أو كثيراً هو حق الجهة الموصى لها لأن هذا حكم الوقف .

وكون العين وفقاً على الجهة فى الوصية بمرتب من رأس المال هو فحوى ما روى عن الإمام أبى يوسف فى الوصية بالمرتب من رأس المال لمعين مدى الحياة وكونها وفقاً فى الوصية بالمرتب من الغلة يؤخذ من مذهب الحنفية .

مسألة ٧٠ ^(٢) : فى جميع الأحوال المبينة فى المواد من ٦٥ إلى ٦٨ يجوز لورثة الموصى أن يستمدوا على العين التى خصصت لاستيفاء المرتب من غلتها على أن يدعوا المرتبات فى جهة يعينها الموصى له أو يعينها القاضى لتنفيذ الوصية منها . ولكن فى هذه الحال إذا كانت الوصية بمرتب مدة معينة أو مدة حياة الموصى له

(١) المادة ٦٩ أصبحت المادة ٦٨ .

(٢) المادة ٧٠ أصبحت المادة ٦٩ .

تقدر الوصية بالمرتب من رأس المال بحساب المرتبات في كل المدة على ألا تزيد على الثلث وتقدر الوصية بالمرتبات من الغلة بالطريقة المبينة في المادة ٦٦ .

وإنما قدرت الوصية بمرتب من رأس المال هنا على خلاف ما سبق في المادة ٦٥ حيث كان تقدير الوصية بتقدير العين لأن الوصية هنالك تستوفى من العين غلة ورقبه ، وهذا لو قدرت الوصية بتقدير العين لتضرر الموصى لهم فيما إذا كانت قيمة العين أقل كثيراً من المرتبات في مدة الوصية .

بعد تقدير الوصية وإيداع مبلغ المرتبات وتخصيصها للموصى له يتعلق بها حقه ولا يكون له بعد ذلك أى حق على الشركة حتى إذا حجز دائنة على ما أودع ليستوفى دينه منه عند حلول أجل المرتب لا يكون للموصى له الرجوع على الشركة في شئ .

ومع هذا إذا نما المال المودع بسبب من الأسباب فإن نماءه يكون لورثة الموصى ، لأن الموصى له ليس له فيه إلا مرتبه يستحقه عند حلول الأجل .

وجواز إيداع المرتبات في الوصية من رأس المال يؤخذ من رأى الإمام أبى يوسف السابق ذكره وفي الوصية من الغلة يؤخذ من مذهب الشافعى .

مسألة ٧١ (١) : إذا كانت الوصية بالمرتب من رأس المال أو من الغلة لطيفة أو طبعيتين أو أكثر ، فلا تصح الوصية إلا للموجود من الموصى لهم وقت موت الموصى من الطبقتين الأوليين فقط أخذاً بمذهب الحنفية .

وتقدر حياة الموجودين بمعرفة الأطباء وإن كان فيهم جنين قدرت حياته بستين سنة أخذاً بما ذكره متأخرو الحنفية في الأعمار .

وتقدر مدة الوصية بأطولهم عمراً وتنفذ بمراعاة الأحكام المدونة في المادة ٦٧ .

مثلاً إذا أوصى لزيد بعشرة جنهيات كل سنة ومن بعده ، ولأولاده فكان له عند وفاة الموصى ولدان ، فإذا قدر الأطباء حياته وقت الوفاة بعشرين سنة وحياة أحد ولديه بثلاثين وحياة الثانى بأربعين اعتبرت مدة الوصية أربعين سنة ، وحينئذ يأخذ زيد وصيته من غلة العين الموقوفة لتنفيذ الوصية في الوصية بمرتب في الغلة أو منها غلة ورقبة في الوصية بمرتب من رأس المال حتى يموت أو تنتهى المدة ، فإذا مات

(١) لمادة ٧١ أصبحت المادة ٧٠ .

انتقلت الوصية إلى ولديه وتنتهى بموتهما أو استيفاء قيمة ثلث التركة أو انتهاء المدة ،
وإذا انتهت مدة الأب قبل موته استحق ورثة الموصى غلة العين الموقوفة حتى يموت
فتنتقل الوصية لولديه لأن الموصى لم يجعل لهم الوصية إلا بعد موت الأب .
وإذا مات الأب بعد مضي ثلاثين سنة شمسية من وفاة الموصى ، فإن أولاده
لا يستحقون شيئاً في الوصية .

الفصل الخامس

أحكام الزيادة في الموصى به

للمواد من ٧٢ إلى ٧٧ (١) : جديدة وضعت لبيان أحكام إذا أحدث الموصى
فيها تغييراً كالوارد بالمادة ٢٠ وهي كما يأتي :

١ - إذا غير الموصى معالم العين الموصى بها بأن كانت منزلاً مثلاً ، فغير
نظام حجراته أو منافذه أو درجه أو نحو ذلك أو زاد فيه زيادة مما لا يستقل بنفسه
كالزلف والافريز والمقرنصات والتجصيص والزخرف وغير ذلك من أنواع العمارة
كانت العين بزيادتها كلها وصية .

وإن كان ما زاده في العين الموصى بها مما يستقل كما إذا ما كانت به من قبل
وأحدث فيها من الزخرف والحلية ما شاء فإنها تكون العين مع ما زاده فيها شركة بين
الورثة والموصى له ، وتصيبهم فيها بقدر قيمة البناء والفراس قائما (مادة ٧٢) .

٢ - وإذا كان التغيير في العين الموصى بها بهدمها وبنائها فإن كان بناؤها
تجديداً لما كانت عليه ولم مع تغيير وضع البناء بأن كانت داراً مكرمه من طبقتين
فبناها كذلك على طراز آخر ويمواد أخرى غير ما كانت به من قبل وأحدث فيها من

(١) المواد من ٧٢ إلى ٧٧ :

مادة ٧٢ أصبحت مادة ٧١ ،

مادة ٧٣ أصبحت مادة ٧٢ ،

مادة ٧٤ أصبحت مادة ٧٣ .

مادة ٧٥ حذفت .

مادة ٧٦ أصبحت مادة ٧٤ ،

مادة ٧٧ أصبحت مادة ٧٥ .

الزخرف والحلية ما شاء فإنها تكون وصية بدل الأولى ، وإن أعاد بناءها على وجه آخر لا يقال عنه في العرف أنه تجديد للأول بأن جعلها عمارة ذات طبقات كانت كلها شركة للموصى له فيها بقيمة أرضه وللورثة بقيمة البناء قائماً أما إنقاص البناء الأول فقد بطلت فيها الوصية فلا يحسب لها مقابل (مادة ٧٣) .

٣ - ونكون العين الجديدة بأرضها شركة أيضاً إذا هدم الموصى البناء وضم أرض الوصية إلى أرض له أخرى وبني فوقهما عمارة ولكن هنا يكون للموصى له فيها بقدر قيمة أرضه وللورثة بقدر قيمة أرض مورثهم وقيمة البناء قائماً (مادة ٧٤) .

٤ - وإذا جعل من العين الموصى بها وعين مملوكة له أخرى عمارة واحدة ذات مساكن ومرافق متحدة بحيث لا يمكن مع هذه الحالة تسليم الموصى به كانت العمارة كلها أرضاً وبناء شركة - للموصى له فيها بقدر قيمة وصيته وللورثة بقدر قيمة العين المورثة (مادة ٧٧) .

٥ - إذا تصرف الموصى في العين الموصى بها يعرض بأن باعها واشترى بتملها عيناً أخرى أو دفعها إلى غيره مقابلضة في عين أخرى وإزم في تصرفه هذا دفع مبلغ من المال بأن باع واشترى بمائة وخمسين أو كانت العين التي قابض بها أكثر ثمتاً من ثمن الوصية فدفع للفرق فإن الورثة يشاركون الموصى له في العين الجديدة بقدر ما دفعه مورثهم (مادة ٧٥) .

٦ - ولكن إذا كان ما دفعه الموصى من المبلغ في المادة السابقة مبلغاً قليلاً أو كانت الزيادة الواردة في المادة ٧٤ والفقرة الثانية من المادتين ٧٢ و ٧٣ مما يرى في العادة أن الموصى زاده مسامحة كبناء حجرة أو حجرتين فوق السطح أو في فناء المنزل لارتفاع السكان بهما أو أحدث ساقية ونحوها في الأرض التي ضمها إلى أرض منزل الوصية صغيرة وكان ما أحدثه من البناء فوقها وفوق أرض الوصية مثل البناء الذي هدمه على الوجه المبين في الفقرة الأولى من المادة ٧٣ فالوصية في كل ذلك تبقى على حالها وتكون هذه الزيادة ملحقة بالوصية أما الزيادة التي لا يتسامح فيها عادة ، فلا تلحق بالوصية إلا إذا وجد من الموصى ما يدل على أنه قصد إلحاقها بها .

وجميع هذه الأحكام مأخوذة من منذهب الإمام مالك عدا أحكام المادة ٧٥ ، فإنها من منذهب الإمام مالك وما نقله صاحب جواهر الكلام عن بعض العامة .

الفصل السادس

الوصية الواجبة

للنواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ وضعت هذه المادة والنواد التي بعدها نقلاً في حالة كثرت منها الشكوى وهي حالة الأحفاد الذين يموت أبائهم في حياة أبيهم أو أمهم أو يموت معهم ولو حكماً كالفرقي والهندي .

فإن هؤلاء قلما يرثون بعد موت جدهم أو جدتهم لوجود من يحجبهم من الميراث مع أن آبائهم قد يكونون ممن شاركوا في بناء الثروة التي تركها الميت وقد يكونون في عياله يموتهم وأحب شيء إلى نفسه أن يوصي لهم بشيء من ماله ولكن المنية عاجلته فلم يفعل شيئاً أو حالت بينه وبين ذلك مؤثرات وقتية .

وقد تضمنت هذه المادة أنهم إذا كانوا غير وارثين ولم يوص لهم الجد أو الجدة بمثل نصيب أصلهم فإن الوصية تجب لهم بإيجاب الله تعالى بمثل هذا النصيب على ألا يزيد على الثلث .

وهي تجب لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وهم من لا ينتسبون إلى الميت بأنثى وإن نزلت طبقاتهم والأصل يحجب فرعه دون فرع غيره ، ويقسم نصيب كل أصل وهو ابن الميت أو أخته على من يوجد من فروعه فسمه الميراث كما لو كان أصولهم الذين ينتسبون بهم إلى الميت ماتوا مرتين .

ولا يدخل في قسمة التركة أولاد الميت الذين ماتوا في حياته ولم يعقبوا أو أعقبوا من لا يستحق في الوصية ، فلو خلف الميت ابناً وبنات وبنات بنت ماتت في حياته وابن مات أبوه وجده في حياته أيضاً غير مرتبين وكان له ابن مات في حياته ولم يعقب أو أعقب أولاً بنت قسمت التركة بين أولاد الميت الأحياء والأموات الذين لهم من يستحق الوصية ، وهنا نصيب الابن والبنات للميتين أكثر من الثلث فيكون لهما الثلث يقسم بينهما قسمة الميراث البنت ثلثه يعطى لبنتها بالتساوي وثلثه للابن ويعطى لفرعه ولو أن أباه مات قبل جده .

١ - والقول بوجوب الوصية للأقربين غير الوارثين مروي عن جمع عظيم من فقهاء التابعين ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث ، ومن هؤلاء سعيد ، بن المسيب والحسن البصري وطاوس والإمام أحمد وداود والطبري وأسحق بن راهوية وابن حزم .

والأصل فى هذا قوله تعالى ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين﴾ .

٢ - والقول باعطاء جزء من مال المتوفى للأقربين غير الوارثين على أنه وصية وجبت فى ماله إذا لم يوص لهم مذهب ابن حزم ويؤخذ من أقوال بعض فقهاء التابعين ورواية فى مذهب الإمام أحمد .

٣ - وقصر الأقارب غير الوارثين على الأحفاد بالترتيب المبين فى المادة ٧٨ .
وتحديد الواجب لهم بمثل نصيب أبيهم أو أمهم فى حدود الثلث مع تقسيمه بينهم قسمة الميراث مبنى على مذهب ابن حزم وعلى القاعدة الشرعية التى سبق شرحها فى المادة الثانية .

فالجزء الواجب اخراجه يجوز فى مذهب ابن حزم أن يحدده الموصى أو الورثة بمثل نصيب الأب كما يجوز تحديده بأقل أو أكثر .

كذلك يجوز فى مذهبه أن تكون الوصية لبعض الأقربين دون البعض الآخر وحينئذ يكون لولى الأمر أن يتدخل ويحدد الأقربين بأولاد الأولاد على الترتيب المذكور فى المادة ويأمر باعطائهم جزءاً من التركة هو نصيب أصلهم فى الميراث لوبقى حياً (مادة ٧٨) .

والآية الكريمة ظاهرة فى أن الوصية الواجبة للأقربين هى الوصية بالمعروف وكلمة المعروف فى القرآن الكريم يراد منها ما تطمئن إليه النفوس والفطر ولا تنبؤ عنه المصلحة ، وهو العدل لا وكس فيه ولا شطط .

وعلى هذا الأصل يكون لولى الأمر أن يأمر الناس بالمعروف فى الوصية الواجبة للأحفاد بأن تكون بمثل نصيب أصلهم فى حدود الثلث لأن هذا هو العدل الذى لا وكس فيه ولا شطط .

فإذا نقصوا أحد ما وجب له أو لم يوصوا له بشئ ردوا بأمر لولى الأمر الى المعروف (مادة ٧٩) .

وتقديم الوصية الواجبة على الوصية الاختيارية يؤخذ مما نقله ابن مفلح عن الإمام أحمد وما روى عن طائوس .

والمراد بغير الوصية الواجبة للأقربين الوصايا الاختيارية ولو كانت وصية

بفرض أو بواجب آخر وسواء أكانت لجهة أم لأشخاص (مادة ٨٠) .
مادة ٨١^(١) : الحكم المدون في هذه المادة هو القاعدة في تراحم الوصايا
وإذا كان في الوصايا الاختيارية وصايا بالقرب اتبع فيها ما نص عليه في المادة ٨٣ .

الفصل السابع

في تراحم الوصايا

مادة ٨٢^(٢) : المادة ٥٤٨ في الأصل مبنية على مذهب الإمام أبي حنيفة
في قسمة الوصية فيما إذا ضاق الثلث عن سهام الموصى لهم ولم يجز الورثة الوصية
أو أجازوها وضافت للتركة عن سهامها ولصعوبة مذهبه في كيفية القسمة عدل عنه
إلى مذهب الصحابين في المادة ٨٢ لما في مذهبهما من السهولة وهي طريقة العول
المعول بها في الميراث .

فلو أوصى لزيد بثلث التركة ولعمرو بربعها ولم يجز الورثة كان الثلث بينهما
بنسبة سهامها في الوصية وكيفية إخراج سهامها في جنس هذه المسألة أن تصح
مسألة الوصايا أولا ويظهر كم سهام الوصايا من أصل المسألة فتكون هي سهام الثلث ،
وهذا المسألة التي لها ثلث وربع صحيحان اثنا عشر نكلاهما أربعة وربعها ثلاثة فيكون
الثلث بينهما على سبعة سهام .

ولو أوصى بكل التركة لأحدهما وللآخر بثلثها وأجاز الورثة كانت المسألة من
ثلاثة وتعمل إلى أربعة للموصى له في الكل ثلاثة وللموصى له بالثلث واحد ، فنقسم
التركة بينهما بنسبة سهامهما وإن لم يجز الورثة كان الثلث بينهما على هذه النسبة
أيضا .

ولو أوصى لرجل بألف وللآخر بخمسائة وخلف تركة قيمتها ألف وثمانمائة
ولم يجز الورثة ما زاد على الثلث بينهما بنسبة حقهما في الوصية ، لصاحب الألف
أربعمائة وللثاني مائتان .

وإذا كانت الوصية لأحد بعين من أعيان التركة فكانت قيمتها أكثر من الثلث أو
زادت الوصايا عن الثلث ولم يجز الورثة الزائد أو أجاز الورثة الوصايا ولم تف بها

(١) المادة ٨١ أصبحت المادة ٧٩ .

(٢) المادة ٨٢ أصبحت المادة ٨٠ .

التركة ففي جميع الأحوال يأخذ الموصى له حصته في العين الموصى له بها وهو مذهب الحنفية .

مسألة ٨٣ : (١) : إذا كانت الوصية بالقربات وكانت كلها فرائض أو واجبات أو نوافل ولم يذكر الموصى لكل جهة سهماً خاصة كانت الوصية بين الجهات بالتساوى وإن ذكر لكل جهة سهماً تخالف سهام الأخرى ولم يف بها محل الوصية قسم بينها بنسبة سهم كل جهة .

(٢) : وإن كانت القربات من أنواع مختلفة وسوى الموصى بينها قسمت الوصية بالتساوى وإن جعل لكل نوع سهماً خاصة ولم يف بها محل الوصية قدمت للفرائض على الواجبات والواجبات على النوافل وما خص النوع يجعل بين أفرادها بالطريقة السابقة .

(٣) : وإذا اجتمعت الوصايا بالقربات مع الوصايا للعباد بدون ذكر سهام قسم محل الوصية بينها بالتساوى ، فإذا قال جعلت ثلث مالى فى الحج والزكاة والفقراء وزيد قسم الثلث على أربعة أسهم .

وإذا سمي سهماً وصدق عنها محل الوصية قسم محل الوصية بينها بنسبة السهام وما أصاب القربات اتبع فيه ما سبق ذكره .

وجميع هذه الأحكام مأخوذة من مذهب الحنفية وأخذ بقول زعفرى عدم المفازلة بين أفراد النوع الواحد .

مسألة ٨٤ : (٢) : إذا اجتمع مع الوصية بمرتب من رأس المال أو الخلة لمعين أو لجهة من الجهات وصايا أخرى وضاق محل الوصية عن الإيفاء بكل الوصايا قسم بينها طبقاً للمادة ٨٢ فإذا انقطعت الجهة الموصى لها بالمرتب وتعذر الصرف إليها ومات من أوصى له بالمرتب كان نصيبها حقاً لورثة الموصى .

تنتهى مواد القانون بال المادة الرابعة والثمانين ، وقد وضعت أحكامه طبق ما قضت به المصلحة بدون تفيد بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ، ولكن إذا جد من الحوادث ما لم ينص على حكمه فى هذا القانون فإنه يجب الرجوع فيها إلى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة كما نقضى بذلك المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

(١) لمادة ٨٣ أصبحت المادة ٨١ .

(٢) لمادة ٨٤ أصبحت المادة ٨٢ .

(ثالثا)

مستخرج من القانون المدنى نصوص بيع التركة والميراث وتصفية التركة والوصية ١- بيع التركة

مادة ٤٧٣ - من باع تركة ، دون أن يفصل مشتملاتها ، لا يضمن إلا ثبوت وراثته ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٤٧٤ - إذا بيعت تركة فلا يسرى البيع فى حق الغير إلا إذا أستوفى المشتري الإجراءات الواجبة لنقل كل حق اشتملت عليه التركة فإذا نص القانون على إجراءات لنقل الحق فيما بين المتعاقدين ، وجب أيضا أن تستوفى هذه الإجراءات .

مادة ٤٧٥ - إذا كان البائع قد أستوفى بعض ما للتركة من الديون أو باع شيئا مما اشتملت عليه . وجب أن يرد المشتري ما استولى عليه ما لم يكن عند البيع قد اشترط صراحة عدم الرد .

مادة ٤٧٦ - يرد المشتري للبائع ما وفاه هذا من ديون التركة ويحسب للبائع كل ما يكون دافئا به للتركة ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢- الميراث وتصفية التركة

مادة ٨٧٥ - تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم فى الإرث وانتقال أموال التركة اليهم تسرى فى شأنها أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها .

وتكعب فى تصفية التركة الأحكام الآتية :

تعيين مصف للتركة :

مادة ٨٧٦ - إذا لم يعين المورث وصيا لتركته وطلب أحد نوى الشأن تعيين مصف لها ، عينت المحكمة ، إذا رأت موجبا لذلك ، من يجمع الورثة على اختياره فإن لم يجمع الورثة على أحد تولى القاضي اختيار المصطفى على أن يكون بقدر المستطاع من بين الورثة وذلك بعد سماع أقوال هؤلاء .

مادة ٨٧٧ - لمن عين مصفياً أن يرفض تولي هذه المهمة أو أن يتنحى عنها بعد توليها وذلك طبقاً لأحكام الوكالة .

والقاضي أيضاً ، إذا طلب إليه أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة أو دون طلب ، عزل المصفي واستبدل غيره به . متى وجدت أسباب تبرر ذلك .

مادة ٨٧٨ - إذا عين المورث وصياً للتركة ، وجب أن يقر القاضي هذا التعيين .

ويسرى على وصي التركة ما يسرى على المصفي من أحكام .

مادة ٨٧٩ - على كاتب المحكمة أن يقيّد يوماً قيوماً الأوامر الصادرة بتعيين المصفيين ويتبذبت أوصياء للتركة ، في سجل عام تدون فيه أسماء المورثين بحسب الأوضاع المقررة للفهارس الأبجدية ، ويجب أن يؤشر في هامش السجل بكل أمر يصدر بالعزل ويكل ما يقع من تنازل .

ويكون لقيّد الأمر الصادر بتعيين المصفي من الأثر في حق الغير الذي يتعامل مع الورثة في شأن عقارات التركة ما للتأثير المنصوص عليها في المادة ٩١٤ .

مادة ٨٨٠ - يتسلم المصفي أموال التركة بمجرد تعيينه ، ويتولى تصفيتها برقابة المحكمة ، وله أن يطلب منها أجراً عادلاً على قيامه بمهمته .

ونفقات التصفية تتحملها التركة ، ويكون لهذه النفقات حق امتياز في مرتبة امتياز المصروفات القضائية .

مادة ٨٨١ - على المحكمة أن تتخذ عدد الاقتضاء جميع ما يجب من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على التركة ، وذلك بناء على طلب أحد ذوى الشأن أو بناء على طلب النيابة العامة أو دون طلب ما . ولها بوجه خاص أن تأمر بوضع الأختام وإيداع النقود والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة .

مادة ٨٨٢ - على المصفي أن يقوم في الحال بالصرف من مال التركة لتسديد نفقات تجهيز الميت ونفقات مأتمه بما يناسب حالته وعليه أيضاً أن يستصدر أمراً من قاضي الأمور الوقفية بصرف نفقة كافية بالقدر المقبول من هذا المال إلى من كان المورث يعولهم من ورثته حتى تنتهي التصفية على أن يخصم النفقة التي يستولى

عليها كل وارث من نصيبه فى الإرث .

وكل منازعة تتعلق بهذه النفقة يفصل فيها قاضى الأمور الوقفية .

جرد التركة :

مادة ٨٨٣ - لا يجوز من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصطفى أن يتخذ الدائنون أى إجراء على التركة ، كما لا يجوز لهم أن يستمروا فى أى إجراء اتخذهوا إلا فى مواجهة المصطفى .

وكل توزيع فتح ضد المورث ولم تقفل قائمته النهائية ، يجب وقفه حتى تتم تسوية جميع ديون التركة متى طلب ذلك أحد ذوى الشأن .

مادة ٨٨٤ - لا يجوز للوارث قبل أن تسلم إليه شهادة التوريث المنصوص عليها فى المادة ٩٠١ أن يتصرف فى مال التركة ، كما لا يجوز له أن يستوفى ما للتركة من ديون أو أن يجعل ديناً عليه قصاصاً بدين التركة .

مادة ٨٨٥ - على المصطفى فى أثناء التصفية أن يتخذ ما تتطلبه أموال التركة من الوسائل التحفظية ، وأن يقوم بما يلزم من أعمال الإدارة ، وعليه أيضاً أن يتوب عن التركة فى الدعاوى وأن يستوفى ما لها من ديون قد حلت .

ويكون للمصطفى ، ولو لم يكن مأجوراً ، مسئولية الوكيل المأجور ، وللقاضى أن يطالبه بتقديم حساب عن إدارته فى مواعيد دورية .

مادة ٨٨٦ - على المصطفى أن يوجه تكليفاً علنياً لدائنى التركة ومدينىها يدعوهم فيه لأن يقدموا بياناً بما لهم من حقوق وما عليهم من ديون ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذى ينشر فيه التكليف آخر مرة .

ويجب أن يلصق التكليف على الباب الرئيسى لمقر العمدة فى المدينة أو القرية التى توجد بها أعيان التركة ، أو على الباب الرئيسى لمركز البوليس فى المدينة التى يقع فى دائرتها هذه الأعيان ، وفى لوحة المحكمة الجزئية التى يقع فى دائرتها آخر موطن للمورث ، وفى صحيفة من الصحف اليومية الواسعة الإنتشار .

مادة ٨٨٧ - على المصطفى أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال أربعة أشهر من يوم تعيينه ، قائمة تبين ما للتركة وما عليها وتشمل على تقدير لقيمة هذه

الأموال ، وعليه أيضا أن يخطر بكتاب موسى عليه في الميعاد المتقدم كل ذى شأن
بحصول هذا الإيداع .

ويجوز أن يطلب إلى اللقاضي مد هذا الميعاد إذا وجدت ظروف تبرر ذلك .
مادة ٨٨٨ - للمصفي أن يستعين في الجرد وفي تقدير قيمة أموال التركة
بخبير أو بمن يكون له في ذلك دراية خاصة .

ويجب على المصفي أن ثبت ما تكشف عنه أوراق المورث وما هو ثابت في
السجلات العامة من حقوق وديون وما يصل إلى علمه عنها من أى طريقة كان ،
وعلى الورثة أن يلفروا المصفي عما يظلمونه من ديون على التركة وحقوق لها .

مادة ٨٨٩ - يعاقب بغفوة التبييد كل من استولى غشا على شيء من مال
التركة ولو كان وارثا .

مادة ٨٩٠ - كل منازعة في صحة الجرد ، وبخاصة ما كان متعلقا بإغفال
أعيان أو حقوق للتركة أو عليها أو بإثباتها ، ترفع بعريضة للمحكمة بناء على طلب كل
ذى شأن خلال الثلاثين يوما التالية للإخطار بإيداع قائمة الجرد .

وتجرى المحكمة تحقيقا . فإذا رأت أن الشكوى جدية أصدرت أمرا بقبولها .
ويصح للتظلم من هذا الأمر وفقا لأحكام قانون المرافعات .

وإن لم يكن النزاع قد سبق رفعه إلى القضاء عينت المحكمة أجلا يرفع فيه ذو
الشأن دعواه أمام المحكمة المختصة ، وتقضى فيها هذه المحكمة على وجه
الاستعجال .

تسوية ديون التركة :

مادة ٨٩١ - بعد انقضاء الميعاد المعين لرفع المنازعات المتعلقة بالجرد يقوم
المصفي بعد استئذان المحكمة بوفاء ديون التركة التي لم يتم في شأنها نزاع . أما
الديون التي توزع فيها فتسوى بعد الفصل في النزاع نهائيا .

مادة ٨٩٢ - على المصفي في حالة إعسار التركة أو في حالة احتمال
إعسارها ، أن يفت تسوية أى دين ، ولو لم يتم في شأنها نزاع ، حتى يفصل نهائيا في
جميع المنازعات المتعلقة بديون التركة .

مادة ٨٩٣- يقوم المصفي بوفاء ديون التركة مما يحصله من حقوقها ،
ومما تشتمل عليه من نقود ومن ثمن ما يكون قد باعه بسعر السوق من أوراق مالية
ومن ثمن ما في التركة من منقول . فإن لم يكن كل ذلك كافيا فتمن ثمن ما في
للتركة من عقار .

وتباع منقولات التركة وعقاراتها بالمزاد العلني وفقا للأوضاع وفي المواعيد
المنصوص عليها في البيوع الجبرية ، إلا إذا أُنق جميع الورثة على أن يتم البيع
بطريقة أخرى أو على أن يتم ممارسة - فإذا كانت التركة معسرة لزممت أيضا موافقة
جميع الدائنين . والورثة في جميع الأحوال الحق في أن يدخلوا في المزاد .

مادة ٨٩٤- للمحكمة بناء على طلب جمع الورثة أن تحكم بحلول الدين
المؤجل ويتعيين المبلغ الذي يستحقه الدائن مراعيه في ذلك حكم المادة ٥٤٤ . (١)

مادة ٨٩٥- إذا لم يجمع الورثة على طلب حلول الدين المؤجل . تولت
المحكمة توزيع الدين المؤجل وتوزيع أموال التركة ، بحيث يختص كل وارث من
جملة ديون التركة ومن جملة أموالها بما يكون في نتيجته معادلا لصادفي حصته في
الإرث .

وترتب للمحكمة لكل دائن من دائني الشركة تأمينًا كافيًا على عقار أو منقول ،
على أن تحتفظ لمن كان له تأمين خاص بنفس هذا التأمين ، فإن استحال تحقيق
ذلك ، ولو بإضافة ضمان تكميلي يقدمه الورثة من ماله الخاص أو بالاتفاق على أية
تصوية أخرى ، رتب للمحكمة التأمين على أموال التركة جميعها .

وفي جميع هذه الأحوال إذا ورد تأمين على عقار ولم يكن قد سبق شهره وجب
أن يشهر هذا التأمين وفقا للأحكام المقررة في شهر حق الاختصاص .

مادة ٨٩٦- يجوز لكل وارث بعد توزيع الدين المؤجل أن يدفع القدر الذي

(١) مادة ٥٤٤- إذا أُنق على الفوائد ، كان المدين إذا انقضت سنة لشهر على القرض أن يطن رغبته في التنازل
المقد ورد ما اقترضه على أن يتم الرد في أجل لا يجاوز سنة أشهر من تاريخ هذا الإعلان ، وفي هذه
الحالة يترتب المدين بأداء الفوائد المستحقة عن سنة الأشهر التالية للإعلان ولا يجوز بوجه من الوجوه
إلزامه بأن يؤدي فائدة أو مقابلا من أي نوع بسبب تعجيل الوفاء ، ولا يجوز الاتفاق على إسقاط حق
المقرض في الرد أو الحد منه .

اختص به قبل أن يحل الأجل طبقاً للمادة ٨٩٤ .

مادة ٨٩٧ - دائنوا الشركة الذين لم يستوفوا حقوقهم لعدم ظهورها في قائمة الجرد ولم تكن لهم تأمينات على أموال الشركة ، لا يجوز لهم أن يرجعوا على من كسب بحسن نية حقاً عينياً على تلك الأموال . وإنما لهم الرجوع على الورثة بسبب اثرائهم .

مادة ٨٩٨ - يتولى المصطفى بعد تسوية ديون الشركة تنفيذ الوصايا وغيرها من التكاليف .

تسليم أموال الشركة وقسمة هذه الأموال :

مادة ٨٩٩ - بعد تنفيذ التزامات الشركة يؤول ما بقي من أموالها إلى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعى .

مادة ٩٠٠ - يسلم المصطفى إلى الورثة ما آل عليهم من أموال الشركة .

وبجوز الورثة . بمجرد انقضاء الميعاد المقرر للمنازعات المطلقة بالجرد المطالبة بأن يسلموا ، بصفة مؤقتة ، الأشياء أو النقود التي لا يحتاج لها في تصفية الشركة . أو أن يتسلموا بعضاً منها وذلك مقابل تقديم كفالة أو بدون تقديمها .

مادة ٩٠١ - تسلم المحكمة إلى كل وارث يقدم اعلاماً شرعياً بالوراثة أو ما يقوم مقام هذا الإعلام ، شهادة تقرر حقه في الإرث وتبين مقدار نصيبه منه وتعين ما آل إليه من أموال للشركة .

مادة ٩٠٢ - لكل وارث أن يطلب من المصطفى أن يسلمه نصيبه في الإرث مفزراً ، إلا إذا كان هذا الوارث ملزماً بالبقاء في الشيوع بناء على اتفاق أو نص في القانون .

مادة ٩٠٣ - إذا كان طلب القسمة واجب القبول ، تولى المصطفى إجراء القسمة بطريقة ودية على ألا تصبح هذه القسمة نهائية إلا بعد أن يقرها الورثة بالاجماع .

فإذا لم يتعقد إجماعهم على ذلك ، فعلى المصطفى أن يرفع على نفقة الشركة دعوى القسمة وفقاً لأحكام القانون ، وتمتزل نفقات الدعوى من أنصباء المتقاسمين .

مادة ٩٠٤ - تسرى على قسمة التركة القواعد المقررة في القسمة ، ويوجـه خاص ما يتعلق منها بضمان التعرض والاستحقاق والغبين وبامتياز المتقاسم وتسرى عليها أيضا الأحكام الآتية :

مادة ٩٠٥ - إذا لم يتفق الورثة على قسمة الأوراق العائلية أو الأشياء التي تكفل بعاطفة الورثة نحو المورث ، أمرت المحكمة أما ببيع هذه الأشياء أو بإعطائها لأحد الورثة مع استئصال قيمتها من نصيبه في الميراث أو دون استئصال ، ويراعى في ذلك ما جرى عليه العرف وما يحيط بالورثة من ظروف شخصية .

مادة ٩٠٦ - إذا كان بين أموال التركة مستغل زراعى أو صناعى أو تجارى مما يعتبر وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ، وجب تخصيصه برمته لمن يطلبه من الورثة إذا كان أقدرهم على الاضطلاع به . وثمن هذا المستغل يقوم بحسب قيمته ويستئزل من نصيب الوارث في التركة ، فإذا تساوت قدرة الورثة على الاضطلاع بالمستغل خصص لمن يعطى من بينهم أعلى قيمة بحيث لا تقل عن ثمن المثل .

مادة ٩٠٧ - إذا اختص أحد الورثة عدد للقسمة بدين للتركة فإن باقى الورثة لا يضمنون له الدين إذا هوعسر بعد القسمة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٩٠٨ - تصبح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه فإن زادت قيمة ما عين لأحدهم على استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية .

مادة ٩٠٩ - القسمة المضافة إلى ما بعد الموت يجوز الرجوع فيها دائما وتصبح لازمة بوقاة الموصى .

مادة ٩١٠ - إذا لم تشمل القسمة جميع أموال المورث وقت وفاته فإن الأموال التي لم تدخل في القسمة تؤزل شائعة إلى الورثة طبقا لقواعد الميراث .

مادة ٩١١ - إذا مات قبل وفاة المورث واحد أو أكثر من الورثة المحتملين الذين دخلوا في القسمة ، فإن للحصة المفروزة التي وقعت في نصيب من مات تؤزل شائعة إلى باقى الورثة طبقا لقواعد الميراث .

مادة ٩١٢ - تسرى في القسمة المضافة إلى ما بعد الموت أحكام القسمة عامة عنا أحكام الغبن .

مادة ٩١٣ - إذا لم يشمل القسمة ديون ، أو شملتها ولكن لم يوافق الدائنون على هذه القسمة ، جاز عند تسوية المدينين بالاتفاق مع الدائنين أن يطلب أى ورث جزمة التركة طبقا للمادة ٨٩٥ على أن تراضى بقدر الإمكان القسمة التى أوصى بها المورث والاعتبارات التى بليت عليها .

أحكام التركات التى لم تصف ،

مادة ٩١٤ - إذا لم تكن التركة قد صفت وفقا لأحكام النصوص السابقة ، جاز لدائلى التركة المعاديين أن ينفذوا بحقوقهم أو بما أوصى به لهم على عقارات التركة التى حصل التصرف فيها ، أو التى رتب عليها حقوق عينية لصالح الغير إذا أشروا بديونهم وفقا لأحكام القانون .

٣ . الوصية

مادة ٩١٥ - تسرى على الوصية أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها .

مادة ٩١٦ - (١) كل عمل قانونى يصدر من شخصى فى مرض الموت ويكون مقصودا به التبرع ، يعتبر تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت ، وتسرى عليه أحكام الوصية أيا كانت التسمية التى تعطى لهذا التصرف .

(٢) وعلى ورثة من تصرف أن يثبتوا أن العمل للقانونى قد صدر من مورثهم وهو فى مرض الموت ، ولهم إثبات ذلك بجميع الطرق ، ولا يحتج على الورثة بتاريخ السند إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا .

(٣) وإذا أثبت الورثة أن التصرف صدر من مورثهم فى مرض الموت ، اعتبر التصرف صادرا على سبيل التبرع ، ما لم يثبت من صدر له التصرف عكس ذلك . كل هذا ما لم توجد أحكام خاصة تخالفه .

مادة ٩١٧ - إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التى تصرف فيها ، وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته ، اعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقدم دليل يخالف ذلك .



القسم الثالث

الولاية على النفس والمال

- * المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ .
- * المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، ومذكرته الإيضاحية .
- * مستخرج من القانون المدني لأهم نصوص الحالة والأهلية والولاية على المال .

(أولا)

المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢

بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس (١)

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على المادتين ٤١ ، ٥٥ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء ؛

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات

المدنية والتجارية في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

رسم بما هو آت :

مادة ١ - فيما عدا الأحوال الأخرى التي ينص عليها قانون الأحوال

الشخصية لسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها تتبع الأحكام الآتية :

مادة ٢ - لسلب الولاية ويسقط كل ما يترتب عليها من حقوق عن :

١ - من حكم عليه لجريمة الاغتصاب أو هتك المروض أو لجريمة مما نص

عليه في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة (٢) إذا وقعت الجريمة

على أحد ممن تشملهم الولاية .

٢ - من حكم عليه لجناية وقعت على نفس أحد من تشملهم الولاية أو حكم عليه

لجناية وقعت من أحد هؤلاء .

٣ - من حكم عليه أكثر من مرة لجريمة مما نص عليه في القانون

رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

ويترتب على سلب الولاية بالنسبة إلى صغير سلبها بالنسبة إلى كل من تشملهم

ولاية الولي من الصغار الآخرين فيما عدا الحالتين المشار إليهما في البند ٢ إذا كان

(١) الوقائع المصرية في ٤ / ٨ / ١٩٥٢ . العدد ١١٨ .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة ، ونص في المادة ١٧ منه على إلغاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ (الجريدة الرسمية في ١٤ / ٣ / ١٩٦١ - العدد ٦٢) .

هؤلاء الصغار من فروع المحكوم بسلب ولايته وذلك ما لم تأمر المحكمة بسلبها إليهم أيضا .

مادة ٣ - يجوز أن تسلب أو توفد كل أو بعض حقوق الولاية بالنسبة إلى كل أو بعض من تشملهم الولاية في الأحوال الآتية :

١ - إذا حكم على الولي بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

٢ - إذا حكم على الولي لجريمة اغتصاب أو هتك عرض أو لجريمة معانص عليه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

٣ - إذا حكم على الولي أكثر من مرة لجريمة تعريض الأطفال للخطر أو الحبس بغير وجه حق أو لاعتداء جسيم متى وقعت الجريمة على أحد من تشملهم الولاية .

٤ - إذا حكم بإيداع أحد المشمولين بالولاية دار من دور الاستصلاح وفقا للمادة ٦٧ من قانون العقوبات أو طبقا لنصوص قانون الأحداث المتشدين .

٥ - إذا عرض الولي للخطر صحة أحد من تشملهم الولاية أو سلامته أو أخلاقه أو تربيته بسبب سوء المعاملة أو القدوة نتيجة الاشتهار بفساد السيرة أو الإدمان على الشراب أو المخدرات أو بسبب عدم العناية أو التوجيه ولا يشترط في هذه الحالة أن يصدر ضد الولي حكم بسبب تلك الأفعال .

مادة ٤ - يحكم بسلب الولاية ولو كانت الأسباب التي اقتضت سلبيها سابقة لقيام الولاية أو لقيام سببها .

مادة ٥ - إذا قضت المحكمة بسلب الولاية أو بوقفها عهنت بالصغير إلى من يلي المحكوم عليه فيها قانونا فإن امتنع أو لم تتوافر فيه أسباب الصلاحية لذلك جاز للمحكمة أن تعهد بالصغير إلى أى شخص آخر ولو لم يكن قريبا له متى كان معروفا بحسن السمعة وصالحا للقيام على تربيته أو أن تعهد به لأحد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعبدة لهذا الغرض . وفى هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تفوض من عهنت إليه بالصغير بمباشرة كل أو بعض حقوق الولاية .

وإذا قضت المحكمة بالحد من الولاية فوضت مباشرة الحقوق التي حرمت الولي منها إلى أحد الأقارب أو إلى أى شخص مؤتمن أو إلى معهد أو مؤسسة مما ذكر على حسب الأحوال .

مادة ٦ - تقدر المحكمة نفقة للصغير على من تلزمه النفقة .

مادة ٧ - إذا وقعت الجريمة على صغير أو منه مما يوجب أو يجيز سلب الولاية جاز لسلطة التحقيق أو الحكم أن تعهد بالصغير إلى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والمحافظة عليه أو إلى معهد خيرى معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل فى الجريمة أو فى شأن الولاية .

مادة ٨ - يجوز للمحكمة الجنائية حين تقضى بالعقوبة على الولى فى الحالات المنصوص عليها فى المادة الثانية وفى البنود الأربعة الأولى من المادة الثالثة أن تحكم أيضا بسلب الولاية أو الحد منها . أما ما يترتب على ذلك من تدابير وأثار فتحكم فيه المحكمة المختصة بناء على طلب النيابة أو ذوى الشأن وفقا لأحكام هذا القانون وقانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٩ - فى الأحوال المنصوص عليها فى البندين ٤ ، ٥ من المادة ٣ يجوز للمحكمة بدلا من الحكم بسلب الولاية أو وقفها أن تعهد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف على تربية الصغير أو تعليمه إذا رأت فى ذلك مصلحة له وللوزارة المذكورة أن تفوض فى ذلك أحد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض .

وإذا لم تتحقق الفائدة من هذا الإشراف لسبب يرجع إلى الولى جاز رفع الأمر للمحكمة للنظر فى سلب ولايته أو وقفها .

مادة ١٠ - يترتب على سلب الولاية على النفس سقوطها عن المال ولا يجوز أن يقام الولى الذى حكم بسلب ولايته وصيا أو مشرفا أو قيا ، كما لا يجوز أن يختار وصيا .

مادة ١١ - يجوز للأولياء الذين سلبت ولايتهم وفقا للبند ٢ أو ٣ من المادة الثانية أو سلبت ولايتهم أو بعض حقوقهم فيها وفقا لبند ٢ أو ٣ من المادة الثالثة أن يطلبوا استرداد الحقوق التى سلبت منهم إذا رد اعتبارهم .

ويجوز لهم ذلك أيضا فى الأحوال المنصوص عليها فى البندين ٤ و ٥ من المادة الثانية إذا انقضت ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم بسلب الولاية .

مادة ١٢ - يقصد بالولى فى تطبيق أحكام هذا القانون الأب والجد والأم والوصى وكل شخص ضم إليه الصغير بقرار أو حكم من جهة الاختصاص .

مادة ١٣ - على وزيرى العدل والشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرياسة فى ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٣٠ يوليو لسنة ١٩٥٢)

* * *

(ثانياً)

المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال ^(١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ ، ٥٥ من الدستور ؛
وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٧ بإصدار قانون المحاكم الحسبية ؛
وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية فى الإجراءات المنطقة بمسائل الأحوال الشخصية .
وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛
رسم بما هو آت :

مادة ١ - يعمل فى مسائل الولاية على المال بالنصوص المرافقة لهذا القانون فيما عدا أحكام المادة ١٦ بالنسبة للأموال التى آلت للقاصر قبل العمل بهذا القانون .
مادة ٢ - يلغى الكتاب الأول من قانون المحاكم الحسبية الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ وكذلك يلغى كل ما كان مخالفاً للأحكام المقررة فى النصوص المرافقة لهذا القانون . ^(١)
مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة فى ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٣٠ يوليو ١٩٥٢ م)

(١) لوائح المصرية فى ٤ / ٨ / ١٩٥٢ - الممدد ١١٨ . وتطبق أحكام هذا القانون على المصريين جميعاً صرف النظر من ديانتهم .

الباب الأول فى القصر

الفصل الأول فى الولاية

مادة ١ - للأب ثم للجد الصحيح إذا لم يكن الأب قد اختار وصيا للولاية على مال القاصر وعليه القيام بها ولا يجوز له أن يتنحى عنها إلا بإذن المحكمة .

مادة ٢ - لا يجوز للولى مباشرة حق من حقوق الولاية إلا إذا توافرت له الأهلية اللازمة لمباشرة هذا الحق فيما يتعلق بماله هو .

مادة ٣ - لا يدخل فى الولاية ما يؤول للقاصر من مال بطريق التبذرع إذا اشترط المتبرع ذلك .

مادة ٤ - يقوم الولى على رعاية أموال القاصر وله إدارتها وولاية التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة فى هذا القانون .

مادة ٥ - لا يجوز للولى التبذرع بمال القاصر إلا لأداء واجب إنسانى أو عائلى ويأذن المحكمة .

مادة ٦ - لا يجوز للولى أن يتصرف فى عقار القاصر لنفسه أو لزوجه أو لأقاربه أو لأقاربها إلى الدرجة الرابعة إلا بإذن المحكمة ولا يجوز له أن يرهن عقار القاصر لدين على نفسه .

مادة ٧ - لا يجوز للأب أن يتصرف فى العقار أو المحل التجارى أو الأوراق المالية إذا زادت قيمتها على ثلثمائة جنيه إلا بإذن المحكمة .

ولا يجوز للمحكمة أن ترفض الإذن إلا إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر فى خطر أو كان فيه غبن يزيد على خمس القيمة .

(١) لقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ صدر فى ١٣ يوليئو ١٩٤٧ وعمل به إعتباراً من أول يناير ١٩٤٨ ، ويعرجبه حول المجالس المحسبية إلى محاكم بدرجاتها المختلفة وأعطى بالنسبة للعلمة رعاية مصالح عديمى الأهلية والشائبين لدى هذه المحاكم . وتضمن هذا القانون ثلاثة كتب ، الأول خاص بالأحكام الموضوعية ، والثانى خاص بترتيب المحاكم للحسبية والإجراءات التى تتبع أمامها ، والثالث تناولت نصوصه أحكاماً غننامية ووقفية . ويوجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ لقنى الكتابين الثانى والثالث من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ ومنعت أحكام الإجراءات التى كانت متعارضة فى نصوصه إلى الكتاب الرابع من قانون المرافعات وخصص لها الباب الرابع منه ، وإذا صدر المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فقد أنقذ الكتاب الأول من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

مادة ٨ - إذا كان مورث القاصر قد أوصى بأن لا يتصرف وليه في المال المورث فلا يجوز للولي أن يتصرف فيه إلا بإذن المحكمة وتحت إشرافها .

مادة ٩ - لا يجوز للولي إقراض مال الصغير ولا اقتراضه إلا بإذن المحكمة .

مادة ١٠ - لا يجوز للولي بغير إذن المحكمة تأجير عقار القاصر لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد بسنة .

مادة ١١ - لا يجوز للولي أن يستمر في تجارة آلت للقاصر إلا بإذن من المحكمة وفي حدود هذا الإذن .

مادة ١٢ - لا يجوز للولي أن يقبل هبة أو وصية للصغير محملة بالتزامات معينة إلا بإذن المحكمة .

مادة ١٣ - لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحا كان التبرع أو مستترا ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال .

مادة ١٤ - للأب أن يتعاقد مع نفسه باسم القاصر سواء أكان ذلك لحسابه هو أم لحساب شخص آخر إلا إذا نص القانون على غير ذلك .

مادة ١٥ - لا يجوز للجد بغير إذن المحكمة التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو إضعافها .

مادة ١٦ - على الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من بدء الولاية أو من أولولة هذا المال إلى الصغير .

ويجوز للمحكمة اعتبار عدم تقديم هذه القائمة أو التأخير في تقديمها تعريضا لمال القاصر للخطر .

مادة ١٧ - للولي أن ينفق على نفسه من مال الصغير إذا كانت نفقته واجبة عليه وله كذلك أن ينفق منه على من تجب على الصغير نفقته .

مادة ١٨ - تنتهى الولاية ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة (١) ما لم تحكم المحكمة قبل بلوغه هذه السن باستمرار الولاية عليه .

مادة ١٩ - إذا انتهت الولاية على شخص فلا تعود إذا قام به سبب من أسباب الحجر .

مادة ٢٠ - إذا أصبحت أموال القاصر فى خطر بسبب سوء تصرف الولي أو لى سبب آخر فللمحكمة أن تسلب ولايته أو تحد منها .

مادة ٢١ - تحكم المحكمة بوقف الولاية إذا اعتبر الولي غائبا أو اعتقل تنفيذاً لحكم بعقوبة جنائية أو بالعبس مدة تزيد على سنة .

مادة ٢٢ - يترقب على الحكم بسلب الولاية على نفس الصغير أو وقفها سقوطها أو وقفها بالنسبة إلى المال .

مادة ٢٣ - إذا سلبت الولاية أو حُد منها أو وقفت فلا تصود إلا بقرار من المحكمة بعد التثبت من زوال الأسباب التى دعت إلى سلبها أو لحد منها أو وقفها .

ومع ذلك لا يقبل طلب استرداد الولاية الذى سبق رفضه إلا بعد انقضاء سنتين من تاريخ الحكم النهائى بالرفض .

مادة ٢٤ - لا يسأل الأب إلا عن خطئه للجسيم أما الجد فيسأل مسئولية للوصى .

مادة ٢٥ - على الولي أو وريثه رد أموال القاصر إليه عند بلوغه . ويسأل هو أو وريثه عن قيمة ما تصرف فيه باعتبار القيمة وقت للتصرف .

ولا يحاسب الأب على ما تصرف فيه من ريع مال القاصر ومع ذلك يحاسب عن ريع المال الذى وهب للقاصر لغرض معين كالتهنيم أو القيام بحرفة أو مهنة .

مادة ٢٦ - تسرى على الجد الأحكام المقررة فى هذا القانون فى شأن الحساب .

(١) راجع الفقرة الثانية للمادة ٤٤ من القانون المعدنى والتي تنص على أن " من الرشد هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة ، .

الفصل الثانى

فى الوصاية

أولاً ، فى تعيين الأوصياء

مادة ٢٧ - يجب أن يكون الوصى عدلاً كفواً ذا أهلية كاملة . ولا يجوز بوجه خاص أن يعين وصياً :

١ - المحكوم عليه فى جريمة من الجرائم المخلة بالأداب أو الماسة بالشرف أو النزاهة ومع ذلك إذا انقضت على تنفيذ العقوبة مدة تزيد على خمس سنوات جاز عند الضرورة التجاوز عن هذا الشرط .

٢ - من حكم عليه لجريمة كانت تقتضى قانوناً سلب ولايته على نفس القاصر لو أنه كان فى ولايته .

٣ - من كان مشهوراً بسوء السيرة أو من لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش .

٤ - المحكوم بإفلاسه إلى أن يحكم برده اعتباره .

٥ - من سبق أن سلبت ولايته أو عزل من الوصاية على قاصر آخر .

٦ - من قرر الأب قبل وفاته حرمانه من التعيين متى بنى هذا الحرمان على أسباب قوية ترى المحكمة بعد تحقيقها أنها تبرر ذلك ويثبت الحرمان بورقة رسمية أو عرقية مصدقة على إمضاء الأب فيها أو مكتوبة بخطه وموقعة بإمضائه .

٧ - من كان بينه هو أو أحد أصوله أو فروعه أو زوجه وبين القاصر نزاع قضائى أو من كان بينه وبين القاصر أو عائلته عداوة إذا كان يخشى من ذلك كله على مصلحة القاصر .

... ويجب على كل حال أن يكون الوصى من طائفة القاصر فإن لم يكن فمن أهل مذهبه وإلا فمن أهل دينه .

مادة ٢٨ - يجوز للأب أن يقيم وصياً مختاراً لولده القاصر أو للحمل المستكن ويجوز ذلك أيضاً للمتبرع فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٣ .

ويشترط أن يثبت الاختيار بورقة رسمية أو عرقية مصدقة على توقيع الأب أو المتبرع فيها أو مكتوبة بخطه وموقعة بإمضائه .

ويجوز للأب والممتزج بطريق الوصية في أى وقت أن يعدلا عن اختيارهما .
وتعرض الوصاية على المحكمة لتثبيتها .

مادة ٢٩ - إذا لم يكن للقاصر أو للحمل الممكن وصى مختار تعين المحكمة وصيا ويبقى وصى الحمل وصيا على المولود ما لم تعين المحكمة غيره .

مادة ٣٠ - يجوز عند الضرورة تعيين أكثر من وصى واحد وفى هذه الحالة لا يجوز لأحدهم الانفراد إلا إذا كانت المحكمة قد بينت اختصاصا لكل منهم فى قرار تعيينه أو فى قرار لاحق ومع ذلك لكل من الأوصياء إتخاذ الإجراءات الضرورية أو المستعجلة أو المتضمنة لنفع القاصر .

وعند الاختلاف بين الأوصياء يرفع الأمر إلى المحكمة لتأمر بما يتبع .

مادة ٣١ - تقيم المحكمة وصيا خاصا تحدد مهمته وذلك فى الأحوال الآتية :

(أ) إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولى أو مصلحة قاصر آخر مشمول بولايته .

(ب) إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولى أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه مع من يمثل الوصى .

(جـ) إبرام عقد من عقود المعاوضة أو تعديله أو فسخه أو إبطاله أو إلغائه بين القاصر وبين الوصى أو أحد من المذكورين فى البند (ب) .

(د) إذا آل إلى القاصر مال بطريق التبرع وشرط المتبرع ألا ينولى الولى إدارة المال .

(هـ) إذا استلزمت الظروف دراية خاصة لأداء بعض الأعمال .

(و) إذا كان الولى غير أهل لمباشرة حق من حقوق الولاية .

مادة ٣٢ - تقيم المحكمة وصيا مؤقتا إذا حكم بوقف الولاية ولم يكن للقاصر ولى آخر . وكذلك إذا أوقف الوصى أو حالت ظروف مؤقتة دون أدائه لواجباته .

مادة ٣٣ - يجوز للمحكمة أن تقيم وصى خصومة ولولم يكن للقاصر مال .

مادة ٣٤ - تسرى على الوصى الخاص والوصى المؤقت ووصى الخصومة أحكام الرصاية الواردة في هذا القانون مع مراعاة ما تقتضيه طبيعة مهمة كل منهم .

مادة ٣٥ - تنتهى مهمة الوصى الخاص والوصى المؤقت بانتهاء العمل الذى أقيم لمباشرته أو المدة التى اقتضت بها تعيينه .

ثانياً

فى واجبات الأوصياء

مادة ٣٦ - يتسلم الوصى أموال القاصر ويقوم على رعايتها وعليه أن يبذل فى ذلك من العناية ما يطلب من الوكيل المأجور وفقاً لأحكام القانون المدنى .

مادة ٣٧ - للمحكمة أن تلزم الوصى بتقديم تأمينات بالقيمة التى تراها وتكون مصروفات تقديم هذه التأمينات على حساب القاصر .

مادة ٣٨ - لا يجوز للوصى التجرع بمال القاصر إلا لأداء واجب إنسانى أو عائلى ويأذن من المحكمة .

مادة ٣٩ - لا يجوز للوصى مباشرة التصرفات الآتية إلا بإذن من المحكمة .

(أولاً) جميع التصرفات التى من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله . وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة .

(ثانياً) التصرف فى المنقولات أو الحقوق الشخصية أو الأوراق المالية فيما عدا ما يدخل فى أعمال الإدارة .

(ثالثاً) الصلح والتحكيم إلا فيما قل عن مائة جنيه مما يتصل بأعمال الإدارة .

(رابعاً) حوالة الحقوق والديون وقبول الحوالة .

(خامساً) استثمار الأموال وتصفياتها .

(سادساً) اقتراض المال وإقراضه .

(سابعاً) إيجار عقار القاصر لمدة أكثر من ثلاث سنوات فى الأراضى الزراعية ولمدة أكثر من سنة فى المباني .

(ثامنا) إيجار عقار القاصر لمدة تمتد إلى ما يعد بلوغه من الرشد لأكثر من سنة .

(تاسعا) قبول التبرعات المقرنة بشرط أو رفضها .

(عاشر) الإنفاق من مال القاصر على من تجب عليه نفقتهم إلا إذا كانت النفقة مقصدا بها بحكم وإجب النفاذ .

(حادي عشر) الوفاء الاخديارى بالالتزامات التى تكون على التركة أو على القاصر .

(ثانى عشر) رفع الدعاوى إلا ما يكون فى تأخير رفعه ضرر بالقاصر أو ضياع حق له .

(ثالث عشر) التنازل عن الحقوق والدعاوى وقبول الأحكام القابلة للطعون العادية والتنازل عن هذه الطعون بعد رفعها ورفع الطعون غير العادية فى الأحكام .

(رابع عشر) التنازل عن التأمينات وضمائمها .

(خامس عشر) إيجار الوصى أموال القاصر لنفسه أو لزوجه أو لأحد أقاربها إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون الوصى نائبا عنه .

(سادسا عشر) ما يصرف فى تزويج القاصر .

(سابع عشر) تعليم القاصر إذا احتاج للنفقة والإنفاق اللازم لمباشرة القاصر مهنة معينة .

مادة ٤٠ - على الوصى أن يستأذن المحكمة فى قسمة مال القاصر بالتراضى إذا كانت له مصلحة فى ذلك فإذا أنذت المحكمة عينت الأس التى تجرى عليها القسمة والإجراءات الواجبة الإتياع . وعلى الوصى أن يعرض على المحكمة عقد القسمة للتثبت من عدالتها . وللمحكمة فى جميع الأحوال أن تقرر إتخاذ إجراءات القسمة القضائية .

وفى حالة القسمة القضائية تصدق المحكمة الابتدائية التى تدبمها محكمة القسمة على قسمة الأموال إلى حصص .

ولهذه المحكمة عدد الاقتضاء أن تدعو للخصوم لسماع أقوالهم فى جلسة تحدد لذلك .

وإذا رفضت التصديق تعين عليها أن تقسم الأموال إلى حصص على الأسس التى تراها صالحة بعد دعوة الخصوم .

• ويقوم مقام التصديق للحكم الذى تصدره المحكمة بوصفها محكمة استئنافية بتكوين الحصص .

مادة ٤١ - إذا رفعت دعوى على القاصر أو المحجور عليه أو الغائب من وارث آخر جاز للمحكمة بناء على طلب من يتوب عنه أو بناء على طلب النيابة العامة أن توقف القسمة مدة لا تجاوز خمس سنوات إذا ثبت لها أن فى التعجيل بها ضررا جسيما .

مادة ٤٢ - يجب على الوصى أن يعرض على المحكمة بغير تأخير ما يرفع على القاصر من دعاوى وما يتخذ قبله من إجراءات التنفيذ وأن يتبع فى شأنها ما تأمر به المحكمة .

مادة ٤٣ - على الوصى أن يودع باسم القاصر إحدى خزائن المحكمة أو أحد المصارف حسبما تشير به المحكمة كل ما يحصله من نقود بعد استبعاد النفقة المقررة والمبلغ الذى تقدره المحكمة إجماليا لحساب مصروفات الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه .

ولا يجوز أن يضحب شيئا من المال المودع إلا بإذن من المحكمة .

مادة ٤٤ - على الوصى أن يودع باسم القاصر المصرف الذى تشير المحكمة به لإيداعه ما ترى لزوما لإيداعه من أوراق مالية ومجوهرات ومصوغات وغيرها ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها .

وليس له أن يسحب شيئا منها بغير إذن المحكمة .

مادة ٤٥ - على الوصى أن يقدم حسابا مؤيدا بالمستندات عن إدارته قبل أول يناير من كل سنة .

ويعفى الوصى عن تقديم الحساب السنوى إذا كانت أموال القاصر لا تزيد على خمسمائة جنيه ما لم تر المحكمة غير ذلك .

وفى جميع الأحوال يجب على الوصى الذى يستبدل به غيره أن يقدم حسابا خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء وصايته .

مادة ٤٦ - تكون الوصاية بغير أجر إلا إذا رأت المحكمة بناء على طلب الوصى أن تعين أجرا أو أن تمنحه مكافأة عن عمل معين .

ثالثا

فى انتهاء الوصاية

مادة ٤٧ - تنتهى مهمة الوصى :

١ - ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة إلا إذا تقرر استمرار الوصاية عليه .

٢ - بعودة الولاية للولى .

٣ - بعزله أو قبول استقالته .

٤ - بفقد أهليته أو ثبوت غيبته أو موته أو موت القاصر .

مادة ٤٨ - إذا توفرت أسباب جدية تدعو للخطر فى عزل الوصى أو فى قيام عارض من العوارض التى تزيل أهليته أمرت المحكمة بوقفه .

مادة ٤٩ - يحكم بعزل الوصى فى الحالات الآتية :

١ - إذا قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للوصاية وفقا للمادة ٢٧ ولو كان هذا السبب قائما وقت تعيينه .

٢ - إذا أساء الإدارة أو أهمل فيها أو أصبح فى بقاءه خطر على مصلحة القاصر .

مادة ٥٠ - على الوصى خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاء الوصاية أن يسلم الأموال التى فى عهده بمحضر إلى القاصر متى بلغ سن الرشد أو إلى ورثته أو الولى أو الوصى أو الوصى المؤقت على حسب الأحوال وعليه أن يودع قلم الكتاب فى الميعاد المذكور صورة من الحساب ومحضر تسليم الأموال .

مادة ٥١ - إذا مات الوصى أو حجر عليه أو اعتذر غائبا ألتزم ورثته أو من ينوب عنه على حسب الأحوال تسليم أموال القاصر وتقديم الحساب .

مادة ٥٢ - يكون قابلاً للإبطال كل تعهد أو مخالصة تصدر لمصلحة الوصي ممن كان في وصايته ويبلغ سن الرشد إذا صدرت المخالصة أو التعهد خلال سنة من تاريخ تقديم الحساب للمشار إليه في المادة ٤٥ .

مادة ٥٣ - ١ - كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمحجور عليه على قيمة تكون متعلقة بأمور الوصاية أو للقوامة تسقط بمعنى خمس سنوات من تاريخ بلوغ القاصر من الرشد أو رفع الحجر أو موت القاصر أو المحجور عليه .

٢ - ومع ذلك فإن انتهت الوصاية أو القوامة بالعزل أو بالاستقالة أو الموت فلا تبدأ مدة التقادم المذكورة إلا من تاريخ تقديم الحساب الخاص بالوصاية أو القوامة .

مادة ٥٤ - الأولى أن يأذن للقاصر الذي بلغ الثامنة عشرة في تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها ويكون ذلك بإشهاد لدى الموثق وله أن يسحب هذا الإذن أو يحد منه بإشهاد آخر مع مراعاة حكم المادة ١٠٢٧ من قانون المرافعات (١) .

مادة ٥٥ - يجوز للمحكمة بعد سماع أقوال الوصي أن تأذن للقاصر الذي بلغ الثامنة عشر في تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وإذا رفضت المحكمة الإذن فلا يجوز تجديد طلبه قبل معنى سنة من تاريخ صدور القرار النهائي بالرفض .

مادة ٥٦ - للقاصر المأذون أن يباشر أعمال الإدارة وله أن يفي ويسدق الديون المترتبة على هذه الأعمال ولكن لا يجوز له أن يؤجر الأراضي الزراعية والمباني لمدة تزيد على سنة ولا أن يفي الديون الأخرى ولو كانت ثابتة بحكم واجب النفاذ أو سند تنفيذي آخر إلا بإذن خاص من المحكمة أو من الوصي فيما يملكه من ذلك .

(١) تنص المادة ١٠٢٧ مرافعات على : - إذا لم يطلب تسجيل الطلب أو رفض الإذن به وجب على قلم الكتاب أن يسجل في السجل في اليعاد المذكور في المادة السابقة القرارات النهائية الصادرة بما يأتي :

- ١ - توقيع المحرر أو تقرير المساعدة للتمثيلية أو إثبات النفقة .
 - ٢ - سلب الولاية أو لحد منها أو وقفها .
 - ٣ - استمرار الولاية أو الوصاية .
 - ٤ - سلب الإذن للقاصر أو المحجور عليه بالإدارة أو لحد منها .
 - ٥ - منح المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته أو وقفها أو لحد منها أو وكيل الغائب من التصرف أو تنفيذ حرويه فيه .
- ويجب كذلك أن يؤشر على ملصق هذه القرارات بكل قرار يصدر ملغياً أو معدلاً لها .

ولا يجوز للقاصر أن يتصرف فى صافى دخله إلا بالقدر اللازم لمد نفقاته ومن نازمه نفقتهم قانونا .

مادة ٥٧ - لا يجوز للقاصر سواء كان مشمولاً بالولاية أو بالوصاية أن يتجر إلا إذا بلغ الثامنة عشرة من عمره وأذنت المحكمة فى ذلك إنذا مطلقاً أو مقيداً .

مادة ٥٨ - على المأذون له فى الإدارة أن يقدم حساباً سنوياً يؤخذ عند النظر فيه رأى القاضى والمحكمة أن تأمر بإيداع المتوفر من دخله إحدى خزان الحكمة أو أحد المصارف ولا يجوز له سحب شىء منه إلا بإذن منها .

مادة ٥٩ - إذا قصر المأذون له فى الإدارة فى تنفيذ ما قضت به المادة السابقة أو أساء التصرف فى إدارته أو قامت أسباب يخشى معها من بقاء الأموال فى يده جاز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد ذوى الشأن أن تعد من الإذن أو تسلب القاصر إياه بعد سماع أقواله .

مادة ٦٠ - إذا أذنت المحكمة فى زواج القاصر الذى له مال كان ذلك إنذا له فى التصرف فى المهر والنفقة ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك عند الإذن أو فى قرار لاحق .

مادة ٦١ - للقاصر أهلية التصرف فيما يصلح له أو يوضع تحت تصرفه عادة من مال لأغراض نفقته ويصبح التزامه المتعلق بهذه الأغراض فى حدود هذا المال فقط .

مادة ٦٢ - للقاصر أن يبرم عقد العمل القردى وفقاً لأحكام القانون والمحكمة بناء على طلب الوصى أو ذى شأن إنهاء العقد رعاية لمصلحة القاصر أو مستقبلاً أو لمصلحة أخرى ظاهرة .

مادة ٦٣ - يكون القاصر الذى بلغ السادسة عشر أهلاً للتصرف فيما يكسبه من عمله من أجر أو غيره ولا يجوز أن يتعدى أثر التزام القاصر حدود المال الذى يكسبه من مهنته أو صناعته .

ومع ذلك فللمحكمة إذا اقتضت المصلحة أن تقيد حق القاصر فى التصرف فى ماله المذكور وعندئذ تجرى أحكام الولاية والوصاية .

مادة ٦٤ - يعتبر القاصر المأذون من قبل وإليه أو المحكمة أو نص القانون كامل الأهلية فيما أذن له فيه وفى التقاضى فيه .

الباب الثاني

فى الحجر والمساعدة القضائية والغيبة

الفصل الأول - فى الحجر (١)

مادة ٦٥ - يحكم بالحجر على البالغ (٢) للجنون أو للعنه (٣) أو للسفه أو للغة ولا يرفع الحجر إلا بحكم وتقديم المحكمة على من يحجر عليه فيما لإدارة أمواله وفقا للأحكام المقررة فى هذا القانون .

مادة ٦٦ - النفقات اللازمة للعناية بالمحجور عليه مقدمة على ما عداها .

مادة ٦٧ - يجوز للمحجور عليه لسفه أو للغة بإذن من المحكمة أن يتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وفى هذه الحالة تسرى عليه الأحكام التى تسرى فى شأن القاصر المأذون .

(١) لا يجب الخط بين المص من التصرف بسبب قيام عارض من عوارض الأهلية كجنون أو سفه أو غلة والذى تستوجب الحجر القضائى ، وبين حالات أخرى من المص من التصرف فرمضها المشرع لإعبارات خاصة ومنها :

١ - حالة المص المنصوص عليها فى المادة ٢٥ / ٤ من قانون العقوبات .

٢ - حالة المص المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٣ - حالة المص المنصوص عليها فى المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم للدراسة وتأمين سلامة الشعب .

والحرمان المنصوص عليه فى تلك الحالات يتفق مع الحجر القضائى فى أن المقصود به حل اليد فى إدارة الأموال والتصرف فيها وفى تعيين نائب قانونى بمسمى مشابه أو مغاير يتم تعيينه بمعرفة القضاء . إلا أن هناك فروقا جوهريا بينهم ، ففى الحالة الأولى فالحرمان أثر للحكم على الشخص بقوة الجنابة وتقديم المحكمة الجنائية التى أصدرت الحكم فيما على المحكوم عليه لإدارة أمواله أو تعيينه المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته بناء على طلب النيابة العامة أو كل ذى مصلحة وينتهى الحرمان بانقضاء مدة العقوبة .

وفى الحالة الثانية : فالحرمان أثر للحكم غيابيا بالإدانة للمتهم للفلب ولو كانت العقوبة من عقوبات الجنب وتعين المحكمة الابتدائية للرفع فى دائرتها أموال المحكوم عليه حارسا لإدارتها ، وتنتهى الحراسة بصنور حكم حضورى فى الدعوى أو بمرت المتهم . أما الحالة الثالثة : فالحرمان يقوم إذا قامت دلائل جدية على أن الشخص أفى فعلا من شأنها الإضرار بأمن البلاد أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع أو إفساده

« الحياة السياسية أو تعرض الوحدة الوطنية للخطر أو إذا انتهكت أمواله بسبب من الأسباب المشار إليها المادة الثالثة ، وتمين محكمة التجميم بتشكيل خاص - حارسا عاما تنقضى مهمته إما بالمصادرة أو بمعنى خمس سنوات من تاريخ فرضها دون مصادرة أو يرفعها .

(٢) يقصد بالبالغ هنا بلوغ سن الحادية والعشرين بالتقويم الميلادى ، وما دون هذه السن لا يحكم عليه بالمعجر بل يتل مشمولا بالولاية أو الوصاية على حسب الأحوال .

(٣) صدر فى شأن حجر المصابين بأمراض عقلية - جلون أو عته - القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ ، والآتى نصوبه :

نحن فاروقى الأول ملك مصر

قرء مجلس الشيوخ ومجلس النواب للقانون الآتى نضمه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

الباب الأول

مجلس المراقبة

مادة ١ - ينشأ بوزارة الصحة العمومية مجلس مراقبة للأمراض العقلية يختص بالنظر فى حجز المصابين بأمراض عقلية والإفراج عنهم وفى الترخيص بالمستشفيات السدة لهم والتفتيش عليها طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - يشكل هذا المجلس على الوجه الآتى :

رئيسا

وكيل وزارة الصحة العمومية للشئون الطبية .

مدير قسم الأمراض العقلية بوزارة الصحة العمومية أو من يقوم مقامه .

الصحاحى العام لدى المحاكم الأهلية أو رئيس نيابة الإستئناف الأفوكاتو العمومى الأول لدى المحاكم المختلطة أو أحد رؤساء النيابة (مدة فترة الإنقضاء)

كبير الأطباء الشرعيين أو من يقوم مقامه .

موظف كبير يندبه وزير الداخلية .

موظف كبير يندبه وزير الشؤون الإجتماعية .

أساذ الأمراض النفسية بجامعة فؤاد الأول .

مندوب من قسم قضايا وزارة الصحة العمومية فى درجة نائب على الأقل .

أحد كبار أطباء مصلحة السجن أو من يقوم مقامه .

أحد كبار أطباء وزارة الصحة العمومية يبينه الوزير .

ويتولى سكرتيرته المجلس من يبينه وزير الصحة العمومية من الموظفين لهذا الغرض .

مادة ٣ - يعقد المجلس فى المواعيد التى يحددها أو بناء على طلب الرئيس عند الحاجة ولا يكون انعقاد صحيحا إلا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء من بينهم أحد معالى النيابة العمومية وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تسارت الآراء يرجح للرأى فى لمن جانبه الرئيس .

= وله في سبيل القيام بواجباته أن يطلب من المستشفيات وغيرها من الجهات المختصة كافة الاحصائيات والبيانات التي يرى لزومها .

الباب الثاني

حجر المصابين بأمراض عقلية والإفراج عنهم

مادة ٤ - لا يجوز حجز مصاب بمرض في قواه العقلية إلا إذا كان من شأن هذا المرض أن يخل بالأمن والنظام العام أو يخشى معه على سلامة المريض أو سلامة الغير وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .

ولا يكون الحجز إلا في المستشفيات المعدة لذلك سواء أكانت تلك المستشفيات حكومية أو خصوصية مرخصاً بها .

ومع ذلك يجوز أن يكون الحجز في منزل، يأذن خاص من وزير الصحة العمومية بعد موافقة مجلس المراقبة ويشمل الإذن شروط الحجز ومدته .

مادة ٥ - إذا رأى طبيب الصحة أن شخصاً مصاباً بمرض عقلي في حالة مما نص عليه في المادة السابقة وجب عليه أن يأمر بحجزه بواسطة البوليس . وللإبادة أو لمأمور المتبعية القضائية من رجال البوليس كذلك إذا علم بمثل هذه الحالة أن يضع المشتبه فيه تحت الحفظ ويعرضه على طبيب الصحة للكشف عليه في مدى ٢٤ ساعة على الأكثر من وقت القبض عليه فإذا اتضح للطبيب بعد فحصه أنه غير مريض بمرض عقلي مما نص عليه في المادة السابقة وجب الإفراج عليه فوراً .

أما إذا قامت شبهة عند الطبيب لدى الكشف أن الشخص في حالة مما نص عليه في تلك المادة دون أن يستطع القطع برأى في ذلك، بأسر بوضعه تحت الملاحظة لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام في إحدى المستشفيات الحكومية غير المستشفيات المعدة للأمراض العقلية على أن يكشف عليه طبيباً كل يوم وفي نهاية مدة الملاحظة يقرر الطبيب إما الإفراج عنه أو حجزه .

وفي جميع الأحوال يحضر الطبيب تقريراً بتدقيقه الكشف الذي أجراه ويكون الحجز في أحد المستشفيات الحكومية المعدة لذلك إلا إذا رغب نور المريض أو من يقوم بشؤونه في إيداعه أحد المستشفيات الخصوصية للأمراض العقلية .

مادة ٦ - يجوز لطبيب الصحة إيقاف تنفيذ أمر الحجز مؤقتاً إذا لم تسمح حالة المريض الصحية بذلك . فإذا تجاوزت مدة إيقاف تنفيذ الأمر ٢٠ يوماً وجب على الطبيب إخطار مجلس المراقبة فوراً ليتخذ مايلزمه في ذلك .

مادة ٧ - في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة الخاصة لا يقبل المريض في أحد المستشفيات المعدة للمصابين بأمراض عقلية بقصد حجزه إلا بناء على طلب كتابي من شخص تربطه بالمريض صلة القرابة أو المصاهرة أو ممن يقومون بشؤونه مشفوعاً بشهادتين من طبيبين غير الأطباء الملحقين بالمستشفى يكون أحدهم موظفاً بالحكومة تدلان على إصابة الشخص المطلوب حجزه بمرض عقلي مما نص عليه في المادة الرابعة ، ولا يعمل بشهادة الطبيب إذا كان قد مضى على تاريخها أكثر =

١٠ أيام قبل تسليمها لمدير المستشفى أو إذا كانت قد صدرت من طبيب تربطه صاحب المستشفى أو مديره رابطته القربية أو الصاهرة إلى الدرجة الثالثة .

مادة ٨ - يحدد وزير الصحة العمومية بقرار يصدره البيانات التي يجب أن يتضمنها الطلب أو الشاهدان وفي حالة عدم استيفاء هذه البيانات يجوز لمدير المستشفى أن يقبل المريض مؤقتا لحين استيفائها لمدة لا تتجاوز أسبوعين .

مادة ٩ - على مدير المستشفى أن يخطر مجلس المراقبة كتابة عن حجز أي مريض به في خلال ثلاثة أيام من حصوله وأن يقدم تقريراً عن حالته في خلال الأربعة أيام التالية وبعد بحث حالة المريض بقرار مجلس المراقبة في مدة ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ الحجز إما الموافقة على الحجز أو الإفراج عن الشخص المحجوز .

مادة ١٠ - لا يكون قرار المراقبة على الحجز نافذ المفعول إلا لمدة سنة من تاريخ صدوره ويجوز لمجلس المراقبة قبل انقضاء هذه المدة أن يأمر بإمتداد الحجز لمدة سنة أخرى ثم لمدة سنتين ثم لمدة ثلاثة سنوات ثم لمدة خمس سنوات فتمس أخرى وهكذا .

ويكون الأمر بإمتداد الحجز بناء على تقرير يقدم للمجلس من مدير المستشفى عن حالة المريض وبيان سير المرض واستمرار الحجز والعلاج .

وللمجلس أي وقت أن يأمر برفع الحجز عن الشخص المحجوز إذا رأى أنه استعاد قواه العقلية وأن حالته أصبحت لا تدعو إلى استمرار حجزه .

وللمجلس المراقبة في كل الأحوال أن يختبر المريض أو أن يلدب عضواً أو أكثر لهذا الغرض كذلك أن يستعين بمن يرى تدبه من الأطباء الاختصاصيين للكشف عليه .

مادة ١١ - إذا لم يصدر مجلس المراقبة قراراً بالموافقة على الحجز أو بإمتداده في المواقيد المبينة في المادتين السابقتين يرفع الحجز من تلقاء نفسه عن الشخص المحجوز .

مادة ١٢ - إذا هرب المريض المحجوز جاز القبض عليه وإعادة حجزه بالمطريق الإداري .

فإذا دلت مدة الهرب على ثلاثة أشهر وجب أن يصاد عرض أمره على مجلس المراقبة في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ القبض عليه وإذا حازمت مدة الهرب ستة أشهر أعيدت إجراءات الحجز .

مادة ١٣ - لمدير المستشفى أن يأذن من وقت لآخر لأي من مرضاه الهالكين بقضاء النهار كله أو بعضه خارج المستشفى تحت رقابة كافية لأغراض لا تتنافى مع علاجه .

مادة ١٤ - إذا تم شفاء المريض المحجوز وجب على مدير المستشفى أن يرسل فوراً خطاباً موصى عليه إلى من أدخل المريض بالمستشفى أو من يقرم بشؤونه أو إلى شخص آخر بعه المريض نفسه يطلب منه الحضور لاستلامه في مدى سبعة أيام فإذا انتقضت هذه المدة ولم يحضر أمد أو إذا رفض ذور المريض استلامه يفرج عنه فوراً ، وفي هذه الحالة تقوم الحكومة بنفقات ترحيل الفقير المفرج عنه من المستشفيات الحكومية إلى الجهة التي يطلب السفر إليها داخل النطر المصري .

- وفي جميع الأحوال يخطر المستشفى الجهة الإدارية التي يتبعها المفرج عنه وإذا أصبح المريض في حالة غير ما نص عليه في المادة الرابعة يرفع عنه مدير المستشفى قيد المحجز وفي هذه الحالة يجوز للمريض لوليّه أو لمن يقوم بشؤونه أن يطلب البقاء بالمستشفى إلى أن يتم شفاؤه .

مادة ١٥ - إذا تقدم طلب بالإفراج عن المريض المحجز من شخص تربطه بصلة القرابة أو المصاهرة أو ممن يقوم بشؤونه وجب على مدير المستشفى أن يبت في هذا الطلب في مدى ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه وفي حالة رفض الطلب وإصرار مقدمه عليه يرفع الأمر فوراً إلى مجلس المراقبة من مدير المستشفى بتقرير عن حالة المريض والأسباب التي تبرر عدم الإفراج عنه وعلى المجلس أن يصدر قراره في طلب الإفراج في مدة لا تتجاوز ٢٠ يوماً من تاريخ الأمر عليه ولا يقبل طلب أخر بالإفراج عن المريض قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار المجلس .

مادة ١٦ - يجوز لمجلس المراقبة أن يأمر بالإفراج مؤقتاً عن الشخص المحجز للمدة والشروط التي يحددها ، وله في أي وقت أن يلغي هذا الأمر ويأمر بإعادة المريض بالطريق الإداري إلى المستشفى الذي كان محجزاً فيه أو أي مستشفى أخرى للأمراض العقلية .

مادة ١٧ - يجوز لمدير المستشفى أن يخرج المريض بناء على موافقة أحد أقربائه أو من يقوم بشؤونه إذا أصيب بمرض جلدي يندر بالوقاية .

مادة ١٨ - في حالة الإفراج عن المريض المحجز أو وفاته يخطر مدير المستشفى مجلس المراقبة بذلك في مدى يومين من تاريخ الإفراج أو الوفاة .

مادة ١٩ - لا يجوز نقل مريض محجز من مستشفى إلى آخر إلا بإذن من مجلس المراقبة .

مادة ٢٠ - على مدير المستشفى أن يبلغ النيابة عن حجز كل مريض في مدى يومين من تاريخ دخوله المستشفى لتتخذ الوسائل اللازمة لحفظ أمره .

مادة ٢١ - يجوز أن يقبل في المستشفيات السبعة للمصابين بأمراض عقلية كل ضصاب بمرض عقلي غير ما نص عليه في المادة الرابعة بناء على طلب كتابي منه . كما يجوز قبوله بالمستشفى بناء على طلب كتابي من وليّه أو ممن يقوم بشؤونه وفي هذه الحالة تذكر في الطلب البيانات المنصوص عليها في المادة الثامنة ويجب على مدير المستشفى أن يرفع إلى مجلس المراقبة تقريراً عن حالته في خلال يومين من قبوله بالمستشفى . ويكون للمريض حق ترك المستشفى بناء على طلب كتابي منه أو ممن طلب إدخاله .

ومع ذلك إذا رأى مدير المستشفى أن حالته العقلية أصبحت مما نص عليه في المادة الرابعة وجب عليه الاحتفاظ على المريض وإحطار زويه والولي ليس فوراً لذلك لإتخاذ إجراءات المحجز المنصوص عليها في هذا القانون .

الباب الثالث

المحال المعدة لعلاج وإيواء المصابين بأمراض عقلية

مادة ٢٢ - لا يجوز إنشاء مستشفى خصمسي لإيواء أو معالجة المصابين بأمراض عقلية إلا بناء على-

٢٣ - ترخيص من وزير الصحة العمومية بعد موافقة مجلس المراقبة وهذا الترخيص شخصى لصاحبه ولا يمنح إلا لطبيب مرخص له بممارسة مهنته في القطر المصري أو لجمعية خيرية أو لمؤسسة اجتماعية معترف بها وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام والاشتراطات المنصوص عليها في أي قانون آخر .

مادة ٢٣ - يجب أن تتوفر في المستشفى على اللوائح والاشتراطات الآتية :-

١ - أن يتولى إدارة المستشفى وعلاج المرضى طبيب أو أكثر من المصالحين على المؤهلات التي يحددها وزير الصحة العمومية بقرار منه .

٢ - أن تكون أمكنة المستشفى صحية حسنة التهوية ومضاءة اتساعا كافيا وموزعة توزيعا مناسبا .

٣ - أن يجعل لكل من الذكور والإناث جناح خاص وأن يرتب للمرضى من كل جنس بحسب أعمارهم وطبيعة مرضهم .

٤ - أن يكون المستشفى مزودا بالوسائل الطبية والصحية الكافية وأن يكون له نظام داخلي يلائم حاجات المرضى وحالاتهم بما في ذلك العدد الكافي من الأطباء وهيئة التمريض والفندم .

وفي حالة خلو وظيفة الطبيب المعالج من شغلها في إحدى المستشفيات الخصوصية يجب على صاحب الترخيص إبلاغ الأمر فوراً إلى وزير الصحة العمومية بخطاب موصى عليه في مدة لا تتجاوز شهر لتشغل الوظيفة بطبيب آخر حائز المؤهلات المتقدم ذكرها إذا انتقضت مدة الشهر بغير أن تشغل هذه الوظيفة جاز الوزارة أن تعين طبيباً لشغلها على نفقة صاحب الترخيص وذلك مع عدم الإخلال بالتعليمات المنصوص عليها في هذا القانون .

وفي جميع الأحوال يجب ألا يطرأ المستشفى من طبيب معالج .

أما إذا تبين أن المستشفى الخصوصية غير مستوفى لأحد الاشتراطات المتقدم ذكرها جاز لوزير الصحة العمومية بعد موافقة مجلس المراقبة أن يأمر بإلغاء الترخيص وغلق المستشفى إجبارياً .

مادة ٢٤ - يجوز أن يخصص في المستشفيات المعدة لتفويض الأمراض العقلية مكان قائم بذاته لقبول الأشخاص المصابين بأمراض عقلية وفي هذه الحالة تطبق على المكان المذكور جميع أحكام هذا القانون .

مادة ٢٥ - على مدير المستشفى أن يضع في كل قسم صندوقاً للشكاوى التي يقدمها المرضى باسم مجلس المراقبة .

مادة ٢٦ - يجب أن يكون لدى مدير المستشفيات المعدة للمصابين بأمراض عقلية سجل من صورتيين بدون في كل منهما ١ سم كل مريض ولقبه ومنه وجسميه والأوصاف المميزة له وسجل إقامته وتاريخ دخوله وخروجه واسم ولقب كل من طلب إخلاءه وصناعته وسجل إقامته وموطنه وأي بيانات أخرى يقررها وزير الصحة كما يجب أن يحتفظ المستشفى للمدة التي يحددها وزير الصحة العمومية بأوراق العلاج ومستلقاته وبصورة فوتوغرافية لكل مريض لتكون تحت تصرف مجلس المراقبة . ولا يجوز الإخلال على هذه السجلات والمستندات ولا إعطاء صورة منها إلا بإذن من مجلس المراقبة .

مادة ٢٧ - يقوم مجلس المراقبة بالتنفيذ على جميع المستشفيات المعدة للمصابين بأمراض عقلية سواء -

.....

- كانت حكومية أو خصوصية وعلى المحل الشخص المصابين في المنازل الساكنون بحجزهم فيها طبقا للفقرة الثالثة من المادة الرابعة مرة كل سنة على الأقل ويشمل التفتيش تفقد حالة المرضى ووسائل علاجهم ومعاملاتهم والاطلاع على أوراق وسجلات المستشفى وعلى محتويات صندوق الشكاوى .

ويكون للتفتيش من المجلس بكامل أعضائه أو ممن يندب من أعضائه لهذا الغرض ويرجع تقرير في كل حالة .

مادة ٢٨ - إذا تبين لمجلس المراقبة أن شروط الترخيص بالمستشفى الخصري أو المنزل المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة قد أصبحت غير كافية أو أن علاج الأشخاص المحجوزين في المستشفى أو المنزل من شأنه تعرضهم أو تعرض الجمهور للخطر أو إقلاق راحة الجيران جاز له أن يقرر ما يراه لازما من الاشتراطات ويحدد المهلة الواجب تنفيذها فيها ويبلغ ذلك لوزير الصحة العمومية فإذا وافق عليها أصدر للقرار اللازم بتكليف صاحب الشأن بتنفيذها .

وفي حالة عدم تنفيذ هذه الاشتراطات يكون لوزير الصحة العمومية أن يأمر بإلغاء الإذن في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أو إلغاء الترخيص إذا كان المستشفى خصريا مع غلقه إداريا .

مادة ٢٩ - إذا توفى صاحب الترخيص أو صفيت الجمعية أو المؤسسة المرحض لها بإدارة المستشفى جاز لوزير الصحة العمومية بعد موافقة مجلس المراقبة الإذن للقائمين على تصفية الجمعية أو الهيئة بالاستمرار في إدارة المستشفى لمدة لا تتجاوز سنة بالشروط التي يراها لازمة لذلك .

الباب الرابع

المقاصبات

مادة ٣٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :
(١) كل طبيب أثبت عمدا في شهادته ما يخالف الواقع في شأن الحالة العقلية لشخص ما بقصد حجزه أو الإفراج عنه .

(٢) كل من قبض أو حجز أو تصبب عمدا في حجز أحد الأشخاص بسفله مصاب بأحد الأمراض العقلية في غير الأمكنة أو الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٣١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين وبغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين :
(١) كل من مكن شخصا محجوزا طبقا لأحكام هذا القانون من الهرب أو سهل له أو ساعده عليه أو أخفاه بنفسه أو بواسطة غيره مع علمه بذلك .

(٢) كل من حال دون إجراء إجراء التفتيش المخول لمجلس المراقبة أو لمن يندبه لذلك طبقا لأحكام هذا القانون .
(٣) كل من رفض إعطاء معلومات فيما يحتاج إليه المجلس أو مذبذبه في أداء مهمته أو أعطى معلومات كاذبة وهو يعلم بكنيتها .

(٤) من بلغ إحدى الجهات المختصة كذبا مع سوء القصد في حق شخص بأنه مصاب بمرض عقلي مما نص عليه في المادة الرابعة .

مادة ٣٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من كان مكلفا بمراقبة أو تفتيش أو علاج شخص مصاب بمرض عقلي وأساء معاملته -

مادة ٦٨ - تكون العقوبة للابن البالغ ثم الأب ، ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة .
مادة ٦٩ - يشترط في القديم ما يشترط في الوصي وفقا للمادة ٢٧ ومع ذلك

« أو أمله بطريقة شأنها أن تحدث له آلاما أو ضررا . وإذا ترتب على سوء المعاملة مرض أو إصابة بجسم المريض تكون العقوبة الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

مادة ٣٣ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش صاغ أو بإحدى هاتين العقوبتين ويأمر القاضي بإغلاق المستشفى في حالة مخالفة أحكام المادة ٢٢ ويجوز له الحكم بإغلاق المستشفيات الخصوصية في حالة مخالفة أحكام المواد ٩ ، ٧ ، ٢٢ ، ٢٨ .

مادة ٣٤ - لا تطل أحكام المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ بما يقتضى به قانون العقوبات أو أى قانون آخر من عقوبات أشد كما لا تطل بالمحکمات للتأديبة .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ٣٥ - يعتبر مفتوح قسم الأمراض العقلية الذين يذهبون بقرار من وزير الصحة العمومية من مأموري الضبطية القضائية في إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له ولهم بهذه الصفة الحق في تفتيش جميع المستشفيات ودخول الفحال المخصصة للمصابين في المنازل القاذون بحجز المصابين بأمراض عقلية فيها ولهم كذلك الحق في فحص السجلات والأوراق المنصوص عليها في المادة ٢٦ .

مادة ٣٦ - لا تطل أحكام هذا القانون بما تقتضى به القوانين والقرارات المعمول بها بشأن المتهين والمبردين المعرفين .

الباب السادس

أحكام مؤقتة

مادة ٣٧ - يمنح أصحاب المستشفيات الخصوصية المصابين بأمراض عقلية والوجودية في تاريخ العمل بهذا القانون مهلة منها ثلاثة أشهر ابتداء من هذا التاريخ لتقديم طلب الترخيص طبقا لأحكام المادة ٢٢ .

مادة ٣٨ - المرضى المعجزون عند صدور هذا القانون بمستشفيات الأمراض العقلية العمومية لتفيد مجزهم صحيحا من تاريخ إدخالهم وتسرى بشأنهم سائر وإحكام هذا القانون .

أما المرضى المعجزون في مستشفيات خصوصية فيبذل عرض أمرهم على مجلس الرقابة في خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣٩ - على وزراء الصحة العمومية والداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويصل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير الصحة العمومية أن يصدر ما قد يلزم من القرارات لتنفيذ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ١٢ رمضان سنة ١٣٦٣ (٣١ أغسطس سنة ١٩٤٤) .

لا يحول قيام أحد السببين المنصوص عليهما في البندين ١ ، ٤ من المادة المذكورة دون تعيين الابن أو الأب أو الجد إذا رأت المحكمة مصلحة في ذلك .

الفصل الثاني

في المساعدة القضائية

مادة ٧٠ - إذا كان الشخص أصم أو أعمى أو أصم أو أعمى أياكم وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته جاز للمحكمة أن تعين له مساعدا قضائيا يعاونه في التصرفات المنصوص عليها في المادة ٣٩ .

ويجوز لها ذلك أيضا إذا كان يخشى من انفراد الشخص بمباشرة التصرف في ماله بسبب عجز جسماني شديد .

مادة ٧١ - يشترك المساعد القضائي في التصرفات المشار إليها في المادة السابقة .

وإذا امتنع عن الاشتراك في تصرف جاز رفع الأمر للمحكمة فإن رأت أن الامتناع في غير محله أذنت المحكوم بمساعدته بالانفراد في إبرامه أو عينت شخصا آخر للمساعدة في إبرامه وفقا للتوجيهات التي تبينها في قرارها .

وإذا كان عدم قيام الشخص الذي تقرر مساعدته قضائيا بتصرف معين يعرض أمواله للخطر جاز للمساعد رفع الأمر للمحكمة ولها أن تأمر بعد التحقيق بانفراد المساعد بإجراء هذا التصرف .

مادة ٧٢ - يسرى على المساعد القضائي حكم المادة ٥٠ من هذا القانون .

مادة ٧٣ - يعتبر المساعد القضائي في حكم النائب في تطبيق أحكام المواد ١٠٨ و ٣٨٢ و ٤٧٩ من القانون المدني (١) .

(١) تنص المادة ١٠٨ منقذ على أنه : لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من يتوب عنه ، سواء أكان التعاقد لحسابه هو أو لحساب شخص آخر ، دون ترخيص من الأصل . على أنه يجوز للأصيل في هذه الحالة أن يجيز التعاقد . كل هذا مع مراعاة ما يخالفه ، مما يقضى به القانون أو قواعد التجارة .
كما تنص المادة ٣٠٨ منقذ على : ١٠ - لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على السدان أن -

الفصل الثالث

فى الغيبة

مادة ٧٤ - تقيم المحكمة وكيلا عن الغائب كامل الأهلية فى الأحوال الآتية متى كانت قد انقضت مدة سنة أو أكثر على غيابيه وترتب على ذلك تعطيل مصالحه .

(أولا) إذا كان مفقودا لا تعرف حياته أو مماته (١) .

(ثانيا) إذا لم يكن له محل إقامة ولا موطن معلوم أو كان له محل إقامة أو موطن معلوم خارج المملكة المصرية . واستحال عليه أن يتولى شؤنه بنفسه أو أن يشرف على من ينييه فى إدارتها .

مادة ٧٥ - إذا ترك الغائب وكيلا عاما تحكم المحكمة بتثبيته متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها فى الوصى وإلا عينت غيره .

مادة ٧٦ - تنتهى الغيبة يزوال سببها أو يموت للغائب أو بالحكم من جهة الأحوال الشخصية المختصة باعتباره ميتا .

= يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا . وكذلك لا يسرى للقادم فيما بين الأصيل والثائب . ٧ - ولا يسرى للقادم الذى تزيد مدته على خمس سنوات فى حق من لا تتوافر فيه الأهلية أو فى حق الغائب أو فى حق المحكوم عليه بقوة جنابة إذا لم يكن له نائب يمثلته قتلونا ،

تنص المادة ٤٧٩ مذى على : لا يجوز لمن يلوب عن غيره بمقتضى إتفاق أو نص أو أمر من السلطة المختصة أن يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار ولو بطريق المزاد العلنى ما نوب به بيه بموجب هذه الدابة ما لم يكن ذلك بإذن القضاء ومع عدم الإخلال بما يكون مخصوصا عليه فى قوانين أخرى ، .

(١) راجع أحكام المفقود الواردة بالمادتين ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ .

الباب الثالث

أحكام عامة

الفصل الأول

أحكام مشتركة في الوصاية والقوامة والغيبة

مادة ٧٧ - تحسب المدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي .

مادة ٧٨ - يسرى على القوامة والوكالة عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القصر ويسرى على القوامة والوكلاء عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الأوصياء .

مادة ٧٩ - يسرى في شأن قسمة مال الغائب والمحجور عليه ما يسرى في شأن قسمة مال القاصر من أحكام .

الفصل الثاني

في المشرف

مادة ٨٠ - يجوز تعيين مشرف مع الوصي ولو كان مختاراً وكذلك مع القيم والوكيل عن الغائب .

مادة ٨١ - يراقب المشرف النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب في إدارته وعليه إبلاغ المحكمة أو النيابة كل أمر تقتضي المصلحة رفعه إليهما . وعلى النائب أو الوكيل إجابة المشرفين إلى كل ما يطلبه من إيضاح عن إدارة الأموال وتمكينه من فحص الأوراق والمستندات الخاصة بهذه الأموال .

ويجب على المشرف إذا خلا مكان النائب أو الوكيل أن يطلب إلى المحكمة إقامة النائب أو وكيل جديد وإلى أن يباشر هذا عمله يقوم المشرف من تلقاء نفسه بالأعمال التي يكون في تأجيلها ضرر .

مادة ٨٢ - يسرى على المشرف فيما يتعلق بتعيينه وعزله وقبول استقالته وأجره عن أعماله ومسئوليته عن تصديره ما يسرى من أحكام على النائب أو الوكيل على حسب الأحوال .

مادة ٨٣ - تقرر المحكمة انتهاء الإشراف إذا رأت زوال داعيه .

الفصل الثالث

فى الجزاءات

مادة ٨٤ - إذا قصر الوصى فى الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون أو أوقف تنفيذ القرارات التى تصدرها المحكمة جازلها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وحرماته من أجره كله أو بعضه وعزله أو بأحد هذه الجزاءات .

ويجوز للمحكمة أن تمنح القاصر هذه الغرامة أو جزء منها .

ويجوز إعفاء الوصى من الجزاء المالى كله أو بعضه إذا نفذ الأمر الذى ترتب عليه الحكم أو قدم أعذاراً تقبلها المحكمة .

مادة ٨٥ - إذا نفذ على ممتلكات النائب المحكوم عليه بالغرامة ثم صدر حكم بإقالته منها فلا حق له إلا فى استرداد ما حصل من التنفيذ .

أما إذا رسا المزداد على قلم الكتاب فلا يكون للمحكوم عليه إلا استرداد العين بعد دفع مصروفات التنفيذ ما لم يكن هناك مانع فإذا وجد فلا يكون له إلا استرداد الثمن الذى رسا به المزداد على قلم الكتاب بعد خصم كامل المصروفات .

مادة ٨٦ - إذا أدخل النائب بواجب من الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون كان ممسولاً عما يلحق القاصر من ضرر بسبب ذلك وعلى كل حال يسأل مسئولية الوكيل بأجر .

مادة ٨٧ - تسرى أحكام المواد السابقة على القيم والمساعد القضائى والوكيل عن الغائب والوصى للخاص والوصى الموقت .

مادة ٨٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل وصى أو قيم أو وكيل انتهت نيابته إذا كان يقصد الإساءة قد امتنع عن تسليم أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو أوراقه لمن حل محله فى الوصاية أو القوامة أو الوكالة وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة أشد .

المذكرة الإيضاحية

للمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢

١ - في ١٣ يوليو سنة ١٩٤٧ صدر القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإصدار تشريع المحاكم الحسبية. وكان هذا التشريع يمثل مرحلة انتقال امتازات من ناحية بتحويل المحاكم المدنية ولاية كاملة في المسائل الخاصة بالولاية والوصاية والحجر والوكالة عن الغائبين والمساعدة القضائية ويتقلن كبير من الأحكام الخاصة بهذه المواد وتدارك ما كان يعتورها من نقص ، من ناحية أخرى . ولذلك كان طبيعياً أن يجمع مشروع كهذا بين القواعد الموضوعية وقواعد الإجراءات .

٢ - ولما اقترب موعد زوال المحاكم المختلطة رأى أن من المصلحة أن يتضمن قانون المرافعات كتاباً تجمع فيه قواعد الإجراءات في مسائل الأحوال الشخصية ومنها الفطم الخاصة بحماية ناقص الأهلية والفائدين وغيرهم من المحتاجين إلى المساعدة ، حتى يكون هذا القانون كاملاً ، بوصفه مرجعاً لأحكام الإجراءات جمة بالنسبة إلى القضاء المصري دون تفريق بين المصريين وغيرهم من الدائنات . وفي ١٥ أغسطس سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٢٦ بإضافة الكتاب المتقدم ذكره وإنهاء قواعد الإجراءات في قانون المحاكم الحسبية الصادر في سنة ١٩٤٧ ، وبذلك اقتضت نصوص قانون المحاكم الحسبية على القواعد الموضوعية وحدها .

٣ - وقد رأى بعد أن تم اقتطاع قواعد الإجراءات من قانون المحاكم الحسبية على الوجه الذي تقدم ذكره أن تعاد صياغة نصوص ما تبقى من هذا القانون وأن ينتفع من هذه المناسبة لمسايرة الاتجاه العام إلى تقنين القواعد الخاصة بالمحجوزين ومن إليهم وتدارك ما كشف عنه عند العمل من عيوب تلك النصوص أو قصورها . وفي ضوء هذه الاعتبارات أعد المشروع المرافق ، فاتخذ من نصوص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ أساساً وحرص بوجه خاص على أن يجلو ما غرض منها ويفصل ما أجمل من أحكامها وتدارك ما تكشف من قصورها ، كما حرص على تقنين كثير من أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع .

٤ - ويراعى أن إصدار المشروع في صورة قانون خاص لا ينبغي أن يستمر ما بينه وبين القانون المدني الجديد من أسباب التكامل والتواصل فلو أن المشروع أعد قبل صدور هذا القانون لأمجج فيه على غرار ما هو متبع في التقنيات المدنية في الدول الأخرى. وقد تضمن التقنين المدني الجديد أحكاماً هامة في الأهلية نصت على بعضها المواد من ٤٤ إلى ٤٨ وعلى بعض آخر المواد من ١٠٩ إلى ١١٨، كما أن المادتين ٤٧ و ١١٨ أشارتا إلى اتباع القواعد المقررة في القانون فيما يتعلق بأحكام الولاية والوصاية والقوامة وفيما يتعلق بالتصرفات التي تصدر من الأولياء والقامة. وهذه الإشارة تنصرف إلى قانون المحاكم المسببة وإلى المشروع المرافق بوصفه التشريع الذي يحل محل هذا القانون ولذلك كان طبيعياً أن يعنى المشروع المرافق بالتنسيق بين ما جاء فيه من أحكام وبين القواعد التي قررها القانون المدني في المسائل المتقدم ذكرها على أنه لوحظ من ناحية أخرى أن القانون المدني تضمنه الكثير من القواعد الخاصة بحماية عديمي الأهلية وناقصيها ومن إليهم ولذلك لم ير محلاً لإضافة هذه القواعد في المشروع تجنباً للتكرار.

٥ - ويراعى فضلاً عما تقدم أن المشروع وإن كان قد عني بتقنين الكثير من الأحكام الشرعية دون تقيد بمذهب معين إلا أنه لم يعمد إلى استقصاء هذه الأحكام جميعاً بل قنع بالقدر الضروري منها ولذلك ينبغي التنبيه إلى وجوب الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية حيث يخلو المشروع من حكم من الأحكام ما دامت هذه الأحكام لا تتعارض مع ما تشتمل عليه نصوص المشروع من القواعد، ذلك أن أحكام الشريعة كانت وما زالت تعتبر شقاً مكملًا للقانون المدني في جميع مسائل الأهلية والحجر التي لم يصدر في شأنها تشريع خاص كما أنها كانت وما زالت مصدراً تكميلياً لهذا القانون في حالات نقص التشريع أو قصوره في حدود ما نصت عليه المادة ١ من القانون المدني.

٦ - وقد أعيد النظر في ترتيب النصوص ورؤي أن ترتيباً تبويبياً يعتد فيه بالاعتبارات العملية والمنطقية على حد سواء ولذلك رزعت هذه النصوص على أبواب ثلاثة عقد أولها للقصر وهو يشتمل على أحكام الولاية والوصايا والإن - وأقر الثاني للحجر والمساعدة القضائية والغيبة وجمع ثالثها أحكاماً عامة تتناول نظام المشرفين والجزاءات بوجه خاص.

الباب الأول

في القصر

٧- وزعت أحكام هذا الباب بين فصول ثلاثة تضمن أولها أحكام الولاية واشتمل الثاني على القواعد الخاصة بالوصاية وجمع الثالث ما يتعلق بالإذن للقاصر من نصوص. وقد روعي في هذا الترتيب أن قيام الولاية والوصاية يسبق من الناحية المنطقية والزمنية الإذن للقاصر في بعض الحدود وإذا كان المشروع قد خالف في هذه الناحية ترتيب القانون القائم فمثل هذا الخلاف يطلق بناحية الشكل ويقصد منه إلى تفريم سياق النصوص.

ولم ير إيراد تعريف للقاصر هذا الباب بعد أن أفرد القانون المدني نصاً خاصاً لهذا التعريف في المادة ٤٤.

الفصل الأول

في الولاية

٨- يشتمل هذا الفصل على الأحكام المتعلقة بالولاية وقد أضيف إلى هذه الأحكام الشيء الكثير رعاية لاستقرار المعاملات وتعرض النصوص أولاً لتعيين من يكون له الولاية ثم لنطاقها من حيث الموضوع ثم لسلطة الولي وواجباته وأخيراً العودة للولاية ووقفها وانقضاءها. وأهم ما يراعى في هذا الفصل أنه استحدث من القواعد ما يتفق مع طبيعة الولاية بوصفها سلطة تناط بالمصلحة دون سواها.

٩- وقد تكلفت المادة ١ بالنص على أن للولاية تكون للأب ثم للجد الصحيح إذا لم يكن الأب قد اختار وصياً. وقد روي تقديم وصي الأب على الجد لأن الأب أكثر علماً بمصالح ولده وهو بعد للحكم المتبع عند الحنفية. وقد نصت هذه المادة على أنه لا يجوز للولي أن يتلحى عن ولايته إلا بإذن من المحكمة. فالولاية واجبة في الأصل ولكن يجوز للولي أن يطلب إقالته منها إذا كان في ظروفه ما يقتضي ذلك - وقد جعل التلحى معقوداً بإذن المحكمة حتى يتخذ في هذه المناسبة من الإجراءات ما يكفل مصالح من تشمله الولاية.

١٠- وقضت المادة ٢ بأنه لا يجوز للولي مباشرة حق من حقوق الولاية إلا إذا

توافرت له الأهلية اللازمة لمباشرة هذا الحق فيما يتعلق بماله هو. ذلك أن الحد من الأهلية يقرر لأعتبارات خاصة يرى معها واضع التشريع حرمان الإنسان من مباشرة التصرف في ماله. ومثل هذه ينبغي الاعتبارات أن تستتبع حرمان هذا الشخص من الولاية على مال غيره.

١١ - وإذا كان الأصل في الولاية هو شمولها لمد الصغير كله إلا أن المشروع قضى في المادة ٣ بإخراج ما يؤول للقاصر من مال بطريق التبوع من نطاق الولاية إذا اشترط المتبرع ذلك أخذاً بما هو مقرر في التشريع الحالي. ومن الواضح أن هذا الحكم يتفق مع إرادة المتبرع فقد يرى هو أن يجعل المال الذي تبرع به بمعنى عن ولاية الولي لأعتبارات خاصة وليس من المصلحة أن يفرد سلطان الولاية على نحو ما قد يحرم الصغير من تلقي التبرعات .

١٢ - وتضع المادة ٤ الأحكام الخاصة بواجبات الولي وسلطته فتورد قاعدة عامة مؤداها أن الولي يقوم على رعاية أموال القاصر وأن له - نظراً لافتراض وفرة الشفقة فيه - إدارة هذه الأموال والتصرف فيهما مع مراعاة الأحكام المقررة في القانون. وقد أريد من هذا التحفظ الأخير الإشارة إلى الإجراءات والقيود التي فرضها هذا المشروع فيما يتعلق بمباشرة سلطات الولي في بعض الحدود.

١٣ - وتضمنت المادة ٥ حكماً عاماً في شأن التبرعات فقضت بعدم جواز تبرع الولي من مال القاصر إلا لأداء واجب عائلي أو إنساني وبإذن المحكمة. وهذه الحكم مقرر في التشريع الحالي.

١٤ - وقد راعى المشروع الفارق بين الأب والجد ففي حين أبقى الأصل الخاص بإطلاق يد الأول في حقوق التصرف توخى التضييق بالنسبة إلى الثاني مسابرة لنزع عتة القانون القائم. وإذا كان الأصل في الأب هو تمتعه بحق الإدارة والتصرف في المال إلا أنه رعى تقييد هذا الحق حماية لمصالح الصغير فتضمنت المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ قيوداً يرد بعضها على حق التصرف والبعض الآخر على حق الإدارة. ويظل الأصل فيما عدا ذلك الإباحة اتباعاً لأحكام الشريعة الغراء. وقد لوحظ في هذه القيود فضلاً عن ذلك أن من الصير الأخذ في الوقت الحاضر بالفرقة بين تصرفات الأب العدل أو المستور الحال وبين تصرفات فاسدى الرأي أو سىء

التدبير من الآباء لسبب دقة هذه الأوصاف فالأخذ بالتفرقة القديمة في الوقت الحاضر لا يكتل استقرار المعاملات وهي بعد تفرقة تكاد تكون معطلة في العمل نتيجة لعدم أحكام القانون المدني الخاص بحماية المتعاملين حسنى النية.

١٥ - فمينا يطبق بحق التصرف لم يتجه المشروع إلى التقييد إلا في الحالات التي تقتضى مزيداً من الضمانات بالخطر إلى ظروف الولي نفسه أو إلى خطورة التصرف في المال. وتمشياً مع هذا الاتجاه نصت المادة ٦ على عدم جواز تصرف الولي في عقار الصغير لنفسه أو لزوج أو لأقاربه إلى الدرجة الرابعة إلا بإذن المحكمة. ولم يصدر المشروع في هذه الحالة عن دفع شبهة المحاباة في بعض الصور بقدر ما صدر عن رعاية مصلحة الصغير ومصلحة الأب نفسه. فمن مصلحة الصغير أن يتوافر له ضمان الإذن الصادر من المحكمة للتحقق من عدالة المقابل ومن مصلحة الأب أن يكون ولده مطمئناً إلى أن التصرف لم ينطو ولو عن غير قصد على إخلال بحقوقه نصت المادة ٦ أيضاً على عدم جواز رهن مال الصغير في دين على الولي نفسه لأن الرهن غالباً ما يفضى إلى استيفاء الدين من مال الصغير وفي إباحة الرهن ما ييسر للأب الالتجاء إليه كلما وقع في ضيق مالى. وقد روى أن يجنب الصغير والأب على حد سواء هذا الخطر رعاية لمصلحتيهما.

١٦ - كذلك نصت المادة ٧ على أنه لا يجوز للأب أن يتصرف في العقار أو السجل التجارى أو الأوراق المالية إذا زادت قيمتها على ثلاثمائة جنيه إلا بإذن المحكمة بعد أن تعقدت المعاملات وأضحى الأب بحاجة إلى أن يلتصق بعض التوجيه في هذه المناسبات. إلا أن هذه المادة عثيت ببيان الضوابط التي تستهدى بها المحكمة في إصدار الإذن أو الامتناع عن إصداره فالأصل في الأب أنه يصدر في تصرفه عن رعاية مصلحة الصغير ومتى تحققت هذه المصلحة لم يكن ثمة وجه للامتناع عن الإذن. إلا أنه رأى أن ينص صراحة على جواز رفض الإذن في حالتين: الأولى حالة تعريض أموال القاصر للخطر من جراء التصرف. كما لو أريد بيعها تسيلاً لشخص غير مأمون اليأس. ويراعى أن الرفض في هذه الحالة يبنى على توافر سبب من أسباب سلب الولاية، والحالة الثانية حالة زيادة الغبن في الثمن عن خمس القيمة وفقاً للأحكام المقررة في القانون المدني وهي حالة كانت تستوجب بطلان تصرف الأب في الشريعة الإسلامية.

ويلاحظ أنه لم يقصد من هذه الأحكام استحداث قيد على سلطة الولي بقدر ما قصد منها إلى تدبير إجراء وقائي أصله مستقر في أحكام الشريعة الإسلامية والمشروع الرأسمالي، ذلك أن هذه الأحكام تقرّر سلب الولاية في حالة تعريضه أموال القاصر للخطر ويقصد منها إلى توفير أكبر قسط من الضمانات لرعاية مصالح المضمولين بالولاية.

١٧ - ونصت المادة ٨ بأنه إذا كان مورث القاصر قد أوصى بالألا يتصرف وليه في المال المورث فلا يجوز أن يتصرف الولي فيه إلا بإذن من المحكمة، وقد استقى المشرع أصل هذا الحكم من بعض التقديرات الأجنبية. والعلة فيه أن انتقال المال إلى القاصر من طريق الميراث لا يسوغ إهدار ضمانات رأي مورثه أن يشترطها لمصلحته وفي الكثرة الغالبة من الحالات تحصل البواعث التي تحدو على اشتراط هذا القيد بالحرص على تربية الصغير أو تعليمه أو إظهاره بنصيب من المال نظراً لإصابته بمرض لا يرجى بروه أو بعامة تقعه عن العمل. ومع ذلك فلم يجعل المشروع من مقتضى شرط المورث منع الولي من التصرف أن تكف يد الولي إطلاقاً ويحال بينه وبين تصرف ثقله مصلحة الصغير وإنما أبيع له التصرف بإذن من المحكمة. وينتهي أن إشراف المحكمة من طريق منح الترخيص أو الإذن يوفق بين رغبة المورث في تحقيق الأغراض التي رمى إليها من الشرط وبين ما تتطلبه المصلحة أحياناً من التصرف في مال الصغير.

١٨ - أما فيما يتعلق بالإدارة فقد نصت المادة ٩ على أنه لا يجوز للأب إقراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه إلا بإذن من المحكمة حتى تتحقق من أن الإقراض أو الاقتراض لن يضر مال القاصر أو يعرضه للضياع. ونصت المادة ١٠ على منع الولي من تأجير عقار القاصر لمدة تجاوز بلوغه سن الرشد إلا بإذن من المحكمة باعتبار أن الولاية تقتضي بلوغ هذه السن ونصت المادة ١١ على أنه لا يجوز للولي أن يستمر في تجارة آلت للقاصر إلا بإذن من المحكمة وفي حدود هذا الإذن. وقد استمد هذا النص من بعض التقديرات الأجنبية وروى في الأخذ به ما للاستمرار في التجارة من أهمية بالنسبة إلى مسئولية القاصر في ماله وما ينبغي أن يتوافر في الولي الذي يؤذن له بالاستمرار من خبرة خاصة في هذا الشأن.

١٩ - ويتصل بحالات الإذن ما نصت عليه المادة ١٢ من منع الولي من قبول

التهبات أو الرصايا نيابة عن الصغير إذا كانت محملة بالتزامات معينة إلا بإذن من المحكمة. ذلك أنه قد يكون في الالتزام المقرن بالتبرع ما يذهب بجذوه ويحيله عبثاً على الصغير. ولذلك رأى من الأنسب أن تستأذن المحكمة حتى تثبت من رجحان مصلحة الصغير في قبول تلك التهبات أو الرصايا.

٢٠ - ويدهى أن عدم الحصول على إذن المحكمة في جميع الحالات التي يشترط فيها القانون ذلك يجعل تصرف الولي أو عقده بوجه عام غير نافذ في حق الصغير لانقضاء النيابة.

٢١ - على أنه رأى من الإسراف إخضاع الولي للقيود المتقدم ذكرها فيما يحلق بالتصرف في المال الذي يكون الولي نفسه قد تبرع به للقاصر سواء أكان التبرع سافراً أم مستتراً. فنصت المادة ١٣ على أن القيود المنصوص عليها في هذا القانون لا تسرى على ما آل إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التبرع أو مستتراً وأن الأب لا يلزم بتقديم حساب عن هذا المال والمقصود بهذا النص إعفاء الولي من إجراءات الحصول على إذن من المحكمة حيث يشترط الإذن لجواز التصرف وإعفاؤه كذلك من الأحكام الخاصة بالالتزام بالجرد وتقديم الحساب والمسئولية عند التجهيل.

٢٢ - وقد نصت المادة ١٤ على أن للأب أن يتعاقد مع نفسه باسم القاصر سواء أكان ذلك لحسابه هو أم لحساب شخص آخر إلا إذا نص القانون على غير ذلك ففيما عدا الاستثناءات التي ينص عليها هذا المشروع أو التي ينص عليها قانون آخر يكون للأب حق التعاقد مع نفسه باسم القاصر ولا تسرى عليه أحكام الماد ١٠٨ من القانون المدني الخاصة بمنع الشخص من التعاقد مع نفسه وقد رأى المشروع في ذلك الإبقاء على المبدأ الذي تقرره الشريعة الإسلامية ولا سيما أن افتراض وفرة للشقة في الأب يشع في إعفاء الأب من القواعد العامة المتعلقة بهذا المنع. ولا يتمتع بحكم المادة ١٤ من المشروع من الأولياء إلا الأب وحده.

٢٣ - وقد عرضت المادة ١٥ للجد فقضت بأنه لا يجوز له بغير إذن من المحكمة التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو إضعافها. ويدهى أن الجد بوصفه ولياً يخضع لجميع القيود التي يخضع لها الأب بهذا

الوصف. ولكن إذا كان للأب فيما عدا ما ورد في شأنه نص خاص حرية التصرف فالجدد على التقيض من ذلك لا يملك أن يتصرف في المال ولا أن يتصالح ولا أن يتنازل عن التأمينات أو أن يضعفها إلا بإذن من المحكمة وقد ساير المشروع في ذلك أحكام التشريع القائم.

٢٤ - ولأزمت المادة ١٦ الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من تاريخ بدء الولاية أو من تاريخ أبولولة المال إلى الصغير وقد أريد من هذا الحكم الحد من أعمال الأحكام المقررة في شأن موت الولي مجهلاً. وغنى عن البيان أن من العسير تطبيق أحكام التجهيل في الوقت الحاضر نظراً لتغير الظروف الاجتماعية.

هذا وقد تكفلت المادة نفسها ببيان للجزاء على التخلف عن القيام بالتكليف الذي تقرره فأجازت للمحكمة اعتبار عدم تقديم هذه القائمة أو التأخير في تقديمها بمثابة تعريض مال القاصر للخطر. والنص كما هو ظاهر يقيم قرينة غير قاطعة يكون للمحكمة كامل السلطان في تقديرها وهي لا ترتب أثرها إلا إذا قررت المحكمة الأخذ بها لسبب ملائمتها للتخلف أو التأخير.

٢٥ - وقد تناولت المادة ١٧ حق الولي في الإنفاق على نفسه من مال الصغير إذا كانت نفقته واجبة عليه كما تناولت حقه في الإنفاق من مال الصغير على من تجب عليه النفقة. وإذا كان المشروع لم يقيد استعمال هذا الحق بشرط الحصول على ترخيص من القضاء نظراً لما بين الولي والصغير من روابط فمن المفهوم أن النص رغم إطلاق عباراته لا يخول الولي أن ينال من مال الصغير أي قدر يراه بل ينبغي أن يلاحظ أن ثمة ضوابط تحكم في تقدير النفقة وهذه الضوابط التي ترجع في جوهرها إلى فكرة، الأخذ بالمعروف، تقتضي في النفقة تعيين القدر المناسب بالنظر إلى الحالة الاجتماعية للولي والصغير ولمقدار ثروة هذا الأخير هذا ويلاحظ أن النفقة تقتضي من الرعي في الأصل ولا يجوز أن يستتبع استعمال حق الإنفاق التحلل من القيود الخاصة بوجوب الحصول على ترخيص بإجراء بعض التصرفات التي تمس أصل المال.

٢٦ - أما النصوص الباقية فتمرض لانقضاء الولاية وما يتصل بذلك من أحكام

وقد واجهت المادة ١٨ حالة انقضاء الولاية انقضاءً طبيعياً فقضت بأن الولاية تنتهى ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة ما لم تحكم المحكمة قبل بلوغه هذه السن باستمرار الولاية فمضى بلغ الصغير هذه السن رشيداً زالت عنه الولاية بحكم القانون أما إذا أنس الولي في الصغير عارضاً من العوارض التي تحول دون كمال الأهلية عند بلوغ السن المقرر في القانون وأنس أنه سيبلغ غير رشيد فله أن يطلب استمرارها إلى ما بعد بلوغه هذه السن ومضى استوثقت المحكمة من قيام العارض أو شاطرت الولي رأيه في عدم إيناس الرشد قضت باستمرار الولاية قبل بلوغ الصغير الحادية والعشرين وفي هذه الحالة تظل الولاية قائمة إلى أن يزول سبب استمرارها بقرار من القضاء. وإذا لم يصدر حكم باستمرار الولاية إلى ما بعد بلوغ الحادية والعشرين انتهت الولاية ولم يعد هناك سبيل لرعاية مصالح من بلغ هذه السن متى قام به سبب من أسباب الحد من الأهلية. ولو كان سابقاً على البلوغ. (إلا اللجوء إلى إجراءات الحجر وتمشياً مع هذا السبب نصت المادة ١٩ على أنه إذا انتهت الولاية على شخص فلا تعود إذا قام به سبب من أسباب الحجر والنص في صيغته هذه ينصرف إلى الحالة التي تنتهى فيها الولاية انتهاءً طبيعياً ببلوغ المضمول بالولاية من الرشد.

٢٧ - وطبيعى أن الولاية تنقضى كذلك بموت الولي أو بزوال أهليته كما أنها تنتهى بموت الصغير قبل بلوغه ولم ير محل للنص على هذه الأحكام لأنها مجرد تطبيق للقواعد العامة.

٢٨ - على أن ثمة حالة قد تنقضى بها الولاية انقضاءً غير طبيعى فى جملتها أو فى شق منها كما أن من الحالات ما تن فيه الحاجة إلى وقف الولاية. ولذلك نصت المادة ٢٠ على أنه إذا أصبحت أموال القاصر فى خطر لسبب سوء تصرف الولي أو لأى سبب آخر فللمحكمة أن تسلب ولايته أو تعد منها فإذا اشتهر عن الولي سوء التدبير أو الإهمال للجسيم فى رعاية أموال الصغير كأن يترك الغير يحوزها بغير حق مثلاً أو كأن يدرج على التصرف فى المنقول بفاحش الغبن أو كأن يهمل فى إدارة المال إهمالاً جسيماً أو كأن يعهد بالإدارة إلى من لا يؤتمن عليها كان للمحكمة أن تسلب ولايته أو أن تقرر الحد منها لأن الولاية منوطة بالمصلحة فمضى انتفت وجب أن تزول.

٢٩ - وكذلك نصت المادة ٢١ على أن تحكم المحكمة بوقف الولاية إذا اعتبر الولي غائباً أو اعتقل تغيباً لحكم بعقوبة جنائية أو بالحبس مدة تزيد على سنة لأن هذه

الظروف تحول دون قيام الولي على أموال الصغير فعلاً ويستتبع أن يوكل أمرها إلى شخص آخر على سبيل التوقيت واستكمالاً لهذه الأحكام قضت المادة ٢٢ بأنه يدرتب على الحكم بسلب الولاية على نفس الصغير أو وقفها سقوطها أو وقفها بالنسبة إلى المال وقد صدر المشروع في تقرير هذا الحكم عن فكرة زوال لياقة من تسلب أو توقف ولايته على النفس لتولي الشؤون المالية لأن سبب السلب أو الوقف يكون في الغالب ارتكاب جرائم لا يتصور معها توافر هذه اللياقة. ويلاحظ أن سلب الولاية أو الحد منها أو وقفها يستتبع تنصيب وصي يلي شئون الغير إلى أن ترد الولاية أو يقرر إطلاقها أو إعمالها بعد وقفها. فإذا وقع ذلك وكان الصغير لا يزال دون الحادية والعشرين عادت إليه الولاية ويدهي أن هذه الصور تخرج من نطاق تطبيق المادة ١٩ التي تقدمت الإشارة إليها.

٣٠ - وقد تضمنت المادة ٢٣ حكماً عاماً في شأن عودة الولاية من بعد سقوطها أو الحد منها أو وقفها فقضت بأنه إذا سلبت الولاية أو حد منها أو وقفت فلا تعود إلا بقرار من المحكمة بعد التثبت من زوال الأسباب التي دعت إلى سلبها أو الحد منها أو وقفها. وأضاف إلى ذلك أنه لا يقبل طلب استرداد الولاية الذي سبق رفضه إلا بعد انقضاء سنتين من تاريخ الحكم النهائي بالرفض. وقد قصد من هذا النص إلى تطبيق عودة الولاية على قرار من المحكمة صيانة لمصالح الصغير ومصالح الغير كما قصد إلى الإقلال من الخصومات المتعلقة بعودة الولاية وإفساح المجال الزمني للتثبت من استرداد الولي لمصالحه فنص على عدم قبول طلب استرداد الولاية الذي سبق رفضه إلا بعد انقضاء السنتين المشار إليهما.

٣١ - هذا وقد عرضت المادة ٢٤ لمسئولية الأب عن أعمال الولاية فقصرتها على حالة الخطأ الجسيم كأن يتصرف في المال بغبن فيكون مسؤولاً قبل الصغير عن التعويض وعلّة هذا الحكم أن الأب متبرع من ناحية ثم أن ما بينه وبين الصغير من روابط ينبغي أن يكون شفيعه في سير الخطأ إلقاءً على الرباط العائلي من أن يؤثر فيه الرجوع على أساس الخطأ ليسير وهو خطأ يغلب وقوعه. ويحسن أن يغتفر في حدود الأب بولده فضلاً عن أن الولي قد يقع في الخطأ ليسير في مال نفسه. أما الجد فقد عومل معاملة الوصي.

٢٢ - ووضعت المادة ٢٥ حكماً عاماً يلزم الولي أو ورثته برد أموال الصغير إليه

عند بلوغه أو برد قيمة ما تم التصرف فيه باعتبار القيمة وقت التصرف أما فيما يتعلق بالريع فلم ير المشرع أن من المناسب أن يكون محلاً لحساب ولا سيما أن بعض التشريعات الأجنبية تجعل للأب حق انتفاع على أموال الصغير ما بقيت الولاية قائمة رعاية لمركز الأب ودعماً لأسباب السلام العائلي وكذلك الشأن فيما تبرع به الولي للصغير فهو لا يلزم بتقديم حساب عنه لأنه هو مصدر المال ... إلخ. على أن المشروع استثنى من قاعدة عدم المحاسبة ريع المال الذي وهب للصغير لغرض معين كاللعليم أو القيام بحرفة أو مهنة لأن في إطلاق تطبيق هذه القاعدة تفويتاً لغرض الواهب.

٣٣ - بيد أن المشروع رأى أن يغاير في الحكم فيما يتعلق بالجد فقضى في المادة ٢٦ بأن الأحكام المقررة في شأن حساب سائر المتولين تسرى على الجد. ومفهوم هذا الحكم أن تلك الأحكام تطبق في شأن الجد سواء فيما يتعلق برأس المال أم فيما يتعلق بالريع.

الفصل الثاني

في الوصاية

٣٤ - جمع المشروع في هذا الفصل الأحكام المتعلقة بالوصاية فعرض أولاً لتعيين الأوصياء وتناول بعد ذلك واجباتهم وعالج أخيراً انتهاء الوصاية وقد رأى أن تكون هذه الأحكام مفصلة لتواجه كثيراً من الحالات التي لم يعرض لها القانون الحالي وإذا كان نظام المشرفين متصلاً بالوصاية إلا أنه رأى إيراد القواعد المتعلقة بهذا النظام في الباب الذي أفرد للأحكام العامة باعتبار أن المشرف يتولى مهمته إلى جانب الوصي كما يتولاها إلى جانب القيم.

(أولاً) في تعيين الأوصياء

٣٥ - لا تقتصر النصوص التي تضمنها المشروع تحت عنوان تعيين الأوصياء على شروط التعيين ولكنها تتناولها بيان أنواع الوصاية فيما يتعلق بنطاق العمل الذي يناط بالوصى وهي لذلك تعرض لحالة تعدد الأوصياء وحالة الوصى الخاص والوصى المؤقت ووصى الخصومة .

٣٦ - وتبدأ المادة ٢٧ للنصوص الخاصة بتعيين الأوصياء فتنص على الشروط التي يجب توافرها في الوصى ويراعى أن هذه الشروط تسرى في شأن الوصى

المختار ووصى القاضى على حد سواء فإذا تخلفت تلك الشروط انتقلت أهلية الوصى لتولى شئون الوصاية يستوى فى ذلك أن يكون هذا التخلف واقعا عند ابتداء الوصاية أو بعد تقرير قيامها ويشترط فى الوصى بوجه عام توافر العدالة والكفاية وكمال الأهلية والمفهوم من اصطلاح الكفاية أن يكون الوصى أهلا للقيام على شئون الصغير بخصوصها .

٢٧ - وقد عقب للنص على القاعدة العامة بإيراد تطبيقات ساقها مساق التمثيل وإن انطوت جميعا على قرآن قاطعة تحول دون تولية الوصى . فلم يجوز أن يعين وصيا المحكوم عليه فى جريمة من الجرائم المخلة بالأدب أو الماسة بالشرف أو النزاهة لانتفاء العدالة أو الكفاية . وقد رأتى أن فى إطلاق هذا الحكم ما قد يحول دون تعيين وصى ممن ترمطهم بالصغير روابط القرى ويغلب فيهم للبريه . ولذلك أجزت استثناء نزولا على حكم الضرورات التجاوز عن هذا الشرط إذا كانت قد انقضت على تنفيذ العقوبة مدة تزيد على خمس سنوات . وتمشيا مع المبدأ نفسه نص على عدم جواز تولية من يحكم عليه لجريمة كانت تقتضى قانونا سلب ولايته على نفس القاصر لو أنه كان فى ولايته . ووجه هذا الحكم أن قيام هذه الحالة قد يكون سببا من أسباب سقوط ولاية الأب أو الجد على النحر الذى تقدم تفصيله فى شأن الولى ويتصل بذلك أيضا عدم جواز تولية من كان مشهورا بسوء السيرة أو من لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش نظرا لانتفاء العدالة أو الكفاية على حسب الأحوال .

٢٨ - وقد نص كذلك على عدم جواز تولية المحكوم بإفلاسه إلى أن يحكم برد اعتباره لأن الحكم بالإفلاس يستتبع الحد من الأهلية فضلا عن أن تولية المفلس قد تفضى إلى تعرض مال الصغير للخطر بسبب ارتباك أحوال وصيه أو ملاحقة الدائنين له . ونص أيضا على عدم جواز تولية من سبق أن سلبت ولايته أو عزل من الوصاية على قاصر آخر لأن انتفاء الصلاحية غير قابل للتجزئة والتفاوت باختلاف الحالات كما نص على عدم جواز تولية من قرر الأب قبل وفاته حرمانه من أن يكون وصيا لأن الأب أعلم بمصالح ولده وأخبر بالاعتبارات الخاصة التى تبرر مثل هذا الحرمان على أنه يشترط فى هذه الحالة أن يبنى الحرمان على أسباب قوية ترى المحكمة بعد تحقيقها أنها تبرر ذلك دفعا لإساءة استعمال الحق واقتداء بالمادة ٢٧ من قانون أحكام الوفق كما يشترط أن يكون للحرمان ثابتا برقة رسمية أو عرفية مصدق على

الإمضاء فيها أو مكتوبة بخطه وموقعة بإمضائه .

٣٩ - ونص أخيراً على عدم جواز إسناد الوصاية إلى من يوجد بينه هو أو أحد أصوله أو قرورعه أو زوجه وبين القاصر نزاع قضائي أو إلى من يكون بينه وبين القاصر أو عائلته عداوة إذا كان في ذلك كله ما يخشى منه على مصلحة القاصر .
وعلة الحرمان في هذه الحالة هي الإشفاق من تعريض مصلحة القاصر للخطر بسبب تعارضها مع مصالح من يرشح للوصاية أو بسبب التثبت من أن قيام العداوة لا يؤمن معه رعاية هذه المصلحة . فإن اتضح مثلاً أن النزاع القضائي ليس من شأنه أن يعرض مصالح القاصر للخطر وتوافرت فيمن يرشح للوصاية سائر أسباب الصلاحية جاز تعيينه وصياعم نصب وصى آخر للخصومة .

٤٠ - وقد رأى المشروع الإبقاء على التقليد الذي كان مقرراً من قبل فاشترط في آخر فقرة من المادة ٢٧ أن يكون الوصي من طائفة القاصر أو من أهل مذهبه إن لم تتوافر الصلاحية في أحد المتقدمين إلى طائفته أو من أهل دينه بوجه عام إن لم يوجد في أبناء طائفته أو مذهبه من يصلح للقيام بشئون الوصاية .

٤١ - وقد أفرد المشروع بعد ذلك مادتين تكيفية تعيين الوصي فنص في المادة ٢٨ على أن يجوز للأب أن يقيم وصياً مختاراً لولده القاصر أو للحمل المستكن ويجوز ذلك أيضاً للمتبرع في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣ .

٤٢ - وقد راعى المشروع في تخويل الأب حق الاختيار أنه أعلم من غيره بمن يصلح للوصاية على ولده كما أنه رأى إثبات هذا الحق للمتبرع لأن تبرعه ينطوي على خير الصغبر يظب معه حسن الاختيار فيمن يعهد إليه بالوصاية ولا سيما أن أغراض المتبرعين قد تكافوت ويكون لهم بحكم تبرعهم مصلحة في أن يرشحوا أكثر الناس أهلية لتحقيق الأغراض . على أن المادة نفسها اشترطت أن يكون الاختيار ثابتاً بورقة رسمية أو عرفية مصدق على توقيع الأب أو المتبرع فيها أو بورقة مكتوبة بخطه وموقعة بإمضائه حسماً للمنازعات الخاصة بالإثبات وغنى عن البيان أن مثل هذا الاختيار يخرج مخرج الوصي فيجوز المدول عنه في أي وقت ويتبع في إثبات المدول ما يتبع في إثبات الاختيار ذاته .

٤٣ - على أن اختيار الوصي من قبل الأب أو المتبرع لا يضى عن توافر

الشروط المتعلقة بصلاحية تولى شئون الوصاية ولا يحول دون تلبية المحكمة من توافر الشروط فإن تحققت من توافرها قررت تثبيت الوصى المختار وإلا تعين عليها أن تنظر في تعيين وصى تتوافر فيه شروط للصلاحية .

٤٤ - وعرضت المادة ٢٩ للقاعدة العامة في تعيين الأوصياء فقضت بأن المحكمة تعين الوصى إذا لم يكن القاصر أو للحمل المستكن وصى مختار وأضافت إلى ذلك حكما آخر مؤداه أن وصى الحمل المستكن يظل وصيا على المولود ما لم تعين المحكمة غيره ويستوى في هذا أن يكون وصى الحمل محيلا من قبل القاضى أو وصيا مختارا تم تربيته وفقا لأحكام المادة السابقة .

٤٥ - على أن مصالح الصغير قد تكون متشعبة متنوعة كما أن منها ما قد يكون ذا طابع خاص يحتاج إلى خبرة خاصة . وقد يطرأ ظروف عارض يتطلب تدبير حماية وفتية عاجلة لمصالح الصغير . وقد نعت الحاجة إلى مجرد الدفاع عن مصالح الصغير فى نزاع بخصوصه . ولذلك عرضت المواد ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ لتعدد الأوصياء والوصى الخاص المؤقت ووصى الخصومة .

٤٦ - فنصت المادة ٣٠ على أنه يجوز تعيين أكثر من وصى واحد إن اقتضت الضرورة ذلك ويدهى أن المحكمة هى المرجع الأخير فى تقدير هذه الضرورة فى ضوء ظروف الصغير وظروف من يرشح للوصاية وتنوع المصالح التى يراد حمايتها . فمن الأوصياء من يكون أهلا للقيام على شئون الزراعة ومنهم من لا يحسن إلا القيام على شئون استغلال صناعى أو تجارى ومن المصالح ما قد يتطلب تعدد القائمين عليه رغم تجانس خبرتهم وتقارب مؤهلاتهم رغبة فى توفير ضمانات الشورى .

٤٧ - إلا أن حالة تعدد الأوصياء تتطلب تنظيما لاختصاصاتهم درأ لأسباب الخلاف والتراحم فيما بينهم ولذلك عتبت المادة نفسها بالنص على أن الأصل هو اشتراك الأوصياء عند التعدد فلا يجوز لأحدهم أن ينفرد بالتقرير واستئنت من هذا الأصل حالتين : الأولى حالة تعيين المحكمة اختصاصا لكل من هؤلاء الأوصياء كما لو عهدت لأحدهم بالقيام على شئون العقارات الزراعية وللآخر بالقيام على شئون مصنع أو متجر والثالث بالقيام على شئون العقارات المبنية فى المدن . والمرجع فى حدود الاختصاص الذى يجوز الانفراد به هو نص القرار الصادر من المحكمة .

والثانية حالة الإجراءات الضرورية أو العاجلة التي تتمخض لمصلحة القاصر كما هو الشأن في الطعن في الأحكام قبل انقضاء مواعيد الطعن فيها أو في تجديد قيد الرهون أو اتخاذ الإجراءات القضائية العاجلة صيانة لحق القاصر . وقد نصت المادة نفسها على أنه عند اختلاف الأوصياء المتعديدين يرفع الأمر إلى المحكمة لتأمر بما يتبع . وغنى عن البيان أنه لا يجوز للمحكمة في ظل النصوص التي تضمنها المشروع في هذا الشأن أن تعين وصيا ملتبسا مع الإذن له بالانفراد بالإدارة .

٤٨ - ونصت المادة ٢٩ على أن للمحكمة أن تقيم وصيا خاصا تحدد مهمته وذلك في الحالات الآتية :

(أ) إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو مع مصلحة قاصر آخر مشمول بولايته .

(ب) إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الوصي أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو مع من يمثله الوصي .

(ج) إذا أريد إبرام عقد من عقود المعاوضة أو تعديله أو فسخه أو إبطاله أو الفاءه بين القاصر وبين الوصي أو أحد من المذكورين في الحالة الثانية .

ويلاحظ في صدد هذه الحالات أمران : أولهما أن المقصود بتعارض المصالح هو التعارض الذي لا يبلغ حدا يخشى معه على مصالح القاصر لأن هذا النوع الأخير يعتبر سببا لسلب الولاية أو لعزل الوصي . ومرجع الفصل في حقيقة التعارض هو تقدير المحكمة في كل حالة بخصوصيتها في ضوء الظروف والملابسات التي تتعلق بشئون القاصر . والأمر للثاني أن الحالة الدالة لا تعدو أن تكون صورة من الصور التي لا تتوافر فيها مظنة التعارض .

٤٩ - وتصنيف المادة نفسها حالتين آخرين يجوز للمحكمة أن تقيم فيهما وصيا خاصا أولهما حالة صدور تبرع للقاصر يشترط فيه المتبرع منع الولي من إدارة المال المتبرع به وفي هذه الحالة تسرى على هذا المال أحكام الوصاية وتعين المحكمة له وصيا خاصا وهذا هو الحكم المقرر في القانون الحالي والحالة الثانية هي الحالة التي تستلزم فيها الظروف دراية خاصة لأداء بعض الأعمال المؤقتة كما هو الشأن في تصفية بعض القراطيس المالية أو في تدارك الاضطراب في الشئون المالية لمتجر من

المتاجر في فترة من فترات الأزمات وما إلى ذلك . وأخيرا تضمنت المادة حكمة يواجه حالة عدم تمتع الولي بالأهلية اللازمة لمباشرة حق من حقوق الولاية وجعلتها من بين الحالات التي يحين فيها وصي خاص يتولى مباشرة هذا الحق بخصوصه .

٥٠ - ويلاحظ أن الوصي الخاص يتميز عن غيره من ناحية توفره على عمل معين وشأن معين من شئون القاصر ومن ناحية توقيت مهمته في أغلب الأحيان .

٥١ - وتنص المادة ٣٢ على أن المحكمة تقيم وصيا مؤقتا إذا أوقف الولي وكذلك إذا أوقف الوصي أو حالت ظروف مؤقتة دون أدائه لواجباته كما لو أصيب الوصي بمرض شديد أو انصرف إلى مهمة تقتضى التفرغ الكامل ورأت المحكمة أن المصلحة تقتضى بقاءه إلى أن يزول المانع .

٥٢ - وتنص المادة ٣٣ على أنه يجوز للمحكمة أن تقيم وصي خصومة ولو لم يكن للقاصر مال وقد روعي في ذلك أن تعيين وصي الخصومة قد يكون ضرورة لا غنى عنها لحماية مصالح القاصر .

٥٣ - وغنى عن البيان أن تنوع أوضاع الأوصياء لا ينفي اتحاد طبيعة مهمة الوصي ولذلك نصت المادة ٣٤ على أنه : تسرى على الوصي الخاص والوصي المؤقت ووصي الخصومة أحكام الوصاية الواردة في هذا القانون مع مراعاة ما تقتضيه طبيعة عمل كل منهم .

٥٤ - وأخيرا نصت المادة ٣٥ على أن مهمة الوصي الخاص والوصي المؤقت تنتهي بانتهاء العمل الذي أقيم لمباشرة أو للمدة التي قصت بها ولا يخل هذا الحكم بالقواعد العامة التي ينص عليها المشروع في شأن انتهاء الوصاية بوجه عام وإنما هو يعنى في هذا النص بحالة خاصة من حالات انتهائها .

(ثانيا) في واجبات الأوصياء :

٥٥ - نصت المادة ٣٦ نسجا على متوال بعض التشريعات الأجنبية على أن الوصي يتسلم أموال القاصر ويقوم على رعايتها وعليه أن يبذل في ذلك من العناية ما يطلب من الوكيل المأجور وفقا لأحكام القانون المدني ويتكفل هذا النص ببيان معيار العناية الذي يؤخذ به الوصي ويعين مدى مسؤوليته عن التفريط في واجبه ويسرى هذا المعيار على الوصي مأجورا كان أم غير مأجور لأن الوصاية تفترض دائما توافر أكبر قدر من العناية بمصالح القاصر .

٥٦- وقد رُئي أن الوضع بعد هذا الحكم نص عام في شأن الضمانات التي يقدمها الوصى ونصت المادة ٣٥ على أن للمحكمة أن تلزم الوصى بتقديم تأمينات بالقيمة التي تراها وأن مصاريف تقديم هذه التأمينات تكون على حساب القاصر .

ويلاحظ أن تقديم التأمينات ليس واجبا على الوصى في جميع الحالات بل هو أمر تقدره المحكمة وفقا لظروف كل حالة في ضوء جسامه المصالح التي يتولى الوصى القيام عليها ومبلغ ملائمة الوصى وإثتمانه .

٥٧- وتعرض المواد من ٣٨ إلى ٤٣ لواجبات الولي في التصرف في أموال القاصر وإدارتها فنص المادة ٣٨ على أنه لا يجوز للوصي التبرع بمال القاصر إلا لأداء واجب إنساني أو عائلي وبإذن من المحكمة . وقد رُئي توحيد الحكم الخاص بجواز التبرع لأداء مثل هذه الواجبات العائلية أو الإنسانية بالنسبة إلى الولي والوصي لأن الوجوب مترتب على مال القاصر نفسه ولأن قضاء حق الإنسانية أو العشييرة لا يتصور فيه التفاوت أو الاختلاف في الحالتين ولا سيما أن في استئذان المحكمة ضمانا يكفل استعمال هذه الرخصة في حدود الضرورة بغير اسراف .

٥٨- وتكتمن المادة ٣٩ ببياناً بالتصرفات التي لا يجوز للوصي أن يباشرها إلا بإذن من المحكمة . فتلخص أولا على وجوب الحصول على إذن في جميع التصرفات التي يكون من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك في جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة كالقسمة أو الصلح وقد رُئي أن يكون النص عاما شاملا للتصرفات المتقدم ذكرها نظرا لأهمية الثروة العقارية في مصر . وتوجب الفقرة ثانيا من المادة نفسها الحصول على إذن للتصرف في المنقولات أو الحقوق الشخصية أو الأوراق المالية فيما عدا ما يدخل منها في أعمال الإدارة كبيع المحصول أو بيع ما جرى العرف ببيعه من نتاج المواشي فمثل هذه التصرفات تستلبي من نطاق الإذن . ومعيار التفريق بين ما يعتبر من أعمال التصرف وما يعتبر من أعمال الإدارة هو الأساس برأس المال ويقصد برأس المال أصل المال الذي آل إلى القاصر وما أضيف إليه من نماء . فكل تصرف ينطوي على إخراج جزء من رأس المال من النماء أو على ترتيب حق عيني عليه يعتبر من أعمال التصرف وما عدا ذلك يعتبر من أعمال الإدارة ما لم يقض القانون أو العرف بغير ذلك كما هو الشأن مثلا في الإجارة التي تجاوز مدتها ثلاث سنوات .

وتنزل الفقرة ثالثا المصلح والتحكيم منزلة أعمال التصرف التي يجب الإنزاع لمباشرتها لأن المصلح يقتدر بالنزول عن حق ثابت أو مدعى به ولأن التحكيم مصلح من وجهه بيد أنها تستثنى من ذلك حالة المصلح أو التحكيم فيما هو من أعمال الإدارة إذا كانت للقيمة أقل من ١٠٠ جنيه .

٥٩ - وتوجب الفقرة رابعا من المادة نفسها الحصول على إذن في حوالة الحقوق والديون وقبول الحوالة لخطورة هذه التصرفات من حيث مساسها بالضمانات الفعلية العقارية للدائن أو المدين لأن المدينين قد يتفاوتون في الحرص على الوفاء بالحقوق كما أن الدائنين يتفاوتون في التفتت في المطالبة والرقق فيها . وتجعل الفقرة خامسا استثمار الأموال وتصفياتها مشروطا بالحصول على إذن ويقصد بالاستثمار في هذا الصدد توظيف المال بقصد الحصول على ربح أيا كانت صورة هذا التوظيف كما لو أريد مثلا شراء نوع من الأسهم أو السندات أو دفع جزء من المال إلى أحد التجار على سبيل الشركة أو لاستغلاله في عملية معينة .

٦٠ - هذا ويلحق بذلك للتصرفات اقتراض المال وإقراره لأن الافتراض غالبا ما يؤدي إلى ترتيب مسؤوليات يجب التثبت من وجاهة العلة التي تبررها كما أن الاقتراض يطرأ على مخاطرة برأس المال ومثل هذه المخاطرة لا يلجأ إليها إلا إن اقتضت المصلحة ضرورة ذلك .

٦١ - ونعرض الفقرتان سابعا وثامنا للإيجار فتوجب الحصول على إذن إذا كانت مدة الإجارة تتجاوز ثلاث سنوات في الأراضي الزراعية أو سنة في المباني وكذلك إذا كانت المدة تمتد إلى ما بعد بلوغ القاصر سن الرشد .

٦٢ - وتتناول الفقرة تاسعا قبول التبرعات بشرط أو رفضها . والعلم الخاص بهذه التبرعات نظير في الفصل الذي أفرد للولاية وهو يطبق من باب أولى على الأوصياء لنفس العلة .

٦٣ - وكذلك أوجبت الفقرة حادى عشر الحصول على إذن للوفاء الاختياري بالالتزامات التي تكون على الشركة أو على القاصر ويخرج عن ذلك كل وفاء يتم بناء على حكم من الأحكام أو بناء على سند رسمي واجب التنفيذ على أن يراعى أن الوفاء في هاتين الحالتين لا يبرىء الوصى من حق المسؤولية عن إهماله أو تواطئه إذا تبين أن القاصر لم يكن ملزما بالوفاء .

٦٤ - ولما كانت مباشرة إجراءات التقاضي تتطلب حفا من حسن التقدير لما تكبد من نفقة وما يطوى فيها من مخاطر لذلك اشترطت الفقرة ثانى عشر وجوب الحصول على إذن لرفع الدعاوى حتى تثبت المحكمة من سلامة الأسباب التى تعدو على ذلك . على أن النص استثنى من ذلك الدعاوى التى يكون فى تأخير رفعها ضرر بالقاصر أو منيع حق له كما هو الشأن فى الدعاوى المستعجلة بوجه عام والدعاوى التى يعين القانون لرفعها مواعيد قصيرة كدعاوى المضرائب والشفعة ودعاوى الحيازة فى مثل هذه الدعاوى لا يلزم الوصى بالاستئذان متى توافر مبرر الإسراع فى رفعها على أنه يلاحظ أن هذا الإجراء قد شرع لمصلحة القاصر فلا يجوز للخصم الذى ترفع عليه الدعوى أن يتمسك به .

٦٥ - وتقضى الفقرة ثالث عشر بوجوب الحصول على إذن للتنازل عن الحقوق والدعاوى وقبول الأحكام القابلة للطعن العادية والتنازل عن هذه الطعون بعد رفعها ورفع الطعون غير العادية عن هذه الأحكام ويقصد بالحقوق فى تطبيق هذا النص معناها الأعم فيدخل فيها الشفعة وحق الطعن فى الأحكام والتمسك بالتقادم أو بضرورة الإثبات بالكتابة . ونمضيا مع هذه الفكرة اشترط الإذن فى التنازل عن الدعاوى وفى قبول الأحكام القابلة للطعن لأن القبول يطلو على معنى التسليم بقضاء الحكم والتنازل عن حق الطعن كذلك فى التنازل عن الطعون بعد رفعها . ورؤى أن يكون الطعن فى الأحكام بالطرق غير العادية خاضعا لإجراءات الإذن لأن فرص النجاح فى سلوك هذه الطرق محدود فضلا عن نفقاتها وهذه أمور تتطلب تقديرا خاصا يحسن أن تهيم عليه المحكمة .

٦٦ - وتقضى الفقرة رابع عشر بالحصول على إذن فى التنازل عن التأمينات أو انعاقها لأنه يطلو على تفويت مصلحة للصغير فينبغى أن يثبت القضاء من قيام المبررات التى تدعو إلى مثل هذا التنازل قبل الإذن به .

٦٧ - وقد رؤى اشتراط الإذن فى إيجار الوصى مال القاصر لنفسه وكذلك لزوجيه أو لأحد أقاربها إلى الدرجة الخامسة أو لم يكن الوصى نائبا عنه وقد روعى فى هذا الحكم الأخذ بالاعتبارات التى صدرت عنها المادة ١٠٨ من القانون المدنى فى منع تعاقد النائب مع نفسه دون ترخيص من الأصيل وجعل للمحكمة نفسها أن تعطى هذا الترخيص فى صورة الإذن بعد التثبت من توافر مصلحة للقاصر فى ذلك .

٦٨ - هذا وقد أوجبت الفقرات عاشرًا وسادس عشرًا وسابع عشر الحصول على إذن للإنفاق من مال الصغير على من تجب عليه نفقتهم ما لم تكن النفقة مقضياً بها بحكم واجب النفاذ وللإنفاق في تزويج القاصر بما يتناسب وحالته الاجتماعية وفقاً للعرف الجاري وللإنفاق على تعليم القاصر ومباشرته مهنة معينة ويقصد بالتعليم في أحكام هذا النص جميع صور التحصيل للنظرى والتدريب على للمهن أو الحرف ومناط الإذن في هذه المصارف كلها هو التناسب مع حالة القاصر المالية واستعداده وظروف البيئة مع المحافظة بقدر الإمكان على أصل المال .

٦٩ - ولما كانت القسمة تصرفاً له خطره فقد أوجبت المادة ٤٠ على الوصى أن يستأذن المحكمة في قسمة مال القاصر بالتراضى إذا كانت له مصلحة في إجرائها على هذا النحو ولم يكن بد من إحاطة هذا القسم بضمانات لحماية مصلحة القاصر . ولذلك نصت المادة نفسها على أنه يتعين على المحكمة إذا أذنت أن تبين الأسس التي تجرى عليها القسمة والإجراءات الواجبة الاتباع كما أوجبت على الوصى أن يعرض على المحكمة عقد القسمة للتثبيت من عدالتها وتركت أخيراً للمحكمة حرية تقدير وجوب اللجوء إلى إجراءات القسمة القضائية في جميع الأحوال . وتضيف المادة ذاتها إلى الأحكام المتقدمة أنه في حالة القسمة القضائية تصدق المحكمة الابتدائية التي تدبها محكمة القسمة على قسمة الأموال إلى حصص وأن لهذه المحكمة أن تدعو الخصوم لسماع أقوالهم في جلمة تحدد لهذا الغرض عند الاقتضاء وإذا رفضت المحكمة التصديق تعين عليها أن تقسم الأموال إلى حصص على الأسس التي تراها صالحة بعد دعوة الخصوم ، ويدهى أن الحكم الذى تصدره المحكمة بوصفها محكمة استئنافية في تكوين الحصص يقوم مقام التصديق المتقدم ذكره .

٧٠ - وقد فصلت الأحكام المتقدم ذكرها إعمالاً للإحالة المشار إليها في المادة ٨٤٠ من القانون المدني وهي التي تضمن بأن إذا كان بين الشركاء غائب أو كان بينهم من لم تتوافر فيه الأهلية وجب تصديق المحكمة على القسمة بعد أن يصبح الحكم نهائياً وذلك وفقاً لما يقرره القانون .

٧١ - وقد استحدثت المادة ٤١ حكماً جديداً في شأن القسمة فقضت بأنه إذا رفعت دعوى القسمة على القاصر أو المحجور عليه أو الغائب من وارث آخر جاز للمحكمة بناء على طلب من ينوب عنه أو بناء على طلب النيابة العامة أن توقف

القسمة مدة لا تتجاوز خمس سنوات إذا ثبت لها أن في التعجيل بها ضرراً جسيماً . وقد استقى هذا الحكم من القانون المدني الإيطالي وأريد منه إلى دفع كل ضرر جسيم قد يلحق بمصالح المحجور عليه أو الغائب من جراء التعجيل بقسمة المال الشائع . ومن المفهوم أو وقف القسمة مدى السنوات الخمس يجب أن يقتصر على مدة القصر أو الحجر أو الغيبة ، أما إذا بلغ القاصر أو رفع الحجر أو حضر الغائب قبل انتهاء هذه المدة فلا شك في أن وقف الإجراءات يزول بزوال مقتضيه .

٧٢ - فمن المفروض ما تكون فيه قسمة المال الشائع ضارة كل الضرر بمصالح القاصر كما هو الشأن لو هبطت أثمان العقارات هبوطاً جسيماً في فترة من الفترات وكان مآل هذا المال للبيع لعدم إمكان القسمة أو البيع بثمن بخس بعد القسمة وكما هو الشأن في الحالات التي يكون فيها بقاء الشيوع ضماماً لحسن استغلال العين الشائعة بما في ذلك نصيب القاصر ويتحقق ذلك في الأراضي الزراعية مثلاً عندما يكون شركاء القاصر من المخصصين في الزراعة ويكون هو من قطن المدن كما يتحقق في حالة ما إذا كان للقاصر شريكاً في متجر أو بمصنع يتولى إدارته أحد الشركاء . وغنى عن البيان أن في النص للجديد تقييداً لحق الشركاء في طلب القسمة بيد أن إيراد هذا التقييد لا يتنافى مع القواعد العامة المقررة في القانون المدني فقد نصت المادة ٨٣٤ من القانون المدني على أن لكل شريك أن يطالب بقسمة المال الشائع ما لم يكن مجبراً على البقاء في الشيوع بمقتضى نص أو اتفاق خاص . وما من شك في أن نص المشروع على تقييد حق الشريك في طلب قسمة العقار الذي يكون أحد المشاعين فيه قاصراً أو ناقص الأهلية بوجه عام روعي فيه حماية مصلحة القاصر وهي مصلحة أقل أن تتعارض مع مصالح الشركاء الباقين ولا سيما متى لوحظ أن هذا التقييد مؤقت لا يتجاوز مدته خمس سنوات .

بيد أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن النص الجديد لا يتناول إلا حالة الشيوع الناشئة عن الميراث في أموال بخصوصها فهو لا يطبق على القسمة التي تكون نتيجة للتصفية كما هو الشأن في التركات .

٧٣ - وتتناول المواد من ٤٢ إلى ٤٤ صوراً خاصة من واجبات الوصي في المحافظة على مصالح القاصر وأمواله فتوجب للمادة ٤٢ على الوصي أن يعرض على المحكمة بغير تأخير ما يرفع على القاصر من دعاوى وما يتخذ قبله من

إجراءات التنفيذ كما توجب عليه أن يتبع في شأنها ما تأمر به المحكمة . فقد ترى المحكمة أن الصلح في الدعوى أو التسليم بحق المدعى فيها أكفل بتحقيق مصلحة القاصر فتأذن بالصلح أو تأمر الوصي بالإقرار بالحق المدعى به تفاديا لنفقات التقاضي ومخاطره بعد أن تثبتت من وجه المصلحة في ذلك .

٧٤- وتوجب المادة ٤٣ على الوصي أن يودع باسم القاصر إحدى خزانات الحكومة أو أحد المصارف حسبما تشير المحكمة على كل ما يحصله من نفود بعد استيفاء النفقة المقررة والمبلغ الذي تقدره المحكمة اجماليا بحساب مصاريف الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها كما توجب عليه أن يستأذن المحكمة كلما أراد أن يسحب شيئا من المال المودع . وقد قصد من هذا النص من ناحية إلى المحافظة على أموال القاصر كما قصد به من ناحية أخرى إلى إحكام الرقابة على إدارة الوصي عن طريق وجوب الحصول على إذن سابق لسحب الأموال المودعة وتتضمن المادة ٤٤ حكما مماثلا لحكم المادة ٤٣ فيما يتعلق بالأوراق المالية والمجوهرات والمصوغات وغيرها ما ترى المحكمة لزوما لإيداعه وفي هذه الحالة يتعين على الوصي إيداع ما ترى المحكمة لزوما لإيداعه في أحد المصارف على الوجه المتقدم ولا يجوز له أن يسحب شيئا مما أودع إلا بأذن من المحكمة ويراعى فيما يتعلق بالمجوهرات والمصوغات أن الإيداع لا يكون واجبا إلا فيما عدا ما يتطلبه الاستعمال العادي وفقا للعرف الجاري في البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها القاصر .

٧٥- وتعرض المادة ٤٥ للحساب فتوجب على الوصي أن يقدم حسابا مؤيدا بالمستندات عن إدارته قبل أول يناير من كل سنة وأن يقدم حسابا خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاء الوصاية إذا استبدل غيره به على أنه رضى أن مثل هذا التكليف لا يخلو من مشقة لا تتكافأ مع القاعدة المرجوة منه فيما لو كانت أموال القاصر لا تزيد على ٥٠٠ ج وذلك نصت المادة نفسها على إعفاء الوصي من تقديم الحساب السنوى في هذه الحالة ما لم تر المحكمة غير ذلك والحكم كما هو واضح من النص لا يتناول إلا الإعفاء من الحساب السنوى وحده أما الحساب الذى يقدم عند انتهاء الوصاية فلا يعفى الوصى منه بحال .

٧٦- وأخيرا تقرر المادة ٤٦ أن الأصل في الوصاية أن تكون بغير أجر إلا إذا رأت المحكمة بناء على طلب الوصي أن تعين له أجرا أو أن تمنحه مكافأة على عمل

معين وغنى عن البيان أن المكافأة لا تمنح إلا للأوصياء غير الأجورين الذى جد لهم أثناء الوصاية عمل غير متوقع يتطلب من الجهد والتفرغ ما يبرر مثل هذه المكافأة .

(ثالثا) فى إنتهاء الوصاية

٧٧ - جمع المشروع النصوص الخاصة بإنهاء الوصاية فى صعيد واحد فعرض لبيان أسباب زوال الوصاية أو وقفها كما عرض للتنظيم ما يترتب على إنتهاء الوصاية من نتائج وقد تناولت المادة ٤٧ بيان حالات إنتهاء الوصاية فنصت على أن الوصاية تنتهى ببلوغ القاصر احدى وعشرين سنة إلا إذا تقرر استمرار الوصاية عليه وعلى أنها تنتهى كذلك بعودة الولاية للولى بقرار من المحكمة المختصة وعلى أنها تنتهى أيضا بعزل الوصى أو قبول استقالته أو فقده أهليته أو ثبوت غيبته أو موته أو موت القاصر . ويراعى أن فقد الأهلية لا يستتبع إنتهاء الوصاية إلا إذا صدر قرار بذلك من المحكمة ما لم يكن فقد راجعا إلى العتة أو الجنون فتصرى أحكام القانون المدنى .

وقد عقيبت المادة ٤٨ بالنص على أن المحكمة تأمر بوقف الوصى إذا توافرت أسباب جدية تدعو للنظر فى عزله . وفى قيام عارض من العوارض التى تزيل أهليته ومتى أمرت المحكمة بالوقف وجب أن تقيم وصيا مؤقتا وفقا لنص المادة ٣٠ ولها أن تأمر الوصى الذى أوقفته بأن يعاون الوصى المؤقت فى أى عمل ترى أن من المصلحة أن تستمر المعاونة فيه إلى أن ينتهى .

٧٨ - وفصلت المادة ٤٩ أسباب عزل الوصى فنصت على أنه يحكم بعزل الوصى أولا - إذا قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للوصاية ولو كان هذا السبب قائما وقت تعيينه لأن شروط صلاحية الوصى تعتبر من قبيل شروط الابتداء والبقاء على حد سواء . ثانيا - إذا أساء الإدارة أو أهمل فيها أو أصبح فى بقلته خطر على مصلحة القاصر كما لو ارتبكت شئون الوصى المالية على نحو يندرج بإفلاسه أو إعساره وكما لو جندت له مصلحة فى منشأة تتنافس المنشآت الصناعية المملوكة للقاصر .

٧٩ - وأيا كان سبب إنتهاء الوصاية فقد أوجبت المادة ٥٠ على الوصى أن يسلم خلال الثلاثين يوما التالية لإنهاء وصايته جميع الأموال التى تكون فى عهده للقاصر متى كان قد بلغ سن الرشد أو إلى ورثته فى حالة موته أو إلى وليه أو وصيه المؤقت أو وصيه بحسب الأحوال ويتم التسليم بحضور خالص .

٨٠- وقد واجهت المادة ٥١ حالة وفاة الوصى أو الحجر عليه أو ثبوت غيبته فنقلت الالتزام بالتسليم وتقديم الحساب عن الوصاية إلى ورثته أو من ينوب عنه على حسب الأحوال . ويلاحظ في التزام وارث الوصى التفريق بين ما يتصل منه بتسليم مال القاصر الذي كان في يد وصيه ووثائق الوصاية وما يتصل منه بالمسئولية عن عدم وجود هذا المال أو عن الحساب . فوارث الوصى يلتزم بالتزاما مطلقا بتسليم ما يوجد من أموال القاصر ووثائق الوصاية ويسأل مسئولية شخصية عن إتلافه أو تبديده أو ضياعه ولكنه لا يسأل عما يكون واجبا في ذمة مورثه من جراء مسئوليته عن التقصير أو الخيانة أو الحساب إلا في حدود ما يؤول إليه من مال المورث دون زيادة ، ولا يرجع إليه على أساس هذه المسئولية عن ماله الخاص .

٨١- وقد أجازت المادة ٥٢ طلب إبطال كل تعهد أو مخالصة تصدر لمصلحة الوصى ممن كان مشمولا بوصايته وبلغ سن الرشد إذا صدرت المخالصة أو التعهد خلال سنة من تاريخ تقديم الحساب وقد روعي في هذا الحكم أن من الواجب أن يتاح للقاصر الذي يرشد فرصة معقولة لدراسة موقفه من الوصى والاطلاع على الحساب والاسترشاد بنوى الخبرة فكل ورقة تصدر منه في هذه الفترة تعتبر أنها وليدة الاستهواء أو الضغط من جانب الوصى أو النزق أو قلة الخبرة من جانب القاصر أو من هذه الأمور مجتمعة أما بعد مضي هذه الفترة فتخالص الرشيد لا يحمل إلا على أنه تروى في أمره وصدر فيه عن خبرة وبينة . ويدهى أن البطلان في هذه الحالة لا يقع بقوة القانون فهو بطلان نسبي قصد منه إلى حماية مصلحة الرشيد في الفقرة المتقدم ذكرها فلا يترتب أثره إلا بناء على طلبه . ويحسن أن ينتبه إلى أن هذا البطلان وإن بني على فكرة الاستغلال أو عيوب الرضا في مفهومها الواسع إلا أنه يستقل عن الجزاءات المشابهة التي تقررت بنصوص خاصة في القانون المدني .

وتختتم المادة ٥٣ النصوص المتعلقة بانتهاء الوصاية فنص على أن كل دعوى للقاصر على وصيه أو أو للمحجور عليه على قيمه تكون متعلقة بأمور الوصاية أو للقوامة تسقط بمعنى خمس سنوات من التاريخ الذي انتهت فيه الوصاية أو القوامة ويلاحظ أن هذا التقادم الخمسى الخاص لا يتناول إلا الدعاوى الشخصية التي تكون متعلقة بأمور الوصاية أو القوامة كالدعاوى التي ترفع على الوصى أو القيم للمطالبة بتعويض عن سوء إدارته أو لمطالبتة بتقديم حساب عن الوصاية أو القوامة أو حساب

جزئى خاص بأمر أغفله فى الحساب الذى تقدم به ، أما الدعاوى الأخرى كدعاوى المطالبة برد الأموال التى يبقونها الوصى أو القيم فى يده بعد انقضاء الوصاية سواء أكانت من العقارات أو المنقولات وكالدعاوى الخاصة بالمطالبة بالمبالغ التى تخلفت فى ذمة الوصى أو القيم بعد تقديم الحسابات والدعاوى الخاصة بتصحيح خطأ مادى فى الحساب فتخضع جميعا للقواعد العامة فى التقادم لأنها ليست متعلقة بأمر الوصاية .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن التقادم الخمسى الخاص يبدأ من وقت انتهاء الوصاية أو القوامة ببلوغ القاصر رشيدا أو برفع الحجر أو بموت القاصر أو المحجور عليه أما مجرد الإذن للقاصر أو المحجور بالإدارة فهو لا يعتبر من صور انتهاء الوصاية أو القوامة فى أحكام هذا النص وعلى ذلك لا تسقط دعاوى القاصر على الوصى أو القيم حتى فى حدود الإدارة إلا بانقضاء خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوصاية أو القوامة على الوجه المتقدم .

على أنه رأت أن يكون تاريخ تقديم حساب الوصاية أو القوامة بدءا لسريان مدة التقادم المتقدم ذكرها فى حالة انتهاء الوصاية أو القوامة بالعزل أو بالاستقالة أو بالموت .

الفصل الثالث

فى القاصر المأذون

٨٣ - عالج المشروع فى هذا الفصل الأحكام المتعلقة بالقاصر المأذون وقد استحدث فى شأنها الشيء الكثير نزولا على ما تقتضيه الضرورات العملية وحاجة المعاملات إلى التمكين لأسباب الاستقرار فاستحدث من الأحكام ما يواجه حالات إذن الولى للقاصر وحالات إذن القضاء له وحالات تخويل القاصر أهلية جزئية على سبيل الإذن من الشارع مباشرة .

٨٤ - وعلى هذا النحو نصت المادة ٥٤ على أن للولى أن يأذن للقاصر الذى بلغ الثامنة عشرة بتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها على أن يكون ذلك بإشهاد لدى الموثق وأن للولى أن يسحب هذا الإذن أو يحد منه بإشهاد آخر مع مراعاة حكم المادة ١٠٢٧ من قانون المرافعات وقد روعى فى هذا الحكم التسوية بين من يكون من

القصر فى كنف وإليه ومن يكون خاضعا للوصاية لأن حاجتهما سويا إلى التجربة لا يتصور فيها التفاوت ولا سيما أن الشريعة الإسلامية تجعل من حق الولي أن يأذن ولده المشمول بولايته . على أنه رأى ضمنا لاستقرار المعاملات أن يكون الإذن بإشهاد رسمى . وقد جعل للولي أن يسحب الإذن أو أن يحد منه وفقا لما تسفر عنه التجربة واشترط فى هذه الحالة أن يكون للسحب أو الحد بإشهاد رسمى يتم شهره فى السجل المعد لذلك وفقا لأحكام المادة ١٠٢٧ من قانون المرافعات .

٨٥ - وعرضت المادة ٥٥ للإذن الذى يصدر من القضاء . فنصت على أنه يجوز للمحكمة بعد سماع أقوال الوصى أن تأذن القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة بتمليك أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وإذا رفضت المحكمة الإذن فلا يجوز تجديد طلبه قبل مضى سنة من تاريخ صدور القرار النهائى بالرفض ومناط الإذن فى هذه الحالة هو صلاحية القاصر لتولى الإدارة والأطمئنان إلى قدرته على احسان القيام عليها فإذا لم نطمئن للمحكمة إلى صلاحية القاصر رفضت الإذن . وقد رأى أن ينص على عدم جواز تجديد طلب الإذن قبل مضى سنة حتى يتسع مجال الاختيار وتتاح للقاصر فرصة كافية للتصحيح والاستزادة من الخبرة .

٨٦ - عينت المادة ٥٦ حدود أهلية القاصر المأذون فنصت على أن له أن يباشر أعمال الإدارة وأن يستوفى الدين المترتبة على هذه الأعمال . ولكنها أخرجت من نطاق أعمال الإدارة تأجير الأراضى الزراعية أو المبانى لمدة تتجاوز السنة والوفاء بالدين غير المترتبة على الإدارة ولو كانت ثابتة بمقتضى أحكام وإجبة النفاذ أو سندات تنفيذية واشترطت لقيام القاصر بعمل من هذه الأعمال حصوله على إذن من المحكمة أو على إذن من الوصى فى حدود ما يملك الوصى القيام به دون إذن من المحكمة ويراعى أن للنص الخاص بالحصول على إذن خاص فيما تقدم ذكره من أعمال الإدارة قاصرا على من يكون خاضعا للوصاية أما من يكون مشمولا بالولاية فيتعين عليه الحصول على إذن وإليه بالنسبة إلى هذه الأعمال ويراعى من ناحية أخرى أن المقصود بحصول المأذون على إذن من المحكمة أو من وصيه أو من وإيه أعمال الإدارة التى اشترط فيها ذلك هو لترخيص له فى كل عمل بخصوصه دون الترخيص له ترخيصا مطلقا بالقيام بهذه الأعمال وإلا انتفى معنى الإشراف الذى يقصد من الإذن .

٨٧ - وقد نصت المادة نفسها على أمر لا يجوز للقاصر المأذون أن يتصرف في صافي دخله إلا بالتقرر للآلام لحد نفقاته ونفقات من تلزمه نفقتهم قانونا .

٨٨ - على أن مجرد الإذن بالإدارة لا يمتطوى على ترخيص بالتجارة لأن مزاوله التجارة لا تعتبر من قبيل أعمال الإدارة فضلا على أنها تستتبع مسؤوليات جسيمة قد تؤدي بالمال بأسره ولذلك نصت المادة ٥٧ على أنه لا يجوز للقاصر سواء أكان مشمولاً بالولاية أو بالوصاية أن يتجر إلا إذا بلغ الثامنة عشرة من عمره وأذنته المحكمة بذلك إذنا مطلقاً أو مقيداً . وقد أريد بهذا النص تدريب القاصر على الاتجار متى كان يعد نفسه للاشتغال بالتجارة بعد البلوغ . وتعتبر أحكام هذه المادة مخصصة لأحكام المادة ٤ من قانون للتجارة في شأن المصريين وحدهم أما الأجانب فلا يسرى عليهم هذا التخصيص بل تسرى عليهم القواعد التي كانت مقررة من قبل .

٨٩ - وتوجب المادة ٥٨ على القاصر المأذون أن يقدم حساباً سنوياً يؤخذ عند النظر فيه رأى الوصى وتقضى بأن للمحكمة أن تأمر بإيداع المتوفر من دخل القاصر المأذون لأحدى خزائن الحكومة أو أحد المصارف ومتى تم الإيداع امتنع عليه أن يسحب شيئا مما أودع إلا بإذن من المحكمة وما من شك في أن الإلزام بتقديم الحساب السنوي يعتبر وسيلة فعالة لرقابة إدارة القاصر المأذون والإشراف عليها . وقد تكفلت المادة ٥٩ ببيان الجزاءات التي تضمن أعمال هذا الإشراف وتلك للرقابة فنصت على أنه إذا قصر المأذون له بالإدارة في تنفيذ ما قضت به المادة السابقة أو أساء التصرف في إدارته أو قامت أسباب يخشى معها من بقاء الأموال في يده جاز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية أو أحد ذوي الشأن أن تحد من الإذن أو أن تسلب القاصر إياه بعد سماع أقواله .

٩٠ - وقد واجهت البواد ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ حالات خاصة رضى أن يثبت فيها نوع من أنواع الإذن للقاصر بمقتضى نص القانون ولو لم يكن مأذوناً من قبل وليه أو من قبل المحكمة فنصت المادة ٦٠ على أنه إذا أذنت المحكمة بزواج القاصر الذى له مال كان ذلك إذنا له بالتصرف فى المهر والتفقة ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك عند الإذن أو فى قرار لاحق وقد استرشد المشروع فى هذا النص بأحكام بعض التشريعات الأجنبية التى تقضى بثبوت الأهلية بمجرد الزواج ولكنه لم ير الأخذ بهذه الأحكام على إطلاقها رعاية لمصلحة القصر فى سن قل أن تتوافر فيه الخبرة المطلوبة ويقصد

بالمهر فى أحكام النص للصدوق الذى يؤديه الزوج لزوجته دون الدولة أو البائنة ويقصد بالنفقة ما يؤدى من أحد للزوجين للآخر بالتراضى أو بحكم من القضاء كمقابل للإنفاق . وللمحكمة عند الإذن بالزواج أو عند رفع الأمر إليها بعد ذلك أن تقرر إضافة المهر كله أو بعضه أو النفقة كلها أو بعضها إلى الأموال المشمولة بالوصاية متى كانت مصلحة القاصر توجب ذلك كما لو كان المهر أو متجمد النفقة جميعا وكان فى نفقة القاصر التى قررتها المحكمة ما يكتفيه وكان فى ظروفه ما يخشى معه من الإسراف أو الاتلاف . ويلاحظ أن الإذن المقرر فى هذه المهود يشمل التصرفات بعينها أو الواسع ويوجه خاص الإبراء والصلح والتحكيم .

٩١ - ونصت المادة ٦١ على أن للقاصر أهلية التصرف فيما يسل له أو يوضع تحت تصرفه عادة من مال لأغراض نفقته وأن الالتزام المنطبق بهذه الأغراض يكون صحيحا فى حدود هذا المال فعسب وقد أريد بهذا النص التوفيق بين القواعد العامة التى تقضى بقابلية تصرفات ناقص الأهلية للإعلان وبيع الضرورات العملية التى تهمل ناقص الأهلية مسلطا بحكم الواقع على مال يتعامل منه الناس فى حدوده وكلهم مطمئن إلى سلامة هذا التعامل واستجابته لأغراض جدية بالرعاية . ولذلك رأى المشروع أن يساير انتهاء بعض التشريعات الأجنبية فيقرر للقاصر أهلية محدودة تقتصر على ما يسل له أو يوضع تحت تصرفه عادة من مال لأغراض نفقته . وعلى هذا النحو يكون للقاصر فى حدود هذا المال أهلا للإدارة والتصرف وتكون أعمال إدارته وتصرفاته صحيحة والرجوع فى تعيين تلك الحدود هو ما جرت به العادة مع الاعتبار بظروف الأشخاص أو بوليتهم الاجتماعية .

٩٢ - ونصت المادة ٦٢ على أن للقاصر أن يبرم عقد العمل الفردى وفقا لأحكام القانون ومن المعلوم أن قوانين جعلت لطوائف من القصر أهلية الارتباط بهذا العقد على أن المشروع رأى أن يستحدث حكما آخر استقاء من بعض التشريعات الأجنبية فنص فى المادة نفسها على أن للمحكمة بناء على طلب الوصى أو ذى شأن أن تأمر بإنهاء العقد رعاية لمصلحة القاصر أو مستقبله أو لأية مصلحة أخرى ظاهرة كما لو كان القاصر مريضا أو كان فى استمداده ما ينبيه بمستقبل أفضل فيما لو انصرف إلى تحصيل العلم أو الاشتغال بفن من الفنون وكما لو كان للقاصر مجال فى أن يحسن أجره ومركزه إذا اشغل بمهنة أخرى .

٩٣ - وأبقت المادة ٦٣ على الحكم الذي كان مقررا في التشريع القديم في شأن أهلية القاصر الذي بلغ ست عشرة سنة فيما يتعلق بكسب العمل ، ولكنها وسعت حدود هذا الحكم وإحاطته بضمانات جديدة تكفل صيانة مصلحة القاصر - والجوهرى في تقرير هذا النوع من الأهلية المحددة هو تقدير مكانة العمل وإيثار العاملين بمزايا يطوى على معنى التشجيع والمكافأة ولهذا نصت المادة ٦٣ على أن يكون للقاصر الذي بلغ السادسة عشرة أهلا للتصرف فيما يكسبه من عمله من أجر أو غيره وعلى أن أثر هذه الأهلية لا يجاوز صحة للزلم القاصر في حدود المال الذي يكسبه من مهنته أو من صناعته إلا أن من الحالات ما يكتشف فيه الأمر عن قصور تجربه القاصر أو ميله إلى الإسراف أو ضخامة ما يكسبه على نحو يفرى بالانسياق وراء التوسع فى الإتفاق - كما لو كان يحصل على دخل من استغلال مواهبه فى الأفلام - ولذلك أضافت المادة نفسها حكما جديدا يقضى بأن للمحكمة إذا اقتضت المصلحة أن تقيد حق القاصر فى ماله المذكور وعندئذ تجرى أحكام الولاية والرعاية .

٩٤ - وأخيرا عبرت المادة ٦٤ عن الفكرة للجوهرية فى آثار الإذن سواء أكان صادرا من الولي أم من المحكمة أو ثابتا بنص فى القانون فقضت بأن القاصر المأذون يعتبر كامل الأهلية فيما أذن له به وفى التقاضى فيه .

الباب الثانى

فى الحجر والمساعدة والغيبة

الفصل الأول

فى الحجر

٩٥ - لم يحدث للمشروع جديدا فى أسباب الحجر ولكنه عمل على ضبط هذه الأسباب حيث اقتضت الضرورات العلمية ذلك على أنه روى من ناحية أخرى استحداث تصوص تعرض للعيين من يتولى القوامه من تتوافر فيهم صلاحة القيام بها من حيث الأولوية .

وقد نصت المادة ٦٥ على أنه يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعتة أو للسفه أو للغفلة ولا يرفع الحجر إلا بحكم وعلى أن المحكمة تقيم على من حجر عليه قيميا لإدارة أمواله وفقا للأحكام المقررة فى هذا القانون . ويشترك للجنون والعتة فى

أثرهما بالنسبة إلى العقل فكلاهما آفة نصيب للعقل وتقتص من كماله . والمرجع في ذلك هو خبرة المختصين في الآفات العقلية وشواهد الحال . أما السفة والغفلة فهما من المراض التي تعترى الإنسان فلا تخل بالعقل من الناحية الطبية وإنما تقتص من قوة ملكات نفسية أخرى أخصها الإدارة وحسن التقدير .

٩٦ - والسفة بوجه عام صفة تعترى الإنسان فتحمله على العمل على خلاف مقتضى العقل والشرع وقد غلب اصطلاح السفة على تبذير المال وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع . وفكرة السفة ليست من قبيل الفكر المفيدة المنضبطة المضمونة وإنما هي فكرة معيارية يرجع إلى التجارب الاجتماعية وما يتعارف عليه الناس في حياتهم ؛ وهي تبني بوجه عام على إساءة استعمال الحقوق . وقد يستخلص قيام السفة من تصرف الإنسان على خلاف ما يقتضيه الشرع كالإدمان على المقامرة وقد يستخلص من اتباع الهوى ومكابرة العقل ولو كان التصرف مشروعاً كالإسراف في التبرعات .

٩٧ - أما الغفلة فلم يجمع فقهاء الشريعة الإسلامية على تعريف لها وبعضهم يرى فيها امتداد لفكرة السفة ولكنها على أي حال تعبر صورة من صور منصف بعض الملكات النفسية . وقد يستدل على الغفلة بأفعال الناس على التصرفات دون أن يهتدى إلى الرابع فيها أو بقبوله فاحش الغبن في تصرفاته عادة لو بأسر الانخداع على وجه يهدد المال بخطر الضياع . والراجع أن السفة والغفلة وإن اشتركا في معنى عام واحد هو منصف بعض الملكات المناطقة في النفس إلا أن السفة يكون عادة مبصراً بعواقب الفساد ولكنه يتعمد أما ذو الغفلة فهو يصدر في إفساده عن سلامة طوية وحسن نية .

٩٨ - وأهم ما يراعى في شأن السفة والغفلة أن الحجر بسببها يرمى إلى المحافظة على مال المحجور حتى لا يصبح عالة على المجتمع كما يرمى إلى المحافظة على مصالح الأسرة وغيرها من المصالح المشروعة كمصالح الدلتين .

٩٩ - هذا وأياً كان سبب الحجر فهو لا يتقرر ولا يرفع إلا بحكم من القضاء باعتبار حالة قانونية هادئة تنشأ على خلاف الأصل . ويرجع في الحكم على تصرف المحجور من حيث الصحة والبطالان إلى قواعد القانون المدني يستوى في هذا ما يصدر من هذه التصرفات قبل توقيع الحجر وما يصدر منها بعد ذلك .

١٠٠ - ونصت المادة ٦٦ على أن النفقات اللازمة للعناية بالمحجور عليه تكون مقدمة على ما عداها وقد قصد من هذا النص إلى تقرير أولوية طبيعية لهذه النفقات المكتسبة إلى ما عداها مما قد يطلب إلى المحكمة تقريره من مبالغ أو نفقات للمحافظة على المال أو لذوى القربى أو لغير ذلك من الأغراض .

١٠١ - وقد نقلت المادة ٦٧ أحكام التشريع القديم فى شأن الإنز للسفيه وذوى الغفلة فقضت بأنه يجوز للمحجور عليه للسفه أو للغفلة بإذن من المحكمة أن يتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها . وفى هذه الحالة تسرى الأحكام المتعلقة بالإنز للقاصر بالإدارة .

١٠٢ - وقد عرضت المادة ٦٨ لأولوية المصالحين للقوامة على أساس صلتهم بالمحجور عليه وما يظلب فيهم والعناية بمصالحه فنصت على أن القوامة تكون للأبن البالغ ثم للأب ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة . وقد قصد من هذا الترتيب إلى تقييد المحكمة فى الاختيار قطيعها أن تبدأ بالأبناء وعند التعمد تعين أصلهم فإن لم تجد بينهم من تتوافر فيه شروط الصلاحية المنصوص عليها فى المادة التالية عهدت بالقوامة للأب فإن لم يكن أهلا لها على الوجه المتقدم عهدت بها إلى الجد وإلا فإلى من تتوافر فيه تلك الشروط من غير هؤلاء ، ويلاحظ أن الأب أو الجد يعتبر قيما فى هذه الحالة ويسرى عليه القواعد المتعلقة بالقوامة لأن الولاية تنقطع بالبلوغ ولا تعود بالحجر .

١٠٣ - وتخدم المادة ٦٩ هذا الفصل فتعنى بأنه يشترط فى القيم ما يشترط فى الوصى ويستثنى من حكم هذه الفقرة الأب والجد فتجيز للمحكمة أن تعهد إليهما بالقوامة ولو كان قد سبق للحكم على أيهما فى جريمة من الجرائم المخلة بالأدب أو الماسة بالشرف أو الزناة أو بشهر الافلاس ، وقد رؤى تخويل المحكمة هذه الرخصة لتباشرها فى ضوء ما تبين من ظروف القيم فقد ترى أن الابن أو الأب أو الجد أولى من غيره بالقوامة رغم سبق صدور حكم من الأحكام المشار إليها من قبل وقد ترى غير ذلك ومرجع الفصل هو ظروف كل حالة بخصوصها .

الفصل الثاني

فى المساعدة القضائية

١٠٤ - أبقي المشروع على أحكام القانون القديم فى شأن المساعدة القضائية واستكملها بإضافة بعض أحكام جديدة فص على بعض أسباب تبرر المساعدة القضائية كما استحدث من القواعد ما يبين حدود مهمة للمساعد القضائى وطبيعة هذه المهمة على نحو يحقق جدواها ويضمن مصالح من تقررت له المساعدة . فنصت المادة ٧٠ فى فقرة أولى على أنه إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمى أصم أو أعمى أبكم وتعدر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته جاز للمحكمة أن تعين مساعدا قضائيا يعاونه فى التصرفات المنصوص عنها فى المادة ولم يكن لهذا الحكم تظير فى التشريع القائم وقد أثر المشروع أن يعين التصرفات التى تقرّر فى شأنها المساعدة بنصر ووضح ضمانا لاستقرار المعاملات .

١٠٥ - وأضاعت المادة ٧١ فى فقرة ثانية حكما جديدا تنص على أنه يجوز للمحكمة كذلك إذا كان يخشى من انفراد الشخص من مباشرة التصرفات فى حاجة ماسة إلى المساعدة القضائية كالشغل الأصفى والضعف الشديد وضعف السمع والبصر ضعفا شديدا لا يبلغ مبلغ الصمم أو العمى وما إلى ذلك فالواقع أن المساعدة القضائية تفرض لمعاونة أشخاص يملكون سلامة الحكم ولكن دون أن تتوفر لهم عناصر الواقع فى التصرفات اماما يؤهل لإعمال ملكة الحكم إعمالا صحيحا فى شأنها ولذلك روى أن تضاف الفقرة المتقدم ذكرها حتى تكون سلطة المحكمة فى تقرير المساعدة للقضائية مرنة تتناول جميع الصور التى لا يطمأن فيها إلى توفر المقدرة على امامه بعناصر الواقع فى تصرف من التصرفات بسبب عاهة أو حالة مرضية على الوجه المبين فى النص .

١٠٦ - وقد بينت المادة ٧١ مهمة المساعد فنصت أن يشترك مع من تقررت له المساعدة فى التصرفات المنصوص عليها فى المادة .. فليس المساعد القضائى بمثابة نائب قضائى سيقدر بالتصرف قائما فيه مقام الأصيل وإنما هو معاون يشترك معه فيه . وقد يرى للمساعد القضائى أن الصلقة فى غير مصلحة من تقررت المساعدة له فيمتنع عن الاشتراك فى التصرف ولذلك واجهت المادة ٧١ هذه الحالة ونصت على أنه إذا امتنع المساعد على الاشتراك فى تصرف جاز رفع الأمر للمحكمة فإن رأت أن الامتناع فى غير محله أذنت المحكوم بمساعدته بالانفراد فى إبرامه أو عين شخصا آخر للمساعدة فى إبرامه وفقا للتوجيهات التى تبينها فى قرارها ويدهى أن المحكمة إذا أقرت المساعد على وجهه نظره فى الامتناع عمل بقرارها ولم يجز لمن تقررت له المساعدة أن ينفرد بالتصرف وإلا كان قابلا للأبطال .

١٠٧ - على أن من الحالات ما قد يحجم فيه من تقرر له المساعدة عن القيام بتصرف معين ويرى المساعد القضائي أن في هذا الإحجام خطراً على مال من تقرر مساعدته قضائياً . وقد عتيت المادة ٧١ بمواجهة هذا الاحتمال فقضت بأنه إذا كان عدم قيام الشخص الذي تقرر مساعدته قضائياً بتصرف معين يعرض أمواله للخطر جاز للمساعد رفع الأمر للمحكمة ولها أن تأمر بعد التحقيق بانفراد المساعد بأجراء هذا التصرف أمامها أو في أجل تعينه لذلك كما لو تعلق الأمر بطلب تصفيته أموال درأ لخطر هبوط أسعارها أو لرفع دعوى يترتب على التراخي في رفعها سقوط حق وما شابه ذلك .

١٠٨ - وأخيراً روى أن يعامل المساعد القضائي بمقتضى نص خاص معاملة الوصي لوجود أوجه الشبه بين مهمتهما من حيث الواقع رغم اختلافهما من حيث التكليف القانوني فنصت لمادة ٧٢ على أن أحكام المادة .. تسرى على المساعد القضائي وهذه الأحكام تتصل بتقديم دعاوى من تقرر مساعدته ضد المساعد القضائي متى كانت متعلقة بأمور للمساعدة . ونصت المادة ٧٣ على أن المساعد القضائي يعتبر في حكم الغائب في تطبيق أحكام المولد ١٠٨ ، ٣٨٢ ، ٤٧٩ من القانون المدني وهي الخاصة بمنع تعاقب الشخص مع نفسه . وغنى عن البيان أن المساعد القضائي وإن لم يكن نائباً عن تقرر مساعدته قضائياً إلا أن الاعتبارات التي تبرر هذا المنع تنوافر بالكيفية المبينة بقدر توافرها بالنسبة إلى النائبين عن عديمي الأهلية بوجه عام .

الفصل الثالث

في الغيبة

١٠٩ - وقد تضمن الفصل الثالث أحكام الغيبة فهذا في المادة ٧٤ ببيان الأحوال التي يجوز فيها إقامة وكيل عن الغائب . وتقضى هذه المادة بأن المحكمة تقيم وكيلاً عن الغائب كامل الأهلية في الأحوال الآتية متى كانت قد انقضت مدة سنة أو أكثر على غيابه وترتب على ذلك تعطيل مصالحه . أولاً - إذا كان مفقوداً لا تعرف حياته أو معانه . ثانياً - إذا لم يكن له محل إقامة ولا موطن معلوم أو كان له محل إقامة أو موطن معلوم خارج القطر المصري واستحال عليه أن يتولى شلونه بنفسه أو أن يشرف على من تعينه في إدارتها . والنص واضح في أن تنصيب الوكيل على الغائب لا يلجأ إليه إلا بالنسبة إلى من يكون كامل الأهلية متى توافر شرطان جوهريان أولاهما انقضاء سنة أو أكثر على غيبته وقد عين النص معنى الغيبة وهي لا تتحقق إلا إذا كان

الشخص مفقودا لا تعرف حياته أو مملته كمن تنقطع المعلومات الخاصة به عقب حرب اشترك فيها أو غرق سفينة أو وقوع كارثة حريق أو هدم في مسكنه أو محله أو إذا لم يكن له محل إقامة معلوم أو موطن معلوم وبذلك لا يهتدى إليه كم يهيم على وجهه أو يفر من إجراءات جنائية اتخذت ضده وقد رأى سحب أحكام الغيبة على من يكون له محل إقامة أو موطن معلوم في الخارج ولكن الظروف تحول بينه وبين تولي شؤونه أو الإشراف على إدارتها كظروف الحرب أو انقطاع المواصلات وما إلى ذلك . ففي مثل هذه الحالة تتوافر علة إقامة الوكيل كما تتوافر في شأن من تتحقق غيبته حقيقة .

١١٠ - أما الشرط الثاني فهو أمر يرتب على الغيبة للحقيقية أو الحكمية تعطيل مصالح الغائب وينطوي في فكرة تعطيل المصالح انتفاء أي عمل إيجابي لصيانة الحقوق أو تحصيلها أو استثمار الأموال أو دفع الاعتداء عليها .

٢١١ - وتعرض بالمادة ٧٥ لأحوال قيام وكيل قبل تحقق الغيبة فتقضى بأنه إذا ترك الغائب وكلاء عاما تحكم المحكمة بتثبيته متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الوصي وإلا عينت غيره وشأن تثبيت الوكيل في هذه الحالة هو شأن تثبيت الوصي المخار .

وأخيرا فتقضى المادة ٧٦ بأن الغيبة تنتهي بزوال أسبابها كحضور المفقود أو العلم بموطن الغائب أو محل إقامته أو زوال الظروف التي كانت تحول دون توليه شؤونه أو الإشراف عليه أن كان مقيما بالخارج وتنتهي كذلك بموت الغائب أو بالحكم من جهة الأحوال الشخصية باعتباره ميتا .

الباب الثالث

أحكام عامة

١١٢ - جمع المشروع في هذا الباب أحكاما عامة وزعها بين فصول ثلاثة عقد أولها القواعد المشتركة في الوصاية والقوامة والغيبة والثاني للمشرف والثالث للجزابات .

الفصل الأول

أحكام مشتركة في الوصاية والقوامة والغيبة

١١٣ - ينص هذا الفصل مواد ثلاثة نتناول أولاها قواعد احتساب العدد والثانية مركز القامة والوكلاء عن الغائبين والثالثة قسمة أموال المحجوز عليهم والغائبين فبقا يتطرق بحساب المدد نصت المادة ٧٧ على أن المدد المنصوص عليهما

فى هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادى تمثيا مع القاعدة العامة المقررة فى المادة ٣ من القانون المدنى الجديد .

١١٤ - وفيما يتعلق بمركز القوامة والوكلاء عن الغائبين نصت المادة ٧٨ على أن الأحكام المقررة فى شأن الوصاية على القصر تسرى على القوامة والوكالة عن الغائبين كما أن الأحكام المقررة فى شأن الأوصياء تسرى على القامة والوكلاء عن الغائبين . وقد قصد بذلك أن تطبق على القامة والوكلاء عن الغائبين القواعد المقررة فى شأن صلاحية الوصى للتعيين وجواز تعيين قيم أو وكيل خاص أو مؤقت والقواعد المتعلقة بواجبات الأوصياء وحقوقهم والقواعد الخاصة بعزلهم ووقفهم وانتهاء مهمتهم والقواعد الخاصة بمحاسبتهم وتقادم الدعاوى المتعلقة بأمور الوصاية وينتهى أن القواعد المتقدم ذكرها تسرى على القوامة والوكالة عن الغائبين بالقدر الذى تتلائم فى حدود أحكامها مع طبيعة القوامة والوكالة عن الغائبين .

١١٥ - وفيما يتعلق بقسمة الأموال نصت المادة ٧٩ على أن الأحكام الخاصة بقسمة مال القاصر تسرى فى شأن قسمة مال الغائب والمحجوز عليه باعتبار أن هذه الأحكام قد وضعت لحماية مصلحة شخص لا يستطيع أن يقوم برعاية هذه المصلحة بنفسه إما لسبب نقص أهليته وإما بسبب غيبته . ويعتبر هذا النص مكملًا لأحكام القانون المدنى المقررة فى المادة ٨٣٥ فيما يتعلق بالغائبين .

الفصل الثانى

فى المشرف

١١٦ - أجازت المادة ٨٠ تعيين مشرف مع الوصى ولو كان مختارًا وكذلك مع القيم والوكيل عن الغائب . ويراعى أنه لم يعد ثمة محل للتفرقة بين وصى القاصى والوصى المختار بعد أن أصبحا من حيث شروط صلاحية التعيين بمنزلة سواء . وقضت المادة ٨١ فى فقرة أولى بأن المشرف يراقب النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب فى إدارته وأن من واجبه إبلاغ المحكمة أو النيابة كل أمر تقتضى المصلحة رفعه إليهما فهمة المشرف تنحصر فى الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك فى الإدارة ونصت المادة ذاتها فى فقرة ثانية على أن على الغائب أو للوكيل إجابة المشرف إلى كل ما يطلبه من إيضاح عن إدارة الأموال وتمكينه من فحص المستندات والأوراق الخاصة بهذه الأموال حتى يستطيع أن يودى واجبه فى الرقابة والتوجيه . وعرضت فى فقرة ثالثة للحالة التى يخلو فيها مكان الغائب أو

الوكيل وأوجبت على المشرف أن يطلب إلى المحكمة إقامة نائب أو وكيل جديد وإلى أن يباشر هذا عمله يقوم المشرف من تلقاء نفسه بالأعمال التي يكون في تأجيلها ضرر ، وفي هذه الحدود فحسب حول المشرف استثناء أن يباشر الأعمال العاجلة كبيع المحصول الذي يتبادر إليه التلف إزاء حالة الضرورة .

١١٧- ونصت المادة ٨٢ على أنه يسرى على المشرف فيما يتطرق بتعيينه وعزله وقبول استقالته وأجره على أعماله ومسئوليته عن تقصيره ما يسرى من أحكام على النائب أو الوكيل بحسب الأحوال .

١١٨- وأخيراً قضت المادة ٨٣ بأن للمحكمة أن تقرر إنتهاء الإشراف إذا رأت زوال داعيه والسبب في ذلك أن المحكمة هي صاحبة السلطة أصلاً في تعيين المشرف أو عدم تعيينه وفقاً لما يتبين من ظروف كل حالة ومبلغ الحاجة إلى هذا الإجراء فإنما رأت لثناء قيام المشرف وبوجه خاص عند تغيير الوصى أو النائب أو عند الإذن للقاصر بالإدارة ألا ضرورة لبقاء الإشراف قررت ذلك .

الفصل الثالث

في الجزاءات

١١٩- اشتمل هذا النص على النصوص الخاصة بالجزاءات فقضت المادة ٨٤ بأنه إذا قصر الوصى في الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون أو في تنفيذ القرارات التي تصدرها المحكمة جاز أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وحرمائه من أجره كله أو بعضه أو بالعزل أو بأحد هذه الجزاءات كما قضت بأنه يجوز للمحكمة أن تمنح للقاصر هذه الغرامة أو جزء منها ويجوز إعفاء الوصى من الجزاء المالي كله أو بعضه إذا نفذ الأمر الذي ترتب عليه الحكم أو قدم اعتذاراً تقبلها المحكمة ويراعى أن أعمال حكم هذا النص أو لهاماله لا يؤثر في المسؤولية المدنية التي تترتب على المادة ٨٦ وفقاً للقواعد العامة ويرعى من ناحية أخرى التي تترتب على المادة ٨٦ وفقاً للقواعد العامة ويراعى من ناحية أخرى أن جوا الاعفاء من الجزاء لا يعمل به إلا حيث يصدر القرار بالجزاء في غيبة الوصى أو حيث يقوم الوصى بتنفيذ القرار بصورة في نظر المحكمة مثل هذا الاعفاء .

١٢٠- وتنص المادة ٨٥ على أنه إذا نفذ على ممتلكات النائب المحكوم عليه بالغرامة ثم صدر حكم بإقالته منها فلا يحق له إلا استرداد ما حصل من التنفيذ دون

أن يكون له أن يطالب بتعويض ما أحاق به من ضرر من جراء ذلك لأن المفروض أنه كان مقصرا حتى أدى تقصيره هذا إلى صدور الحكم عليه واتخاذ إجراءات التنفيذ الخاصة به . أما إذا رسا المزداد على قلم الكتاب فلا يكون للمحكوم عليه إلا استرداد العين بعد دفع مصاريف التنفيذ ما لم يكن هناك مانع كأن يكون قلم الكتاب قد تصرف فيما رسا عليه مزاده فإذا وجد المانع فلا يكون له إلا استرداد اللعن الذي رسا به المزداد على قلم الكتاب بعد خصم كامل المصاريف ويوجد هذا الحكم توافر الاعتبار المتقدم ذكرها فيما يتعلق بحكم الفقرة الأولى .

١٢١ - وتعرض المادة ٨٦ لحكم المسؤولية المدنية فتقتضى فى صيغة عامة بأن إخلال النائب عن عديم الأهلية أو ناقصها بواجب من الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون يستتبع مسؤوليته عما يلحق عديم الأهلية أو ناقصها من ضرر بسبب ذلك كما تقتضى بأن مسؤولية النائب تكون كمسؤولية الوكيل المأجور والشق الأول من هذا النص لا يعدو أن يكون تطبيقا للقواعد العامة وتكملة لطبيعة النص المادة ٣٦ من هذا المشروع أما الشق الثانى فهو النتيجة اللازمة لتكليف النائب بأن ييخذ فى نيابته من الطاعة ما ييذه للوكيل المأجور ولو لم يتقاضى أجرا عليها . ووفقا لنص المادة ٨٣ بأن أحكام المواد السابقة وهى ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ تسرى على القيم والمساعد القضائي والوكيل عن الغائب والوصى الخاص والوصى المؤقت .

١٢٢ - وأخيرا تقتضى المادة ٨٨ بأنه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل وصى أو قيم أو وكيل انتهت نيابته إذا كان بقصد الإساءة قد امتنع عن تسليم أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو أوراقه لمن حل محله فى الوصاية أو القوامة أو الوكالة وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة أشد ويلاحظ أن العقوبة لا توقع إلا حيث يكون الامتناع عن التسليم حاصلأ بقصد الإساءة كأن بقصد الوصى تعريق عمل من يخلفه أو الأضرار بمصالح القاصر . وهذا هو الحكم المقرر فى التشريع القائم .

وتتشرف وزارة العدل بأن ترفع إلى مجلس الوزراء مشروع المرسوم بقانون المرافق حتى إذا وافق عليه تفصل باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره تطبيقاً لنص المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور .

وزير العدل

مستخرج من القانون المدني

لأهم نصوص الحالة والأهلية والولاية على المال

- مادة ٢٩ : (١) تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً ، وتنتهى بموته .
- (٢) ومع ذلك فحقوق الحمل المستكن يعينها القانون .
- مادة ٣٠ : (١) تثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك .
- (٢) فإذا لم يوجد هذا الدليل ، أو تبين عدم صحة ما أدرج بالسجلات ، جاز الإثبات بأية طريقة أخرى .
- مادة ٣١ : دفاتر المواليد والوفيات والتبليغات المتعلقة بها ينظمها قانون خاص .
- مادة ٣٢ : يسرى في شأن المفقود والغائب الأحكام المقررة في قوانين خاصة ، فإن لم توجد فأحكام الشريعة الإسلامية .
- مادة ٤٢ : (١) موطن القاصر والمحجور عليه والمفقود والغائب هو موطن من ينوب عن هؤلاء قانوناً .
- (٢) ومع ذلك يكون للقاصر الذي بلغ ثمانى عشر سنة ومن فى حكمه موطن خاص بالنسبة إلى الأعمال والتصرفات التي يعتبره القانون أهلاً لمباشرتها .
- مادة ٤٤ : (١) كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ، ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية .
- (٢) ومن الرشد هى إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة .
- مادة ٤٥ : (١) لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر فى السن أو عته أو جنون .
- (٢) وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقد التمييز .

مادة ٤٦ : كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد ، وكل من بلغ سن الرشد وكان سفياً أو ذا غفلة ، يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون .

مادة ٤٧ : يخضع فاقدر الأهلية وناقصوها بحسب الأحوال لأحكام الولاية أو الوصاية أو القوامة بالشروط ووفقاً للقواعد المقررة في القانون .

مادة ٤٨ : ليس الأحد للزول عن أهليته ولا للتعديل في أحكامها .

مادة ١٠٩ : كل شخص أهل للتعاقد مالم تسلب أهليته أو يحد منها بحكم القانون .

مادة ١١٠ : ليس للصغير غير المميز حق التصرف في ماله ، وتكون جميع تصرفاته باطلة .

مادة ١١١ : (١) إذا كان الصبي مميزاً كانت تصرفاته المالية صحيحة متى كانت نافعة نفعاً محضاً ، وباطلة متى كانت ضارة ضرراً محضاً .

(٢) أما التصرفات المالية للدائرة بين النفع والضرر ، فتكون قابلة للإبطال لمصلحة القاصر ، ويؤول حق التمسك بالإبطال إذا أجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد ، أو إذا صدرت الإجازة من وليه أو من المحكمة بحسب الأحوال وفقاً للقانون .

مادة ١١٢ : إذا بلغ الصبي المميز الثامنة عشرة من عمره ، وأذن له في تسلم أموال لإدارتها ، أو تسلمها بحكم القانون ، كانت أعمال الإدارة الصادرة منه صحيحة في الحدود التي رسمها القانون .

مادة ١١٣ : المجنون والمعتوه وذو الغلة والسفيه تحجر عليهم المحكمة ، وترفع الحجر عنهم وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في القانون .

مادة ١١٤ : (١) يقع باطلا تصرف المجنون والمعتوه ، إذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار الحجر .

(٢) أما إذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلا إلا إذا كانت حالة المجنون أو المعتوه شائعة وقت التعاقد ، أو كان للطرف الآخر على بينة منها .

مادة ١١٥ : (١) إذا صدر تصرف من ذى القلة أو السفيه بعد تسجيل قرار الحجر، سرى على هذا التصرف ما يسرى على تصرفات الصبي المميز من أحكام .

(٢) أما التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلاً أو قابلاً للإبطال ، إلا إذا كان نتيجة استقلال أو تواطؤ .

مادة ١١٦ : (١) يكون تصرف المحجور عليه لسفه أو غفلة بالوقف أو بالوصية صحيحاً ، متى أذنته المحكمة فى ذلك .

(٢) وتكون أعمال الإدارة الصادرة من المحجور عليه لسفه المأذون له بتسلم أمواله صحيحة فى الحدود التى رسمها القانون .

مادة ١١٧ : (١) إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمى أصم أو أعمى أبكم ، وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته ، جاز للمحكمة أن تعين له مساعداً قضائياً يعاونه فى التصرفات التى تقتضى مصلحته فيها ذلك .

(٢) ويكون قابلاً للإبطال كل تصرف من التصرفات التى تقرررت المساعدة القضائية فيه ، متى صدر من الشخص الذى تقرررت مساعدته بغير معاونة المساعد ، إذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار المساعدة .

مادة ١١٨ : التصرفات الصادرة من الأولياء والأوصياء وللقوام ، تكون صحيحة فى الحدود التى رسمها القانون .

مادة ١١٩ : يجوز لناقص الأهلية أن يطلب إبطال العقد ، وهذا مع عدم الإخلال بالزامه بالتعويض ، إذا لجأ إلى طرق احتيالية ليخفى نقص أهليته .

مصادر الكتاب

- ١ - الجريدة الرسمية وملحقها (الوقائع المصرية) : وتصدر عن رئاسة الجمهورية
- ٢ - النشرة التشريعية : وتصدر عن المكتب الفني لمحكمة النقض .
- ٣ - النشرة النورية : وتصدر عن إدارة التشريع بوزارة العدل .
- ٤ - ملاحق تشريعات مجلة إماماه : وتصدر عن نقابة إمامين بمصر .

فهرس الجزء الثانى

الموضوع	ص
مقدمة	٥
تقسيم خطة البحث	٩

الجزء الثانى

التصوص الموضوعية

فى مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين المصريين

القسم الأول

القانونان ٢٥ لسنة ١٩٢٠، ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلات	١٣٠
- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠	١٥
- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩	٢٠
* المذكرة الإيضاحية	٦٩
- القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥	٨١
* المذكرة الإيضاحية	٩٣
* تقرير اللجان المشتركة	١٠٨

القسم الثانى

الميراث والوصية

- القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث	١٢٠
- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية	١٣٧
* المذكرة الإيضاحية لمشروع القانونين الخاصين بالمواريث والوصية	١٥٧
* مذكرة تفسيرية لقانون المواريث	١٥٩

الموضوع	ص
* مذكرة تفسيرية لقانون الوصية	١٨٢
- مستخرج من القانون المدني لنصوص بيع للتركة والميراث وتصفية التركة والوصية	٢٢٦

القسم الثالث

الولاية على النفس والمال

- المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على النفس	٢٣٧
- المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال	٢٤٠
* المذكرة الإيضاحية	٢٦٤
- مستخرج من القانون المدني لأهم نصوص الحالة والأهلية والولاية على المال	٣٠١
مصادر الكتاب	٣٠٤

تربط مع الله

المستشار
عبد الفتاح إبراهيم بهنسى
رئيس محكمة الاستئناف

الأحوال الشخصية والوقف فى تشريعاتهما المتعددة

الجزء الأول

النصوص الإجرائية فى مسائل الأحوال الشخصية (مصريون ، أجانب)

- قوانين توحيد جهات القضاء • اللانحة الشرعية • لانحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية • القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام النكاحات • القانون ٢ لسنة ١٩٩٦ فى شأن إجراءات الحسبة • قانون الرافعات .
- توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق فى قانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ ولانحة المأذونين ولانحة الموثقين المنتدبين .
- الرسوم القضائية فى الأحوال الشخصية أمام محاكم الأحوال الشخصية (نفس ، مال) وأمام المحاكم المدنية ، والرسوم الإضافية .
- مع المذكرات الإيضاحية وتقارير اللجان ، ومزيلة بأحكام المحكمة الدستورية العليا والقرارات الوزارية النافذة .

يشتمل هذا الجزء على المشروع الجديد
بقانون إجراءات التقاضى
فى مسائل الأحوال الشخصية

مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية

المنطقة - فراج مصر رقم ١٤ ٥٤٧٥٤٩١

الطابع ، للمسوية البلد - مصر ٥٦٠٠٤٣٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَنْ خُفِّمُ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَتَّبُوا أَحْكَامَ مَنْ أَمَلَهُمْ وَمَعَاثِرَ
أَمَلِهِمْ إِنْ يُرِيدُوا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾

(صدق الله العظيم)

سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةُ ٢٥)

إهداء

إلى :

أسرتى الكبيرة .. سدة الحق والعدل

والى :

أسرتى الصغيرة : زوجتى وولدى محمد ومنى

الذى لولاهما ما كان هذا الجهد المتواضع ،

مقدمة

من المعروف أن القانون المدني يحكم معاملات الأفراد في المجتمع وبالتالي ينظم المراكز القانونية التي تنشأ عن هذه المعاملات ، يستوى في ذلك اتصال هذه المراكز بمصالح الأفراد المالية أو تلك التي لا تقوم بمال ، والأولى هو ما يطلق عليها الأحوال العينية ، والثانية ما يطلق عليه الأحوال الشخصية التي تنتج من وضع الشخص في الأسرة ، إلا أن هذا التحديد يتطلب ضبط مصطلح الأحوال الشخصية توصلاً لبيان نطاق دراسة الأحوال الشخصية .

ومصطلح الأحوال الشخصية ابتدعه أصلاً الفقه الإيطالي خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر لدى مواجهته لمشكلة تنازع القوانين لما هو معطوم من أنه كان يوجد في إيطاليا وتحت نظامان قانونيان :

الأول : نظام القانون الروماني باعتباره القانون العام الساري على كل إقليم إيطاليا .

والثاني : نظام محلي لا يتعدى سلطانه حدود إقطاعية أو مدينة فلجأ الفقه الإيطالي إلى إطلاق تسمية ، قانون ، على النظام الأول وأطلق تسمية ، حال ، وجمعها أحوال على النظام الثاني ، ثم قسم هذه الأحوال إلى :

أحوال تتعلق بالأشخاص ويعنى بها القواعد القانونية التي تتبع غالباً الشخص أينما يكون .

وأحوال تتعلق بالأموال ويعنى بها القواعد القانونية التي يقتصر سلطانها على مكان معين وتحكم ما يوجد فيه من أموال .

ثم دأبت التسمية والتقسيم وأصبح القانون المدني المقارن يقسم إلى طائفتين من القواعد ، تخص الأولى الروابط الشخصية وتخص الثانية الروابط المالية ، وفي مرحلة لاحقة اختصر كل من الاصطلاحين ، فأصبح يطلق على الأولى الأحوال الشخصية وأصبح يطلق على الثانية الأحوال العينية .

والشريعة الإسلامية لم يكن معروفاً لدى فقهاءها مصطلح الأحوال الشخصية ، ذلك أن الأحكام التي جاءت بها تلك الشريعة تنقسم إلى قسمين :

قسم يتعلق بالعقائد كالإيمان بالله وملأئكته ورسله ، وهو ما يدخل في دراسة علم التوحيد .

وقسم يتعلق بأعمال الإنسان وينقسم بالتالي إلى عبادات ومعاملات .

والعبادات : هي الأعمال التي يقترب بها الإنسان إلى الله كالصلاة والصوم .

والمعاملات : وهي تنظم علاقة الإنسان بغيره فرداً كان أو جماعة أو دولة كالعقود والتصرفات سواء تعلقت بتنظيم الأسرة وتكوينها كالخطبة والزواج وما يتفرع عنهما ، أم تعلقت بالأموال من بيع وإجارة .

وقد ذكر ابن عابدين (في حاشيته ج ١) أن المعاملات خمس :

المعوضات المالية ، والأمانات ، والزواج وما يتصل به ، والمخاضات ، والتركات .

وإذا كان الزواج ، وما يتصل به يندرج في قسم للمعاملات ، إلا أنه الحق كحماً بالعبادات ، وبذلك يدخل في المعاملات المالية والعلاقات العائلية مع مراعاة ما يدخل منها حكماً في العبادات ، ومعنى لإحقاق الزواج حكماً بالعبادات أن تغيير المسلمين أن يترافعوا إلى رؤسائهم الدينين بالنسبة له ، إذ القاعدة أن غير المسلمين مخاطبون بأحكام المعاملات .

وفي مصر فإن المشرع هو الذي يقرر أي من القوانين شخصياً وأياً لا يعتبر كذلك . فالقانون الشخصي للأجانب هو قانون الجنسية ، وإن كان الشخص مجهول الجنسية فالقاضي هو الذي يعين القانون للواجب التطبيق ، أما القانون الشخصي للمصريين فهو قانون الديانة على النحو المبين بالمادة (٦) من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والذي وحد جهات القضاء ، ومن ثم كانت الشريعة الإسلامية هي القانون الشخصي للمسلمين ، وقانون الملة هو القانون الشخصي لغير المسلمين ، وذلك كله مع مراعاة الأنزعة ذات العلاقة الأجنبية أو ذات العنصر الأجنبي (أي أحد طرفيها مصري الجنسية) .

وزاء تعدد مسائل الأحوال الشخصية فإنه لا يمكن تلمس تحديداً دقيقاً لها ، وقد أسهم الفقه القانوني في بعض محاولات تمديدتها ، كما حاولت محكمة النقض المصرية عام ١٩٣٤ في بيان المقصود منها ، إلا أن تعريفها جاء متأثراً ببعض الأنظمة القانونية المقارنة قاصراً عن بعض حالاتها وخط في بعضها الآخر .

أما المشرع المصري ومن خلال القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء فقد تدخل لتحديد معنى الأحوال الشخصية بالمادتين ١٣، ١٤ منه بتعداد لمسائلها رأى غالبية الفقه أنه تعداد يصلح لبيان الأحوال الشخصية لكل من المصريين والأجانب، إلا أن هذا القانون الذى بصدر قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص فى المادة ١٣ منه على اختصاص المحاكم بصفة عامة بالدعاوى المدنية والجنائية دون ذكر لمسائل الأحوال الشخصية، بما أحدث فجوة تشريعية لم يتداركها أيضاً بصدر القانون الحالى للسلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فلم يورد نصاً مماثلاً الذى تضمنه من قبل القانون الملغى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بما يستلزم بالضرورة إضافة هذا الحكم وغداً ضرورة لا محيص عنها تملأها اعتبارات المصلحة العامة وتدعو إليه الحاجة .

وإذا كان المشرع المصرى قد ترك حكم مسائل الأحوال الشخصية للمصريين لقانون الديانة إلا أن من هذه المسائل ما يخضع لتشريعات موحدة تطبق على جميع المصريين على اختلاف ديانتهم وهى :

١ - مسائل الأهلية والولاية على المال والوصاية والقوامة والحجر والغيبة والإذن بالإدارة، وهى مسائل تنظمها نصوص القانون المدنى (٤٤ - ٤٨) والمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الولاية على المال .

٢ - مسائل المفقود وتحكمه نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمعدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ .

٣ - مسائل الموارث وتحكمها نصوص القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

٤ - مسائل الوصايا وتنظمها نصوص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

٥ - الوصية وتكفلت المواد من ٤٨٦ لسنة ٥٠٤ من التقنين المدنى ببيان أحكامها الشكلية والموضوعية .

٦ - الوقف ويحكمه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مع مراعاة ما ورد بشأنه من تعديلات بعد إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمعدل .

٧ - مسائل النسب فقد حقت بمسائل الإرث والتى تخضع لتشريع موحد .

وإذا كان الفرد يتعامل دائماً بل يومياً مع قوانين الأحوال الشخصية في كافة مجالاتها ، كما وأن المتخصص في هذا النوع من فروع القانون لا يقتصر تعامله على تشريع واحد لمتتبع حكم القانون في المسألة بل يمتد ذلك إلى تشريعات أخرى مرتبطة أو مكملتها مما يفتح عليه الطور على هذه التشريعات من مصادرها المتعددة .

ومن ثم كانت هذه المحاولة بتجميع كافة التشريعات المرتبطة بموضوع الأحوال الشخصية سواء من الناحية الإجرائية أو الناحية الموضوعية ، أملين أن تسد هذه المحاولة حاجة من يتعامل مع هذا الفرع بسهولة ويسر . وحتى تكتمل الفائدة فقد رأينا إضافة المذكرات الإيضاحية للهام من هذا التشريعات وتقارير لجان مجلس الشعب إن وجدت ، كما زيلناها بما صدر عن المحكمة الدستورية العليا من أحكام قضت بدستورية أو عدم دستورية بعض النصوص ، وكذا القرارات الوزارية المنفذة لبعض أحكام هذه التشريعات .

وإذ يصدر هذا الكتاب في أربعة أجزاء على النحو الآتي :

- ١ - النصوص الإجرائية في مسائل الأحوال الشخصية (مصريون ، أجنب) .
 - ٢ - النصوص الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين من المصريين وما يطبق منها على غير المسلمين .
 - ٣ - النصوص الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين .
 - ٤ - النصوص القانونية لنظام الوقت .
- وبذلك تكتمل سلسلة تشريعات الأحوال الشخصية والوقف والتي تطبق على جميع المصريين صرف النظر عن الديانة ، وكذا الأجنب إذا ما تراقعوا أمام المحاكم المصرية في تلك المسائل .

والله نسأل التوفيق والسداد ،،،

الاسكندرية في مايو ١٩٩٧

للمستشار

عبد الفتاح ابراهيم بهنسى

تقسيم خطة البحث

لسهولة العرض فقد رأينا تقسيم هذا الكتاب إلى أربعة أجزاء :

الجزء الأول :

ويتناول النصوص الإجرائية في مسائل الأحوال الشخصية (مصريون ،
أجانب) ويشتمل على ثلاثة أقسام :

الأول : ويتضمن سرد وعرض الآتى :

- قوانين توحيد جهات القضاء ومذكراتها الإيضاحية .
- لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، ومذكرتها الإيضاحية .
- لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ٤/٤/١٩٠٧ .
- القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام النفقات ، ومذكرته الإيضاحية وتقرير لجان مجلس الشعب .
- القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ فى شأن تنظيم إجراءات دعوى الحسبة .
- مستخرج من قانون المرافعات المدنية للكتاب الرابع منه .
- ملحق بمشروع قانون إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية .

الثانى : ويتضمن ما يخص توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق على ذلك ، كالآتى :

- مستخرج من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ .
- لائحة المأذونين للصادرة بقرار وزير العدل فى ١٠/١/١٩٥٥ وتعديلاتها .
- لائحة الموثقين المتدربين الصادرة بقرار وزير العدل فى ٦/١٢/١٩٥٥ وتعديلاتها .

الثالث : يتضمن الرسوم القضائية فى مسائل الأحوال الشخصية المختلفة فى
نصوص التشريعات الآتية :

- القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية .
- للقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بالرسوم أمام المحكمة الحسبية .
- مستخرج من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم فى المواد المدنية
- رسوم أخرى (رسم دور المحاكم ، رسم صندوق خدمات أعضاء الهيئات
- القضائية ، رسم إضافى على مستخرجات شهادات الميلاد وعقود الزواج ،
- ضريبة الدقة ورسم تنمية الموارد) .

الجزء الثانى :

ويتناول النصوص الموضوعية فى مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين
المصريين وما يطبق منها على غير المسلمين .

ويشتمل أيضاً على ثلاثة أقسام :

الأول : ويتضمن عرض القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٢٩ والمعدلان بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ملحقاً معهما المذكرات
الإيضاحية وتقارير لجان مجلس الشعب .

الثانى : ويتضمن عرض لنصوص الميراث والوصية ، فيشمل :

- القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارث .

- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية .

وملحقاً بهما المذكرات الإيضاحية والتفسيرية .

- مستخرج من القانون المدنى لنصوص الميراث وتصفية للركة وبيعها والوصية .

الثالث : ويتضمن عرض لنصوص المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن

تقرير بعض حالات نكاح الولاية على النفس ، والمرسوم بقانون رقم ١١٩

لسنة ١٩٥٢ فى شأن الولاية على المال ، والمذكرة الإيضاحية للقانون

الأخير .

ثم مستخرج من القانون المدنى لأهم نصوص الحالة والأهلية والولاية على المال .

الجزء الثالث :

ويتناول فى أربعة أقسام الآتى :

القسم الأول :

- ويتناول المجموعات الخاصة فى مسائل الأحوال الشخصية الموضوعية والتي صيغت على نسق التقنينات الحديثة لدى المذهب الأرثوذكسى لدى الطوائف الآتية :
- ١ - الأقباط الأرثوذكس : وتشمل لائحة الأحوال الشخصية الصادرة عام ١٩٣٨ ، مع تزييلها بحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى ١٩٩٧/٣/١ . والقاضى بعدم دستورية المادة (١٣٩) من هذه اللائحة .
 - ٢ - الأرمن الأرثوذكس : وتشمل قانون الأحوال الشخصية بالصادر لهذه الطائفة عام ١٩٤٠ .
 - ٣ - الروم الأرثوذكس : وتشمل اللائحة الخاصة بالزواج والطلاق والبائنة والتي صدرت عام ١٩٣٧ وعدلت فى عام ١٩٥٠ .
 - ٤ - السريان الأرثوذكس : وتشمل مستخرج من المجموعة التى جمعها الراهب يوحنا دولبانى .

القسم الثانى :

ويتناول القانون الخاص الصادر عن البابا يوحنا بولس الثانى فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ والذي يطبق على كاثوليك الشرق ومنهم طوائف الكاثوليك السبعة بمصر ، وحل هذا القانون محل الإرادة الرسولية التى أصدرها البابا بيوس الثامن عشر عام ١٩٤٩ .

القسم الثالث :

ويتناول عرض قانون المجلس العمومى الإنجيلى للطائفة الانجيلية فى مصر بما يتضمنه من الأمر العالى الصادر فى عام ١٨٧٨ وقانون الأحوال الشخصية الذى صدر مع الديكروته الخاص بإنشاء مجلس ملئ لتلك الطائفة عام ١٩٠٢ .

القسم الرابع :

ويتناول سرد الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية لدى اليهود الريانيين باعتبار أنهم الأصل والأكثر عدداً من طائفة القرائين ، وذلك نقلاً - دون تصرف -

من كتاب حاي بن شمعون والمكون من جزئين اقتصرنا على عرض الجزء الأول منه باعتبار أن الجزء الثاني يحوى إما مسائل إجرائية موحدة بالنسبة لجميع المصريين فى اللائحة الشرعية أو قانون المرافعات أو الإثبات ، وإما مسائل موضوعية صدر بشأنها تشريعات موحدة تسمى على جميع المصريين صرف النظر عن دياناتهم .

ثم اخذنا هذا للجزء بملحق لمشروع قانون الأسرة للطوائف المسيحية والذي أعدته لجنة مشكلة بقرار وزير العدل اتفق فى عام ١٩٨٠ فى محاولة لتوحيد بعض القواعد الموضوعية لتلك الطوائف ، إلا أن هذا المشروع لم تتخذ بشأنه الإجراءات التشريعية نحو إصداره .

الجزء الرابع :

ويتناول التشريعات الخاصة بنظام الوقف بدءاً من صدور أول تشريع له بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والذي شمله عدة تعديلات وعلى الأخص بعد إلغاء الوقف على غير الخيرات بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكذا ما تبع ذلك من صدور تشريعات مرتبطة أو مكملة لنظام الوقف .

هذا وقد أمكن حصر أكثر من أربعين تشريعاً صدر بخصوص هذا النظام من بدأ صدور أول قانون للوقف وحتى الآن مابين قانون أساسى أو قانون بتعديل أو إلغاء أو مد العمل ببعض النصوص ، وقد أشير إلى كل هذا عدد عرض وسرد تشريعات هذا النظام .

وعليه فإن هذا الجزء يتضمن سرد وعرض التشريعات الآتية :

- ١ - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف وتعديلاته .
- ٢ - المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .
- ٣ - القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية .
- ٤ - القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر .
- ٥ - القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التى انتهى الوقف فيه متى كان الاستحقاق فيها لأشخاص يقيمون خارج الجمهورية .

- ٦ - القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف وتعديلاته .
- ٧ - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ ببعض أحكام الوقف .
- ٨ - القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف .
- ٩ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تسليم الأموال التي انتهى فيها الوقف .
- ١٠ - القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استبدال الأرضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأهباط الأرثوذكس .
- ١١ - القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية .
- ١٢ - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية .
- ١٣ - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ فى شأن إنهاء الأحكار على الأعيان الموقوفة . وقد الحق بالتشريعات السابق الإشارة إليها مذكراتها الإيضاحية ، وزيت بما صدر من أحكام المحكمة الدستورية العليا ، والقرارات المنفذة .

الجزء الأول
النصوص الإجرائية
فى
مسائل الأحوال الشخصية
(مصريون ، أجانب)

القسم الأول

- * قوانين توحيد جهات القضاء .
- * لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
- * لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية .
- * القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام النفقات
- * القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ فى شأن تنظيم إجراءات دعوى الحسبة
- * مستخرج من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- * ملحق بمشروع قانون بإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية .

(أولاً)
قوانين توحيد جهات القضاء
القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء^(١)

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء والقوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛ وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ : يستبدل بنص المادة ١٢ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ النص الآتي :
« تختص المحاكم بالفصل في كافة الموضوعات في المواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية والوقف والولاية عليه وجميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص » .
مادة ٢ : تنفي المادة ١٦ من قانون نظام القضاء المشار إليه .
مادة ٣ : على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويصل به إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .
صدر بديوان الرئاسة في ٤ صفر سنة ١٩٧٥ (٣١ سبتمبر سنة ١٩٩٥) .

(١) للوقائع المصرية في ١٩٥٥/٩/٢٤ - العدد ٧٣ مكرر (ب) .
وقد أنشئت المحاكم ونظمت بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ / ٦ / ١٨٨٣ ولائحة
إجرائتها الدخول الصادرة في ١٨٨٤ / ٢ / ١٤ ، وقد ألغيت هاتان اللائحتان بقانون نظام القضاء رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ ، ثم صدر من بعد القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والذي ألغى -

القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية
وحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها
إلى المحاكم الوطنية^(١)

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر فى ١٧ فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ : تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقاً لأحكام قانون المرافعات وبدون رسوم جديدة مع مراعاة القواعد الآتية :

مادة ٢ : تحال الدعاوى التى تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محكمة الاستئناف الوطنية التى تقع فى دائرتها المحكمة الابتدائية التى أصدرت الحكم المستأنف .

— بالمادة الأولى من مواد إصداره كل ما يتعارض مع أحكامه من أحكام قانون نظام استقلال القضاء ،
وإذ صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية نص فى المادة الأولى من مواد
إصداره على أن ، يلغى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية والقانون رقم ١٤٧ لسنة
١٩٤٩ بشأن نظام القضاء والقوانين المعدلة لهما ويستعاض عنها بتصووص القانون المرافق ويلغى كل
نص آخر يخالف أحكامه ، وقد استبدل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٢ (الحالى) وقد شمله عدة تعديلات آخرها للقرار بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩٣ فى شأن زيادة سن
القواعد (الجريدة الرسمية فى ١٠/٧/١٩٩٣ - العدد ٤٠) (تبع) ووفق على هذا القرار مجلس الشعب
بجلسته المنعقدة فى ١١/١٣/١٩٩٣ .

(١) للوقائع المصرية فى ١٤/٩/١٩٥٥ - العدد ٧٣ مكرر (ب) .

وتحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحاكم الكلية إلى المحكمة الابتدائية الوطنية المختصة وتحال الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية أو العلية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة .

مادة ٣ : ترفع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو التي كانت من اختصاص المجالس العلية إلى المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

مادة ٤ : تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء . لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس العلية .

وتصدر الأحكام من محكمة النقض في القضايا المذكورة من دائرة الأحوال الشخصية ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضواً بها .

وتصدر الأحكام من محاكم الاستئناف في القضايا المذكورة من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعي المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون ويكون في درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا للشرعية أو من درجته .

وتصدر الأحكام في المحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون .

ويجوز أن يتولى رئاسة المحكمة الجزئية عند نظر قضايا الأحوال الشخصية قاض من قضاة المحاكم الوطنية أو أحد القضاة من رجال القضاء الشرعي المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون .

مادة ٥ : تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس العلية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها .

مادة ٦ : تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة .

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - في نطاق النظام العام - طبقاً لشرعيتهم .

مادة ٧ : لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فمطبق للفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون .

مادة ٨ : تختص المحاكم الجزئية الوطنية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النصب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها والمشار إليها في المادة السادسة من اللائحة فإنها تكون دائماً من اختصاص المحاكم الابتدائية .

وتختص المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وفقاً لما هو مبين في المواد ١٠، ٩، ٨ من اللائحة .

مادة ٩ : ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ يلحق فضاء المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتهم بالمحاكم الوطنية أو نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات الفنية بالوزارة وذلك بقرار من وزير العدل .

ويصدر قانون خاص بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعي المنقولين إلى المحاكم الوطنية (١) .

(١) صدر القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٥ ونصت مادته الأولى على أن ، ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين للشرعيين كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة أمامها ويقدميته فيها ، ونصت المادة الثانية على أن للمحامين المذكورين حق الحضور في جميع الدعاوى والتحقيقات ، كما نصت المادة الثالثة منه على أن يكون لجميع المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا للشرعية المرافعة أمام محكمة للنقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها .

مادة ١٠ : استثناء من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة^(١) أمام المحاكم الوطنية يجوز للمحامين المقبولين أمام المحاكم الشرعية الحضور في الدعاوى التي كانت تدخل في اختصاص تلك المحاكم أمام المحاكم الوطنية - على أن يقتصر حضور كل منهم على الدرجة التي هو مقبول للمرافعة أمامها في المحاكم الشرعية والمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية المرافعة أمام محكمة النقض أيضاً في الدعاوى المشار إليها .
ويصدر قانون خاص بتنظيم قيدهم في الجدول وحقوقهم وتأييدهم وما إلى ذلك .

مادة ١١ : يطبق على الدعاوى التي ترفع إلى المحاكم الوطنية طبقاً لهذا القانون ومن وقت العمل به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية^(٢) .

مادة ١٢ : تنفذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر في لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ٤ أبريل سنة ١٩٠٧^(٣) .

مادة ١٣ : تلغى المادة ١٦ من قانون نظام القضاء والمواد ١ - ١١، ٤ - ٢٩، ١٦ - ٣٤٢، ٣٥١، ٥٣، ٩٧ - ١٠٠، ١٣٦ و ١٣٨ - ١٧٨ و ١٨٠ و ١٨٢ و ٢٧٩ - ٣٢٨ و ٣٤٢ و ٣٤٨ و ٣٥٢، ٣٥١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ويلغى كل ما خالف هذا القانون من أحكام الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٢٧ الخاص بلائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي والأمر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الإنجليين الوطنيين والقانون رقم ٢٧ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن الأرمن الكاثوليك وكذلك يلغى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ وجميع الأوامر العالية والقرارات الأخرى المخالفة لهذا القانون .

مادة ١٤ : على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٤ صفر سنة ١٣٧٥ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥)

(١) أصبح القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ٣١/٣/١٩٨٣ - العدد ١٢ تابع ، وتدخله عدة تعديلات .

(٢) القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ شمله عدة تعديلات آخرها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ (الجريدة الرسمية في ٧/٣/١٩٩٥ - العدد ٩ مكرر)

(٣) لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية منشورة بهذا الكتاب .

المذكرة الإيضاحية

مشروع القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

تقضى قواعد القانون العام أن تكون سيادة الدولة تامة ومطلقة داخل بلادها ، كما تقضى بأن يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم لقوانين البلاد ومحاكمها ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التي تكتاؤها خصوماتهم أو القوانين التي تطبق عليه .

ولكن الحال في مصر على عكس ذلك فجهات القضاء في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين أنفسهم بقيت متعددة وكل جهة تطبق قوانينها وتتبع إجراءاتها الخاصة بغير أن يكون هناك صلة تربطها أو هيئة عليا تشرف على قضائها . - رغم أن الدولة قد استدرت سلطانها القضائي بالنسبة للأجانب فأصبحت المحاكم الوطنية هي التي تقضى في جميع منازعاتهم حتى ما تعلق منها بأحوالهم الشخصية .

وقد ورثت مصر تعدد جهات القضاء في مسائل الأحوال الشخصية عن الماضي فقامت المحاكم الشرعية وقام إلى جانبها القضاء العلمى ثم تعددت جهات القضاء العلمى فأصبح لكل طائفة قضاؤها الخاص وقوانينها الموضوعية الخاصة وإجراءاتها الخاصة مما أدى إلى القوضى والإضرار بالمقتاضين حيث أستتبع تعدد جهات القضاء رغبة كل جهة في توسيع دائرة اختصاصها والاعتداء على سلطة غيرها خصوصاً مع عدم وجود حدود دقيقة أو ثابتة لاختصاص كل منها فإن المرجع العام في تحديد ولاية محاكم الطوائف هو أحكام الخط الهمايوني الصادر في تركيا سنة ١٨٥٦ وأحكام بعض النظمات أو التحريرات السابقة أو اللاحقة وكلها أثار تشريعية عثمانية نفذت في مصر ولم تكن هذه الآثار التشريعية في صياغتها ولادة حرص على توخي الوضوح والإحكام وإنما كانت في حقيقتها ثمرة تجهيل اقتضته ظروف السياسة .

وقد أستتبع هذا التجهيل تنازع المحاكم بينها وتعدد الأحكام التي تصدر في النزاع الواحد وبقي المتقاضون يستعدون محكمة على أخرى وظل مصير الحقوق

رهينا بهوى الظروف يتحكم فيه لدى الخصومة وهكذا تكسبت الأحكام المتناقضة بالمدات تلتصم مخرجا إلى التلغيز ولا مخرج .

وقد كان من الطبيعى بعد أن أُلغيت الامتيازات التى كان يتمتع بها بعض رعايا الدول الأجنبية وبعد أن أصبح هؤلاء يخضعون لنظم التقاضى العادية أمام المحاكم الوطنية ألا يبقى فى البلاد أى أثر لنظام استثنائى يحد من سلطان الحكومة وسيادتها بالنسبة لبعض الوطنيين .

وإنه من الشذوذ بكان أن يظل الوطنيين من المنتمين إلى الطوائف العلوية غير الإسلامية محتفظين باستثناءات قضائية كانت فى كثير من الحالات عنواناً على لفوضى وعدم النظام .

والحق أن قضاء الأحوال الشخصية القائم الآن يقصر عن الاستجابة لمطالب المتقاضين . وليس ينفق مع السيادة فى شئ أن تصدر أحكام فى أصق المسائل بذات الإنسان من جهات قضائية غير مسئولة ولا مخفارة من جانب الحكومة أو تكون تلك الجهات خاضعة لهيئات أجنبية تباشر أعمالها خارج حدود البلاد كما هو الحال بالنسبة لبعض الطوائف التى يرفع الطعن فى أحكامها إلى محكمة روما - وليس أقل من كل أولئك مساساً بالسيادة أن يلى القضاء فى بعض المجالس الطائفية أجنبى لا يعرفون لغة المتقاضين ويصدرون أحكامهم بين المصريين بلغة غير لغتهم .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد استفادت الشكوى من حال قضاء الأحوال الشخصية وتدد بها المتقاضون موهين بوجه خاص بانتفاء الحد الأدنى من عوامل التيسير وضمانات التقاضى فالطوائف غير الإسلامية أربعة عشر مجلساً لا يعقد للقضاء إلا فى فترات متباعدة أو فى أمكنة بعيدة عن إقامة المتقاضين - وفى ذلك من العنت والأرهاق مايجعل للتقاضى عسيراً على بعض الناس والقواعد الموضوعية التى تطبقها أكثر المجالس فيما يطرح عليها من الأقضية غير مدونة وليس من اليسير أن يهتدى إليها عامة المتقاضين وهى مبطرة فى مظانها بين متون الكتب السماوية وشروح وتأويلات لبعض المجتهدين من رجال الكهنوت مبعثرة فى كتب لاتينية أو يونانية أو عبرية أو سريانية أو أرمنية أو قبطية لا يفهمها غالبية المتقاضين .

والقواعد المتعلقة بتشكيل المحاكم الطائفية وإجراءات الترافع ونظر الدعاوى
وتحرير الأحكام وطرق الطعن فيها لا تنظمها وحدة لا يتوفر لها الاستقرار ، ونفقات
التقاضى لا تنتج فيها المجالس منهاجاً واحداً بل أن الكثير منها ليس لها نظام ما فى هذا
الشأن وليس لأكثر هذه المجالس أرقام كتاب منظمة تعيينها على أداء مهمتها وما من
شك فى أن تلك الحال تدعو إلى تزعزع الثقة بأحكام القضاء وإرهاق المتقاضين .

أمام هذا الموقف الذى يكتنفه الشنوذ من جانب وأمام تلك الفوضى التى
استفحلت آثارها تعددت محاولات الإصلاح فى الماضى ورغم أنها كانت جزئية
وبقيت هذه الحالة إلى اليوم وليس لها من ضحايا إلا المتقاضون أنفسهم وسيادة البلاد .

ولما كانت الثورة قد قامت لتحقيق أهداف البلاد فى الإصلاح والقضاء على
الفساد فى شتى نواحيه فإن العقوبات المتقدمة ماكانت لتترد الحكومة من أداء واجبيها
فى إقامة صرح القضاء وهى مطالبة بتوفير سبل التقاضى لجميع رعاياها دون
تفريق أو تحيز ولهم قبلها ما يقتضيه النهوض بأعباء الإصلاح - ولولم يصادف هوى
البعض - وليس لحكومة أن تسلم بوجود هيئات قضائية داخل الدولة تملأ عليها
إرادتها أو تناهض سياسة الإصلاح فيها أو تتحكم فى طرق الإصلاح .

لذلك رأت الحكومة لزاماً عليها إزاء ما هو مشهود من عيوب نظام القضاء فى
مسائل الأحوال الشخصية أن تعالج الأمر علاجاً يحسم أسباب الشكوى ويبسط ظل
الإصلاح بتوحيد نظام القضاء على الحقوق وصيانتها وتوزيع العدالة توزيعاً يظفر بثقة
المتقاضيين ويضع حداً للحالة المتقدمة وهى تمس الانسان فى أدق المشاعر .
والمعاملات فى أدق العلاقات وتؤثر فى أخلاق الأفراد والأداة الاجتماعية .

من أجل ذلك عنيت الحكومة بوضع المشروع الحالى لتنظيم الاختصاص
القضائى فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين على نحو يكفل توحيد القضاء
بالنسبة لهم جميعاً يجعل هذه المنازعات من اختصاص القضاء الوطنى . كما أن
المشروع يكفل احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك أى إخلال
بحق أى فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين فى تطبيق شريعة كل منهم .

فقد نص المشروع على أن الأحكام فى المنازعات التى كانت من اختصاص

المحاكم الشرعية تصدر طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة فإنه يجب اتباع هذه القواعد وهى القاعدة المقررة الآن فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة والذين لهم محاكم منتظمة وقت العمل بهذا القانون فقد نص المشروع على أن الأحكام تصدر فيها طبقاً لشريعتهم .

كما نص المشروع على أنه لا يؤثر فى تطبيق القاعدة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الاسلام فإنه فى هذه الحالة تطبق أحكام الشريعة الإسلامية .

والفقرة الأخيرة ماهى إلا تطبيق لقاعدة مقررة من أن تغيير الدين يترتب عليه أن يستمتع الشخص بجميع الحقوق التى يخولها له الدين الجديد كما أن هذه القاعدة هى بعينها المقررة فى حالة تغيير الجنسية وقد أخذ بها المشرع فى المادة الثالثة عشرة فقرة ثانية من القانون الممدنى حيث نصت على أن الطلاق يسرى عليه قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت الطلاق - ويسرى على التطلاق والانفصال قانون الزوج وقت رفع الدعوى .

وقد نص المشروع على اتباع قانون المرافعات فيما يتعلق بالإجراءات التى تتبع فى قضايا الأحوال الشخصية عدا الأحوال التى وردت بشأنها نصوص خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وهى نصوص قصد بها تيسير الإجراءات فى هذا النوع من القضايا ولذلك رأى من الخير الإبقاء عليها .

ثم تناول المشروع أمر رجال القضاء الشرعى والمحامين بما يكفل المحافظة على حقوقهم فنص المشروع على أن ينقل رجال القضاء الشرعى على اختلاف درجاتهم إلى القضاء الوطنى فى الدرجات المماثلة ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضواً بمحكمة النقض لدائرة الأحوال الشخصية وتضمن المشروع اشتراكهم فى القضاء فى درجاته جميعها فنص على أن الأحكام فى محكمة الاستئناف تصدر من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعى المعينين فى القضاء بمقتضى هذا القانون ويكون فى درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية

أو من درجته - ونص المشروع على أن المحاكم الابتدائية تشكل من ثلاثة قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من رجال القضاء الشرعي من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية أما في القضاء الجزئي فقد أجاز المشروع أن يرأسه في مسائل الأحوال الشخصية أحد القضاة في القضاء الوطني أو أحد قضاة المحاكم الشرعية - وبالنسبة للمحامين فقد قرر المشروع قبولهم للمرافعة في قضايا الأحوال الشخصية كل في الدرجة المقرر للمرافعة بها أمام المحاكم الشرعية على أن يوضع لهم قانون خاص بتنظيم قيدهم في الجدول وحقوقهم وتأديبهم إلى غير ذلك كما صرح المشروع للمحامين المقررين أمام المحكمة العليا الشرعية بالحضور أمام محكمة النقض في القضايا التي كانت من اختصاص المحكمة المذكورة .

ونص المشروع على أن تطبيق لائحة الرسوم أمام المحاكم الشرعية على القضايا التي ترفع إلى القضاء الوطني وعلى أن القضايا التي تحال من المحاكم الشرعية أو المحاكم العلية إلى القضاء الوطني لاستمرار النظر فيها بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ هو السبيل المحدد لإلغاء تلك المحاكم لا تستحق عليها رسوم جديدة .

ونص المشروع على أن يستمر تنفيذ الأحكام التي تصدر في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً لللائحة الإجراءات الواجب اتباعها في أحكام المحاكم الشرعية وهي تجيز تنفيذها بالطريق الإداري علاوة على الطريق المقرر في قانون المرافعات ولا شك أن الطريق الإداري أيسر للمتقاضين ويكفل سرعة التنفيذ الأمر الذي يتلائم مع طبيعة الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل برفع المشروع المرافق إلى مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه تفصل باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره .

وزير العدل

القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥
ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية
والوقف التى تختص بها المحاكم
بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥^(١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم العلية
وإحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ؛
وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ : يجوز للنيابة العامة أن تتدخل فى قضايا الأحوال الشخصية التى
تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

(١) الرقائع المصرية فى ٢٥/١٢/١٩٥٥ - العدد ٩٩ مكرر .

وعليها أن تتدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلاً .

ويجوز على التدخل أحكام الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية ^(١) .

مادة ٢ : في الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة يجوز للنيابة الطعن بهذا الطريق طبقاً لما نص عليه في المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ^(٢) .

مادة ٣ : للخصوم وللنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك طبقاً لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ^(٣) .

مادة ٤ : يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ : على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من أول يناير ١٩٥٦ .

صدر بديوان الرياسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥)

(١) راجع نصوص تدخل النيابة العامة في بعض الحالات في المواد من ٨٧ إلى ٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعدل .

(٢) تنص المادة ٨٧٥ (المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) على أن ، مواد الاستئناف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً أو من تاريخ انتهاء مهلة المعارضة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان الحكم غيابياً .

كما تنص المادة ٨٧٧ على أن ، ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وتكفي في تنفيذ الجلسة دعوة ذوى الشأن إليها متى عليه في المادة ٨٧٠ .

(٣) المادة ٨٨١ ألغيت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٥٩/٢/٢١ - العدد ٣٣ مكرراً) وكان نصها قبل الإلغاء كالآتي ، مهلة الطعن بالنقض ثمانية عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً . وإذا كان غيابياً يبدأ المهلة من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة .

ويجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير الأوراق المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٩ ونهري على الطعن أحكام المواد ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ مكرر .

المذكرة الإيضاحية

مشروع القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم العلية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، ونصت مادته الثانية بإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس العلية إلى محاكم الاستئناف ، وإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الكلية إلى المحاكم الابتدائية ، وإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية أو العلية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية ، ونصت المادة الثالثة على رفع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الملقاه إلى المحاكم ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ ونصت المادة الرابعة على أن تشكل بالمحاكم دولر جزئية وابتدائية واستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية وللوقف التي كانت من اختصاص تلك المحاكم والمجالس .

ونصت المادة الثامنة على اختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقا لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها ، فتكون دائما من اختصاص المحاكم الابتدائية كما نصت على أن يكون اختصاص المحاكم الأخيرة ومحاكم الاستئناف وفقا لما هو مبين في المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ من اللائحة الآتية .

ولما كانت المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أوجبت على النيابة العامة التدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وكان الشارع إذا أخرج - بمقتضى المادة الثامنة من قانون الإلغاء من اختصاص المحاكم الجزئية دعاوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها ، وأدخلها في اختصاص المحاكم الابتدائية وقد وضع في اعتباره أن تختص هذه المحاكم دون المحاكم الجزئية بهذه الدعاوى لما لها من شأن ، لما كان ذلك كان وجوب تدخل النيابة العامة في القضايا الجزئية لامسوغ له ، فمن أجل ذلك رأى

جعل ندخلها في هذه القضية جوازياً ، كي تباشره وفق مقتضى الحال ، ووجوباً فيما عداها ، وعلى هدى ذلك وضعت المادة الأولى من مشروع القانون المرافق على أن يجرى على التدخل أحكام الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وغنى عن البيان أن حكم هذه المادة يسرى على القضايا التي تحال إلى المحاكم والمجالس الملغاة وسريانه على القضايا التي ترفع إلى المحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

وقد نصت المادة الثانية من المشروع على أنه في الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى ، يجوز للنياية العامة الطعن بهذا الطريق طبقاً لما نص عليه في المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقد روعي في الإحالة على هاتين المادتين توحيد ميعاد الاستئناف وطريقة رفعه بالنسبة للنياية العامة .

وأجازت المادة الثالثة للخصوم وللنياية العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة الثانية ، وقد جعلت إجراءات هذا الطعن المستحدث واحدة بالنسبة إلى الخصوم والنياية على السواء ، وذلك على غرار ما نصت عليه المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير العدل

القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق^(١)

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ بخويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية
وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ؛
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ؛
وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛ وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ : تعدل المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه على الوجه الآتي:
مادة ٣ : تتولى المكاتب توثيق المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج
وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين غير
المسلمين المتحدى الطائفة والملة ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى
المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثعون منتدبون يعيّنون بقرار من
وزير العدل ، ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين في وظائف الموثقين
واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم .

ويستق على عقود الزواج المذكورة رسم طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .
مادة ٢ : تلغى المواد من ٣٦٢ إلى ٣٧٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

مادة ٣ : تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تلغى عملية التوثيق
بالمجالس المالية ونحال إلى مكاتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المنطقة بها .

مادة ٤ : على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨٥ (٢١ ديسمبر ١٩٥٥)
(١) لوائح المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ - العدد ٩٩ مكرر .

• وراجع مسودتي هذا الكتيب في القسم الخامس بتوثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق على ذلك .

المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥

يقوم بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين فى النظام الحالى مأذونون فوض القانون لوزير العدل إصدار قرار بتنظيم كيفية تعيينهم واختصاصاتهم وتأديبهم وغير ذلك .

ويقوم بعقد عقود الزواج لدى الطوائف المليية عضو دينى فى كل جهة من الجهات وفى بعض الطوائف يتولى كتابة تحرير عقد الزواج واختصاص كل جهة قاصر على توثيق العقود الخاصة بالأشخاص المتحدى الملة التابعين لها .

والى جانب ذلك تنص المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق على أن مكاتب التوثيق تتولى توثيق المحررات عدا ما كان منها متعلقاً بالوقف أو بالأحوال الشخصية ومع ذلك توثق هذه المكاتب المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين .

و بمناسبة صدور القانون بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية رأى تنظيم توثيق عقود الزواج والأشهاد التى كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس المليية وقد وضع المشروع الحالى متضمنا هذا التنظيم ورؤى الإبقاء على نظام المأذونين فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين لما فيه من التيسير فى الإجراءات وقربه دائما من المتعاقدين وضمان مراقبته والإشراف عليه ، كما رأى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مائل لنظام المأذونين - فجعل الاختصاص فى توثيق عقود الزواج لموثقين منتدبين يكون لهم الامم بالأحكام الدينية للجهة التى يتولون التوثيق فيها وعلى أن لا يمس ذلك التوثيق الإجراءات الدينية - ونص المشروع على أن يصدر بشأن هؤلاء الموثقين المنتدبين قرار من وزير العدل ينظم كيفية تعيينهم واختصاصاتهم وتأديبهم على النحو المتبع فى شأن المأذونين .

وفرض على توثيق عقود الزواج رسماً واحداً هو المبين في قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ يسرى على العقود الخاصة بالمسلمين والعقود الخاصة بغير المسلمين . كما عهد إلى مكاتب التوثيق بتحرير جميع الإشهادات الأخرى التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، عدا الإشهادات التي ينص القانون على جعلها من اختصاص المحكمة ، ويستتبع ذلك تعديل المادة ٣ من قانون التوثيق بجعل الاختصاص لهذه المكاتب يتناول جميع المحررات عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمصريين المسلمين فهذه يستمر المأذونون في توثيقهما ، كما نص على أن توثيق عقود الزواج والطلاق فيما يتعلق بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والأمة يقوم به موثقون منتدبون بقرار من وزير العدل .

وقد استتبع ذلك أيضاً تعديل المرسوم الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق وإضافة مادة جديدة برقم ٨ مكرراً للنص على عدم جواز توثيق المحررات المتعلقة بالوقف إلا إذا كانت مستوفاة للشروط المنصوص عليها في المادة ١٣٧ في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير العدل

(ثانياً)

المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

مشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) والقوانين المعدلة لها .

رسمنا بها هو آت :

مسادة ١ : يستعاض عن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ . ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ والقوانين المعدلة لها بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها المرفقة بهذا القانون .

مسادة ٢ : على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بمرسأى عابدين في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (١٢ مايو سنة ١٩٣١) .

(١) نشرت اللائحة الشرعية بالوقائع المصرية في ١٩٣١/٥/٢٠ - العدد ٥٢ ، غير عادى ، وقد لحقها عدة تحذيلات كالآتى :

- (أ) القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ (الوقائع المصرية في ١٩٥٠/٦/٥ - العدد ٥٦) .
 - (ب) القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية في ١٩٥١/٦/٧ - العدد ٥٠) .
 - (ج) القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٩/٢٤ - العدد ٧٣ مكرر) .
 - (د) القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ - العدد ٩٩ مكرر) .
 - (هـ) القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ (للجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٢ - العدد ٦٧) .
 - (و) القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ (للجريدة الرسمية في ١٩٩٤/٦/١٨ - العدد ٢٤ مكرر) .
- واللائحة الشرعية تسرى فى شأن الإجراءات على جميع المصريين (مسلمين أو غير مسلمين) فى منازعات الأحوال الشخصية والوقف وتتبع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بهذه المنازعات فيما لم يرد بشأنه قواعد خاصة فى اللائحة الشرعية إصملاً لحكم المادة للخلص من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

الكتاب الأول
في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها

الباب الأول
في ترتيب المحاكم الشرعية
مادة ١ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الباب الثاني
في تشكيل المحاكم الشرعية
المادتان ٢، ٣ (الغيتا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الباب الثالث
في تحديد دوائر اختصاص المحاكم الشرعية
مادة ٤ : (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الكتاب الثاني
في اختصاص المحاكم الشرعية

الباب الأول
في اختصاص المحاكم الجزئية (١)

(١) للمحاكم الشرعية الجزئية سميت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ دوائر جزئية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف .

مادة ٥ : تختص المحاكم الشرعية الجزائية بالحكم النهائي في المنازعات في المواد الآتية :

- نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعهما ^(١) إذا لم يزد ما يطلب الحكم به في كل نوع على مائة قرش في الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك إن كان الطالب غير معين وكل ذلك بشرط ألا يزيد مجموع ما يحكم به للزوجة أو الصغير على ثلثمائة قرش في الشهر .

- النفقة عن المدة سابقة على رفع الدعوى إذا لم يزد مجموع ما يطلب على ألفي قرش أو لم يحكم بأكثر من ذلك إن كان الطالب غير معين .

- المهر والجهاز إذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفي قرش وكانت قيمة المهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش .

- الصلح بين الخصمين أمام المحكمة فيما يجوز شرعاً .

التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين .

وذلك كله إذا لم يكن هناك نزاع في سبب الحق المدعى به .

مادة ٦ : تختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الآتية :

- حق الحضانة والحفظ .

- انتقال الحضانة بالصغير إلى بلد آخر .

- نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعها إذا زاد ما يطلب الحكم به في كل نوع على النصاب المبين في المادة السابقة أو حكم بأكثر من ذلك .

- الزيادة في نفقة الزوجة أو الصغير إذا كان مجموع الزائد والأصل أكثر من مائة قرش في الشهر في كل نوع أو أكثر من ثلثمائة قرش في مجموع الطلبات .

(١) في بيان أنواع النفقة ، راجع المادة الأولى في فقرتها الثالثة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٢٠ المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

- النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا زاد مجموع ما طلب أو حكم به على ألفى قرش .
- النفقات بين الأقارب .
- المهر والجهاز إذا زاد المستحق للطالب على ألفى قرش أو كانت قيمة المهر أو الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش .
- دعوى الإرث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين ألف قرش .
- دعوى النسب في غير الوقف .
- الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ماسبق .
- الطلاق والخلع والمبارأة
- الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية^(١) .
- التوكيل فيما سبق من أحد الخصمين .

وتكون أحكام النفقات المذكورة في هذه المادة نافذة مؤقتا ولومع حصول المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٧ : (٢)

(١) لاحظ أن دعوى النسب في غير الوقف ، الطلاق والخلع والمبارأة ، الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية أصبحت من اختصاص المحكمة الابتدائية عملاً بحكم الفقرة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٥ .
(٢) أضيف بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ (الجريدة الرسمية في ١٨/٦/١٩٩٤ - المجلد ٢٤ مكرر) ، وكان نصها قبل الإلغاء كالآتي :

تختص المحاكم الشرعية الجزائية في سيوة والعريش والقصور والوليمات الثلاث بالحكم في جميع المواد المنصوص عليه في المادتين السابقتين وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة ويكون حكمها في جميع مآذير غير قابل الطعن إلا بطريق المعارضة في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع من هذه اللائحة .

هذا وقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ على الآتي : « تنفي المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها . »

وعلى المحاكم الجزائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ، ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية المختصة بمقتضى حكم الفقرة السابقة وذلك بالحالة التي تكون عليها ، وتكون الإحالة إلى جلسة تعددها المحكمة ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب قرار الإحالة إليه مع تكليفه بالحضور في الموعد الذي حددته المحكمة لذلك .

ولا تسرى أحكام الفقرتين السابقتين على الدعاوى المحكوم فيها قطعياً أو الدعاوى المزجلة للنطق بالحكم ، .

(*) ورغم إلغاء نص المادة السابعة فقد تعرضت المحكمة الدستورية العليا له في القضية رقم ٣٩ لسنة ١٥ قضائية ، دستورية ، وقضت بجملة ١٩٩٥/٢/٤ بعدم دستورية المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن إلا بطريق المعارضة في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الشرعية في سيوة والمرش والقصير والواحات الثلاث . (الجريدة الرسمية في ١٩٩٥/٣/٦ - العدد ٩) وجاءت مدونات هذا الحكم - بعد الديباجة - كالآتي :

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولات :

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحتمل أن المدعى عليها الثانية أقامت الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٣ أمام محكمة المرش الجزئية للأحوال الشخصية ، نفس ، بطلب إشهاد ومنصب وفاة زوجها مع تحديد نصيب كل وارث ، قولاً منها بأنها كانت زوجة للمرحوم عامر حمدي عمر الكاشف بموجب عقد شرعي والذي توفي بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٩٢ خلال فترة عدنها إثر تطليقها منه طلاقاً رجعيًا ، وبتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٩٣ قضت تلك المحكمة في الدعوى المذكورة بتحويل الإعلام الشرعي الصادر في المادة ٥٢ لسنة ١٩٩٣ وراثات المرش ، ليكون بتحقيق وفاة المرحوم عامر حمدي عمر الكاشف بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٩٢ وانحصار إرثه الشرعي في زوجته المطلقة المدعى عليها الثانية وفي المدعين ، أولاده البالغ ، كل بحسب نصيبه المحدد في هذا الحكم ، وقد طعن المدعون على هذا الحكم بالتماس إعادة النظر رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٣ أمام محكمة الموضوع ذاتها بطلب إلغاء الحكم موضوع الالتماس لما تضمنه من قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم ، ولأنه نظر الالتماس ، دفع المدعون بعدم دستورية نص المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وإذا قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع بعدم الدستورية ، وصرحت للمدعين بإقامة دعوام الدستورية ، فقد أقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث إن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، قد بيئت في مادتها الخامسة والسادسة المذايعات التي تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائي فيها ، وكذلك تلك التي تختص بالفصل فيها بصفة ابتدائية ، ثم اتبعتها بمادتها السابعة التي جرى نصها كالآتي :

« تختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوة والمرش والقصير والواحات الثلاث بالحكم في جميع المصاد للخصوم عليها في المادتين السابقتين وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة ، ويكون حكمها في جميع ماذكر غير قابل الطعن إلا بطريق المعارضة في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع من هذه اللائحة . »

وحيث إن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية وإحالة الدعاوى التي تكون منظرة أمامها إلى المحاكم الوطنية ، وإن نص في مادته الثالثة عشرة على إلغاء بعض المواد التي تضمنتها لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المشار إليها ، إلا أن هذا الإلغاء لم يشمل مادتها السابعة التي ظل حكمها قائماً ونافذاً إلى أن صدر القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ الذي نصت مادته الأولى على أن تلغى المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ، وعلى المحاكم الجزئية أن تحول بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية المنقصة بمقتضى حكم لفقرة السابقة ، وذلك بالحالة التي تكون عليها .

وحيث إن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - أن مناط المصلحة الشخصية المباشرة في الدعوى الدستورية - وهي شرط قبولها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في المطالبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع .

وحيث إن إلغاء المشرع لقاعدة قانونية بذاتها ، لا يحول دون الطعن عليه بعدم الدستورية من قبل من طبقت عليه خلال فترة نفاذها ، وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليه تتحقق بإبطالها لمصلحته الشخصية المباشرة ، ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية هو سريانها على الوقائع التي تتم خلال الفترة من تاريخ العمل بها وحتى إلغائها ، فإذا استعوض عنها بقاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقت سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من هاتين القاعدتين ، فما نشأ في ظل القاعدة القانونية القديمة من المراكز القانونية وجرت أثارها خلال فترة نفاذها بطل خاضعاً لحكمها وحدها ، إذا كان ذلك ، وكان الطعن المتقدم من المدعين بعدم دستورية قاعدة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السالف بطلانها ، قد تفرغ لإبطال ما قرره من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر من محكمة العرش الجزئية في الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٣ إلا بطريق المعارضة كي يفتح أمامهم طريق الطعن في هذا الحكم استئنافياً ، فإن مصلحتهم الشخصية المباشرة تنحصر في هذا النطاق ولا تتعداه .

وحيث إن المدعين ذهبوا إلى أن المشرع قد تفرغ بصن المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - في شأنه للطعن فيه - أن يدفع عن المتكلمين مشاق انتقاهم من المناطق الدائنية التي حددتها هذا النص إلى مقر المحاكم الابتدائية ، حال أن هذا الاعتبار بات منقياً إزاء تقدم وسائل الاتصال وسهولتها ، ومن ثم يقع النص المطعون فيه مخالفاً للمادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور فيما تنص عليه أولهما من أن المواطنين متكافئون أمام القانون ، وما قرره تانيتهما من أن تعمل الدولة على ضمان تقريب جهات القضاء من المتكلمين .

وحيث إن البين من لائحة ترتيب المحاكم للشرعية - بعد تعديل أحكامها بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ -

١٩٥٥ المشار إليه - أن الطعن بالطرق العادية في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية - غدا مقصوداً على المعارضة فيه واستئنافها ، متى كان ذلك ، وكانت المادة ١٠ من هذه اللائحة تنص على أن الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية للشرعية يجوز استئنافها أمام المحاكم للشرعية الابتدائية ، وذلك دون إخلال بحكم المادة ٧ من هذه اللائحة ، فإن المشرع بذلك يكون قد أورد حكم مادتها السابعة باعتبارها استثناء من مادتها العاشرة وهو استثناء أكدته المادة ٣٠٤ من اللائحة المذكورة بما نصت عليه من أنه : يجوز للخصوم - في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في هذه اللائحة - أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية .

وحيث إن من المقرر أنه فيما عدا الأحوال التي تفصل فيها المحاكم للشرعية الجزئية في نزاع يدخل في إطار اختصاصها الانتهائي ، ويكون قصر حق التقاضي في شأن المسائل التي فصل الحكم فيها على درجة واحدة ، وإقفاً في إطار الساطة التقديرية التي يملكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق ، وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام ، فإن الأصل في الأحكام التي تفصل بصفة ابتدائية في النزاع الموضوعي ، هو جواز استئنافها ، إذا اعتبر نظر النزاع على درجتين ضماناً أساسية للتقاضي لا يجوز حبسها على المتخاصمين بغير نص صريح رقيق أسس موضوعية ، بما مؤداه أن الخروج عليها لا يفترض ، وذلك سواء نظر إلى الطعن استئنافياً في الأحكام الصادرة بصفة ابتدائية باعتباره طريقاً محتوماً لمراقبة سلامتها وتقرير أعوانها ، أم كوسيلة لنقل النزاع وروته وكامل العناصر التي يشتمل عليها إلى المحكمة الاستئنافية لتجديد بصرها فيه من جديد باعتبار أن حكماً واحداً في شأن هذا النزاع لا يقدم ضماناً كافياً لبرعي العدالة ، ويضمن فعالية إدارتها وفقاً لاستراتيجياتها التي للزمها الدول للمحمضة .

وحيث إن البين من لائحة ترتيب المحاكم للشرعية أن المشرع بعد أن حدد في المادة (٥) منها ما يدخل في إطار الاختصاص الانتهائي للمحاكم للشرعية الجزئية ، وقرنها بالمادة ٦ التي فصل بها ما يقع في نطاق اختصاصها الابتدائي ، أفرد المحاكم للشرعية الجزئية في سيرة والمرئش والتقصير والراحات الثلاث بحكم خاص قصره عليها ، وذلك بما نص عليه في المادة ٧ من اختصاصها بالحكم في جميع المواد المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، وكذلك للفصل في جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة ، وعلى أن يكون حكمها في جميع ما ذكر غير قابل للطعن إلا بطريق المعارضة .

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة العريش الجزئية في الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٣ قد فصل في نزاع يدخل في اختصاصها الابتدائي ، وكان الأصل المقرر عملاً بالمادة ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم للشرعية هو جواز الطعن استئنافياً في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم للشرعية الجزئية ، دون إخلال بحكم المادة (٧) المشار إليها ، فإن هذا الاستثناء يكون قد استبعد أحكام المحاكم الشرعية الجزئية للرافعة في بعض الأماكن النائية التي حددتها المادة ٧ من تلك اللائحة ، من الطعن فيها استئنافياً على خلاف الأصل المقرر بالنسبة إلى غيرها من المحاكم التي تسليها في مرتبتها وتكافأ معها في تشكيلها .

وحيث إن الدستور بما نص عليه في المادة ٦٨ منه من حق كل مواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي انتصافاً مما قد يقع عليه من عدوان ، قد دل على أن هذا الحق في أصل شرعته من الحقوق المقررة للخاص جيمعاً لا يمتازون فيما بينهم في مجال النفاذ إليه ، وإنما تتكافأ مراكزهم للقانونية في سعيهم لرد الإخلال بالحقوق التي يدعونها ولتأمين مصالحهم التي ترتبط بها ، بما موداه أن قصر مباشرة حق التقاضي على فئة من بينهم أو الحرمان منه في أحوال بذاتها ، أو إرهاقة بمواقف منافية لطبيعته ، إنما يعد عملاً مخالفاً للدستور الذي لم يجز إلا تنظيم هذا الحق وجعل المواطنين سواء في الارتكان إليه ، بما موداه أن غلق أبوابه دون أحدهم أو فريق منهم ، إنما يدخل إلى إهداره ويكرس بقاء العدوان على الحقوق التي يدعيها .

وحيث إن الدساتير المصرية جميعها بدءاً بدستور ١٩٢٣ وانتهاء بالدستور القائم ردت جميعها مبدأ المساواة أمام القانون ، وكلفت تطبيقه على المواطنين كافة باعتباره أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعي ، وعلى تقدير أن الغاية التي يستهدفها تمثلياً أصلاً في صون حقوق المواطنين وحررياتهم في مواجهة صور التمييز التي تنال منها أو تقيد ممارستها .

وأضحى هذا الهبدأ في جهره - وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التي لا يقتصر نطاق تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور ، بل يمتد مجال إعمالها كذلك إلى تلك التي كفلها المشرع للمواطنين في حدود سلطته التقديرية ، وعلى ضوء ما يرتبته محققاً للصالح العام .

ولكن نص الدستور في المادة ٤٠ منه على حظر التمييز بين المواطنين في أحوال يبتئها هي تلك التي يقوم التمييز فيها على أساس الجنس والأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة إلا أن إيراد الدستور لصور بذاتها ويكرن التمييز محظوراً فيها ، مرده ، وعلى ما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا - أنها الأكثر شيرعاً في الحياة العامة ، ولابدل البدء على إحصائه فيها ، إذ لو صح ذلك لكان للتمييز بين المواطنين فيما عداها جائزاً دستورياً ، وهو ما يناقض المساواة التي كفلها الدستور ، ويحول دون إرساء أسسها وبلوغ غايتها ، رآية ذلك أن من صور التمييز التي أغفلتها المادة ٤٠ من الدستور ما لا يقل عن غيرها خطراً سواء من ناحية محتواها أو من جهة الآثار التي ترتبه ، كالتمييز بين المواطنين في نطاق الحقوق التي يتمتعون بها أو للحريات التي يمارسونها باعتبار مرده إلى مولدهم أو مركزهم الاجتماعي أو امتلاكهم الطبقي ، أو ميولهم الحزبية أو نزعاتهم العرقية أو عصبيتهم القبلية أو إلى موقفهم من السلطة العامة أو إعراضهم عن تنظيماتها أو توبيخهم لأعمال بذاتها ، وغير ذلك من أشكال التمييز التي لا تظاهرها أسس موضوعية تقيها .

وحيث إن المقرر أن صور التمييز المجافية للدستور وإن تنذر حصرها ، إلا أن قرأها كل تفرقة أو تقييد أو تفصيل أو استبعاد يدل بصورة تحكيمية من الحقوق أو الحريات التي كفلها الدستور أو القانون ، وذلك سواء بإنكار أصل وجودها أو تعطيل أو انتقاص آثارها بما يحول دون مباشرتها على قدم من المساواة الكاملة بين المزيلين قانوناً للانتفاع بها ، ويرجع خاص على صعيد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغير ذلك من مظاهر الحياة العامة ، متى كان ذلك ، وكان اللص السطرن فيه قد مازين بين المتقاضين في مجال التفاضل في شأن الحقوق التي يطلوبونها - لا بناء على اعتبار يرتد إلى طبيعتها أو يتصل بتظيم الحق في -

« افتضاءها ، بل ترتيباً على محال إقامتهم ، وذلك أن اللائحة المشار إليها كفلت لكل متقاض - لا يقدم في جهة من الأماكن التي حددتها النص المضمن فيه - حق الطعن استئنافياً في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم التشريعية الجزئية فإن كان مقيماً بها ، فإن هذا الطريق من طرق الطعن يكون ممتنعاً بالنسبة إليه ، بما مؤداه استبعاد النص المضمن فيه لفئة بذاتها من المتقاضين من فرص الطعن المكفولة لسواهم رغم تماثلهم جميعاً في مراكزهم القانونية ، وتلغويهم في شأن الحقوق عينها ، ومن ثم لا يكون هذا النص محمولاً على أسس موضوعية ، بل محددياً تمييزاً تمكيمياً منهياً عنه بنص المادة ٤٠ من الدستور .

ولا بد من أن يقال ما تقدم ما ذهبت إليه هيئة قضائنا الدولة من أن الإخلال بمبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور ، يتلوه أن النص المضمن فيه يدخل إلى قاعدة قانونية عامة مجردة لا تقوم في مجال تطبيقها تمييزاً بين السخاطين بها باعتبار أنهم متكافئون فيما بينهم في مجال فرص الطعن التي أُنشئت ، وكذلك تلك التي ججعتها ، ذلك أن إعمال مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون زعم بالشروط الموضوعية التي يحدد المشرع على صنونها المراكز القانونية التي يتكافأ أصحابها بها أمام القانون ، وعلى أن يكون مفهومها أن موضوعية هذه الشروط مرجعها إلى اتصال النصوص التي ترتبها بالحقوق التي تتناولها ، بما يؤكد ارتباطها عقلاً بها وتطابقها بطبيعة هذه الحقوق ، ومطابقتها في مجال ممارستها ، ومجرد عمومية القاعدة القانونية وتجردها وإن كان لازماً لإنفاذ أحكامها ، إلا أن التمييز التشريعي المتناقض لمبدأ المساواة أمام القانون ، لا يقوم إلا بهذه القواعد ذاتها .

وحيث إن ما قرره هيئة قضائنا الدولة من أن النص المضمن فيه قد ترخى سرعة الفصل في القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم التشريعية الجزئية وفقاً لحكمه ، وكفل كذلك تقريب جهات القضاء من المتقاضين الذين يفهمون في الأماكن التي حددتها ، مؤدو بأن انتفاع طرق الطعن في الأحكام أو منعها لا يجوز من زلوية دستورية إلا وفق أسس موضوعية ليس من بينها مجرد سرعة الفصل في القضايا ، لا يتصور أن يتم بوجود مواقعها بعيداً عن فريق منهم ، ولا يجوز كذلك أن يكون محطاً لحقهم في فرص الطعن التي أُنشئت المشرع لغيرهم ممن يمثّلون معهم في المركز القانوني . ذلك أن استواء طرق الطعن فيما بين هؤلاء على مقتضى قاعدة قانونية واحدة ، صلتها أساسية للقاضي يتكامل معها ، لا يجيبها إلزام الدولة بأن تتخذ الوسائل التي تكفل تقريب جهات القضاء منهم .

وحيث إنه متى كان منقذ ، فإن النص المضمن فيه يكون قد خالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

الباب الثانى

فى اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية^(١)

مادة ٨٥ : تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائى فى المنازعات فى المواد الشرعية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة .

وتختص بالحكم النهائى فى قضايا الاستئناف الذى يرفع إليها فى الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقاً للمادة السادسة .
ويكون قرارها فى تصرفات الأوقاف نهائياً فيما يأتى :

(أ) الإذن بالخصومة .

(ب) طلب الاستدانة إذا كان المبلغ المطلوب استدائنه لا يزيد على مائتى جنيه مصرى^(٢) .

(ج) طلبات الاستبدال وبيع العقار الموقوف لاسداد دين والتحكير والتأجير لمدة طويلة وتغيير المعالم إذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لا تزيد على مائتى جنيه مصرى^(٢) .

ويكون قرارها ابتدائياً قابلاً للاستئناف فيما عدا ذلك .

وتقدر قيمة الأعيان الموقوفة على حسب القواعد المقررة فى المواد ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من لائحة الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٤ المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ .

(١) للمحاكم الابتدائية الشرعية سميت بمقتضى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ دوائر كلية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف .

(٢) (٣) راجع فى هذا الشأن المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف والمعدل أخيراً بالقانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٩٦ .

الباب الثالث

فى اختصاص المحكمة العليا^(١)

مادة ٩ : تختص المحكمة العليا الشرعية بالفصل فى قضايا الاستئناف الذى يرفع إليها فى الأحكام والتصرفات فى الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية .

الباب الرابع

فى الاستئناف

مادة ١٠ : يجوز الاستئناف أمام المحاكم الشرعية الابتدائية فى الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية التابعة لها مع ملاحظة نص المادة السابعة^(١) .

وجوز الاستئناف فى الأحكام والتصرفات فى الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية أمام المحكمة العليا .

الكتاب الثالث

فى انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم وندبهم وتأديبهم

الباب الأول

فى انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

المادتان ١١ ، ١٢ (الغيا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

(١) حلت محلكم الاستئناف محل المحكمة العليا الشرعية بموجب حكم المادة الثانية من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) لاحظ أن نص المادة (٧) من اللائحة الشرعية لقيت بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ .

الباب الرابع

فى اختصاص المحاكم

بالنسبة لمحل الإقامة ومحل العقار

مادة ٢٠ : محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقبلاً فيه عادة .

مادة ٢١ : ترفع الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه فإن لم يكن له محل إقامة كالرحل رفعت الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى .

مادة ٢٢ : إذا لم يكن للمدعى أو للمدعى عليه محل إقامة فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى فى دائرتها محل وجود المدعى عليه وقت الإعلان فإن لم يكن للمدعى عليه محل وجود بالقطر المصرى فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجود المدعى وقت الإعلان .

مادة ٢٣ : إذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على أحدهم حكماً على الباقي فلمدعى الخيار فى رفع الدعوى أمام المحكمة التى يكون فى دائرتها محل إقامة أحدهم فإن لم يكن لواحد منهم محل إقامة ترفع الدعوى أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجودهم أو وجود أحدهم وقت إعلانها فإن لم يكن لأحد منهم محل وجود أيضاً فأمام محكمة المدعى كذلك .

مادة ٢٤ : ترفع الدعوى أمام المحكمة التى بدائرتها محل إقامة المدعى أو المدعى عليه إذا كانت من الزوجة أو الأم أو الحاضنة فى المواد الآتية :

الحضانة

انتقال الحاضنة بالصغير إلى بلد آخر .

أجرة الحضانة والرضاعة والنفقات وأجر المسكن .

المهر .

الجهاز .

التوكيل فى أمور الزوجية .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ماسبق .

الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .

مادة ٢٥ : ترفع الدعاوى فى مواد إثبات الوراثة والإيصاء والوصية أمام المحكمة التى فى دائرتها أعيان التركة كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٦ : ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى إثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف أمام المحكمة التى بدائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التى بدائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٧ : التنصرف فى الأوقاف من عزل وإقامة ناظر وضم ناظر إلى آخر واستبدال وإذن بعمارة أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك يكون من خصائص هيئة تصرفات المحكمة التى تكون فى دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التى بدائرتها محل توطن الناظر .

مادة ٢٨ : الإذن بالخصومة فى غير الأوقاف بجميع مقتضياته الشرعية من اختصاص رؤساء المحاكم والقضاة الجزئيين فى دائرة اختصاصهم وكذا تزويج من لاولى له من الأيتام وغيرهم .

المواد من ٢٩ - ٣١ (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الكتاب الرابع
فى الإعلانات وقيد الدعاوى
وتقديم المستندات والمرافعات
والأدلة والأحكام وطرق الطعن فيها

الباب الأول
فى الإعلانات وقيد الدعاوى
وتقديم المستندات

الفصل الأول
فى الإعلانات على وجه العموم
المواد من ٣٢ - ٤٧ ^(١) (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل الثانى
فى إعلانات الدعاوى

مادة ٥٢ : ميعاد الحضور يكون على الأقل ثلاثة أيام فى القضايا الجزئية وستة أيام فى القضايا الكلية وفى القضايا المستأنفة وذلك غير يوم تسليم الصورة ويوم الحضور .

ويجوز تنقيص الميعاد فى حالة الضرورة بأمر القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة .

المواد من ٥٣ - ٥٧ (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

(١) ، (٢) المواد من ٣٢ إلى ٥١ الملغاة وتقبلها المواد من ١ إلى ٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الفصل الثالث

فى قيد الدعاوى

المواد من ٥٨ - ٦٢ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل الرابع

فى إيداع المستندات والاطلاع عليها

المواد من ٦٣ - ٧٠ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الباب الثانى

فى المرافعات

الفصل الأول

فى الجلسات

المواد من ٧١ - ٧٣ ^(١) (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل الثانى

فى حضور الخصوم أو وكلائهم

المواد من ٧٤ - ٨١ ^(٢) (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

(١) المواد من ٧١ إلى ٧٣ الملغاة ويقابلها المواد من ١٠١ إلى ١٠٧ من قانون المرافعات .

(٢) المواد من ٧٤ - ٨١ الملغاة ويقابلها المواد من ٧٢ - ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٧ - ١٠٠ ، ١٠٨ - ١١٨ من قانون المرافعات .

الفصل الثالث

فى سماع الدعوى

المواد من ٨٢ - ٩٧ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

مادة ٩٨ : لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيصاء أو الرجوع عنها أو العلق أو الإقرار بواحد منها وكذا الإقرار بالنسب أو الشهادة على الإقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث فى الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاه كذلك تدل على ما ذكره .

مادة ٩٩ : لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين فى الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفرنكية سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أو من غيره إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها .

ومع ذلك يجوز سماع دعوى للزوجية أو الإقرار بها المقامة من أحد الزوجين فى الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو من غيره فى الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها إمضاه كذلك .

ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ (١) .

(١) وثيقة الزواج فى محضر رسمى بمعرفة الموثق المختص هو الوسيلة الوحيدة لإثبات عقد الزواج أمام القضاء عند الإنكار ، وليس عن تخلفه من جزاء إلا عدم سماع الدعوى ، فلا يمتد للجزاء إلى السد ذاته من حيث شرعيته واقتضاه وصحته ونفاذه وإلزامه .

ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجية تقل عن ست عشرة سنة هجرية أو كانت سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة هجرية إلا بأمر منا^(١) .

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى^(٢) .

ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كان يدينان بوقوع الطلاق^(٣) .

الفصل الرابع

فى رفع الدعوى قبل الجواب عنها

المواد من ١٠٠ - ١٠٤ (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل الخامس

فى الجواب عن الدعوى

المواد من ١٠٥ - ١١٢ (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل السادس

فى دخول خصم ثالث فى الدعوى

المادتان ١١٣ ، ١١٤ (ألغيتا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

== وعدم السماح المقرر بسبب عدم بلوغ السن (الوارد فى الفقرة التالية من النص) يخالف عنه بسبب عدم توثيق الزواج فى محرر رسمى . فعدم السماح بسبب السن مطلق سواء كان هناك إنكار بالزوجية أو إقرارها ، أما عدم السماح لعدم توثيق عقد الزواج فى محرر رسمى فتقتصر فقط على حالة الإنكار .

(١) هذه الفقرة معدلة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية فى ١٩٥١/٦ العدد ٥٠) وكان نصها قبل التعديل « ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوج تقل عن ست عشرة سنة أو سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة إلا بأمر منا ، أى أن التحيل يقتصر على إضافة كلمة « هجرية » فقط .

(٢) يراعى أن الفقرة السابعة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والمبسطة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد نصت على أن « لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ الدعوى » ثم نصت المادة الخامسة من هذا القانون (١٩٨٥/١٠٠) على أن يبقى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

(٣) من المعلوم أن لملة الوحيدة التى لا تجيز للطلاق هى لملة الكاثوليك .

الفصل السابع

فى استجواب الخصوم أنفسهم

المواد من ١١٥ - ١٢٢ (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الباب الثالث

فى الأدلة

المواد من ١٢٣ - (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل الأول

فى الإقرار

المواد من ١٢٤ - ١٢٩ (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل الثانى

فى الأدلة الخطية

المواد من ١٣٠ - ١٣٦ (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

مادة ١٣٧ : يمنع عند الإنكار سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه إلا إذا وجد بذلك إشهاد^(١) ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين فى المادة ٢٦٤ من هذه اللائحة وكان مقبداً بدفتر إحدى المحاكم الشرعية المصرية .

(١) يتعين أن يوثق فى الإشهاد الآتى :

- ١ - أن يكون الإشهاد لدى إحدى المحاكم الشرعية بمصر .
 - ٢ - أن يكون صدره على الوجه المبين للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فى شأن الوقف .
 - ٣ - أن يضمن الإشهاد بدفتر المحكمة التى سمع بها .
 - ٤ - أن يكون للتصرف صادراً ممن يملكه .
- والإشهاد شرط لسماع الدعوى عند الإنكار فضلاً على أنه شرط لصحة التصرف ، ويتربى على عدم الإشهاد جعل الإشهاد غير صحيح وإلحاقه الإشهاد بعد ذلك .
- (٥) راجع المادة ٨ مكرر لللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بالنص على عدم جواز توثيق المحررات المحبقة بالرفيق إلا إذا كانت بمستوفاة للشروط المنصوص عليه فى المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

وكذلك الحال في دعوى شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مسنق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ماذكر . ولا يعتبر الإشهاد السابق الذكر حجة على الغير إلا إذا كان هو أو ملخصه مسجلاً بسجل المحكمة التي بدانرتها العقار الموقوف طبقاً لأحكام المادة ٣٧٣ من هذه اللائحة^(١) .

مادة ١٣٨ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل الثالث

فى الطعن فى الخطوط والأوراق

مادة ١٣٩ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفرع الأول

فى إنكار الختم أو الامضاء

المواد من ١٤٠ — ١٥٣ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل الرابع

فى الشهادة

المواد من ١٥٤ — ١٧٨ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

مادة ١٧٩ : تكفى شهادة الاستكشاف فى القضاء بالنفقات بأنواعها وأجرة الحضانة والرضاع والسكن والشروط التى يتوقف عليها القضاء بشئ مما ذكر .

مادة ١٨٠ : (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

مادة ١٨١ : تكفى الشهادة بالإيضاء أو الوصية وإن لم يصرح بإصرار الموصى إلى الوفاة .

المواد من ١٨٢ - ١٩٣ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

(١) لاحظ أن المادتين ٣٦٤، ٣٧٣ المشار إليهما بالقص الغيتا بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ .

الفصل الخامس

فى العجز عن الإثبات

المواد من ١٩٤ — ١٩٦ (الغيت بالقانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل السادس

فى اليمين والتكول

المواد من ١٩٧ — ٢٠٦ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل السابع

فى انتقال المحكمة لحل النزاع

المواد من ٢٠٧ — ٢١٠ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل الثامن

فى أهل الخبرة

المواد من ٢١١ — ٢٤١ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل التاسع

فى انقطاع المرافعة وفى التنازل عن الدوى

المواد من ٢٤٢ — ٢٤٨ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل العاشر

فى رد التقضاة عن الحكم

المواد من ٢٤٩ — ٢٧٢^(١) (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

(١) المواد من ٢٤٩ إلى ٢٧٢ الملغاة بشأن رد التقضاة يقابلها المواد من ١٤٦ إلى ١٦٥ من قانون المرافعات والمعدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

الباب الرابع في الأحكام

الفصل الأول قواعد عمومية

المواد من ٢٧٣ - ٢٧٩ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

مادة ٢٨٠ : تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدأ الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد ^(١) .

(١) طعن بعدم دستورية المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية (مع المادة ٢٠ من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ قبل تصديقها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) أمام المحكمة العليا في الدعوى رقم ١٠ لسنة ٥ قسائية عليها ، مستحورية ، وقضت بجلسة ١٩٧٦/٧/٣ برفض الدعوى (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٧/٢٩ - العدد ٣١) .

وجامت مدوناته - بعد للديباجة - كالآتي :

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع الإيضاحات ، وبعد التدولة .

من حيث إن الدعوى استوفت الأركان المقررة قانوناً .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطعن بعدم دستورية المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية :

من حيث إن مبني هذا الدفع إكتفاء مصلحة المدعية في الطعن ، وتقول المحكمة في بيان ذلك أن المادة المذكورة تنص على أن : تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ، ماعداً الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب أن تصدر الأحكام فيها طبقاً لتلك القواعد ، ويستفاد من هذا النص أن الشارع يفرق في شأن المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بين المنازعات التي شرع لها قواعد خاصة نص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو في قوانين خاصة وبين تلك التي لم يشرع لها . مثل هذه القواعد ، فلوجب الفصل في الأولى وفقاً لما شرع من قواعد ، وأوجب الفصل في الثانية وفقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، ولما كان الشارع قد شرع للمنازعات المتعلقة بضم الصغير إلى عاصبه قاعدة خاصة متملها نص للمادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، فإن هذه القاعدة دون سواها تكون هي الرجة للتطبيق فيما ثار بين المدعية وبين المذهب عليه الثاني في الدعوى الموضوعية حول ضم الطفلين ، ومن ثم تنفي مصلحة المدعية في الطعن في المادة ٢٨٠ من اللائحة سالقة الذكر فيما نصت عليه من وجوب الفصل في المنازعات التي لم يرد في شأنها قواعد خاصة طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .

ومن حيث إن هذا للدفع غير معيد ذلك أن المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية إذ تقتصر نصها على أن تقتضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع والصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إن تبين له إن مصلحتها تقتضي ذلك تكون قد أقتصرت في شأن أحكام الحضانة على تقنين حكم ينطق فحسب - بتحديد أقصى من حضانة للنساء للصغير، وأما كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد أوجبت الفصل فيما لم يرد في شأنه قاعدة خاصة في هذه اللائحة أو في قوتين الأحوال الشخصية وفقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة فإن مفاد ذلك أن مالم يتناول نص المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أحكام الحضانة كمقررات الحضانة وشرائطها ومسقطاتها يبقى محكوماً بأرجح الأقوال في هذا المذهب ، وإذ كانت المدعية تستهدف بالدعوى الدستورية استبعاد المذهب الحنفي أصلاً من مجال التطبيق القضائي في منازعات الحضانة توصلنا إلى الحكم برفض دعوى العزم المقامة عليها أمام محكمة الموضوع فإن مصلحة المدعية في الطعن في المادة ٢٨٠ من اللائحة المنكورة تكون قائمة ومن ثم يكون الدفع غير قائم على أساس سليم متعيناً رفضه .

عن الموضوع .

أولاً : بالنسبة إلى الطعن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية :

من حيث إن المدعية تدعى على هذه المادة أو لا مخالفة نصين من الدستور أولهما نص المادة الثانية التي تنص على أن (الإسلام دين الدولة ومبادئ للشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع) والثاني نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة منه التي تنص على أن : الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق الوطنية، وذلك للأوجه الآتية :

الوجه الأول :

أن المادة الثانية من الدستور إذ نصت على أن مبادئ للشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، فإنها تعني توجيه المشرع إلى أحكام للشرعية الإسلامية كمصدر كلي ينتظم كافة المذاهب الفقهية على السواء ، دون التقيد بمذهب معين من تلك المذاهب أو بأرجح الأقوال فيه ، وإذ كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد نصت على إلزام القضاء بالتقيد بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة دون سواه ، وكان هذا التقيد مما لا يملكه ولي الأمر فإنها تكون قد خالفت المادة الثانية من الدستور .

الوجه الثاني :

أن إلزام القضاء بالتقيد بمذهب معين من مذاهب للشرعية الإسلامية من شأنه إغلاق باب الاجتهاد وتجميد التشريعة السامع ، مع أن الاجتهاد واجب على أهل كل زمان .

الوجه الثالث :

أن الفقرة الأولى من المادة التاسعة من الدستور إذ نصت على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين ... إنما قصدت أن تهيم على تنظيم الأسرة بمبادئ للشرعية الإسلامية بكل ما فيها من سعة وشمول ، لأن أيهم على هذا التنظيم مذهب واحد من مذاهب للشرعية الفراء هو المذهب الحنفي .

ومن حيث إنه بالنسبة إلى ما تنهأ المدعية - في الوجه الأول من أوجه الطعن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وحاصله مخالفة تلك المادة لنص المادة الثانية من الدستور ، فهو مردود بأن هذه المادة تقضي بأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع - فهي تستهدف توجيه الشارع إلى استلهام قواعد التشريع من مبادئ الشريعة الفراء ، أما تعزيز المشرع مذهباً دون مذهب أو أرجح الأقوال في مذهب من المذاهب والزم القضاء التقيد به - فهو من السبل التي يترخص فيها بسلطة تقديرية وفقاً لما يراه ملائماً لظروف المجتمع بلا معقب عليه في تقديره ، وليس صحيحاً ما نقوله المدعية من أن ولي الأمر لا يملك تقيد القضاء بمذهب دون سواء ، إننا يسوغ للشارع - بما له من سلطان - أن يجمع للناس على رأي واحد ويرفع به الخلاف ويقود به القاضى كي ينزل الجميع على حكمه ويأثم من يخالفه ، لأن طاعة ولي الأمر واجبة فيما ليس فيه مخالفة للشرع ولا مخصصة ، وأساس هذا الجمع هو تيسير تعريف القاضى والمقتضى على السواء بما يحكم أعمال الناس من قواعد ، تحقيقاً لاستقرار العلاقات وثبات الأحكام وإرساء للعق والعدل والمساواة ، وعلى أساس هذا النظر أصدر المشرع الأمر العالي المؤرخ في ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ مستعلاً على اللائحة الأولى لترتيب المحاكم الشرعية متضمنة تقديماً تشريعياً لبعض الأحكام الشرعية ، وقد نص في المادة ٢٨٠ من تلك اللائحة على وجوب صدور الأحكام فيما لم يرد في شأنه نص فيها - وفقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة ومذهب أبى يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار مهر ، ثم أصدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ في شأن النفقة والمفترق والمغيب ، والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢١ في شأن الطلاق والشقاق بين الزوجين والطلاق الضرر ونعية الزوج أو لحبس وتحديد أقصى سن لصفانة النساء للصغير ، ثم استعاض عن اللائحة المشار إليها باللائحة الجديدة للمحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الذي تتضمن تقديماً تشريعياً لبعض أحكام الأحوال الشخصية أخصها مايتعلق بسماع الذموى عند الإنكار (للمادتان ٩٨ و ٩٩) ، وبالأدلة الخطبية (المادة ١٣٧) ، وبالشهادة (للمادتان ١٧٩ ، ١٨١) وقد نصت المادة ٢٨٠ منها على وجوب صدور الأحكام فيما لم يرد في شأنه نص في هذه اللائحة أو في قوانين الأحوال الشخصية وفقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة ، ثم فنن الشارع بعض الأحكام الشرعية الأخرى بشرطيات عدة منها القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ في شأن الميراث ، والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في شأن الزمسية ، والمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال ثم أبقى الشارع على نص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فلم يتناوله بالإلغاء ضمن ما ألغاه من نصوصها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية - وعلى مقتضى ذلك كله يتعين رفض هذا الترجمة من أرجح الطعن .

ومن حيث إن ما تنهأ المدعية - في الوجه الثاني من أوجه طعننا في المادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة وحاصله ، إن إلزام القضاء بمذهب دون سواء من مذاهب الشريعة الفراء من شأنه إغلاق باب الاجتهاد ، مردود بأنه فضلاً عن أن ذلك الوجه لا يطوئ على مخالفة لنص من نصوص الدستور فإن هذه المادة لا تنطوي باب الاجتهاد بل أنها إذ تنص على وجوب إصدار الأحكام فيما لم يرد فيه نص ومعنى - وفقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة تكون قد تركت للقاضى باب الاجتهاد مفتوحاً لاستظهار أرجح هذه الأقوال ، وليس من شأن هذه المادة منع الشارع من أن يستلهم من المذاهب الأربعة ومن غيره من المذاهب

== الأخرى. ما يراه ملائماً لزمانه ويصلحه ، ولم يغيب هذا المعنى عن الشارع : فقد جاء في المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بمبعض أحكام الأحوال الشخصية أنه « من المياسة التشريعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من للشرعية نفسها وأن يرجع إلى أراء العلماء لمعالجة الأمراض الاجتماعية كلما أسعسى مرض منها حتى يشعر الناس بأن في للشرعية مخرجاً من الضيق ... » . وليس هناك مانع شرعي من الأخذ بأقول الفقهاء من غير المذاهب الأربعة إذا كان الأخذ بأقوالهم يؤدي إلى جانب صالح عام أو رفع ضرر عام ،

ومن حيث إنه عن الوجه الثالث من أوجه الطعن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وحاصله أن الفقرة الأولى من المادة التاسعة من الدستور إذ نصت على أن « الأسرة أساس المجتمع قوامها الذين » ، فأنها تعني أن نهيمن على تنظيم الأسرة مبادئ الشريعة الإسلامية بكل ما فيه من سعة وشمول لا أن يهيمن على هذا التنظيم مذهب واحد من مذاهب الشريعة للتراء هو المذهب الحنفي - هذا القول مردود بأن ذلك للنسب للدستوري إنما يتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع ، فهو يتضمن توجيه الأسرة إلى الاعتصام بالدين والقيام بأوامره ونواهيه ولا شأن له بدستورية القوانين .

لأنها : بالنسبة إلى الطعن في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في شأن تحديد أقصى من حضنة النساء الصغير :

من حيث إن المدعية تنص على هذه المادة مخالفة المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن « مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع » ، ويبان ذلك من أن المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سائلة الذكر إذ أقرت ضمناً ما ألمرت به المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من صدور الأحكام في سائر منازعات الحضنة عدا ما تضمنته من تحديد لأقصى من حضنة النساء الصغير - وفقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة تكون - بدورها - قد خالفت هذا النص للدستوري لأذلت الأسباب التي أقيم عليها الطعن في المادة ٢٨٠ من اللائحة .

ومن حيث إن هذا القول مردود بما سلف بيانه من أسباب في شأن الرد على ما أثارته المدعية من أوجه الطعن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

ومن حيث إنه يخلص من كل ما تقدم أن المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ نصت على أن « تصدر الأحكام طبقاً لآراء القضاة في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ماعدا الأحوال التي يصر فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب أن تصدر الأحكام فيها طبقاً لتلك القواعد » ، وأن المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إذ نصت على أن « للقاضي أن يأذن بحضنة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع والصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين أن مصلحةهما تقتضي ذلك » ، لا تكون لهما مخالفة للدستور ، ومن ثم تكون الدعوى غير قائمة على أساس معتمداً رافضها موضوعاً ولزام المدعية المصروفات ومصادرة التكلفة .

* ويلاحظ أنه سبق الطعن بعدم دستورية المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية أمام المحكمة العليا في الدعوى رقم ١ لسنة ٥ قضائية عليا دستورية وقضى فيه برفضها ، كما طعن أمام المحكمة الدستورية العليا على ذلك النص مع نص المادة ٢٤٧ من اللائحة الشرعية وذلك بالدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية ، وقضى فيها بعدم القبول (أنظر الحكم الأخير بحاشية المادة ٢٤٧ من اللائحة الشرعية) .

مادة ٢٨١ : يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها وإذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصوم على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم بحسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها .

مادة ٢٨٢ : تقبل المعارضة في تقدير المصاريف من الخصوم بالكيفية والأوضاع المقررة في المواد ٢٣٦ ، ٢٣٧ و ٢٣٨ من هذه اللائحة .

الفصل الثاني

في الأحكام الغيابية

مادة ٢٨٣ : إذا لم يحضر المدعى عليه لا بنفسه ولا بوكيل عنه بعد إعلانه في الميعاد الذي حدد له تسمع الدعوى وأدلتها ويحكم في غيبته بدون إعدار ولا نصب وكيل .

مادة ٢٨٤ : لا يصح التمسك بالحكم أو القرار الصادر في حالة الغيبة إلا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها .

الفصل الثالث

في الأحكام الحضورية والمعتبرة كذلك

مادة ٢٨٥ : الأحكام الحضورية هي التي تصدر في غير الأحوال المبينة في الفصل السابق .

مادة ٢٨٦ : إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالإنكار وإثباتها بالطرق الشرعية حكم عليه في غيبته بدون إعلان ويعتبر الحكم صادراً في مواجهة الخصوم . وكذلك إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالإقرار .

مادة ٢٨٧ : إذا كانت للدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى إلى ميعاد يمكن فيه إعلان ذلك الحكم إلى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك إن تخلّف إحداهما الحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل فيه المعارضة منه .

مادة ٢٨٨ : إذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت النطق بالحكم لا تنشط المحكمة القضية وتقرر ما يقتضيه الحكم الشرعي فيها .

الباب الخامس

فى طرق الطعن فى الأحكام

مادة ٢٨٩ : طرق الطعن فى الأحكام هى المعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر وطلب التفسير .

الفصل الأول

فى المعارضة فى الأحكام الغيابية

مادة ٢٩٠ : تقبل المعارضة فى كل حكم صادر فى الغيبة ماعدا الأحكام المعترية صادرة فى مواجهة الخصوم بمقتضى هذه اللائحة فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق الاستئناف .

وكذا تقبل المعارضة فى كل قرار صادر فى الغيبة بعزل ناظر الوقف .

مادة ٢٩١ : تقبل المعارضة إلى الوقت الذى يعلم فيه المحكوم عليه بتفيذ الحكم (١) .

مادة ٢٩٢ : يعتبر المحكوم عليه عالماً بالتنفيذ بمجرد إعلان صورة الحكم للتنفيذية إليه بالطرق المقررة .

مادة ٢٩٣ : مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ إعلان الصورة للتنفيذية .

مادة ٢٩٤ : لا تقبل المعارضة إلا من الخصم الغائب أو وكيله .

مادة ٢٩٥ : تحصل المعارضة بورقة تعلن للخصم على حسب الطرق المقررة لرفع الدعاوى ويشتمل الإعلان المذكور على البيانات المقررة بالإعلان وعلى تاريخ الحكم المعارض فيه وتاريخ إعلانه لمقدم المعارضة والأوجه التى يستند عليها فيها .

(١) المراد بحكم المادة ٢٩١ هو العلم بتنفيذ الحكم لا مجرد العلم به .

ويجوز حصولها بطلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره ، وعلى المكلف بالتنفيذ أن يوقفه إلا في الأحوال التي لا يجوز فيها المعارضة أو التي لا توقف المعارضة التنفيذ فيها ويرد الأوراق إلى المحكمة فوراً .

وعلى كاتب المحكمة أن يقيدها في الدفتر المختص ب قيد المعارضات وفي الحالة الأخيرة يحدد جلسة لنظرها أمام المحكمة ويعلن الخصوم بذلك .

مادة ٢٩٦ : تقدم المعارضة في الأحكام الغيابية للمحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة ٢٩٧ : يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ إلا في الأحوال الآتية:
أولاً : إذا كان الحكم صادراً بالنفقة أو بأجرة الرضاعة أو المسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير إلى أمه :

ثانياً : إذا كان مأموراً بالنفاذ المؤقت في الحكم في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

مادة ٢٩٨ : يجوز مع المعارضة إجراء الوسائل التحفظية .

مادة ٢٩٩ : لا تقبل للمعارضة في الحكم بعد الرضاء به كتابة أو قبول تنفيذه بلا معانعة .

مادة ٣٠٠ : ترفض المعارضة إذا قدمت بعد الميعاد المقرر لتقديمها .

مادة ٣٠١ : تكبح المحكمة في نظر المعارضة الطرق المبينة في هذه اللائحة فيما يتعلق بغية المدعى أو المدعى عليه .

مادة ٣٠٢ : إذا لم يحضر المعارض في جلسة للمعارضة اعتبرت معارضته كأن لم تكن ولم يبق له إلا الاستئناف في ميعاده .

مادة ٣٠٣ : الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقاً ولكن يجوز استئنافه .

الفصل الثاني

في الاستئناف^(١)

مادة ٣٠٤ : يجوز للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في هذه اللائحة أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية .

مادة ٣٠٥ : يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو في الإحالة على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو عدمه أو بالنفاذ المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف إن لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات . ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية بصفة انتهائية كالمبين في المادة الخامسة من هذه اللائحة متى كانت صادرة في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماعها أو عدمه ، ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ما سبق إلا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى .

مادة ٣٠٦ : استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه استئناف جميع الأحكام والقرارات التي سبق صدورها في أثناء السير في الدعوى ولم يكن سبق استئنافها .

مادة ٣٠٧ : ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوماً كاملة وميعاد استئناف الأحكام الكلية الابتدائية ثلاثون يوماً كذلك .

مادة ٣٠٨ : يبتدئ ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في مواجهة الخصوم وكذلك الحكم المبني على الإقرار من يوم صدورها .

(١) مفاد المادتان ٥، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والبرادة باللائحة الشرعية وليس بقواعد أخرى من قانون المرافعات وأن هذه اللائحة لا تزال هي الأصل الأصيل الذي يجب التزمه ويصح الرجوع اليه للتعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته .

ويتبدئ ميعاد استئناف الأحكام المعتيرة كذلك من يوم إعلانها .

ويتبدئ ميعاد استئناف الأحكام النيابية من اليوم الذى صارت فيه المعارضة غير جائزة .

ويجوز الاستئناف فى مدة المعارضة وحيلث سقط الحق فيها ، ويتبدئ ميعاد استئناف الأحكام التى تصدر فى المعارضة من يوم إعلانها إن لم تكن صادرة فى مواجهة الخصوم .

مادة ٣٠٩ : إذا لم يحصل الاستئناف فى الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائى واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف .

مادة ٣١٠ : يرفع الاستئناف بورقة تعان للخصم الآخر بطرق الإعلان المنصوص عليه فى هذه اللائحة ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للإعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ إعلانه للمستأنف عليه والأسباب التى بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور .

مادة ٣١١ : تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف .

مادة ٣١٢ : إذا قدمت ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف فعليه أن يرسل أوراق القضية للمستأنفة إلى محكمة الاستئناف .
أما إذا قدمت لقلم كتاب محكمة الاستئناف فعليه أن يطلب أوراق القضية من المحكمة التى حكمت فى الدعوى .

مادة ٣١٣ : على كاتب محكمة الاستئناف فى الحالين أن يقيد الدعوى فى الجدول المعد لتقيد القضايا متى ورد له أصل الإعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة فيه ويكون التقيد المذكور بناء على طلب المستأنف .

ومع ذلك إذا سبق دفع الرسم بأكمله يكون التقيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى طلب المستأنف .

مادة ٣١٤ : إذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة أيام إن كانت القضية كالية أو ثلاثة أيام إن كانت جزئية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه إن كانت مدته قد مضت ويصبح الحكم المستأنف واجب التنفيذ ويحصل التقيد إما بتقديم أصل الإعلان أو قسيمة دفع ريع الرسم إلى كاتب المحكمة الذي يطلب منه قيد الدعوى .

مادة ٣١٥ : يترتب على الاستئناف إيقاف التنفيذ إلا في الأحوال الآتية:
(أولاً) إذا كان الحكم الصادر بالنفقة أو بأجرة الرضاعة أو للسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير إلى أمه .

(ثانياً) إذا كان مأموراً بالإنفاذ المؤقت في الحكم وذلك في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

مادة ٣١٦ : يحضر الخصوم أو وكلائهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعياً .

مادة ٣١٧ : يعيد الاستئناف للدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .

ويجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة وعلى أى دفع أو دليل آخر يقدم في الاستئناف من قبل الخصوم طبقاً للمادة ٣٢١ .

ثم تحكم المحكمة بعد نظر الدعوى طبقاً للمنهج الشرعى إما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه أو بتعديله .

مادة ٣١٨ : تفصل المحكمة الاستئنافية في استئناف وصف الحكم بالإنفاذ المؤقت أو رفضه على وجه الاستعجال وينون انتظار الفصل في الموضوع .

مادة ٣١٩ : إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن وصار الحكم الابتدائى ولجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الاستئناف باقياً .

مادة ٣٢٠ : يرفض الاستئناف إذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه .

مادة ٣٢١ : لا يجوز للمخضوم أن يقدموا فى الاسئلاف طلباء دعوى جءءة غير الدعوى الأصلية إلا بطريق الءفع للءعوى الأصلية .

وآوز لهم أن ببء أءلة جءءة للبوء للءعوى أو نفبها .

مادة ٣٢٢ : آمع القواء المقررة فى شأن رفع الءعوى والسفر فبها أمام المآكم الاءائبة ىبب فى الءعوى المسألفة وكذا آمع القواء المقررة فبما بعلق بالأحكام والقرارات .

مادة ٣٢٣ : إنا قررت مآمة الاسئلاف إلغاء حكم صاءر فى الاآصاص أو إآالة الءعوى إلى مآمة أخرى وكانت القضية صالحة للفصل فى موضوعها لا ترءها إلى مآمة أول ءرآة بل بفصل فبها بما بفضبه للمبآ الشرعى .

وبسئلى من حكم هءه المادة أحكام الاآصاص أو الإآالة الصاءرة من المآكم الجزبابة فى المواء اللى بكون حكمها فبها انءائبا ففى هءه الآالة بآب على المآمة الاسئلافبة رء للقضية إلى المآمة المآصة .

مادة ٣٢٤ : إنا اسئلف فى أثناء سفر الءعوى حكم أو قرار من الأحكام والقرارات اللى بآوز اسئلافها قبل الحكم فى أصل الءعوى فبعء الفصل فبها من مآمة الاسئلاف ترء القضية لمآمة أول ءرآة للسفر فبها مع مراعاة ما نص علبه فى الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٣٢٥ : المعارضة فى الأحكام الاسئلافبة الصاءرة فى الفببة بآزم بءببها فى ظرف الأيام العشرة الئالببة لإعلان تلك الأحكام وإلا سقط الحق بها .

مادة ٣٢٦ : رفع المعارضة المذكورة بكون بئكلبف للآصم بالآضور أمام المآمة بالكفبفة والأوضاع المقررة لرفع الءعوى .

مادة ٣٢٧ : بآوز لكل ذى شأن أن بسئلف الئصرف فى الأواق الصاءرة من المآمة الشرعببة الاءائبة بصفة ابءائبة فى ظرف الئالبب بوماً بالأكثر من بزم الئصرف .

ويجوز لوزير الأوقاف أن يرفع الاستئناف في مسائل الأوقاف الخيرية في الميعاد المذكور .

ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم لقلم كتاب محكمة التصرف الابتدائية أو لقلم كتاب المحكمة العليا ويترتب على الاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة إلا في إقامة الناظر أو ضم ناظر أو أفراد أحد الناظرين بالتصرف وتفصل المحكمة العليا بعد الاطلاع على الأوراق .

ويجوز لها أن تستدعي من ترى لزوما لسماع أقواله وأن تستوفي ما تراه لازماً من الإجراءات .

ولمحكمة الاستئناف أن تلقى أو تعدل التصرف المستأنف أمامها ولها أن تقيم ناظراً عند إلغائها التصرف بإقامة الناظر .

مادة ٣٢٨ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل الثالث

في التماس إعادة النظر^(١)

المواد من ٣٢٩ - ٣٣٥ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل الرابع

في طلب تصحيح الحكم أو تفسيره

المواد من ٣٣٦ - ٣٤٠ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل الخامس

في الطعن في الأحكام ممن تتعدى إليه

المادتان ٣٤١ - ٣٤٢ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

(١) المواد من ٣٢٩ - ٣٣٥ الملغاة يغلبها في قانون المرافعات المواد من ٢٤١ - ٢٤٧

الكتاب الخامس في تنفيذ الأحكام

الباب الأول قواعد عمومية

مادة ٣٤٣ : لا يجوز تنفيذ حكم إلا إذا كان مشمولاً من المحكمة التي أصدرته بصيغة التنفيذ وهي :

« يجب على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقاً للمصوص اللائحة .

مادة ٣٤٤ : لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة إلا بعد مضي ميعاد الاستئناف مالم يكن التنفيذ المؤقت مأموراً به من الحكم أو منصوصاً عليه في هذه اللائحة .»

مادة ٣٤٥ : تنفيذ الحكم بالطاعة وحفظ الولد عند محرمه والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية يكون قهراً ولو أدى إلى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال التنفيذ في هذه الحالة التطعيمات التي تعطى من القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها المحل الذى يحصل فيه التنفيذ .

مادة ٣٤٦ : يعاد تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة ما دامت زوجة وكذا الحكم بتسليم الولد .

مادة ٣٤٧ : إذا أمتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو فى أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادراً على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس

عن ثلاثين يوماً أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فإنه يخلو سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية^(١)،^(٢) .

(١) يلاحظ أنه بموجب المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ فإن للمحكوم له بالتفقة أن يقيم الدعوى الجنائية ضد الملتزم بالتفقة سواء بتقديمه شكوى للتبليغ العامة أو بطريق الإدعاء المباشر أخذاً بحكم المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات والتي جرى نصها على الآتي : كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجيه وأقاربه أو أوصهاره أو أجره حضانة أو رضاعة أو مسكن وأستغ عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يماقب بالمحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن ، وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة . وفي جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجدد في نية أو قدم كفيلاً يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

وجدير بالإشارة أن الجريمة المشار إليها بالنص السابق تتطلب سبق تنفيذ الملتزم بالتفقة حكم الحبس الصادر منه من محكمة الأحوال الشخصية ثم استمراره في الامتناع عن الوفاء بالتفقة مع قدرته على الدفع.

(٥) صدر عن وزارة العدل مجموعة منشورات تتضمن تعليماتها بشأن إجراءات تنفيذ أحكام الحبس بالنفقات طبقاً للمادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية ، وذلك على النحو الآتي :

(أولاً) منشور رقم ٨٦٣ تاريخ ١٩١١/٢/١٢ وتضمن :

١ - يقيد طلب الحبس في دفتر خاص .

٢ - إذا حضر الطرفان في اليوم المحدد سارت المحكمة في الإجراءات فإن ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه غير قادر على تنفيذ الحكم قررت انتظار ميسرته ، وإن ثبت أنه قادر على الدفع أمرته بالسداد ، وإن احتاج إلى مهلة مقبولة أسهلته وأجأت النظر في المسألة إلى جلسة أخرى فإن لم يمثل للأمر حكمت بحبسه .

٣ - إذا حضر المحكوم عليه وأدعى براءة نفسه من المبلغ المحكوم به ولم يصادقه الطالب فلا ترقف إجراءات التنفيذ إلا أن يقدم المحكوم عليه كفيلاً مقدرًا أو أودع المبلغ على نعمة المحكوم له في إحدى خزائن الحكومة ، وإلا لم يرفع دعوته أمام الجهة المختصة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الإيداع بصرف المبلغ للمحكوم له ، على أنه يصح إيقاف إجراءات الحبس ولو بقرار إيداع إذا قدم المحكوم عليه حكماً أو سنداً رسمياً ببراءة النعمة والمحكوم له المعلن في الحكم أو السند الرسمي أمام المحكمة المختصة .

٤ - إذا حضر المحكوم له وغاب المحكوم عليه بعد إعلانه سارت المحكمة في الإجراءات بلا حاجة إلى إقامة وكيل عن القنصل وكلفت المحكمة له بأثبات اليسار ، وبعد التحقق من يسار المحكوم عليه تصدر المحكمة أمراً بالدفع وتؤجل القضية لجلسة أخرى ويمن ذلك الأمر المحكوم عليه بمعرفة الطالب بطريق الإعلان المقرر فإن لم يدفع المحكوم عليه بعد إعلانه حكم بحبسه في العجلة التي تمددت .

٥ - لا يصح الطعن في القرار الصادر في دعوى الحبس بمعارضته أو استئناف أو التماس .

٦ - يذكر في القرار الصادر بالحبس المبالغ الواجب دفعها ومدة الحبس ويبين فيه أنه لو دفع المحكوم عليه تلك المبالغ أو قدم كفيلاً مقتدرًا يفرج عنه في الحال .

٧ - على المودع بالتنفيذ عند القبض على المحكوم عليه أن يطلب منه أولاً دفع المبالغ المحكوم بها فإن دفعها أدخل سبيله وتسلم المبالغ إلى الطالب بإيصال يعطى للمحكوم عليه ويؤشر بذلك على الحكم الصادر بالحبس وإن قدم كفيلاً واعتمده الطالب أدخل سبيله أيضاً بعد أن يؤخذ على الكفيل تعهد كتابي على أن يضمن المحكوم عليه بالالتزام في تنفيذ الحكم الصادر عليه ودفع جميع المبالغ المحكوم بها ويصدق على الأمضاء بمعرفة المودع بالتنفيذ ثم يسلم للحكم إلى المحكوم له .

٨ - إذا حصل نزاع في تقدير الكفيل في جميع الأحوال المار ذكرها يرفع الأمر إلى المحكمة وعليها أن تتحقق من كفايته ومعنى ثبت لها أنه مقتدر تأخذ عليها تمهيداً كتابياً بالصفة المبينة بالفقرة الثانية من البند السابق ثم تقرر إيقاف إجراءات الحبس وتؤشر بمضمونه على الحكم الذي يسلم إلى المحكوم له .

٩ - إذا ادعى المحكوم عليه عند القبض عليه براءة ذمته من الدين المطلوب ومصادقه الطالب أوقف التنفيذ سواء قدم المحكوم عليه أوراقاً تثبت البراءة أم لا ، وإذا قدم أوراقاً رسمية أو غير رسمية ولم يصادفه الطالب يرفع الأمر إلى المحكمة للكانن بدلتها محل القبض لتقرير إيقاف التنفيذ أو عدمه .

١٠ - يفرج عن المحكوم عليه حالاً متى سدد المبالغ المحبوس من أجلها أو قدم كفيلاً مقتدرًا أو طلب المحكوم له الإفراج عنه أو ألغى الحكم الصادر بالدفعة أو صدر حكم آخر بأسقاطها .

١١ - تحكم المحاكم على وجه السرعة في المواد المتعلقة بالحبس .

(ثالثاً) منشور رقم ١٦٩٥ تاريخ ١٩١١/٣/١٧ وتضمن :

حيث إن الحبس مضرب من يقع عليه ضرراً غير قابل للتعميم ولم تجزه اللائحة إلا لضرورة خاصة فلا يجوز توقيعه إلا إذا كان السبب الموجب له غير قابل للزوال فمستلزمات الوزارة نظر المحاكم إلى عدم الحكم بالحبس في اللقعات المبينة في المادة /٣٤٧ من اللائحة إلا إذا كان حكم النفقة نهائياً بطبيعته أو مضى ميعاد المعارضة والاستئناف عليه وإذا كانت الأحكام الصادرة بالدفعة قابلة للمعارضة أو الاستئناف فحق المحكمة أن تعلق تنفيذ الحكم بالحبس على فوات مدة الطعن وهذا لا يمنع المحكوم له من التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق التي أجازها الشارع .

(رابعاً) منشور رقم ٤٨٨١ تاريخ ١٩١١/٦/٢٩ وتضمن :

لا يحبس الكفيل الذي يحضره المحكوم عليه ، ولا يحكم بالحبس عن متجدد مدة أكثر من مرة .

(خامساً) منشور رقم ٣٢٦٠ تاريخ ١٩١٢/٣/١٦ وتضمن :

إذا قدم المحكوم عليه بالحبس كفيلاً مقتدرًا أدخل سبيله وأمتنع عن دفع النفقة فينفذ حكم النفقة على أموال الكفيل عدد عدم دفعها عن المحكوم عليه متى كانت الكفالة صادرة منه أمام موظف مختص .

== (خامساً) منشور رقم ٨١ بتاريخ ١٩١٦/٥/١٣ وتضمن :

سارت إحدى المحاكم في دفع المدعى عليه ببراءة ذمته من المبلغ المطلوب في قضية حبس لسبق إقامة المدعية مع المدعى عليه أربعة أشهر ونصف تأكل تعويها إلى أن رفعت له للمجز عن الإثبات وقد كان اللازم أن يكفل المدعى عليه الدافع بأبداع المبلغ في إحدى خزائن الحكومة أو إحضار كفيل مقتدر وأن يرفع دعواه بعد ذلك أمام المحكمة المختصة ليحصل على براءة ذمته إن كانت برئية طبقاً لبند ٣ من التعليمات .

(سادساً) منشور رقم ٣٢٨٢ بتاريخ ١٩١٤/٥/١٢ ، وجاء به :

قضى منشور الوزارة الصادر في ١٩١٣/٤/٢ بعدم حبس المستخدم ما دام لم يسع في الإضرار بحقوق طالب التنفيذ وقد روعي أن طالب التنفيذ ربما يصل إلى حقوقه من الموقوف أكثر من غيره ولكن قد دلت الأحوال على أن كثيراً منهم أمتنع عن تنفيذ أحكام النفقات الصادرة منه مع قدرته على اللجوء بما حكم عليه فلا محل لأن استثناء المستخدمين من نص المادة ٣٤٧ من اللائحة ويجب لخطر المسلحة التابع لها الموظف بحكم الحبس الذي يصدر منه لاتخاذ مايلزم لذلك ويؤثر في ملف القضية بتاريخ وبمرة الخطأ .

(سابعاً) منشور رقم ٤٦٦٤ بتاريخ ١٩١٤/٧/١ ، وورد به :

لايجوز تنفيذ حكم الحبس إلا إذا طلبت المحكوم لها ذلك وحررت طلبها على استمارة خاصة ، وفي هذه الحالة تعيل المحكمة ذلك الطلب على جهة الإدارة لإحالة بسيطة .

(ثامناً) منشور رقم ٢٥ بتاريخ ١٩١٧/٨/٣٠ وجاء به :

حيث إن الحبس من الإجراءات التي تحب الاحتياط فيها وتمكين المدعى عليه من المساعدة إذا أراد فضلاً على أن أحكام الحبس بما يحد من تنفيذها على النفس ولا يتم ذلك إلا إذا كان المطلوب حبسه محل إقامة معلوم، فلهاذا ترى الحقلانية عدم السير في دعوى الحبس في حالة حصول الإعلان فيها لليلابة .

(تاسعاً) منشور رقم ٢٥ بتاريخ ١٩١٦/٢/١٧ وتضمن :

لا تقبل دعوى الحبس إذا كان المطلوب حبسه عديم الأهلية بأن كان محجوراً عليه أو قاصراً لم يبلغ للثامنة عشرة من عمره ، حيث إن الحكم بالحبس على مقتضى المادة ٣٤٧ شرطه ثبوت القدرة على دفع النفقة للمحكوم بها وأمتناع المحكوم عليه من دفعها ومعلوم أن مال القاصر تحت يد وصيه ، فشرط السابق غير متوفر فيه ، وهذا والمحكوم لها أن ترفع دعوى الحبس على ولي المال وليس ما يمنع من حبسه إذا تحققت المحكمة أن تحت يده مالا للتأسر أو المحجور عليه يمكن دفع النفقة منه وأنه متمتع عن الدفع .

(عاشرًا) منشور رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٥ وتضمن :

لاحقت الوزارة أن بعض المحاكم لم تراعى به منشور الوزارة رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ فيحكم بحبس الأوصياء أو القوام بمجرد أن يثبت أن للقاصر أو المحجور عليهم أموالاً تحت ولايتهم مع أنه لأسباب قهريه قد لا تكون هذه الأموال في حيازتهم أو لأنه لم يصل شيء من ريعها إلى أيديهم مثلاً إلى غير ذلك مما يتعذر معه الاقتدار على الدفع ولا يتحقق شرط الحكم بالحبس . والوزارة ترى أن تضى المحاكم بدفع البحث في هذه

- للتضاييا للتحقق من وجود مال بالغفل لدى الوصى أو التقيم يمكن دفع المطلوب منه فى الحال وأن تحذى عند الأقتضاء من المجالس المسببة والجهات الإدارية عما يلزم الوقوف عليه للوصول إلى عدالة الحكم .

(حادى عشر) أمر الحاقبة بتاريخ ١٩٣٣/١/٢٥ وجاء به :

رد على للكتاب رقم () بشأن استعلام مديرية الجيزة عما يتبع فى تنفيذ حكم الحبس بعد استلام المحكوم لها جزءاً من المبلغ المحكوم بالحبس من أجله وطلبها للتنفيذ عليه بالباقى منه تنفيذ الوزارة بأن دفع بعض المبالغ لا يتربط عليه رفع العقوبة بمقدار ما يقابله من لعدة المحكوم بها ، إذ العقوبة لا تنجزاً ، بناء على ذلك فالحكم واجب للتنفيذ بكل لعدة المحكوم بها إلى أن يدفع المحكوم عليه جميع المبلغ الذى حكم عليه بالحبس من أجله .

(٢) طعن بعدم دستورية المادتين ٢٨٠ ، ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على المحكمة العليا واللى أصدرت فيه حكيمين أولهما : فى الدعوى رقم ١ لسنة ٥ قضائية عليا دستورية ، وثانيهما فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ٥ قضائية عليا ، دستورية ، وقضى فى كل برفض الدعوى ، ونشر الحكم الأول بالجريدة الرسمية فى ١٩٢٩/٧/٢٩ ونشر الثانى فى ١٩٢٩/٧/٢٩ . ثم أعيد طرح الطعن بعدم دستورية ذات النصبين أمام المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٥ قضائية ، دستورية ، وقضى فيها بجلسة ١٩٩٥/٢/٢٤ بعدم قبول الدعوى (الجريدة الرسمية فى ١٩٩٥/٣/٩ - العدد ٩) .

وجاء نص الحكم - بعد الديباجة - كالآتى :

بعد الإطلاع على الأوراق والسدولة

حيث إن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق تتحصل فى أن المدعى عليها الأخيرة كانت قد أقامت ضد مطلقها - المدعى فى الدعوى الماثلة - الدعوى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٩٢ أمام محكمة الزيفون الجزائية للأحوال الشخصية طالبة الحكم عليه بدفع متجمد نفقة أولاده عن لعدة من ١٩٩١/٢/١ حتى ١٩٩٢/١٢/١ ومقتلها ٣٤٥٠ جليها ، وحجسه عند الامتناع عملاً بالمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٣ دفع للمدعى عليه بعدم دستورية المادتين ٢٨٠ و ٢٤٧ من اللائحة المشار إليها ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة ٢١ يونيو سنة ١٩٩٣ ليقدم المدعى عليه ما يوفد إقامته الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة غير أن محكمة الموضوع قررت حجز الدعوى للحكم ، ثم صدر حكمها فيها قاضياً أولاً ، برفض الدفع بعدم الدستورية ، ثانياً : بحبس المدعى عليه ثلاثين يوماً نظير امتناعه عن سداد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه قيمة باقى المستحق للمدعية كنفقة للصغيرين حسام الدين وجهاد إبراهيم عمر عن لعدة من ١٩٩١/٢/١ حتى ١٩٩٢/١٢/١ .

وحيث إن الأصل - على ما جرى عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا - أنه متى أقيمت الدعوى الدستورية أمامها ، دخلت هذه الدعوى فى حوزتها انهمين عليها وحدها ، ولا يجوز بالتالى لمحكمة الموضوع أن تنقض قرارها الصادر بإحالة مسألة دستورية إليها ، أو تنحى الدفع الفرعى المشار أمامها بعد تقديرها للجدية ، بل يجب عليها أن تتركض قضاء المحكمة الدستورية العليا فى مخالفة الدستورية المدعى بها باعتباره فصلاً -

« فيها ، كاشفاً عن مسحتها أو بطلانها ، ملزماً محكمة الموضوع بإعمال أثره في النزاع المعروض عليها ، ولا استثناء من هذه القاعدة إلا في الأحوال التي تقرر فيها المحكمة الدستورية العليا انتفاء مصلحة المدعى في الدعوى للدستورية المطروحة عليها ، أو التي يقوم خصم أمامها الدليل على تخليه عن دعواه الموضوعية وفقاً لقواعد ترك الخصومة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، أو التي يثبت فيها أمامها نزوله عن دفع بعدم الدستورية كان قد أبداه ، أو التي تنص فيها محكمة الموضوع دفْعاً فرعياً بعدم دستورية نص تشريعي - بعد تقديرها لجديده - إعمالاً من جانبها لقضاء صادر عن المحكمة الدستورية العليا بصحة أو بطلان هذا النص ذاته .

وحيث إن المدعى ينص على المادتين ٢٨٠ و ٣٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ، أن ما أوجبه أولهما : من صدور الأحكام طبقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة دون سواه ، وما نصت عليه تانيتهما : من جواز حبس الأب لعدم وفائه بتفقه أولاده ، إنما يقع مخالفاً للنص المادة الثانية من الدستور التي تلزم السلطة التشريعية بالتقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما تقرر من القواعد القانونية ، ويخل كذلك بنص المادة الخامسة من الدستور التي تقتضي بأن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق الوطنية .

وحيث إن المادة ٢٨٠ من اللائحة المشار إليها تنص على أن تصدر الأحكام طبقاً للمذنب في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، ماعدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة ، فيجب فيها أن تصدر تلك الأحكام طبقاً لتلك القواعد ، كما تنص المادة ٣٤٧ على أنه إذا أمتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو أجره الحضنة أو الرضاة أو السكن ، يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائلتها محل التنفيذ ، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادراً على القيام بما حكم به وأمرته ولم يتنقل ، حكمت بحبسه ، ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً .

وحيث إن موضوع هذا الطعن برمحه سبق أن عرض على المحكمة العليا التي أصدرت فيه حكيم أولهما : برفض الدعوى رقم ١ لسنة ٥ قضائية علواً ، ودستورية ، وتانيتهما : برفض الدعوى رقم ١٠ لسنة ٥ قضائية علواً ، ودستورية ، وقد نشر هذان الحكمان في الجريدة الرسمية أولهما : في ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٤ وتانيتهما بنى ٢٩ يوليو ١٩٧٦ .

وحيث إن البين من هذين الحكمين أنهما أنتهيا إلى رفض الدعوى الدستورية .

وحيث إن الحكم الأول أقام قضائه برفض المتاعى لمواجهة المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن المدين المورس المماثل بمد ظاهراً يجوز رده وزجره كي لا يظل متمادياً في ظلمة ، وأن ذلك هو ما تظاهره السنة النبوية الشريفة ، وأعتقد عليه إجماع المسلمين وأئمتهم ، وأقيم الحكم الثاني على نظر حاصله أن المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تنطق باب الاجتهاد ، بل إنها تنص على وجوب إصدار الأحكام - فيما لا يرد فيه نص وضعي - وفقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، وليس من شأن =

— هذه المادة منع المشرع من أن يستلهم من المذاهب الأربعة ومن غيرها ما يراه ملائماً لزمانته ويلائمه باعتبار أن السياسة التشريعية تقتضى من المشرع أن يفتح باب الرحمة من الشريعة نفسها ، وأن يرجع إلى آراء العلماء لمعالجة الأمراض الاجتماعية كلما استقصى مرض منها حتى يشعر الناس بأن في الشريعة مخرجاً من الضيق ، هذا فضلاً عن أن تخيير المشرع مذهب دون مذهب أو أرجح الأقوال في مذهب من مذاهب ، وإلزام للقضاء التقديده هو من المسائل التي يترخص فيها بسلطة تقديرية وفقاً لما يراه ملائماً لطروف المجتمع .

وحيث إن قضاء المحكمة للدستورية العليا قد جرى على أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ ، إذا نصت على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، وكانت المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ تقتضى بأن ينشر في الجريدة الرسمية مملوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين ، وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء فإن هاتين المادتين تكونتان قد قلعتا بأن الأحكام الصادرة إلى الدعاوى للدستورية لا يقتصر أثرها على من كان طرفاً فيها من الخصوم بل ينصرف هذا الأثر كذلك إلى الناس أجمعين إلى الدولة يختلف تنفيذاتها ، بما في ذلك جهات القضاء على تشعبها ، وذلك سواء كانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص المطعون عليه ومن ثم بطلانه وزوال الآثار التي أنتجها ، أم إلى دستوريته وبالتالي براءته من العيوب الدستورية جميعها ويقامه نافذاً في الصورة التي أفرغها المشرع فيه ، ذلك أن الخصومة في الدعاوى الدستورية وهي عليه بطبيعتها تنصب على النصوس التشريعية ذاتها تجرياً لموقفها أو مخالفتها للدستور هذا فضلاً عن أن الرقابة القضائية على دستورية النصوس التشريعية التي لتفردت بها المحكمة العليا ، هي رقابة شاملة ترواها هذه النصوس ذاتها أياً كانت الجهة التي أقرتها أو أصدرتها ، ويمتد نطاقها إلى تجريدها من قوة نفاذها إذا ما قضى بعدم دستوريته ، أو إلى تقرير صحتها وانتفاء موجبات إبطالها ، فلا يبرقل سريانه في مواجهة المظالمين بها هائق .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان قضاء المحكمة العليا قد خلص إلى دستورية نص المادتين ٢٨٠ ، ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وكان قضاؤها هذا ملازماً للكافة وجهات القضاء جميعها ، وكانت محكمة الموضوع بمد أن قدرت في النزاع المائل جدية الدفع بعدم دستورية هاتين المادتين ، علقت إلى نظر الموضوع المعروض عليها وقضت حكمها بحبس المدعى في هذا النزاع إيفاداً للنص المادة ٣٤٧ إظهار إليها ، فإن حكمها هذا لا يعدو أن يكون التزاماً من جانبها بقضاء المحكمة العليا وإعمالاً لأثره في النزاع الموضوعي المعروض عليها ، وهو ما يدخل في اختصاصها ، بما مؤاده انتفاء مصلحة المدعى في الطعن على هاتين المادتين بعدم الدستورية .

مادة ٣٤٨ : (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

مادة ٣٤٩ : يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الإدارة أو من تعيينه وزارة
الحقانية لذلك وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم
الواجب التنفيذ.

مادة ٣٥٠ : إذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه
إلى رئيس أوقاضي المحكمة الكائن بدائرتها جهة التنفيذ وعلى القاضي أن يرفع
الأمر لوزارة الحقانية .

الباب الثاني

في الإشكال في التنفيذ^(١)

المادتان ٣٥١ - ٣٥٢ (ألغيتا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

(١) صدر عن وزارة العقارية (المجلد) المنشور رقم ٣ بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٢٨ تضمن تعليماتها في شأن
الإشكال في تنفيذ الأحكام الصادرة في مواد التفقات أو الحبس على النحو الآتي :
أولاً : إذا ادعى المحكوم عليه براءة ذمته من المبلغ المطلوب للتنفيذ أو المحكوم بالحبس من أجله وقدم
أوراقاً رسمية أو غير رسمية لاثبات دعواه فعلى مدولى التنفيذ وقفه مؤقتاً ورفع الأمر للمحكمة
الشرعية المختصة بصفة إشكال وتحديد أقرب جلسة للنظره وإحالة الأوراق إليها بما فيها الأوراق المقدمة
له لإثبات دعوى البراءة بشرط اتخاذ الإجراءات للمحفظية إذا لم يكن قد سبق توقيع المعجز وعلى
المحكمة أن تفضل في الإشكال على وجه السرعة .

ثانياً : إذا ادعى المحكوم عليه براءة ذمته عند تنفيذ الحكم في ماله ولم يقدم أوراقاً لإثبات دعواه نفذ الحكم
بدون التفقات إلى هذه الدعوى .

ثالثاً : إذا ادعى المحكوم عليه بالحبس براءة ذمته من المبلغ المحكوم بالحبس من أجله ولم يقدم أوراقاً تثبت
دعواه فلا يوقف تنفيذ الحكم إلا بدفع المبلغ أو تقديم كفيل مقنن به أو الإذن بصرفه إلى المحكوم له ،
بدون شرط إن كان قد سبق إيداعه على ذمته بإحدى خزان الحكومة .

رابعاً : إذا رفع للمحكمة إشكال في التنفيذ لوجود أوراق تثبت البراءة ، فإن كانت رسمية ودالة على البراءة
قررت المحكمة وقف التنفيذ ولو طعن المحكوم له فيها ، وإن لم تكن دالة على البراءة قررت المحكمة
رفض الإشكال وإعادة الأوراق للتنفيذ وإن كانت غير رسمية وطعن فيه المحكوم له فلا تقرر المحكمة
وقف التنفيذ إلا إذا كانت هذه الأوراق على فرض صحتها تدل على البراءة وكان المبلغ المطلوب مودعاً
على ذمة المحكوم له في إحدى خزان الحكومة أو قدم المحكوم عليه بالحبس كفيلاً مقنناً على أنه إذا لم
يدفع المحكوم عليه دعوى البراءة في مدة خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتاريخ الفصل في الإشكال
يوقف التنفيذ بصرف المبلغ المودع للمحكوم له .

==

الباب الثالث

فى التنفيذ المؤقت

مادة ٣٥٣ : التنفيذ المؤقت يكون واجباً لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاع أو المسكن أو تسليم الصغير لأمه .

مادة ٣٥٤ : فى حالتى للحكم بعزل ناظر وقف أو ضم ناظر إليه يجب مؤقتاً إقامة نظار أو ضم ناظر آخر إلى أن يفصل فى الخصومة نهائياً ويتقرر الناظر بالطريق الشرعى

الكتاب السادس

فى تحقيق الوفاة والوراثة

وفى الإشهادات والتسجيل

الباب الأول

فى تحقيق الوفاة والوراثة

مادة ٣٥٥^(١) : تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين فى المادة ٢٥ .

مادة ٣٥٦^(٢) : على طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة إن تحققت شروطها المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن

خامساً : إذا قدم المحكوم عليه المبلغ المطلوب للتنفيذ به أو المحكوم بالحبس من أجله وقت النظر فى الإشكال بإبلاغه على نمة المحكوم له يقبل منه ذلك ويكون حكمه كحكم مألودع قبل الجلسة ولا يقبل منه طلب التأجيل للإيداع .

سادساً : عدد النظر فى اقتدار الكفيل يطبق البند ٨ من تعليمات العيس للصادر بها منشور الوزارة فى ١٢ فبراير ١٩١١ (رقم ٨٦٣) .

* ويلاحظ أن قاضى التنفيذ هو المختص دون غيره بإشكالات التنفيذ عملاً بالمادة ٢٧٥ من قانون المرافعات سواء كانت الإشكالات واقعية أو موضوعية .

(١) المادة ٣٥٥ محلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٠/٦/٥ - العدد ٥٦) ، وكان نصها قبل التعديل كالاتى : تحقيق الوفاة والوراثة يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين فى المادة ٢٥ .

(٢) المادة ٣٥٦ محلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ ، وكان نصها قبل التعديل كالاتى : على طالب تحقيق الوفاة والوراثة أن يقدم طلباً بذلك إلى المحكمة المختصة ويكون الطلب مشتملاً على بيان تاريخ الوفاة ومحل إقامة المدفون ونقها وأسماء الورثة ومحل إقامتهم ومحل عقارها للتركة ،

يقدم طلباً بذلك إلى المحكمة المختصة ويكون الطالب مشتملاً على بيان تاريخ الوفاة ومحل إقامة المتوفى وقتها وأسماء الورثة والموصى إليهم وصية واجبة إن وجدوا ومحل إقامتهم ومحل أموال التركة .

مادة ٣٥٧^(١)

مادة ٣٥٨^(٢)

مادة ٣٥٩^(٣) : على الطالب أن يعطى الورثة الموصى لهم وصية واجبة للحضور أمام المحكمة فى الميعاد الذى يحدد لذلك ، ويحقق القاضى بشهادة من يثق به وله أن يضيف إليها التحريات الإدارية حسبما يراه .

وإذا أنكر أحد الورثة أو الموصى لهم وصية واجبة ، ورأى القاضى أن الإنكار جدى وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى .

مادة ٣٦٠^(٤) : إذا كان بين الورثة والموصى إليهم وصية واجبة قاصراً أو محجوراً عليه أو غائب قام وليه أو وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه .

مادة ٣٦١^(٥) : يكون تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة إن وجدت على وجه ما ذكر حجة فى خصوص الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المحققة الشروط ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق .

(١) المادة ٣٥٧ لغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ ، وكان نصها قبل الإلغاء كالاتى : على المحكمة أن تطلب من جهة الإدارة التحرى عما ذكر فى المادة السابقة من عمدة البداة أو من يقوم مقامه وبعض مشايخها أو مثالبخ الأقسام والمعارات ولعل قرابة المتوفى أو من ترى للمحكمة التحرى عما ذكر . ويجب أن تكون التحريات ممن تكروا ومصداقاً على الامضابات من جهة الإدارة .

(٢) المادة ٣٥٨ لغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ ، وكان نصها قبل الإلغاء كالاتى : إذ رأى القاضى أن التحريات غير كافية أو فيها مخالفة للحقيقة جازله أن يستأنف التحقيق بنفسه .

(٣) المادة ٣٥٩ مستبدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل كالاتى : : على الطالب بعد أنام التحريات أن يعطى بقية الورثة للحضور أمام المحكمة فى الميعاد الذى يحدد لذلك . فإذا حضروا جميعاً أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمطابقة أو لم يجب شئ أصلاً وجب على القاضى تحقيق الورقة بشهادة من يثق بها ومطابقة التحريات المذكورة وإذا أجاب من لم يحضر بالإنكار وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى .

(٤) المادة ٣٦٠ مستبدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ وكان نصها قبل التعديل كالاتى : : إذا كان بين الورقة قاصراً أو محجوراً عليه أو غائب قام وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه .

(٥) المادة ٣٦١ مستبدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ وكان نصها قبل الاستبدال كالاتى : يكون تحقيق الوفاة والوراثة على وجه ما ذكر حجة فى خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى باخراج أو إدخال آخرين .

الباب الثاني

فى الإشهادات والتسجيل

المواد من ٣٦٢ - ٣٧٣ (الغيت بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥)^(١)

مادة ٣٧٤ : على المحكمة التى صدر بها الإشهاد أن تخطر وزارة الأوقاف فى الحالة التى لا يكون للعقار الصادر به الإشهاد حجة شرعية شاهدة بمكينة .

أحكام عمومية

مادة ٣٧٥ : للقضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى منى عليها خمس عشر سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى عدم إقامتها إلا فى الإرث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الإنكار للحق فى تلك المدة^(٢) .

مادة ٣٧٦ : أعمال اللوالب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق بالاقتناء تكون فاصرة على إفناء المحاكم الأهلية والحكومة والأفراد فى غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية وليست المحاكم مقيدة بفئوى أيا كانت .

مادة ٣٧٧ : لا يجوز طلب أحد من رؤساء المحاكم أو نوابها أو قضاتها إلى جهة من جهات الإدارة إلا إذا رخصت وزارة الحفانية بذلك .

مادة ٣٧٨ : يجتمع قضاة كل محكمة بهيئة جمعية عمومية فى شهر

(١) تضمنت المادة الثالثة من لقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ الآتى ، تنفى أفلام للتوثيق بالمحاكم الشرعية كما تنفى عملية للتوثيق بالمجالس السنية .

ونحال إلى مكاتب التوثيق جميع السمناط والسجلات المتعلقة به ،

وقد أصبحت مكاتب التوثيق هى المختصة بتوثيق جميع الصمرات فيما عدا ما استثنى بالمادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ والمعلقة بحكم المادة ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

* راجع أيضا القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام لقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/٩ العدد ٣٧ تابع) .

(٢) المقصود بالسنة فى حكم المادة ٣٧٥ هى السنة الهجرية ، وراجع للمكرة الإيضاحية لهذا النص .

أكتوبر من كل سنة لتوزيع الأعمال فيها وفي المحاكم الجزئية التابعة لها وتحديد عدد الجلسات وبيان أيامها في كل أسبوع .

وتنص الجمعية العمومية بذلك قراراً يرسل إلى وزارة الحفانية للتصديق عليه .

مادة ٣٧٩ : تراعى أحكام القانون المالى وتطيمات وزارة المالية فيما يتعلق بالأعمال الحسابية بالمحاكم الشرعية .

مادة ٣٨٠ : أعمال التفتيش في المحاكم الشرعية تقرر في لائحة خصوصية بقرار من وزير الحفانية .

مادة ٣٨١ : يضع وزير الحفانية لائحة للإجراءات الداخلية بالمحاكم الشرعية .

ويتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة ويضع لائحة ببيان الإجراءات والضوابط التي تجب مراعاتها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية .
وكذلك يضع لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف المأذنين واختصاصاتهم وعددهم وجميع ما يتعلق بهم ^(١) .

(١) كان قد صدر للمأذنين لائحة خاصة بموجب القرار المؤرخ ١٩١٥/٢/٧ ، ثم صدر قرار بتاريخ ١٩٣٤/٧/١٩ باستمرار العمل باللائحة المشار إليها ، وبتاريخ ١٩٥٥/١/٤ أصدر وزير العدل لائحة جديدة للمأذنين نشرت بالوقائع المصرية في ١٩٥٥/١/١٠ العدد ٣ ملحق ، وقد شملها عدة تعديلات ،
(*) راجع هذه اللائحة في القسم للخاص بالتوثيق بهذا الكتاب .

المذكرة الإيضاحية^(١)

للمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

والإجراءات المتعلقة بها

فى سنة ١٨٩٧ ميلادية صدرت لائحة بترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها وعدلت بقانونين صدرأ فى سنة ١٩٠٩ و ١٩١٠ ولم يمس على صدورهما بضع سنوات حتى روى فى التطبيق صعوبات عملية وفى الإجراءات عيوب ظاهرة ، لذلك عنتت وزارة الحفانية فى أوائل سنة ١٩٣١ بدرس هذه اللائحة بمعاونة فضيلة مفتى الديار المصرية وبعض كيار رجال القضاء الشرعى ، واقتصر التعديل على ما مست الحاجة إلى تعديله .

ومن أهم ما تناوله التعديل تخفيض للنصاب النهائى للقاضى الجزئى وموضوع عزل ناظر الوقف وإجراء الزواج بوثيقة رسمية ومنع سماع دعوى طلاق غير المسلمين فى المحاكم الشرعية وتقييد سماع الدعاوى بالنفقات المتجمدة وأحكام الدفوع وتوسيع نطاق الأدلة بزيادة القرينة القاطعة وعدم تجزؤ الإقرار وسماع شهود النفى وتعديل بعض الأحكام فى رد القنضة وفى المعارضة والاستئناف والالتماس وفى مسائل التنفيذ ومواد ضبط الإشهادات والتسجيل مع رعاية تبسيط الإجراءات فى هذه الأحوال وغيرها .

وفىما بلى أهم أسباب التعديل .

فى اختصاص المحاكم الجزئية

بينت المادة الخامسة ما تختص المحاكم الجزئية بالحكم النهائى فيه والمادة السادسة ما تختص فيه بالحكم الابتدائى وبنى التعديل فيها على المبادئ الآتية :

(١) يلاحظ ما لحق اللائحة الشرعية من إلغاء نصوص واستبدال أخرى على النحو السابق الإشارة إليه .

أولاً : كان النصاب النهائي فى كل من أجور الحضانة ، والرضاعة ، والمسكن ، وفى النفقات بين الزوجين ثلاثمائة قرش صاغ فى الشهر فأدى ذلك إلى إرهاب المحكوم عليه بمطالبته شهرياً على التوالى بمبالغ كبيرة بمقتضى أحكام نهائية قد تستنفذ ثروته ورأس ماله ولا يجد أمامه طريقاً للتظلم من هذه الأحكام لحرمانه من حق استئنافها ، فرئى دفعا لهذا الحرج وإفساحاً لمجال العدالة بين المتقاضين تخفيض النصاب النهائي إلى مائة قرش صاغاً فى الشهر لكل نوع من أنواع نفقة الزوجة والصغير ليكون للمحكوم عليه حق الاستئناف فيما جاوزه ، وأن يكون له أيضاً حق الاستئناف إذا كان للحكم فى كل نوع نهائياً ولكن مجموع المطلوب أو المحكوم به للزوجة أو الصغير يتجاوز ثلاثمائة قرش فى الشهر .

ثانياً : شمول نفقة الزوجة لنفقة الطعام وبدل الكسوة وأجرتى المسكن والخادم وشمول نفقة الصغير لذلك ولأجرتى الحضانة والرضاع .

ثالثاً : إلحاق نفقة الصغير بنفقة الزوجة فى الحكم بمعنى أن الحكم بها يكون نهائياً إذا لم يتجاوز مائة قرش فى كل نوع وابتدائياً فيما جاوزه رعاية لجانب الصغير ومن هو فى يده كما روى جانب الزوجة فى ذلك .

رابعاً : يسوغ للزوجة أن تطلب النفقة بأنواعها من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فيحكم لها بالتمجدد عن المدة الماضية وقد يكون مبلغاً باهظاً يشق إداؤه ويعسر وفاءه ويكون الحكم غير قابل للاستئناف بالظر إلى المحكوم به فى كل شهر من هذه المدة فرئى معالجة ذلك بجوار الاستئناف إذا زاد مجموع ما يطلب الحكم به على عشرين جديها ، أو حكم بأكثر من ذلك عن المدة السابقة على قيد الدعوى ، وبالنص فى المادة ٩٩ على عدم سماع الدعوى بالنفقة عن مدة ماضية أكثر من ثلاث سنين نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

خامساً : كانت أحكام الزيادة فى النفقات تعتبر كأحكام النفقات أبتداءً من حيث جواز الاستئناف وعدمه وذلك غير صحيح لأن القصد من طلب الزيادة إعادة النظر فى تقدير النفقة لطوره سبب يقتضيها فلا يصح النظر إلى حكم الزيادة مستقلاً عن المقدار السابق بل ينظر إليهما معاً فإن تجاوز مجموع الأصل والزيادة حد النصاب النهائى يستأنف حكم الزيادة فقط وإن لم يتجاوزه يكون حكم الزيادة غير قابل للاستئناف .

سادساً : دلت العوادث على أنه قد ترفع دعوى نفقة زوجية ويحكم فيها بما دون النصاب الدهائى ويكون هناك نزاع بين المتداعيين فى الزوجية فيكون هذا الحكم ابتدائياً بالنظر إلى النزاع فى الزوجية وانتهائياً بالنظر إلى النفقة المحكوم بها وقد تقرر محكمة الاستئناف رفض دعوى الزوجية ولا تستطيع أن تمس الحكم فيما يختص بالنفقة ويترتب على ذلك اضطراب وإشكال ، لذلك رأى تدارك هذه الحالة بالنص على أن الأحكام الصادرة بالتطبيق للمادة الخامسة الجديدة لا تكون نهائية إلا إذا لم يكن هناك نزاع فى سبب الحق الذى جرى فيه التداعى بين الخصمين كالزوجية البتوة فى دعوى نفقة الزوجة أو الصغير ، فإذا كان هناك نزاع فيه فإنه يستأنف بجميع مشكلاته .

فى حق الخيار فى رفع الدعوى :

كان للزوجة والحاضنة وأم الصغير خيار رفع الدعوى أمام محكمة المدعى أو محكمة المدعى عليه رفقاُ بحالهن ولم ينص على تخير الأم فى رفع الدعوى بنفقتها على من تجب عليه من تحقق سبب الرخصة فيها وفى ذلك مشقة فقرر لها هذا الحق فى المادة ٢٤ .

فى عزل الناظر :

أدخل فى المادة ٢٧ تعديل هام يختص بطلب عزل الناظر فقد كان عزل الناظر من خصائص المحكمة للقضائية وجرى العمل على أن يطلب أولاً من هيئة التصرفات الإذن بالخصومة لرفع دعوى العزل فإذا صدر الإذن ترفع الدعوى بطلب العزل إلى المحكمة للقضائية فإذا صدر للحكم بالعزل أو بضم آخر إليه يطلب بعد ذلك إلى هيئة التصرفات إقامة ناظر أو ضم ناظر آخر وفى هذ المراحل كثيراً ما يطرح النزاع على محكمة الاستئناف أو يعاد نظره فى المعارضة أو التماس فبطول بذلك أمد التقاضى ويمتد يد الفساد إلى الوقف وتضيق على المستحقين ثمراته ويتكبد المدعى من المشاق مالا يحتمل .

فرئى معالجة هذه الحالة التى عمت منها الشكوى بتوحيد جهة القضاء التى تفصل فى الموضوع كاملاً فأعطى لهيئة التصرفات التى كانت تأذن بالخصومة وتعيين الناظر حق عزل الناظر أيضاً إذ ليس فى ذلك ضرر ولا أصاعة الحق فهئية التصرفات هى بنفسها هيئة المحكمة والإجراءات التى كانت المحكمة تتبعها بعينها لدى هيئة التصرفات ، وطرق إثبات موجبات العزل واحدة .

ومن المصلحة أن ينظر طلب العزل أمام هيئة للتصرفات لأن أكثر ما يبنى عليه هذا الطلب يتعلق بأمور شخصية يحسن ألا تنظر فى جلسة علنية .

ولما كان موضوع العزل من الأهمية بحيث لا يسوغ الفصل فيه بدون سماع أقوال الناظر ودفاعه وحججه وجب أن يخطر بالطلب المقدم عنده فإن لم يحضر يعطى رسمياً فإذا حضر تسمع أقواله وحججه ودفعه وتحقق كلها قبل الفصل فى الطلب ، وإذا لم يحضر وصدر قرار العزل فى غيبته يكون له حق المعارضة طبقاً للمادة ٢٩٠ التى نصت على ذلك صراحة استثناء من قاعدة أن قرارات هيئة التصرفات غير قابلة للمعارضة أصلاً ولا يبتدىئ ميعاد الاستئناف فى هذه الحالة إلا من اليوم الذى صارت فيه المعارضة غير جائزه طبقاً للمادة ٣٠٨ .

أما استئناف قرار العزل الصادر حضورياً أو المعتبر كذلك فيبتدىئ ميعاده من يوم صدور قرار التصرف فى المدة المحددة بالمادة ٣٢٧ .

فى الإعلانات وقيد الدعوى :

تنص اللائحة القديمة على عدم جواز الإعلان مطلقاً قبل الشروق وبعد الغروب وفى أيام الأعياد فرئى أن يستثنى من ذلك الأحوال المستعجلة التى تقتضى الضرورة فيها بالإعلان فى هذه الأوقات على أن يوكل تقدير ذلك إلى رئيس المحكمة أو القاضى الجزئى كل فى دائرة اختصاصه فيصدر إننه بذلك على نفس ورقة الإعلان ليعلم به المعن إليه (المادة ٣٩) .

وأوجب على قلم كتاب المحكمة أن يقيد الدعوى من تلقاء نفسه متى كان الرسم مدفوعاً بأكمله بمقتضى المادتين ٥٨ ، ٣١٣ وهذا الإيجاب لا يعنى المستأنف من القيام

بواجب طلب قيد الدعوى فإذا إهمل تقع عليه المسؤولية وما تكليف قلم الكتاب من تلقاء نفسه إلا من باب المعاونة في حالة خاصة تسهلاً للمتقاضين .

هى سماع الدعوى :

لما كان مطلوباً شرعاً من القاضى أن يعرض الصلح على الخصوم لانه أقطع للنزاع وأحفز للروابط نص على ذلك من المادة ٨٢ .

ولم تكن المحاكم تأمر بسرية الجلسات إلا فيما يمس النظام أو الآداب وقد لوحظ أن هناك حالة أخرى يحسن أن تكون للجلسة فيها سرية وهى صيانة كرامة الأسرة من أن تعرض أحوالها للخاصة فى جلسة علنية ولهذا نص عليها فى المادة ٨٤ .

إجراء عقد الزوج بوثيقة رسمية :

من القواعد الشرعية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وأن لولى الأمر أن يمنع قضائه عن سماع بعض الدعاوى وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس وصيانة للحقوق من العبث والصنماع .

وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك وأقرؤا هذا المبدأ فى أحكام كثيرة وأشتملت لاحتلام سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية على كثير من مود التخصيص وخاصة فيما يتعلق بدعوى الزوجية والطلاق والأقرب بهما .
وألّف الناس هذه القيود الواردة بهما وأطمأنوا إليها بعد أن تبين ما لها عظيم الأثر فى صيانة حقوق الأسر .

إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج وهو أساس رابطة الأسرة لايزال فى حاجة إلى الصيانة والاحتياط فى أمره فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم يجده أحدهما ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء .

وقد يدعى بعض نوى الأغراض الزوجية زوراً وبهتاناً أو نكابة وتشهيراً أو ابتغاء غرض آخر اعتماداً على سهولة إثباتها بالشهود خصوصاً وأن الفقه يجيز الشهادة بالتسامع فى الزواج .

وقد تدعى الزوجية بورقة عرفية إن تثبت صحبتها مرة لا تثبت مراراً وما كان لشي من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائماً بوثيقة رسمية كما في عقود الرهن وحجج الأوقاف وهي أقل منه شأنًا وهو أعظم منها خطراً .

فحملًا للناس على ذلك وإظهاراً لشرف هذا العقد وتقديساً له عن الجحود والإنكار ومنعاً لهذه المقاصد العديدة وصيانة للحقوق واحتراماً لروابط الأسرة زيدت الفقرة الرابعة في المادة ٩٩ التي نصها (ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١) وبذلك أصبحت دعوى الزوجية أو الإقرار بها لا تسمع عند الإنكار في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ بدون وثيقة رسمية في حال حياة الزوجين أو بعد الوفاة ووثيقة الزواج الرسمية هي التي تصدر من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها طبقاً للمادة ١٣٢ كالقاضي والمأذون في داخل القطر وكالتصل في خارجه .

وظاهر أن هذا المنع لا تأثير له شرعاً في دعوى النيب بل هذه باقية على حكمها المقرر كما كانت باقية عليه رغماً من التعديل الخاص بدعوى الزوجية في المادة ١٠١ من اللائحة القديمة .

تحديد سن الزواج :

كانت دعوى الزوجية لا تسمع إذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ستة عشر سنة للزوجة وثمانى عشر سنة للزوج سواء أكانت سنهما كذلك وقت الدعوى أم جاوزت هذا الحد فرئى نيسيراً على الناس وصيانة للحقوق واحتراماً لآثار الزوجية أن يقتصر المنع من السماع على حالة واحدة وهي ما إذا كانت سنهما أو سن أحدهما وقت الدعوى أقل من السن المحددة .

النفقة المتجمدة :

أما النفقة المتجمدة فقد رئى أخذاً بقاعدة جواز تخصيص القضاء ألا تسمع الدعوى بها لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية نهايتها تاريخ قيد الدعوى .

ولما كان فى اطلاق اجازة المطالبة بالنفقة المتجمدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى احتمال المطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص المأزم بها ، رأى من العدل دفع صاحب الحق فى النفقة إلى المطالبة بها أولاً فأول بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنين وجعل ذلك من طريق منع سماع الدعوى وليس فى هذا الحكم ضرر على صاحب الحق فى النفقة إذ يمكنه أن يطالب به قبل مضى الثلاث سنين .

صلاوق غير المسلمين :

كانت المحاكم الشرعية عملاً بالمادة ٢٨٠ من اللائحة تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة فى الدعاوى المرفوعة من أحدهما على الآخر ، وكان فى ذلك حرج ومشقة بالنسبة للطوائف التى لا تدين بوقوع الطلاق لعدم استطاعة هذه المطلقة للزواج من آخر للتقاليد المتبعة فى ملتها فتبقى مطلقة لا تتزوج وقد تحرم من النفقة فلا تجد من ينفق عليها قرئى معالجة هذه الحالة عملاً بمبدأ جواز تخصيص القضاء بالنص على عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كان الزوجان يدينان بوقوع الطلاق (المادة ٩٩) .

فى دفع الدعوى قبل الجواب عنها :

وسعت سلطة المحكمة فى التصرف والحكم فى الدفع الفرعية فأجيز لها أن تحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها إن كان سببه النظام العام وذلك فى الأحوال التى ليس للمحاكم الشرعية ولاية الحكم فيها مثل ما إذا كان الخصوم أو أحدهم من جنسية أجنبية خاضعين لولاية محاكم أخرى .

وقد أجيز لها فى حالة تقرير عدم الاختصاص أن تحيل الدعوى إلى المحكمة الشرعية المختصة فى الوقت نفسه رفقا بالمدعى الذى قد يرفع الدعوى إلى محكمة شرعية غير مختصة عن جهل بقواعد الاختصاص .

وبالنسبة للدفع بعدم صحة الدعوى أوجب النص الجديد على القاضى الاستفسار من المدعى عن كل ما يلزم لتصحيح دعواه بعد أن كان جوازيا ، وكانت اللائحة القديمة توجب على القاضى إمهاله لذلك ثلاث جلسات قرئى أن يترك أمر

تقدير الأمهال إلى القاضى حسب ظروف كل قضية فلا يتقيد وجوباً بالتأجيل ولا بعدد مراته إذ قد يكفى بمرة وحيدة فى قضية وقد يلزم أكثر من مرة فى قضية أخرى وقد لا يلزم التأجيل فى أحوال أخر .

وكانت اللائحة القديمة تميز المحكمة ضم الدفع للفرعى إلى الموضوع إن رأت الدفع غير مقبول فرئى إطلاق إجازة ضم الدفع إلى الموضوع كلما رأت المحكمة قاندة لذلك .

وكذلك كان للمدعى حق طلب التأجيل مرتين للإجابة على الدفع والإطلاع على المستندات فجعل التأجيل جوازياً للمحكمة حسب ظروف الدعوى حتى لا يتأخر الفصل فيها لغير سبب حقيقى (المواد ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤) .

فى الجواب عن الدعوى :

كان للمدعى عليه الحق فى ميعاد للإجابة عن الدعوى فجعل التأجيل جوازياً تقدره المحكمة حسب ظروف الدعوى وذلك بناء على مبدأ ترك أمر التأجيل لتقدير المحكمة (المادة ١٠٥) .

وكان للمدعى عليه عند غياب المدعى الخيار فى طلب شطب القضية أو إعلان المدعى لمنع تعرضه ثم طلب اعتبار القضية كأن لم تكن ، ولما كان شطب القضية لا يضير المدعى ولا يجمله على متابعة قضيته إذ يمكنه تجديدها برسم قليل وكان فى طلب منع التعرض تكليف للمدعى عليه إقامة دعوى . رضى اختصار هذه الإجراءات واعطاء المدعى عليه الحق دائماً فى طلب اعتبار القضية كأن لم تكن كلما غاب المدعى عن الجلسة حملاً للمدعى على متابعة دعواه (المواد ١٠٨ - ١١٠) .

فى استجواب الخصوم أنفسهم :

جرى بعض المحاكم على أن أستجواب الخصوم قد ينصرف إلى استجواب الركلاء عنهم وليس هذا هو الغرض من الاستجواب لذلك نص فى اللائحة على مايدفع هذا اللبس .

فى الأدلة:

ليس الغرض من الدليل الذى يقدم للقضاء سوى أبانة الحق وإظهاره ، وقد يوجد فى الدعوى من القرائن القاطعة ما يرجح كفه أحد الخصمين ويدل على الحق فى الخصومة وليس من العدالة ولا من الحق أن تهدر دالاتها ويحجر على القضاء الأخذ بها ، وقد جاءت الشريعة الفراء باعتبارها ، واعتمد الفقهاء فى صدر الإسلام فى أقضيّتهم عليها ، لذلك أضيفت القرينة القاطعة إلى الأدلة الشرعية المقبولة وعرف الدليل للإرشاد إلى ما هو المقصود منه ليسير القضاء فى التطبيق على وفقه (المادة ١٢٣) .

فى الإقرار:

زيد فى هذا الباب مادة جديدة تقرر مبدأ جرى عليه القضاء الأهلى ونص عليه فقهاء الحنابلة وأبده العلامة ابن القيم فى أعلام الموقعين ولم يكن معمولاً به عند الحنفية وهو عدم تجزؤ الإقرار ، وبيانه أن من ادعى على آخر مبلغاً من المال مثلاً فاعترف المدعى عليه بأنه كان فى ذمته ولكنه أوفاه إياه ولم يكن لأحد منهما دليل على ما صدر منه كانت نتيجة الكلامين إدعاء الأول شغل ذمة الثانى بالمبلغ وقت الخصومة وإنكار الآخر ذلك وقت الخصومة أيضاً فيعتبر منكر للدعوى والقول قول المنكر بيمينه .

أما إذا قال المدعى عليه أن المبلغ كان فى ذمته ولكنه أوفاه ثلثه فالحكم كذلك فيما يختص بالثلث لأن الإنكار كان مقصوراً عليه ويعتبر مقراً ببقاء الثلثين فى ذمته .
وأما إذا كان هناك دليل لهما أو لأحدهما فتكون العبارة بهذا الدليل لا بقول كل منهما ويسار فى الدعوى طبقاً للمنهج الشرعى (المادة ١٢٦) .

فى الشهادة:

جرت المحاكم على سماع البينة فى الجلسات العادية لكنها كانت تحدد جلسات خاصة لسماع البينة فى القضايا الهامة التى يكثر فيه عدد الشهود بدون بيان الوقائع

المراد إثباتها ، فجاءت المادة ١٨٥ لبيان ما يجب اتخاذه من الحيطة في هذه الحالة فأوجبت حصر الوقائع المراد إثباتها في القرار الذي يحدد جلسة الإثبات .
وهذا الحصر يكون بوجه الإجمال فلا يذكر فيه ما يكون في افشائه إخلال بسير التحقيق .

وقد يقيم أحد الخصوم بيئة لإثبات واقعة من وقائع الدعوى ويكون لدى الخصم الآخر من الأدلة ما يفيد عدم صحة تلك الواقعة ، فمن العدالة أن يفسح له المجال لنفي صحة الوقائع التي سمعت البيئة لإثباتها ويمكن من تقديم دليله للقضاء ليفصل القاضي بالحق بعد الموازنة بين الأدلة والترجيح لما يظهر له رجحانه (المادة ١٨٦) .

في اليمين والتكول :

قضت اللائحة القديمة بوجوب حضور طالب اليمين عنه انتقال المحكمة لتحليف من توجهت عليه اليمين ، فكان يتغيب طالب اليمين ويمتنع التحليف ، وقد يتكرر ذلك فتطول الإجراءات فرئى جواز التحليف في غيابه إذا تخلف عن الحضور مع علمه بالميعاد المحدد للتحليف .

وقضت بأن لا يعتبر المطلوب تحليفه ناكلاً عن اليمين إلا إذا تخلف عن الحضور بعد إعلانه مرتين ، فاكتمت في التعديل بإعلانه مرة واحدة تفسيراً للإجراءات .

وقضت أيضاً بأنه في حالة إقامة من توجهت عليه اليمين في دائرة محكمة أخرى يحال استخلافه على المحكمة الابتدائية وهذه تحيل الاستخلاف على المحكمة الجزئية التي يقيم في دائرتها فرئى إجازة إحالة الاستخلاف على المحكمة الجزئية مباشرة اختصاراً للإجراءات (المادتان ٢٠٠ ، ٢٠١) .

في أهل الخبرة :

جعل إيقاف السير في الدعوى عند تعيين الخبير جوازياً تقدره المحكمة حسب مقتضيات الأحوال وكان من قبل واجباً وقد لا يستدعيه الحال (المادة ٢١٢) .
وأوجب على المحكمة تحديد زمن للخبير ليقدم فيه تقريره إذا طلب ذلك أحد الخصوم (المادة ٢٢٦) .

وحذف وجوب ملاحظة ثروة الخصوم في تقدير أتعاب الخبير إذا لا دخل لها
في قيمة عمله (المادة ٢٣٢) .

في انقطاع المرافعة :

عدلت المادة ٢٤٦ من اللائحة القديمة بحذف الفقرة الأخيرة منها فقصت
بأن القرار الصادر من محكمة الاستئناف باعتبار القضية كأن لم تكن بسبب انقطاع
المرافعة فيها يصير به الحكم المستأنف نهائياً ، وكانت هذه المادة تستثنى حالة سبق
صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف فحذف هذه الاستثناء
بسبب ما تقرر في باب الاستئناف بالمادة ٣١٧ من وجوب النظر في موضوع القضية
الاستئنافية والحكم فيها بدون إصدار قراره بإلغاء الحكم المستأنف والسير في الدعوى .
وظاهر أن هذا التعديل لا ينطبق على الدعاوى التي سبق صدور قرار فيها بذلك .

في رد القضاة عن الحكم :

جرت المحاكم على مبدأ عدم جواز رد القضاة عن الفصل في مواد التصرفات
مع أن قاضي التصرفات لا يختلف عن قاضي المحكمة القضائية بالنسبة لموضوع
الرد ومن العدالة أن يستويا في الحكم (المادة ٢٤٩) .

ولما كان بعض طالبى الرد غير جاد في طلبه رضى أن يكلف بإيداع أمانة
تخصص لسداد الغرامة القانونية (المادة ٢٥٣) .

ولهذا السبب جعل ميعاد استئناف حكم رفض الرد يوماً واحداً بدل خمسة أيام
(المادة ٢٦٦) والزام قلم الكتاب بمحكمة الاستئناف بتقديم الأوراق إلى المحكمة فوراً
بعد أن كانت مدته ثلاثة أيام (المادة ٢٦٨) .

وكان لايجوز إثبات أسباب الرد والوقائع الواردة به بغير المستندات الكتابية مع
أن بعض أسباب الرد يعتذر لإثباته بالكتابة وقد يكون لدى الطالب بيعة لإثباته فأجيز
للمحكمة قبول الإثبات بها على وجه الاستثناء متى رأت أن الظروف ترجح صحتها
(المادة ٢٦٤) .

فى الأحكام قواعد عمومية

قد بطراً على القاضى الذى أعد الحكم للصدور وحده أو أشارك مع غيره فى إصداره مانع قهرى يمنعه عن الحضور وقت تلاوة الحكم بالجملة ولم يك منصوباً على حكم هذه الحالة وجرى العمل على تأجيل النطق بالحكم لحين حضوره أو على إعادة المرافعة فى الدعوى لتغيير الهيئة وفى ذلك تكرار لإجراءات الدعوى وتأخير لإنجازها بلا مبرر ، فرئى إجازة النطق بالحكم من الهيئة الجديدة إذا كانت نسخة الحكم الأصلية ممضاء من القاضى الذى أعده .

والمراد من نسخة الحكم فى هذه الحالة مسودة الحكم التى يكتبها القاضى وتشمل على أسماء الخصوم وتاريخ الحكم ومنطوقه وأسبابه ويوقع عليها سواء أكانت ورقة مستقلة أم كانت قائمة القضية (المادة ٢٧٨) .

ولم تشمل اللائحة القديمة على نص خاص بمصاريف الدعوى فزيدت المادة ٢٨١ لتقرير هذا المبدأ .

وقاعدة الحكم بمصاريف القضية متبعة فى جميع الشرائع ، ومبناها أن من خسر دعواه إنما كان مطالب أو يدفع بغير حق فيجب أن يلزم بما حمل خصمه من مصاريف فى سبيل الوصول إلى حقه . لذلك قررت قاعدة وجوب الحكم بالمصاريف على الخصم المحكوم عليه .

وتشمل مصاريف الدعوى الرسوم القضائية وأجور الخبراء ومصاريف الشهود وكل ما ينفق رسمياً فى إثبات الدعوى مثل مصاريف الانتقال وأجرة المحاماة .

وبالنسبة لأجر المحاماة فإنها تقدر بحسب ما يرى للقاضى من ضرورة أو عدم ضرورة الالتجاء إلى محام فى القضية وإلى قيمة عمل المحامى فى القضية ولا ينظر إلى مركز المحامى الشخصى ولا إلى الاتفاق المعقود بينه وبين موكله .

وبما أن بيان المصاريف عمل كتابي فقد لا يستطيع القاضى أن يبين فى الحكم قيمتها ولذلك يقوم به الكاتب بناء على طلب من حكم له بالمصاريف فيقدر الرسوم والمصاريف الرسمية بالرجوع إلى ملف القضية .

فإن لم يسلم أحد الخصوم بصحة هذا التقرير فله أن يعارض فيه لدى القاضى طبقاً لأحكام المواد ٢٣٦ - ٢٣٨ بتقدير أجر الخبراء (المادة ٢٨٢) .

فى الأحكام الغيابية :

جرى عمل المحاكم الشرعية على أنه متى صدر حكم أو قرار فى حالة الغيبة ثم حضر المحكوم عليه فى الجلسة التى صدر فيها وطلب إعادة القضية إلى الجدول لايجاب إلى طلبه مع أنه لايعد غائباً عن الجلسة بل متأخراً عن ميعاد الحضور فقط ويدلأ من لجائه إلى طرق الطعن يعتبر حاضراً ويعاد نظر الدعوى فلا يعتبر الحكم الغيابى حقاً مكتسباً لمن صدر لمصلحته حتى تنتهى الجلسة .

وعلى هذه القاعدة يسقط الحكم فى الغيبة متى حضر الغائب قبل انتهاء الجلسة ويعتبر كأنه لم يكن ويعاد نظر الدعوى فى نفس الجلسة فإن كان الخصم الآخر قد غادر المحكمة يجب تأجيل القضية وإعلانه بذلك من قبل الخصم الذى حضر أخيراً (المادة ٢٨٤) .

فى الأحكام الحضورية والمختبرة كذلك :

أدخل فى هذا الفصل قاعدة جديدة مقررة فى الشرائع الحديثة تعرف بقاعدة إثبات الغيبة تطبق حالة تعدد المدعى عليهم وحضور بعضهم وتغيب البعض الآخر ومبناها إعادة إعلان للغائبين عن الجلسة وتكليفهم بالحضور مرة ثانية فإن تخلفوا بعد ذلك يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة لهم ولا تجوز المعارضة فيه من قبلهم .

وفائدة هذا النظام تفادى احتمال تضارب الأحكام إذ قد يصدر حكم يكون حضورياً بالنسبة للناظرين وغائبياً بالنسبة للغائبين فيعارض أحد الغائبين فيحكم فى

معارضته ثم يعارض آخر فيحكم في معارضته وقد تتعارض الأحكام الثلاثة فيما تقضى به تبعاً للأدلة والدفوع المقدمة من الخصوم فيها مع أنها صادرة في موضوع واحد .

ولنظام إثبات الغيبة شرط أساسي مستفاد من نفس القاعدة ومن حكمتها وهو أن يكون الحكم الذي سيصدر في الدعوى قابلاً للمعارضة إذ لا فائدة من إثبات الغيبة إذا كانت المعارضة غير جائزة ، كما إذا كانت الدعوى هي قضية معارضة .

وإجراءات إثبات الغيبة موضحة في المادة ٢٨٧ وهي تنحصر في إصدار حكم بإثبات غيبة اللغائب وإعلانهم بهذا الحكم مع تكليفهم بالحضور للجلسة ويبين فيه أنهم إن تأخروا يعتبر الحكم حضورياً بالعبء لهم .

في المعارضة في الأحكام الغائبية :

كانت اللائحة القديمة توجب إعلان الحكم إعلاناً بسيطاً ثم إعلان الصورة التنفيذية بعد ثمانية أيام فاستغنى عن إعلان الصورة البسيطة إذا لا فائدة من هذا التكرار .

في الاستئناف :

أجيز استئناف القرار الصادر بالنفاذ المؤقت أو برفض طلب النفاذ المؤقت على حده (المادة ٣٠٥) .

وأوجب على المحكمة الاستئنافية الفصل في استئناف هذا القرار على وجه الاستعجال (المادة ٣١٨) وحكمة ذلك أهمية أثر الأمر بالنفاذ المؤقت أو رفضه في الأمور المستوجبة للاستعجال والتي يخشى من تأخيرها حصول ضرر كحالة الحكم برد الطفل لحضنته ، فإذا أخطأت محكمة أول درجة في الفصل في هذا الطلب يمكن تدارك الأمر برفع الاستئناف والفصل فيه على وجه الاستعجال .

وإذا أغفلت محكمة أول درجة الفصل في أحد الطلبات كان المتبع في المحاكم الشرعية أن يعيد المدعى رفع الدعوى بهذا الطلب وما كان يجوز استئناف عدم الفصل في الطلب فأجيز استئنافه بالمادة ٣٠٥ على مبدأ أن الفلظ بعدم الفصل في طلب كالفصل فيه على وجه غلط ولكيلا يكلف المدعى تكرار الإجراءات بإعادة رفع دعوى به من جديد .

وعُدلت إجراءات الاستئناف بأن فرض على المحكمة الاستئنافيه أن تعيد نظر القضية كأنها قضية ابتدائية فتطلع على ملف الدعوى وتقدر الأدلة التي قدمت لمحكمة أول درجة كما يترأى لها وإن رأت لزوما لإعادة سماعها لديها تسمعها وتسمع كل الأدلة الجديدة التي يقدمها الخصوم لها ثم تحكم في القضية ، فإن رأت أن الحكم الابتدائي صحيح تؤيده وإن رأت أنه غير صحيح تلغيه وتحكم بما تراه وإن رأت تعديله في بعض أجزائه تعمله فيها وتؤيده في الباقي منه .

وبهذا يبطل المتبع من الآن إصدار قرار بالغاء الحكم المستأنف وتقرير السير في الدعوى الذي عمت منه الشكوى لما فيه من الجاء المحكمة إلى إيداء رأيها في الموضوع في أسباب قرار السير قبل أن تستوفي البحث أو إلى إصدار قرار السير من غير أسباب مقنعة (المادة ٣١٧) .

في التماس إعادة النظر :

زيد في أوجه الالتماس أوجه ثلاثة توجبها العدالة وهي الواردة في الفقرات الثانية والسادسة والسابعة من المادة ٣٢٩ الخاصة بمخالفة حكم موضوعي في قانون المحاكم الشرعية وعدم الحكم في أحد الطلبات والتناقض في صيغة الحكم .

والتناقض مقصور على أجزاء صيغة الحكم ولا يتعدى إلى أسباب الحكم فإننا كان بين الأسباب وبين الصيغة تناقض فالعبرة بالصيغة لا بالأسباب .

وأدخل على إجراءات الالتماس تعديل جوهرى هام خاص بكيفية السير في الدعوى إذا قبل طلب الالتماس وكانت اللاتحة القديمة تجيز الفصل في الدعوى بغير

مرافعة فجاء النص الجديد في المادة ٣٣٣ موجباً حضور الخصوم للمرافعة في أصل الدعوى إذ لا يتصور الغاء حكم صدر بعد مرافعات علنية ابتدائية واستئنافية بمجرد الاطلاع على الأوراق ويغير سماع أقوال الخصوم ومناقشتها .

وأدخلت قاعدة جديدة في المادة ٣٣٤ تقضى بعدم جواز تكرار طلب الالتماس ولهذه القاعدة المقتضية من النظام الأهلى شروط وأحكام مبسطة في فقه المرافعات الأهلية .

وكذلك تقرر المادة ٣٣٥ جواز تقرير غرامة على رفع الالتماس إذا رفض طلبه كيلاً يلجأ الخصوم إلى هذا الطريق لمجرد التسوية .

في التنفيذ المؤقت :

شرع التنفيذ المؤقت لبعض الأحكام لضرورة الاسراع في تنفيذها إما مراعاة لمصلحة المحكوم له الذى يضار كثيراً بتأخير التنفيذ بسبب اطالة إجراءات الطعن فى الأحكام كما فى الأحكام الصادرة بالنفقة أو فى الأمور المستوجبة للاستعجال أو التى يخشى من تأخيرها حصول ضرر مثل حالة عزل ناظر ثبتت خيانه ويخشى من عدم رفع يده عن الوقف أن يبدد أمواله .

فالأحوال التى هى من النوع الأول يكون النفاذ المؤقت فيها واجباً يحكم القانون وذلك فى الأحكام الصادرة بالنفقات وأجرة الرضاعة والمسكن والحضانة وتسليم الصغير لأمه (المواد ٦ و ٢٩٧ و ٣١٥ و ٣٥٣) فكل حكم صادر بها يكون واجب النفاذ ولو لم ينص على ذلك فى الحكم .

أما قاعدة إجازة النفاذ المؤقت فى النوع الثانى فقد نص عليها صراحة فى المادتين ٢٩٧ و ٣١٥ وهى جوازية لا وجوبية متروكة لتقدير القاضى فى كل حالة حسب ظروفها ، ولجديد فى هذا التعديل تقييده بحالتي الاستعجال أو خشية احتمال ضرر من التأخير وعلى القاضى أن يبين أن فى كل حالة السبب الذى استوجب تقرير النفاذ المؤقت .

وقد قرر فى باب الاستئناف جواز استئناف القرار الصادر بالنفاذ المؤقت

أوبرفضه (المادة ٣٠٥) وأوجب الفصل فى هذا الاستئناف على وجه الاستعجال
(المادة ٣١٨) .

فى تحقيق الوفاة والوراثه :

كانت هذه المواد تنتظر بالمحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية على حسب
الاختصاص للمبين فى المادتين (٥ و ٢٦) من اللائحة القديمة فرئى أن يقصر
نظرها على المحاكم الجزئية .

فى الإشهادات والتسجيل :

عدل نظام للتسجيل بما يوافق قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أو التعليمات
الصادرة بشأنه للمحاكم الشرعية فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ .
للقاهرة فى ١٠ مايو سنة ١٩٣١

وزير الحقانية

(ثالثاً)

لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية

الصادرة في ١٩٠٧/٤/٤^(١)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادتين ٩٢، ١٠٢ من الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ (٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤) المشتمل على لائحة ترتيب المحكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ؛
وبموافقة ناظر الداخلية ؛

قررنا ما هو آت :

أحكام عمومية

مادة ١ : (معدلة بقرار ١٩ سبتمبر ١٩٢٧) يجوز لكل من كان بيده حكم صادر من محكمة شرعية أصدرته وهي تملك هذا الاختصاص أن يطلب تنفيذه بالطرق الإدارية تحت مسؤوليته وذلك بأن يقدم إلى الجهات المبينة فيما بعد طلباً محرراً على الاستمارة الخاصة بذلك .

ويبدأ بالتنفيذ على النقود الموجودة عيناً ثم على المنقولات ثم على العقار في حالة عدم وجود منقولات .

(١) صدر قرار في ١٩/٧/١٩٣٤ باستمرار العمل بلائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية .
كما نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن إلغاء المحاكم للشرعية والمجالس لمابة على اتباع ما هو مقرر في هذه اللائحة عند تنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية الملغاة .
وبلاحظ ما استحدثه القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ من وسيلة أخرى لتنفيذ أحكام المنقولات .

ويقدم طلب التنفيذ على المنقولات إلى محافظ الجهة الكائن بها محل إقامة المدين إذا كان مقيماً في دائرة اختصاص محافظة وإلى مأمور المركز إذا كان مقيماً في إحدى البلديات التابعة له ماعدا بندر المديرية (أى عاصمتها) فتكون إجراءات التنفيذ فيه من اختصاص المديرية .

ويقدم طلب التنفيذ على العقار إلى المحافظ إذا كان العقار المطلوب الحجز عليه كائناً بدائرة اختصاص محافظة وإلى مأمور المركز إذا كان العقار واقعاً في إحدى البلديات التابعة ماعدا العقار الموجود في بندر المديرية فتكون إجراءات التنفيذ عليه من اختصاص المديرية .

ويشتمل الطلب على أسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين والمحل الكائنة به المنقولات المقتضى الحجز عليها إذا كان القصد التنفيذ على المنقولات أو حدود العقار وكل بيان من شأنه تعيين العقار تعييناً تاماً إذا كان القصد التنفيذ على عقار وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط في يوم تقديم الطلب .

ويرفق بالطلب صورة من الحكم المقتضى تنفيذه وعليها الصيغة التنفيذية وكذلك صورة بسيطة من ذلك الحكم بعدد ما يلزم إعلانه من الإعلانات (إذا كان لم يسبق إعلان الحكم) وفي حالة ما إذا كان التنفيذ على عقار يرفق صورة زيادة على ذلك شهادة مستخرجة من قلم الرهون .

ويعين المحافظ أو المدير أو مأمور للمركز حسب الأحوال معاوناً للشروع في التنفيذ ويكون ذلك بأمر يصدره بذيل الطلب المشتمل على البيانات السابق ذكرها .

مادة ٢ : يسلم المعاون المكلف بالتنفيذ إلى المدين صورة الحكم المقتضى تنفيذه مع مراعاة نص المادة ٥٦ من الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وفي الوقت نفسه ينبه عليه بدفع المبالغ المطلوبة منه .

وإذا توقف المدين عن الدفع يشرع المعاون حالاً في الحجز ويثبت في المحضر حصول الإعلان والتنبيه المشار إليهما .

فى الحجز على المنقولات

مادة ٣ : يجرى المعاون الحجز على النقود والمنقولات الجائز الحجز عليها حسب القانون بمقدار المبالغ المستحقة ، ويكون ذلك بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو الأشخاص الذين يؤدون وظائفهم بصفة مؤقتة .

ويشمل المحضر على مفردات المنقولات المحجوزة مع البيانات التى من شأنها تعيينها تعييناً تاماً .

وفى ذيل المحضر يعين المعاون حارساً ويحدد للبيع يوماً بحيث لا يكون الا بعد انقضاء مدة ١٥ يوماً تبتدى من تاريخ الحجز إلا أن هذه المدة يجوز نقصها إلى ثلاثة أيام إذا كانت الأشياء قابلة للتلف .

ويمضى المحضر من المعاون ويمضى أو يختم من شيخ الحارة أو العمدة ثم تعطى صورة منه للحارس قاصرة على بيان الأشياء المحجوزة .

مادة ٤ : يدرك المعاون الأشياء المحجوزة تحت حراسة المدين المحجوز عليه أو أحدا أقاربه المقيم معه مالم يقدم طالب الحجز حارساً بمعرفته .

وفى حالة غياب المدين وأقاربه أو فى حالة رفضه قبول الحراسة يعين المعاون حارساً باسم طالب الحجز وعلى نمته ويقدر له الأجرة التى يحدد أعلى قيمة لها المحافظ أو المدير حسب الجهات .

مادة ٥ : فى اليوم المحدد للبيع يتحقق المعاون الذى أجرى الحجز أو معاون آخر يعين بدلاً منه فى حالة حصول مانع له من الأشياء المحجوزة ثم يجرى بيعها بالمزاد العلنى وبالتنقد بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنهما ثم يحرر محضراً بهذه الإجراءات يبين فيه مقدار ثمن كل جزء يباع .

ويمضى المعاون المحضر ويمضيه أو يختمه أيضاً شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنهما .

مادة ٦ : الأثمن المتحصل من البيع بعد تنزيل الرسوم باعتبار واحد فى المائة وأجرة الحارس يعطى منه طالب الحجز ما يفى دينه ويسلم ما يبقى للمدين .

مادة ٧ : لا يمكن المدين الذي يدعى براءة ذمته من الدين أن يوقف البيع إلا بإيداع المبالغ التي من أجلها وقع الحجز بما في ذلك أجره الحارس .

ويجب على المدين أن يقدم الدفع أمام المحكمة المختصة في ظرف ١٥ يوما تتبدى من يوم الإيداع وفي حالة عدم إجرائه ذلك في الميعاد المذكور بصرف المبلغ المودع لطالب الحجز وللحارس كل بمفرده .

مادة ٨ : دعوى استرداد الأشياء المحجوزة لا توقف البيع إلا إذا أعلنت على حسب الأصول إلى الجهة المختصة بإجراء ذلك .

وإذا كانت الأشياء المحجوزة قابلة للتلف أو كانت مصاريف الحراسة لا تتناسب بينها وبين قيمة تلك الأشياء يجوز بيعها رغماً عن دعوى الاسترداد غير أن الثمن يحفظ على ذمة من يستحقه .

في الحجز على العقار

مادة ٩ : في حالة عدم كفاية المتحصل من بيع المنقولات المحجوزة أو في حالة عدم وجود منقولات للحجز عليها يجوز لمن صدر الحكم لصالحه أن يطلب إجراء الحجز على العقار بواسطة طلب يقدمه طبقاً لما ورد في المادة الأولى .

مادة ١٠ : إذا كان العقار مثقلاً بالرهن المسجلة لايجوز نزع ملكيته بالطرق الإدارية .

ولايجوز بيع منزل السكنى .

مادة ١١ : يجرى المعاون الحجز على العقار بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو من يتوب عنها بصفة مؤقتة ويحضر أحد الأعيان .

ويشتمل المحضر على بيان العقار بياناً كافياً وبيان حدوده مع كل البيانات التي يمكن أن تساعد على معرفته معرفة تامة وكذلك بيان التجزئة إلى أقسام إذا حصل ذلك مع قيمة كل جزء حسب التقدير الذي يعمل بوجه التقريب .

وفي ذيل المحضر يحدد المعاون يوماً للبيع لايجوز أن يكون إلا بعد محضى أربعين يوماً من تاريخ الحجز .

ويعضى المعاون المحضر ويعضيه أو يختمه أيضا شيخ الحارة أو العمدة وأحد الأعيان وتسلم صورة منه للمدين .

مادة ١٢ : ينشر إعلان البيع بالنسخة العربية من الجريدة الرسمية مرتين بينهما ثمانية أيام وتلصق :

(أولاً) على باب المحافظة إذا كان العقار فى دائرة اختصاص المحافظة وإلا فعلى باب المديرية والمركز .

(ثانياً) على باب دار العمدة أو شيخ الحارة .

(ثالثاً) على العقار المحجوز أو على مكان ظاهر وقريب فى العقار المحجوز عليه .

وتشمل الإعلانات التى تنشر وتلصق على بيان اليوم المحدد للبيع وعلى العقار وعلى الثمن الأساسى لكل قطعة مع إيضاح أن الدفع يكون فوراً وأيضاً على اسم ولقب طالب البيع وصاحب العقار المحجوز عليه .

مادة ١٣ : يكون البيع فى المحافظة إذا كان العقار فى دائرة اختصاص محافظة وفى المديرية إذا كان العقار فى دائرة اختصاص بلد أو مركز هو عاصمة مديرية وفى المركز فيما عدا ذلك من الأحوال .

ويحصل البيع بالمزاد العلنى على الثمن الأساسى المذكور فى محضر الحجز ويكون ذلك برىاسة المحافظ أو المدير أو المأمور أو من يفوب عنهم ويحضر كاتب .

وينطق الرئيس برسول المزاد على المزاييد الأخير الذى يقدم أعلى عطاء .

ويدفع ثمن البيع فوراً إلا أن لطالب البيع حق المقاصة لصالحه .

وإذا لم يحضر مزاييدون ينزل الثمن الأساسى بمقدار ما يراه الرئيس موافقاً ويؤجل البيع إلى جلسة قريبة .

ويذكر فى المحضر الإشكالات التى نشأت والمداولات التى حصلت ويعضى المحضر من الرئيس ومن الكاتب .

مادة ١٤ : يطن عن التأجيلات بالثمن الأساسى الجديد بالنشر عنها فى النسخة العربية من الجريدة الرسمية وإعلانات جديدة تلتصق فى الأماكن المذكورة فى المادة ١٢ .

مادة ١٥ : لا يكون البيع نهائياً إلا بعد التصديق عليه من نظاره الداخلية وإذا لم يحصل التصديق يرد الثمن المدفوع إلى الراسى عليه المزداد ويطرح العقار ثانية فى المزاد .

مادة ١٦ : تسلم للمشتري بواسطة جهة الإدارة التى باشرت البيع صورة من محضر البيع عليه الصيغة التنفيذية بعد تصديق النظارة وذلك بمجرد الاطلاع على إيصال يثبت دفع ثمن المبيع ورسم نسبى قدرة اثنان فى المائة ، ويجوز مع ذلك لطالب البيع الذى يكون قد رسا عليه المزداد أن يطالب بالمقاصة بين دينه و ثمن المبيع طبقاً للقانون .

وعلى المشتري أن يطلب تسجيل عقده فى دفاتر تسجيل الرهون .

مادة ١٧ : يعطى ثمن البيع بعد تنزيل الرسم النسبى باعتبار اثنين فى المائة للدائن بقدر دينه وتعطى الزيادة للمدين .

وإذا وصل إلى علم جهة الإدارة المكلفة بالبيع أن العقار المبيع مأخوذ عليه اختصاصات أو تسجيلات يودع الثمن مع المستندات بقلم كتاب المحكمة المختصة .

مادة ١٨ : تسرى المادتان ٧ ، ٨ على الإجراءات الخاصة بالحجز على العقار .

فى التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من المنقولات

مادة ١٩ : إذا كان المدين المحكوم عليه مستخدماً فى الحكومة أو من أرباب المعاشات يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز حجزه من ماهيته أو معاشه فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون ، ويجب على الدائن فى هذه الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلباً على الاستمارة الخاصة بذلك .

ويشمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى تاريخ الطلب ويرفق بالطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها بصورة منه (إذا كان لم يسبق إعلانه) .

ويعان الحكم للمستخدم بأفادة من المصلحة يبين فيها فى الوقت نفسه الحجز الذى وقع والمبلغ الذى أنبنى عليه الحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه .

وتدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب إيصال يحزر على ظهر السند .

وإذا كان الحجز على معاش يقدم الطلب إلى المصلحة المكلفة بالصرف .

مادة ٢٠ : يجوز لمن صدر لصالحه الحكم أن يوقع الحجز على ما للمدين لدى غيره من رعايا الحكومة المحلية ، وذلك بتقديم طلب للمحافظ أو المدير أو مأمور المركز التابع له محل إقامة المحجوز لديه حسب التفصيلات المبينة فى الفقرة الداللة من المادة الأولى .

ويجب أن يشمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وبيان محل إقامة المحجوز لديه بياناً كافياً وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى يوم تاريخ الطلب ويرفق بنسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وبصورة منه (إن لم يكن سبق إعلانه) .

ويوقع الحجز بكتاب يسلم إلى المحجوز لديه ويعان الحكم للمدين ويخبر بالحجز بالطريقة عينها .

ويجب على المحجوز لديه أن يقر لجهة الإدارة التى أرسلت إليه الكتاب بما للمدين فى ذمته وذلك فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ استلامه أياه .

وإذا لم يقرر بذلك فى المدة المذكورة ترد للدائن نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها مع صورة من الكتب التى أرسلت للمحجوز لديه وللمدين .

ولطالب الحجز أن يتخذ فى هذه الحالة الإجراءات القانونية اللازمة لاتمام الحجز .

أحكام متنوعة

مادة ٢١ : إجراءات التنفيذ المنصوص عليها في المادة ٩٣ من الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧^(١) سالف الذكر تعمل بمعرفة ضابط بوليس يعينه المحافظ أو المدير أو مأمور المركز بناء على طلب مرفق به نسخة للحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وكذلك صورته التي يجب إعلانها ويحرر محضر بالإجراءات ويمضى هذه المحضر من الضابط الذى أجراها .

• وإذا كان يجب إجراء التنفيذ فى محل إقامة أجنبى فينعين أن يكون ضابط البوليس مصحوباً بمندوب من القضاة التابع لها الأجنبى أو يكون قد حصل بالأقل على تصريح من القنصل (الفيت هذه الفقرة ضمناً بموجب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٧) .

مادة ٢٢ : تتبع الإجراءات المنصوص عليها فى هذه اللائحة للحصول على الرسوم المستحقة للمحاكم الشرعية ولتنفيذ قراراتها والتي وإن لم تكن لها صفة الأحكام إلا أنها مع ذلك قابلة للتنفيذ بالطرق الإدارية .

مادة ٢٣ : يعمل بهذه اللائحة فى الحال بعد نشرها فى الجريدة الرسمية .

(١) تنص المادة ٩٣ المشار إليها على الآتى : تنفيذ حكم بطاعة الزوجة وحفظ الولد عند محرمه والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية يكون قهراً ولو أدى إلى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال الإدارة فى هذه الحالة التعليمات التى تعطى من المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها المحل الذى يحصل التنفيذ فيه .

(*) وراجع منشور وزارة العدل الصادر فى ١٣/٢/١٩٦٧ بمنع تنفيذ أحكام الطاعة جبراً ، والاكتفاء بقيام رئيس المحكمة أو القاضى المختص بحسب الأحوال بالتأشير بأن يكون التنفيذ بطريق إعلان الزوجة بأن عدم امتثالها للتنفيذ للحكم مستط لحقها فى النفقة .

(*) وراجع أيضاً إجراءات دعوى الزوج أزوجه فى الدخول فى طاعته واعتراض الزوجة على هذه الدعوى فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

(رابعاً)

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)^(٢)

تنظر الدعاوى المتعلقة بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين على وجه الاستعجال ولطالب النفقة أن يستصدر أمراً من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقه وقيمة له .

(١) الجريدة الرسمية في ١٢/٨/١٩٧٦ - العدد ٣٣ .

(٢) صدر بشأن تطبيق المادة الأولى الكتاب النورى رقم ٥ لسنة ١٩٧٨ الصادر عن النائب العام بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥ ويرد به :

استفسرت بعض اللجان عن الإجراءات الواجبة الاتباع بشأن الحصول على أمر بتقدير نفقة مؤقتة أعمالاً لما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات .

ونبه إلى أنه يتبع في شأن استصدار أمر بتقدير نفقه وقيمة لطالب النفقة مايلي :

١ - إذا أبدى الطلب شفاة أثناء الجلسة أثبت في محضرها ، أما إذا أقدم به طلب فيمرض على السيد القاضي للخطر فيه بالقبول أو الرفض ويطلب للطلب على الملف ويودع به ولا يستحق رسم على الطلب في الحالين كما لا يستحق أية نفقات .

٢ - إذا أجيب الطلب وفرضت النفقة الوقتية يسرى الرسم على أساس ما فرض ويخصم مائه تحصيله من رسوم عند تقديم صحيفة دعوى النفقة .

٣ - يسطى الطالب صورة تنفيذية من الأمر الصادر بتقدير النفقة الوقتية بدون تقديم طلب ولا يستحق على الصورة رسوم .

٤ - بصدر الحكم النهائي في الدعوى يوقف أثر الأمر بتقدير النفقة المؤقتة وينفذ للحكم الصادر في الدعوى على أن يخصم ما يكون قد حصل من نفقة نفاذاً للأمر الوقتي .

وقد أنشئت هذه القواعد فيما بعد المولد من ٣٦٧ إلى ٣٧٠ من كتاب للتعليمات العامة للجانبات / الكتاب الثاني / القسم الثاني / ١٩٧٨ .

والنفاذ المعجل بغير كفالة وأجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين .

(المادة الثانية)

لا يترتب على أى إشكال مقدم من المحكوم عليه وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لأى من الديون المشار إليها فى المادة السابقة ، ومع ذلك لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل عرض الأوراق على قاضى التنفيذ ليأمر بما يراه .

(المادة الثالثة)

على بنك ناصر الاجتماعى وفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين مما نص عليه فى المادة (١) من هذا القانون متى طلب المحكوم له ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يدل على تمام الإعلان ، وذلك من أحد فروع أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التى يحيل إليها البنك بالمبالغ المحكوم بها .

ويكون وفاء البنك بهذه الديون فى حدود المبالغ التى تخصص لهذا الغرض .

(المادة الرابعة)

استثناء مما تقرره القوانين فى شأن قواعد الحجز على المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه منها وفاء لدين مما نص على عليه فى المادة (١) من هذا القانون فى حدود النسب الآتية :

(أ) ٢٥ ٪ للزوجة أو المطلقة ، وفى حالة وجود أكثر من واحدة يوزع هذا القدر بينهم بنسبة ماحكم به لكل منهم .

(ب) ٣٥ ٪ للابن الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ماحكم به لكل منهم .

(ج) ٤٠ ٪ للزوجة أو المطلقة والأبن الواحد أو أكثر أو الوالدين .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التى يجوز الحجز عليه ٤٠ ٪ أيا كان دين النفقة المحجوز من أجله .

(المادة الخامسة)

إنما كان المحكوم عليه بنفقة الزوجة المطلقة أو الأبناء أو الوالدين من غير نوى المرتبات أو الأجر أو المعاشات وما فى حكمها ، وجب عليه أن يودع دين النفقة المحكوم به خزانة بنك ناصر الاجتماعى أو فروع أو وحدة الشؤون الاجتماعية الذى يقع محل إقامته فى دائرة أى منها فى الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء .

(المادة السادسة)

لبنك ناصر الاجتماعى استيفاء ما قام بوقائه من ديون وفقاً لأحكام هذا القانون بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم عليه فى حدود المبالغ المأزم بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى .

(المادة السابعة)

على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة وال نقابات المهنية ، بناء على طلب من بنك ناصر الاجتماعى مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يفيد تمام الإعلان أن تقوم بخضم المبلغ الجائز الحجز عليه وفقاً للمادة (٤) من هذا القانون وإيداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر .

(المادة الثامنة)

فى حالة التزام بين الدينون تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة فنفقة الأبناء فنفقة الوالدين فنفقة الأقارب ثم الدينون الأخرى .

(المادة التاسعة)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر

الاجتماعى نفاذا لحكم أو لأمر مما نص عليه فى هذا القانون صدر بناء على إجراءات
أو أدلة صورية أو مصطنعة .

(المادة العاشرة)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون فى القوانين الأخرى .

(المادة الحادية عشر)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (أول أغسطس سنة ١٩٧٦) .

تقرير اللجنة التشريعية عن مشروع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ٧ مارس سنة ١٩٧٦ ، إلى اللجنة التشريعية مشروع قانون بشأن تعديل أحكام بعض النفقات ، فظرت اللجنة في اجتماعها المعقودة في ١١ مارس و ٢٠ من أبريل و ١٦ من مايو سنة ١٩٧٦ ، وقد حضرها السيد المستشار عبد الرؤوف جودة مدير إدارة التشريع بوزارة العدل مندوباً عن الوزارة .

نظرت اللجنة المشروع ومذكرته الإيضاحية واستعادت نظر لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة بقرار ناظر الحقائق في ٤ أبريل سنة ١٩٠٧ والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية والمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حواللتها إلا في أحوال خاصة ، معدلاً بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ ، وقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فتبين لها أن المشروع المذكور قد قصد به واضعاً إلى تمكين الزوجة المطلقة والأبناء على تعبير المذكرة الإيضاحية للمشروع - من الحصول على النفقة المقررة المحكوم لهم بها ، من غير تعقيد يؤدي إلى تعثر التنفيذ وسبيل الحصول على المبالغ المستحقة لأصحاب النفقات رأى واضع المشروع أن يناط ببنك ناصر الاجتماعي وفاء الدين المستحقة لأي من هؤلاء متى طاب ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر الصادر بالنفقة وكذلك مايدل على تمام الإعلان وتحقيقاً لذلك رأى أن يكون الوفاء بهذه المبالغ المحكوم بها من أحد فروع البنك أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التي يحيل إليها البنك .

وإذا كانت التشريعات القائمة لا تجيز للحجز على مرتبات العاملين أو أجورهم أو معاشاتهم وما في حكمها وفاء لدين النفقة إلا في حدود الربع (القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه) وإذا كان هذا القدر قد لا يكفي للوفاء بما هو محكوم به أزواج هؤلاء العاملين أو مطلقاتهم وأبنائهم فضلاً عن أنه قد توجد ديون نفقة أخرى محكوم بها لبعض الأقارب تزحم مستحقى النفقة ممن قصد المشروع إلى رعايتهم ، لذلك رأى واضعه زيادة مقدار ما يجوز للحجز عليه من هذه المرتبات أو الأجور أو المعاشات بنسب أوردتها المادة الخامسة من المشروع .

وفضلاً عن ذلك فقد أوجبت المادة الثامنة من المشروع على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والنفقات الشهرية ، بناء على طلب من بنك ناصر الاجتماعي مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر الصادر بتقرير النفقة وما يفيد تمام الإعلان ، أن تقوم بخصم المبالغ الجائز للحجز عليها وإيداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر .

وأوضحت المادة التاسعة من المشروع للحكم في حالة التزام بين ديون النفقة والديون الأخرى فجعلت الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة بنفقة الأبناء بنفقة الأقارب ثم الديون الأخرى .

وإذا جاز أن يكون المحكوم عليه بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء من غير ذوى المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما في حكمها فقد نصت المادة السادسة من المشروع على وجوب أن يودع المحكوم عليه بندين نفقه هذا الدين خزانة بنك ناصر الاجتماعي أو فروعة أو وحدة الشؤون الاجتماعية الذى يقع محل إقامته فى دائرة أى منها ، فى الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء وقد أجاز لبنك ناصر الاجتماعي استدعاء ما قام بوفائه من ديون وفقاً لما نص عليه فى المادة الرابعة من المشروع ، بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم عليه .

وكان لا بد من أن يتناول المشروع بالعقاب ، بعد هذه الرعاية لدين نفقة الزوجات أو المطلقات أو الأبناء ، كل من توصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الاجتماعي نفاذا لحكم أو أمر مما نص عليه في هذا المشروع ، صدر بناء على إجراءات أو أئمة صورية أو مصطنعة .

ويبين من كل ذلك أن المشروع المعروض ، قصد إلى ما تغياه مما سبقت الإشارة إليه من رعاية للزوجات والمطلقات وكذلك الأبناء لم يأت بجديد ، غير أنه نص على تمكين هؤلاء من الحصول على النفقة المقررة المحكوم لهم بها بعيداً عن أى تعقيد كما ارتفع بنسبة ما يجوز الحجز عليه وقاء لدين النفقة فى بعض الأحوال إلى ٤٠ ٪ من المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها .

ولذلك توافق اللجنة على المشروع إلا أنها تلاحظ أن تعبير ، على وجه السرعة ، للوارد فى المادة الأولى من المشروع ، غير سديد لأن هذا التعبير كان اصطلاحاً يحمل آثاراً منصوصاً عليها فى قانون المرافعات الملغى حصل الاستغناء عنها وذلك لامتنى للعودة إلى استعماله بالمعنى المقصود فقط فى هذا النص ، والمعطى المراد يؤدى بتعبير ، على وجه الاستعجال ولذلك استحسنت اللجنة أن يستبدل بعبارة ، على وجه السرعة ، من نص للمادة الأولى من المشروع عبارة ، على وجه الاستعجال ، .

كما أن نص المادة الثانية من المشروع على أن النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل أمر ، ليس فيه جديد ، لأن جميع الأوامر واجبة النفاذ بغير حاجة إلى نص فى هذا المشروع ، اكتفاء بالنص العام الوارد فى قانون المرافعات ، ولذلك رأت اللجنة حذف عبارة « أو أمر » من هذا النص حتى لا يستفاد من النص على الأوامر فى هذا المشروع أن النفاذ غير جائز لها بالنسبة للأوامر الأخرى ، كما استحسنت اللجنة أن تجعل نص هذه المادة - بعد التعديل - فقرة أخرى من نص المادة الأولى من المشروع بحيث يكون نصها .

• تنظر الدعاوى المتعلقة بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء على وجه الاستعجال ولطالب النفقة أن يستصدر أمراً من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وفقية له .

والفأذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو المطلقة أو الأبناء .

كذلك رأأت اللجنة أن نص المادة الثالثة من المشروع ، وقد تداولت كثيرا من شأنه ، غير واضح ، وإذا كن للمقصود منه أنه لا يجوز للمحضر وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لأى من الدين المشار إليها فى المادة الثانية من المشروع عند تقديم إشكال من المحكوم عليه فقد رأأت اللجنة أن تعيد صياغتها على النحو الآتى :

« إذا قدم إشكال فى الأحكام أو الأوامر المشار إليها فى المادة السابقة وجب على المحضر أن يعرض الأوراق على قاض التنفيذ ليأمر بالمضى فى التنفيذ أو وقفه ، ولا يجوز للمحضر أن يوقف التنفيذ من نفسه » ، وهذا هو المراد .

كما رأأت اللجنة أن تطبق وفاء البنك بهذه الديون فى حدود المبالغ التى تخصص لهذا الغرض قد يحد مما ابتناه واضع المشروع من تيسير حصول المحكوم لهم من أصحاب النفقات على المبالغ المستحقة لهم ، ولذلك حذفت اللجنة الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المشروع .

وإذا كان المشروع قد تخوف من أن يكون القدر الذى تجيز للتشريعات السارية الحجز عليه من مرتبات العاملين أو أجورهم أو معاشاتهم وما فى حكمها وهو الربع وفاء لدين النفقة قد لا يكفى للوفاء بما هو محكوم به لزوجات هؤلاء العاملين أو مطلقاتهم أو أبنائهم فضلا عن أنه قد توجد ديون نفقة أخرى لبعض الأقارب تزحم هؤلاء المستحقين فى هذا القدر ، فرفع واضع المشروع مايجوز الحجز عليه وفاء لهذه الديون إلى ٤٠ ٪ من المرتبات أو الأجور أو المعاشات ومافى حكمها (المادة ٥ من المشروع) ، ورغبة من اللجنة فى ألا يزداد هذا القدر عن ذلك إذا وجدت ديون نفقة أخرى غير ديون النفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن مما هو منصوص عليه فى المادة (٢) من المشروع ، فقد استحسنات اللجنة أن تضيف إلى نهاية نص المادة (٥) من المشروع فقرة جديدة نصها .

« وفى جميع الأحوال لايجوز أن تجاوز النسبة التى يجوز الحجز عليها ٤٠ ٪ أبأ كان دين النفقة المحجوز من أجله » .

وغنى عن البيان أن رفع الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه من المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما في حكمها وفاء لدين النفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو المطلقة أو الأبناء ، استثناء مما تقرره المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه معدلاً بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ - طبقاً لنص المادة (٥) من المشروع - لا يمكن بأى حال أن يؤثر على نسبة ما تجوز الحوالة فيه من هذه المبالغ وهى ريع الباقي منها بعد استئصال الربع الجائز للحجز عليه منها أى ١٨,٧٥ ٪ كما تقرر المادة المذكورة معدلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، لأن هذا المشروع لا يمكن أن يكون ناسخاً لهذا الحكم الوارد فى هذه المادة اعتباراً بأن حق العامل فى التنازل عن مرتبه ولو فى صورة حوالة هو حق يملكه أصلاً بغير حاجة إلى نص فى القانون .

ولما كانت عبارة من غير الخاصعين لحكم المادة الواردة فى نص المادة (٦) من المشروع غير دقيقة ، فقد استبدلت اللجنة بها عبارة ، من غير ذو المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها ، زيادة فى الإيضاح وبياناً للمقصود .

ولما كانت اللجنة قد جعلت المادة الثانية من المشروع فقرة تضاف إلى نص المادة الأولى ، فقد أزم تعديل أرقام مواد المشروع تبعاً لذلك على النحو الوارد فى التقرير.

واللجنة إذ توافق على المشروع تترجو المجلس الموقر الموافقة عليه معدلاً بالصيغة المرفقة .

المذكرة الإيضاحية

مشروع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦

تعد الأسرة أساس المجتمع ولبنة تكوينه، وتعتبر المرأة نصف المجتمع، ولما كان من الملاحظ أن مستحققات النفقة على الرغم من الحصول على أحكام وأوامر بها من المحاكم المختصة يتعثر تنفيذها وفقاً للإجراءات العادية لتنفيذ الأحكام، فضلاً عما يتكبده من صدر الحكم لصالحه من مشقة ومصاريف باهظة هو فى حاجة ماسة إليها، ولما كانت المرأة التى تعاني الجوع والأم التى جوع صغارها، تفقد فى بعض الأحيان مقاومتها الأمر الذى يمرض مجتمعنا لما لا يتفق مع تقاليدنا وأحكام ديننا الحنيف .

ولما كانت رسالة وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم على أساساً على وضع السياسة العامة للرعاية الاجتماعية وإجراء البحوث والدراسات عن المشاكل الاجتماعية المختلفة المتصلة بالأفراد والجماعات كأساس لوضع السياسة العامة فى ميادين الخدمات وبصفة خاصة رعاية الأسرة ولطفولة والأحداث وغيرهم .

ولذلك قامت الوزارة بإعداد مشروع للقانون المرافق الذى يهدف إلى تمكين الزوجة المطلقة والأبناء من الحصول على النفقة المقررة المحكوم بها لهم بعيداً عن التعقيدات التى تؤدى إلى تعثر التنفيذ .

وتنص المادة (١) من المشروع على أن تنظر الدعاوى المتعلقة بالنفقة المقررة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء على وجه السرعة، كما أعطت لطالب النفقة الحق فى أن يستصدر أمراً من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له .

وتقتضى المادة (٢) بأن تكون الأحكام والأوامر الصادرة فى هذا النوع من النفقة فضلاً عن أجر الحضانة أو الرضاعة مشمولة بالنفذ للمعجل بغير كفالة لتعلقها بمواجهة ضرورات الحياة للمحكوم لهم .

وحتى لا يقوم ما يعرف بعملية تنفيذ هذه الأحكام أو الأوامر من جهة وحماية للمحكوم عليه مما قد يتخذ قبله من إجراءات تنفيذ كيدية من جهة أخرى فقد نصت المادة (٣) على عدم وقف إجراءات التنفيذ الخاصة بالديون الناشئة عن هذه الأحكام أو الأوامر نتيجة للإشكال الذى قد يقيمه المحكوم عليهم على أنه لا يجوز إتمام إجراءات التنفيذ قبل عرض الأوراق على قاضى التنفيذ ليأمر بما يراه .

ورغبة فى تيسير الحصول على المبالغ المستحقة لأصحاب النفقات وفقاً لأحكام المشروع فقد نصت المادة (٤) على قيام بنك ناصر الاجتماعى بوفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء مما نص عليه فى المادة (٢) متى طلب أى من هؤلاء ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يدل على تمام الإعلان فقد رضى تحقيقاً لذات الغرض أن يكون الوفاء من أحد فروع البنك إن وجد أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التى يحيل إليها المبالغ المحكوم بها .

وحتى لا يترتب على قيام بنك ناصر الاجتماعى بهذا الوفاء ما قد يؤثر على امكانياته فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن يكون وفاء البنك فى هذا الشأن فى حدود المبالغ التى تخصص لهذا الغرض .

ولما كانت التشريعات السارية لاتجيز الحجز على مرتبات العاملين أو أجورهم أو معاشاتهم وما فى حكمها إلا فى حدود الربع ، وكان هذا القدر لا يكتفى أحياناً للوفاء لما هو محكوم به لزوجات هؤلاء العاملين أو مطلقاتهم أو أبنائهم فضلاً عن أنه قد توجد ديون نفقة أخرى لبعض الأقارب تزامم مستحقى النفقة ممن يرعاهم المشروع فى هذا الربع ، فقد قررت المادة (٥) زيادة ما يجوز للحجز عليه إلى ٤٠٪ من المرتب أو الأجر أو المعاش وما فى حكمها كحد أقصى وفقاً للنسب الآتية :

(أ) ٢٥٪ للزوجة أو المطلقة على أن يوزع هذا القدر بينهم فى حالة التعدد

بنسبة ما حكم به لكل منهم .

(ب) ٣٥٪ للأبن الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم .

(ج) ٤٠٪ للزوجة أو المطلقة والابن الواحد أو أكثر .

ومن اللبديهي أنه في غير حالات التنفيذ التي عرضت لها المادة المذكورة نزل نسبة الربح هي الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه وفقاً لما تقرره التشريعات السارية بالنسبة لمصادر الديون التي يجوز الحجز من أجلها .

ولما كان بعض المحكوم عليهم لا يدخلون في عداد من أشارت إليهم المادة (٥) فقد نصت المادة (٦) على وجوب أن يودع المحكوم عليه دين النفقة خزانة بنك ناصر الاجتماعي أو فرعه أو وحدة الشؤون الاجتماعية الذي يقع محل إقامته في دائرة أي منها وذلك في الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء .

وضمناً لحصول بنك ناصر الاجتماعي على ما قام بوفائه من دين ووفقاً لأحكام المشروع فقد نصت المادة (٧) على حق البنك في استيفاء هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري على أموال المحكوم عليه .

كما ألزمت المادة (٨) الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والنفقات المهنية ، أن تقوم بخصم المبالغ الجائز الحجز عليها وفقاً للمادة (٥) وإيداعها خزانة البنك بمجرد طلبه ذلك ، ودون حاجة إلى إجراء آخر سوى قيام البنك بإرسال صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يفيد تمام الإعلان .

وأوضحت المادة (٩) الحكم في حالة التزام بين الديون المشار إليها في المشروع فيما بينها وكذلك بالنسبة للديون الأخرى ، فجعلت الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة ثم نفقة الأبناء ثم نفقة الأقارب ثم الديون الأخرى ، وقد راعى المشروع في ذلك مراتب ديون النفقات المقررة شرعاً من حيث القوة وأولويتها على سائر الديون الأخرى .

ومنعاً لكل تحايل قد يلجأ إليه البعض للحصول على مبالغ من بنك ناصر الاجتماعي نفاذاً لحكم أو أمر مما نص عليه المشروع صدر بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة فقد نصت المادة (١٠) على عقوبة الحبس في هذه الحالة دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

وتتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية بعرض مشروع القانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .

رجاء الموافقة على السير في إجراءات إصداره .

(خامساً)

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبه فى مسائل الأحوال الشخصية^(٥)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

تختص النيابة العامة وحدها دون غيرها برفع الدعوى فى مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبه ، وعلى من يطلب رفع الدعوى : أن يتقدم ببلاغ إلى النيابة العامة المختصة يبين فيه موضوع طلبه والأسباب التى يستند إليها مقعوعه بالمستندات التى تؤيده .

وعلى النيابة العامة بعد سماع أقوال أطراف البلاغ وإجراء التحقيقات اللازمة أن تصدر قراراً يرفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ .
ويصدر قرار النيابة العامة المشار إليها مسبباً من محام عام ، وعليها إعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

(المادة الثانية)

للدائب العام إلغاء القرار الصادر برفع الدعوى أو بالحفظ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، وله فى هذه الحالة أن يستكمل ما يراه من تحقيقات والتصرف فيها إما برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ ، ويكون قراره فى هذا الشأن نهائياً .

(٥) الجريدة الرسمية فى ١/٢٩/١٩٩٦ العدد ٤٤ مكرر .

(المادة الثالثة)

إذا قررت النيابة العامة رفع الدعوى على النحو المشار إليه فى المادتين
السابقتين ، تكون النيابة العامة هى المدعية فيها ، ويكون لها ما للمدعى من حقوق
وواجبات .

(المادة الرابعة)

لا يجوز لمقدم البلاغ التدخل فى الدعوى ، أو اللطعن فى الحكم الصادر فيها .

(المادة الخامسة)

تتظر الدعوى فى أول جلسة بحضور ممثل النيابة العامة ولو لم يحضر المدعى
عليه فيها .

(المادة السادسة)

تحيل المحاكم من تلقاء نفسها و بدون رسوم ما يكون لديها من دعاوى فى مسائل
الأحوال الشخصية على وجه الحمية والتي لم يصدر فيها أى حكم إلى النيابة العامة
المحصصة وفقاً لحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التى تكون عليها الدعوى .

(المادة السابعة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ
نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ رمضان سنة ١٤١٦ هـ (الموافق ٢٩ يناير ١٩٩٦ م)

مذكرة إيضاحية

لمشروع قانون بشأن تنظيم إجراءات مباشرة

دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية^(١)

من المقرر شرعاً أن خير الأمة لا يتأنى إلا بالأمر المعروف والنهي عن المنكر وأن شلون العباد لا يتم صلاحها إلا برد المفسدين منهم على أعقابهم ، ليكون الأمر بين المؤمنين الذين استخلفهم الله في الأرض تعاونوا وتناصروا وفلاحاً ، فلا يعضون فيها فساداً ، ولا يتناحرون ، بل يتضامنون لانتصافاً ، صونا لمصالحهم المعترية شرعاً ، وهي مصالح يتعلق بها النفع العام ، وأظهر ما يقع ذلك فيما هو حق لله تعالى أو فيما يكون حق الله تعالى غالباً فيه ، باعتبار أن هذه الحقوق مما يكون صونها والدفاع عنها لازماً ، فإذا أتى بعضهم فعلاً ، كان ينبغي أن يتناهى عنها ، أو نكرو عما يعد معروفاً فيما بينهم ، كان لكل مسلم - عالم بالمعروف من المنكر ، لأن الذي لا يعلم لا يلزمه أمر ولا نهى - استعانة القاضي مبلغاً إياه بوقوع إخلال بحق الله تعالى ، أو بتلك الحقوق التي يكون حقه غالباً فيها ، والشهادة عنده بوقوع هذه المخالفة ، لاتخاذ ما يلزم لتقويمها عند ثبوتها ، وتلك هي دعوى الحسبة التي قرر جمهور الفقهاء أنها من فروض الكفاية ، وتنمخض أمراً بمعروف إذا ظهر تركه ، نهياً عن منكر إذا ظهر فعله ، وهي تصدر عن ولاية شرعية غايتها إصلاح بين الناس لوجه الله تعالى .

(١) يراعى أن المذكرة الإيضاحية لا تعد معبرة بالكامل عن أحكام القانون كما صدر ، لما أدخل عليه من تعديلات في مجلس الشعب ، ذلك أن المشروع المقدم من الحكومة كانت نصروس مراده كالآتي :

المادة الأولى

في جميع الأحوال التي تقام فيها الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة يجب على طالب رفع الدعوى أن يقدم ببلاغ إلى النيابة العامة المختصة يبين فيه موضوع طلبه والأسباب التي يستند إليها مشفوعة بالسجلات التي تزويده .

وعلى النيابة العامة بعد سماع أقوال أطراف البلاغ وإجراء التحقيقات اللازمة أن تصدر قراراً برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ .

على أن أصل الحق في الحسبة ، وإن كان مقرراً شرعاً باعتبارها وسيلة عامة لإقامة المصالح ودرء المفاسد- إلا أن القواعد الإجرائية التي تنظم مباشرتها حقاً وعدلاً ، لا تصدر عن قاعدة كلية لا تقبل تأويلًا ، ولا يمكن إرجاعها إلى نص قطعي

ويصدر قرار النيابة العامة المشار إليه مسببا من عضو نيابة بدرجه محام عام على الأقل ، وعليها إعلان هذا القرار لذى الشأن فى خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدره .

المادة الثانية

يكون لذى الشأن الحق فى التظلم من قرار النيابة العامة برفع الدعوى أو بالحفظ خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم به ، وذلك بتقرير فى قلم كذاب المحكمة الابتدائية المختصة ، والمحكمة أن تزيد قرار النيابة العامة أو تلفية ، فإن قررت إلغاء قرار الحفظ كان ذلك تحريكاً للدعوى ، وعليها تحديد جلسة لنظرها أمام دائرة أخرى مع تكليف قلم للكتب باعلان النيابة العامة والمدعى عليه بها .

المادة الثالثة

إذا قدرت النيابة العامة وبلغ الدعوى ، أو قررت المحكمة تحريكها ، وفقاً لأحكام المادة السابقة ، تكون النيابة العامة هى المدعية فيها ، ويكون لها ما للمدعى من حقوق وواجبات .

المادة الرابعة

لا يجوز لمقدم البلاغ التدخل فى الدعوى ، أو الطعن فى الحكم الصادر فيها ، ولكن يجوز للمحكمة التى تنظر الدعوى أو الطعن سماعة كشاهد إذا اتضنت مصلحة القضية ذلك .

المادة الخامسة

تتظر الدعوى فى أول جلسة بحضور ممثل النيابة العامة ولو لم يحضر المدعى عليه فيها ، ولا تخضع الدعوى لقواعد انقضاء الخصومة أو تركها ، أو سقوطها ، أو انقضاءها بمعنى المدة .
وتفصل المحكمة فى الدعوى غير مقيدة بطليات النيابة العامة .

المادة السادسة

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة السابعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويصل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

فى حين أن لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب كانت قد أدخلت بعض التعديلات البسيطة فى مسياغة بعض مواد المشروع المقدم من الحكومة بقصد إحكام النصوص وضبطها على نحو ما سيرد تقريرها ، وبعد مناقشة أعضاء مجلس الشعب للمشروع استقر بالرومى الذى صدر به (أنظر مضبطة مجلس الشعب الثالثة عشرة فى ٢٩ يناير ١٩٩٦) .

ثبوتاً ودلالة ، وبالتالي فليس ثمة ما يمنع من أن يتناولها ولي الأمر بالتنظيم تحقيقاً لمصالح معتبرة شرعاً في تقاريره .

وعلى ضوء ما تقدم تعرض المشروع لتنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة . في مسائل الأحوال الشخصية لأنها هي التي تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية التي ترد إليها أو تستمد منها دعوى الحسبة ، أما في نطاق المعاملات المدنية والتجارية فإنه لا مجال لإعمالها لانقضاء شرط المصلحة الشخصية القائمة فيها كما حددته المادة الثالثة من قانون المرافعات المدنية والتجارية كما أنه لا محل للحسبة في الدعاوى الجنائية إذا ناطت المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية بالنيابة العامة دون غيرها رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها باعتبارها صاحبة الدعوى والأمانة عليه والنيابة عن المجتمع في الاصطلاح بها .

هذا وقد جاء تناول المشروع بتنظيم دعوى الحسبة متوخياً ، ألا يخل بأصل الحق فيها ، ولا يحول دون بلوغ مراميها ، لضمان ضبطها فلا يكون اللجوء إليها شططاً أو عتواً ، وابتعاداً بها عن أهدافها ، ولا سرفاً واقعاً فيما وراء حدودها ، بقصد الانتقام أو التشهير ، أو الإرهاب أو الترويع ، بل اعتدالاً وقواماً يجردها من سوء القصد ، ويلزمها إطار المصالح التي تستهدفها شرعاً فلا تجاوزها .

لما كانت ذلك ، وكان الحفاظ على حسن سير العدالة ، والنأى بها عن أن تصبح ساحات المحاكم مجالاً للدعوى الخصومة ، أو اصطناع الدعاوى التي تمس حقوق المواطنين ، وتؤدي إلى ترويعهم ، ودرءاً للتعسف في استعمال حق التقاضي الذي كفته الدستور ، قد اقتضى مثل هذا التنظيم لدعوى الحسبة على النحو المائل في المشروع على أن يحقق ذلك من عدة نواح ، حرص المشروع على أن يوليها ما تستحقه من الاعتبار .

أولها : أن يكون تقديم دعوى الحسبة في المعائل التي نتناولها وهي مسائل الأحوال الشخصية مسبقاً بإجراء تحقيق بشأنها يكون محيطاً بعناصرها الواقعية والقانونية ، تحريماً لمقاصدها ، وتبايذاً لقيامها على الحق ، أو مجاوزتها لأهدافها إفتكا والثراء ، ومن ثم قدر المشروع أن يعرض أمرها أولاً على النيابة العامة في شكل بلاغ

يُقدم إليها في شأن الأمر المدعى مخالفته لحق الله تعالى أو تلك الحقوق التي يكون حقه غالباً فيها ويشترط ألا يكون هذا البلاغ قولاً مرسلأ مجرداً من أسبابه أو مستنداته ، بل يكون مقترناً بها ، لتجليل النيابة العامة بصرها في عناصره جميعاً توصلاً لصدقها أو بطلانها ، وتقريراً لاستوائها على الحق أو ولوغها في اللباطل - على ضوء مضمونها وأبعادها .

بل إنه تقدير لخطورة هذا التحقيق ومداه نص للمشروع على أن يصدر القرار فيه - وبعد سماع أقوال ذوي الشأن جميعهم - من عضو نيابة عامة بدرجة محام عام على الأقل سواء كان للقرار الصادر عنه متضمناً حفظ البلاغ أو منتهياً إلى رفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة .

ثالثها : أن قرار النيابة العامة بحفظ البلاغ أو برفع الدعوى لا يعتبر فصلاً نهائياً في شأن الحقوق المدعى بها في بلاغ الحسبة ، ومن ثم أجاز المشروع لكل ذي شأن النظم منه أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار ، فإذا انتهت المحكمة إلى الفاء قرار الحفظ كان ذلك منها تحريكاً للدعوى وعليها تحديد جلسة لنظرها أمام دائرة أخرى مع تكليف قلم الكتاب بإعلان النيابة العامة ، والمدعى عليه بها وهي مايعنى أن قرار النيابة بالحفظ لا يخلق الطريق أمام دعوى الحسبة ولا يوصد أبوابها إلا إذا تأيد بقضاء من المحكمة الابتدائية التي طعن أمامها في هذا القرار .

رابعها : أن اتصال دعوى الحسبة بالمحكمة الابتدائية المختصة سواء بعد تحريكها بقرار منها ، أو بعد رفعها إليها بقرار من النيابة العامة لايعنى أن تلتفصل النيابة العامة عن هذه الدعوى أو نزول صلتها بها ، بل تقوم فيها بدور المدعى مقدم البلاغ ، باقتراض نيابتها عنه ، وعن كل ذي شأن ، نيابة مصدرها المباشر نص القانون ، وغايتها مواءمة نظر الحقوق المثارة فيها ، والدفاع عنها ، بكل الوسائل التي تملكها ، ثم السعي بالخصوصة إلى نهاية مطلقها ، بما في ذلك ضمان حقها في الطعن على الحكم الصادر فيها ، وهو ما يتسق وما أنتهى إليه التطور التشريعي في مصر - من اعتبار النيابة العامة أداة لحماية القانون ، وحارسة للشرعية ، وقوامة على طلب

الحماية القضائية لمصالح المجتمع ، وخصماً عادلاً وشريفاً يمثل المصالح العام ويسعى إلى تحقيق مرجبات القانون ، وخاصة بعد أن تنامي دورها في الخصومة المدنية ، ونيط بها رفع بعض الدعاوى أو التدخل فيها لمصالح الجماعة .

هذا وقد حرص المشرع مع ذلك على عدم الإخلال بحق مقدم بلاغ الحسبة في أن يدلى بشهادة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى أو الطعن كلما كان طلبها منه مفيداً في تقديرها .

رابعها : أنه إذا كانت دعوى الحسبة دعوى ذات طبيعة خاصة ووسيلة عامة لإقامة المصالح ودرء المفاسد ، كان لزاماً على المشروع بهذه العناية ألا تخضع الخصومة فيها لقواعد الانقطاع أو التترك أو السقوط أو الانقضاء بمعنى المدة المقررة في قانون المرافعات ، وألا تنقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى بطلبات النيابة العامة .

ويتشرف وزير العدل بعرض المشروع على مجلس الوزراء ، رجاء التفضل لدى الموافقة باتخاذ إجراءات استصداره .

تحريراً في ١٩٩٦/١/٢٣

وزير العدل

تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع قانون بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية

أحال الأستاذ الدكتور رئيس المجلس في ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٦ ، إلى اللجنة ، مشروع قانون بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية ، فمقتد اللجنة اجتماعاً نظره في ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٦ ، حضره السيد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ، والسيد المستشار عادل فوده مساعد وزير لشئون التشريع .

نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية واستعادت نظر الدستور ، ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والإجراءات المتعلقة بها والصادرة بالمرسوم بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

وبعد أن استمعت اللجنة إلى مناقشات السادة الأعضاء وإيضاحات الحكومة ، تبين لها :

أن الحسبة كما عرفها الفقهاء ، وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن المقرر شرعاً أن خير الأمة لا يتأتى إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأن شئون العباد لا يتم صلاحها إلا ببرد المفسدين منهم على أعقابهم ليكون الأمر بين المؤمنين الذين استخلفهم الله في الأرض تماوناً وتكاسراً وفلاحاً ، فلا يعيشون فيها فساداً ولا يتناحرون بل يتضامون صوتاً لمصالحهم المعقدة شرعاً ، وهي مصالح يتحقق بها النفع العام .

وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم :

﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ .

وقال أيضاً فى محكم كتابه :

« كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَاعِبُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ
عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ » .

وقد اتفق اجماع فقهاء المسلمين على مشروعية الحسبة ، ووجوبها لما تقتضيه
من القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقديما كان المحتسب هو الذى يباشر
ولاية الحسبة باعتبارها ولاية مستقلة عن ولايتى المظالم والقضاء وقد اتسعت أعماله
حتى أصبحت ولاية الحسبة ولاية خاصة شملت كل أمر بالمعروف ونهى عن المنكر .

وفى الوقت الراهن فإن المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية قد أناطت
بالنيابة العامة فى مصر ، دون غيرها ، رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها باعتبارها
صاحبة الدعوى والأمانة عليها ، والدائبة عن المجتمع فى الاصطلاح بها .

وفى المعاملات المدنية والتجارية ، شرط المصلحة أساس قبول أى دعوى وفقاً
لما تقتضى به المادة الثالثة من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

أما مسائل الأحوال الشخصية فتحكمها قوانين ، ومالم يرد فى شأنه نص من
هذه المسائل فقد استقر الفقه والقضاء فيها على أنها تستمد من قواعد الشريعة
الإسلامية .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تشريع ينظم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة
فى مسائل الأحوال الشخصية لأنها هى التى وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية التى ترد
إليها أو تستمد منها دعوى الحسبة ، وقد توخى مشروع القانون ألا يخل بأصل الحق فى
تلك للدعوى ولا يحول دون بلوغ مراميها ، مستهدفاً فى ذلك ضبط الأمور بحيث
لا يكون اللجوء إليها ابتغاء انتقام أو تشهير أو أرهاق أو ترويع ، وإنما ابتغاء ما شرعه
الله من أمر بالمعروف ونهى عن منكر ، ذلك أن الحفاظ على حسن سير العدالة
والنأى عن أن تصبح ساحات المحاكم مجالا للدرد فى الخصومة أو اصطناع الدعاوى
التي تمس حقوق المواطنين أمر ينبغي على ولى الأمر أن يضطلع به حفاظاً على حق
للشارع وحق المواطنين معاً .

ومن أهم أهداف مشروع القانون :

١ - أن يكون تقديم دعوى الحسبة مسبقاً بإجراء تحقيق بشأنها يكون محيطاً بعناصرها الواقعية والقانونية تحريماً لمقاصدها وتبييناً لقيامها على الحق أو مجاوزتها لأهدافها إفاًكاً والتواء ، فأوجب مشروع القانون أن يعرض الأمر على النيابة العامة - دون غيرها - في بلاغ يقدمه صاحب الشأن مرفقاً به أسبابه ومستنداته لتتولى النيابة العامة بوصفها ممثلة للمجتمع بأسره الأمانة على مصالحه تحقيق الموضوع برمته ثم بعد سماعها لأقوال ذوى الشأن جميعهم تصدر قرارها الذى أوجب مشروع القانون أن يكون صادراً من أعلى الدرجات فى النيابة العامة (بدرجة محام عام على الأقل) ، فإن كان قرارها منتهياً إلى رفع الدعوى أحالتها إلى جهة القضاء المختصة ، وإن كان قرارها بالحفظ أصدرت قرارها بذلك ، وفى الحالتين فإن على النيابة العامة أن تعلن القرار لذوى الشأن فى خلال أيام ثلاثة من تاريخ صدوره .

٢ - أجازت المادة الثانية من مشروع القانون لذوى الشأن أن يظلموا من قرار النيابة العامة سواء أكان ذلك القرار برفع الدعوى أم بالحفظ وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانهم به فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة التى لها أن تؤيد القرار أو تلغيه ، فإن لفته كان عليها أن تحدد جلسة لنظر الدعوى أمام دائرة أخرى ، وهو ضمانات أساسية أتاح بها المشروع لصاحب الشأن أن يلجأ للقضاء فى سبيل بلوغ حقه ودره الأى مظنة قد تساوره .

٣ - ولما كان المستقر عليه فقها وقضاء أن دعوى الحسبة إنما تتعلق بمصلحة الجماعة ، وكانت النيابة العامة هى المنوطة لطلب الحماية القضائية لهذه المصلحة فقد نصت المادة الثالثة من مشروع القانون على أنه لايجوز لمقدم البلاغ التدخل فى الدعوى أو الطعن على الحكم الصادر فيها وإن أجازت للمحكمة التى تنتظر الدعوى أو الطعن سماعه كشاهد وذلك تحقيقاً للعدالة وإيتاء الوصول إلى الحقيقة المنشودة .

٤ - نصت المادة الخامسة من مشروع القانون على إجراءات نظر الدعوى مقررة أنها ينبغي أن تنتظر فى أول جلسة بحضور ممثل النيابة العامة ولو لم يحضر المدعى عليه فيها ، وأن الدعوى لا تخضع لقواعد انقطاع الخصومة أو تركها

أو سقوطها أو انقضاءها بمعنى المدة وذلك منعا لإطالة أمد التقاضي وضمانا لاستقرار الأوضاع وحماية لحقوق المجتمع والمواطنين في دعاوى الحسبة .

٥ - إن هذا الحكم يخضع للطعن فيه طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وهي ضمانات أساسية أخرى أضافها المشروع في هذا المجال حماية منه لحق المجتمع الذي تمثله النيابة العامة أو للمدعى عليه .

وهكذا ، فإن مشروع القانون إنما نظم دعوى الحسبة ، التي هي فرض كفاية استمدت من قول الله تعالى في كتابه الكريم ومن إجماع الفقهاء وما جرت عليه أحكام القضاء تنظيمًا يكفل عدم الشلوط وحتى لا تكون نكسة لترويع الأمنين وإنما إرجاعها للهدف من تقريرها وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وقد أدخلت اللجنة بعض تعديلات في صياغة بعض المواد بخرض إحكام للنصوص وضبطها .

واللجنة إذ توافق على مشروع القانون ، نرجو المجلس الموقر الموافقة عليه معذلا بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة

(سادساً)

مستخرج من قانون المرافعات المدنية والتجارية

القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١

بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية

فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ : تضاف نصوص إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الضاندر
بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فى كتاب رابع عنوانه : فى الإجراءات المتعلقة بمسائل
الأحوال الشخصية ، .

مادة ٢ : لا يخل تطبيق القواعد المقررة فى النصوص المرافقة بالأحكام
اللى نص عليه القانون المدنى فى تنازع القوانين من حيث المكان .

مادة ٣ : نحال جميع الدعاوى المرفوعة عند العمل بهذا القانون إلى
المحكمة المختصة وفقاً لأحكامه بالحالة التى هى عليها وبغير إجراءات وبدون رسوم
جديدة وعلى قلم الكتاب إعلان الخصوم بالجلسة التى تحدد للنظرها .

ولاتسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها حضورياً أو غيابياً
أو الدعاوى الموزلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة .

(١) لوائح المصرية فى ٢٣/٨/١٩٥١ - العدد ٧٣ - والكتاب الرابع الذى أبقى عليه قانون المرافعات العالى
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ينقسم إلى قسمين قسم خاص بتطبيق أحكامه على الأجانب وهو المتعلق بمسائل
الأحوال الشخصية ، وقسم تطبيق أحكامه على الأجانب والمصريين على السواء ، وهو المتعلق بالإجراءات
اللى تنبع فى مسائل الولاية على المال التى كان ينظمها قانون المحاكم الحسبية .

وتسرى المواعيد التي استحدثها هذا القانون من تاريخ العمل به .

مادة ٤ : يلغى المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالإجراءات في مواد الأحوال الشخصية والمرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية .

ويلغى الكتابان الثاني والثالث من قانون المحاكم الحسبية الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

وكذلك يلغى كل ما كان مخالفاً للأحكام المقررة في النصوص المرافقة لهذا القانون .

مادة ٥ : على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من ١٥ سبتمبر ١٩٥١ .
ونأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٧٠ (١٥ أغسطس ١٩٥١) .

الكتاب الرابع

في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

قواعد الاختصاص العام للمحاكم المصرية

في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب

(المواد من ٨٥٩ إلى ٨٦٧) ^(١)

الفصل الثاني

إجراءات المرافعة

والفصل في الدعوى

مادة ٨٦٨^(٢) : تتبع في مسائل الأحوال الشخصية القواعد المقررة في

قانون المرافعات مع مراعاة للقواعد التالية :

(١) المواد من ٨٥٩ إلى ٨٦٧ التي تبين بنص المادة الأولى من قانون إصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٨/٥/٩ - العدد ١٩) .

(٢) المادة ٨٦٨ مستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ ، وكان نصها قبل التعديل كالآتي : « تتبع الأحكام الواردة في المواد التالية ما لم ينص على غير ذلك في هذا الكتاب » .

مادة ٨٦٩^(١) : يرفع الطلب إلى المحكمة بعريضة تودع قلم الكتاب تشمل فضلاً عن البيانات المنصوص عليها في المادة ٩ بياناً كافياً لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها وأن تشفع بالمستندات التي تؤيده وأوراق التحقيق الذي أجرته النيابة فيه إذا كان الطلب مقمماً منها .

مادة ٨٧٠^(٢) : يحدد رئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة ويعين الأشخاص الذين يدعون إليها . ويعطى قلم الكتاب ورقة التكليف بالحضور ويجب أن تشمل الورقة على ملخص الطلب .

مادة ٨٧١ : تنتظر المحكمة فى الطلب منعقدة فى غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علناً .

مادة ٨٧١ مكرراً^(٣) : إذا لم يحضر المدعى عليه الجلسة الأولى حكمت المحكمة فى غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه ، على أنه يجوز للمدعى أن يطلب تأجيل القضية لجلسة أخرى يعطى إليها خصمه مع إعذاره بأن الحكم الذى يصدر يعتبر حضورياً ويصبح هذا الإعذار وجوبياً على المدعى إذا حضر بعض المدعى عليهم ولم يحضر البعض الآخر .

وتجوز المعارضة فى كل حكم يصدر فى القضية إذا لم يعتبره القانون بمثابة حكم حضورى ، أو إذا لم يتمتع الطعن فيه بالمعارضة ، ويعتبر الطعن فى الحكم النيابى بطريق آخر غير المعارضة نزولاً عن حق المعارضة .

مادة ٨٧٢ : يرفع التظلم من الأوامر على عرائض إلى المحكمة منعقدة بهلية غرفة المشورة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨٦٩ ويكون قرارها نهائياً .

(١) عدلت المادة ٨٦٩ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ (الجريدة الرسمية فى ١/٦/١٩٩٢ - للمدد ٢٢ مكرر) بأن استبدل فيها الإحالة إلى المادة ٩ بالإحالة إلى المادة ١٠ .

(٢) المادة ٨٧٠ مستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وكان نصها قبل التعديل كالآتى : « يحدد رئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة ويعين الأشخاص الذين يدعون إليها ، ويعطى قلم الكتاب ورقة التكليف بالحضور التي يجب أن تشمل على ملخص الطلب بالطريق المعتاد إلا إذا نص فى الأمر على الإعلان بطريق البريد وفقاً لما هو مبين فى المادة ١٦ وما بعدها بالطريق الإلزامى ، » .

(٣) المادة ٨٧١ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

مادة ٨٧٣ : للمحكمة أن تعدل عما اتخذته قاضى الأمور الوقتية من الإجراءات الوقتية ، أو التحفظية ، أو أن تأمر بأخذ إجراءات أخرى ، كما يجوز لها أن تعدل ، أو تلغى كل إجراء وقتى تكون قد أمرت به .

مادة ٨٧٤ : ميعاد المعارضة ثمانية أيام من تاريخ إعلان الحكم .

مادة ٨٧٥^(١) : ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً ، أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة ، أو من اليوم الذى يحكم فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان الحكم غيابياً .

مادة ٨٧٦ : ميعاد الطعن بالنسبة لذوى الشأن الذين ليس لهم موطن فى مصر ثلاثون يوماً للمعارضة وستون يوماً للاستئناف ولا يضاف إليه ميعاد مضافة . .

مادة ٨٧٧ : ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وتتبع فى تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن إليها ما نص عليه فى المادة ٨٧٠ .

مادة ٨٧٨ : ينظر الاستئناف فى غرفة المشورة على وجه السرعة وتتبع المحكمة الاستئنافية فى نظره الإجراءات المبينة فى المادة ٨٧١ .

مادة ٨٧٩ : يرفع الالتماس على الوجه المبين فى المادة ٨٦٩ وتفصل فيه المحكمة وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٨٧٠ ، ٨٧١ . .

مادة ٨٨٠^(٢) : ميعاد الالتماس عشرة أيام تبده وفقاً لما نص عليه فى المادة ٢٤٢ .

(١) المادة ٨٧٥ مستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وكان نصها قبل التعديل كالاتى :

• ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غيابياً وميعاد الاستئناف بالنسبة للدائب للعام ستون يوماً . .

(٢) عدلت المادة ٨٨٠ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بأن استبدل الإحالة فيها إلى المادة ٢٤٢ بالإحالة إلى المادة ٤١٨

مادة ٨٨١ (١)

مادة ٨٨٢ (٢)

مادة ٨٨٣ : رسوم الطلبات ومصاريف الإجراءات وأتعاب الخبراء والمحامين يلزم بها من رفض طلبه ، وفي مسائل الولاية على المال وتصفية التركات يجوز للمحكمة أن تلزم بها كلها أو بعضها عديم الأهلية ، أو الغائب ، أو الخزنة العامة ، أو التركة .

مادة ٨٨٤ : الاختصاصات المخولة لرئيس المحكمة يباشرها بنفسه أو بمن يقوم مقامه .

مادة ٨٨٥ : يسرى على القرارات التي تصدر في مسائل الولاية على المال ما نص عليه في هذا الفصل من القواعد الخاصة بالأحكام .

(٢٠١) المادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ الفيذا بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وكان تصامها قبل ذلك كالآتي :

مادة ٨٨١ : ميعاد الطعن بالنقض ثمانية عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً وإذا كان غيابياً يبدأ الميعاد من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة .

ويجب على الطاعن أن يودع قلم ككتاب محكمة النقض وقت التقرير الأوراق المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٦ وتجرى على الطعن أحكام المبراد ٤٣١ ، ٤٣٢ مكررة .

مادة ٨٨٢ : إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى دائرة المبراد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية يوشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وبين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يطعن بالطعن ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ، وبعد انتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الطعن وله عند الاقتضاء الأمر بفتح ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه .

ويطعن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بتقرير الطعن ويخبر محامى الخصم بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بماتنية أيام على الأقل بكتاب موسى عليه .

• وتصدر الإشارة إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة ٨٨١ قد سبق أن استبدلت بموجب القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ وكان نصها قبل التعديل كالآتي :

ويجب على الطاعن أن يودع قلم ككتاب محكمة النقض خلال هذا الميعاد الأوراق المبينة في المادة ٤٣٢ بند ثانياً وثالثاً .

كما استبدلت المادة ٨٨٢ بموجب القانون سالف الذكر وكان نصها قب التعديل كالآتي :

• بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة بين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يطعن بالطعن ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الطعن وله عند الاقتضاء الأمر بفتح ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه .

ويطعن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بماتنية أيام على الأقل .

الفصل الثالث

فى

تنفيذ الأحكام والقرارات

مادة ٨٨٦ : الأمر بالإجراءات الوقتية واجب النفاذ فى جميع الأحوال .

مادة ٨٨٧ : النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاع ، أو للسكن أو تسليم الصغير .

مادة ٨٨٨ : تنفذ القرارات والأحكام بالطرق المقررة فى الكتاب الثانى إذا اقتضى ذلك المجز على الأموال ويبيعها وما عدا ذلك من الأحكام والقرارات ينفذها المعاونون الملحقون بالمحكمة بالطريق الإدارى إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٨٨٩ : يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة بحكم الصغير وحفظه ، أو تسليمه لأمين قهراً ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة ودخول المنازل وبيع رجال التنفيذ فى ذلك ما يأمر به قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الكائن بدلازلها محل التنفيذ .

وتجوز إعادة تنفيذ الحكم كلما اقتضى الحال ذلك .

مادة ٨٩٠ : يحصل التنفيذ المذكور فى المادة السابقة وكذلك تنفيذ ما عدا ما نص عليه فى المادة ٨٨٩ من الأحكام والقرارات بمعرفة جهات الإدارة ، أو من يعينه وزير العدل لذلك .

الباب الثانى

فى

الإجراءات الخاصة بنظام الأسرة

الفصل الأول

فى علاقات الزوجية وحضانة الأولاد وحفظهم

مادة ٨٩١ : يرفع الاعتراض على الزواج إلى المحكمة الابتدائية التى يجرى فى دائرتها توثيق بصحيفة تعلن بناء على طلب المعارض إلى طرفى العقد وإلى الموثق وتشغل على بيان صفة المعارض وموطنه المختار فى البلدة التى بها مقر المحكمة وسبب اعتراضه وحكم القانون الأجنبى الذى يستند إليه .

ويوقف إعلان الصحيفة إتمام توثيق الزواج حتى يفصل نهائياً فى الاعتراض .

وتفصل المحكمة فى الاعتراض على وجه السرعة .

ويجوز للمحكمة فى حالة الحكم برفض الاعتراض أن تحكم بالزام المعارض من غير الوالدين بالتعويضات إن كان لها وجه .

مادة ٨٩٢ : يرفع التظلم عن امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج ، أو عدم إعطائه شهادة مثبتة للامتناع إلى قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية التى يجرى فى دائرتها التوثيق .

مادة ٨٩٣ : إذا طلب الحجر على أحد طرفى العقد وكان قانون بلده يجعل الحجر سبباً لزوال أهليته للزواج ، فلقليابة العامة أن تأمر الموثق بوقف إتمام توثيق العقد حتى يفصل نهائياً فى طلب الحجر .

ويجوز التظلم من أمر القليابة على الوجه المبين فى المادة السابقة .

مادة ٨٩٤ : إذا كان القانون الواجب التطبيق يقضى بأن تحصل المرأة

المتزوجة على إن زوجهام مباشرة حقوقها ورفض الزوج ذلك الإذن فللزوج بعد إنذار الزوج بأربعة وعشرين ساعة أن تطلب الإذن لها بذلك من رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن الزوج .

ويفصل في هذا المطلب على وجه السرعة بقرار غير قابل للطعن .

مادة ٨٩٥^(١) : يرفع طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية ، وكذلك طلب بطلان الزواج ، أو التفريق الجسماني ، أو التتليق ، أو التمتع ، إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها موطن المدعى عليه .

مادة ٨٩٦ : قبل تحقيق طلب التفريق ، أو التتليق يحدد رئيس المحكمة موعداً لحضور الزوجين شخصياً أمامه ليصلح بينهما ويطلبها بهذا الموعد قلم الكتاب ، فإذا تخلف المدعى عن الحضور اعتبر طلبه كأن لم يكن وذلك بقرار من الرئيس يثبت في محضر ، وإذا تخلف المدعى عليه جاز للرئيس تحديد موعداً آخر لحضوره ، ويسمع الرئيس أقوال كل من الزوجين على حده ثم أقوالهما مجتمعين ، وإذا تخلف المدعى عليه أو لم يتم الصلح يمتنع الرئيس في تحقيق طلب التفريق ، أو التتليق بنفسه ، أو بواسطة من يندبه لذلك من أعضاء الدائرة ويأمر بالإجراءات التحفظية ، أو الرقعية التي يراها لازمة للمحافظة على مصالح كل من الزوجين والأولاد وبوجه خاص الإذن للزوجة بالإقامة في منزل يتفق عليه الطرفان ، أو يعينه من تلقاء نفسه والأمر بتسليم الزوجة الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي وتقدير نفقة وقية .

مادة ٨٩٧ : لكل من الزوجين بمجرد رفع دعوى للتتليق ، أو التفريق وبأمر يصدر من رئيس المحكمة ويكون قابلاً للطعن أن يتخذ لضمان حقوقه فيما ينطق بالأموال الإجراءات التحفظية التي يجيزها قانون البلد الواجب تطبيقه .

مادة ٨٩٨ : يجوز للمدعى عليه أثناء نظر الدعوى أن يرفع طلباً عارضاً بالتفريق الجسماني ، أو التتليق وفي هذه الحالة لا تعاد إجراءات السعى في الصلح .

(١) المادة ٨٩٥ مستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وكان نصها قبل التعديل كالآتي :

يرفع طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية ، وكذلك طلب بطلان الزواج ، أو التفريق الجسماني أو التتليق إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها موطن المدعى عليه .

مادة ٨٩٩ : لايجوز توجيه اليمين إلى أحد طرفي الخصوم عن الوقائع التي يثبت عليها الدعوى ولا تجوز فيها سماع شهادة الأولاد .

مادة ٩٠٠^(١) : استثناء من حكم المادة ٨٧٤ إذا لم يكن المدعى عليه في دعاوى بطلان الزوج والتفريق الجثمانى والتطليق قد أعلن لشخصه ولم يكن له موطن معروف في جمهورية مصر العربية ، أو فى الخارج وجب نشر ملخص الحكم مرتين فى صحيفة يومية يعينها رئيس المحكمة بأمر على عريضة ، ويجب أن يمضى بين النشرتين ثلاثون يوماً على الأقل ، وتكون المعارضة مقبولة فى الستين يوماً التالية لآخر نشرة .

مادة ٩٠١ : لايقبل الطعن من النيابة العامة فى مسائل الزوجية إلا فى الأحكام الصادرة فى بطلان الزواج .

مادة ٩٠٢ : تختص المحكمة التى أصدرت الحكم بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الزوجين وتكون متعلقة بالأثار المترتبة على الحكم بالطلاق ، أو التطليق ، أو التفريق سواء بالنسبة لحقوق كل منهما قبل الآخر أم بالنسبة لحفظ الأولاد ، أو نفقتهم .

مادة ٩٠٣ : مع عدم الإخلال بما نص عليه فى هذا الكتاب ترفع الدعاوى المتعلقة بالحقوق الشخصية غير المالية فيما بين الزوجين ، أو الناشئة عن الزواج ، أو الدعاوى المتعلقة بضم الأولاد وحفظهم وتربيتهم إلى المحكمة الكائن بدائرتها موطن الزوجة أو الصغير حسب الأحوال .

مادة ٩٠٤ : إذا كان القانون الواجب التطبيق يجبىز التفريق ، أو التطليق

(١) المادة ٩٠٠ مقبولة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وكان نصها قبل التعديل كالاتى :

استثناء من حكم المادة ٨٧٤ إذا لم يكن المدعى عليه فى دعاوى بطلان الزواج والتفريق الجثمانى والتطليق قد أعلن لشخصه ولم يكن له موطن معروف فى مصر أو الخارج وجب نشر ملخص الحكم ثلاث مرات فى صحيفة يومية يعينها رئيس المحكمة بأمر على عريضته .

ويجب أن يمضى بين كل نشرة وأخرى ثلاثون يوماً على الأقل ، وتكون المعارضة مقبولة فى الستين يوماً التالية لآخر نشرة .

بالتراضى يقدم الطلب به إلى رئيس المحكمة وعليه أن يسعى الصلح بينهما وفقاً للمادة ٨٩٦ ، فإذا لم ينجح مسعاه يثبت إتفاق الزوجين على للتطبيق ، أو التفريق والشروط الخاصة بهما وبالأولاد في محضر ويأمر بإحالة على المحكمة للتصديق عليه .

الفصل الثانى

فى إثبات النسب والإقرار به وإنكاره

مادة ٩٠٥ : ترفع الدعاوى بإثبات النسب وفقاً للأحكام والشروط فى المواعيد التى ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين وتتبع فى إثباتها القواعد التى يقرها القانون المذكور .

ويقدم الطلب إلى المحكمة الابتدائية التابع لها موطن المدعى .

مادة ٩٠٦ : يتبع فى قبول دعوى إنكار النسب وإثباتها والمواعيد التى ترفع فيها والآثار التى تترتب عليها القواعد والأحكام التى يقرها قانون البلد الواجب التطبيق .

وتوجه الدعوى إلى الأب ، أو الأم على حسب الأحوال وإلى الولد الذى أنكر نسبه ، فإذا كان قاصراً تعين أن يقام وصى خصومه .

مادة ٩٠٧ : تكون مدة التقادم للدعاوى المتعلقة بالحقوق المالية المترتبة على إثبات النسب خمس عشرة سنة مالم ينص للقانون الواجب التطبيق على مدة أقل .

مادة ٩٠٨ : يحصل الإشهاد بالإقرار بالنسب أمام الموثق ويصدق عليه ويقدم طلب التصديق إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بدلائرها موطن المشهد مشفوعاً بالأوراق التى يوجب قانون البلد الواجب التطبيق تقديمها .

مادة ٩٠٩ : يصدق رئيس المحكمة على الإقرار بأمر يصدره على الطلب ذاته بعد التحقق من توافر الشروط والأحكام التى يوجبها قانون بلد الطالب لقبول الاعتراف وصحته وترتيب آثاره عليه .

وتتبع فى شأن الأمر ما نصت عليه المادة ٩١٦ .

مادة ٩١٠ : ترفع المنازعة في الإقرار بالنسب إلى المحكمة الابتدائية التي جرى فيها التصديق على الإقرار وذلك في الأحوال التي يجيزها قانون البلد ومن الأشخاص الذين يعينهم ذلك القانون .

الفصل الثالث في التبني

مادة ٩١١ : إذا كان قانون بلد الشخص الذي يريد التبني وقانون بلد الشخص المراد تبنيه يجيزان التبني يثبت التبني بمحضر يحرر لدى رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن أحدهما ويدون في هذا المحضر أقرارات الطرفين شخصياً بعد التحقق من توافر الشروط والأحكام التي ينص عليها القانونان المذكوران لانتعاده وصحته .

مادة ٩١٢ : إذا كان الشخص الذي يريد التبني وصياً ، أو قيمياً ، أو ولياً على الشخص المراد تبنيه فلا يجوز تحرير محضر التبني إلا بعد تلحى طالب التبني عن وصاياته ، أو قوامته ، أو ولايته وتعيين من يحل محله فيها ويشترط أن يكون قد قدم حساباً عن إدارته مالى القاصر وصدق عليه المحكمة المختصة .

مادة ٩١٣ : يقدم محضر التبني للمحكمة للتصديق عليه ، وذلك بطلب من أحد ذوي الشأن :

مادة ٩١٤ : يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالتصديق على التبني على بيان لأسماء الطرفين وألقابهم والأسم واللقب الجديدين للشخص المتبنى .

مادة ٩١٥ : لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق إلا بطريق الاستئناف ولا يجوز الطعن بالاستئناف من النيابة إلا إذا كان الحكم صادراً بالتصديق على التبني .

مادة ٩١٦ : يجب أن ينشر ملخص الحكم القاضي بالتصديق على التبني ثلاث مرات في مدى تسعين يوماً في صحيفتين يوميتين تُعَيَّنُهُما المحكمة .

مادة ٩١٧ : يؤشر بمنطوق الحكم بناء على طلب نوى الشأن خلال التسعين يوماً التالية لصدوره على هامش دفتر مواليد الجهة التى بها محل ميلاد المتبنى ، ويؤشر أيضا بمضمون الحكم على هامش شهادة الميلاد ، فإذا كان المتبنى قد ولد فى الخارج وجب تسجيل الحكم فى دفتر يعد لذلك فى قلم كتاب محكمة القاهرة .

مادة ٩١٨ : تختص المحكمة التى أصدرت الحكم بالتصديق على التبنى بنظر الدعوى بإعلان التبنى ، أو الحكم بالتصديق عليه وبدعوى الرجوع فى التبنى .

وتفصل المحكمة فيها وفقاً للأحكام والشروط التى ينص عليها قانوننا بلدى الطرفين ويتبع فى شأن الحكم الذى يصدر فيها ما نص عليه فى المادتين السابقتين .

الفصل الرابع

فى النفقات

مادة ٩١٩ (١) : تختص محكمة المواد الجزئية بنظر دعاوى نفقة الأقارب والأصهار ونفقة الصغير ونفقة أحد الزوجين على الآخر وأجره الحضانة والرضاعة ويكون حكمها انتهايياً إذا لم يزد ما يطلب للحكم به على ثلاثمائة جنيه سلبياً ، أو لم يحكم بأكثر من ذلك إذا كان الطلب غير معين .

وفصل فى الدعوى على وجه السرعة .

مادة ٩٢٠ : تختص المحكمة التى تنظر دعوى الطلاق ، أو للتطليق ، أو التفريق الجماعى دون غيرها بالفصل فى طلب النفقة المرفوع من أحد الزوجين على الآخر .

مادة ٩٢١ : لمستحق النفقة أن يستصدر أمراً من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقفية له وبالحجز على مايكون للمدعى عليه من مرتب أو دخل فى الحدود المصرح بها قانوناً ، ويشتمل الأمر على تخصيص قدر من المحجوز للطالب بما يقى بحاجته وأنته بقبضه إلى أن يحكم فى الدعوى .

(١) عدلت المادة ٩١٩ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك باستبدال عبارة ثلاثمائة جنيه بعبارة مائة جنيه .

الفصل الخامس

فى الولاية على النفس

مادة ٩٢٢ : تختص المحكمة الابتدائية للكائن فى دائرتها موطن الولي ، أو سكنه إذا لم يكن له موطن معروف بالحكم بسلب الولاية ، أو وقفها ، أو الحد منها .

مادة ٩٢٣ : يحيل رئيس المحكمة الطلب على النيابة العامة لتحقيق ما هو منسوب للولي وتحرى حالة أسرة المضمول بالولاية وسيرة أقرائه المعروفين .

مادة ٩٢٤ : لرئيس المحكمة - بعد سماع أقوال النيابة - أن يأمر بتسليم المضمول بالولاية مؤقتاً لأمين ، أو لأحدى المؤسسات الاجتماعية ، وله أن يقرر منع الولي مؤقتاً من مباشرة كل ، أو بعض حقوقه ، أو يتخذ بوجه عام ما يراه لمصلحة المضمول بالولاية من الإجراءات اللوقية .

مادة ٩٢٥ : لأقرباء المضمول بالولاية ممن لم يسبق سلب ولايتهم الحق فى تقديم ملاحظاتهم شفها ، أو كتابة فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .

مادة ٩٢٦ : إذا قضت المحكمة بسلب الولاية ، أو وقفها عهدت بهإلى من يلى المحكوم عليه فيها وفقاً لقانون بلد المضمول بالولاية ، فإن أمتنع ، أو لم تتوافر فيه أسباب الصلاحية لذلك جاز للمحكمة أن تعهد بها لأى شخص آخر ولو لم يكن قريباً للصغير متى كان معروفاً بخسن السمعة ومثالاً للقيام على تربيته ، أو أن تعهد به لأحد المعاهد ، أو المؤسسات الاجتماعية النعدة لهذا الغرض وتتبع فى حالة الامتناع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٩٨٨ .

وإذا قضت المحكمة بالحد من الولاية عهدت بمباشرة الحقوق التى حرمت الولي منها إلى أحد الأقارب ، أو إلى شخص مؤتمن ، أو إلى معهد ، أو مؤسسة على حسب الأحوال .

مادة ٩٢٧ : إذا كان من أقيم على المضمول بالولاية ليس من أصحاب

الولاية على ماله بمقتضى قانون بلده سلم إليه المال بوصفه مديراً مؤقتاً ويحرر بذلك محضر جرد وفقاً لأحكام المادة ٩٦٥ ، ويجب على النيابة العامة إتخاذ الإجراءات لإقامة وصى .

ومع ذلك إذا كان للمشمول بالولاية ولى على ماله سلمت أمواله إليه .

مادة ٩٢٨ : يجوز شمول الحكم الصادر بسلب الولاية ، أو وقفها ، أو الحد منها بالنفاذ المعجل بلا كفالة رغم المعارضة ، أو الاستئناف .

مادة ٩٢٩ : يجوز لمن تتوافر فيهم شروط الولاية ولم يسبق الحكم فى مواجهتهم أن يعترضوا على شخص الولى الذى أقيم ، أو على القرار الصادر بتسليم المشمول بالولاية وذلك بطلب يقدم إلى المحكمة التى أصدرت الحكم فى ميعاد ستة أشهر من تاريخ صدوره .

مادة ٩٣٠ : يقدم طلب استرداد الولاية إلى المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها موطن الولى ، أو سكنه ، أو سكن المشمول بالولاية إذا كان قد بلغ سن الرشد غير رشيد .

مادة ٩٣١ : تختص المحكمة التى تقضى بسلب الولاية ، أو ردها بحسب الأحوال بالفصل فى الأجر والمصاريف لمن تولى شئون المشمول بالولاية بها .

مادة ٩٣٢ : للمشمول بالولاية متى كان مميزاً وللنيابة العامة حق الطعن فى الأحكام الصادرة فى مواد اسقاط الولاية ، أو الحد منها ، أو وقفها أو ردها .

الباب الثالث فى الإجراءات الخاصة بالتركة

الفصل الأول فى تحقيق الوراثة وقبول الإرث ورفضه

مادة ٩٣٤ : يكون تحقيق الوفاة والوراثة أمام رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها محل افتتاح التركة ، وعلى طالب هذا التحقيق سواء أكان وراثاً أم موصى له أن يقدم بذلك طلباً يشتمل على بيان تاريخ الوفاة وآخر موطن للمتوفى وأسماء الورثة والموصى لهم وموطنهم .

وعلى رئيس المحكمة أن يطلب من جهة الإدارة ومن قنصل الدولة التى ينتمى إليها المتوفى عدد الاقتضاء التحرى عن صحة البيانات الواردة فى الطلب وإذا رأى أن التحريات غير كافية جاز له أن يتولى التحقيق بنفسه ، وبعد تمام التحريات يأمر بدعوة الطالب وباقى الورثة الموصى لهم فى ميعاد يحدده ويطلبهم به قلم الكتاب ، فإذا حضروا جميعاً ، أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمصادقة ، أو لم يجب بشئ أصلاً حقق للرئيس الوراثة بشهادة من يثق بهم ومطابقة التحريات والوصايا المقدمة إليه وأصدر بذلك إتهاداً ، وإذا أجاب من حضر أو من لم يحضر بالإنكار وجب على الطالب أن يرفع دعوه بالطرق المعتادة .

ويكون الإتهاد الذى يصدره الرئيس حجة بالوفاة والوراثة مالم يصدر حكم بخلافه أو مالم تقرر المحكمة ، أو قاضى الأمور المستعجلة قبل ذلك وقف هذه الحجية .

وذلك كله مع مراعاة ما يقرضه للقانون الواجب التطبيق من تعيين منفذ الوصية ، أو مدير للتركة قبل تحقيق الوراثة .

مادة ٩٣٥ : على الوارث الذى يريد مباشرة حقه فى قبول الإرث بشرط الجرد حسب القانون الواجب التطبيق أن يقرر ذلك فى قلم الكتاب ولا يترتب على هذا التقرير أثر إلا إذا سبقه أو تلاه - فى الميعاد المحدد فى القانون المذكور - جرد التركة وفقاً لأحكام الفصل الرابع فى هذا الباب ، وإذا بدئ الجرد فى الميعاد المشار إليه ولم يتم جاز لقاضى الأمور الوقتية بأمر على عريضة أن يمهده بقدر ما يلزم لتمام الجرد ، ويعتبر الوارث أثناء ذلك مديراً مؤقتاً للتركة ونائباً عنها وعليه الحضور فى كل دعوى ترفع عليها وإن امتنع عن الحضور أجلت المحكمة الدعوى حتى تتخذ النيابة الإجراءات اللازمة لتعيين وصى للخصومة .

مادة ٩٣٦ : إذا كان القانون الواجب التطبيق يجيز للوارث قبل قبوله الإرث أن يبيع منقولات التركة فلا يجوز له إجراء هذا البيع إلا بإذن من قاضى الأمور الوقتية ، ويصدر الإذن بأمر على عريضة بعد إبداء النيابة رأياً كتابياً ويبين فى الأمر طريقة البيع وشروط وطريقة حفظ الثمن حتى يتقرر مصير التركة .

مادة ٩٣٧ : يحصل التنازل عن الإرث فى الأحوال التى يجيزه فيها القانون الواجب التطبيق بتقرير فى قلم الكتاب .

مادة ٩٣٨ : يعين قاضى الأمور الوقتية وصياً على التركة بناء على طلب من ذى شأن أو من النيابة إذا لم يكن الورثة حاضرين ، أو معروفين أو كان جميع الورثة الحاضرين ، أو المعروفين قد تنازلوا على الإرث ، وعلى الوصى أن يجرد ما للتركة وما عليها ، وإذا عين غير مصلحة الأملأ وصياً وجب عليه أن يخطر هذه المصلحة بتعيينه خلال عشرة أيام من حصوله وعليها أن تجرى التحريات فى بلد المتوفى لمعرفة ما إذا كان له ورثة هناك فإن لم يظهر له وارث خلال سنة من تاريخ الإخطار المشار إليه يسلم الوصى التركة إلى مصلحة الأملأ بمحضنر .

الفصل الثانى

فى إدارة التركات وتنفيذ الوصايا

مادة ٩٣٩ : يكون تعيين مديرى التركات ، أو تثبيت منفذى الوصية ، أو تعيينهم حيث يقضى قانون بلد المتوفى بذلك من اختصاص المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها محل افتتاح التركة .

ويقدم الطلب بعريضة من أحد ذوى الشأن حسب ترتيبهم فى قانون بلد المتوفى ويجب أن يشمل على بيان اسم المورث وتاريخ وفاته وحالته الشخصية عند الوفاة وأموال التركة ومكان عقاراتها وأسماء الورثة ، أو الموصى لهم وموطنهم ودرجة قرابتهم للمتوفى وتاريخ الوصية وأسماء منفذى الوصية وتفرق بالعريضة أصل الوصية ، أو صورة مطابقة لها .

ولرئيس المحكمة ولو من تلقاء نفسه أن يتحرى صحة البيانات الواردة فى الطلب من الجهات الإدارية أو القضائية ، أو بأية طريقة أخرى يراها مناسبة .
وتفصل المحكمة فى الطلب على وجه السرعة وبدون إجراءات .

مادة ٩٤٠ : يباشر مدير التركة ، أو منفذ الوصية الاختصاصات التى يقررها قانون بلد المتوفى ، وللمحكمة بناء على طلب أحد الدائنين أن تلزمه بتقديم كفالة عينية ، أو شخصية تراعى فى تقديرها قيمة التركة .

مادة ٩٤١ : إلى أن يصدر القرار بثبوت منفذ الوصية يجوز له أن يطلب من المحكمة أن تأمر على وجه الاستعجال بتسليمه أموال للتركة باعتباره مديراً مؤقتاً . ويجوز له أن يطلب تسليمه هذه الأموال بالصفة المذكورة بأمر يصدر من قاضى الأمور الوقفية على عريضة إذا لم يكن طلب تثبيته قد رفع إلى المحكمة .

مادة ٩٤٢ : إذا لم يقدم منفذ الوصية طلباً بتثبيته فى الميعاد الذى ينص عليه قانون بلد المتوفى أو طلباً بتسليم أموال للتركة وفقاً للمادة السابقة جاز بناء على طلب أحد ذوى الشأن ، أو النيابة العامة أن يقام على التركة مدير مؤقت وفقاً للمادة ٩٦٧ .

مادة ٩٤٣^(١) : إذا لم تتجاوز قيمة التركة ألف جنيه جاز لقاضي الأمور الوقفية بأمر على عريضة أن يأذن أحد الورثة ، أو شخصاً آخر بتسلم للتركة وتصفيتها وأداء ما عليها من الديون وتسليم ما يتبقى منها لأصحاب الحق فيها .

مادة ٩٤٤ : تحفظ الوصايا المشار إليها في المادة ١٣٩ في مجالات المحكمة ، ولا يجوز تسليمها لأحد ، إنما يجوز لمنفذ الوصية ولكل ذى شأن أن يحصل على صورة طبق الأصل منها ، أو يشهاد بمضمونها بناء على أمر يصدره قاضي الأمور الوقفية على عريضة .

مادة ٩٤٥ : على منفذ الوصية الذي عينته المحكمة أن يقرر في قلم الكتاب قبوله المهمة التي عهدت إليه ، أو رفضها .

ويجوز للمحكمة - بناء على طلب ذوى الشأن - أن تحدد أجلاً لقبول منفذ الوصية فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقرر قبولها اعتبر أنه قد رفضها .

مادة ٩٤٦ : يجوز أن ترفع الدعوى بأى حق يتعلق بالتركة على منفذ الوصية ، أو مدير التركة ، أو الورثة ، فإذا كان المنفذ ، أو المدير لم يتسلم إدارة التركة جاز رفع الدعوى على الورثة فقط .

الفصل الثالث

فى تصفية التركات

مادة ٩٤٧ : تختص المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها آخر موطن للمورث بتعيين مصف للتركة وعزله واستبدال غيره به وبالفصل فى جميع المنازعات المنطقة بالتصفية .

مادة ٩٤٨ : فيما عدا الأحوال التى يختص بها قاضى الأمور الوقفية يرفع الطلب ويفصل فيه وفقاً للأحكام والإجراءات والمواعيد المعتادة فى الدعاوى .

(١) عدلت المادة ٩٤٣ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك باستبدال عبارة ألف جنيه بعبارة مائة جنيه .

مادة ٩٤٩ : لقاضى الأمور الوقتية أن يصدر أمراً على عريضة باتخاذ جميع ما يراه لازماً من الإجراءات التحفظية ، أو الوقتية للمحافظة على التركة وبوجه خاص الأمر بوضع الأختام وإيداع النقود والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة أحد المصارف ، أو لدى أمين .

وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تعدل هذا الأمر ، أو تلغيه وأن تأمر بما تراه لازماً من الإجراءات التحفظية الأخرى وذلك بناء على طلب ذوى الشأن أو النيابة العامة ، أو من تلقاء نفس المحكمة .

مادة ٩٥٠ : يصدر قاضى الأمور الوقتية أمراً على عريضة :

أولاً : بتقدير نفقة وقتية لمن كان المورث يعملهم حتى تنتهى التصفية وذلك بناء على طلب ذوى الشأن وبعد أخذ رأى المصطفى كتابة .

ثانياً : بمد الأجل المحدد قانوناً لتقديم قائمة بما للتركة وما عليها من الحقوق إذا وجدت ظروف تبرر ذلك والتصريح بأداء الديون التى لا نزاع فيها .

ثالثاً : بحلول الديون التى يجمع الورثة على حلولها وتعيين المبلغ الذى يستحقه الدائن وفقاً للقانون وذلك بناء على طلب المصطفى أو أحد الورثة .

رابعاً : بتسليم كل وارث شهادة تقرر حقه فى الإرث وتعيين مقدار نصيبه فيه وتمييز ما آل اليه من أموال التركة ، وذلك بناء على طلب الوارث وبعد أخذ رأى المصطفى كتابة .

خامساً : بتقدير نفقات التصفية والأجر الذى يستحقه المصطفى عن الأعمال التى قام بها ، أو من أستان بهم من أهل الخبرة .

مادة ٩٥١ : لقاضى الأمور الوقتية فى الأحوال المذكورة فى المادتين السابقتين أن يطلب استيفاء ما يراه لازماً من المستندات ، كما أن له عند الاقتضاء أن يحيل الطلب إلى المحكمة ويأمر بإعلان ذوى الشأن لجلسة يحددها فى ميعاد ثمانية أيام على الأقل وتفصل المحكمة فى الطلب منعقدة بهيئة غرفة المشورة .

مادة ٩٥٢ : ترفع المنازعة في صحة الجرد الذي أجره المصفي لأموال التركة من أحد ذوي الشأن إلى قاضي الأمور المستعجلة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بإيداع القائمة وأمر القاضي بتعديل القائمة مؤقداً إذا رجع صحة المنازعة ، ويحدد أجلاً يرفع خلاله من يرى تكليفه من الطرفين دعواه إلى المحكمة المختصة ، فإذا انقضى هذا الأجل ولم ترفع الدعوى جاز للقاضي أن يأمر بعدم الاعتداد بها في التصفية .

ويجوز رفع المنازعة من النيابة العامة إذا تعلق بالتركة حق لمناصر أو عديم أهلية أو غائب .

مادة ٩٥٣ : تفصل المحكمة منعقدة بهيئة المشورة في طلب بيع الأوراق العائلية ، أو الأشياء المتصلة بعاطفة الورثة ، أو باعطائها لأحد الورثة وفقاً للقانون ، وفي طلب تسليمهم الأشياء ، أو النقود التي لا يحتاج لها في تصفية التركة .

الفصل الرابع

في وضع الأختام ورفعها وفي الجرد

مادة ٩٥٤ : فيما عدا الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون يجوز للأشخاص الآتي بيانهم أن يطلبوا وضع الأختام .

(١) من يدعى الإرث في التركة .

(٢) مدير التركة ، أو وصيها ، أو منفذ الوصية إذا كان قانون بلد المتوفى يجيز له ذلك .

(٣) دائن المتوفى إذا كان بيده سند تنفيذي ، أو كان قد حصل على إذن بالحجز .

(٤) المقيمون مع المتوفى وخدمه عند غياب الورثة كلهم ، أو بعضهم .

(٥) فصل بلد المتوفى إذا كانت المعاهدات القنصلية تخوله هذا الحق .

ويجوز وضع الأختام بناء على طلب النيابة أو من تلقاء نفس المحكمة إذا غاب الزوج ، أو غاب الورثة كلهم ، أو بعضهم ، أو كان المتوفى لم يترك وارثاً معروفاً أو كان أميناً على الودائع .

مادة ٩٥٥ : يقوم بوضع الأختام كائنب محكمة المواد الجزئية بعد اطلاعه على الأمر الصادر بذلك من قاضى هذه المحكمة ويحرر محضراً يشتمل على البيانات الآتية :

(١) التاريخ

(٢) اسم الطالب وصناعته وسكنه وموطنه المختار فى البلدة التى بها مقر المحكمة إذا لم يكن مقيماً بها .

(٣) تاريخ الأمر الصادر بوضع الأختام .

(٤) إثبات حضور نوى الشأن وأقوالهم .

(٥) بيان الأماكن والمكاتب والخزائن التى وضعت الأختام عليها .

(٦) وصف مختصر للأشياء التى لم توضع عليها الأختام .

(٧) تعيين حارس على مقتضى ما نص عليه فى المواد ٣٦٥ وما بعدها^(١) .

(٨) ذكر إيداع مفاتيح الأقفال التى توضع عليها الأختام خزانة محكمة المواد الجزئية .

(٩) إثبات حالة أية وصية ، أو أوراق أخرى مختومة ، أو إثبات ما يوجد على ظاهرها من كتابة ، أو ختم وللتوقيع على الظروف مع الحاضرين وتعيين اليوم والساعة التى يقوم فيها قاضى محكمة المواد الجزئية بغض المظروف واعلام الحاضرين بذلك .

مادة ٩٥٦ : الأحرار التى توجد مختومة بفتحها قاضى محكمة المواد الجزئية فى اليوم والساعة المحددين فى المحضر ويغير حاجة إلى تكليف أحد بالحضور ويثبت القاضى حالتها ويأمر بإيداعها قلم الكتاب .

وإذا ظهر من للكتابة الموجودة على ظاهر الأحرار المختومة ، أو من أى دليل كتابى آخر أن هذه الأحرار مملوكة لغير نوى الشأن فى التركة بأمر القاضى قبل

(١) عدل البند (٧) من المادة ٩٥٥ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢ بأن استبدل الإحالة إلى المادة ٣٦٥ بالإحالة إلى المادة ٥١١ .

فتحتها باستدعائهم في ميعاد يحدده ليحضروا فتح الأحرار ، ويتولى القاضي فتحها في اليوم المحدد سواء أحمضروا ، أم لم يحضروا وإذا تبين أن الأحرار لأشأن لها بالتركة سلمها لذوى الشأن ، أو أعاد ختمها لتسلم إليهم بمجرد طلبهم لها .

مادة ٩٥٧ : إذا وجدت وصية مفدوحة يثبت الكاتب حالتها ومضمونها بالمحضر ، وتعرض على قاضي محكمة المواد الجزئية ليأمر بإيداعها قلم الكتاب .

مادة ٩٥٨ : إذا وجدت أشياء يتعذر وضع الأختام عليها ، أو كانت لازمة لاستعمال المقيمين بالمنزل ، أو لإدارة المال بين للكاتب أوصافها بالمحضر ويتركها بعد جردها في مكانها مع تعيين حارس عليها .

مادة ٩٥٩ : يرفع للنظام من وضع الأختام أما بالتقرير به في المحضر أو بعريضة تقدم إلى قاضي محكمة المواد الجزئية ، ويجب أن يشتمل النظام على بيان الموطن المختار للمظلم في دائرة المحكمة التابع لها مكان وضع الأختام إذا لم يكن مقيما فيها وعلى بيان سبب التظلم .

مادة ٩٦٠ : لمن له الحق في طلب وضع الأختام - ماعدا الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ٤ من المادة ٩٥٤ - أن يطلب رفعها - ويكون ذلك بأمر على عريضة تقدم إلى قاضي محكمة المواد الجزئية .

ويحدد الأمر اليوم والساعة اللذين ترفع فيهما الأختام ويعلم عند الاقتضاء قبل رفعها بأربع وعشرين ساعة على الأقل إلى زوج المتوفى وورثته ومنفذ الوصية ومدير التركة ووصيها والموصى لهم بنصيب في التركة ، أو ببعض أعيانها ، أو أموالها إذا كانوا معروفين ولهم موطن بمصر ويعتبر هذا الإعلان تكليفا لهم بحضور رفع الأختام .

مادة ٩٦١ : إذا كان أحد الورثة ، أو الموصى له عديم الأهلية ، أو غائبا فلا ترفع الأختام قبل أن يعين له وصى ، أو قديم ، أو وكيل إلا إذا قضى قانون البلد الواجب التطبيق بغير ذلك .

مادة ٩٦٢ : يحرر محضر يرفع الأختام يشتمل على البيانات الآتية :

(١) التاريخ .

(٢) اسم الطالب وصناعته وسكنه وموطنه المختار .

(٣) ذكر الأمر الصادر برفع الأختام .

(٤) ذكر حصول الإعلان المشار إليه فى المادة ٩٦٠ .

(٥) إثبات حضور نوى الشأن وأقوالهم .

(٦) بيان حالة الأختام والتغييرات التى تكون قد طرأت عليه .

مادة ٩٦٣ : تسلم الأشياء والأوراق الموضوعة عليها الأختام إلى صاحبها بغير جرد إلا إذا قام نزاع بشأن التركة ، أو بشأن الأشياء ، أو الأوراق المذكورة وعارض فى التسليم أحد المنازعين وأعلن اعتراضه إلى قلم كتاب المحكمة ولو فى ذات اليوم المحدد لفتح الأحراز فقامر قاضى محكمة المواد الجزئية بجرد تلك الأشياء أو الأوراق .

مادة ٩٦٤ : لمن يحق له طلب رفع الأختام أن يستصدر أمراً على عريضة بالجرد من قاضى محكمة المواد الجزئية .

مادة ٩٦٥ : يقوم بالجرد كاتب المحكمة ويحرره محضر يشتمل على البيانات العامة وعلى ماأتى :

(١) دعوة نوى الشأن لحضور الجرد وحضور من حضر منهم وأقواله .

(٢) بيان أوصاف الأشياء وتقدير قيمتها بالدقة واسم الخبير الذى قام بهذا التقدير .

(٣) بيان نوع ما يوجد من المعادن والأحجار الثمينة والحلى ووزنه وعبارة وبيان ما يوجد من النقود ونوعه وعدده .

(٤) بيان الأسهم والسندات التى للتركة أو عليها وترقم الأوراق ويؤشر على كل منها وتثبت حالة الدفاتر والسجلات التجارية وترقم صحائفها ويؤشر عليها مالم يكن مؤشراً عليها من قبل ويملاً ما يكون فى الصفحات المكتوبة من بياض بخطوط مهشة :

مادة ٩٦٦ : بعد جرد الأشياء والأوراق تسلّم إلى من يتفق عليه نوال الشأن فإن لم يتفقوا سلمت إلى أمين يعينه القاضى .

مادة ٩٦٧ : يجوز لقاضى الأمور المستعجلة فى أحوال الاستعجال أن يعين مديراً مؤقتاً للتركة بناء على طلب نوى الشأن ، أو النيابة ويبين للقاضى حدود سلطة هذا المدير .

مادة ٩٦٨ : تتبع القواعد المتقدمة فى الأحوال الأخرى التى يجيز فيها القانون وضع الأختام والجرد ما لم ينص على غير ذلك .

الباب الرابع

فى الإجراءات الخاصة بالولاية على المال

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٩٦٩ : تتولى النيابة العامة رعاية مصالح عديمى الأهلية والغائبين والتحفظ على أموالهم والإشراف على إدارتها وفقاً لأحكام هذا القانون .
ولها أن تتدب فى كل ، أو بعض ما ترى اتخاذه من تدابير أحد رجال الضبط القضائى .

كما أن لها أن تستعين بمعاونين يلحقون بالمحكمة بقرار يصدره وزير العدل ، ويعتبر هؤلاء معاونون من رجال الضبط القضائى فى خصائص الأعمال التى تنأط بهم أثناء تأديتها .

مادة ٩٧٠ : لا تتبع الإجراءات والأحكام المقررة فى هذا الباب إذا انتهت الولاية على المال ، ومع ذلك تظل المحكمة المرفوعة إليها المادة مختصة بالفصل فى الحساب الذى قدم لها وفى تسليم الأموال وفقاً للإجراءات والأحكام المذكورة .

مادة ٩٧١^(١) : يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة لدى المحاكم الشرعية الحضور عن الخصوم أمام المحاكم فى مواد الولاية على النفس والمال وكذلك فى غيرها من مواد الأحوال الشخصية إذا كان أحد الخصوم مسلماً أو مصرياً .

ولا يجوز لأحدهم الحضور أمام محكمة النقص ، أو محاكم الاستئناف إلا إذا كان مقبلاً للمرافعة أمام المحكمة العليا الشرعية .

(١) المادة ٩٧١ مستبدلة بالقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٤ وكان نصها قبل التعديل كالتالى :

• ويجوز للمحامين المقبولين للمرافعة لدى المحاكم الشرعية الحضور عن الخصوم أمام المحاكم فى مواد الولاية على النفس والمال عدا ما يخص بالأجانب ، ويقصر حضور المحامين أمام محكمة النقص على المقررين أمامها .

الفصل الثاني في الاختصاص

مادة ٩٧٢ (١) : تختص محكمة المواد الجزئية بالفصل ابتدائياً في المسائل الآتية إذا كان مال القاصر ، أو القصر ، أو المطلوب مساعدته قضاياً ، أو القائب لا يتجاوز خمسة آلاف جنيه .

(١) تدببت الأوصياء المختارين وتعيين الأوصياء والمشرفين والمساعدين القضائيين وإثبات الغيبة وتعيين الوكلاء عن القائمين ومراقبة أعمالهم والفصل في حساباتهم وعزلهم واستبدال غيرهم بهم .

(٢) تقرير المساعدة القضائية ورفعها .

(٣) استمرار الولاية ، أو الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين والإذن للقاصر بتسليم أمواله لإدارتها وفقاً لأحكام القانون وسلب هذا الحق ، أو الحد منه ، وكذلك الإذن للقاصر بمزاولة أعمال التجارة أو التصرفات التي يلزم للقيام بها الحصول على إذن .

(٤) تعيين مأذون بالخصومة عن القصر ، أو القائمين .

(٥) تقدير نفقة للقاصر في ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولي النفس وولي التربية من جانب والوصى من جانب آخر فيما يتعلق بالاتفاق على القاصر ، أو في تربيته ، أو للعناية به .

(٦) الإذن بزواج القاصر في الأحوال التي يوجب القانون استئذان المحكمة فيها .

(٧) وعلى العموم جميع المواد المتعلقة بالولاية على المال وفقاً لأحكام القانون .

(١) عدلت المادة ٩٧٢ بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك باستبدال عبارة خمسة آلاف جنيه بعبارة ثلاثة آلاف جنيه .

وتختص أيضا باتخاذ الإجراءات التحفظية والمؤقتة مهما كانت قيمة المال .

مادة ٩٧٣ (١) : تختص المحكمة الابتدائية بالفصل ابتدائيا فيما يأتي :

(١) المسائل المذكورة في المادة السابقة إذا تجاوز المال خمسة آلاف جنيه .

(٢) توقيع الحجر ورفعہ .

(٣) تعيين القائمة ومراقبة أعمالهم والفصل في حساباتهم وعزلهم واستبدال غيرهم بهم والإذن للمحجور عليه بتسليم أمواله لإدارتها وفقاً لأحكام القانون وطلب هذا الحق ، أو الحد منه وتعيين مأذون للخصومة عن المحجور عليهم وتقدير نفقة للمحجور عليه في ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولي النفس وولي التربية من ناحية والقيم من ناحية أخرى بشأن الإنفاق على المحجور عليه .

(٤) سلب الولاية ، أو الحد منها أو رفعها أو ردها .

مادة ٩٧٤ (٢) : استثناء من أحكام المادتين السابقتين ، يكون للقرار انتهائيا في مسائل النفقة إذا كان المبلغ المطلوب ، أو المقدر من المحكمة في حالة عدم تقديره من الطالب لا يزيد على ثلثمائة جنيه سنوياً وفي مسائل الأتعاب والأجور والإذن بالتصرف إذا كان المبلغ المطلوب ، أو المقدر من المحكمة في حالة عدم تقديره ، أو إذا كانت قيمة المال موضوع الإذن في حدود النصاب الانتهائي المذكور في المادتين ٤٢ ، ٤٧ على حسب الأحوال .

وكذلك يكون للقرار الصادر بجزاء مالي نهائيا إذا لم تتجاوز قيمة الجزاء خمسين جليها .

(١) عدلت المادة ٩٧٣ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك باستبدال عبارة خمسة آلاف جليها بعبارة ثلاثة آلاف جنيه .

(٢) المادة ٩٧٤ مستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وكان نصها قبل التحديل كالآتي : : استثناء من أحكام المادتين السابقتين يكون للقرار انتهائيا في مسائل النفقة إذا كان المبلغ المطلوب أو المقدر من المحكمة في حالة عدم تقديره من الطالب لا يزيد على ستين جليها سنوياً ، وفي مسائل الأتعاب والأجور والإذن بالتصرف إذا كان المبلغ المطلوب أو المقدر من المحكمة في حالة عدم تقديره أو إذا كانت قيمة المال موضوع الإذن في حدود النصاب الانتهائي المذكور في المادتين ٤٦ ، ٥١ على حسب الأحوال .

وكذلك يكون القرار الصادر بجزاء مالي نهائيا إذا لم تتجاوز قيمة الجزاء خمسة جليها .

مادة ٩٧٥ : يتحدد الاختصاص المحلى للمحكمة على الوجه الآتى :

(١) فى مواد الولاية بموطن الولي ، وفى مواد الوصاية بأخر موطن كان للمتوفى ، أو القصر .

(٢) فى مواد الحجر والمساعدة القضائية بموطن المطلوب للحجر عليه أو مساعدته قضائياً .

(٣) فى مواد النية بأخر موطن للفائب .

وإذا لم يكن لأحد من ذكروا موطن ولا سكن فى مصر وتعذر تعيين المحكمة المختصة وفقاً للأحكام المتقدمة يكون الاختصاص للمحكمة الكائن فى دائرتها موطن الطالب ، أو سكنه ، أو مال الشخص المطلوب حمايته .

مادة ٩٧٦ : إذا تغير موطن القاصر أو المحجور عليه جاز للمحكمة أن تحيل المادة إلى المحكمة التابع له الموطن الجديد .

مادة ٩٧٧ : إذا كانت المادة لا تدخل فى اختصاص المحكمة الدوى تحيلها من تلقاء نفسها إلى المحكمة المختصة وإذا كانت لا تدخل فى اختصاصها المحلى فلها أن تحيلها إلى المحكمة المختصة إذا طلب منها ذلك ، ذو الشأن .

مادة ٩٧٨ : تختص المحكمة التى أمرت بسلب الولاية أو وقفها بتعيين من يخلف الولي - سواء أكان ولياً أم وصياً - إلا إذا رأت من المصلحة إحالة المادة إلى المحكمة التى يوجد بدائرتها موطن القاصر .

الفصل الثالث

فى حصر الأموال والتحفظ عليها وفى إقامة النائب عن عديمى الأهلية والغائبين والمساعد القضائى

مادة ٩٧٩ : على الأقارب المقيمين فى معيشة واحدة مع المتوفى وعلى ورثته البالغين والمأمورين ، أو الموظفين العموميين الذين أثبتوا الوفاة وكذلك مشايخ البلاد أن يبلغوا العمدة ، أو شيخ الحارة فى ظرف أربع وعشرين ساعة بوفاة كل شخص توفى عن حمل مستكن ، أو قصر ، أو عديمى الأهلية أو ناقصيهها أو غائبين ، وبوفاة الولى ، أو الوصى ، أو القيم ، أو الوكيل عن غائب .

ويجب على الأقارب البالغين كذلك أن يبلغوا عن فقد أهلية أحد أفراد الأسرة ، أو غيابيه إذا كان مقيما معهم فى معيشة واحدة .

وعلى العمدة ومشايخ الحارات أن يبلغوا ذلك إلى النيابة العامة بالمحكمة التى يقع فى دائرتها محل عملهم فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت إبلاغهم بذلك ، أو علمهم به .

مادة ٩٨٠ : على الأطباء المعالجين ومديرى المستشفيات والمصحات على حسب الأحوال أن يبلغوا النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم أثناء تأدية أعمالهم .

مادة ٩٨١ : على الوصى على الحمل المستكن أن يبلغ النيابة بانقضاء مدة الحمل ، أو بانفصاله حيا ، أو ميتا .

مادة ٩٨٢^(١) : كل مخالفة لأحكام المواد السابقة يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، فإذا كان عدم التبليغ مقرونا بنية الإضرار بعديمى الأهلية والغائبين تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ، أو بأحدى هاتين العقوبتين .

(١) عدلت المادة ٩٨٢ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك بزيادة قيمة الغرامة إلى عشرة أمثالها .

مادة ٩٨٣ : يجب على السلطات الإدارية والقضائية أن تبلغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديها أثناء تأدية أعمالها^(١) .

مادة ٩٨٤ : على النيابة بمجرد ورود التبليغ عن الوفاة المنصوص عليه في المادة ٩٧٩ أن تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق الحمل المستكن ، أو عديمي الأهلية ، أو الغائبين بأن تحصر مؤقتا مالهم من الأموال الثابتة ، أو المنقولة وما عليهم من التزامات في محضر يوقع عليه ذو الشأن ولها أن تأمر بوضع الأختام على كل ، أو بعض الأموال وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المواد ٩٥٥ وما بعدها .

ولها بناء على أمر يصدر من قاضي الأمور الوقتية - أن تنقل النقود والأوراق المالية والمستندات والمصوغات وغيرها مما يخشى عليه إلى خزانة أحد المصارف ، أو إلى مكان أمين .

ولها عند الاقتضاء - أن تأذن وصى التركة ، أو منفذ الوصية ، أو مديرها إن وجد ، أو أى شخص أمين آخر بالصرف على جنازة المتوفى والإنفاق على من تلزمه نفقتهم وإدارة الأعمال التي يخشى عليها من فوات الوقت .

مادة ٩٨٥ : إذا رأت النيابة أن طلب توقيع الحجر ، أو سلب الولاية ، أو وقفها ، أو إثبات الغيبة يقتضى إتخاذ إجراءات تحقيق تستغرق فترة من الزمن يخشى خلالها من ضياع حق ، أو تصرف في الأموال فطحتها أن ترفع الأمر إلى المحكمة لتأذن باتخاذ أى إجراء من الإجراءات للتحفظية السابقة ، أو تنظر في منع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته أو وقفها أو لحد منها أو الوكيل عن الشخص المدعى بغيبته من التصرف ، أو تقييد حريته فيه وتعيين مدير مؤقت يتولى إدارة أموال المطلوب الحجر عليه أو القاصر ، أو الغائب ، وعند الاقتضاء للمحكمة أن تأمر باتخاذ أكثر من إجراء واحد من هذه الإجراءات .

(١) راجع في هذا الشأن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية ، والذي سيرد في القسم الثالث من الكتاب الثانى .

مادة ٩٨٦ : تعين المحكمة النائب عن عديمي الأهلية ، أو الغائب ، أو المساعد القضائي لمن تقررت مساعدته بعد أخذ رأى النيابة العامة وذوى الشأن .

وعلى النيابة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لترشيح من يصلحون للنيابة عن عديمي الأهلية ، أو الغائب ، أو مساعدة المطلوب مساعدته قضائيا ، وأن ترفع هذا الترشيح للمحكمة خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ الوفاة ، أو قرار الحجر ، أو المساعدة القضائية ، أو إثبات الغيبة ، أو سلب الولاية أو وقفها ، أو لحد منها .

مادة ٩٨٧^(١) : لا تتبع الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة إذا لم يتجاوز مال الشخص المطلوب حمايته خمسمائة جنيه ، أو ألف جنيه في حالة التعدد إلا إذا دعت الضرورة لذلك ، ويكفى بتسليم المال لمن يقوم على شلونه . فإذا جاوزت قيمة المال هذا القدر فيما بعد أُنخذت الإجراءات المذكورة .

مادة ٩٨٨ : تبلغ النيابة العامة الأوصياء والقائمة والوكلاء والمساعدين القضائيين والمديرين الموقتين القرار الصادر بتعيينهم إذا صدر في غيبتهم وعلى من يرفض منهم التعيين أن يبدى ذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة المختصة ، أو بخطاب يعلم الوصول في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغه القرار وفي هذه الحالة تعين المحكمة بدلا منه على وجه السرعة .

مادة ٩٨٩ : على النيابة بعد صدور قرار المحكمة بإقامة النائبين عن عديمي الأهلية ، أو الوكلاء عن الغائبين أن تجرد أموال عديمي الأهلية ، أو الغائبين بمحضر يحرر من نسختين .

ويتبع في الجرد الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٦٥ ، ويدعى لحضور الجرد جميع ذوى الشأن والقاصر الذى بلغ سنه ست عشرة سنة . وللنيابة أن تستعين في جرد الأموال وتقويمها وتقدير الدين بخبير وتسلم النيابة الأموال بعد انتهاء الجرد للنائب عن عديمي الأهلية ، أو وكيل الغائب .

(١) عدلت المادة ٩٨٧ بموجب لقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك باستبدال عبارة خمسمائة جنيه بعبارة خمسين جنيا وعبارة ألف جنيه بعبارة مائة جنيه .

مادة ٩٩٠ : ترفع النيابة محضر الجرد إلى المحكمة للتصديق عليه بعد التحقق من صحة البيانات الواردة به .

مادة ٩٩١ : إذا عينت المحكمة للتركة مصفياً قبل التصديق على محضر الجرد يتولى المصفي جرد التركة كلها ويحرر محضراً مفصلاً بما لها وما عليها يوقعه هو وممثل النيابة العامة والنائب عن عديم الأهلية ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين ، أما إذا كان تعيين المصفي بعد التصديق على محضر الجرد فيسلم النائب عن عديم الأهلية نصيبه في التركة إلى المصفي بمحضر يوقعه هو والمصفي وممثل النيابة العامة ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين ، وذلك ما لم ير المصفي إبقاء المال كله ، أو يعضه تحت يد النائب عن عديم الأهلية ، أو الوكيل عن النائب لحفظه وإدارته مؤقتاً حتى تتم للتصفية ويثبت ذلك على نسختي محضر الجرد المشار إليه ويوقع عليه الأشخاص السابق ذكرهم .

وعند انتهاء التصفية يسلم ما يؤول إلى عديم الأهلية من التركة إلى النائب عن عديم الأهلية أو وكيل الغائب مع مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨٩ وما بعدها .

مادة ٩٩٢ : يكون لنفقات حصر الأموال ووضع الأختام والجرد والإدارة حق إمتياز في مرتبة المصروفات القضائية ويحتج به على عديم الأهلية والغائب على كل من استفاد من هذه الإجراءات .

مادة ٩٩٣ : لا تنطبق الأحكام السابقة إلا إذا كان القانون الواجب التطبيق يقضى بقيام وصاية أو قوامة أو بإدارة الأموال التي تركها الغائب إدارة مؤقتة أو تقرير المساعدة القضائية أو سلب الولاية أو وقفها أو لحد منها .

مادة ٩٩٤ : يعاقب كل من أخفى بقصد الإضرار ما لا منقولاً مملوكاً لعديمي الأهلية ، أو الغائبين بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز ألف جنيه ، أو أحدى هاتين العقوبتين ^(١) .

(١) عدلت للمواد ٩٩٤ ، ٩٩٦ (فقرة أولى) ، ٩٩٧ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك بزيادة قيمة الغرامة المنصوص عليها فيهم إلى عشرة أضعافها .

مادة ٩٩٥ : النيابة العامة الحق في دخول مسكن المتوفى ، أو المطلوب الحجر عليه ، أو الغائب والأماكن التي في حيازتهم ، وكذلك مسكن الغير ممن تطبق عليهم المادة السابقة والأماكن التي في حيازتهم لاتخاذ الإجراءات التحفظية التي يجيزها القانون .

مادة ٩٩٦^(١) : يجب على كل من يدعى للحضور سماع أقواله ، أو لأداء شهادته أن يحضر في الميعاد المحدد ، فإن تخلف جاز الحكم عليه بناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهه .

ويجوز تكليفه بالحضور ثانية وتكون عليه مصاريف هذا التكليف فإذا تخلف جاز الحكم عليه بنصف الغرامة المذكورة ، كما يجوز للمحكمة إصدار أمر باحضاره .
ويكون التكليف بالحضور وفقاً لما نصت عليه المادة ٨٧٠ .

وإذا حضر الشخص المحكوم عليه بالغرامة وأبدى أعذاراً مقبولة لتخلفه جاز للمحكمة أن تقلبه منها .

مادة ٩٩٧^(٢) : إذا حضر الشخص المطلوب سماع أقواله ، أو أداء شهادته وامتنع عن الأجابة بغير مبرر قانوني جاز الحكم عليه بناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد على مائة جنيهه .

(٢٠١) عدلت المواد ٩٩٤ ، ٩٩٦ (فقرة أولى) ، ٩٩٧ بموجب القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك بزيادة قيمة الغرامة المنصوص عليها فيهم إلى عشرة أمثالها .

الفصل الرابع فى إجراءات المرافعة

مادة ٩٩٨ : يرفع الطلب من النيابة ، أو ذوى الشأن.

وإذا كان الطلب مقدماً من ذوى الشأن يحيله رئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية إلى النيابة العامة لإبداء ملاحظاتها عليه كتابة فى ميعاد يحدده لذلك .
ولرئيس المحكمة ، أو قاضى محكمة المواد للجزئية - على حسب الأحوال بعد رفع الطلب إليه - أن يأمر بما يراه لازماً من إجراءات التحقيق ، كما أن له أن يأمر باتخاذ ما يراه من الإجراءات الوقية ، أو التحفظية .

ويجوز للمحكمة أن تندب النيابة العامة لمباشرة بعض إجراءات التحقيق الذى تأمر به .

مادة ٩٩٩ : للمحكمة أن تدعو من الأقارب والأصهار وأصدقاء الأسرة ، أو أى شخص آخر ممن يرى فائدة من سماع أقواله ، كما أن لها أن تستجوب من ترى استجوابه وتجرى من التحقيق ما تراه لازماً .

ويجوز لكل من لم يدع من هؤلاء ولكل ذى مصلحة أن يطلب من المحكمة سماع أقواله عند نظر الطلب .

مادة ١٠٠٠ : يجب على كل من دعى للحضور لسماع أقواله ، أو لأداء شهادة أمام المحكمة أن يحضر فى الجلسة المحددة ، فإن تخلف جاز للحكم عليه بناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

ويجوز تكليفه بالحضور ثانية وتكون عليه مصاريف هذا التكليف .

فإذا تخلف جاز الحكم عليه بضعف الغرامة المذكورة ، كما يجوز للمحكمة أن تأمر باحضاره ويكون التكليف بالحضور وفقاً لما نص عليه المادة ٨٧٠ .

وإذا حضر الشخص المحكوم عليه بالفراغة وأبدى أعذاراً مقبولة لتخلفه جاز للمحكمة أن تقيله منها بعد سماع أقوال النيابة العامة^(١) .

مادة ١٠٠١^(٢) : إذا حضر الشخص المطلوب سماع أقواله ، أو أداء شهادته وامتنع عن الأجابة بغير مبرر قانوني جاز الحكم عليه بفراغة لا تزيد عن ملئى جنبه .

مادة ١٠٠٢ : إذا كان القاصر ، أو المطلوب للحجر عليه أجنبياً تعين المحكمة وصياً ، أو قيماً للشخص الذى يقضى بتعيينه قانون بلد القاصر أو المحجور عليه مالم تحل أسباب مشروعة تون ذلك ، ويجوز أن يكون الوصى من غير أسرة القاصر أو المطلوب للحجر عليه ، ويفضل الأشخاص الذين ينتمون إلى جنسيته .

ويرجع فى تقدير أسباب الامتناع عن قبول الوصاية ، أو الأشراف ، أو القرامة إلى قانون بلد الوصى ، أو القيم ، أو المشرف .

وتعين المحكمة مشرفاً أو نائباً عن الوصى فى الأحوال التى ينص عليها قانون بلد القاصر على ذلك التعيين . وتتبع فى ذلك الإجراءات الخاصة بتعيين الأوصياء بقدر ما يتفق مع طبيعة عمل المشرف أو نائب الوصى .

مادة ١٠٠٣ : فى جميع الأحوال التى ينص فيها القانون على حصول ممثل عديم الأهلية ، أو وكيل الغائب على إذن القيام بعمل من أعمال الإدارة يملح ذلك الإذن بأمر يصدره قاضى الأمور الوقفية فى المحكمة المختصة على عريضة بعد أن تبدى النيابة العامة رأياً كتابياً .

وله أن يطلب استيفاء ما يراه لازماً من البيانات ، أو المستندات ، وله أن يحيل الطالب على المحكمة عند الاقتضاء .

مادة ١٠٠٤ : تنتظر المحكمة عند التصديق على محضر الجرد على وجه السرعة من تلقاء نفسها فى المعائل الآتية مالم تكن قد أصدرت قراراً فيها من قبل :

(٢٠١) عدلت المادتان ١٠٠٠ (فقرة أولى) و ١٠٠١ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك بزيادة قيمة للترامة المنصوص عليها فيهما إلى عشرة أمثلهما .

(١) الاستمرار في ملكية الأسرة ، أو الخروج منها وفي استغلال المحال التجارية أو الصناعية أو تصفيتها والتصرف في كل ، أو بعض المال وقاء للدين .

(٢) تقدير النفقة اللازمة للقاصر ، أو المحجور عليه .

(٣) إتخاذ الطرق المؤدية لحسن إدارة الأموال وصيانتها .

مادة ١٠٠٥ : للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تعدل عن أى قرار أصدرته في المسائل المبينة في المادة السابقة ، أو إجراء من الإجراءات التحفظية إذا تبين ما يدعى لذلك .

ويجوز لقاضى الأمور الوقتية أن يعدل عن أى أمر أصدره إذا تبين ما يدعى لذلك .

وفي جميع الأحوال لا يمس العدول حق الغير حسن النية الناشئ عن اتفاقات .

مادة ١٠٠٦ : لا يقبل طلب استرداد الولاية ، أو رفع الحجر ، أو المساعدة القضائية أو رفع الوصاية ، أو الولاية ، أو إعادة الإذن للقاصر أو المحجور عليه إذا كان قد سبق رفضه إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار النهائي بالرفض .

الفصل الخامس

في تقديم الحساب

مادة ١٠٠٧ : يجب على النائب عن عديم الأهلية ، أو الوكيل عن الغائب ، أو المدير المؤقت أن يودع قلم كتاب المحكمة حساباً عن إدارته مشفوعاً بالمستندات التى تؤيده فى الميعاد الذى يحدده القانون وكلما طُلبت منه المحكمة ذلك فى الميعاد الذى تحدده .

مادة ١٠٠٨ : تختص المحكمة المنظورة أمامها المادة دون غيرها بالفصل فى حساب النائب عن عديم الأهلية ، أو الوكيل عن الغائب ، أو المدير المؤقت .

مسادة ١٠٠٩^(١) : إذا لم يقدم النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن النائب أو المدير المؤقت الحساب في الميعاد أمرته المحكمة بعد تكليفه بالحضور بتقديمه في ميعاد تحدده وذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة أو نوى الشأن.

فإذا انقضى الميعاد ولم يقدم الحساب جاز للمحكمة أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه ، فإذا تكرر منه ذلك جاز أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على ألف جنيه وذلك بغیر إخلال بالجزاءات الأخرى التي ينص عليها القانون .

وإذا قدم الحساب وابتدى المكلف به عذراً مقبولاً عن التأخير جاز للمحكمة أن تعفيه من كل أو بعض الغرامة ، أو من الحرمان من كل ، أو بعض الأجر .

مسادة ١٠١٠ : إذا قدم للحساب يندب رئيس المحكمة ، أو المحكمة على حسب الأحوال أحد قضااتها لفحصه .

مسادة ١٠١١ : يحدد القاضي المنتدب اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما مقدم الحساب ونحو الشأن والفاصل الذي بلغ أربعة عشر عاماً والمحجور عليه السفة لسماع الملاحظات على الحساب ومناقشة أرقامه .

وله أن يأمر باتخاذ ما يراه من إجراءات التحقيق ، وتتبع في ذلك الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في الباب السابع من الكتاب الأول .

مسادة ١٠١٢ : يجوز لنوى الشأن والنيابة العامة أن يطلبوا من القاضي المنتدب أن يصدر قراراً واجب النفاذ بالزلم مقدم الحساب بإيداع المبالغ التي لا يئازع في ثبوتها في نمته دون أن يعتبر ذلك مصادقة على الحساب .

مسادة ١٠١٣ : بعد انتهاء التحقيق يحيل القاضي المنتدب المادة إلى المحكمة مشفوعة بقراره بضمه ما أبدى من الملاحظات على الحساب وما اتخذ من إجراءات التحقيق ونتيجة هذا التحقيق .

(١) عدلت الفقرة الثانية من المادة ١٠٠٩ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك بزيادة قيمة لغرامة المنصوص عليها فيها إلى عشرة لملالها .

مادة ١٠١٤ : يجب أن يشتمل القرار الذي تصدره المحكمة على بيان الإيراد والمنصرف والباقي في ذمة النائب عن عديم الأهلية ، أو الوكيل عن الغائب ، أو المدير المؤقت ، وتأمّر المحكمة بالزامه بأداء هذا الباقي وإيداعه خزانة المحكمة في ميعاد تحدده .

مادة ١٠١٥ : لا تجوز إعادة البحث في أقلام الحساب إلا بسبب غلط مادي ، أو تكرار ، أو تزوير ويرفع الطلب بها إلى المحكمة التي فصلت في الحساب .

مادة ١٠١٦ : إذا الت المحكمة الاستئنافية قراراً قضى برفض طلب تقديم الحساب فعليها أن تحيل الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى ليقدّم لها الحساب وتفصل فيه .

الفصل السادس

في القرارات والأوامر وطرق الطعن فيها

مادة ١٠١٧ : فيما عدا ما نص عليه في المواد الآتية تتبع الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول .

مادة ١٠١٨ : يجب أن تودع قلم الكتاب أسباب القرارات القطعية الصادرة في مواد الحجر والمساعدة القضائية والولاية والغيبة والحساب والإذن بالتصرف سواء منها ما تعلق بالصغير ، أو المحجور عليه ، أو بالغائب أو ما يتعلق بالنائبين عن هؤلاء ، وكذلك القرارات الصادرة بالإذن للنائب ، أو الوكيل بالتصرف والقرارات الصادرة وفقاً للمادة ٩٨٥ ، وذلك في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ النطق بها إذا صدرت من محكمة مواد جزئية وفي ميعاد خمسة عشر يوماً فيما عدا ذلك .

ويكفي في القرارات الأخرى بالتوقيع على محضر الجلسة المشتمل على منطوقها .

وعلى قلم الكتاب إعلان الأشخاص الذين تجوز لهم المعارضة وفقاً للمادة ١٠٢١ بمنطوق القرار الصادر في غيبتهم بعد إيداع أسبابه .

مادة ١٠١٩ : القرارات الصادرة من قاضى محكمة المواد الجزئية ،
أو المحكمة الابتدائية واجبة النفاذ ولو مع حصول المعارضة ، أو الاستئناف فيما عدا
القرارات الصادرة فى المسائل الآتية :

- ١ - الحساب .
 - ٢ - رفع الحجر والمساعدة القضائية .
 - ٣ - رد الولاية .
 - ٤ - إعادة الإذن للقاصر أو المحجور عليه .
 - ٥ - ثبوت الرشد بعد القرار باستمرار الوصاية ، أو الولاية .
 - ٦ - الإذن للنائب عن عديم الأهلية ، أو وكيل الغائب بالتصرف .
- ومع ذلك فلمحكمة المنظور أمامها المعارضة ، أو الاستئناف أن تأمر بوقف
التنفيذ حتى يفصل فى الطعن المرفوع إليها .

مادة ١٠٢٠ : على قلم كتاب المحكمة الابتدائية أن يعلق فى اللوحة
المخصصة للإعلانات القضائية صورة من كل قرار نهائى قضى بتعيين الأوصياء ،
أو المشرفين ، أو القامة ، أو الوكلاء عن الغائبين ، أو المساعدين القضائيين ، أو
استبدال غيرهم بهم ، أو انتهاء مأموريتهم وذلك فى ميعاد عشرة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ١٠٢١ : لاتجوز المعارضة فى القرارات الغيابية إلا فى المسائل
الآتية ومن الأشخاص الآتى نكرهم .

١ - من المطلوب الحجر عليه فى القرار الصادر بإجراء من الإجراءات المنصوص
عليها فى المادة ٩٨٥ ، أو بتوقيع الحجر .

٢ - من المطلوب مساعدته قضائياً فى القرار الصادر بتقرير المساعدة .

٣ - من المدعى بغيبته ، أو وكيله فى القرار الصادر بإثبات الغيبة ، أو بعدم تثبيت
الوكيل .

٤ - من الدائنين عن عديمى الأهلية والمشرفين والوكلاء عن الغائبين فى القرارات
الصادرة بتوقيع الجزاءات عليهم ، أو بعزلهم ، أو بالحد من سلطتهم ، أو لفصل
فى حساباتهم .

- ٥ - من الولي في القرار الصادر بسلب الولاية ، أو وقفها ، أو لحد منها .
٦ - من القاصر الذي بلغ من الحادية والعشرين في القرار الصادر باستمرار الولاية ، أو الوصاية عليه .

مادة ١٠٢٢ : للمحكمة الاستئنافية أن تأمر بأى إجراء تراه أكثر تحقيقاً للمصلحة بعد سماع أقوال ذوى الشأن وللديابة العامة .

ولها فى جميع الأحوال أن تعيد المادة إلى محكمة الدرجة الأولى للسير فيها على الوجه الذى تعينه لها .

ولها إذا رفع استئناف عن قرار صادر فى مسأله معينة أن تتصدى للمادة كلها وذلك فيما عدا المنازعات المتعلقة بالحساب .

مادة ١٠٢٣ : لا يجوز التماس إعادة النظر إلا فى القرارات الانتهائية الصادرة فى المواد الآتية :

١ - توقيع الحجر ، أو تقرير المساعدة القضائية ، أو إثبات للنية .

٢ - تثبيت الوصى المختار ، أو الوكيل عن الغائب .

٣ - عزل الأوصياء والقائمة والوكلاء ، أو الحد من سلطتهم .

٤ - سلب الولاية ، أو وقفها ، أو لحد منها .

٥ - استمرار الولاية أو الوصاية على القاصر .

٦ - الفصل فى الحساب .

مادة ١٠٢٤^(١) : فيما عدا مسائل الحساب لا يجوز التماس الإلزام إلا لسبب

من الأسباب المبينة فى المادة ٢٤١ فقرة ٢ ، ١ ، ٤

(١) عدلت المادة ١٠٢٤ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بأن استبدال الإلزام فيها إلى المادة ٢٤١ بند ٢ ، ١ ، ٤ بالاحالة إلى المادة ١٧٤ بند ١ ، ٢ ، ٤

مادة ١٠٢٥ (١) : يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة وللمن كان طرفاً في المادة في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحجر والغيبة والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها ، أو لحد منها ، أو ردها واستمرار الولاية ، أو الوصاية والحساب .

الفصل السابع

في تسجيل الطلبات والقرارات والاطلاع وتسليم الصور والشهادات

مادة ١٠٢٦ : تسجل طلبات الحجر والمساعدة القضائية واستمرار الولاية أو الوصاية وسلب الولاية ، أو لحد منها ، أو وقفها وسلب الإذن للقاصر ، أو المحجور عليه ، أو لحد منه وإثبات الغيبة والحد من سلطة الوكيل عن الغائب ومنع المطالب الحجر عليه ، أو سلب ولايته من التصرف ، أو تقييد حريته فيه وذلك بأمر من قاضي الأمور الوقتية يصدر على ذات الطلب بعد التحقق من جديده وأخذ رأى النيابة كتابية ، ويقدم الطالب الإذن لقلم الكتاب لإجراء التسجيل فوراً .

ويجب على قلم الكتاب أن يؤشر على هامش تسجيل الطلبات بمضمون القرارات النهائية الصادرة فيها وذلك في ميعاد ثمانى أربعين ساعة في تاريخ صدورها .

مادة ١٠٢٧ : إذا لم يطلب تسجيل الطلب ، أو رفض الإذن به وجب على قلم الكتاب أن يسجل في الميعاد المذكور في المادة السابقة القرارات النهائية الصادرة بما يأتي :

(١) المادة ١٠٢٥ مستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ وكان نصها قبل التعديل كالآتي : للنيابة العامة أو لمن صدر منه القرار أن يطعن أمام محكمة النقض في القرارات الانتهائية الصادرة في الحجر أو رفعه وفي إثبات الغيبة أو تقرير المساعدة القضائية أو رفعها أو سلب الولاية أو وقفها أو لحد منها أو ردها أو باستمرار الولاية أو الوصاية على القاصر أو القاصر في الحجاب إذا كانت مجبنة على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

- ١ - توقيع الحجر ، أو تقرير المساعدة القضائية ، أو إثبات الغيبة .
 - ٢ - سلب الولاية ، أو الحد منها ، أو وقفها .
 - ٣ - استمرار الولاية ، أو الوصاية .
 - ٤ - سلب الإذن للقاصر ، أو المحجور عليه بالإدارة ، أو الحد منه .
 - ٥ - منع المطلوب الحجر عليه ، أو سلب ولايته ، أو وقفها ، أو الحد منها ، أو وكيل الغائب من التصرف ، أو تقييد حريته فيه .
- ويجب كذلك أن يؤشر على هامش هذه القرارات بكل قرار يصدر ملفياً أو معدلاً لها .
- مادة ١٠٢٨ :** للقرارات المشار إليها في المادة ١٠٢٦ لا تكون حجة على الغير حسن النية إلا من تاريخ تسجيل الطلب المقدم عنها ، فإن لم يسجل الطلب فمن تاريخ تسجيل الحكم .
- ويترتب على تسجيل الطلب ما يترتب على تسجيل القرار في تطبيق أحكام القانون المدني .
- مادة ١٠٢٩ :** يعد في كل محكمة ابتدائية فهرس خاص بالأوصياء والمشرفين والقامة والوكلاء عن الغائبين والمساعدين للقضاة وفقاً للنظام الذي يقرره وزير العدل .
- مادة ١٠٣٠^(١) :** يجوز لنزوى الشأن الاطلاع على الملفات والدفاتر والسجلات والأوراق ، وتسلم لهم صور منها ، أو شهادات بمضمونها بإذن من القاضي ، أو رئيس المحكمة ، أو أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل .

(١) المادة ١٠٣٠ مستبعدة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ وكان نصها قبل التعديل كالآتي : « يجوز لنزوى الشأن الاطلاع على الملفات والدفاتر والسجلات والأوراق ، وتسلم لهم صور منها أو شهادات بمضمونها بإذن من القاضي أو رئيس المحكمة » .

مادة ١٠٣١ : يجوز لكل شخص الاطلاع على السجلات والحصول على شهادة بما بها من تسجيلات أو تأشيرات .

ويجوز له بإذن من القاضى ، أو رئيس المحكمة ، أو أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل ، الاطلاع على الدفاتر والملفات والحصول على صور من أوراقها والقرارات الصادرة فيها ، أو شهادات بمضمونها ^(١) .

مادة ١٠٣٢ : يجوز للنيابة العامة وقاضى التحقيق والمحكمة فى قضايا الجنىح والجنايات الاطلاع على الملفات وضبط الأوراق المودعة بها عند الاقتضاء .

ويجوز ذلك أيضا للمحكمة فى الدعاوى المدنية والتجارية بإذن من القاضى ، أو رئيس المحكمة المختصة بعد أخذ رأى النيابة .

(١) الفقرة الثانية من المادة ١٠٣١ مسجلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وكان نصها قبل التعديل كالاتى:
« ويجوز له بإذن من القاضى أو رئيس المحكمة الاطلاع على الدفاتر والملفات والحصول على صور من أوراقها والقرارات الصادرة فيها أو شهادات بمضمونها .. »

ملحق

بمشرع قانون بإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة عام ١٩٠٧ ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ؛

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الأوقاف ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال .

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية .

وعلى القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال

الشخصية والوقف ؛

وعلى القرار بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات ؛

قرر

مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

المادة الأولى

تسرى أحكام هذا القانون على إجراءات التقاضى فى جميع مسائل الأحوال الشخصية ، وتطبق قواعد قانون المرافعات فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون .

المادة الثانية

تلغى لائحة المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، كما يلغى الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، ولائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٠٧ ، والقوانين أرقام ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٦ كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

المادة الثالثة

تصدر الأحكام طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويعمل بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة فيما لم يرد بشأنه نص .

المادة الرابعة

تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتمحدى الطائفة الذين لهم جهات مالية منظمة فى ٢٤/٩/١٩٥٥ . فى نطاق النظام العام - طبقاً لشريعتهم .

ولا يؤثر فى تطبيق حكم الفقرة السابقة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق الأحكام القانونية الواجبة التطبيق على المسلمين .

المادة الخامسة

على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التى تكون عليها ، وفى حالة غياب أحد الخصوم يعطى قلم الكتاب أمر الإحالة إليه مع تكليفه بالحضور فى المواعيد العادية أمام المحكمة التى أحيلت إليها الدعاوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم فيها ، فتبقى خاضعة للنصوص القديمة .

المادة السادسة

يصدر وزير العدل لائحة بتنظيم شئون المأذونين وإعمالهم ، وما يلحق بهذه اللائحة من نماذج للوثائق اللازمة لأداء هذه الأعمال ، كما يصدر جميع القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة السابعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٧ .

الباب الأول

أحكام عامة

المادة (١)

تحسب المدد والمواعيد فى مسائل الأحوال الشخصية بالتقويم الميلادى .

المادة (٢)

تثبت أهلية التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية لمن بلغ خمس عشر سنة ميلاديه كاملة متمتعاً بقوة العقلية وغير محجور عليه .

وينوب عن عديم الأهلية أوناقصها ممثله القانونى فإذا لم يكن له من يمثله عيقت المحكمة له وصى خصومة بناء على طلب النيابة العامة أو الغير .

المادة (٣)

نعفى دعاوى النفقات من الرسوم القضائية بجميع أنواعها ولايلزم توقيع محام على صحف دعاوى الأحوال الشخصية أمام محاكم أول درجة .

المادة (٤)

تنظر المحاكم كافة المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية فى جميع مراحل التقاضى فى غرفة المشورة ، ويحضر عضو النيابة العامة حسب الأحوال ، وينطق بالأحكام والقرارات القطعية علناً .

المادة (٥)

يجب على القاضى تبصرة المتقاضين بما يراه متعلقاً بالمسألة المطروحة من تكيف أو مواد القانون التى يتناولها الخصوم فى دفاعهم .

المادة (٦)

تتولى النيابة العامة رعاية مصالح ناقصى وعديمى الأهلية والغائبين والأمر بإتخاذ إجراءات التحفظ على أموالهم والإشراف على إدارتها وفقاً لأحكام هذا القانون .
ولها أن تندب أحد مأمورى الضبط القضائى فى كل أو بعض مائرى إتخاذها من تدابير وأن تستعين بمعاونين يلحقون بها بقرار يصدره وزير العدل ويكون هؤلاء معاونون من مأمورى الضبط القضائى فى خصوص الأعمال التى تنطأ بهم أثناء تأدية وظيفتهم .
كما يكون لها أن تقدر النفقات الموقفة .

المادة (٧)

للنيابة العامة رفع الدعوى ابتداء إذا تعلق الأمر بالنظام العام أو الآداب ويجوز لها أن تتدخل فى قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم وعليها أن تتدخل فى كل قضية تختص بنظرها المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف والإكان الحكم باطلاً .
وتكون إجراءات التدخل وفقاً لما هو مقرر فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

المادة (٨)

تلتزم كل من النيابة العامة ثم محكمة الموضوع بعرض الصلح على الخصوم مرة واحدة على الأقل ويعد تخلف أى من الخصوم عن الحضور جلسة عرض الصلح رفضاً له .

المادة (٩)

على الأطباء المعالجين ومديرى المستشفيات والمصحات على حسب الأحوال أن يبلنوا النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم أثناء أعمالهم .

المادة (١٠)

على الوصى على الحمل المستكن أن يبلغ النيابة بانقضاء مدة الحمل أو انفصاله حياً أو ميتاً .

المادة (١١)

كل مخالف لأحكام المواد من ٩ إلى ١١ من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنية ، فإذا كان عدم التبليغ مقروناً بنية الإضرار بناقص أو عديم الأهلية والغائبين تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ولا تقل عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

المادة (١٢)

يعاقب بالحبس كل من أخفى بقصد الإضرار مالا مملوكاً لعديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب .

المادة (١٣)

يسرى على القرارات التي تصدر في مسائل الولاية على المال القواعد الخاصة بالأحكام .

المادة (١٤)

يجوز للمحكمة أن تأمر بإضافة الرسوم أو المصاريف على عائق الخزانة .

المادة (١٥)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الاجتماعى نفاذاً لحكم أو لأمر مما نص عليه فى هذا القانون صدر بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة .

الباب الثانى

الاختصاص

الفصل الأول

الاختصاص النوعى

المادة (١٦)

تختص المحاكم الجزئية بالحكم فى المسائل الآتية ، ويكون حكمها ابتدائيا فيما لم يلى على نهائيه .

أولاً : المسائل المتعلقة بالولاية على النفس :

- ١ - الدعاوى المتعلقة بحضانة الصغير وحفظه ورؤيته وضمه والانتقال به .
- ٢ - تصحيح القيود المتعلقة بالأحوال الشخصية من وثائق الزواج والطلاق ويكون حكمها فى ذلك نهائياً .
- ٣ - دعاوى الحبس لامتناع المحكوم عليه عن أداء النفقات المقرضى بها دون غيرها .
- ٤ - توثيق ما يتفق عليه ذور الشأن أمام المحكمة فيما يجوز شرعاً ويكون حكمها الصادر بالتوثيق نهائياً .
- ٥ - تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة مالم يثر بشأنها نزاع .
- ٦ - الدعاوى المتعلقة بالنفقات وما فى حكمها من الأجور والمصروفات بجميع أنواعها .
- ٧ - دعاوى المهر والجهاز والدوطة والشبكة وما فى حكمها ، ويكون الحكم الصادر فى أى نوع منها انتهائياً متى كان المطلوب لا يتجاوز النصاب الانتهالى للقاضى الجزئى .
- ٨ - تعيين مصفى للتركة وعزله واستبدال غيره به والفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالنصفية إذا كانت قيمة التركة لا تزيد عن نصاب اختصاص المحكمة للجزئية .

ثانياً : المسائل المتعلقة بالولاية على المال وذلك إذا كان مال المطلوب حمايته لا يتجاوز قيمته نصاب اختصاص المحكمة الجزئية .

١ - تثبيت الوصى المختار وتعيين الوصى والمشرف والمدير ومراقبة أعمالهم والفصل في حساباتهم وعزلهم واستبدال غيرهم بهم .

٢ - تقرير المساعدة القضائية ورفعها وتعيين المساعد القضائي ومراقبة أعماله وعزله واستبداله .

٣ - إثبات الغيبة وإنهائها وتعيين الوكيل عن الغائب ومراقبة أعماله وعزله واستبداله .

٤ - الإذن للقاصر بتعلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها طبقاً لأحكام القانون وكذلك الإذن له بمزاولة أعمال التجارة وإجراء التصرفات التي يلزم للقيام بها الحصول على إذن وسلب هذا الحق أو الحد منه .

٥ - تعيين مأثور بالخصومة عن القاصر ولو لم يكن له مال .

٦ - تقدير نفقة للقاصر في ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولى النفس وولى التربية من جانب والوصى من جانب آخر فيما يتعلق بالانفاق على القاصر أو تربيته أو العناية به .

٧ - الإذن بزواج القاصر في الأحوال التي يوجب القانون استئذان المحكمة فيها .

٨ - إعفاء الولى الطبيعى مما يجوز إعفائه منه وفقاً لقواعد قانون الولاية على المال .

٩ - طلب تنحي الولى عن ولايته واستردادها .

١٠ - جميع المواد المتعلقة بإدارة الأموال خلاف ما ذكر وفقاً لأحكام القانون وكذلك إتخاذ الإجراءات التحفظية والموقفة الخاصة بها .

المادة (١٨)

تختص المحاكم الابتدائية بالفصل ابتدائياً في جميع مواد الأحوال الشخصية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية .

كما تختص بالحكم فى الطلب الوقتى باستمرار الولاية أو الوصاية إذا رفع إليها بطريق التبعية لطلب الحجر .

المادة (١٩)

تختص المحكمة التى تنظر المادة الأصلية باعتماد الحساب المقدم من الممثل القانونى لناقص الأهلية أو عديمها أو الوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت أو المشرف على التركة ، كما تختص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بهذا الحساب .

المادة (٢٠)

يبقى الاختصاص بنظر مادتى الحساب وتسليم الأموال للمحكمة التى قضت بانتهاء الولاية على المال حتى تمام الفصل فى هاتين المادتين كما تختص ذات المحكمة فى نظر منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام والقرارات الصادرة منها فى هذا الشأن .

الفصل الثانى

الاختصاص المحلى

المادة (٢١)

١ - يقصد بالموطن فى هذا القانون الذى حددت أحكامه المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ من القانون المدنى .

٢ - ترفع الدعوى أمام المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه فإذا لم يكن له موطن فى مصر وقت الدعوى أمام المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى .

٣ - إذا تعدد المدعى عليهم يكون للمدعى الخيار فى رفع دعواه أمام المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن أحدهم .

٤ - ترفع الدعوى أمام المحكمة التى يقع بدائرتها موطن المدعى أو المدعى عليه إذا كانت مرفوعة من الأولاد أو الزوجة أو الوالدين أو الحاضنة حسب الأحوال فى المواد الآتية :

(أ) النفقات والأجور وما فى حكمها .

(ب) الحضانة والرؤية والمسائل المتعلقة بهما .

(ج) المهر والجهاز والنوطة والشبكة وما فى حكمها .

٥ - يجوز أن ترفع دعوى التفريق بين الزوجين أيا كانت أسبابه أمام المحكمة التى يقع فى دائرتها آخر مسكن للزوجية فى مصر

٦ - تعرض المواد المتعلقة بإثبات الوراثة والوصية على المحكمة التى يقع فى دائرتها آخر موطن للمتوفى فى مصر .

٧ - يتحدد الاختصاص المحلى فى مسائل الولاية على المال على النحو التالى :

(أ) فى مواد الولاية بموطن الولي أو القاصر وفى مواد الوصاية بآخر موطن كان للمتوفى أو القاصر .

(ب) فى مواد الحجر والمساعدة القضائية بموطن المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائيا .

(ج) فى مواد الغيبة بآخر موطن للغائب .

وإذا لم يكن لأحد ممن ذكروا موطن فى مصر يكون الاختصاص للمحكمة الكائن فى دائرتها موطن الطالب أو الشخص المطلوب حمايته .

(د) إذا تغير موطن الولي أو القاصر أو المحجور عليه أو المساعد قضائيا جاز للمحكمة بناء على طلب ذوى الشأن أو النيابة العامة أن تحيل القضية إلى المحكمة التى يقع فى دائرتها الموطن الجديد .

(هـ) تختص المحكمة التى أمرت بملب الولاية أو رفعها بتعيين من يخلف الولي إلا إذا رأت من المصلحة إحالة المادة إلى المحكمة التى يوجد بدائرتها موطن القاصر .

الباب الثالث

فى إجراءات رفع الدعوى ونظرها وتنفيذ الأحكام

الفصل الأول

فى إجراءات رفع الدعوى ونظرها أمام المحكمة

أولاً : فى مسائل الولاية على النفس

المادة (٢٢)

ترفع الدعوى فى مسائل الولاية على النفس بالطريق المعتاد لرفع الدعوى وفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولا تقبل الدعوى إذا لم يودع المدعى رفق صحيفة دعواه مذكّره بهام من مستندات لا يتوقف الحصول عليها على إذن خاص .

وإذا لم يقدم المدعى عليه أوجه دفاعه وأدلته فى الجلسة الأولى نظرت المحكمة الدعوى بحالتها .

المادة (٢٣)

لا تقبل عند الإنكار دعوى الزوجية ما لم يكن الزواج ثابتاً فى ورقة رسمية ومع ذلك تقبل دعوى التطلاق إذا كان الزواج ثابتاً بأية كتابة .

ولا تقبل دعوى التطلاق بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعتهمما تجيز التطلاق .

المادة (٢٤)

على طالب إسهاد الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أن يقدم طالباً بذلك إلى المحكمة الجزئية المختصة مرفقاً به ورقة رسمية تثبت الوفاة ، وإلا كان طلب الإسهاد غير مقبول .

ويجب أن يشتمل الطلب على بيان آخر موطن للمتوفى وأسماء الورثة والموصى لهم وصية واجبة وموطنهم إن وجدوا ، وعلى الطالب أن يعلنهم للحضور أمام المحكمة في الميعاد المحدد لنظر الطلب ، فإذا لم يقدم طالب الإشهاد ورقة رسمية تثبت الوفاة أو ثارت منازعة فيحيل القاضى الطلب إلى المحكمة الابتدائية المختصة للفصل فيه .

المادة (٢٥)

يكون الإشهاد الذى يصدره القاضى وفقاً لحكم المادة السابقة حجة بالوفاة والورثة والوصية الواجبة مالم يصدر حكم على خلافه .

المادة (٢٦)

فى دعاوى التطليق التى يوجب فيها القانون ندب حكمين ، يجب على المحكمة أن تكلف كل من الزوجين بتسمية حكمه فى الجلسة التالية على الأكثر ، فإن تقاعس أيهما عن تعيين حكمه أو تخلف عن حضور هذه الجلسة عينت المحكمة حكماً عنه .

وعلى الحكمين المثل أمام المحكمة فى الجلسة التالية لتعيينهما ليقررا ما خلاصا إليه معاً ، فإن اختلفا أو تخلف أيهما عن الحضور تسمع المحكمة أقوال الحاضر منهما بعد حلف اليمين .

وللمحكمة أن تأخذ بما أنتهى إليه الحكمان أو بأقوال أيهما أو بغير ذلك مما تستقيه من أوراق الدعوى .

المادة (٢٧)

مع عدم الإخلال بحق الزوج فى إثبات مراجعة مطلقها لها بكافة الطرق ، لا يقبل عند الإنكار إدعاء الزوج مراجعته مطلقته مالم يعلنها بهذه المراجعة بورقة رسمية قبل انقضاء تسعين يوماً من توثيق طلاقه لها ، وذلك مالم تكن حاملاً أو تقر باستمرار عدتها حتى إعلانها بالمراجعة .

ثانياً : فى مسائل الولاية على المال

المادة (٢٨)

ترفع الدعوى فى مسائل الولاية على المال بناء على طلب من النيابة العامة أو طلب يقدم إليها من ذوى الشأن وتشتمل عريضه الطلب على البيانات التى يطلبها قانون المرافعات فى صحيفة الدعوى وترفق بها المستندات المؤيدة للطلب ، وتكرلى النيابة العامة ، فيما لا تختص بإصدار الأمر فيه عرض الطلب على المحكمة مشقوعاً بما تم فيه من تحقيقات وما انتهت إليه من رأى وللمحكمة أن تطلب النيابة العامة لمباشرة أى إجراء من إجراءات التحقيق فيما يعرض عليها من مسائل أثناء نظر الدعوى وأن تستطلع رأيها فيها .

المادة (٢٩)

تحدد النيابة العامة جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة المختصة وتعلن بذلك من لم ينبه عليه أمامها من ذوى الشأن .

المادة (٣٠)

على النيابة العامة بمجرد ورود التبليغ المنصوص عليه فى المادتين ٩ و ١٠ أن تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق العمل المستكن أو عديمى الأهلية أو ناقصيها أو الغائبين بأن تحصر مؤقتاً مالهم من أموال ثابتة أو منقولة أو حقوق وما عليهم من التزامات فى محضر يوقع عليه ذوى الشأن .

ولها أن تأمر بوضع الأختام على كل أو بعض الأموال وأن تأمر بنقل النقود والأوراق المالية والسندات والمصوغات وغيرها مما يخشى عليه إلى خزانة أحد المصارف أو إلى مكان أمين وذلك كله وفقاً للإجراءات التى يصدرها قرار من وزير العدل .

ويكون للنيابة العامة - عند الإقتضاء - أن تأذن لوصى التركة أو لمنفذ الوصية أو لمديرها إن وجد أو لأى شخص أمين آخر بالصرف على جنازة المدوفى والإنفاق على من تلتزمه وإدارة الأعمال التى يخشى عليها من فوات الوقت .

المادة (٣١)

إذا رأت النيابة العامة أن طلب توقيع الحجر أو سلب الولاية أو الحد منها أو وقفها أو إثبات الغيبة يقتضى إتخاذ إجراءات تحقيق تستغرق فترة من الزمن يخشى خلالها من ضياع حق أو تصرف فى الأموال فطليها أن ترفع الأمر إلى المحكمة المختصة لتأذن بإتخاذ ما تراه من إجراءات تحفظية أو لتأمر بمنع المقدم ضده الطلب من

التصرف فى أمواله كلها أو بعضها أو تقييد سلطته فى إدارتها أو تعيين مدير مؤقت
يقولى إدارة تلك الأموال .

المادة (٣٢)

على النيابة العامة أن تقدم للمحكمة مذكرة مسببة بمن ترشحه للنيابة عن
عديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب أو ترشحه لمساعدته قضائيا ، وذلك خلال ثمانية
أيام على الأكثر من تاريخ إبلاغها بالسبب للموجب لتعيينه .
وتعين المحكمة النائب أو مساعده بعد أخذ رأى ذوى الشأن .

المادة (٣٣)

لا تتبع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة إذا لم يتجاوز مال
الشخص المطلوب حمايته خمسمائة جنيه فيسلم المال إلى من يقوم على شلونه إلا إذا
دعت الضرورة إلى غير ذلك .

المادة (٣٤)

تخطر النيابة العامة الأوصياء والقائمة والوكلاء والمساعدين القضائيين
والمديرين المؤقتين بالقرار الصادر بتعيينهم إذا صدر فى غيبتهم وعلى من يرفض
منهم التعيين أن يبلغ النيابة العامة برفضه فى خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه
بالقرار وإلا كان مسؤولا عن المهام الموكولة إليه من تاريخ إبلاغه ، وفى حالة الرفض
تعين المحكمة بذلا منه على وجه السرعة .

المادة (٣٥)

على النيابة العامة بعد صدور قرار المحكمة بتعيين النائب أن تقوم بجرد أموال
عديم أو ناقص الأهلية أو الغائب بمحضر يحضر من نستختين .
ويتبع فى الجرد الأحكام والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل
ويدعى لحضور الجرد جميع ذوى الشأن والقاصر الذى بلغت سنه ست عشرة سنة إذا
رأت النيابة ضرورة لذلك .

والنيابة العامة أن تستعين بأهل الخبرة فى جرد الأموال وتقييمها وتقدير
الديون وتسلم الأموال بعد انتهاء الجرد إلى النائب المعين من المحكمة

المادة (٣٦)

ترفع النيابة العامة محضر الجرد إلى المحكمة للتصديق عليه بعد التحقق من
صحة البيانات الواردة به .

المادة (٣٧)

إذا عينت المحكمة مصفياً للتركة قبل التصديق على محضر الجرد فيقولى جرد التركة كلها ويحضر محضراً مفصلاً بما لها وما عليها يقوم بالتوقيع عليه هو وممثل النيابة العامة والذائب عن ناقص الأهلية وعديهما ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين .

وإذا عين المصفي بعد التصديق على محضر الجرد فيقوم الذائب عن عديم الأهلية بتسليم نصيب الأخير فى التركة إلى المصفي بمحضر يوقعه هو المصفي وممثل النيابة العامة ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين وذلك ما لم تر النيابة العامة أو المصفي إبقاء المال كله أو بعضه تحت يد الذائب لحفظه وإدارته مؤقتاً حتى تتم التصفية ويثبت ذلك على نسختي محضر الجرد المشار إليه ويوقع عليه الأشخاص السابق ذكرهم .

وبعد انتهاء التصفية يتم تسليم ناقص الأهلية أو عديهما أو الغائب إلى نائبه مع مراعاة الإجراءات المبينة فى المادة ٣٥ .

المادة (٣٨)

للنيابة العامة أو من تدينه من مأمورى الضبط القضائي الحق فى دخول المساكن والأماكن اللازم دخولها لإتخاذ الإجراءات التحفظية المنصوص عليها فى هذا القانون .

المادة (٣٩)

يجوز للمحكمة المختصة فى حالة الضرورة وبناء على طلب النيابة العامة أن تعين بصفة مؤقتة وصياً أو قيمياً أو مساعداً قضائياً أو وكيلاً عن الغائب لعين تعيين من يقولى ذلك بصفه كلمه .

المادة (٤٠)

يجب على النيابة العامة عند عرض محضر الجرد على المحكمة للتصديق عليه أن ترفق مذكرة برأيها فى المسائل الآتية بحسب الأحوال:
١ - الاستمرار فى الملكية للشائعه أو الخروج منها وفى استغلال المحال التجارية أو المهنية أو الصناعية أو تصفيتها ووسائل الوفاء بالدين والقرارات المنفذة لذلك .

٢ - تقدير النفقة الدائمة للأزمة للقاصر أو المحجور عليه .

٣ - إتخاذ الطرق للمؤدية لحسن إدارة الأموال وصيانتها .

المادة (٤١)

لايس عدول المحكمة عن قرار سبق أن أصدرته حقوق الغير حسن النية .

المادة (٤٢)

لايقبل طلب استرداد الولاية أو رفع الحجر أو المساعدة القضائية أو رفع الوصاية أو الولاية أو إعادة الإذن للقاصر أو المحجور عليه إذا كان قد سبق رفضه إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار النهائي بالرفض .

المادة (٤٣)

يجب على النائب عن ناقص الأهلية أو عديمها أو الغائب أو المدير المؤقت أن يودع قلم كتاب المحكمة حساباً عن إدارته مشفوعاً بالمستندات التي تؤيده في الميعاد الذي يحدد القانون وكلما طلبت منه المحكمة ذلك في الميعاد الذي تحدده .
وتكولى المحكمة للفصل في صحة الحساب المقدم إليها ، ولها أن تأمر مؤقتاً بإيداع المبالغ التي لا تنازع في ثبوتها دون أن يعتبر ذلك مصادقة على الحساب .
فإذا اتقضى للميعاد ولم يقدم الحساب جاز للمحكمة أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه فإذا تكرر منه ذلك جاز أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على ألف جنيه وذلك بغير إخلال بالجزاءات الأخرى التي ينص عليها القانون .
وإذا قدم الحساب وأبدى المكلف به عذراً مقبولاً عن التأخير جاز للمحكمة أن تعطيه من كل أو بعض الغرامة أو من الحرمان من كل أو بعض الأجر .

المادة (٤٤)

يجب أن تكولى النيابة العامة قيد طلبات الحجر والمساعدة القضائية واستمرار الولاية أو الوصاية وسلب الولاية أو لحد منها أو وقفها وسلب الإذن للقاصر أو المحجور عليه أو لحد منه وإثبات الغيبة والحد من سلطة الوكيل عن الغائب ومنع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته من التصرف أو تقييد حريته فيه يوم وساعة تقديم الطلب وذلك في سجل خاص يقوم القيد فيه مقام التسجيل بما ينتج أثره من تاريخ ذلك القيد متى قضى بأجابة الطلب .

وعلى النيابة العامة شطب القيد متى قضى نهائياً برفض الطلب .

ويحدد وزير العدل بقرار يصدره إجراءات القيد والشطب .

الفصل الثاني

فى تنفيذ الأحكام والقرارات

أولاً : أحكام عامة

المادة (٤٥)

على قلم كتاب المحكمة وضع الصيغة التنفيذية على كل حكم أو قرار واجب التنفيذ .

المادة (٤٦)

يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين أو جهة الإدارة ويحدد وزير العدل بقرار منه نطاقه تنفيذ قرارات وأحكام المحاكم الصادرة بمسلم الصفيروزيته وسكنه وإجراءات ذلك .

ثانياً : فى مسائل الولاية على النفس :

المادة (٤٧)

استثناء مما تقرره القوانين فى شأن قواعد الحجز على المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه منها وفاء لدين الزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين فى حدود النسب الآتية :

(أ) ٢٥ ٪ للزوجة أو المطلقة ، وفى حالة وجود أكثر من واحدة يوزع هذا القدر بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم .

(ب) ٣٥ ٪ للابن الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم .

(ج) ٤٠ ٪ للزوجة أو المطلقة والابن الواحد أو أكثر أو الوالدين .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التى يجوز الحجز عليها ٤٠ ٪ أياً كان دين النفقة المحجوز من أجله .

المادة (٤٨)

إذا كان المحكوم عليه بنفقة الزوجة المطلقة أو الأبناء أو الوالدين من غير نوى للمرتبات أو الأجر أو المعاشات وما فى حكمها ، وجب عليه أن يودع دين النفقة المحكوم به خزانة بنك ناصر الأتماعى أو فروعه أو وحدة الشؤون الإتماعية التى يقع محل إقامته فى دائرة أى منها فى الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء .

المادة (٤٩)

لبنك ناصر الأتماعى استيفاء ما قام بوفائه من ديون وفقاً لأحكام هذا القانون بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم عليه فى حدود المبالغ المأزم بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى .

المادة (٥٠)

على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الإتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة وال نقابات المهنية ، بناء على طلب من بنك ناصر الأتماعى مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يفيد تمام الإعلان أن تقوم بخصم المبالغ الجائز الحجز عليها وفقاً للمادة (٤٧) من هذا القانون وإيداعها خزانة البنك فور وصول المطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر .

المادة (٥١)

فى حالة التنازع بين الدين تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة نفقة الأبناء نفقة الوالدين نفقة الأقارب ثم الدين الأخرى .

المادة (٥٢)

إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر فى دعاوى النفقات والأجر وما فى حكمها والمصروفات بجميع أنواعها ، يجوز للمحكوم له أو من يمثله قانوناً أن يرفع

الأمر إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي يجرى التنفيذ بدلائرها ، ومالم يثبت المحكوم عليه أنه أصبح عاجزاً عن الوفاء لسبب لا يخله فيه أمره القاضي بالتنفيذ خلال أجل لا يزيد على خمسة عشر يوماً ولا قضى بحبسه مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر فإذا امتثل تأمر المحكمة أو النيابة العامة بإخلاء سبيله وذلك دون إخلال بحق المحكوم له في التنفيذ بالطرق العادية .

المادة (٥٣)

لا يترتب على أى إشكال مقدم من المحكوم عليه وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لأى من الديون المشار إليها في المادة السابقة ، ومع ذلك لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل عرض الأوراق على قاضي التنفيذ ليأمر بما يراه .

المادة (٥٤)

على بنك ناصر الاجتماعي وفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين مما نص عليه في هذا القانون متى طلب المحكوم له ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يدل على تمام الإعلان ، وذلك من أحد فروعه أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التي يحيل إليها البنك بالمبالغ المحكوم بها . ويكون وفاء البنك بهذه الديون في حدود المبالغ التي تخصص لهذا الغرض .

المادة (٥٥)

الأحكام الصادرة بتسليم الصغير أو رقيقه أو بالنفقات أو بالأجور أو بالمصروفات وما في حكمها تكون واجبة النفاذ المعجل بلا كفالة بقوة القانون .

المادة (٥٦)

استثناء من حكم المادة ٢٥١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تكون الأحكام القاضية بفسخ عقد الزواج أو بطلانه أو بالطلاق أو بالتطليق نافذة إلا بصيرورتها بانه ، وفي حالة الطعن ، يقوم رئيس المحكمة أو أحد نوابه بتحديد جلسة لنظر الطعن أمام المحكمة مباشرة في موعد لا يجاوز أربعة أشهر من تاريخ إيداع

صحيفة الطعن قلم كتاب المحكمة أو وصولها إليه وعلى النيابة تقديم مذكرة برأيها خلال شهرين على الأكثر سابقة على الجلسة المحددة لنظر الطعن .

ثالثاً ، فى مسائل الولاية على المال

المادة (٥٧)

يكون لنفقات حصر الأموال ووضع الأختام والجرد والإدارة التى تقررها المحكمة حق امتياز فى مرتبة المصروفات القضائية بالنسبة لأموال التركة .

المادة (٥٨)

جميع القرارات الصادرة من محاكم أول درجة بصفة ابتدائية تكون واجبة النفاذ المعجل ولو مع حصول الاستئناف فيما عدا القرارات الصادرة فى المسائل الآتية:

- ١ - الحساب .
 - ٢ - رفع الحجر وإنهاء المساعدة القضائية .
 - ٣ - رد الولاية .
 - ٤ - إعادة الإذن للقاصر أو المحجور عليه بالتصرف فى الأموال والإدارة .
 - ٥ - ثبوت الرشد بعد القرار باستمرار الوصاية أو الولاية .
 - ٦ - الإذن للنائب عن عديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب بالتصرف .
- ومع ذلك فللمحكمة المنظور أمامها الاستئناف أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل فى الطعن المرفوع إليها .

الفصل الثالث

فى الطعن على الأحكام والقرارات

أولاً : فى الاستئناف

المادة (٥٩)

فى الأحوال التى يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات الصادرة فى القضايا التى تتدخل فيها النيابة العامة جوازاً أو وجوباً وفقاً لحكم المادة السابعة من هذا القانون يجوز للنسابة العامة الطعن بهذا الطريق طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

المادة (٦٠)

تنظر المحكمة الاستئنافية ما رفع عنه الاستئناف ، ويجوز أمامها إيداء أسباب جديدة مما تستند عليه الطلبات الأصلية كما يجوز إيداء طلبات جديدة بشرط أن تكون مترتبة على الطلبات الأصلية ، وتلتزم المحكمة الاستئنافية فى هاتين الحالتين بمنح أجل يتمكن فيه الخصم من الرد على ما أبداه الخصم الآخر من طلبات مرة واحدة أو أسباب جديدة .

المادة (٦١)

مع عدم الإخلال بحقوق للغير حسن للنسبة يعد استئناف الحكم أو القرار الصادر فى مادة من مواد الولاية على المال ، استئنافاً لما يرتبط بها من المواد الأخرى ارتباطاً ينعذر معه الفصل فى الاستئناف المطروح عليها دون إعادة الفصل فيها .

ثانياً : فى الطعن بطريق النقض

المادة (٦٢)

للخصوم والنسابة العامة أن يطعنوا بالنقض فى الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الاستئناف فى مواد الحجر والغنية والمساعدة القضاية وسلب الولاية أو وقفها

أو الحد منها أوردتها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب كما يكون لهم ، ومع مراعاة حكم المادة ٥٦ من هذا القانون ، الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة في الدعاوى التي تتدخل فيها النيابة العامة جوازاً أو وجوباً وفقاً لحكم المادة السابعة من هذا القانون .

ثالثاً : هي التماس إعادة النظر

المادة (٦٣)

يجوز التماس إعادة النظر لسبب من الأسباب الأربعة الأولى المنصوص عليه بالمادة (٢٤١) من قانون المرافعات .

ولا يجوز الطعن بهذا الطريق إلا في القرارات الانتهائية الصادرة في المواد الآتية :

- ١ - توقيع الحجر أو تقرير المساعدة القضائية أو إثبات الغيبة .
- ٢ - تثبيت الوصي المختار أو الوكيل عن الغائب .
- ٣ - عزل الأوصياء والقائمة والوكلاء أو الحد من سلطتهم .
- ٤ - سلب الولاية أو وقفها أو الحد منها .
- ٥ - استمرار الولاية أو الوصاية على القاصر .
- ٦ - الفصل في الحساب .

القسم الثانى
توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة
والتصادق على الزواج

- * مستخرج من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل .
- * لائحة المأذونين المعمول بها من ١٠ يناير سنة ١٩٥٥.
- * لائحة الموثقين المنتدبين المعمول بها من أول يناير سنة ١٩٥٦.

(أولاً)

توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق^(١)

مادة ٣^(٢) : تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وأشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك للخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ويؤولى توثيق عقود الزواج والطلاق

(١) الوثائق المصرية في ١٩٤٧/٧/٢ - العدد ٥٨ وقد لحقه عدة تحديلات .

(٢) المادة الثالثة -معدلة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ (للوائح المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ - العدد ٩٩ مكرر) ، وكان نصها قبل التعديل : « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات عدا ما كان منها مطعنا بالوقف والأحوال الشخصية ومع ذلك توثق بهذه المكاتب المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين » .

* ويرد بالمذكرة الإصلاحية للامس الجديد ، بمناسبة صدور قانون إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج والإشهادات التي كانت تتولاها المحاكم للشرعية والمجالس المالية وقد وضع المشروع الحالي مضمنا هذا التنظيم ورؤى الإبقاء على نظام المأذنين فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين لما فيه من التيسير في الإجراءات وقربه دائما من المتماثلين وضمان مراقبته والأشراف عليه كما رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مماثل لنظام المأذنين فحمل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لمؤقتين متدربين يكون لهم العلم بالأحكام الدينية للجهة التي يؤولون التوثيق فيها وعلى أن لا يمس ذلك التوثيق الإجراءات المدنيةية .

* وراجع الفقرة الثانية من المادة ٨ مكررا من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق الصادرة بالمرسوم بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٤٧ والتي قضت بأنه ، لا يجوز توثيق عقود زواج التخييمات القاصرات للآلتي لهن معاش أو مرتبات من الحكومة أو لهن مال يزيد على ٢٠٠٠ قرش إلا بتصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة .

* ويلاحظ أن للتنازل المصريين اختصاصا في توثيق العقود الرسمية ومنها عقود الزواج متى كان كلا الزوجين مصريين أو متى كان أحد الزوجين مصري مع اشتراط الحصول على ترخيص من وزير الخارجية (القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل في شأن نظام السكك الدبلوماسية والتفصيلي وقد ألغى هذا القانون وحل محله القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ ، والنشر بالجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٦/٢٦ - العدد ٢٥ مكرر) .

بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدين الطائفة والملة موثقون منتدبون بقرار من وزير العدل ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين في وظائف الموثقين المتدربين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم .

ويستحق على عقود الزواج المذكورة رسم طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه و٢٪ على مقدم ومؤخر الصداق .

مادة ٥ (١) : يجب على الموثق قبل إجراء التوثيق أن يتثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم وصفاتهم وسلطانهم .

فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي بمصرية أو التصديق عليه فيجب على الموثق قبل إجراء التوثيق أن يتثبت كذلك من توافر الشروط الآتية :

١ - حضور الأجنبي بشخصه عند إجراء توثيق العقد .

٢ - ألا يجاوز فارق السن بين المتعاقدين خمسا وعشرين سنة .

٣ - تقديم الأجنبي شهادتين صادرتين من الجهة المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها أو من قنصليتها في جمهورية مصر العربية يفيد أحدهما أنها لا تمنع في الزواج وتضمن الأخرى بيانات عن تاريخ وجه ميلاده وديانته ومهنته والبلد

(١) المادة الخامسة مسيجلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٩/٩ - العدد ٣٧ «تابع») وكان نصها قبل التعديل : « يجب على الموثق قبل إجراء التوثيق أن يتثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم » .

هذا وقد ورد قرار وزير العدل رقم ١٥٣٣ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية في ١٩٧٧/٥/١ - العدد ١٠١) وأضاف المادة العاشرة من اللائحة للتفويضية لقانون التوثيق فقرة جديدة نصها : « فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي بمصرية أو التصديق عليه ، فيجب على الموثق قبل التوقيع على العقد أن يتر المصينة الكاملة للشهادتين المتقدمين من الأجنبي والخاصتين ببيان حالته الاجتماعية وعدم مخالفته الجهة المختصة بالدولة التي يلتمس إليها بجلسته في إجراء الزواج ، كما استبدل القرار المادة السابعة من اللائحة بأخرى تضمنت فقرتها الثانية الآتي : « فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي بمصرية أو التصديق عليه فيجب على الموثق أن يتأكد من حضور الأجنبي بشخصه عند إجراء التوثيق ومن توافر سائر الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥ من قانون التوثيق أو التجاوز عنها طبقاً للاوضاع المقررة في الفقرة الثالثة من تلك المادة » .

المقيم به وحالته الاجتماعية من حيث سبقه الزواج وعدد الزوجات والأبناء وحالته المالية ومصادر دخله، ويشترط التصديق على كل من الشهادتين من السلطات المصرية المختصة .

٤ - تقديم كل من المتعاقدين شهادة ميلاده فإن تعذر ذلك وجب على الأجنبي تقديم أية وثيقة رسمية تقوم مقامها ووجب على المصرية تقديم صورة رسمية من واقعة قيد الميلاد .

ويجوز بناء على قرار من وزير العدل أو من يفوضه التجاوز عن كل أو بعض الشروط سالفة الذكر عند توثيق العقد (١) .

(١) صدر عن وزير العدل القرار رقم ١٤٠٤ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٨/٤/١٩٨٤ - العدد ٩٤٤) بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٤ باستثناء عقود زواج السودانيين بمصريات من بعض الشروط ، نصت المادة الأولى منه على أن ، يستثنى عقود زواج السودانيين بمصريات من الشروط المنصوص عليها في البنود (١) ، (٣) ، (٤) من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق .

(٢) صدر في ١٩٧٩/٣/١ القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٩ من وكيل وزارة العدل لشئون مصلحة الشهر العقارى والتوثيق - بناء على التفويض الصادر له من وزير العدل - وتضمنت مادته الأولى على قصر توثيق عقود الزواج والتصادق عليه وإشهاديات الطلاق والتصادق عليه المتعلقة بمصريات وأجانب على مكاتب القاهرة والاسكندرية للأحوال الشخصية دون غيرهما من المكاتب أو الفروع ، مع مراعاة الضوابط المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦

(ثانياً)

توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة

والتصادق للمصريين من المسلمين

(لائحة المأذونين)^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٣٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/١/١٩٥٥ - العدد ٣ ملحق ، ولحقت اللائحة عدة تعديلات .

وقد أعدت وزارة العدل مشروعاً بلائحة جديدة أرسلتها إلى قسم التشريع بمجلس الدولة بتاريخ ١٠/١/١٩٨٠ والذي أبدى الرأي بكتابته المؤرخ ١٢/٣/١٩٨٠ مستضماً أن إصدار التنظيم بمشروع اللائحة يستلزم أن يكون بأداة القانون ، والآتي نص للكتاب :

مجلس الدولة - قسم التشريع - ملف رقم : ١٢٠/١٩٨٠
السيد الأستاذ / المستشار وكيل وزارة العدل لشئون التشريع .

تعية طيبة واحد .

فايها لكتابكم رقم ٢٦ المؤرخ ١٠/١/١٩٨٠ في شأن مراجعة مشروع قرار وزير العدل في شأن لائحة المأذونين .

أرجو أن أفيد بأن هذا المشروع قد عرض على قسم التشريع بجلساته المتعقدتين في ١٨ فبراير سنة ١٩٨٠ وفي ٤ مارس ١٩٨٠ حيث استعرض القسم مواد التنظيم التشريعي التي تضمنها المشروع ، وقد تبين للقسم أن المشروع قد تناول بالتكثيف الموضوعات التالية :

أولاً : تنظيم مرققى : وذلك بما تضمنه المشروع من إنشاء للمأذونيات وتعديل اختصاصاتها .
ثانياً : تنظيم وظيفى : وذلك بإيراد المشروع الأحكام الخاصة بشئون وظيفة المأذونين ومن ذلك تعيينهم ورواجبتهم الرظيفية وانتهاء خدمتهم .

ثالثاً : اختصاص لهيئة قضائية : جاء بنصوص المشروع في مواضع متفرقة اختصاص المحكمة الجزئية للأحوال الشخصية للولاية على النفس ، ولدائرة المأذونين ، بالمحكمة الابتدائية بنظر مسائل تخص النظام القانوني للمأذونين وعملهم .

رابعاً : تقرير رسوم : جاء بالمادة ٤٠ من المشروع التمس على أن يضاعف الرسم في حالة

الزواج بزوجة أخرى.. ويضاف إلى خمسة أضعاف في حالة الزواج بزوجة ثالثة ويضاف الرسم إلى عشرة أضعاف في حالة الزواج بزوجة رابعة .

خامساً : قواعد توثيق : يتولى المأذون توثيق عقود الزواج وإشادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين .

وقد تعرض قسم التشريع بعد ذلك للأداة اللازمة لإصدار كل من المروغعات السابقة ، فبين له مايلي :

أولاً : التنظيم المرفقى : وذلك بمقتضى التنظيم المرفق وأداة إصدار مثل هذا التنظيم قرار من رئيس الجمهورية وفقاً للنص المادة ١٤٦ من الدستور والتي تنص على : « يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة » .

ومن المستقر في هذا الشأن أن هذا الاختصاص قاصر على رئيس الجمهورية بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية، ولا يجوز التفويض فيه .

ولما كان إنشاء المأذونات وتحديد اختصاصها من قبيل إنشاء وتنظيم المرفق مقصوداً بمعناه العضوى فإن الاختصاص في شأنه يكون لرئيس الجمهورية يصدر بقرار منه .

ثانياً : التنظيم الوظيفى : من المستقر عليه أن المأذون موظف عام لكونه يقوم بوظيفة مرفق رسمية للنفوذ ، وفي شأن الوظائف العامة تتضمن المادة ١٤ من الدستور بأن :

« الوظائف العامة حق للمواطنين ، وتكليف للقالمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب » .

ومن مقتضى هذا النص أن للتنظيم الخاص بالوظائف العامة يتضمن بالضرورة تنظيماً لكيفية الوصول إلى الوظيفة العامة باعتبارها أحد الحقوق العامة ، كما يجب أن يتضمن هذا التنظيم قواعد تكليف للأشخاص القالمين على المرفق لتحقيق غاية عليا وهي خدمة الشعب ، وكلا الأمرين يحق بتنظيم حريات عامة وفرض قيود على إنسان .. وهو أمر لا يجوز أن يتناوله إلا القانون .

وفضلاً عن ذلك فإن المرفق التشريعى قد استقر منذ أمد طويل على أن يكون تنظيم الوظائف العامة وكذلك فيهن بأداة القانون .

ومن مقتضى ما تقدم فإن التنظيم الوظيفى للمأذونين يستلزم أن يصدر بأداة القانون .

ثالثاً : اختصاص الهيئات القضائية ، ورد في شأن اختصاص الهيئات القضائية نص المادة ١٦٧ من الدستور والتي تنص بأن :

« يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط واجراءات تعيين اعضائها ونقلهم » .

وفقاً لهذا النص لا يجوز أن يحدد اختصاص لهئية قضائية بأداة دين القانون وأساس ذلك يكمن في مبدأ استقلال السلطة القضائية ، فلا يجوز أن يصدر من السلطة القضائية .. الأمر الذى يمس مبدأ الاستقلال المقرر دستورياً للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

ولما كان الشرع المرسوم يتضمن في جوانب مختلفة تقريراً لاختصاصات المحكمة الجزئية والمحكمة الابتدائية . فإن أداة تقرير ذلك هي القانون .

وعلى لائحة المأذونين الصادرة بالقرار المؤرخ في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ .
وعلى القرار الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٣٤ باستمرار العمل بلائحة المأذونين
المشار إليها .

ـ رابعاً : تقارير وموسم : جاء بالمادة ٤٠ من المشروع أحكام بمضاعفة الرسم في حالة تكرار الزواج وتعدد .
والرسم الخاصة بعقد الزواج أو الانفصال عليه مقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩١٦ بشأن رسوم التوثيق
والشهر وللجدول حرف (ب) المرفق به ، وكانت مقررة من قبل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام
المحاكم الشرعية وللجدول (أ) المرفق به .

ومن حيث إن مضاعفة الرسم هو في واقع تقرير رسم جديد بقدر الزيادة عن قدر الرسم المقرر ، وعلى
ذلك فإن وسيلة الرسم لا يمكن إلا بنات الأدلة التي قررتة وهي القانون ، فضلاً عن أن ذلك مقصود نص
المادة ١١٩ من الدستور والتي تقتضي بأن :

، إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ، ولا يعنى أحد من أنائها إلا في الأحوال
السببية في القانون ، .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون ، وعلى ذلك فإن حكم
الرسوم الواردة بالمشروع يتطلب أدلة القانون لتقريره .

خامساً : قواعد توثيق : تتناول أحكام المشروع قواعد توثيق عقود خاصة والتوثيق عموماً نظمت
لحكامه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ في شأن التوثيق وعهدت المادة الثالثة منه إلى مكاتب التوثيق مهمة توثيق
جميع المحررات عدا ما كان منها - متعلقاً بالوقف أو الأحوال الشخصية - ومع أن هذا النص لم يحدد الأدلة
التي يصدر بها تنظيم توثيق الوقف والأحوال الشخصية فإننا نرى أن أدلة ذلك هي القانون لما يلي :

١ - إن التوثيق هو مرفق عام بالمعنى الموضوعي .. أي نشاط يستهدف تحقيق نفع عام محمونة تلقى
المحوررات المرصية والبيانات تاريخها وتنظيم مرفق عام بهذا المقصود . يصدر بأداة القانون نظراً لكونها تحدد
تنظيماً ملزماً للأفراد ولأجهزة الدولة مما يجب أن تتولاه السلطة التنفيذية ، ..

٢ - إن التوثيق في الجانب الهام منه منظم بقانون (رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧) ولئن كان القانون قد أخرج من
نطاق أحكامه الوقف والأحوال الشخصية بالنظر إلى طبيعتهما الخاصة وضرورة وجود موقف خاص في شأن
الأحوال الشخصية للمسلمين وفقاً للعرف المتأصل في هذا الشأن - فإن ذلك لا يعنى سوى أن تنظم قواعد مثل
هذا التوثيق قانون خاص .. ويؤيد ذلك أيضاً فكرة توالى الأدوات القانونية في إطار تنظيم جوانب ذات موضوع .

ومن مقتضى ما تقدم : فقد انتهى قسم التشريع إلى أن التنظيم المضمن في المشروع المعروض أدلة
إصداره القانون .

وحتى عن البيان أن التنظيم القانوني الحالي في شأن المأذونين - ولصدوره قبل العمل بأحكام دستور
جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ فإنه يعتبر صحيحاً وناقضاً في ظل الدستور الحالي وفقاً
لنص المادة ١٩١ منه والتي تقتضي بأن ، كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور
يبقى صحيحاً وناقضاً ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في الدستور ، .

وفي ضوء ما سبق ، فقد رأى قسم التشريع أن يصح الملاحظة المتقدم بيانها تحت نظر سيادتكم وذلك
لتقدير الرغبة في إصدار التنظيم المشار إليه بأداة القانون .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرار :

الباب الأول

إنشاء المأذونيات وتعيين المأذونين ونقلهم

مادة ١ : تنشأ المأذونية بقرار من وزير العدل ويكون لكل جهة مأذون أو أكثر

مادة ٢ (١) : تختص دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر

فى المسائل الآتية :

- (أ) تقسيم المأذونيات .
- (ب) ضم أعمال مأذونية إلى أخرى .
- (ج) امتحان المرشحين للمأذونية .
- (د) تعيين المأذونين ونقلهم وقبول استقالتهم .
- (هـ) تأديب المأذونين .

وتسجل القرارات التى تصدرها الدائرة فى دفتر يعد ذلك .

مادة ٣ : يشترط فيمن يعين فى وظيفة المأذون :

- (أ) أن يكون مصرياً مسلماً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
- (ب) ألا تقل سنة عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .
- (ج) أن يكون حائزاً لشهادة التخصص أو شهادة العالمية أو شهادة الدراسة العالية من إحدى كليات الجامع الأزهر أو أى شهادة من كلية جامعية أخرى تدرس فيها الشريعة الإسلامية كمادة أساسية (٢) .
- (د) أن يكون حسن السمعة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف أو النزاهة .

(١) المادة ٢ محذلة بقرار وزير العدل ، وكلمة الدائرة الواردة بها حلت محل اللجنة (الوقائع المصرية ١٩٥٥/١٢/٢٩ - العدد ١٠١) .

(٢) البلد (ج) من المادة الثالثة مستبدل بقرار وزير العدل رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/٧/٢٣ - العدد ١٩٤)

(هـ) أن يكون لائقاً طبياً للقيام بأعباء وظيفته وتثبت هذه اللياقة من طبيب
موظف بالحكومة .

مادة ٣ (أ)^(١) : عند خلو المأذونية أو إنشاء مأذونية جديدة يعلن فتح باب
الترشيح فيها وذلك فى اللوحة المعدة لنشر الإعلان بالمحكمة الجزئية التى تنبعضها
جهة المأذونية وعلى باب العمدة أو الشيخ أو المقر الإلوى التى تقع بدائرة المأذونية
وذلك لمدة ثلاثة شهور ولا يجوز قبول طلبات ترشيح جديدة قبل الميعاد المذكور .

مادة ٤ : يرشح المأذون من أهل الجهة المراد التعيين فيها أو النقل إليها
ويعتبر من أهل الجهة من يقيم بالمدينة التى بها جهة المأذونية والمولودون ،
بالقرية التى بها المأذونية أو المقيمون بها ، ويكون الترشيح بناء على طلب عشرة
أشخاص على الأقل من أهالى جهة المأذونية المسلمين ممن يتوافر فيهم الشروط
المنصوص عليها فى الفقرات أ ، ب ، ج من المادة الثالثة ويقدم الطلب إلى المحكمة
الجزئية التابع لها تلك الجهة ويعتبر طالب النقل كمرشح جديد فيما يتعلق بطلب الترشيح^(٢) .

وفى حالة تزامن طالب التعيين مع طالب النقل تجرى الأفضلية بينهما طبقاً
لنص المادة ١٢ من هذه اللائحة ، وإذا لم يتقدم أحد للترشيح من أهل الجهة يقبل
ترشيح سواه من غير أهلها ويفضل الأقرب إليها جهة .

مادة ٥ : إذا لم يرشح من يكون حائزاً لإحدى الشهادات المنصوص عليها
فى المادة الثالثة جاز ترشيح غيره ممن يكون حائزاً لشهادة الأهلية أو الشهادة
الثانوية من الجامع الأزهر أو من أحد المعاهد التابعة لها أو الشهادة الثانوية العامة
أو ما يعادلها أو شهادة القسم الأول من مدرسة القضاء بشرط نجاح المرشح فى
الامتحان المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة التاسعة^(٣) .

وإذا لم يرشح من يكون حائزاً لإحدى الشهادات المتقدمة جاز ترشيح غيره
بشرط أن يجتاز فى الامتحان المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة .

(١) المادة ٣ أ مضافة بقرار وزير العدل رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية فى ٢٣/٨/١٩٧٢) .

(٢) الفقرة الأولى من المادة للرياسة مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٢ .

(٣) الفقرة الأولى من المادة الخامسة مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٥٤١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادر
بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٣ .

مادة ٦ : إذا لم يرشح في جهة من يصلح أن يكون مأذوناً وكانت أعمال مأذونية تلك الجهة قليلة جاز للدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية أن تقرّر ضم أعمال مأذونية تلك الجهة إلى مأذونية جهة أخرى ولا ينفذ هذا القرار إلا بعد تصديق وزير العدل عليه .

فإن تعذر الضم أو كانت أعمال المأذونية كثيرة جاز لوزير العدل أن يرخص في ترشيح من يصلح أن يكون مأذوناً من غير أهل الجهة مع مراعاة ما نقضى به المواد ٣، ٤، ٥ .

مادة ٧ : على من يرشح للمأذونية أن يقدم للمحكمة الجزئية :

(أ) شهادة الميلاد أو مايقوم مقامها .

(ب) الشهادة الدراسية المطلوبة .

(ج) شهادة دالة على جنسيته المصرية وحسن سيرته موقعاً عليها من اثنين من موظفي الحكومة الدائمين ممن لا يقل راتب كل منهم عن عشرين جنيهاً شهرياً أو من العمدة أو نائبيه واثنين من أعيان الجهة مصدقاً عليها من المصلحة أو الجهة الإدارية التابعين لها .

(د) صحيفة السوابق .

وإذا مضى على شهادة حسن السير وصحيفة السوابق سنة ولم يصدر قرار الدائرة بالتعيين وجب تجديدها .

(هـ) شهادة المعاملة بأداء الخدمة العسكرية أو بالإعفاء منها لمن تقل سنة عن ثلاثين سنة .

مادة ٨ : على قلم كتاب المحكمة للجزئية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية ويكلف المرشح تقديم أوراقه مستوفاة ثم ترسل الأوراق إلى المحكمة الكلية .

وعلى قلم الكتاب بالمحكمة الكلية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح ومواد تأديب المأذونين واستقالتهم برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية .

مادة ٩ : يكون امتحان المرشحين المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة في الفقه ولائحة المأذونين وفيما لم يسبق امتحانهم فيه من المواد المبينة في الفقرة التالية .

ويكون أمتحان المرشحين المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة المذكورة في
الفقه (أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بها) وفي لائحة المأذونين والاملاء
والحساب والخط .

ويخطر المرشح بالمواد التي سيتمحن فيها بكتاب موصى عليه قبل الموعد
المحدد للامتحان بنهر على الأقل^(١) .

مادة ١٠ : توضع أسئلة الامتحان بطريقة سرية^(٢) .

ويؤدى الامتحان أمام الدائرة أو أمام من تنتدبه لذلك من اعضائها .

وتكون النهاية الكبرى للدرجات في امتحان الفقه ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠
والنهاية الكبرى لكل من لائحة المأذونين والاملاء والحساب والخط ٣٠ والصغرى ١٥ .

مادة ١١ : لمن رسب في مادة أو أكثر أن يتقدم للامتحان فيما رسب فيه
بعد مضي سنة أشهر وقبل مضي سنة إلا إذا تقدم قبل انقضاء هذه المدة مرشح آخر
فعليه أن يتقدم للامتحان معه في جميع المواد .

مادة ١٢ : بعد استيفاء جميع الإجراءات تصدر الدائرة قراراً بتعيين من
تتوافر فيه الشروط من المرشحين ولا يكون قرارها نافذاً إلا بعد تصديق الوزير عليه .

وفي حالة تعدد من تتوافر فيهم شروط التعيين يفضل من يحمل مؤهلاً أعلى ثم
الحائز لدرجات أكثر في الأمتحان المنصوص عليه في المادة التاسعة ثم الحائز
لدرجات أكثر في أحكام الزواج والطلاق وعند التساوى يقدم حنفى المذهب ثم يكون
التفضيل بطريق القرعة .

مادة ١٣ : لا يجوز الجمع بين وظيفة المأذون ووظيفة حكومية أو مهنة
المحاماة أو التدريس أو أى عمل لا يتفق مع عمل المأذونية أو يمنع المأذون من مزاولته
العمل فيها على الوجه المرضي .

ومع ذلك يجوز لوزير العدل عند الاقتضاء أن يرخص في الجمع بين
المأذونية أو أى عمل آخر إذا كانت المأذونية في جهة من جهات مركز عتيبة

(١) الفقرة الثالثة من المادة ٩ معلقة بقرار وزير العدل في ٢٩/١٢/١٩٥٥ .

(٢) حلت كلمة ، توضع ، محل عبارة ، تضع اللجنة ، بقرار وزير العدل في ٢٩/١٢/١٩٥٥ .

والواحات البحرية ومحافظات سيناء والبحر الأحمر والصحراء الجنوبية والغربية ولم يتيسر تعيين من يتفرغ للمأذونية .

مادة ١٤ (١) : يجب على المأذون أن يقدم إلى المحكمة التابع لها قبل مباشرة عمله ضماناً قيمته مائه جنيه طبقاً للأحكام المنصوص عليها في لائحة صندوق التأمين الحكومى المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ .

مادة ١٥ : إذا توفى المأذون أو فصل أو أوقف عن عمله أو مرض أو غاب فلقاضى المحكمة الجزئية التابع لها إحالة أعماله إلى مأذون أقرب جهة وذلك حتى يعين بدله أو يعود المأذون إلى عمله .

وعند إنشاء مأذونية تحال أعمالها مؤقتاً إلى مأذون أقرب مأذونية لها إلى أن يعين لها مأذون .

وإذا طلب الأهالى إحالة أعمال مأذونيتهم إلى مأذون جهة بعيدة أُرأت المحكمة الجزئية ذلك لأسباب تبرره يعرض الأمر على الدائرة المنصوص عليها في المادة اللاتية لتصدر قراراً بذلك .

مادة ١٦ : عند إحالة عمل مأذون آخر إحالة مؤقتة تسلم إليه دفاتر المأذونية المحالة لاستعمالها فإن كانت الإحالة بسبب ضم المأذونية يلغى ما يكون موجوداً من القسائم البيضاء فى دفاتر المأذونية المضمومة .

مادة ١٧ : تعد المحكمة الجزئية المختصة ملفاً لكل مأذون يحتوى على طلبات الأجازة والترخيص بها وإخطارات الغياب وقرارات الإحالة المؤقتة والإخطارات الواردة من المحكمة الكلية فى شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها وقرارات الوقف والقرارات التأديبية الصادرة .

(١) للمادة ١٤ محلة بقرار وزير العدل فى ١١/٩/١٩٦١ (الوقائع المصرية العدد ١٢)

الباب الثانى

اختصاص المأذونين

مادة ١٨ : يختص المأذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين .

ومع ذلك فللعلماء المفيدة أسماؤهم فى أحد المعاهد الدينية أن يتولوا تلقين صيغة العقد بحضور المأذون الذى يتولى العقد بعد تحصيل رسمه .

وعلى المأذون فى هذه الحالة أن ينبه من يلقن صيغة العقد إلى ماقد يوجد من الموانع فإن لم يقبل امتنع المأذون عن توثيق العقد وأخطار المحكمة فوراً بذلك .

مادة ١٩ : لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد الزواج إذا كان أحد الطرفين فيه غير مسلم أو أجنبى الجنسية .

مادة ٢٠ : إذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد مأذون الجهة التى بها محل إقامة الزوجة وله أن يلتقى للتوثيق عقد زواجها فى غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد مأذون آخر وفى هذه الحالة يشترط لقيام هذا المأذون بذلك أن تقدم له شهادة من المحكمة الجزئية الشرعية المقيمة فى دائرتها الزوجة بأن التحريات دلت على عدم وجود مانع شرعى أو قانونى .

وإذا لم يكن للزوجة محل إقامة ثابت جاز أن يتولى العقد مأذون الجهة التى تكون بها وقت طلب العقد .

والمأذون المختص بقيد الطلاق هو مأذون الجهة التى يقيم بها المطلق إلا إذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة مأذون آخر .

والمأذون المختص بقيد الرجعة هو المأذون الذى يختاره الزوج .

الباب الثالث

واجبات المأذونين

الفصل الأول

واجبات عامة

مادة ٢١ : على المأذون أن يتخذ له مقراً ثابتاً في الجهة التي عين فيها وليس له أن يغيب عن هذه الجهة أكثر من ثلاثة أيام إلا بعد الترخيص له في ذلك من قاضي المحكمة الجزئية التابع لها وفي هذه الحالة يجب عليه تسلم دفاتره للمحكمة لتسليمها لمن تحال إليه أعمال المأذونية ، فإذا تغيب لمدة تقل عن ذلك وجب عليه أن يخطر المحكمة بتغيبه ويعودته .

وإذا غاب بدون إخطار أو غاب أكثر من ثلاثة أيام بدون ترخيص عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية للنظر في شأنه .

مادة ٢٢ : يكون لدى كل مأذون دفتران أحدهما لقيد الزواج والمصادقة عليه والرجعة وما يتعلق بكل ذلك والآخر لقيد الطلاق ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه المأذون إلى المحكمة فور انتهائه بإيصال .

ويجوز عند الاقتضاء إعطاء دفتر جديد للمأذون قبل انتهاء الدفتر الذي بيده على ألا يستعمل الدفتر الجديد قبل انتهاء الدفتر الأول .

ولا يجوز استعمال الدفتر لأكثر من خمس سنوات .

مادة ٢٣ : إذا لم يكن بالصحكمة الكلية أو الجزئية دفاتر معدة لقيد العقود والأشهاد فلقاضي أن يأذن في إجراء العقود والإشهاد لدى مأذون جهة أخرى وذلك بعد تقديم الشهادة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ .

مادة (٢٤) ^(١) : على المأذون أن يحرر وثنائى الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والمصادقة عليها في نفس المجلس ، ويكون ذلك من أصل وثلاث صور يسلم

(١) المادة ٢٤ مستبدلة بقرار وزير العدل في ١٩٦١/١٢/٢٥ (الوقائع المصرية العدد ١٠٢)

لكل من الزوجين صورة وللخالدة لأمين السجل المدني ، ويبقى الأصل محفوظا بالدفتر .

وعليه أن يقدم ما يبرمه من وثائق إلى أمين السجل الذي حدثت بدائنته الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها وذلك لقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد ، ولا يسلم المأذون إلى الزوجين الصوريين الخاصين بهما إلا بعد تمام هذه الإجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم إيصالا على الأصل الباقي في الدفتر .

وإذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به في يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدني وجب على المأذون أن يرسل هذه الصورة في اليوم التالي على الأكثر إلى المحكمة لترسلها إليه بكتاب موسى عليه بطم الوصول إن كان يقيم في الجمهورية العربية المتحدة أو بوساطة وزارة الخارجية إن كان يقيم في بلد أجنبي .

مادة ٢٥ : يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود على أصل وصور الوثائق بامضاءاتهم ، فإن كان أحدهم جهل الكتابة والقراءة وجب أن يوقع بخاتمه وبصمة إيهامه ^(١) .

ويجوز بالنسبة للأشخاص التابعين لمحاكم عتيبة والواحات البحرية والقصير ومحافظات سيناء والمصحراء الجنوبية والغربية الاكتفاء بالتوقيع ببصمة الإيهام عند عدم وجود للخاتم .

مادة ٢٦ : إذا ترقى المأذون قبل تمام توثيق العقد أو الإشهاد يعمل تصديق لهذا العقد أو الإشهاد بمعرفة المأذون المحالة إليه أعمال المأذون المتوفى تحت إشراف المحكمة ولا يحصل رسم جديد على التصديق .

مادة ٢٧ : على المأذون أن يحرر الوثائق بنفسه بالسداد الأسود ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير .

(١) حلت عبارة أصل وصور الوثائق محل عبارة أصل وصورتى الوثيقة بقرار وزير العدل في ١٢/١٢/١٩٦١ .

وإذا وقع خطأ بالزيادة فى الكتابة يجب أن يؤشر على الكلمات الزائدة ويشير إلى إلغائها فى الهامش أو فى نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات الملغاة والمسطر الموجودة فيه وإذا كان للخطأ بالنقص يزداد ما تكرر زيادته كذلك .

ويوقع المأذون على جميع ما ذكر هو ومن وقعا على العقد .
وعلى المأذون أن يعنى بالمحافظة على دفتاره .

مادة ٢٨ : تسلم إلى المأذنين جداول يدون فيها رقم كل قسيمة تم تحريرها بالدفاتر وأسماء أطرافها وموضوع التصرف القانونى الذى تنويه باختصار .
ويقوم المأذون بتحرير هذا الجدول من أصل وصورة من واقع الدفاتر يومها فيوماً ويبلغ الأصل إلى المحكمة .

مادة ٢٩ : إذا فقدت الوثيقة الموجودة بالدفتر تطلب (الصورة) الخاصة بأحد أصحاب الشأن لتوضع بالدفتر بدل الوثيقة المفقودة عن أن تسلم له صورة طبق الأصل بدون رسم .

وإذا لم توجد الوثائق تؤخذ البيانات من الجداول المقدمة من المأذون وتقيد فى ورقة عادية تخدم بخاتم المحكمة ويوقعها القاضى والكاظم ويؤشر عليها بأن ما فيها كان أصل عقد أو إلهاد وتلصق بالدفتر .

مادة ٣٠ : إذا فقد دفتر المأذون تجمع الوثائق الخاصة بأصحاب الشأن منهم إذا وجدت أو تجمع البيانات الخاصة بما دون فى هذا الدفتر من الجداول طبقاً لما هو مبين فى المادة السابقة وترتب على حسب صدورهما وتجلد وتحفظ بالمحكمة مكان الدفتر وتسلم صور من الوثائق لأصحابها بدون رسم .

مادة ٣١ : على المأذون فى القرى أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها أو إلى صراف الجهة الواقع فى دائرتها أختصاصه أو إلى أقرب مكتب للبريد وبين عند التوريد أسم المحكمة للمورد لها الرسم .

وعلى المأذون فى البلاد التى بها محاكم أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها .

ويكون توريد الرسوم كل خمسة عشر يوماً إلا إذا بلغت عشرة جنيهات فإنها
تورد في الحال .

أما المأذونين للتابعون لمحاكم عنبية والقصير والواحات البحرية ومحافظات
سيناء والصحراء الجنوبية والغربية فإنهم يوردون الرسوم كل ثلاثة أشهر إلا إذا بلغت
عشرة جنيهات فإنها تورد في الحال .

مادة ٣٢ : على المأذون أن يقدم كل شهر دفترى الزواج والطلاق إلى
المحكمة الجزئية التابع لها للمراجعة ولو لم يعمل بهما .

وتعين المحكمة الأيام التى يحضر فيها المأذونون للمراجعة .

أما المأذونون الذين يوردون كل شهر فإنهم يقدمون دفاترهم للمراجعة كذلك
فى نهاية هذه المدة .

الفصل الثانى

واجبات المأذونين الخاصة بعقود الزواج

مادة ٣٣^(١) : على المأذون قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية
الزوجين بالأطلاع على البطاقة الشخصية أو للعائلية وإن لم يكن للزوجة بطاقة يجب
أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى أو شهادة شاهدين لكل منهما بطاقة وعليه أن
يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية وأن يعتمد على ما
تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة
صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة للزوجة إن كانت لها بطاقة وعليه إثبات جهة ورقم
قيد كل من الزوجين .

مادة ٣٣^(٢) : لا يجوز مباشرة عقد زواج البتيمات القاصرات اللاتى
لهن معاش أو مرتب فى الحكومة أو لهن مال يزيد قيمته على مائتى جنيه إلا بعد

(١) مستبدلة بقرار وزير العدل فى ١٩٦١/١٢/٢٥ .

(٢) مستأنفة بقرار وزير العدل فى ١٩٥٦/١٢/٢٤ (الوقائع المصرية - العدد ٤١) .

صدور تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب إخطار الجهة التي تتولى صرف المرتب أو المعاش بال عقد .

مادة ٣٤ (١) : يعتمد المأذون في معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى آخر يثبت فيه تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدر فيها السن ويبين فيها تاريخ الميلاد الاعتبارى وذلك إلا إذا كان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية .

ويشترط فى الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تغشيش الصحة أو المجموعة الصحية أو المركز الاجتماعى وأن تلصق بها صورة شمسية لطالب الزواج يوقع عليه وعلى الشهادة بخاتم الجهة الرسمية التى صدرت عنها وبامضاء الطبيب الذى أجرى تقدير السن ويصمم على الشهادة بإبهام اليد اليمنى للطالب .

أما بالنسبة لى أهالى الدوية ومحافظات الوادى الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكفى بتقديم شهادة بلوغ السن القانونية من اثنين من الأقارب مصدقا عليها من المعدة أو نائبه .

مادة ٣٥ (٢) : لايجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصلوات التابعين لمصلحة السواحل أو لمصلحة الحدود أو الذين فى خدمة الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وكذلك لايجوز توثيق عقود زواج الممرضين بمصلحة السجون ذكوراً وإناثاً إلا بترخيص من المصلحة المذكورة ولكل من هؤلاء أن يراجع المصلحة رجعيأ بدون ترخيص .

ولايجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصلوات التابعين للبوليس أو مصلحة السجون والخفراء النظاميين بالسكة الحديد وعساكر الخفر السيارة والسجانين والسجانات بمصلحة السجون إلا بترخيص من المصلحة التابعين لها وذلك فى حالة الاقتران بزوجة ثانية .

(١) مستبدلة بقرار وزير العدل فى ١٩٦٢/١١/٥ (الوقائع المصرية - العدد ١٧) .

(٢) عدلت بقرار وزير العدل فى ١٩٥٥/١٢/٢٩ ثم بقرار وزير العدل فى ١٩٥٧/٩/٣٠ الوقائع المصرية العدد ٧٦ .

مادة ٣٦ : لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج مطلقة بزواج آخر إلا بعد الاطلاع على إشهاد الطلاق أو حكم نهائي به .

فإذا لم يقدم للمأذون شيء من ذلك وجب عليه رفع الأمر إلى القاضى التابع له والعمل بما يأمر به .

وينكر فى العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التى حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .

وإشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقا عليه من وزارة العدل .

مادة ٣٧ : لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج من توفى عنها زوجها إلا إذا قدمت مستنداً رسمياً دالاً على الوفاة ، فإن لم تقدم المأذون عن العقد إلا بإذن من القاضى ويذكر فى الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفى الحالة الثانية تاريخ الإنش .

ولا تعتبر تراخيص الدفن مستنداً فى إثبات الوفاة .

وأوراق الوفاة الصادرة من جهة أجنبية يجب للتصديق عليها من وزارة العدل.

مادة ٣٨ : على المأذون أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يتم على يده من عقود الزواج والتصديق عليه خلال سبعة أيام من تاريخ حصولها .

وعليه أيضاً أن يخطر الجهات المختصة إذا كانت الزوجة تتقاضى معاشاً أو مرتباً من الحكومة .

الفصل الثالث

واجبات المأذونين الخاصة بإشهادات الطلاق

مادة ٣٩ (١) : على المأذون أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجة لبطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يثبت بالإشهاد رقم بطاقة المطلق وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى المطلقة الحاضرة إن كانت لها بطاقة ، ويقيد الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

وإذا كان الطلاق على الإبراء وجب على المأذون أن يدون بالإشهاد كل ما أتفق عليه أمامه في شأن العوض عن الطلاق .

مادة ٤٠ : لا يجوز للمأذون أن يقيد الطلاق إلا بعد الاطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائي يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية - وإذا كانت الوثيقة أو الحكم أو المحضر صادرة أمام سلطة أجنبية وجب التصديق عليها من الجهة المختصة .

وعلى المأذون أن يذكر في إشهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقمه والجهة التي صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج ، أو تاريخ الحكم أو المحضر ورقم الدعوى واسم المحكمة .

وإذا لم يقدم للمأذون شيء مما ذكر وجب عمل تصادق على الزوجية قبل إثبات الطلاق .

(١) المادة ٣٩ مستبدلة بقرار وزير العدل في ١٢/٢٥/١٩٦١ .

(٢) المأذون ممنوع من ذكر قبض نفقة عدة أو مؤخر صدق في إشهاد الطلاق أو الخلع .

مادة ٤١ : إذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة المأذون نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤشر بالطلاق في أصل وثيقة الزواج وإن لم يتمكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤشر في الدفتر أو لخطر الجهة التي يكون بها العقد لإجراء التأشير أو لتخابر وزارة الخارجية بوساطة وزارة العدل لاختار قناصل جمهورية مصر بالطلاق إذا كان العقد من توثيقهم لإجراء التأشير .

مادة ٤٢ : على المأذون أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يوثقه من إشارات الطلاق إذا كان من وقع عليه الطلاق أجنبياً وذلك لإخطار القنصلية التابع لها بمضمون الإشهاد .

الباب الرابع

الفصل الأول

تأديب المأذونين

مادة ٤٣ : العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على المأذونين لمخالفتهم

واجبات وظيفتهم هي :

- ١ - الإنذار .
- ٢ - الوقف عن العمل لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أشهر .
- ٣ - العزل .

مادة ٤٤ ^(١) : لرئيس المحكمة أن ينذر المأذون بسبب ما يقع منه من مخالفات فإذا رأى ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر إلى الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية .

وعلى الدائرة إخطار المأذون بالحضور أمامها لسماع أقواله والاطلاع على التحقيقات والملف المشار إليه في المادة ١٧ .

ولها أن تأمر بإجراء أى تحقيق عند الاقتضاء - كما لها أن تقرر وقف المأذون عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبياً .

وللدائرة أن توقع على المأذون أية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة ولا يجوز توقيع عقوبة الإنذار لأكثر من ثلاثة مرات .

ولا تقبل استقالة المأذون أثناء التحقيق معه أو محاكمته .

مادة ٤٥ ^(٢) : إذا أتهم المأذون فى جنابة أو جنحة مخلة بالشرف عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية للنظر فى وقفة عن العمل حتى يفصل فى التهم الموجهة إليه .

(١) المادة ٤٤ محله بقرار وزير العدل الصادر فى ١٩٥٥/١٢/٢٩ .

(٢) المادة ٤٥ محله بقرار وزير العدل الصادر فى ١٩٥٥/١٢/٢٩ .

مادة ٤٦ : القرارات الصادرة بغير العزل نهائية ، أما قرار العزل فيعرض على وزير العدل للتصديق على - وله أن يعدله أو يلغيه ، وإلى أن يصدر قرار الوزير يجب وقف المأذون عن عمله .

الفصل الثاني

أحكام استثنائية وقتية وختامية

مادة ٤٧ : على كل من يجمع بين عمل المأذونية وأى وظيفة أو مهنة أو عمل آخر أن يختار أيهما فى خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة وعليه أن يرسل إخطاراً كتابياً بذلك إلى رئيس المحكمة الشرعية الابتدائية المقيم فى دائرتها فى خلال المدة المذكورة ، على أن يرفق بالإخطار ما يثبت أنه لم يعد يمارس أى عمل من تلك الأعمال إذا اختار المأذونية فإن انقضت المدة المشار إليها دون وصول الإخطار بالأختيار عد مفصولاً من عمله كمأذون ، وذلك مع عدم الإخلال بما تقتضيه به الفقرة الثانية من المادة ١٣ .

ويستثنى من هذا الحكم ومن حكم الفقرة الأولى من المادة ١٣ المأذونون الذين يجمعون وقت صدور هذا القرار بين وظيفة المأذون ووظائف للتدريس أو الامامة أو الأذان بالمساجد ويبقى لهم حق مزاوله هذه الوظائف .

مادة ٤٨ : تلغى لائحة المأذونين الصادرة فى ٧ فبراير سنة ١٩١٦ وكل ما كان مخالفاً لهذه اللائحة من أحكام .

مادة ٤٩ : يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (٤ يناير سنة ١٩٥٥)

وزير العدل

(ثالثاً)

**توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة
والتصادق للمصريين غير المسلمين متحدى الطائفة والملة
(لائحة الموثقين المنتدبين)^(١)**

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون
رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية للتوثيق .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

تعيين الموثقين المنتدبين ونقلهم

مادة ١ : نحدد الجهات التي يعين فيها موثق منتدب بقرار من وزير
العدل ويجوز أن يكون لكل جهة موثق منتدب أو أكثر .

مادة ٢ : تختص دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر في
المسائل الآتية :

- (أ) تحديد اختصاص الموثقين المنتدبين بدائرتها .
- (ب) ضم أعمال موثق منتدب إلى آخر .
- (جـ) تعيين الموثقين المنتدبين وقبول استقالتهم .
- (د) تأديبهم .

مادة ٣ : يشترط فيمن يعين موثقاً منتدباً .

(١) الرقاع المصرية في ٢٩/١٢/١٩٥٥ - للعدد ١٠١ ولحقث تلك اللائحة عدة تعديلات .

(أ) أن يكون مصرياً متنعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

(ب) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(ج) أن يكون ملماً بأحكام شريعة الجهة الدينية التي تتولى توثيق عقود الزواج بها .

(د) أن يكون حسن السمعة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية .
ماسة بالشرف أو باللزامة .

(هـ) أن يكون لائقاً طبياً للقيام بأعمال وظيفته وتكثبت هذه اللياقة بشهادة من طبيب
موظف بالحكومة .

مادة ٤ : يقدم طلب الترشيح لوظيفة موثق منندب إلى المحكمة الجزئية
التابع لها الجهة التي يرغب فيها المرشح ويرافق الطلب :

(أ) شهادة ميلاد .

(ب) شهادة دالة على جنسيته المصرية وحسن سيرته موقعاً عليها من اثنين من
موظفى الحكومة الدائمين لا يقل راتب كل منهما عن عشرين جنيهاً أو من العمدة
أو نائبه واثنين من أعيان الجهة ويكون مصدقاً عليه من المصلحة أو الجهة
الإدارية التابعين لها .

(جـ) بيان عن مؤهلاته .

(د) صحيفة السوابق .

وإذا مضى على شهادة حسن السيرة وصحيفة السوابق سنة ولم يصدر قرار
بالتعيين وجب تجديدهما .

(هـ) شهادة المعاملة بأداء للخدمة العسكرية أو بالإعفاء منها لمن تقل سنة عن
٣٠ سنة .

وإذا كان المرشح من رجال الدين يكفى أن يقدم شهادة من الجهة الدينية التي

يتبعها بأنه ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٥ : على قلم كتاب المحكمة الجزئية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية ويكلف المرشح تقديم أوراقه مستوفاه ثم ترسل الأوراق إلى المحكمة الكلية .

مادة ٦ : يكون امتحان المرشحين في الأحكام الدينية للجهة المرشح للتوثيق فيها وفي لائحة الموثقين المنتدبين والاملاء والحساب .

ويخطر المرشح بالمواد التي سيمنحن فيها بكتاب موصى عليه قبل الموعد المحدد للامتحان بشهر على الأقل .

ويعنى من تأدية الامتحان رجال الدين .

مادة ٧ : توضع أسئلة الامتحان بطريقة سرية .

ويؤدي الامتحان أمام الدائرة أو أمام من تندبه لذلك من أعضائها .

وتكون النهاية الكبرى للدرجات في الأحكام الدينية ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠ والنهاية الكبرى للائحة الموثقين المنتدبين والاملاء والحساب ٣٠ والصغرى ١٥ .

مادة ٨ : لمن رسب في مادة أو أكثر أن يتقدم للامتحان فيما رسب فيه بعد مضي ستة أشهر وقبل مضي سنة إلا إذا تقدم قبل انقضاء هذه المدة مرشح آخر فعليه أن يتقدم للامتحان معه في جميع المواد .

مادة ٩ : بعد استيفاء جميع الإجراءات تصدر الدائرة قراراً بتعيين من تتوافر فيهم الشروط من المرشحين ولا يكون قرارها نافذاً إلا بعد تصديق الوزير عليه .

وفي حالة تعدد من تتوافر فيهم الشروط يفضل الحائز على درجات أكثر في الامتحان الخاص بالأحكام الدينية .

مادة ١٠ : لا يجوز الجمع بين وظيفة موثق منتدب وأي عمل آخر يمنع الموثق المنتدب من مزاولة عمله عن الوجه المرصى .

مادة ١١^(١) : يجب على الموثق المنتدب أن يقدم إلى المحكمة التابع لها قبل مباشرة عمله ضماناً قيمته مائة جنية طبقاً للأحكام المنصوص عليها في لائحة صندوق التأمين الحكومى المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

مادة ١٢ : إذا توفى الموثق المنتدب أو فصل أو أوقف عن عمله أو مرض أو غاب فلقاضى المحكمة الجزئية التابع لها إحالة أعماله إلى أقرب موثق منتدب للجهة وذلك حتى يعين بدله أو يعود الموثق المنتدب إلى عمله .
وإذا طلب الأهالى إحالة أعمال التوثيق إلى موثق منتدب بجهة أخرى أورات المحكمة الجزئية ذلك لأسباب تبرره فيعرض الأمر على الدائرة المنصوص عليها بالمادة الثانية لتصدر قراراً بما تراه .

مادة ١٣ : عند إحالة عمل موثق منتدب إلى آخر إحالة مؤقتة تسلم إليه دفاتر التوثيق الخاصة بالجهة المحالة إليه لاستعمالها .
فإن كانت الإحالة بسبب الضم يلغى ما يكون موجوداً من القوائم البيضاء فى دفاتر الجهة المضمومة .

مادة ١٤ : تعد المحكمة الجزئية المختصة ملفاً لكل موثق منتدب يحتوى على طلبات الأجازة والترخيص بها وإخطارات الغياب وقرارات الإحالة المؤقتة والإخطارات الواردة من المحكمة الابتدائية فى شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها وقرارات الوقف التأديبية الصادرة منه .

(١) المادة ١١ محلة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٩٦١/٨/٢١ (الوقائع المصرية فى ١٩٦١/٩/١١ - العدد ٧٢) .

وكان قد سبق لوزير العدل أن أصدر منشوراً بتاريخ ١٩٥٦/١/٧ نبه فيه على أقلام الكتاب إلى وجوب تمصيل رسم ضمان من كل موثق منتدب ٦٠ (ستين مليماً) قبل أن يباشر عمله وأن يكف بذلك .

اختصاص الموثقين المنتدبين

مادة ١٥ : لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق غير عقود الزواج والرجعة والطلاق والتصادق على ذلك الخاصة بالأشخاص المصريين المتحدى الطائفة والملة التابعين للجهة الدينية التي يقوم بالتوثيق بها .

مادة ١٦ : إذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد الموثق المنتدب بالجهة التي بها محل إقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها في غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد موثق منتدب آخر ، وفي هذه الحالة يشترط لقيام هذا الأخير بعملية التوثيق عدم وجود مانع شرعى أو قانونى يمنع من الزواج ، وإذا لم يكن للزوجة محل إقامة ثابت جاز أن يتولى توثيق العقد الموثق المنتدب التي تكون بها الزوجة وقت طلب توثيق العقد .

والموثق المنتدب المختص بقيد الملاق هو موثق الجهة التي يقيم بها المطلق إلا إذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة موثق منتدب آخر .

واجبات عامة

مادة ١٧^(١) : على الموثق المنتدب أن يتخذ له مقراً ثابتاً في الجهة التي عين فيها وليس له أن يغيب عن هذه الجهة لأكثر من أسبوع إلا بعد الترخيص له من قاضى المحكمة الجزئية التابع له وفي هذه الحالة يجب عليه تسليم دفاتره للمحكمة لتسلمها لمن تحال عليه أعمال الدائرة إذا لم يكن فى الدائرة موثق منتدب آخر يقوم بالعمل .

وإذا غاب أكثر من أسبوع بدون ترخيص عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية للنظر فى شأنه .

مادة ١٨ : يكون لدى كل موثق منتدب دفتران أحدهما لقيد الزواج والمصادقة عليه وما يتعلق بكل ذلك والآخر لقيد الطلاق ويتمسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه إلى المحكمة فوراً بإيصال .

(١) المادة ١٧ ممدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٩٥٦/٤/٧ .

ويجوز عند الاقتضاء اعطاؤه دفتر آخر قبل انتهاء الدفتر الذي بيده على ألا يستعمل الدفتر الجديد قبل انتهاء الدفتر الأول ، ولا يجوز استعمال الدفتر لأكثر من خمس سنوات .

مادة ١٩ : إذا لم يكن بالمحكمة دفاتر معدة لتوثيق عقود الزواج والإشهادات فللقاضي أن يأذن في إجرائها لدى موثق منتخب لجهة أخرى .

مادة ٢٠^(١) : على الموثق المنتخب أن يحرر الوثيقة في نفس المجلس ويكون ذلك من أصل وثلاث صور لكل من الزوجين صورة والخاتمة لأمين السجل المدني ويبقى الأصل محفوظاً بالدفتر وعليه أن يقدم ما يبرمه من الوثائق والإشهادات إلى أمين السجل المدني الذي حدثت بدائرتة الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها وذلك لتقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد.

ولا يسلم الموثق المنتخب إلى الزوجين الصورتين الخاصتين بهما إلا بعد أتمام هذه الاجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم ايضاً على الأصل الباقي في الدفتر .

وإذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به في يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدني وجب على الموثق المنتخب أن يرسل هذه الصورة في اليوم التالي على الأكثر إلى المحكمة ليرسلها اليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إن كان يقيم في الجمهورية العربية المتحدة أو بوساطة وزارة الخارجية إن كان يقيم في بلد أجنبي .

مادة ٢١ : يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود على أصل وصور الوثائق بإمضاءاتهم فإن كان أحدهم يجهل القراءة والكتابة وجب أن يوقع بخاتمه وبصمة ابهامه^(٢) .

ويجوز بالنسبة إلى الأشخاص التابعين لجهات : غنيبة والواحات البحرية

(١) المادة ٢٠ محلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٢/١٢/١٩٦١ .

(٢) جاءت عبارة أصل وصورة الوثائق بدلا من أصل وصورة الوثيقة بموجب قرار وزير العدل الصادر في ١٢/١٢/١٩٦١ .

والتصير ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية الاكتفاء بالتوقيع ببصمة الأبهام عند عدم وجود الخاتم .

مادة ٢٢ : على الموثق المنتدب أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير .

وإذا وقع خطأ بالزيادة في الكتابة وجب أن يؤشر على الكلمات الزائدة ويشير إلى الغائها في الهامش أو في نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات الملغاة والسطر الموجود فيه .

وإذا كان الخطأ بالنقص يزداد ما تلازم زيادته كذلك .

ويوقع الموثق المنتدب على جميع ما ذكره هو ومن وقع على العقد ، وعلى الموثق المنتدب أن يعنى بالمحافظة على دفاتره .

مادة ٢٣ : يسلم إلى الموثق المنتدب جداول يدون فيها رقم كل قسيمة ثم تحريرها بالدفاتر وأسماء أطرافها وموضوع التصرف باختصار ويقوم بتحرير هذه الجداول من أصل وصورة من واقع الدفاتر يوماً فيوماً ويبلغ الأصل إلى المحكمة .

مادة ٢٤ : إذا فقدت الوثيقة الموجودة بالدفتر تطلب الصورة الخاصة بأحد أصحاب الشأن لتوضع في الدفتر بدلاً من الصورة المفقودة على أن تسلم له صورة طبق الأصل بدون رسم .

وإذا لم توجد الوثائق تؤخذ البيانات من الجداول المقدمة من الموثق المنتدب وتفيد في ورقة عادية تختتم بخاتم المحكمة ويوقعها القاضي والكاظم ويؤشر عليها بأن ما فيها كان أصل عقد وتلصق بالدفتر .

وإذا فقد الدفتر يكمله تجمع الوثائق الخاصة بأصحاب الشأن منهم إن وجدت أو تجمع البيانات بما دون في هذا الدفتر من الجداول طبقاً لما هو مبين بالفقرة السابقة وتجلب وتحفظ مكان الدفتر وتسلم صور لأصحابها بدون رسم .

مادة ٢٥ : على الموثق المنتدب في القرى أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها أو إلى الصراف الجهة الواقع في دائرتها اختصاصه أو إلى أقرب مكتب البريد .

وعلى الموثق المنتدب في البلاد التي بها محاكم أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها ويكون توريد الرسوم كل خمسة عشر يوماً إلا إذا بلغت عشرة جنيهات فإنها تورد في الحال .

أما الموثقون المنتدبون لجهات : عينية والقصور وللولايات البحرية ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية فإنهم يوردون الرسوم كل ثلاثة أشهر إلا إذا بلغت عشرة جنيهات فإنها تورد في الحال .

مادة ٢٦^(١) : على الموثق المنتدب أن يقدم كل شهر دفترى الزواج والطلاق إلى المحكمة الجزئية التابع لها وفي حالة ما إذا لم يعمل بالدفترى يكفى بإخطار المحكمة بذلك ويقدم الدفتر للمراجعة كل ثلاثة شهور .

وتعين المحكمة الأيام التي يحضر فيها الموثق المنتدب للمراجعة ، أما الموثقون المنتدبون الذين يوردون كل ثلاثة أشهر فإنهم يقدمون دفاترهم للمراجعة في نهاية هذه المدة .

مادة ٢٧^(٢) : على الموثق المنتدب قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجين بالاطلاع على البطاقة للشخصية أو العائلية وإن لم يكن للزوجة بطاقة يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية ، وأن يعتمد على ما تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج ووجهه صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى الزوجة إن كانت لها بطاقة ، وعليه إثبات جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل المدني إن كان ذلك معلوماً لهما .

مادة ٢٨^(٣) : لا يجوز توثيق عقد الزواج إذا كان سن للزواج أقل من ١٨ سنة وسن الزوجة أقل من ١٦ سنة ويعتمد الموثق المنتدب في معرفة بلوغ أحد الزوجين

(١) المادة ٢٦ محلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩٦١/٤/٧ .

(٢) المادة ٢٧ محلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩٦١/١٢/١٣ .

(٣) المادة ٢٨ محلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩٦٢/١٠/٢٤ .

السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى آخر يثبت فيه تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدر فيها السن ويبين فيها تاريخ الميلاد الاعتبارى وذلك إلا إذا كان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية .

ويشترط فى الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تفقيش الصحة أو المجموعة الصحية أو المركز الاجتماعى وأن تلتصق بها صورة شمسية لطالب الزواج يوقع عليه وعلى الشهادة بخاتم الجهة الرسمية التى صدرت عنها وبامضاء الطبيب الذى أجرى تقدير السن ويصمم على الشهادة بإبهام اليد اليمنى للطالب .

أما بالنسبة إلى أهالى اللوبة ومحافظات الوادى الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكتفى بتقديم شهادة ببلوغ السن القانونية من اثنين من الأقارب مصدقاً عليه من العدة أو نالبه .

مادة ٢٩ : لا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكرنستبلات والصولات للتابعين لمصلحة السواحل أو مصلحة الحدود أو مصلحة المسجون أو الذين فى خدمة الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وكذلك لا يجوز توثيق عقود زواج للسجانيين والمرضى بمصلحة المسجون ذكوراً وإناثاً إلا بترخيص من المصلحة المذكورة .

ولكل من هؤلاء أن يراجع المصلحة رجياً بدون ترخيص .

ولا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكرنستبلات والصولات التابعين للبوليس والخبراء النظاميين بالسكة الحديد وعساكر الخفر السبارة إلا بترخيص من المصلحة التابع لها للزوج وذلك فى حالة الاقتران بزوجة ثانية .

مادة ٣٠ : لايجوز للموثق المنتدب أن يوثق عقد مطلقة بزواج آخر إلا بعد الاطلاع على إشهاد الطلاق أو على حكم نهائى به ، فإذا لم يقدم للموثق المنتدب شئ من ذلك وجب عليه رفع الأمر الى القاضى التابع له والعمل بما يأمر به .

وينكر فى العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التى حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .

وأشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقاً عليه من وزارة العدل .

مادة ٣١ : لا يجوز توثيق عقود القاصرات اليتيمات اللاتي لهن معاش أو مرتب في الحكومة أو لهن مال يزيد على مائتي جنيه إلا بعد صدور تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب إخطار الجهة التي تتولى صرف المرتب أو المعاش بالعقد .

مادة ٣٢ : لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق عقد زواج من توفي عنها زوجها إلا إذا قمت مستنداً رسمياً دالا على الوفاة فإن لم تقدم امتنع عن العقد إلا بأذن من القاضى ويذكر فى الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفى الحالة الثانية تاريخ الإذن ولا تعتبر تراخيص الدفن مستنداً فى إثبات الوفاة .

ولأوراق الوفاة الصادرة من جهات اجنبية يجب التصديق عليها من وزارة العدل .

مادة ٣٣ : على الموثق المنتدب أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يتم على يده عقود للزواج خلال سبعة أيام من تاريخ حصولها .

واجبات الموثقين المنتدبين الخاصة

بأشهاد الطلاق

مادة ٣٤^(١) : فى الأحوال التى تسمح بها شريعة الجهة الدينية التى يتبعها الموثق باجراء الطلاق على الموثق المنتدب أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجة لا بطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

(١) المادة ٣٤ محلة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٢/١٢/١٩٦١ .

وكان وزير العدل قد سبق وأصدر فى ١/٢٤/١٩٥٦ منشوراً بشأن عدم إجراء توثيق طلاق لاتسمح به الشريعة الدينية للطائفة ، وجاء به :

=

وعليه أن يثبت بالإشهاد رقم بطاقة المطلق وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى المطلقة الحاضرة إن كانت لها بطاقة ، ويقيد الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

وإذا كان الطلاق على الإبراء وجب على الموثق المنتدب أن يدون بالإشهاد كل ما اتفق عليه أمامه في شأن العوض عن الطلاق .

مادة ٣٥ : لا يجوز للموثق المنتدب أن يقيد الطلاق إلا بعد الاطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائي يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية وإذا كانت الوثيقة أو الحكم المحضر صادراً أمام سلطة أجنبية وجب التصديق عليه من الجهة المختصة .

وعلى الموثق المنتدب أن يذكر في إشهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقمه والجهة التي صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج أو تاريخ الحكم أو المحضر ورقم الدعوى واسم المحكمة .

= « حرص المشرع عند إصدار القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء المحاكم الشرعية والمالية على النص في المادة السادسة منه على أنه بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون أن تصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم .

وقد جرت المادة السادسة على هذا النحو على ما أورده المذكرة الإيضاحية لكفالة احترام ولاية القانون والواجب التطبيقي حتى لا يكون هناك أي إخلال بحق أي فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين في تطبيق شريعة كل منهم .

كما جرى للتشريع أيضاً على احترام هذه القاعدة عند إصدار قانون توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة وهو القانون رقم ٦٢٩ سنة ١٩٥٥ فقد نصت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور على أن تحويل الاختصاص للموثقين المنتدبين لا يمس الإجراءات الدينية .

وبناء على ما سبق صدر للقرار الوزاري بتحديد اختصاص الموثقين المنتدبين وواجباتهم فتمت المادة ٢٤ منه على أنه في الأحوال التي تسمح بها شريعة الجهة الدينية التي يجعها الموثق المنتدب بإجراء الطلاق على الموثق المنتدب أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق ... الخ .

وهذه المادة صريحة في أن الموثق لا يقوم بتوثيق الطلاق إلا إذا كانت شريعة الجهة الدينية تجيزه .
ونظراً لأن الموثقين المنتدبين كان قد اكتسب عليهم الأمر في هذا الشأن فقد أقتضى ذلك إصدار المنشور لمرعاة ما تقدم ومن ثم فلا يقوم الموثق المنتدب إطلاقاً بتوثيق الطلاق سواء كان بناء على طلب الزوج أو كان باتفاق الزوجين إلا إذا كانت الشريعة الدينية للطائفة تسمح بإجراء ذلك .

وإذا لم يقدم للموثق المنتدب شئ مما ذكر وجب عمل تصديق على الزوجية قبل إثبات الطلاق .

مادة ٣٦ : إذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة الموثق المنتدب نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤشر بالطلاق في أصل وثيقة الزواج وإن لم يكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤشر في الدفتر أو لخطر الجهة التي يكون بها العقد لإجراء التأشير أو لتخابر وزارة الخارجية بوساطة وزارة العدل - لأخطار قناصل جمهورية مصر بالطلاق إن كان العقد من توثيقهم لإجراء التأشير .

تأديب الموثقين المنتدبين

مادة ٣٧ : العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموثقين المنتدبين لمخالفتهم واجبات وظيفتهم هي :

١ - الإنذار

٢ - الوقف عن العمل مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر^(١) .

٣ - الإبعاد عن عملية التوثيق .

مادة ٣٨ : لرئيس الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية أن يذمر الموثق بسبب ما يقع منه من مخالفات فإذا رأى أن ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر إلى الدائرة .

وعلى الدائرة إخطار الموثق المنتدب للحضور أمامها لسماع أقواله والاطلاع على التحقيقات والملف المشار إليه في المادة الرابعة عشرة ولها أن تأمر بإجراء أى تحقيق عند الاقتضاء وتندب لذلك أحد أعضائها أو أى موظف بنباية الأحوال الشخصية كما لها أن تقرر وقف الموثق المنتدب عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبياً .

ولها أن توقع عليه أية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(١) وقف الموثق المنتدب عن عمله للدينى لا يستلزم وقفه عن توثيق العقود

ولا يجوز توقيع عقوبة الإنذار لإكثر من ثلاث مرات .

ولا تقبل استقالة الموثق المنتدب أثناء التحقيق معه أو محاكمته .

مادة ٣٩ : إذا أتهم الموثق المنتدب فى جنابة أو جنحة مخلة بالشرف عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية للنظر فى وقفه عن العمل حتى يفصل فى التهم الموجهة إليه .

مادة ٤٠ : القرارات الصادرة بغير الإبعاد عن عملية التوثيق نهائية أما قرار الإبعاد فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه وله أنه يحمله أو يلغيه ويبقى الموثق المنتدب موقوفاً عن عمله إلى أن يصدر قرار الوزير .

حكم وقتى

مادة ٤١ : استثناء من أحكام المواد من ١ إلى ٨ تعد الرئاسة الدينية لكل طائفة من الطوائف غير الإسلامية كشفاً بأسماء رجال الدين أو غيرهم الذين يرغبون فى الترشيح فى وظيفة موثق منتدب ويبلغ هذا الكشف لوزارة العدل فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا القرار مع بيان الجهة التى يرغب كل منهم فى الترشيح فيها ويعد اعتماد التعيين من الوزير يبلغ قرار الوزير إلى المحكمة المختصة لقيدته فى دفاترها .

مادة ٤٢ : يعمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

تحريراً فى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥)

وزير العدل

القسم الثالث

الرسوم

- * الرسوم أمام المحاكم الشرعية .
- * الرسوم أمام المحاكم الحسبية .
- * مستخرج من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم هي
المواد المدنية .
- * رسوم أخرى .

(أولا)

القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية^(١)

الباب الأول الفصل الأول في تقدير رسوم الدعاوى

مادة ١^(٢) : يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب
النفقات الآتية :

٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيها .

٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيه .

٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه حتى ٤٠٠٠ جنيه .

٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيه .

وفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت كالاتى :

(١) لوائح المصرية في ١٩٤٤/٧/٢٤ - للعدد ٨٨ .

ويلاحظ أنه صدر القانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٥ بإنهاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية اعتباراً من ١/١/١٩٥٦ وإحالة الدعاوى المنظورة أمامها إلى المحكم الوطنية ، ونص في المادة ١١ منه على أن تنطبق على الدعاوى التي ترفع إلى المحاكم الوطنية طبقاً لهذا القانون ومن وقت العمل به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم للشرعية .

(٢) المادة الأولى معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٧ - للعدد ٦٧) وكان نصها قبل التعديل يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدرة ٦ قروش على كل مائة قرش من مائتي لجنية الأولى والثانية و ٣ قروش على كل مائة لجنية الثالثة والرابعة وقرشان على كل مائة قرش فيما زاد على ٤٠٠ لجنية . ويفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدرة مائتا قرش في الدعاوى الجزئية وخمسمائة قرش في الدعاوى للكتابة الابتدائية . ويكون تقدير الرسم في الحالتين طبقاً للقواعد المبينة في المادتين في المادتين ٦٤ ، ٦٥ ،

٢٠٠ قرش فى المنازعات التى تطرح على القضاء المستعجل

١٠٠ قرش فى الدعاوى الجزئية .

٣٠٠ قرش فى الدعاوى الكلية الابتدائية .

ويكون تقدير الرسم فى الحالين طبقاً للقواعد المبينة فى المادتين ٦٤ و ٦٥ من هذا القانون .

مسألة ٢ : إذا عدل الطلب فى الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها إلى طلب معلوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدى فى موضوع الدعوى أو حكم قطعى فى مسألة فرعية فرض أكبر الرسمين .

فإذا صدر قبل التعديل حكم قطعى فى مسألة فرعية - عند مسائل الاختصاص أو حكم تمهيدى فى الموضوع فرض رسم جديد على الطلب .

مسألة ٣ : يفرض على استئناف الأحكام الصادرة فى الدعاوى مطبوعة القيمة رسم نسبى على أساس الفئات المبينة فى المادة الأولى ، ويراعى فى تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الاستئناف .

وفى فرض فى الدعاوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتى^(١) :

٢٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنتظر أمام المحاكم الابتدائية .

٣٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنتظر أمام المحاكم الابتدائية عن أحكام

صادرة من القضاء المستعجل .

٦٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنتظر أمام محاكم الاستئناف العليا .

ويخفض الرسم إلى النصف فى جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صادراً

(١) الفقرة الثانية من المادة الثالثة معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : يفرض فى الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت على الدعاوى الجزئية المستأنفة قدرة ٣٠٠ قرش وعلى الدعاوى الكلية المستأنفة ٦٠٠ قرش

فى مسألة فرعية ، فإذا فصلت محكمة الاستئناف فى موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه .

ويسوى رسم الاستئناف فى حالة تأييد الحكم للمستأنف باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم مكمل للحكم المستأنف ، ويستحق عنهما رسم نسبى واحد ^(١) .

مادة ٤ ^(٢) : يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض .

وفرض رسم مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض .

وفرض على دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع إليها التماس ، فإذا فصلت محكمة النقض أو محكمة التماس فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه فى هذه المادة .

مادة ٥ : استثناء من الأحكام المتقدمة يفرض فى الدعاوى مطومة القيمة المتعلقة بأسرور الزوجية ونفقات الأقارب ، وكذا دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ، ابتدائية كانت أو مستأنفة ، رسم نسبى قدره ١ ٪ (واحد فى المائة) ^(٣) .
وعند الحكم فى دعاوى النفقات وما يتعلق بها يسوى الرسم على أساس ما حكم به .

(١) للفقرة الثالثة من المادة الثالثة معدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ (الجريدة الرسمية فى ١٩٩٥/٣/٧ - العدد ٩٠ مكرر ، وكان نصها قبل التعديل كالتالى :

« يسوى رسم الاستئناف فى حالة تأييد الحكم الابتدائى باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الاستئناف » .

(٢) المادة الرابعة معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : فى قضايا التماس إعادة النظر يفرض رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع إليها التماس فإذا فصلت محكمة التماس فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه دون الساس بحكم الفقرة السابقة .

(٣) الفقرة الأولى من المادة الخامسة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : استثناء من الأحكام المتقدمة يفرض فى الدعاوى مطومة القيمة المتعلقة بأسرور الزوجية ونفقات الأقارب وكذا دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ابتدائية كانت أو مستأنفة رسم نسبى قدره ٢ ٪ .

مادة ٦ (١) : إذا قضت محكمة ثانية درجة أو محكمة النقض بإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فلا يستحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى سوى الرسم المقرر على الإعلان .

الفصل الثاني

فى تخفيض الرسوم

مادة ٧ : تخفض الرسوم إلى النصف فى الأحوال الآتية :

(١) عند الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، أو بعدم قبولها لبطالان ورقة التكليف بالحضور ، بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها فى جميع الأحوال أو فى حالة الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لقيده بعد الميعاد .

(٢) للمعارضة فى الأحكام التى تصدر فى النغية والمعارضة فى قوائم الرسوم والمصاريف والأتعاب .

(٣) (٢) الصلح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ٢٢ و ٢٢ مكرراً .

وتخفيض الرسوم إلى الربع فى حالة الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم فيها بالشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها .

(١) المادة السادسة معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : إذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص والى حكمها لا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى .

(٢) بند (٣) من المادة السابقة معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصه قبل التعديل : الصلح أمام المحكمة إذا توافرت للشروط المبينة فى المادة ٢٢ .

الفصل الثالث

فى تعدد الطلبات

مادة ٨ : إذا اشتملت الدعوى الوحيدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، فإذا كانت ناشئة عن سندات قدر الرسم باعتبار كل سنة على حده .

وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حدة ، إلا إذا كان بينها ارتباط يجعلها فى حكم الطلب الواحد ففى هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد .

وإذا اجتمعت فى الدعوى الواحدة طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها .

وفى حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخرافة ، كذلك يكون للحكم فى حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخيرة فيكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخيرة بأرجح الرسمين للخرافة .

وتضم الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها .

مادة ٩ : يفرض على المتدخل متضمناً إلى المدعى أو من حكمه وفاء رسم الدعوى إذا لم يكن قد حصل .

فإذا كانت له طلبات مستقلة استحق رسم عن هذه الطلبات .

الفصل الرابع

فى تحصيل الرسوم

- مادة ١٠^(١) : لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه ، فإذا حكم فى الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .
- مادة ١١^(٢) : تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة .
- مادة ١٢^(٣) :
- مادة ١٣^(٤) :
- مادة ١٤^(٥) : على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً .
- وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم .

(١) المادة العاشرة محلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ٤٠٠ ج ، فإذا حكم فى الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .

(٢) المادة ١١ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : « يحصل ريع الرسوم النسبية ونصف الرسوم الثابتة عند تقديم إعلان الدعوى وبالباقى عند قيدها فى الجدول ، فإذا عدلت الطلبات عند التقييد بالزيادة زيد للباقى بمقدار فرق الرسوم كلها ، وإذا عدلت إلى أقل خفض للباقى فقط على أساس التعديل . »

(٣) المادة ١٢ ملغاة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل الإلغاء : تحصل الرسوم المستحقة جميعاً عند تقديم الإعلان أو الطلب فى الأحوال الآتية (أولاً) الرسوم للمخضنة (ثانياً) رسوم التماس إعادة النظر (ثالثاً) رسوم الدعاوى التى يدعيها المدعى عليه أثناء الخصومة وكذلك رسوم دعاوى التدخل (رابعاً) طلبات التنفيذ . »

(٤) المادة ١٣ ملغاة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل الإلغاء : « إذا لم تقيد الدعوى فى الجدول ومعنى اليوم الميعن للجلسة جاز الطالب أن يعيد إعلانها لجلسة أخرى ، وفى هذه الحالة لا يلزم إلا بدفع الرسوم مع رسم الإعلان - فإن مضت مدة شوعية على تاريخ الإعلان الأول - حصل رسم جديد . »

(٥) المادة ١٤ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : « تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم تسرف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها . »

وكان ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة .

مادة ١٥^(١) : يلزم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى قلم الكتاب كما يلزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ قفل باب المرافعة فيها .

وتصبح الرسوم للالتزام على الطرف الذى ألزمه الحكم بمصروفات الدعوى ، وتتم تسويتها على هذا الأساس ولا يحول الاستئناف دون تحصيل هذه الرسوم .
وتسلم للمحكوم له صورة تنفيذيه من الحكم لدرن توقف على تحصيل باقى الرسوم الملزم بها الغير .

مادة ١٦ : تحصل مقدماً رسوم الإشهادات والعقود والصور والملخصات والشهادات والكشف .
وإذا استحقت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامتين فى تأديتها .

مادة ١٧ : لا يكلف بدفع الرسوم مقدماً للمدعى المأذون بالخصومة من تلقاء المحكمة نفسها ولم تكن خصومته لمنفعة تعود عليه ، ويحصل الرسم من المدعى عليه إذا فصل فى الدعوى بالقبول ، كما يحصل الرسم من المدعى عليهما فى دعوى التفريق حسبة بين الزوجين إذا فصل فيها بالقبول ، ومن المدعى إذا فصل فيها بالرفض .

(١) المادة ١٥ محذلة بالتقنين رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ وكان نصها قبل التعديل : يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف . ومع ذلك إذا صار للحكم انتهائيل جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه .

الفصل الخامس

فى أمر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

مادة ١٨ : تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضى حسب الأحوال بناء على طلب قلم كتاب ، ويطن هذا الأمر المطلوب منه الرسم .

مادة ١٩ : يجوز لذى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه فى المادة السابقة ، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير ، أو تقرير فى قلم الكتاب ، فى ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ، ويحدد المحضر فى الإعلان أو قلم الكتاب فى التقرير اليوم الذى تنظر فيه المعارضة .

مادة ٢٠^(١) : تقدم المعارضة إلى المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضى حسب الأحوال ، ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم فى ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق فى الطعن .

مادة ٢١ : يجوز لقلم الكتاب الحصول على اختصاص بمقاربات المدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير .

(١) المادة ٢٠ محلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل « تقدم المعارضة إلى المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز استئناف الحكم فى ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره وإلا سقط الحق فى الطعن .

الفصل السادس

فى رد الرسوم

مادة ٢٢^(١) : إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان فى محضر للجلسة أو أمرت بالحاقه بالمحضر المذكور وفقاً للمادة ١٢٤ مرافعات . قبل صدور حكم قطعى فى مسألة فرعية أو حكم تهيدى فى الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسم الثابتة أو النسبية ، وتحسب الرسوم النسبية فى هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة فى هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالح عليه . وإذا كانت الدعوى مجهولة القيمة يتم الصلح على مسائل معلومة القيمة مما يمكن التنفيذ به دون حاجة إلى قضاء جديد استحق الرسم النسبى على المسائل المذكورة فضلاً عن الرسم الثابت .

وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ألف جنيه .

وإذا لم تبين القيمة فى محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ألف جنيه .

ولا يرد فى حالة إنهاء النزاع صلحاً شئ من الرسوم فى الدعاوى مخفضة القيمة .

(١) للفقرة الأولى من المادة ٢٢ محذلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٩٥٦/٤/٤ وكان نصها قبل التعديل : إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين وصنفت عليه المحكمة قبل صدور حكم قطعى فى مسألة فرعية أو حكم تهيدى فى الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية وتحسب الرسوم النسبية فى هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة فى هذه الحالة يحصل الرسم على قيمة المصالح عليه .

والفقرتان الثانية والثالثة معدلتان بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصهما قبل التعديل : : وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ٤٠٠ ج ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ٤٠٠ ج .
وإذا لم تبين القيمة فى محضر الصلح يؤخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ٤٠٠ ج .

مادة ٢٢ مكرراً^(١) : إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ريع الرسم المسدد .

مادة ٢٣^(٢) : في الدعوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يسرى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله مالم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسرى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ٢٤ : ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين :

(الأولى) طلب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا فعنى بإجابة الطلب .

(الثانية) طلب رد القضية إذا قبل طلب الرد .

الفصل السابع

في الإعفاء من الرسوم

مادة ٢٥ : يعفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها من ثبت عجزه عن دفعها .

ويشترط في حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبها .

ويشتمل الإعفاء رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم .

(١) المادة ٢٢ مكررة مصفلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) المادة ٢٣ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : في للدعوى التي تزيد قيمتها على ٤٠٠ ج يسرى الرسم على أساس ٤٠٠ ج في حالة إلغاء الحكم أو تعديله مالم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسرى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ٢٦ : تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم في المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية إلى الرئيس أو من يقوم مقامه وفي المحاكم الجزئية إلى القاضي .

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يشعر الخصم الآخر باليوم المعين للنظر في الطلب قبل حلوله .

مادة ٢٧ : تفصل الهيئة المشار إليها في المادة السابقة في طلب الإعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يكون قد حضر من الخصوم بعد إشعارهم، ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٨ : الإعفاء من الرسوم شخصي لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى أو من يحل محله ، بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالإعفاء إلا إذا رأت المحكمة استمرار الإعفاء بالنسبة للورثة .

مادة ٢٩ : إذا زالت حالة إعسار المعفى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لخصمه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من الهيئة المشار إليها في المادة ٢٦ إبطال الإعفاء .

مادة ٣٠ : إذا حكم على خصم المعفى بالرسوم وجبت مطالبته بها أولاً ، فإن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعفى إذا زالت حالة إعساره .

الفصل الثامن

فى رسوم الصور والشهادات والأوامر

مادة ٣١^(١) : يفرض على الصور التى تطلب من السجلات والإشادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة .

وفى فرض على الصور التى تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة فى المحاكم الجزئية ، وخمسة عشر قرشاً فى المحاكم الابتدائية ، وثلاثون قرشاً فى محاكم الاستئناف ومحكمة النقض .
ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور .

أما الصور والملخصات والشهادات فى أمور للزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب فرسم كل منها خمسة قروش مهما كان عدد أوراقها ودرجة المحكمة التى تعطى فيها .

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم^(٢) .

(١) المادة ٣١ محذلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : يفرض على الصور التى تطلب من السجلات والإشادات وغيرها رسم قدره عشرون قرشاً عن كل ورقة ، ويفرض على الصور التى تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة فى المحاكم الجزئية وعشرون قرشاً فى المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشاً فى المحكمة العليا ، ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور ، أما الصور والملخصات والشهادات فى أمور للزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب فرسم كل منها عشرة قروش مهما كان عدد أوراقها ودرجة المحكمة التى تعطى فيها .

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم .

(٢) بتاريخ ٢٣ / ٨ / ١٩٤٤ صدر قرار وزير العدل ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها (الرقائق المصرية فى ١٦ / ١٠ / ١٩٤٤ - العدد ١٧٦) .

مادة ٣٢^(١) : يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة .

ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة .

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة .

ولا يفرض رسم في الأحوال المشار إليها في الفقرتين السابقتين إذا كان الكشف في مسائل الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب متى كان الطالب ذا شأن .

مادة ٣٣^(٢) : يفرض رسم قدره خمسة عشر قرشاً عن كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلاً أم صورة ما لم تعفها أحكام هذا القانون من الرسوم .

مادة ٣٤^(٣) : فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٤٤ يفرض رسم قدره خمسة قروش في القضايا الجزئية ، وخمسة عشر قرشاً في القضايا الكلية والقضايا الجزئية المستأنفة ، وثلاثون قرشاً في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض على الأوراق الآتى بيانها :

(١) المادة ٣٢ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره خمسة قروش عن كل اسم وفي كل سنة وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة ويتحدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة ، ورسم الكشف النظري عشرون قرشاً عن كل مادة .

ولا يفرض رسم في الأحوال المشار إليها في الفقرتين السابقتين متى كان الكشف في مسائل الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب متى كان الطالب ذا شأن .

(٢) المادة ٣٣ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : يفرض رسم مقرر قدره عشرون قرشاً عن كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلاً أم صورة ملتمستها أحكام هذا القانون من الرسوم .

(٣) المادة ٣٤ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٤٤ يفرض رسم مقرر قدره عشرة قروش في القضايا الجزئية وعشرون قرشاً في القضايا الكلية والجزئية المستأنفة وثلاثون قرشاً في القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا على الأوراق الآتى بيانها: (أولاً) الأوامر التي تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفض .، (ثانياً) الأوامر التي تصدر في طلبات التعجيل سواء قبل الطلب أو رفض .

- (أولاً) : الأوامر التي تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفض .
(ثانياً) : الأوامر التي تصدر في طلبات التعجيل سواء قبل الطلب أو رفض .
مادة ٣٥ : لا يفرض رسم على اطلاع ذوى الشأن على الدعاوى القائمة .

الفصل التاسع

فى رسوم الإيداع

- مادة ٣٦ : يفرض على ما يودع خزائن المحاكم من نقود أو سندات مالية أو مجوهرات أو مصوغات رسم نسبى على الإيداع قدره ١ ٪ من قيمتها ، وتُحسب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند الإيداع .
ويشمل الرسم المذكور محضر الإيداع وصورته .
وفى جميع الأحوال المتقدمة لا يحصل الرسم على :
(أولاً) ما يحصله المحضرون تنفيذاً للأحكام على ذمة مستحقيها .
(ثانياً) أموال البذل فى الأوقاف وكذا ما يودع بأمر المحكمة عند المزايدة فى مشترى أعيان الرقب .
(ثالثاً) ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة ذوى الشأن .
فإذا حصل نزاع فى الإيداع أوحجز على ما أودع أو توزيع له حصل رسم الإيداع .

الفصل العاشر

فى الخبراء

- مادة ٣٧ : الأتعاب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ- بعد الفصل فى الدعوى - حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

الفصل الحادى عشر

فى رسوم الإعلان والتنفيذ

الفرع الأول

فى رسوم الإعلان

مادة ٣٨^(١) : فيما عدا الإعلانات التى ترفع بها الدعوى والتى يقتضيها التنفيذ ، يفرض على الإعلانات التى تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان فى القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشاً فى القضايا المنظورة أمام المحاكم الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة ، وثلاثون قرشاً فى القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة للنقض .

ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التى تأمر بها المحكمة ، وإعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة أو تغيير صفات الخصوم ، والإعلانات الإدارية التى تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب .

وإذا تكرر إعلان الدعوى بالنسبة لخصم - واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فريض على الإعلان الرسم المقرر .

ويفرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلانات .

(١) المادة ٣٨ محلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، فيما عدا الإعلانات التى ترفع بها الدعوى التى يقتضيها التنفيذ يفرض على الإعلانات التى تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم مقرر قدره عشرة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان فى القضايا الجزئية وعشرون قرشاً فى القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة وثلاثون قرشاً فى القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا . ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التى تأمر بها المحكمة وإعلان تحريك الدعوى الموقوفة والإعلانات الإدارية التى تحصل بناء على طلب قلم الكتاب ، وإذا تكرر إعلان الدعوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فريض على الإعلان الرسم المقرر ، ويفرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلانات . ويؤخذ على الإعلانات الخاصة بأمر الزوجية ونفقات الأقارب ورسم مقرر قدره عشرة قروش عن الأصل والصورة معاً وإن تعددت أرافها وتعدد المطلوب إعلانهم ، ويكرر هذا الرسم فى حالة إعادة الإعلان إذا كانت إعادة راجعة لفعل الطالب .

ويفرض على الإعلانات الخاصة بأمور الزوجية ونفقات الأقارب رسم قدره خمسة قروش عن الأصل والصورة معاً وإن تعددت أوراقها وتعدد المطلوب إعلانهم . ويتكرر هذا الرسم في حالة إعادة الإعلان إذا كانت إعادة راجعة لغلل الطالب.

الفرع الثاني

في رسوم التنفيذ

مادة ٣٩ : يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الأحكام والقرارات والإشهادات الواجبة التنفيذ ، ويحسب الرسم النسبي على المبلغ المطلوب التنفيذ به .

ويتكرر رسم التنفيذ مخفضاً إلى الثلث كلما طاب إعادة التنفيذ على النوع الواحد.

ولا يحصل رسم عن التنفيذ بطريق الحبس إذا كان قد سبق تحصيل رسم عن التنفيذ وكذلك العكس .

مادة ٣٩ مكرراً^(١) : علاوة على رسم التنفيذ المبين في المادة السابقة يحصل رسم ثابت على الوجه الآتي :

(١) عشرون قرشاً على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية في مواد الأحوال الشخصية .

(٢) خمسون قرشاً على تنفيذ ماعدا ذلك من الأحكام والقرارات والإشهادات . وتعفى من هذا الرسم الأحكام الصادرة في النفقات إذا قل المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله عن ثلاثة جنيهات .

ويقوض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنظيم ما يستحق

(١) المادة ٣٩ مكرراً مضافة بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٣/٨/١٩٥٦ (الجريدة الرسمية في ١٨/٨/١٩٥٦ - العدد ٦٦ مكرر) .

للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ على ألا يتجاوز ما يصرف لهم
٢٠٪ من حصيللة الرسم المقرر بمقتضى هذا القانون (١) .

(١) بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥ صدر قرار وزير العدل بتحديد المبالغ التي تصرف للمحضرين عن كل تنفيذ أو
إعلان ، وجاء نصه بعد الدباجة - كالآتي :

مادة ١ : يصرف لمحضرى التنفيذ والإعلان على السواء - ودون تقيد بحد أقصى - عن اليوم
الواحد للمبالغ الآتية :

١٠٠ عن كل تنفيذ أو إعلان فى عواصم المحافظات والمدريات .

١٠٠ عن كل تنفيذ فى بنادر المراكز وسائر القرى والعزب .

١٠٠ عن كل إعلان فى بنادر المراكز وسائر القرى والعزب .

وذلك علاوة على أجور الركائب وبدل السفر المقررة أصلاً لمحضر التنفيذ .

ويعامل محضرو الإعلان معاملة محضرى التنفيذ فيما يخص بصرف بدل سفر وأجور ركائب على أن
تظل أجور الركائب بحد أقصى ٢٨٠ مليماً يومياً لمحضرى التنفيذ والإعلان .

مادة ٢ : الأوراق التي تعلن فى السجن يصرف للمحضر عنها أجر ورقة واحدة أو ما يكافئه المحضر
فعلًا فى مبدل الانتقال للسجن ثم عودته للمحكمة ابهما أكبر .

مادة ٣ : لا تصرف أبه مبالغ عما يعلن أو ينفذ من الأوراق دخل مبدى المحكمة التي يعمل بها
المحضر أو الدباجة الملحقة بتلك المحكمة ، ويلقى ما عدا ذلك من مبالغ مقررة بمقتضى تعليمات أو منشورات أو
أوامر أو قرارات سابقة فيما عدا ما خصص للمحضرين بالقرار الصادر بناء على القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٤
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية
والخاص بفرض رسم إضافى على أعمال البروتستات .

مادة ٤ : على أقلام المحضرين وأقلام المحاسبات بالمحاكم فصل ما يصرف بالزيادة لكل محضر
بمقتضى هذا القرار كان يصرف ابه من قبل وذلك بتخصيص خانة لكل منهما تدرج فى الأولى المبالغ التي
زيدت بمقتضى هذا القرار وفى الثانية المبالغ التي كانت تستحق لهم أصلاً ويخصم بالزيادة على نوع خاص
فى دفاتر المحاسبات ضمن هذا المصروفات القضائية وذلك لا مكان حصر المبالغ التي تصرف للمحضرين
بالزيادة تنفيذًا لهذا القرار حتى لا تتعدى للنسبة التي اتفق عليها بن وزارتى العدل والمالية وهى ١٥٪ من
حصيللة الرسم الثابت على أعمال للتنفيذ المقررة بالقوانين المقررة الثلاثة والتي يتعين تخصيص خانة خاصة
لهما فى الأيرادات .

مادة ٥ : على إدارتى المحاكم والمحاسبات والميزانية تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره
ولحين صدور قرارات أخرى .

وعلى إدارة المحاسبات والميزانية اتخاذ اللازم نحو تدبير المبالغ اللازمة للصرف منها وفقا لكتاب وزير
المالية والاقتصاد المشار إليه .

مادة ٤٠ : لا يشمل رسم التنفيذ سوى رسوم إجراءات التنفيذ والإعلانات الخاصة بها التي تلى إعلان الحكم

مادة ٤١ : يجوز لنزوى الشأن أن يطلبوا رد رسم التنفيذ إذا لم يكن قد حصل البدء فيه فعلاً .

· الفصل الثانى عشر ·

فى الطلبات المقدمة إلى هيئة التصرفات

مادة ٤٢ : يؤخذ رسم مقرر قدره ١٠٠ قرش عند تقديم الطلب لهيئة التصرفات ومتى فصل فيه بالقبول يحصل للرسم النسبى على الموضوع إذا كان الموضوع مما يمكن تقديره وإلا فيكتفى بالرسم المقرر ، وإذا استوفى القرار الصادر فيها كان رسمه المقرر ٢٠٠ قرش .

ويكتفى بالرسم المقرر على ما يأتى :

(١) إذن بتأجير أعيان الوقف ، رسم قدره مائة قرش .

(٢) إذن بعمارة الوقف ، رسم قدره مائة قرش إذا لم تزد قيمة المبلغ المقدر للعمارة على أربعمائة جنيه ، فإن زادت فالرسم مائتا قرش .

(٣) قسمة المهايأة ، رسمها مائة قرش .

ويقدر الرسم للنسبى على الوجه الآتى :

إذن بالاستدانة على الوقف ، نصف فى المائة من قيمة الدين .

إذن بقسمة أعيان الوقف فى العقار والمنقول ، ربع فى المائة من قيمة كل منهما .

إذن بإحداث مبان أو غيرها فى الوقف ، نصف فى المائة من قيمة تكاليفها .
وغير ذلك مما يطلب من هيئة التصرفات الإذن به أو الموافقة عليه ، نصف فى المائة .

الفصل الثالث عشر

فى أحكام عامة

مادة ٤٣ : لاستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة أو الأوقاف الخيرية على أنه إذا حكم فى الدعوى لصالح الحكومة أو الوقف استحققت الرسوم الراجعة .

كذلك لاستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملخصات والشهادات والفناوى لمصالح الحكومة أو لجهة خيرية ذات شأن أو الصورة التى ترسل من الوقفيات والتقارير ونحوها إلى وزارة الأوقاف لتسجيلها .

مادة ٤٤ : تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها وإعلانه ، كما تشمل أيضا أوامر التقدير الخاصة بالمصاريف وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحامين التى تقدرها المحكمة لصالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية ومصاريف انتقال القضاة والخبراء والموظفين والكتابة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض فى مقابل الانتقال وذلك فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون .

مادة ٤٥ : تحصل من طالب الإعلان جميع المصاريف التى يستدعيها إعلان الأوراق خارج القطر .

مادة ٤٦ : يؤخذ رسم نسبى قدرة عشرة قروش فى الدعاوى والإشهادات التى لا تزيد قيمتها على مائة قرش ، وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبى أقل من عشرين قرشاً .

ولا يلقى رسم التنفيذ عن عشرة قروش إذا كان نسبياً وعن خمسة قروش إذا كان ثابتاً .

مادة ٤٧ : يعتبر فى تقدير قيمة الدعاوى والإشهادات ما كان من كسور الجنيه جنبها وفى تقدير الرسوم ما كان من كسور القرش قرشاً .

مادة ٤٨ (١) : مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٥) من هذا القانون لايجوز لكتبة المحاكم إعطاء غير المحكوم لصالحه أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من أى دفتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوماً برفض الدعوى لصالحه .

مادة ٤٩ - يفرض رسم نسبي قدره ١ ٪ على المبالغ التي يصدر بها أمر تقدير أتعاب للمحامى ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ مائتين وخمسين جنيهاً ، فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ٢٥ ٪ على الزيادة (٢) .

مادة ٥٠ - لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر بإحالة الدعوى إلى الدوائر المجتمعة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذ الدوائر .

مادة ٥١ - لايجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدماً .

ولكن إذا تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعني من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأراد المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن .

مادة ٥٢ - لا يستحق رسم نسبي على المخالصات المقدمة لقلم الكتاب لسحب مبالغ مودعة بالخزانة العامة

(١) المادة ٤٨ مضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وكان نصها قبل التعديل كالآتى :

، لايجوز لكتبة المحاكم إعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من دفتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق ، إلا إذا كان طالب الصورة المدعى عليه وكان محكوماً برفض الدعوى لصالحه .

(٢) الفقرة الأولى من المادة ٤٩ محذرة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل :

، يفرض رسم نسبي قدره ٣ ٪ على المبالغ التي يصدر بها أمر تقدير أتعاب المحامى ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ ٤٠٠ جنية ، فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ١ ٪ على الزيادة ، .
وقد أصبح نص المادة ٤٩ معطلاً بصدر قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

مادة ٥٣ - يجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخزانة ، وما حصل منها ، وما بقى ، وأن يبين ذلك أيضا على هامش ما يطلب من الصور وسائر المحررات ، ويذكر فى الحالين تاريخ ونمرة الإيصال المحرر بمرور الرسم بالرقم والحروف .

وفى حالة الإعفاء من الرسوم يؤشر كذلك بتاريخ القرار الصادر بالإعفاء ورقمه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات .

مادة ٥٤ - تكون العقارات وغيرها مما حصل التصرف فيه أو الحكم به ضامنة لمصادر الرسوم والمصاريف ، ويكون للحكومة فى تحصيلها حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص المدنيين أو المزمين بها .

مادة ٥٥ (١) : لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ، ولو عدل أصحاب الشأن عن السير فى الإجراء الذى حصل عنه الرسم .

(١) المادة ٥٥ محذلة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩٥٧/٣/٣٠ وكان نصها قبل التعديل لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه .

الباب الثاني

فى رسوم الإشهادات^(١)

مادة ٥٦ : يقصد بكلمة إشهاد فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ورقة محررة عن يد الموثق .

مادة ٥٧ : يفرض على الإشهاد رسم مقرر قدره مائة قرش وإذا زاد الإشهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافى قدره عشرون قرشاً عن كل ورقة من الزيادة .

ويستثنى من ذلك الإشهادات والتوكيلات المتعلقة بأمور الزوجية والنفقات ، فتحصل عنها الرسوم المبينه فى الجدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون .
كما يستثنى منها الإشهادات الأخرى الواردة فى نفس الجدول والتي لا رسوم عليها .

مادة ٥٨ : يفرض علاوة على الرسم المبين فى المادة السابقة رسم نسبى على الإشهادات المبينة بالجدول حرف (ب) الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد فى ذلك الجدول .

مادة ٥٩ : إذا تعددت موضوعات الإشهاد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة وجب تحصيل رسم نسبى عن كل موضوع .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٧ باعفاء ورقة المستهدين أثناء العمليات الحربية ويسببها من رسوم الإشهاد المنصوص عليه فى الباب الثانى من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ ، ونص بالقرار على العمل به اعتباراً من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٩ باعفاء أعضاء السككن الدبلوماسى والقضلى من الرسوم المستحقة على الشهادت المستخرجة من دفاتر الزواج بعد التحقق من أن الشهادة مطلوبة لأغراض رسمية وعلى أساس المعاملة بالمثل (الجريدة الرسمية فى ١٦/٩/١٩٥٩ - العدد ١٩٨ مكرر) .

مادة ٦٠ : تحصل رسوم بالفئات المشار إليها في المادة ٥٨ على العقود التي لم تكن موضوع إشهاد وقمت لأقلام الكتاب لحفظها .

مادة ٦١ : يفرض رسم مقرر قدره أربعون قرشاً عن كل إشهاد بتوكيل أو عزل من الوكاله ، فإذا زاد الإشهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافي قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الزيادة .

ويخفض الرسم إلى النصف إذا كان التوكيل أو عزل الوكيل ثابتين بغير إشهاد أو بغير تصديق على الإمضاء ويكون قد قدم أو أبدى في قضية .

مادة ٦٢ : يفرض عند انتقال قاض خارج المحكمة رسم مقرر قدره ٢٠٠ قرش إذا كان الانتقال لسماع إشهاد و ١٠٠ قرش إذا كان التصديق على إمضاء أو ختم . وفي حالة انتقال أحد الكتبه يخفض الرسم إلى ١٠٠ قرش في الحالة الأولى وإلى ٣٠ قرشاً في الحالة الثانية ، وكل ذلك بخلاف مصاريف الانتقال .

ويتعدد الرسم في حالة تعدد الإشهادات ، وكذلك في حالة تعدد الطالبين مع اختلاف المواد .

الباب الثالث

في قواعد تقدير الرسوم

مادة ٦٤ : يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي :

(أولاً) على المبالغ التي يطلب الحكم بها .

(ثانياً) ^(١) على قيم للمعارات ، أو المنقولات ، المستأجر فيها وفقاً للأسس الآتية:

(أ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .

(ب) بالنسبة للمعارات المبنية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

(١) الفقرة (ثانياً) من المادة ٦٤ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ١١ ، على قيم المعارات أو المنقولات المستأجر فيها فإذا لم توضح هذه القيم أو توضحتم وكانت في نظر قلم الكتاب أقل من قيمها الحقيقية قفها هذا الأخير مع مراعاة ما يأتي :

(أ) ألا تقل قيمة الأطنان الزراعية عن الضريبة السنوية مضروبة في ٦٠ .
(ب) ألا تقل قيمة الأملاك المبنية عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد عليها مضروبة في ١٥ .

(ج) يحصل مبدئياً على الأرضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية التي في ضواحي المدن والسهان التي لم تربط عليها عوائد رسوم على أساس القيمة التي يوضحها الطالب ، وبعد تدريس قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة ، ويجوز لقلم الكتاب في جميع الأحوال أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ولا يجوز للمأمن في التقدير بعد ذلك بأي حالة من الأحوال وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي قدرها للخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المدفوعة ، وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم ، ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير ، أن يثاق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق المحكمة أو القاضي على ما يتم الاتفاق عليه . .

ثم صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٧ في ١٩٥٧/٦/٢٩ واستبدل بنص الفقرة (أ) من البند (ثانياً) النص الآتي : ، ألا تقل قيمة الأرضي الزراعية عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين . .

(ج) بالمسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن ، والأراضي الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة ، والأراضي المعدة للبناء ، والمباني المستحدثة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد ، والمنقولات ، يقدر الرسم مبدئياً على القيمة التي يوضحها الطالب ، ويعد تحري قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأي حال من الأحوال ^(١) ، وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ، ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المدفوعة ، وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة ، وتصدق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه .

(ثالثاً) صحة الوقف أو بطلانه بحسب القيمة المدعى بها .

(رابعاً) ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان ذلك ، بحسب ريع الحصة لخمس سنوات إذا كان الشرط متطفاً بالمصارف .

(خامساً) صحة التحكير أو بطلانه باعتبار الأجرة في المدة المعينة بالعقد بشرط ألا تقل عن عشر سنين ولا تزيد على عشرين سنة ، فإن لم تعين المدة فباعتبار الأجرة في مدة عشرين سنة .

(سادساً) استحقاق في الوقف بحسب قيمة الاستحقاق لمدة خمس سنوات .

(سابعاً) ثبوت الوفاة والوراثة وإن تعددت فيها المناسبات باعتبار حصة الوارث

أو الوراثة الذين يطلب الحكم بوراثةهم .

(ثامناً) ثبوت الوصية بالمال باعتبار قيمة الموصى به .

(تاسعاً) دين الصداق باعتبار القيمة المطلوبة .

(١) صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء مواعيق التقاضي في بعض القوانين منها الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٦٤ فقرة ثانياً .

(عاشراً) ثبوت الجهاز باعتباره قيمته .

مادة ٦٥ : تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة :

(أولاً) ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان ذلك ، إذا لم يكن متعلقاً بالمصارف .

(ثانياً) النظر على الوقف بجميع أسبابه .

(ثالثاً) استحقاق السكن في أماكن الوقف أو إخلاؤها .

(رابعاً) طلبات رد القضاة والخبراء .

(خامساً) الإشكال في التنفيذ حسب درجة المحكمة المرفوع إليها .

(سادساً) دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها .

مادة ٦٦ (١) : يلغى الأمر العالى الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩

بالتصديق على لائحة تعريف الرسوم أمام المحاكم الشرعية ولللائحة المرافقة له ، وكذلك تلغى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الشرعية ، وجميع الأحكام المتعلقة بالرسوم الشرعية ، والتي تكون مخالفة لهذا القانون عند حالات الإعفاء أو التخفيض المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

مادة ٦٧ : تتبع بالنسبة للدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون

القواعد الآتية :

(١) تنظر الدعاوى المنظورة أمام المحاكم خاضعة من حيث الرسوم لأحكام

اللوائح المشار إليها في المادة السابقة إلى أن يصدر فيها حكم في الموضوع ، أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، أو بعد قبولها لبطلان ورقة التكليف بالحضور ، أو بعدم الاختصاص .

(١) المادة ٦٦ معدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٢/٥/١٩٤٧ وكان نصها قبل التعديل ، يلغى الأمر العالى الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ بالتصديق على لائحة تعريف الرسوم أمام المحاكم الشرعية ولللائحة المرافقة له ، وكذلك تلغى المادة ٤٥ في القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الشرعية وجميع الأحكام المتعلقة بالرسوم الشرعية والتي تكون مخالفة لهذا القانون .

(٢) كذلك تطبيق فيما يتعلق بأعمال التنفيذ التي بدئ فيها أحكام اللائحة المشار إليها في المادة السابقة ، على أنه إذا طلب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٦٨ : على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

ونأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب ١٣٦٣ (١٩ يوليو سنة ١٩٤٤)

الجدول الملحق (١)

نوع للشهادة	الرسم	إيصاح

(١) رحدث الجدول واستبدل بها الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ وللمعدل أخيراً بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن رسوم التوثيق والنشر طبقاً لما جاء بالمذكرة الإيصاحية للقانون المذكور .

وفد الحق بهذا القانون ثلاث جداول هي (أ) ، (ب) ، (ج) والجدول الأخير شمل المحررات الخاصة بالمعالة المدفوعة على النحو الآتي :

الإشهادات (المحررات الرسمية المتضمنة موضوعاً من الموضوعات الموضحة بعد	الرسم المستحق والإيصاح
الطلاق أو الفقرة بجميع أسبابها الشرعية الإقرار بانتضاء المدة أو الحضانة أو سقوطها أو الإقرار بالرجوع . تقرير النفقة أو سقوطها أو تحملها أو الإقرار بشئ من ذلك الإقرار بأمر آخر من أمور الزوجية توكيل في أمور الزوجية ونفقة الأقارب أو عزل الوكيل أو عزله وتعيين غيره	رسم ثابت قدره ٢٥ قرشاً رسم ثابت قدره عشرون قرشاً رسم ثابت قدره ١٥ قرشاً رسم ثابت قدره عشرة قروش رسم ثابت قدره عشرة قروش

ويلاحظ أنه لا يحصل رسم حفظ على الإشهادات الواردة بالجدول حرف (ج) المنصوص عليه بالمادة ١٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والنشر .

(ثانياً)

القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨

بالرسوم أمام المحاكم الحسبية^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه .

مادة ١ : يلغى المرسوم الصادر فى ٢ مارس ١٩٢٦ بالتصديق على
لائحة الرسوم أمام المجالس الحسبية ويستعاض عنه بقانون الرسوم أمام المحاكم
الحسبية المرافق لهذا القانون ، وكذلك يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المذكور .

مادة ٢ : على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

(١) الوقائع المصرية فى ١/٣/١٩٤٨ - العدد ٢ غير اعتيادى.

ثم صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ٣/٢٧/١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام هذا القانون ونص فى
المادة الخامسة منه على أن ، يستبدل بعبارة (المحاكم الحسبية) حيثما وردت فى القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨
والقوانين المعدلة له عبارة (محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال)

الباب الأول

فى الرسوم النسبية

مادة ١^(١): يفرض رسم نسبى قدره ١٪ من قيمة نصيب كل قاصر أو قيمة أموال المحجور عليه أو الغائب ، وذلك عن كل طلب بتعيين وصى عند بدء الوصاية أو تكييت الوصى المختار أو سلب الولاية أو الحد منها أو التحدى عنها أو توقيع الحجر أو إثبات الغيبة إذا لم يزد النصيب أو المال على ألفى جنيه ، ٣٪ فيما زاد على ذلك . ويفرض على طلبات الفصل فى الحساب ضعف الرسم المبين بالفقرة السابقة عن مقدار صافى الإيرادات السنوية لكل قاصر أو محجور عليه أو غائب .

مادة ٢^(٢): تعتبر أوراق الحصر أساساً أولياً للتقدير ، ومتى أعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها وفقاً للأس الآتية :

(١) المادة الأولى معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، يفرض رسم نسبى قدره خمسة ملايين عن كل جنيه من قيمة نصيب كل قاصر أو قيمة أموال المحجور عليه أو الغائب منها أو توقيع الحجر أو إثبات الغيبة ، ويفرض على طلبات الفصل فى الحساب رسم نسبى قدره عشرة مليارات عن كل جنيه من مقدار صافى الإيرادات السنوية لكل قاصر أو محجور عليه أو غائب .

(٢) المادة الثانية محلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، تعتبر أوراق الحصر أساساً أولياً للتقدير ومتى أعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها ، وإذا أضيف إلى القائمة فى أى وقت مال جديد يؤول للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكفل الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقلماء أو الوكلاء عن الغائبين أساساً أولياً لتقدير الإيراد .

ثم صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ فى ١٩٥٧/٦/٣٩ (المعمول به من ١٩٥٧/٧/٤) واستبدل بنص هذه المادة النص الآتى : تعتبر أوراق الحصر أساساً أولياً للتقدير ومتى أعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها وذلك مع مراعاة ما يأتى : (١) ألا تقل قيمة الأراضى الزراعية عن الضريبة السنوية مضروبة فى سبحين . (٢) ألا تقل قيمة العقارات المبنية عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة فى خمسة عشر . (٣) الأراضى المخصصة للبناء والأراضى الزراعية التى فى ضواحي المدن والمباني التى لم يربط عليها ضريبة تحصل عليها الرسوم محدثاً على أساس القيمة الموضحة فى أوراق الحصر ويعد تحدى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة عند الأخصاء ويجوز قلم الكتاب فى كل الأحوال بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطعن فى التقدير بعد ذلك بأية حال من الأحوال وتكون إجراءات التعمين وليداع التقرير بلا رسم ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يفتح مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق للنيابة على ما تم الاتفاق عليه . وإذا أضيف إلى القائمة فى أى وقت مال جديد يؤول إلى القاصر أو المحجور عليه أو الغائب . عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكفل الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقلماء والوكلاء عن الغائبين أساساً أولياً لتقدير الإيراد .

(أ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .

(ب) بالنسبة للعقارات المبنية تقدر قيمتها على أساس قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

(ج) بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن ، والأراضي الزراعية التي لم يفرض عليها ضريبة ، والأراضي المعدة للبناء ، وللمباني المستحقة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد ، والمنقولات ، تحصل عنها الرسوم مبدئياً على أساس القيمة الموضحة في أوراق الحصر ، وبعد تحرر قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأية حال من الأحوال^(١) ، وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم ، ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق النيابة على ما تم الاتفاق عليه .

وإذا أضيف إلى القائمة في أي وقت مال جديد يؤول إلى القاصر أو المحجور عليه أو الغائب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ، ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين أساساً أولياً لتقدير الإيراد.

مادة ٣ : تقدر في قائمة الجرد حصة عديم الأهلية أو الغائب في الوقف بقيمة الاستحقاق السنوي مضروبة في ٢٠ ، وتقدر قيمة المعاش باعتبار المعاش السنوي مضروبة في ١٠ إذا كان لمدى الحياة .

وأما إذا كان مؤقفاً فتقدر قيمة المعاش باعتبار قيمته السنوية مضروبة في عدد

(١) صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٨ - المند ٢٣) . بإلغاء موانع التقاضي في بعض القوانين ومنها الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة الثانية من القانون رقم واحد لسنة ١٩٤٨ .

سنيه على ألا يتعدى عشر سنوات .

وتقدر الحصة في حق الحكر بالقيمة السنوية مضروبة في عشرين ^(١) .

مادة ٤^(٢) : يفرض على المعارضات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في عقوبة الحرمان من المكافأة المنصوص عليها في قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال رسم قدره ١ ٪ من المبلغ المرفوعة في شأنه المعارضة .

مادة ٥ : لا يفرض في أي حال من الأحوال رسم نسبى أقل من عشرة قروش .

(١) للفترة الأخيرة من المادة الثالثة مضاعفة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ .

(٢) المادة الرابعة معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التّعديل : يفرض على المعارضات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في عقوبة الحرمان من المكافأة كلها أو بعضها المنصوص عليها في قانون المحاكم الحمبية رسم قدره اثنان في المائة من المبلغ المرفوعة في شأنه المعارضة .

الباب الثاني

في الرسوم الثابتة

مادة ٦ : يفرض رسم ثابت على أموال عديمي الأهلية والنائبين والمقضى بمساعدتهم قضائياً في الحالات الآتية :

(أ) طلبات تقرير المساعدة القضائية وطلبات استمرار الوصاية ورفعها ورفع الحجر ورد سلطة الولي الشرعى إليه والإذن للقاصر أو المحجور عليه لسفة أو غلة بإدارة أمواله أو منعه من ذلك ووضع المحجور عليه لسفة أو غلة تحت الاختيار وذلك طبقاً للجدول الآتى :

ما زاد على	جنيه	إلى	جنيه	جنيه
٥٠٠	إلى	١٠٠٠	جنيه	١
١٠٠٠	إلى	٢٠٠٠	جنيه	٢
٢٠٠٠	إلى	٣٠٠٠	جنيه	٥
٣٠٠٠	إلى	٦٠٠٠	جنيه	١٠
٦٠٠٠	إلى	١٠٠٠٠	جنيه	١٥
١٠٠٠٠	إلى	١٠٠٠٠	جنيه	٢٠

(١) الفقرة الأولى من المادة السادسة معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : يفرض رسم ثابت على أموال عديمي الأهلية والنائبين والمقضى بمساعدتهم قضائياً في الأحوال الآتية :

(١) طلبات تقرير المساعدة القضائية المتصوص عليها في المادة ٤٧ من قانون المحاكم المحسبية وطلبات استمرار الوصاية ورفعها للحجر ورد سلطة الولي الشرعى إليه والإذن للقاصر أو المحجور عليه لسفة أو غلة بإدارة أمواله أو منعه من ذلك ووضع المحجور عليه لسفة أو غلة تحت الاختيار وذلك طبقاً للجدول الآتى :

ما زاد على	جنيه	إلى	جنيه	مليم
١٠٠	إلى	٢٠٠	جنيه	٥٠٠
٢٠٠	إلى	٤٠٠	جنيه	١,٠٠٠
٤٠٠	إلى	٦٠٠	جنيه	٢,٠٠٠
٦٠٠	إلى	١,٠٠٠	جنيه	٣,٠٠٠
١,٠٠٠	إلى	٣,٠٠٠	جنيه	٥,٠٠٠
٣,٠٠٠	إلى	٦,٠٠٠	جنيه	١٠,٠٠٠
٦,٠٠٠	إلى	١٠,٠٠٠	جنيه	١٥,٠٠٠
١٠,٠٠٠	إلى	١٠,٠٠٠	جنيه	٢٠,٠٠٠

الباب الثالث

فى رسم المعارضات والاستئناف والالتماس والطعن بالنقض

مادة ٧^(١) : (أ) تخفض الرسوم النسبية والناطقة إلى النصف فى المعارضات التى ترفع طبقاً لأحكام قانون محاكم الأحوال الشخصية الشخصية للولاية على المال .

(ب) ويفرض على استئناف رسم مساو لرسم الطلب الابتدائى ، ويراعى فى تقدير الرسم النسبى للقيمة المرفوع بها الاستئناف ، ويخفض هذا الرسم إلى النصف إذا كان الحكم المستأنف صادراً فى مسألة فرعية ، فإذا فصلت محكمة الاستئناف فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه .

(ج) ويفرض على التماس إعادة النظر رسم ثابت بالتطبيق لها هو مبين بالفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على ١٠٠ قرش أمام المحاكم الجزئية ، ٣٠٠ قرش أمام المحاكم الابتدائية ، ٦٠٠ قرش أمام محاكم الاستئناف . ويفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض ، ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض ، وإذا فصلت محكمة التماس أو محكمة النقض فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه .

(١) المادة السابعة معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : (١) تخفض الرسوم النسبية والناطقة إلى النصف فى المعارضات التى ترفع طبقاً لأحكام قانون المحاكم النسبية (ب) ويفرض على الاستئناف رسم مساو لرسم الطلب الابتدائى (ج) ويفرض على التماس رسم ثابت بالتطبيق لها هو مبين بالفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على ٢٠٠ قرش فى الدعوى الجزئية و ٥٠٠ قرش فى الدعوى الكلية والاستئناف (د) ويفرض رسم ثابت قدره ٨٠٠ قرش فى الدعوى التى تقدم إلى محكمة النقض والإبرام وتشمل هذه الرسوم جميع إجراءات الطعن بما فيها المكورات .

الباب الرابع فى رسوم الصور والشهادات

مادة ٨^(١) : يفرض على الصور التى يرخص باعطائها من أحكام محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال وقراراتها ومحاضر جلساتها وتقارير لخبراء ومحاضر أعمالهم ومحاضر الجرد والأوراق الأخرى ، وكذلك على الشهادات والملخصات ، رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة فى المحاكم الجزئية ، وخمسة عشر قرشاً فى المحاكم الابتدائية ، وثلاثون قرشاً فى محاكم الاستئناف ومحكمة النقض . على ألا يزيد الرسم على خمسة جنيهات أمام المحاكم الجزئية ، وعشرة جنيهات أمام المحاكم الأخرى .

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم ^(٢) .

وفى فرض علاوة على رسم الصورة أو للشهادة أو الملخص رسم قدره ثلاثة قروش عن اسم وفى كل سنة عنهم مقابل الكشف فى السجلات والجدول وغيرها ، ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب للكشف عنهم .

ورسم الكشف النظرى عشرة قروش عن كل مادة .

وفى فرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم المقرر فى هذه المادة .

(١) المادة للامانة معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها ، يفرض على الصور التى يرخص فى إعطائها من أحكام المحاكم العسبية وقراراتها ومحاضر جلساتها وتقارير الخبراء ومحاضر أعمالهم والجرد والأوراق الأخرى وكذلك على الشهادات والملخصات رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من أوراق المحكمة العسبية الجزئية وعشرون قرشاً عن كل ورقة من أوراق المحكمة العسبية الابتدائية وثلاثون قرشاً عن كل ورقة من أوراق محكمة الاستئناف أو محكمة النقض والإبرام على ألا يزيد الرسم أمام كل درجة على عشرة جنيهات - ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم - يفرض علاوة على رسم الصورة أو للشهادة رسم قدره خمسون مليماً مقابل الكشف عن الجدول عن كل اسم وفى كل سنة ،

ثم صدر للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ بملضافة فقرة إلى نهاية هذه المادة نصها ، ورسم الكشف النظرى فى السجلات عشرون قرشاً عن كل مادة .

(٢) بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٣١ صدر قرار وزير العدل الآتى نصه ، وزير العدل - بعد الاطلاع على المادة الثامنة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بالرسوم أمام المحاكم العسبية - قرر ما يلى - يكون الورقة الملغى عنها فى المادة (٨) المذكور صفحتين والملصقة خمسة وعشرين سطراً والمطرا اثني عشر كلمة - ويفرض الرسم مهما على الورقة الأولى مهما كان عدد السطور المكتوبة فيها - أما الورقة الأخيرة فلا يحق عليها الرسم إلا إذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيه ثمانية غير الإصماتيات والتاريخ .

الباب الخامس

فيما لا رسم عليه

مادة ٩ : لارسم على ما يأتي :

- (أ) الطلبات المبينة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثانية من المادة السادسة إذا كانت قيمة نصيب كل قاصر أو إذا كان مال المحجور عليه أو الغائب أو المطلوب تقرير مساعدته قضائيا لا تتجاوز خمسمائة جنيه^(١) .
- (ب) ما يطلب من الصور والشهادات لمصالح الحكومة .
- (ج) للصور الأولى التي تعطى لمقدمي الطلبات من الأحكام والقرارات الصادرة في طلباتهم .
- (د) للصورة الأولى التي تعطى للنايبين عن عديمي الأهلية والغائبين والمساعدين القضائيين من القرارات والأحكام الصادرة المبينة في المادتين الأولى والسادسة .
- (هـ) طلبات الإنز بتقرير نفقة .

الباب السادس

في تحصيل الرسوم

مادة ١٠ : يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتمامه بمجرد تقديمه إذا كان الرسم ثابتاً أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبينة بها ، فإذا كانت غير مبينة دفع أمانة قدرها ١٠٠ قرش أمام المحكمة الجزئية و ٣٠٠ قرش أمام المحكمة الابتدائية^(٢) . ولا يجوز نظر الطلب إلا بعد دفع الرسم أو الأمانة .

(١) الفقرة الأولى من المادة التاسعة معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : لا رسم على ما يأتي : (أ) الطلبات المبينة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثانية من المادة السادسة إذا كانت قيمة نصيب كل قاصر أو كان مال المحجور عليه أو الغائب أو المطلوب تقرير مساعدته قضائيا لا تتجاوز مائة جنيه .

(٢) للفقرة الأولى من المادة العاشرة محلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتمامه بمجرد تقديمه إذا كان الرسم ثابتاً أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبينة بها . فإذا كانت غير مبينة دفع أمانة قدرها ثلاثة جنيهات أمام المحكمة المحسبية للجزئية و ستة جنيهات أمام المحكمة المحسبية الابتدائية .

ويستثنى من ذلك طلبات تعيين الأوصياء والوكلاء عن الغائبين وتثبيت الأوصياء المختارين والفصل في الحساب ، فلا يتوقف النظر فيها على دفع الرسم أو الأمانة .

وينفذ قلم الكتاب بالرسوم المستحقة على نصيب عديمي الأهلية أو الغائب إذا فصل في الطلب بالقبول ، فإذا رفض نفذ على الطالب بالرسوم المستحقة وإن تعدد مقدموا الطلب نفذ عليهم بالتضامن .

مادة ١١ : يقدر رئيس المحكمة الحمسية أو القاضى على حسب الأحوال أتعاب ومصرفات الخبراء ويدل انتقال الشهود والمصرفات الأخرى كما يقدر الأمانة الواجب إيداعها على نعمة الخبراء أو التحقيق .

وتجوز للمعارضة أمام المحاكم الحمسية في هذه الأوامر ، ماعدا أمر تقدير الأمانة ، في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانها وذلك بتقرير في قلم الكتاب .

والحكم الذى يصدر فيها يجوز استئنافه في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانه وفقا للقواعد المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ^(١) .

ولا يجوز أن تقل الأمانة عن مبلغ ثمانية جنيهات في القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية ولثلى عشر جنيها في للقضايا الأخرى ^(٢) .

مادة ١٢ : يجب على كاتب المحكمة الحمسية أن يكتب في هامش كل قرار أو حكم بيانا بالرسوم المستحقة وما حصل منها والباقي وتاريخ ورقم الإيصال المحرر بوزود الرسم ، ويجب أن يكون للبيان المذكور بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة .

وفي حالة الإعفاء من الرسم يؤشر بتاريخ القرار الصادر بالإعفاء ورقمه .

مادة ١٣ : تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلسة بناء على طلب قلم الكتاب ويعلم هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم .

(١) الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١١ سقطتا من الصيغة النهائية للنهائية ولثلى وافق عليها البرلمان فسدورسوم في ١٩٤٨/٥/١٧ بتصحيح لخطأ المادى الذى وقع فى هذه المادة- ونشر المرسوم بالوقائع المصرية في ١٩٤٨/٥/٢٠ - العدد ٥٦ .

(٢) للفترة الأخيرة من المادة ١١ مضافة بالكلمتين رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٣/٨/١٩٥٦ .

مادة ١٤ : يجوز لذى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه فى المادة السابقة ، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب ، فى خلال الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر .
ويعين المحضر فى الإعلان أو قلم الكتاب فى التقرير اليوم الذى تنظر فيه المعارضة .

وتفصل المحكمة الحسبية الصادر منها أمر التقدير المعارض فيه فى المعارضة بعد سماع أقوال ممثل قلم الكتاب والمعارض إذا حضر .
ويجوز استئناف الحكم الصادر فى المعارضة فى ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق فى الطعن (١) .

مادة ١٥ : يكون تنفيذ أوامر التقدير بمعرفة قلم المحضرين بالمحاكم المدنية بالطرق المقررة للتنفيذ فى قانون المرافعات بناء على طلب قلم كتاب المحكمة الحسبية المختصة أو صاحب الشأن ، ومتى تم التنفيذ أشر الكاتب بالحصول على هامش الحكم أو القرار بتاريخ ورقم التنفيذ ، وأرسل التسيمة الدالة على ذلك لكتاب عديم الأهلية أو الغالب أو من فى حكمه .

ويكون للحكومة فى تحصيل الرسوم أو المصروفات حق امتياز على جميع أموال المزمين بهذه الرسوم أو المصروفات .

مادة ١٦ : يجوز بموجب أوامر التقدير للحصول على حق اختصاص بعقارات المزمين بالرسوم والمصروفات .

مادة ١٧ : الأتعاب التى تقدر للخبراء الموظفين تأخذ - بعد الفصل فى الدعوى - حكم الرسوم للقضائية وتضاف للخزانة العامة .

(١) الفترة الأخيرة من المادة ١٤ مضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ .

الباب السابع فى رد الرسوم

مادة ١٨ : يرد من الرسوم المستحقة ما زاد على ١٠٠ قرش فى المحاكم الجزئية ، وما زاد على ٣٠٠ قرش فى المحاكم الابتدائية ، وما زاد على ٦٠٠ قرش فى محاكم الاستئناف - إذا قررت المحكمة رفض طلب من الطلبات المبينة فى المادتين الأولى والسادسة - عدا طلبات الحجر وطلب الولاية والحد منها أو رفعها وتقرير المساعدة القضائية (١) .

ويرد رسم طلب الحجر وطلب تقرير المساعدة القضائية لدافعه إذا قررت المحكمة قبوله مقابل الرجوع به على مال المحجور عليه أو من تقررت مساعدته القضائية .

الباب الثامن فى الإعفاء من الرسوم

مادة ١٩ : يجوز أن يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها ويشمل الإعفاء رسوم جميع الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ .
وتدفع من الخزينة العامة مصروفات انتقال الخبراء أو الشهود إذا اقتضى الحال .
مادة ٢٠ : تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم إلى لجنة تؤلف على الوجه الآتى :

أمام محكمة النقض والإبرام (٢) - من اثنين من مستشاريها وأحد رؤساء النيابة .

(١) الفقرة الأولى من المادة ١٨ معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التمديل : : يرد من الرسوم المستحقة ما زاد على ثلاثة جنيهات فى المحاكم الحسبية الجزئية ، وما زاد على ستة جنيهات فى المحاكم الحسبية الابتدائية والاستئنافية إذا قررت المحكمة رفض طلب من الطلبات المبينة فى المادتين الأولى والسادسة عدا طلبات الحجر وطلب الولاية والحد منها أو رفعها وتقرير المساعدة القضائية .

(٢) صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء واستبدل باسم محكمة النقض والإبرام اسم محكمة النقض .

- وأما محاكم الاستئناف - من اثنين من مستشاريها وأحد أعضاء النيابة .
وأمام المحاكم الابتدائية من اثنين من قضاتها وأحد أعضاء النيابة .
وأمام المحاكم الجزئية - من القاضى للجزئى وأحد أعضاء النيابة .
- ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يخبر طالب الإعفاء
وخصمه باليوم الذى يعين للنظر فى الطلب .
- ويجوز للمحكمة أثناء نظر الموضوع أن تفصل فى طلب الإعفاء من الرسوم
الذى يقدم إليها .
- مادة ٢١ : تفصل اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة فى طلب الإعفاء
بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يحضر من الخصوم ومن يمثل قلم كتاب
المحكمة .
- مادة ٢٢ : الإعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى أو
إلى من يحل محله ، إلا إذا رأت المحكمة للحسبية استمرار الإعفاء بالنسبة إلى الورثة .
- مادة ٢٣ : إذا زالت حالة عجز طالب الإعفاء جاز لخصمه أو لقلم الكتاب
أن يطلب إلغاء الإعفاء من المحكمة المنظور أمامها المادة .
- مادة ٢٤ : إذا حكم على الخصم وجبت مطالبته بالرسوم فإن تعذر
تحصيلها منه جاز الرجوع على من تقرر إعفاؤه منها إذا كانت قد زالت حالة عجزه ،
إلا إذا رأت المحكمة جعل الرسم على للخرافة العامة .

الباب التاسع أحكام عامة

مادة ٢٥: يفرض رسم على تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة من المحاكم
الحسبية والجائز تنفيذها بواسطة المحضرين وفقاً لما هو مبين بقانون رسوم المحاكم المدنية^(١).

مادة ٢٦: يفرض على طلبات رد القضاة رسوم ثابتة كما المفروضة أمام
المحاكم المدنية.

مادة ٢٧^(٢): فيما عدا الإعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي
يقتضيها التنفيذ - يفرض على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على
طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل
الإعلان في القضايا الجزئية ، وخمسة عشر قرشاً في القضايا الكلية سواء أكانت
ابتدائية أم مستأنفة ، وثلاثون قرشاً في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف
أو محكمة النقض .

(١) بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٦ يفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقرر
بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ - وقد نص في المادة الأولى منه على إضافة
مادة جديدة يرقم ٤٦ مكرراً إلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ نصها ، علاوة على رسم التنفيذ المبين في
المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ يفرض رسم ثابت على الوجه الآتي : (١) عشرين قرشاً على تنفيذ الأحكام
وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الجزئية أو لإجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة ، (٢) خمسون قرشاً
على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وإجراءات التنفيذ أمام
المحاكم المذكورة وعلى تنفيذ أحكام محكمة النقض ، (٣) خمسون قرشاً على تنفيذ العقود الرسمية
والإشهادات وأحكام المحكمين والأوامر الصادرة من الجهات الإدارية التي يجوز القانون تنفيذ أحكامها
وفي حالة إعادة التنفيذ على النوع الواحد المبينة بالبلد (أولاً) من المادة ٤٣ يخفض الرسم الخاتيم إلى
الثالث بشرط أن لا يقل عن عشرة قروش - ويسرى من هذا الرسم الأحكام وأوامر الأداء والإشهادات ولحكم
المحكمين والأوامر الصادرة من الجهات الإدارية متى كان المبلغ المطلوب للتنفيذ من لجه يقل عن ثلاثة جنيهات .
ونص في المادة الثانية على أن ، يسرى الرسم المبين بالمادة السابقة على تنفيذ الأحكام
والأوامر المشار إليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسم أمام المحاكم الحسبية ، .
(٢) المادة ٢٧ معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها ، يفرض رسم قدره عشرة قروش على كل
ورقة من أصل بصورة التي تلحق بولسطة المحضرين وذلك علاوة على الرسوم المبينة بهذا القانون .

ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة ، وإعلان تغيير صفات الخصوم ، والإعلانات الإدارية التي تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب .

وإذا تكرّر الإعلان بالنسبة لخصم واحد ، أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فرض على الإعلان للرسم المقرر .

مادة ٢٨ : تعتبر كسور الجنيه جنياً عند تقدير قيمة التركات والأموال وكذلك تعتبر كسور القرش قرشاً عند تقدير الرسوم .

مادة ٢٩ : لا يجوز إعطاء أية صورة أو شهادة أو ملخص من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً على المادة من رسوم ، وذلك فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٠ إلا إذا أذن القاضي أو رئيس المحكمة بإعطاء الصورة أو الشهادة بناء على عريضة تقدم من صاحب الشأن .

مادة ٣٠ : تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات من بدء الطلب إلى حين الحكم في الموضوع وإعلانه ومصرفات انتقال القضاة وأعضاء النيابة والمتدربين والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض مقابل الانتقال ، كما تشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصرفات وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحاماة التي تقدّمها المحكمة ، وأوامر تقدير الرسوم القضائية وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون .

مادة ٣٠ مكرر (١) : لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصل عليه للرسوم .

مادة ٣١ : يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

(١) المادة ٣٠ مكرراً مضاعفة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ (الجريدة الرسمية في ٢٢/٣/١٩٦٤ - للعدد ٦٧) وقد نص في المادة الرابعة منه على أن ، لا تسرى أحكام هذا القانون على الرسوم التي تم تحصيلها قبل العمل به بل تنال خاصمة للنصوص التي حصلت في ظلها ،

(ثالثاً)

مستخرج من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
بالرسوم القضائية في المواد المدنية^(١)
فيما يخص مسائل الأحوال الشخصية

الفصل الثاني عشر

في مسائل الأحوال الشخصية

- مادة ٤٩^(٢) : تجرى على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال الشخصية الأحكام المقررة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ والأحكام الآتية :
- (أولاً) يحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهات على الدعاوى والطلبات الآتية :
- (١) دعوى الاعتراض على الزواج .
 - (٢) دعوى طلب الطاعة وغيرها من حقوق للزوجية .
 - (٣) طلب بطلان الزواج أو التفريق للجهناني أو الناطق سواء بدعوى أصولية أو بطلب عارض .
 - (٤) الدعوى المتعلقة بالحقوق للشخصية غير المالية فيما بين الزوجين أو الناشئة عن الزواج أو الدعاوى المتعلقة بضم الأولاد وحفظهم وقرينتهم .
 - (٥) دعوى إثبات النسب أو إنكاره أو المنازعة في الإقرار به .

(١) الوقائع المصرية في ٢٤/٧/١٩٤٤ - العدد ٨ ، وقد لحقه عدة تعديلات آخرها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ .

وجدير بالذكر أن الرسوم الواردة بالفصل الثاني عشر إنما تنطبق في دعاوى الأحوال الشخصية الأجانب ، أما بالنسبة للمصريين فيطبق بشأن الرسوم في مسائل الأحوال الشخصية قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ .

(٢) المادة ٤٩ محلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ ثم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .

- (٦) محضر إثبات التبنى ويشمل هذا الرسم رسوم التصديق على المحضر المذكور .
- (٧) دعوى بطلان التبنى أو بطلان الحكم بالتصديق على التبنى أو الرجوع فى التبنى .
- (٨) طلب سلب الولاية على النفس أو وقفها أو الحد منها أو استردادها .
- (٩) طلب وضع الأختام على أموال للتركة وجرداها .

ثانياً : يحصل رسم ثابت قدره عشرة جنيهات على الطلبات الآتية :

- (١) طلب تعيين مديرى التركات أو تثبيت منفذى الوصية أو تعيينهم .
 - (٢) طلب تعيين مصفى للتركة وعزله واستبدال غيره به وذلك فضلاً عن الرسم المستحق على دعوى القسمة القضائية أو أى دعوى أخرى يرفعها المصفى أو أحد ذوى الشأن أو عن أى إجراء آخر مقرر له رسم خاص .
- (ثالثاً) يحصل رسم ثابت قدره جنيهان على الدعاوى والطلبات الآتية :

(١) التعظم عن امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج أو عدم اعطاء شهادة مثبته للامتناع أو من الديابة بوقف انمام توثيق العقد حتى يفصل نهائياً فى طلب الحجر على أحد طرفى العقد .

(٢) الطلب المقدم لقاضى الأمور الوقفية بتعيين وصى على التركة إذا لم يكن الورثة حاضرين أو كان جميع الورثة المذكورين قد تنازلوا عن الإرث والطلب الذى يقدم من ذوى الشأن إلى قاضى الأمور المستعجلة بإقامة مدير مؤقت للتركة .

(٣) المنازعة التى ترفع من أحد ذوى الشأن إلى قاضى الأمور المستعجلة فى صحة الجرد الذى أجراه المصفى لأموال للتركة والتعظم من وضع الأختام وطلب رفع الأختام .

(رابعاً) يحصل رسم ثابت قدره جنيه واحد على الطلبات الآتية :

- (١) الطلب الذى يقدم لورئيس المحكمة بالتفريق أو التطلاق بالكرامى .
- ويتعدد هذا الرسم بتعدد الموضوعات التى يتضمنها الاتفاق إذا كانت مجهولة القيمة ، فإذا كانت معلومة القيمة يحصل عليها الرسم النسبى طبقاً للقانون ^(١) .

(١) للفترة الثانية من البند (١) من الفترة رابعاً مضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ .

(٢) الإشهاد بالإقرار بالنسب ويضاف إلى هذا الرسم رسم مقرر قدره مائتا مليم على كل ورقة تزيد على الورقة الأولى .

(٣) الاعتراض على شخص الولي على النفس أو على القرار الصادر بتسليم المضمول بالولاية .

(٤) تحقيق الوفاة والوراثة بإشهاد ، أما إذا كان ثبوت الوفاة والوراثة بدعوى فيحصل رسم نسبي قدره ٢ ٪ من قيمة حصة الطالب في التركة إذا كانت معلومة القيمة فإذا كانت مجهولة القيمة فيحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهاً^(١) .

(٥) التقرير من الوراث بقبول الإرث أو للتنازل عنه .

(٦) للطلب الذي يقدم إلى قاضي الأمور الوقفية لإصدار أمر على عريضة بالإذن لأحد الورثة أو شخص آخر بتسليم للتركة وتصفيته .

(خامساً)^(٢) يحصل رسم نسبي مقداره ٢ ٪ على دعاوى النفقات معلومة القيمة ولو كانت وقتية سواء قدمت بطريق أصلي أو بطلب عارض فإذا كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق عنها رسم ثابت مقداره ٥٠٠ مليم وعدد الحكم في هذه الدعاوى يسوى الرسم على أساس ما حكم به .

(سادساً) يحصل رسم ثابت قدره ٢٠٠ مليم على الطلبات الآتية :

(١) طلب الإذن للمرأة المتزوجة في مباشرة حقوقها .

(٢) طلب التصديق على الإشهاد بالإقرار بالنسب .

(٣) طلب الإذن في بيع منقولات التركة المقدم إلى قاضي الأمور الوقفية .

(٤) الطلب المقدم لقاضي الأمور الوقفية للأمر بتسليمه أموال التركة باعتباره مديراً مؤقتاً .

(١) للفترة الثانية من بلد (٤) من الفقرة - رابعاً - مضافة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .

(٢) الفترة خامساً مدحلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .

(٥) المطلب المقدم لقاضى الأمور الوقتية فى أثناء إجراءات تصفية للتركة فى شأن مما يأتى :

(أ) تقدير نفقة .

(ب) مد الأجل المعين قانوناً لتقديم قائمة بما للتركة أو عليها من حقوق .

(ج) حلول الديون التى يجمع الورثة على حلولها وتعيين المبلغ الذى يستحقه الدائنون .

(د) تسلم كل وارث شهادة تقرر حقه فى الإرث ومقدار نصيبه فيه .

(هـ) تقدير نفقات للتصفية وأجر المصفى .

(و) الأمر بإيداع النقود والأوراق والأشياء لدى أمين أو لدى أحد المصارف .

(٦) طلب تسليم الأوراق والأشياء الموضوعة عليها الاختتام بغير جرد والاعتراض على الأمر الصادر بإجابة هذا المطلب .

(سابعاً) يحصل رسم نسبى قدره ٠,٠٥ ٪ من قيمة المال الموصى به الموجود بمصر عند طلب حفظ أصول الوصايا بسجلات المحكمة ويخصم من هذا الرسم المدفوع عن طلب تعيين منفذ الوصية أو تثبितه أو تعيين مدير للتركة وأما الصور الرسمية المقدمة من وصية محفوظة فى جهة أخرى رسمية بمصر أو فى الخارج فلا تحفظ فى السجلات وإنما تبقى فى ملف للمادة ولا يؤخذ على إيداعها بالملف أى رسم خاص .

ويتبع فيما عدا الأحكام المتقدم ذكرها القواعد المقررة فى هذا القانون .

(رابعاً)

رسوم أخرى

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

بمفرض رسم إضافى لدور المحاكم^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ : يحصل رسم إضافى على صنف الدعاوى والأوراق القضائية فى المحاكم وعلى أعمال الشهر العقارى والتوثيق طبقاً للمجدول المرفق بهذا القانون ، وتخصص حصيلة هذا الرسم لإنشاء وصيانة وتآثيث دور المحاكم واستراحات رجال القضاء والعناية بها .

مادة ٢ : يعنى من الرسم الإضافى المبين فى المادة السابقة :

- (أ) الأوراق والدعاوى التى تكس القوانين على عدم استحقاق رسم عليها .
- (ب) الخصوم اللذين تصدر لصالحهم قرارات أو أحكام بالإعفاء من الرسوم .
- (ج) للدعاوى التى لايزيد ما يطلبه الخصوم فيها على ثلاثة جنيهات .

مادة ٣ : ينشأ صندوق يسمى : صندوق أبلدية دور المحاكم ، تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير العدل ، وتخصص له حصيلة الرسم المنصوص عليه فى المادة (١) وما يتقرر من موارد أخرى .

مادة ٤ : يصدر بتنظيم الصندوق المنصوص عليه فى المادة السابقة قرار

(١) للجرىة الرسمية فى ١٥ / ٥ / ١٩٨٠ - العدد ٢٠ تابع

من رئيس الجمهورية^(١) .

ويضع مجلس إدارة الصندوق اللوائح الداخلية المتعلقة بشئونه الفنية والإدارية والمالية دون التقيد باللوائح المعمول بها في الحكومة وتصدر هذه اللوائح بقرار من وزير العدل .

مادة ٥ : مع مراعاة أحكام المادة (٧) من هذا القانون ، يعد مجلس إدارة الصندوق مشروع موازنته السنوية قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر .

وتعتبر هذه الموازنة نافذة من تاريخ اعتمادها من وزير العدل .

ويستخدم الرصيد الفائض من أموال الصندوق في تكوين احتياطي يرحل من سنة إلى أخرى .

ومجلس إدارة الصندوق إيداع أمواله في أحد البنوك التجارية الخاضعة لأشراف البنك المركزي .

ويجوز لوزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية إصدار قرار بتخصيص مالا يزيد على ٢٥٪ من الحصيلة المنصوص عليه في المادة (١) من هذا القانون لصندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية^(٢) .

مادة ٦ : ينقل جميع العاملين بدرجاتهم ومرتباتهم وحالاتهم الوظيفية من الصندوق المنشأ بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٣ إلى « صندوق أبنية دور المحاكم ، المنشأ بالمادة (٣) من هذا القانون وتؤول إلى هذا الصندوق جميع حقوق والتزامات الصندوق المذكور .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق أبنية المحاكم (الجريدة الرسمية في ١١/١١/١٩٨١ - العدد ٤٤٤ مكرر) .

(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ١٢٠٤ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته الأولى على تخصيص نسبة ٢٥٪ من حصيلة الرسوم الإضافية المنصوص عليها في المادة الأولى لصندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية .

مادة ٧ : تسرى على الصندوق فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أحكام القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها ، ويكون لمجلس إدارة الصندوق فيما يتعلق بشئونه جميع الاختصاصات والسلطات المقررة في القانون المذكور ، للمجلس الأعلى للهيئات القضائية والأمانة العامة لهذا المجلس .

مادة ٨ : يستمر العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٥٠٣) لسنة ١٩٧٣ بتنظيم صندوق أبنية دور المحاكم وذلك حتى يصدر قرار رئيس الجمهورية المشار إليه في المادة (٤) من هذا القانون .

مادة ٩ : يلغى القانون رقم (٤٦٢) لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافي لدور المحاكم ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ (١٥ مايو سنة ١٩٨٠) .

الجدول الملحق بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

بفرض رسم إضافي لدور المحاكم (١).

نوع الورقة	فئات الرسم الإضافي	ملاحظات
أولاً: في المواد المدنية :	مليم جنيه	
١ - صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحكمة الجزائية أو طلب أمر الأداء - رد الطلبات للمعارضة والتدخل والمعارضة .	٥٠٠ -	إذا كان المطلوب لا يتجاوز ١٠٠ ج
	٥٠٠ ١	إذا زاد المطلوب على مائة جنيه أو
	٥٠٠ ١	كلت الدعوى برسم ثابت .
٢ - صحيفة استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزائية والاستئناف المقابل والتدخل .		
٣ - صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أو طلب أمر الأداء والطلبات للمعارضة والتدخل للمعارضة	٥٠٠ ١	
٤ - صحيفة الاستئناف أمام محكمة الاستئناف والاستئناف المقابل والتدخل .	- ٣	في جميع الأحوال .
٥ - صحيفة التماس إعادة النظر .	- ٣	
٦ - تقرير الطعن بالنقض .	- ٦	
٧ - تسجيل ملخص عقود الشركات أو قسماؤها أو تعديلها .	- ٦	
٨ - الإنذارات ومحاضر العرض .	- ١	
٩ - الشهادات .	- ٦٠٠	
١٠ - كل أمر على عريضه غير متعلق بدعوى .	- ٥٠٠	
١١ - صور الأحكام ومحاضر الجلسات وغيرها من صور الأوراق	- ٨٠٠	عن كل ورقة (فيما عدا صور الأحكام والأوراق التي أُلحقت

(١) يتحدد الرسم الإضافي في جميع المواد المبينة بالجدول إذا تحدد الرسم الأملى المستحق طبقاً لقرائين الرسوم .

نوع الورقة	نقات الرسم الإضافي	ملاحظات
١٢ - طلبات صرف الأمانات للقضائية والودائع .	٦٠٠ -	عليها أحكام برتكون لازمة للتنفيذ التي تضاف لأصطب قشاشن . إنما زاد المطلوب صرفه على ثلاثة جنيهات .
١٣ - طلبات صرف الأمانات للقضائية وللودائع .	١ ٥٠٠ -	إنما زاد المطلوب صرفه عن ١٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه .
١٤ - طلبات صرف الأمانات للقضائية والودائع .	٣ -	إنما زاد المطلوب صرفه على ١٠٠٠ جنيه .
١٥ - طلبات للخصوم تعجيل للقضايا المرفوعة وطلبات تجديد القضايا المشعلوية وطلبات تقصير المواعيد .	٥٠٠ - ٨٠٠ - ١ -	أمام المحاكم الجزئية . أمام المحاكم الابتدائية . أمام المحاكم الاستئنافية .
١٦ - التقارير في قلم الكتاب ومحاضر الإيداع عدا ما هو معفى من الرسم الأصلي .	٥٠٠ -	
١٧ - لصق ملفصات عقود الشركات المساهمة . (ثانيا) في مواد الأحوال الشخصية للإجاب :	٢ -	
١ - الدعاوى أمام المحاكم الجزئية والطلبات المعارضة والتدخل والمعارضة .	١ -	
٢ - الطلبات التي تقدم إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الجزئية .	٨٠٠ -	
٣ - طلب وضع الاختتام على أموال للتركة وجريها وطلب رفع الاختتام .	٣ -	
٤ - الدعاوى أمام المحاكم الابتدائية والطلبات المعارضة والتدخل - والطلبات التي تقدم لرئيس المحكمة الابتدائية (خلاف الدعاوى) والطلبات التي تقدم لقاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية والمعارضة .	٢ -	

نوع الورقة	فئات الرسم الإضافي	ملاحظات
٥ - طلب تعيين مصف للتركة وعزلة واستبدال غيره به وتعيين مديري للتركات أو تلبية منفذ الوصية أو تعيينهم .	- ٤	
٦ - للتقرير عن الوارث بقبول الإرث أو التنازل عنه والإشهاد بالإقرار بالنسب أمام قلم الكتاب .	- ٢	
٧ - الأمر بحفظ الوصايا بسجلات المحكمة .	- ٥٠٠	أمام المحاكم الجزائية .
٨ - طلب الخصوم تعجيل القضايا الموقوفة وطلبات تجديد القضايا المشطوبة وطلبات تفسير المواعيد .	- ١	أمام المحاكم الابتدائية .
٩ - التقارير بالاستئناف والالتماس في جميع القضايا والتدخل والاستئناف للمقابل .	- ١٥٠٠	أمام المحاكم الاستئنافية .
١٠ - التقرير بالنقض والتدخل .	- ٤	
١١ - الشهادات .	- ٨	
١٢ - الصور .	- ٥٠٠	عن كل ورقة فيما عدا صور الأحكام لأصحاب الشأن .
ثالثاً : في المواد الجنائية		
١ - طلب الإدعاء مدنياً في الجرح والمخالفات .	- ١ ٥٠٠	
٢ - طلب الإدعاء مدنياً في الجنائيات .	- ٣	
٣ - طلب الاستئناف من المدعى المدني .	- ٢	
٤ - تقرير الطعن بالنقض في الأحكام وفي الأوامر الصادرة من مستشار الإحالة أو من محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة		
الحاصل من المدعى بالحق المدني .	- ٦	
٥ - صور التحقيقات والأحكام ومحاضر الجلسات .	- ٥٠٠	فيما عدا صور الأحكام لأصحاب الشأن
٦ - الشهادات .	- ٥٠٠	
٧ - الإشكالات في التنفيذ من المحكوم عليه .	- ٣	

نوع الورقة	ثبات الرسم الإضافي	ملاحظات
٨ - الاشكالات في التنفيذ من غير المحكوم عليه .	- ٣	
٩ - طلب فتح محلات محكوم بخلفتها وطلبات المعاينات وأعطاء المهلة .	٥٠٠ - ١	
١٠ - طلبات صرف الكفالات وضمانات الإفراج والغرامات وطلبات استلام المستندات ومضبوطات الأشياء الثمينة وذات القيمة .	٦٠٠ -	إذا زاد المبلغ أو قيمة المضبوطات عن ثلاثة جنيهات إلى مئة جنيه .
١١ - طلبات الصرف وتسلم المضبوطات ... الخ	٥٠٠ ١	إذا زاد المبلغ أو قيمة المضبوطات عن مئة جنيه .
١٢ طلبات الصرف وتسليم المضبوطات ..	- ٣	إذا زاد المبلغ أو قيمة المضبوطات على ألف ج .
(رابعاً) في مواد الأحوال الشخصية للمصريين :		
١ - صحيفة افتتاح للدعوى أمام المحاكم الجزئية والتدخل والمعارضة .	- ٢٥٠	
٢ - طلب تحقيق الوفاة والورثة .	- ١	
٣ - صحيفة استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية والاستئناف والتدخل والمعارضة .	٥٠٠ ١	إلا إذا كان رسم القضية الأصلي يقل عن ذلك فيكون الرسم الإضافي مثلاً .
٤ - جميع الدعاوى في القضايا الكلية أو مواد التصرفات الابتدائية والطلبات المعارضة والتدخل والمعارضة .	٥٠٠ ١	
٥ - صحيفة الاستئناف في القضايا الكلية أو مواد التصرفات والاستئناف والمقابل والتدخل والمعارضة والتماس إعادة النظر في جميع الأحوال .	- ٣	
٦ - التقرير بالنقض والتدخل .	- ٦	
٧ - كل إشهاد من إشهادات أمور الزوجية لدى	٣٠ -	

نوع الورقة	فات الرسم	ملاحظات
المأذونين أو الموقفين المنتدبين . ٨ - كل صورة أو شهادة أو ملخص من الإشهادات والأحكام والأوراق القضائية الأخرى .	٣٠٠ -	عن كل ورقة من أوراق المصروف للشهادة (فيما عدا أمور الزوجية لأصحاب الشأن .
٩ - طلب تعجيل القضايا وتجديد القضايا المشطوبة .	٢٠٠ -	أمام المحكم الجزئية .
	٣٠٠ -	أمام المحكم الابتدائية .
	٦٠٠ -	أمام المحكم الاستئنافية .
١٠ دعاوى الحبس .	١٥٠ -	
١١ - الإقرارات التي تصدر في الدعاوى ويستحق عليها رسوم .	٣٠٠ -	
١٢ - طلبات صرف أموال البدل أو القسمة في مواد التصرفات ودعاوى الاستحقاق .	٥٠٠ ١ -	إنما زلت القيمة على مائة جنية إلى جنية .
	٢ -	إنما زلت القيمة على ١٠٠٠ جنية ويتحدد الرسم بتعدد طلبى الصرف أو القسمة أو دعاوى الاستحقاق .
عاماً : في مواد الولاية على المال :		
١ - كل طلب بتعيين وصى عند بدء الوصايا أو تجبیت الوصى المختار وطلبه تعيين وصى خاص أو مؤقت .	٥٠٠ -	أمام المحكم الجزئية والإبتدائية
٢ - سلب الولاية أو الحد منها أو الحجر أو إثبات النفي وطلبات الفصل في الحساب .	٧٥٠ -	أمام المحكمة الجزئية .
٣ - المعارضات في تقدير الرسوم أو الغرامات أو في عقوبة الحرمان من المكافأة كلها أو بعضها	٥٠٠ ١ -	أمام المحكم الابتدائية .
٤ - طلبات تقرير المساعدة القضائية وطلبات استعمر الوصاية ورفعها ورفع الحجر ورد سلطة الولي للشرعى والإذن للمقاصر أو	- -	يكون برسم يسارى قيمة الرسم الثابت للبين في المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ .

ملاحظات	نكات الرسم الإضافي	نوع الورقة
		المحجور عليه لسفة أو غفلة بإدارة أمواله أو مدحه من ذلك ووضع المحجور عليه لسفة أو غفلة تحت الاختبار وطلبات رفع المساعدة القضائية .
أمام المحكم الجزئية	٧٥٠ -	الطلبات المقدمة من الدائنين عن عديمي
أمام غيرها من المحكم	٥٠٠ ١	الأهلية والغائبين عن إجراء تصرف من التصرفات التي يشترط للقانون وجوب الحصول على إذن بها والطلبات المقدمة من غير الغائبين عن عديمي الأهلية ومن غير الوكلاء عن الغائبين والشكاوى المقدمة بالطن في تصرفات هؤلاء أو بطلب عزلهم وغير ذلك من الطلبات المستحقة عليه رسوم طبقا للقانون .
أما تم تجاوز قيمة المال كله ألف جنيه (المال المقسم) .	٦ -	٦ - طلبات التصديق على القسمة بالتراضي .
أما زاد على ألف جنيه إلى خمسة آلاف جنيه .	-	
أما زاد على خمسة آلاف .	١٠	
أمام المحكم الجزئية .	-	٧ - المعارضات التي ترفع طبقاً لأحكام قانون
أمام المحكم الابتدائية .	٢٠	محاكم الأحوال للشخصية للولاية على المال .
أمام المحكم الاستئنافية .	٥٠٠ -	
	١ ٥٠٠	٨ - استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية .
	٣ -	٩ - استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية .
	١ ٥٠٠	١٠ - للامتناع إعادة النظر .
	٣ -	١١ - تقرير الطعن بالنقض .
عن كل ورقة من أوراق الشهادة	٣ -	١٢ - الشهادات .

ملاحظات	نات الرسم الإضافي	نوع الورقة
عن كل ورقة من أوراق الصور	٥٠٠ -	١٣ - الصور . ولا يستحق رسم إضافي على المسائل المعفاة من الرسم الأصلي طبقاً للمادة ٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ في شأن الرسوم أمام المحاكم الدسبية . (سادسا) الشهر العقاري والتوثيق : ١ - طلب توثيق أو طلب تسجيل كل عقد أو إضهاد أو تصرف أو حكم مما هو مبين بالجدول الملحقة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر . ولا يتعد الرسم إذا كان التوثيق يقصد التسجيل .
عن كل مرسوم لا تزيد قيمته على مائة جنيه وإذا كان غير محدد القيمة .	٥٠٠ -	٢ - طلب التأشير بهوامش القيود والتسجيلات بناء على طلب ذوى الشأن الذى يستحق عليها رسم طبقاً للقانون .
إذا زاد على مائة ج إلى ألف ج إذا زاد على ألف ج إلى أربعة آلاف ج	١ -	٣ - إضهاد بقوئيق عقد زواج أو طلاق أو ما يتطوق بأمر للزوجية .
إذا زاد على أربعة آلاف جنيه .	١٠ -	٤ - طلب تصديق على امضاء أو ختم ذوى الشأن فى المحررات غير واجبة الشهر .
عن كل تأشيرة	٥٠٠ -	٥ - كل تأشيرة بأفبات التاريخ .
عن كل طاب شهادة .	٣٠٠ -	٦ - الشهادات .
عن كل طاب صورة .	٥٠٠ -	٧ - الصور الكتابية من السجلات والإشهادات وغيرها .
عن كل طاب .	٥٠٠ -	٨ - الصور الفوتوغرافية من السجلات والإشهادات .
عن كل طاب .	٥٠٠ -	٩ - الملخصات .
عن كل طاب .	٥٠٠ -	١٠ - الترجمة .

ملاحظات	نوع للورقة	فئات الرسم الإضافي
عن كل طلب .	١١ - إشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة .	٥٠٠ -
عن كل طلب .	١٢ - طلب كشف نظري إذا كان المطلوب محدداً .	٥٠٠ -
عن كل طلب .	١٣ - طلب كشف نظري إذا كان المطلوب غير محدد .	٥٠٠ -
من كل تأشير .	١٤ - طلب التأشير بفتح أو قفل للدفاتر التجارية أو قفل الحساب .	٥٠٠ -
	١٥ - طلب كشف تمديد .	٥٠٠ -
إن كانت قيمة الدين لا تزيد على ألف جنيه .	١٦ - اختصاصات للدائنين بمقارنت مدنيهم .	١ -
إذا زالت على ألف ج الى خمسة آلاف جنيه .		٣ -
إذا زالت على ذلك		٥ -
	١٧ - الإشهادات الأخرى غير المشار إليها مما تقدم والتي لا يستحق عليها رسم نسبي .	٥٠٠ -
	١٨ - أوامر التقدير .	٦٠٠ -

القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥

بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١^(٢) : ينشأ بوزارة العدل صندوق ، تكون له للشخصية الاعتبارية ، تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة للخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية الآتية :

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٦/٢٦ - العدد ٣٦ .

(٢) نصت المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٦/١٠ على أن تكون موارد الصندوق من :

١ - المبالغ التي تخصصها الدولة لأداء لخدمات اللازمة لتحقيق أغراض الصندوق .

٢ - حصة استثمار موارد الصندوق ونتائج نشاطه .

٣ - الموارد الأخرى التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق .

كما أجازت المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم صندوق إيداع المحاكم ، لوزير العدل بأن يخصص مالا يزيد على ٢٥ ٪ من موارد الصندوق (صندوق إيداع المحاكم) من غير الرسم الإضافي المفروض عليه في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ لرعاية أعضاء الهيئات القضائية ، كما أجاز له تخصيص نسبة أخرى لا تتعدى ٥ ٪ من الإيرادات المشار إليها لمن يؤدي خدمات متميزة للصندوق ، ونفذاً لذلك أصدر وزير العدل القرار رقم ١٢٠٤ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢ بتخصيص نسبة ٢٥ ٪ من حصة الرسوم القضائية المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، كما أصدر في ١٩٨٣/٥/١٠ القرار رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٨٣ بتخصيص نسبة ٢٠ ٪ من حصة مصاريف الدعوى الجنائية التي يقضى فيها المنصوص عليها في المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨١ لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ونسبة ٥ ٪ من تلك الحصة لرعاية أعضاء الهيئات القضائية من أول يوليو سنة ١٩٨٢ .

١ - القضاء والنيابة العامة .

٢ - مجلس الدولة .

٣ - إدارة قضايا الحكومة .

٤ - النيابة الإدارية .

وتشمل الخدمات الصحية والاجتماعية لـأعضاء هذه الهيئات .

ويخصص لكل هيئة من هذه الهيئات قسم فى موازنة الصندوق .

ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإتفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية^(١) .

مسألة ١ مكرراً^(٢) : يفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة بمادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة فى جميع الأحوال ويكون لها حكمها ، وتؤول حصيلته إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات للقضائية .

ويعنى نشاط الصندوق وكافة الخدمات التى يقدمها من جميع أنواع الضرائب والرسوم .

مسألة ٢ : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (١٧ يونية سنة ١٩٧٥)

(١) أصدر وزير العدل القرار رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وقواعد الإتفاق منه وعمل بالقرار رقم ٢١٣ لسنة ١٩٧٦ ثم بالقرار رقم ٤٨٥٢ لسنة ١٩٨١

(٢) متعلقة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ (الجريدة الرسمية فى ١٦/٥/١٩٨٥ - العدد ٢٠ تابع) .

القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢
يفرض رسم إضافي على مستخرجات شهادات الميلاد
وعقود الزواج^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ : فيما عدا ما يعطى مجاناً من صور للتقيد الخاصة بواقعات الميلاد والزواج يفرض رسم إضافي على النحو التالي :

جنيه عن كل مستخرج قيد ميلاد .

خمسة جنيهات عن كل صورة قيد زواج .

وتؤول حصيلة هذا الرسم إلى إيرادات المجلس القومي للطفولة والأمومة .

مادة ٢ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان ١٤١٢ هـ . (الموافق أول أبريل سنة ١٩٩٢ م) .

(١) الجريدة الرسمية في ٩/٤/١٩٩٢ - العدد ١٥ .

قانون ضريبة الدمغة

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠^(٥)

مادة ٤٦ (١) : تستحق الضريبة بالنسبة إلى عقود الزواج والطلاق على النحو

التالي :

- ١ - جنيه ونصف على كل عقد زواج .
 - ٢ - جنيه واحد على كل وثيقة طلاق .
- ويتحمل الزوج عبء الضريبة على عقود الزواج .
- ويتحمل المطلق الضريبة على وثائق الطلاق .

(٥) الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٥/٣١ - المند ٢٢ مكرر (أ) . وعُدل بالقوانين أرقام ٩٥ لسنة ١٩٨٦ ، ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ، ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ ، ٢ لسنة ١٩٩٣ ، ١١ لسنة ١٩٩٥ ، ٩٧ لسنة ١٩٩٦ .

(١) زينت ضريبة الدمغة على وثائق الأحوال الشخصية وفقاً للجدول المرفق بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٧/١٣ - المند ٢٨ مكرر (أ)) ، لتصبح خمسة جنيهات بالنسبة لعقد الزواج وعشرة جنيهات بالنسبة لوثيقة الطلاق . ثم زيدت بمقدار المال بموجب القانون رقم ٢٢٤ لسنة لمعدد للزواج وعشرين جنيهات بالنسبة لوثيقة الطلاق . ثم زيدت المقادير السابقة بمقدار خمسين في المائة بموجب القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٩٣/١/١٤ - المند ٢ تابع) لتصبح حالياً خمسة عشر جنيهات بالنسبة لعقد الزواج وثلاثين جنهما بالنسبة لوثيقة الطلاق .

قانون رسم تنمية موارد الدولة

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤^(١)

مادة ١ : يفرض رسم يسمى «رسم تنمية الموارد المالية للدولة» على ما يأتي :

١ -

.....

٩ - المحررات ويلقى الأوعية الخاضعة لضريبة الدمغة للنوعية :

١٠ قروش (١) على كل وعاء من الأوعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية

التي تكون ضريبة الدمغة عليها من فئة الخمسة قروش فأكثر .

(١) الجريدة الرسمية في ١٠/٤/١٩٨٤ - العدد ٤٠ تابع (أ) . وعدل بالقوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٨٦ ، ٣٣١ ، لسنة ١٩٨٩ ، ١٦ ، لسنة ١٩٩١ ، ٢٥ ، لسنة ١٩٩٤ ، ٤ ، لسنة ١٩٩٧ .

(١) أصلها خمسة قروش زيدت اعتباراً من ١/٦/١٩٩١ بمقتدر خمسة قروش أخرى طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١ بشأن زيادة معاشات التأمين الاجتماعي الشامل والضمان الاجتماعي (الجريدة الرسمية في ٢٨/٥/١٩٩١ - العدد ٢١ مكرر) .

مصادر الكتاب

- ١ - الجريدة الرسمية وملحقها (الوقائع المصرية) : وتصدر عن رئاسة الجمهورية
- ٢ - النشرة التشريعية : وتصدر عن المكتب الفني لحكمة النقض .
- ٣ - النشرة الدورية : وتصدر عن إدارة التشريع بوزارة العدل .
- ٤ - ملاحق تشريعات مجلة اغاناماه : وتصدر عن نقابة المحامين بمصر .

فهرس الجزء الأول

ص	الموضوع
٥	الإهداء
٧	مقدمة
١١	تقسيم خطة البحث

الجزء الأول

النصوص الإجرائية

فى مسائل الأحوال الشخصية (مصريون ، أجانب)

القسم الأول

- أولاً : قوانين توحيد جهات القضاء
- القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧
سنة ١٩٤٩ بنظام القضاء
٢١
- القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية
ورحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية —
٢٢
* المذكرة الإيضاحية
- القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال
الشخصية والوقف التى تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢
سنة ١٩٥٥
٣١
* المذكرة الإيضاحية
- القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٤٧ بشأن التوثيق
٣٥

* المذكرة الإيضاحية

ثانياً : المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم

٣٨ _____ الشرعية

* المذكرة الإيضاحية

ثالثاً : لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية ٩٩

رابعاً : القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات ١٠٧

١١١ _____ تقرير اللجنة التشريعية

١١٦ _____ المذكرة الإيضاحية

خامساً : القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم إجراءات مباشرة

دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية ١٢٠

١٢٢ _____ المذكرة الإيضاحية

١٢٧ _____ تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية

سادساً : مستخرج من قانون المرافعات المدنية والتجارية ١٣١

(الكتاب الرابع المضاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١) ١٣٣

ملحق بمشروع قانون بإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية - ١٧٥

٢٩٤ _____

القسم الثاني

توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق

أولاً : التوثيق في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ١٩٨

ثانياً : التوثيق في لائحة المأذنين المعمول بها من ١٠ يناير ١٩٥٥ - ٢٠١

ثالثاً : التوثيق في لائحة الموثقين المتدربين المعمول بها من أول

يناير ١٩٥٦ _____ ٢٢٠

القسم الثالث

الرسوم

- أولاً : الرسوم فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ أمام المحاكم للشرعية — ٢٣٤
- ثانياً : الرسوم فى القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ أمام المحاكم الحموية — ٢٦١
- ثالثاً : مستخرج من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم فى المواد المدنية
- فيما يخص مسائل الأحوال الشخصية — ٢٧٥
- رابعاً : رسوم أخرى :
- القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم إضافى لدور المحاكم — ٢٧٩
- القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية
- والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية — ٢٩٠
- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢ بفرض رسم إضافى على مستخرجات
- شهادات الميلاد وعقود الزواج — ٢٩٢
- مستخرج من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ فى شأن ضريبة الدمغة — ٢٩٣
- مستخرج من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تلمية
- موارد للدولة للمالية — ٢٩٤
- مصادر الكتاب — ٢٩٥

﴿تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه﴾

